

الأهالي

د. غالى شكرى



كتاب الأهلالي رقم ١٥
سبتمبر ١٩٨٧

مجلس التحرير

د. إبراهيم سعد الدين
أبو سيف يوسف
حسين عبد الرازق
د. عبد العظيم أنيس
عبد الغفار شكر
عبد الهادي ناصف
د. محمد أحمد خلف الله

كتاب الأهالي: صدر عن جبهة الأهالي

حزب التجمع الوطني القلمى الوحدهى

الآراء الواردة لى كى السلطة لائمير بالضرورة عن رأى التجمع

الملاحظات: ٢٣ شارع عبد الحالى ثروت - القاهرة

كتاب الأهل

كتاب غير دورى

رئيس مجلس الإدارة

خالد محى الدين

رئيس التحرير

لطفى واكسد

مدير التحرير

صلاح عيسى

الغلاف هدية من الفنان محى اللباد

✻ ولد في مدينة منوف عام ١٩٣٥
حيث تلقى تعليمه في مدرستها
الانجليزية ، ثم استكمل دراساته في
شبين الكوم والقاهرة .

✻ عمل بالصحافة والترجمة والتعليم
منذ عام ١٩٥٦ ، واتجه الى النقد
الأدبي والفكر الاجتماعي في ذلك الوقت
وفي عام ١٩٦٢ صدر له في القاهرة
« سلامة موسى وأزمة الضمير العربي »
وفي العام نفسه صدر له من بيروت
« أزمة الجنس في القصة العربية » .
✻ كان كتابة « الغنى : دراسة في
أدب نجيب محفوظ » أول دراسة نقدية
شاملة عن الروائي المصري الكبير ،
وقد صدر عام ١٩٦٤ ، وفي عام ١٩٦٦
صدر له « ثورة المعتزلي : دراسة في
أدب توفيق الحكيم » ، وفي عام ١٩٦٨
أصدر « شعرنا الحديث الى أين » .
✻ عمل مديرا لتحرير مجلة « الشعر »
ثم ناقدا أدبيا في « الأهرام » فمستولا
عن القسم الثقافي بمجلة « الطليعة »
حتى عام ١٩٧٣ .

✻ ساهم في تحرير بعض المجلات
الكتابية في بيروت وباريس التي حصل
على الدكتوراه من جامعتها « السوربون »
وعمل بالتعليم فيها وفي جامعتين
الليبنانية والتونسية .

✻ له ٣٠ كتاب في النقد الأدبي وعلم
الاجتماع .

✻ يعمل حاليا كاتب في جريدة الأهرام



د. غالى شكرى



د. غالى شكرى

التوراة المضادة في مصر

١٩٧٨	الطبعة العربية الأولى
١٩٨٣	الطبعة العربية الثانية
١٩٧٩	الطبعة الفرنسية
١٩٨١	الطبعة الانجليزية
١٩٨٧	الطبعة المربية الثالثة

مدخل إلى سيؤولوجيا الثورة المضادة

(١)

« في كل بلد عانى تجربة الثورة ، اشتبك الثوريون من جهة ، والاصلاحيون وخونة المستقبل من جهة أخرى » . ربما كانت هذه العبارة للفرنسي ريجيس دوبريه في كتابه « ثورة داخل الثورة » هي خلاصة تجربته كشاب أوروبي فتنته حيناً من الزمن تجربة « المخاض » الثوري في العالم المتخلف (اميركا اللاتينية بالنسبة له) بكل ما صاحب هذا المخاض من عسر الولادة الجديدة الناجحة (كوبا - كاسترو) أو الإجهاض المرير (بوليفيا - شي جيفارا) . والذي يعيننا من هذه الخلاصة هنا ، ان دوبريه كشاب أوروبي في النصف الثاني من القرن العشرين قد مارس التجاوز - بمعنى القفز فوق الواقع المباشر المحسوس - مرتين ، حين ترك التفصال الممكن في بلاده حيث المساهمة (الامعية) هي الأخرى ممكنة ، وانجسه مجدولاً بقوة لا ترى الى غابات اميركا اللاتينية . والمرّة الثانية ، حين ترك عمله الصحفي باطارد الاجتماعي البرجوازي وانخرط في « الكفاح المسلح » وما استتبعه من سجن وخيانة شاقة . ثم انتهت به التجربة الى العودة المزدوجة التي كان عليها قبل الرحيل ، اي الى بلاده وحرفته مما .. ليكتب الذكريات والروايات وليقول انه لم يعد مستعداً لارتكاب او التحريض على ارتكاب اي جريمة قتل باسم الثورة او غيرها من الشعارات .

وليس المهم ما اذا كان ريجيس دوبريه مخطئاً او مصيباً في البداية او الوسط او النهاية ، وما اذا كانت حالته فردية لا يقاس عليها ام ظاهرة عامة يعتد بمقدماتها ونتائجها .. فالاهم هو ذلك السياق المعقد الذي دفعه للقول بان « كل بلد » عانى تجربة الثورة ، تحتم الاشتباك بين الثوريين من جهة ، والاصلاحيين و « خونة المستقبل » من جهة أخرى . ان هذا التعميم النظري من شاب غير مكتمل ثقافياً وشبه ضائع سياسياً ، يعثر على مصداقيته الكاملة في الماضي والحاضر . وربما كان ما ينقصه هو غياب « التخصيص » الذي ما كان يستطيع دوبريه ان يقدمه بتجربته الاقرب الى المغامرة منها الى العمل الثوري .

ولكننا نكتشف هذا التخصيص في الفكر الغربي - والتجربة الغربية كذلك - من النقيض الى النقيض ، اي من كتاب فردريك أنغلز « المانيا : الثورة والثورة

المضادة « مجموعة المقالات التي نشرها في منتصف القرن الماضي تماما ، الى كتاب هريبرت ماركوز « الثورة والثورة المضادة » وقد كان يستطيع ان يضع كلمة « اميركا » في مقدمة العنوان طالما هو يعالج اساسا ظاهرة « اليسار الجديد » في الولايات المتحدة اولا وغرب اوربوا على نحو تضيمني ، وذلك حتى اوائسل السبعينات من القرن العشرين ، اي مرحلة الستينات الذهبية للشباب .

كتاب انغلز ، المفكر الذي عاصر وشارك في صياغة المبادئ الرئيسية للماركسية ، يعالج بتركيز شديد مجموعة الانتفاضات الاوروبية التي شهدتها المانيا والبنما وفرنسا وبولونيا وتشيكوسلوفاكيا ولكنه يتوسع بالضرورة في كلامه عن المانيا ، ويصبح غيرها مجرد استشهاد او « علاقة » بالثورة الالمانية .. اي ان الأطار العام هو « اوربوا القرن التاسع عشر » والمادة الرئيسية هي « المانيا » .
لعلها نقطة منهجية يجب ان تستسلم لها ذاكرتنا ونحن ننش عما هو عام وما هو خاص في هذا الكتاب الكلاسيكي المهم . نتأكد لنا هذه النقطة في تصدير مقالته العاشر من الكتاب « انتفاضة يونيو - حزيران ، الباريسية » حين يقول :

● « مع بداية ابريل - نيسان ١٨٤٨ ، بدأ التحالف الذي اقامته طبقات المجتمع التي استفادت من **النصر الاول مع المظلومين** ، بتصدي للسيل الثوري في القارة الاوروبية كلها . في فرنسا اتحدت طبقة صغار التجار والجنح الجمهوري من البرجوازية مع البرجوازية الملكية ضد البروليتاريا ، وفي ايطاليا والمانيا غازلت البرجوازية بحرارة الاقطاعيين والبروقراطية الرسمية والجيش من أجل الحصول على تأييدهم ضد جماهير الشعب والتجار الصغار . ثم يمضي وقت طويل حتى عاد **فجم الاحزاب المحافظة والمضادة للثورة بالصعود** . في انكلترا ، تحولت **الظاهرة الشعبية التي اسبى توقيتها والتحضير لها** (١٠ ابريل ، نيسان) الى **هزيمة تامة** وحاسمة للحزب الشعبي . في فرنسا هزمت حركتان متماثلتان في ١٦ ابريل ، نيسان و ١٥ مايو ، ايار . في ايطاليا ، استعاد الملك سلطته بضربة واحدة فسي ١٥ مايو ، ايار . اما في المانيا فقد ركزت **حكومات البرجوازية الجديدة المختلفة وجمعياتها الدستورية المتتابعة نفسها** . واذا كان ١٥ مايو ، ايار المليء بالاحداث قد اعطى أي مجال لنصر شعبي ، فقد كان هذا النصر ثانوي الاهمية .. » .

ان « العموميات » التي يمكن استخلاصها من أزمة وامكنة مغامرة كينيديا لزماننا ومكاننا - في هذه الفقرة - هي : ان **النصر الاقليمي على المظلومين** يؤدي احيانا الي تحالف طبقي على صعيد أوسع من الحدود الاقليمية ضد قوى الثورة التي يفترض ان هذا النصر يدعمها . وان الاحزاب الرجعية التي كانت قد توارت تستطيع العودة من جديد ، باسماء قديمة او جديدة . وان **الظواهر الشعبية** التي يساء توقيتها وتنظيمها وقيادتها يمكن أن تؤدي الى انكسار طويل المدى . وان

النظام الرعوي الجديد سوف يكرس نفسه في مؤسسات تشريعية راسخة ، رغم تعدد الحكومات .

ونعود الى انفلز في النقطة الثانية من المقال نفسه :

● « .. وعندما استمر القتال لعدة ايام وبعنف لم يشهد له تاريخ الحروب الاهلية مثيلا (الكلام هنا عن باريس ١٨٤٨) ولكن دون أن تظهر بوضوح مكاسب لاي من الطرفين ، بدا واضحا في تلك اللحظات لكل انسان ان هذه معركة كبيرة وحاسمة ستؤدي في حال انتصار الانتفاضة الى اغراق اوروبا كلها بثورات جديدة ، اما في حال قمعها فستؤدي على الاقل الى عودة سريعة لحكم الثورة للفسادة . هزم بروليتاريو باريس ودمروا وسحقوا بشكل لم يستردوا بعده وعيهم حتى الآن (المقال مكتوب في فبراير ، شباط ١٨٥٢) بعد ذلك راسا ، رفيع الحافظون والمصادون الثورة ، الجند منهم والقادمي ، في اوروبا كلها رؤوسهم بوقاحة تسدل على انهم فهموا جيدا اهمية هذا الحدث . هوجمت الصحافة في كل مكان ، بداوا يتدخلون بحق الاجتماع وتكوين الجمعيات ، وبداوا يستفلون كل حادث صغير في اي مدينة اقليمية صغيرة ليعملوا على استغلاله لتجريد الجماهير من سلاحها واملان حالة الحصار » .

التعميمات هنا ايضا واضحة ، ويمكن استخلاصها بيسر ، فالحرب الاهلية الاقليمية حين لا تصل من جانب قوى الثورة الى الحسم العسكري ، يكون ذلك مقدمة الى قمعها بوحشية لا نظير لها لان نجاحها الاقليمي يعني اشتعال شقيقاتها في المحيط الاوسع من الاقليم الملتهب . وحين تنهزم تشرب كأس دمالها قوى الثورة المضادة كلها في المحيط الاوسع ، القوى القديمة والجديدة . وتبدأ على الفور الحرب الشاملة ضد الحد الأدنى من الحريات الديمقراطية ، وفي مقدمتها حرية الصحافة وحرية الاجتماع وحرية التظاهر .

اننا لو عدلنا تعبير « البروليتاريا » في كتاب انفلز ، واستبدلناه بالكتلسة التاريخية الجديدة عند غرامشي ثم غارودي ، أو الشباب عند ماركوز ، نستطيع القبض على الخيط غير المرئي بين الكتاب الكلاسيكي لانفلز والكتاب البالغ الحداثة لهربرت ماركوز ، سواء اتفقنا معه أو لم نتفق في المضمون العام أو التفاصيل . الفصل الاول من كتاب ماركوز عنوانه « اليسار في ظل الثورة المضادة » يقول في صدره « بات النظام الرأسمالي مضطرا ، حتى يتمكن من الدفاع عن نفسه ، الى تنظيم الثورة المضادة داخل حدوده وخارجها على حد سواء . وتلجأ هذه الثورة المضادة ، في مظاهرها الاكثر شططا ، الى نظمات النظام النازي » ثم يسوق عدة امثلة لاقتدار ما يسمى بالعالم الثالث حيث « تجري على قدم وساق مذابح حقيقية تبعد اعادة جميع السكان الموصوفين بأنهم شيوعيون أو متمردون على حكومات خاضعة للامم الامبريالية » و « في اقطار يعم وينتشر اضطهاد غاشم . وقد اصبح التعذيب وسيلة مادية لـ (التحقيق) في كل مكان من العالم تقريبا » . ويتابع « ان الثورة المضادة

والثانية الى حد كبير بصفة عامة ، ولكنها وثائقية بحثية في عصرنا ، فلا وج
 العالم لثورة فنية تستدعي القضاء عليها ولا لاية ثورة اخرى في الافق .
 الخوف من الثورة هو الذي يوحد مع ذلك بين المصالح ويربط شتى من
 المضادة واشكالها . هذا الخوف ينسحب على الاطوار كافة ، بدءا من ال
 البرلمانية الى الدكتاتورية السافرة ومرورا بالدولة البوليسية » .

ورغم ان ماركوز يعالج اساسا مشكلة الغرب واليسار الجديد
 المتحدة ، ورغم انه - على تقيض انغلز - يستبدل الطبقة العاملة (التي
 اجزاء كبيرة منها قد استقطعت لحساب البرجوازية) بقوى ثورية جديا
 الشباب عموما والطلاب خصوصا ، الا اننا نستطيع ان نضيف به الى انه
 جوهريتين هما : **اهمية الثورة المضادة** التي اكدتها السنوات الاخيرة من
 بما لا يدع مجالا للشك ، سواء بالتنسيق الشامل بين مخابرات و
 مقاومة ما يسمى بالارهاب الدولي ، او بالتنسيق الشامل بين الجيوش
 مقاومة ما يسمى بالتدخل في شؤون افريقيا . الحقيقة الثانية هي **وا**
المضادة ، أي ان الثورة المضادة بطبيعتها ليست رد فعل بل استباق للف
 ثم فهويتها هي العدوان المتعمد مع سبق الاصرار ، وذلك بالمبالغة
 تصور حجم قوى الثورة والمسارة لاجهاض الجنين قبل ان يولد .

ورغم التباعد بين عصري انغلز وماركوز والتباين في نظريتهما لقض
 الا ان تجربة الثورة الالمانية ترسب في الوعي ذكريات « برنامج رابطة س
 حيث « جميع ضروب المقاومة البرجوازية هذه يجب ان تسحق خطوة
 وبقبضة حديدية ، وبعدم لا يتزعزع . يجب الرد على عنف الثورة المظ
 المضاد ، العنف الثوري ، العنف الذي تمارسه البروليتاريا كلها . مثله
 على حيل وفخاخ البرجوازية ، بوضوح الهدف الكلي ، بيقظة الجماه
 ومبادراتها الدائمة . **يجب الرد على خطر الثورة المضادة العاهم** بتسا
ونوع سلاح العلاقات الكلا . **يجب الرد على متاورات المرحلة البرلمانية**
بالنشاط الكثيف الذي تمارسه المنظمات الجماهيرية في المصانع
 يجب الرد على كثافة وتعدد وسائل سلطة المجتمع البرجوازي ، بالتقوا
 اربى درجات التركيز ، التلاحم والكثافة ، قوة جميع الجماهير العاملة ،
 « الثورة الالمانية ١٩١٨ - ١٩١٩ » العنيف الاخضر - دار الطليعة - ب
 - ص ٦٣) . هنا « خصوصية » التجربة الالمانية في الثورة ، كخصوصية
 الفرنسية التي اوضحها ماركس بجلاء تام في « الثامن عشر من بر
 بونابرت » حيث يصل الى طليعة السلطة الاجتماعية الاقتصادية
 وتعبيراتها المؤسسية فيقول « ان هذه السلطة التنفيذية بما لها من
 بيروقراطية وعسكرية ضخمة ، بما لها من جهاز دولة بارع ذي مراتب
 عد او حصر ، وما لها من موظفين يبلغ عددهم نصف مليون وجيش هو

مليون ، هذه الهيئة الطفيلية المتتفة حول جسد المجتمع الفرنسي تخلق مساهم ، نشأت أيام الملكية المطلقة ، مع تدهور الاقطاع الذي ساعدت على التمجيد به ... ان الثورة الاولى طورت المركزية ، ولكنها ضخمت ايضا من مدى وخصائص السلطة ووكلائها . وجاء نابليون ليلبغ بألة الدولة هذه حد الكمال ، ولم تفسد الملكية الشرعية وملكية يوليو ، تموز شيئا غير قدر اكبر من تقسيم العمل .. وأخيرا وجهت الجمهورية البرلمانية نفسها مرغمة في صراعها ضد الثورة ، على تعزيز امكانيات السلطة الحكومية ومركزها جنبا الى جنب مع تعزيز الاجراءات القمعية . لقد اكملت جميع الثورات آلة الدولة بدلا من ان تحطمها . وكانت الاحزاب التي تنازعت السيطرة بالتناوب تعتبر حيازة هذا المرح الضخم للدولة بمثابة الفضيحة الرئيسية للمتضرر » (ص ٣٠١) .

ان التخصيص الذي يوحى به برنامج رابطة سبارتاكوس خلال تجربة الثورة والثورة المضادة في المانيا ، وكذلك التخصيص الذي حلل به ماركس تجربة الثورة والثورة المضادة في فرنسا هو الوجه الآخر للمنهج الذي عالج به انفار المسائل ذاتها منذ اكثر من قرن وربع القرن والمنهج الذي عالج به ماركوز اوضاع العقد السادس من القرن العشرين . فالتعميمات التي حصلنا عليها من قبل لها « سياق » فسي الزمان (هو القرن الماضي) والمكان (هو الغرب) يختلف في القليل والكثير من زماننا العربي في العالم المتخلف والذي يسمونه تجاوزا بالعالم النامي وحيانا يستطون التسلية تبسيطا مخلا حين يدعونه العالم الثالث . ومن هنا الاهمية الكبيرة للكلمات القليلة التي كتبها المؤرخ الاجتماعي الفرنسي جاك بيرك على ظهر غلاف كتابه الاخير « عوالم عربية » - (دار ستوك - باريس ١٩٧٨) حيث قال « ليست هناك اوطان متخلفة ، بل هنالك اوطان تخلفنا عن تحليها ومحبها » .

وكما انه ليس هناك من تعارض بين تعميمات انفار وتخصيصات ماركس ، لا ينبغي ان نخلق هذا التعارض بين تعميمات ماركوز أو ماندل أو غارودي أو بتلهاييم في مصرنا ، والتخصيصات التي يمكن اكتشافها من التطبيق على واقعنا المتخلف . . فالدولة والسلطة والقطاع والكنيسة والجيش والبرجوازية في الغرب الصناعي المتقدم منذ عصر النهضة الى عصر الفضاء مروا بمصر التنوير والانقلاب الليبرالي الاول والثورة الاشتراكية ، يختلف « سياق » الاقتصادي ، الاجتماعي ، السياسي ، الثقافي ، اختلافا كبيرا عن مسارات العالم المتخلف في عصرنا الجديد . واجب ان اؤكد على ان هناك في عالمنا الواحد عوالم مختلفة لا سبيل لوضعها في أفق واحد عند التحليل والاستنتاج .

من هنا يقف المرء مشدوها امام المفارقة المثيرة للتأمل في تفكير لينين حول كومونة باريس . . فالرجل الذي لم يعقه الاطار الكلاسيكي لتعريفات ماركس فكان روسيا حتى الامايق وماركسيا مجددا في التطبيق ومضيفا بل معدلا حين رأى ان اضعف الحلقات في عالم الرأسمالية واكثرها تخلفا يمكن ان تحقق الثورة (فاختلف

عمليا بذلك عن نبوءة ماركس) وان الثورة يجب ان تقوم ولو في وطن واحد محاصر ولا تنتظر قيام شقيقاتها في الاوطان الاخرى (مختلفا بذلك نظريا وعمليا عن تروتسكي) . . هذا الرجل نفسه هو الذي يحلل كومونة باريس قائلا « وقعت فرنسا بعد الانقلاب العسكري الذي انهى ثورة ١٨٤٨ تحت نير النظام البونابرتي لفترة امتدت ١٨ عاما . وجر هذا النظام البلاد ، لا الى **الخصراب الاقتصادي** وحسب ، وانما ايضا الى **الذل القومي** . وعندما انتفضت البروليتاريا ضد النظام القديم اخذت على عاتقها تحقيق مهمتين – الاولى وطنية والثانية ذات طابع طبقي – تحرير فرنسا من الغزو الالمانى . وتحرير العمال من الرأسمالية . وتشكل وحدة هاتين المهمتين السمة الفريدة للكومونة » . الى هنا والتشخيص اللينيني لا يحتاج الى جهد الاقتناع . ولكنه يتابع « شكلت البرجوازية آنذاك (حكومة الدفاع الوطنى) وكان على البروليتاريا ان تقاتل تحت قيادتها في سبيل الاستقلال الوطنى . لكنها كانت فعليا حكومة (الخيانة الوطنية) التي رأت ان رسالتها تقتضي القتال ضد بروليتاريا باريس » . حتى هنا ايضا والتشخيص لا يحتاج للجدل ، غير انه كان مقدمة للنتيجة التالية مباشرة « لكن البروليتاريا ، التي اعمتها الالهام الوطنية لم تدرك ذلك » . ولا أحد يعرف من اين اتى لينين بهذا الخبر ، فالادراك شيء والواقع الموضوعي شيء مختلف ، وادراك الشيء لا يعنى استطرادا وبالضرورة تحاشيه او اتخاذ موقف مغاير ، والا وقعت الثورة في التجريبية المتبدلة التي طالما ندد بها هو شخصا . المهم انه يقول بعدئذ . . وتنتمي هذه الفكرة **الوطنية** الى ايام الثورة الكبرى في القرن الثامن عشر اذ استولت على عقول اشتراكيي الكومونة حتى ان بلانكي ، الثوري بالتاكيد والمؤيد المتحمس للاشتراكية ، لم يجد لصحيفته عنوانا افضل من هذه الصيغة البرجوازية : **الوطن في خطر** . وكان الجمع بين هاتين المهمتين **التناقصيتين – الوطنية والاشتراكية – خطا الاشتراكيين الفرنسيين القاتل** » [عن تقرير القاه في جنيف في ١٨ مارس ، اذار ١٩٠٨ احتفالا بثلاث مناسبات : الذكرى ال ٢٥ لوفاة ماركس والذكرى ال ٦٠ لثورة مارس ، اذار ١٨٤٨ وذكرى كومونة باريس] . ولربما كان هذا التفكير كامنا في موقف ستالين من النازية حين عقد مع هتلر معاهدة عدم الاعتداء ، ولكن سرعان ما اكد الغزو هشاشة هذا التفكير ، فالوطن والاشتراكية كانا « الدولة السوفياتية » الواحدة في الحرب ، كما ان الوطن والديموقراطية كانا « الدولة الغريبة » الواحدة . ان الخطأ اللينيني في التحليل مزدوج ، وقد القى ظلاله على الحركات الاشتراكية في العالم المتخلف امدا من الزمن . الوجه الاول للخطا هو الفصل بين الوطنية والمضمون الاجتماعي ، فحتى لو فصمت البرجوازية عرى التحالف بعد تحقيق الاستقلال الوطنى ، وضربت قوى التحول الاجتماعى ، فان هذا لا يعنى مطلقا ان المطلوب اولا هو تحقيق هذا التحول ولو على حساب التراب الوطنى . والوجه الثانى للخطا هو اعتبار كل هزيمة او سقوط اخفاقا ذاتيا لقوى الثورة في التخطيط او التنفيذ او التوقيت . ان هذا الميعار في التحليل والتقويم يقود غالبا

الى اداة كل انتفاضة وشجب كل مبادرة بحجة انها « لم تدرك » او « لم تنضج » مما يؤدي غالبا الى التقيض ، وهو الاستسلام اطول فترة ممكنة للقيادات المضادة والانفصال التدريجي عن قوى الشعب . ان الهزيمة لا ترادف السقوط ، فلربما يتدخل عامل خارجي بكثافة يستحيل حسابها ، يجهض التجربة الناجحة أصلا . على اية حال ، فان العام والخاص في ادبيات الماركسية الكلاسيكية والحديثة ، يضعنا امام عدة « مفارق طرق » تستدعي الحرص في الوقوف عندها ، ونحن بصدد تحليل اية ظاهرة نوعية مغايرة لظواهر السياق الغربي ، في القرن الماضي او في العصر الحديث . ويمكن ايجازها على النحو التالي :

■ ان التحليلات الماركسية للثورة المضادة في مجملها العام ، ابعد ما تكون عن الاطار السوسيولوجي في التحليل ، واقرب ما تكون الى الاطر السياسية الصرف . ورغم صحة الدروس المستخلصة من المنهج العام ، فان التكتيكات الخاصة لا تضيف الى الوعي الثوري المعاصر للتجربة الوطنية في العالم المتخلف شيئا مهما . . الا من زاوية الاعتماد على تفاصيل هذه التجربة . ومحاولة اكتشاف قوانينها الداخلية ، في اطار اي منهج يختاره الباحث من علم الاجتماع الثقافي المعاصر .

■ ان السلطة في الربع الاخير من هذا القرن وفي بلدان كاقطار الوطن العربي لا تعتمد على الهيكلية التي عرفتها أوروبا في القرن الماضي او الغرب عامة في العصر الحديث . . فهي مزيج بالغ التعقيد من رواسب التخلف القديم والقهر الاستعماري الغربي والنشأة المعاصرة لبعض الطبقات الاجتماعية بعد نهاية الحرب العالمية الثانية .

■ هكذا لم يكن الاقطاع في مصر وبعض الاقطار العربية الاخرى مشابها - اقتصاديا واجتماعيا - للاقطاع الاوروبي ، كما ان القبلية والعشائرية ومجتمعات الرعي والبدو العربية لم تكن مناظرة تماما لوضع أوروبا . ولما حال عصر الانحطاط الطويل الامد دون تبلور طبقي واضح واكتشافات علمية دافعة وظهور يروليتاريا صناعية ، فان « الثورة » في بلادنا لم تعد تكرر لعصور النهضة والتنوير والانتقال الصناعي والثورة الليبرالية والثورة الاشتراكية والثورة التكنولوجية الغربية . ليست كذلك ، اقتصاديا ولا اجتماعيا ولا ثقافيا . والقول نفسه ينطبق على الثورة المضادة . وهذا من شأنه ان يختلف بنا عن الغرب لا في اصول التنمية بل في المخططات الاستراتيجية ذاتها ، فليس « الحاق » بالغرب - على صعيدي التحديس والثورة - هو المطلوب ، ولا « التبعية » لهم كما تطمح وتعمل قوى الثورة المضادة هو الممكن .

■ الدور الذي لعبته الكنيسة في أوروبا يختلف جوهريا عن الدور الذي يلعبه الاسلام والمسيحية الشرقية في بلاد العرب . ان التوحد الكامل بين الارض والسماء في كاثوليكية العصور الوسطى ومحاكم التفتيش والمؤسسة الاقطاعية الكنسية يختلف كثيرا عن المناخ الاوتوقراطي - الثيوقراطي الذي عرفته وتعرفه اقطار

الامام الاسلامي . لذلك كان الامر ، على العكس تماما مما يراه بعض مفكري الغرب ومن يتأثرون بهم من المفكرين العرب ، لا تقف المؤسسة الاسلامية عقبة في سبيل التطور ، لانه - ببساطة - ليست هنالك مؤسسة بهذا الاسم . وانما هنالك المؤسسات الايديولوجية والطبقات والقوى الاجتماعية المختلفة التي قد تتخذ من العقيدة الواحدة - سياسية او دينية - سلاحا ذو حدين . فالاسلام ، مثلا ، في حرب التحرير الجزائرية وحرب لبنان الاهلية قد لعب دورا مغايرا للاسلام في بلاد عربية اخرى . ويمكن اطلاق القول على المسيحية ايضا ، بسل والديموقراطية الليبرالية البرجوازية ايضا ، والماركسية ذاتها .

● لا مجال للمقارنة بين العسكرية الأوروبية أيام الثورة الفرنسية أو الألمانية أو الروسية ، والعسكرات الحديثة في العالم المتخلف . ان الجيش المصري ، على سبيل المثال ، مؤسسة وطنية بحكم ولادتها الحديثة منذ اكثر من قرن ونصف (عصر محمد علي ١٧٦٩ - ١٨٤٩) وبحكم تطورها منذ حوالي قرن (الثورة العربية) وبحكم قيادتها منذ اكثر من ربع قرن (الثورة الناصرية عام ١٩٥٢) .

● اذا اختلف البعض او اتفق في الزمن السابق وبيئات مغايرة حول اعتبار الوطنية والتحول الاجتماعي وجهين لعملة واحدة ، فلا مجال للاختلاف - كما نقدر - للاعتراف بهذه الحقيقة بعد الحرب العالمية الثانية وبداية افول عصر الاستعمار وتحقق الاستقلال الوطني لشعوب المستعمرات . لقد اصبح الاستقلال الاقتصادي والاستقلال السياسي (أي التحرر والتنمية) شرطين موضوعيين مكملين للاستقلال الوطني . . بحيث برهنت التجربة على ان التنازل في احدهما هو تفريط مباشر في الآخر . لم يعد ممكنا للبرجوازية (الوطنية) ان تظل كذلك دون تعديل جرمي في هيكلية المجتمع ، كما لم يعد ممكنا لاية قوى (ثورية) ان تظل كذلك دون مشاركة اساسية في حماية الحدود .

● ان خاصية التاريخ الاوروبي منذ فجر النهضة الى الآن هو التبلور التاريخي - الاجتماعي المتتابع على مراحل ودورات شبه متكاملة . وهي خاصية متجانسة كلياً عن التاريخ العربي الحديث منذ اليقظة القومية اوائل القرن الماضي الى يومنا ، حيث ادى التداخل بين الانحطاط والنهضة وبين القهر الاجنبي والاستبداد الداخلي وبين رواسب التراث ورياح العصر ، وبين النظريات والتجارب ، الى تداخل مشر بين القوى الاجتماعية ابطاً من معدلات تبلورها تبلورا كافيا ، فنشأت ظاهرة التمايش بين النهضة والسقوط في الفكر ، والثورة والثورة المضادة في المجتمع والاقتصاد والسياسة .

(٢)

لذلك يصبح التفريق ضروريا بين سوسيولوجيا الثورة المضادة وسوسيولوجيا الامبريالية (وهي التفريق الذي يمكن الحصول عليها بالاطلاع على دراسة انور

عبد الملك المدرجة في كتابه البالغ الأهمية : الجدلية الاجتماعية ، باريس ١٩٧٢ .
ص ٣٦٧ - ص ٤٥٩ من الطبعة الفرنسية) . . فسوسيولوجيا الامبريالية تمنحنا
البعد الدولي من سوسيولوجيا الثورة المضادة في العالم المتخلف ، حيث يلعب هذا
البعد دورا مؤثرا (احيانا داخل اوروبا ذاتها كما حدث في اليونان وتركيا وقبرص .
وكما ليست بعيدة عن الشرق الاوسط مما لا ينبغي غيابه عن اي تحليل) . وجوه
الفرقة منهجي ، فالمقارنة لا تصبح بما كان ، بل بما يمكن ان يكون . وهو الاتجاه
التميز في احد اهم مؤلفات جاك بيرك (اعتراف العالم - باريس ١٩٦٤) .

في هذا الضوء نستطيع ان نعدل من وضع « مفارقة » تأخذ بخلاف التاريخ
الاجتماعي للفكر المصري الحديث . . ففي زمن الهزيمة اصدر لويس عوض
(١٩٦٥) كتابه المهم « تاريخ الفكر المصري الحديث » (جزءان - دار الهلال - القاهرة
١٩٦٩) عن مرحلة « النهضة » . وفي السبعينات - زمن النصر بلغه النظام المصري
الراهن - توأكب المعكرون المصريون يصفون المرحلة بأنها مرحلة السقوط . ولا
شك ان « الدافع » يبقى في مستوى اهمية ما كتب ، فلويس عوض اراد ان يقول
بان الهزيمة عارضة وليست من صلب الشعب المصري ولا من تاريخه . والاخرون
ارادوا ان يتساءلوا : ما قيمة نصر عسكري وهناك سقوط عقلي ؟ كلا الفريقين على
صواب ما وخطا ما . . لان النهضة والسقوط في التاريخ المصري الحديث ظاهره
واحدة مركبة ، وليس الشعب ولا نظام الحكم بعيدين عن اسباب النهضة والسقوط
عما . فرواسب القرون من القهر والجهل والتضليل الاعلامي المحكم يمكن ان يورث
الشعوب في اخطاء جسيمة . كما ان سلطة الحكم وما تمثله من قوى اجتماعية وما
تعمل في اطاره من شروط حضارية ، يمكن ان تنجز على صعيدي وسائل الانتاج
وعلاقاته ، قيما نهضوية ارقى . ولكن العكس يظل دائما صحيحا وبقوة ، فالنظام
المضاد لمجرى التاريخ يستطيع ان ينتكس بالنهضة اشواطا بعيدة المدى والمعنى .
وليس النصر او الهزيمة العسكرية او الاقتصادية عملا فنيا (تقنيا) بحثا ، بل له
مقدماته الاجتماعية وسياقه الثقافي ونتائجه الحضارية ايضا . لذلك كان لا بد لاي
نشرح اجتماعي - ثقافي للعقد الاخير من الفكر المصري ، ان يأخذ في اعتباره
مقومات ومكونات الخصوصية المصرية . وفي بحثنا عن « الثورة المضادة » مثلا
لا بد ان نضع في اعتبارنا هذه المجموعة من الخصائص :

● ان سقوط نظام الحكم لا يعني تلقائيا سقوط الثقافة ، كما ان نهضة النظام
الحاكم لا تترادف نهضة الثقافة . تاريخنا الحديث في مصر المعاصرة عرف اكثر من
نهضة وسقوط في المرحلة الواحدة ، كانت تتوازي النهضة فيها احيانا بين النظام
والثقافة وكانت احيانا تتقاطع ، كانت الواجهة الثقافية احيانا تتناقض مع الانتاج
الثقافي وكانت تعمر عنه احيانا اخرى ، حينما بقصد مفصود من السلطة وحينما آخر
بغير توجيه مباشر . كما ان التعبيرات المؤسسية السياسية (كالحزب) اسم تكن
تجسيدا ثقافيا لمستوى الفكر والوعي على الدوام ، بل وقعت المفارقات كدعم مثقف

الصعوه الارسنقراطية لديموقراطية التعبير وتقديس العقل ، ورضوخ او مسايرد زعماء الاغلبية للوعي الناقص عند الجماهير والوقوف بالتالسي مواقف متخاذلة او معادبة لحرية الفكر والعقل والفن .

● من رفاة الطهطاوي (١٨٠١ - ١٨٧٣) الى محمد عبده (١٨٤٩ - ١٩٠٥) وقع الفكر المصري في مرحلتي النهضة الاولى والثانية - من عصر محمد علي الى ثورة عرابي - تحت سيطرة الثنائية الفكرية في محاولة طموحة ولكن عاجزة عس التوفيق بين الاصاله والمعاصرة ، او بين التراث والتجديد او بين الاسلام والحضارة الحديثة . وهي المحاولة التي اضحت من خصائص الفكر العربي عامة ، والمصري على وجه التحديد . وقد نتج عنها او نفرع منها اسلوبان متميزان هما : البراغمية التي تصل الى حد الموافقة على استهلاك الحضارة دون القضاء بالفكر الذي انتجها ، والمرحلية التي نصل الى حد الارتداد في الحياة الواحدة للمفكر الواحد كتراجع محمد عبده عن موقفه من الثورة العرابية ، وتراجع علي عبد الرازق (١٨٨٨ - ١٩٦٦) بمنعه اعادة طبع كتابه « الاسلام واصول الحكم » (١٩٢٥) رغم زوال اسباب المنع ، وتراجع طه حسين (١٨٨٩ - ١٩٧٣) بحذف اهم فصول كتابه « في الشعر الجاهلي » (١٩٢٦) ثم تراجع توفيق الحكيم (١٨٩٨ -) بعد حوالي نصف قرن من ذلك التاريخ وعشرين عاما على ثورة ١٩٥٢ حين اصدر كتابه « عودة الوعي » ضد التجربة الناصرية التي يعد احد آباءها الفكريين (١٩٧٤) .

● ان هذه الثنائية ليست فكرا مجردا ، بل هي صياغة اجتماعية - ثقافية للطبقة المتوسطة المصرية التي تداخلت نشأتها مع الاحتكارات الاجنبية ونمو الطبقات الشعبية في وقت واحد ، ومع البرجوازية الكبيرة على نحو خاص . مما ادى الى سيادة الازدواجية بين الفكر والسلوك ، بين علاقات الانتاج والقيم الاجتماعية ، واصبح الفصام العقلي والشعوري مهمنا على المسيرة الثقافية والسياسية ، لا في حياة الافراد من المثقفين والسياسيين ، بل في حياة السلطة والشعب .

● وكان الوجه الاخر الايجابي تقيضا للظاهرة السلبية ، حيث التحمت المقومات الموضوعية للتحرك الوطني بالمكونات الذاتية للتحرك الاجتماعي . ومن هنا كانت الازمة طيلة سنوات الثورة الناصرية وسنوات الثورة المضادة ازمة شاملة للقوى الاجتماعية في المرحلة الاولى ، ومازقا يواجهه مختلف الاطراف في المرحلة الثانية .

من هنا يجب التدقيق بامعان في ما قيل عن « السقوط » الذي رافق رحلة « النظام » المصري الراهن من حرب اكتوبر ، تشرين الاول ١٩٧٣ حيث المقدمة تشد اهازيج النصر ، الى زيارة اسرائيل في نوفمبر ، تشرين الثاني ١٩٧٧ حيث الخاتمة تشير الى الهزيمة . هل يعد ذلك « سقوطا » لمصر او لعقلها ؟

ان المؤلفات الهامة التي كتبها المفكرون المصريون في فرنسا اiban المرحلة الناصرية وفي مقدمتها واكثرها اهمية كتاب انور عبد الملك « مصر مجتمع عسكري » ويليه في الاهمية كتاب حسن رياض « مصر الناصرية » ثم كتاب محمود حسين « صراع الطبقات في مصر » ، (وغالبيتها لا تنحصر للمرحلة الناصرية) لم تسجل قط « سقوط العقل في مصر » حينذاك - رغم ان اثنين من المفكرين الاربعة ذاقوا مرارة السجن والتعذيب اكثر من خمس سنوات ، كما ان الاثنين الآخرين اختارا « المنفى » الاكثر مرارة - فماذا حدث في السبعينات حتى يجمع خمسة من كبار المثقفين « داخل » مصر ينتمون الى اتجاهات متباينة واجيال مختلفة ، على « تدهور » و « انحطاط » الفكر في مصر ؟ لنستمع اليهم اولا :

● قال الدكتور زكي نجيب محمود - استاذ الفلسفة الوضعية والكاتب « بالاهرام » - تحت عنوان « العقل العربي يتدهور » (مجلة روز اليوسف المصرية ١١/٤/١٩٧٧) ان المفكرين في بلادنا « لا يجدون سبيلا يصل بهم الى هدفهم الواضح ، بل توجد موانع وعقبات تتمثل في **الجمود والفكري** لدى **اولي الامر** وعند **قطاع كبير من الجماهير** » . ثم يشخص ازمة المفكر فيما يسميه بالعالم الثالث عموما قائلا « ان ازمة العالم الثالث عموما - الذي ننتمي اليه - تتمثل في غموض بوضوره للمستقبل ، لان امامه نموذجين للتطور ، النموذج الراسمالي ، والنموذج الاشتراكي الماركسي ، والعالم الثالث مختلط عليه الامر في الاختيار بينهما ، ويحاول ان يجد صيغة ثالثة يطبقها في تطوره ، ومن هذه الاتجاهات لم تحدد دول العالم الثالث اختيارها بعد » . ولهذه الاسباب فالمفكر لا يعبر عن نفسه تعبيرا واضحا مستقيما فعندما « ينقل المفكرون الى الجماهير تصوراتهم العقلية عن المجتمع الجديد ، يتخرجون من عرض الصورة كاملة كما يرونها حتى لا يصدموها **الجانب الرجعي من المجتمع** ، بل يطمسون بعض جوانب الفكرة ويحرفونها حتى يسهل قبولها عند الراي العام » . . واحدى النتائج الخطيرة لذلك اننا « الى الآن لم يتكون لنا فكر عربي اصيل فيما يختص بمشكلات العصر » . والدكتور زكي نجيب محمود يرفض الاتجاهين السائدين على الفكر العربي سواء نحو الغرب او نحو التراث ، قائلا ان الاتجاه نحو الغرب كليا لا يحل مشكلاتنا الخاصة بنا وبمستوى تطورها ، اما الاتجاه السلفي فهو « يتناقض مع نفسه في كل لحظة من حياته » فهم - السلفيون - يتحدثون مطالبين بالعودة الى السلف الصالح في جهاز (راديو) لم يكن ممن صنع السلف . ويكتبون وينشرون افكارهم السلفية في جرائد ومجلات لم تكن معروفة مطلتا لذلك السلف . ويستخدمون كل الوسائل والاجهزة العصرية ، فاذا كانوا جادين في دعوتهم فليتركوا كل وسائل العصر » .

ويصور الكاتب ما وصلت اليه امور الفكر في بلادنا « الى هذه الدعوة الغريبة المادبة لتطور العصر ، التي ينشرها اولئك السلفيون ، وتجعلني اشعر بانني اميش داخل كابوس فكري او مسرحية عبثية ، فالسلفيون يطالبون بقطع يد السارق ورجم الزاني ، وغيرها من وسائل العقاب التي تتناقض مع روح العصر . واحب ان

اطرح سؤالاً على اصحاب تلك الدعوة الغربية : من سيقطع يد السارق ؟ هل هو الطبيب الجراح الذي اقسم على حماية واقتصاد ارواح البشر ووصل الایدی المقطوعة .. أم الجزار ؟ هكذا اصابتنا « نوع من الشلل الفكري في حركة تقدمنا ، واقولها صراحة ، أننا الآن اقل حرية في عرض افكارنا مما كانت عليه منذ قرن كامل من الزمن .. فقد اصبحت عملية تجريم الفكر ، اي فكر ، هي العملة السائدة الآن » .

● وقالت الدكتورة لطيفة الزيات - استاذة الادب والكتابة اليسارية - تحت عنوان « العقل العربي في حالة شلل » (روز اليوسف الاسبوعية المصرية ١٨/٤/١٩٧٧) ان عقلنا لم يعد يمر في حالة ازمة بل في حالة شلل ، والسبب الاول في ذلك ان شعوبنا « لم تنجح في تثبيت حقها في الحرية وفي غيغ الخبز » . ولا يمكن ان يزدهر في القرن العشرين فكر في ظل القهر او في ظل الجوع » . وتصل الكتابة الى نتيجة مؤداها « ان جذب الفكر العربي زاد من عمق التفرقة داخل الشعب الواحد .. خذ الشعب المصري مثلاً ، أنه يعيش في عوالم فكرية مختلفة تكاد تنفصل عن بعضها البعض انفصالاً تاماً ... بل اننا نجد متناقضات لا حد لها ولا حصر داخل الطبقة الواحدة وهذا يخلق وضعاً شديداً الخطورة ، لانه يستحيل معه وجود الانسجام الحضاري اللازم والضروري لاي طبقة تريد أحداث التغيير الحضاري المطلوب » . وتحدد لطيفة الزيات معالم الازمة في « غياب البصيرة النقدي عند الجماهير » والفجوة تزداد اتساعاً بين الكلمة ومعناها ، وانعدمت القدرة لدى الراي العام على التمييز بين الصدق والكذب وبين الصواب والخطا وبين المصلحة العامة والمصلحة الخاصة . ومن معالم الازمة ايضا حالة الفصام الثقافي سواء بمنزلة المثقفين عن مجموع الشعب ، او بمنزلتهم عن بعضهم البعض « وبشكلنا أصبح لا يوجد عندنا حركة ثقافية وفكرية يكتب لها التواصل والاستمرار ، ويتواجد فيها عصر التفاعل والتأثير الجماهيري ، بل كل ما عندنا مجموعة ابداعات فردية لبعض المثقفين .. ان الإحباط شبه الكامل ، والشلل في المجالات الثقافية والفنية ، أصبح علامة مميزة للفترة التي نعيشها » . والاسوأ من ذلك - تضيف الدكتورة الزيات - ان كتابات هذه الايام ، لتلك الاسباب مجتمعة « تخرج خالية من الامتلاء الانساني ، فتعكس افلاس الادباء والفنانين ، كما ان التزام الكثير من مفكرينا ومثقفينا بالصمت والهجرة المعذبة واحساسهم بالغربة والوحشة داخل اوطانهم ، لونت حياتنا الثقافية بلون قائم » . والجذر البعيد لذلك هو « ان مسار الجامعة المصرية تجاه حرية الفكر اجهض بواسطة ثورة ١٩٥٢ ، وتوقف تيار الحرية وتوقفت الجامعة عن دورها الحضاري » . وترى الكاتبة ان النهضة التي اعقبت ثورة ١٩١٩ في مصر قضى عليها تحالف الرجعية المحلية مع الاستعمار البريطاني في اواخر الثلاثينات . ولكن نهضة اخرى بدأت في الخمسينات امتدت حتى الستينات من هذا القرن كانت « حصاراً للحركة الوطنية المصرية في الاربعينات » . ولم تكن هاتان النهضةان عند لطيفة الزيات مصادفة « بل اوتبعت كل نهضة فكرية بمدي

الصعود الثوري لشعبنا ، وبمدى شعور الشخصية المصرية بداتها ورغبتها في تطوير تلك الشخصية . وكانت ليبرالية العشرينات تعبيرا عن الخط الصاعد للشخصية المصرية عقب انتصارها على الاحتلال البريطاني ، وكان ازدهار الرواية والمسرح والفن التشكيلي في اواخر الخمسينات واول السبعينات تعبيرا عن شعور المصريين - من جديد - بذاتهم ، وشعورهم بالانتماء . كما ان الاجراءات التي اتخذتها قيادة ثورة يوليو في اتجاه ديموقراطية الثقافة - ان جاز التعبير - ساعدت على هذه النهضة ، ولكنها لم تستمر طويلا . اكلتها الثورة نفسها . واعتُفد - جازمة - ان كل نهضة فكرية حققها الشعب المصري ارتبطت بكفاحه الوطني التحرري ، وبمدى نجاح هذا الكفاح . وتختتم الدكتوراة الثريات شهادتها بالتأكيد على اننا « ان نشهد نهضة فكرية جديدة الا مع مد تحرري وثوري جديد ، ومن خلال معركة تحررية وحضارية طويلة الاجل مع اسرائيل التي تجسد كل ما هو رجعي وعرقي وقائم على التفرقة الدينية والعنصرية ، **فليست معركتنا مع اسرائيل معركة حدود ولكنها معركة وجود حضاري** . وحرية الفكر العربي لن تأتي الا بيقظة الطبقات صاحبة المصلحة في التغيير » .

● وقال الدكتور مراد وهبة - استاذ الفلسفة الراديكالي - تحت عنوان « الفكر العربي وقف عند مرحلة التمرد » (روزاليوسف ٢ مايو ، ايار ١٩٧٧) اننا منذ اواخر القرن الثامن عشر « يمكننا القول بان الفكر العربي لم يسر على وتيرة واحدة ، فقد ترنح بين مرحلتين لا ثالث لهما : مرحلة التمرد ومرحلة الجمود . اما المرحلة الثالثة - والغائبة - فهي مرحلة الثورة ، التي تعني التغيير الجذري للقيم الفكرية المتوارثة » . وحتى المواقف الفكرية المتمردة في الفكر العربي ثم القضاء عليها . . وبعد ذلك تم اغتيال العقل العربي » . كيف ؟ يجب مراد وهبة « ... فنعتبر النهضة ليس واردا في اية مرحلة من مراحل الفكر العربي الحديث ، ذلك ان القومات الاساسية لهذا العصر بالمفهوم الاوروبي (وهو مفهوم انساني لا يخص الاوروبيين وحدهم بقدر ما يخص الانسان ايا كان - هو تحرير العقل الانساني من اية سلطة خارجة على سلطة العقل ، فحتى الاصلاح الديني الذي دعا اليه لوثر لم يكن الا الفحص الحر لما جاء في الدين بغض النظر عن رأي السلطة الدينية ، وقد يقال انه قد وجد مفكرون عرب دعوا الى الاصلاح الديني والى تحرير العقل . . ولكن هذه الدعوة لا تشكل عصرا جديدا يقال منه عصر النهضة وانما يشكل اوهامات ومجرد اختلاجة وارتعاش لا ترقى الى المستوى الحضاري الذي يسمح بتشكيل عصر باكملة وتغيير مجتمع) . . ويرى الدكتور وهبة ان غيساب **الرؤية المستقبلية** هو سبب ما يدعى بازمة الفكر العربي » . . فاهمية تلك الرؤية المستقبلية تأتي من ان حركة التاريخ تبدأ من المستقبل وليس من الماضي ، فالمستقبل هو المحرك الاساسي للحركة مهما كان نوعها ، ثقافية او سياسية او اقتصادية ، فالسؤال الاساسي : ماذا نريد ان نكون ؟ هو السؤال المطروح في المستقبل ، ولكن الملاحظ الان ان السؤال الاساسي المطروح في الساحة العربية :

ماذا كنا ولماذا لا نكون على نحو ما كنا عليه ؟ وهذا معناه اعتقاد وهمي بأن حركة اليوم ينبغي أن تكون تكرارا لحركة الأمس . ومن شأن هذا الاعتقاد الوهمي أن يحجب عنا أية رؤية مستقبلية إذا اتفقنا على أن المستقبل ليس تكرارا لما مضى وإنما ابداع يتجاوز ما مضى » .

● وقال الدكتور فؤاد زكريا - استاذ الفلسفة ايضا - تحت عنوان « الفراغ الفكري يتهددنا » (روز اليوسف ٩ مايو ، ايار ١٩٧٧) أن « الفكر » ليس شيئا معترفا به في المجتمعات العربية ، فالفكر العربي يعيش على هامش المجتمع ولا يمثل « قوة ضاغطة » شأن نظيره في الغرب . ومن مظاهر الازمة الفكرية في بلادنا « أننا لا نجد لدى المشتغلين بالفكر مواقف حاسمة من المكن التي يتعرض لها الفكر » . ولا يرجع فؤاد زكريا السبب الى المفكرين انفسهم بل لان « القيود التي تكبل العقل العربي من جميع جوانبه منعت وصوله الى مرحلة التحرر . وكلما ازداد هذا العقل اقترابا من مناقشة المجلور العميقة التي يعيش عليها المجتمع ، اشتدت القيود التي تمنعه من الحركة . ومن المستحيل أن يصل الى مرحلة التحرر الا اذا استطاع أن يناقش الجذور . وهذا ما توصل اليه الغربيون من زمن بعيد » . ويضيف أن النهضة المطلوبة ليست موازية ولا امتدادا للنهضة الأوروبية ، يكفي أن يصل العقل العربي الى « التفكير المنطقي في الظواهر ، تاركا فلسفة الاساليب الاسطورية والخرافية » ثم يسلك بعدئذ طريقه الخاص الى النهضة . . فهو لن يكرر نهضة مجتمع آخر ولا نهضة عصر سابق . ويؤكد الدكتور زكريا أن هناك فراغا فكريا شديدا يتهددنا بالحصار العقلي من جانب القوى الفكرية والحضارية الأكثر تقدما . وعندما يختفي عنصر القوة المادية عند العرب - البترول - فإننا نستطيع أن نتبين مدى خطورة الاوضاع التي ستترتب على استمرار الازمة الفكرية الراهنة في المستقبل » . ويستنكر الكاتب أن تكون هناك « ازمة هوية » عند شعبنا ، نحضارتنا القديمة داخلنا وخارجنا ، وحضارة العصر السائبة وليست محض غربية ، ونستطيع - اذا شئنا - أن نصبح جزءا منها حقا وشرعا لا استيرادا أو تسديدا لدين ، بشرط أن نأخذ الفكر الحضاري ونفاعل معه لا أن نأخذ النتيجة التكنولوجية ونستهلكها .

● وكان الدكتور حسين مؤنس - رئيس تحرير مجلة « الهلال » المصرية - قد كتب في عدد يوليو ، تموز ١٩٧٧ من مجلته متسائلا « لماذا يتدهور الفكر العربي في كل ميدان ؟ » وقد أجابه الكاتب والسياسي فتحي رضوان في عدد سبتمبر ، ايلول من العام نفسه والمجلة ذاتها يقول أن هذا السؤال « وأن بدأ متشائما ، فاني اراه فياضا بحسن الظن وبالتفؤل ، فاني ارى أن الفكر العربي لم يولد بمعد » . وبعد أن تعرض بإيجاز شديد لابرز علامات الفكر المصري خلال قرن كامل جزم بالحكم التالي « جملة القول أن الفكر المصري لم يولد ، أن اردت الحقيقة ولو كانت مرة وكريهة ومرفوضة . . فالمجددون كالتقليديين والمحافظين ترجموا كثيرا

فاحسنوا الترجمة اغلب الامر ، واقتبسوا وضمنوا كتبهم ما اقتبسوه ، فاطلعوا قراءهم على ما يجري في العالم الفسيح من حركات الفكسر والتحرر والتطور والتطرف وتاملوا في كل الذي قراوه ، وسمعوه ، وراوه ، فاطرفوا قراءهم بخواطر لطيفة مؤنسة ، قد تدعو الى مزيد من القراءة ، والى التطلع الى آثار الماضي واشعار الحاضر ، ولكنهم لم يخرجوا من كل هذا ببناء كامل من الفكر ، ولا بنظرة شاملة الى الكون ، ولا بفلسفة جديدة .. منهم من نقل عن السلف الصالح ، ومنهم من نقل عن اهل الحاضر ، ولكنهم لم يتجاوزوا هذا الحد ، وكان لهذا كله اثره فهي ما نشكو منه من ضحالة الذين جاءوا بعدهم » .



هل اتجاوز اذا قلت ان هؤلاء الاعلام الخمسة من كبار المثقفين المصريين — وهم يمثلون عدة اتجاهات من اليمين واليسار والوسط ، وعدة اجيال ايضا — يصوغون بأفكارهم وتعبيراتهم مدخلا سيكولوجيا واحدا الى « حالة » ثقافية — اجتماعية واحدة ؟ الم نلمس من كتب اجمعهم المتفاوت الدجات والاسباب على ان هناك سقوطا ما ، يدموه احدهم بالتدهور والآخر بالشلل والثالث بالموت اغتيالاً والرابع بالفراغ المخيف والخامس بعدم الولادة اصلا ؟ الم نلاحظ ان غالبيتهم تتجه في مناقشتها للحاضر الى الجذور القريية (فجر القرن الماضي) لدرجة الشك في ان نهضة ما قد ولدت اصلا ؟ الم تتخيل لنا الهوية الحضارية بين مازق التراث وازمة التجديد في خلفية الجميع طول الوقت وتجاه البصر بعض الوقت ؟ الم نمسك بخيط رهيف يربط في وعيهم ولاوعيتهم بين قضية النكر ومشكلة المجتمع ؟ الم نقبض على نغمة « اليأس » تلون اصواتهم بالتشاؤم من المستقبل المنظور ؟ الم تتضح لنا مسألة « الحرية » قاسما مشتركا اعظم بينهم ؟

هم يختلفون ، قبل ذلك كله وبعده ، في الكثير الكثير ، في المقدمات والسياق والنتائج .. ولكنهم يتفقون على نحو لا مثيل له على العلامات والمظاهر والظواهر . وهم ينسبون في غمرة انفعالاتهم بمشهد ما مائل امامهم وجائهم عملي صبورهم كالكاينوس ، منجزاتهم هم انفسهم قبل منجزات غيرهم طيلة ثلاثين واحيانا اربعين عاما ، لا زالت تربى الاجيال وتكون الضمائر . فلنحفظ في ذاكرتنا ، ان هذه الآراء لم تكن آراءهم منذ عشر سنوات ، رغم الهزيمة المروعة عام ١٩٦٧ . ولنحفظ في ذاكرتنا ان نصر ما قد تحقق عام ١٩٧٣ على صعيد المواجهة العسكرية . ولنحفظ أخيرا ان هذا الانفجار بالسخط قد وقع عام ١٩٧٧ قبل اشهر قليلة من تحليق طائرة الرئيس المصري في سماء فلسطين المحتلة ، وهبوطها عند اقصادم الزعماء الاسرائيليين .

وهو المشهد الذي تعلق به ميون العالم « المتحضر » ولم تر سواء . لم تر ما قبله ولم تستبصر ما بعده .. ففوجئت بعد اشهر معدودة بأن « الزيمسار »

التاريخية» لم تكن قط نهاية الحرب وبدابة السلام ، بل عرف البعض انها كانت تنويجا لمسيرة الثورة المضادة في مصر ، وعرف البعض الآخر انها « نقطة النهاية » لما سمي زمنا بالتجربة الديموقراطية في مصر ... فبعد عام كامل من « الزئير اليائس » للمفكرين المصريين « المتشائمين » - وكأنهم احسوا بالزلزال قبل وقوعه - كان رئيس النظام المصري يستفتي الشعب على اغتيال العقل ومطاردة الضمائر . الامر الذي فاجأ الغرب بشقيه المخدوع والمتآمر ، ولم يقا تجنا نحن سواء من الدين راوا السقوط وحده فأنشدوا الالحن الجنائزي المذهب ، او الدين راوا السقوط وعابشوا النهضة معا ، فراوا الثورة في العمق وان طفت « الثورة المضادة » فوق السطح .

(٣)

في الذكرى السابعة لحركة ١٤ مايو ، ايار ١٩٧١ (والتي ترافق احتفال اسرائيل بتأسيس دولتها على ارض فلسطين منذ ثلاثين عاما) القى الرئيس السادات خطبا في البرلمان المصري راجع فيه تجربة السنوات الماضية التي استخلص منها مجموعة من القرارات ، استفتي الشعب بشأنها في اقل من اسبوع (يوم ٢٠ مايو ، ايار ١٩٧٨) حيث كانت النتيجة التقليدية في كل استفتاء سابق هي « نعم » بما يشبه الاجماع .

ويمكن ايجاز قرارات الرئيس السادات الجديدة ، من واقع كلماته ، كما يلي :

- قانون « العيب » لوضع الحدود لما اسماه بالانفلات في البرلمان والنقابات المهنية كتقابة المحامين . وقد حدد الرئيس هذا الانفلات او التسبب بواقعتين احدهما في مجلس الشعب التي هتف فيها احد النواب بسقوطه وقد فصل من عضوية المجلس ، والثانية هي تعريض احد المحامين الذي « سب الدولة ورئيس الدولة » على حد قول الرئيس . وقد فهم المصريون على الفور من هذه التسمية الغريبة على آذانهم « قانون العيب » ان المقصود بها هو العيب في « ذات رئيس الجمهورية » كما كان ينص الدستور في النظام الملكي على عقوبة العيب في الذات الملكية . وسيكون القانون الجديد وهو الاول من نوعه بعد ثورة ١٩٥٢ حيث لم يتمتع بعثله الرئيس عبد الناصر - مقترنا في المخيلة والتشريع معا بالعبارة الجديدة ايضا والتي قال فيها الرئيس مخاطبا نواب الشعب « **انا مسؤول امام الله لا امامكم** » وهي مسالة تتم وفقا لذلك ، بعد نهاية العمر .

- القرار الثاني هو اعادة النظر في حزب اليسار الذي يتزعمه زميله في مجلس قيادة ثورة ١٩٥٢ خالد محي الدين . قال الرئيس حرفيا « المسيرة الديموقراطية مع الجماعة دول (يقصد اليساريين) لا بد من ان يعاد فيها النظر » لانهم خرجوا على المبدأ الذي يسميه « السلام الاجتماعي » ، فهم يرددون ان الدولة تتحول الى الراسمالية وان الشعب محروم مما يؤدي الى الحقد الطبقي والتحرش على

الصراع الاجتماعي . و اضاف الرئيس السادات انه سيتصل فور انتهائه من الخطاب بالامين الاول للجنة المركزية للاتحاد اشتراكي - وقد فصل - ليتخذ من الاجراءات الواردة في قانون تنظيم الاحزاب ما يتناسب من « مراجعسة للديموقراطية » التي يتمتع بها اليسار . ولما لم يكن الامين الاول هو صاحب المبادرة الى هذه المراجعة ، فانه يحق للبعض ان يستنتج اما ان هذا المسؤول عن قانون الاحزاب لم يجد في السلوك السياسي لحزب اليسار ما يستحق لفت النظر او المراجعة او العقوبة ، واما انه قصر في اداء واجبه . كما يحق للبعض الآخر ان يستنتج ان الرئيس يوجه للحزب اتهاما محددا هو خروجه على احد المبادئ الرئيسية لتكوين الاحزاب ، وبالتالي فان الخروج على احد بنود العقد من احد الطرفين يلغي الاتفاق بينهما . اي ان الاقتراح هو إلغاء حزب اليسار ، الذي قامت السلطة بعد ٧٢ ساعة من القاء الرئيس لخطابه ، بخطوة اولية هي مصادرة جريدته « الاهالي » صباح السابع عشر من مايو ، ايار ١٩٧٨ . كما اقلت القبض على احد نواب الحزب في الاسكندرية وهو يخطب في حفل انتخابي . وكان الرئيس السادات قد كرر في هذا الخطاب تأكيداً قديماً بأنه « لن يتولى في مصر منصب سياسي او اعلامي او اي منصب يمس او يقوي التآشير في الجماهير اي انسان لا يؤمن بشرية الله » . ولكن الرئيس لم يحدد السبيل او السبل والجهة او الجهات التي ستتحقق من « ايمان » المواطن أو عدمه . والشئ الوحيد المؤكد هو انه ليس مواطنا كامل العضوية في المجتمع من ثبت عليه عدم الايمان .

● القرار الثالث يخص الذكر والاعلام داخل مصر وخارجها . وقد ربطه الرئيس بالقرار السابق حين بدأه قائلا « دا دين الدولة الرسمي الاسلام واحنا مش مستعدين نتعامل مع حد يتنكر للاديان » ولكن هذه الدعاية لا ترتبط عضويا بما جاء بعدها من اتهام لبعض الكتاب المصريين - في الداخل والخارج - بالتنكر او المعارضة للنظام السياسي الراهن ، الا اذا كان التعبير يقصد الربط بين الدين ونظام الحكم ، وان الايمان بالاول او الكفر به يرادف الايمان بالآخر والكفر به . وقد لاحظ كل ما استمع الى تسجيل خطاب الرئيس ان هتافا عاليا بين النواب كان يقطعه بين الحين والآخر بشعار « الله اكبر - الحكم بكتاب الله » وهو شعار الاخوان المسلمين . وقد جاءت كلمات الرئيس وكلمات الهتاف في توقيت اثار دهشة المراقبين حيث ان نيرانا طائفية حقيقية لا مجازية ، كانت قد اندلعت قبل اسبوعين في محافظة « المنيا » جنوب العاصمة تشابهت لحد مأساوي مزيج مع الاسلوب الذي عرفه اللبنانيون في حربهم الاهلية ، اذ قنم بعض الشبان المسلمين بحرق اكبر كنائس المدينة ، فما كان من الشبان المسيحيين الا ان قاموا ليلا بحرق احد المساجد ، وفي الصباح كان « الخطف على الهوية » من الجانبين - قسدا بدا ليسجل ظاهرة هي الاولى من نوعها في تاريخ مصر الحديث . وقد صادف ذلك وقوع حادث قضائي مشر هو الآخر الاول من نوعه ، اذ حكمت احدى المحاكم بحق المواطن المصري المسيحي في الزواج باكثر من واحدة لان شريعة الاغلبية ودين الدولة

يجزان ذلك . ومن ثم كانت الدهشة من تشديد الرئيس على الاسس الاسلامية للنظام في مجال الحديث عن الاعلام المعارض . بينما لم تكن الدهشة مماثلة لهجومه على معارضة المثقفين المصريين في صحافة العواصم العربية او في الصحافة العربية القيمة مؤقتا في باريس . ذلك انه من حق الرئيس ان يعترض على المعارضين ، وان تسأل البعض حول حقه في التعليمات التي اصدرها الى نقاباتهم لفصلهم منها . . فالهوية المهنية لا تُلغى او تكتسب لاسباب سياسية . خاصة وان عضوية النقابة في مصر أحد شروط ممارسة المهنة .

● بالنسبة للسياسيين الذين عادوا في « حزب الوفد الجديد » قرر الرئيس ان يستغنى الشعب حول كل من مارس العمل الحزبي قبل ثورة ١٩٥٢ وما اذا كان من حقه الانخراط في العمل السياسي الراهن ، مستثنيا حزبين فقط هما الحزب الوطني ومصر الفتاة . وقد لفتت الانتباه في هذه الاجواء نقطتان : الاولى هي ان الرئيس السادات كان قد قرر منذ توليه المسؤولية الاولى في البلاد اعادة الحقوق السياسية المصادرة في ظروف استثنائية سابقة الى اصحابها ، وانه قبل وضع الدستور الدائم واعادة بناء الاتحاد الاشتراكي ثم تجربة « المنابر الثلاثة » فتجربة « الاحزاب الثلاثة » ثم الاربعة ، كان قد استغنى الشعب ايضا حول سيادة القانون ودولة المؤسسات حيث يتمتع كل مواطن بحريته السياسية . وقد توالى منذ ذلك الوقت مجموعة القوانين الاقتصادية والاجتماعية التي عرفت تقليديا بشعار « الانفتاح » والتي اعدت « الارض » الى بعض كبار الملاك القدامى وفكت « الحراسات » عن بعضها الآخر وسط حملة تشهير لم يسبق لها مثيل ، بالنظام الناصري . وكان من الطبيعي ان يعود « الوفد » ممثلا لكثير من المصالح الطارئة مع التشريعات الجديدة . ولكن يبدو ان صراعا عنيفا بدأ على الفور بين ما يسمى بحزب « الوسط » الذي يدعمه السادات ويرأسه ممدوح سالم رئيس الوزراء ، وبين حزب « الوفد » الجديد . وهو صراع حول اهلية كل منهما لتمثيل المصالح ذاتها ، فقد بدأ « الوفد » منذ حصل على شرعية العودة ، قطبا جاذبا للقوى الاجتماعية الاوسع قليلا من قاعدة النظام ، وقد نال ثقتها بسرعة لافتة ، واصبح منافسا خطرا لحزب الحكومة . واقبل قرار الرئيس الاخير ليحسم المعركة بين الحزبين بالغاء « الوفد » وليذكر المصريين بحركة « التطهير » التي رافقت الخطوة الاولى لثورة ١٩٥٢ وهي الحركة التي سبقت الغاء الاحزاب . والنقطة الثانية في هذا القرار هو الاستثناء الرئاسي لحزبين هما « مصر الفتاة » و « الحزب الوطني » . . وكلاهما عرف في تاريخ مصر الحديث بالميول الاسلامية ، واحدهما على الاقل آمن ومارس العمل الازهابي المنظم . بينما « الوفد » الذي يريد العودة بمصر الى ما قبل ١٩٥٢ كما يتهمه خصومه ، كان في ذلك « الماضي » حزب الاغلبية الشعبية بلا منازع .

● النقطة الاخيرة في خطاب الرئيس ليست قرارا ، بل كانت دفعا مباشرا عن الهوية الاجتماعية للنظام . . فلقد كانت المرة الاولى في تاريخ الخطب الرئاسية ان

يضطر المسؤول الاعلى في قمة السلطة للدفاع عن « شخصية عامة » ولو لدقيقة واحدة . ولكن الرئيس السادات منح المهندس عثمان احمد عثمان خمسا وعشرين وثيقة من خطابه قائلا انه هو الذي بنى السد العالي واقام المصانع والمدارس واقترض الدولة عملة صعبة من عرقه ودماء « شركة المقاومين العرب » . واضاف الرئيس « انا عمري ما كنت في موقف الدفاع في يوم في حياتي كلها ابدا . . . له ٢٠٠ . . . لانه ليس هناك ما يجعلني ان ادافع عن اي شيء . . . ولكن انا بادي مثل لانني بعد ذلك سلبت بواحدة الديمقراطية باي واحد يفتح قسائه » . ورغم ان عثمان احمد عثمان هو عميد مليونيرات مصر وأحد اكبر الاثرياء العرب ، ورغم ان ابنه متزوج من ابنة الرئيس ، ورغم انه في كلا النظامين - القديم والجديد - قد مارس عمل المفاولات في أهم المشروعات المصرية والعربية . . . الا ان احدا لا يستطيع ان يفسر لماذا أوحى الرئيس بانفعال وتوتر شديد بان دفاعه عن كبير المقاومين العرب هو دفاع عن النفس . وقد تكرر الامر نفسه بالنسبة لمحمد حامد محمود - دون ذكر اسمه ولمدة خمس دقائق فقط - صاحب المزارع الواسعة في الاسماعيلية والوزير وسكرتير عام حزب الحكومة . كرر الرئيس عبارته هكذا « باقول لأول مرة وآخر مرة في حياتي ما بجش ادافع عن نفسي » .

★ ★ ★

ان الاهمية الاستثنائية لخطاب الرئيس السادات في الذكرى السابعة لانقلاب مايو - ايار ١٩٧١ لم يكن مجرد « كشف حساب » عن سنوات التجربة السياسية التي قادها من نعي عبد الناصر الى زيارة القدس . وانما كان هذا الخطاب الخطير هو « خاتمة » التجربة ، واطلانا معقدا بعض الشيء عن نهاية الطريق المسدود الذي مضت اليه .

فالرئيس السادات الذي بدأ تجربته على قمة السلطة بما اسماءه في ٢٣ يوليو - تموز ١٩٧١ « برنامج العمل الوطني » (الذي يكاد يكون - باستثناء ما احتواه من تبريرات للانقلاب - تلخيصا مركزا لوثائق النظام الناصري الاساسية) كان في مركز قوة يستند على دعائم شعار « الديمقراطية والاشتراكية » الذي جذب الى دائرته ، وفقا لنظرية الاحتواء ، عناصر لها وزنها في الثقل الاجتماعي وتوافق الى التفسير الراديكالي الذي يعيد الى أرض الوطن ترابها المحتل والى كرامة الفرد سيادة القانون والى تقدم المجتمع عدالة توزيع الثروة . . . أصبح هذا الرئيس بعد سبع سنوات في وضع هو « النقيض » تماما وفي مركز بالغ الضعف حيث راح يصفي ديكور تجربته يوما بعد يوم ، فالديموقراطية يعاد فيها النظر طالما ان المعارضة - اليسارية على وجه الخصوص - تمارس حقها الدستوري والسلمي في الاعتراض على أخطاء جوهرة في سياسة الدولة، وطالما انها لا تعفيه من المسؤولية . والوحدة الوطنية يعاد فيها النظر طالما ان مناخ الشريعة الاسلامية يزداد هيمنة على اركان الحكم بحيث يرسخ اصول المجتمع الثيوقراطي المتعصب دينيا في وقت لا

زالت التجربة اللبنانية ماثلة للعيون . أما تحرير الأرض فلم يعد واردا الا عبر موائد المفاوضات تحت الرعاية الاميركية و « دون امل » . وكانت النتيجة الرمزية لذلك هي دفاع الرئيس عن يمثلهم من موقع السلطة وهم ذلك التحالف الطبقي الحاكم من اقنياء الريف وسماسرة المدن . وبتصفيته شبه النهائية لاي تفكير في الديمقراطية او التحول الاجتماعي يكون الرئيس السادات قد استطاع ان يجمع بين سلبيات النظام السابق على ١٩٥٢ و النظام الناصري وأن يستبعد ايبة ايجابيات كانت فيهما . ولكنه يكون أيضا قد تجاوز « الاشكال » التاريخي للبرجوازية المصرية التي لم يتيسر لها ان تنجز ثورتها في اي وقت الى « المازق » التاريخي الذي تواجهه الثورة المضادة في مصر .

والحقيقة ان السنوات السبع لرئاسة السادات لا تشكل سوى احدى حلقات « الثورة المضادة » في مصر ، ذات الجذور التاريخية العميقة في التاريخ المصري الحديث . وكما أن انتفاضة احمد عرابي ضد الخديو (١٨٨٢) وهبة ١٩١٩ بقيادة سعد زغلول ضد الإنكليز لم تكن « الثورة » بل حلقتان رئيسيتان في مسيرة الثورة المصرية ، ثورة الطبقة الوسطى أساسا ، كذلك فان ثورة يوليو ، تموز ١٩٥٢ لم تكن « الثورة » بل كانت احدى مراحل الثورة المصرية . وكذلك أيضا الثورة المضادة الراهنة فهي « ثورة مضادة » وليست « الثورة المضادة » بل احدى حلقاتها فحسب . وكثورة ٥٢ نفسها التي بدأت انقلابا وانتهت ثورة ، فان الثورة المضادة في مصر الآن لم تبدأ هكذا بل بدأت انقلابا تكرر اتجاهه المضاد بعد ذلك . وهو ليس ارتدادا على النظام الناصري السابق فقط ، اي انه ليس موجها ضد التحالف الاجتماعي الذي كان يمثلته عبد الناصر بالذات ، بل ضد مقومات الثورة الجديدة . انه ليس ضد « ثورة » بعينها بل ضد « الثورة » المصرية عموما .

وتاريخ الثورة المضادة في مصر هو تاريخ الثورة نفسها ، فمن داخلها وخارجها معا كانت تنمو عوامل الارتداد . وكان ذلك نتيجة طبيعية لنشأة البرجوازية المصرية وتطورها . لقد نشأت أصلا في القطاع التجاري تساندها شريحة ضيقة من الفلاحين وشريحة أضيق من الموظفين ، وتتداخل مصالحها بالضرورة مع كبار الملاك المتحالفين بدورهم مع الاحتكارات الأجنبية . هذه النشأة المغايرة كفيلا لنشأة البرجوازيات في الغرب قد تركت بصماتها على مسيرة الطبقة الوسطى المصرية . . فقد ولدت في ظل القهر الاجنبي وثاقت الضربة الاولى في نفسي حياتها عند اواخر القرن الماضي على يدي الاحتلال البريطاني . كما انها ولدت في ظل نظام اوتو - ثيوقراطي تتربع على قمته أسرة محمد علي . كذلك فقد ولدت من فئات اجتماعية متخلفة في اسلوب الانتاج وعلاقات الانتاج معا . اي انها ولدت محاصرة بمختلف وسائل الاحباط ، حتى ان التحديث الصناعي مثالا جرى بالتحالف مع كبار الملاك . . حيث كان التداخل بين « الأرض » والتجارة والصناعة والجهاز البيروقراطي للدولة والوجود العسكري الاجنبي ، اركان « المهد » الذي تمت فيه الولادة . وكانت ولادة بالغة التعسر . وقد لازم العصر الطبقة المتوسطة

المصرية طيلة تاريخها « الثوري » وهي تناضل ضد الاحتلال والحكم المطلق من أجل الاستقلال الوطني والديموقراطية . ولكننا حين نعلم ان حزب « الوفد » أكبسر تجسيدات التنظيمية لم يحكم طيلة ثلاثين عاما تبدأ بدستور ١٩٢٣ (حصاد ثورة ١٩١٩) أكثر من سبع سنوات ونصف ، فاننا ندرك على الفور انها لم تنل في اي وقت فرصة لالتقاط انفاسها وانجاز ثورتها . كان التاريخ الاجتماعي للشعب المصري يتجاوزها دائما ، فكما انجزت احدى المهام الملقاة على كاهلها طرح عليها الواقع الاقتصادي والاجتماعي اسئلة جديدة فتضطر للتهادن مع الاستعمار او العرش او التحالف مع الفئات العليا من اشراف الاقطاعيين وكبار البرجوازيين على حساب الطبقات الشعبية المريضة . هكذا وقعت معاهدة ١٩٣٦ مع الاستعمار البريطاني ، وهكذا وقع حادث ٤ فبراير ، شباط ١٩٤٢ الشهير الذي فرضت فيه السفارة البريطانية زعيم الاغلبية مصطفى النحاس باشا على الملك فاروق . وهكذا احترقت القاهرة ومعها النظام بأكمله في ٢٦ يناير ، كانون الثاني عام ١٩٥٢ ليأتي « الضباط الاحرار » على انقاضه ، وتولد من رمادها « عقاء » جديدة (كما في الاسطورة الفينيقية) لتبني عشا جديدا على أحد أغصان الشجرة القديمة .

وبهذا التركيب المتداخل اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا للطبقة الوسطى المصرية ، كان من الطبيعي ان يكون تركيبها الثوري متاخلا مع قوى الثورة المضادة . التي تدعمها بغير شك القوى المؤهلة طبقيًا كالاحتلال والقصر وباشوات الارض والمقارن والشركات ، ولكن « بذرة الفساد » كامنة داخلها واولا . والترجمة السياسية لهذا الكلام نلاحظه في انقسام الثورة العربية نفسها ، ثم في انقسامات حزب سعد زغلول « الوفد » الذي أنشق عنه « الحزب السعدي » ليصبح اقلية و « الكتلة الوفدية » لتصبح اقلية الاقلية ، كما انشقت عنه شخصيات قيادية في مراحل مختلفة . وهو الامر الذي تكرر في صفوف ثورة يوليو - تموز ١٩٥٢ فانعدام التجانس بين قياداتها التي ضمت اليسار والاخوان المسلمين ، كان انعكاسا موضوعيا لبنية الطبقة الوسطى المعزقة بالتدخل والتجاذب ، بين الشكل السياسي والمضمون الاجتماعي ، بين طموحات القيادة للمجتمع والدولة ومقتضيات التطور من ناحية ومراكز الطبقات المناهضة لثورتها داخل نسجها الاقتصادي من ناحية اخرى . كانت هذه الطبقات تطبق عليها جناح الدل ولم تكن تفرد هي على الطبقات النصرية لها جناح الرحمة . لذلك كانت تطير أحيانا فاذا دفعها الطموح الى التحليق انكسرت وسقطت .

انها مأساة طبقة حقا ، ولكنها مأساة مجتمع ووطن ايضا . . فحين تستطيع الثورة ان تكيّف مع الثورة المضادة ، بل وتفرضها أحيانا ، فانها في الواقع تجهز على نفسها وعلى الآخرين معها .

ان مصر الطبقة الوسطى في مصر لم يؤثر في شرائحها المختلفة فقط ببل اثر الى اقصى الحدود على تكوين البرجوازية الصغيرة وأيديولوجية الفلاحين وتنظيمات

المعامل واكتار المثقفين وسلوك الجيش . حين انجزت تفاعلت انجازاتها ايجابيا مع مجموع الشعب ، وحين كانت تسقط لم ينج أحد من سقوطها .

ولعله من المثير انه بعد حوالي قرن من الزمان نجد الاسئلة المطروحة على البرجوازية المصرية هي لم تتغير ، لان جوابا حاسما - خارج الثقافة - لم يعط بعد . ولكن هذا القرن طرح بدوره اسئلة جديدة داخل الثقافة وخارجها في المجتمع . ولم يعد التاريخ ولا المستقبل بقادرين على انتظار الجواب من « حاضر » الطبقة الوسطى في مصر .

كلاهما ينتظر جوابا من طبقات أخرى ، لا على الاسئلة القديمة وحدها بل وعلى الاسئلة الجديدة ايضا .. وتلك ازمة القوى الاجتماعية البديلة للثورة المضادة المعاصرة ، لا على صعيد الفكر وحده بل على صعيد التكوين الاقتصادي والتركيب الاجتماعي والعمل السياسي اولا .

ان الرئيس السادات يدري جيدا ، على غير ما يتوهم البعض ، ان المآزق الراهن لا يخصه وحده وانه ليس مسؤولا عنه بمفرده .. بل هو مسؤولية تاريخ اجتماعي طويل ومآزق قوى اجتماعية عريضة . والرئيس يراهن بالدعاء « عني وعلى أعدائي » ، فما هو الرهان المقابل ؟

★ ★ ★

كان الكاتب المصري عباس محمود العقاد يقول « الله وحده يعلم ما اذا كان تمرد ابليس ثورة ام ثورة مضادة » . وكان قد استقبل ثورة يوليو ، تموز ٥٢ بقوله « إنها ثورة ضد الثورة » الحمراء التي كان يتوقعها ويخشها في ذلك الوقت . وبالتالي فقد كان المفروض ان يقف الى جانب هذه الثورة التي حالت دون قيام الثورة الاخرى . ولكنه لم يفعل . لان الناصرية حققت فعلا رغم ثياب الانقلاب العسكري بعضا من مهام الثورة التي كان يخشاها .

ورغم ذلك فلو انه عاش الى يومنا (توفي عام ١٩٦٤) لاجاب على سؤاله الساخر عن تمرد ابليس جوابا تاريخيا على الانقلاب الناصري وقال انه كان « ثورة وثورة مضادة » .

كل ما هنالك ان جمال عبد الناصر قاد مرحلة الثورة حتى يوم اجهاضها في الخامس من يونيو ، حزيران ١٩٦٧ .

وان انور السادات الذي رافقه طيلة المرحلة قاد مرحلة الثورة المضادة ..

كلاهما من رجال ٢٣ يوليو ، تموز ١٩٥٢

ولكنها مأساة طبقة كاملة

والقصة لم تنته بعد ..

القسم الاول

، الرقابة الايجابية ،
من المزية الم الحروب

الفصل الأول

في البدء كان الانقلاب

١ - نجم الانقلاب

تأخر الرئيس السادات في حياته مرتين ، وكلاهما كان ينتهي بصفحة جديدة كليا في تاريخه السياسي ، هي صفحة « سعيدة » في كتاب عمره الماليء بالثقة قضات والاتساق معا . وهو ، في جميع الاحوال ، غير الكتاب الذي أصدره مؤخرا (ربيع ١٩٧٨ بعنوان : البحث عن الذات ، قصة حياتي) .

اما المرة الاولى التي تأخر فيها « البكباشي » أنور السادات ، فهي ليلة ٢٣ يوليو (تموز) ١٩٥٢ ، فقد تأخر عن « ساعة الصفر » التي حددها له جمال عبد الناصر في بطاقة تركها له في منزله قبل ساعات من قيام الانقلاب . . كان السادات خلالها يشاهد مع أسرته فيلما سينمائيا في دار عرض قريبة من بيته . وهو لم يمنح احدا فرصة الهمس بهذه الواقعة بل وضع لها حدا حين اعترف بها مرارا في ذكرياته الاذاعية والصحفية والتلفزيونية . ولكن هذا « التأخير » كما يضيف البعض كان متعمدا ، ويؤكدون هذا الرأي بواقعة اخرى متممة لمشاهدة السينما ، لم يحدث ان ذكرها ابدا ، وبالتالي فتصديقها او تكذيبها متروك له شخصا او مؤرخه من بعده . تقول الواقعة ان أسرة « الضابط الاسمر » افتعلت شجارا بعد نهاية العرض مع آخرين وسيقوا جميعا الى قسم الشرطة حيث سجل « المحضر » مثول أنسور السادات وتوقيعه بد منتصف ليلة ٢٢ يوليو (تموز) ١٩٥٢ . والمقصود من الحكاية ، بشقيها ، الذي يعترف به صاحبه والذي لم يذكره ، انه قد اراد فسي حالة فشل الانقلاب ان يثبت بعده عنه . ولكن مناقشة « النوايا » ما لم تكن موثقة لا موثوقة فحسب ، تحرف اي تحليل عن الموضوعية . والمهم ان « البكباشي » أنور السادات قد توجه بعدئذ الى مكان قريب من قيادة الاركان ، وكان فجر ٢٣ يوليو (تموز) قد اوشك . . فكلفه عبد الناصر بمهمتين ، الاولى هي التوجه الى السنترال المركزي لقطع خطوط التليفون من الكابسل الرئيسي عن بعض الشخصيات ، ثم اعطاه بيانا مكتوبا لاذعته من راديو القاهرة . وهكذا اتيح لمسن تأخر عن « ساعة الصفر » ان يكون صاحب « الصوت الاول » للانقلاب في اذان العالم .

ولعلها من المفارقات التي تحدث كثيرا في الانقلابات ، ان الذي تقدم على ساعة الصفر بنحو ستين دقيقة (وهو القائمقام يوسف صديق الضابط اليساري)

انقذ الانقلاب من فشل محقق ، اذ كان قادة القوات المسلحة من جنرالات الماسك فاروق في اجتماع عاجل بمبنى القيادة العامة ، على اثر تلقيهم نبأ يؤكد ان « شيئا ما » سيقع هذه الليلة . . ولم يكن يوسف صديق يدري ان الخبر قد تسرب وانهم مجتمعون لهذا السبب ، غير انه وجدها « فرصة » لا تعوز لاعتقالهم دفعة واحدة ، فطوق المبنى دون اية اوامر ، ورغم مخالفة تعليمات الانضباط العسكري ، واقتحم المكان وفازت شبابه بالصيد الثمين . وقد كانت هذه المبادرة الجريئة سببا فسي انتفاذ الانقلاب من خاتمة دموية فادحة الثمن كما كانت اولى الاشارات الى ترجيح كفة النجاح . ولكن هذا الضابط الشجاع - يوسف صديق - تلقى اول الامسر مكافأة على تحركه السريع والمباغت حتى لزملائه (ومن الطريف ان جنوده آتقنوا « البكباشي » جمال عبد الناصر لان رتبته كانت تعني القاء القبض عليه حسب اوامره ليثلثها ، ولم يكونوا يعرفونه) فاصبح عضوا في مجلس قيادة الثورة . ولكنه استقال في سبتمبر (ايلول) ١٩٥٣ واعتقل بعض الوقت بسبب اتجاهه اليساري . وهو الامر نفسه الذي وقع لخاله محيي الدين بعد اقل من عام وفي صورة مختلفة قليلا ، ولكن السبب كان واحدا .

على اية حال ، فالذي تأخر كان « صوته » اول ما صافح اسماع مصر والعرب والعالم كله في الصباح الباكر من يوم ٢٣ يوليو (تموز) ١٩٥٢ ، والذي تقدم خرج من الصف بعد عام . . كان الاول يشاهد السينما وكان الآخر « يغامر » باقتحام اعلى حصون القيادة القديمة . ولكن هذا يحدث كثيرا .

وكانت المرة الثانية التي « تأخر » فيها السادات هي يوم وفاة الرئيس عبد الناصر ، فقد كان آخر الدين وصلوا بيت الرئيس . وهو لم يحضر ساعات النضال المريرة ضد الموت ، ولم يشاهد الرئيس حيا قبل هذا المساء الحزين (في ٢٨ سبتمبر - ايلول ١٩٧٠) بأكثر من ثلاثة اشهر . ولكن الذين حضروا الوفاة ممن كبار المسؤولين المقربين للرئيس في حياته ، لا بد وانهم تذكروا السادات بصفته عضوا في « اللجنة التنفيذية العليا » للاتحاد الاشتراكي وكنائب لرئيس الجمهورية رسميا . فالحقيقة انه منذ عاد الرئيس عبد الناصر من زيارته الاخيرة لموسكو في صيف ١٩٧٠ طلب من « نائبه » في مبنى المطار حيث كان في استقباله ان « يرتاح في منزله » . ومنذ ذلك « الامر » لم يمارس نائب الرئيس عمله المعتاد ، حتى ولو كان شكليا . وقيل في ذلك « شائعات » كثيرة . ولكن اهمها على الاطلاق كسان التفسير القائل بان عبد الناصر تلقى اثناء زيارته للاتحاد السوفياتي بريقة من احد المواطنين تشكو زوجة نائبه من انها اعجبت بفيلا يقيم فيها وارسات اليه عرضا بشرائها ، فلما اعتذر فرض نائب الرئيس « الحراسة » على صاحبها . ورغم انتشار هذه « الشائعة » كتفسير لاختفاء نائب الرئيس بعد عودة الرئيس من رحلته ، الا ان احدا ايضا لم يبرهن على صحتها . وان كان المؤكد هو ان الرئيس عبد الناصر اعاد « الفيلا » الى صاحبها ورفع عنها الحراسة . وهناك من لا تستهويه الشائعات فيقول ان الرئيس كان قد قرر الاستغناء عن خدمات نائبه

واحالته الى التقاعد بسبب تغييرات « سياسية » كان يزعم اجراءها ، تتوازي مع تطور فكره السياسي في ذلك الوقت . ولكن الامر المقطوع به ان عبد الناصر لم يصدر قرارا مكتوبا في هذا الصدد . وبالتالي فقد كان نائب الرئيس « موجودا » دستوريا ، وان لم يكن « حاضرا » على خشبة المسرح . وقد لعب هذا الجانب الدستوري دور البطولة في تولي السادات رئاسة الجمهورية ، بالإضافة الى عناصر اخرى . حتى بدا الامر لبعض المراقبين لشؤون مصر وكأنه « نكتة تاريخية » ان يخلف السادات عبد الناصر الذي مات ، في الاقل ، غاضبا عليه وان لم يكن هناك القرار المكتوب بعزله . ولكن التاريخ الاجتماعي للسلطة في مصر لا يعرف التنكيت . فلقد تأخر نائب الرئيس في الوصول الى منزل الرئيس المتوفي ، ولكنه هو الذي اذاع نفيه الى شعب مصر والامة العربية والعالم . بينما الذين حضروا المشهد القاسي منذ بدايته تقريبا ، وهم انفسهم الذين ~~هتفوا~~ بدستورية الانتقال السلمي من عهد عبد الناصر الى عهد السادات ، كانوا هم ايضا الذين حوكموا ودخلوا السجون أو أحيواو للتقاعد بعد ذلك بأقل من عام بالنسبة لغالبيتهم وثلاثة اصوام بالنسبة للبعض الآخر . وكان آخر ما فعله السادات في غرفة الرئيس الراحل هو ان قبل احدى يديه ثم غطاه بملاءة السرير حتى الوجه .

★ ★ ★

والمعروف عن الرئيس السادات انه في ظل عبد الناصر لم يكن ميلا للمعارضة او حتى لبدء الراي الا حين يطلب منه فيصوغه وفق ما يتصور انه سيكون راي الرئيس . ولكن المؤكد ان السادات ، عضوا بمجلس قيادة الثورة ونائبا للرئيس ، قد عارض عبد الناصر مرتين . الاولى ذكرها مرارا في خطبه « الناصرية » بعد توليه الرئاسة ، وهي انهم في بداية الانقلاب اقترحوا على اسلوب الحكم ، فكان عبد الناصر (حسب رواية السادات) في صف الديمقراطية ، وكان هو مع غالبية زملائه في صف الدكتاتورية . ولكن « الحقيقة » التي يمكن لم اجزائها من اكثر من طرف (١) هي ان يوسف صديق وخالد محيي الدين ، بالإضافة الى اللواء محمد نجيب كانوا في صف الديمقراطية الليبرالية (اي الدعوة الى انتخابات جديدة لمجلس نيابي جديد تسلم السلطة في نهايتها الى الحزب الفائز بالأغلبية وبمسود الجيش الى الشكنات) . وقد كانت أزمة مارس - اذار ١٩٥٤ شاهدا لا يدحض على ان الضباط اليساريين ومعهم محمد نجيب وقفوا الى جانب عودة الديمقراطية بهذا المعنى (٢) . والارجح ان الواقعة التي يشير اليها الرئيس السادات ، كانت اختبारा للنوايا من جانب عبد الناصر ، وتسجيلا للمواقف من جانب زملائه . وان السادات قد تصور سلفا ان ناصر سيكون مع النظام الدكتاتوري . وبعد خاتمة

(١) راجع كتاب « قصة ثورة يوليو » لـ احمد حمروش - بيروت ١٩٧٢ .

(٢) راجع « عبد الناصر وأزمة مارس ١٩٥٤ » للدكتور عبد العظيم رمضان - القاهرة ١٩٧٦ .

ازمة مارس - اذار المشار اليها بستة عشر عاما لم يعد جائزا الوهم بأن عبد الناصر فكر لحظة في اعادة السلطة الى المدنيين او الى « الشرعية القديمة » . وتقع معارضة السادات وزملائه لراي عبد الناصر (الديموقراطي) في ذلك الحيز الغامض بين ثلاث دوائر : معرفته بشخصية ناصر ، يقينه بأن ناصر الذي اعتاد الا يقول رايه الا بعد ان يدلي الجميع بأرائهم سيقف الى جانب الدكتاتورية ، نبوءته للمستقبل .

والمرة الثانية التي « عارض » فيها السادات عبد الناصر ، كانت حول « مشروع روجرز » الذي تقدم به وزير الخارجية الاميركي لحل ما يسمى بأزمة الشرق الاوسط في ديسمبر - كانون الاول ١٩٦٩ . . فقد كان ظن السادات - ايضا في هذه المرة - ان عبد الناصر لا يجرؤ على قبول مثل هذا المشروع في خضم حرب الاستنزاف التي يقوم بها الجيش المصري ضد القوات الاسرائيلية ، خاصة وان مشاعر المصريين ، والعرب عامة ، كانت مهياة ومعبة لهذا الرفض . ولربما قامت حسابات اميركا واسرائيل على هذا الاساس . ولكن عبد الناصر فاجأ السادات والصهاينة والاميركان والعالم كله بقبول المشروع متحديا . والحقيقة أنه كسب الرهان . اما الذين لم يفهموا اسرار اللعبة فقد تظاهروا ضده بأقوى الاتهامات . وكاوا هم انفسهم في طليعة المنتحبين على غيابه .

وتشاء المفاقات ان السادات الذي عارض عبد الناصر مرتين في حياته ، ولم يكن بذلك يفكر في المعارضة بل في استباق راي الرئيس ، كان في كلتا المراتين هو الرابع . بينما خسر غيره من المعارضين الحقيقيين ، من ضباط اليمين او ضباط اليسار . فمئذ صوت الى جانب الدكتاتورية اصبح رئيسا لمجلس الامة (البرلمان) اغلب الوقت . وحين تقدم روجرز بمشروعه كان السادات في الشهر نفسه قد اصبح نائبا للرئيس . وان كان البعض يلاحظ بكثير من الانتباه ابعاده شبه التام عن مهام السلطة التنفيذية . ولم يكن ولاؤه لعبد الناصر في حياته من ناحية وابعاده عن السلطة التنفيذية من ناحية اخرى الا وجهان لعملة واحدة هي انه في ظل « الرجل الاول » يؤثر السلامة مع الحياة الرضية . وهو المظهر الذي خدع الكثيرين ممن فوجئوا به حين اصبح « رجلا اول » فالحقيقة انه لم يتغير بل هو طبق فكرته عن السلطة والمسؤولية . حتى الاناقة الخارجية ليست امرا جديدا عليه . كان الاتفاق غير المكتوب بينه وبين عبد الناصر هو « عدم المشاركة الفعلية في سلطة الحكم » ، والمشاركة كلها في « مظاهر » القوة . . فتصوره البعض رجلا ضعيفا ، فأخطأوا الحساب مرة واحدة . . كانت الأخيرة . فالرجل الذي ادرك اكثر من غيره معنى « الرئاسة الاولى » في مصر فلم يقامر باية معارضة هو نفسه الذي تولي الرئاسة الاولى فلم يقبل اية معارضة لدرجة « الانقلاب » على من ارادوا مشاركته في الحكم .

ويخطيء الكثيرون ممن يصورون او يتصورون شخصية الرئيس السادات كما لو كان مقامرا . . فلعله على النقيض تماما ، هو يحسب كل شيء من العناصر

التي يمكن ان تتوفر له ويضع امامه مختلف الاحتمالات والترجيحات ، ويختار لحظة « الساب » عند الخصوم فيستقر على الكفة الاقوى . انه ، مثلا ، يميل الى فكر « الاخوان المسلمين » منذ شبابه ، وكان على اتصال وثيق بهم ، ولكنه لم يكن منهم . وهو الذي حاكمهم عام ١٩٥٤ وحكم عليهم بالاعدامات والسجن المؤبد . وهو مثلا ايضا ، يميل الى تنظيم « مصر الفتاة » القائل « مصر فوق الجميع » على طريقة النازيين والفاشست ، ولكنه لم يكن عضوا فيه . وقد انضم الى مجموعة عزيز باشا المصري القريبة من المحور في ذلك الوقت لان انتصار الالمان في معركة العلمين كان وشيكا . وكان ضد الملك فاروق للسبب نفسه ، رغم التقارب الذي حاوله فاروق مع المانيا . كان يرسم خطواته جيدا ، حتى حين اتهم مع غيره بقتل « امين عثمان » (٣١) استطاع ان يحصل على البراءة ، واستطاع ان يخرج من السجن وار يتصاح مع الملك ون يعود الى اقوات المسلحة بعد ان كان قد جرد من رتبته العسكرية .

ولانه يدرك اصول « اللعبة » فهو يتفق مع عدة اطراف متعارضة في وقت واحد ، ثم يختار الطرف الحاسم بعد فوزه . ولانه يحترم قواعد اللعبة يظل منضبطا طول الوقت حتى اذا تيسر له الفوز طبق شروطها على الآخرين كما كان يحدث له تماما . ورد فعله على خصمه القديم هو الانتقام منه بالتشبه به ، ورد فعله على حليفه او صديقه او زميله القديم هو التخلص منه . في الحالين هو الغاء الماضي بتقمصه وهو في مركز القوة او في نفيه عن الوعي اذا كان هذا الماضي قد اصبح في مركز ضعف . لا شك مثلا انه كان يكره الملك فاروق وقصر عابدين ، كما كان يكره اليهود - وهذا طبيعي لصاحب اية ميول لاسامية - كما كان يكره الانكليز . وكان من اهم قراراته بعد ان اصبح رئيسا ، ان عاهد ففتح قصر عابدين الذي كان قد تحول الى متحف ليصبح مقر رئيس الدولة . وحين علم بزواج الملك احمد فؤاد الثاني - ابن الملك السابق - في باريس اهداه السيف الاثري لوالده فاروق . واقام المصاهرات العائلية مع الباشوات القدامى والجدد واقام لبناته حفلات الزفاف التي تذكر المصريين حين يرون صورها الكبيرة في الصحف بحفلات الملك السابق . والانكليز الجدد او اباطرة هذا العصر هم الاميركان ، الذين وفض « مشروعه » للتسوية السلمية اسماء عبد الناصر ، اصبح حليفهم الاول في المنطقة بعد اسرائيل . واسرائيل ذاتها توجه اليها في زيارة اسطورية لا تصدق في وضع المعتدل عما سلف . ولم يتعارض ذلك كله مع حبه الالمان النازية ففرض على قادة الجيش ثيابا - للمناسبات - هي ثياب الجيش النازي وقد فوجيء المصريون وهم يرونه مع بقية الجنرالات يرتدون هذا الزي الغريب في « مشية الازوه » كما فوجيء الالمان الغربيون انفسهم وهو يعتدح ماضيهم في الحرب العالمية الثانية . الماضي الذي يمتنون لو يقدرون على محوه من ذاكرة البشرية والحضارة

(٣١) دوس ممري عرف بمسوله « الانكليزية » فاستهدف حياته تنظيم اراهم يكن من قتله عام ١٩٤٢ وكان الناصر المصري حين توفيق قد اعترف باغتتيال الباشا .

والتاريخ .. وفي الوقت نفسه كان هو الذي وضع باقة من الزهور ، اثناء زيارته للقدس ، على نصب ضحايا النازية من اليهود . انه مفتون « بالاقوى » مهور بسـه سواء كان مناحم بيغن واسرائيل او الفوهرر والمانيا او الولايات المتحدة الاميركية .

هكذا لم يفارقه الماضي رغم محاولات الفائه له بالتقمص او النفي عن الوعي ، وهو « الاقوى » في ذروة الجاضر المصري ، في قمة السلطة . ولقد كانت سعاده كبرية - على سبيل المثال - حين هبط من الطائرة للمرة الاولى في مطار طهران بعد توليه الرئاسة فاتحا ذراعيه لاحتضان الشاه الذي كان في مقدمة مستقبله . كانت ابتسامته الواسعة تخفي مشهدا استثنائيا في الرباط عام ١٩٦٩ اثناء انعقاد المؤتمر الاسلامي الاول . . فلقد ثارت مناقشة حادة بينه وبين الشاه محمد رضا بهلوي ، استخدم فيها اللغة الفارسية التي يتكلمها السى جانب الالمانية والانكليزية . ولكن الشاه كما اظهرت الصور وكاميرا التلفزيون لم يقابله حضنا بحضن على عادة العرب ، بل مد نصف ذراعه على الطريقة الملكيه فارخى السادات احدى ذراعيه وصالح بالاخري وانطفأت لمعة السعادة .

ولكن هذا كله لا يمنع الناكيد على حقيقتين في حياة الرئيس المصري : الاولى انه كان الوجه الوحيد المعروف للشعب المصري من وجوه حركة ٢٣ يوليو - تموز فلقد كان اكثرهم اشتغالا بالسياسة السرية والعلنية وتعرضا للسجون والمحاکمات ، ومن ثم كان المعهم تحت الاضواء . والحقيقة الثانية انه كان - في خاتمة المطاف - من الشباب الوطني المتطرف الذي الهبت خياله افكار النازية وافعال الفاشست ، فجمع بين « مصر » المتفوقة عرقيا على الجميع ، والاسلام كمعقيدة للفتح .

ومن الحقيقة الاولى اتخذ عبد الناصر « واجهة » منذ اذاعة البيان الاول الى توليه رئاسة البرلمان الى تعيينه نائبا للرئيس . ومن الحقيقة الثانية كانت عقده التي لازمته منذ تولى رئاسة الجمهورية ، من شبح جمال عبد الناصر ، شبح « الشزمية » التي نالها عام ١٩٥٦ و « البطولة » التي كرسها سليمان مريوان : الخروج العفوي الاستثنائي مساء ٩ يونيو - حزيران ١٩٦٧ للملايين البشر بمنعونه من الاستقالة ، والخروج الهستيرى المماثل مساء ٢٨ سبتمبر - ايلول ١٩٧٠ يوم انتشر نبأ وفاته .

ولقد تفاعلت هاتان الحقيقتان معا فتولدت عنهما مجموعة من انماط الفكر والسلوك السياسي في حياة الرئيس الجديد برزت على الفور منسلب تقاسد منصب المسؤولية الاولى حتى زيارته للقدس :

● اول هذه الانماط هي قناع الديموقراطية الذي يرتديه الدكتاتور ، ففسى الرابع من فبراير - شباط ١٩٧١ اعلان اولى مبادراته من اجل الصالح مع اسرائيل باعادة فتح قناة السويس وتطهيرها مؤقتا جريسة الملاحه لجميع الدول بما فيها الدولة الصهيونية اذا ابتعدت القوات العبرية عن القناة عدة كيلومترات . وتبين في التحقيق مع علي صبري - نائبه وقتئذ - بعد انقلاب ١٤ مايو - ايار ١٩٧١ ان

الرئيس لم يستشره ، لا هو ولا الحكومة ولا أعضاء اللجنة التنفيذية العليا ولا البرلمان في هذا الامر الخطير . وهو الامر الذي تكرر بعدئذ في قرار الاستغناء عن الخبراء السوفيات (٤) ، ووقف القتال في حرب ١٩٧٣ ، والمفاوضات مع الدكتور هنري كيسنجر وزير الخارجية الاميركي وزيارة القدس التي أدت الى استقالة وزير الخارجية اسماعيل فهمي ووزير الدولة للشؤون الخارجية محمد رياض . كانت القرارات في هذه القضايا المصرية كلها تتم من وراء ظهر الجميع ، بما فيها الوحدة مع ليبيا ثم الحرب معها .

● النمط الثاني هو سياسة المفاجأة لا المبادرة ، فهي تخفي في ثناياها اصول الفكر الانقلابي الاقرب الى التامر بما يقتضيه من السرية والانفلت والحدرد والشك . . فالاعتماد على « قواعد » او « ما هو خارج الدهن الفردي » شبه معدوم ، بل فكرة احداث التغير بالعنف الفردي او الصدمة الارهابية هي محور السلوك السياسي . حتى عندما تصبح المفاجأة « من اجل السلام » فانها تتخذ الاطار نفسه . وهي متولدة اصلا عن البعد التام من مشاركة اي « آخر » في صنع القرار . وليست صدفة ان الرئيس السادات لم يكن منظما في اي حزب قبل الثورة بما فيها التنظيمات القريبة من فكره وميوله ، على عكس الكثيرين من زملائه الذين كانوا اعضاء في الاخوان المسلمين او التنظيمات الشيوعية . وليست صدفة ايضا اشتراكه المباشر في اعمال الارهاب كالاغتيالات الفردية . ان المفاجأة - كاسلوب - تتطور في موازاة المضمون الذي كان في الماضي « الوطنية المتطرفة » لان تصبح في الحاضر « النقص المتطرف » وهي انعكاس صادق للايمان النازي والسلوك الفاسي .

● ويتولد عنها النمط الثالث ، وهو الرغبة العنيفة في اختصار الزمن . . باحداث تغييرات لاهثة لا تدع وقتا للتفكير ، فالفكر هنا هو الفعل . ولا مجال للانتقام من الماضي الا باختصار الحاضر واستحضار المستقبل ، فيصبح ممكنا ان يحول ظل ١٨ عاما الى رقعة واسعة من الضوء المركز ساعة كاملة في تلفزيونات العالم واذاعائه وصحفه على صورته وهو يهبط بطائرة الخطوط الجوية المصرية رقم ١ مطار بن غوريون . خاصة وانه في الماضي اراد ان يكون « ممثلا » فاختفى امام لجنة التحكيم (٥) .

٢ - جلود الانقلاب

ليست الملامح العامة لشخصية السادات مقدمة للتركيز على « دور الفرد » في انقلاب ١٤ مايو - ايار ١٩٧١ ، رغم الاهمية الاستثنائية لهذا الدور في تاريخ

(٤) راجع كتاب مؤاد مطر « اين اصبح عبد الناصر في جمهورية السادات » بيروت ١٩٧٢ .

(٥) نشرت « روز اليوسف » اعلانا بهذا المعنى في ذلك الوقت ، ولكن الشاب الاسمر سقط في الامتحان .

مصر عموماً والمرحلة الحديثة التي تبدأ بمحمد علي خصوصاً . . فالحكم الاوتوقراطي والدولة المركبة من السمات البارزة في تكوين النظام المصري منذ العصور القديمة . ولكن هذه « الملامح الشخصية » للرئيس السادات كانت عنصراً مهماً في اختياره من جانب القوى الاجتماعية صاحبة المصلحة في الانقلاب على النظام السابق .

والحق ان مجيء الرئيس السادات الى الحكم بعد عبد الناصر لم يكن « نكسة تاريخية » كما شاء البعض ان يفسر « الصدفه » التي جعلت منه نائباً « رسمياً » - وان يكن شكلياً - لرئيس الجمهورية ، مفضوفاً عليه ومحالاً على التقاعد بصورة غير رسمية لحظة غياب الرئيس . ولم يكن الامر من ناحية اخرى ثمره « عبادة الشرعية » لدى المصريين ، كما يذهب البعض الآخر في تفسير ما حدث . لقد كان المنصب الرسمي لنائب الرئيس عنصراً في تشكيل الاحداث التي جرت فور وفاة الرئيس ، وكانت سلبية الموقف الشعبي المصري من هذه الاحداث عنصراً آخر في توجيهها .

ولكن « الجوهر » او العنصر الحاسم كان تاريخ ثورة يوليو - تموز ذاتها ، وتطورها بعد هزيمة ١٩٦٧ الى غياب عبد الناصر . فلقد كان السادات بمعنى ما جزءاً من التكوين السياسي المتناقض لناصر . كما كان السادات وكمال الدين حسين وحسين الشافعي وعبد المنعم عبد الرؤوف ورشاد مهنا من ذوي المول الاسلامية المتطرفة في قيادة الانقلاب الناصري . وكذلك الامر مع زكريا محيي الدين وعبد اللطيف البغدادي وحسن ابراهيم اذ كانوا من ذوي الميول الغربية في هذه القيادة . اي ان انعدام التجانس في بناء الحركة الناصرية منذ البداية كان علامة يمينية مميزة . وبمعنى آخر كانت الثورة تحمل بدور الثورة المضادة في داخلها . ولقد تم التخلص من ممثلي الأخوان المسلمين - مهنا وعبد الرؤوف - وكذلك من ممثلي اليسار ، يوسف صديق وخالد محيي الدين ، في وقت مبكر لتتخذ الثورة شكلاً « وسطياً » . ولكن تطور التمثيل الطبقي لعبد الناصر كان يزيج من طريقه طيلة الستينات اكثر ممثلي اليمين تماسكاً وقوة ، كزكريا محيي الدين وكمال الدين حسين وعبد اللطيف البغدادي الذين احيلوا الى التقاعد واحداً بعد الآخر ، سواء بسبب قرارات التأميم ٦١ - ١٩٦٢ او بسبب حرب النظام الجمهوري في اليمن او بسبب التخطيط الاقتصادي والعلاقات مع الولايات المتحدة . ولكن اقصاء اليمين من قبضات الثورة حتى عام ١٩٦٧ لم بلغ وسطية النظام الناصري . كما ان اسلوب الحكم الذي فرضه عبد الناصر لم يشجعه على الاقدام في ثلاثة امسور حاسمة :

١ - الاستغناء ، مثلاً ، عن بقايا اليمين من القادة التاريخيين للثورة مثل انور السادات وحسين الشافعي . كانا يمثلان لديه امتداداً باقياً للقيادة التاريخية ، امتداداً سلبياً لا يضر . كما كانا يمثلان رمزا للتوازن السياسي بين اليمين واليسار في قوى البرجوازية الصغيرة البيروقراطية الحاكمة .

٢ - التغيير الراديكالي ، مثلاً أيضاً ، الذي طالبت به الجماهير ليلة ٩ يونيو - حزيران ١٩٦٧ حين خرجت في مشهد استثنائي من مشاهد التاريخ الحاسمة فابقت على القائد المهزوم بشرط واحد هو أحداث التغيير في بنى السلطة المتحللة وقتئذ . اعطاه الشعب المصري بطاقة بيضاء ليغير كما يشاء . ولكن « مشيئته » لم تتجاوز حدود تكوينه الاجتماعي التاريخي ، فلم يغير شيئاً من حيث الجوهر . لقد اضع فرصة تاريخية ، يقول البعض متحسراً ، ولكن الحقيقة انه لم يكن يملك اسباب هذه « الفرصة » ليستغلها . لم يكن يستطيع تخطي الذات . ولم تكن مجرد مناورة اختياره لذكرى محي الدين لخلافته في خطاب الاستقالة الشهير ، فالامر يحتمل « وجهة نظر » أيضاً في المستقبل . وانتحر عبد الحكيم عامر نائبه الاول وسجن شمس بدران وزير حرب الازمة . ولكن الذي حاكمه كان حسين الشافعي والذي خلف عامر كان السادات . وليست صدفة بعدئذ ان الجماهير التي خرجت لتبقيه رغم انف الولايات المتحدة واسرائيل ، هي نفسها التي زارت في وجهه بعد ستة اشهر فقط (الحركة الطلابية في فبراير - شباط ١٩٦٨) وابستأنفت المعارضة السافرة التي لم تعرفها مصر منذ عام ١٩٥٤ في اكبر مظاهرات للطلاب والعمال شهدتها البلاد في نوفمبر - تشرين الثاني عام ١٩٦٨ .

٣ - تكوين الحزب الذي يخلف الفرد ، كمثل آخر ، لم يتحول قط من الاطار الشبيه باجهزة الامن السري . بل وكان وزير الداخلية هو نفسه امين « التنظيم الطبيعي » . ومصدر ذلك عدم الايمان الجدي لدى عبد الناصر بالبناء الحزبي ، وقولته الشهيرة « حين اسمع كلمة تنظيم اضع يدي على مسدسي » لا تخلو من المفزى . وهي تعكس رعباً خفياً من الديمقراطية والشعب ، كما تعكس ايماناً ميتافيزيقياً بالوحد مع الشعب ، فقراره هو الديمقراطية ، وفكره هو الشعب . واجهزة الارسال التكنولوجية هي البديل المصري للحزب في بلد متخلف ، اما الاستقبال فمتصور على تلقي تقارير اجهزة الامن ، وقد كان حزب السلطة الوحيد المنظم في مصر الاصرة . لقد شغل عبد الناصر قبل ١٩٦٥ بخطة التنمية الاقتصادية وشغل بعد ١٩٦٧ ببناء القوات المسلحة وشغل في كل الاوقات باجهزة الامن . ولكنه غالباً لم ينشغل جدياً في اي وقت بتأسيس الحزب ، مؤسسة صنع القرار في حضور الفرد والبديلة عنه اذا غاب . ولقد كان غياب الحزب ، فضلاً عن مبدأ الحزبية ذاته اي الديمقراطية ، في بلد كمصر له تقاليده الليبرالية العريقة التي تدعم دوماً التيار الأكثر تقدماً وتقاليد الدكتاتورية العريقة كذلك والتي تدعم دوماً تيار الاقلية ، كان ذلك يحد ذاته عملاً يمينياً يضع البلاد ، بالاختفاء المفاجيء للقائد الوحيد ، في مهب الرياح « اليمينية » بالضرورة .

هذه العناصر الثلاثة في الموقف السلبي لعبد الناصر من اهم القضايا الوطنية والاجتماعية في حياة البلاد ، لم تكن هي الاخرى مجرد ملامح شخصية لفرد ، بل كانت صياغة ايديولوجية لجعل علاقات القوى الاجتماعية داخل مصر .

وقد كان التدهور في اعقاب خطة الخمسية الاولى والوحيدة عام ١٩٦٥ ملازما لانتعاش القطاع الخاص خاصة بعد هزيمة ١٩٦٧ . حيث نستطيع ان نضع ايدينا على المعنى الاقتصادي - الاجتماعي لتعايش الثورة والثورة المضادة في رحلة مصر الناصرية .

في العام التالي مباشرة لانهاء خطة التنمية (١٩٦٥ - ١٩٦٦) انخفض معدل الزيادة في الدخل المحلي الى خمسة في المائة ، وكان قد بلغ طيلة سنوات الخطة ستة في المائة (٦) ومن ثم هبط الادخار المحلي الى ١٣٧ في المائة مما نتج عنه على الفور عجز في ميزان المدفوعات . ولم تجد الحكومة من وسيلة لدرء الخطر في ذلك الوقت سوى رفع نسبة الضرائب على السلع والخدمات الضرورية التي يتحمل اعباءها ذوو الدخل المحدود . فزادت مثلا رسوم الدفعة بنسبة ٢٠٧ في المائة وبلغت متحصلات الايرادات المتنوعة ٤١ في المائة والخدمات ٤١٩ في المائة والضرائب السلعية الاخرى ١٢١٩ في المائة . وقد ظهر أثر هذه الزيادات على الاسعار مباشرة، فزاد القمح ٤ في المائة والدرة ١٧ في المائة والفول ٢ في المائة والشعير ١٢٥ في المائة والشاي ٩٦ في المائة والزيتون النباتية ٤١ في المائة . بنما شهد العام نفسه زيادة في مجمل الاستهلاك قدرها ١٠٩ في المائة عن العام السابق . وظهرت بوادر الانتعاش على القطاع الخاص فزادت الودائع المصرفية من ١١٢ مليون جنيه مصري الى ٢٧٨ مليوناً (٧) . وكان من الطبيعي ان ينخفض الانتاج في مجموع القطاعات السلعية بما قيمته ٩٠ في المائة كما انخفض متوسط نصيب الفرد من ٦٨١ جنيها مصرى الى ٦٦٦ جنيها اي بما يعادل ٢٢ في المائة . واستمر انخفاض الاستهلاك في السلع الضرورية (اي عدم وجود القدرة الشرائية عند القطاعات العريضة من الشعب) بنسبة ١٨٤ في المائة للارز و٢٧٧ في المائة للعدس و٢٥ في المائة للخضراوات و٢٣ للكروسين و٥٩ في المائة للمنسوجات (٨) . وخلال عام ١٩٦٧-١٩٦٨ توالى هبوط الانتاج بمعدل ١٨ في المائة عن العام السابق، وكانت سياسة «التقشف» التي فرضتها الحكومة هي المزيد من رفع الاسعار والضرائب غير المباشرة ورسوم الانتاج . الامر الذي وفر لها مبلغ ١٥٠ مليون جنيه مصري فقط . وعاد دخل الفرد الى الهبوط فاصبح ٦٢٨ جنيها اي انه نقص ٣٨ جنيه بما نسبته ٧ في المائة . واستمر التدهور الاستهلاكي في السلع الاساسية بنسبة ٨٤ في المائة للدرة و١٤٣ في المائة للسكر و ٥٥ في المائة للسمن الصناعي و ٢٤٥ في المائة للزيت و ١٦٧ في المائة للكاكز و ٢٠٩ في المائة للفول (٩) . وبينما بلغت استثمارات السنوات الخمس للخطة ٤٠٤ مليون جنيه مصرى في القطاع الصناعي زاد اثناءها الانتاج بما قيمته

-
- (٦) ط. ث. شاكر ، قضايا التحرر الوطني والثورة الاشتراكية في مصر ، دار القارابي بيروت - تاريخ النشر غير نثبت (ص ١٢١) .
 (٧) المصدر السابق (ص ١٢٢) .
 (٨) المصدر السابق - الصفحة نفسها .
 (٩) المصدر السابق (ص ١٢٣) .

٢٨٤ مليون جنيهها وزاد الدخل من الصناعة بنحو ١٢٩ مليونا من الجنيهات ، فان ما بلغت استثمارات ١٩٦٥-١٩٦٦ و ١٩٦٦-١٩٦٧ قد بلغ مائتي مليون جنيه فقط ولم تعد الزيادة في الانتاج ٩٣ مليونا من الجنيهات ولم يرتفع الدخل بالتالي الا نحو ١٣٥ مليون جنيه « اي ان نصف الاستثمارات لم يحقق الا ربع الزيادة في الانتاج وعشر الزيادة المتحققة في الدخل » .

هذا كله بينما حقق القطاع الخاص غير الخاضع لاشراف الدولة ، طليسة الاعوام ٦٣ - ٦٤ و ٦٤ - ٦٥ و ٦٥ - ٦٦ و ٦٦ - ٦٧ ارتفاعا في حصة الانتاج بالنسبة لمجموع الانتاج نسبة في صناعة الفول والنسيج ٢٧٤ في المائة ثم ٢٩٣ في المائة و ٣٠٨ في المائة و ٢٧٨ في المائة على التوالي . اما في الصناعات الغذائية بعد تراوحت النسبة من ١٨٥ في المائة الى ١٧٧ في المائة الى ٢٠٥ في المائة الى ٢٣٦ على التوالي . وفي الصناعات الميكانيكية بلغت النسبة خلال ثلاث سنوات ٢٢٣ في المائة و ٢٣٨ في المائة و ٢٤١ في المائة . وفي مجمل السنوات الاربع المذكورة ارتفع انتاج القطاع الخاص بنسبة ١٣٢٤ في المائة مقابل ١٢١ في المائة للقطاع العام الذي تشرف عليه الدولة وتعبه موائيقها قائلة الاقتصاد القومي وقاعدة التحول نحو الاشتراكية . ويثبت ط. ث. شاكر في جدول يشير الانتباه على ضراوة النمو الرأسمالي في احشاء مصر الناصرية ، يبين المتغيرات الطارئة على انجيمه المضافة المستقطعة من جانب القطاعين العام والخاص في الانتاج الصناعي حين لا يزيد عدد العاملين في المصنع الواحد عن ٢٥ عاملا (ص ١٢٥ من كتابه المذكور سابقا) .

السنة	قطاع قيمة مضافة	عام رقم قياسي	قطاع قيمة مضافة	خاص رقم قياسي
٦٧/٦٦	٣٩٢	١٠٠	٣٨	١٠٠
٦٨/٦٧	٤٢٨	١٠٩	٣٠	٧٩
٦٩/٦٨	٤٨٤	١٢٤	٥٣	١٤١
٧٠/٦٩	٥٠٥	١٢٩	٩٣	٢٤٦

واهمية الجدول كما يتضح لنا هي الكشف عن الطابع الاستغلالي المميز للقطاع الخاص من واقع نصيبه من القيمة المضافة ومعادل نموها خلال اربع سنوات قبل واثناء وبعد الهزيمة في ١٩٦٧ وان كانت الزيادة التي حققها القطاعان من القيمة المضافة بين العاملين الاولين والعاملين الاخيرين تبلغ ١١٨ في المائة للقطاع العام و ٣١٠ في المائة للقطاع الخاص .

ويذكر المصريون ما اسماء عبد الناصر نفسه عام ١٩٦٥ بنمو « الطبقة الجديدة » والتي دعاها المنظرون الناصريون باسم « الرأسمالية الوطنية غير المستغلة » . وهي تسميات عامة لا تخضع للتحليل الدقيق . فهي ليست « الطبقة

الوسطى » وكفى ، كما انها ليست مجرد التحالف بين التكنقراط والبيروقراطية او هيئة المنتفعين من ثورة يوليو ، تموز ككبار العسكريين وكبار الموظفين وكبار المديرين . هؤلاء جميعا اداروا دولاب الراسمالية من داخل القطاع العام لمصاحبة القطاع الخاص . ولكن تبقى الفئات الاجتماعية العليا التي تشكلت وتبلورت مصالحها الراسمالية المباشرة في ظل اجراءات ثورة يوليو ، تموز نفسها من خارج اطرها التنظيمية :

١ - في الريف كانت هناك دائما الشرائع العليا من الفلاحين المتوسطين الذين كونوا ثرواتهم من السيطرة على الجمعيات التعاونية التي اقامتها الدولة لمساعدة الفلاح اصلا . . فاذا بها تتحول على ايدي هذه الفئة الى منفذ للربح غير المشروع .

كذلك كانت هناك الفئة التي احتلت مكان الباشوات القدامى بنفوذها الاقتصادي والسياسي . . فهي التي تحتكر كبل « الحقوق » التشرعية و « الخدمات » وتزيد من طاقتها الانتاجية بقدرتها المالية على استخدام الآلات الحديثة في الري والزراعة والتسميد والحرث والبذر والحصاد . وهي الفئة التي تملك الاراضي الخصبة ولا تخضع للتخطيط الزراعي فتستغلها كمزارع نموذجية لتربية الحيوانات المدرة للربح والفاكمة الاكثر ادراا للربح . كما انها تربط بعلاقات وثيقة بالقطاع التجاري والربوي (الاستيراد والتصدير) .

ب - في الصناعة ذكرنا ما يؤكد ان القطاع الخاص كان يهيمن على مجالات الانتاج الصناعي قبل عام ١٩٧٠ . ولكننا اذا اعدنا النظر في قطاع محدود يستخدم عشرة عمال (ومن ثم تحقق ربحا اعلى و انتاجا اكبر) فاقبل لتبينت لنا من واقع الارقام الرسمية الحقائق التالية (١١) :

١ - عدد المنشآت ١٤٤ر٥٥٦ وحدة انتاجية .

٢ - يعمل بها ٢٨ر٥٠٠ عامل (٣٣ في المائة من مجموع القوى العاملة في الصناعة) .

٣ - تحقق انتاجا اجماليا قيمته ١٤٢ر٤ مليون جنيه مصري .

٤ - القيمة المضافة التي حققها ٥٦ر٥ مليون جنيه مصري

ان هذا الثقل الاقتصادي له ترجمته الاجتماعية الفورية ، وهي ان هذه الفئة التي تحقق ارباحا هائلة وقيمة مضافة ذات وزن لا تطبق على عملها قوانين المعمل

(١١) نقلا من « المجلة الاقتصادية » - البنك المركزي المصري - العدد ٣ و ٤ لعام ١٩٦٩ دراسة

عن « العمال والانتاج في الصناعات الصغرى » .

وسرق قوة عملهم على نحو صارخ توضحه نسبة الاجور والقيمة المضافة في الجدول التالي (١٢) :

القطاع	موسط الاجر السنوي بالحيه المصري	موسط سبه العيمه الفائضة الى داس المال
صناعة المواد الغذائية : مشروبات وسغ	٤٤	٢٠.٦ في المائة
صناعة الاحدية والملاس ومصنوعات اخرى من الاقمشه	١٦	٢٤.٤ في المائة
صناعة الاثاث والتركيبات	٢١	١٠.٥ في المائة

ويضع جليا من هذا الاحصاء ان قطاعا ضخما من العمال المصريين كان الواحد يتقاضى منهم حتى قبل عام ١٩٧٠ ما قيمته ١٦ حنصا مصريا بواقع ١٣٣ قرشا في الشهر بينما يحقق صاحب العمل قيمة مضافة تبلغ ٢٤.٤ في المائة والدراسة التي تضمنت الجدول تقول ان هذا القطاع كان يحقق ١١ في المائة من القيمة المضافة الى تحقيقها الصناعة المصرية كلها بينما لا يدفع للعمال اكثر من ٢٠.٤ في المائة من اجمالي الاجور في قطاع الصناعة (١٣) . وبمنها نراوح نصب الاجور في العيمه المضافة بن ٩.٣ في المائة و ١٤.٨ في المائة ، فان نصب عوائد التملك في هذه العيمه نراوح بين ٨.٥٢ في المائة و ٩.٧ في المائة (١٤) . ورغم هذا النمو الراسمالي الرابع بكل المقاييس ، فقد زادت حملة التسهيلات الائتمانية المدعمة للقطاع الخاص من ١٦٧ الف حنصه مصري في العام ١٩٦٤ - ١٩٦٥ الى ٨٨٠ مليون حنصه عام ٦٩ - ١٩٧٠ نسبة ٧١.٦ في المائة من جملة التسهيلات ، اي على حساب القطاع العام نفسه الذي لم يوقف عن « عمليات بيع الالات بالتفريط التي ذهبت بالكامل الى القطاع الخاص » كما صرح بذلك في مفسال منشور رئيس مجلس ادارة البنك الصناعي وقتئذ (١٥) . ويوضح الجدول التالي المنشور في هذا المفسال حقائق استحواذ القطاع الخاص على مخصصات البنك الصناعي من حساب القطاعين العام والتعاوني :

- (١٢) المصدر السابق (ص ١٧٢ - ١٧٤) .
 (١٣) المرجع السابق (ص ١٦٨) على اساس بيانات ٦٦ - ١٩٦٧ ومطامحه ايضا لمختارات الجهار المركزي للتعنه والاحصاء عام ١٩٦٨ .
 (١٤) المرجع السابق (ص ١٧٦) .
 (١٥) د. مؤاد مرسى ، تطوير البنك الصناعي ، محله « مصر المعاصرة » - ابريل ، نيسان ١٩٧١ (ص ١١) .

السنة	جملة التسهيلات	القطاع العام المبلغ النسبة المئوية	القطاع الخاص المبلغ النسبة المئوية	القطاع التعاوني المبلغ النسبة المئوية
١٩٦٧/٦٦	٤٦	٣٨	٨٢٤	١٢٩
١٩٦٨/٦٧	٢٩	٢٤	٥٩٨	٣٤٢
١٩٦٩/٦٨	٥٩	١٣	٢٢٢	٧٦٧
١٩٧٠/٦٩	٨٢	٢٣	٢٧.٨	٧١٢

وهكذا يثبت لنا ان التطور الراسمالي في تلك الفترة لم يعتمد فحسب على تحقيق ارباح عالية (من الوحدات الانتاجية الصغيرة التي تضم عشرة عمال فأقل) ولا على خفض المروع لاجور العمال رغم ازدياد القيمة المضافة ، بل لقد اعتمد اساسا على مساعدات الدولة المرصودة اصلا لتطوير الصناعة المصرية بما يلائم التقدم الاجتماعي لمجموع الشعب . وقد ولدت رغم ذلك نفمة تشجيع القطاع الخاص ومنحه التيسيرات لحد الاعفاء من الضرائب منذ ذلك الوقت . ويلاحظ ان رواد هذه النفمة كانوا من بين اعمدة الجهاز الاقتصادي للدولة (١٦) المفترض فيهم حراسة الاهداف المقصودة من التشريع والقائلة بقيادة القطاع العام للاقتصاد الوطني .

ج - الاسكان الذي اوكل الى القطاع العام بقصد التيسير على ذوي الدخل المحدود بتشبيد المساكن الشعبية ، سطا عليه القطاع الخاص كحصان طروادة ، اي نظام المقاولات من الباطن . اي ان القطاع العام يكلف بعض مقاولي القطاع الخاص بمشروعات يقرضه مقدما على انجازها ، فكان بذلك يضع حجر الاساس في نظام الوساطة الطفيلي على الانتاج ويكون شريحة كانت هامشية من لحم القطاع العام نفسه ، بما يواكب ذلك من قيم الرشوة والاختلاس والتزوير التسي ترافق عمليات السمسرة . ومن زواية اخرى يتحول الهدف الاصلي للقطاع العام في مجال الاسكان الى تقيضه ، حيث يميل رأس المال الطفيلي الى مشروعات طفيلية كالبنابات الضخمة التي تطرد الفقراء من شوارعها لا من شققها فحسب . وربما يكفي هذا الاعلان الذي نشرته صحيفة « الاهرام » المصرية بتاريخ ١٩٧٠/٦/٢٩ للدلالة على الارباح الخيالية التي يجنيها هذا التحالف بين مديري القطاع العام ومقاولي الباطن . يقول اعلان في صفحة الاعلانات المبوبة ما نصه « مطلوب مالـك ارض ، موقعها مهم ، يشترك معنا بالارض فقط لانشاء عمارة للتعلـيك ، يصل

(١٦) سيد امام محمد (مدير بحوث التمويل بوزارة الخزانة وقتئذ) - مقال « الاعفاءات الضريبية » مجلة « مصر المعاصرة » - يوليو ، تموز ١٩٧١ ص ٢١٤ .

الربع الى ٨٠ في المائة » وحتى لا يحسب القارئ ان النسبة ٨ في المائة فقد كتب الرقم بالأحرف أي ثمانين في المائة . هكذا تحول الهدف من قطاع الاسكان العام الى نقيضه تماما ، فبدلا من الأيجار أصبح التملك هو الأساس ، وبدلا من المجمعات السكنية الشعبية أصبحت الفيلات وناطحات السحاب هي الأساس . والجدول التالي يبين معدلات نمو القطاع الخاص في هذا المجال (١٧) والأرقام تدل على السعر الجارى بالمليون جنيه مصري :

١٩٦٩/٦٨	١٩٦٨/٦٧	١٩٦٧/٦٦	١٩٦٦/٦٥	١٩٦٥/٦٤	١٩٦٠/٥٩
١١٥ر٦	١١٣ر٦	٧٩ر٦	٧٦ر٦	٧٤ر٩	٧٣ر٦

وكانت الثمرة الطبيعية لسيطرة القطاع الخاص على مقاولات الاسكان ان احدثت أزمة الفئات العريضة من أبناء وبنات البرجوازية الصغيرة. الباحثين والباحثات عن مسكن ، بل طالت الأزمة بعض فئات الطبقة الأعلى قليلا . وانعكس ذلك بوضوح في الصراع المضي بين المالك والمستأجر في القوانين والقوانين المعدلة ، و « خلو الرجل » الذي كان ولا زال يدفع قبل البدء في البناء ، وقد بلغ أحيانا ثمن الأرض أو ثمن البناء .

د - التجارة ، رغم احتكار الدولة لقطاعها الخارجي وقطاع الجملة الا ان تقريراً رسمياً عام ١٩٦٧ يقول انه كان « هناك ٢١٩ تاجراً يتجرون وحدهم فسي بضائع لا تقل اثنائها عن ١٣٠ مليون جنيه مصري كل سنة ، ولا تقل أرباحهم عن ٢٥ مليون جنيه في العام » (١٨) . وكانت هذه الفئة الاجتماعية هي التي ارسدت قواعد « السوق السوداء » فقد صرح وزير التموين حينذاك « لقد تبين ان تاجراً يختزن بنصف مليون جنيه قطع غيار سيارات ، وآخر يختزن أقمشة شعبية قيمتها ١٢٠ ألف جنيه وثالث يحتفظ بأدوات كهربائية قيمتها ٢٣٠ ألف جنيه ويبيع القطعة التي تساوي أربعة قروش بأربعين قرشاً » (١٩) . وكانت هذه الفئة أيضاً هي التي أسست نظام « التهريب » . وقد اعترف المسؤولون انه خلال عامي ١٩٦٧ و ١٩٦٨ « تدفقت على مصر كميات من البضائع المهربة ، تقدر دوائرها وزارة الاقتصاد قيمتها بعشرة ملايين جنيه » ويؤكد مدير جمارك القاهرة بحكم عمله ان الرقم الحقيقي يزيد عن ذلك كثيراً (٢٠) . وفي إعلان صغير في صفحة الاعلانات المبوبة ما يكفي للإشارة على ما وصلت اليه هذه الفئة . يقول المعان « لسعة العمل ،

(١٧) الشك الاعلى المصري - النشرة الاقتصادية - العدد الثاني لعام ١٩٧١ .

(١٨) « الامرام » ١٩٦٧/١٠/١٩ تحقيق عنوانه « سوق الحملة بكل اسرار » .

(١٩) « الامرام » ١٩٦٧/١٠/٢٠ .

(٢٠) الامرام ١٩٦٨/١٢/٨ .

مطلوب شريك بالنصف لتوكيل شركة مصر للالبان والاغذية - قطاع عام - يحقق التوكيل ربعا صافيا اكثر من ٦٠٠ جنيه مصري شهريا . والتعاقد مع الشركة مقابل ٨ آلاف جنيه تحصلها الشركة لحساب الوكيل « (٢١) » . وفي اغلب الاحيان ينشر الاعلان كاجراء شكلي يقتضيه نص القانون ، بينما الاتفاق بين الشركة والوكيل المطلوب يكون قد تم فعلا . ومن هذا الاعلان نفهم ان ثمانية آلاف جنيه تدر ستمائة جنيه شهريا اي سبعة الاف ومائتي جنيه سنويا ، يعني ما يعادل زاس المال المستثمر تقريبا في سنة واحدة .

هـ - الاستيراد والتصدير ، يكفي بشأنه هذه المعلومات العابرة « ثمن طن الثوم في اسواق ميونيخ وباريس وروما ٨٠٠ جنيه استرليني ولا يتجاوز ثمنه في القاهرة ١٧٠ جنيه مصرياً . و ثمن طن دهن الياسمين يباع لفرنسا بتسعمائة جنيه استرليني و ثمنه في القاهرة خمسمائة جنيه مصري . والطن من زهور البابونج يباع لالمانيا بسبعمائة جنيه استرليني وفي القاهرة ٢٨٠ جنيه مصرياً « (٢٢) . ومن ثم كانت سعة الاستيراد والتصدير ذات جاذبية استثنائية عند الفئات الطفيلية على الانتاج . واضحت لعبة اذن الاستيراد من القواعد المعمول بها والتي لا يكشف عنها النقاب الا في فضائح مدوية كالتقصية المعروفة باسم « بسيوني جمعة » والتي كشفت فيها التحقيقات هذه الامثلة :

١ - « استطاع التهم العشرون الحصول على نسبة ٥ في المائة من مليون جنيه قيمة اذن حصل عليها من شركة لتجارة السيارات لصالح بسيوني جمعة حيث اعطاه هذا الاخير فوق الخمسة في المائة مبلغ ١٥ الف جنيه هدية متواضعة » .

٢ - حصلت شركة واحدة - قطاع خاص - على عمليات بمليون ونصف مليون جنيه ، وقد اشترك شخص يعمل لحساب بسيوني جمعة في العمليات نظير عمولة قدرها ٤٥ في المائة من الارباح » .

٣ - « موظف في شركة قطاع عام وافق على منح تراخيص استيراد ادوات كهربية قيمتها عشرة آلاف جنيه مقابل عمولة قدرها ١٥ في المائة من اصل المبلغ » .

٤ - « مسعد شلباية كاتب في مصلحة الاستيراد حاصل على الشهادة الابتدائية مرتبه الشهري سبعة جنيهات ، استقال من عمله ، وعمل في الاستيراد واذا به ينتهي بثروة تصل الى مليون جنيه وعزبة مساحتها ٢٠٠ فدان « (٢٣) » .

(٢١) الاحرام ١١/١١/١٩٧١ .

(٢٢) الاحرام ٨/١٠/١٩٧٣ .

(٢٣) الاحرام ٤ و ٦ سبتمبر ، ايلول ١٩٦٣ .

وبعد عام من هذه « القضية - الفضيحة » نشرت الصحف خبراً يقول « القبض على أربعة موظفين في شركة حصلوا على ستة آلاف جنيه رشوة .. الموظفون تلاعبوا في اذون الاستيراد ومكنوا تاجراً من تحقيق خمسين الفا من الجنيهات ربها » (٢٤) .

ومع ذلك فقد كانت الدولة - بغض النظر عن الفضائح التي تصل رائجتها صدمة الى انف القضاء - منحازة في تيسير الخدمات لهذا القطاع ، لا بواسطة الاعمال الفردية لصغار الموظفين وكبارهم ، بل بواسطة القانون والتشريع .. ففي ١٩٦٦/١٠/٢٦ بشرت « الاهرام » « بفتح باب التصدير امام القطاع الخاص » وفي ١٩٦٧/١٠/٢٥ بشرت « بالغاء نظام التفضيل للقطاع العام عند التسويق او التصدير » . وفي ١٩٦٧/١١/١٣ اكدت « تدليل مشاكل القطاع الخاص لضمان انطلاقه في التصدير » وفي ١٩٦٧/١١/١٩ اكدت « تسهيلات ائتمانية للمصدرين والمتجبن بالقطاع الخاص » وفي ١٩٦٧/١٢/١٧ نشرت « السماح للقطاع الخاص باستيراد آلات وخامات في حدود الف جنيه بدون تحويل عملة » وفي ١٩٦٧/٣/٥ نشرت « تسهيلات جديدة لتشجيع تصدير منتجات القطاع الخاص والسماح للمصدرين بالسفر لاعادة العلاقات مع عملائهم » وفي ١٩٦٨/٥/٨ حملت النبا الجامع المانع « جميع السلع المصرية تصدر للخارج بغير رسوم ولا تراخيص » . وفي ١٩٦٨/٨/١٩ « فتح باب التصدير امام القطاع الخاص ومنحه الخامات للتشغيل وتعويضه عن العمليات الخاسرة واعفاؤه من تصاريح التصدير » وفي ١٩٦٨/١١/٩ « اعفاء المصدرين من رسوم الفحص والنظر » وفي ١٩٦٨/١١/٢٥ « زيادة المبالغ المعتمدة لمصانع القطاع الخاص لاستيراد الخامات او مستلزمات الانتاج من الف الى خمسة آلاف جنيه بدون تحويل عملة لكل مصنع » وفي ١٩٦٨/١١/٣٠ « اصحاب مصانع القطاع الخاص يطلبون شراء خامات ومستلزمات انتاج قيمتها مليون جنيه بدون تحويل عملة » . وفي ١٩٦٨/١٢/١ « القطاع الخاص يقوم بتصدير الموالح بدون شروط » وفي ١٩٦٨/١٢/١٢ « زيادة صادرات القطاع الخاص السى خمسة امثالها بحيث تصل الى عشرة ملايين جنيه قبل يونيو المقبل » . وفي ١٩٦٩/٤/١٧ تنشر الاهرام ايضا « القطاع الخاص سوف يصدر هذا العام ما قيمته ١٠٤ مليون جنيه في العام بالنسبة الى ٣٣ مليوناً في العام الماضي ومليونان فقط في العام الاسبق » . وفي ١٩٦٩/٩/٤ تقول الصحيفة « رفع حد الاستيراد بدون تحويل عملة الى ثلاثة آلاف جنيه للفرد » . وقد تضاعفت بعد هذا التاريخ مرارا .

هكذا تعايشت الثورة والثورة المضادة .

وسواء اعترفنا او وافق آخرون على هذه الاجراءات وغيرها ، فاننا نكتفي بتوصيف علاقات القوى في المجتمع المصري منذ منتصف الستينات حتى عام ١٩٧٠

عند غياب ناصر . لقد كانت هذه القوى الاجتماعية من الفلاحين المتوسطين واغنياء الزيت والراسمالية الصناعية وكبار التجار والمقاولين والسماصرة من العناصر « الحاضرة » والفاعلة في المجتمع والدولة قبل الرحيل المفاجيء للرئيس . ولم يكن وجودها اقتصاديا بحثا بمعزل عن البنية الاجتماعية للسلطة والشعب او بمعزل عن علاقات الإنتاج وقيمه الاجتماعية او بمعزل عن اجهزة الحكم وهيكل الدولة او عن مؤسسات العقل والضمير والوجدان في مصر . . لقد كانت حاضرة في هذه الميادين كلها وفاعلة الى حد كبير . ومنذ حادث « المنشية » في الاسكندرية عام ١٩٥٤ حين أطلق محمود عبد اللطيف - عضو جماعة الاخوان المسلمين - الرصاص على عبد الناصر حتى وفاته المفاجئة ، لم يلق اليمين بمختلف اجنحته السلاح . كانت هناك دائما عدة محاولات لقلب نظام الحكم ، سواء من العسكريين او من المتدينين المتطرفين ، أشهرها محاولة الاخوان المسلمين صيف ١٩٦٥ وأشهرها محاولة عبد الحكيم عامر بعد الهزيمة في ١٩٦٧ ولكن المحاولات في الحقيقة لم تتوقف وليس هناك حصر موثوق لعددها وهوياتها . وكان النظام الناصري يكتفي بالتصفية الادارية عبر اجهزة الامن دون التصفية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والفكرية . ولما كان هو نفسه استشعر اكثر من مرة خطورة اليمين وما اسماه بالطبقة الجديدة ولم يفعل شيئا ، فان ذلك يعني حقيقتين ، الاولى هي أن التمثيل الطبقي لعبد الناصر رغم تطوره من مرحلة الى أخرى لم يكن في مستوى التثوير الراديكالي الذي طالبت به الجماهير ليلة ٩ يونيو ، حزيران ١٩٦٧ او في شهري فبراير ونوفمبر (شباط وتشرين الثاني) عام ١٩٦٨ . والحقيقة الثانية هي أن ناصر نفسه كان يحمل داخله بذرة التناقض التي يدعوها البعض « وسطية » . ومن ثم فلم يكن ابقاؤه على انور السادات أو حسين الشافعي مجزء مجاملة للتاريخ أو مكافأة على الولاء الشخصي ، بل كان تجسيدا لاحد وجهي التناقض داخله .

ولهذا كان المسرح السياسي في حال غياب « البطل » معدا لصراع دام على السلطة . خاصة وأن بطولته كانت تراجيدية ، لان « النظام » كان قسدا سقط موضوعيا في الخامس من يونيو ، حزيران ١٩٦٧ . وكان الحجم التاريخي لشخصية البطل هو الذي حال دون حسم الصراع ثلاث سنوات كاملة . وبغيابه أصبح ممكنا للقوى الاجتماعية السائدة فعلا وصاحبة مراكز القوى الحقيقية ان تفسح عن غابيتها في السلطة وتسود : بغيابه ظهر على السطح التناقض بين شكل الحكم ومضمونه . ومن هذا « الشرح » في البناء الاجتماعي للدولة كان لا بد من « الانقلاب » الذي يأتي بشكل يتسق مع المضمون . وهذا ما كان .

٣ - دستورية الانقلاب

من اكتشف الآخر واختاره ؟ هل هي القوى الاجتماعية المشار اليها هي التي اختارت السادات رئيسا ، ام انه هو الذي اختارها قاعدة له ؟

ان ما جرى من بروتوكول نقل السلطة سلميا من الرئيس الراحل الى نائبه لا يجيب على السؤال الذي عادت الى طرحه بعنف احداث ١٤ مايو ، ايار ١٩٧١ اي بعد سبعة اشهر ونصف من وفاة ناصر . وكل ما جرى يبدو الآن بعبد سبع سنوات ونصف وكأنه تمثيلية من النوع الذي يصفونه في النقد الادبي بأنه « متقن الصنع » اي انها محبوكة العقدة الروائية والبناء الدرامي ولكنها مزيفة .

وتبدو وفاة الرئيس ذاتها وكأنها نقطة البدء في الانقلاب . كان موته هو الوجه الدستوري للانقلاب ، ففي حياته كان ذلك ، على الدوام ، أمرا صعبا . رغم صراعه الداخلي مع النفس ورغم صراعه الاعلامي مع ما دعاه بالطبقة الجديدة ، فقد كانت تنمو خارجه وداخله كجروثومة ملازمة لحياته ، تكبر مع الأيام ، حتى تقضي عليه هو نفسه ، دون قطرة دم واحدة . وسوف يتوقف الكثيرون في المستقبل أمام الحدث الدرامي الذي استمر أكثر من ساعتين ونصف منذ غادر الرئيس مطار القاهرة بعد وداعه لأمير الكويت – آخر الراحلين من أقطاب مؤتمر وقف مذبحه الفلسطينيين في أيلول الأردني – والعرق الفزير يحاصر انفاسه الى ان اسلم الروح في فراشه حوالي السادسة الا ربعا من مساء ٢٨ سبتمبر ، ايلول ١٩٧٠ . ان هذه الساعات القليلة متخمة بالاسئلة التي لا جواب موفوق عنها الى الآن .

فمثلا من المعروف ان السوفيات قد زودوا الرئيس منذ اصابته بازمة القلب الاولى بسيارة – مستشفى ، تحتوي على احدث منجزات الطب في العالم . والفروض ان هذه المستشفى المتنقلة تتبعه كظله ، فإين كانت أثناء وجوده في المطار؟ ولماذا لم تستخدم بعد وصوله الى البيت والتأكد الاولي من انه قد أصيب بانسداد مفاجيء في الشريان التاجي ؟ لقد كانت هناك ساعتان ونصف ، وربما أكثر ، لم يبدل خلالها من جانب الطب ما يتناسب مع مركز الرئاسة الاولي ، فمن هو أو من هم المسؤولون ؟

ان المرء قد يفهم ان اجهزة بالغة التعقيد بمثابة بعض الجهات الخارجية تستطيع محاصرة قلب الرئيس في مذبحه أيلول ، لان مصلحتها المباشرة في صراع الشرق الاوسط هو الخلاص من الفلسطينيين وعبد الناصر .. حتى تتمكن القوى السلفية عربيا وداخليا من حسم تطورات المنطقة وفقا لمخططات هذه الاستراتيجية الاجنبية . ان احدث طرق الاغتيال هي تلك التي لا يضطر فيها القاتل الى القتل المباشر ، فالاطلاع التفصيلي الدقيق على « صحة » الرئيس وخلق المناخ الملائم لتدهورها للدرجة الموت .. هو أمر ممكن . ولكن يبقى ، مع ذلك ، السؤال الخطير عن الساعات الاخيرة في حياة ناصر ، فاقبل ما يمكن ان يقال فيها انها تفصح عن « اهمال جسيم » لدرجة الابناء بأن الرئيس .. ترك يموت . لم يقتله أحد مباشرة ، ولكن العنصر الخارجي تكفل بضرب « القلب العليل » من الاردن حتى هلتون النيل . وتكفل العنصر الداخلي بأن تركوه .. يموت .

وهذه في النهاية « استنتاجات » تخضع للنسف اذا كشف لنا أحد المقربين

من فراش الموت عن « حقيقة » أخرى مقنعة . الا ان التقرير الذي وقعه أطباؤه فور الوفاة وإذاعته أجهزة الاعلام ، لم يفتح أحدا . غير ان هناك امرين مؤكدين : الاول انه كانت داخل مصر قوى اجتماعية اشرفنا الى مكوناتها الاقتصادية وتشكيلاتها الاجتماعية مؤهلة لان تستفيد سياسيا من موت الرئيس بالوثوب المباشر الى السلطة ، بدلا من حكم الآخرين بالوكالة عنها . والامر الثاني هو ان « الوفاة » ذاتها تصلح الاداة النموذجية لانقلاب دستوري .

وقد بدا مثيرا بعد وفاة ناصر بخمسة احوام ان كتب احدهم - هو الصحفي الراحل صالح جودت - يقول اثناء زيارة الرئيس الاميركي تكسون للقاهرة « ان الله تدخل في الوقت المناسب لانقاذ الامة ليتولى الرئيس السادات المسؤولية » . بل ولم يتردد الرئيس السادات من التعبير عن الفكرة ذاتها اكثر من مرة قائلا انها « العناية الالهية » هي التي اسندت اليه منصب الرئاسة . وهو اعتراف يستبعد « الشعب » على أية حال (رغم تمثيلية الاستفتاء التي شارك فيها الدين سقطوا بعد ذلك) من ان يكون طرفا في « صراع الممالك الجدد » * . ومن المستبعد كذلك ان يكون الله او العناية الالهية قد تدخلت ، الا اذا كان « الرئيس المؤمن » قد سمح لنفسه ولاجهزة اعلامه ، استخدام اسم الله رمزا الى القوى الاجنبية والعربية والمحلية صاحبة المصلحة في وصوله الى السلطة .

لذلك فالسؤال عن اختيار الآخر ، الرئيس السادات ام القوى الاجتماعية والعربية والدولية التي جاءت به ، لا يجد جوابه في تلك الاحداث الدستورية التي جرت فور غياب ناصر .. والشائعات التي ملأت سماء مصر سخبا وضجيجا حول امكانية عودة اعضاء مجلس قيادة الثورة القدامى او زكريا محي الدين . فالرئيس السادات لم يكن وجها غريبا على القوى الاجتماعية التي نتحدث عنها ، لا عن تشكيلاتها الاقتصادية ولا عن تشابكاتها العربية والدولية ، ولا عن طموحاتها السياسية . لقد كان « واحدا » من اعضاءها المؤسسين ، المدافعين عن اوضاعها (او « حقوقها ») . في زمن عبد الناصر ، والموكلين عنها في التحالف مع الجهات العربية المحافظة * * . وكان طبيعيا الى اقصى الحدود ان يكون هو ممثلا في قمة السلطة الجديدة ، وقد وفر عليها عبد الناصر مشقة الانقلاب العنيف بوفاته اولا وباختياره المسبق للسادات نائبا له . ان طرح اسم زكريا محي الدين في ذلك

* من التقاليد النضالية في تاريخ الشعب المصري انه كان « ينفجر » على صراع الممالك الدين حكموه فترة طويلة من الزمن حتى تغلب منهم محمد علي في مذبحة القلعة الشهيرة (١٨١١) . فقد كان المصريون يتركون قادة الممالك يصفون بعضهم بعضا ، ففي ذلك انذاك للجميع وتعميد لاحداث التفسير الحقيقي في السلطة .

★★ يقدم الرئيس السادات اعترافا تفصيليا بتحاليفه القديمة هذه في كتابه « البحث عن الذات » (من ٢٢٢ و ٢٢٤) .

الوقت المبكر كان تضليلا متعمدا ، ساعد على شيوعه تصوير السادات وعلي صبري يوم جنازة الرئيس كريضين بالقاب لا يقويان على الاستمرار . ذلك ان زكريا محي الدين لم يكن في أي وقت « رجل اميركا » في مصر الناصرية ولم يبرد اسمه مطلقا في قوائم « الواشنطن بوست » عن عملاء وكالة المخابرات المركزية الاميركية من كبار المسؤولين في العالم (فبراير ، شباط ١٩٧٧) ولم يعرف عنه كذلك التعامل مع الجيوب السرية لانظمة الحكم النفعية المحافظة . انه رجل وطني له فناعاته الخاصة بالتنمية الاقتصادية حسب الاسلوب الغربي . وهو قد يكون معبرا عن طموحات الفئات التكنقراطية من الطبقة الوسطى المصرية التي لا يضرها القطاع العام بل تستفيد منه وتلازم بينه وبين التكنولوجيا الحديثة . ولكنه في هذه الحدود يكون ممثلا لليمين المتحضر والمستنير لا عن اغنياء الريف والمقاولين والسماسرة مبن الفئات الأكثر تخلفا وتحفوا للقفر الى السلطة . ولعله من المؤسف ان تثبت صورة زكريا محي الدين « الاميركية » في اذهان الراي العام ، قد ساعد عليه ناصر نفسه سواء بلعبة التوازن واقترال البوزات والافتنة السياسية لأهوانه او بايثاره إسم محي الدين خلفا له في خطاب الاستقالة عقب الهزيمة في ١٩٦٧ . كذلك اشاعة الحديث عما يسمى مجلس الثورة القديم ، فقد كان ذلك أروهابا متعمدا للشعب .

كان قدوم السادات الى الحكم امرا محتما بمجرد وفاة الرئيس ، وبمجرد استكمال الاركان الدستورية للانقلاب . وهو الامر الذي لم تفهمه ، في العمق ، مجموعة البرجوازية الصغيرة البيروقراطية او الوجه الآخر لعيد الناصر . لم يدركوا أولا ان بقاءهم منذ ١٩٦٧ عام سقوط النظام كان مفتعلا ومعلقا بالحجم التاريخي الاستثنائي لشخصية القائد التي ملأت الفراغ بالكاد ثلاث سنوات . ولم يدركوا ثانيا ان نظامهم الساقط حصل على شهادة الوفاة الرسمية الممتدة يوم وفاة الرئيس ، وبالتالي كان التفكير في اطالة مدة اقامتهم سداجة سياسية من النوع المميت . ولم يدركوا ثالثا ان دولتهم التي يسكون فيها بمقاييد الامن والاعلام والحش والتنظيم السياسي هي « دولة من ورق » حسب تعبير عبد الناصر نفسه بعد الهزيمة . ولم يدركوا رابعا ان « مقعد المسؤولية الاولى » في مصر هو محور الشرعية الثابت على مدى العصور ، وقد شاركوا هم أنفسهم في صياغة شرعيته الجديدة ، وان « الرئيس » يتمتع لدى المصريين على مدى التاريخ ، مكروها كان او محبوبا ، بحصانة صاحب القرار . ولم يدركوا خامسا ان اقدامهم الاجتماعية من فخار وان قواعدهم هي الفضاء ، اي ان الغالبية العظمى من الشعب (التي لا تعبر عنها السلطة الجديدة ايضا) لن تمنحهم أي غطاء من الشرعية . لذلك ، فان استقالاتهم الجماعية يوم ١٣ مايو ، ايار ١٩٧١ تأخرت في واقع الامر أكثر من سبعة اشهر ونصف . فقد كان الذكاء السياسي المجرد يتطلب منهم التخلي عن السلطة يوم وفاة الرئيس . وقد دفعوا جميعا ثمن الغباء ما جرى من احداث بعد ١٤ مايو ، ايار ١٩٧١ . لم تكن القوى الراديكالية في وضع يسمح لها بان تكون البديل - وكانت الناصرية عموما بمختلف اجنحتها احد اسباب ذلك - وكانت القوى

المضادة للثورة في وضع يسمح لها بأن تكون هذا البديل ، وكانت الناصرية بتناقضاتها أحد أسباب ذلك . ولم يكن هناك مكان على الإطلاق لهؤلاء الذين تناسوا في لحظة الحجم الاستثنائي لعبد الناصر وتوهموا أنهم قادرون على سد الفراغ من بعده . والحقيقة (الاقتصادية والاجتماعية) أنه لم يكن هناك فراغ ، بل هي شخصية الرئيس التي غطت على امتلاء هذا الفراغ بالقوى المضادة . كان هؤلاء « مراكز ضعف » لا مراكز قوى كما سماهم السادات .

كذلك فالسؤال. عن اختار الآخر ، القوى الاجتماعية الجديدة والسادات ، يجد جوابه في « إنجازات » السنوات السبع التي توالى. بعد غياب ناصر والتخلص من جناح اليرجوازية البروقراطي الذي يعوق قليلا مسيرة هذه القوى .. فالذي رفض مشروع دوجرز في زمن عبد الناصر هو السدي فاوض كيسنجر واستقبل تكسون وزاد اسرائيل ، والذي قبل يد عبد الناصر وهو جثمان وانحنى امام صورته في البرلمان ممسكا ببيان ٣٠ مارس، آذار* قائلا « كان برنامجه وهو برنامجي وليس لدي ما أضيفه » هو نفسه الذي ألغى ميثاق العمل الوطني * * وغيره من الوثائق والإجراءات التي عرفتها مصر طيلة ١٨ عاما . ان المتغيرات التي شهدتها البلاد خلال سبع سنوات ونصف من رحيل عبد الناصر تقطع في الجواب بأن شيئا ما لم يكن عفويا منذ غاب الرئيس . وما كانت أحداث ١٤ مايو ، ايار ١٩٧١ لتقع لو ادرك الذين سقطوا في تلك الليلة ان « الانقلاب » وقع فعلا بوفاة الرئيس . كما تقطع هذه السنوات بأن سباقا لاهتا مع الزمن يعتمد على جناحين هما ازدواجية الوجه والقناع ، واسلوب المفاجأة قد ساعد في اليأس الارتداد ثياب القانون الشرعية . في هذا السياق يبدو انقلاب السادات نقیضا لتجربة الفعل ورد الفعل في الثورة الناصرية ، حيث التخطيط المحسوب بسبق العمل . والانقلاب في حد ذاته استفلال ذكي للثغرات الواسعة في البناء الناصري ، وامتداد طبيعي في الوقت نفسه للنقيض الذي كان ينمو داخل هذا البناء .

واذا كان السادات بحكم ميوله السياسية الباكرة - قبل يوليو ، تموز ١٩٥٢ وبحكم ارتباطاته التالية داخليا ومربيا ودوليا (حيث كان سكرتير عام المؤتمر الاسلامي) كان عضوا مؤسسا في هيئة القوى الاجتماعية المضادة للثورة من داخل نظامها ، فقد كانت ملامحه الشخصية التي تطبع الذات الفردية بفكر وسلوك محددين ، من بين العناصر التي وفرت له الحظ في تمثيل هذه القوى من موقع السلطة العليا .

★ صدر عام ١٩٦٨ بعد الانتفاضة الطلابية على الهزيمة واسبابها وقد تضمن خطوطا عامة لبرنامج راديكالي .

★ صدر عام ١٩٦٢ تعبيرا عن الصياغة الاجتماعية الجديدة التي عررت عنها حركة الثأنيات لوسائل الانتاج الرئيسية .

٤ - تكريس الانقلاب

لذلك لست اميل الى تسمية ما حدث منذ ١٤ مايو ، ايسار ١٩٧١ بانسه « مؤامرة » سواء من جانب اصحاب « الاستقالات الجماعية » او من جانب السادات نفسه . ان ما جرى ليس اكثر من تكريس للانقلاب الذي وقع سلميا بوفاة ناصر ، وهي الوفاة التي سبقتها وفاة نظامه بثلاث سنوات . لقد حلت وفاة الرئيس مشكلة التناقض بين البنية الاقتصادية - الاجتماعية القائمة موضوعيا والسلطة السياسية التي اهتمت فقط باعادة بناء القوات المسلحة لخوض حرب نظامية من جديد في مواجهة اسرائيل . ولما لم يعترف اصحاب الاستقالات الجماعية بالواقع الجديد وقعت الاحداث المعروفة والتي هي ليست اكثر من هوامش على دفتر الانقلاب . ولكنهم ، على اي حال ، اتاحوا باستقالاتهم المفرورة فرصة الاسراع بتكريس الانقلاب رسميا .

في الرابع من فبراير ، شباط ١٩٧١ القى الرئيس السادات خطابا في « مجلس الامة » - البرلمان - قدم فيه الى الراي العام المصري والعربي والعالمي « مبادرة » عرفت باسمه في ما بعد لحل أزمة الشرق الاوسط . والمعروف انه في ذلك اليوم انتهت الفترة التي حددها مشروع روجرز وزير الخارجية الاميركي لوقف حرب الاستنزاف التي قادها عبد الناصر ، ولم يجد غضاضة وهو بعد حي من قبول المسمى الاميركي تحديا لاسرائيل والتقاطا للانقاس وحتى يقلل من الخسائر البشرية الباهظة في اقامة جدار الصواريخ على طول القناة . ولكن غونار يارنغ المبعوث الشخصي للامين العام للامم المتحدة الى الشرق الاوسط وجه نداء الى الأطراف المعنية لتمديد وقف اطلاق النار . وافق الرئيس السادات على تلبية النداء احتراما للرأي العام الدولي كما قال ، و اضاف « الى كل الجهود الرامية الى حل الازمة مبادوة مصرية جديدة نعتبر العمل بمقتضاها مقياسا حقيقيا للرغبة في تنفيذ قرار مجلس الامن : اننا نطلب ان يتحقق في هذه الفترة التي نمتنع فيها عن اطلاق النار انسحاب جزئي للقوات الاسرائيلية على الشاطئ الشرقي لقناة السويس ، وذلك كمرحلة اولى على طريق جدول زمني يتم بعد ذلك وضعه لتنفيذ بقية بنود قرار مجلس الامن . اذا تحقق ذلك في هذه الفترة ، فاننا على استعداد للبدء فورا في مباشرة تطهير مجرى قناة السويس واعادة فتحها للملاحة الدولية ولخدمة الاقتصاد العالمي » (٢٥) وتؤكد مختلف المصادر في تاريخها لهذه الفترة ان السيد علي مبري نائب رئيس الجمهورية وقتئذ وكذلك بعض اعضاء اللجنة التنفيذية العليا (أعلى سلطة شعبية رسميا) وبعض الوزراء قد اختلفوا مع الرئيس السادات

(٢٥) من خطاب الرئيس المصري المنشور نصه الكامل في جريدة « الحر » اللبنانية بتاريخ

حول هذه المبادرة عندما فاتحهم في الامر قبل طرحها . وتجمع هذه المصادر على ان رئيس الجمهورية قد ظهر مقتنعا بتاجيل النظر في هذه المبادرة ، خاصة وان نقاشا جادا حول « المعركة المقبلة » كان يدور داخل مجلس الامن الوطني والقيادات العسكرية (٢٦) ولكن الذي حدث هو ان الرئيس « فاجأ » الجميع بمبادرته . ولنتذكر جيدا ان هذه كانت بداية « الاسلوب » السياسي للحاكم الجديد منذ المبادرة الاولى اوائل عام ١٩٧١ الى مبادرة زيارة القدس في نوفمبر - تشرين الثاني ١٩٧٧ . والمفاجأة حين لا تكون على الخصم بل على الشريك ايضا فان معناها الوحيد هو الانفراد بالقرار .

وهي الظاهرة التي تكررت بسرعة في شهر ابريل - نيسان ١٩٧١ - ولنلاحظ جيدا مبدأ السرعة هذا الذي سيتكرر بدوره من قبيل اختصار الزمن - في مشروع « الاتحاد » بين مصر وسوريا وليبيا . اننا حين نرصد مجرى الاحداث التي توالى خلال سبع سنوات ، ووصلت فيها الامور لحد الصدام العسكري بين القيادتين المصرية والسورية لدرجة تمزيق علم « الاتحاد » المذكور في عواصم عديدة ، وتراجع مصر عن توقيعها على مشروع آخر بالوحدة الاندماجية مع الليبيين ومنعها مسيرة ليبية سلمية من دخول الاراضي المصرية طلبا للوحدة . . نتأكد من ان الخلاف بين الرئيس السادات ونائبه واعضاء اللجنة التنفيذية العليا واللجنة المركزية للاتحاد الاشتراكي ، لم يكن مبعثه الحقيقي ايمان الرئيس بالوحدة العربية (التي لم تتمزق في تاريخ العرب الحديث كما تمزقت على يديه) وعدم ايمان الآخرين . . بل كان الامر من حيث الشكل انفرادا بالقرار السياسي في مسألة مصرية ، ومن حيث المضمون تمهيدا لتكريس الانقلاب . يقول محمد حسنين هيكل « فاعام الوحدة سيطرة عليه قيام مؤسسات واجراء انتخابات جديدة . وكان هذا هو نفسه ، بطبيعة الحال ، بين اسباب رغبة الرئيس في اتمام الوحدة » (٢٧) . اي أحداث التغيير المطلوب في هيكل الدولة بمناسبة دستورية بما يلائم المضمون الاجتماعي للسلطة الجديدة . ولا يدع هيكل مجالا للتأويل حين يؤكد المعنى حرفيا في صفحة سابقة « . . ان الوحدة بين هذه الدول الثلاث ستضمن قيام مؤسسات سياسية جديدة ، وهذا يعني اجراء انتخابات جديدة يسفر عنها مجلس امة جديد ، ولجنة مركزية جديدة للاتحاد الاشتراكي ، وهما هيئتان لم تكن فيهما للرئيس السادات عندئذ اقلية يمكنه الاعتماد على ولائها » (٢٨) والتكرار من جانب هيكل لا يخلو ابدا من الغرور . واضيف سببا آخر هو رغبة الرئيس في « ورقة الوحدة » كواحدة من أوراق الضغط واستعراض القوة في مفاوضات صراع الشرق الاوسط .

(٢٦) انظر مثلا : فؤاد مطر « ابن اصبح عبد الناصر في جمهورية السادات » - بيروت ١٩٧٢

(من ٤٨ و ٤٩) .

(٢٧) الطريق الى رمضان - الطبعة العربية - بيروت ١٩٧٥ (من ١١٨) .

(٢٨) المصدر السابق (من ١١٥) .

فالحقيقة ان هذه المفاوضات لم تتوقف ابدا سواء مع الولايات المتحدة مباشرة عبر وزارة الخارجية او مع اسرائيل عبر السفير غونار يارنغ ، صاحب المذكرة الشهيرة في ٨ فبراير - شباط ١٩٧١ (اي بعد مبادرة الرئيس المصري باربعة ايام) والتي ردت عليها مصر ايجابيا واكثر .. بان حددت نقاطا تفصيلية للسلام ، تتضمن اعترافا مباشرا بالدولة الاسرائيلية وتتعهد بحرية الملاحة لجميع الدول بما فيها اسرائيل وتطالب بحل عادل « لمشكلة اللاجئين الفلسطينيين » وتوافق على انهاء حالة الحرب و ابرام معاهدة سلام . اما اسرائيل فقد رفضت على وجسه التقريب لمذكرة يارنغ التي تطالب بتنفيذ قرار مجلس الامن رقم ٢٤٢ وهي المذكرة الشبيهة بمشروع روجرز ووزير الخارجية الاميركي واصرت على الانسحاب من « اراض » عربية الى « حدود آمنة ومعترف بها » والا تدخل مصر في تحالفات معادية لاسرائيل وتمنع اي نشاط عسكري في اراضيها يهدد الامن الاسرائيلي (٢٩) .

ويتضح بجلء من « مبادرة السادات لفتح القناة » ورد الخارجية المصرية على مذكرة يارنغ بان استراتيجية النظام الجديد كانت مكتملة الاركان منذ بداية عام ١٩٧١ ، وان ما جرى خلال سبع سنوات لم يكن اكثر من خطوات للتنفيذ بما فيها الحرب عام ١٩٧٣ : كل ما تغير هو ان « ورقة الاتحاد » التي لوخ بها السادات يوما للضغط على مائدة المفاوضات أصبحت « ورقة الانفصال » بدلا عنها لانجاز مذكرة التسوية المبكرة التي رفضتها اسرائيل ايضا منذ ذلك الوقت وحتىى زيارته القدس .. فان اسرائيل لم تتنازل قط في مختلف المهود عما ورد في ردها على يارنغ .

على اية حال ، فقد كان الانفراد بالرأي في تقديم المبادرة رغم معارضة مجلس الدفاع القومي ، وكذلك اتمام مشروع « الاتحاد » مع سوريا وليبيا رغم تحفظات اللجنة التنفيذية العليا واللجنة المركزية للاتحاد الاشتراكي ، هما « الاطار الشكلي » للتغيير « الدستوري » المقبل : فمن حق رئيس الجمهورية ان يقبل نائبه عشية زيارة روجرز للقاهرة في الاسبوع الاول من مايو ، ايار ١٩٧١ ، ومن حق رئيس الجمهورية ان يقبل وزير الداخلية بعد ذلك لتعارضهما الاساسي معه في الرأي . ومن حق وزراء الاعلام والحربية وغيرها ان يستقيلوا من مناصبهم احتجاجا او معارضة لا بهم . ولكن تسمية ذلك كله بال مؤامرة سواء من جانب هؤلاء او من جانب الرئيس ليس وثيقا . ولقد كان تجاوزا مبالغا فيه من جانب الرئيس تقديمهم للمحاكمة في هذه « التهمة » ، لا لانهم لا يستحقون السجن ، وانما لكونهم يستحقونه هم والذين حاكموهم معا ، لغير هذه الاسباب . غير ان الرئيس ، في ما يبدو ، كان حريصا على التغيير في ظل « سيادة قانون » الانقلاب .. اذ شرع على

(٢٩) راجع النص الكامل للمذكرة يارنغ والنص الكامل للمرد المصري والرد الاسرائيلي في محلة « السلاغ » اللبنانية ١٩٧٣/٦/٤ .

الغور في بناء المؤسسات التشريعية والتنفيذية ، حسب متطلبات المضمون الاجتماعي للدولة الجديدة .

ويبرز محمد حسنين هيكل أدوات التغيير الانقلابي الجديد في روايته المفصلة بكتابه « الطريق الى رمضان » (من ص ١١٥ الى ص ١٢٧ من الطبعة العربية المشار إليها سابقا) فيسرد الأحداث على الوجه التالي :

١ - في ساعة مبكرة من صباح ١٠ مايو ، ايار ١٩٧١ وصلت ابنة الرئيس الى منزله في رسالة عاجلة من والدها تطلب فيها ان يوافيه هيكل على وجه السرعة (ص ١٢٢) وقد بقي معه حتى العاشرة والنصف مساء (ص ٢٢٤) وما ان وصل الى منزله حتى كان الرئيس يدعو تليفونيا للعودة مرة اخرى .

٢ - قال هيكل للرئيس « ان الشخصين الرئيسيين في الموقف في ما يتعلق به هما الفريق الليثي ناصف قائد الحرس الجمهوري ، والفريق محمد احمد صادق رئيس اركان القوات المسلحة . ذلك ان الرئيس كان تحدث الى الفريق الليثي ناصف في شهر مارس ، اذار عندما بدا يشعر بالمعارضة النشطة تتزايد ضده ، وقال الليثي عندئذ انه كجندي محترف سيطيع اي امر يصدر اليه من السلطة الدستورية الشرعية » (ص ١٢٣) وفي اثناء الليل (حسب رواية هيكل فالتاريخ المقصود هو ١٠ مايو ، ايار) استقبل الرئيس الليثي ناصف عدة مرات (ص ١٢٤)

٣ - اما الفريق صادق فكان الرئيس قابله في اثناء زيارته لاحدى القواعد العسكرية يوم ١٢ مايو ، ايار . وفي تلك الزيارة بدا بوضوح ان الفريق صادق على علم بما تحمله الرياح . فقد انتهز الفرصة ليقول للرئيس على انفراد : نحن نفهم موقفك . وكان في قوله هذا الكفاية » (ص ١٢٣) .

٤ - « وقرر الرئيس ان يتحرك . واصدر قرارا باقالة شعراوي جمعة وتعيين ممدوح سالم وزيرا للداخلية . وكان ممدوح سالم بمحض الصدفة عضوا بارزا في التنظيم الطليعي شبه السري الذي كان المفروض انه يشكل الدائرة الضيقة في الاتحاد الاشتراكي ، وكان مكلفا بصفة خاصة بتوجيه النشاط السياسي داخل تنظيم البوليس ، وكان رئيسه في التنظيم شعراوي جمعة نفسه . وهكذا عهد باليد اليمنى لشعراوي ان توجه اليه الضربة القاضية » (ص ١٢٣) .

وهكذا يتضح ان أدوات الانقلاب الرئيسية كانت هؤلاء الاربعة : هيكل هو العنصر السياسي المختلف علنا منذ ايام عيد الناصر مع المجموعة المستقلة ، والمعبر النموذجي عن اليمين المتحضر المستنير ، والداعمي الجريء الى تجييد الولايات المتحدة في صراع الشرق الاوسط لا الى التحالف معها . والليثي ناصف ومحمد احمد صادق وممدوح سالم من رجال الامن ، الداخلي والعسكري . ويجب ان نفرق دائما بين أدوات الانقلاب وشركاء الانقلاب . فالاداة يمكن الاستغناء عنها في اية لحظة ، كما حدث للفريق صادق الذي طرد من منصبه واحيل للمحكمة وكاد

يساق الى السجن لولا ان الحكم صدر مع ايقاف التنفيذ . وكما حدث للفريق الليشي ناصف الذي نحروه او انتحروا من احد الطوابق العليا التي كان يقيم فيها في لندن . وكما حدث مع هيكل نفسه الذي لم يبق في « الاهرام » بعد دوره البارز الى جانب الرئيس في اخرج اللحظات اكثر من عامين .

والادوات كالواجهات أيضا يسهل الاستغناء عنها في الوقت المناسب . وقد كان الانقلاب بارعا في اختيار أهم الاغطية من الوسط كالكتور محمود فوزي ومن اليسار كمحمد عبد السلام الزيات وفؤاد مرسى واسماعيل صبري عبد الله وغيرهم ممن احتلوا ارفع المناصب التشريعية والتنفيذية وسرعان ما اقبلوا أو استقالوا .

وظلت « الوجوه » صاحبة المصلحة في التغيير لا تزحزح من مكانها طويلا الوقت ، بل واقامت في ما بينها المصاهرات العائلية ، كاسرة عثمان احمد عثمان (شركة المقاولين العرب) واسرة المهندس سيد مرعي صاحب مزارع الفاكهة والدواجن ومحمد حامد محمود وكيل بعض امراء النفط ، ومحمد عثمان اسماعيل ومحمود أبو وافية عدل الرئيس . هذه الوجوه وغيرها لا تقال ولا تستقبل ، حتى عندما تثور التناقضات الثانوية بينها ، فان المواقع تغير ، ولكن السلطة لا تتحول .

وقد انعمت ازدواجية « الوجه والقناع » على العلاقات الدولية للنظام الجديد منذ اللحظات الاولى لتكريس الانقلاب . . فالشائع مثلا ان الرئيس السوفياتي السابق بودغورني وصل الى القاهرة قرب نهاية شهر مايو ، ايار ١٩٧١ وفي جيبه « مسودة » لمعاهدة الصداقة والتعاون مع مصر . ولكن الحقيقة يذكرها هيكل بشكل عابر وربما غير مقصود لانها وردت في غير سياق العلاقة مع السوفيات . يقول « كان سامي شرف قد خول في اثناء وجوده في موسكو ان يناقش مع السلطات السوفياتية موضوعين : اعداد معاهدة تضع العلاقات المصرية السوفياتية على أسس رسمية ، وانشاء اكااديمية بحرية في مرسى مطروح » (٣٠) . ومعنى ذلك بوضوح ان المعاهدة لم تكن تفكيرا سوفياتيا في البداية ، كما انها لم تكن رد فعل مباشرا لاجراءات ١٤ مايو ، ايار (وقد وقعت رسميا في ١٩٧١/٥/٢٧) بل كانت احد الاقنعة الدولية التي وضعها الانقلاب قيد الاعداد على يدي أحد اركان النظام القديم .

هذا هو القناع الفاخر الذي استكمل به السادات القناع المحلي حين أسند الى بعض اليساريين مراكز الواجهة . اما الوجه ، فيشير اليه هيكل أيضا دون ان يقصد حين يستمر في رواية الاحداث « كان الاميريون بطبيعة الحال سعداء بسقوط الجماعة (يقصد علي صبري والآخرين) لكنهم حاروا في تفسير توقييع

(٢٠) الطريق الى رمضان (ص ١٢٦) .

معاهدة مع السوفيات بمثل هذه السرعة . وكان بيرفس (ممثل المصالح الاميركية في القاهرة) قد سافر الى الولايات المتحدة يوم ٨ يونيو ، حزيران وقابل الرئيس (السادات) قبل سفره ليسلمه رسالة من الرئيس تكسون تضمنت ان الرئيس الاميركي يتطلع الى مزيد من الاتصالات مع الرئيس السادات بالوسائل الدبلوماسية الهادئة « (٣١) . كان الاميريون ، في واقع الامر ، هم اول من ادركوا هوية النظام الجديد . يقول الرئيس السادات في « البحث عن الذات » (٣٢) : « بدأت صورتي في نظر اميركا حتى بعد عقد المعاهدة مع السوفيات تتخذ الوانا وابعادا لسم تكن مألوفة لديهم من قبل ساعدتهم على المزيد من التعرف علي وفهمي على حقيقتي » .

(٣١) المرجع السابق (ص ١٢٧) .

(٣٢) الطبعة العربية - المكتب المصري الحديث - القاهرة ١٩٧٨ (ص ٢٧٧) .

الفصل الثاني

الاختواء والمواجهة

١ - برنامج « قابل للتصديق »

في الثالث والعشرين من يوليو (تموز) ١٩٧١ تقدم الرئيس انور السادات ، بصفته رئيس الجمهورية ورئيس الاتحاد الاشتراكي ، الى المؤتمر القومي العام الثاني بما سمي وقتئذ « برنامج العمل الوطني » . وقد بدأ الرئيس خطابه قائلا « منذ تسعة عشر عاما خرج زعيمنا جمال ورفاقه معتمدين على الله والشعب ، ليحققوا املا تاريخيا حملته الاجيال من شعبنا الخالد جيلا بعد جيل عبر نضاله المتواصل ، امل اقامة حياة افضل فوق ارضنا العربية الطيبة ، حياة حرة كريمة طليقة من كل قيود الاستغلال والتخلف في مختلف صورها المادية والمعنوية » (١) .

واستطرد الرئيس السادات يقول « ان جماهير الشعب لم تتأخر في يوم من الايام عن العمل وبذل التضحية ، هي التي حمت الثورة من كل محاولات التآمر عليها من الخارج وتخريبها من الداخل ، هي التي كانت السند الاساسي لكل عمليات القضاء على سيطرة تحالف العملاء والاقطاع والرجعية وتسلط رأس المال ، هي التي بنت بجهودها الخلاقة والعمل المتواصل ليل نهار قاعدتنا الاقتصادية ، هي التي وقفت الوقفة التاريخية الصلبة ضد عدوان ٥٦ في معركة السويس، وهي التي هبت صفا واحدا في عزم واصرار ترفض الهزيمة في ٩ و ١٠ يونيو (حزيران ٦٧) وراحت منذ ذلك التاريخ نعطي كل ما في طاقتها بل وفوق طاقتها لعملية اعادة بناء قواتنا المسلحة » (٢) .

ويستكمل الرئيس تقريره بتقييم الماضي هكذا « ان مؤتمرنا الحالي ينعقد بعد انقضاء عشر سنوات على اعلان قوانين يوليو (تموز) المجيدة التي كانت تعبر عن اختيارنا الواعي الحر لطريق التنمية الاشتراكية كالتاريخ الحتمي للقضاء على التخلف الاقتصادي والاجتماعي من اجل بناء دولة جديدة ، دولة الكفاية والعدل » (٣) الى ان يقول ان التجربة العلمية خلال السنوات العشر (٦١ - ١٩٧١)

(١ ، ٢) عن الطبعة الرسمية لبرنامج العمل الوطني - الهيئة العامة لشؤون المطابع الاميرية - القاهرة ١٩٧١ (ص ٣٢٢) .
(٣) المصدر السابق (ص ٤)

قد برهنت على سلامة الاختيار الثوري لمنهج البناء الاجتماعي ، كما انها اكدت على امرين لهما الاهمية القصوى هما : « ان ثورة التحرر الوطني لا يمكن ان تحقق هدفها الاصيل في تحرر الشعب الا اذا اختارت للتحرر طريق الاشتراكية » (٤) والامر الثاني هو « ان الاشتراكية ليست شعارات ترددها هي منجزات محددة ترد للجماهير التي طال حرماتها حقوقها المشروعة التي سلبت منها » (٥) ثم يختتم هذا التقييم للماضي بقوله « ان شعبنا بالرغم من مختلف الضغوط الاستعمارية التي تعرض لها والتي بلغت ذروتها بالمدون الصهيوني الامبريالي ، وبالرغم من المحاولات النشيطة لكل القوى المعادية للاشتراكية في الخارج والداخل وبالرغم من كل الاخطاء ونواحي النقص ، قد حقق من المنجزات خلال العشر سنوات الماضية ما لم يستطع تحقيقه في عشرات السنين » (٦) .

ويعدد الرئيس السادات ، بعد ذلك ، ايجابيات الماضي في وضوح مفصل بالارقام فيذكر (ص ٥) ان انتاجنا الصناعي زاد خلال تلك الفترة (٦١ - ١٩٧١) بنسبة ١٠٧٣ في المائة وان دخلنا من الصناعة زاد في الفترة نفسها بنسبة ١١١ في المائة . كذلك مساحة الارض الزراعية زادت بنسبة ١٣ في المائة بينما لم تزد النسبة خلال النصف الاول كله من القرن العشرين على ٨ في المائة . وقد بلغت الاستثمارات في السنوات العشر المذكورة ثلاثة مليارات و ٢٥٤٤ مليون جنيه .

على الصعيد السياسي والاجتماعي يذكر الرئيس السادات (ص ٦) انه قد « تم اسقاط تحالف الاستعمار وحكم العملاء والاقطاع » وقام التحالف الذي يقوده العمال والفلاحون باعتباره - مستشهدا بالميثاق الوطني - **النسوى التي طسال** **استغلالها وصاحبة المصلحة العميقة في الثورة** كذلك تم تحقيق « ديموقراطية الانتاج باشارك العاملين في مجالس الادارة عن طريق الانتخاب وتخصيص اربعة اخماس مقاعد مجالس ادارة الجمعيات التعاونية لصغار الفلاحين » كما تحققت مجانية التعليم ، ووضع حد ادنى للاجور وشملت التأمينات الاجتماعية جميع العمال ، واتسع نطاق الخدمات و « بدأنا في الاخذ بسياسة التخطيط القومي كاسلوب علمي يكفل تعبئة كافة الموارد القومية وتحقيق ارشاد استخدام لها » وفي المجال العربي « اعدت الثورة الى مصر وجهها العربي ، ومكنتها من ان تتحمل مسؤوليتها وان تلعب دورها التاريخي **تقاعدة الفضال العربي** من اجل الحرية » . وفي المجال الدولي امتد اشعاع الثورة المصرية الى العالم الثالث « وحظيت - مصر - بائمن الصداقات التي برزت قيمتها في اوقات الشدة وفي القدمة منها صداقة شعوب **الاتحاد السوفياتي** » (ص ٧) .

(٤) المصدر السابق (ص ٤)

(٥ ، ٦) المصدر السابق (ص ٥)

ولم يخل تقييم الرئيس من الإشارة الى سلبيات التجربة ، وقد حددها في ان **الخطية الشخصية** وقد انجزت مهامها بنجاح حتى عام ١٩٦٥ لسم نواصل الخطية العشرية التي تعثرت خصوصا بعد هزيمة ٦٧ . كذلك تقصير التنظيم السياسي في اداء دوره وواجباته ، وبقاء نسبة الامية على حالها مما يعني مع التزايد السكاني نرايدا في عدد المواطنين المحرومين من نور المعرفة . كما ان رقعة الخدمات لا زالت صيفة والاجور لا تتناسب مع ارتفاع الاسعار « وامتد التشكيك الى سيماستنا الخارجية والى انتهائنا الى معسكر الشعوب المناهضة من اجل التحرر والقضاء على الاستعمار ، والى صداقتنا للاتحاد السوفياتي البطل وبدأت ترتفع اصوات تنادي بالتخلي عن التنمية واهدافها الطموحة وتضييق مجال القطاع العام وتسوية امورنا مع القوى الاستعمارية وفتح الابواب امام استثمارات احتكاراتها » (ص ٩ و ١٠) .

ثم قدم الرئيس تصوره للدولة الجديدة في ضوء التقرير الفصل مبشرا المواطنين بالانتهاء من صياغة الدستور الدائم الذي يحتوي على دروس التجربة نابجياتها وسلبياتها ، بعد اقراره من المؤتمر القومي العام للاتحاد الاشتراكي واستفتاء الشعب على مواده . ومبشرا ايضا بمودة اسم « مصر » بحيث تصبح « جمهورية مصر العربية » ، ومبشرا اخيرا بان « القطاع العام هو قلعة التنمية الاشتراكية في بلادنا ، انه القطاع القائد » (ص ٣٤ من برنامج العمل الوطني) . ومبشرا قرب الخاتمة ، جمهور المثقفين ، بأنه آن الاوان لقيام « اتحاد عام للكتاب بضم الابداء وكتاب السياسة والقانون والاقتصاد ، واتحاد للفنانين بتخصصاتهم المختلفة » (ص ٩١ من الطبعة ذاتها) .

وقبل اية محاولة للاستدلال من برنامج الرئيس على مؤشرات المستقبل ، لا بد من التطرق الى بعض النقاط الشكلية ذات الصلة بالموضوع . اولها انه بالرغم من الشائعات القوية التي سادت زمنا حول « قلم » الرئيس ، والايحاء بان هذا او ذاك من الصحفيين المصريين كما يكتب له مقالاته وكتبه بعد قيام ثورة ١٩٥٢ ، الا ان اوصاف الجمعية يفتصينا الاقرار بان الرجل لم يكن بعيدا عن حرفة الكتابة قبل واثناء وبعد الثورة . على ان الانصاف ذاته يقنضينا الاقرار بان اسلوب « برنامج العمل الوطني » ابعد ما يكون عن روحية الرئيس السادات في الكتابة وطرائقه في التعبير .. فضلا عن ان الافكار - وهذا هو الاهم - التي تضمنها البرنامج ، ابعد ما تكون عن رؤيا الرئيس في تاريخه السياسي ، قبل واثناء وبعد الثورة . والارجح ان « فريق عمل » من المفكرين اليساريين الذين تعاونوا مع الرئيس والاتحاد الاشتراكي الجديد قد تكفل بصياغة هذا البيان . والاغلب ان دور هذا الفريق لم يقتصر على الصياغة اللفظية المجردة . بل منحها « فكرا » من عنده . وهو الفكر الذي لا يتناقض مع « الخطوة الاولى » للرئيس ، بغض النظر عن كونها خطوة تكتيكية او انها خطوة ذات بعد استراتيجي ، او مجرد مناورة منذ البداية .

والنقطة الثانية هي ان الرئيس السادات في مواجهة رد الفعل الحقيقي او المفترض على انقلاب ١٤ مايو (ايار) ١٩٧١ قدم هذا البرنامج (الذي نال موافقة الاجماع في المؤتمر المذكور) في اطار مجموعة من البيانات والقرارات والاجراءات ذات الطابع الراديكالي الواضح : فقد بدا عهده باعلان قيام « اتحاد الجمهوريات العربية » موثقاً عرى التفاهم مع طرابلس ودمشق . وفي السابع والعشرين من مايو (ايار) ١٩٧١ ابرم معاهدة الصداقة والتعاون مع الاتحاد السوفياتي . ومنذ الساعات الاولى للانقلاب وضع في الصورة التشريعية والتنفيذية والشعبية مجموعة من ابرز الوجوه القيادية ليسار المصري ، كمحمد عبد السلام الزيات الذي عين في البدء امينا اول للجنة المركزية للاتحاد الاشتراكي ثم نائباً اول لرئيس الوزراء ، وكاسماعيل صبري عبد الله الذي عين في البدء نائباً لوزير التخطيط ثم اصبح وزيراً للتخطيط ، وكفؤاد مرسى الذي عين في البدء امينا لبرنامج العمل الوطني في اللجنة المركزية ثم وزيراً للتأمين ، وابو سيف يوسف الذي عين عضواً في مجلس الامة ، ولطفي الخولي الذي عين مقررًا للجنة الشؤون العربية في التنظيم ، ومحمد الخفيف ، وغيرهم من قدامى الشيوعيين والديموقراطيين المستقلين . وفي العاشر من يونيو (حزيران) ١٩٧١ التى « البيان » الذي عرف بعدئذ بمقرنا بتاريخ القائد في مجلس الامة (حينذاك) .

ومن ثم فبرنامج العمل الوطني اقبل في اطار « قابل للتصديق » من الجماهير صاحبة المصلحة في المحاور الفكرية الرئيسية التي تضمنها . وكان الرئيس في بيان العاشر من يونيو (حزيران) قد اشار الى « اصحاب الاراضي والشركات » السابقين - قبل اصلاح الزراعي والتأميم - الذين نظموا انفسهم في زحف غير مقدس ، ظنا منهم ان التاريخ قد عاد الى الوراء ، وان ساعة العودة الى اراضيهم وشركاتهم دقت . وفهم المواطنون ان « برنامج العمل الوطني » قد جاء ليوقف الزحف وليساعد التاريخ على استئناف المسيرة . وايا كانت التحفظات الموضوعية على « العناصر الدائمة » التي دفعت بعض اليساريين اللامعين على قبول النظام الجديد ودعمه عمليا بالمشاركة المباشرة في اجهزته ، فلا شك ان هذا « الديكور » الذي اقامه الرئيس السادات لخطوته الاولى ، كان مبعث الاغراء على امكانية تطوير النظام الجديد في الاتجاه الذي التزم به رسمياً . ولا شك في المقابل ، ان الخطوات اللاحقة للنظام برهنت على خطأ هذا السلوك (والفكر المصاحب له ويعبر عنه ويبرره) . وكانت النتيجة المباشرة ان خرج هؤلاء من « الهيكل » السياسي للنظام واحداً واحداً وخطة خطوة . ولكن هذه قصة اخرى يرد حولها الحديث في ما بعد . غير ان الهدف من ذكرها الآن هو التاكيد على ان « التوازن » الذي اقامه الرئيس السادات بين « انقلاب » ١٤ مايو (ايار) ومجموعة القرارات والاجراءات والاتفاقات التي اتخذها بعد هذا التاريخ ، كان في جملته وتفصيله ذكورا محكم البناء ، يقول بأن مصر بلد عربي وشعبها جزء من الامة العربية ، وان الاشتراكية هي قدرها المحتوم وبالتالي فالقطاع العام هو سيد التنمية الداخلية والعلاقات

الاستراتيجية مع المعسكر الاشتراكي هي سيدة التحرك الخارجي . بالإضافة الى ان سلبات الماضي ، خاصة في قضية الديموقراطية وتراجع التنمية الاقتصادية وظلال الهزيمة العسكرية ، كانت قابعة في خلفية أولئك الذين قبلوا التعاون مع النظام الجديد من القيادات الوطنية والتقدمية .

وبهذا « القبول » الجزئي من اليسار ، وفي ضوء « برنامج العمل الوطني » كان استمرار الثورة والتغيير - ذلك شعار الذي رفعتة الجماهير عفويا غداة رحيل عبد الناصر - هو الخطوة الثانية التي ينتظرها الكثيرون . ولكن شيئا ما مابغتا ، كالبرق العاصف ، قد حدث .

★ ★ ★

٢ - تحفظات « الشارع الشعبي »

قُبيل نهاية شهر أغسطس (آب) ١٩٧١ بيومين جرت حركة مثيرة بشركة « الحديد والصلب » في حلوان ، اكبر ضاحية جنوب القاهرة واكبر تجمع للعمال الصناعيين .. فقد احتجز عمال الشركة المذكورة رئيس اتحاد نقابات العمال حينذاك « صلاح غريب » ليلة باكملها حتى تجاب مطالبهم . وقد هتفوا في وجهه « انت بناغ السلطة » اي انهم اتهموه صراحة بأنه عميل للنظام . وحدث أن لجنة « وحدة الاتحاد الاشتراكي » في الشركة قد اتخذت موقفا سلبيا من الحادث . وتؤكد بعد ذلك ان بعض اعضاء اللجنة كان متعاطفا مع العمال وموقفهم ومطالبهم .. حتى عندما تطورت الامور الى « اعتصام جماعي » داخل المصنع يشبه الاضراب عن العمل ، ولكن الانتاج لا يتوقف ، اذ يادر العمال بتنظيم انفسهم وانتخبوا لجانا لقيادة الاضراب الذي بدا أولا بثلاثين الف عامل . وكانت مهمة هذه اللجان هي تسير « الادارة الذاتية » للشركة ، حتى لا يقل الانتاج ، بل تضاعف . يضاف الى ذلك ان « اللجنة النقابية » اتخذت الموقف نفسه ، فام يبدل اعضاؤها اي مجهود في وقف « الاعتصام » ، وانما كان رئيس هذه اللجنة واحد اعضائها ممن بين قادة الحركة ومن بين الذين شجعوا العمال على بادرتهم العفوية على احتجاز رئيس اتحاد النقابات ، الذي قدم الى الشركة اصلا للنظر في مطالبهم .

ماذا كانت هذه المطالب ؟ كانت في البداية طلبات متواضعة ذات شكل اقتصادي قنوي ، ولكن مضمونها السياسي قد ارتبط ، على الفور ، بالحوادث التي راجت الشائعات من حولها في بلدي « ابي كبير » و « كمشيش » ، رغم بعد المسافة بين البلدين ، فقد كان « المضمون السياسي » متقاربا . وهو انتقام اجهزة الامن وبقايا الاقطاع من اية عناصر لها تاريخ في مقاومة القهر والظلم الاجتماعي . والفارق بينهما كان ان القوى الطلابية هي التي واجهت السلطة في « ابي كبير » بينما كان الفلاحون هدفها في « كمشيش » .

في هذا المناخ اغتصم عمال حاوان حول مجموعة من الاهداف الاقتصادية شكلا وان لم تخل من بريق سياسي ، فاقصرت مطالبهم على تحديد ساعات العمل ورفع الاجور والمشاركة في صنع قرارات الانتاج اي الاشتراك الفعالي في اداة المصنع ، وعدم تدخل الاجهزة الحكومية وعناصرها في اية انتخابات مهنية او سياسية .

ولم تجد السلطة مقرا من قمع « الاضراب » بالقوة ، فاعتقلت حوالي ثلاثة آلاف عامل ، وما ان وصل الخبر الى عمال « شبرا الخيمة » (الضاحية الصناعية الكبيرة ذات التقاليد العريقة في العمل السياسي المنظم) حتى قامت مظاهرة ضخمة قمعها رجال الشرطة بمساعدة قوات من الجيش ، واعتقل منها عديد كبير من العمال المتظاهرين (٧) . غير ان الحكومة من جانبها ارادت القيام بعمل متوازن ، فاتخذت الاجراءات التالية بعد التحقيق :

- ١ - احالة رئيس مجلس ادارة مؤسسة الصناعات المعدنية الى التقاعد .
- ٢ - احالة رئيس مجلس ادارة الشركة ورئيس وحدة « الدرفلة » ومستشار رئيس مجلس ادارة الشركة ورئيس قسم « الدرفلة » الساخن السلي التقاعد .
- ٣ - نقل كل من نائب رئيس مجلس الادارة ومدير الانتاج ومدير العلاقات الصناعية الى شركات اخرى .
- ٤ - فصل واحالة عدد من العمال الى التقاعد ممن شاركوا في الاعتصام وساعدوا على استمراره .
- ٥ - نقل عدد من العمال الذين اشتركوا في الاعتصام الى شركات اخرى مع اذارهم بالفصل اذا اشتركوا في اي نشاط ممن شأنه « تحريض » العمال .
- ٦ - حل لجنة الوحدة الانسانية للاتحاد الاشتراكي العربي في شركة الحديد والصلب .
- ٧ - حل اللجنة النقابية في شركة الحديد والصلب (٨) .

في هذا الوقت خطب الرئيس السادات قائلا « انني لا اكبر وجود التناقضات داخل التحالف ، كان اتفاقنا ان نحاول حل هذه التناقضات بالطريق السلمي والديموقراطي داخل التحالف والا نترك لقوة من قوى التحالف ان تفرض رايها او ارادتها على التحالف لان قوة التحالف وارادته هي العليا » . وأضاف « اصارحكم القول انني لو علمت بما وقع وكيف عومل رئيس اتحاد العمال الذي

(٧) مجلة « الحريه » اللبنانية ١٩٧١/١/٦

(٨) جريدة « النهار » اللبنانية ١٩٧١/١/٧

انتخبه العمال انفسهم ، لو علمت بذلك في حينه لكان لي تصرف آخر واجراءات اخرى . ولكن وزير الصناعة ووزير الداخلية رايا ان يحل الموضوع قبل عرضه علي . و ختم بقوله « ان اسلوب الاعتصام والاضراب ليس اسلوبا ديموقراطيا ولا يمكن ان يكون مقبولا من التنظيم السياسي ولا من سلطة الدولة . ولا يمكن للدولة ولا لسلطة الدولة ان تخضع لمثل هذه الاساليب في الاستجابة لاية مطالب » (٩) .

غير ان القاهرة فوجئت - ربما لأول مرة في تاريخها - بعد هذا الخطاب بأقل من ثلاثة اشهر فقط ، باضراب مثير يوم ١١ نوفمبر (تشرين الثاني) ١٩٧١ هو اضراب سائقى التاكسي . وقد بدأ الاضراب في الساعة صباحا عندما تجمع اكثر من مائتي سائق في دار نقابتهم وقرروا الاضراب حسن العمل احتجاجا على احكام السجن التي صدرت ضد تسعة منهم ثبت امتناعهم عن توصيل الركاب . وفي الوقت نفسه بدأ عدد من السائقين في منع اية سيارات تاكسي لم يأخذ سائقوها علما بالاضراب او انهم تجاهلوه ، من السير في شوارع القاهرة والجيزة . اما الحقائق التي نشرتها « الاهرام » المصرية في حينها ، فهي ان انتخابات نقابة السائقين افرزت تشكيلا جيدا نوعا ما في اللجنة النقابية والنقابة العامة . وقد اشتركت المباحث وامانة العمال بالاتحاد الاشتراكي في تشجيع « الحركة » لعمل انقلاب مضاد للتشكيل الجديد (١٠) .

غير ان السلطة ، كالعادة ، تدخلت باعتقال مائة سائق (الاهرام ١١/١٢ / ١٩٧١) لم بلغ عدد المقبوض عليهم ١٤٩ سائقا (الاهرام ١٥/١١/١٩٧١) واستمر حبس ٩٢ سائقا (الاهرام ١٦/١١/١٩٧١) وبقي في الحبس بعد ذلك ٢٢ سائقا .

وما لبثت ان وقعت حادثة مثيرة ، هي الاخرى جديدة على تقاليد مصر ما بعد الثورة ، ففي يوم ١٩٧٢/٣/٣٠ تظاهر عمال القطرعات الخاص في « شبرا الخيمة » وانتظروا موكبا مارا لرئيس الوزراء في طريقه الى « شبين الكوم » (عاصمة محافظة المنوفية في الشمال الغربي من القاهرة) فقدموه بالحجارة لمطالبين بحل ثلاث مشكلات ١ - رفع الحد الادنى للاجور ٢ - حقهم في الاجازات المرضية ٣ - تحديد ساعات العمل . ونشرت « الاهرام » في عددها الصادر بتاريخ ١٤/٤/١٩٧٢ ان عدد المقبوض عليهم في هذه المظاهرة بلغ ٧٦ عاملا .

ولم يكد مسلسل الهزات العمالية ينتهي قبيل الاحتفال بذكرى العام الاول للانقلاب حتى قام طلاب « معهد التعاون الزراعي » بشبرا الخيمة في ذكرى عيد العمال (اول ايار/مايو ١٩٧٢) باحراق سيارة عميد المعهد والتظاهر ضد اسلوب الامتحانات والنقل بين سنوات الدراسة ، فاحرقوا بعض الصناديق الخشبية والورقية ، وقذفوا نوافذ المعهد ومكتب العميد بالحجارة . وتقرر وقف الدراسة

(٩) جريدة « الحر » اللبنانية ١٩٧١/٨/٣٠

(١٠) جريدة « الاهرام » المصرية ١٩٧١/١١/١١

على الفور لمدة اسبوعين ، وتم القبض على ٢٦ طالبا (١١) . وتضمن قرار الاتهام الوجه للطلاب المحبوسين على ذمة التحقيق ما يلي : ١ - التجمهر بقصد ارتكاب جريمة تعطيل المواصلات التي تشكل جنائية امن دولة عليا . ٢ - اتلاف الاموال العامة بتعطيل بعض زجاج نوافذ المعهد واحراق بعض ادواته . . وهي الاخرى جنائية امن دولة . ٣ - اتلاف الاموال الخاصة كاحراق وتدمير سيارة عميد المعهد . ٤ - مقاومة السلطات بالقاء الطوب على عربات الاطفاء ورجالها واشعال النار في سيارتي اطفاء . وقد تبين من محضر التحقيق ان الطلاب سبق لهم الاعتصام مرتين قبل ذلك ، وانهم يطالبون بالغاء شرط « المجموع الكلي للدرجات » للنقل الى السنة الثالثة تيسيرا لهم للحصول على درجة البكالوريوس ، فالذين لا يحصلون على المجموع يتخرجون بالدبلوم المتوسط فقط . (١٢)

ونشرت « الاهرام » في ٣/٥/١٩٧٢ انه تم القبض على اربعة طلاب جدد كما تم استدعاء اربعة معيدين للتحقيق لبت ان لهم دورا هاما في التحريض على احداث معهد التعاون الزراعي . كما نشرت الصحيفة ذاتها في اليوم التالي انه قد تم الافراج عن ثلاثة طلاب كانوا يوزعون المنشورات في « حلوان » خلال يناير - كانون الثاني - ١٩٧٢ احدهم من كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بالقاهرة والثاني بجامعة عين شمس والثالث من معهد الطيران . وتبين ايضا ان احد الطلاب الاربعة الجدد المقبوض عليهم في حادث معهد التعاون كان حاصلا على « كأس الطالب المثالي » (١٢) . وتوالى طيلة الايام ٨ و ٩ و ١١ من مايو (ايار) ١٩٧٢ نشر قرارات الاتهام في هذه الحوادث فاشتملت على اسماء ٧٠ متهما في قضية شبرا الخيمة و ١٤ طالبا من معهد التعاون الزراعي . كما بلغ عدد الشهود في القضية الاولى ١١٨ شاهدا من رجال الامن واصحاب المصانع والمسؤولين عن هيئة السكك الحديدية (١٣) .

وفي ذروة الاحتفال بذكرى الانقلاب (١٥ مايو - ايار) ١٩٧٢ اصدر الرئيس السادات قرارا بالافراج عن جميع المتهمين .

٣ - .. وبعثت مصر تحثرق

هكذا بدت المفارقة ، فوق السطح ، صارخة . . فبرنامج الرئيس وجملة التعيينات والتشكيلات السياسية التي اعلنها ، تتناقض تماما مع ما قوبلت به من اغرابات واعتصامات وتظاهرات . كان التناقض اساسا بين الشعار المعلن من أعلى والواقع المتفجر من اسفل . وقد كانت اكثر الظواهر اثارة في تلك الفترة القلقة

(١١) حريدة « الاهرام » المصرية عدد ٢ مايو (ايار) ١٩٧٢

(١٢) جريدة « الاهرام » المصرية عدد ٦ مايو (ايار) ١٩٧٢

(١٣) حريدة « الاهرام » المصرية عدد ١٤ مايو (ايار) ١٩٧٢

والمليئة بالأحداث والمفاجآت (١٩٧١ - ١٩٧٢) ظاهرة الحرائق المتتابعة والتي بلغت خلال عام واحد ٢٨ حريقا أشهرها « احتراق » دار الاوبرا في ذكرى ميلادها المئوي على وجه التقريب . وهي الدار التي بناها الخديو اسماعيل في قلب القاهرة كمظهر حضري يدل على التمدن والارتباط الثقافي بالغرب ، وقد افتتحها باوبرا « عابدة » للموسيقار الإيطالي فردي . وكانت الدار الاوبرالية الوحيدة ، صاحبة التاريخ ، في الشرق . وقد وقف المصريون في الساحة المسماة باسمها « ميدان الاوبرا » متشجين بالسواد لا يصدقون أعينهم وقد قطى الدخان الأسود الهيكل الخارجي للبناء . ولا ريب ان الكثيرين ممن تفجرت مآقيهم بالدموع في ذلك اليوم الكئيب ، لم تتجاوز أقدامهم اعتاب هذا البناء يوما . ولكن الشعور العام كان الحزن والاكتئاب على حدث « قومي » فاجع . ولم يهتم اغلب الناس بالتحقيق الذي لم يسفر عن شيء ، والذي كاد ان ينال « خفرا » متواضعا يحرس المكان بالنوم فيه . لولا ان جاء التقرير « الفني » ليقول ان ماسا كهربيا هو الذي اشعل النار . غير ان احدا لم يصدق بيان الخبراء والمهندسين واساتذة الجامعة ، خاصة وان الدار المحترقة تبعد عن المركز الرئيسي للاطفاء بما لا يزيد عن بضع عشرات من الامتار حيث تقع ادارة المطافئ باجهزتها في « ميدان العتبة الخضراء » المجاور . وحتى الشائعة التقليدية ، والتي لها نصيب كبير من الصحة في حالات اخرى ، كاتهام هذا او ذاك من الموظفين بالسرقة واتلاف معالم الجريمة بانتعال الحريق ، قد استبعدت من خيال المواطنين بالنسبة لدار الاوبرا . ولم تتوقف مخيلتهم ايضا ولو للحظة واحدة عند الشائعات « السياسية » القائلة حينما بان الاخوان المسلمين وحينما آخر بان الشيوعيين هم الجناة . اما انتهاء التحقيق الى تقييد الجريمة « ضد مجهول » فلم يكلف الناس عناء الضحك الساخر وتاليف النكات كما درج الحال في حوادث مشابهة . لم يكن السؤال الشعبي عن يكون « الفاعل المجهول » ، بل عن المجهول القادم ، اذ وثبت من اعماق اللاشعور الجمعي احساس غامضة تذكر العقل الواعي بحريق القاهرة في ٢٦ يناير (كانون الثاني) ١٩٥٢ ولم يعرف الجاني يقينيا الى الآن ، ولكن المعروف هو ما حدث بعد ساعات ثم بعد شهور من الحريق . كان حزب « الوفد » تحت ضغط جماهيري كاسح قد عاد الى الحكم عام ١٩٥٠ رغم معارضة القصر الملكي والاحتلال البريطاني . وقد كان اول ما قام به هذا الحزب الشعبي الواسع النفوذ ان الفى « المعاهدة » التي سبق ان وقعها عام ١٩٣٦ مع الإنكليز ، وبدأت حرب الفدائيين المصريين على ضفاف قناة السويس ومنطقة « الاسماعيليه » حيث تمسك القوات البريطانية بكثافة . عندما احترقت القاهرة في ذلك اليوم المشهود ، اقال الملك فاروق حكومة « الوفد » واعان الاحكام العرفية ا قوانين الطوارئ والحكم العسكري) وتوقفت « حرب العصابات المصرية » ضد الاحتلال . وبعد ستة شهور قامت حركة ٢٣ يوليو (تموز) ١٩٥٢ .

استرجع الناس ذكرياتهم ونوقعوا « المجهول » دون اية مقارنة بين ما وقع منذ عشرين عاما وما وقع في تلك السنة المليئة بالأحداث والحبلى بها في آن واحد .

كان الشعور المبهم هو ان « الانقلاب » قد انجز في ١٤ مايو (ايار) ١٩٧١ ، ولكنه لم يتخذ سمته بعد ، ولم يكتمل تمامه بعد . وان شيئا ما يمكن شمه في رائحة الحرائق المتتابعة ، ولكن دون ان يلمس لمس اليد . لقد شعرت الجماهير العربية شعورا غامضا ، ازدادت حدته مع الايام ، بأن « مصر » كلها تحترق على مراحل ، لا القاهرة وحدها . وقد انزعجت خواطرهم تماما لحريق « المصانع الرئيسية للسكك الحديدية » بالقرب من محطة القاهرة (في ١٨/٧/١٩٧٢) اكثر كثيرا من انزعاجهم لاحتراق اوراق الامتحانات لمدرسة « القسطنطين » الثانوية بحسي « مصر القديمة » القريب من النيل . ولكن ، لا هذا الحريق ولا ذلك - وكلاهما يسبب اضرارا مادية محسوسة للدولة والشعب - زلزالهم كما فعلت الحرائق « الحضارية » ان جاز التعبير عن المسلسل الذي بدأ بدار الاوبرا . . فقد امتد الحريق الى احد القصور التاريخية في حي « القلعة » هذه الهضبة العريقة بسجونها ومساجدها وحروبها على مدى التاريخ الاسلامي لمصر . ولم تكن مخازن « بيت الوالي » من الثراء بمقاييس العصر حتى تفري موظفا ما بالسرقة قبل نهاية العام اي قبل المراجعة النهائية للحسابات . ولم يكن المسجد التاريخي الملاصق للقصر هو الآخر بحاجة لان يطاله الحريق اذا كان الهدف هو اتلاف معالم الجريمة . ومع ذلك فالتقرير الفني والتحقيق الامني كلاهما ، لم يجدا ماسا كهربيا او حارسا مسكينا يوجه اليه الاتهام فقيد كالعادة ضد مجهول . وقد توترت المشاعر الدينية والوطنية عند اهل الحي الشعبي العريق ، بمزيج من الدهشة والحزن لدى اغلب المواطنين .

ولم يسمح « المجهول » للناس ان تنفس عن جزعها المكتوم مما يجري ، حتى وقع الحادث الكبير في « اونا الجبل » ، تلك المنطقة النائية من صعيد مصر (الوجه القبلي) والتي تقع في جوف الصحراء المترامية عند اطراف مدينة « الاقصر » حيث تنهض المرتفعات فجأة وفتحاتها المفاجئة والمؤدية الى كهوف صعبة المداخل عميرة المخارج غامضة البداية والنهاية على غير سكانها من الوحوش وقدماء المصريين . ففي هذا المكان مجموعة هامة من الآثار المألوفة والمجهولة . وفي « اونا الجبل » بالذات كشوفات حديثة ، بالنحت والحفر ، من اوان ومومياءات ، تعيد كتابة جزء هام من التاريخ المصري القديم ، وتجب على اسئلة معلقة لبعض العلماء ، وتغلق قليلا من الثغرات المفتوحة في جدار الفرائنة . وسرقتها لا تتطلب اشغال حريق ، بل ربما كان احتراقها في غير مصلحة اللصوص ، لانها كبقية مستودعات الآثار المصرية قابلة للنهب في كل وقت .

ولكن هذا ما حدث ، وظل يحدث كالقدر العاتي ، لا يملك الناس له دفعا ولا تفسير . ومرة اخرى لم يكن السؤال عن فعل ، ولا كيف ، بل لماذا . كان التساؤل عن « السبب » مشروعا اكثر من اي تساؤل آخر عن الفاعل او الوسائل . فلقد بدت الحرائق في احدى اللحظات وكأنها امر محتم الوقوع في اي زمان وفي اي مكان حتى اصبح الناس يستيقظون صباح اليوم الجديد مستفسرين عن الحريق

الجديد . ولو ظهر لهم الشيطان في تلك الايام وقال « اعترف انني الجاني » لما همهم هذا الاعتراف ، ولو انه روى لهم « الاسلوب » الذي يحرق به دون تمييز بين خشبة مسرح وتمثال وورقة امتحان وماكينه ضخ ، لما عنتهم الحكاية . فهم لا يسألون « من » و « كيف » بل « لماذا » . لم تكن ذاكرتهم معبأة بصورة « الخط » او وحش الصعيد ، قاطع الطريق الشهير الذي تحصن بالجبل ضد السلطة . ولا بصورة « امين سليمان » اللص العجيب في اواخر الخمسينات والسذي صارع الشرطة من حي الى حي ومن بيت الى بيت ، وحين حاصروه في مفارة باحسدي مرتفعات « حلوان » - ضاحية جنوب القاهرة - اطلق على رأسه الرصاص ولم يسلم نفسه . وهي الحادثة التي اخذ عنها الروائي نجيب محفوظ قصته المعروفة « اللص والكلاب » . كلا ، لم تكن ذاكرة الشعب المصري تستحضر أمثال هؤلاء « الابطال » فلم يكن سؤالها الحقيقي عن ، ولكن لماذا . هكذا كانت الذاكرة .

اما الوعي الشعبي فقد رفض تحقيقات الامن وتقارير جهات الاختصاص وشائعات الحكومة حول « الموظف » الذي يحرق جريمة السرقة قبل الكشف عنها في موازنة العام الجديد ، او حول الفرقة السياسية التي تزرع البلبلة في صفوف المواطنين . كانت هذه الاجوبة كلها عن سؤال غير مطروح . كان المطروح هو « صورة مكبرة » لحريق القاهرة القديم ، لمصر كلها ، وعلى مراحل متقاربة وامكن متباعدة . وانه حريق سياسي يعبى المناخ العام بشيء غامض مجهول ، آت لا ريب فيه ، ما هو . لذلك كان السؤال في الواجهة « لماذا » لا اي سؤال آخر ، فمعرفة السبب تقود ربما الى تلمس النتائج .

لذلك حين احترق سقف جمعية « دار الكتاب المقدس » في « المطرية » احد احياء الشمال الغربي من القاهرة (وهو الحي الذي يقال في التراث الشعبي المصري ان العلاء مريم لجأت اليه حين هربت بطفها يسوع من فلسطين الى مصر . وهو ايضا المكان الذي تراءى في سمائه للبعض عقب هزيمة يونيو - حزيران ١٩٦٧ ظهور العلاء فأقامت الحكومة حينذاك سرادقا سياحيا ومهرجانا يصل الليل بالنهار وتؤمه الملايين القادمة لرؤية مريم والتماس شفاعتها او شفائها من اقصى جنوب البلاد الى شمالها) (١٤) لم يتوقع الناس تحقيقا ولا تقريرا ، بل اعتبروا الامر « حريقا سياسيا » في مستوى جديد اكثر خطورة ، على الصعيد العملي المباشر ، من الحرائق السابقة . فالحريق المادي مؤلم ، والحريق الحضاري او القومي مروع واكثر ابلا ، اما الحريق الطائفي فكارثة . خاصة في بلد كمصر ، عرفت على طول تاريخها بالمناعة ضد الحروب الاهلية والحصانة ضد الحروب الطائفية . كما عرفت في تاريخها الحديث ومنذ ثورة ١٩١٩ على اقل تقدير ، ومنذ الثورة العربية على ارجح الاحتمالات ، بانصهارها الوطني في بوتقة النضال ضد

(١٤) راجع تحليلًا جيدًا لهذه الطاعرة للدكتور صادق جلال العظم في كتابه « نقد الفكر الديني »

- دار الطليعة - بيروت ط٤ - ١٩٧٧ - (ص ٩٧ - ١١٥)

الاستعمار ومن أجل الديموقراطية ، وفي اطار الفكر العلماني العصري . بالإضافة الى ان المجتمع المصري قد اقيمت له منذ بواكير التاريخ القديم حتى تباشير العصر الحديث عناصر المجتمع الطبقي الكلاسيكي دون تنوعات قبلية او عشائرية او طائفية . ورغم اضطهاد الحكم العثماني والملوكي للأقلية المسيحية في مصر ، لسم يعرف عنها شذوذ او تخلف عن الوضع العام للمصريين ككل في كفاحهم او هزائمهم . بل ظل تاريخ الكنيسة المصرية منذ ابدعت فكرة الرهبنة وادبرتها المنتشرة في الصحراء قلاعا للعلم والنضال ضد الغاصب الاجنبي ، تمتد في شرايين المسيحيين المصريين المعاصرين حتى غير المؤمنين منهم . وقد حاول الاستعمار البريطاني مرارا ان يطبق شعاره « فرق تسد » في مصر فلم يكتب له النجاح ، كما حاول باسم « حماية الاقليات » ان يجلب المسيحيين فرد عليه قسيس مصري هو القمص سرجيوس من منصة الازهر عام ١٩١٩ قائلا « اذا كان تحرير مصر يحتاج الى التضحية ببطيون مصري ، فالمسيحيون هم هذا المليون » (١٥) . وقد انضمت غالبية المسيحيين المصريين (وتسميتهم الشائعة الاقباط خاطئة لان هذه الكلمة باليونانية معناها المصريون لا طائفة منهم) بين عامي ١٩١٩ و ١٩٥٢ الى حزب « الوفد » الشعبي الواسع النفوذ والممثل غالبيا للطبقة الوسطى بشرائحها الاجتماعية المختلفة . وفي صفوف هذا الحزب برز من المسيحيين قادة ومناضلون كبار . كما ان اقلية من شبابهم التحقت منذ وقت مبكر بمنظمات الحركة اليسارية المصرية وقد احتل بعضهم في هذه المنظمات مراكز طليعية . كما ان نسبتهم بين المثقفين وقادة الفكر الوطني والتقدمي كبيرة .

وطيلة عصر عبد الناصر (١٨ عاما) لم يسمع احد بآية فتنة طائفية في البلاد ، حتى عندما اصابت قرارات التاميم (١٩٦١ - ١٩٦٢) شركات الكثيرين منهم ومؤسساتهم كانت الكنيسة برعاياها مع « الرئيس » الذي افتتح المبنى الجديد (الكاتدرائية المرقسية الكبرى بمائة الف من الجنيات مساهمة من الدولة في اقامة اكبر بطريركية في الشرق . كما ان قرارات التاميم اتخذت على الفور مدلولها الوطني العام الذي لا يفرق بين المتضررين منه طبقيا والذين استفادوا منه طبقيا كذلك . وكانت مجانية التعليم في مختلف المراحل حتى الجامعة والكليات العسكرية من مباحج الكثرة الساحقة من المسيحيين المصريين الذين استطاع ابتناؤهم ان يدخلوا السلك العسكري والجامعات دون « وسيط » بل حسب التفوق وحده او عدمه في المرحلة الثانوية . كذلك كان موقف عبد الناصر من تحويل الازهر الى جامعة عصرية ، ومن التطبيق الاختياري للشريعة الاسلامية على الاحوال الشخصية لغير المسلمين واقامة المحاكم المدنية ، اثره الحاسم في تطوير الوحدة الوطنية من المرحلة « الوفدية » حيث النضال من اجل الاستقلال والديموقراطية الى

(١٥) راجع « تربية سلامة موسى » - ط ٢ - مكتبة الخانجي - القاهرة ١٩٥٨ ص ١٢٢ والكتاب مترجم الى الانكليزية (د. شومان - جامعة امستردام - هولندا)

المرحلة « الناصرية » حيث النضال القومي لتحرير الارض والانسان وتقديمهما الاجتماعي . لذلك كله لم تكن هناك ثغرة في الجدار الناصري ، يمكن ان تنفذ منه السهام الطائفية .

ومن هنا كانت المفاجأة والرعب الذي استولى على قلوب المصريين حين سرت الشائعات في البداية ، ثم تأكدت بأن « شيئا ما » دينا احترق لاحدى الطوائف المسيحية ، سواء كان هذا الشيء « جمعية » للكتاب المقدس كما هي الحقيقة ، او « كنيسة » كما شاع الخبر بسرعة البرق من الاسكندرية الى اسوان . اعتبر المصريون ان « المجهول » الذي دبر الحرائق « الحضارية » قد تجرأ أخيرا على ان يرفع عمله الى مستوى الحرائق « الدينية » . وتؤكد في وجدانهم هاجس يقول بأن الحريق السياسي مستمر ، ولكنه بدأ يتخذ شكل الكارثة الوطنية . وكان من الممكن ان يقيد الحادث، روتينيا ، ضد مجهول . . لولا المقدمات التي سبقته والنتائج التي لحقت به فضلا عن السياق بين البداية والنهاية . ولولا ان بعض جنود الشرطة الذين تصادف قريهم من الحادث ، وما تطورت اليه الامور من اعترافات « المتهمين » ، وقيام « لجنة تقصي الحقائق البرلمانية » برئاسة الدكتور جمال العفيفي وكيل مجلس الشعب بتحقيقها المتشعب الاطراف والذي نشرت محصلته في تقرير شامل على نطاق واسع في الجرائد اليومية . كان من نتيجة ذلك ان عرف المواطنون بعض الحقائق وسط سيول منهمرة من الشائعات .

احدى الحقائق كانت صناديق البريد لبعض المسيحيين والمسلمين استقبلت عدة رسائل ومنشورات تبين بالفحص الدقيق ان غالبيتها مطبوعة في احدى دول الشرق الاوسط بحرف وعلى ورق ، ليس موجودا في مصر كلها . بل واكتشف ان بعض هذه البيانات مطبوعة في كندا واستراليا والولايات المتحدة . وكان المعنى الاول للملك هو ان جماعات المهاجرين من المسيحيين المصريين في تلك الاقطار ليسوا بعيدين كثيرا عن القصة ، بالاضافة الى اجهزة بعض الدول ، وايضا احدى المؤسسات « الدينية » الكبرى : مجلس الكنائس العالمي . تقول هذه المنشورات في لهجة موحية بأن اصحابها يوزعونها من داخل البلاد وكان لا علاقة لها بالخارج ، ان المسيحيين في مصر مضطهدون على مختلف المستويات ، من الشعب والحكومة على السواء ، في الوظائف وبرامج التعليم والتمثيل الشعبي والقوانين . وأنهم ، بعد ان طفق بهم الكيل ، يطالبون بالمساواة النسبية ، اي نسبة الى عددهم الحقيقي الذي قدرته الرسائل المجهولة بثلاثين في المائة من مجموع الشعب المصري ، لا الى عددهم الرسمي الذي يصل الى السدس . ومن ثم فقد طالبت البيانات المرسلة بالبريد ، بأن يتولى مسيحي مركز نائب رئيس الجمهورية وان يضم مجلس الوزراء ستة من المسيحيين ، والا يحرم هؤلاء من مناصب المحافظين ووكلائهم وقيادة الشرطة والجيش بنسبتهم العددية كذلك . ولا تطبق عليهم الشريعة الاسلامية ، وان تلغى بعض المواد من برامج التعليم الديني ، وان تكون الانتخابات النيابية اكثر حرية وتحديدًا بحيث يكون هناك تمثيل طائفي للمسيحيين داخل مجلس الشعب .

وان تلقي كذلك كافة الاعتبارات التي تحول دونهم وتبوء مراكز المسؤولية العليا في القضاء والجامعات وادارات الدولة واجهزتها المختلفة .

وكان من الممكن لاجهزة الامن الداخلي (المباحث العامة والمخابرات) ان تتمقب هذه الرسائل في صمت وتكشف سرها في وقت مبكر قبل حريق جمعية الكتاب المقدس ، فلربما لم يكن مستحيلا حينذاك اخمداد الحريق الطائفي قبل اشتعاله . ولكن الذي حدث هو العكس ، فقد توقفت صناديق البريد فجأة عن استقبال هذه المنشورات التي تجرأ أصحابها على توزيعها علنا . حتى وزع ذات يوم بيان يحمل اسم البابا شنودة الثالث بطريرك الكنيسة القبطية ، ويتضمن محتويات الرسائل السابقة ذاتها على وجه التقريب . وكان البابا المصري ، ولا يزال ، يتمتع بسمعة طيبة على الصعيد الوطني العام ذات سمة مميزة . فهو من ناحية بطريرك مثقف تخرج من قسم التاريخ بكلية الآداب ، وممارس العمل بالصحافة الدينية حيث كان رئيسا لتحرير مجلة شهرية تدعى « مدارس الاعداد » . كما انه كان واحدا من ضباط الاحتياط الذين شاركوا في الحرب . وكان تلميذا مخلصا للبابا السابق « كيرلس السادس » الذي ارتفع الى مستوى القداسة والتطويب عند المواطنين على مختلف مذاهبهم الدينية في عهد عبد الناصر ، وكانت بينهما علاقة شخصية في مستوى رفيع . وقد انتخب البابا شنودة بطريركا بعد وفاة الانبا كيرلس في معركة شبه وطنية ، اذ ترشح امامه اسقف آخر هو الانبا صموئيل عضو مجلس الكنائس العالمي المشتبه في علاقة ما بينه وبين السياسة الاميركية . لذلك كان فوز « نظير جيد » - وهو الاسم العلماني السابق للبطريرك شنودة الذي يتغير اسمه تلقائيا بتقلده المنصب اللاهوتي - فوزا ثقافيا ووطنيا للكنيسة المصرية وعرش البابا المصري . . خاصة وان مؤلفاته القليلة كلها تدور حول صراع المسيحية ضد اسرائيل والصهيونية . وقد واصل محاضراته في هذه القضية عبر تقليدين جديدين على المركز البابوي المصري ، اذ راح يكتب اسبوعيا في جريدة يومية هي « الجمهورية » كما انه القى بحثا في الموضوع بدار نقابة الصحفيين بصفته عضوا قديما فيها . لذلك كله كانت المفاجأة كاملة ، حين طالع البعض اسم البابا شنودة على منشور يوزع علنا في شوارع القاهرة وبعض المحافظات وفي مقدمتها الاسكندرية . كانت المفاجأة مباغتة لاوساط الكنيسة ودوائر الحكومة وجهات الشعب على السواء . ولم يكن الامر يحتاج الى « تكذيب » رسمي من القصر البابوي ، بل كان يحتاج الى جمع اكبر قدر من « الشائعات » والمعلومات ، والى حنكة سياسية في المعالجة .

وكانت أبرز الشائعات اثنان متضادتان . الاولى هي ان ستة من الشباب المسلمين في الاسكندرية قد اعتنقوا المسيحية . ومن ثم فالمطلوب ، طبقا للشرطة ، الاسلامية هو اعدامهم رجما بالحجارة . وازادت الشائعة ان كنيسة الاسكندرية تحولت الى قلعة تحمي هؤلاء الشباب الستة واحتفالا متواصلا باعتناقهم الدين الجديد . اما الشائعة المضادة فتنسب الى بعض الناقدين في « المجلس الاعلى

للشؤون الاسلامية » استدراجهم لبعض الفتيات المسيحيات الفقيرات وتزويجهن عنوة من المسلمين مقابل حمايتهن واطعامهن . وان هناك جمعيات سرية يقودها احد كبار المسؤولين تقوم بالمهمة ذاتها بوسائل القسر والاختطاف .

والشائعة في مصر كالنكته ، سرعان ما تنتشر كاللهب في اكوام القش من شمال البلاد الى جنوبها . وهي لا تحتاج الا الى الهمس في الاذن دون مناقشة فتصبح كاحدى الحقائق ، ولاننا كذلك فهي مثقلة دائما بوجهة نظر حدية مكثفة بالعواطف المنحازة مع او ضد . هكذا كانت ردود الفعل ساخنة من الطرفين حتى تعرضت احدى كنائس « الفيوم » واخرى في الدلتا لتحرشات محرنة .

وقد التقت لجنة تقصي الحقائق بمسؤول بطريكي فتح لها دفاتر الانتساب الى الكنيسة خلال ربع قرن ، فلم تجد سوى حالة واحدة لسيدة انتقلت من المذهب البروتستانتى الى المذهب الارثوذكسى . ولم تكن هناك حالة واحدة لمسلم . والظلال الحقيقية لحادث الشبان الستة هو انهم ارادوا الهجرة من وراء ظهور هائلهم ، واشاعوا انهم سيتركون دينهم ، لو ادى الامر ، في سبيل هذه الغاية . ولكن هذا التهديد لم ينفذ قط ، رغم انهم اختاروا المأوى المؤقت عند بعض اصدقائهم المسيحيين ممن لهم خبرة في الهجرة . والحقيقة ان هذا التهديد لم يكن قابلا للتنفيذ ، لان الكنيسة المصرية ترفض ارتداد المصري المسلم من دينه الاصلي ، امتناعا ذكيا عن تفاعل الحساسيات واستغلالها ، وحرصا امينا على الوحدة الوطنية .

وتبين ايضا ان معظم الحكايات المروية عن البنات القاصرات اللواتي يعتنقن الاسلام ، قد زينت بكثير من المبالغات التي تدكي الفتنة . . فهناك سنويا حوالي خمسمائة مسيحي مصري من الرجال والنساء يعتنقون الاسلام لاسباب اضطرابية كالزواج او الطلاق او غير ذلك من مفريات مادية ، او تخلصا من جمود القوانين الكنسية وسطوتها .

واقامت لجنة التقصي البرلمانية ما يشبه التوازن بين الاسباب التي تؤدي الى التطرف الديني مسيحيا كان او مسلما ، وقالت ان كثرة المطبوعات الدورية للطرفين وانعدام اي اشراف من الدولة عليها ، هو من بين هذه الاسباب . ثم عولجت كل حادثة علاجاً موضعياً مؤقتاً أقرب الى المجاملات . وان كانت الشائعات لم تدع هذه المجاملات ان تغفل من ظلالها ، فقالت ان رئيس الجمهورية رفض استقبال البطريك ، والبابا لذلك صائم ومعتصم . وقالت العكس ايضا ان الانبا شنوده قد اعتذر عن تلبية دعوة مسن القصر الجمهوري . والشائعتان كلتاهما ماتتا في المهد ، لان الصحف سرعان ما حملت في صدر صفحاتها الاولى على يومين متتاليين صورة الرئيس وهو يستقبل شيخ الازهر ثم وهو يستقبل البطريك واعضاء المجمع المقدس .

ورغم ان الشائعات تزدادت تدريجيا الا ان الحقائق لم تحلل مكانها وظلت « الرواسب العاطفية » عالقَة بالصدور ان لم نقل راسخة . والراجع ان تقرير لجنة تقصي الحقائق البرلمانية كان بياناً موضوعياً علمانياً ، ولكنه في النتيجة لم يخرج عن اطار التحقيقات الادارية التي تنتهي عملياً الى ان « الفاعل » مجهول . . فتعميم الانهام في مثل هذه الاحوال يؤدي الى انعدامه الفعلي طالما جانب التحديد والتخصيص . ولم يكن الحريق الطائفي ، على الصعيد السياسي مشابهاً على الإطلاق لبقية الحرائق ، فقد هز البلاد هزاً عميقاً حتى ان صداها تردد عند الرئيس الليبي معمر القذافي الذي تصادف وجوده بعد الاحداث بفترة فقال في خطاب مشهور بالاتحاد الاشتراكي « انه ليس من الاسلام في شيء ان تثار في مصر في هذه المرحلة الحرجة اي مشكلة دينية بين المسلمين والمسيحيين . والاسلام بريء من اي أحد بشر هذه المشكلة في الوقت الراهن » (١٦) ، واستطرد قائلاً « ونحن في ليبيا - مجلس قيادة الثورة - نؤمن بالتصور الالهي للاسلام وان الاسلام لا يضم اتباع سيدنا محمد فقط . . بل كل من آمن بالرسول وبالتالي لا يفرق بين المؤمنين برسالة عيسى ورسالة محمد . . ان الفهم الصحيح يقضي بممارسة الجميعة لشعارهم الدينية وعلى ان يعارس كل منا شعائره سواء في المنزل او المسجد او الكنيسة او في أي مكان » (١٧) بل وذهب الى بعيد حين اختتم قوله بهذه الكلمات « اذا كان بيننا مجموعة ملحدة فينبغي ان نحميها بدلاً من اضطهادها » (١٨) . ولا شك انها كانت كلمات اكثر من مهمة لان القذافي بالتحديد هو قائلها ، وذلك لأكثر من سبب . كانت شهرة الرئيس الليبي في ذلك الوقت وربما الى الآن انه يدعو الى نهضة اسلامية او بعث اسلامي جديد . وكانت بعض الشائعات قد ربطت بينه وبين الاحداث الطائفية في مصر على نحو ما . وفي المؤتمر القومي العام للاتحاد الاشتراكي بعد عام من اعادة تكوينه ، اي في يونيو - حزيران ١٩٧٢ كان علماء الأزهر وعلى راسهم الشيخ الأكبر الى جانب آباء المجمع المقدس وعلى راسهم البابا في مقدمة الصفوف التي تتابع خطاب الرئيس وتحذيره من اية فتنة طائفية واشادته برجال الدين من الطائفتين . وكانت الصورة التي تصدرت صفحات الجرائد في اليوم التالي علامة النهاية للحريق المدمر . ولكنها في أي حال ، كانت النهاية « السطحية » للاحداث التي ستتخذ بعدئذ اشكالا أكثر خطورة .

فلقد انشغل الجميع ، عفواً او عمداً ، عن مجموعة الوقائع المباشرة ، كدراسة المنشورات التي وصلت البعض في صناديق البريد ، ودراسة الشائعات والشائعات المضادة ، والبيان المزور باسم البابا . كما انشغل الجميع ، بقصد او بحسن نية ، عن الاستجواب الدقيق لمن أمكن القبض عليهم في حوادث الحريق ، بل كان يفرج

(١٦) جريدة « الاخبار » العربية عدد ١٩٧٢/٢/١

(١٧) المصدر السابق (ص ٢)

(١٨) المصدر السابق (ص ٢)

عنهم كانوا التهمة « جنحة » لا تستحق الحبس فضلا عن الكفالة المالية . وكان الموضوع بأكمله يدور في مناقشات « ادارية » بعيدة تماما عن السياسة . فالمعروف مثلا ان الكنيسة المصرية ورعاياها من المواطنين لا يخطر على بالهم اي تمثيل طائفي للوظائف ، بل هم في جملتهم يحلمون بالعلمنة والديموقراطية . ومن ثم فما هسي الجهة او الجهات الاجنبية التي « ابتكرت » هذه المطالب الجديدة تماما على المسيحيين المصريين الذين لم يحدث ان كانت لهم يوما مطالب طائفية خاصة ، بل هم حسب تشكيلاتهم الطبقية ينتمون تقليديا الى الشرائع والفئات الاجتماعية ذات المصالح المتناقضة . بل ان المتطرفين منهم يرون أنفسهم « اصل مصر » ويستغفروهم الى غير حد معاملتهم كمسيحيين ففي ذلك تقليل من شأنهم . لم يسأل احد اذن عن الجهة او الجهات الاجنبية صاحبة المبادرة الى زرع هذه المطالب ، وبالتالي لم يسأل احد عن الجهة او الجهات العربية والمحلية التي على اتصال بالخارج وتهمي امورا ما في الداخل . ولم يسأل احد كذلك عن عناصر المناخ المواتية لازدهار هذا العمل المنظم والموجه بعناية . ولكن السؤال الشعبي اصبح كبيرا من « المجهول » القادم .

وحقيقة الحقائق في الموضوع بأكمله ، ان البشور الطائفية التي طفحت على جلد النظام لم تكن اصلا من خارجه بل من صلبه . فكما ان انقلاب ١٤ مايو - ايسار ١٩٧١ لم يات من فراغ ، بل كان من احد جوانبه ثمرة شرعية للنظام الناصري نفسه ، كذلك الطائفية كانت وبقيت بعد عبد الناصر ، احدى ثمرات التكوين غير المتجانس لثورة ٢٣ يوليو - توز ١٩٥٢ . كان عبد الناصر علمانيا وغيره كان يساريا او اقرب الى اليسار او يمينيا مستنيرا . ولكن كان هناك ايضا من هو اقرب غاية القرب من افكار « الاخوان المسلمين » وعواطف جمعية « الشبان المسلمين » . ولم يكن الرئيس السادات في اي يوم بعيدا عن هذه الافكار والعواطف ولا السيد حسين الشافعي نائبه الذي وصلت به الامور بعدئذ الى حد التصوف والدروشة . ولكنهما في ظل عبد الناصر لم تكن لهما جراءة « كمال الدين حسين » الذي لم يخف لحظة واحدة انحيازه المطلق للتطرف الديني وقد نفذ طيلة عشر سنوات في كل ما وصلت اليه يداه من فرص التنفيذ ، حتى بلغ التعارض بينه وبين النظام أقصى الدرجات فتنتحى عن السلطة في البداية ، ثم علم بمؤامرة الاخوان المسلمين المسلحة لقلب نظام الحكم في صيف ١٩٦٥ (حين عرضوا عليه رئاسة الجمهورية في حانسة نجاحهم) ولم يبلغ عنهم فاعتقل عدة شهور بالاستراحة الملكية القديمة في منطقة الاهرامات بالجيزة . لم يكن السادات ولا حسين الشافعي في جسارة كمال الدين حسين ، ولكنهما لم يختلفا عنه في الجوهر الفكري . وكان الرئيس السادات هو اول من سمح بأن يخلعوا عليه لقب « الرئيس المؤمن » وان تركز عليه الكاميرات وهو يصلي وان تظهر علامة الصلاة في جبهته . وكان دستور الرئيس الذي اضفى على نظامه شرعية غداة الانقلاب هو الدستور المصري الاول الذي ينص على ان الشريعة الاسلامية « مصدر رئيسي » للتشريع ، بالاضافة الى النص السابق على

ان دين الدولة الرسمي الاسلام . وكان الرئيس السادات هو الذي رتب الامور بنفسه داخل المؤسسات الشعبية والتشريعية والتنفيذية ، بحيث تصبح الرموز اليسارية والديموقراطية في الحكم مجرد واجهة تخفي أكثر مما تعلن . فالرجل الذي حمل الكلاشنكوف ليحمي دخول محمد عبد السلام الزيات (صاحب التاريخ اليساري والوطني) وزارة الاعلام ليلة ١٤ مايو - ايار ١٩٧١ محل الوزير المستقبل والمقبوض عليه محمد فايق ، كان يدعى محمد عثمان اسماعيل . وقد شكل هذا الرجل مع اثنين آخرين هما يوسف مكادي واحمد عبد الآخر شيئا يدعى مجموعة « الصعيد » داخل اللجنة المركزية للاتحاد الاشتراكي الجديد . كان كل منهم قام بدور ما في عملية الانقلاب فكفوى على الفور بمنصب ما في السلطة . ولسم يكن لاحدهم دور ما في السياسة المصرية ، بل كانت القلة القليلة التي تعرفهم تقول ان احدهم متهم في جريمة قتل ، وان الآخر متهم في عدة جرائم اختلاس المال العام . ولم تذكر الصحف علانية الا هذا الاتهام الاخير ليوسف مكادي . وما كان يجمعهم وآخرين (كحامد محمود الذي كان وكيلًا لاحد امراء الخليج ثم ترقى فأصبح محافظًا ثم وزيرًا) هو التعصب الديني الاعمى والتخلف الشديد عن أبسط مقومات روح العصر والعداء المرير لاي فكر عليه شبهة ديموقراطية . كانوا مشدودين فسي الاغلب الى تقاليد العشائر القبلية في صعيد مصر التي اندثرت منذ زمن . وكانوا ايضا من اغنياء الريف الصامدين في وجه التقدم ، فالخيال الاقطاعي هو الذي يداعب اذهانهم ومقولههم في الفكر والاحساس والسلوك . وقد بلغ بهم الشطط يوما ان اتهموا كاتبًا كتوفيق الحكيم وآخر هو محمد حسنين هيكل بالشيوعية . بل صاح احدهم ذات يوم بان ما يغفر للسادات انتماء لثورة يوليو - تموز هو انه قام « بثورة التصحيح » وهي التسمية التي اطلقها الصحفي موسى صبري رئيس تحرير جريدة « الاخبار » الموالية تقليديا لاقصى اليمين والكاتب عبد الرحمن الشراوى المعروف بتاريخه اليساري ، على الانقلاب . وقد تبني الرئيس هذه التسمية في ما بعد رسميا . واعتقادي انها تسمية صحيحة اذا كان المقصود بها انها الثورة المضادة للثورة ، وهو التعبير الذي اطلقه عباس محمود العقاد شفويا على حركة ٢٣ يوليو - تموز نفسها . على أية حال كانت هذه المجموعة اشبه ما تكون بتنظيم داخل التنظيم ، وانها تقود العمل من الداخل وفي الظل . وهي تختلف تماما عن المجموعة التي تنتمي تاريخيا الى الاخوان المسلمين ، ولكن تفكيرها تطور مع الزمن في اتجاه أقل تعصبا وأكثر تمعنا ، كما هو الحال في شخصية الدكتور عبد العزيز كامل الذي كان وزيرا للإوقاف وشؤون الازهر ووصل الى درجة نائب رئيس الوزراء . وكما هو الحال في شخصية الدكتور احمد كمال ابو المجد الذي كان امينا للشؤون الدينية بالاتحاد الاشتراكي فوزيرا للشباب ثم وزيرا للاعلام . ولكن امثال هؤلاء كمعارضيههم تماما من الوزراء ذوي التاريخ الشيوعي ، لم يصمدوا طويلا في الحكم . بل كانت مهمتهم كمهمة معارضيههم مجرد واجهة . أما « مجموعة الصعيد » تلك فقد كانت « مجموعة العمل » الحقيقية . وكان اخطر ما صدر عنها من تصريحات في هذه الفترة ، هو ما قاله محمد عثمان اسماعيل في اجتماع

عني لأمضاء الاتحاد الاشتراكي بمحافظة « بني سويف » جنوب القاهرة ، وعاد فرده في « المكتب التنفيذي » لأمانة العاصمة من ان أمضاء مصر ثلاثة ، هم المسيحيون أولا والشيوعيون ثانيا ، واليهود ثالثا . وكان أمرا سهلا ان ينتشر هذا القول المأثور بطول البلاد وعرضها . ولم يعرف المصريون أن محمد عثمان اسماعيل كان مؤسس التنظيمات الدينية المتطرفة وسط الشباب وخاصة في الجامعات ، وهو الذي كان يمدهم بالمال والسلاح ويتيح لهم فرص التدريب الرسمي فسي معسكرات أجهزة الامن ويحميهم ساعة اللزوم ، كما حدث حين جرح أحد الطلاب المنتمين الى هذه الجمعيات زميلا له بمطواة ، واعترف في الشرطة بأنه مكلف من الاتحاد الاشتراكي بالدفاع عن الدين ومحاربة الالحاد والشيوعية والناصرية . وكانت الصدامات بين الطلاب « المتدينين » وزملائهم قد أصبحت ظاهرة لافتة . وكان من الواضح ان سلسلات الحرائق المدنية والحضارية والطائفية يربطها خيط واحد تمسك به مجموعة من الايدي داخل أجهزة الحكم الانقلابي الجديد ومؤسساته المختلفة . وكان أكثر وضوحا ان القوى الاجتماعية للانقلاب هي التي اختارت السادات ولم يكن هو الذي اختارها ، فبالإضافة الى الجناح المحافظ في النظام السابق والذي يمثل السادات شخصا بمعنى ما والمهندس الزراعي سيد مرعي (الأمين الاول للجنة المركزية للاتحاد الاشتراكي ثم رئيس مجلس الشعب) بمعنى آخر ، وعثمان أحمد عثمان المتأول المليونير والوزير بعض الوقت بمعنى ثالث ، قد استضاف النظام الجديد مجموعة جديدة من اغنياء الريف الأكثر تخلفا واصحاب الملكيات العقارية . أي اصحاب تلك « الثروات » التي لم تمسها يد التغيير جوهريا في العهد الناصري فأجهزت على حكم البرجوازية الصغيرة عند أول فرصة واتتها . وهي فرصة مثلكة الاضلاع : تدهور الحكم السابق منذ هزيمة حزيران ١٩٦٧ ، ووفاء قائد الحكم فجأة ، ووجود السادات في الصورة الشرعية للنظام القديم .. حتى بدت الامور لفترة وكان الانقلاب من داخل هذا النظام لا ثورة مضادة . وهذا ما يفسر تمسك السادات بعبارة « حركة التصحيح » لبعض الوقت ، ثم تبنيه لعبارة « ثورة التصحيح » بعد ذلك ، حين استقر عليه اختيار القوى الاجتماعية المشار اليها صاحبة المصلحة في التغيير المضاد . ولكن هذه القوى التي احدثت التغيير الكيفي في بناء السلطة ، باستبعاد ممثلي البرجوازية الصغيرة البيروقراطية والابقاء على ممثلي من كانوا يسمون انفسهم بالراسمالية الوطنية ، قد تمكنت من اجتذاب « حشالة » البرجوازية الصغيرة كقاعدة جماهيرية ملائمة لفورة العواطف المتطرفة والقدرة على اشاعة الغوضى والارهاب . وهي شريحة مختلفة نوعيا عن حشالة الطبقة العاملة التي تحدث عنها مرارا ماوتسي تونغ . لا علاقة لها بالبوابين والمومسات وسائقي التاكسي والباعة الجوالين ، بل هي تتكون اساسا ممن كان يسميهم المؤرخ المصري العظيم الجبرتي منذ قرنين بالحرافيش . والحرافيش الجدد هم الطلاب الفقراء او العاطلون عن العمل من حملة المؤهلات او صغار الموظفين المسحوقين . وكلهم من الشباب المعزق بين حجري الرحي : الياس والوهم والعواطف الحارة المكبوتة والمتأججة بالسخط . هؤلاء هم

الادوات التي احرقت القاهرة في ٢٦ يناير - كانون الثاني ١٩٥٢ وهسم انفسهم الذين راحوا يحرقونها بعد عشرين عاما . كانوا ولعلهم ما زالوا القاعدة الجماهيرية للجهاز السري الحاكم داخل النظام ، والذي تبدو مخططاته في التنفيذ وكأنها ضد النظام . ويبقى السؤال « لماذا » .

واقبل الجواب الجزئي ، في تلك المرحلة، وفي اعقاب التحقيق الذي قامت به لجنة تقصي الحقائق البرلمانية ، بأن أقر « مجلس الشعب » قانون « الوحدة الوطنية » ، اول خرق علني لشعار سيادة القانون ، فهو القانون الذي يعاقب بالسجن المؤبد كل من « يروج » أفكارا أو شائعات من شأنها أحداث البلبلة في الراي العام وتهديد أسس نظام الحكم . وهي اللجنة التي كانت عقوبتها القسوى هي السجن عامين ، فأست جناية تصل عقوبتها الى حد الاعداء . وترويج الافكار او الشائعات من المسائل التي يصعب فيها الالبت الدقيق ، لذلك كان الاتهام بها سيفا من الحاكم مسلطا على رقاب المعارضة ، ولا علاقة له من قريب او من بعيد بأسباب الحريق السياسي .. الذي كان يشعله بعض أهمل النظام ويحمون « الجناة » ، وكانوا يشعلونه ليحرقون به الارض تمهيدا لتأسيس البناء الجديد او « المجهول » في الخيال الشعبي .

٤ - عام « الحسم » الاقتصادي

وقد بدا تعريف المجهول في العام نفسه (١٩٧١ - ١٩٧٢) بقرارين خطيرين هما : صدور قانون الاستثمارات الأجنبية والعربية في سبتمبر - ايلول ١٩٧١ والآخر اعلان سنة الحسم مع العدو الاسرائيلي ، اي الحرب ، ثم تأجيله .. وما وافق كلا القرارين من ملاسات ، أفادت ان « نظرية » الانقلاب في خطواته الاولى هي « الاحتواء » الشكلي من امل بتلميع اكثر الواجهات برقا : اليسار يشارك في الحكم ، معاهدة قانونية مع الاتحاد السوفياتي ، اتحاد عربي مع سوريا وليبيا ، ثم الحسم العسكري مع العدو الاسرائيلي تواكبه بين الحين والآخر حملات اعلامية ضد الولايات المتحدة ، وأخيرا سيادة القانون ودولة المؤسسات . اما « المحتوى » الموضوعي للنظام ، فقد كان يتوجه نحو أسس البناء الاقتصادي والابدولوجية السياسية . ولم يضع اركان الانقلاب وقتا في التحول خطوة خطوة نحو تكوين الهيكل الشامل للثورة المضادة الكاملة . وكان قانون الاستثمار لرؤوس الاموال الاجنبية والعربية في سبتمبر - ايلول ١٩٧١ هو المقدمة الاقتصادية الاولى لتأسيس هذا الهيكل .. فقد سمح القانون بحرية دخول رؤوس الاموال العربية والاجنبية وخروجها بضمائن محددة ضد المصادرة أو التأميم ، ومنحها تيسيرات جمركية وضريبية تصل في بعض الحالات الى درجة الاعفاء . ولم يحدد لها أية مجالات للاستثمار ، ولم يحرمها من ملكية الاراضي . وكان من الطبيعي ان تراعى رؤوس الاموال المصرية في هذا السياق ، فصدرت في الوقت نفسه قرارات تحرير

الاستيراد والتصدير من قيود التخطيط المركزي للصادرات والواردات وشروط التعامل مع الخارج ومقومات تحديد الاسعار وانواع السلع واوضاع السوق .

ولم يتذكر احد ، في ما يبدو ، ان مصر الناصرية حاولت عام ١٩٥٣ استخدام رؤوس الاموال الاجنبية واجتذاب رؤوس الاموال الوطنية ، نحو مشروعات انتاجية لا تخضع لاية شروط سياسية . . والذي حدث ان رأس المال الاجنبي لم يصل وان رأس المال الوطني لم يلب النداء . ومن هنا كانت قرارات التخصيص فقرارات التأميم التي كانت تستهدف التنمية الاقتصادية ودوره التخلف وحماية الاستقلال الوطني . ولم يتذكر احد ايضا ان تناقضا بديها ينشأ على الفور بين الدعوة الى الحرب التي تحتاج اوتوماتيكيا الى « اقتصاديات الحرب » وال**الاتجاه الفعلي** نحو الاقتصاد الحر . . فاکثر الديمقراطيات البرجوازية مراقبة في الغرب الليبرالي قد لجأت في ازمة الحرب الى تخطيط مركزي واسع النطاق لقطاعات مهمة في الصناعة والتجارة الداخلية والخارجية . ولكن ، اذا كانت الذكرى تنفع « المؤمنين » فهي بالقطع لا تفيد « الخوارج » . لقد كان المطلوب من التحالف القائم في اعلى مستويات السلطة بين اغنياء الريف والمقاولين واصحاب الملكيات العقارية وتجار الجملة وكبار التكنوقراط واعمدة البيروقراطية وجنرالات الجيش والامن الداخلي ، هو دعم « مؤسسة الحكم » محليا وعربيا ودوليا ، دعما يؤدي - اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا - الى « الازدهار الطبيعي » اي النمو الراسمالي التقليدي لهذه القطاعات . لقد كانت « قوانين السوق » حتى ذلك الوقت تحرم اصحاب هذه المجالات من النمو اللامحدود ، لا بالحد الاقصى للملكية الزراعية مثلا ، بل بتحديد نسب العرض والطلب وبالمراقبة الحكومية وباحتكار الدولة لكثير من المواد والخامات الاولية ، وتقنينها لدورة رأس المال واحيانا حجمه . واذن ، كان من مصلحة التحالف الحاكم ان يطبق « نظرية الاحتواء » الشكلي على الاقتصاد كما طبقها على السياسة . اي بتطبيق القطاع العام من داخله ومن خارجه على حد سواء ، دون المساس بالقوانين القديمة ، بل بتشريع قوانين جديدة . . من شأنها تنمية شريحة اجتماعية جديدة ذات ارتباطات عضوية ، بتطور الحال ، برأس المال العربي والاجنبي ، وما يمثل هذا وذلك من قوى اقتصادية وسياسية على الصعيد الدولي . كانت الشريحة الاجتماعية الجديدة التي اعلن قانون الاستثمار ولادتها « الشريعية » هي فئات السماسرة والوكلاء والعملاء للاحتكارات المصرفية الاجنبية والعربية ، الى طبقة الكمبرادور من الوسطاء بين الاستيراد والتصدير والعكس . هذا على الصعيد المحلي . وعلى الصعيد العربي ، ففسد كان رأس المال المرشح للاستثمار هو رأس المال النفطي في الدول البترولية المحافظة . وعلى الصعيد الدولي كانت المصارف وشركات السياحة هسي القطب المؤهل لقبول « المغامرة » المحسوبة ، في ظل الضمانات القانونية الجديدة .

وقد نتج عن ذلك مباشرة « اعادة صياغة » للنظام ، وهي التغيير النوعي الثاني في بنية السلطة بعد الانقلاب . . فاذا اعتبرنا **استبعاد البرجوازية الصغيرة**

البيروقراطية هو التمييز الاول ، فان المصافة الكومبرادور هو التمييز الثاني . وهكذا اتسعت دائرة التحالف الحاكم في القمة . والنتيجة الثانية هي غياب اي مشروع انتاجي في مخططات الاستثمار الاجنبي والعربي التي اقبلت رؤوس اموالها بخطوات بطيئة ومتقطعة وحذرة ، بل اتجهت المشروعات العربية مثلا الى بناء الفنادق والبنائات الفخمة والمطاعم المترفة والكازينوهات . كما اتجهت رؤوس الاموال الامريكية والغربية عموما الى اعمال البنوك . اما الاستيراد والتصدير فقد اقتصر على السلع الاستهلاكية في باب الواردات والسلع الضرورية في باب الصادرات . وكانت النتيجة الثالثة هي الارتفاع المفاجيء في الاسعار لا يقابله ارتفاع مماثل في الاجور ، وزيادة التضخم وانتشار البطالة بين العاملين وهبوط مستوى المعيشة حتى الفئات الوسطى هبوطا سريعا . متاثرا بعامل خارجي هو انتقال مدى التضخم العالمي العربي وازمة النقد الراسمالي وتوجه رؤوس الاموال القادمة الى اشباع نهم الفئات العليا من البرجوازية . وعامل داخلي هو سيادة القوانين الطبقية للاقتصاد الراسمالي وفي طبيعتها قانون العرض والطلب حيث بدأ الطلب يقل والعرض يزيد في مجال الكماليات كما زاد الطلب وقيل العرض بالنسبة للضروريات . وكان من الطبيعي لفوضى السوق ان تدفع الفلاح لان يبيع محصوله بالثمن الذي يحدده تاجر الجملة لا الحكومة ، وان يستبد تاجر الجملة بتاجر المفرق (القطاعي) وان يستبد هذا بدوره بجمهور المستهلكين . وكانت النتيجة الرابعة هي النمو المتعظم لقطاع التجارة ، والافول السريع لقطاع الصناعة ، سواء كانت مؤمنة او تابعة لرأس المال الوطني . وكانت النتيجة الخامسة هي انتشار البطالة والبطالة المقنعة ، حيث تضائل « الانتاج » امام سيطرة السوق وقوانين الاستهلاك . وكانت النتيجة السادسة هي المزيد من « الالفار » الشعبي العريض ، امام التزايد السكاني وتدني الغطاء الذهبي للجنيه اي انخفاض قدرته الشرائية . وكانت النتيجة السابعة هي العجز المتزايد في ميزان المدفوعات ، بازدياد القروض الخارجية واندماها القصير وتراكم الديون وارتفاع نسبة الفائدة والمردود الاخذ في الضالة ، مما تسبب في غياب اي تفكير حول خطة تنمية ، وهبط الدخل القومي ومعدلات دخول الافراد . وكانت النتيجة الثامنة هي الخلل الاجتماعي الفادح في قيم الوعي والسلوك ، حيث فرضت قوانين « الخطف » السريع معاييرها الاجتماعية لدى اعرض الشرائح الطبقية . وكانت النتيجة التاسعة هي الدبول التدريجي لمستوى الخدمات ، في الصحة والتعليم والمواصلات . وكانت النتيجة العاشرة هي الهجرات المتتابعة للاندما والابندي العاملة وكل من يجد بوصة خالية تستقبله في ارض اجنبية .

وقد تم ذلك كله في زمن قياسي ، كما تؤكد « لغة الارقام » التالية ، والتي هي افصح بيانا من اي تحليل .

وسوف نلجأ الى الاحصائيات الرسمية سواء تلك التي يعلنها بحذر وفي نسخ محدودة التداول واهيانا سرية ، الجهاز المركزي للمحاسبات او الجهاز المركزي

للاسماء او الجهاز المركزي للتعينة والاحصاء او الاجهزة المختلفة لوزارات التخطيط والتنمية والاقتصاد . ومن بين هذه البيانات سوف نلجأ الى اكثرها تبسيطاً للوضع الاقتصادي خلال ١٩٧١ - ١٩٧٢ ، بمعنى اننا سنكتفي بالمؤشرات الدالة على معنى التحول التدريجي من الانقلاب في طريق الثورة المضادة الكاملة ، منعكسا ذلك على مستوى الدخل وخريطة المتغيرات الطبقيّة وتوزيع الملكية ووسائل الانتاج .

ولنلق نظرة اولية على الجدولين التاليين اللذين قام الجهاز المركزي للاسماء بتقدير توزيع الدخل القومي فيهما بشكليه المطلق والنسبي :

توزيع الاسر ودخلها حسب فئات دخل الاسرة عام ١٩٧٢

فئات دخل الاسرة بالجنيه	عدد الاسر (بالالف)	دخل اسر الفئة (بالليون جنيه)	مدخول الاسرة بالجنيه ملم ج
اقل من ٥٠	٩١	٢٠٣	٢٤ ٨٠٩
٥٠	٤٠٠	٢٤٤	٦١ ٠٠٠
١٠٠	١٨١٤	٢٥٤٢	١٤٠ ١٩٦
٢٠٠	١٥٦٧	٣٦٥٤	٢٣٣ ١٧٠
٣٠٠	١٠٣٣	٣٣٨٧	٣٢٧ ٨٧١
٤٠٠	٦٢٠	٢٦٥٨	٤٢٨ ٠٠٠
٥٠٠	٣٨٦	٢٠٥٣	٥٣١ ٥٨٧
٦٠٠	٤٢٢	٢٧٧٠	٦٥٥ ٧٩٩
٨٠٠	٢١٠	١٨١٢	٨٦٤ ١٩٧
١٠٠٠	٣١٠	٤٠٨٧	١٣١٧ ٧٥٨
٢٠٠٠	١٠	٤٥٤	٤٣٣٩ ٨٧٩
١٠٠٠٠ فاكتر	٢	٧٧١	٣٢٤٢٩ ٦٧٩
جملة	٦٨٦٦	٢٤٤٥٣	(١٩) ٣٦٥ ١٠٠

(١٩) المصدر : جهاز تخطيط الاسماء ، مذكرة رقم ١٨ « توزيع دخول الافراد » يناير سنة ١٩٧٢
 من ٣ (نقلًا عن مجلة « كتابات مصرية » - عدد يوليو / تموز ١٩٧٥ - بيروت - ص ٦٨) ويلاحظ ان
 الجنيه المقصود في الاحصائيات جميعها هو الجنيه المصري .

يبلغ متوسط دخل الاسرة المصرية في هذا الجدول لسنة ١٩٧٢ ٣٦٥ جنيها في العام ، بينما يبلغ متوسط نصيب الفرد ٦٨ جنيها . . تقدير وزارة التخطيط لهذا المتوسط يختلف اذ يبلغ نصيب الفرد من الدخل القومي في « تقرير متابعة تنفيذ الخطة لعام ٧١ - ٧٢ » ٨٠ جنيها . ويشير حسن صادق في مقال « الفروق في الدخل ومستويات المعيشة في مصر » (بمجلة كتابات مصرية العدد المشار اليه في الهامش السابق) الى ان الفارق بين تقدير جهاز تخطيط الاسعار وتقدير وزارة التخطيط « يرجع على الاغلب الى تعلق تقديرات الجهاز بتوزيع الدخل القومي القابل للتصرف وليس الدخل القومي الكلي » ويشرح ذلك بأن « الدخل القومي للتصرف فيه مجموع الدخل التي تدخل في حوزة الافراد وبذلك فهو لا يتضمن - كما هو شأن الدخل القومي الكلي - الارباح غير الموزعة للوحدات الاقتصادية ، كما لا يتضمن الضرائب التي تستقطع من الاجور والدخل الاخرى » (ص ٦٩ و ٧٠ من المصدر المذكور) .

ولكن الصورة لا تتكامل قبل التحليل الا بجدول آخر .

التوزيع النسبي للدخل والاسر (٢٠)

فئات دخل الاسرة بالجنيه	عدد الاسر %	دخل أسر الفئة %
اقل من ٥٠	١٣٣	٠.٩
٥٠	٥٨٣	١٠.٠
١٠٠	٢٦٤٢	١٠.٤٠
٢٠٠	٢٢٨٢	١٤.٩٤
٣٠٠	١٥٠٤	١٣.٨٥
٤٠٠	٩٠٤	١٠.٨٧
٥٠٠	٥٦٢	٨.٤٠
٦٠٠	٦١٥	١١.٣٣
٨٠٠	٣٠٥	٧.٤١
١٠٠٠	٤٥٢	١٦.٧١
٢٠٠٠	٠.١٥	١.٨٦
١٠٠٠٠ فأكثر	٠.٣	٣.١٤
جملة	١٠٠.٠٠	١٠٠.٠٠

(٢٠) المصدر : جهاز تخطيط الاسعار مذكرة رقم ١٨ « توزيع دخول الافراد » يناير سنة ١٩٧٢

ص ٣ (نقلا عن « كتابات مصرية » العدد المذكور سابقا ص ٦٩) .

اي ان عدد الاسر في الشرائح الثلاث المنخفضة الدخل يبلغ ٢٣٠.٥٠٠
حوالي مليونين وثلث المليون (٣٤ في المائة من مجموع الاسر المصرية) بينما لا تحصل
هذه النسبة العالية الا على ١١ في المائة من الدخل القومي عام ١٩٧٢ . اما عدد
الاسر ذات الدخل المرتفعة فهي ٣٢٢ الف أسرة (٤٧ في المائة من المجموع الكلي)
ويبلغ نصيبها في الوقت نفسه ٢٢ في المائة من الدخل القومي في السنة ذاتها .

وهناك الغان فقط من الاسر حصلت على الحد الاقصى من الدخل التي بلغ
مجموعها ٧٧١ مليونا من الجنيهات اي بمتوسط مقداره حوالي ٣٢ الف جنيه .
واذا اعتمدنا الرقم المستخدم في بيانات تقارير تنفيذ الخطة حول عدد المتكسبين من
الاسرة الواحدة ، وهو ١٢٢ فان متوسط دخل المتكسب في هذه الشريحة الأربعة
على عرش الدخل القومي ، يبلغ حوالي ٣٠ الفا من الجنيهات عام ١٩٧٢ . فاذا
قارنا بين هذا الرقم وال ٦٨ او ٨٠ جنيهها لمتوسط نصيب الفرد في الشرائح
العريضة ، لا يعود هناك احتمال او شك في ان مصدر الدخل العالية ليس هو
« العمل » بل الملكية ، وليس هو « الانتاج » بل التطفل الكومبرادوري والمضاربة .
وهما الظاهرتان المتسارعتان في خطى حثيثة بعد قانون استثمار رؤوس الاموال
الاجنبية والعربية في سبتمبر (ايلول) ١٩٧١ وما واكبه من تيسيرات مماثلة لرأس
المال المحلي الذي لم يتجه قط نحو مشروعات بعيدة المدى .

والنتيجة الاولى لهذا الفارق الخفيف بين من يتربعون على قمة الدخل القومي ،
وهم القلة القليلة ، ومن ينالون الفئات بالكاد ، وهم الكثيرة الساحقة ، هو ذلك
الشرح الاجتماعي الهائل في بناء الوطن . انه من ناحية الاستنزاف السريع لمصادر
الثروة الاصلية لمصر ، وقيام علاقات اجتماعية جديدة محل علاقات « العمل »
المنتج . اي بداية التغيير الشامل في وسائل الانتاج وقواه ، وبالتالي قيمه
الاجتماعية .

وعلى ان نلاحظ التدرجات التي لا تكاد ترى في تفاصيلها بين من يحتلون
قمة الدخل ومن يكتفون بقاعدة الفقر ، ولكنها تترى بالعين المجردة اذا قارنا بين
اعلى الدروة وهوة الحضيض . . اذ يمكننا ان نتصور في شريحة الالفين من يصل
دخله بين اسرها الى مائتي الف جنيه في العام يحققها تجار الجملة والمهربون
اساسا ، بينما يصل دخل الفلاح الاجير احيانا الى خمسة عشر جنيه في السنة .
والوضع لا يتغير كثيرا بالنسبة لبعض شرائح العمال والحرفيين حين ترفع دخل
الفرد الى ٢٣٥٠ جنيه في السنة كذلك ، اي ما يقل عن ثلاثة جنيهات شهريا . وعلى
اية حال فاذا قالت لنا الارقام الرسمية ان ٨٠ في المائة من المواطنين يحظى كل منهم
ب ٦٨ جنيه في العام وان مجموع ما يحصلون عليه لا يتجاوز ٥٠ في المائة من الدخل
القومي ، فان معنى ذلك ان قانون « الافقار » هو صاحب السطوة والنفوذ .

ومعيار « دخل الفرد » قياسا الى الدخل القومي العام هو ، بطبيعة الحال ،
المعيار الأكثر تبسيطا للبناء الاقتصادي الجديد ، وبالتالي تدليلا على هويته . .

ولكننا سنتدرج من البساطة الى التركيب حتى نصل الى الملامح الرئيسية « للتكوين » الذي سترافق معاملة تتباور خطوة خطوة .

لنصرف اذن الى عينات نوعية ، بعدما عرضنا لدخل الاسرة بشكل عام .
والعينة الاولى حول « الموظف » الذي يشكل الجهاز البيروقراطي للدولة للمجتمع من اعلى المستويات الى ادناها ، كما تبين تكاليف « الوظيفة » في الجدول التالي مرتبة وفق درجاتها في السلم الحكومي :

تكاليف الوظائف موزعة حسب الفئات الوظيفية في القطاع الحكومي والؤسسات والهيئات العامة (موازنة ٧١ - ٧٢) (٢١)

الدرجة (الفئة)	العدد	عدد %	التكاليف قيمة التكاليف	متوسط التكاليف	متوسط التكاليف
١٠، ١١، ١٢	٣٣٨٥٩٨	٣١٤	٤٢١٢١٧٢٠	١٥٦	١٢٤٠٤
٨ ، ٩	٣٩٧٥٠١	٣٦٩	٨٢٢٦٤٨٧٠	٣٠٥	٢٠٧٠
٦ ، ٧	٢٥٠٦٧٥	٢٣٢	٨٥٣٨٨٩٦٠	٣١٦	٣٤٠٠٦
٤ ، ٥	٦٩٣٩٨	٦٤	٣٨٤٧٩٥٠٠	١٤٣	٥٥٤٠٥
٢ ، ٣	٢٠٤٢٣	١٩	١٩٠٧٧٤٢٠	٧١	٩٣٤٠١
الاولى فما فوق ١٩١٥	١٩١٥	٠٢	٢٥٧٣٣٥٠	١٠	١٣٤٣٨
المجموع	١٠٧٨٥١٠	١٠٠	٢٦٩٩٠٥٨٢٠	١٠٠	٢٥٠٣

يتضح من هذا الجدول ان الوظائف الدنيا (١٢ ، ١١ ، ١٠) تشكل عدديا ٣١٤ في المائة من المجموع الكلي لعدد الوظائف ، غير انها لا تكلف ميزانية الدولة اكثر من ١٥٦ في المائة من جملة تكاليف الوظائف في القطاع الحكومي . اما الوظائف التي تبدأ من الدرجة الخامسة الى الاولى ، فتبلغ نسبتها ٨٣ في المائة من المجموع الكلي لعدد الوظائف ، غير انها تكلف الموازنة العامة ٢٢٤ في المائة . اي ان متوسط ما تكلفه الوظيفة من الفئات الثلاث الدنيا هو ١٢٤٠٤ جنيها في العام ، بينما يبلغ المتوسط في وظيفة الدرجة الاولى وما فوق ١٣٤٣٨ جنيها ، اي اكثر من عشرة اضعاف . فاذا أضفنا الفروق في الرواتب الفعلية بعد الاستقطاعات ، فان متوسط راتب الموظف في الفئات الدنيا الثلاث يصل الى حوالي ١٠٨ جنيها في السنة اي تسعة جنيها شهريا . واذا لم ننس نسبة عسدد المتكسبين في الاسرة الواحدة ،

(٢١) المصدر : موازنة جمهورية مصر العربية ٧١/٧٢ نقل عن « كتابات مصرية » - العدد المذكور

سابقا - ص ٨٢)

فان متوسط نصيب الفرد الواحد في عائلات الموظفين من اصحاب الدرجات المنخفضة يصل عمليا الى ٢٥ جنيهان ونصف في الشهر . اما موظف الشريحة العليا (الاولى وما فوق) فيبلغ متوسط راتبه السنوي بعد الاستقطاعات (بواقع ٣٣ في المائة للتقاعد والضرائب والرسوم الاخرى) حوالي ٩٠٠ جنيها سنويا تضاف اليها مخصصات وبدلات التمثيل والانتقال التي تبلغ حوالي ٧٠ جنيها شهريا معفاة من جميع الضرائب والرسوم فيصبح دخله الاجمالي ١٧٤٠ جنيها في العام أي ما يقرب من ١٤٥ جنيها شهريا . والفارق بين المستويين (في حدود المتوسط لاني الحدود القصوى) يصل حوالي ١٦ ضعفا .

غير ان الصورة الاكثر تعميما هي تلك النسبي توضح اسلوب توزيع الدخل القومي العام بين من « يعملون » في الانتاج الاجتماعي ، ومن « يملكون ولا يعملون » . فن شأن هذه الصورة ان تقترب بنا من المصادر المشروعة للدخل او غير المشروعة، كما يتضح لنا من الجدول التالي :

تطور نسبة الاجور الى الدخل القومي (٢٢)

البيان	٦٦-٦٥	٦٦-٦٦	٦٦-٦٧	٦٦-٦٨	٦٦-٦٩	٧٠-٧١	٧١-٧٢
نسبة الاجور الى							
الدخل القومي	٤٦٠	٤٧٢	٤٧٢	٤٧٢	٤٧٢	٤٧٢	٤٦٢
نسبة عوائد التملك							
الى الدخل القومي	٥٣٩	٥٤٠	٥٢٨	٢٢٨	٥٢٧	٥٠٥	٥٣٨

هذه المقارنة الاحصائية المزدوجة بين نسبة كل من الاجور وعوائد التملك الى الدخل القومي خلال السنوات ١٩٦٥ - ١٩٦٦ و ١٩٧١ - ١٩٧٢ تدل على الثبات النسبي للاجور (من ادا في المائة الى ٤٦٢ و ٤٦٣ خلال سبع سنوات ارتفعت فيها الاسعار تلقائيا عدة اضعاف . بينما ارتفعت عوائد التملك من ناحية الحجم المطلق من ١١٤٥ مليون جنيه عام ١٩٦٥ - ١٩٦٦ الى ١٤٦٩ مليون جنيه في العام ١٩٧١ - ١٩٧٢ بزيادة قدرها ٣٢٤ مليون جنيه آلت الحصة الاكبر منها الى استثمارات القطاع الخاص ، لا نسبة دورها في الانتاج بل بنسبة « الارباح » التي يحققها بواسطة النفوذ السياسي والتشريعات الاقتصادية الجديدة التي منحتها وزنا اخترق به أي تطويق من جانب القطاع العام ، بسل انتقل عبر الربح - وليس العمل الاجتماعي في الانتاج - الى الامساك بزمام المبادرة لتطويق القطاع العام نفسه

(٢٢) جمهورية مصر العربية (تقارير متابعه تنفيذ الحطة) وزارة التخطيط (نقلا عن « كتابات مصرية » - العدد المذكور من ٧٦)

من الداخل ، تمهيدا لتسلم القيادة الفعلية لاقتصاديات البلاد . وهو الامر الذي يتضح بشكل فاجع في اساس الملكية الرئيسية في البلاد ، وهي « الارض » ، فالملكية الزراعية التي تغطي الجزء الاكبر من موارد الثروة الوطنية ، وتفرض اسلوبا شاملا في الانتاج بوسائله وعلاقاته وقيمة على اكبر مجموعة من سكان مصر (حوالي ٧٠ في المائة) هي المعيار الاقل تبسيطا وبالتالي الاكثر تركيبا لاسس النظام الجديد الاقتصادية . والجدول التالي يعرض اهم الحقائق :

توزيع الملكية ومتوسط العائد للملاك

حسب فئات الملكية (٢٢)

فئات الملكية	نسبة عدد الملاك	نسبة المساحة	متوسط عائد الإيجار للملاك الواحد بالجنيه
	%	%	
اقل من فدان	٢٨٧	٤٤	١١٧
١ -	٢٠٧	٥٧	٢٨٤
٢ -	١٢٩	٦٦	٤٩٢
٣ -	٨٠	٥٥	٧٠٨
٤ -	٤٣	٣٩	٩٣٣
٥ -	٧٨	١١٢	١٤٨٢
١٠ -	٣٧	١٠٢	٢٨٢٤
٢٠ -	٢٠	١٢٧	٦٥٣٥
٥٠ -	٠٧	٩٤	١٤٨٦٥
١٠٠ فدان فأكثر	٠٢	٣٠٤	١٦٦٩١٧
المجموع	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٣٢٢

ومن جديد تتضح لنا ابعاد الهوة المخيفة بين مسن هم « فوق » ومن هم « اسفل » فصفار الملاك الذين في حوزتهم اقل مسن فدانين يصل عددهم ٩١٢ ألف

(٢٢) المصدر : جمهورية مصر العربية جهاز تخطيط الاسعار - ملكة رقم ١١٨ « توزيع دخول الافراد » يناير سنة ١٩٧٢ ص ١١ (نقلا عن « كتابات مصرية » - العدد المكون ص ٧٤)

فلاح يمثلون ٥٩٤ في المائة من مجموع عدد الملاك ، ولا يملكون أكثر من ١٠٠ في المائة من الأراضي الصالحة للزراعة . أما الملاك الذين تبدأ ملكيتهم بعشرين فداناً فأكثر ، فإن نسبتهم العددية لا تزيد عن ٢٩ في المائة ويملكون في الوقت نفسه ٥٢٥ في المائة من أخصب الأراضي . ومن بين هؤلاء ٢٨٨٥ يمثلون ٢٠ في المائة من المجموع الكلي للملاك يملكون ٣٠٤٪ من جملة المساحة المزروعة ، ويصل متوسط دخل الفرد منهم من عائد إيجار الأرض ١٦٦٩١ (ستة عشر ألفاً وستمئة وواحد وتسعين جنيهاً) في السنة . بينما صغار الفلاحين من الملاك بينهم ٥٩٣ ألف مالك في المستوى الأدنى لا تتجاوز جملة ملكياتهم ٣٢٣ ألف فدان تمثل ٤٤ في المائة من المساحة الكلية ، وهم أنفسهم يمثلون ٣٨٧ في المائة من عدد الملاك الزراعيين ويبلغ متوسط ملكيتهم حوالي نصف فدان للمالك الواحد فلا يزيد متوسط الدخل من عائد الإيجار الواحد منهم عن ١١٧٠٠ (أحد عشر جنيهاً وسبعمائة مليم) في السنة . (٢٤) فإذا لم ننس العمال الزراعيين الذين لا يملكون سوى قوة عملهم كاجراء ، وكذلك عمال الترحيلة (العمال المياومين أي الموسمين) ، فإننا نستطيع ان نقرب من الصورة المأساوية لوضع الريف في مصر الذي يخترق « الإصلاح الزراعي » بعد تطويقه من الداخل ، والاشتباك مع الفئات الرأسمالية الأخرى ، (تجار الجملة والسمارة) لاسترداد العلاقات شبه القطاعية المضافة حتماً إلى العلاقات الكومبرادورية الوافدة ، وكذلك علاقات الملكية العقارية والمقاولات . هذه المجموعة من « العلاقات » المتشابكة ، تفرز بالضرورة « قيمها » الخاصة . فليست القضية المطروحة هي تقديم البرهان على « طبقة المجتمع » وأثبت انه لا يتحول إلى الاشتراكية ، فالنظام الاجتماعي السابق على الانقلاب ، وخاصة بعد هزيمة ١٩٦٧ وتحديدًا منذ نهاية الخطة الخمسية عام ١٩٦٥ كان نظاماً طبقياً لا يتحول إلى الاشتراكية ، واندمت أمامه الفرص تقريباً للقيام بهذا التحول ، حتى ان سقوط ١٩٦٧ كان سقوطاً موضوعياً لنظام كامل أكثر منه سقوطاً لشخصية تاريخية .

لذلك ، فالتفاوت الطبقي الحاد ليس هو « نتيجة التحليل » المطلوبة ، بل ان حجم هذا التفاوت ومعدلات نموه وفي زمن الأعداد للحرب وفي بلد متخلف ، هو الذي يعيننا في المقام الأول حتى نقرب من التفسير الدقيق لمختلف الظواهر التي تفجرت طيلة العام ١٩٧١ - ١٩٧٢ رغم الواجهة الدقيقة الصنع ورغم الاحتواء المحكم من أعلى .. فالواجهة المتعددة المظاهر من أسفل ، والمتشعبة القوى والمختلفة الوسائل والغايات ، قد هتكت بوعي أو بغير وعي كافة الأقنعة ، وبرزت السى دائرة الضوء الباطن الوجه الحقيقي للانقلاب عبر أسسه الاقتصادية وقيمه الاجتماعية التي يشير إليها الجدول التالي حول موازين « الاستهلاك » :

(٢٤) الارتام كلها مأخوذة عن المصدر السابق ذكره (ص ٧٥)

توزيع الافراد ومجموع الانفاق الاستهلاكي حسب فئات الانفاق
الاستهلاكي الكلي (سلسلة ٢٥)

فئات الانفاق السنوي	عدد	مجموع افراد الريف + الحضر في العينة %	مجموع الانفاق الاستهلاكي ريف + حضر عداد	متوسط نصيب الفرد %
اقل من ٢٥	٤٥	٠.٤	٨٨١	٠.١
٢٥ -	٧.٦	٠.٥٨	١٨٦٤٦	٠.٣٠
٥٠ -	٢١٣٥	١.٧٤	٥٣٩٠.٦	٠.٨٧
٧٥ -	٤٦٠.٨	٣.٧٥	١١٧٧٥٩	١.٨٩
١٠٠ -	١٧٠.٧١	١٣.٩١	٥٠.٨٣٨٨	٨.١٨
١٥٠ -	١٩٤٩٥	١٥.٨٨	٦٦٦.٦٩	١٠.٧٢
٢٠٠ -	١٦٦٦٦	١٣.٥٨	٦٥٤.٨٣٤	١٠.٥٤
٢٥٠ -	١٣٥٢٧	١١.٠٢	٥٨٧.٦٤٩	٩.٤٦
٣٠٠ -	١٨٨.٢	١٥.٣٢	٩٣٤.٧٨٩	١٥.٠٤
٤٠٠ -	١٦.٩٥	١٣.١١	١.٥١٥.٥٠	١٦.٩٢
٦٠٠ -	٦٣٢٨	٥.١٦	٥٣.٩١٠.٨	٨.٦٧
٨٠٠ -	٢٦٧٣	٢.١٨	٣.٣٤٤.٣	٤.٨٨
١٠٠٠ فاكتر	٤٥٧٥	٣.٧٣	٧٧٨.١٩٠	١٢.٥٢
المجملة	١٢٢٧٢٦	١٠٠.٠٠	٦٢١٥.١٦٢	١٠٠.٠٠

ومن اليسر ملاحظة ان متوسط الاستهلاك الفردي في الحضر لا يتجاوز خمسين جنيها ونصف تقريبا في السنة (٢٢ جنيها في الشهر) - قيمة الانفاق الكلي على الطعام والكساء والسكن ، وغيرها مما يضع مستوى المعيشة في مصر ، بوجه عام ، في الحضيض . اما في مجال التخصيص ، فان متوسط الاستهلاك الفردي من الفئة الاولى (اقل من ٢٥ جنيها في السنة) هو ١٩٦.٠٠ جنيها في

(٢٥) انظر الملحق الاحصائي لبحث « التفرغ والتخطيط الاقتصادي في مصر » . وقد استخدمت بيانات الاربعة دورات من بحث ميزانية الاسرة للحصول على بيانات تمثل الاربعة دورات معا وذلك لكل من الريف والحضر على حده ثم ادمجت بيانات الريف والحضر مع مراعاة ان اسر العينة في الحضر تختلف عنه في الريف (المصدر السابق ص ٨٧)

السنة (١٩٦٥ جنيها في الشهر) . بينما يرتفع هذا المتوسط لاستهلاك الفرد من الفئة الاعلى (مائة جنيه فما فوق) الى ١٩٤٥٣٠ جنيها ، اي تسعة اضعاف متوسط الفئة الأدنى . كما تبلغ نسبة افراد الاسر التي يقل متوسط استهلاك الفرد فيها عن المتوسط العام حوالي ٦٠ في المائة من افراد المجتمع المصري . واذا لاحظنا ان الفئات الدنيا الخمس تمثل ٢٠ في المائة من المواطنين ، وان مجموع استهلاكهم لا يتجاوز ١١٢٥ في المائة من الاستهلاك العام ، فاننا يجب ان نستكمل الصورة في المقابل بان الفئات العليا الثلاث تمثل ١١ في المائة من افراد المجتمع وتستهلك ما نسبته ٢٦ في المائة من الانفاق العام .

كانت هذه هي الحقائق الاقتصادية التي استقبلت وواكبت وطورت قانون الاستثمارات الاجنبية والعربية والمحلية في سبتمبر - ايلول ١٩٧١ وهي الحقائق التي ارتكز عليها نظام الانقلاب في بناء سلطته بعيدا عن اية دعاوى تضمنها « برنامج العمل الوطني » الذي تقدم به رئيس الجمهورية بصفته رئيسا للاتحاد الاشتراكي الى المؤتمر القومي العام لاقاراه في ٢٣ يوليو - تموز من العام نفسه .

ولم يكن غير ذي مدلول ان رادار الشارع المصري من قلوب الجماهير المطحونة، لم يكن قابلا للاحتواء في هيكلية النظام الاجتماعي الجديد ، بل كان مستعدا للمواجهة . كما لم يكن غير ذي مغزى ما نشطت في نشره الصحف بعد ذلك في صدر صفحاتها الاولى وبالصور الكبيرة لمسلسل المصاهرة بين عائلات الرئيس والمهندس سيد مرعي والمقاول عثمان احمد عثمان . . فالمصريون يحبون الحب والخطوبة والزواج ، ولكنهم يتاملون في الصور ، عادة ، بعيون مفتوحة . ويستفسرون ، عادة ايضا ، من العلاقة بين مركز رئاسة الجمهورية ورئاسة مجلس الشعب ووزارة التعمير والاسكان . وكذلك عن العلاقة بين زراعة بساتين الفاخرة التي يهواها المهندس رئيس البرلمان ، ومشاريع البناء الضخمة التي يهواها المقاول الوزير . وما علاقة ذلك كله بقلوب الصبية والفتيات من ابناء وبنات هذا المثلث الحاكم الذين يخطبون بعضهم البعض فجأة ، وتظهر صورهم الكبيرة في الصحف ليتخيل الناس ليالي الف ليلة وليلة ويترحمون على ذكريات الملك السابق ، ويتساءلون بوجودان مفعم بالشجن : ماذا جرى في الدنيا ، وماذا يجري لنا ؟ ماذا يخفي القدر وما ينطوي عليه المجهول ؟

• - البرنامج المضاد .. للبرنامج الوطني

كان لا بد من جواب « ايدولوجي » يجب على السؤال الكبير الذي ابرزه التناقض بين الواجهات المعلنه والواقع الملموس . وكانت الامانة العامة للاتحاد الاشتراكي قد اعيد تكوينها في ٣٠ يوليو - تموز ١٩٧٢ . وكان امينها الاول المساعد لشؤون الوجه القبلي المهندس احمد عبد الآخر ، وامينها لشؤون التنظيم محمد عثمان اسماعيل (وقد سبق التعريف بهما في مجال التطرف الديني واليميني

المتخلف) وأما الدكتور عبد العزيز كامل والدكتور كمال أبو المجد (من قدامى الإخوان المسلمين ولكنهما من اليمين المستنير) فقد شغل أولهما أمانة الدعوة والفكر والشؤون الدينية والآخر أمانة الشباب. أي أن السلطة الحقيقية كانت من نصيب الجناح اليميني الأكثر تطرفاً.

وهكذا فوجيء أعضاء اللجنة المركزية للاتحاد الاشتراكي، بما سمي «مشروع دليل العمل السياسي والفكري والتنظيمي» لمناقشته سرا وفي نسخ محدودة غير قابلة للتداول. ولكن خطورة المشروع على الصعيد الفكري دفعت مجلة «الطلیعة» إلى نشره (٢٦) بغية تطويقه برأي عام مضاد قبل وصوله إلى مرحلة الأفراد. ولقد أدى الأمر بلطفي الخولي - رئيس تحرير المجلة المذكورة ومقرر لجنة الشؤون العربية في الاتحاد الاشتراكي - إلى تقديم استقالته من منصبه في التنظيم السياسي. والمثير أن هذا «المشروع» أو هذا «الدليل» لم ير النور الرسمي قط، فبقي مشروعا في أذهان أصحابه، ودليلا لنا إلى جوابهم الأيديولوجي الحقيقي على «سؤال المجهول». وهو الجواب الذي يتناقض كلياً مع بيان الرئيس أمام مجلس الشعب في ١٠ يوليو - تموز ١٩٧١ وبرنامجه للعمل الوطني في ٢٣ يونيو - حزيران ١٩٧١ أيضاً، فضلاً عن تناقضه الجذري مع «مواثيق الثورة» وفي مقدمتها «الميثاق الوطني». وبمعنى أكثر تحديداً، كان هذا «المشروع» أو «الدليل» بمثابة المؤشر الفكري الأول على هوية الانقلاب الأيديولوجية. ولم يكن حجه في اللحظة الأخيرة إلا عملاً تكتيكياً، لا يقصد تعطيل ما جاء فيه بل تنفيذه دون ضجة. ماذا يقول هذا الجواب؟

● يعترف أولاً بأنه «إذا كانت الثورة - بعد أن قضت على سيطرة الاستعمار والقطاع والرأسمالية المستغلة - قد خبطت خطوات جادة أكيدة من أجل قضية عدالة توزيع الدخل القومي، إلا أن أهم ما يهددها في الآونة الحاضرة هو استئثار هوة التفاوت بين مستويات عائد عمل أبناء هذا الشعب». ويستشهد لتأكيد هذه المقدمة بأن «قيم مجتمعنا مستوحاة مما نؤمن به من رسالات سماوية، تتناقض مع استئثار البعض بخيرات هذه الأمة، بينما الاكثريّة لا تحصل على حصة العادل». ويقدم ما يشبه النقد الذاتي حين يطلب من القيادات «أن ترى الجماهير فيها المثل والقنوة». علينا أن ننأى بانفسنا عن كل صور الاستغلال في تعاملنا اليومي مع الناس. أن نقدر العمل ونحترم العاملين، مصححين النظرة السائدة من العمل البدوي، ناظرين إلى الأفراد جميعاً على أساس عملهم ودورهم في المجتمع». بهذا الاعتراف والنقد، يسحب «الدليل» البساط من تحت أية إحصائيات «يبادر» هو بتأكيد سلفاً، في محاولة مكشوفة لكسب الثقة وأعضاء المصادقية على ما يلي.

(٢٦) راجع نمه الكامل في عدد أكتوبر - تشرين الأول - ١٩٧٢ من مجلة «الطلیعة» المصرية (من

من ٩٦ إلى ١٠٥)

● اما « ما يلي » فهو الاستغراق التام في النصوص الدينية ، حتى ان الفقرة الاولى من « الخط الفكري والسياسي » الذي ينادي به هي « نظرنا تجد بعدها الروحي في الدين والايمان بالرسالات السماوية التي اكملها الاسلام ومثله وتشريعه » . هكذا لا يعود هناك طريق عربي الى الاشتراكية العلمية بتعبير « الميثاق » بل « اشتراكية عربية تستمد اصولها من عقيدة هذا الشعب » اي ، بصراحة ودون التواء ، اشتراكية اسلامية ، ان جاز المصطلح . فالاشتراكية العربية « تؤمن بوجود قوانين اساسية تحكم الكون والحياة » و « ان في تراثنا وديننا - قبل اي فكر حديث - وما يؤكده وجود قوانين اساسية تحكم الكون والحياة لخير الانسان والانسانية في كل زمان ومكان ، ولا شك ان تجاهل هذه القوانين يفقد اشتراكيتنا اساسها العالمي المتميز » . والتطبيق العملي لهذه الاشتراكية الدينية هي تلك « الآيات القرآنية » التي يؤكد بها اصحاب « الدليل » نظرتهم ، والتي يعلقها الراسماليون المصريون ، قبل الثورة في مكاتبهم مثل « انا لا نضيع اجر من احسن عملا » ، « وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون » ، « ان الله يحب اذا عمل احدكم عملا ان يتقنه » ، « وفي اموالهم حق معلوم للسائل والمحروم » ، « واثت ذا القربى حقه والمسكين وابن السبيل » . ان هذه الآيات التي تكتسب قيمتها التاريخية من كونها اداة ايدولوجية لتغيير مجتمع قبلي بالغ التخلف ، لا علاقة لها « باستغلال » البعض لمصدرها « المقدس » في تعميمها على مجتمع مختلف كل الاختلاف وزمن مغاير الى اقصى الحدود . اكثر من ذلك انها تزوير مغضوح لمصطلحات لا علاقة لها من قريب او من بعيد بالنص القرآني . فالعمل الصالح غير « العمل » في دورة الانتاج ، والصدقة والاحسان والزكاة ليست هي « الاشتراكية » . ان ما فعله اصحاب « المشروع - الدليل » في هذه النقطة هو نفس ما كان يفعله باشوات المصانع والشركات الكبرى في مصر الملكية في قهر العمال بسلاح الدين حين كانوا يرصعون مكاتبهم وصالواتهم وحتى ورش العمل بمثل هذه الآيات . بل وبذهب هؤلاء المعاصرون (الاكثر تخلفا لانهم لا يضعون اموالهم في دولا ب الانتاج كالراسماليين القدامى بل يعتمدون على فروق الاسعار والتهرب واعمال الوساطة الطفيلية ومشروعات الخدمات الاستهلاكية) الى ما هو ابعد حين يقررون « ان الحقيقة الباقية من وجهة نظرنا ، واصولها الضاربة في اعماق التاريخ مع شريعة الحق ، وشريعة الله ، تجعلنا نؤمن ان عنقنا ما نستغني به عنها (اي عن العقائد والمذاهب والنظم القائمة في العالم) ، بل ان عنقنا ما يقدم الطول العلمية السطيفية لمشاكل الحياة ، ويعطي البشرية ما تحتاجه قيما وفكرا وشادا » . وهكذا لم تمد الاشتراكية العربية او الاسلامية « اشتراكيتنا » بل هي تصلح لان تكون للعالم كله . ومن ثم نقول « الميثاق الوطني » قبل عشر سنوات على صدور هذا « الدليل » من ان فكرنا « مفتوح على كل التجارب » الانسانية ، هو قول لم يعد جانزا ، من فرط تواضعه وبعده عن « الحقيقة الابدية المطلقة » لدى الامانة الجديدة للتنظيم السياسي الوحيد .

● والارتداد على « الميثاق » هو البشارة الاولى بالارتداد عن محتواء الاجتماعي .. فقد الفى « الدليل » مصطلح « الطبقات الاجتماعية » واحل مكانه تعبيرين جديدين هما « المستويات الاجتماعية » و « القوى الاجتماعية » . وليس لهذا التغير من معنى الا بانه يسحب الاعتراف بالصراع الطبقي في المجتمع ، ومن ثم يصبح الهيكل التنظيمي للاتحاد الاشتراكي ، ايدولوجيا ، وكأنه تكتل نازي يمثل « الوحدة العضوية للامة » كما رآها هتلر وموسوليني في المانيا وايطاليا ، وكما نادى بها احمد حسين زعيم « مصر الفتاة » وانطوان سعادة زعيم « الحزب القومي السوري الاجتماعي » . ومن الطبيعي ان يتحدد الموقف من « الملكية » في ضوء هذا التعريف لمجتمع بلا طبقات فتفرق « اشتراكيتنا بين الملكية المستغلة فلا تسمح بها ، والملكية غير المستغلة فتجيزها وذلك كله في الحدود التي يقرها القانون مترجما ضمير الجماعة واحتياجاتها » . وبديهي انه تعريف يتناقض تماما مع ما جاء في « الميثاق الوطني » عام ١٩٦٢ عن سيطرة الشعب على « وسائل الانتاج » ، ومن أن « القطاع العام » هو قائد الاقتصاد الوطني .. فاحالة تعريف الاستغلال وعدمه الى القانون وضمير الجماعة دون تحديد لماهية القانون وهوية الجماعة يساوي الزعم باننا مجتمع بلا طبقات ، ليصبح الاستغلال واقعا حرا من كل قيد سوى الوازع الديني .

● واخيرا يتكلم « المشروع - الدليل » عن السياسة الخارجية ، فيحذر من « القوى الكبرى التي تحاول ان تستقلب الى فلكها مناهج التقدم » في ايماء مباشرة الى الدول الاشتراكية . وكذلك « ان تحرير الارادة العربية وكفالة استقلالها ازاء مصالح واطماع القوى العالمية » في مساواة واضحة بين هذه القوى ، بل والايماء « الجديد » بأن المسكر الاشتراكي - والانحد السوفياتي على وجه التحديد هو الهدف المقصود من هذه التعبيرات المبهمة .

وكانت هذه هي الحقائق السياسية الجديدة التي اعتمد عليها نظام الانقلاب في صياغة ايدولوجية بعيدا عن اية دماوى حملتها « الواجهات » اليسارية و « البيانات » الوطنية التي شاركت في ديكور الحكم .. فهذا (المشروع - الدليل) لم ير النور الرسمي قط ، ولكنه - دون غيره من الخطب والاجراءات والمعاهدات التي لم يجف حبر التوقيع عليها - اخذ طريقه الى التنفيذ على الفور ، كما انه كان الجواب الاول على مفاجآت السياق الاجتماعي والسياسي بين عامي ١٩٧١ و ١٩٧٢ وهي المفاجآت التي كشفت بتناقضاتها المثيرة عن ملامح « المجهول الكبير » .

٦ - عندما طلب الرئيس السادات السفير السوفياتي يوم ٢٢ نيسان - ابريل ١٩٧١ ليخبره قبل المصريين بأنه قرر « تصفية علي صبري » استدرك الرئيس مخاطبا السفير « لكنني اؤكد لك إنه ليس في هذا شيء موجه ضد الاتحاد السوفياتي . انها مسألة داخلية محض . واذا بدا لاحد ان يصور لكم الموقف بأن ما سافعله موجه ضد الوجود السوفياتي في مصر ، ففي استطاعتكم ان تردوا انسي

ساكون سعيدا لو انكم عززتم هذا الوجود » (٢٧) . غير ان السوفيات كان في حوزتهم بلا ريب معلومات مفصلة عما جرى في شهر تشرين الثاني - نوفمبر عام ١٩٧٠ حين « جاء الى القاهرة كمال ادهم نسيب الملك فيصل ومستشاره الذي يتولى سلطة الاشراف على المخابرات ويعتبر من اقوى الشخصيات نفوذا في المملكة . وقد تحدث خلال هذه الزيارة عن الوجود السوفياتي في مصر وعن الانزعاج الشديد الذي يسببه للاميركيين » (٢٨) وقد وعده الرئيس السادات « باخراج الروس من البلاد » (٢٩) . وقيل بعدئذ ان هذا « الوعد » كان مدار المباحثات التي عقدها وزير الخارجية الاميركي وقتذاك وليام روجرز مع الرئيس السادات يوم ٣ مايو - ايار ١٩٧١ اي بعد ٢٤ ساعة من اقالة علي صبري . وذلك ، فيما اعتقد ، كان المدخل الطبيعي ، من جانب السوفيات ، الى تقنين العلاقات بينهم وبين النظام الجديد في ما عرف بمعاهدة الصداقة والتعاون . . فقد كانت « فجوة الثقة » في اهل الانقلاب المصري ولدت من مخاض هذا « التباين » بين « اعلانات » النظام وخفاياه . وهي الفجوة ذاتها ، على مستوى آخر ، التي انبثقت بين الشعب والنظام .

ولكن فجوة « الشك » في النظام الجديد اتسعت في الشهر التالي مباشرة لابرام المعاهدة بعد « الدور القدر » الذي قام به في احداث السودان بين ١٩ و ٢١ يوليو - تموز ١٩٧١ . . فلقد سقط الانقلاب العسكري الراديكالي في الخرطوم ، بغضلة التدخل المصري المباشر . وسوف تظل الاربعة والعشرون ساعة الحاسمة (يوم ٢٠) سرا كبيرا في تاريخ هذه الفترة ما لم يكشف عنها احد الذين شاركوا في صنعها من القمة . فلقد كان سحب القوات السودانية المرابطة على ضفاف قناة السويس في طائرات النقل الضخمة بقيادة وزير دفاع النمرى خالد حسن عباس ، ثم اصطيداء بابكر للنور وفاروق حمد الله من الطائرة البريطانية القادمة بهما من لندن في السماء الليلية ، وتحرك الضباط المصريين وطلاب الكلية الحربية المصريين المقيمين في السودان ، واستقاط الطائرة العراقية التي تحمل احد الزعماء السودانيين بالقرب من السماء السعودية . . كان ذلك كله في تخطيط محكم وزمن قياسي يحتاج بالقطع الى اجهزة دقيقة بالغة التطور على كافة المستويات بدءا من البشر وانتهاء بالكمبيوتر ، لا تتوفر غالبا لاي قطر عربي . وربما كان موقف مالطة من عدم السماح للطائرة التي تقل الزعيمين العسكريين السودانيين القادمين من لندن ، مفتاحا مهما لحل هذا اللغز المثير ، خاصة وان الطائرة البريطانية سلمت راكبيها المتميزين دون اية مقاومة او احتجاج . على اية حال ، فأسرار هذه الساعات الاربعة والعشرين ستظل طي الكتمان حتى يكشف عنها احد « أبطالها » في شجاعة تاريخية .

(٢٧) محمد حسنين هيكل - الطريق الى رمضان - الطبعة العربية - دار النهار اللبنانية - بيروت

١٩٧٥ - (ص ١١٩)

(٢٨) المصدر السابق (ص ١١٣) .

والذي يعني في خاتمة المطاف ان انقلاب الرائد هاشم العطا كان قد اسقط نظام النمرى فعلا ، لولا التدخل المصري المباشر . وهو التدخل الذي اعترف به الرئيس السادات مره بان « الاتحاد - اي اتحاد الدول العربية الوليد بموجب ميثاق طرابلس - قد ولد باسنان .. ظهرت جيدا في السودان » كما قال حرفيا في المؤتمر القومي العام للاتحاد الاشتراكي في ٢٣ يوليو - تموز ١٩٧١ .. واضاف في إحدى جلسات هذا المؤتمر بأنه لن يسمح بنظام ماركسي على الحدود الجنوبية مع مصر . وكان من الطبيعي للاتحاد السوفياتي ان « يشك » في الهوية السياسية لصاحب مثل هذا الكلام . ولكن الشك بدأ يقترب من حافة اليقين عندما طلب السوفيات من الرئيس المصري - بعد اجهاض التحول السوداني - ان يتدخل بنفوذه الشخصي لوقف سيل الدم المتدفق من احواد المشائق ، خاصة بالنسبة للقائد العمالي الشفيح احمد الشيخ الذي يتمتع باحترام عالمي كما كان على علاقة وطيدة بالرئيس عبد الناصر ، وكذلك مبد الخالق محبوب الامين العام للحزب الشيوعي السوداني .. فما كان من الرئيس السادات الا ان اتصل بالنمرى ليطمئن على « تنفيذ الاعدامات » قبل ان يواصل السوفيات احراره بالحاجهم . ويبدو ان السوفيات التقطوا الحديث التليفوني بين القاهرة والخرطوم ، فتأكدت لديهم الشكوك (٣٠) .

على اية حال فان هذا لم يمنع صدور بيان مشترك في تلك الايام بين النظام المصري وشخصية سوفياتية كبيرة هي بوناماريوف - عضو المكتب السوفياتي للحزب (٣١) - جاء فيه ان الطرفين يدينان « بقوة » موجة العداء للشيوعية . بل واضاف البيان نصا صريحا بان « مصر وهي تسعى لتحقيق بناء حياة جديدة على الاسس الاشتراكية ستعمل على الاستفادة من التجارب الفنية التي مر بها الاتحاد السوفياتي والدول الاشتراكية الاخرى » . ويبدو ان هذا كان كافيا للسوفيات ، وبالقدر نفسه للرئيس السادات ، من تصورين متناقضين : التصور السوفياتي هو تسجيل مواقف رسمية للرئيس المصري ، والتصور المصري هو تعزيز « الواجهة » بمزيد من الابهام .

وقد ساعدت على هذا الابهام مجموعة من القرارات والتصريحات والمواقف العلنية ، فحين أعلن الملك حسين فجأة « مشروع المملكة المتحدة » في ١٥ مارس -

(٣٠) المصدر السابق (ص ١٢٠) وايضا : فؤاد مطر « روسيا الناصرية ومصر المصرية » دار النهار - بيروت ١٩٧٢ - (ص ٩٤ و ٩٥)

(٣١) فؤاد مطر ، المصدر السابق ، يقول « ان بوناماريوف هو المسؤول عن الاعلام في اللجنه المركزية للحزب الشيوعي السوفياتي ، وقد سبق له ان عمل في الجيش الاحمر . وكان يتابع في استمرار نشاط المرتبطين بالبحر . وبلغ السادات ان بوناماريوف كان يحرص في استمرار على تصويره بأنه عمل في الماضي مع النازيين ، وانه ضد الاشتراكية ويريد ان يجعل من مصر دولة متدنية » (ص ١٦١)

آذار ١٩٧٢ بهدف اقامة حكم ذاتي للفلسطينيين في الضفة الغربية وإية اراضي يجلو عنها الاحتلال الاسرائيلي تحت السيادة الاردنية رفض الرئيس السادات المشروع ، وتوترت العلاقات مع الاردن لدرجة قطعها . وفي ٣٠ مارس - آذار نشرت الازفستيا الجريدة الناطقة باسم الحكومة السوفياتية أن المشروع الاردني « عمل انفصالي ومحاولة لتفرقة الدول العربية التقدمية واخضاعها بينما هي تواصل جهودها لانهاء الاعتداء الاسرائيلي » .

ومن بين هذه العوامل المساعدة ايضا ان الرئيس السادات الذي قطع وعدا بان عام ١٩٧١ سيكون سنة الحسم العسكري مع الاحتلال ومضى العام دون حسم ، ووجه في دورة استثنائية للمؤتمر القومي للاتحاد الاشتراكي بموجة من الاسئلة حول الموقف السوفياتي . وكان الرئيس قبل ذلك في « حديث الى الامة » بتاريخ ١٣ يناير - كانون الثاني ١٩٧٢ قد برر تأجيل الحسم بان « ضباب » الصيف الهندي الباكستاني (اشارة الى الحرب بين البلدين الاسويين) قد منع الحسم عام ١٩٧١ . ولكن زيارته المتكررة السرية والعلنية للاتحاد السوفياتي دفعت البعض للتساؤل ، فأجاب في هذا المؤتمر الذي عقد بين ١٦ و ١٨ فبراير - شباط ١٩٧٢ « أخشى ان يكون بمقت هذه الاسئلة حملات التشكيك المستمرة والتي تهدف في النهاية الى تقويض علاقتنا بالاتحاد السوفياتي حتى نبقى وحدها ، ومن ثم يسهل عزلنا والقضاء علينا » . لقد اثيرت ايضا اسئلة مشابهة من بينها على سبيل المثال ، ان الاتحاد السوفياتي لا يريد سوى حالة اللاسلم واللاحرب في ازمة الشرق الاوسط ، لان ذلك يساعده على الكسب وعلى استمرار بقائه في المنطقة (٣٢) . ربما تتعرض علاقتنا مع الاتحاد السوفياتي لخلاف في وجهات النظر ولكن حتى الاشقاء يمكن ان يقع بينهم الخلاف . والاتحاد السوفياتي لم يطلب منا اي شروط لمساعدتنا على ازالة آثار العدوان . امريكا هي التي تحاول دائماً ان تفرض علينا شروطها النسبية ، ولكني اقول في وضوح ان احدا لم يستطع ان يفرض شروطه النسبية على

(٣٢) لا بد هنا من الاشارة الى « دائرة الحوار » اي الندوة التي مفدها جريدة « الاهرام » ونشر ما دار فيها صباح الجمعة ١٩ مايو - ايار ١٩٧٢ اي قبيل لقاء القمة الاميركي السوفياتي في موسكو بثلاثة ايام . وقد اشترك فيها من حواح اسرة « الاهرام » السيد اسماعيل فهمي وكيل وزارة الخارجية آنذاك ، والسيد تحسين نشر رئيس الدائرة الصحفية في الوزارة . وكان من رأي فهمي ان روسيا وامريكا يريدان حالة اللاسلم واللاحرب . و « نحو ذلك الوقت تقريبا اجري الجنبار في عقل الكتروني لتقدير درجة افادة مختلف الدول من حالة اللاسلم واللاحرب القائمة . واعطيت للمقل الالكتروني كل المعلومات ذات الاهمية ، وكانت النتيجة : ٢٠ نقطة لاسرائيل و ٢٨٠ نقطة للولايات المتحدة و ١١٠ نقاط للاتحاد السوفياتي » (هيكل - المصدر السابق - ص ١٤٩) . وكسان الاجراء الرسمي الذي اتخذته وزارة الخارجية المصرية ، بمعرفة الرئيس طبعاً ، هو منح السيدين فهمي وبشير اجازة مفتوحة . باعتبار انهما موظفان رسميان قالاً كلاماً يعبر عن رأيهما الشخصي . وقد سبب الاجراء اوتياحا لدى السوفيات يقابله امتعاض شديد من مقالات هيكل المفادة لهم في ذلك الوقت.

عبد الناصر ، وان احدا لم يستطع ان يفرض شروطه علي . وان احدا لن يقدر على فرض شروطه على ثورة يوليو . وهناك المسألة الاخرى المتعلقة بالقواعد . وانا اقول بوضوح شديد انه ليست للاتحاد السوفياتي اي قواعد في الموانئ المصرية . ولقد سبق ان قلت انني سوف اعطي تسهيلات للاسطول السوفياتي في الموانئ المصرية وكان ذلك ردا ووفاء لموقفه منا في عام ١٩٦٧ عندما فقدنا ٨٠ في المائة من سلاحنا . ما الذي فعله الاتحاد السوفياتي ؟ لقد اقام جسرا جويا بين مصر والاتحاد السوفياتي كما اقام جسرا بحريا . وفي خلال اربعة اشهر فقط وقبل ان نذبح او حتى نسلم عن ثمن السلاح او حتى نوافق على العقود كان قد اكتمل لدينا في اربعة اشهر اول خط دفاعي . وحتى بعد اقامة اول خط دفاعي بخمسة اشهر كاملة جاء الاتحاد السوفياتي ليقع معنا على العقود وقال يوما انه يشعر بان واجبه كصديق لمصر ان يقف الى جوارها ويشاركها في ازمتها ومن ثم اعطانا ما قيمته مائة مليون دولار اسلحة هدية ومشاركة منه دون مقابل . الاتحاد السوفياتي موجود في البحر الابيض ومن مصالحتي ان يظل وجود للاتحاد السوفياتي في البحر الابيض حتى يقابل وجوده وجود الاسطول الاميركي السادس . وكلنا يدكر ليبرتي (٣٣) . واعتقد ان من مصلحتنا ان يكون اسطول الاتحاد السوفياتي موجودا في البحر الابيض » .

ومن العوامل المساعدة اخيرا على احكام « الابهام » ان الرئيس دغلي الخامس من ابريل - نيسان ١٩٧٢ الى جلسة مفاجئة لمجلس الوزراء ، هي التي قرر فيها قطع العلاقات الدبلوماسية مع الاردن احتجاجا على « مشروع المملكة المتحدة » الذي علق عليه السادات بقوله انه « يشكك في قضية فلسطين ونحن لن نفرط في شبره لانه ليس من حقنا ان نفرط » . في هذه الجلسة اعترض السيد حسين الشافعي نائب الرئيس على « تمبيع الحسم » وقال كلاما اثار الرئيس ، لانه يطابق « المذكرة » التي تلقاها في اليوم السابق تحديدا (١٩٧٢/٤/٤) من عبد اللطيف البغدادي وكمال الدين حسين (من اعضاء مجلس الثورة السابقين) واحمد عبده الشرباصي ومحمد عصام الدين حسونة وعبد الخالق الشناوي واحمد كمال ابو الفتوح والفريق مدكور ابو العز والدكتور رشوان فهمسي من محفوظ والمهندس مصطفى خليل وصلاح دسوقي . وجميعهم من كبار المسؤولين في عهد سابقة سواء في السلطة التنفيذية او التشريعية او الشعبية . ويجمع بين بعضهم التطرف الديني وبين بعضهم الآخر معارضة العهد الناصري . قالت المذكرة « ان الاتحاد السوفياتي يقدم لنا من العون الذي لا ياذن حتى اليوم بتحريض الارض واسترداد الحق » و « لقد ان الاوان لان نرسم سياسة التحرير الوطني على اساس ان قوى مصر الذاتية وحدها - روحية ومادية - هي الركيزة الاولى

(٣٣) سفينة التجسس الاميركية التي قامت بدور بارز في حرب يوليو - حزيران ١٩٦٧ اذ كانت

تلك السفينة العسكرية المصرية وتحت بها لاسرائيل .

والارضية لتلك السياسة » و « أن الاوان من ثم لمراجعة سياسة الاسراف في الاعتماد على الاتحاد السوفياتي » ، و « أن سياسة مخالفة الشيطان لا اعتراض عليها إلا اذا كانت أو انتهت لحسابه ، وهي بالضرورة مفضية الى حسابها اذا لم يكن الخفيف كفوا له ونده » (٢٤) .

وكما ان « المدكرة » كانت اشبه بالسرية فلم تشر اليها الصحف ، كان جواب الرئيس السادات عليها في هذا النطاق ، غاضبا اشد الغضب على نائبه الذي ردد الاقوال عينها في جلسة مجلس الوزراء .

وكان على السوفيات أن « يعلمنوا » تجاه هذه المظاهر الودية العلنية من جانب النظام الجديد . ولكنهم في حقيقة الامر لم يعلمنوا لحظة واحدة ، لانهم كانوا يتابعون بعين مفتوحة ما يجري خلف الكواليس وما تحت السطح . وكانت هناك بالفعل ، مشاهد مثيرة لا ترتبط عبر أية وشيجة بما يدور على خشبة المسرح السياسي العلني . ماذا كان هناك ؟

يروى محمد حسنين هيكل في كتابه « الطريق الى رمضان » قصة لافتة للنظر (الطبعة المشار اليها ص ١٣٤ و ١٣٥ و ١٣٦) كتبها تحت عنوان فرعي هو « حكاية راندو بولو » وهو يوناني متمصر كان يعمل في مزرعة « جاناكليس » لانتاج التبيل من العنب المصري على بعد كيلومترات جنوب غربي الاسكندرية . بعد تأميم هذه « المزرعة - الشركة » عام ١٩٦١ بقي على راندو بولو الذي تجاوز الستين مديرا للمزرعة ، وهو الرجل الذي انتخب مرتين لمجلس الامة (البرلمان) نائبا عن الدائرة التي تقع فيها المزرعة . وفي العام ١٩٧٠ فوجيء اليوناني المتمصر المعجوز الجذاب (الصفات التي خلعها عليه هيكل) بجار مشير للانتباه والاهتمام ، فقد اقيم في المنطقة مطار للسوفيات تستطلع منحه الطائرات وضع الاسفلت في البحر من الشمال ، وتدافع عن المواقع المصرية في العمق جنوبا وشرقا وغربا . وفي شهر سبتمبر - ايلول ١٩٧١ تعرض منزل موظفة اميركية في سفارة بلادها ، للتفتيش من جانب المخابرات المصرية واعتقلتها ، وتم الامر نفسه بالنسبة لطناش راندو بولو . والحكاية - وفق معلومات هيكل - ان المخابرات الاميركية استطاعت ان تصل الى راندوبولو بضغط من ابنه المهاجر الى الولايات المتحدة ، وذلك عن طريق الفتاة الاميركية التي تدعى « مس سوين » وكانت تعمل صوريا سكرتيرة في قسم التاشيرات بالقنصلية الاميركية . وتمكنت أجهزة الامن المصرية بمراقبة الاتصالات بين الطرفين وبينهما وبين الخارج من النقاط ثلاث رسائل بالجبر السري تتضمن معلومات عن المطار السوفياتي . ويوم القبض عليه كان معه شخص اميركي يتمتع بالحصانة الدبلوماسية فاخلى سبيله . ويومها تار مستر دونالد بيرجس (المشرف

(٢٤) النص الكامل للمدكرة في باب « الوثائق » من كتاب فؤاد مطر السابق ذكره (ص ١٨٩ ،

على شؤون الرعاية اميركيين في القاهرة) ويوجين ثرون ممثل المخابرات الاميركية الذي استدعاه اللواء احمد اسماعيل مدير المخابرات المصرية حينئذ ووزير الحربية بعد ذلك ليبلغه كلاما قاسيا بشأن التهويل الذي تذيبه الولايات المتحدة حول الموضوع . وحين عاد ثرون من المقابلة كتب الى اللواء اسماعيل خطابا صريحا قال فيه « أريد ان اؤكد ان اي معلومات حصلنا عليها من الفتاة لم تذهب الى اسرائيل ، وكانت لفائدة الولايات المتحدة فقط . والحقيقة انها لفائدة مصر ايضا ، لانها تمكن الحكومة الاميركية من ان تقول لاسرائيل حين تطلب مزيدا من السلاح بحجة الاسلحة التي يرسلها الاتحاد السوفياتي الى مصر انها تبالغ » . ثم مضى الى القول « وأريدك ان تعرف ان الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي في مجابهة عالمية . وهنا قاعدة يعمل السوفيات منها . وطبيعي ان تكون مهتمين بما يفعلون . لقد كنا نتجسس عليهم .. لا عليكم » .

ويعلق هيكل على القصة كلها بقوله : « كان لحكاية راندو بولو فائدة خاصة من ناحية انها كشفت عن طريق (سري) للاتصال بين مصر والولايات المتحدة اصبح في ما بعد على درجة كبيرة من الاهمية . هذا الطريق كان يبدأ من رئاسة الجمهورية في مصر الى ادارة المخابرات المصرية ومنها الى ادارة المخابرات الاميركية : فالسى مجلس الامن القومي وكيسنجر في البيت الابيض . وكان هذا الطريق والبقاء عليه مفتوحا ، هو السبب الذي من أجله وافق الرئيس السادات في النهاية على اطلاق سراح مس سوين » . وكانت النتيجة التالية هي عزل وزارتي الخارجية نسي مصر واميركا (ايام روجرز) عما يجري من وراء ظهرهما .

ولكنه بالقطع لم يكن يجري من وراء ظهر السوفيات ، فوسالهم التكنولوجيا وغيرها في نقل الاسرار لم تكن بأقل كفاءة من الوسائل الاميركية . وهكذا لم تكن قصة راندو بولو بمقدماتها وسياقها ونتائجها مما يخفى عن آذانهم .

كما لم يكن خافيا عنهم « الاوامر اليومية » التي كان يصدرها الفريق محمد احمد صادق (الذي سمع باسمه المصريون للمرة الأولى في أحداث ايلول ١٩٧٠ حيث قام بدور لامع في الاردن ، ثم سمعوا بدوره الاكثر اهمية في انقلاب مايو - ايار ١٩٧١ ليصبح بعدئذ وزير الحربية) لافراد القوات المصرية المسلحة .

وفي أحد ايام شهر مايو - ايار ١٩٧٢ قال : « ان السوفيات لا يعطون مصر شيئا أساسيا . والمساعدات التي يقدمونها لا تكفي حتى لتحرير سيناء . اننا لا نملك مصانع للدخيرة . ولذا فنحن لو بدأنا المعركة فان الدخيرة لا تكفيها عشرة ايام . ان الاتحاد السوفياتي يطلب منا السماح له بانشاء قاعدة في مرسى مطروح واخرى في الزعفران (على البحر الاحمر) وهو طلب غريب » وهنا ضرب صادق بيده على الطاولة التي يجلس اليها و اضاف مخاطبا الضباط « ما دمت انا وزيبرا للحربية فلن امكن السوفيات من الحصول على قاعدة واحدة في مصر . وانني اقسم بشرفي العسكري على ذلك . واذا دخل السوفيات مرسى مطروح واقاموا قاعدة

هناك فلن يخرجوا منها أبدا . وإذا كان من الصعب علينا أخراج إسرائيل من سيناء وهي الدولة الصغيرة فما بالك بالاتحاد السوفياتي وهو الدولة العظمى . **أن الاتحاد السوفياتي يبيعنا السلاح بأسعار السوق السوداء** . الدبابة التي يبلغ ثمنها فسي الاسواق العالمية ٢٥ ألف جنيه يضع الاتحاد السوفياتي ثمنها ٤٤ ألف جنيه . لقد اشترى السوفييات كثيرا من موقف العقيد القذافي ضدّهم ونحن طلبنا من الرئيس الليبي تخفيف الحملة حتى لا يعتبروا كلامه حجة تحول دون تسليمنا ما نريد . ولقد تفهم القذافي هدف مصر من طلبها هذا وقال انه على استعداد لارسال وفد الى موسكو . وحدث بالفعل ان توجه وفد ليبي برئاسة الرائد عبيد السلام جلود الى موسكو وأجرى محادثات مع المسؤولين السوفييات تبين لنا انها كانت تتميز باللف والدوران . وارسل لنا الاخوان الليبيون الارقام التي قدمها السوفييات لهم لنطلع عليها فوجدنا ان الاسعار التي حددها السوفييات هي ضعف الاسعار العالمية . وعلى هذا الاساس لم تتم صفقة السلاح التي كانت يستعدها ليبيا مع الاتحاد السوفياتي لحسابنا . وكان الاخوان الليبيون سيدفعون ثمن الصفقة تقدا . وانا قلت لهم بعدما درست الارقام والوضع انه من الافضل الا توقعوا عقد الصفقة ، **وان الحل الامثل هو شراء السلاح غير المتوفر عندنا من الغرب** . وفوق ذلك لقد طلب السوفييات منا رسميا أن يتولى الطيارون المصريون تدريب الطيارين السوريين ، ومعنى ذلك ان يسافر طيارون من عندنا الى سوريا وبذلك يحدث نقص في الجبهة المصرية بالنسبة الى الطيارين . وحجة السوفييات في ذلك انه يجب ان يكون هنالك توحيد في هذه المسائل . وهي حجة غير مقبولة لان مثل هذه المهمة مطلوبة منهم . وفي أي حال أريدكم ان تعرفوا انه لن يغادر طيار مصري بلاده الى مكان آخر » (٣٥) .

وكما ان السوفييات في المطار القريب من الاسكندرية لم يكونوا بعيدين عن حكاية راندو بولو ومس سوين وبرجس وثران ، كذلك بوجودهم الاستشاري فسي الجيش المصري لم يكونوا بعيدين جدا عن حكاية الفريق صادق ، وعن « أوامره اليومية » وتأثيرها في افراد القوات المسلحة ، وتناقضها الكلي مع ما يعلنه رئيس الجمهورية . وازدادت فجوة الثقة اتساعا .

ولم تغب عن السوفييات أخيرا العلاقات المتميزة بين النظام المصري والمملكة العربية السعودية والتي ازدادت توثقا ابان تلك الفترة ، حتى ان الرئيس السادات، حين سافر الى موسكو في ٢ فبراير - شباط ١٩٧٢ « طلب من الفريق صادق ان يبعث برسالة الى الامير سلطان وزير الدفاع السعودي يبلغه فيها ان الرئيس امره في حال حدوث اي طارئ اثناء غيابي في موسكو ان تتلقى قيادة القوات المسلحة المصرية أوامرها من الملك فيصل » (٣٦) . وكان الملك فيصل نفسه هو الذي صرح

(٣٥) المصدر السابق (ص ١٢٦ و ١٢٧)

(٣٦) هيكل - المصدر السابق (ص ١٤٣)

بعد ذلك بشهور قليلة « ان الحديث عن استخدام البترول كوسيلة للضغط على اميركا لا جدوى منه . ولا يمكن الانتصار الا بالرجوع الى عقيدتنا » (٣٧) وقد وجدت هذه الفكرة بشكل آخر صدى عميقا لدى احمد اعمدة « مجموعة الصعيد » من الجناح الديني المتطرف هو احمد عبد الآخر الامين الاول للجنة المركزية للاتحاد الاشتراكي لشؤون الوجه القبلي حين قال « نغرط في سيناء ولا نغرط في عقيدتنا » . ولكن الاهم ان ريتشارد نكسون الرئيس الاميركي حينذاك طلب من الامير سلطان وزير الدفاع السعودي « ابلاغ الرئيس السادات انه اذا اخرج السوفيات من مصر ، فان الولايات المتحدة ستساعد جديا على حل أزمة الشرق الاوسط ، وان الامير السعودي قال للرئيس الاميركي ان القيادة المصرية واعيّة وموضوعية ومتفهمة وهي تدرك انه ليس في السياسة عواطف دائمة انما مصالح دائمة » (٣٨) .

وفي السادس من يوليو - تموز ١٩٧٢ اجتمع الرئيس السادات بوزير الدفاع السعودي العائد من واشنطن . وهو اليوم نفسه الذي وصلت فيه الرئيس رسالة على وجه السرعة من القيادة السوفياتية فلم يتحتمس لاستقبال فينوغرادوف - السفير السوفياتي فوق العادة - على الفور ، وكان ذلك للمرة الاولى في تاريخ العلاقات بين الدولتين . وحين استقبله بعد ذلك بيومين ، كان في خلفية السفير غير العادي ، صورة شبه كاملة عما يدور بين الكواكيس (من راندوبولو الى المخابرات الاميركية الى المباحثات السرية مع الولايات المتحدة الى الحملة الاعلامية المصرية على السوفيات الى اوامر الفريق صادق الى العلاقة الخاصة بالملك فيصل الى موجة التطرف الديني) لذلك لم تكن المفاجأة كبيرة حين التفت الرئيس السادات الى فينوغرادوف (في ٨ يوليو - تموز ١٩٧٢) بالاستراحة الخاصة في « القناطر الخيرية » قائلا : انني اشكر الاتحاد السوفياتي على كل ما قدمه من عون الى مصر عن طريق خبرائه ، ولكنني اريد الآن وقف خدمات هؤلاء الخبراء اعتبارا من يوم ١٧ يوليو - تموز .

وكان هذا اليوم في واقع الامر هو التاريخ الحقيقي لالغاء « معاهدة الصداقة » التي لم يمض عليها اكثر من عام الا قليلا والتي لم يتم الغائها رسميا الا بعد اربع سنوات . كما كان هذا اليوم الذي احتفلت به بعض الاوساط الحاكمة كما لو كان عيد الاستقلال الوطني ، هو تاريخ السفور عن الوجه الحقيقي للنظام ، حتى ان كيسنجر لم يملك نفسه من التعليق بأن ما اقدم عليه الرئيس المصري هو ابعد مما كان يتصور من حيث السرعة التي تم بها ، وأنه يستحق من اميركا « ردا مناسباً » . ولكن الولايات المتحدة ، كالاتحاد السوفياتي ، لم تفاجئه بالخطوة المثيرة ، فقد بعثت برسالة الى الرئيس السادات قبل لقائه بالسفير فينوغرادوف بيوم واحد

(٣٧) مجلة « المصور » المصرية - عدد ٣ أغسطس ، آب ١٩٧٢

(٣٨) من كتاب قواد سطر المذكور سابقا (ص ٢٠)

نقول حرفيا « تستطيع الآن ان نهذا » وان تفعل ما تشاء ، ولكن عليك ان تذكر دائما ان مفتاح الحل هنا » (٣٩) . ويشير هيكل في غمزة بارعة الى ان احدا « لن يعرف على وجه الاطلاق ما دار في ذهن الرئيس الى يوم ٦ يوليو - تموز عندما أصدر قرار سحب الخبراء السوفييات الا اذا قرر هو نفسه ان يزيح عنه الستار » ويضيف « وجدت نفسي لا ازال عاجزا عن معرفة السبب بالضبط الذي ضغط على الزناد فأطلق قرار الرئيس » (٤٠) رغم المفارقة البديهية وهي ان مقالات هيكل و « دائرة الحوار » في الاهرام وكذلك ارقام الكمبيوتر التي نشرها حول حالة الاسلام واللاحرب كانت التمهيد الفكري لقبول هذا القرار . ولكن رسالة بريجنيف الى الرئيس السادات في بداية اغسطس - آب ١٩٧٢ كانت تحمل الجواب وتحدد الاسباب بصراحة غير معتادة في العلاقات الدبلوماسية . قال الامين العام للحزب الشيوعي السوفيياتي في رسالته « اننا لا نستطيع ان نقف موقف اللامبالاة من الاتجاه الذي تسير فيه جمهورية مصر العربية ، لان ذلك يمسر يخص المصالح المشتركة للسوفييات والشعوب العربية معا . ولعلكم تذكرون ، يا سيادة الرئيس ، ان القيادة في كل من بلدينا قد انفتحت على ضرورة الحاجة الى تقوية زحفكم الهسى الامام وتعيمه ، وزحف كل القوى التقدمية في الشرق الاوسط . ونشعر بان من حقنا ان نذكركم بهذا لانكم انتم انفسكم قد تحدثتم اليينا مرات عدة عن النشاطات المتزايدة للقوى الرجعية داخل مصر ، وعن الجهود التي تبذلها العناصر اليمينية بصورة مباشرة او غير مباشرة ، بالتحالف مع الاستعمار ، لوقف زحف مصر على الطريق التقدمي والعودة به الى الوراء . فالى اين تتجه مصر ؟ الى اين تساق بايدي قوى من داخلها وخارج حدودها ؟ وما الذي ستكون عايسه العلاقات بيننا فسي المستقبل ؟ هذه هي الاسئلة التي تثير القلق لدى اصدقائكم وتقدم التشجيع لامدائكم . اننا نتطلع الى تلقي جواب عن هذه الاسئلة ، ونأمل ان تكون الاجابة عنها بكل صراحة » (٤١) .

والحقيقة ان الزعيم السوفيياتي لم يتلق جوابا من الرئيس المصري ابدا ، ولكنه - والعالم اجمع - تلقى جوابا من نوع آخر من شباب الشعب المصري .

٦ - من يجيب على سؤال « المجهول » ؟

كان الاسغناء عن خدمات الخبراء السوفييات في مصر هو الاجراء العلنى الاول الذي يفصح عن الصناع الحقيقيين للقرار المصري بعميدا عن الواجهات والاقنعة . فالاحراء تضمنته صراحته من قبل اتخاذ مذكره البغدادي وكمال الدين

(٣٩) هيكل - المصدر السابق - (ص ١٥٩)

(٤٠) المصدر السابق (ص ١٥٤ و ١٥٥)

(٤١) النص مأخوذ عن كتاب هيكل المذكور (ص ١٦٠ و ١٦١)

حسين والآخرين ، ومقالات هيكل وندوة الموظفين الكبار في الخارجية المصرية بالاهرام والقيادة الجديدة في الامانة العامة للاتحاد الاشتراكي، والكثيرين من اعضاء المؤتمر القومي الذين استقبلوا اعلانه في ١٨ يوليو - تموز ١٩٧٢ بالهاتف والتصفيق الحاد . ولكن المجتمع المصري بسؤاله الكبير « لماذا » عن مسلسل الحرائق والفئنة الطائفية والارتفاعات المتتالية للاسعار والثبات المضمي للاجور ، كان يحاول تلمس « المجهول » المقبل في القرارات والقوانين والاجراءات الثلاثة الرئيسية : قانون الاستثمارات الاجنبية وقانون الوحدة الوطنية واخراج السوفيات . . اذ رافق القانون الاول هجوم طفيلي على « الانتاج » متمثلا في تطويق القطاع العام وازدهار الاستهلاك عبر القطاع الخاص في التجارة الخارجية والداخلية . كما واكبت القانون الثاني موجة عنيفة من التطرف الديني الرسمي في اجهزة الاعلام . واشار الاجراء الاخير الى موقف معاد للقوى اليسارية والناصرية والديموقراطية في المجتمع .

وإذا كانت الحرائق المدنية والدينية هي التعبير السلبي عما يضطرم به باطن المجتمع من صراعات ، فقد كانت حركة الطلاب المصريين خلال عام كامل (١٩٧٢ - ١٩٧٣) هي الرقابة الإيجابية على مجريات الامور . وهي الحركة التي لا تفصل عن احداث ١٩٦٨ وتمتد جذورها الى تقاليد الحركات الطلابية في التاريخ المصري الحديث ، وخاصة في تلك المرحلة التاريخية عام ١٩٤٦ (ذكرى ٢١ شباط - فبراير) حيث تألفت حينذاك « اللجنة الوطنية للطلبة والعمال » كممثل جبهوي شامخ في الاربعينات الذهبية (٤٢) . ولا سبيل لفهم حركة الطلاب المصريين في السبعينات الا في هذا الاطار التاريخي ، لا بمعنى أنها جاءت امتدادا مطابقا للماضي ، بل العكس لاستخلاص الثوابت والمتغيرات التي تركت بصماتها واضحة على الحركة الجديدة .

فمن ناحية تمتد الحركة الطلابية المصرية في عمق التاريخ المعاصر الى البدايات الاولى للقرن العشرين ، وبالتحديد عام ١٩٠٦ . ولم يكن هذا التاريخ محض مصادفة ، بل كان مواكبا لحدث « دنشواي » - احدي قرى محافظة المنوفية جنوب غرب القاهرة - حيث اصطدم بعض الفلاحين المصريين ببعض الجنود الانكليز الذين اقبلوا لصيد الحمام من أبراج القرويين الذين يربحون من تربيته وبيعه . فما كان من سلطة الاحتلال الا ان نصبت محكمة فورية وعاقبت المشانق في ساحة القرية وأعدمت بعض شبابها . وهي « الجريمة » التي ندد بها الكاتب الايرلندي برنارد شو في ذلك الوقت . وهي ايضا الجريمة التي يسرت الميلاد الحقيقي للرواية المصرية على يد محمود طاهر حقي الذي كتب على اثرها « عذراء دنشواي » متأثرا بالرواية الفرنسية الشهيرة في زمنه « عذراء اللورين » . في هذا التاريخ ولدت الحركة الطلابية المصرية ، رغم ان « الجامعة الاهلية » لم تولد الا بعد

(٤٢) هذه النقطة مشروحة تفصيلا في اماروتنا للدكتوراه « النهضة والسقوط في الفكر المصري الحديث » . وهي المجلد الاول من عملنا هذا - دار الطلبة ، بيروت ١٩٧٨

ذلك بعامين ، اما الجامعة الرسمية « جامعة فؤاد الاول » التي أصبحت جامعة القاهرة فلم تتأسس الا عام ١٩٢٨ . غير انه في ذلك العام وبالتحديد في ٢٢ اكتوبر - تشرين ١٩٠٦ اجتمع عدد من الاميان والمثقفين المصريين في منزل سعد زغلول (زعيم ثورة ١٩١٩ بعدئذ ورئيس حزب « الوفد » ايضا) ليناقدوا سياسة التعليم في البلاد ، وكان البريطاني « دنلوب » قد خطط للتعليم في مصر على اساس انها « مزرعة قطن » لا تحتاج الا لصفار الموظفين والحرفيين ممن تكفيهم المدارس المتوسطة . كذلك فقد ركز جهده على دعم « التعليم الديني » في مواجهة التيارات المصرية . من هنا كان التفكير في اقامة جامعة ابعد ما يكون عن التخطيط البريطاني للثقافة العربية في مصر . كما ان هذا التفكير ، للسبب نفسه ، أصبح من الهموم الرئيسية لنضال الشعب المصري في ذلك الوقت الباكر . وقد أصدر الاجتماع في بيت سعد زغلول بيانا الى الامة جاء فيه « في هذه السنة هب في الراي العام تيار من نفسه (أي تلقائي) لتحقيق هذه الامنية ، لان الامة أنتهت بان تفهم تمام الفهم ان طريقة التعليم فيها ناقصة ودائرته تقف وننتهي بالطالب قبل بلوغ الغاية . وان من وراء الحدود التي انحصر فيها ، معارف سامية ، وحقائق علية ، وقضايا جلية ، ومشكلات غامضة تشتت الى النفوس الى حلها ، واختراعات جديدة ، وتجارب بديعة ، والاختبارات كثيرا ما شغلت وتشغل عقول كبار العلماء في اوربا ولا يصل اليها الا اصداها الضعيف . فأنها ما يختص بالوجود ، وما يتعلق بالبيئة الاجتماعية ، وما يبحث فيه عن فئة الانسان ، وعن الآداب والفلسفة والشرائع والفكرية وكل ما بهم ماضي الانسان وحاضره ومستقبله .. وابلغ من ذلك انه لا يوجد لدينا درس نعرف منه قيمة المؤلفات العربية في الآداب والفلسفة والعلوم ، ولا قيمة من الشتهروا من مؤلفيها عدا الاوروبيون الذين بحثوا عنهم وعرفوهم وفهمهم حقهم من الاجلال والاحترام . ان جميع الذين يشعرون منا بنقص تربيتهم العقلية يرون من الواجب ان يتقدم التعليم في بلادنا خطوة نحو الامام . وان امتنا لا يمكنها ان تعد في صف الامم الراقية لمجرد ان يعرف اغلب افرادها القراءة والكتابة . او ان يعلم بعضهم شيئا من الفنون والصناعات كالطب والهندسة والمحامة ، بل يلزم اكثر من ذلك : يلزم ان شبابنا الذين يجدون في اوقاتهم سعة ، ومن نفوسهم استعدادا يصعدون بعقولهم ومداركهم الى حيث ارتقى علماء تلك الامة .. » .

وهبت مصر عن بكرة ابها قلبها هذا النداء ، فرغم انه كان لديها منذ عصر محمد علي ورفاعة الطهطاوي وعلي مبارك ، « مدارس » للترجمة والهندسة والطب .. الا ان هذه « الصناعات » كلها كما يقول البيان السابق ليست هي « الثقافة » . ومن المفيد التذكير بان « الازهر » ظل منذ العصر الفاطمي هو منارة العلوم الدينية الاسلامية في الشرق . وقد كان سعد زغلول نفسه من خريجه قبل ان يتعلم القانون . ومن المفيد كذلك القول بان ابناء الاستقراطية المصرية الناشئة كانوا يتوجهون الى جامعات الغرب ويعودون « أساتذة » . ولكن البيان التاريخي

كان يشير الى جملة حقائق جديدة تماما . اولها ان « القوى الاجتماعية » التي اصدرته تتكون اساسا من ابناء الطبقة الوسطى الوليدة ذات الطموحات الاكيدة في ما هو اهم من « الوظيفة » التي كانت ترشحهم لها برامج دنلوب . كما انها رغم تدينها الشديد ، كانت ذات طموحات اكيدة في « العلمنة » و « العصرية » لا نسي منجزاتها المادية المحسوسة كالطب والهندسة بسل في « فكرها » الذي « يربي العقول » . بل يشير البيان اشارة فريدة الى العصر الذهبي للحضارة العربية الاسلامية التي ساهمت بنصيب موفور في عصر النهضة الاوروبية ، وقد آن الاوان لاسترداد « روحها » لدرء التخلف . وهكذا كان البيان الباكر حوارا عميقا بين التراث والعصر والمجتمع ، وقد اراد للجامعة ان تكون تجسيدا لهذه المعاني .

وهكذا هبت مصر كلها لتبلي النداء منذ ٢٢ اكتوبر - تشرين اول ١٩٠٦ الى ٧ فبراير - شباط ١٩٢٨ اليوم الذي وضع فيه حجر الاساس للجامعة المصرية . وقد ردت الجامعة (التي ولدت في رحاب النضال من اجل الاستقلال والديموقراطية والنهضة) على الشعب بسلسلة موصولة الحلقات من الممارك الفكرية المجيدة ، فاصبحت قلعة التنوير والفكر الوطني والعقلانية والوعي الشعبي بالاصالة والمعاصرة . وبعد ١٧ عاما فقط على انشائها - وبالتحديد في صيف ١٩٤٥ - تشكل اول تنظيم جهوي من الطلاب المصريين المنتمين الى الاحزاب السياسية على امتدادها من اقصى اليمين حيث الاخوان المسلمين و « مصر الفتاة » الى اقصى اليسار حيث التنظيمات الشيوعية والثروتسكية ، مرورا بحزب البرجوازية الوطنية الكبير « الوفد » . وقد حددت لجنة من ممثلي الطلاب ذوي الانتماءات المختلفة ، ان كفاحها من اجل الاستقلال ليس كفاحا ضد الاحتلال العسكري وحده ، بل ضد السيطرة الاستعمارية الاقتصادية والسياسية والثقافية ، وكذلك عملاء الاستعمار من كبار المالكين المرتبطين بالاحتكارات الاجنبية ، وانه لا بد من تكوين جبهة وطنية عريضة تناضل من اجل تحقيق هذه الاهداف .

ثم اعلنت احزاب الاقلية الحاكمة حينئذ في ٢٠ ديسمبر - كانون الاول ١٩٤٥ من رغبيتها في التفاوض مع لندن لاعادة النظر في معاهدة ١٩٣٦ وردت الحكومة البريطانية بعد شهر بان لا مانع لديها من التفاوض بشرط استمرار الارتباط بين مصر وبريطانيا وان تدخل مصر في حلف دفاعي مشترك والابقاء على القواعد العسكرية في مصر والسودان ، وكان رد الطلاب هو « لا مفاوضة الا بعد الجلاء » و « الجلاء بالدماء » . ودعت اللجنة المشكلة في صيف ١٩٤٥ الى مؤتمر ٩ فبراير - شباط ١٩٤٦ في حرم جامعة فؤاد الاول (جامعة القاهرة الآن) حيث طلب المؤتمر بوقف المفاوضات الدائرة ، والغاء كل المعاهدات والاتفاقيات مع الاحتلال ، وجلاء القوات البريطانية على الفور . ثم توجهت من المؤتمر مظاهرة كبيرة لرفع هذه القرارات الى المسؤولين ، فما ان وصلت الى منتصف كوبري عباس (كوبري الجلاء الآن) حتى فتح الجسر فجأة واطاقت الشرطة نيرانها ، وكانت مظاهرة كوبري

عباس الشيرة ، حيث لقي العديد من الطلاب حتفهم غرقا او بالرصاص . وانفجر
بركان المقاومة الشعبية في كل مكان حيث استشهد المصريون والسودانيون معا في
الاسكندرية والزقازيق والمنصورة ، وقد بلغ عدد القتلى سبعة غير مئات الجرحى .
وفي القاهرة حطم الشباب الزينات الملكية المدة للاحتفال بعيد الميلاد الملكي وحرقوا
صورة الملك فاروق وحتفت الجامعة بسقوط الملكية و حياة الجمهورية .

واغلقت الحكومة الجامعة . وفي ١١ فبراير - شباط انخرط الطلاب فسي
مظاهرات الجماهير الصاخبة نحو السراي ، فارتبط النضال - على الفور - ضد
الاحتلال بالنضال ضد العرش والرجعية . وفي اليوم التالي التقى طلاب جامعة
فاروق (جامعة الاسكندرية) بعمال كرموز (الحسي الشعبي في العاصمة الثانية
البلاد) واضطرت البلاد من شمالها الى جنوبها تطالب بطرد الحكومة فسقطت .
ولكن الذي جاء هو « اسماعيل باشا صدقي » رئيس اتحاد الصناعات المصرية
اي زعيم ارباب العمل في الشركات المختلطة من رؤوس اموال كبار الملاك ورؤوس
الاموال الاجنبية) . وقررت اللجنة التحضيرية للطلبة انتخاب لجان وطنية .
وفي ١٧ فبراير - شباط في أحد مدرجات كلية الطب اعلن عن تشكيل **اللجنة الوطنية**
للطلبة التي طالبت في ميثاقها بالغاء التام عن كل شبر من اراضي وادي النيل
(اي مصر والسودان) والتحرر من العبودية الاقتصادية . ووجهت نداء الى
العمال ليشكلوا **اللجان الوطنية في المناطق والاحياء العمالية والتقابات** . وعلى الاثر
تكونت العديد من هذه اللجان في القاهرة والاسكندرية . واستمر اجتماع اللجنة
الوطنية للطلبة طوال الليل حتى صباح اليوم التالي (٢/١٨) حيث اتصلت
بالاسكندرية وبعمال الترام والطابع وعمال شبرا الخيمة ومؤتمر نقابات عمال القطر
المصري واللجنة التحضيرية لاتحاد نقابات عمال القطر المصري . وفي ١٨ و ١٩
فبراير - شباط ١٩٤٦ تم تكوين **اللجنة الوطنية للطلبة والعمال** ، القيادة التاريخية
الجديدة للنضال الوطني . وفي نهاية اجتماعها الاول « قررت نقابات عمال القطر
المصري ، وطلبة الجامعات المصرية والازهر والمعاهد العليا والمدارس الخصوصية
والثانوية ان يكون يوم الخميس ٢١ فبراير - شباط ١٩٤٦ يوم اضراب عام لجميع
هيئات الشعب وطوائفه ، يوم استئناف للحركة الوطنية المقدسة التي تشترك فيها
عناصر الشعب المصري متكئة حول حقها في **الاستقلال التام والحرية الشاملة** » .

واقبل يوم ٢١ فبراير - شباط ليصبح « تاريخا » مشهودا في حياة مصر
والعالم العربي وكافة الشعوب القيدة بأغلال الاستعمار . فتدفقت المظاهرات الى
قلب القاهرة ، وفي مؤتمر **ميدان الاوبرا** اعلن مجددا ضرورة قطع المفاوضات والغاء
الناجز والغاء المعاهدات وعرض القضية برمتها على مجلس الامن ، اي تدويل
المسألة المصرية واشراك الراي العام العالمي الذي تتردد في حشاياه النهاية الفادحة
التمن للحرب العالمية الثانية . وفي ميدان قصر النيل (ميدان التحرير الآن)
حصدت القوات البريطانية بالرصاص وتحت عجلات مصفحاتها العشرات من
التظاهرين . ولكن المظاهرات عمت بقية ارجاء مصر في اقاليم الوجهين البحري

والقبلي . ولكن اول « جبهة وطنية » بعد الحرب كانت قد ولدت ، كنفية لجهة الاحزاب عام ١٩٣٦ التي وقعت معاهدة التهادن مع الاحتلال ، وكمستداد لثورة ١٩١٩ المجهضة بسقوط جيل الرواد . وكان الفرق النوعي بين الجبهتين ان « اللجنة الوطنية للطلاب والعمال » قد مثلت تحالف القوى الشعبية من العمال والمثقفين والبرجوازية الصغيرة الوطنية الديمقراطية ، وهي القطاعات الاجتماعية الصاعدة على المسرح السياسي .

الا ان ذلك لا يعني ان السفارة البريطانية والقصر الملكي قد استطاعا بالتعاون مع صدقي باشا - سحب ممثلي الاخوان المسلمين و « مصر الفتاة » . وقد تجلى هذا « الانشقاق » في صفوف اللجنة الوطنية حين اعلنت يوم ٤ مارس - اذار كيوم حداد وطني على شهداء ٢١ فبراير - شباط . غير ان الانقسام لم يمنع ٢٥٠ الفا (ربع مليون) مواطننا من الاحتشاد وتنظيم حركة المقاومة ضد قوات الاحتلال واحزاب الاقلية والسراي . كما لم يمنع الصدى العربي الشامل لاحداث مصر ، ففي السودان قام الطلبة والعمال بمظاهرات ضخمة في ١٣ مارس - اذار بالعاصمة ، الخرطوم . وفي العراق تظاهر العمال والطلاب ايضا الى جانب كفاح الشعب المصري ، وكانت مذبحة كاروبافي بكر كوك التي استشهد فيها عدد كبير من العمال . وفي الهند تظاهر سلاح الطيران والبحارة في بومباي ضد قوات الاستعمار البريطاني فسقط ٣٥ شهيدا وخمسماية جريح . أما اتحاد الطلاب العالمي فقد كرس يوم ٢١ فبراير - شباط يوما عالميا للنضال ضد الاستعمار .

في مصر اخفقت مفاوضات « صدقي - بيغن » حول اتفاقية الدفاع المشترك ، وكذلك مفاوضات « خشبة - كامبل » وانتشر « الصنف الثوري » سواء بالاعتقالات الفردية (ضد الانكليز وعملائهم المحليين ، وضد القصر وعملائه ايضا) او باعمال النار في ثكنات الاحتلال ، فتحقق الجلاء عن المدن و « القلعة » في ٤ يوليو - تموز وعن مطاري حلوان ووادي النطرون في اكتوبر (تشرين الاول) وديسمبر (كانون الاول) وعن القاهرة والاسكندرية في مارس - اذار ١٩٤٧ . وكان يوم ٢١ فبراير - شباط ١٩٤٦ قد حدد بشكل قاطع هوية المنعطف الجديد للثورة المصرية وقواها الاجتماعية ، فاصبح « الاستقلال الوطني » يعني الاستقلال الاقتصادي والسياسي والديموقراطية الاجتماعية لا الجلاء العسكري فحسب . . ووضحت جماهير « البرجوازية الصغيرة » الى جانب العمال والفلاحين والمثقفين والجنود في مواقع جديدة من المشهد الاجتماعي والسياسي الذي ظل « حكرا » للبرجوازية المتوسطة والكبيرة واشباه الاقطاعيين دون انجاز لمهام « الثورة الوطنية الديمقراطية » التي بدأت مع انتفاضة عرابي واجهضت في ثورة ١٩١٩ وسلمت نفسها في معاهدة ١٩٣٦ .

وكان صدقي باشا رئيس الوزراء واضحا حين وقف في مجلس الشيوخ في ١٥ يونيو - حزيران ١٩٤٦ ليقول « اننا حكومة بيضاء لشعب احمر » وهو يطلب

الموافقة على سن الاجراءات الاستثنائية المعروفة باسمه ، وهسي « قوانين مكافحة الشيوعية » . كما انه كان منسجما مع تمثيله لمصالح الفئات العليا من البرجوازية المتحالفة مع الاستعمار ، حين وقف مرة اخرى في مجلس النواب يلوح بدبوان شعر « اصرار » لكمال عبد الحليم يطلب الموافقة على اعتقال مئات من الشباب والعمال والمتقنين (كسلامة موسى ومحمد مندوب) في ١١ يوليو - تموز ١٩٤٦ واغلاق عدد كبير من الصحف والمجلات وابواب الروابط والاتحادات والنوادي التي شاركت في صنع ٢١ فبراير شباط ١٩٤٦ .

بعد خمسة وعشرين عاما من هذا التاريخ فوجيء العالم بحركة الطلاب المصريين في اوائل السبعينات لا كتتمة لاحداث ١٩٦٨ ولا تكرارا لاحداث ١٩٤٦ بل اتصالا عميقا للدلالة ، بتاريخ الجامعة المصرية العريق في النضال الوطني من ناحية ، واستكمالا لاهداف « الحركة » بعد هزيمة ١٩٦٧ من ناحية اخرى (٤٣) . وتفصيلنا الراهن لبعض « اللحظات » في تاريخ الحركة الطلابية المصرية ، لا يقصد به متابعة التطور ، بقدر ما نهدف منه الى تلمس الثوابت والمتغيرات في الحركة الشعبية والظروف المحيطة بها ، وهو الامر الذي يساعدنا على فهم الحركات الجديدة وآفاق نموها في المستقبل .

من هنا نؤكد سلفا بأن حركة السبعينات ليست « مفاجئة » بأي معنى . انها بنت التقاليد التاريخية لنشأة الجامعة المصرية ، وهي التقاليد « الوطنية » اساسا ، اي ضد الاستعمار الاجنبي ، و « الاجتماعية » بالضرورة ، اي ضد الصفوة الطبقيّة الممتازة ، ومن ثم فهي تقاليد « ديموقراطية » صميمية . وفي هذا السياق يمكن القول دون تجاوز ، ان حركة الطلاب المصريين تاريخيا ، هي حركة واثقة على صعيد العالم . ومن زاوية اخرى هي بنت التقاليد الثورية للشعب المصري ، فهي التي بادرت خارج احزابها الى تمثيل كل الشعب في لبنان وطنية ، والمسى التحالف مع الطبقة العاملة . ومن زاوية ثالثة هي بنت الرد المدوي على الهيمنة في ظل قيادة استثنائية هي الشخصية التاريخية لجمال عبد الناصر . واخيرا فهي بنت زمانها بكل ما يلتهب به وجدان الشعب العربي في مصر .

ماذا اخلت من الماضي وماذا اضافت ؟ وقبل ذلك ما هو سياقها التاريخي ؟

يجب الاقرار اولاً بأن شباب الجامعات في مصر السبعينات هو الجيل الذي لم يكن قد ولد حين اعطيت بعض الارض للفلاحين . وكان طفلا حين صدر القرار الناصري الكبير بمجانبة التعليم في مختلف المراحل . وكان صبيا حين شارك العمال في ادارة مصانعهم وارباحها . وكان في الخطوة الاولى من مراحل الشباب حين وقعت الهزيمة في حزيران ١٩٦٧ وغاب جمال عبد الناصر . ولكنه يعسى ، بشكل ضبابي غائم انه « وارث الانتصارات » الوطنية والشعبية ، بعد كل حركة تمرد قام بها في

(٤٣) ينانج الباحث هذه النقطة تفصيلا في المروحة السابقة للدور .

الماضي والحاضر . وبين عامي ١٩٥٤ و ١٩٦٨ لم يسمع له احد صوتا ، ولكنه حين انفجر في فبراير - شباط ونوفمبر - تشرين الثاني عام ١٩٦٨ علق تمثال وزير الداخلية على مشنقة زمرية ودفع عبد الناصر لاصدار « بيان ٣٠ مارس - آذار » رافعا ، للمرة الاولى شعارات سيادة القانون ودولة المؤسسات . ولم يكن في ذلك كله مغزولا عن حركة الشباب العالمية ، غربا وشرقا ، عام ١٩٦٨ ولكنه كان متميزا . كان **التراب الوطني والديموقراطية** هما محور نضاله . ولقد عاد الى الصمت عام ١٩٦٩ حيث كانت « حرب الاستنزاف » على حدود سيناء في ذروتها . واندفع هادرا وراء جثمان ناصر في سبتمبر - ايلول ١٩٧٠ . ولم يشارك في « صراع المعاليك الجدد » على السلطة في مايو - ايار ١٩٧١ . ولكن ما ان شارفت « سنة الحسم » هذه نهايتها ، حتى كانت كافة العناصر السابقة والجديدة قد شكلت حركته الجديدة .

انه اذن ، في مجموعه العام ، من صلب الفئات الشعبية الواسعة في الريف والمدينة ، من جماهير العمال والفلاحين والحرفيين وصغار الموظفين وأصحاب الدخول الصغيرة والمتوسطة من التجار والمهنيين ، الذين اتيح لابنائهم الدخول الى رحاب الجامعة بسبب تفوقهم وحده . وهو نفسه الجيل الذي يدري انه بمجرد تخرجه سوف « يعمل » حسب قانون القسوى العاملة ، لا بالوساطات والصدف والحظوظ . ويكاد الغاء الملكية وقيام الجمهورية والاصلاح الزراعي وتأميم القناة ومعرفة السويس والجلاء وتمصير المصالح الاجنبية وتحديد الملكية الزراعية وتأميم الشركات الرأسمالية ، ان يكون فيلما من اشباح الذكريات . اما « الهزيمة » و « المعتقلات » فهما معا الصورة الرئيسية التي تتوسط المخيلة في اطار من التدهور الاقتصادي والحريق الاجتماعي والقمع السياسي .

علينا اذن في بدء التعرف على هذا الجيل المصري الجديد ان نفرق بينه وبين زميله في العالم الخارجي وقد تمرد هو الآخر ، شرقا وغربا ، عام ١٩٦٨ تمردا مثيرا . ولكن جيل الستينات من شباب العالم المتطور ، اشتراكيا كان او رأسماليا ، هو ثمرة عصر المتغيرات العظمى بعد الحرب العالمية الثانية ، في وسائل الانتاج وقواه الاجتماعية . اي ما سمي حيننا بشورة العلم والتكنولوجيا او الانقلاب الصناعي الثاني وحيننا آخر عرف بثورة المواصلات . وهو عصر البشائر الاولى لنكوص الاستعمار من مواقعه التقليدية واساليبه التقليدية كذلك ، والانتقال عبر ابداعات ثورية جديدة السى عصر الاشتراكية . بالاضافة السى ان حركة الطلاب العالمية ، في الغرب خصوصا ، هي ثمرة مجتمع الاستهلاك ، وتمردها موجه اساسا ضد « المؤسسة » سواء كانت الدولة او الحزب .

حركة الطلاب المصريين على العكس من ذلك ، هي ثمرة مجتمع « الانتاج » في ظل علاقات اجتماعية في الاطوار الاولى من النمو ، وفي ظل حكم اوتوقراطي تنعدم فيه الديموقراطية الليبرالية دون بديل كالديموقراطية الشعبية ، وفي ظل مناخ

اجتماعي مثلث بالرواسب الشيوقراطية . وهي ايضا ثمرة « الفراغ التنظيمي » في الحياة السياسية المصرية .. بتقييد الشرعية عن كافة الاتجاهات منذ الفناء الاحزاب في مصر عام ١٩٥٣ واحتجابها من ثم في دهاليز العمل السري ، او بالفناء نفسها والانصواء تحت لواء التنظيم الرسمي الوحيد . وايضا بقياب الفاعلية لهذا التنظيم الذي تحول مع الایام الى ديكور . وقد انعكس ذلك بدهاء على مصر « الاتحادات الطلابية » و « منظمات الشباب » في الاتحاد الاشتراكي ، فقد تحولت الاولى الى منتديات للنشاط الترفيهي ، بينما كانت الثانية حين تأخذ الامور جدًا باوي اعضاؤها الى السجون والمعتقلات .

وكانت الجامعة قد تعرضت مرتين على الاقل ، قرب منتصف الخمسينات وقرب اواخرها ، لما تعرضت له بقية المؤسسات الديمقراطية في المجتمع كالاحزاب والصحف والبرلمان والقضاء وال نقابات المهنة والعمالية ، من عسف وقهر . ففي عام ١٩٥٤ اصدر مجلس قيادة الثورة قرارا بالفصل الجماهي لحوالي ستين استاذًا جامعيًا من الوجوه المعروفة بالديموقراطية او الفكر اليساري . وقد اضطروا في غالبهم للعمل بالصحافة او الهجرة المؤقتة . وفي عام ١٩٥٩ حيث قام النظام الناصري بهجمة شاملة على صفوف اليسار المصري ، صفيت البقية الباقية او الوجوه الجديدة للفكر الوطني والماركسي من اساتذة الجامعات ، بأن تم اعتقالهم لفترات واوحت بين العامين والخمس سنوات . ومن كان « يفصل » او يقال ، لم يكن يسمح له بالعودة الى رحاب التعليم الجامعي . وهكذا فرغت الجامعة عمليا من اساتذة كبار في الاقتصاد والفلسفة والرياضيات الحديثة والاداب من امثال محمد مندور ولويس عوض وفؤاد مرسى واسماعيل صبرى عبد الله وعبد العظيم انيس ومحمود امين العالم وعبد الرزاق حسن وفوزي منصور وغيرهم ممن حصلوا على ارفع الدرجات العلمية من السوربون واكسفورد وكمبردج وبرنستون في الاربعينات من هذا القرن ، وعادوا الى بلادهم مزودين بالفكر الليبرالي والفكر الاشتراكي او بهما معا . وكان من الطبيعي ان تنتقل القيادة الفكرية من الجامعة ، طيلة الخمسينات والستينات ، الى الصحافة . ومن ثم فقد سادت برامج التعليم المناهضة للفكر العلماني الديموقراطي خلال هذين العقدين من الزمن ، خاصة في عهود كمال الدين حسين التي تولى فيها ارفع مسؤوليات التعليم والثقافة ، وهو الضابط المعروف باتجاهه الديني المتطرف . وهكذا نشطت التنظيمات الدينية لتملا « الفراغ » باسماء متنوعة كالشباب المسلم وشباب محمد والشباب المسلمين والايوان المسلمين وغيرها . كما نشطت التنظيمات البوليسية بين الاساتذة والطلاب على السواء ، لكتابة التقارير السرية عن زملائهم لأجهزة الامن .

في ظل هذه الاوضاع لا يمكن القول بأن « الجامعة » هي الام الشرعية لحركة الطلاب ، بل كان « الشارع » الذي ينتمون اليه اجتماعيا وثقافيا .. كان تناقضهم الداخلي انهم ، وهم ابناء الشارع الشعبي الغريز بغماله وفلاحه وبرجوازيته الصغيرة اساسا ، قد عرفوا الطريق الى الجامعة عبر « انتصارات » ثورة يوليو -

تموز ١٩٥٢ على الاستعمار والافطاع ورأس المال الكبير ، ومجانية التعليم والتصنيع والاصلاح الزراعي وغير ذلك مما « يسمعون » عنه . وحين دخلوا الجامعة لم تكن راسخة في عيونهم سوى « الهزيمة » والتخلف والدكتاتورية .

من هنا لم يكونوا قط في مواجهة « المؤسسة » الجامعية او الدستورية ، بل ارادوا ملء هذا الشكل بالمضمون الاجتماعي المتقدم . وهم لم يكونوا قط في مواجهة « المؤسسة » الحزبية ، بل كانوا يريدون خلقها من العدم ، على نقض زملاتهم في الغرب الذين تمردوا على الجمود والبيروقراطية للابنية التنظيمية والسياسية . وايقضوا على اختلاف مع حركة ١٩٤٦ المصرية التي كان قادتها في غالبيتهم معثلي احزاب ومنظمات . من هنا التمايز الجوهري بين حركة الطلاب المصريين في السبعينات ، وغيرها من الحركات في الخارج بل وغيرها من الحركات « التاريخية » في الداخل . انهم ، هنا ، هذه المرة ، لا « يمثلون » تنظيماتهم بل يخلقونها خلقا من شبه الفراغ الديموقراطي ، يخلقونها لانفسهم على نطاق الجامعة ولغيرهم على نطاق المجتمع . يخلقونها على صعيد الدائرة النوعية التي يتحركون فيها (عالم الجامعة) ويخلقونها على الصعيد العام الذي يحركون فيه « العودة الى التقاليد الديموقراطية » ببناء المنابر السياسية المستقلة . لذلك فهم لا يشكلون حقا طبقة اجتماعية كبقية صفوف المثقفين ، ولكنهم في الوقت نفسه ليسوا مجرد حركة طلابية ، بل هم وكلاء شرعيون عن المجتمع بختلف طبقاته الوطنية . وهم بهذا المعنى ليسوا صدى لحركة الطلاب العالمية ، كما انهم ليسوا تكرارا لحركة ١٩٤٦ في مصر ذاتها . انهم الامتداد « النوعي » الاكثر تطورا . . فقد حملوا اعباء مرحلة تاريخية مختلفة كبقية . كانوا هم « الطلائع » المنظمة نفسها ، لا مجرد « شباب جامعات » . والنقطة الثانية التي تؤكد هذا التمايز ، هو « التواصل » عبر عشر سنوات منذ عام ١٩٦٨ الى عام ١٩٧٧ فليست هناك « حركة طلابية » بهذا المعنى ، بل هي حركة اجتماعية - سياسية ، اثمرت في المد والجزر « روحا ديموقراطية » بعثتها من تحت الرماد ، حتى اصبحت « الحزبية » في مصر من جديد ، تتمتع نسبيا بالمشروعية الرسمية .

ولا شك ان هذه الحركة الجديدة قد استلهمت العديد من حلقات التراث العالمي والوطني في حركات الطلاب الاخرى .. فقد تأثرت في ابداعاتها التنظيمية بفكرة « اللجان الوطنية » المأخوذة اصلا عن حركة ١٩٤٦ ، كذلك مبادراتها في الاتصال بالنقابات العمالية والمهنية ، وايضا صيغة « المؤتمرات » التسعة لجماهير الطلاب والمتنقلة احيانا بين صفوف الشعب . وكان أبرز التقاليد التي اخذتها عن مسيرة شعب مصر عموما وشبابها خصوصا هو « المعارضة السلمية » والانضباط بينما كان اعداؤها ، بتقاليدهم التاريخية التي تجلت في حريق القاهرة ٢٦ يناير - كانون الثاني ١٩٥٢ ، هم الذين يلجأون الى العنف والتخريب والسطو بقصد تشويهها والحيلولة دون تحقيق اهدافها . كذلك ورثت عن شبيبة العالم وتجاربهم المخففة غالبا في اشغال ثورات ثقافية ، انكارا هامة كملصقات الجدران ومجلات

الحائط والاعتصام داخل الجامعة والساحات العامة . ولكن هذا « الميراث »
الانساني والوطني ، قد اضيفت اليه خبرة جديدة نوعيا في النضال .

٧ - جيل الثورة يقول « لا »

يؤرخ البعض لحركة الطلاب المصريين في السبعينات بخطاب الرئيس السادات في ١٢ يناير - كانون الثاني ١٩٧٢ حيث « اعتذر » عن تأجيل سنة الحسم بضياب الحرب الهندية الباكستانية ، فلم يكن معقولا للطرف الدولي الحليف (الاتحاد السوفياتي) ان ينشغل بما يدور في الشرق الاقصى والشرق الاوسط معا . ولكن هذا البعض من المؤرخين لم ينتبه الى الاشارة التي وردت في هذا الخطاب بالذات عن « الاسبوع الفلسطيني » الذي عقده طلاب كلية الهندسة بجامعة القاهرة قبل ذلك بأسبوعين ، أي في اواخر شهر ديسمبر - كانون الاول ١٩٧١ . وهذا هو التاريخ الحقيقي لاستئناف الحركة الطلابية المصرية مسيرتها بعد توقف حرب الاستنزاف ومشروع روجرز ومجزرة ايلول ٧. للمقاومة الفلسطينية في الاردن وغياب عبد الناصر وانتقال السادات . كان هذا « الاسبوع الفلسطيني » هو الشرارة التي اشعلت الفتيل ، من قبل ان يخطب السادات عن « الضباب » الذي حجب الحرب وان لم يحجب سيل النكات المصرية . وكان الخطاب في اشارة واضحة قد ندد بـ « جماعة انصار الثورة الفلسطينية » التي نظمت ندوات للاسبوع . وكان اسبوعا عربيا وان كان اصحاب الدعوة هم الطلاب المصريون .

هذه « البداية » بالغة الاهمية ، فهي كما نلاحظ بداية سياسية واضحة لا تحتل الانتساب الى « نشاط جامعي » وتقليدي . وهي بداية عربية واضحة لا تحتل الانتماء الى مشكلات اقتصادية او اجتماعية محلية . هذان المعنيان للبداية ليسا مجردين من « التاريخ » من ثلاث زوايا : عروبة مصر في العصر الحديث ، وعلاقة مصر بقضية فلسطين في الاربعينات ، وعلاوة سيناء بالقضية الفلسطينية في عدوان ١٩٥٦ وهزيمة ١٩٦٧ . هذا التاريخ الموصل يؤكد حقيقة هامة تقيب عن كثير من الازهان و « يفاجاون » بحضورها في خضم الاحداث ثم .. سرعان ما ينسونها . هذه الحقيقة هي أن عروبة مصر لم تولد في ٢٣ يوليو - تموز ١٩٥٢ ، لا على صعيد التاريخ ولا على صعيد الفكر ولا على صعيد العمل السياسي المصري ، بل هي قد ولدت قبل « الناصرية » بكثير . وربما كان الفضل الكبير لجمال عبد الناصر كممثل لفئات اجتماعية جديدة على المسرح السياسي ، انه كشف عجز النظام السابق وما يمثله من مصالح وارتباطات ، عن التعرف على هوية مصر العربية . ولكن هذا لا ينفي ان عبد الناصر نفسه ، كثوري ، هو من جهة ابن الحدث العربي الكبير في الاربعينات (حرب فلسطين) ومن جهة اخرى هو ابن الجيل الراديكالي في الارتباط بالفكرة العربية رغم تعدد الانتماءات من اقصى اليمين

الى أقصى اليسار (٤٤) . يضاف الى ذلك كله ان المشروع الصهيوني ذاته ، تطوع منذ عام ٥٦ الى عام ١٩٦٧ بالدليل الدامغ على عروبة مصر وارتباطها العضوي بقضية فلسطين . لذلك كانت « البداية الفلسطينية » لحركة الطلاب المصريين رمزا شاملا لهذا التاريخ المكثف من ناحية ، وايماء واضحة الى المدخل الوحيد الصحيح لمناقشة مشكلات مصر .

على ان هذا لا يمنع ان خطاب الرئيس السادات يوم ١٣ يناير - كانون الثاني ١٩٧٢ قد دفع « الاسبوع الفلسطيني » بسرعة لان يصبح « سبعة اسابيع » مشهورة في تاريخ المصريين بعد الهزيمة . . فقد بادر الطلاب الى تحديد موعد بعد الخطاب بيومين لمناقشة الوضع برمته ، وعدم الاكتفاء باللصقات والمنشورات ومجلات الحائط . وفي هذا الاجتماع الذي عقد في كلية الهندسة بجامعة القاهرة ، اوضح منذ البدء ان هناك تيارين متصارعين ، أحدهما يساري يعارض سياسة الرئيس ، والآخر يميني يدعمها . لذلك تقرر تأجيل النقاش الى يوم ١٧ حيث سيطرت « المعارضة اليسارية » على القاعدة الطلابية العريضة ، وطالبت بتجهيز ميليشيات طلابية واعدادها عسكريا ، كخط دفاع خلفي للقوات النظامية في حالة الحرب . كما طالبت بانهاء « المبادرات » السلمية كافتراح الرئيس اعادة فتح قناة السويس والانسحاب التدريجي للقوات الاسرائيلية ، وكذلك انهاء « الآمال » المعلقة على ذكريات « مشروع روجرز » والمبعوث الدولي الدكتور غونار يارنغ . وانذر المؤتمر الحكومة ، للجواب على هذه المقترحات ، خلال فترة لا تزيد عن يومين ، سوف يحتلون بعدها مباني الكلية ويمتصمون داخلها اذا لم يصلهم جواب واضح . وشرع الطلاب في تنفيذ تهديدهم ، حين وصلتهم انباء عن تجمعات مشابهة في بقية الكليات والمعاهد العليا وجامعات الاقاليم والازهر ، فامتصموا بابنية كلية الهندسة قبل انتهاء الموعد المحدد للانذار . ثم دعوا الى « جمعية عمومية » يوم الخميس ٢٠ يناير - كانون الثاني ١٩٧٢ يحضرها رئيس الجمهورية ليجيب بنفسه على الاسئلة المعلقة . وتم تأسيس « اللجنة الوطنية » الاولى التي كلفت باعداد « الجمعية العمومية » واستقبال المتطوعين للقتال .

حينئذ ردت الحكومة باتخاذ مجموعة من القرارات « التشفية » كمنع استيراد الاثاث الفاخر والعربات الفاخرة ، كما اعلنت استعمادها لتدريب الطلاب على الدفاع المدني ، ولكن رئيس الجمهورية ، من ناحية اخرى اصدر قرارا برفع العزل السياسي عن اثني عشر الفا من الذين سبق حرمانهم من الحقوق السياسية بعد تأميمات ١٩٦١ - ١٩٦٢ . ولكن الطلاب رفضوا مناورة الحكومة التي ظلت

(٤٤) يراجع في هذا السياق كتاب « الفكرة العربية في مصر » لانيس صايغ (مطبعة هيكل الغرب - بيروت ١٩٥٩) وكتاب « تطور الفكرة العربية في مصر » للدكتور فرحوط (المؤسسة العربية للدراسات والنشر - بيروت ١٩٧٢) وكتاب « اليسار المصري وقضية فلسطين » لرنمت السعيد (دار الفارابي - بيروت ١٩٧٤) .

تخشى « السلاح بيد الشعب » و « التنظيم المستقل » وابتغت من وراء الدعوة الى التطوع « المدني » ان تحاصر الحركة الوليدة بين جدران الانضباط العسكري تحت قيادتها . ويوم ٢٠ عقدت « الجمعية العمومية » في موعدها حيث اشترك فيها ما يقرب من العشرين الفا من الطلاب . وقررت ارسال وفد الى القصر الجمهوري يطلب من الرئيس الحضور الى الجامعة للرد على الاسئلة المطروحة ، والتي شكلت ما عرف في ما بعد بالوثيقة الطلابية . وامضى الطلاب ليلتهم تحت قبة الجامعة ، وتدعمت سلطة « اللجنة الوطنية » بما وصلها من مندوبين عن جامعات المحافظات الاخرى .

ومن الطريف ان الحكومة كانت تلجأ للخداع المكشوف ، فتزور بياناً يؤيدها طلاب جامعة الاسكندرية ، ثم تنشر الصحف في اليوم التالي نبأ اغلاق الجامعة ذاتها . واستأنفت الجمعية العامة اجتماعها يوم ٢١ من حوالي عشرة آلاف طالب باتوا ليلتهم في الجامعة . وفي اليوم التالي راح الطلاب يعدون المنشورات لتوزيعها في الاحياء الشعبية ، وتوجه بعضهم الى « حلوان » حيث التجمعات العمالية الكبيرة في مصانع الانتاج الحربي ومجمع الحديد والصلب . وكان قد سبق لهم ان ضمنوا مطالبهم ضرورة الافراج عن بعض عمال حلوان المقبوض عليهم منذ منتصف عام ١٩٧١ . وصرح احد قادة الحركة الطلابية حينذاك « ان كل ما نفعله هو التعبير عن رغبات الشعب .. لقد اتصلنا بالعمال لان عليهم هم ان يتولوا قيادة هذه الحركة » (٤٥) وقال طالب آخر « ان النظام يأمل ان تبوء الحركة في عطلة نهاية السنة الا انه ينسى ان أغلبية الطلبة المعظمي من اصل فلاحي ، وأنهم سيقضون العطلة في الريف ، وسيروون لاهاليهم ما تم في الجامعة » (٤٦) .

وفي السادسة من صباح الاثنين ٢٤ اقتحمت قوات الامن مباني الجامعة لتلقي القبض على ١٥٠٠ طالب وطالبة من المتصمين ولاحتت الاخرين بمختلف انواع الاسلحة المعروفة في هذه الاحوال (الرصاص الكاوتشوك ، والعصي ، والقنابل المسيلة للدموع) حتى تمكنت من احتلال الحرم الجامعي ومحاصرة الاسوار الخارجية لمنع الدخول . ولكن الطلاب اتجهوا الى ميدان التحرير (الساحة الرئيسية وسط القاهرة) حيث عقدوا المؤتمرات العفوية الصغيرة مع جماهير المارة وتعطلت حركة المرور ، ثم حاصرت قوات الشرطة الميدان الى ان صدرت لها الاوامر بالضرب فجمعت على الطلاب وتحولت الساحة الكبيرة الى ميدان قتال حقيقي التحم فيه افراد الشعب العاديون مع قوات الامن في معارك دامية . ولكن العربات نصف المصفحة كانت تخطف الطلاب والاهالي على السواء وتهول بهم الى السجون . ولم تتوقف المظاهرات رغم ذلك كله ، بل ظلت تتفرع بها الازقة والشوارع في مناورات خادعة للبوليس الذي لم يتوقف بدوره عن مطاردتها . ولكنها تمكنت من قيادة

(٤٥) ، (٤٦) راجع « الانتفاضة الطلابية في مصر - يناير ، كانون الثاني ١٩٧٢ » - سلسلة « وثائق » - دار ابن خلدون - بيروت ١٩٧٢ (ص ٢٧) .

الباصات والتزام وتحويلها الى مؤتمرات متنقلة ، تقفز منها لحظة ان تطالها الملاحقة . بينما تبقى الهتافات بعدها موصولة ، تنادي بالديموقراطية والافراج عن الطلاب والعمال . وفوجيء « المساء » بعودة جماهير غفيرة من الطلاب الى ساحة التحرير ، حيث القوا الخطب من جديد ، وعادوت الشرطة المركزية محاولتها في حصار الميدان ، الا انها منيت بالاخفاق . واعلنت الحكومة على الفور اغلاق كل الجامعات والمعاهد العليا . وامضى الطلاب ليلتهم في الساحة رغم زهمير الشتاء القاسي . غير ان تعاطف المواطنين امدهم بالاحرممة والطعام والادوية . وترامت الانباء صباح اليوم التالي (٢٥ يناير - كانون الثاني) عن الاجواء المعبأة بالسخط في مصانع حلوان و « كانت النساء تستقبلن الطلبة المتظاهرين في الشوارع بالزغاريد ، بينما كن يرمين طوابير البوليس المتقدمة بالماء الساخن . وعلم ان القلق يسود صفوف الجامعيين الذين كانت الحكومة قد ارسلتهم في السنين الماضية الى الجبهة لتتلافى غضبهم وسخطهم » (٤٧) . وفي هذا اليوم بعث عمال حلوان برسالة تأييد الى طلاب الجامعة . والقي القبض ليلتها على العدد الاكبر من قادة الحركة الطلابية وكذلك على العمال الذين كتبوا رسالة التأييد . وفي صباح ٢٦ يناير - كانون الثاني (ذكرى حريق القاهرة عام ٥٢) تم اعتقال حوالي الفين طالب ، وطلبت الحكومة رسميا من الجامعة ان تفصل كل الذين شاركوا في الحركة ، كما حددت الاستاذة المتضامنين معها باجراءات مماثلة . وفي السابع والعشرين من يناير - كانون الثاني (وكان الرئيس السادات القى خطابا في قاعة جمال عبد الناصر بجامعة القاهرة) تم الافراج عن الطلاب ما عدا ثلاثين ، فرفض عدد كبير من المفرج عنهم مغادرة السجن .

وفي الثامن والعشرين من يناير كانون الثاني اشاع المسؤولون في أجهزة الامن انهم قد وضعوا ايديهم على « مؤامرة » خططت للهجوم على القاهرة من جهاتها الاربع ، تقضي بان يهاجم اربعة آلاف طالب من جامعة عين شمس شمالها ، وان يهاجم اربعة آلاف عامل من « شبرا الخيمة » شرقها ، والجنوب بتكفل به اربعة آلاف من عمال حلوان ، اما الغرب فيكفيه عشرة آلاف من طلاب جامعة القاهرة . وكانت « الاشاعة » مدعاة للسخرية بحيث لا تستحق النقاش . بينما كانت بيانات الطلاب هي التي تستحق الانتباه ، فماذا قالت ؟

قالت انها ضد مختلف « الحلول السلمية » مع اسرائيل ، وبالتالي فهي ترفض قرار مجلس الامن رقم ٢٤٢ ومشروع روجرز ومبادرة السادات في فبراير - شباط ١٩٧١ . وترى ان الحل الوحيد هو حرب التحرير الطويلة الامد والتي تتطلب تسليح الشعب واقتصاد الحرب ورفع الرقابة عن الصحف ما عدا ما يخص الاسرار العسكرية والغاء الامتيازات لكبار الموظفين وتحميل اصحاب الدخول الكبيرة اعباء التعبئة ، وتقديم الحد الاقصى من الدعم للمقاومة الفلسطينية

والسماح للشباب المصري بالانخراط في صفوفها والسماح لها بالانفتاح الحر المستقل على جماهير الشعب المصري ، والقيام بأعمال فدائية في سيناء ، وعزل الانظمة العربية الرجعية عن « المواجهة » حتى لا تحرف طريقها الى اعتبار المساومة وتوثيق الروابط مع الانظمة الوطنية القادرة على دعم النضال .

ولا شك ان حركة يناير - كانون الثاني ١٩٧٢ قد انجزت بعض المهام الرئيسية كتحويل « الخط الوطني الديمقراطي من مجرد افكار يدور حولها النقاش الى حركة جماهيرية واسعة . واثبتت كفاءة وفعالية وديموقراطية القيادات الوطنية التي تنبثق عن الحركة الجماهيرية وتلتزم بخط برنامجي واضح وواقعي . وكسبت للجماهير الشعبية في مصر حق المعارضة الوطنية لسياسات النظام . وكسرت كل حواجز الصمت الاعلامي واوصلت كلمة شعب مصر الى بقية الشعب العربي ، والى شعوب العالم . وكانت الجسر الذي تم من خلاله ثانية لحم صلات وروابط النضال المشترك والمصر الواحد بين الجماهير في مصر والجماهير في بقية انحاء الوطن العربي » (٤٨) . غير ان هذا الوجه المشرق للمرحلة الاولى من حركة ١٩٧٢ لم يكن هو الوجه الوحيد . فقد كانت هناك ثلاثة عوامل سلبية رئيسية ، فضلا عما تفرع عنها من مضاعفات :

● كان هناك ، أولا ، هذا التوازي بين حركة الطلاب وحركة العمال ، ولم يحدث التقاطع بينهما قط ، كما جرى مثلا عام ١٩٤٦ . . كانت هناك اتصالات وتأييدات ، ولكن التفاعل المشترك ، فالانصهار في تنظيم جبهوي لم يحدث ابدا .

● كان هناك ، ثانيا ، رغم الوعي السياسي المثير للانتباه والاحترام ، خط يساري بارز يكاد يساوي كالقوى اليمينية تماما بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة ، ويستفسر من موقع « الشك » كالحكومة وجنرالاتها تماما عن قيمة الدعم الاشتراكي .

● وكان هناك ، ثالثا ، رغم النشاط المكثف والارهاق المضني ، ضعف تكتيكي واضح لم يعزل التيارات « الحكومية والمباحثية » عن التيارات اليمينية والدينية المستقلة بحيث لم يسحب من تحتها تماما بساط الشرعية .

● وكان هناك ، رابعا ، نقص في « التصور الاستراتيجي » لمسيرة السلطة ، بحيث بدت المطالب أحيانا كما لو انها موجهة الى الدولة القائمة « بقصد احراجها » وكأنها بالتالي « تستطيع » ولكنها « لا ترغب » .

ولكن السلبيات والايجابيات جميعها كانت المحور الرئيسي للجدل الاجتماعي ، فكما جسدت الحركة الطلابية « المعارضة الوطنية الديمقراطية » في مرحلتها

(٤٨) عن « الحركة الوطنية الديموقراطية الجديدة في مصر » - تحليل ووثائق لمجموعه من المناشئين المصريين - دار ابن خلدون - بيروت - (ص ٧١ و ٧٢) - تاريخ النشر غير مثبت .

الجينية ، كانت السلطة وطبقات الشعب المختلفة ، نعتبر هي الاخرى عن موافقها المتناقضة ، باتخاذها مواقف محددة من الحركة الجديدة . فكيف دار هذا الجدل؟

لم تتوقف الحكومة من جانبها عن استخدام السلاح المزدوج التقليدي ، وهو الاغراء والارهاب ، فقد ظل مجلس الوزراء في حالة انعقاد مستمر منذ بدأت الاحداث ، ولم يكن قد مضى اسبوع على خطاب « الضباب » لرئيس الجمهورية ، حين قررت الحكومة في ١٩/١/١٩٧٢ رفع شعار « كل شيء من اجل المعركة » ومعه عدة قرارات « اقتصادية » كتنقييد استيراد بعض السلع الكمالية وتخفيض نفقات الدعاية والعلاقات العامة في الوزارات ، وتحديد اعتمادات وقود سيارات الحكومة وعدم شراء سيارات جديدة لكبار المسؤولين وتقييد سفرهم السي الخارج آلا في حالات الضرورة القصوى والغاء امتيازاتهم « المادية » المجانية واخلاء ثلاثة آلاف شقة زائدة عن الحاجة الحكومية وبخفيض عدد التليفونات في الوزارات . ويلاحظ ان هذه القرارات تعني من ناحية الاعتراف بالقدوة السلبية لرجال الحكم في زمن الحرب . ومن ناحية اخرى فهي تمس القشور ولا توفر شيئا للشعب ولا تفرض شيئا على الاغنياء . وهي المعاني التي سادت فورا في مناقشات الطلاب في اجتماعهم الكبير يوم ١/٢٠ حيث حملت اليهم صحف الصباح قرارات مجلس الوزراء . وهو اليوم الذي سبقه بأربع وعشرين ساعة تطور مثير في مسيرة الحركة ، اذ عقد مجلس اتحاد طلاب جامعة الازهر اجتماعا حضره الى جانب الطلاب وكيل الجامعة وممثلين من الاتحاد الاشتراكي وادارات الشباب في الازهر . وقرر الاجتماع الاستثنائي باجماع الآراء في بيان على نشرته الصحف صباح ١/٢٠ ايضا ما نصه « اننا نؤمن ابمانا كاملا بأن الحل العسكري هو الطريق الوحيد لتحرير الارض .. واننا نرفض اي تنازلات او اي مساومات عن اي شبر من ارضنا العربية .. ولا نغري في حقوق الشعب الفلسطيني مهما كلفنا ذلك من تضحيات » . ثم عرض البيان لاقتصاد الحرب كحل وحيد لدولة تستعد للحرب ، وكذلك الاعداد العسكري للشباب والتعبئة الشعبية وحرية الاعلام ، الى ان قال « الشباب العربي الآن وقد اتضحت الصورة امامه كاملة للتحدي الاميركي السافر ونيته العدوانية من اجل القضاء على امتنا العربية ومساندة العدو الاسرائيلي وجب عليه الآن ان يتخذ الموقف الواجب عليه من ضرب كل المصالح الاميركية في وطنه العربي ، وان يعمل جاهدا على ضرب مصالحها في كل البلاد التي تسعى من اجل الحرية والسلام . علينا جميعا ان نستمر في تعرية الموقف الاميركي وفضحه امام العالم » . وقد كان لهذا البيان من جامعة الازهر والاجتماع الذي ولد منه ، اثر خطير في دعم الحركة الطلابية واحراج السلطة أمام الراي العام المتدين في مصر . وعندما نشر بيان طلاب كلية الهندسة بجامعة القاهرة في الصفحة ذاتها من جريدة « الاخبار » المعروفة بولائها للاميركيين ، وكان يقول ان « اميركا هي العدو الاول لبلادنا ، ومن هنا يكون الرد الطبيعي هو ان نضرب جميع المصالح الاميركية في الوطن العربي » فان التهديد الحكومي بتهمة « الشيوعية » أصبح مسيرا ، طالما ان نصف مليون طالب في الازهر

ومعاهده المنتشرة بطول البلاد وعرضها يرددون الكلام نفسه ويؤثرون به على ملايين الفلاحين البسطاء من عائلاتهم .

وكان « الاتحاد الرسمي » للطلاب الذي فقد شرعيته في خضم الاحداث قد اراد ان يستعيد ارضه بان بعث في اليوم الذي طالب فيه الطلاب بحضور الرئيس الى الجامعة ، ببرقية الى القصر الجمهوري تحمل الطلاب نفسه ويعرف سلفا انها مستجابة . وهكذا صرح المهندس سيد مرعي في الصحف في ١٩٧١/١/٢١ ان الرئيس « قبل دعوة لاتحاد » وانه سيجتمع بالطلاب في قاعة « القائد الخالد » جمال عبد الناصر بجامعة القاهرة في وقت قريب جدا . وهي « تلبية » لا علاقة لها بدعوة « الحركة » الطلابية . وقد اعترف رئيس مجلس الشعب في اجتماعه ببعض ممثلي الطلاب في اليوم التالي ان « حركة الطلاب حتى الآن حركة وطنية خالصة » .

(الاهرام ١٩٧٢/١/٢٣) . غير انه بعد هذا التصريح باقل من ٤٨ ساعة اقتحمت قوات الامن المركزي اسوار الجامعة ، وطلعت صحف ١٩٧٢/١/٢٥ ببيان لوزارة الداخلية يمنع المظاهرات « منعا باتا » . ولكن هذه الصحف في اليوم ذاته كانت تحمل مفاجاة للجميع . فقد اصدرت اكبر ثلاث نقابات مهنية في مصر ، واكثرها تأثيرا في الجماهير ، بيانات تأييد حاسمة لحركة الطلاب ، هي نقابة الصحفيين ، اي نقابة « الراي » ونقابة المحامين ، اي نقابة « الدفاع عن الراي » ونقابة المعلمين ، اي نقابة « تعليم الراي » . وهي الى جانب انها النقابات المهنية الاكثر عددا ، فانها الاوسع نفوذا . قال بيان نقابة الصحفيين ان حركة الطلاب « جزء من ثورة ٢٣ .

تموز ٥٢ » وانها تركز على موانيق الثورة الاساسية « ابتداء من الميثاق الوطني في ٦٢ الى بيان ٣٠ آذار ٦٨ الى برنامج العمل الوطني الذي قدمه الرئيس السادات في ٢٣ تموز ١٩٧١ » . وكان واضحا ان البيان اغفل ما يسمى « ثورة التصحيح » الانقلابية . ثم قال البيان ان الحركة الطلابية حركة وطنية مخلصه وان القضابا التي تطرحها « تشيرها مختلف طوائف الشعب وهي تتفق مع الخط الجاد لمواجهة ظروف الحرب » . وكان واضحا للمرة الثانية ان البيان يغمز « الخط غير الجاد » لما يسمى « بحكومة المواجهة » . وانتهر البيان الفرصة واكد على ضرورة حرية الصحافة وبقية الحريات الديمقراطية للشعب . وركز بيان نقابة المحامين على قضية التحرير وقال « انه لم يعد امام الامة العربية سوى طريق الكفاح المسلح . . ورفض اية اتصالات مباشرة او غير مباشرة مع الحكومة الاميركية » . ثم شجب البيان « محاولات التشكيك في موقف الاتحاد السوفياتي الصديق الوفي الذي وقف معنا في ازماتنا ، والتي نستهدف عزل حركة التحرر العربي عن قوة الدعم الاساسية لنضالها » وفي الوقت نفسه اعتبر البيان الولايات المتحدة « العدو الرئيسي الثابت للامة العربية » وان معركة التحرير ليست « مواجهة تقليدية » مع العدو بل « حرب تحرير شاملة يشارك فيها الشعب بأسره مشاركة ايجابية جنباً الى جنب مع قواته المسلحة » . وطالب بالديموقراطية لاوسع جماهير الشعب ، كما طلب « حماية المقاومة الفلسطينية من المؤامرات التي تحاك ضدها » . وتضمن البيان

بقية ما اشتملت عليه بيانات الطلاب من اقتصاد الحرب الى حرية الصحافة . اما بيان نقابة المعلمين فقد كان موجها الى الطلاب مباشرة « **أنسب نبارك صيحتكم ونستجيب لندائكم** » و « **أن ثورتكم العارمة لتنبهنا جميعا** » و « **نحن نؤمن بأنها ثورة صادرة من القلوب الحانية على مصر الوطن** » .

كانت هذه البيانات مفاجأة للجميع ، ولكنها المفاجأة الأكثر خصوصية لرئيس الجمهورية الذي طالعه في الصباح قبل أن يلقي خطابه الجديد حول الاحداث بعد ١٢ يوما فقط على خطاب « الضباب » . بيانات المهنيين كانت تقول ان اوسع فئات المثقفين في المجتمع ، تقف بلا تردد الى جانب الطلاب . وكانت تقول ايضا ان الطلاب بحركتهم انما ملأوا فراغا تنظيميا فادحا تعاني منه البلاد ، وانهم « طليعة » مصالح فئات اجتماعية عريضة وليسوا حركة طلاب عادية . ان خصوصية اللحظة التاريخية في مصر جعلت منهم « وكلاء شرعيين » عن الطبقات الوطنية المحرومة من التنظيم المستقل . ان شجاعة هذه النقابات في اعلان رايها ليست شجاعة اخلاقية ، كما ان النشر ذاته من جانب صحف محرومة من حرية الصحافة ، لم يكن « مغامرة » . بل ان بعض الصحف - كمؤسسة « اخبار اليوم » - كان معاديا لحركة الطلاب ومع ذلك نشر بياناتها وبيانات مؤيديها . الحقيقة اذن هي ان المهنيين وقد تلقفوا « المبادرة الطلابية » تحملوا على الفور مسؤولية العمل السياسي دون احساس بالخطر . والصحف ، بتعبيراتها الاجتماعية المختلفة ، لم تشد من المشاركة في هذه المسؤولية . و « الليبرالية » المفاجئة للصحف المناهضة كانت تحت الضغط الشعبي العارم . . فالرقابة عليها لم تكن رفعت ، وهي لا زالت ملوكة للتنظيم السياسي الوحيد للدولة .

كانت هذه المعاني كلها امام الرئيس السادات ، وهو يبدأ خطابه يوم ١/٢٥/١٩٧٢ بالتأكيد على مبدئين : **الاول** هو « سيطرة الشعب على وسائل الانتاج » ، **والثاني** هو « عدم استغلال الانسان للانسان » . ثم قال « ان قرار المعركة انتهينا منه ولم يعد فيه مناقشة او رجوع » . وأخذ الرئيس يسرد حوادث الأيام الأخيرة ، آخذا على الطلاب « الاسفاف » وان عدد الذين سيقدمون للمحاكمة لا يزيد على ثلاثين طالبا . وكان المؤتمر الذي خطب فيه الرئيس قد سمي بمؤتمر « كل المؤسسات السياسية والنقابية » ، لذلك دارت في النهاية مناقشات مثيرة بين الذين حضروا بدعوات رسمية ، اي انهم اختيروا بعناية ، ورئيس الجمهورية . ومن أكثر المشاهد اثارة ، كان الحوار بينه وبين رؤساء « الاتحادات » الرسمية ، فقد حاول هؤلاء الوقوف الى جانب الحركة الطلابية ، فقاطعهم الرئيس مرتين : الاولى حين فرق بين « القاعدة » الطلابية و « القلة المندسة المخربة » اي القيادات . والثانية حين فرق بين هذه القيادات و « الاتحادات المنتخبة » التي لا يجوز لرؤسائها ان يتكلموا بلغة الناشرين عليهم . ولكن طالبا جرؤ على مقاطعة الرئيس قائلا : ان القاعدة الطلابية العريضة لم تعد تحتل « الاسلوب » الذي وصل به « المعتمدون » من رؤساء الاتحادات الحالية . وكان هو نفسه واحدا منهم . وقد طلب منه

الرئيس ، هو وزملاءه ، **المتصدي** لقادة الحركة . و اضاف الرئيس انه من الآن فصاعدا **لن يسمح** لأي نشاط سياسي **خارج التشريعية** ، وان وقت الدراسة للدراسة وحدها لا شيء آخر .

وكانت المفاجأة الجديدة للرئيس هي أن استاذًا جامعيًا من الحاضرين قال ان « ابنه » يدافع عن الطلاب و « اسفاهم » ولا يعتبره اسفاهًا ، بل تمردا على كبت الحريات . ثم قال « اولادنا لديهم تساؤلات ونحن الاساتذة لا نملك المعلومات التي نشفي غليلهم .. علينا ان نعطيهم حرية الكلمة وحرية النقد حتى يشاركوا في البناء » . ولم يخف الرئيس مشاعر الغضب فقال مستشارا « يجب ان ننزع من وسط القاعدة الطلابية هذا الوباء » . ولكن عضوا بمجلس الشعب (اسمه احمد يونس اتم بعد ذلك في قضية مالية طلبت النيابة ان ترفع عنه الحصانة البرلمانية) قال « **والانطباع الشخصي لي** ان هذه الحركة لا يمكن ان تكون ثاقالية » . وقد وصف الرئيس اللجنة الوطنية للطلبة بأنها « لجنة الخيانة الوطنية » . واتضح جليا ان ارفع مستويات السلطة ، لن يدع « المسألة تمر » .

ولم تمر المسألة فعلا ، فقد انضمت نقابة المهندسين في الحادي عشر من فبراير - شباط الى بقية النقابات المهنية التي ايدت حركة الطلاب . وكانت اهمية البيان الذي اصدرته النقابة والاجتماع الذي عقدته ، انه جاء « بعد » خطاب الرئيس . ولوحظ في صياغة البيان انه يؤيد حركة الطلاب « قيادة وقاعدة ، **مضمونا واسلوبا** » اي على عكس ما رأى الرئيس من ان القاعدة سليمة والقيادة منحرفة وان المضمون سليم والاسلوب « مسف » . غير ان الرئيس بعد خمسة ايام تماما وفي « المؤتمر القومي » للاتحاد الاشتراكي « فاجأ » الناس بقرارين : الاول هو بمت « منظمة الشباب » (احدى مؤسسات الاتحاد الاشتراكي ايام عبد الناصر) . والثاني ، هو الافراج عن جميع الطلاب . وكان القراران في ختام الجلسة ، فكاد التصفيق ان يكون « حادا » لولا ان الوصية الاخيرة التي انهى بها الرئيس حديثه كانت دعوته الى « الصبر والصمت » فقد اضعفت الاكف في غمرة ترحيبها بالافراج عن الطلاب المحتجزين .. وراحت الرؤوس تفكر . ولكن الرئيس لم يمنحها مهلة للتفكير ، ففي يوم ١٨/٢/١٩٧٢ نشرت الصحف تفاصيل « الجلسة المخلفة » للمؤتمر القومي ، والتي اذاع فيها رئيس الجمهورية ان « اسرائيل حاولت استغلال حركة الطلبة » وانه تم القبض على أسرة بلجيكية في القاهرة (اب وابنه) وفرنسي يوزعون المنشورات الطبوعة في اسرائيل باسم « الجبهة الوطنية » في مصر . اما « وزير العدل » فاكد في بيان مستفيض ان هناك « جهات اجنبية » عدة ، قد اسهمت في اشعال « الفتنة » .

وقد جاول البعض ان يجمع خيوط ما يسمع وما يرى ليصل الى استنتاج يقول ان السلطة تكرر اسلوبها نفسه منذ عام ١٩٦٨ فهي تقمع الحركة الطلابية حين تنتصر سلميا ، وتتضاءل المطالب حتى لتصبح مجرد « الافراج » عن المحتجزين ، فيفاجئ الرئيس - كاب رحيم - المواطنين بقرار الافراج محوطا بظلال الشبهة ،

دائماً ، من مداخلات اسرائيلية وشيوعية ، كنوع من الارهاب للمستقبل . عام ١٩٦٨ في غمرة المظاهرات ، حوكم جندي مصري فجأة بتهمة التخابر مع الدولة العبرية وأعدم . وكذلك اتهمت الشائعات سفارة الزعيم كيم ايل سونغ بطبع منشورات الطلاب . وعام ١٩٧٢ وقعت الامور ذاتها ، مع تغيير الاسماء والملابس ، ولكن الرئيس « يفرج » عن ابنائه في نهاية الامر ، ويطلب للمرة الاولى ، بالصبر والصمت .

وكان المصريون طيلة شهر فبراير - شباط ١٩٧٢ يتابعون بمزيد من الكلام ونفاذ الصبر امرين هامين ، اولهما محاكمة الفدائيين الفلسطينيين المتهمين باغتيال المسؤول الاردني وصفي التل امام فندق شيراتون المجاور لمنزل الرئيس السادات المطل على النيل وسط القاهرة . والامر الثاني هو الهجوم الاسرائيلي المتواصل بالقاذف الصاروخية على جنوب لبنان .

وكان المصريون يتابعون ايضا بما هو اكثر من الكلام واقل من الصبر ، ما كتبه « المثقفون » مباشرة (وهو التعبير الشائع في مصر عن الكتاب والصحفيين دون غيرهم من المهنيين) في الصحافة . وكان محمد حسنين هيكل ، كالعادة ، هدفا مباشرا لكل العيون . وفي ٢٨/١/٧٢ صدر « الاهرام » وفي صفحته الاولى والثالثة « مقال الجمعة » وعنوانه « قضية هذا الجيل » . وفي ابرز السطور التي لم تحظ بالحذف الاسود (وهي طريقة متبعة تجذب انتباه القارئ لكلمة او تعبير او فقرة يريد الكاتب التركيز عليها بدلا من التخطيط تحت الكلمات) قال « اننا يجب ان نفرق بين قضية الشباب في مصر وبين قضية ثلاثين او اربعين يمكن ان يحاسبوا على بعض ما تجاوز من تصرفاتهم .. سهوا كان او عمدا . ان هناك جوا عاما * ، وبغير هذا الجو فان خطأ ثلاثين او اربعين او حتى ثلاثمائة او اربعمائة معهم ، لم يكن ليؤدي الى الظاهرة العامة * لقلق هذا الجيل من الشباب ومعياناته وتمزقه » . وختم بقوله « .. الحوار بين الاجيال بدلا من القطيعة بين الاجيال والا ضاع المصير . وضاع التاريخ ايضا » مشيرا الى تجربة عبد الناصر وتجربة السادات حين كان كلاهما شابا في الاربعينات . وكان واضحا ان هيكل قصد الى تصوير الامر كله على انه « صراع اجيال » ، فالجيل الحالي من الشباب لم يعيش عصر ما قبل الثورة ، وقد فوجيء بالهزيمة في ٦٧ كما فوجيء باحداث مايو - ايار ١٩٧١ حتى احس بأنه معلق في مكان ما من الفضاء داخل منطقة انعدام الوزن . وكان من الواضح ايضا ان صاحب « بصراحة » (العنوان الثابت لمقاله الاسبوعي) قد ابتغى ان يمسك العصا من الوسط ، فهو يدافع عن « حق » الشباب في النقد وحق السلطة في « الاعتراض » على النقد . وكان الطلاب في مظاهراتهم قد نددوا به وبالصحيفة ، فبدأ الى حد كبير « ديموقراطيا » ، وان كانت الوسطية والتجريد قد

★ ابرز الكلمتين من عندي .

★★ ابرز الكلمتين من مندي .

افقدت كلماته امانها السابق . ان تحفظه على الشباب يتضح من تردده ازاء الثلاثين طالبنا المحتجزين . وهو التحفظ نفسه الذي كرهه في مقاله التالي (بتاريخ ١١/٢/١٩٧٢) وكان عنوانه « علامات على طريق طويل » حيث جاء فيه انه لا يريد التعرض « لاي خطأ قد تظهره التحقيقات في حركة الشباب الاخيرة » . وبدت السلطة حينذاك كأنها اكثر ليبرالية فأفترجت عنهم . لم يتعرض هيكل قط للمحتوى الاجتماعي لحركة الطلاب ، بل نسبها الى « روح العصر وثورة المواصلات » والى انها « دليل حيوية دافقة » . وهي عبارات عامة وغامضة . رغم ذلك فقد استهدف هيكل من جريدة « الاخبار » اليمينية بلسان « موسى صبري » الذي كتب في ١/٢١ و ٣٠/١/١٩٧٢ ما يغمز مما أسماه باحتواء « البعض » لحركة الطلاب وركوب الموجة . ثم صادر على هذه الحركة بحجة « الاحتلال الاسرائيلي » الذي لا يحتمل امثال هذه الضغوط على « النظام الوطني » . اما احسان عبد القدوس رئيس مجلس ادارة الصحيفة ذاتها ، فقد استغرب يوم ٢٠/١/١٩٧٢ بعنوان « ايام لا تحتمل الظلام » ان يطرح الطلاب تساؤلات « سبق ان اجاب عليها الرئيس السادات » وقد فسر التحرك الطلابي بدوافع حزبية ومؤثرات اجنبية . وكان مثيرا ان يظهر هذا الراي في يوم واحد مع اعتراض الاتحاد « الرسمي » الحكومي للطلاب والذي قال فيه انه « يرفض الصورة المشوهة التي ارادت بعض وسائل الاعلام تجسيما اليوم ، ويعلن تضامنه الكامل مع **الطلاب الواضحة للاغلبية من جامعي الطلاب** » (الاخبار ١٩٧٢/١/٢٠) . ولم يتعد عبد الرحمن الشراوي الكاتب ذو التاريخ اليساري في صحيفته شبه اليسارية « روزاليوسف » عن هذه المعاني التي رددتها محررا « الاخبار » صبري وعبد القدوس ، اذ تساءل في عدد ٢٤/١/١٩٧٢ « ما معنى هذا الذي يطالب به شبابنا في الجامعات في حدة غير مألوفة ؟ » واجاب « ان الطلبة ينطلقون في مطالبهم من تأييدهم للثورة المصرية ، ولكن بعض الاساليب قد يوقعهم في التناقض ، وهذه **كارثة** ، على عكس ما يريد **الشراوي** من طلابنا » . ولكنه تراجع في عدد ٨/٢/١٩٧٢ فقال ان الطلاب في تحركهم « لم يكونوا معبرين عن انفسهم فحسب ، وإنما عن **الامة كلها** . . » ولكنه اكد على انهم لا يتحركون « ضد **السلطة الوطنية** » . اما محمد عودة الكاتب الناصري فقد كتب في جريدة « الجمهورية » بتاريخ ٢٩/١/١٩٧٢ يتهم تقصير المؤسسات الشعبية في « توعية الطلاب » بقرار الحركة الذي اعلنه الرئيس في الجبهة . و اضاف « **محاسبة الانحرافين واجبة** ، ولكن **تقويمهم وهم في سن التقويم افضل طريق للمحاسبة** » . اي ان شبهة « الانحراف » قائمة ، اما نقصان الوعي وعدم بلوغ الرشاد ، فهي امور مؤكدة . وكان محمد سيد احمد الكاتب الماركسي الوحيد الذي سمح له بالتعليق في (الاهرام ٢٠/١/١٩٧٢) تحت عنوان كبير « السؤال الذي يطرحه الطلاب يشغل كل القوى الوطنية : كيف نواجه قضية التحرير بعد عام ١٩٧١ ؟ » واجاب كأنه يرد على السابقين من زملائه « أننا لا نهدر ضرورة العمل السياسي ، والعمل السياسي يتطلب على الدوام توعية متصلة حول اساليبه ومتطلباته . لكن **العمل السياسي لن يجدي أبدا ما لم يكن مقرونا بتصميم على**

القتال . وطلاب الجامعات بانطلاقتهم يعبرون أصدق تعبير عن شعورهم **الفطري** بهذه الضرورة ، وهم يواصلون في ذلك تقاليد لها أصالتها عبر تاريخ الحركة الوطنية كلها . ورغم ان تعبير « الشعور الفطري » ليس موقفا تماما في توصيف درجة الوعي السياسي عند الطلاب ، الا ان هذا الصوت كان الوحيد الذي لم يتردد ولم يتحفظ فضلا عن انه لم يوال الحكم ، على صعيد الصحافة الطليعة الواسعة الانتشار . . فقد كانت مجلة « الطليعة » الشهرية اليسارية مع التحرك الطلابي تماما ، ولكن دائرة نفوذها على الراي العام أضيق بكثير من الصحافة اليومية والاسبوعية . وقد كانت من بين « المضبوطات » التي يتحرز عليها رجال المباحث ، كقرائن على الاتهام .

وهكذا برهنت الصحافة المصرية في ذلك الوقت انها ليست التعبير الاوفر عن حركة المجتمع ، بل كانت في معظمها صدى للسلطة ، سواء كان الصدى باهتا او واضحا ، شأنها في ذلك شأن بقية « المؤسسات » الرسمية كالالاتحاد الاشتراكي والبرلمان ومجلس الوزراء . وعلى النقيض من المؤسسات الجماهيرية كالنقابات المهنية والعنالية وغيرها .

ويبقى ان الدولة قد نجحت في تحجيم التحرك الى درجة المطالبة بالانفراج عن المعتقلين ثم امتصاصه بالانفراج عنهم ، والتنفير منه باشاعة المداخلات الاجنبية . واخيرا بتقديم موعد عطلة نصف السنة . وهي العطلة التي نشطت خلالها بعض الاجهزة الرسمية في اعداد الجماعات الارهابية السرية . وما ان انتهى العام الدراسي في الصيف ، حتى تزايد هذا النشاط اليميني المتطرف دينيا . وفي المقابل لم تتوقف « اللجان الوطنية » للطلاب الديموقراطيين عن عقد الندوات السياسية في معسكرات العمل الطلابية الشرعية .

٨ - نهاية مرحلة وبداية اخرى

ولم يكن العام ١٩٧٢ قد اتم دورته حين لوحظت بوادر « ارهابية » في الجامعة ضد العمل « السلمي » للطلاب الوطنيين من جانب عناصر تدرت على « التخريب والعنف » . فقد بدا بعض الطلاب ينقضون على زملائهم المجتمعين في ندوة بالضرب بالسياط والقبضات الحديدية والشفرة والسكاكين الصغيرة . وقد كانت كلها مظهرة جديدة تماما ، القصد منها فض هذه الاجتماعات وتمزيق مجلات الحائط والحيولة بأي ثمن دون القيام بعمل يعارض النظام . وكانت المفاجأة ان طالبا بكلية الهندسة (اعتقل في ٢٩ ديسمبر - كانون الاول ١٩٧٢) بجامعة القاهرة ، قد ادلى في مؤتمر عام باعترافات كشفت انتماءه لتنظيم سري يقوده محمد عثمان اسماعيل الامين المساعد للاتحاد الاشتراكي الذي كان قد استدعى الطالب فجر اليوم التالي لحريق كنيسة الخانقاه (بالعباسية شمال شرق القاهرة) وامره بتعبئة التنظيم السري واعداه لضرب من سناهم الشيوعيين « لانهم يعتمون تحريض

الطلاب الاقياط والخروج بمظاهرات « على حد تعبير السيد اسماعيل (٤٩) . كما أصدر تنظيم سري آخر باسم « الشباب المسلم » بيانا فضح فيه تحريض السلطة له ضد « جماعة أنصار الثورة الفلسطينية » ووقف أحد قادة هذا التجمع في لقاء طلابي واسع يتلو هذا البيان « ويطلب الغفران عما ارتكبه بحق زملاء يمثلون أنبل القيم الوطنية » (٥٠) .

وفي نهاية الاسبوع الاول من الشهر الاول للعام الجديد (١٩٧٣) بعث رئيس الجمهورية الى البرلمان رسالة يطلب فيها تشكيل ما سمي « لجنة تقصي الحقائق البرلمانية » لاجراء تحقيق واسع ، على الطبيعة ، ومع مختلف الاطراف ، حول تجدد التحركات الطلابية . وقد شكلت اللجنة المذكورة من بعض اعمدة الرجعية المصرية في المجلس النيابي ، وبدات عملها في الثامن من يناير - كانون الثاني ١٩٧٣ . وبعد عشرين يوما (اي يوم ٢٨) ظهرت الصحف وفي صدر صفحاتها الاولى النص الكامل لتقرير اللجنة البرلمانية . وقد بدأ التقرير ، فكرا وصياغة ، اقرب الى السلطة منه الى الطلاب . ولكن الاعتماد عليه مهم في استشعار المدى الذي وصلت اليه الامور في ذلك الوقت .

يؤكد التقرير منذ البداية ان احداث ١٩٧٢ مرتبطة تماما باحداث ١٩٧٣ حتى يمكن اعتبارها « حركة واحدة » . وهذا صحيح ، رغم ان التدليل على صحته كان تدليلا « مباحثيا » ان جاز التعبير ، في استكشاف الروابط واوجه الشبه بوسائل غير فكرية ، كالتعريف بمن كان يزور الطلاب في سجونهم وعلاقات القربى بين « المتهمين » ، وهكذا . وبكاد واضعو التقرير ان يصلوا الى حد الاسف على ان « ابواب التعليم الجامعي فتحت على مصراعيها » لاعداد كبيرة من اصول اجتماعية فقيرة . لم يقل التقرير ذلك مباشرة بل وصفها بقوله انها تحتاج الى الرعاية الاجتماعية والصحية من مأكلا وملبس ودواء . وكأنه يشير من طرف خفي الى مقولة « الحقد » التي يفسر بها الرئيس السادات دائما ظواهر الصراع الطبقي .

ويتناقض التقرير تناقضا فاجعا حين يرصد بعض الوقائع التي تدل على عصابات اليمين الديني المتطرف ، ولكنه حين يصل الى « الادانة » فانه يتهم دون تحفظ الاتجاهات اليسارية . فالتقرير يؤرخ بالخامس من ديسمبر - كانون الاول من العام ١٩٧٢ لبداية التحرك في جامعات القاهرة وعين شمس والاسكندرية والمنصورة واسيوط بالإضافة الى جامعة الأزهر والمعاهد العليا ، مدنية ودينية . وفي ذلك اليوم قررت ادارة الجامعة ائحالة ثلاثة طلاب الى محكمة تأديبية لانهم خالفوا التعليمات ونشروا في محلات الحائط دون اذن مقالات ورسوم تنهك على بعض رموز السلطة . وقد اعترضت جماهير الطلاب على « مبدأ » المحاكمات التأديبية . وعقدت مؤتمرا واسعا بعد يومين (اي يوم ١٢/٧/١٩٧٢) رفض فيه المنعوم

(٤٩) راجع « الحركة الديمقراطية الجديدة في مصر » (ص ٧٤)

(٥٠) المصدر السابق - الصفحة ذاتها .

قرارات الادارة ولائحة الجامعة غير الديمقراطية في نظرهم ، وضرورة اجراء انتخابات جديدة لاتحاد الطلاب تفرض قيادات شرعية تختلف عن القيادة المشبوهة بصلاتها مع أجهزة الامن . وتكررت هذه المطالب في مؤتمر يوم الاحد ١٧/١٢/١٩٧٢ ومؤتمر الثلاثاء ١٩/١٢/١٩٧٢ الذي أعقبه « قيام مسيرة تهنيت للقيسم الدينية والوطنية » . ولكن « مجموعة من الطلاب » لم يحدد التقرير هويتها اعتدت بالسلاح الابيض على معارضهم مما اصاب احد الطلاب « بطعنة مطوأة في اسفل ظهره من الناحية اليسرى » الا ان هوية المعتدين تنضح لنا من التقرير الذي ساقه التقرير للجريمة حين يذكر « قيل ان ذلك كان اثر مناقشة تناولت فيها إحدى الطالبات ذات الله وانكرت وجوده » . واستخدام كلمة « قيل » في تقرير برلماني دون نسبة القول الى جهة محددة يعني ان واضعي التقرير في المسائل الجديدة يلجأون للشائعات لا للحقائق . والحقيقة الواضحة هنا ان مجموعة من الارهابيين المتطرفين دينيا حاولوا تخريب الجو السلمي للتحرك الطلابي الجديد بالعنف المسلح . وهي الواقعة التي أكدها التحقيق مع الطالب المعتدي . وهي الحقيقة التي أكدها التقرير ذاته في أكثر من موقع حين كان يشير في صياغة غامضة الى الظاهرة الجديدة الملفة ، وهي ان بعض الطلاب المسلحين قد اعتدوا أكثر من مرة على الطلاب السالمين . ولا يمكن ان تكون الصدفة وحدها هي التي تجعل هؤلاء المسلحين في صف النظام والسلطة ، بينما تجعل السالمين في صف المعارضة . ثم يستحيل ايجاد منطق قابل للتصديق حين تستخلص اللجنة من متابعة هذه الظاهرة في تقريرها نتيجة غريبة تقول ان سبب الاحداث هو انه « كان لما تردد عقب احداث يناير سنة ١٩٧٢ اثر كبير في ايجاد مناخ ملائم لظهور تيار فكري مناهض يشمل في اليسار بكل الوانها » . ولكن ماذا قال وماذا فعل هذا التيار ؟ التقرير لا يشير ولو من قبيل رافع العتب الى ان العنف كان سلاح اليمين ، وان الوسائل السلمية كانت اسلوب اليسار . غير انه في رصد الوقائع يكتفي بتسمية ما جرى بال**الواسمرة** . كيف ، ولماذا ، وابن ؟

يجيب التقرير على هذه الاسئلة بما يتناقض كليا مع النتيجة التي توصل اليها سلفا . فالذي حدث ان السلطة اعتقلت فجر التاسع والعشرين من ديسمبر - كانون الاول ١٩٧٢ مئات الطلاب والعمال والمتقنين . وفي اليوم التالي - يقول التقرير - « حضر اربعة طلبة الى مكتب رئيس الجامعة طالبين السماح لهم بمقعد مؤتمر عام في القاعة » المخصصة لذلك . رفض رئيس الجامعة فعقد الطلاب مؤتمرهم الذي امتد الى ٣١/١٢/١٩٧٢ حيث قرروا الاعتصام و « اتفق المعتصمون على الخروج في مسيرة سلمية من اجل ما يطالبون به » ثم يقول التقرير « وبعد خروج المظاهرة الى خارج الجامعة اصطدمت قوات الامن المركزي بالطلاب واستخدمت وسائل تفريق المظاهرات كالفازات المسيلة للدموع والمصي » . وتقرر إغلاق الجامعة . والمعروف ان المسيرة المذكورة كانت متجهة الى مجلس الشعب للاجتماع بالسادة النواب . ومن الطبيعي ان تكون المطالب الاساسية للطلاب هي ذاتها التي رفعوها خلال العام السابق ، لانها لم تنفذ ، بل ازدادت الشقة

انساعا بين الوضع الاقتصادي واعداد الدولة للحرب . فاين ما يمكن اخذه على الطلاب الديموقراطيين ، واين ما لم يتخذ بحق الطلاب الازهابيين ؟ لقد بدا تقرير اللجنة البرلمانية في كثير من الثغرات وكأنه مزيج من قرار اتهام النيابة العامة وتقارير المباحث العامة ، حتى ان اللجنة المفترض فيها « البرلمانية » اي التحدث باسم الشعب وحماية الحريات اشارت الى انه كان من بين المعتصمين بعض الفتيات « واحدى الصحفيات التي تصدت للجنة مؤيدة باستمرار الاعتصام والاضراب التصاعدي عن الطعام وتغذيته بالشعارات الملهبة لمشاعر الطلبة المعتصمين للاستمرار فيه حتى يتم الافراج عن المقبوض عليهم » . وبلغت في تحريضها السافر كاي جهاز امن ان جددت في خلاصتها امرين « ان نفرا قليلا من الصحفيين قد اشتركوا في الاحداث الطلابية الاخيرة بصورة او باخرى ، وان منشورا قد تسبب صدوره عن بعض الصحفيين ترى اللجنة انه تضمن عبارات تمس الوحدة الوطنية وتلغي الشرعية على الاحداث الطلابية . وترى اللجنة احالة هذا المنشور الى هيئة النظام بالاحتلال الاشتراكي العربي لاجراء ما تراه بشأنه » . ولم يكن ذلك تحريضا بل اتهاما وبلغا الى النائب العام . والمفارقة المستورة وقتئذ ، هي ان محمد عثمان اسماعيل صاحب التنظيم الطلابي السري لاشاعة الازهاب ، هو نفسه الذي تطالب اللجنة باحالة الصحفيين والكتاب الديموقراطيين اليه « لاجراء ما يراه بشأنهم » .

وتستند اللجنة علانية الى تقرير للمباحث العامة حين نذكر ان بعض الطلاب وزعوا بيانا بعد ذلك عنوانه « ما بعد الحملة الازهابية » في ١٣/١/١٩٧٣ وقد طالب البيان بالغاء قانون الوحدة الوطنية الذي يصدر الحريات . وانه « بتاريخ ١٤/١/١٩٧٣ ضبط بمطار القاهرة الصحفي سمير امين تادرس يحمل دولارات ومظروفا بداخله اوراق بها اشعار وازجال عن الاحداث الطلابية الاخيرة » . وان دعوة الطلاب الراهنة الى « لجان الدفاع عن الديموقراطية » هي دعوة يسارية و « ان هناك انقلابا ديمقراطيا الى الخروج عن خطنا الوطني في هذه الظروف التي يجتازها الوطن . وانعكس ذلك على مفاهيم بعض الشباب مما اوقعهم في حيرة وبلبل فكري بدت آثارها واضحة فيما نشر بصحافة الحائط والمنشورات داخل الجامعة . كما ان بعض اجهزة الدولة التنفيذية (اي الامن) والسياسية (اي رئاسة الجمهورية التي افرجت عن الطلاب) لم تتحمل واجبها بمسؤولية كاملة جاء احداث الطلبة منذ يناير ١٩٧٢ . اي ان المطلوب كان المزيد من القهر والرذع .

و حين عرض هذا التقرير على البرلمان في جلسة ١٩٧٣/١/٢٨ تعرض لنقد ر ، خاصة من وكيل المجلس نفسه (د . جمال العطيني الذي شغل بعدئذ لفترة جرة منصب وزير الثقافة والاعلام ، ولانه على قدر من الاستنارة فقد منصبه عة) . وكان النقد مركزا على « الاتهامات » التي لا يحق للجنة البرلمانية ان ع فيها الاتهامات وتحجر على حرية الراي ، فبدت منحازة ضد فريق محدد . ين قام رئيس اللجنة صاحبة التقرير ليرد افتتح حديثه بالآية القرآنية « ربنا

افتح بيننا وبين قومنا بالحق وانت خير الفاتحين » . اما الرد ذاته فكان جملة استشهادات ماثورة من خطب الرئيس السادات .

والحقيقة ان خطاب الرئيس امام مجلس الشعب في ٢٨ ديسمبر - كانون الثاني ١٩٧٢ كان الاشارة الواضحة الى هوية الاعتقالات والاجراءات الاستثنائية التي شملت المثات من عناصر المعارضة. غير المنظمة او التي في الطور الجنيني للتنظيم . وقد اعترف تقريبا بهذا المعنى في خطابه التالي امام البرلمان في ١٩٧٣/١/٣١ وكان الدولة اعترفت رسميا بانها قامت حوالي ذلك التاريخ بما يشبه « الحرب الوقائية » ضد الطلاب وفي وقت مبكر حتى لا تتكرر ازمة العام السابق . ولم يجد الرئيس دليلا يقدمه للشعب في ذلك اليوم سوى تقرير النيابة ، وهو اعادة صياغة لتقارير المباحث ، كما فعلت لجنة تقصي الحقائق البرلمانية تماما . وكانت المفارقة بعد ذلك ان المحكمة برأت المتهمين ، فجاء حكمها اذانة مباشرة لمن تبنا سلفا تقارير الامن المنحازة ، واستبقوا القضاء في الحكم . وكان ذلك ايضا هرا عنيفا لمركز رئاسة الجمهورية المفترض فيها ان تكون حكما بين السلطات لا ان تكون طرفا . وقد برز التناقض بين القضاء والرئيس حين كان يحكم القضاء بالبراءة ولا يصادق الرئيس احيانا على الحكم ، بل يستخدم حقه القانوني في احتجاز المتهم ثلاث مرات بين كل واحدة واخرى ستة اشهر . وهو « حق » لا يجوز استخدامه في « دولة المؤسسات » التي يدعو اليها الرئيس . ولكن هذا ما حدث . وكان تقرير النيابة الذي اعتمد عليه خطاب الرئيس في سرد ما وقع من احداث قد سماها « مؤامرة » خططت لها جهات اجنبية . واستشهد للتدليل على ذلك بان الصحفي سمير امين تادرس حين ضبط في مطار القاهرة ومعه اشعار « ثورية » كان في طريقه الى المانيا الشرقية . ولم يذكر التقرير ما اذا كان ممنوعا على المواطنين السفر الى اي جهة في العالم ، خاصة اذا كان المواطن صحفيا . وقد اضطر الرئيس دون ان يطلب منه احد ذلك ان يتكلم عن ظروف الاستثناء عن خدمات المستشارين السوفيات وقال ان ما حدث « يحصل بين الاصدقاء » . وعادو الكلام عن « القلة المندسة » والقاعدة السليمة ، ولم يشرح ما اذا كان لكل قاعدة قمة قائدة قليلة العدد بالضرورة ، وما اذا كان هذا التحليل قريبا مما كان سيقوله باشوات مصر السابقين لو ان الثورة فشلت من ان « مجلس قيادتها » ليس اكثر من قلة مندسة وسط القاعدة السليمة من ضباط الجيش وجنوده . وانتهى الرئيس مؤكدا من جديد ان « المخطط كان حبيبتني في اول يناير ، والدولة باشرت قبله بيومين او ثلاثة عشان تقضي عليه » . ونبه الى انه ليست هناك حرية بلا ضوابط ، وان حرية الفكر او العقيدة هي حركة داخل الدهن لا يحاسب عليها المواطن اما اذا خرجت عن حدود الفرد فيجب ان يتعرض للحساب . والملاحظ ان الرئيس لم يتوقف عن الكلام شهرا كاملا . ففي ٩ يناير - كانون الثاني ادلى بحديث الى تقييب المحررين في لبنان . وبعدها بيومين عقد مؤتمرا صحفيا في طرابلس بليبيا . وبعد يومين آخرين تحدث مطولا في حفل استقبال الرئيس اللبناني فرنجية اثناء زيارته الاولى والاخيرة لمصر .

ويوم ٢٦/٣/١٩٧٢ تكلم ثلاث ساعات ونصف في البرلمان . وفي اليوم التالي تكلم على مدى ساعتين امام رجال الاعلام . وفي هذه الاجتماعات كلها لم يجب الرئيس عن تساؤلات الطلاب او غيرهم من المثقفين والعمال ، بل كان حريصا على تبيان عدة نقاط :

● اولها ان ما تتخذه اجهزة الدولة ومؤسساتها من قرارات او اجراءات انما يتم بموافقته واحيانا بمبادرة منه ، وان هذه الاجهزة موضع ثقته الكاملة . بل هو طالب بجهاز جديد اقترحه على مجلس الشعب ، لما يسمى بالادعاء الاشتراكي له قانونه « لحماية الشعب » . والملاحظ هنا ان التسميات المبتكرة لمعاداة الحريات الديمقراطية تضلل عن جوهرها كقانون الوحدة الوطنية . فالمقصود هو حماية النظام لا الشعب ووحدة الراي الرسمي ، لا تعدد الآراء .

● النقطة الثانية هي التركيز على اليسار وتصويره دائما على انه صدى الصوت الاجنبي وليس صوتا أصيلا ، ومحاولة ضربه من الداخل ، كالقول بأن هناك يسارا وطنيا وآخر عميلا . ومحاولة استفزاز الشعب ضده باستخدام سلاح الدين وإنهامه بالاحاد . ومحاولة فصم العرى بينه وبين التراث الناصري بالقول ان « الميثاق الوطني » ليس ماركسيا ، وعبد الناصر لم يكن ماركسيا . وهي حقائق لا تحتاج لتأكيد . ولكن الرئيس كان يهدف ، في تلك الفترة التي أعقبت زلزال مايو - ايار ١٩٧١ ان يفرق الصف الوطني غير المتجانس ايدولوجيا .

● النقطة الثالثة هي الديماغوجية بالكلام الكثير عن الديمقراطية ، والعمل الكثير ضدها . فالشرعية هي مؤسسات الحزب الواحد وصحافته . اما اية مبادرات شعبية تختلف مع الاجتهاد الرسمي ، فهي « مؤامرة » تستوجب السجن في ظل « سيادة القانون » او الفصل من العمل او النقل الى اماكن نائية وتشريد العائلات . وفي هذا الصدد كانت المعاملة سهلة ، فإغلاق المعتقلات تم فعلا ، ولكن القوانين التي تبيح حق الاعتقال زادت عما كان قبلا . بحيث تمتع رئيس الجمهورية في النظام الجديد بصلاحيات لم تكن للرئيس في النظام القديم ، وبحيث أصبح ممكنا مصادرة الحريات في حدها الأدنى باسم القانون .

● النقطة الرابعة هي ان الرئيس كان حريصا على الإيحاء بأن « الحرب » حتمية وقرية ، ولكنه كان حريصا أكثر على تصوير أنها حربيه هو ، حرب النظام التي لا يجوز للشعب الاستفسار عنها . . فعزل الجماهير سياسيا واعلاميا عن مناخها . وإذا كان التمويه والإيهام من الحيل العسكرية لمفاجأة العدو ، فان التناقض الجوهري بين المقومات البديهية للحرب في الدولة والمجتمع ، اقتصاديا واجتماعيا ، وبين الحرب ذاتها ، لم تكن تشكل مفاجأة للعدو ووحده بل للشعب اساسا . . مما يلقي ظللا على هدف الحرب واسلوبها من قبل ان تبدأ . ان غياب اقتصاد الحرب بل والشروع في اقتصاد مضاد للتنمية ، واستبعاد الحدود الدنيا للخطوط الخلفية من تدريب للشعب على حمل السلاح في مواجهة الطوارئ

المفاجئة ، وحرمان الجماهير من أية توعية وطنية حقيقية بالعدو في أجهزة الاعلام . .
كل ذلك وغيره لا يمكن ادراجه في باب « ايها العدو ومفاجأته » بل ايها الشعب
ومفاجأته .

ولكن هذه النقاط ، رغم اي شيء ، كانت النسيج الغالب على خطب الرئيس
في مواجهة تحركات الطلاب والمثقفين . وهي ذاتها النقاط الواردة في اهم تعليقات
الصحفيين الموالين . ففي ١٤/٢/١٩٧٣ كتب موسى صبري في صحيفة « الاخبار »
اليمنية التي يرأس تحريرها ان « المستفيد الاوحد (من حركة الطلاب) عدو
يتربص بنا على الابواب » . ولكن عبد الرحمن الشرقاوي في « روز اليوسف » قد
تنبه اكثر من مرة الى من دعاهم بقوى التخلف - وكان يقصد اليمين الديني
المتطرف ، فكتب بتاريخ ١٩ فبراير - شباط ١٩٧٣ تحت عنوان مأخوذ عن صيحة
الكاتب الفرنسي غارودي « لم يعد الصمت ممكنا » يقول « ان الدين يجاولون ان
يستغلوا جو الحرية لتدمير الحرية والذين يجاولون ان يفرضوا الارهاب الفكري ،
وان يشرعوا السكين بدلا من الكلمة . . هؤلاء جميعا لا سبيل الى مواجهتهم الا
بمزيد من الحرية ومزيد من الديمقراطية » . وهي النغمة التي اراد بها صاحب
التاريخ اليساري ان تسود على عهده في « روز اليوسف » كمنبر يوالي النظام
الجديد من منطلق شبه يساري ومتميز . وفي عدد الاسبوع التالي من المجلة ذاتها
(٢٦ يناير - شباط) سجل مجموعة من الافكار الواضحة حول الموضوع ذاته :

● « . . كل تصرف يفسد الجو الديمقراطي او يحول الانتباه عن معركة
التحرير او يقف امام تيار التقدم . . هذا كله يضع صعوبة جديدة امام انطلاقنا .
بل يجب - على النقيض - ان نعمق خط الديمقراطية وان نخلق الطريق على قوى
التخلف والردة التي تريد ان تنتكس بمصر » .

● « . . المعركة في مصر معركة حضارية وستنتصر فيها قوى التقدم بلا مراء
لان هذا هو منطق التاريخ . . وهو الضرورة ايضا . . اننا نواجه غزوات شرسة
وحضارية وهمجية » .

وكان واضحا ان الشرقاوي صاحب « محمد رسول الحرية » و « الحسين
ثائرا وشهيدا » وغيرها من المؤلفات الدينية المستثيرة ، قد دخل معركة حامية مع
اليمين الديني المتطرف اذ رآه السبب المباشر في ما وصلت اليه البلاد من مأزق .
كما انه كان مستظلا بموقفه الفوري المؤيد لانقلاب السادات في مايو - ايار ١٩٧١
وهو يفتح النيران على هذه القوى التي دعاهما اكثر من مرة بقوى الردة والتخلف .
وكان حريصا على ابراز صورة السادات بعيدة عن هذا الاطار ولا تريده ، فيكسب
صانع القرار السياسي دون اجهزه . وهو تصور مصدره الايمان الشخصي
بوطنية الرئيس وبانه فوق الاجهزة . ومصدره الآخر مرارات شخصية اليمية من
« الماضي » .

ولكن وزير الشباب - د. احمد كمال ابو المجد - على عكس ذلك ، رغم استنارته النسبية كتب في مجلة الشباب مبكرا (١٩٧٢/١٢/٥) ان المآزق نتيجة لسببين : اولهما « المادة الرافضة للاديان » والثاني هو « الانطلاق في علاج المشكلة الاجتماعية من موقف الحقد المنفعل ومن منهج تعميق التناقضات بين الفئات سعيًا الى تفجير موقف الصراع » . غير ان المجلة التي يرأس تحريرها ، وتصدر عن الامانة العامة للشباب في الاتحاد الاشتراكي كانت تقول شيئًا آخر على لسان الطلاب . احدهم فرق بين حركة ٦٨ التي طالبت « بالتغيير » وحركة ٧٢ التي حددت التغيير بأنه « تحرير الارض وممارسة الديمقراطية والاستمرار في التحول الاشتراكي » (٥١) وقال زميل آخر له « ما حدث (من جانب النظام) كان على النقيض تماما » (٥٢) وقال ثالث « من حق كطالب يدرس الماركسية أن أطرح الفكر الماركسي خاصة وان الجانب الاقتصادي من النظرية الماركسية يتلاءم مع طبيعة مجتمعنا » (٥٣) .

وكان ما ازعج السلطة في ذلك الوقت حادثان : اولهما انعقاد مؤتمر الثقافة العمالية الذي انبثقت عنه لجان الدفاع عن الديمقراطية وتبني المطالب الوطنية للطلاب الخاصة برفض التسوية السلمية . والثاني هو انه في موازاة خطب « الحرب » التي ألقاها الرئيس السادات صرح الرئيس الليبي معمر القذافي « بأن مصر على أبواب تسوية سياسية قريبة ، وان ليبيا تعارض هذه التسوية » (٥٤) .

★ ★ ★

والحصار الختامي لانتفاضة ١٩٧٢ ان أبرز ايجابياتها غير المعلنة هي انها فرضت على الراي العام المصري مناقشة قضية التنظيم الحزبي المستقل عن تنظيمات السلطة . وان الحجة الناصرية القديمة - والتي كان القبول بها هو الخطيئة الاصلية لليسار على الاقل - قد سقطت بسقوط النظام القديم . والحركة الطلابية المصرية في السبعينات تختلف في هذا الصدد عن جذورها في الاربعينات حيث كان الطلاب أجنحة جامعية في الحياة الحزبية للبلاد ، كانوا مندوبين عن منظماتهم في ميدان عملهم . اما الطلاب الجدد فقد كانوا الى جانب قلة قليلة من افئات الاجتماعية الاخرى رواد بعث التنظيمات الحزبية الى الوجود السياسي سري ، واضفاء الشرعية عليها .

غير انه يمكن من زاوية أخرى أن نلاحظ سلبية خطيرة ، هي ان التحالف بين الابد والعمال لم يصل ابدا الى الحد الأدنى ، على النقيض تماما مما جرى عام ١٩٠٠ حيث كانت الجبهة بينهما تجسيدا حقيقيا لتحالف طبقات الشعب . ان ما

(٥١ ، ٥٢ ، ٥٣) مجلة « الشباب » عدد ٤ بتاريخ ١٩٧٣/١/٢٣

(٥٤) مجلة « البلاغ » اللبنانية ١٩٧٣/١/٨

جرى اوائل السبعينات من اتصالات ومحاولات للتنسيق بين الطلاب من جهة والعمال والمهنيين من جهة أخرى لا يرقى الى مستوى الجبهة السياسية القادرة على ان تطرح برنامجا مشتركا بديلا في حيز الفعل لا في حدود الشعارات .

ومن المفهوم ان اية حركة طلابية لن تفقد التغير الراديكالي المطلوب ، ولكن خصوصية هذه الحركة وطبيعة المرحلة افسحت مجالا واسعا امام المثقفين . . وان لم تفسح المجال ذاته للطبقة العاملة .

كان التحرك شبه المنظم للمثقفين هو الذي اسهم في الرد على سؤال الاحتواء من اعلى بجواب المواجهة من اسفل . وكان هذا التحرك بمثابة « الرقابة الايجابية » على مسيرة السلطة من الهزيمة في ١٩٦٧ الى الحرب في ١٩٧٣ مروراً بالانقلاب بين ٧٠ و ١٩٧١ .

الفضل الثالث

من اوراق الخطوة الاولى نحو

ثورة ثقافية شاملة

١ - نبوة الشباب

لم تكن حركة الادباء الشباب قرب نهاية الستينات الا ارهاصا جادا لهذا الذي يجري منذ بداية السبعينات . . كان ضجيج الحركة « الادبية » للشباب اعلى صوتا من بقية الاصوات التي زارت من هول الهزيمة . وقد بذلت السلطة السياسية في ذلك الوقت كل جهدها في احتواء الظاهرة ، وامتنع ما يبدو على سطحها من بوادر السخط والغضب . هكذا راحت منظمة الشباب بالاتحاد الاشتراكي تجند كافة قواها المادية والمعنوية لعقد « مؤتمر الزقازيق » الذي جمع عددا هائلا من ادباء الاقاليم والماصمة من الشباب ، واجهوا حينذاك وزير الداخلية - وهو في اوج سطوته - بما لم يخطر على باله ان يسمعه او يراه . . كان التجمع في واقع الامر اكبر من ان تعبر عنه منظمة الشباب او الاتحاد الاشتراكي ، لذلك انتهى المؤتمر بالمسابقات والجوائز والتوصيات التي لم تنفذ لان الادباء الشباب كانوا يريدون شيئا ، والسلطة تريد شيئا آخر . تماما كما حدث لحركة الطلبة عام ١٩٦٨ ، فقد تمخضت عن بيان ٣٠ مارس - آذار الذي بقي حبرا على ورق .

كانت السلطة ترى في هذه الحركات مجرد فورات عصبية لا تحتاج من جانبها الى إعادة نظر جذرية فيما آلت اليه حياتنا بعد الهزيمة . ولانها كانت ترى الامور من السطح فان معالجتها ايضا - بالاحتواء أو القمع - كانت بالفن السطحية والهزال . . ومن ثم كان التراكم الكمي للسلبات هو الاب الشرعي للانفجار الكيفي الذي عبرت عنه حركة يناير ١٩٧٢ . اي بعد حوالي ثلاث سنوات فقط من تلك اللقوة العارمة التي شنت فيها الطلبة تمثالا لوزير الداخلية (شعراوي جمعة حينذاك) . لم تكن قضية الادباء الشباب خلال تلك الفترة هي غياب منابر النشر او ضيقها بانتاجهم كما حاولت الجهات الرسمية ان تصوّروهم ، ولم تكن قضية ادباء الشباب هي احتلال مقاعد الادباء الكبار في اللجان ودور الصحف والمراكز اللامعة الاخرى كما خيل للكثيرين من الاساتذة الاجلاء . اكثر من ذلك اقول ان قضية الادباء الشباب لم تكن معلقة بذلك القلم الذي يمسك به موظف مذعور في

ادارة الرقابة . كلا . . لم تكن هذه كلها قضاياهم . كانوا يعانون حقا من تعذر النشر ، ومن عنجهية بعض الشيوخ ، ومن جهل الرقيب ، ولكن هذه كلها كانت مظاهر الازمة التي يعيشونها بذرات دمهم حتى النخاع . كانت قضية الادباء الشباب هي « قضية الوطن » المهزوم على الحدود والسلوب الإرادة داخلها . لم تكن قضيتهم قط « مشكلة شخصية » بدليل انهم كانوا يتجاوزون مظاهر الازمة بان ينشروا انتاجهم على حسابهم الخاص ، من عرقهم وقوت ايامهم واطفالهم ، فاذا حال الرقيب بينهم وبين قرائهم هاجروا بأقلامهم خارج الديار .

ولكن قضيتهم ظلت باقية ، لانها قضية الوطن . ولو اننا قرانا بيانات الحركة الطلابية ، لما وجدنا فيها سطرأ واحدا كان غائبا عن مخيلة الادباء الشباب وعقولهم ونض قلوبهم ، سواء في كتاباتهم الفنية او آرائهم المباشرة او تحركاتهم . ان كتابات محمد عفيفي مطر وعبد الحكيم قاسم وامل دنقل وابراهيم اصلان وعزت عامر وخليل كلفت وابراهيم منصور وجمال الفيضاني وصبري حافظ وسامي خشب وفاروق عبد القادر ويحيى الطاهر عبد الله وسيد حجاب وجميل مطية ومحمد يوسف القعيد ومحمود دياب ، وشوقي خميس ، وغيرهم عشرات من ابناء هذا الجيل ، تفصح كتاباتهم بهذا العذاب الداخلي العنيف الذي رآه قصيرو النظر والانتهازيون والمزولون عن الشعب « تشاؤما لا مبرر له » . بينما كان هذا العذاب - بدرجات متفاوتة من الوعي والتجربة - هو عذاب مصر كلها ، عذاب الارض الاسيرة والشعب المقهور ، عذاب الوطن الجريح وعذاب الطبقات المكدودة المسحوقة بلائمن .

ولعل العدد الخاص الذي أصدرته مجلة « الطليعة » في سبتمبر عام ١٩٦٦ يقدم لنا وثيقة حية تشهد على ان الادباء الشباب كانوا في مقدمة الركب الثوري الصاعد ، موجة اثر موجة ، ينادي بالتغيير ويعمل على انجازه . ان شهادتهم الواقعية في تلك الوثيقة الحية ، برغم كل الصعاب الرقابية ، تقدم دليلا رائعا على اصالة هذا الجيل وصدقه وشجاعته . بل ربما كانت سجون « القلعة » و « طره » التي استقبلت افواجا من هذا الشباب في اواخر عام ١٩٦٦ هي الرمز المادي المباشر لتلك الاحوال التي عرفها العشرات منهم ، لمجرد انهم حاولوا ان يقرنوا القول بالفعل ، قبل ان تخيم الهزيمة بظلالها السوداء ، بأقل من عام واحد . كان ذلك بالضبط في اكتوبر عام ١٩٦٦ حين فوجئت ومعني قلة قليلة من رفاق النضال القديم ، بهذه الوجوه الجديدة على العمل السياسي والادبي معا ، تملأ بهو المعتقل . كنت وقلة قليلة معي - كروؤف نمطي وابراهيم فتحى وغالب هلسا - نرى من الطبيعي الا نشعر بالفربة بين جدران السجن . ولكن قامتي ازدادت طولاً ، والامل بين ضاوعي ازداد توهجا ودفئا وحرارة ، حين رايت اصحاب هذه الوجوه الجديدة - من امثال صبري حافظ وجمال الفيضاني وسيد حجاب وصالح عيسى وعبد الرحمن الابنودي وغيرهم - يستقبلون تجربتهم الجديدة بروح معنوية عالية .

كان ذلك عام ١٩٦٦ ، عشية الهزيمة ، وقبل ان يشور الطلبة والعمال عام ١٩٦٨ كان الادباء الشباب في انتاجهم وسلوكهم « نبوءة » لا تنتمي الى مجتمع الهزيمة ، وانما الى مجتمع الثورة . اجل ، فقد كانت الاجيال السابقة عليهم تنبأ بالهزيمة بصورة او بأخرى ، في المسرح والرواية والنقد ، ولكن تلك الاجيال - في مقدمتها جيل الاربعينات على وجه الخصوص - كانت رغم نبوءتها من مقومات مجتمع الهزيمة . . كانت الرموز الاساسية لجيل الاربعينات تشغل اهم المراكز القيادية في واجهة الثقافة الرسمية . وكان اصحاب هذه الرموز ينقدون النظام والسلطة بعنف وحدة وضجيج ، ولكنه النقد الذي ينتمي في معظمه الى رؤيا الهزيمة لا الى رؤيا الثورة . وهذا هو الفرق الرئيسي والحاسم بين جيل الاربعينات وجيل الستينات ، حتى بين من يلتقون من هؤلاء واولئك على ارضية فكرية مشتركة . كانت القسمة الميزة لجيل الاربعينات هو الانتماء الى النسيج الاجتماعي للطبقة الجديدة الوارثة لامتيازات البرجوازية القديمة دون شكلها التقليدي . شغلوا مناصب رئاسة مجالس ادارة الشركات ورئاسة تحرير الصحف ووكالة الوزارة ومديري عموم ، وهي المناصب التي تدر عليهم دخولا لا تقل - ان لم ترتفع - من مستوى دخول اصحاب الشركات والمصانع والمزارع والمتاجر في المجتمع السابق على يوليو - تموز سنة ١٩٦١ . . كانوا برجوازيين شكلا ومضمونا بالمعيار العلمي الدقيق ، وظلوا خيطا رئيسيا من خيوط النسيج الاجتماعي للطبقة الجديدة التي ظهرت ونمت وتطورت فور انهيار الطبقات القديمة ، وهي الطبقة التي تكونت من بقايا تلك الطبقات التي تكيفت مع الوضع الجديد ، والشرائح البروقراطية ، والتكنوقراطية ، العسكرية والمدنية التي افرزتها حركة ٢٣ يوليو - تموز .

هذا بينما تنتمي غالبية الادباء الشباب الى الدرجات الدنيا من البرجوازية الصغيرة في الريف والمدينة ، وهو الانتماء القديم الغالب على ابناء الجيل السابق ولكن القفزة الاجتماعية غير الاصيلية التي اقترنت من مظاهر « اغنياء الحرب » وجعلت منهم « اغنياء الثورة » هي التي باعدت بينهم وبين الجيل الجديد الذي لم تحجبه عن الرؤية البصرة غشاوة ثقيلة من المكاسب الوافدة ، ولم تقيده قدميه عن الحركة الشجاعة احلام الارتباطات الطارئة . من هنا كان صراع الاجيال في حياتنا الادبية صراعا اجتماعيا ، وليس مجرد صراع عضوي بين شباب وشيوخ . بالطبع تظل هناك دائما استثناءات فردية هنا وهناك ، تؤكد القاعدة ولا تلغيها ، فمن بين ابناء الجيل الماضي قلة لم تفقد الاتجاه الثوري ، ومن بين ابناء الجيل الجديد ثمة شرائح لم ترتبط قط بالفكر الثوري او انها ارتبطت بالفكر دون التطبيق ، او انها مضت في الطريق خطوة ونكصت عن متابعة بقية الخطوات . كذلك فان الانتماء الطارئ لجيل الاربعينات الى الطبقة الجديدة ، لم يد شرأيينه الفكرية والوجدانية جميعا ، فرواسب النضال القديم والاحساس بالذنب الجديد كان يسري في دماؤه بين الحين والحين ويدفع هذا الكاتب او ذاك الى قول كلمة الحق .

ولكن « كلمة الحق » هذه كانت تصطدم دوماً بذلك التكوين الفكري والاجتماعي فكان الحد الأقصى لرؤية الجيل الماضي هو التنبؤ بالهزيمة وعدم تجاوزها في آن . . بينما كان التكوين الفكري والاجتماعي للجيل الجديد يسمح له بالمضي خطوة أبعد من النبوءة ، هي محاولة التغيير . وقد كانت الدعوة الى قيام « اتحاد عام للكتاب » بمثابة حجر الأساس في محاولة التغيير الثقافي المنشود . وكان الجيل الجديد من الأدباء الشباب أكثر فئات المثقفين حماساً لقيام الاتحاد بصفته التعبير الديمقراطي الأكثر شمولاً عن الحركة الفكرية والفنية . فبالرغم من وجود العديد من الجمعيات والروابط والنوادي الأدبية والفنية والصحفية في مصر ، إلا أنها جميعاً وبدرجات متفاوتة لم ترتفع الى مستوى المسؤولية الجديرة بالكتاب والفنان . وحين تجددت شعارات الديمقراطية وسيادة القانون في ١٥ مايو - أيار عام ١٩٧١ تجددت الدعوة الى تأسيس اتحاد الكتاب . وقد أتبع لي مع بعض الزملاء ان اشارك بالكلمة والحركة في الدعوة الى قيام الاتحاد . ولعله من المفيد ان أسجل هنا ملاحظاتي الشخصية على ما احاط دعوتنا حينذاك من ظروف وما انتهت اليه من نتائج .

١ - كانت الوجوه الشابية هي العنصر الايجابي النشط في محاولة احداث هذا التغيير الكيفي لحياتنا الثقافية . . كان تصورنا نابعا من ان كافة التنظيمات الرسمية والشعبية للمثقفين المصريين مجرد تراكمات سلبية طابعها العام هو العزلة عن الواقع الحي . ان « لجنة الدعوة والفكر » بالاتحاد الاشتراكي و « جمعية الادباء » و « رابطة الادب الحديث » و « الجمعية الادبية المصرية » و « نقابة الصحفيين » ، كلها اشكال تتراوح اهميتها من شكل الى آخر ، ولكنها تشترك في مضمون واحد هو انزواء خلف استار كثيفة من الاعمال الاكاديمية او الترفيحية او الرسمية ، عن المواجهة الصريحة والشجاعة لواقعنا الثقافي .

وقد كان معظم ابناء الاجيال السابقة ، بحكم مواقعهم المرموقة في أجهزة الدولة يحرصون على بقاء الحال كما هو ، بينما كان معظم ابناء الجيل الجديد يحرصون على تغييره .

٢ - كانت المعارضة الصريحة لقيام الاتحاد تواجها من جانبين :
الاول يخشى من الاتحاد ان يكون صورة مطابقة لاتحادات الكتاب في المعسكر الاشتراكي حيث لا تتوفر عند اصحاب هذا الرأي حرية الفكر . وكان الدكتور لويس عوض ابرز ممثلي هذا الاتجاه . أما الجانب الآخر فكان يعارضنا من زاوية ان الاتحاد موجود فعلا في « جمعية الادباء » التي يتكون مجلس ادارتها من صالح جودت وعبد العزيز الدسوقي وابراهيم الورداني وسهير القلماوي وعبد القادر القط وعبد الرحمن الشرقاوي والفريد فرج وثروت اباطة . وكان يوسف السباعي هو ابرز ممثلي هذا الاتجاه .

٣ - كان هناك اتجاه ثالث من المناضلين التقدميين القدامى يرون ان ثمة ضرورة موضوعية لقيام اتحاد عام للكتاب يضم الادباء وغيرهم من اصحاب القلم ككتاب السياسة والاقتصاد ، بشرط ان يقوم الاتحاد في اطار الاتحاد الاشتراكي . وكان الدكتور محمد الخفيف ولطفي الخولي من ابرز ممثلي هذا الاتجاه .

٤ - بالرغم من موافقة الاغلبية من زملائي على الاطار الذي تمسك به اصحاب الاتجاه الثالث الا ان التراخي من الجانبين وضع الفكرة على الرف . . حتى صدر « برنامج العمل الوطني » يتضمن نصا صريحا بأنه قد آن الاوان لان يتبنى الاتحاد الاشتراكي فكرة تأسيس اتحادات مهنية للكتاب والفنانين ، ولكن النص ظل رهين المحسنيين : الورق والمداد ، ويبدو ان الفرق بين تصور أحد الطرفين للاتحاد ، وتصور الطرف الآخر هو الذي اوقف المشروع عن التنفيذ . ان الاتحاد - مرة اخرى - لم يكن في تصورنا مبنى جميلا ينمي من بناء ، او مكاتب جميلة صالحة للاسترخاء وشرب القهوة والثروة ، او سفريات مغرية الى الخارج ، او مسابقات شكلية توزع فيها الجوائز والابتسامات والكؤوس . كان الاتحاد ولا يزال في نظرنا منبرا حرا وحصانة ديمقراطية للكتاب . ولم يخطر على بالنا قط ان يقيم دعائمه على اسس مطابقة لاتحادات الكتاب بالمعسكر الاشتراكي ، لاننا كنا نعلم حق العلم اننا لسنا في بلد اشتراكي . اننا نعيش في مجتمع طبقي ومتخلف ومحتل ، وبالتالي تصطرع بين جنبات هذا المجتمع في السر والعلن تيارات فكرية متناقضة تجمعها المصلحة الوطنية وحدها . ومن ثم فالاتحاد الذي نبتغيه لا بد وان يمثل كافة الاطراف الوطنية التي ترى من مصلحتها الاشتراك في « الحرب » على الجبهة الفكرية ضد الاستعمار والصهيونية . كذلك ، فنحن نرى ان الاطار الصحيح لقيام الاتحاد هو مؤتمر عام للمثقفين ، بكافة اتجاهاتهم وتناقضاتهم المشروعة ، ينتخبون من بين صفوفهم بصورة ديمقراطية صحيحة من يمثلهم تمثيلا حرا سليما . نعتقد ايضا ان هذا الاتحاد يجب ان يظل بمنأى عن الارتباطات الرسمية ايا كانت ، ان يكون مستقلا عن الاتحاد الاشتراكي وعن وزارة الثقافة والاعلام حتى يحتفظ بشخصيته الاعتبارية من ضغط السلطة مهما كانت صفتها التنفيذية او الشعبية . بل هو يمثل في ذاته سلطة الرقابة الشعبية على المؤسسات الرسمية للثقافة والاعلام . ولن يتمسك ايجاد هذه الصيغة المستقلة في ارتباطها بمصادر التمويل ، كصيغة القضاء والجامعة ومجلس الدولة ، ان الاتحاد العام للكتاب - في صورته النظرية التسي ندعو اليها - هو منبر وطني مستقل ، يخطط ويشرع ويراقب تنفيذ « القرار الثقافي » .

”ولم تكد تمضي شهور معدودة على خفوت حدة صوتنا حتى بدا جليا واضحا ان القلق الذي عبر عنه الادباء الشباب تعبيرات متباينة بالفن والرأي والتحرك، هو قلق وطني عام، استتر حيناً واسفر عن وجهه معظم الاحيان: في الانتخابات النقابية للعمال والمهنيين، وانتخابات مجلس الشعب والاتحاد الاشتراكي، في اعتصامات العمال واضراب سائقي التاكسي... من مواقع متعددة تأكد بما لا يبدع مجالا للشك، ان مصر تغلي وان وطاة الاحتلال على الصدور هني التي تفجر الصراع. ومن المدهل حقا ان بعض من فوجئوا بحركة الطلبة في يناير (كانون الثاني) ١٩٧٢ او من وصفوها بالانحراف، لم يحاولوا للحظة واحدة ان يرصدوا بعمق كاف وتجرد مختلف الظواهر التي عرفتها البلاد خلال الشهور القليلة السابقة على نهاية عام ١٩٧١. لو انهم فعلوا، ربما استطاعوا على الاقل ان يتقوا صلصة المفاجأة، او لعلمهم استطاعوا ان يروا في حركة الطلبة تعبيراً مكثفاً عن مشاعر وافكار فئات اخرى سبقتهم ولحقت بهم، مشاعر وافكار مصر كلها.

وقد كان الادباء - الشباب منهم على وجه الخصوص - من بين هؤلاء الذين سبقوا الطلبة في الشعور بالازمة والتعبير عنها، غسبر ان الفارق الكيفي الهائل بين المجتمع الطلابي بجماعه الواسعة ووحدتها الممكنة وانتماءاتها المتقاربة وتكوينها المتآلف وبين مجتمع الادباء والفنانين هو الذي اتاح للظاهرة الطلابية ان تحتل هذا الحيز التاريخي المرموق في طريق النضال المصري. ولكن هذا الحيز من ناحية اخرى قد اتاح للادباء والفنانين - الشباب منهم خاصة - ان يستأنفوا مسيرتهم الوطنية، فحاضوا تجربة رائعة، كثيرة الاخطاء، قليلة الحظ من النجاح، ولكنها جديرة برغم كل شيء بان تظم الى التراث النضالي الباسل لشعبنا العظيم.

٢ - تنظيم الحركة

بدأت التجربة وانتهت خلال الايام العشرة التي بدأت مع صباح ١٧ يناير (كانون الثاني) ١٩٧٢ حين تواترت الانباء عن اعتصامات الطلبة ومؤتمراتهم وبياناتهم طيلة الايام التالية حتى خرجت جموعهم الى الشارع بعد اسبوع. في هذه الايام القليلة كان الادباء الشباب يلاحقون الانباء من داخل الجامعة وخارجها، بعضهم لا زال طالبا فيها والبعض الاخر يعلم بها، والبعض الاخير - وهو الكثرة الغالبة - يربط بينها وبين من بداخلها شريان هو اقوى الشرايين جميعا، فيه يجري العرق والدم والدموع، منه يلبع حب مصر واليه يصب الاستشهاد من اجلها. كانت مقاهي «ريش» و«لاباس» و«ايزافتش» و«التيليه» هي المواقع الاساسية لتجمع هذه القلوب اللاهثة وراء الانبياء، بعضها سعيد وبعضها حزين وبعضها جزع، ولكن الجميع يتساءل في نبضة قلب واحدة: ما العمل؟ كان الاقتراح الايسر هو ان نكتب بياناً نضمنه رأينا، فلاحداث تتوالى بسرعة مذهلة، وكتبنا في التو واللحظة بضع كلمات تقول:

« نحن الادباء والفنانين والكتاب الوطنيين نؤيد الكفاح الوطني الديمقراطي للطلبة ، رافضين كافة الحلول الاستسلامية للقضية الوطنية ، ابتداء من قرار مجلس الامن (نوفمبر - تشرين الثاني ١٩٦٧) السى ايسة مبادرة تقايض توقيع اتفاقية صلح مع اسرائيل بمساومات الانسحاب الجزئي .. ونؤيد كل المطالب التي تضمنها بيان اللجنة الوطنية العليا للطلاب باعتبارها القيادة الحقيقية للحركة الطلابية . ونرفع صوتنا مطالبين بالافراج عن جميع الطلبة المعتقلين ليواصلوا كفاحهم الوطني . »

عاشت مصر

عاش كفاح الشعب المصري »

وتفرق الزملاء ومعهم الصيغة يجمعون عليها التوقيعات من المسارح ودور الصحف وبلاطوهات السينما ، وفي اقل من ٢٤ ساعة كانوا قد حصلوا على ٩٠ توقيعاً لاسماء معروفة ومجهولة ، من الكبار والصغار ، من الرجال والنساء ، من اليسار واليمين .. بحيث جاء كشف الاسماء وكأنه الصياغة الشرعية لمؤتمر وطني للادباء والفنانين . تلك هي اللحظة التي اجتمعت فيها كلمة الادباء والفنانين على اختلاف اجيالهم وطبقاتهم واتجاهاتهم ، ربما لأول مرة منذ عشرين عاماً . اجتمعت بصدق وشرف وشجاعة ، لا لتأييد كاذب أو لتصفيق زائف ، وانما لتشارك في سرخة واحدة مدوية لاتقاذ الوطن .

كانت هذه الخطوة ايدانا بان نفكر ونعيد التفكير . لسم نبادر بنشر بياننا في الصحف كما فعلت النقابات المهنية للمحامين والصحفيين والعلمين والمهندسين . هل كنا نفكر ام كنا نحلم ؟ لست ادري .. كل ما ادره انني اقترحت على زملائي ان نفكر بصوت عال في نقابة الصحفيين ، ان نذهب الى هناك وندير امرنا . كان مجلس النقابة قد اصدر بياناً نشرته « الاهرام » وكان بياناً متوسطاً اذا قيس ببيان نقابة المحامين مما دعا بعض الصحفيين الى كتابة بيان آخر اكثراً شجاعة ، وكنت قد وقعت عليه في الصباح ضمن ما يزيد على ١٥٠ صحفياً آخر .. فانبثق اقتراحي للادباء بالتوجه الى النقابة في ظل هذا المناخ المشجع . كان يوسف السباعي قد اغلق « دار الادباء » بالضبة والفتاح والجنزير حين احس - او شعر البعض نيابة عنه - ان لمة شيئاً يحدث . واخيراً توجهنا الى النقابة ، كانت كثرتنا لا تتمتع بمعضوتها فدخلت الى مكتب صديقي وزميلتي القديم سعد زغلول فؤاد الذي جئنا به الى مجلس النقابة رغم انف الرجعية ، دخلت اليه وصارحته بكل شيء .. قلت له ان معي اصدقاء وزملاء في القلم يطلبون من نقابتنا ان تفسح لهم صدرها ، بعد ان اغلقت دار الادباء في وجوههم بابها ، حتى يتسنى لهم الاجتماع علناً وبصورة شرعية يناقشون الوضع الذي تمر به البلاد . بادرنسي سعد زغلول على الفور : انت

تقايي ، ومن حقا ان تستضيف من تشاء . قلت له كلا ، لا اريدكم ضيوفا علي ، انني منهم اكثر مما انا من النقابة اننا نريدكم ان تمنحونا مقسرا لاجتماعاتنا ، وها هوذا طلب رسمي وقمته مع بعضهم ليتك تتصل بالنقيب حتى يكون تصرفك رسميا . واتصل سعد بعلي حمدي الجمال تليفونيا وقرأ عليه الطلب ، وكان النقيب كريما فاجابنا على طلبنا . وبدانا العمل .

لم يخل الامر من تحرشات بعض الصحفيين المدعورين او المستائين ، ولكننا كنا قد صممنا على العمل . واستقر رأينا على ان نعقد في الضد اجتماعا موسعا للادباء والفنانين ينتخب من صفوفه « لجنة وطنية مؤقتة » واجتمع بالفعل مساء ٢٥ يناير - كانون الثاني ١٩٧٢ ما يقرب من خمسين كاتبنا وفسانا قرروا تشكيل اللجنة واستكمال التوقيعات على البيان الموجز من بين الحاضرين فبلغ عدد التوقيعات ١١٦ توقيعاً . تم ذلك في الوقت الذي كان رئيس الجمهورية يلقي خطابه . وتم انتخاب اعضاء اللجنة المؤقتة وهم : احمد عبد المعطي حجازي ، سمير فريد ، رضوي عاشور ، ابراهيم منصور ، فريدة النقاش ، احمد الخميسي ، عبد الحكيم قاسم ، سامي العدادي ، عوني هيكل ، رافت الميحي ، سمير عبد الباقي ، عز الدين نجيب ، محمود حجازي وكاتب هذه السطور . وقد راعينا في هذا التشكيل تمثيلا نسبيا للادباء والسينمائيين والمسرحيين والفنانين التشكيليين واربنا بياننا الموقع بعد منتصف الليل الى كل من السادة : رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء وسكرتير اول اللجنة المركزية للاتحاد الاشتراكي ورئيس مجلس الشعب . وقرنا ان ندعو الى مؤتمر عام للادباء والفنانين يوم الخميس ٢٧ يناير - كانون الثاني ١٩٧٢ لينتخب اللجنة الوطنية الدائمة ويناقش مشروع البيان الشامل الذي حددت اللجنة المؤقتة خطوطه الرئيسية وكلفت لجنة فرعية لصياغته . وقد رأينا ان انعقاد هذا المؤتمر فرصة لا ينبغي ان تضيع لتثبيت الدعوة الى قيام الاتحاد العام للكتاب والفنانين . وقد اعد ثلاثة زملاء مشاريع مختلفة ومتفقة للبيان الجديد المقترح ، واحيلت المشاريع الثلاثة الى لجنة الصياغة المفوضة لاعداده في صورته النهائية . وقد كان واضحا من المشاريع الثلاثة ان بيننا من يزايد ومن يناقص ومن يوازن ، وكان واضحا بنفس المقدار ان التناقض الرئيسي في صفوف الشعب هو بينه وبين الاستعمار الامريكي والصهيوني لارضنا . وان بقية التناقضات الثانوية لا ينبغي ان تطمس ، ولكنها لا يجب ان تأخذ حجما اكبر من حجمها الحقيقي حتى لا تلهينا عن العدو الحقيقي . لذلك فالجبهة الوطنية هي الصيغة الديمقراطية المثلى للعمل الوطني في الوقت الراهن . واذا كانت السلطة ترفع شعار الحرب ، فان الشعب لا يطلب اكثر من وضع الشعار موضع التنفيذ ، لا بالمشروع الفوري المرتجل فسي القتال ، وانما باعداد البلاد اعدادا ثوريا لمعركة المصير . وبين اخذ ورد وشد وجذب ، نجحت لجنة الصياغة في اعداد مشروع البيان على الوجه التالي :

مشروع بيان

المؤتمر الاول للكتاب والفنانين المصريين

المقرر انعقاده يوم الخميس ٢٧ يناير ٧٢

بمقر نقابة الصحفيين

يعلن المؤتمر الاول للكتاب والفنانين المصريين المنعقد يوم الخميس ٢٧ يناير - كانون الثاني ٧٢ بمقر نقابة الصحفيين - بدعوة من اللجنة الوطنية المؤقتة للكتاب والفنانين ، المنتخبة من قبل التجمع الوطني لهم يوم الثلاثاء ٢٥ يناير - كانون الثاني ١٩٧٢ - ان الحركة الطلابية التي بدأت يوم ١٧ يناير ١٩٧٢ حركة وطنية شريفة وناضجة ، وان اللجنة الوطنية العليا للطلاب تعبر حقيقي عن جماهير الطلاب ، وان المطالب التي عبرت عنها هذه اللجنة في الوثيقة الطلابية الصادرة يوم الخميس ٢٠ يناير - كانون الثاني ١٩٧٢ هي مطالب الشعب المصري ومطالبنا التي لم تكن نجد وسائل للتعبير عنها ، وان هذه المطالب لا تتعارض في جوهرها مع النظام السياسي القائم منذ ثورة ٢٣ يوليو - تموز ١٩٥٢ ، وان بروز إحدى فئات التحالف الوطني في إحدى الفترات بمطالب معينة لا يعني تناقضا بينها وبين بقية فئات التحالف وطبقاته ولكنه يعني ضرورة البحث عن صيغة أكثر ديمقراطية للتحالف الوطني تتيح لكافة القوى الوطنية فرصة التعبير الصحيح في اطار الجبهة الوطنية ، ومن ناحية أخرى فان دمج كل حركة جماهيرية بصفة الفوضى وعدم الاصاله يحرم الفئات والطبقات الوطنية القادرة على التحرك جماهيريا من التعبير الحر عن مواقفها السياسية .

وفي نفس الوقت الذي يؤكد فيه المؤتمر ان الوحدة الوطنية في هذه المرحلة الحاسمة من تاريخ شعبنا مطلب ضروري يستنكر المؤتمر اتهام الحركة الطلابية بمحاولة تفتيت الوحدة الوطنية ، واتهامها بالسطحية والعمالة ، كما يستنكر الاسلوب البوليسي الذي استخدم في قمع هذه الحركة ، ويرى انه لم يكن هناك ما يبررها ويرى ان هذا الاسلوب في مواجهة الحركة الطلابية هو الذي دفع بها الى خارج اسوار الجامعة ، وهو الذي ادى الى نزول قوات الامن المركزي الى شوارع القاهرة يومي الاثنين والثلاثاء ٢٤ ، ٢٥ يناير - كانون الثاني ٧٢ وما استتبع ذلك من احداث مؤسفة ، بينما العدو الاسرائيلي الامبريالي يحتل جزءا من ارضنا ويعوق مسيرتنا نحو التقدم والاشتراكية .

ويطالب المؤتمر :

١ - الافراج عن جميع المعتقلين السياسيين وغندم محاكمة اي طالب او تقديم

أي طالب الى مجلس تأديب جامعي يحرمه من حقه في الاستمرار في الدراسة او يعطله عنها .

٢ - الرفض الكامل لكافة اشكال الحل السلمي « قرار مجلس الامن ٢٤٢ ، مبادرة روجرز المصرية ، الرد المصري على ورقة يازنج » بعد ان ثبت ان هذا الحل لن يكون ابداً ، والتأكيد على مبدأ عدم التفريط في شبر واحد من ارض الوطن ، أو الاراضي العربية المحتلة ومبدأ انه لا صلح ولا تفاوض ولا اعتراف باسرائيل ولا تفريط في الحقوق الوطنية الشرعية لشعب فلسطين .

٣ - تصفية مصالح الولايات المتحدة الامريكية في مصر ، والعمل على تصفيتها في الوطن العربي كله ، بانخاذ مواقف حاسمة ضد الحكومات العربية الجميلة ، على اساس اننا نواجه الولايات المتحدة الامريكية مواجهة صريحة في المعركة مع العدو الاسرائيلي الامبريالي .

٤ - التأييد الكامل لمنظمات المقاومة الفلسطينية واعادة فتح جميع مكائنها الاعلامية والسياسية وقبول تطوع المصريين في صفوفها ، والسماح بدخول جميع مطبوعاتها والتصدي لمحاولات تصفيتها .

٥ - التأكيد على الاتجاه نحو تحويل الاقتصاد المصري الى اقتصاد حرب ، والتأكيد على ان المزيد من التحول الى الاشتراكية يدعم صلاية الوحدة الوطنية ويقدم المزيد من ضمانات النصر الضروري على العدو الاسرائيلي الامبريالي وذلك عن طريق :

١ - تحميل اصحاب الدخول (العالية العباء الاكبر .

ب - وضع حد للتفاوت الهائل في الاجور بين الحد الأدنى والحد الأقصى .

٦ - تعبئة الجبهة الداخلية تعبئة شاملة من أجل المعركة على اساس اننا سوف نخوض حرباً شعبية طويلة المدى ، واليقظة والحدار الى محاولة استخدام هذه التعبئة لممارسة انواع متباينة من الارهاب تتعارض مع ضرورة الوحدة الوطنية ومع متطلبات النصر الضروري .

٧ - رفع الرقابة على الصحافة والنشر والمسرح والسينما والراديو والتليفزيون الا في حدود ما يمس الاسرار العسكرية حتى تتحول هذه المسائل من وسائل للتبرير والتخدير الى اسلحة قوية في المعركة ضد العدو الاسرائيلي الامبريالي وفي المعركة من أجل التقدم والحرية والاشتراكية ومن أجل صنع انسان جديد يشاؤك بعقم في بناء وطنه .

٨ - تغيير السياسة الاعلامية والسياسة الثقافية الراهنة ووضع سياسة اعلامية وسياسة ثقافية تتناسب مع اقتصاد الحرب ، ومسح الاتجاه نحو التعمية الشاملة للجبهة الداخلية :

وقرر المؤتمر :

١ - اعتبار الوثيقة الطلابية الصادرة يوم الخميس ٢٠ يناير - كانون الثاني ١٩٧٢ من الوثائق الاساسية التي تعمل على ضوئها اللجنة الوطنية للكتاب والفنانين المنتخبة في هذا المؤتمر .

٢ - تكليف اللجنة الوطنية للكتاب والفنانين بالعمل على انشاء اتحاد عام للكتاب والفنانين بعد ان تأكد خلال الايام الماضية ان عدم وجود هذا الاتحاد يحول دون الكتاب والفنانين والقيام بدورهم كاملا تجاه وطنهم .

المؤتمر الاول للكتاب والفنانين المصريين

٢٧ يناير - كانون الثاني عام ١٩٧٢

وبادرنا الى توجيه الدعوة الى اكبر عدد ممكن من الكتاب والفنانين لحضور المؤتمر . وطيلة الايام السابقة لم تكف تحرشات زملائنا الصحفيين المدعورين بنا حتى ان احدهم هددنا بالشرطة لطردها بالقوة . ومع هذا فقد كان الجسد والادب والمثابرة هي الطابع المميز لهذه المجموعة من الشباب المتوثب . . كنا قد وزعنا انفسنا على الاربعة وعشرين ساعة حتى يظل لنا « وجود » في النقابة يتابع العمل والاحداث اولا فاول ومع ذلك فقد كانت الغالبية تتواجد كلها في وقت واحد هذا يكتب شعرا ، والاخر يخطط لافتة ، والثالث ينسخ البيان ، والرابع يعد مجلة حائط ، والخامس والسادس والسابع يتصلون طيلة الليل والنهار بمن يعرفون ومن لا يعرفون ، يدعونهم لحضور المؤتمر . بل ان كثيرين ممن ليسوا اعضاء في اللجنة المؤقتة كانوا يفرضون تطوعهم للعمل ، وتواجدت بيننا بعض العناصر الشريفة التي تنتمي الى الجيل الماضي : ميشيل كامل ، اديب ديمتري ، عبد المنعم القصاص ، يفغون الى جانبنا ، يحاولون حل مشاكلنا مع النقابة ، يوجهون النصح البعيد عن التعالي . وكما كان هناك من يتحرش بنا من الصحفيين ، كان هناك من يؤازرنا . . وبنت الامور حتى الخامسة مساء وكانها تمضي في طريقها الطبيعي . كنت مع بعض الزملاء قد توجهنا الى معرض الكتاب لنستغل يوم الافتتاح في الدعوة لحضور المؤتمر ، سوف تكون هناك اعداد هائلة من الكتاب والفنانين ، فهذه فرصتنا .

ولكنني فوجئت بمن يطلبني ليهمس في اذني بان النقابة قررت منع انعقاد المؤتمر بها ، وانه ليس هناك من حل سوى تأجيل المؤتمر ، لاننا لن نستطيع ان نجد مكانا في اقل من ساعتين . واتضح لنا ان التخطيط المضاد الذي اعد على مهل هو ان يتركونا وشأننا حتى اللحظة الاخيرة . ووقفت مع زملائي واصدقائي من اعضاء اللجنة المؤقتة نستقبل القادمين ، وكان حقا مشهدا رائعا ومؤسفا ، فقد اقبل على

حضور المؤتمر ما لا يقل عن مائتي أديب وفنان ، تعلو وجوههم اللفسة والرغبة الصادقة في فعل شيء ما من أجل مصر . وكنا نعتلر لهم ومشاعر متباينة تضطرم في قلوبنا . كان الإقبال على المؤتمر يفوق كل تصوراتنا ، ولكن ماذا نستطيع ان نفعل ؟ قلنا لهم ان النقابة منعت الاجتماع وعلقت في التابلوه بياناً رسمياً بذلك . واننا نؤجل المؤتمر الى موعد يحدد فيما بعد . ومضت ساعتان ونحن نستقبل ونعتلر ونناقش ونؤجل ونختلف ونتفق . واخيراً تفرقنا . بعضنا قرر نهاية التجربة ، وبعضنا قرر استئنافها بصورة أخرى . بعضنا تسرب اليسه اليأس ، وبعضنا قبل التحدي . ولكن الجميع ، وهم يتفرقون ، كانوا يفكرون ، بصوت عال حيناً وبصوت غير مسموع في اغلب الأحيان ، وبينني وبين نفسي وبين الآخرين كنت أفكر على النحو التالي :

١ - لقد نجحت نقابات الصحفيين والمحامين والمعلمين والمهندسين في ان تعلن كلمتها لان لها كيانات مادية ومعنوية ، وما ينقص الادباء والفنانين هو هذا الكيان الذي نعبّر عنه بالاتحاد العام . لكن هذه - من جديد - هي خطوتنا الاولى ، ان نجعل من الدعوة الى قيام الاتحاد عملاً وطنياً تجتمع حوله الارادة والومي باننا لن نستطيع بغير هذا المنبر ان نصنع شيئاً .

٢ - لقد اخفقت تجربتنا - رغم روعة المحاولة - لان الارتجال كان عمودها الفكري على النقيض من حركة الطلبة التي يبدو من سياقها انها نظمت بدقة واحكام بالغين . ان الارتجال كان سبباً رئيسياً في « تجمع » طارئ لا يقبل الدوام ، لم يتوفر له الحد الأدنى من التجانس الفكري أو التنظيمي ، وانما كان « الشعور الوطني » وحده هو مركز الجذب لحظة المد ، كما كان « التهديد بالبطش » هو محجور الطرد لحظة الجزر . كان العمل يجري على نحو اختلطت فيه معايير التكتيك والاستراتيجية ، ومن ثم كان الخط هو السمة البارزة في الأعداد والتحضير .

٣ - كان لإدباء الشباب ولا يزالون هم عصب اية محاولة جادة على الطريق الى ثورتنا الثقافية الشاملة . ان الأجيال السابقة قادرة على التبني والتشجيع في احسن الاحوال ، ولكنها عاجزة عن التصدي والصدام .

ومع هذا ، فلان حركة الجامعة كانت تجسيدا عميق الدلالة لجوهر المرحلة الوطنية التي نجتازها ، لم يتوقف الادباء الشيوخ عن التفكير وامعان النظر . كان مقال الدكتور لويس عوض « تقرير حول المسألة المصرية » الذي نشرته الاهرام صبيحة الجمعة ٢١ يناير - كانون الثاني ١٩٧٢ منشورا سياسياً اذاعه الطلبة في ميكروفونات الجامعة طيلة اليوم . ومن هنا كان طبعياً ان يحاول لويس عوض مع توفيق الحكيم وحسين فوزي ولجيب محفوظ واحمد بهاء الدين - بعد ضياع الأمل في انقصاد المؤتمر - ان يسندوا باسماهم الكبيرة حركة الطلبة ، والحركة الوطنية بشكل عام .

وهكذا أعد لويس عوض مشروع بيان بأسمائهم الخمسة بهدف النشر في « الاهرام »
هذا نصه :

« بعد ان استعرضنا ما جرى من أحداث وما صدر من بيانات اثناء حركة
الطلبة خلال شهر يناير ١٩٧٢ انتهينا الى النتائج التالية :

١ - ان حركة الطلبة في صعيهما حركة وطنية لا شبهة في وطنيتها قامت من
اجل مصر ولم تستهدف الا تحرير مصر من الاحتلال الاسرائيلي
والمطالبة باعداد مصر باكملها للمواجهة الحاسمة مع العدو الاسرائيلي .
وانه اذا كانت قد شابت مطالب الطلبة ونداءاتهم بعض اخطاء او بعض
وجوه الشطط في التفكير او في التعبير ، فانما مرد ذلك الى حماس
الشباب او اندفاعه او نقصه في الخبرة السياسية وليس الى نقصه في
الوطنية .

٢ - دون تدخل منا في التحقيقات التي تجريها النيابة العامة نقرر ان وجود
ثلاثين مندسا بين عشرات الآلاف من طلاب مصر لا يمكن ان يفسر
اجتماع جماهير الشباب على التعبير عن قلقهم العام على مصير البلاد
بانه نتيجة انحراف هؤلاء المندسين بحركة الشباب ، والا حكمنا على
زهرة شباب الامة بانهم اغنام يمكن ان تساق في أي اتجاه ، وانما تفسر
هبة ابنائنا الطلبة بوجود اسباب وطنية حقيقية وقضايا موضوعية
اصيلة ينبغي ان تواجه في صدق وشجاعة يحل بها الاقتناع محل القمع ،
فالوطن ملك مشاع للحاكم والمحكوم على السواء ، ومن حق كل مواطن
ان يقلق على مصير بلاده وان يعبر عن هذا القلق تعبيرا سلميا كافيا
لبلوغ صوته الى ولاة الامور .

٣ - برغم استيائنا من بعض ما بدر من شطط العبارة في حركة الطلبة ، نحى
الروح السلمية الرائعة التي اتسمت بها حركة الطلبة ، فقد خلت من
اي عمل من اعمال العنف او التخريب ، واثبتت ان ابنائنا الطلبة قد
بلغوا سن الرشد الاجتماعي وانهم فخر شباب العالم في مراعاة النظام
وفي الالتزام بالروح الديمقراطية الاصيل .

٤ - وبناء عليه فنحن نناشد سماحة ولي الامر ان يامر القائمين بحفظ النظام
العام ان يحفظوا ملف قضية ابنائنا الطلبة وان يفرجوا عن المحبوسين
منهم على ذمة التحقيق بحيث تختلط الامسور والتقديرات والبواعث
تصبح ضمانات العدالة ذاتها وضوابطها فوق مستوى الاحكام الفردية
وفوق قدرة الافراد على التمييز بين الحق والضلal ، كما نناشد ولي
الامر ان يوجه القائمين بحفظ النظام السياسي والاجتماعي ان يبادروا
الى اجراء الحوار المستمر مع ابنائنا الطلبة بدلا من اللجوء الى وسائل

القمع والتكليم . فابناؤنا هم ذخير مصر وعتادها عندما يأتي اليوم
المصيب .

عاشت مصر محررة من الفاصبين

عاشت وحدة القيادة والقاعدة في سبيل تحرير مصر .

وعاش الشعب المصري العظيم » .

ولم يتيسر لهذا المشروع ان يتحول بيانا منشورا على الناس . ولكن المحاولة
ذاتها تضع في مركز الضوء الباهر دور المثقفين المصريين من أحداث وطنهم .
وبالرغم من ان التجربة تؤكد ان « الادباء الشباب » هم طليعة نضال المثقفين ، الا
انها تؤكد من زاوية اخرى ان النضال الوطني المعاصر في مصر يحتاج الى كافة القوى
القادرة على « صنع شيء ما » . ايا كان حجم هذا الشيء واما كانت وسيلته في
التعبير واسلوبه في التفكير . كانت تجربة بناير - كانون الثاني ١٩٧٢ مجرد خطوة
في طريق ثورتنا الثقافية التي بدأت تختمر ولا تحتاج الا الى التنظيم القادر على
جمع الشتات وتوحيد الفكر . وكان « اتحاد الكتاب » هو الهدف العاجل لقيام
هذا التنظيم الوطني .

التضامن يستمر

في ظهر التاسع من يوليو - تموز ١٩٧٢ فوجئت اهم الشوارع الرئيسية في
القاهرة بما يربو على السبعين شابا وكهلا يسرون في صفوف منتظمة وقد لفت
وجوههم سحابة من الحزن الثقيل ، ويعمل بعضهم لافتات وباقات من الورد لفت
في شرائط زرقاء ، وكتب على هذه وتلك ما يريد انهم يشيرون جنازة « غالب » .

كان « الغائب » قد اغتيل قبل هذا المشهد بأربع وعشرين ساعة ، وهو يوم
بتحريك موتور سيارته في الجوارج الكائن اسفل البناية التي يقيم فيها ، هناك فوق
تلك الهضبة الساجلية التي تقع شرق العاصمة اللبنانية بيروت وتدعى
« الحازمية » .

وزعم ان المتفجرات التي وضعت داخل المحرك بعناية بالغة قد مزقت الرجل
- الهدف وابنة اخته التي كانت تهم بالركوب معه ، بحيث تحول الجسدان في
لحظات الى نثرات صغيرة من اللحم المشوي ، الا انه امكن العثور بين الركام
البشري على بطاقة صغيرة كتب عليها بخط واضح « مع تحيات اسرائيل » .

واهتز العالم العربي من اقصاه الى اقصاه - وكافة القوى المناضلة من اجل
الحرية والسلام والتقدم في الخارج - لاستشهاد الكاتب والمناضل الفلسطيني
غسان كنفاني على هذا النحو البربري الفاجع . ولكن « تحيات اسرائيل » توالى
بهذند في قلب بيروت لتصيب بيريدها المتفجر المؤرخ انيس صايغ مدير مركز

الابحاث الفلسطينية وقتل والكاتب والسياسي يسام ابو شريف الذي حل مكان غسان كنفاني في رئاسة تحرير « الهدف » لسان الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين . ثم لتطال ثلاثة قادة بارزين لمنظمة التحرير الفلسطينية من بيوتهم بعد منتصف الليل في اوائل عام ١٩٧٣ وهم ابو يوسف وكمال عدوان وكمال ناصر الشاعر المعروف في عملية قرصنة دموية لا مثيل لها سوى الهجوم المباغت على مطار بيروت عام ١٩٦٨ . وكانت هذه المداخلات الارهابية من جانب اسرائيل ضد المقاومة الفلسطينية هي مقدمة الاحتكاك المسلح بين الجيش اللبناني ومنظمة التحرير في مايو - ايار ١٩٧٣ . وهو المخطط الذي بدأ بابلول الاردني عام ١٩٧٠ ولم ينته بحرب لبنان في ١٩٧٥ و ١٩٧٦ واحتلال الجنوب في ١٩٧٨ .

كان غسان كنفاني يمثل في الادب العربي الحديث والنضال المعاصر معا رمزا مكثفا لجيل كامل . وكما بدأت الانتفاضة الطلابية في مصر بالاسبوع الفلسطيني ، وكما لم يخل احد بياناتها من الحرص على المقاومة الفلسطينية والربط بين تحرير سيناء وتحرير فلسطين في مصر عربي مشترك يحمل عنوانا داخليا لا يرى هو « عروبة مصر » . فان استشهاد غسان كنفاني كان البداية لاستئناف حركة المثقفين المصريين . ومن مقهى « ريش » قرب ميدان طلعت حرب (سليمان باشا سابقا) الى دار نقابة الصحفيين اقام الكتاب الشباب والكهول جنازة صامتة ، لم تستأذن جهات الامن ، اوقفت حركة المرور ووضعت رجال الشرطة امام الامر الواقع ، وتجمهر الناس على الارصفة والطرقات في خشوع مثير للدمع . كانت الجنازة تضم مختلف الاجيال المتغاربة الاتجاهات . وما ان وصانا دار النقابة المجاورة لنقابة المحامين في شارع عبد الخالق ثروت حتى كاثت الشرطة السرية (المباحث العامة) في انتظارنا . فتقدم الكاتب يوسف ادريس عن الجميع مستفسرا ، فاستفسروا بدورهم عن بقية البرنامج . قال لهم اننا نزمع اقامة ماتم هذه الليلة - وكانت الجنازة الرمزية في مصر قد تزامنت مع الجنازة الحقيقية في بيروت - واننا سنكتب هراء جماعيا في الصحف . وبعد مفاوضات مرهقة دامت اربع ساعات منعت قوى الامن اقامة الماتم ، كما رفضت الصحف نشر البيان القصير . واذكر في هذا الصدد ان الدكتور لويس عوض طلب مني اعمال غسان كنفاني الذي عرف في مصر بكتابه المبكر « ادب المقاومة في الارض المحتلة » ثم بكتابه « في الادب الصهيوني » . وحين قرا الدكتور عوض الاعمال الروائية للكاتب الفلسطيني اعجب بها اعجابا شديدا وهم بالكتابة عنه وعنهما في « الاهرام » ، ولكن رئاسة التحرير اعتذرت عن النشر دون سبب واضح . وان كنا عرفنا بعدئذ ان الموقف الرسمي للنظام من المنظمة الفلسطينية التي ينتسب اليها غسان كنفاني يحول دون هذا المقال او غيره . وكنا قد سجلنا في بياننا المنوع من النشر ما يلي : « نحن الكتاب والمثقفين والفنانين المصريين الذين خرج بعضهم في جنازة صامتة لاستنكار اغتيال الشهيد الكاتب غسان كنفاني على تلك الصورة البربرية البشعة لنهيب بكتابه العالم اجمع واحراره وشرفائه ان يقفوا من جرائم الصهيونية

والامبريالية الموقف الجدير بكل انسان متحضر وان يستنكروا هذه الجريمة المروعة وان يقفوا مع المثقفين العرب صفا واحدا ضد جرائم النازية الجديدة دفاعا عن النفس والقيم الانسانية . ان ما حدث لغسان كنفاني ان هو الا الخطوة الاولى في طريق تصفية الثورة العربية من مضمونها الفكري والانساني تمهيدا لتهمر روح الشعب العربي وسحق قواه واجباره على الركوع امام الفزاة والامبرياليين الاسرائيليين والاميركيين . يا كتاب العالم قفوا معنا ضد النازية الجديدة » . وقد وقع البيان ٧٣ كاتباً مصرياً من بينهم ميشيل كامل وابو سيف يوسف ولويس عوض ولطفى الخولي ومحمد انيس ويوسف ادريس ورفعت السعيد وابراهيم منصور وامل دنقل ومراد وهبة وصلاح عيسى وفتحي عبد الفتاح ومحمد عبودة وامير اسكندر ونجيب سرور وعزت عامر ومجيد طوبيا والفنانون محبى الدين اللباد وحسن سليمان ومصطفى رمزي .

وكان اعضاء هيئة التدريس بالجامعات والمعاهد المصرية اصدروا مذكرة جماعية - في مواكبة حركة الطلاب - تقول :

١ - انه من الملاحظ ان البلاد ليست في المعركة الفعلية في الوقت الراهن . وحين تأتي هذه المعركة سينصر في لهابها الجميع ، ولن يكون هناك تفرقة او انقسام . وفي مثل هذه المرحلة يكون من الطبيعي ان تتعدد الآراء وتباين .

٢ - ان الحرص على المعركة هو ذاته الذي يدفع الكثير من الشباب الى اتخاذ مواقف المعارضة من كثير من الظواهر التي توصف بأنها لا ترقى الى مستوى السلوك الواجب توفره في مجتمع يسعد لخوض معركة حاسمة . وان كان الاستعداد للمعركة يعني الشكوت عن اخطاء لكان معنى ذلك ان اسم المعركة يستغل في التستر على الاخطاء .

٣ - من المستحيل وضع حد فاصل بين ابداء رأي مخالف لوجهات النظر الرسمية وبين ما يسمى بترويج الشائعات . ولو تمت محاسبة الناس على اقوالهم الشفهية لكان القسم الاكبر منهم معرضين لمثل هذه الاتهامات . اما وضع هذه الآراء في صورة مكتوبة (مجلات الحائط او توزيع بيانات) فانه يبدو في الاحوال الراهنة نتيجة مباشرة لعدم تحقيق مطلب عزيز على كل مثقف وهو إلغاء الرقابة على الصحافة ، فمن المستحيل ان يبقى اسلوب البيانات والمنشورات السرية او العلنية لو كانت حرية ابداء الرأي مكفولة في الصحف .

٤ - كانت نقطة بداية الموجة الاخيرة من الحوادث الطلابية هي اعلان الصحافة بطريقة استفزازية عن اعتقال بعض الطلاب بالتهمة السابقة . ولم تكف بذلك بل صورت حركة الطلاب على غير صورتها الحقيقية ، ووصل بها

الامر الى حد توجيه اتهامات لا نعتقد ان لها اساساً مثل اعتداء الطلاب على الاساتذة . ان هذا الاتهام ذاته كان على مدى تاريخ بلادنا وبلاد اخرى كثيرة يوجه وبنفس الصيغة الى كثير من الوطنيين الشرفاء .

هـ - ان حركة الطلاب ابتداء من يناير ١٩٧٢ حتى اليوم لا ينبغي النظر اليها بمعزل عن الظروف العامة التي تمر بها البلاد سواء على صعيد قضية التحرير او على صعيد غياب الديمقراطية .

وقد وقع على البيان (الذي اوجزنا مضمونه) ٥٢ استاذاً واستاذة ومعيد ومعيدة بمختلف جامعات مصر ومعاهدها العليا ، ومن بينهم عمداء كليات ورؤساء اقسام ، وقد نشرت النص الكامل للبيان مجلة « البلاغ » اللبنانية في عددها الصادر بتاريخ ١٩ فبراير ، شباط ١٩٧٣ . كان اساتذة الجامعات قطاعاً مهماً من حركة المعارضة التي قادها المثقفون ، رغم المعريات والتهديدات معا ، من سائر المناصب الوزارية وتهديدات الفصل من العمل .

وكانت الشرطة ألقت القبض على الصحفية صافيناز كاظم في يناير كانون الثاني ١٩٧٣ داخل الجامعة حيث اعتصمت مع الطلاب . كما فوجيء الصحفي سمير تادرس بالقبض عليه في مطار القاهرة الدولي في الوقت نفسه . وكانت « المباحث العامة » اعتقلت عشية يناير ١٩٧٣ ما يزيد على الاربعة مئة كاتب وصحفي وعامل وطلب ومحام من العناصر الديمقراطية . كان التحالف بين الطلاب والمهنيين اقوى كثيراً من التحالف بينهم وبين العمال . وكانت ادلة النيابة ضد المثقفين متهافئة مستقاة من تقارير المباحث . لذلك كانت « المحكمة » تأمر بالافراج عنهم ، ولكن رئيس الجمهورية كان يستخدم غالباً جقه في الاعتراض على الافراج ، فيبقون في السجون بتهمة دعم الطلاب او قراءة الشعر او حيازة ادب المقاومة او لقاء محاضرة في الجامعة او اقامة حفل احتجاجي في نقابات الصحفيين والمحامين والمهندسين .

من هنا كان التجرك المبالغ لتوفيق الحكيم ونجيب محفوظ ولويس عوض تحت ضغط الشارع الثقافي في مصر ، ففي الثامن من يناير - كانون الثاني كتب توفيق الحكيم بحضوري أنا ويوسف ادريس وابراهيم منصور ، بيانا هذا نصه البحرى ، لاهميته الاستثنائية في الاحداث التالية :

بيان من الكتاب والادباء

« نحن الكتاب والادباء الموقعين على هذا البيان قد رأينا من واجبنا ان نعاون ونشارك - من مواقعنا في المجتمع - مؤسسات الدولة في تقصي الحقائق في حالة الاضطراب التي بدت بوادرها الآن في بعض الاحداث الجارية ، يدفعنا الى ذلك شعورنا بالمسئولية التاريخية ونفتنا بشعبنا وتقديرنا لوطنية رئيس الدولة ،

منا بان في استطاعته الامساك بالزمام للسير بالبلاد في طريق محفوف
تهب عليه الزوايح من كل جانب ويحتاج الى الحكمة وسداد الرأي لتجنب
يلات الشطط وتوجيهه الى حيث يجد نفسه ويؤكد شخصيته ويسترد

ا كان من خصائص الكتاب والادباء بحكم رسالتهم في الامسة ان يكتشفوا
يستشفوا ضميرها ، في حين ان مهمة الصحافة هي تجري اخبارها ، ومهمة
الرسمية هي تقصي حقائقها من واقع احداث معينة قد تكون مجرد بشور
لمرض دفين ، ودخان ظاهري لنيران متاججة تحت رماد ، لذلك كان علينا
ناب والادباء ان تكمل الصورة وتقدم المعونة بابرار ما استتر وتخفى منها
ان يضطرم في باطن الامة وضميرها ، وليس ذلك فقط لمجرد استكمال عمل
الهيئات الاخرى، ولكنه ايضا للخشية من ان يعمل امر هذا الغليان الذي يغور
الناس فيجد طريقه في اي لحظة الى الانفجار وتقع الكوارث. وذلك انه مما لا
لدينا ان البلد يغلي في الباطن على نحو لم يعد يخفى على احد . وقد لا
ل الناس تعليلا لما يشعرون به من قلق واضطراب وغليان داخلي ، وقد
بسطاء من الناس والابرياء من الشباب تعليقات مختلفة يسوقونها بغير تفكير
ص ويرددونها في احاديثهم او يضعونها في منشوراتهم ، وهذه التعليقات او
او الاحتجاجات قد تبدو في اقلها سطحية او غير ناضجة او مدروسة ،
بي الحقيقة التي لا شك فيها وراء كل هذا وهو شعورهم جميعا بانهم قلقون
ا وانهم ما عادوا يحتملون ما هم فيه من احساس بالضيق .

لان ما هو منشأ هذا الاحساس العام بالقلق والاضطراب والضيق فسي
ناس ؟ لعل السبب الاهم في ذلك هو عدم وضوح الطريق امامهم . فالصيحة
في كل حين بكلمة المعركة وان الطريق هو المعركة كان من الممكن ان يكون هو
على اسئلتهم والطريق الواضح امام اعينهم .

هذا لا شك ما ارادت الدولة ان تقدمه كجواب او مصباح لوضوح الرؤية في
ستقبل المعتم .

لكن مع الاسف لمضي الايام وتصبح كلمة المعركة مجرد كلمة غامضة لا حدود
بعاد لمعناها ولا تحليل لعناصرها . مجرد كلمة مطلقة تلوها الافواه ، مجرد
تهلكة لكثرة مضعها ، ويصبح الناس ويمسون وهذه الكلمة تزدد على جميع
في الاناشيد والاغاني والخطب والشعارات حتى فقدت قوتها وفعاليتها بل
ا. وصارت اللقمة المضغوغة في الفم غصة ، لا هم يستطيعون ابتلاعها ولا
ؤون على لفظها . واصبحوا في حيرة في شأنهم . واصبح طريق المستقبل
رة اخرى مسدودا وهم في ضياع .

لا كان الشباب هو الجزء الحساس في الامة . وهو السدي بعينه المستقبل
غيره ، فهو لا يرى امامه الا الغد الكئيب . فهو يجتهد في دراسته ليحصل

على شهادته النهائية فاذا هي شهادة القذف به في رمال الجبهة لينسى ما تعلمه ولا يجد عدوا يقاتله . وهذا ايضا هو الضياع .

اما بقية المواطنين فهم يعيشون بالنسبة اليه في حياة صعبة سيئة الخدمات العامة . وكل نقص واهمال او توقف او عبث يختفي خلف صوت المعركة وفي انتظار المعركة وتمحكا بالمعركة واذا بالامر في نظرهم ينقلب الى مهزلة والى سخط والى قرف عام .

هذا بعض ما استقر في الضمائر هذه الايام . ولا بد من حل سريع لهذا الوضع . ولا يمكن ان يكون هناك حل الا في الصدق ، والصدق وحده لان الصدق هو الذي ينهي الحيرة ويقنع الناس ويهدئ النفوس . ولان الغليان في باطن الانباء بهذا اذا كشف الغطاء . الشعب يريد ان يقتنع بشيء لانه غير مقتنع . ولا بد راحة باله واقتناعه من عرض حقائق الموقف امامه واضحة .

وهذا يقتضي النظر في تغيير بعض الاجراءات التي تسير عليها الدولة اليوم . ومنها حرية الراي والفكر وحرية المناقشة والعرض لائق الضوء على كل شيء حتى تبضح الرؤية . ولكن ذلك داخل المؤسسات ، اذا كانت السرية في ظروفنا الحاضرة تقتضي بذلك . على ان لا يكون للدولة راي مسبق تضغط به على اهل الراي ويجعلهم مجرد ابواق لترديده وترويجه . بل ان تكون الدولة آخر من يبدي الراي بعد ان تستمع وهي جادة صادقة الى راي مصر الحر اولا ، وان تصوغ هي راياها من راي الشعب ، ومثليه . لا ان تصوغ هي الراي وتضع الشعار وتلقي به الى الناس وتفرسه عليهم فرضا .

ان للدولة في هذه الظروف العصبية ان تتخفف هي من كل العبء والمسئولية وتضعها على كاهل الامة .

ان في ذلك مصلحتها ، وصيانة لها . امام التاريخ » .

وقد وقع على البيان بعض من كبار كتاب مصر ، وكان اسم توفيق الحكيم - الذي حرره بخط يده - حصانتهم الاولى ، وبسرعة تم نسخ عدة صوره من البيان لارسالها الى رئيس الوزراء والامين الاول للاتحاد الاشتراكي ورئيس مجلس الشعب ولجنة تقصي الحقائق البرلمانية ومديري الجامعات والنقابات المهنية والصحف (برجاء عدم النشر - لرؤساء التحرير فقط للعلم) .

اربع نهايات لرحلة واحدة

في صباح يوم (١٩٧٣/١/٩) نشرت جريدة « الانوار » اللبنانية النص الكامل لبيان الكتاب والادباء المصريين في صدر صفحاتها الاولى واختارت ١٢ اسما ممن الـ ٤٣ توقيعاً يمثلون اهم الاجيال والاتجاهات (حتى ثروت اباطنة الكاتب النينيني

المعروف كان قد وقع على البيان المذكور . وجريدة « الانوار » في ذلك الوقت - وربما في اغلب الاوقات - كانت اللسان اللبناني للنظام المصري في مختلف العهود . وعنها تناقلت وكالات الانباء الخبر المثير لعدة اسباب اولها انه نشر في صحيفة موالية فهو نبا موثوق ، وثانيا لانها المعارضة العلنية الاولى لكتاب في طليعتهم من تستحيل نسبته الى اليسار ، وثالثا لان البيان نشر خارج مصر مما يدل على ان « الكتاب الكبار » انفسهم ليسوا متمكنين من حرية ابداء الراي داخل بلادهم ، ورابعا لان مجموعة التحفظات التي يرصدها البيان تلتقي في كثير من النقاط مع بيانات الحركة الطلابية وتدعمها .

ومن الطبيعي ان ثور « الاجهزة الرسمية » المصرية ثورة عنيفة على البيان وكاتبه والصحيفة التي نشرته . كما كان من الطبيعي ان يثور توفيق الحكيم على تسرب البيان الى الخارج . وربما ظل سر هذا التسرب خافيا الى اليوم ، فقد كان من الصعب املاء البيان تليفونيا على بيروت لان الرقابة كانت يستمع ذلك . والذي حدث هو ان الزميل اللبناني طلال سلمان المحرر في « الانوار » وقتئذ كان في القاهرة وعلى مقربة من الاحداث بحكم عمله الصحفي . وقد لاحظ بعين صديقة قربي الشديد مما يجري في مكتب توفيق الحكيم ، بل ومشاركتي في مختلف المراحل ، فطلب منه ان افعّل المستحيل للحصول على نسخة من البيان . وكبسان ذلك مستحيلا بالفعل ، لان الكمية المطبوعة معروفة العدد . ولما كان مكتبي يجاور مكتب الحكيم فقد نقلت البيان بخطي واختبرت بعض التوقيعات واعطيته لطلال سلمان في منزلي . . الذي غادره الى المطار رأسا ، حيث تمكن من اللحاق بالطبعة في ساعة متأخرة من الليل . وكان ما كان . ولا بد ان اصحاب « الانوار » لم يدركوا خطورة البيان الا بعد نشره وورود ردود الفعل بسن القاهرة . . حتى ان الصحفي الوطني النشيط لم ينج منهم ولا من القاهرة .

والمهم ان الرئيس السادات في اليوم الثالث (١٩٧٣/١/١٠) عقد اجتماعا عاجلا لرؤساء تحرير الصحف ووبخهم . توبيخا قاسيا على « التقصير » وذكر بيسان الحكيم - على حد تعبيره - وبعض فقراته وبعض اصحاب التوقيعات . . بأسلوب لا يخلو من التهديد .

وفي اليوم الرابع (١٩٧٣/١/١١) طلب الدكتور عبد القادر حاتم - نائب رئيس الوزراء ووزير الثقافة والاعلام - من توفيق الحكيم ونجيب محفوظ وثروت اباطة ملاقاته في مكتبه بعد ظهر ذلك اليوم (الموافق الخميس) في الساعة الواحدة . ولم يقل لنا احد من الثلاثة اكثر من انهم كرروا امام المسؤول الاول عمن الاعلام مضمون البيان واعلنوا عدم مسؤوليتهم عن نشره في الخارج . ولن يكون هناك دليل في اي يوم ، ينفي او يؤكد هذا التصريح المشترك ما لم يعترف احدهم بغير ما جاء فيه .

ولكن الذي حدث بعد ذلك يشي ما هو اكثر من التساؤل . فقد شنت حملة مكاثرة ضد رئيس تحرير الاهرام وتوفيق الحكيم وقد « اتهمهما » البعض

بالشيوعية . وكان مصدر الحملة مكاتب وتنظيمات الاتحاد الاشتراكي .

وبعد أقل من شهر على صدور « ألبان » - أي صباح الرابع من فبراير - شباط ١٩٧٣ فوجيء المصريون بصدر الصحف اليومية الثلاث (الاهرام - الاخبار - الجمهورية) بحمل بروازا بعنوان « اسقاط عضوية ٦٤ من الاتحاد الاشتراكي » وعنوان آخر يليه « هيئة النظام اتخذت قرارها بعد اجتماع ٣ ساعات » . وقالت ديباجة النبا الذي نشر على ثلاثة اعمدة « أصدرت هيئة النظام بالاتحاد الاشتراكي قرارها باسقاط العضوية العاملة عن ٦٤ من المهنيين اعضاء التنظيم السياسي . ثم اوردت أسماء ٦٤ كاتباً وصحفيًا من المع وجوه الصحافة المصرية ومن مختلفي الاتجاهات الفكرية - الناصرية والماركسية والديموقراطية المستقلة - وقد لوحظ ان كتابة الاسماء جاءت ثلاثية ورباعية فلويس عوض مثلاً اسمه « لويس حنا خليل عوض » ومحمد عوده هو « محمد عبد الفتاح أحمد عودة » ، وهكذا . . مما يؤكد ان القائمة « مباخثة » وليست مهينة ، كما كان من المفارقات الساخرة ان بعضنا ممن وردت أسماؤهم في القائمة ليسوا أعضاء في الاتحاد الاشتراكي اصلاً ، ولا أعضاء في نقابة الصحفيين . وقد الحقّت القائمة بمذكرة تفسيرية تقول « من المعروف ان الفصل من العضوية العاملة للاتحاد الاشتراكي يترتب عليه اسقاط عضوية اي تنظيم نقابي او مجلس ادارة او وحدة اتحاد اشتراكي او اي مستوى من مستويات التنظيمات السياسية المساعدة . كما يترتب عليه ابعاده عن اي عمل تكون العضوية العاملة شرطاً لممارسته مثل الصحفيين وذلك حسب قانون نقابة الصحفيين ولا يجوز تبناً لذلك ان يعتبر صحفياً لان مفاوسة العمل الصحفي تشترط ان يكون عضواً عاملاً بالاتحاد الاشتراكي على ان تسوى حالته في المؤسسة الصحفية ويحال الى المعاش (اي التقاعد) . وهيئة النظام في حالة انعقاد مستمر للنظر في باقي الحالات » .

ورغم ان المصريين لم يسموا من قبل عن شيء يدعى « هيئة النظام بالاتحاد الاشتراكي » الا انهم أدركوا على الفور انها محكمة تأديبية من نوع شاذ وغير مألوف حيث لا يدعى المتهم للمثول امامها ولا يملك بالتالي حق الدفاع عن النفس او بواسطة محام ، وانما هي أشبه بمحاكم التفتيش التي عرفت في أوروبا في العصور الوسطى ، تصدر الحكم مقترباً بالتنفيذ غير قابل للنقض أو الاستئناف . وقد توقف المصريون طويلاً امام أسماء اعضاء المحكمة التي تشكلت من السادة : حافظ بدوي رئيس مجلس الشعب (وهو نفسه رئيس المحكمة التي كرسى انقلاب ١٤ مايو) ، ايار ١٩٧١ باحكام الاعدام والسجن المؤبد على المسؤولين الذين استقالوا من مناصبهم . وقد كان محامياً في الارياض وناظماً للشعر الرديء وحافظاً للقرآن) . ومحمد حامد محمود واحمد عبد الآخر واحمد كمال ابو المجد ويوسف مكادي ومحمد عثمان اسماعيل . ولم تنس وكالة انباء الشرق الاوسط ان ترفق هذا الاجراء البالغ الشذوذ والاستثناء بتصريح لمتحدث رسمي اشار فيه الى ما جاء في تقرير لجنة تقصي الحقائق البرلمانية من ان بعض الكتاب وبعض الصحف كانت وراء

الحركة الطلابية الأخيرة ، ومن أن بعض هؤلاء الكتاب يمسد الصحف الأجنبية ووكالات الأنباء بملومات كاذبة « أو التوقيع على بيانات مضللة لكن تنشر في الخارج بهدف اظهار البلاد وكأنها مهتزة بعدم الاستقرار والقوضى » .

وفي السابع من فبراير - شباط ١٩٧٣ صدرت القائمة الثانية التي ضمت اثناء ١٥ كتابا وكاتبة وصحفيًا وصحفية . وبعدها بقليل صدرت القائمة الثالثة التي اشفقت هذه المرة على الصحفيين من التقاعد فحولتهم شكلا الى « مصلحة الاستعلامات » وفعلنا الى بيوتهم .

وقد بلغ مجموع القوائم الثلاث ١١١ كتابا ومحرورا هم صفوة العمل الفكري والادبي والفني والصحفي في مصر ، ابتداء من احمد بهاء الدين ولويس عوض ولطفي الخولي وميشيل كامل ويوسف ادريس والفريد فرج ومحمد عودة البسي أحدث الاجيال من الشعراء الشباب والروائيين والفنانين التشكيليين والمذيعين والعاملين في التلفزيون . وقيل ان قائمة خاصة بأعضاء هيئة التدريس بالجامعات والمعاهد العليا هما قيد الاعداد . ولكن الاحداث كانت تمضي بمعدلات سرعة خارقة . كان المصريون قد اعتادوا في ظل الناصرية كما في ظل السادات هذا القمع لحرية الراي والتعبير . . منذ مذبحة الجامعة عام ١٩٥٤ (حيث طرد خيرة الاساتذة بقرار من مجلس قيادة الثورة) ومذبحة نقابة الصحفيين في العام نفسه (حيث الفيت قوائم العضوية القديمة واعيد فتح باب التقيّد من جديد ليقبل من ترضى عنهم السلطة) ، الى طرد بعض الوجوه الوطنية والتقدمية كمحمد مندوب ومهد الرحمن الخميسي وآخرين من جريدة « الجمهورية » عام ١٩٦٥ وتوزيفهم على شركات الاخشاب والاحذية والاسماك ، الى اعتقال وتشريد مؤسسي الاذاعة والتلفزيون في مذبحة مايو ، ايار ١٩٧١ . ليس جديدا على المصريين اذن ما حدث ، ولكن حجمه ، وتحت شعار « سيادة القانون » كان اقل من ان يحتمل . . ففي ظل ملكية الدولة للصحف يعني القرار الحكم على ١١١ كتابا بالموت جوعا وعلى الصحافة ذاتها بالتدهور المخيف وعلى الفكر المصري بالهجرة او الانتحار او الجنون .

ولقد انتهت هذه « الخطوة الاولى » من رحلة الثورة الثقافية المصرية اربع نهايات :

● كانت النهاية الاولى (التي اضحت بداية ايضا) هي ظاهرة النزوح الجماعية لصفوة المثقفين الوطنيين الديموقراطيين المصريين الى خارج الحدود الاقليمية لمصر : نحو بيروت وبغداد والكويت والجزائر وباريس ولندن . كتاب وصحفيون واساتذة جامعات ورسامون وممثلون ومخرجون ، رجالا ونساء ، كهولا وشبابا ، من مختلف العقائد السياسية .

● كانت النهاية الثانية هي تلك التي ابرزتها الصورة الكبيرة الوحيدة التي تصدرت « الاهرام » في ٢٢ مارس ، آذار ١٩٧٣ وقد ظهر فيها الرئيس السادات

يصافح توفيق الحكيم ، وقد كتب تحت الصورة المثيرة للانتباه ان رئيس الجمهورية استقبل توفيق الحكيم برفقة الدكتور حاتم لمدة نصف ساعة ثم اختلى الرئيس والاديب الكبير وحدهما لمدة ساعة ونصف صرح على اثرها الحكيم - في صياغة تبدو كما لو كانت بياناً مشتركاً - ان الرئيس يرى « ان البناء الجديد لمصر هو قوتنا الخلفية التي تدعم قوتنا العسكرية ، وان هذا البناء يجب ان تتضافر فيه كل الجهود وان تنسى من اجله كل الانقسامات من طائفية وطبقية وعقائدية ، وان يعمل الجميع في التشييد دون عزل او انعزال عن الانتاج الذي ينفع المواطن ، فالكمل يجب ان يشارك وان يعود الى حضن الوطنية المصرية من اجل بناء مصر منتصرة ، متحضرة ، وقوية » .

وكان المراقبون قد لاحظوا ان توفيق الحكيم ونجيب محفوظ قد استثنيا من قراوات « هيئة النظام » ولكن ملاحظاتهم بعد صورة « الاهرام » وما كتب تحتها تحولت الى تحفظات محددة هي :

١ - ان مؤتمر الادباء العرب كان منعقدا في ذلك الوقت تماما في تونس ؛ وان اتحاد الكتاب اللبنانيين قد طرح للبحث قضية الكتاب المصريين . فما كان من يوسف السباعي ، رئيس الوفد المصري ، الا ان اخرج صحيفة « الاهرام » ولوح بها امام المجتمعين ليطمئنوا الى ان الامور قد عادت على ما يرام . وكان الذي عاد هو السباعي نفسه ، ليصبح وزيرا للثقافة والاعلام .

٢ - ان توفيق الحكيم قد اخرج من جعبته بعد هذا اللقاء كراسته الشهيرة « عودة الوعي » اخرجها يتسم بالحيلة والدكاء .. فقد سربها الى الالة الكاتبة اولا ثم « تطوع » اصداؤه كما يقول (قاصدا ثروت اباظة) بطبعها على الاستنسل وكانها منشور سري لتثير الفضول قبل طبعها في كتيب في بيروت اولا ثم في القاهرة بعد ذلك ، يعترف فيها بفقدان الوعي طيلة الفترة الناصرية وأنه عاد الى وعيه متأخرا .. ويكرس الضوء الاخضر للهجوم على مرحلة عبد الناصر بكل ما فيها من سلبيات وابجائيات تحت عنوان ضخم هو فتح الملفات .

٣ - ان توفيق الحكيم ونجيب محفوظ وغيرهما أصبحا من ذلك الحين كتاب النظام الجديد في مختلف مواقفه المصرية ؛ وانفصلا تماما عن التيار الذي ركبوا موجته لفترة محدودة اول السبعينات .

● وكانت النهاية الثالثة هي انقسام اليسار بين الذين تعلموا الدرس فحاولوا التوفيق بين يساريتهم والسلطة ، وهو الامر الذي رحب به الانقلاب من يومه الاول تطبيقا لسياسة « الاحتواء » من اعلى .. وبين الذين تعلموا الدرس ايضا ولكن بطريقة عكسية حين حرصوا على استقلالهم والا يكونوا « دمية » في مسرح العرائس

تحركهم خيوط السلطان او تصبغ وجوههم بماكياجيات لا تدل عليهم وتلبسهم اقنعة تخفي وجوههم .

● وكانت النهاية الرابعة هي « مفاجأة » الرئيس في نهاية الاسبوع الاخير من شهر سبتمبر ، ايلول ١٩٧٣ و « مفاجأة المفاجآت » - كما سميت - الثانية قبل نهاية الاسبوع الاول من شهر اكتوبر - تشرين الاول من العام نفسه .
وكانت النهايات الأربع تؤدي في خاتمة مطافها ، الى بداية جديدة طويلة .

الفصل الرابع

الحرب البديلة

١ - لم تكن مفاجأة

كان المحور الرئيسي لعدد ديسمبر - كانون الاول ١٩٧٣ من مجلة « الطليعة » المصرية عنوانه « رؤية شعبية لحرب أكتوبر » . وهو تحقيق ميداني ، كان السؤال الاول فيه « هل كانت (معركة السادس من تشرين الاول ١٩٧٣) متوقعة من حيث التوقيت والنتائج ؟ » . وبالطبع كان المقصود بالنتائج هو الجانب العسكري المعروف حتى تاريخ توجيه السؤال .

وقد أجابت العينات المختارة من الاوساط العمالية بالنسب التالية :

- ٥٧٢٥ في المائة اجابوا ان الحرب كانت متوقعة .
- ١٨٢٠ في المائة اجابوا انهم فوجئوا بها .
- ٢٤٥٥ في المائة اجابوا انها كانت متوقعة ولكن توقيتها كان مفاجئا .

اما العينات المختارة من اوساط الفلاحين (اجراء زراعيون وصغار ملاك) فقد اجابت بالنسب التالية :

- ٥٢٦٠ في المائة قالوا ان الحرب كانت متوقعة .
- ٢٦٣٠ في المائة قالوا انها كانت مفاجئة .
- ٢١١٠ في المائة قالوا انها كانت متوقعة ولكن توقيتها كان مفاجئا .

ورغم ابة تحفظات على اسلوب « الاستجاب » فقد تضمنت الاجابات عنصرا اضافيا مهما لم يرد في السؤال هو التطوع التلقائي بتفسير الاجابة وتعليقها . كان من البديهي ان الذين لم يفاجأوا بالحرب قد قالوا انهم كانوا متأكدين من « النصر » وان الذين لم يتوقعوا الحرب قد قالوا انهم توقعوا الحرب في غير هذا الموعد وبخسائر عسكرية كبيرة ادهشهم انما لم تحدث . ولكن الجميع ، بصورة عفوية ، اجابوا على السؤال غير الوارد في الاستجاب وهو « لماذا ؟ »

وقد حصر الدين توقعوا الحرب مبرراتهم هكذا :

- أ - ان مصر رغم كل ما يقال كانت تبني قواها العسكرية طول الوقت .
- ب - ان وضع القوات المسلحة لم يعد يحتمل حالة الاحارب والالام .
- ج - ان التوضع الداخلي لم يعد يطبق حالة الاسلام والاحارب .
- د - ان اسرائيل لا تريد حلا سلميا .
- هـ - ان أميركا تعاطل ولا تضغط على اسرائيل .

وقد حصر الدين لم يتوقعوا الحرب مبرراتهم هكذا :

- أ - انهم يسمعون ليل نهار ان السوفيات يحجبون عنا السلاح .
- ب - انهم يسمعون دائما عن مبادرات لفتح القناة ومقترحات لمبعوث الامين العام للامم المتحدة واتصالات مع الولايات المتحدة ، من شأنها تجميد اي حل عسكري .

- ج - ان الجبهة الداخلية ممزقة .
- د - أضاف صوت واحد (من العمال) ان ما وقع هو « معجزة » الهية .

وقد حصر الدين لم يتوقعوا التوقيت وان توقعوا الحرب مبرراتهم في ان هذا كان امرا طبيعيا من القيادة السياسية والعسكرية حتى تخدع العدو . وأضاف صوتان (من الفلاحين) ان « العناية الالهية » تدخلت بدورها في تحديد الموعد المقدر .

ان هذه الاجابات ، ايا كانت درجة نموذجيتها ، فانها تدل على نحو ما على ان القطاعات الاوسع من الشعب المصري لم تفاحا تماما بالحرب ولا بنتائجها المباشرة . ولذلك عدة اسباب واضحة :

● اولها ان هزيمة حزيران - يونيو ١٩٦٧ لم تكسر ارادة القتال عند الجندي المصري ولم تكسر ارادة النضال عند المواطن العادي . للانتفاضات المتتالية بين عامي ١٩٦٨ و ١٩٧٣ كان محورها الرئيسي « استرداد الارض » والبرامج التي صاحبت بيانات الطلاب والشقفيين والعمال والمهنيين ليست الا تفاصيل هذا المحور . وكانت اسرائيل قد وصلت في حربها النفسية ضد مصر الى حد القول ان سيناء ليست جزءا متكاملا مع الاراضي المصرية لا اقليميا ولا جغرافيا ، فمصر افريقية

ولا علاقة لها بآسيا والصفة الغربية لقناة السويس تشكل حدودا طبيعية لمصر (١). ولقد كان الشعب المصري قريبا غاية القرب من اعادة عبد الناصر لبناء القوات المسلحة بين عامي ١٩٦٧ و ١٩٧٠. وذلك عبر حوادث محددة. كمعركة « رأس العش » و « اغراق ايلات » و « معركة جزيرة شديوان » طيلة عام ١٩٦٨ مباشرة بعد الهزيمة . ثم من خلال « حرب الاستنزاف » التي بدأت على نحو متصل وثابت من آذار - مارس ١٩٦٩ حتى قبول مشروع دوجرز في ٢٣ تموز - يوليو عام ١٩٧٠ . وهي الحرب التي قال عنها الكولونيل تريفور . ن. ديوي أنها « اعطت رجالات المدفعية المصريين فرصة للتدريب على اصابة الهدف . كما انها كشفت لهم عن قدرات صواريخ سام ارض - جو الروسية الصنع على تحدي السيطرة الاسرائيلية على الجو . تلك السيطرة التي لم تكن تقبل التحدي حتى ذلك الوقت . وعلاوة على ذلك فقد اعطت الروح المعنوية المصرية دفعة كانت مصر في اشد الحاجة اليها وذلك من خلال تبادل اطلاق النار مع العدو ومن تنفيذ اغارات عبر القناة بواسطة الكوماندوس المشاة » الى ان نقول « ان كفاءة الاجتفاف في التخطيط والاداء الذي تمت به عملية العبور لم يكن ممكنا لاي جيش آخر في العالم ان يفعل ما هو افضل منها . ولقد كانت نتيجة هذا العمل الدقيق من جانب اركان الحرب وعلى الاخص عنصر المفاجأة التي تم تحقيقها هو ذلك النجاح الملحوظ في عبور قناة السويس على جبهة عرضية » ، وفي المصدر نفسه (الندوة الدولية لحرب اكتوبر - ص ١٧٩) يقول البريطاني ادغار او بالانس صاحب الكتاب المعروف عن حرب ٦٧ « ويمكن القول بان الاسلوب الفني السوفياتي الذي يعتمد على مركزية الاشراف على آلاف المدافع يعتبر افضل الاساليب المتبعة في العالم . ومما لا شك فيه انه ساعد المصريين على احداث الثغرات في خط بارليف » . هذا ما قاله عسكري اجنبي محترف عن حرب استنزاف التي قال عنها كاتب مصري إنها « اثبتت ضعف الجيش المصري كما اعطت البرهان على ان الدعم السوفياتي غير كاف » (٣) . بينما كسل من يعرف

(١) المولد دبلوماسيك - مدد تموز ١٩٧٣ ويراجع : د. حامد وبيع - « الحرب النفسية في المنطقة الغربية » - المؤسسة العربية للدراسات والنشر - بيروت ١٩٧٤ الفصل المعنون « الذخيرة الصهيونية وهزيمة حزيران » من ص ٧٥ الى ٩٧ وبالذات ما ورد في ص ٧٨ حول اعتماد الدعاية الصهيونية على تدمير الانسان العربي بفشل التبوع اليهودي على الغرب ، وان التشرات المسيحية امتداد للتراث العبري ، وتحويلها لمقدسة الذنب الادوية الشهيرة الى عقدة مسؤولية ، وان. اودوا. جسي الحفارة المسؤولة عن تطور الانسانية الاسر الذي يفرض عليها عملا ايجابيا ينكس عظمتها التاريخية ويؤكد حقوقها المشروعة في المنطقة (ص ٧٩) .

(٢) الندوة الدولية لحرب اكتوبر - القاهرة ٢٧ - ٣١ اكتوبر ، تشرين الاول ١٩٧٥ - المجلد الاول - القطع العسكري - ادارة المطبوعات والنشر للقوات المسلحة (ص ٣٧ و ٣٨) .

(٣) محمود حسين - العرب في الحاضر - موضوع اضلا بالفرنسية وبتترجم للعربية دار الطليعة بيروت ١٩٧٤ (ص ٣٢) .

الاهمية الاستراتيجية لاقامة اسرائيل خط بارليف بدولة اهمية حرب الاستنزاف التي فتحت ثغرات محققة في جداره الحصين واجبرت اسرائيل على نقل قواتها ١٥ كيلومترا الى الوراء بعيدا عن مرمى المدفعية المصرية فكانت الطلقة التمهيدية لحرب تشرين (٤) .

● لم يكن سرا على الشعب المصري ان اعادة بناء القوات المصرية المسلحة التي كرس لها عبد الناصر كل جهده ثلاث سنوات قد اختتمت قبل وقاية بتخطيط اولي للمعركة المقبلة عرف في ما بعد بخطة « جرانيت ١ » تحقق التقدم حتى المعرات في سيناء (اوردها هيكل في « الطريق الى رمضان » ص ١٤١) . ويبسذو ان توقيت المعركة نفسه لم يكن بعيدا عن الفترة التي غاب حواليتها جمال عبد الناصر . فقد اصبح معروفا ان احدي المشكلات التي وقعت بين الرئيس السادات ونائبه والوزراء الذين استقالوا في مايو ، ايار ١٩٧١ هي انهم كانوا قد ورتوا خطة المعركة ومشروع روجرز معا ، وبينما كان المشروع الاميركي في جوهرة مناورة لالتقاط الانفاس الاسرائيلية ، فلم يحدث ان قبلت به اسرائيل في اي وقت - كان ايضا قبوله من جانب مصر مناورة ناصرية لنقل جدار الصواريخ الى مواقع متقدمة على طول الجبهة . وهو الامر الذي تحققت منه اقمار التجسس الاميركية ، وتذرعت به اسرائيل لعدم انجاز بقية بنود المشروع . كانت القيادة المصرية ، منقسمة ، بين شقي التركة فكلما الشقين ناصري : احدهما يرى انجاز المعركة ، والاخر يحاول حلا سلميا ترعاه اميركا . وكان مفهوما ان مختلف محاولات « الحل السلمي » قد اخفقت حتى ان الرئيس السادات في خطبة السابقة على حرب أكتوبر وجهة كلاما قاسيا الى الولايات المتحدة ورئيسها . كما كان مفهوما ان التعزق الرئيس في صفوف الشعب يهدد بانفجار داخلي ما لم يلتزم جرح ١٩٦٧ خاصة وان صديد الاحتلال كان قد تسرب كالسم في شرايين الاقتصاد والمجتمع والثقافة ، واصبح يهدد بكارثة حقيقية

● كانت اسهم النظام الجديد في انخفاض مستمر سواء تحت ضغط « الرقابة الايجابية » لحركات الطلاب والعمال والمثقفين او بسبب الاسئلة المطروحة دون جواب منذ اعتقالات ايار ١٩٧١ الى الاستفناء عن الخبراء العسكريين السوفيات الى قوانين الاستثمار لرؤوس الاموال الاجنبية الى قمع حريات الفكر والتعبير . . فقد كانت الهوة تزداد اتساعا يوما بعد يوم بين الالود وتحقيقتها وبين المقدمات والنتائج وبين البرامج المعلنة والتشريعات المطبقة وبين الاعلام والواقع الاجتماعي . وكما ان الشعب قد نادى بالحرب واتخذ بشأنها قرارا حاسما في مختلف تعبيراته العفوية والمنظمة، تجسيدا واعيا حيناً وغير واع احيانا اخرى لثورة جديدة يواكب فيها تحرير الارض تحرير الانسان . . فان دولة الرئيس السادات كانت عشية حرب أكتوبر

(٤) راجع تقييما رائدا لحرب الاستنزاف لياضين الحافظ في « اللاعنانية في السياسة » - دار الطليعة - بيروت ١٩٧٥ (ص ٢٠٠ و ١٩٩) .

تعماني احوال البحث عن شرعية تحول « الانقلاب » الذي كرسه احداث ٧١ الى « نظام » راسخ ومعترف به ، مهما تناقضت مسيرته مع « الثورة الجديدة » التي يحلم بها الشعب وتجسدها حركات واعمال المثقفين . . كان الشعب يفكر في « حرب التحرير » كثورة ثقافية شاملة ، وكانت السلطة تخطط « للحرب اليدبة » لهذه الحرب . . حتى يكتسب النظام الجديد هويته في ميمودية النار والدم . وهكذا يبدو التناقض جوهريا بين النظام الناصري الذي قبل مشروع روجرز كفاصلة بين مقدمة عنوانها حرب الاستنزاف وكتاب مجهول يعرف من عنوانه « ازالة آتسار العدوان » ، وبين نظام السادات الذي قبل مشروع الحرب في اكتوبر ١٩٧٣ كفاصلة بين مبادرته لفتح القناة عام ١٩٧١ وزيارته للقدس في ١٩٧٧ .



غير ان ذلك كله لا يمنع ان الحرب عام ١٩٧٣ كانت « مفاجأة » بمعنى آخر ، ومن زاوية اخرى ، عبر عنها القريب عبد المنعم رياض رئيس الاركان المصري لجمال عبد الناصر في خريف ١٩٦٧ بقوله « ان المفاجأة ستكون لنا حتما . . ذلك ان مجرد بدئنا نحن باي هجوم سيكون في حد ذاته اهم عنصر من عناصر المفاجأة . . ان العدو لن يتوقع منا الهجوم اطلاقا » (٥) . وقد صدق ظن عبد المنعم رياض . . وهو من اعظم رجالات العسكرية المصرية في تاريخها الحديث . . بعد ست سنوات كاملة ، فالاسرائيليون انفسهم لم يدركوا لظلال الحقيقة الا الخابصة صباحا من يوم كيبور (عيد الغفران اليهودي الذي تصادف ان يكون في العاشر من رمضان) لان احد اكبر عقولهم العسكرية كان يفكر ويسلك على اساس ان جيش الدفاع الاسرائيلي « قوي وقادر على تحطيم اي تحرك عربي » وعلى اساس ان « استمرار حالة اللاحرب والاسلم ٢٠ - ٣٠ سنة يتم خلالها خلق حقائق جديدة ، وتتمتع الثغرة التكنولوجية بين العرب واسرائيل » (٦) . وكان موسى دايان صاحب هذا التفكير والسلوك ، هو نفسه الذي علق على مؤتمر الخرطوم عام ١٩٦٧ بقوله « ان ما اظهره من وحدة العرب سوف لا يبقى طويلا » (٧) .

والمسبح الاستراتيجي (المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية في لندن) عام ١٩٧٢ تناول منطقة الشرق الاوسط مرتين في فصلين احدهما « الشرق الاوسط » والثاني « الشرق الاوسط وشمال افريقيا » فاستبعد - رغم حى التسلح - اية مداخلات عسكرية تغير الوضع الراكد . واقبلت قمة موسكو في ايار ١٩٧٣ بين

(٥) هيكل ، محمد حسنين - الطريق الى رمضان - (ص ٤٨) .

(٦) هارنس ١٩٧٣/١١/٢٠ و ١٩٧٣/١٢/٧ ، والنصوص عن محمود سويد لا الصراع على ارض

التسوية الاسرائيلية ١٩٧٣ - ١٩٧٨ - « دار الطليعة » بيروت ١٩٧٨ (ص ٣٦) .

(٧) تاجي علوش - خط النضال والقتال ونهج التسوية والتعمية - دار الطليعة - بيروت

اميركا والاتحاد السوفياتي لتؤكد هذا الاتجاه ، ولسنا بحاجة الى التاكيد على « مفاجأة » كيمسجر الذي اوقفوه من النوم ليبلغوه النيا .

ويختلف بعد ذلك الخبراء والمؤرخون العسكريون حول هوية المفاجأة وما اذا كانت استراتيجية او تكتيكية ، فالكولونيل الاميركي جيمس ف. دنويدي يقول مثلاً « لقد كانت الميزة العسكرية المكتسبة من هذه المفاجأة ميزة ملحوظة ، ولكنها لم تكن حاسمة » (٨) بينما يراها الجنرالات المصريون جميعاً انها مفاجأة استراتيجية (في الندوة الدولية لحرب اكتوبر ١٩٧٣ - القطائع العسكري) . ويراها هيكل في واحد من اهم الكتب التي صدرت عن هذه الحرب « الطريق الى رمضان » انها مفاجأة تحتمل المعنيين الاستراتيجي والتكتيكي معا .

ايا كان الامر ، فالحرب لم تكن مفاجأة على الصعيد الاقتصادي او الاجتماعي او السياسي في مصر ، ولكنها كانت مفاجأة كاملة على الصعيد العسكري في ميدان القتال .

٢ - البحث عن هوية

ان حواراً واسعاً في صفوف الفكر العربي على كافة المستويات ، من المواطن البسيط الى الحاكم مروراً بالثقفيين جرى اثناء الحرب وغداها حول هوية الحرب . ويمكن القول ان المصريين جميعاً ، داخل البلاد وخارجها ، اكدوا انها « حرب تحرير وطنية » (٩) ، كما يمكن القول ان اصواتاً قليلة خارج مصر قالت انها « تمثيلية » او اقرب ما تكون الى ذلك ، وكادت تنهم العملية كلها بالتواطؤ بين الطرفين المصري خصوصاً والطرف الاميركي (١٠) وقد ساعدت اصحاب هذا التفكير التناحيز

(٨) الندوة الدولية لحرب اكتوبر - الجلسة الاولى - (ص ١٦٢) .

(٩) قال لطفي الخولي رئيس تحرير « الظلقة » المصرية في عدد نوفمبر - تشرين الثاني ١٩٧٣ ما نفسه « الحرب الاربعة في تاريخ الصراع العربي الاسرائيلي هي الاولى في مجرى التحرير » (ص ١٢ من الافتتاحية) وحدا حذوه كتاب العدد نفسه « فقال الدكتور فؤاد مرسى « انها حرب تحريرية عادلة » (ص ٢٢) وعبد التعم الفزالي « بدأت حرب التحرير الوطنية » (ص ٢٣) والمعلم نفسه في صبح مختلفة كتبه وكتب السعيد (ص ٤٧) وابو سيفه يوسف (ص ٥٠) وخيري عريس (ص ٥٦) و د. اسماعيل صبري عبد الله (ص ٦٤) وهسي الماني التي تبلورت اكثر في ثروة « الظلقة » في عدد يناير ، كانون الثاني ١٩٧٤ تحت عنوان « حركة التحرر العربي بعد ٦ اكتوبر » حيث قال: د. الفزالي ان هذا التاريخ « ميلاد جديد » لحركة التحرر العربي ، واكد التعبير نفسه سعيد خيال . اما استاذ الفلسفة د. براد وهبة فاستخدم تعبير « التغير الكيفي » في وصف التاريخ ، وشاكره استاذ الاقتصاد السياسي د. فؤاد مرسى استخدام التعبير ذاته .

(١٠) ليست هناك كتابات منشورة بهذه الدقة في التعابير ، ولكن الفكرة كانت شائعة في حواء اليسار العربي المتطرف دون ان يجرى احد على تسجيلها رسمياً اثناء الحرب ، وحين اقبلت النتائج السياسية جرد البعض على تاييدها .

السياسية السريعة للحرب والدور البارز الذي لعبته الولايات المتحدة. والديور العسكرية التي تربت على التزام مصر بوقف إطلاق النار وانتهاك إسرائيل للخطوط الجديدة منذ ثورة الدفرسوار الى محاصرة الجيش الثالث ومدينة السويس ومن اجتماع الخيمة ١٠١ الى اجتماع جنيف في قصر الامم ، ومن صدور قرار مجلس الامن الجديد ٣٣٨ الى الاتفاق الاول لفصل القوات على الجبهة المصرية . وهي الامور التي ادت ببعض الكتاب الوطنيين الى تفسير الحرب ونتائجها بأنها من « بقايا هزيمة حزيران » (١١) . غير ان حرب تشرين وجدت ايضا من يصوغ هويته في تقييم موضوعي بالغ التبكير ، فيخلع عنها صفة « التمثيلية » و « التواطؤ من اميركا » وصفة « التحرير » ايضا (١٢) .

ولكن اكثر المواقف من الحرب اثاره كان ما « تنبأ » به الرئيس الليبي معمر القذافي علنا ، من انه يشك كثيرا في خطة الحرب واهدائها ، ومن ثم نتائجها ، وان لم يمنعه ذلك من تجريد المحلات التجارية في ليبيا من الاطعمة وتجريد المستشفيات من الادوية وارسالها جميعا على وجه السرعة الى مصر ، كذلك فقد اوفد في الايام الاولى للمعركة اثنان من اعضاء مجلس قيادة الثورة لمتابعة الحرب عن كثب . وعندما تمكن الاسرائيليون من اختراق القناة الى ضفتها الغربية شعر الرئيس الليبي « بان شكوكه بالنسبة الى خطة العملية كان لها ما يبررها » (١٣) . ويبدو تآثر القذافي من كافة الملابس واضحا في برقية ارسل بها الى السادات قال فيها « ابعث اليك بكل ما نملك من القذائف المضادة للطائرات ومعها حامية طبرق ، كم ان الاوامر صدرت الى لواء مدرع بان يتحرك الى القاهرة فورا . فضلا عن ان المخازن جردت مما فيها . وقد بلغني انك تأثرت لبعض ما نقل عني اني قلته . وحقيقتا ما قلته هو : انه حتى ولو سارت المعركة في غير مصلحتنا ، لا سمح الله ، فان ذلك سيكون نتيجة لتفوق اسلحة العدو ، لا نتيجة اي قصور من جانب جنودنا . ويكفي ان الجندي الاسرائيلي يفر الان امام الجندي المصري . ان ذلك ليس نصرا عظيما للشعب المصري وحسب ، لكن له اهميته الكبرى خارج مصر (ولا يمكنني ان اتصور اي شيء يفاير ذلك في الوقت الحاضر) . لكنني اود ان ابلغك يا سيدي الرئيس ، ان شعبنا يشعر بالاستياء لعدم ذكر اي شيء في كل مسا تليعه اذاعات القاهرة عن مساهمته السياسية في المعركة ، بينما تبالغ هذه الاذاعات في كل ما تقوله عن مساهمة الملك فيصل . ان ليبيا لا ذكر لها على الإطلاق . وهذا امر يمسك على الاسف يا سيدي الرئيس ، لكن المهم الان هو ارادة القتال . كان الله معك في

(١١) د. الباس فرح ٦ تشرين الاول بين التسوية والتحرير - دار الطلبة - بيروت ١٩٧٤ (ص ٥

و ص ٦٠)

(١٢) مثلا ، ياسين الحافظ - اللامقلاية في السياسة - (ص ٢٠٨ و ٢٠٩) .

(١٣) هيكل ، محمد حسني - الطريق الى رمضان - ص ١٧٧

هذا الوقت . القذافي » (١٤) .

كان واضحا ان الرئيس الليبي في برقيته يعاتب ويخفف مما قاله بعد بدء القتال بأقل من ٤٨ ساعة ، وا قبل الاختراق الاسرائيلي ليؤكد نبوءته على الصعيد العسكري ، كما زحفت النتائج السياسية لترسخها على الصعيد السياسي . ولا ينبغي لحظة واحدة ان ننسى ان القذافي هو شريك الحرب والسلم سواء بما اعطاه من سلاح وجنود (وقد اكتشف العالم امر المراج بعد الحرب) او بصفته عضوا رئاسيا في « الاتحاد » القائم بين مصر وسوريا وبلاذ . فهو الاتحاد الذي كاد يوشك على التطور الى « وحدة دستورية » بين مصر وليبيا قبيل الحرب بشهر واحد . ولكن الرئيس الليبي لم يفصح في اي وقت عن « المعطيات » التي دفعته الى « التحفظ » على الحرب وهي في بدايتها ، اي وهي في ذروة الانتصار خلال يومها الاولين . وهو الامر الذي تكرر منه عند انعقاد مفاوضات كيسنجر في « اسوان » خلال ربيع ١٩٧٥ حول اتفاقية سيناء الثانية ، فقد اعترف حينذاك بأن لديه من المعلومات ما يؤكد ان « الاتفاقية » مقبلة وما هو افظع منها ولكنه لم يكشف شيئا من اسراره الى الان .

على اية حال ، فان الوثائق او الوقائع المتوفرة تنير الطريق قليلا :

● الواقعة الاولى يرويها محمد حسنين هيكل « في مساء يوم ٢٤ اكتوبر ، تشرين الاول ١٩٧٢ دعا الرئيس السادات الى اجتماع لمجلس الامن القومي في منزله في الجيزة ، حضره ١٥ لواء وفريقا واللواء بحري عبد الرحمن فهمي ، واستمرت المناقشات التي اشتدت حدتها في كثير من الفترات ، الى ما بعد منتصف الليل . كان الرئيس يؤيد بشدة فكرة الحرب المحدودة ، ويركز على النقطة المفضلة لديه ، وهي انه اذا نجح في كسب عشرة ملايين ففقط من الارض على الضفة الشرقية لقناة السويس ، فان هذا سيعزز موقفه الى ابعد حد في مفاوضاته السياسية والدبلوماسية اللاحقة . لكن عددا من كبار الضباط ابدوا تشككهم . . . وبعد يومين كان الرئيس قد استقر على قرار . ففي الساعة الرابعة بعد الظهر استدعى الفريق سعد الدين الشاذلي رئيس الاركان وقال له : اعتبر نفسك قائدا عاما للجيش ابتداء من هذه اللحظة . ثم بعث يستدعي اللواء احمد اسماعيل واصدر اليه الامر بحلف اليمين باعتباره وزيرا للحربية . وفي الساعة الرابعة والدقيقة الخامسة والاربعين اوفد سكرتيره الى منزل الفريق صادق برسالة تقول : لقد قبل الرئيس استقالتك (وفي الحقيقة ، يقول هيكل ، انه لم يستقل) وفي اليوم التالي كان وزير الحربية ومساعد وقائد البحرية وقائد المنطقة العسكرية المركزية ومدير

المخابرات ، قد فصلوا جميعا من مناصبهم (١٥) .

● اتضح أثناء الحرب انه لم تكن هناك مشكلة « سلاح » ، ولكن الموقف الرسمي المعلن من هذه القضية قبل الحرب وبمدها كان عدائيا من الاتحاد السوفياتي بسببها . بينما كان الموقف الحقيقي مختلفا ، حيث يروي هيكل واقعة مثيرة في هذا الصدد ، اذ قال له الرئيس السادات ذات يوم قبيل الحرب « انهم (اي السوفيات) يفرقوني بالاسلحة الجديدة ، فقد تلقت مصر في الفترة ما بين ديسمبر ، كانون الاول ١٩٧٢ ، ويونيو ، حزيران ١٩٧٣ كميات من السلاح نفوق ما تلقتهم منهم طوال السنتين السابقتين » (١٦) . واذن فالخلاف المستعر والعلني مع السوفيات الذي رافق الحملة الضارية على النظام الناصري لم يكن مصدره « البخل بالسلاح » من جانب الدولة الاشتراكية ولا الخضوع لها من جانب الدولة الناصرية . بل كانت العنصر الثاني في تكوين « الحرب البديلة » : محدوديتها العسكرية اولا ، والاستبعاد السياسي للطرف الدولي الحليف ثانيا .

● وهما العنصران اللذان يرشحان تلقائيا قدوم العنصر الثالث دون تواطؤ معه ، فكما ان اقضاء علي صبري والآخرين لم يكن مرسوما مع معزل المصالح الاميركية في القاهرة ، فقد جاء توقيته مع زيارة وجوز للقاهرة بمشابة « دعوة » لتكريس الاتصالات السرية السابقة مع الولايات المتحدة ، لا اكثر . كذلك الامر في الاستغناء عن الخبراء العسكريين السوفيات الذي علق عليه كيسنجر بدهشة بأنه لو كان الرئيس السادات وضع هذه الاجواء المثيرة شرطا على مائدة المفاوضات لكننا اعطيناه في مقابله ، ولكنه في الحقيقة قدمه مجانا . وهذا صحيح ، لم يكن الاجراء شرطا ولا تواطؤا ولكنه كان « دعوة » جديدة لاميركا . واقبلت « الحرب البديلة » دعوة اخيرة استجابت لها على الفور .

لماذا ؟ يقول الدكتور هنري كيسنجر في كتابه « ضرورة الاختيار » *The Necessity of Choice* - مقدمة الفصل الرابع وعنوانه « تقييم الحرب المحدودة » - ان « الحرب المحدودة مبنية على نوع من المساومة الماكرة لا تتعدى قيودا معينة » .

(١٥) المصدر السابق (ص ١٦٤ و ١٦٥) . ونلاحظ من هذه الواقعة وحيدة اسلوب الرئيس السادات في التعامل مع معاوينه ، اسلوب الإنذال والاعتقال والنفي عند بروز اية معارضة . وهكذا كان موقفه من علي صبري الذي عارض مبادرة شباط ١٩٧١ لفتح القناة كبديل للحرب . وهكذا كان موقفه من وزير حربيته اليم محمد احمد صادق صام ١٩٧٢ وكلاهما اقبل وحكم واحدهما سجن . وهكذا كان موقفه من الفريق الشاذلي أثناء الحرب حين اعترض على الموقف الرسمي من فترة الدفرسوار فقد اقبل ونفي الى الخارج سغيرا . هذا من ناحية الاسلوب . اما « المضمون » فالمبادرة المبكرة والحرب المحدودة كلاهما يؤديان الى فكرة واحدة هي استبعاد « حرب التحرير » واستكشاف آفاق « الحرب البديلة » سياسيا او عسكريا .

(١٦) المصدر السابق (ص ١٦٤)

ويرصد لنا الدكتور سعد الدين ابراهيم في كتابه « كينسجر وصراع الشرق الاوسط » (١٧) مراحل تطبيق نظرية وزير الخارجية الاميركي على حرب تشرين الاول هكذا :

١ - كانت الدعوة الى وقف اطلاق النار والعودة الى خطوط ما قبل ٦ اكتوبر ١٩٧٣ هي خطوطه الاولى (ص ٩٩) .

ب - في اليوم الثالث (بين ٨ و ١٠ اكتوبر) للقتال قامت الولايات المتحدة باقامة جسرهما الجوي المكثف بالسلاح لاسرائيل (ص ١٠٢) .

ج - في اليوم الرابع للحرب ، قدم كينسجر اقتراحا آخر لوقف اطلاق النار ، ولكن في هذه المرة على اساس بقاء الفريقين المتحاربين في اماكنهما . وكان هذا يعني نصرا جزئيا للعرب (ص ١٠٠) .

د - في اليوم العشرين من اكتوبر كان الاختراق الاسرائيلي في الجبهتين المصرية والسورية قد اعطى ثماره العسكرية الضارة بالانجاز العربي في الاسبوع الاول « وهنا وجد كينسجر فرصته الذهبية في ان يفرض معادلة جديدة لوقف القتال بموافقة كل الاطراف . طار الى موسكو بناء على دعوة الامين العام للحزب الشيوعي السوفياتي ليونيد بريجنيف . وفي العاصمة السوفياتية توصلت الدولتان الى مشروع اتفاق بوقف اطلاق النار ، وقدماه سويا الى مجلس الامن حيث ووفق عليه » (ص ١٠٤) .

هـ - بينما كانت مغامرة الدفرسوار مظاهرة سياسية اكثرت منها نفرة استراتيجية ، اتضح لاسرائيل « ان هذا النصر التكتيكي يمكن ان يتحول الى مصيدة استراتيجية تفني فيها قوات هذا الجيب المحاصر بدوره من ثلاث جهات ... فاسرع كينسجر بالدهاب الى الشرق الاوسط ، وتنقل بين القاهرة وتل ابيب . ومع ١١ نوفمبر ، تشرين الثاني كان قد توصل الى اتفاق مبدئي بين مصر واسرائيل » (ص ١٠٧) . وفي ٢١ ديسمبر ، كانون الاول ، التقى المصريون والاسرائيليون للمرة الاولى في جنيف ، وكان ذلك انجازا اميركيا لا ريب فيه احرزه كينسجر . والسؤال ، لمن ؟

لاميركا اولا ، فالشرق الاوسط « اقيم قطعة مقار في العالم » كما قال

عنها إيزنهاور (١٨) حرفيا « The most Valuable Piece of real estate in the world » وليست صدفة أنه كان صاحب المشروع المعروف باسمه « للماء الفراغ » في الشرق الأوسط بعد جلاء القوات الفرنسية والبريطانية والاسرائيلية عن مصر بعد عدوان ١٩٥٦ . وهو المشروع الذي أتيح له ان يبعث من جديد على ايدي كيسنجر عام ١٩٧٣ واضعا في الاعتبار متغيرات ١٥ عاما .

ويستخلص الدكتور سعد الدين ابراهيم من « الثوابت والمتغيرات » صورة اميركا لمصالح الولايات المتحدة في الشرق الاوسط يتميه « مثلنا » ضلعه الاول عسكري سياسي والثاني اقتصادي والثالث ثقافي حضاري . وهو مثلث مترابط الاضلاع « ففي الوقت الذي كانت فيه سمن الاسطول السادس تدخل المياه المصرية (للمساعدة) في تطهير القناة ، كانت اكبر ثلاثة بنوك اميركية تطلب تراخيص بفتح مروع لها في مصر ، وكانت الجامعة الاميركية في القاهرة تطلب رفع الحراسة المصرية عنها لتعود مؤسسة اميركية خالصة بلا تدخل او بوجه من قبل السلطة المصرية الوطنية . والتحرك على هذه الجبهات الثلاث تم في خلال اسابيع قليلة بعد حرب اكتوبر » (ص ١٢٩ من كتابه المذكور) . ولتنفيذ هذا المخطط استجابت الولايات المتحدة لدعوة السادات التي اتخذت هيئة « الحرب البديلة » وهي الهوية التي اعلنها سياسيا في ذروة « القتال » عبر خطابه في السادس عشر من اكتوبر ، تشرين الاول ١٩٧٣ . واثناء الاختراق الاسرائيلي للدفرسوار . استجابت الولايات المتحدة لدعوة السادات ، لمصلحة اميركا اولا التي كان كيسنجر صريحا في تعديدها بالامن الاستراتيجي الاميركي في منطقة من اكثر المناطق حساسية ، وبثأمين الطاقة للغرب بقيادة الولايات المتحدة ، وباقتلاع السوفييات من مصر حسب تعبيره «Expelling the Soviets From Egypt» متبعا لتحقيق هذه الاهداف وسيلة الابتزاز العسكري بالوكالة (اسرائيل في الشرق الاوسط وايران في الخليج) وتعريب الصراعات المتصلة بقضية فلسطين (من مذبحه ابلول الاردني الى حزب لبنان) الى تحييد وتجميد العسكرية العربية (من اتفاقية سيناء الثانية الى التدخل السوري في لبنان الى حرب مصر وليبيا الى المداخلات العربية في القرن الافريقي) الى الالتفاف الاقتصادي بالوعود التي نثرتها زيارة نكسون للقاهرة في ١٠ حزيران ، يونيو ١٩٧٤

(١٨) قال الرئيس إيزنهاور في العقرة ذاتها : ان الشرق الاوسط هو الجسر الذي يربط بين اورورا وآسيا وافريقيا . ولقد ولد على تراه كمار الرحالة والنجار ، وجابت ارجاءه حيوئش الفراة والغاحس على مر الثصور . ثلاثة من الادباء المايه نشأه هناك . . . وتجارضه بردد اكبر محزون من احباطي العالم المروبل من البترول - الذهب الاسود الذي نعمتد عليه في عصر الالة » من مذكرات الرئيس الاميركي :

Dwight Eisenhower, The White House years: Waging Peace, 1956 — 1961 (New York: Doubleday, Page 20).

الى محاولة صندوق النقد الدولي رفع الدعم عن السلع الرئيسية والتي اثمرت احداث ١٨ و ١٩ يناير، كانون الثاني ١٩٧٧ ، واخيرا وقد يكون اولا تصفية المناخ الرادبكال في المنطقة وخاصة قوى اليسار في مصر والعالم العربي عموما .

وكما كان الانجاز الاول للدكتور هنري كيسنجر - بعد الحرب - لمصلحة امريكا ، كذلك كان لمصلحة اسرائيل ، والنظم العربية المحافظة ، وبعض الفئات الاجتماعية المصرية التي تركز عليها دعائم النظام . ان هذا الانجاز هو الذي قاد منطقيا اتفاقية سيناء الثانية والذي دفع اسرائيل الى التراجع عن الموافقة على قرار مجلس الامن رقم ٢٤٢ رغم اندفاع الرئيس للسادات الى زيارة القدس . وهو نفسه الانجاز الذي دفع المملكة العربية السعودية الى قيادة المنطقة حوالي اربع سنوات (١٩) . وهو ايضا الانجاز الذي اتاح للقوى الاجتماعية الوافدة المؤلفة في هيكل السلطة المصرية فرصة التنفس دوليا ، فبعد ان كانت شبه محاصرة اضحت تستطيع الاشارة الى امريكا كصديق دولي والى وزير خارجيتها بكلمة « عزيزي » .

٣ - البحث عن الشرعية

لا شك ان الحرب كعمل اجتماعي لا بد من دراسته في سياقه التاريخي بشرط ان يكون التاريخ هو الماضي والمستقبل . فاذا كان الكثير مما جرى قبل تشرين الاول ١٩٧٣ يفسر قرار السادس من هذا الشهر ، فان ما جره بعده يكمل التفسير . . لقد كان النظام المصري الباحث ابدا عن هوية قبل الحرب هو نفسه الباحث عن الشرعية اثناءها وبعدها . ولا ريب ان الحرب كعمل عسكري منحته الشرعية على الفور ، شرعية القدرة على « اعلان » الهوية . وهي شرعية بالغة الاستثناء في التاريخ عموما ، والتاريخ المصري على وجه الخصوص ، وتكاد تكون نقيضا للشرعية التي اكتسبها عبد الناصر في حرب ١٩٥٦ .

والرئيس السادات بخطابه في السادس عشر من تشرين الاول ١٩٧٣ وكذلك رئيسة وزراء اسرائيل السيدة غولدا مائير بخطابها في اليوم نفسه ، كانا قد اعلنا من موقعين مختلفين هوية الحرب على العالم كله . . رغم الزيارة السرية التي قام بها الرئيس الجزائري هواري بومدين الى موسكو ليبلغ القادة السوفييات « ان تلك

(١٩) يقول كمال حمدان في مقال « النفط العربي بؤرة الاهتمام العالمي » بكتساب « الدول الكبرى والصراع العربي الاسرائيلي » - المؤسسة العربية للدراسات والنشر - بيروت ١٩٧٦ - « ان مرحلة التراجع السياسي التي تولت تنظيمها القيادة المصرية بدعم من السعودية ادت الى تنازلات جديده على جبهة النفط . . مما اتاح لشركات الكارثيل النفطى ان تلتقط انقاسها من جديد بعد سلسلة التراجعات التي فرضت عليه في العام ١٩٧٣ . . بطلب مباشر من السعودية ومصر وضغط سعودي مصري مشترك ، (ص ١٤) . وراجع ايضا للدكتور صادق المظم « سياسة كارتر ومنظرو الحقبة السعودية » - دار الطليعة - بيروت ١٩٧٧ .

الحرب التي بدأت يوم ٦ تشرين هي اول حرب تحرير شاملة ، ووافق الاتحاد السوفياتي على ان يفي بكل التزاماته نحوها وسافر كوسيفن رئيس الوزراء السوفياتي ليدرس الموقف على الطبيعة ، ولكن قبل وصوله ، وبشكل مفاجئ كان هناك مشروع سلام وطلب لوقف اطلاق النار طرحه الرئيس السادات في خطاب له امام مجلس الشعب . وبعد محادثات مكثفة كان هناك الحاج من القاهرة على الاتحاد السوفياتي ان يتدخل لوقف اطلاق النار ، وقد ضمن هذا الطلب في رسالة خطية الى القادة السوفيات « (٢٠) » .

ويقول الفريق عبد الغني الجمسي وزير الحربية في الندوة الدولية لحرب اكتوبر « تم التخطيط لحرب اكتوبر ١٩٧٣ على انها حرب محلية شاملة .. لها اهداف استراتيجية حاسمة بحيث تقلب الموازين في المنطقة ، وتهدم نظريات اسرائيل ودعائم استراتيجيتها » (٢١) . ولكن البريجادير جنرال البريطاني كنيث هنت في الندوة ذاتها - علينا ان نلاحظ ان هناك فاصلا زمنيا يبلغ عامين بين الحرب والندوة - يقول « كانت الصدمة النفسية التي حدثت لاسرائيل نتيجة للحرب - التي لم تكن متوقعة ابدا - هائلة وحدثت شرخا عميقا . وظهرت مدى لمن الاخذ على غرة دون اعتماد ، غير انها في نفس الوقت من الناحية البشرية والمادية زادت من قبة الحدود الآمنة والاعماق في العقول الاسرائيلية » (ص ١٠٢ من مجلد الندوة) . وقد اكدت اسرائيل نفسها تصور الخبير العسكري البريطاني بعد خمس سنوات من نهاية الحرب وبعد زيارة رئيس اكبر دولة عربية للقدس ، باصرارها على بقاء مستوطناتها العسكرية في سيناء .

غير ان المهم هو التناقض بين كلام الفريق الجمسي - الذي لم يكن الرجل الاول ولا الثاني في غرفة العمليات فضلا عن التخطيط قبلها - وكلام هيكل الذي كان رغم انه رجل مدني قريبا غاية القرب من الاحداث ، كما يشهد له كتابه « الطريق الى رمضان » فقد ذكر لقاء هاما بينه وبين السفير السوفياتي فينوغرادوف اثناء احدى ليالي الاسبوع الاول من القتال ، قال له السفير « كنت طوال اليوم في اجتماعات مستمرة مع ملحقينا العسكريين . واقول لك الحق ، انهم غير مرتاحين الى النحو الذي يتطور اليه الموقف . ولست ادري السر في عدم تقدمكم الى المرات ؟! ان هذا ليس بالامر المنطقي الذي يجب على جيشكم ان يفعله فقط ، لكنه يساعد ايضا في تخفيف الضغط على السوريين .. ان الوقت ضيق جدا امام العرب للحصول على النتائج » ثم قال السفير ان من بين الاسئلة التي وجهها اليه بريجنيف بالتليفون في ذلك اليوم « ما هي حدود اهدافهم المحدودة » ويعلق هيكل بأن الرئيس السادات كان لا يزال يؤكد للسوفيات بأن هذه الحرب محدودة » (ص

(٢٠) طاهر عبد الحكيم - خطوة خطوة من العدوان الى الردة - مطابع « دار الثورة » بغداد ١٩٧٦

(ص ١٦ و ١٧) .

(٢١) ابحاث الندوة في المجلد المذكور سابقا (ص ٢٧) .

١٩٧ من كتابه المذكور) . وهو تأكيد يتناقض مع تأكيدات الرئيس الجزائري . . ورغم ذلك كان الجسر الجوي السوفياتي لمصر وسوريا كان قد بدأ بالفعل (الصفحة نفسها) . وقد ابلغ هيكل الرئيس بما دار بينه وبين السفير الروسي فأجاب السادات « كما قلت لحافظ الاسد ، فان الارض ليست مهمة ، إنما المهم هو استنزاف العدو . وانا لا اريد ان ارتكب خطأ الاندفاع الى الامام بسرعة كبيرة لمجرد كسب المزيد من الارض » . وقال له الفريق احمد اسماعيل وزير الحرب الدائرة « تعرف . . تلك كانت فيتي (اي الوصول الى الممرات) لكنه لا بد لنا الآن من تعديل خططنا نظرا الى الوضع على الجبهة السورية . ذلك انه لا بد لنا ، اذا تحول العدو وركز كل هجماته علينا ، من ان نتجنب بأي ثمن ان تكون قواتنا منتشرة بطريقة خطيرة » (ص ١٩٩) .

ويبدو من الطالب المصري يوقف اطلاق النار الى خطاب الرئيس السادات في اكتوبر ١٩٧٣ مرورا بزيارة بومدين السرية لموسكو ، ان الرئيس المصري كما تمكن من خداع الجميع قبل الحرب من قبيل « الابهام » العسكري بقصد مفاجأة العدو ، فانه تمكن بديكور « الحرب البديلة » ان يخدع الجميع أثناء الحرب من قبيل الابهام السياسي بقصد مفاجأة الحليف العربي والدولي . ويبدو انه منذ ذلك الوقت تكرر الشرح العميق في العلاقات المصرية السورية . وقد كتب الرئيس حافظ الاسد وقتذاك الى الرئيس السادات ما نصه « لقد كنت أفضل - ونحن لا نزال وسط المعركة - ان اطلع على المقترحات التي اعلنتها في مجلس الشعب قبل ان تعلنها . . ان من حق كل منا ان يعرف افكار ونوايا الآخر قبل ان يسمعها من الادعاء ، ما دنا مشتركين في معركة حياة او موت » (٢٢) .

وقد رد الرئيس المصري على زميله السوري بما اصبح بعدئذ فكرا سائدا في خطبه كلها ، قال « لقد قاتلنا الاسرائيليين الى اليوم الخامس عشر . وكانت اسرائيل وحدها في الايام الاربعة الاولى . لكنني كنت في العشرة ايام الاخيرة اقاتل الولايات المتحدة ايضا عن طريق الاسلحة التي ترسلها لاسرائيل . واقولها بصراحة: انني لا استطيع ان اقاتل الولايات المتحدة » (٢٣) . ويرد كبسنجر نفسه على هذه الفكرة التي استهوت الرئيس السادات بان « اميركا لم تبدأ جسرها الجوي الا بعد ما بدأ السوفيات جسرهم » (ص ٢١٠ من « الطريق الى رمضان ») . ويقول الكولونيل تريغور . ن . ديبوي في ندوة حرب اكتوبر الدولية « لمست لدى اصدقائي العرب تدبدا غريبا في الآراء حول نشاط القوتين العظميين أثناء الحرب . فهم يعتبرون المعون من روسيا شيئا طبيعيا لا غبار عليه لانها اخذت على عاتقها التزاما ادبيا بتزويدهم بمعظم عتادهم وتدريبهم على استخدامه ، ولكنهم سرعان ما

(٢٢) الطريق الى رمضان (ص ٢٠٩) .

(٢٣) المصدر السابق (ص ٢١٥) .

يؤكدون ان روسيا لم تكن لها علاقة بخوض الحرب ، فقد خطط لها العرب وقالوا فيها بدون اي معونة خارجية . ومن ناحية اخرى يندد العرب بالدعم الاميركي لاسرائيل ويعتبرون قيام اميركا بتزويد اسرائيل بالسلاح والمعدات أنها هو اشراك لنفسها في الحرب ضد العرب » ويستدرك في ما يشبه السخرية باصحاب هذا القول « ولا اظن احدا لا يزال يعتقد ان الاميركيين قد اشتركوا في القتال » ثم يستأنف « وفي رأيي ان التفكير بهذا الشكل يفتقر الى الترابط والمنطق لانه يقوم على فهم خاطيء تماما لدور القوتين الاعظم » (ص ٥٥ من مجلد اعمال الندوة) .

على أية حال فمن سوء حظ الرئيس السادات ان حجته الاميركية لم تقنع احدا (اذام نسينا تماما انه اذا كانت جنسية السلاح هي التي تحارب فمعنى ذلك ان روسيا واميركا هما اللذان تحاربا طيلة ٣٠ عاما) . على انه من سوء حظ مصر ، والعرب عموما ، ان هذه الفكرة قد رجحت عسكريا على الفور بما سمي ثغرة الدفوسوار . وهي الثغرة التي وصفها الخبير العسكري البريطاني ادغار . او . بالانس في ندوة اكتوبر الدولية بهذه الكلمات بأنها « معركة الدعاية » وانها « أبرزت شجاعة وصلابة صفار الضباط وصف الضباط والجنود المصريين الذين صمد كثير منهم في جيوب مقاومة صغيرة في المناطق التي ادعى الاسرائيليون انهم احتلوها . واصيب الاسرائيليون بخيبة أمل كبرى عندما رفض الجيش الثالث المصري ان يلقي سلاحه ويستسلم برغم انه كان يعاني نقصا في الذخيرة والماء والمؤونة ورغم ما تعرض له من المشاق والهجمات والقصف ومنشورات الدعاية الاسرائيلية » (ص ١٩٠ من مجلد اعمال الندوة) .

ولكن الحقيقة في مشكلة « الثغرة » اوما اليها الرئيس السادات في كتابه « البحث عن الذات » (ص ٣٥٦ و ٣٨٦) حين قال مرتين ان معركة الثغرة كان يمكن ان تكون احدى اروع معارك العرب اولا ما قيل من ان كيسنجر هدد في هذه الحال بتدخل اميركي مباشر . بالاضافة الى « المناورة النووية » الشهيرة واهلان حالة الطوارئ في حدها الاقصى للقوات الاميركية في انحاء العالم . ولكن الحقيقة العسكرية البسيطة رواها هيكل في « الطريق الى رمضان » بصراحة كاملة « كان يوم ١٧ اكتوبر ، تشرين الاول حين صدر الامر الى تشكيل مشهود له بالكفاءة هو لواء المظلات المصري ٢٢ بالتحرك للسيطرة على الموقف . وكانت عناصر من هذا اللواء وصلت تقريبا الى تقاطع الطرقات الاسرائيلية . كما كان رجال الضفادع البشرية ، بالتنسيق مع قيادة اللواء ، قد استعدوا لنسف الجسر عندما تلقوا الامر بالتراجع واقامة جبهة على خط الفرقة نفسه الواقعة بجانبهم لتجنب وجود نتوء . وكان من المسير على العقيد قائد اللواء ان يصدق ان هذا الامر صادر من مقر القيادة المصرية ، وطلب تعزيزا له ، فجاءه التعزيز من ضابط يعرف صوته . لكنه في محاولة منه لكسب الوقت ، واتاحة الفرصة لنجاح مهمته ، فانه طلب تعزيزا للامر من مقر القيادة العليا للقوات المسلحة في القاهرة . وجاءه التعزيز ايضا ، فاضطر على رغم انه الى رفع قبضته عن زمارة الرقبة الاسرائيلية وكان قاب قوسين

او ادنى منها . وكانت مدفعية الجيش الثاني تحت اشراف قيادة قديرة للعميد عبد الحليم ابو غزالة ، وعناصر من مدفعية الجيش الثالث بقيادة ضابط لا تقل كفاءته عن قيادة ابو غزالة ، قد بدأت في قصف جسور العدو واصابتها بأكثر من اصابة مباشرة حين تلقت القيادتان بدورهما امرًا بالانسحاب » (ص ٢١٢) .

ان اهمية « ثغرة الدفرسوار » في مسيرة حرب اكتوبر انتهت - في ضوء تصريحات السادات وحكاية هيكل وشهادة الخبراء الاجانب حددت بشكل قاطع هوية « الحرب البديلة » . ولم يكن خطاب الرئيس السادات في اول ايام الثغرة الا « الغطاء الشرعي » لهذه الهوية . ومن هنا يلتبس المرء عدرا حقيقيا للدين وصفوا الحرب من المصريين والعرب بأنها « حرب تحرير وطنية شاملة » والذين قالوا انها « تمثيلية التواطؤ مع اميركا » . . فالشكل الخارجي للحرب ، اي انجازاتها العسكرية في الايام الاولى ، تمنحها بغير شك صفة التحرير للارض . اما مضمونها السياسي فقد رسمته اوامر الانسحاب وعدم تصفية الثغرة الاسرائيلية فسي الدفرسوار ، ومفاوضات الخيمة ١٠١ وتوقيعات قصر الامم في عاصمة سويسرا . وهو مضمون « الوقاية » من مقومات ثورة جديدة في مصر باجهاضها عن طريق اكتساب الشرعية في ميدان القتال .

★ ★ ★

لقد قامت العسكرية المصرية بدور تاريخي في الحرب ، ولكن المسافة بين الوجه العسكري والوجه السياسي للسادس من اكتوبر ٧٣ يظل مصر كلها . . لا قرار الحرب الذي اتخذته الشعب العربي في مصر كان يستهدف شيئاً نقيض للتنفيذ . ومن الجلي ان القوات المسلحة المصرية كانت تعمي مضمون القر الشعبي ، ولا علاقة لها بنوايا القرار السياسي . وحين كانت تكتشف نتفا من هذ النوايا وتعرض عليها بالقول او الفعل كانت تلقى المصير المحتوم لايسة معارضة . فالشعب والجيش المصريان هما المسؤولان عن الوجه الايجابي الخلاق للاسبوع الاول من حرب اكتوبر ١٩٧٣ والرئيس وحده هو المسؤول عن « المعادلة » التي ظن انه يستطيع ان يخربها من الميدان الى مائدة المفاوضات .

ويستطيع الرئيس السادات والسلفيون العرب والاميركيون والدولة العبرية جميعا القول بانهم انتصروا بهذه الحرب لا في هذه الحرب . . فقد تمكنوا من توظيفها لتحقيق مخططات كل منهم على حدة والحد الأدنى من خططهم مجتمعة . . كرسى للرئيس السادات انقلابه في « نظام شرعي » امتص الغضب الشعبي العام لأمد طويل ، وتمكن من الافصاح عن الاسس الاقتصادية والاجتماعية والفكرية للنظام الجديد . وكرست للولايات المتحدة السيطرة الكاملة على موارد النفط وطرق مواصلاته « ليس فقط من اجل مواجهة ازمة الطاقة » ، ولكن لفرض مزيد من السيطرة على دول اوربا الغربية واليابان التي تعتمد بشكل اساسي على بترو

الشرق الاوسط ، وذلك لمعالجة المشاكل النقدية المترتبة على العجز في ميزان مدفوعاتها » (٢٤) وكوست للدول المنتجة للنفط من العرب المحافظين دورا قياديا في احداث المنطقة (٢٥) وكوست لاسرائيل زمام المبادرة الاستراتيجية من جديد فالفت - مؤقنا على الاقل - السادس من اكتوبر ١٩٧٣ من تاريخ الصراع بامتصاص نتائجه بل واستغلالها وتجاوزها . الى حد احتلال الجنوب اللبناني في ربيع ١٩٧٨ وكان هزيمة حزيران ١٩٦٧ لا زالت تعطي ثمارها .

والمسؤول هو نظرية « الحرب البديلة » التي بقي الحاكم ثورة على انقلابه بعض الوقت وتكسبه شرعية لوقت آخر ، ولكنها تنقلب على الوطن والامة كلها لوقت يطول . . بعد زوال الاشخاص والنظم .



عندما شقت سيارة الرئيس المكشوفة شوارع القاهرة الرئيسية في السادس عشر من اكتوبر ، تشرين الاول ١٩٧٣ طريقها الى مجلس الشعب (البرلمان) كان الذين توقعوا الحرب والذين فاجاهم التوقيت والذين لم يتوقعوها على الاطلاق ، يحتشدون جميعا على الجانبين « باباعون » النظام الجديد . كانت هذه هي لحظة ميلاد « الشرعية » لانقلاب اغناه البحث عنها طويلا . فخلال ثلاث سنوات صعبة بدا من خريف ١٩٧٠ الدامي والاسود والحزين (خريف ابول الاردني الفلسطيني حيل عبد الناصر) ظل الانقلاب المصري في السلطة يبحث عن الشرعية التي تؤمن البقاء واستكمال اسباب التحول السلمي من مجتمع يحلم بالثورة الى مجتمع ييا الثورة المضادة . وهنا يجب ان نتابع خطين متلازمين في الخصوصية اجتماعية التاريخية الثقافية المصرية . الخط الاول هو عبادة الشرعية التي تجلت يما في توحيد الاله والملك (فرعون) وتجلت حديثا في ثورة يوليو ، تموز ذاتها عام ١٩٥٥ حيث لم يفهم العالم غالبا كيف يودع الثوار العسكريون ملكا توديعا رسميا حتى اللحظة الاخيرة ، وكيف تظل مصر « ملكية » عاما كاملا بعد قيام الثورة . . ولعل هذين المشهدين من بين المظاهر التي ضللت البعض عن المضمون « الثوري » انقلاب ٢٣ يوليو ، تموز ١٩٥٢ فحسبوه انقلابا يكرس الهوية الاقتصادية سياسية للنظام القديم بوجوه شابة جديدة ، وليس انتقالا سلميا للسلطة من الى نظام . ولقد انشغل فقهاء القانون الدستوري حينذاك بمجلس الوصاية العرش وثيقة تنازل الملك لولي عهده الأمير الطفل ، انشغالا زعزع ثقة الكثيرين

(طاهر عبد الحكيم - حول حرب تشرين والتسوية الاميركية - المؤسسة العربية للدراسات - بيروت ١٩٧٦ - (ص ٢٢٦) .
راجع تمصلا : د. حامد ربيع - سلاح البترول والصراع العربي الاسرائيلي - المؤسسة للدراسات - بيروت ١٩٧٤ (ص ٢٠٣ وما بعدها) .

واصاب المتحمسين للتغيير بالقلق . خاصة وان الدين شغلوا مقاعد مجلس الوصاية على العرش كانوا من المحسوبين على غلاة اليمين الديني المتطرف . وكان القائمون رشاد منها بلحيته الكثيفة وانتماؤه للاخوان المسلمين ابرز وجوه هذه « الواجهة الملكية » حيث لم تعلن الجمهورية الا في ١٨ يونيو ، حزيران ١٩٥٣ .

ان عبادة الشرعية عند المصريين ، لا عبادة الفرد ، من اهم خصائصهم الوطنية ، فهي تعني لديهم القانون والنظام والسلم ولا تعني مطلقا الدكتاتورية والظلم . بل ربما كان العكس هو الصحيح ، فالقانون والسلم والنظام توجد في الضمير الحضاري العربي معاني الحرية والعدل والتقدم . ولا بد ان ندرك هذا الجذر البعيد حتى نتفهم العديد من المفارقات في وعي وسلوك المواطن المصري .

والخط الثاني الملازم لذلك الخط في « الخصوصية المصرية » هو انتفاء الحرب الاهلية من تاريخهم ، فهم يتوحدون وطنيا ، سواء ضد السلطان المحلي في عمل سلمي شامل ، او هم ينصرون في حرب تحريرية ضد الاجنبي يدلون فيها الدم بشجاعة اسطورية . ومن هنا كان « الاجماع » الشعبي عند المصريين لخلق جاكيم ما عملا سلميا ، والاجماع المضاد ، اي تأييد حاكم ما ، يتم غالبا عبر حرب تحريرية ضد الغازي الاجنبي يقودها هذا الحاكم . فليس هناك حل وسط كما يتوهم البعض اوهاما جغرافية عن طبيعة المصريين ، وليس هناك نوع من « التسليم » كما يتوهم البعض اوهاما تاريخية عن سيكولوجية المصريين . حتى عندما « يتفجرون » على صراعات الغزاة مع بعضهم البعض ، فهم لا يتخذون بهذه الفرجة موقفا سلبيا ، ولكنهم يفتنمون فرصة الصراع حتى يضعف الفريقين ثم يقومون هم بالضربة القاضية .

وتعود فكرة الارتباط بين الاجماع الشعبي في السلم والحرب ، الى القيمة المحورية التي تحتلها « الأرض » في حياة المصريين اصحاب اعرق حضارة زراعية عرفها الانسان . . حتى ان توحيد الاله والملك في العقائد المصرية القديمة يبدو انكاسا معقدا لتوحيد الارض والانسان ، فشرعية الملك هي مدى ارتباطه بالمطلق السماوي الذي تعرفه الارض والرعية معرفة مباشرة (كاشعة الشمس او ماء النيل) . وكما في السماء كذلك على الارض ، فشرعية الحكم هي ثمرة ارتباط بالارض والانسان . ولم تكن الديانات المصرية القديمة وفي مقدمتها ثورة اخناتون الا تعبيرات سوسولوجية عن هذا « التوحد » و « التعدد » في تاريخ مصر الاجتماعي كمظهرين غير متناقضين لجوهر واحد : الاجماع السلمي لتغيير النظام (اي سحب الشرعية) والاجماع الدموي على تحرير الارض والانسان ومنح الشرعية لمن يقود الحرب ، اي لمن يحقق هذا الهدف . كان الشعب المصري هو الذي ثبت محمد علي على الاريكة المصرية حين استقل بمصر ، وهو نفسه الذي خلع فاروق آخر السلالة العلوية في حكم مصر ، هو الذي اعطى الشرعية وهو الذي استردها . وكان الشعب المصري هو الذي وقف خلف الضابط احمد عرابي في مواجهة الخديو بساحة قصر

عابدين ، وهو نفسه الذي وقف خلف جمال عبد الناصر في الساحة ذاتها . ولعله لم يمنع عبد الناصر الشرعية الحقيقية الا حين قاد حرب السويس عام ١٩٥٦ .

لم تكن هذه المعاني أو ظلالها بعيدة ، في أرجح الاحتمالات ، عن محيلة الرئيس السادات ، أو في اللاشعور على أقل تقدير ، وهو يشق الطريق المزدحم بالمواطنين الى البرلمان صبيحة السادس عشر من اكتوبر ، تشرين الاول ١٩٧٣ . فقد كان على يفين داخلي صارم بأن هذا الشعب قد اجتمع عفويا ليمنحه « البيعة » التي طال انتظاره لها منذ عام ١٩٧٠ . كانت شرعيته الاولى مستمدة من انه كان « نائب جمال عبد الناصر » واحد رجالات ثورة يوليو الباقيين ، وقد اهتزت هذه الشرعية الشكلية بمجموعة الاجراءات التي أقدم عليها منذ ١٤ مايو ، ايار ١٩٧١ حيث كرس انقلاب الرحيل المبالغ لقائد الثورة . ومن هنا كانت الشرعية الجديدة ، والبالغة الاستثناء ، أكثر من ضرورية لا لتثبيت ما سبقها فحسب ، بل لتبرير الخطوات اللاحقة واقامة النظام الجديد كليا . لقد فهم الشعب المصري من اكتوبر ١٩٧٣ ما لم يقصده الرئيس . يقول في كتابه « البحث عن الذات » - مشيرا الى احداث الطلاب والمثقفين بين نهاية ٧٢ وبداية ٧٣ - « في خطابي يوم ٢٨ سبتمبر سنة ١٩٧٣ اعلنت اني قد عفوت عفوا تاما من الطلبة والصحفيين . . حتى القضايا التي كان الطلبة متهمين فيها ، وكلمهم من اليساريين ، اسقطتها جميعا وكأنها لم تكن . . نلّف اليساريون هذا وفسروه على انه **مصالحة وطنية من أجل تعميم الجبهة الديمقراطية** ولم يخطر لهم على بال ان هذا كان جزءا من تخطيطي للمعركة » (٢٦) . وهو اعتراف مثير للدهشة ، فالوحدة الوطنية التي فسر بها اليسار قرار التجميد للاجراءات الاستثنائية لا يضعها الرئيس في اعتباره رغم انها « مضمون » الاجماع الشعبي في منح الشرعية . غير ان مصدر الاثارة يكمن في قوله ان قراره بالعفو عن الطلاب والصحفيين كان جزءا من « التخطيط للمعركة » . وكأنه يقصد به مجرد « المناورة » . وقد برهنت مسيرة الحرب ونتائجها العسكرية والسياسية على صحة كلام الرئيس ، اذ هو اجري - بواسطة الحرب - عملية مقايضة لا مثيل لها: اذ حقق العبور غرب قناة السويس عدة كيلومترات ليصبح الطريق المعكوس الى القدس ممكنا . وهو الامر الذي لم يخطر فعلا لا على بال اليسار وحده ، بل ولا على بال احد مطلقا .

٤ - الانصر والإلزامية

لعبا الاسبوع الاول من حرب اكتوبر ١٩٧٣ دورا استثنائيا في حياة الشعب المصري وحاكمه بفضل المؤسسة العسكرية الوطنية : حصل الحاكم على الشرعية التي يريدها ، ولكن ليفصل ما يستحيل فصله ، فقد اخذ الشكل بـ وهو الاجماع

الشعبي على التحرير - ورفض المضمون وهو وحدة الارض والانسان . ولو ان الرئيس السادات قد استطاع ان يوحد الارض والانسان في حرب تحريرية لكليهما ، لاستطاع ان يتجاوز امجاد البطولة الوطنية في تاريخ مصر الحديث من احمد عرابي الى عبد الناصر . ولكنه افتراض غير علمي ، لان احدا لا يتجاوز نفسه ومكوناته الموضوعية . لذلك ففي الوقت الذي اراد فيه تحت الاضواء الثلاثة ان يمنح الارض مقابل الشرعية وبأسر الانسان ، فقد الارض ذاتها . فقدتها رمزيا بالعبور الاسرائيلي المضاد غرب السويس . ثم فقدتها استراتيجيا باستحالة حصوله على مكسب سياسي يتجاوز ما استردته القوات فعلا من الاراضي المحررة . والحقيقة ان « الفقدان » لم يكن من نصيب الرئيس ، بل من نصيب الشعب الذي خسر رهان الشرعية والجيش الذي اهدرت انتصاراته . فلقد فوجيء العسكريون المصريون بالقائد الاعلى للقوات المسلحة - الرتبة الشريفة لرئيس الجمهورية - وهو يعرض على العدو في السادس عشر من اكتوبر اسلوبا آخر للحل غير الاسلوب العسكري الذي لم ينجز كل اهدافه بعد . كان مؤكدا ان القيادات التي توالى على الجيش المصري بعد هزيمة ١٩٦٧ لم تخطط لتحرير فلسطين ، ولكنها خططت لتحرير سيناء حتى المرات على الاقل . ورغم اية تحفظات على الميول السياسية لبعض هذه القيادات الا ان هذا الهدف لم يتغير قط . وهو السبب الكامن وراء الاصطدامات المتوالية بين الرئيس وهذه القيادات التي كان سرعان ما يلجأ الى تغييرها . ويبدو ان المشير الراحل احمد اسماعيل - وزير الحربية البديل للفريق صادق - هو وحده الذي كان قريبا من القرار السياسي للرئيس . وهو « قرار العبور » لا قرار التحرير . ثم تسببت المسافة بين القرار السياسي والقرار العسكري في مجمل التعميدات التي رافقت نهاية الحرب وبداية الدبلوماسية ، والتي يمكن ايجازها كما يلي :

● العبور الاسرائيلي الى الغرب - مهما كان دعاية تلفزيونية - فقد وضع الجيش المصري الثالث في مأزق صعب ، كما انه صاغ النتيجة النهائية للحرب وكأنها « التعادل » بين فريقين ، رغم انه تعادل غير صحيح بمعنىين : الاول هو ان القدرة العسكرية المصرية برهنت على انه يدخل في حيز امكانياتها تحرير سيناء باكملها . وقد حرمت من تحقيق هذا الهدف حرمانا سياسيا لا عسكريا . وهي بهذه القدرة لا تتعادل مع القدرة الاسرائيلية على الصمود ، بل تتفوق عليها . ولكن المعنى الثاني النقيض ويؤدي الى النتيجة ذاتها ، هو ان تحرير عدة كيلومترات من ارضنا وبقاء غالبية سيناء محتلة ، ليس تعادلا حتى ولو لم يحدث العبور الاسرائيلي المضاد الى الغرب . في الحالين ليس هنالك تعادل ، ولكن صيغة « اللانصر واللاهزيمة » - كشيقيتها : اللاحرب والاسلم - كانت التمهيد العسكري للفكرة السياسية القائلة بالتكافؤ بين فريقين ، ومن ثم يمكنهما اللقاء المباشر والتفاوض والاتفاق وغير ذلك من المحطات التي تسلك الطريق المقلوب . الى القدس ، هكذا كان الرئيس المصري امينا مع نفسه حين لجأ من الحرب - وهي

في ذروتها - الى نداء التفاوض ، لان استكمالها العسكري من المحتمل ان يؤدي الى نتائج سياسية مغايرة لحساباته كلها ، ولم يكن الشعب الجريح منذ ١٩٦٧ في وضع يسمح له بالرؤية الواضحة ، فقد كان يسيرا وهو يباع رئيسه ان يسراه يخطب العالم (لا العدو) من مركز قوة ومواقع النصر . ولكن الحقيقة كانت واضحة لدى العسكريين . ومن هنا كانت التغييرات الدراماتيكية في القيادات ذات الثقل والوزن في الفكر العسكري والتخطيط الاستراتيجي (٢٧) .

● كما ان حالة « اللاسلم واللاحرب » ليست اكثر من توصيف نظري لواقع غير موجود - والا لكان اسمها الطبيعي البسيط هو **الهدنة** - اذ كنا بالفعل في حالة حرب مع اسرائيل من معركة رأس العش واسقاط ايلات الى معركة جزيرة شدوان الى حرب الاستنزاف الطويلة ، فان حالة اللانصر واللاهزيمة ليست اكثر من توصيف نظري لواقع غير موجود .. فالحقيقة السياسية هي الهزيمة طالما اننا نحن الذين املنا الحرب ولم نحقق الهدف فيها ، لا هدف الشعب او المؤسسة العسكرية بل هدف الرئيس ذاته والتحالف الاجتماعي الذي يمثل . مما ادى به بالضرورة الى مجموعة من التنازلات وصلت حد زيارة القدس دون ادنى تغيير في موقف الطرف الآخر . ولقد بدأت هذه التراجعات عمليا بخطاب ١٦/١٠/١٩٧٣ ولكنها سرعان ما اتخذت معدلا مذهلا للسرعة ، بفاعلية التعقيدات التي نجمت عن « الثغرة » فسي الغرب فالخطاب يقول ما نصه « اننا على استعداد لقبول وقف إطلاق النار على اساس انسحاب القوات الاسرائيلية من كل الاراضي المحتلة فوراً وتحت اشراف دولي الى خطوط ما قبل ٥ يونيو ، حزيران ١٩٦٧ » ثم « اننا على استعداد فور اتهام الاسحاب من كل هذه الاراضي ان نحضر مؤتمر سلام دولي في الامم المتحدة . » . ساحاول جهدي ان اقنع به ممثلي الشعب الفلسطيني لكي نشارك معاً .. » . ورغم ان العسكريين فوجئوا بالخطاب أصلاً وتوقيته ، لانهم يعرفون اكثر من غيرهم ان الواقع المستجد غرب السويس لا يستدعي التفاوض بل استكمال المهمات العسكرية ، ورغم الاستغراب الشديد الذي لقيه العرض عند القتال في سيناء ، ورغم عدم التشاور في مضمونه مع رفاق السلاح من الجبهات الاخرى .. فقد ظن من يسمون أنفسهم بالمعتدلين ان تنفيذ هذا البرنامج يحقق بعض الاماني دون تسلل ولا مفاوضات مباشرة . ولكن الجميع بهتوا ولا شك حين لاحظوا ان

انهم « ليس في كتابه » البحث عن الدلائل « هذه القيادات كلها باستثناء المشير احمد بالانهار وهم انما هم التي خطت وتطلعت المبور الى الشرق ، ولا بد هنا في تصحيح الوقائع انهم ثلاثة احاديث صحفية اطلق بها الفريق سعد الدين الشاذلي : الى سحر كرم في « الكفاح » اللبنانية بتاريخ ١٩٧٨/٧/٣ والى نبيل مفرج في « الوطن العربي » الباريسية بتاريخ ١٩٧٨/٧/١ الى ابراهيم سلامة في « المستقبل » الباريسية ايضا والتاريخ نفسه . بالانضافة الى مجموعة ما سير ندا في مجلة « الف بساء » المراقية بتاريخ ١٩٧٨/٧/١٢ و ١٩٧٨/٧/٢٦ و ١٩٧٨/٧/٢٨

صاحب الخطاب يقبل وقف اطلاق النار قبل انسحاب اسرائيل من اية اراض بموجب قرار مجلس الامن رقم ٣٣٨ في ٢١/١٠/١٩٧٣ وفي التاسع من نوفمبر ، تشرين الثاني ١٩٧٣ ارسل الدكتور هنري كيسنجر وزير الخارجية الاميركي الى السكرتير العام للأمم المتحدة الدكتور كورت فالدهايم ان الرئيس المصري **خيسل** اتفقا من نقاط ست تم توقيعه في خيمة عسكرية اقيمت عند الكيلو ١٠١ في طريق القاهرة - السويس وقع فيه اللواء محمد عبد الغنى الجمسى - مساعد رئيس الاركان وقتذاك - مع الجنرال اهارون ياريف مساعد رئيس الاركان الاسرائيلي وقتذاك ايضا على ما يلي :

١ - توافق مصر واسرائيل على مراعاة وقف اطلاق النار الذي دعا اليه مجلس الامن بدقة .

٢ - يوافق الجانبان على بدء المحادثات بينهما فوراً لتسوية قضية العودة الى خطوط وقف اطلاق النار القائمة في ٢٢ اكتوبر ، تشرين الاول ضمن نطاق اتفاق على فصل القوات باشراف الامم المتحدة .

٣ - تتلقى مدينة السويس تموينات يومية من المواد الغذائية والماء والادوية وينقل جميع الجرحى المدنيين من مدينة السويس .

٤ - لن تكون هناك عقبات في طريق انتقال التموينات غير العسكرية الى الضفة الشرقية .

٥ - تحل نقاط تفتيش دولية محل نقاط التفتيش الاسرائيلية على طريق القاهرة - السويس . وعند نهاية الطريق قرب مدينة السويس يستطع ضباط اسرائيليون الاشتراك مع الامم المتحدة في الاشراف على الطبيعة غير العسكرية للشحنات عند ضفة القناة .

٦ - بمجرد اقامة نقط التفتيش الدولية على طريق القاهرة - السويس سينم تبادل اسرى الحرب بما فيهم الجرحى « (٢٨) » .

كان اجتماع الخيمة العسكرية عند الكيلو ١٠١ واتفاق النقاط الست مراجعا راديكالياً عن خطاب السادس عشر من اكتوبر الذي كان بدوره تخلياً عن الحرب . . فهو **اولا** **مفاوضات مباشرة مع العدو في ارضنا المحتلة بوساطة اميركية** ، وهو **ثانيا** اتفاق يبرم قبل اي انسحاب اسرائيلي من اية اراض . وكان ذلك مشهداً مصغراً لمجموعة المشاهد التي ستتوالى حتى زيارة القدس . . وكلما كان المشهد يكبر كان التنازل معه يكبر حتى عن حقوق الآخرين التي لا يملكها سواهم . وفي ٢١ ديسمبر ، كانون الاول ١٩٧٣ افسح مؤتمر جنيف بحضور مصر واسرائيل والاردن والولايات

المتحدة والاتحاد السوفياتي ، وأقر الجميع الاتفاق المذكور الذي ينهي مضمون خطاب الرئيس السادات ، ويمنح كل الأوراق للولايات المتحدة .

● يجب ان نقرأ تطور النظام المصري الجديد في ضوء الارتباط بين هذا الاتفاق العسكري مع اسرائيل والاتفاق السياسي مع الولايات المتحدة ، فكلاهما وجهان لعملة واحدة ، كما سنلاحظ في مواكبة الاحداث الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي عاشتها مصر بدءا من الحرب البديلة حتى اتفاقية سيناء الثانية حيث وصل الحكم الى نقطة التحول الاستراتيجية .

قبلها وفي ١٤/٦/١٩٧٤ كان النظام قد وصل الى نقطة الحسم السياسية ، بالزيارة التي قام بها الرئيس الاميركي السابق ريتشارد نيكسون للقاهرة ، ففي نهايتها صدر البيان التالي تحت عنوان « مبادئ العلاقات والتعاون بين مصر والولايات المتحدة »

١ - ان السلام العادل يعني تنفيذ قرار مجلس الامن رقم ٢٤٢ مع الاخذ بالاعتبار مصالح شعوب المنطقة ، وحقوق دولها في الوجود .
٢ - يمكن تحقيق السلام عن طريق المفاوضات وفقا لقرار مجلس الامن رقم ٣٣٨ .

٣ - على البلدين تكثيف مشاوراتهما ، وتدعيم تعاونهما الاقتصادي والعلمي والفني والسياحي ، ومواصلة السعي لتحقيق السلام .

٤ - اعتبار اجتماعات الرئيسين اول اجتماع للجنة التعاون المشتركة المصرية - الاميركية التي تم انشاؤها في ٣١ مايو (ايار) ١٩٧٤ وقيام وزير الخارجية المصري والاميركي باجراء المشاورات المرامية الى تحديد البرامج المشتركة .

٥ - دعم الولايات المتحدة لمركز مصر المالي .

٦ - بدء المباحثات الخاصة بالتعاون في مجال الطاقة النووية للاغراض السلمية . شريطة تعهد القاهرة بتقديم ضمانات تحددها الولايات المتحدة (لمنع استخدام المفاعلات النووية لاغراض عسكرية) .

٧ - تشكيل مجموعات عمل مشتركة لتعميق قناسة السويس ، وزيادة الاستثمارات الاميركية الخاصة في مصر ، وزيادة الانتاج الزراعي المصري ، وتبادل العلماء ، وتطوير التكنولوجيا والبحث العلمي ، وتطوير البحث الطبي ، وتنمية التبادل الثقافي .

٨ - تكوين مجلس اقتصادي مشترك يضم ممثلين عن القطاع الخاص في البلدين .

- ٩ - تتمهد اميركا بتقديم المساعدة للتنمية الاقتصادية المصرية .
- ١٠ - معاونة مصر على اعادة بناء دار الاوبرا .
- ١١ - عزم الحكومتين على القيام بكل ما هو ممكن لتوثيق اواصر الصداقة والتعاون بما يتفق مع مصالح البلدين « (٢٩) » .

وكان واضحا لمن يتابع بيانات الدول ان هذا الاتفاق المصري الاميركي يلغي تلقائيا المعاهدة المصرية السوفياتية ، التي سبق ان القيت عمليا ، فالمادة الرابعة من المعاهدة ينص على نضال الطرفين المتعاقدين « ضد الامبريالية من اجل تصفية الاستعمار تصفية تامة ونهائية » ، وفي المادة العاشرة يتعهد الطرفان « بعدم الدخول في أية اتفاقات دولية تتنافى معها » أي مع المعاهدة . ولكن الالغاء الرسمي احتاج الى ما يقرب من عامين آخرين ، اذ لم يتقدم الرئيس السادات الى « مجلس الشعب » بمشروع قانون يلغي معاهدة الصداقة والتعاون بين مصر والاتحاد السوفياتي الا في ١٤/٣/١٩٧٦ حيث كان من الممكن ان يقع خلال هذه الفترة اخطر حادثين : اشتعال حرب لبنان في ١٣ ابريل ، نيسان ١٩٧٥ وتوقيع اتفاقية سيناء الثانية في الاول من سبتمبر ، ايلول من العام ذاته .

● هل كان في « ذهن » السادات سيناريو محكم التكنيك بدءا من الحرب العربية الاسرائيلية الى الحرب الاهلية اللبنانية وصولا الى اتفاقية سيناء الثانية ؟ وهو السؤال التمهيدي لما هو اهم : هل كانت الحرب البديلة مقدمة لحرب لبنان وطريقا الى القدس ؟

والسؤال ، حتى يستقيم مدلوله الاستراتيجي ، يجب ان يكون سؤال اجتماعيا لا سؤالا خاصا بشخص الرئيس . . حتى نستطيع تفسير ظاهرة استقبال نيكسون وظاهرة استقبال عودة السادات بعد زيارة اسرائيل ، مهما كانت المبالغات الاعلامية المصرية من ناحية ، ومهما بلغ عدد المتظاهرين بالاجر او الامر من ناحية اخرى .

وقد لا يعرف غالبية المصريين الى اليوم انه في السادس عشر من اكتوبر ١٩٧٣ (ذلك اليوم المشهود بكافة المعاني) قد صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ١٦٣٧ « بالموافقة على الاتفاقية الموقعة بين مصر والمانيا الاتحادية بشأن بوريد السمك » (٣٠) . وانه بعد شهر صدر في ١٥/١١/١٩٧٣ قرار رئيس الجمهورية رقم

(٢٩) عن جريدة « الاهرام » المصرية بتاريخ ١٥/٦/١٩٧٤ .

(٣٠) من النشرة الاقتصادية للبنك الاهلي المصري - الادارة العامة للبحوث والاحصاء - المجلد ٢٧

العدد ٢ - القاهرة ١٩٧٤ (ص ١٥٩) .

١٩٠٥ « بشأن الموافقة على اتفاقيتي القرض والضمان الخاصة بمشروع تنمية واستغلال حقل غازات ابي قير البحري بين مصر والصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية الموقعة في الكويت بتاريخ ١٩٧٣/٧/٤ » (٣١) . وانه في ٢٦/١/١٩٧٤ صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٦ « بالترخيص لوزير البترول والثروة المعدنية بالتعاقد مع المؤسسة المصرية العامة للبترول والشركة الالمانية لتوريد الزيت الخام - ديمكس - في شأن البحث عن البترول واستغلاله في منطقة خليج السويس البحرية » (٣٢) . وانه في ١٩٧٤/١/٣٠ صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٧ بتأسيس الشركة العربية لانابيب البترول - سوميد - من مصر والكويت والسعودية وابو ظبي وقطر « وقد نص القانون على ان تدفع الشركة حصص الارباح للمساهمين بالعملة الحرة القابلة للتحويل والا تسري عليها القوانين المنظمة للرقابة على النقد وكذا قوانين الشركات المساهمة والمؤسسات العامة وشركات القطاع العام » (٣٣) . وانه في ١٩٧٤/٣/١٧ صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣٧ « بانشاء جهاز التعاون الاقتصادي العربي والدولي . . ويختص الجهاز بالعمل على تنظيم وتنمية وتدعيم العلاقات الاقتصادية والفنية مع الدول العربية والاجنبية وهيئات تقديم المعونة الفنية وهيئات التمويل الدولية والاقليمية والوطنية ، وتشجيع الاستثمارات العربية والاجنبية » (٣٤) . وقد تكلفت هذه القرارات في العام نفسه بالقانون الشامل رقم ٤٣ لعام ١٩٧٤ والخاص باستثمار المال العربي والاجنبي والمناطق الحرة . وهو القانون الذي اجاز « ان نفرد رأس المال العربي او الاجنبي في مجالات بنوك الاستثمار وبنوك الاعمال التي يقتصر نشاطها على العمليات التي تتم بالعملة الحرة متى كانت فروعاً تابعة لمؤسسات مركزها الرئيسي بالخارج » كما تقول الفقرة (ب) من المادة الرابعة . و « لا يجوز نزع ملكية العقارات لاقامة مشروعات استثمارية عليها » كما تقول المادة الخامسة . وبموجب المادة العاشرة « لا تخضع المشروعات المنتفعة باحكام هذا القانون لاحكام القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٧٣ في شأن تحديد شروط واجراءات انتخاب ممثلي العمال في مجالس ادارة وحدات القطاع العام والشركات المساهمة والجمعيات والمؤسسات الخاصة » . والمادة ١٥ « تستثنى من احكام القوانين واللوائح والقرارات المنظمة للاستيراد ، ويسمح للمشروعات المنتفعة باحكام هذا القانون ان تتورد دون ترخيص بداتها او عن طريق الغير ما يحتاج اليه اقامتها لم تشغيلها ، مستلزمات انتاج ومواد وآلات ومعدات وقطع غيار ووسائل نقل مناسبة لطبيعة اطلها . وتكون هذه العمليات مستثناة من اجراءات العرض على لجان البيت » .

المصدر السابق (ص ١٦٠)

المصدر السابق والصفحة نفسها

المصدر السابق (ص ١٦٠ و ١٦١)

المصدر السابق (ص ١٦٢)

والمادة ١٦ « مع عدم الإخلال بأية إعفاءات ضريبية أفضل مقررة في قانون آخر ، تحفى أرباح المشروعات من الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية وملحقاتها ، كما تحفى الأسهم من الدمغة النسبية ومن الضريبة على إيرادات القيسم المنقولة وملحقاتها .. ويسري هذا الإعفاء على عائدات الأرباح التي يعاد استثمارها فسي المشروع » .

والآن ، ما هو المدلول الاقتصادي - الاجتماعي لهذه الإجراءات والقوانين ، ولماذا تقرر في موازاة « فك الارتباط » العسكري مع إسرائيل وتوثيق الارتباط السياسي بالولايات المتحدة ؟ وما علاقة ذلك بميزان القوى الاجتماعية داخل مصر ؟

٥ - البحث عن البديل

هنا يصح الجواب ضمنا على سؤال الحرب البديلة ، وما اذا كانت الامور كلها مجرد مشاهد سيناريو محكم في ذهن الرئيس . فالحقيقة الاجتماعية تقول ان « الحرب » كانت الوسيلة الوحيدة امام الانقلاب لا ليكتسب الشرعية الدستورية (الاجتماع الشعبي) فقط ، بل ليتمكن من اعداد النظام البديل واستحضار ركائزه وتهيئة الاسس الموضوعية التي يبنى فوقها .. فالعبور العسكري شرقا ، كان الوسيلة الوحيدة امام الحكم للعبور الاقتصادي والسياسي غربا . وهذا ما عنينه مرتين بفكرة « المقايضة » التي انجزها الرئيس ببراعة ، حين اراد فصل الارض عن الانسان اي فك الارتباط بين الشعب المصري والثورة ، او اجهاض الثورة المحتملة بالحرب البديلة ، فقد فهم المصريون ما لم يقصده الرئيس . والمرة الثانية هي ان وحدة الارض والانسان في التاريخ الحضاري لمصر ، لا في جغرافيتها السياسية ، يستحيل فسم عراها .. لذلك كان استرداد الارض يحد ذاته - وقد وصلت محاولة النظام في هذا الصدد حتى ابرام اتفاقية سيناء الثانية - مستحيلا . وقد كتبت زيارة القدس هذا المستحيل بأبرز الحروف وبمختلف اللغات .

ولكن ذلك كله لم يكن اجتهادا فرديا او مزاجا شخصيا لدى الرئيس السادات ، بل كان تجسيدا في المقام الاول لميزان القوى الاجتماعي الذي اختل في ١٤ مايو ، ايار ١٩٧١ لمصلحة التحالف الطبقي الجديد في قمة السلطة . فلقد كان المحتوى الاجتماعي للسلطة الجديدة - باعتمادها اساسا على الرأسمالية الزراعية والقطاع الربوي من الرأسمالية التجارية - يتطلب حسم اقتصاديا وتحولا استراتيجيا في الهيكل الرئيسي للنظام . ولم يكن استبعاد الحليف العالمي التقليدي (المعسكر الاشتراكي) من لعبة التنسوية السلمية ، واضطهاد المعارضة الوطنية الا « شكلا سياسيا » لما سمي بالانفتاح الاقتصادي في بلد متخلف ومحتل . فالبلد الرأسمالي المتطور الشريك في النظام الرأسمالي العالمي ، يقيم علاقات متوازنة مع العسكريين الكبارين خارجيا ، وينفتح ليبراليا على القوى السياسية في الداخل . وما الرأسمالية غير المتطورة وشقيقتها غير المنتجة فلا تصنعان شريكا كفؤا

للاسمالية العالمية ، وهما داخل فلكهما تتبعان دوران اقطابها الجاذبة فقط . من هنا لا يمكن القول بان « ذهن » الرئيس كان يتضمن « سيناريو » مسلسل الحلقات ، بل كانت هناك منطلقات استراتيجية للتحالف الاجتماعي الذي يمثلته ، قدم « طلب انتساب » ليلة ١٤ مايو ، ايار ١٩٧١ الى النظام العالمي البديل لكتلة عدم الانحياز ، ثم قدم الضمانات والتأكيدات واوراق التزكية المطلوبة بين عامي ١٩٧١ و ١٩٧٣ وكانت الحرب البديلة هي كبرى هذه الاوراق التي نال بها الشرعية الاستثنائية والمزدوجة : الاجماع الشعبي في الداخل والقبول الغربي من الولايات المتحدة . وكان « حضور » الخارجية الاميركية والبنجاجون والبيت الابيض على ساحة الشرق الاوسط ، حضورا ماديا مباشرا بدءا من نهاية الحرب والاتفاق الاول لفصل القوات الى اتفاقية سيناء بمثابة اعتماد رسمي لقبول اوراق العضو الجديد ضمن « المجموعة التابعة » للفلك الاميركي . ومنذ ذلك الحين كان هناك سيناريو ، لا في مخيلة النظام المصري ، بل العكس تماما . . . اصبح هذا النظام يتلقى التوجيه من اجهزة التخطيط الاستراتيجي الاميركية ، فالعضو التابع لا يقرر ولا يشارك في صنع القرار بل عليه التنفيذ . غير اننا كما لا نقول بان النظام المصري او رئيسه كان يملك « سيناريو » منذ البداية ، فانبنا لا نقول ايضا بان الاستراتيجية الاميركية وحدها كانت تملك التخطيط والتنفيذ . فبالاضافة اليها كانت القوانين الموضوعية لتطور الراسمالية الطفيلية والمتخلفة في مصر قد ساهمت اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا في دعم هذا المخطط ودفعه الى التطبيق . كما ان القوى المحافظة العربية ، بالمنع والمنع ، كانت حاضرة هي الاخرى في الساحة لدرجة القول باننا نحيا « حقبة سعودية » من تاريخنا العربي (٣٥) . ورغم ان التسمية نبالسx في تصوير الدور السعودي ورغم ان تبريرها قد انطوى بفصد او بغير قصد مباشرة او بطريق غير مباشر على الترحيب بهذا الدور ، الا ان « الانقلاب » الداخلي في مصر هو الذي استدعى بالضرورة دورا نشطا واستثنائيا للقوى المحافظة العربية . ولان المبالغة كانت سيدة الموقف السياسي الداخلي ، فان العون العربي المحافظ لم ينقذ الاقتصاد المصري ولا سياسة النظام المصري ، اذ ان تحالفه العضوي مع الغرب لم يؤد الى نتائج سياسية حاسمة مع اسرائيل . لذلك كان الانعكاس السلبي لهذا الدور داخل مصر مزدوجا : حضاريا برعاية الاتجاهات الدينية المتطرفة واستصدار التشريعات الشيوقراطية من البرلمان واثارة الفتن الطائفية ، وسياسيا ببرد الفعل العنيف لدى المصريين البسطاء ضد كل ما هو « عربي » وفي ظل التعتيم الاعلامي المتقن لم يكن في مقدور المصري البسيط ان يميز بين العروبة والمحافظين العرب .

كذلك شاركت اسرائيل الى جانب القوى السلفية المصرية والعربية في تهية المناخ للمخطط الاميركي ، باقدامها على توقيع الاتفاق الاول لفصل القوات على

(٣٥) راجع رد دكتور صادق جلال العظم على هذه التسمية في كتابه « سياسة كارتر ومنظرو الحقبة السعودية » - دار الطليعة - بيروت ١٩٧٧

الجهتين ، ثم بتوقيعها على اتفاقية سيناء الثانية ، وبمداخلتها العسكرية والسياسية في حرب لبنان . هذه العناصر كلها احاطت الاستراتيجية الاميركية بمقومات القدرة على التحرك الفعال لانجاز هدفين رئيسيين :

● ان اسقاط الاستقلال المصري من شأنه ان يغير موازين القوى الدولية في الشرق الاوسط وافريقيا وبعض اقطار كتلة عدم الانحياز .. فالقاهرة الفقيرة المازومة بانفجارها السكاني ، لا زالت تمثل ، كما كانت منذ قرنين ، مفتاحا رئيسيا لخطر ابواب العالم النامي الى الخامات الاولى للتطور الصناعي وخطوط الملاحة البحرية والمواقع العسكرية الاستراتيجية . فاسترداد قرارها السياسي من « الارادة المصرية الحرة » الى فلك النفوذ الاميركي يعد اخطر مكسب اميركي بعد الحرب العالمية الثانية (٣٦) .

● ان اضعاف الوجود السوفياتي في المنطقة ، واحلال « الخطر الشيوعي » محل « الخطر الصهيوني » من شأنه ان يحول دون اية تطورات راديكالية في المستقبل المنظور مما يحمي منابع النفط من ناحية ويثبت الوجود الشرقي لاسرائيل من ناحية ثانية ويضع السوفيات في مواقع الدفاع في مناطق اخرى من العالم من ناحية ثالثة . وباستثناء هذا الهدف الاخير فقد اصبح ممكنا لقانوني مصري كبير - هو د . وحيد رافت - ان يكتب في جريدة « الاخبار » المصرية ما نصه « ان الخطر الشيوعي يهدد امن المنطقة وسلامتها ، وبفوق في خطورته الخطر الصهيوني الذي تفرغنا لمحاربته » (٣٧) كما صار ممكنا لرئيس اكبر دولة عربية ان يعترف باسرائيل في القدس ذاتها ، دون اي مقابل او وعد بمقابل .

وهكذا فقد كانت « الحرب البديلة » بمثابة الصياغة العسكرية لنقطة الحسم الاقتصادية (ما سمي بالانفتاح الاقتصادي) من جهة ونقطة التحول الاستراتيجية (اتفاقية سيناء الثانية) من جهة اخرى . وهما معا « البديل » الذي كان يبحث عنه النظام الجديد الذي كان بدوره « بديلا » يبحث عنه الغرب .

وقد بدت المشكلة الوحيدة في بعض الاحيان هي الصيغة السياسية الملائمة للحسم الاقتصادي والحسم الاستراتيجي كليهما .. فالتحول ذاته (الانقلاب) لم يتم أصلا بالديموقراطية ، بل ضدها ، فكيف يمكن للحسم ان يتم بها . كان التناقض كامنا منذ البداية بين فكرة « الانفتاح » اي الانتقال الى نظام رأسمالي تابع ومتخلف والفكرة « الليبرالية » التي تحتاج الى رأسمالية منتجة كما هو الحال

(٣٦) من المفيد ان نقرأ ما في هذه النقطة كتاب طاهر عبد الحكيم « كارتر والتسوية في الشرق الاوسط » - دار ابن خلدون - بيروت ١٩٧٧ حيث نتبين ان الاميركيين مرحاه مع القسم في تعيين الاهداف البعيدة .

(٣٧) من « النهار العربي والدولي » الباريسية ١٢/٨/١٩٧٨

في الهند أو البرتغال أو اسبانيا أو اليونان أو تركيا أو اليابان أو ألمانيا الغربية (رغم اختلافاتها النوعية فهي اقطار مثقلة بنقاط ضعف اما نتيجة الحرب العالمية الثانية او نتيجة أنظمة فاشية سابقة او قلة الموارد او زيادة عدد السكان) او راسمالية متطورة بدرجات مختلفة كما هو الحال في العالم الصناعي المتقدم كله . لقد كان هذا « المازق » في السياسة الداخلية وراء التخطيط المشير بين صيغة « المنابر » المتعددة في ظل الاتحاد الاشتراكي ، ثم صيغة « الاحزاب » التي ارادها الحكم ديكورا لحزب « الوسط » الحاكم ، فما ان اخذتها الجماهير المصرية جدا حتى تراجع النظام عن الالفئة الديمقراطية علنا ، فالقى حزبا وجمدا الآخر ، حتى اعلن الرئيس عن تأسيس حزب جديد معترفا بصورة غير مباشرة ، بلا شرعية « حزب الحكومة » واخفاقه المرير في حل المشكلات الالية وانعدام قدرته التدريجي في التصدي للمعارضة في الشارع الشعبي .

والسؤال : لماذا ؟ لماذا اخفق « البديل » في اقناع المصريين رغم بريق اكتوبر ؟ تجيب « الخصوصية المصرية » دائما بلغة الظاهر والباطن معا . بلغة الاقتصاد « ارتفعت الاسعار في الاسواق السلعية خلال عام ١٩٧٣ الى حد فاق كل التوقعات . وبعيد التضخم المذكور الى الازدهان ما كان عليه الحال عام ١٩٥٠ - ١٩٥١ » (٣٨) اي عشية ثورة يوليو ، تموز ١٩٥٢ . تلك كانت مقدمة « الانفتاح » التي تركسها دراسة رسمية اخرى بعنوان « الاقتصاد المصري عام ١٩٧٣ » بأنه قد حدث « توسع نقدي غير عادي لم يتحقق منذ اكثر من عشرين عاما ، انعكست آثاره على ارتفاع الارقام القياسية للاسعار بما يزيد على ضعف الزيادة التي تحققت في عام ١٩٧٢ » (٣٩) . ولم يكن هذا الارتفاع الجنوني للاسعار نتيجة التضخم العالمي وحده (الذي ينعكس اولا على اقتصاد البلدان الراسمالية المتطورة قبل غيرها من دول العالم المتخلف) بل تصارحنا الدراسة المذكورة بانخفاض **الانتاج الزراعي وبالتالي المواد الغذائية** . . . بنقص نقطتين لكل منهما عن العام السابق ، هذا في الوقت الذي يقدر فيه زيادة عدد السكان بمعدل ٢٢٤٪ سنويا ، الامر الذي ادى الى انخفاض الرقم القياسي **لتوسط نصيب الفرد** من كل من الانتاج الزراعي والغذائي بنسبة ٢ في المائة » (ص ٣٤١) كذلك « انخفض انتاج الطاقة الكهربائية المولدة خلال عام ١٩٧٣ بما نسبته ١ في المائة عن العام السابق » (ص ٣٤٤) مما يشير الى تدهور كافة الصناعات والخدمات المرتبطة بالكهرباء . تلك كلها كانت مقدمات « الانفتاح الاقتصادي الذي توجهت الدبون الاجنبية غير العسكرية بما قيمته حوالي ستة مليارات من الدولارات بين عامي ١٩٧٣ و ١٩٧٥ » (٤٠) وهو العام الذي

-
- (٣٨) هذه مقدمة تقرير رسمي للنشرة الاقتصادية (البنك الاهلي المصري - الادارة العامة للبحوث والاحصاء) مجلد ٢٧ عدد ٣ - القاهرة ١٩٧٢ (ص ٢٥٢) .
- (٣٩) النشرة المذكورة - العدد الرابع - ص ٣٣٤
- (٤٠) اراجع مقال « الدين الخارجي المصري : الابعاد والنتائج » لعادل حسن - مجلة « دراسات يية » - عدد يونيو ، حزيران ١٩٧٨ .

عقدت في بداية شهر سبتمبر ، ايلول منه ، اتفاقية سيناء الثانية ، اقصى ما وصات
اليه دبلوماسية الحرب البديلة .

٥ - المحطة الرئيسية في الطريق الى القدس

من حرب اكتوبر ١٩٧٣ الى زيارة القدس في نوفمبر ١٩٧٧ كانت اتفاقية
سيناء الثانية هي المحطة الرئيسية التي ضللت اغلب المراقبين فظنوا ان قطار
التسوية متجه الى جنيف . . لان القراءات المتعددة للغات واللهجات للاتفاقية
فاتها ان تضع النقاط المصرية على الحروف العربية ، اي فاتها ان تنطلق اولا من
مصر لتبصر ما يجري في لبنان حتى يتكامل المشهد الجديد لتغيرت خريطة
الشرق الاوسط . فالاتفاقية ليست مجرد معاهدة عسكرية مؤقتة بين بلدين ،
ولكنها « منهج محدد الوسائل والغايات » هو رؤيا شاملة للتحالف الطبقي المهيمن
على السلطة المصرية لا مجرد نتيجة لمجموعة اسباب او حاصل جمع عدة عوامل .
انها حركة مستمرة في الزمان والمكان ، وليست « وثيقة » جامدة في متحف التاريخ.

وقد تبدو التفاصيل الاجتماعية او السياسية او الاقتصادية او الثقافية
وكانها بعيدة كثيرا عن الديكور العام لاتفاقية سيناء ، ولكننا عند التأمل سوف
ندرك جوهر هذه الاتفاقية ومغزاها الحقيقي الذي يتصل بمختلف ارجاء حياتنا .
هل نحتاج الى امثلة ؟

على صعيد السياسة الخارجية لنضرب مثلا افريقيا ، حين توجه نائب
الرئيس المصري الى مؤتمر القمة الافريقية في اديس ابابا لحسم قضية انفولا
دبلوماسية بتأييد او معارضة تمثيل الحركة الشعبية لانفولا وكيف يرى الاقطاب
الافارقة مستقبل المستعمرة البرتغالية السابقة . ماذا كان موقف مصر صاحبة
التاريخ العريق في دعم حركات التحرر الافريقية ، صديقة سيكوتوري ونكروما
ولومومبا ، مصر التي جرؤت ذات يوم على اعتقال « تشومبي » ؟ وقف حسني
مبارك ليقول - ما قالت به الولايات المتحدة حرفيا - انه على الحركات الثلاث ان
تشارك في حكومة اتحاد وطني وانه لا مجال للاعتراف بحركة واحدة منها . وهو
يعلم ان حركتين من الثلاث تمولهما اميركا وتدعمهما بالقوات والسلاح حكومة
جنوب افريقيا العنصرية ويشارك الى جانبهما في القتال جنود مرتزقة من مختلف
اقطار الغرب الاستعماري ، وان وكالة المخابرات المركزية لم تكن بعيدة عن الميدان
بالخبرة والتدريب والمال والسلاح والقتال الفعلي . وبالمطبع حين انتصرت الحكومة
الشعبية ، حكومة الحركة الشعبية ، اعترفت بها مصر ووافقت منظمة الوحدة
الافريقية على قبولها عضوا كاملا ، وتقربت منها الولايات المتحدة بلسان وزير
خارجيتها في جولته الافريقية الاخيرة . ولكن هل كان يمكن ان يحدث ذلك قبل
اتفاقية سيناء التي اصبحت تعني في السياسة الخارجية ، تبعية القرار المصري
للقرار الاميركي ؟

هذا المثل تال لتوقيع الاتفاقية ، فلنضرب مثلاً آخر سبق الاتفاق في سالزبورغ على الاتفاقية مباشرة ، ويمس قضيتنا الوطنية مباشرة ، وهو ما حدث في مؤتمر كمبالا . وهو المؤتمر الذي حضرته منظمة التحرير الفلسطينية لان الجوسياسي كان مهياً لاتخاذ قرار تاريخي بالعمل على طرد « إسرائيل » من الجمعية العامة للأمم المتحدة . وفي الخرطوم قبيل وصوله الى كمبالا صرح الرئيس انور السادات بما يفيد انه لا يرى اية فائدة من وراء طرد إسرائيل من المجتمع الدولي الذي يلزمها بقراراته ، وان إسرائيل ستكون اسعد الاطراف بمثل هذا الطرد لانها حينذاك ستكون طليقة اليدين من الشرعية الدولية .

ولم يكن كلا التبريرين صحيحاً ، فهئية الأمم المتحدة لم تلزم إسرائيل مطلقاً بقراراتها منذ عام ٤٨ الى اليوم . وإسرائيل طليقة اليدين في جميع الاحوال سواء كانت عضواً بالاسرة الدولية او طريدة منها . ولم تكن إسرائيل ولا الولايات المتحدة ولا الغرب عموماً يجرع كؤوس السعادة بالدعوة الى طرد إسرائيل ، بل انهم جميعاً مارسوا ضغوطاً علنية صريحة على دول العالم اجمع اذا طرح الموضوع للتصويت . وقد اصابهم يومها والى الآن سعار وحشي لا يهدأ من مجرد التفكير في طرح هذه القضية .

ولكن مجتمع الدول العربي الافريقي في كمبالا حين رأى « مصر » تعارض قراراً اولياً بهذا المعنى ، لم يتمكن من اتخاذ القرار . فهل كان من الممكن اتخاذ هذا الموقف في غير اجواء التمهيد لعقد اتفاقية سيناء من قبيل اثبات « حسن النية » لاسرائيل واميركا معاً ؟ ولو ادى هذا الاثبات الى خضوع القرار المصري لاعتبارات تتناقض وجوهر السياسة الوطنية واكثر مناطقها حساسية ، وهو الصراع العربي الاسرائيلي ؟

اما على صعيد السياسة الداخلية فنتخذ مثلاً يبدو تافهاً وتفصيلاً صغيرة هي قانون منع شرب المسكرات في الاماكن العامة على المصريين . وهو مثل تافه لان اكثر من خمسة وثلاثين مليوناً من العمال والفلاحين وذوي الدخل المحدود لا علاقة لهم بالقانون من قريب او بعيد ، فهم يكتفون بالشاي المسر والتبغ الملقوف او السجائر والارجيلة في احسن الاحوال . رغم ذلك فان هذا المثل التافه له دلالة خطيرة . فمصر ذات التاريخ الحضاري العظيم والتي تتميز بمستوى رفيع من التطور بين اقطار ما يسمى العالم الثالث فضلاً عن العالم العربي بسبب تقاليدها الحية التي حافظت على قدرة الاستمرار ، جاء اخيراً من يقول لها ان الخمر حرام في الشارع حلال في البيوت ، وان غناء المرأة حرام لان صوتها عورة وغداً يأمرونها ألا تبارح البيت ، ويبعدون اليها الحجاب . وان لفظ الاشتراكية حرام لانه لم يرد في القرآن ، وان السارق لا بد وان تقطع يده وان وان الى آخر « المحرمات » التي ينسبونها صواباً او خطأ الى الدين الاسلامي . ولكنهم على اية حال ، وسواء في الصواب او الخطأ ، هم يتجهون الى تطبيق الشريعة الاسلامية في بلد لا يشك أحد

في ايمان اهله وفي بلد ناضل ابناؤه ضد الهيمنة الشيوقراطية اجيالا بعد اجيال منذ اكثر من قرن ونصف . وهم لا يدخلون في دائرة الخطايا التي تعاقب بقطع البد او الراس الدعارة المباشرة وغير المباشرة السرية والعينية ، ولا السلب والنهب المنظم وغير المنظم كالرشوة والاختلاس والعدوان على المال العام والتطفل على الانتاج والسمسرة من الابواب الخلفية قبل الامامية والاحتكارات المشروعة وغير المشروعة . فهذه كلها تدرج في باب الانفتاح اما الخمر فهى كصوت النساء وكلمة الاشتراكية ومهاجمة الولايات المتحدة من المحرمات .

ولكن ، ما قصة الخمر ؟ انها تبدأ بشمانية وثلاثين نائبا اجتمعوا تحت قبة مجلس الشعب وقالوا انها حرام على المصريين خلال على السياح ، حرام على المواطنين في البارات والنوادي والحفلات العامة خلال عليهم في البيوت والمخادع . هكذا . حسنو النية من المضللين بدعوة الانفتاح قالوا انها حرب على الانفتاح وامسكوا بأقلامهم وآلاتهم الحاسبة وصرخت نتائجهم بالاضرار الخطيرة على الاقتصاد القومي ، وسخر رسامو الكاريكاتير من شكلية القانون التي ستجعل مواطنا من صعيد مصر يرتدي القبة ويطلب كاسا بالانكليزية الصعيدية . وتشجع كاتب مسيحي - هو سامي داود الذي غادر دنيانا بعد مقاله الذي اشير اليه - وقال ان مبدأ حرية العقيدة في الدستور يمنح المواطن المسيحي حقاً في شرب الخمر غير المحرمة في الانجيل ، بل ان احدى معجزات المسيح انه حول الماء الى خمر في احد الاعراس (وهو حفل عام) . ولكن كل عقدة ولها خلال كما يقول المصريون ، فقد بادرت وزارة السياحة (وزيرها مسيحي بالمناسبة) واصدرت بيانا يؤكد ان القانون لن يؤثر على السياحة وبالتالي لن يضر الاقتصاد القومي من هذه الناحية (لم يشر البيان الى الاستفحال المفترض للسوق السوداء وزيادة التضخم والاضرار المادية التي ستصيب مزارع الكروم ومصانع الخمر فضلا عن ارتفاع نسبة البطالة . وكل ذلك من وجهة نظر الاقتصاد القومي للنظام . . بعيدا جدا عن المغزى الحضاري الخطير ، الاكثر خطورة من القانون ذاته والخمر نفسها) . وتفضل كاهن مسيحي منافق - هو عضو بمجلس الشعب - وكذب قائلاً ان المسيحية حرمت الخمر كالاسلام تماما . والمهم ، عاد مجلس الشعب الى الاجتماع وقرر بالاعلبية الموافقة على القانون .

وتجدد هنا الاشارة الى واقعتين تاريخيتين ، احدهما قبل حرب اكتوبر في مجلس رئاسة اتحاد الدول العربية حين طلب الرئيس معمر القذافي تطبيق الشريعة الاسلامية في دول الاتحاد ، وشدد بالذات على موضوع الخمر . والثانية بعد حرب اكتوبر حين ربط الملك فيصل بين المساعدة الاقتصادية السعودية وتطبيق اصول الحكم الاسلامي في مصر بحيث يتم الغاء الاشتراكية (هكسدا كان يسمى النظام في مصر) من الاقتصاد والسياسة والتربية والتعليم ، وشدد رحمه الله على تغيير برامج التعليم ليصبح تعليما اسلاميا وعلى الخمر باعتبارها رجسا من عمل الشيطان .

ورغم اختلاف المنطلقات اختلافا يكاد يكون جذريا بين موقف القذافي وموقف فيصل - فضلا عن أن القذافي لم يمارس ابتزازا ولا ربط بين الاخذ برايه والاخذ منه - فان موقف القيادة المصرية في الحالين كان واضحا ومحددا في نقطتين : الاولى هي انه على رغم ان نسبة المسلمين التي « تشرب » أكثر من نسبتها عند المسيحيين الا ان منع الخمر سيمنح المسيحيين المصريين - وهم عدة ملايين لا عدة آلاف - شعورا بالغبن والاضطهاد والمعدوان على حرية عقيدتهم التي لم تحرم الخمر . والنقطة الثانية هي ان وجه مصر الحضاري في العالم المتمدن سوف يتأثر قطعاً بما يصيب الحركة السياحية والاقتصادية بأفدح الاخطار . ويومها لم يتوقف القذافي طويلاً عند هذه النقطة . اما فيصل فتوقف طويلاً ، حتى بعد أن انتقل الى رحاب الله ، فالسعودية تستأنف شروطه لمساعدة مصر الى اليوم .

وهذه هي البداية الحقيقية لقانون منع الخمر على المصريين في الاماكن العامة . ان السعودية تعلم ان الاشقاء العرب - وفي مقدمتهم المواطنين السعوديين - هم من يشربون الخمر في مصر أكثر من الاجانب وأكثر كثيراً من المصريين . ولكن الاشقاء العرب - وفي مقدمتهم المواطنين السعوديين - لا يذهبون الى المقاهي والنوادي الثقافية الرفيعة ولا الى البارات الصغيرة والرخيصة ، بل هم يذهبون الى الفنادق الكبرى والعمارات الفخمة المفروشة وكابريبات شارع الهرم . وهم في نظر القانون المصري اجانب لا ينطبق عليهم القانون الذي سيطبق على المصريين وحدهم .

والشرط السعودي اذن استهدف مصر كحضارة وكمجتمع وكوجه عربيي تمدين . ففي الوقت الذي اعلن فيه الرئيس السادات ان الازمة الاقتصادية لمصرية تبلغ حوالي ٨ مليارات من الدولارات كانت السعودية تختزن في المصارف الاميركية ٢٨ مليارات لعام ١٩٧٥ وحده . ومع ذلك فلم تمتد اليد السعودية بأكثر من ٣٠٠ مليون دولار مشروطة بمشروعات مشتركة . والموقف السعودي من دعم سوريا ليس افضل حالا ، رغم ان جرب اكتوبر التي قادتها مصر وسوريا معا هي التي رفعت سعر النفط . لماذا اذن ؟

الجواب هو ان « حنفية » المال السعودي تحركها الازرار الاميركية . واذا كانت الولايات المتحدة قد نجحت في اضعاف مصر عسكريا وسياسيا بتوصلها الى ابرام اتفاقية سيناء حيث انعطفت بموقع مصر من مكانتها القيادية البارزة في حركة التحرر الوطني ضد الاستعمار الى مكانة ذليلة داخل فلك النفوذ الامبريالي ، فانها أسندت مهمة اضعاف مصر حضاريا واجتماعيا ومعنويا الى السعودية . . حيث شروطها التي تبدو في الظاهر دينية مدخلا ابتزازيا لجر مصر الى هوة الانتحار ، بتكريس تخلفها وأسرها في قيود الحاجة الاقتصادية للعودة بها الى الورااء .اء الورااء ، بتحويلها الى صحراء حقيقية لا من ناحية الديكور ولكن على نمط حراء السعودية ومثالها .

وما لم تنجح فيه جماعات الاخوان المسلمين وفرق اليمين الديني المتطرف
 طيلة عشرات السنين يبدو ان السعودية قد بدأت تحرز فيه النجاح . . اذ راحت
 تعامل بعض النواب المصريين كتعاملها مع بعض النواب اللبنانيين بأن دفعت لهم
 ودفعت بهم الى التصويت الى جانب قانون منع الخمر على المصريين في الامكن
 العامة . ولا بد من تكرار التاكيد على ان القانون في ذاته لا يعني شيئا بالنسبة
 للغالبية الساحقة من المصريين ، ولكنه يعني الكثير بالنسبة لوجه مصر المتمدن
 وبالنسبة للحريات العامة ، وبالنسبة - وهنا ممكن الخطر - لمبدأ حرية العقيدة في
 الدستور . فبالرغم ايضا من ان القانون لا يعني شيئا بالنسبة لكثيرة المسيحيين
 المصريين ، فانه جاء مدخلا خبيثا غاية الخبث الى فتنة طائفية غريبة على جسم مصر
 والمصريين . فاليوم قانون الخمر وغدا قانون السرقة الى آخر القوانين التي تؤدي
 في خاتمة المطاف الى مجتمع طائفي شبيه بالمجتمع اللبناني السابق على المذبحة .
 هذا هو الهدف الحقيقي من تدخل السعودية في شؤون مصر الداخلية عبر اتفاقية
 سيناء والتبعية للنفوذ الاميركي وانهيار الاقتصاد المصري بعد الانفتاح .

ولقد وددت من طرح هذه الامثلة - الخطير منها والتافه - ان ادلسل على ان
 اتفاقية سيناء ليست وثيقة ميتة تكرس الماضي ، ولا هي مجرد اتفاق عسكري
 يفصل بين القوات المتحاربة في سيناء ، وانما هي « حركة » مستمرة في الزمان
 والمكان ، افترخت اليوم ما كان جنينا بالامس ، وتلد غدا ما نراه اليوم جرثومة طرية
 تتحرك ببطء في الحشاي . انها العنوان الشامل لنظام متكامل ومرحلة متكاملة ،
 وهذا ما عنيناه حين اطلقنا عليها نقطة التحول الاستراتيجية . ومن هنا لم يكن
 جائزا ولا ممكنا صياغة برنامج عمل نضالي لشعب مصر - فضلا عن الاستراتيجية -
 دون اتخاذ « اتفاقية سيناء » منطلقا ونقطة ارتكاز ، بمختلف ابعادها الديناميكية
 الداخلية والعربية والخارجية وعلى كافة الجبهات الاقتصادية والعسكرية
 والسياسية والاجتماعية والثقافية .

القسم الثاني

اتفاقية سيناء

نقطة التحول الاستراتيجية

الفصل الأول

من يلغي - باسم مصر -

اتفاقية سيناء ؟

ترسم اتفاقية سيناء المعقودة بين مصر واسرائيل في اول ايلول ١٩٧٥ ، نقطة حاسمة في تطور الخط اللبناني لموقف البرجوازية المصرية من المسألة الوطنية . . وهي بدورها المسألة التي تنطلق منها مختلف المواقف الاجتماعية في الداخل ، والقومية على الصعيد العربي ، والخارجية على الصعيد الدولي .

ولعل مجموعة « المعاهدات » التي ابرمتها مصر مع الغرب واخيرا مع اسرائيل ، تجسد لنا السياق التاريخي « لوطنية » البرجوازية المصرية ، بكل ما يشتمل عليه هذا السياق من مراحل البلد الثوري ومرآجل الجزر الديمقراطي العنيف ، وما انطلوت عليه هذه المراحل المتباعدة بين الشد والجذب من تحولات بلورت « القانون الداخلي » لتطور تاريخ مصر الحديث ، بانكاساته السلبية والايجابية معا على الوطن العربي والسياسة الدولية .

اننا في مطلع الخمسينات - وبالتحديد في ٨ تشرين الاول عام ١٩٥١ - نطالع مشهدا تاريخيا لمصطفى النحاس باشا زعيم الوفد المصري ، وهو يعلن ان « من اجل مصر » وقع معاهدة ١٩٣٦ « ومن اجل مصر ايضا » يلغي هذه المعاهدة . وبعد ان القى خطابه المدوي في البرلمان مساء ذلك اليوم واتجه الى محطة القاهرة ليستقل القطار الى الاسكندرية سأل الصحفيون عن الخطوة التالية ، فأجاب « لقد ادت الحكومة واجبا والكلمة الآن للشعب » . . وكانت كلمة الشعب هم حرب الفدائيين المصريين ضد القوات البريطانية على ضفاف القنال .

ولم تكد تقطع منتصف الخمسينات - وبالتحديد في ٢٦ تموز ١٩٥٦ - حتى لالع مشهدا تاريخيا آخر لجمال عبد الناصر ، وهو يعلن تأميم قناة السويس بعدها بفترة قصيرة يلغي من طرف واحد اتفاقية الجلاء المعقودة مع بريطانيا عام ١٩٥٤ ويستأنف الفدائيون المصريون « عملهم » على ضفاف القنال .

وكما اقترن الغاء معاهدة ١٩٣٦ بالمد الفدائي الذي انتهى بحريق القاهرة في ٢٦ كانون الثاني عام ١٩٥٢ وعلان الاحكام العرفية واقالة الوفد ، فان الغاء اتفاقية ١٩٥٤ اقترن بالمد الفدائي والعدوان الثلاثي على مصر .

غير ان الفرق الجوهرى والخطير بين عامى ١٩٥١ و ١٩٥٦ هو ان حريق القاهرة اذن بسقوط النظام باكملة ، بينما العدوان الثلاثى اذن بالولادة الشرعية للنظام الجديد . وفي هذا الفرق تكمن الدلالة السياسية لتطور مصر - البرجوازية التاريخى . كما ان وجه الشبه الرئيسى بين موقف النحاس باشا الذى وقع معاهدة ١٩٣٦ والفاها وجمال عبد الناصر الذى وقع اتفاقية ١٩٥٤ والفاها ، يضع ايدنا على « مضمون » هذا التطور ومعناه . . بحيث نستطيع الاستنارة به في رؤية اتفاقية سيناء الاخيرة ، ومن هو المرشح تاريخيا لالفائها .

ولنلق اولاً نظرة على معاهدة ١٩٣٦ واخرى على اتفاقية ١٩٥٤ حتى نعرف على تفاصيل السياق التاريخى الذى ادى الى توقيعها ، والسياق الاخر الذى ادى الى الفائها بالقلم ذاته . . وما اذا كان « التطور » الذاتى للبرجوازية المصرية ، والموضوعى لمصر كلها ، يؤدي الى تكرار المشهد التاريخى ، ام ان السياق الجديد يحول دون ذلك بالقطع ، ومن ثم يتعين على « قوى اخرى » ان تمسك بزمام المبادرة التاريخية ، لتلغى الاتفاقية - بكافة معاني هذا الالفاء الخفية والظاهرة ، الداخلية والعربية والدولية ، السياسية والاقتصادية والاجتماعية - وتحمل بذلك اعباء المستقبل ومسؤولية المجهول ؟

لم تكن معاهدة ١٩٣٦ اكثر من التتويج السياسى المتأخر لثورة ١٩١٩ اذ كان النضال المزدوج ضد الاستعمار ومن اجل الديمقراطية ، هو العمل السياسى المصرى منذ الهزيمة العربية ، وان اختلفت الطبقات الاجتماعية المصرية في توصيف الاستعمار والديموقراطية ومن ثم اساليب النضال من اجل الاستقلال والدستور . وقد كان التحالف المعقد - في درجاته واشكاله - بين الاحتلال البريطانى والقصر الملكى والارستقراطية الرأسمالية من اهم العوامل التى اسهمت في تشكيل المعارضة المصرية العريضة التى وجدت بين اعدائها وبالتالى وجدت هدفها . . افئى مقاومة للاستعمار هي في الوقت ذاته مقاومة لدكتاتورية العرش والاقليات الدستورية . وكانت الفئات المتوسطة من البرجوازية المصرية الوليدة هي التى استطاعت بقيادة سعد زغلول ان تستقطب وراءها الجماهير العريضة من الفلاحين والموظفين الصغار والحرفيين والطلاب والمهنيين والعمال في ثورة « سلمية » بادية الامر ، سرعان ما تحولت الى معارك دموية بالتصدي المسلح لقوات الاحتلال التى كانت متمركزة فسي صفوف الشرطة والجيش على السواء . كانت الثورة المصرية عام ١٩١٩ (اي غداة انتهاء الحرب العالمية الاولى وانتصار الحلفاء) من البوادر الباكورة لعركة التحرر الوطنى العربية فقد واكبها ثورات مشابهة في بعض ارجاء الوطن الكبير . ذلك ان قوى اجتماعية جديدة على الصعيد القومى كانت قد برزت الى ساحة الوجود السياسى ، تالق امامها « الامل » في الانسلاخ عن التبعية الاستعمارية . كان الانتصار على الفاشية يعنى لدى شعوب المستعمرات انباشا جديدا لنور الديموقراطية ، وكانت ثورة اكتوبر الاشتراكية تعني ولادة جديدة للمستحيل .

ولكن البرجوازية المصرية - كمثيلاتها في المناطق المستعمرة - كانت من الضعف والتخلف والتداخل الطبقي مع شرائح ملاك الارض ، بحيث لم تستطع ثورتها عام ١٩١٩ ان تحقق اهدافها التي رسمتها فئاتها الوسطى فضلا عن المنظور الشامل للاستقلال والديموقراطية عند الطبقات الاجتماعية الاخرى التي استقطبتها - كقاعدة جماهيرية - من الجماهير المسحوقة . لم تستطع ان تحقق سوى « تصريح فبراير (شباط) ١٩٢٢ » ودستور ١٩٢٣ وكلاهما يمنح استقلالاً شكلياً هشاً وديموقراطية شكلية مقيدة . ورغم ذلك فقد ظلت مصر بين عامي ١٩٢٣ و ١٩٣٦ تعاني ويلات الارهاب والبطش والدكتاتورية سواء بالغاء الدستور وحل البرلمان او بتغييره الى دستور ١٩٣٠ الذي يمنح الملك مزايا استبدادية جديدة او بوثوب احزاب الاليات الارستقراطية الى الحكم الحديدي المباشر او بالسيطرة البريطانية على كافة مداخل البلاد ومخارجها اقتصادياً وسياسياً وعسكرياً . وبطبيعة الحال لم يكف نضال الشعب المصري طيلة هذه السنوات ، ولم يكف حرب الوند - بتمثيله الاجتماعي أساساً للفئات الوسطى من البرجوازية - عن النضال من جل الاستقلال والديموقراطية . . غير ان الفئات الاجتماعية التي يمثلها كانت قواها الاقتصادية قد ازدادت تدخلا مع الارستقراطية الزراعية من ناحية والاحتكارات الأجنبية من ناحية أخرى ، مما ترك تأثيره السياسي واضحاً في حركة الوند ، اذ اقترب بخطى وثيدة من بعض الوسائل والغايات التي كانت تحرك بعض احزاب الاقليات . أصبحت « عودة » دستور ١٩٢٣ هي غاية المراد ، وكان الزمن لم يتحرك ، واصبح التخلص من قيود ٢٨ فبراير ١٩٢٢ هو غاية المنى وكان الدنيا لم تتغير . اي ان حركة الوند ظلت متوقفة موضوعياً عند حدود ثورة ١٩١٩ ومن هنا دارت المفاوضات داخل هذه الحدود . ومن هنا ايضا كانت مساومة - او معاهدة ١٩٣٦ - عودة موضوعية الى الوراء ، وانجازاً متواضعاً لاهداف ثورة ١٩١٩ اهداف قيادتها البرجوازية المتوسطة بمعنى ادق ، لا اهداف قاعدتها الجماهيرية العريضة . والدلالة الاولى لهذا النكوص ان البرجوازية المصرية عام ١٩٣٦ كانت قد بدأت العد التنازلي في تجسيدها التاريخي لاماني شعب مصر الوطنية .

لقد قررت المادة الاولى للمعاهدة - التي تم توقيعها في ٢٦ آب (اغسطس) ١٩٣٦ - « انتهاء احتلال مصر عسكرياً بواسطة قوات صاحب الجلالة الملك (الامبراطور) » فاعترفت بريطانيا رسمياً بسيادة مصر على اراضيها ، واقرت الغاء الامتيازات الأجنبية والمحاكم المختلطة ، واصبح من الممكن لمصر ان تصبح عضواً كامل الصلاحية في عصبة الامم ، والغيت اتفاقيتا ١٨٩٩ بشأن السودان ، كما الغيت وظائف رئيسية عديدة - خاصة في اجهزة الامن - كان يحتلها الانجليز . ولكن المعاهدة احتفظت لبريطانيا بقواعد بحرية في مصر ، كما احتفظت لها بعشرة آلاف جندي من القوات البرية ، واحتفظت لها بمجموعة من التسهيلات البرية والجوية . . بالاضافة الى حق الجيش البريطاني في العودة في حالة الحرب او خطر

الحرب ، وانه ليس من حق مصر في مجال العلاقات الدولية عقد اية اتفاقيات تتعارض مع نصوص المعاهدة ، كما انه من حق بريطانيا ان تطالب بفرض الطوارئ و اعلان الاحكام العرفية . وحددت المعاهدة عشرين عاما لبقاء القوات البريطانية ، حيث يعاد النظر في المعاهدة .

وهي على هذا النحو ، لم تكن « صك خيانة » كما وصفها الحزب الوطني آنذاك ، ولم تكن « وثيقة الشرف والاستقلال » كما وصفها مصطفى النحاس . وانما كانت « معاهدة التهادن » . كان التطور الاقتصادي والاجتماعي للفئات الوسطى من البرجوازية المصرية قد انتقل بها من مرحلة الثورة عام ١٩١٩ الى مرحلة المساومة الفعلية عام ١٩٣٦ بالرغم من انجازها عودة الدستور والغائها عمليا تصريح ٢٨ فبراير . . ذلك ان تجسيد سبعة عشر عاما من الكفاح الشعبي ليس « مراوحة في المكان » بل هو حركة الى الوراء ، لعلها كانت مؤشرا الى حادثة ٤ فبراير ١٩٤٢ الخطير حين ارتضى الوفد ان يعود الى الحكم في ظل الحراب البريطانية .

وربما كان من المفيد تسجيل ردود الفعل الفورية على معاهدة ١٩٣٦ فقد ادلى المستر ايدن امام مجلس العموم البريطاني في ٢٤ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٣٦ بتصريح قال فيه : « ان السبب الذي دعا حكومة انجلترا الى التنازل عن احتلال القاهرة والاسكندرية والافتصار على منطقة قناة السويس ، هو ان قوات انجلترا اصبحت ميكانيكية تستطيع الحركة في سهولة على الطرق المعقدة » ولذا نصت المعاهدة في ملاحقها على ان تقوم الحكومة المصرية ببناء ثكنات القوات البريطانية في الاماكن التي تحددها ، مع انشاء شبكة طرق بمواصفات خاصة عرفت باسم (طرق المعاهدة) بين القاهرة والاسكندرية وبور سعيد والاسماعيلية والسويس وغيرها (عن كتاب قصة ثورة ٢٣ يوليو لاحمد حمروش - الجزء الاول ص ٩٢) . اما الدكتور محمد حسين هيكل فقد اعترض على الالتزامات العسكرية لمصر ، وهو نفسه الاعتراض الذي بلسوره محمد محمود باشا في قوله الصريح « ان الالتزامات العسكرية تتعارض مع استقلال مصر » .

ويقول عبد العظيم رمضان في كتابه « تطور الحركة الوطنية في مصر من ١٩١٨ الى ١٩٣٦ » في معرض تقييمه لسلبيات المعاهدة وايجابياتها « انها قد هيات لمصر التمتع بالاستقلال الداخلي الى الحد الذي سمح به النضال الحزبي في مصر فيما بعد في ظل وجود الملكية ودستور ١٩٢٣ ، والى الحد الذي سمح به اخلاص انجلترا في تطبيق المعاهدة في حادث مثل حادث ٤ شباط (فبراير) ١٩٤٢ والى الحد الذي سمح بقيام ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ دون ان تخشى تدخلا من انجلترا لحماية العرش المصري الذي كان في حمايتها من قبل المعاهدة ! كما هيات لمصر التمتع باستقلالها الخارجي الى الحد الذي سمح لها باتخاذ موقف الحياد في حرب كوريا سنة ١٩٥٠ والى حد عدم الاعتراف بالصين الشعبية او الدخول في صلات وثيقة مع الاتحاد

السوفيياتي ! كما هيات لمصر التمتع بمحالفة بريطانيا العظمى الى الحد الذي سمح وساعد على انتصار بريطانيا العظمى في الحرب العالمية الثانية ، وسمح بهزيمة مصر امام العصابات الصهيونية ! ولقد خلصت معاهدة ١٩٣٦ مصر من جانب كبير من مشاكلها مع انجلترا وهي المشاكل التي جعلت سعد زغلول وغيره ممن الساسة المصريين يرون ان لا تشتت الجهود بل توجه كلها الى تحقيق الاستقلال ، فاخذت مصر بعد المعاهدة تفيق الى عروبتها والى المحيط العربي الذي تسبح فيه ، واخذ التفكير الرسمي فيها يتجه الى العالم العربي ليكتب صفحة جديدة في تاريخ مصر الحديث « (١) » .

ولعل هذا التقييم لمعاهدة ١٩٣٦ يجرنا خمسة عشر عاما الى عام ١٩٥١ حين الغاها من وقعها ، لنكتشف في السياق التاريخي مجموعة من الحقائق الهامة :

● **اولها** ان المعاهدة - التي وقعها مع الوفد زعماء المعارضة - كانت تجسيدا اساسيا لاقصى ما وصلت اليه طاقة الفئات الوسطى من البرجوازية المصرية على النضال في ظل الشروط الاقتصادية والسياسية للنظام القائم . اي ان الدور الموضوعي للبرجوازية الوسطى المصرية لم يكن قد انتهى - تاريخيا - بعد ، ولكنه في اطار النظام العام اصبح مشلولاً وعقيماً .

● **ثانيها** ان الفترة التي تلت المعاهدة الى بداية الخمسينات شهدت تحولا اجتماعيا حاسما في بناء مصر الحديثة ومن احشاء البرجوازية ذاتها ، فقد تبلورت الى حد ما قوى اجتماعية جديدة كانت تائهة تنظيميا في العشرينات ، اسما في الثلاثينات والاربعينات من هذا القرن ، فقد تمكنت قطاعات من العمال والفلاحين والبرجوازية الصغيرة بشرائعها المختلفة الا تكتفي بدور « القاعدة الجماهيرية » لحزب الوفد ، بل ان تبحث لنفسها عن طريقها الخاص المستقل في المشاركة نلدا لند في قيادة التطور الوطني والاجتماعي . بل ان بروز هذه القوى الاجتماعية الجديدة في صميم هيكل الانتاج الزراعي والصناعي وضع مقدمة مغايرة للثورة الوطنية حين اصبح الاستقلال السياسي والاستقلال الاقتصادي وجهان لعملية واحدة هي التقدم . ولعل « **الاجتة الوطنية** » **الاجتة الوطنية** » عام ١٩٤٦ كانت الدروة السياسية لهذا المعنى الجديد في الخريطة الاجتماعية والسياسية المصرية .

● **ثالثا الحقائق** ان الاحداث المحيطة بمصر مباشرة قد نسفت المنظور الاقليمي لسعد باشا زغلول صاحب العبارة الشهيرة ان العرب « صفر + صفر + صفر » حتى ان اول الحروب التي خاضها الجيش المصري بعد المعاهدة كانت حربه على ارض فلسطين خارج الحدود الدولية لمصر .

(١) د. عبد العظيم رمضان - تطور الحركة الوطنية في مصر من ١٩١٨ الى ١٩٣٦ - دار الكاتب

العربي - القاهرة ١٩٦٨ - (ص ٨٠١ و ٨٠٢)

● **رابع الحقائق** ان الفترة بين عامي ١٩٣٦ و ١٩٥١ شهدت تحولات تاريخية حاسمة على خريطة العالم ، بانتصار الحلفاء في الحرب العالمية الثانية وبداية انحسار شمس الامبراطوريتين العجوزتين بريطانيا وفرنسا ، وانبثاق الاسرة الاشتراكية - الى جانب الاتحاد السوفياتي - في شرق اوربا والصين ، وتعاضم قوى حركة التحرر الوطني في المستعمرات ، والبدايات الاولى للاستعمار الاميركي الجديد .

هذه المجموعة الجديدة من الحقائق هي التي فرضت نفسها على الصراع السياسي في مصر طيلة الاربعينات حيث شهدت غليان الشارع المصري كما لم تشهد من قبل ، حتى ان حزب الوفد نفسه شهد انشقاقا موضوعيا ، يختلف عن انشقاق بعض « الشخصيات » في تاريخه الطويل ، حين ظهرت في صفوفه موجة الشباب الراديكالي المعروفة بالطليعة الوفدية . وبالرغم من فساد البيئة الاجتماعية للقيادة التقليدية بانفتاحها على كبار الملاك والعتات العليا من البرجوازية ، فقد كان **تصحيح الخطأ التاريخي** هو آخر امحاد الرجوازية المتوسطة المصرية قبل ثورة يوليو ١٩٥٢ ، حين استغلت مناخا محاسنا ودوليا مواتيا وضربت ضربتها بالفناء المعاهدة على يقين تام بان الطريق امام النظام باكماله اصبح مسدودا .

ويقول طارق البشري في كتابه « الحركة السياسية في مصر ١٩٤٥ - ١٩٥٢ » ان « القرار الذي اتخذته الوفد بالفناء المعاهدة ، كان عملا يتخطى اسلوب كفاحه التقليدي ويعترف ببداية مرحلة جديدة في تاريخ الحركة الوطنية المصرية ، مرحلة تتخطى اسلوب الكفاح السلمي المشروع ، وتتخطى بالضرورة الصيغ والاطر التي كان هذا الاسلوب يمارس في نطاقها . وبهذا كان الفناء المعاهدة بغير بدل من اتفاق آخر مع المحتل ، كان عملا يتخطى الوفد نفسه ، يتخطى المؤسسة التي قامت قيادتها للحركة الوطنية الديمقراطية على تبني الاسلوب السلمي وحده والتي لم تكن معدة - لا فكريا ولا اعضاء ولا تنظيميا - لخوض الكفاح بأسلوب آخر وللإمساك بالسلاح ، فكان الوفد بهذا الالغاء يمارس آخر اعماله الكبيرة كقيادة للحركة الوطنية ، بعد ان اوصل - من خلال كل التبدلات التي عرفها تاريخه وتاريخ مصر معه - هذه الحركة الى مرحلة جديدة تتخطى النظام القائم ودعائمه وتتخطاه هو ذاته » (٢) .

ويؤكد هذا التحليل ان الحركة الشعبية التي تهبت دما على شواطئ القتال لم تكن « حلا وفديا » ، بل ما ان شب حريق القاهرة - كمحاولة يائسة من قوى الثورة المضادة - حتى سقطت الحكومة و « الديمقراطية » معها لانها لم تكن قط

(٢) طارق البشري - الحركة السياسية في مصر ١٩٤٥ - ١٩٥٢ - الهيئة المصرية العامة للكتاب -

القاهرة ١٩٧٢ (ص ٤٨٥)

من القوة بحيث تحمي الطريق الذي فتحته امام الحل الصحيح . لقد استطاعت فحسب ان تستغل مناخا سياسيا مواتيا لتصصح خطأ تاريخيا ، هو المعاهدة ، تحت ضغط الاجنحة الوفدية الاكثر تقدما وفي ظل درجة الغليان القصوى التي وصلت اليها حرارة الشارع الشعبي . هكذا فتح الوفد الطريق امام الحل ، ولكنه لم يكن مؤهلا تاريخيا لانجاز الحل الذي قدمته فجر ٢٣ تموز ١٩٥٢ ثورة جمال عبد الناصر .

سقطت شرعية النظام القديم اذن عام ١٩٥١ بالغاء معاهدة ١٩٣٦ ولم يكن حريق القاهرة في ٢٦ كانون الثاني ١٩٥٢ الا رمزا لهذا السقوط المدوي . ولم تستطع الاحزاب والمنظمات العلنية والسرية - لاسباب بالغة التعقيد ليس هنا مجال ذكرها - ان تقيم دعائم النظام الجديد ، فاقبلت القوات المسلحة لتجيب على سؤال الطريق المسدود . وكرست في اعوامها الثلاثة الاولى سقوط النظام السابق ، باعلان الجمهورية في ١٨ حزيران ١٩٥٣ والفناء الانقلاب والارهاب ، وحاولت ضمن هذا التكريس ان تحقق الجلاء . . اي ان محاولة اجلاء القوات البريطانية عن القنال جاء في واقع الامر ضمن اجراءات اسقاط النظام القديم . كذلك كان قانون اصلاح الزراعي في ايلول ١٩٥٣ . فقد كانت الركائز الثلاث للنظام القديم هي العرش والاحتلال وكبار الملاك . ولا سبيل لاسقاط النظام الا بالخلاص من اعمدته الثلاثة . لهذا لا يمكن اعتبار الثالث والعشرين من تموز ١٩٥٢ من الناحية العلمية الدقيقة تاريخا لولادة النظام الجديد ، فالحقيقة التاريخية هي ان هناك خمس سنوات على وجه التقريب بين السقوط الموضوعي لشرعية النظام السابق في ٨ تشرين الاول ١٩٥١ حين الفيت المعاهدة وميلاد الشرعية الجديدة لنظام جمال عبد الناصر في اتون تاميم قناة السويس وتمزيق اتفاقية الجلاء عام ١٩٥٦ .

كان قانون اصلاح الزراعي في سبتمبر (ايلول) ١٩٥٢ اذن ، تحديا للفئات العليا من البرجوازية الزراعية ، وكان اعلان الجمهورية في ١٨ يونيو ١٩٥٣ استكمالا قانونيا لاسقاط الملكية ، وجاءت مفاوضات ناصر - هيد عام ١٩٥٤ التي تمخضت عن اتفاقية الجلاء **تكريسا لعملية اسقاط النظام القديم** ، دون ان تكون **تحقيقا جوهريا للاستقلال الوطني** . ولم تستغرق مفاوضات عبد الناصر مع الانجليز اكثر من ستة عشر يوما بين ١١ و ٢٧ تموز (يوليو) ١٩٥٤ حيث وقعت الاتفاقية بالاحرف الاولى ، مما يدل على ان المفاوضات الفعلية سبقت الجلوس حول المائدة المستطيلة بدار مجلس الوزراء . ويؤكد احمد حمروش في الجزء الثاني من كتابه عن ثورة يوليو « ان هذه السرعة في توقيع الاتفاق كانت نتيجة وساطة امريكية ، كما ذكر لي زكريا محيي الدين ، استهدفت حل المشاكل بين البريطانيين والمصريين

لخلق جو مناسب لربط مصر بسياسة جديدة في المنطقة (٣) . ويؤكد أنور عبد الملك في كتابه « المجتمع المصري والجيش » ان مفاوضات الجلاء بدأت بين عبد الناصر والسفير البريطاني سير رالف ستفنسون في ربيع ١٩٥٣ ، وان هدف الولايات المتحدة كان واضحا وهو التزام النظام الجديد بالانضمام « الى جهاز عسكري للدفاع الجماعي في الشرق الاوسط » ، وهو جهاز مرتبط بمباشرة بحلف « الأطلسي » (٤) . ومن المفيد القول بان المفاوضات المصرية قد ضُفِطَ على القوات البريطانية في القتال بسلسلة من الاعمال الفدائية بين كانون الثاني وابار ١٩٥٤ حين اوقف الهجمات ، وبادرت بريطانيا في حزيران - من قبيل اظهار حسن النية - بالافراج عن عشرة ملايين جنيه استرليني من الديون المصرية المستحقة عليها . وفي تموز عرضت مشروعها للجلاء بشرط الإبقاء على الفنيين المدنيين وبشرط عودة القوات البريطانية اذا هوجمت دولة عربية او قرقية . ونصت الاتفاقية على انسحاب القوات البريطانية من منطقة الفنال خلال فترة لا تزيد عن عشرين شهرا ، وانتهت رسميا - من جانب بريطانيا - معاهدة ١٩٣٦ والتزاماتها ، وافرت بملكية مصر للقتال ، على ان تكون حرية الملاحة الدولية حسب اتفاقية الاستانة في ٢٩ تشرين الاول (اكتوبر) ١٨٨٨ . وتم التوقيع الكامل على الاتفاقية في ١٩ تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٥٤ ، فماذا كانت ردود الفعل ؟

يذكر جون بادو سفير امريكا السابق في القاهرة و . د . هـ . نولت في كتابهما « لقد ازالنا هذه الاتفاقيات بالنسبة لبريطانيا والغرب ، العقبة الاساسية في وجه مشاركة مصر في معاهدة الدفاع عن الشرق الاوسط » (٥) . ويقول جان لاكوتير في كتابه عن عبد الناصر « لم يبد البكباشي اكثر انزعاجا عن الشعب المصري كما بدا في اليوم الذي حمل فيه الى الشعب اتفاقية الجلاء » . ويقول احمد حمروش في الجزء الثاني من كتابه عن ثورة يوليو « . . . وبين توقيع الاتفاقية بالحروف الاولى وتوقيعها النهائي تباهت المعارضة للاتفاقية عذوبا وجمال عبد الناصر خصوصا » . ويروي ناتنج في كتابه انه استعمار قلم جمال عبد الناصر عند التوقيع ثم احتفظ به الا ان عبد الناصر التفت اليه مداعبا « اظن انكم اخذتم مني الكثير في هذه الاتفاقية . فهل تسمح باعادة قلبي » وهي مداعبة لا تخلو من دلالة ، تذكرها عبد الناصر بغير شك ورصاصات المنشية تخطئه بينما كان صاحبها يصرخ « اريد ان اقتله ، لقد باع بلادي » .

(٣) احمد حمروش - مجتمع جمال عبد الناصر - المؤسسة العربية للدراسات والنشر - بيروت

١٩٧٥ - (ص ٣٤)

(٤) د . أنور عبد الملك - المجتمع المصري والجيش - دار الطليعة - بيروت (ص ١١٩)

(٥) نقلا عن كتاب د . أنور عبد الملك المذكور سابقا (ص ١٢٠)

ولكن عبد الناصر لم يكن قد باع بلاده ، وليس الدليل على ذلك انه مزق الاتفاقية بعدئذ باقل من عامين ، بل لانه خلال هذين العامين كان قد خيب آمال الغرب القديم والجديد حين رفض باصرار بطولي الانضمام الى اي حلف عسكري ، وحين كسر احتكار السلاح وحين شارك ايجابيا في مؤتمر باندونغ . ولا شك - لحظة واحدة - في ان اتفاقية ١٩٥٤ كانت في جوهرها **تهادنا** مع الاسمعار ، ادهى سمحت بالفنيين المدنيين الانجليز كما سمحت بعودة القوات البريطانية اذا هوجمت تركيا . ولكن هذا التهادن كان ينطوي **اولا** على جلاء جميع القوات البريطانية عن ارض مصر ، كما انه **ثانيا** كان بهادبا قصير العمر لا يقبل المقاربة بين تاريخ التوقيع على معاهدة ١٩٣٦ وتاريخ العائها عام ١٩٥١ ، كما انه لا يقبل **ثالثا** الحكم النهائي لتطور الحركة السياسية السريع من جانب القيادة المصرية خلال اقل من عامين . **واخيرا** فان تقييم هذا التهادن ينبغي ان يربط باطار تلك المرحلة من مراحل الثورة الناصرية ، مرحلة اسقاط النظام القديم .

وهكذا جسدت مجموعة الاجراءات التي اتخذتها ثورة ١٩٥٢ في بداياتها الاولى طموحات ما يسمى بالبرجوازية الوطنية ، اشارة الى الفئات المتوسطة من البرجوازية المصرية ، دون مزاحمة او هيمنة للشرائح البرجوازية الاعلى ودون التقاليد الليبرالية التي صارعت في ظلها ، اي ان التمثيل الطبقي الذي فقده الوفد بتسلل الارستقراطية الفلاحية والمصرفية الى بنيته الحزبية ، اكنسبه جمال عبد الناصر ابان هذه الفترة . وربما كان التغيير الجوهري الذي حدث هو ان الفئات الوسطى من البرجوازية المصرية عام ١٩٥٢ كانت قد بلغت تطورا كسفا في بنائها الانتاجي وعلاقاتها الاجتماعية ، عما كانت عليه عام ١٩١٩ .

وبرهن عبد الناصر في عام ١٩٥٦ على ان اتفاقية الحلاء ليست غاصة المنى ، وانما هي خطوة تكتيكية نحو الهدف الكبير : باميم قساة السويس ونمصر البنوك والشركات الاجنبية . وليست صدفة ان يسبق ذلك مباشرة - عام ١٩٥٥ - انشاء « المؤسسة الاقتصادية » والتعاقد على صفقة السلاح السوفياتي . اي ان الهدف كان « الاستقلال الوطني » اقتصاديا وحمائته عسكريا وتجسده سياسيا في الانتخابات التي جاءت بعد الناصر الى رئاسة الجمهورية . ولم يسطع العدوان الثلاثي على السويس ان يصمد في وجه الشرعية المحددة التي ولدت في اتون التاميم والحرب ، كان الشارع المصري قد منح عبد الناصر نفة تاريخيه وهو بمزق اتفاقية ١٩٥٤ ويسلح الشعب ويقود الجماهير الواسعة للرد على استقلالها بالدم . وهنا بالضبط اختلفت المعادلة الطفوية بالرغم من ان الفئات الوسطى من البرجوازية ظلت في مركز الصدارة ، الا ان التدخل لم يعد سنها وبين الارستقراطية الزراعية والاحتكارات الاجنبية بل اصححت القاعدة الجماهيرية اعريضه من عمال وفلاحين وبرجواريين صفار عسرا حيوبا نشطا ومستفيدا من التعميرات الطارئة على الخريطة الاحماعية وعلاقاتها بالسلطة .

اي ان عبد الناصر منذ وقع اتفاقية ١٩٥٤ الى ان الغاها عام ١٩٥٦ الى الوحدة المصرية - السورية عام ١٩٥٨ الى الاجراءات الوطنية بين عامي ١٩٦١ و ١٩٦٢ كان تعبيرا سياسيا متطورا في اتجاه سيادة الشعب على مقدراته وانجاز مهام الثورة الوطنية الديمقراطية واستقطاب جماهير اوسع الى دائرة الاستفادة من ثروات البلاد والاستغناء في المقابل عن الدور التقليدي لبعض فئات البرجوازية الوسطى « الوطنية » . حيث تطورت المؤسسة الاقتصادية الى « قطاع عام » بالتأميمات الواسعة التي شاركت في بناء التنمية الاقتصادية والاسراع بمعدلاتها وحشد القوى الاجتماعية الجديدة حول « ميثاق العمل الوطني » بالمشاركة في الارباح والادارة والتعميل السياسي . . جنبا الى جنب مع تحديث وسائل الانتاج والصناعة الثقيلة وتهيئة الكوادر الفنية بتقرير مجانية التعليم في مختلف مراحلها حتى الجامعة .

ولم تكن القطيعة بين عبد الناصر والغرب الا مرادفا للقطيعة بينه وبين التبعية الاستعمارية . واذا كان النضال الديمقراطي ايام الوفد يعني الكفاح ضد الاحتلال ومن اجل الدستور في وقت واحد ، فان النضال الوطني في ظل عبد الناصر قد اكتسب معنى اكثر عمقا هو دعم الاستقلال الاقليمي المفتوح على المصير العربي وحركة التحرر العالمية والمعسكر الاشتراكي ، والتقدم الاجتماعي لاعرض قطاعات الشعب .

ولقد كان عام ١٩٥٦ حاسما من هذه الزاوية ، وكان تمزيق اتفاقية ١٩٥٤ - رمزا وفعلا - بداية تاريخية جديدة . . وقفت لها بالمرصاد القوى الاستعمارية والصهيونية والرجعية المحلية والجيوب اليمينية في النظام الناصري والاختطاس الديموقراطية العديدة ، حتى الحقت بها الهزيمة المدوية عام ١٩٦٧ .

★ ★ ★

ادت هزيمة حزيران - موضوعيا - الى سقوط نظام ثورة يوليو ، ولكن القيادة التاريخية لشخصية عبد الناصر - او ما يعبر عنه بدور الفرد في التاريخ - قد امتدت النظام بثلاث سنوات اخرى كانت امتدادا كميًا للسنوات السابقة على الحرب ، وانتهت على نحو فاجع ليس له مثل : مجزرة ابلول الاردنية ، وفاة عبد الناصر المفاجئة ، صراع السلطة بين الجناح البروقراطي للناصرية او ما سمي اجتماعيا وتجاوزا حينذاك بالطبقة الجديدة ، والجيوب اليمينية في النظام التي اشتملت بدورها على اغنياء الريف والجناح الطفيلي على الانتاج سواء داخل القطاع العام او خارجه من اعمدة القطاع الخاص المتنامي في غيبة الرقابة الديموقراطية للشعب . وفي ليلة ١٤ - ١٥ ايار ١٩٧١ حسم التحالف الرجعي بين اغنياء الريف والعناصر الطفيلية صراع السلطة ، بانقلاب سافر على البروقراطية الناصرية .

اين كان الشعب في تلك الليلة ؟ بالدقة - والامانة كلها - كان يتفرج ! ذاك ان جماهيره العريضة كانت :

● فقدت الثقة نهائيا في الصيغة اللاديموقراطية ، اي الاسلوب السياسي للنظام .

● عانت الولايات من التضخم السرطاني للطبقة الجديدة والذي كان من شأنه الهبوط بمعدلات النمو الاقتصادي منذ عام ١٩٦٥ .

● لم تؤد انتفاضاتها المفوية بين عامي ١٩٦٨ و ١٩٧٣ الى تنظيم صفوفها في جبهة وطنية قادرة على تغيير النظام لمصلحة القوى الشعبية .

● كانت تمى لا شعوريا ان النظام سقط منذ وقت ، وانه المسؤول تاريخيا عن « ملء الفراغ » من جانب القوى اليمينية .

وتوالت الاحداث المعروفة - اقتصاديا وسياسيا وعسكريا - والتي اكدت للجماهير صدق وعيها ، ولو انه في مكانم اللاشعور . فخلال الفترة الواقعة بين ١٩٧١ و ١٩٧٥ سكت السلطة المصرية طريق الردة خطوة خطوة ، ولكن بجسارة الفاجرين .

ولقد كان الاحتلال الاسرائيلي لسيناء - دون الاهتمام الجدي بالاراضي العربية الاخرى ولا بقضية فلسطين - هو العقبة الكاداء أمام النظام الانقلابي الجديد ... فكان لا بد من تحريك هذه العقبة في طريق الحل الاقليمي الجزئي المنفرد حتى تكتسب السلطة الانقلابية الجديدة شرعيتها على انقاض النظام الجديد . ولعل مجموعة الاجراءات التي توالى بين تاريخ الانقلاب عام ١٩٧١ وحرب تشرين الاول ١٩٧٣ تشكل ادوات « تكريس السقوط » للناصرية محليا وعربيا ودوليا ، كما تسجل نتائج الحرب شهادة الميلاد « لشرعية » الانقلاب ان جاز التعبير .

كيف ذلك ؟

● ادت سياسة « الانفتاح » الاقتصادي الى ~~الهيمنة~~ التدرجية لهيكل الانتاج المصري ، بتحويل اجزاء عديدة الى مناطق حرة ، وبتشجيع القطاع الخاص على حرية الاستيراد والتصدير دون قيود يعتد بها ، وبالتشريعات الميسورة لاستثمارات رؤوس الاموال الاجنبية . وبمحاصرة القطاع العام وتصفيته من داخله ، وبفك اوصال قوانين اصلاح الزراعي ، وبالاتجاه المتزايد نحو المشروعات ذات الصيغة الطفيلية كاعمال التهريب والسمرة والابنية الفخمة .

● ادت سياسة « الانفتاح » السياسي الى اغتيال التحالف مع الشرق الاشتراكي والارتقاء في احضان الصداقة الاميركية ، والتجبيه مع الانظمة الرجعية العربية

والاحتفاظ بصيغة الاتحاد الاشتراكي بعد تعديلات فعلية في تعريف العامل والفلاح بحيث أصبح كبار الملاك ورجال الأعمال هم أعمدة السلطة في مختلف مستوياتها التشريعية والتنفيذية .

● ادت سياسة « الانفتاح » الايديولوجي الى ضرب الاعلام والمنابر الوطنية والتقدمية سواء بتجريحها أو بتجميدها أو باستهوائها أو باستضافتها في الزنازين بين وقت وآخر ، وفي المقابل الترويج لأفكار شوفينية اقليمية وعنصرية دينية وقيم مجتمع الاستهلاك .

كان هذا الديكور تكريسا موضوعيا لسقوط النظام السابق ، ومناخا لحرب تشرين الاول التي تعد « اتفاقية سيناء » المعقودة اول ابلول ١٩٧٥ نتيجتها السياسية الحاسمة ، فروحها ونصوصها تبلور ابعاد الموقف المصري من المسألة الوطنية والقضية القومية والسلام العالمي .

وبالرغم من ان القيادة السياسية المصرية اعلنت اكثر من مرة ان الاتفاقية مبرمة بينها وبين الولايات المتحدة ، وانها لم تعقد شيئا مع اسرائيل ، فان المقدمة تنفي ذلك قطعيا بقولها في السطر الاول « **اتفقت حكومة جمهورية مصر العربية وحكومة اسرائيل على ما يلي** » وبموجب القانون الدولي تعد هذه العبارة اعترافا رسميا بإسرائيل .

ليكن ، فربما كان قرار مجلس الامن الشهير رقم ٢٤٢ في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦٧ ينطوي على اعتراف تقريبي ، وان كان الفرق الخطير هو ان القرار المذكور كان بصوغ « واقع الحال » آنذاك وهو الهزيمة . بينما الاعتراف المحدد سنة ١٩٧٥ يجيء في واقع مغاير ، كما تتباهى بذلك السلطة المصرية ذاتها . وارجح الاحتمالات ان الاعتراف الرسمي المصري بإسرائيل لا يجسد بدقة نتائج الحرب ، بقدر ما يجسد الهوية السياسية للنظام المصري الراهن .

تتكامل معالم هذه الهوية حين تقول المادة الثانية من الاتفاقية « **يتعهد الطرفان بعدم استخدام القوة أو التهديد أو الحصار العسكري في مواجهة الطرف الآخر** » الامر الذي تشرحه المادة الثالثة على هذا النحو « **سيستمر الطرفان في أن يراعيًا بدقة وحلف إطلاق النار في البر والبحر والجو والإمتناع عن أي أعمال عسكرية أو شبه عسكرية ضد الطرف الآخر** » . والمادتان صريحتان في تجسيد القوات المسلحة المصرية عن التحرك سواء في مطاردة اسرائيل بشأن انسحاب آخر من سيناء أو في عدوانها على دولة عربية أخرى خاصة سوريا شريكة الحرب وخاصة المقاومة الفلسطينية المحصورة في لبنان ، ويتأكد التجسيد العسكري لمصر بما ورد في ملحق الاتفاق تحت عنوان « **القيود على القوات والتسلح** » حيث لا يتجاوز مجموع القوات المصرية المسموح لها بالتواجد في الضفة الشرقية عن ثمانية آلاف جندي

منها ٨ كتاب مشاة وتملك ٧٥ دبابة و٧٢ قطعة مدفعية بما فيها الهاونات الثقيلة .
غير ان اخطر المواد على الاطلاق هي التي تخص نظام الإنذار المبكر السدي بمنح
الولايات المتحدة حق ايفاد ٢٠٠ فني لإدارته لا ينسحبون الا برغبة أميركية او برغبة
الطرفين المتعاقدين معا . وبالرغم من ان رقم المائتين يبدو قليلا ، وبالرغم من ان
صفه الفنية المدفعية تخفف من وقعه على الاذن ، الا ان هذا الشكل لا يخفي مضمون
التواجد الاميركي ، حيث ان اجهزة الرادار البالغة الرقي لا تحتاج الى جيش
لادارتها ، وهي لن تحول دون نشوب الحرب فحسب ، بل انها تحتل موقعا
استراتيجيا لتجسس الاميركي على نطاق الشرق الاوسط بأكمله بواسطة اجهزة
التوصيل المتمركزة في قواعد حلف الاطلنطي القريبة . انه احدث واطغر انواع
الاجتلال المباشر ، لا لقطعة من الارض في سيناء ، بل للسيادة الوطنية المصرية
والسيادة العربية في المنطقة التي يطالها الرادار والتي تمتد حتى حدود
الخليج العربي والعراق عبر الاردن وسوريا ولبنان حيث قواعد المقاومة
الفلسطينية .

ومعنى ذلك ان الهوية السياسية للنظام المصري الراهن ، تتحدد في ضوء
بنود الاتفاقية وملحقاتها على النحو التالي :

● تغيير حركة القوات المسلحة المصرية في ما يخص التحرر الوطني والمسألة
القومية وطلبها قضبة فلسطين .

● التفريط في سيادة مصر واستغلالها بالدخول المباشر ضمن النظام الدفاعي
للغرب كتتمتع وتوزيع للدخول المباشر ضمن دائرة النفوذ الاستعماري على الصعيد
الاقتصادي .

● التفريط في الانتماء العربي لمصر بتقديم التسهيلات العسكرية لخطر اجهزة
العدوان الامبريالي في عالمنا المعاصر .

● التفريط في التحالف مع المعسكر الاشتراكي بتعرية حدوده الجنوبية من
دعائم الأمن المتبادل بين الاسرة الاشتراكية وحركة التحرر العربية .

وليست هذه كلها الا اسيجة الدفاع عن هذا القسم الرجعي المتخلف من
البرجوازية المصرية ، الدفاع عن مصالحها الطفيلية العابرة حتى وان ادى الامر لان
تلقى علم الاستقلال في الوحل . وهو ارتداد استثنائي في مجرى التاريخ المصري
الحديث ، يتجاوز القوانين الموضوعية المحركة لهذا التاريخ . . فالتطور الاجتماعي
لمصر طيلة المرحلة الناصرية قد بلور كيانا اجتماعيا واقتصاديا لا يسمح بهذا الارتداد
سواء على صعيد القوى المنتجة او العلاقات الاجتماعية . غير ان المالبسات الشاذة
لسقوط السلطة الناصرية منذ هزيمة عام ١٩٦٧ الى غياب عبد الناصر عام ١٩٧٠
الى انقلاب ايار ١٩٧١ هي التي افسحت في جدار مصر التاريخي هذه الثغرة

الاستثنائية التي نفذت منها قوى الردة . غير ان التناقض الموضوعي بين تطور مصر الاجتماعي والسلطة المصرية الراهنة لا يتيح لها امكانيات العمر الطويل . ان ملايين العمال والفلاحين والطلاب والمهنيين والجنود الذين **تخلقوا** خلال عشرين عاما ، كقوى انتاجية وعلاقات اجتماعية ، قد **تخلقوا** مصر جديدة لا سبيل الى نفسها الا من الجذور وبحرب اهلية مدمرة . ولا يستطيع ميزان القوى الاجتماعي هذا ان يصر من نفسه باية درجة من الدرجات في هذه السلطة التي تجمع في سلة واحدة بين اكثر القطاعات تخلفا من الرأسمالية الزراعية الى العناصر الطفيلية على الانتاج . انها ليست البرجوازية الوطنية التقليدية التي قادت في مرحلة ما ، ثورة ١٩١٩ وفي مرحلة تالية ثورة ١٩٥٢ . بل هي رأسمالية النهب السريع الجشع القصير النفس الذي لا يستطيع ان يحل مشكلة واحدة في ميادين الاقتصاد او الاجتماع او الثقافة ، مهما بلغ حجم القروض او الاستثمارات الاجنبية . ولم تكن مصادفة ان يصرح احمد ابو اسماعيل وزير المالية المصري ان عام ١٩٧٥ كان اسوأ عام اقتصادي في تاريخ مصر الحديث . وليست مصادفة ان معدلات التنمية الاقتصادية تواجه انهيارا تدريجيا ، وان التضخم وارتفاع الاسعار واختفاء السلع من الملامح الرئيسية لنهاية الطريق المسدود . ذلك ان الرأسمالية المصرية أجبن من ادارة هيكل الانتاج . ولهذا تمتد الى اسلوب « **الخطف والجري** » من طريق الاستهلاك . ومن هنا كان سقوطها الاقتصادي محتما ، رغم مخدرات الانفتاح وجاذبية المعونات ، كمقدمة لسقوطها السياسي . ولا ريب في ان **انهدام التناسك التنظيمي** للجماهير الشعبية ، قد شارك في صنع الثغرة الاستثنائية التي نفذت منها هذه السلطة ، ولا شك ان التحالف السياسي والعسكري مع الغرب سوف يقبها مهاوي السقوط السياسي لفترة ما . وسوف يرتبط تمسك النظام القائم بالحماية الاستعمارية لاتفاقية سيناء المعقودة والتي يمكن ان تعقد في المستقبل المنظور ، ارتباطا عضويا لا ينفصم هراء من جانب السلطة المصرية الراهنة ، وانما بقدرة الجبهة الشعبية على التنظيم واحداث التغيير في بنية السلطة السياسية . اي ان القيادة الحالية ليست مؤهلة تاريخيا لموقف مماثل لموقف الوفد عام ١٩٥١ حين الفى النحاس باشا معاهدة ١٩٣٦ من اجل مصر وباسمها ، ولا لموقف معائش لموقف عبد الناصر عام ١٩٥٦ حين مرق اتفاقية ١٩٥٤ واعلن تأميم قناة السويس .

ذلك ان الخطأ التاريخي في معاهدة ١٩٣٦ واتفاقية ١٩٥٤ كان قابلا للتصحيح من جانب القوى الاجتماعية التي اقررت الخطأ . . فانهاء الوجود البريطاني من القاهرة والإسكندرية عام ١٩٣٦ وانهاءه من منطقة القناة عام ١٩٥٤ لم يكن ارتدادا وطنيا بل كان تهادنا بموجب الشروط الصعبة التي قبلها المفاوض المصري في سبيل الجلاء الاول او الجلاء الثاني . والتهادن يقبل التصحيح اذا كانت القوى الاجتماعية نفسها هي التي تقود التطور نحو الاستقلال الوطني . ولذلك أسقط الوفد النظام الذي كان يكبل قواه الاجتماعية بالاغلال حين الفى المعاهدة . ولذلك ايضا اقام عبد الناصر دعائم النظام الجديد ، حين افسح المجال للطبقة المتوسطة لان تغير المعادلة

الاجتماعية التي تخنق تطورها ، بتحقيق الجلاء والتصدير وهدم الملكية وقص الاذرع الطويلة للفئات العليا من البرجوازية الزراعية .

واذا قيس نصوص اتفاقية سيناء بنصوص معاهدة ١٩٣٦ واتفاقية ١٩٥٤ دون تخل عن اعتبارات المساقفة التاريخية والاجتماعية ، فانه يتأكد لنا ان **الالتزامات العسكرية** التي قالت المعارضة وقشداك - وبحق - انها تتعارض مع استقلال مصر وسيادتها على اراضيها ، لا تساوي الكثير ازاء الالتزامات العسكرية في اتفاقية سيناء التي استضافت احتلالا امريكا واقعيا - لم يكن موجودا - الى جانب الاحتلال الاسرائيلي الجاثم . وبينما فتحت معاهدة ١٩٣٦ الطريق امام تطور القوات المسلحة التي قامت بثورة ١٩٥٢ والجمت بريطانيا عمن التدخل في شؤوننا الداخلية مما اسهم في نجاح الثورة بنصيب غير منكور ، فان اتفاقية سيناء تضع اخطر العراقيل امام قواتنا المسلحة و « **تقتل** » اي تحرك داخلي بالتصدي والمواجهة . وبينما فتحت معاهدة ١٩٣٦ الطريق الى انتماء مصر العربي الذي تاكد في الساحة الفلسطينية عام ١٩٤٨ والذي سارع جمال عبد الناصر الى ترسيخه جماهريا عام ١٩٥٦ فان اتفاقية سيناء تقوقع مصر في حدودها الاقليمية الناقصة ا

ومن المثير ان القيادة السياسية المصرية اصرت في العديد من تصريحاته انه ليست هناك ملحقات سرية للاتفاقية - بالرغم من ان المعلن منها يكفي لادانتها - فان الولايات المتحدة سارعت الى نفي هذا الزعم ونشرت النصوص الكاملة للوثائق السرية . وهي النصوص التي تجهز على موقف مصر العربي كمرکز نقل لحركة التحرر العربية :

- تحت رقم ٥ من الوثيقة الاولى يقول النص « **لن تتوقع حكومة الولايات المتحدة من اسرائيل ان تبدأ بتنفيذ الاتفاق قبل ان تنفذ مصر تعهدها بموجب اتفاق كانون الثاني ١٩٧٤ لفك الارتباط ، القاضي بالسماح بمرور كمل الشحنات الاسرائيلية ومنها عبر قناة السويس** » .

- تحت رقم ١٢ من الوثيقة ذاتها يقول النص « **يقوم موقف الولايات المتحدة على ان الالتزامات المصرية ، بموجب الاتفاق المصري الاسرائيلي ، وتطبيقه وسريان مفعوله ومدته ، ليست مشروطة بأي عمل او تطورات بين دول عربية اخرى واسرائيل** . ان حكومة الولايات المتحدة تعتبر الاتفاق قائما في ذاته » .

- تحت رقم ٢ من الوثيقة الثانية يقول النص « **ستواصل الولايات المتحدة التقيد بسياستها الحالية حيال منظمة التحرير الفلسطينية ، اي انها لن تعترف بمنظمة التحرير الفلسطينية او تتفاوض معها ما دامت منظمة التحرير الفلسطينية لا تعترف بحق اسرائيل في الوجود ولا تقبل قرار مجلس الامن ٢٤٢ و ٢٣٨** » .

وستجري حكومة الولايات المتحدة مشاورات كاملة وتسمى السى توفيق موقفها واستراتيجيتها حول هذا الموضوع ، في مؤتمر جنيف للسلام ، مع حكومة اسرائيل .

وليس مهما بعد ذلك ان هذه النصوص خير تكذيب للتصريحات المصرية الرسمية ، وان غير ما ذكرناه من المواد يمنح اسرائيل احداث منجزات التكنولوجيا العسكرية الاميركية بكميات هائلة ، وان احد البنود ينص صراحة على التدخل المباشر لحماية الامن الاسرائيلي اذا هددته بطريقة مباشرة او غير مباشرة تدخل « دولة كبرى » في صراع الشرق الاوسط .

ليس هذا كله مهما اذا قيس بالمضمون الجوهري لاتفاقية سيناء وملحقاتها السرية والمعلنة (١) وهو المضمون الذي يعكس بدقة بالغة الهوية السياسية للنظام المصري الراهن . انها الهوية التي تسمح بمزيد من التورط في فخاخ النفوذ الاستعماري ولا تسمح مطلقا للسلطة الحالية ان تقدم لنا **الشهد التاريخي الثالث** في عمر مصر الحديثة ، بالفاء اتفاقية سيناء . ذلك ان الامر يحتاج الى **شهد داخلي** جديد يسقط « الشرعية » الاستثنائية لسلطة الانقلاب التي ولدتها حرب تشرين الاول حتى يتمكن من اسقاط ما شيد فوق هذه الشرعية المزيفة ، من اتفاقيات مضادة لاستقلال مصر ومصيرها العربي وتقدمها الاجتماعي .

الفصل الثاني

راسمالية في غير اوانها

ليست اتفاقية سيناء الثانية المعقودة بين اسرائيل والولايات المتحدة ومصر مجرد حدث سياسي وعسكري كبير ، ولكنها نقطة التحول الاستراتيجية في تاريخ النظام المصري الراهن وسلطته الانقلابية التي اقبلت على مسرح الحياة المصرية في مايو - ايار ١٩٧١ . وهي النقطة التي يؤرخ لها عادة بالاول من سبتمبر - ايلول ٧٥ اشارة الى تاريخ التوقيع بالاحرف الاولى بين الاطراف المعنية في القاهرة وتل ابيب على الاتفاقية المذكورة . ولكن الحقيقة هي ان نقطة التحول الاستراتيجية هي التجسيد العسكري فحسب لنقطة الحسم الاقتصادية والسياسية التي وصلت اليها السلطة المصرية ونظامها في سياق معقد بالغ التمويه منذ قامت الى الان .

واذا كنا قد انتهينا الى انه من المستحيل على القيادة الطبقية للسلطة الراهنة ان تكرر المشهد التاريخي لمصطفى النحاس او جمال عبد الناصر ، والاول يلغي معاهدة ١٩٣٦ التي وقعها والاخر يلغي اتفاقية ١٩٥٤ التي وقعها ، فان البحث عن البديل القادر على الغاء اتفاقية ١٩٧٥ يعني محاولة صنعه ، كما يعني ترجمة هذه المحاولة باللغتين الاقتصادية والسياسية ، ويعني ثالثا تحديد القوى الاجتماعية المطروحة واقميا للقيام بهذا العبء التاريخي ، ويعني رابعا واخيرا ان الغاء اتفاقية سيناء - او نقطة التحول الاستراتيجية - ليس تمزيقا لمعاهدة بين دولتين بل تغييرا لنظام واستبدالاً لسلطة بأخرى .

★ ★ ★

ووفقا للقانون الذي استخلصناه من حركة البرجوازية المصرية ، فاننا سوف نستكمل هنا مسيرتها الاقتصادية والسياسية ، قبل وبعد حرب تشرين - اكتوبر ١٩٧٣ وقبل وبعد اتفاقية ايلول - سبتمبر ١٩٧٥ ، حتى نستخلص قانون الحركة الاجتماعية المضادة للردة التاريخية وتبيان القوى المؤهلة موضوعيا لتصحيح التاريخ ومدى قدراتها الذاتية لاسترداد الوطن وحجم التحديات وتفصيل التناقضات في صفوف الشعب وبرنامج العمل المرشح لانقاذ مصر .

(١)

لا بد اولا من تحديد الاطار المنهجي الذي يقودنا - ضمن المعطيات الواقعية - الى تحليل « نقطة الحسم » التي وصل اليها النظام المصري الراهن على كافة الاصعدة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ، والتي عكستها « نقطة التحول الاستراتيجية » في اتفاقية سيناء .

والعنصر الاول في هذا الاطار هو ان انقلاب ايار - مايو ١٩٧١ قد بدا صراعا على السلطة « داخل » النظام ، وانتهى « ثورة مضادة » على النظام . اي أنه بدأ بالتفاصيل السياسية وانتهى بالخط العام الاستراتيجي في مستوياته التشريعية والدستورية ، اقتصاديا واجتماعيا .

والعنصر الثاني هو ان الانقلاب في جوهره العميق ثمرة موضوعية للنظام الناصري وليس بآية حال براعة ذاتية في سرقة السلطة . . فقد هيا التمثيل الطبقي للحكم الناصري واسلوبه في العمل السياسي طيلة ١٨ عاما ومنهجه فسي التفكير ، مناخا صالحا لولادة الانقلاب من صلب السلطة الشرعية ، ولم يكن قط مناخا مواتيا لولادة النقيض الاكثر تقدما والاكثر شرعية .

والعنصر الثالث هو ذلك « الشيك على بياض » الذي اعطاه مجمل اليسار المصري للحكم الناصري بشكل مطلق ، واعطاه - مرة اخرى - لسلطة الانقلاب بشكل نسبي ؟ مما كان له اثره ولا يزال على مسيرة الحركة الاجتماعية المصرية وقواها السياسية .

وسوف نعرض للعنصرين الاول والثالث في سياق البحث ، اما العنصر الثاني فهو الذي يحتاج الى ايضاح اولي حتى لا « نفاجأ » بما آلت اليه الامور بعد غياب عبد الناصر ورحيل رفاقه عن دفة الحكم .

. . ولربما كان عام ١٩٦٥ علامة فارقة في رحلة النظام الناصري رغم آية تداعيات بالذاكرة الى ما قبلها وآية تأملات في ما جرى بعدها . انه العام الذي انتهت به الخطة الخمسية الاولى للتنمية ، هو ايضا ختام تجربة التخطيط الوطني الشامل بعد اجراءات التأميم ، هو كذلك العام الذي انحدرت بعده معدلات التنمية ولم تبدأ الخطة الثانية الى يومنا . ولا شك ان كتاب علي صبري « سنوات التحول الخمس » يسجل انتصارات الشعب المصري الاقتصادية التي نالها بنضاله التاريخي وعمره وجهده وعطائه السخي من اجراءات التأميم وبركات التنمية . ولكن القراءة الصبورة لهذا الكتاب تدلنا في غير عناء ، على جرثومة الفساد التي افراخت بعدئذ السوس المتوحش الذي نخر في عظام البناء الاقتصادي بين عامي ١٩٦٥ و ١٩٧٠ .

حيث كانت الهزيمة العسكرية عام ١٩٦٧ تجسيدا كاشفا لما هو اعماق ، وحيث اقبلت ليلة الرابع عشر من ايار - مايو ١٩٧١ حصادا للشهيم ! جرثومة الفساد هذه هي الاسس الرأسمالية للقطاع العام ، وطلاء هذه الاسس بتسميات غير علمية كالقول انها تنمية لأرأسمالية او الطريق للارأسمالي للتنمية ، وكالاشارة الى احدى الشرائع الاجتماعية بانها رأسمالية « غير مستعلة » . يقول علي صبري في كتابه « الرسمي » ان العمليات التي اسندها القطاع العام الى مقاولين من الباطن - أي القطاع الخاص - « تصل الى ١٤٤ مليون جنيه في كل سنة من سنوات الخطة ، وتحقق ربحا يبلغ ٢٩ مليون جنيه » ثم « استغل القطاع الخاص هذا الوضع فأخذ في رفع أسعار العمليات التي يعهد اليه بها ، حتى في ظل نظام المناقصات ، مما أدى الى زيادة تكاليف عمليات التشييد والبناء وهي التي تمثل ٤٧٪ من قيمة الاستثمارات الشكلية للخطة » . وكانت النتيجة الحتمية لذلك هو ما يسميه طه شاكر بالاختلال الهيكلي « بزيادة الاهمية النسبية لقطاع الخدمات على حساب القطاع السلمي ، وهو من الاسباب الرئيسية لزيادة الطلب الاستهلاكي والاضغوط التضخمية التي صاحبت تنفيذ الخطة » (١) . فقد نقصت خلال السنوات الخمس نسبة القطاعات السلعية في هيكل الانتاج الكلي من ٧٠.٢٪ الى ٦٨.٢٪ بينما زادت الخدمات من ٢٩.٨٪ الى ٣١.٨٪ وكان نصيب الزيادة « للخدمات الحكومية والمؤسسات » هو الفرق بين ١٤.٦٪ و ١٧٪ بينما انخفض نصيب الصناعة من ٤٧.٢٪ الى ٤٢.٣٪ . كذلك هبطت الطاقة الادخارية فارتفع الاستهلاك خلال السنوات الخمس ٤.٦٩٪ . وكان من الطبيعي ان يتميز منهج التصنيع للصناعات الاستهلاكية جنباً الى جنب مع التحيز الطبقي وسوء التوزيع في ما يتعلق بالقوى العاملة بتضخيم الهيكل الاداري على حساب العمال .

ورغم ذلك كله فقد ارتفعت معدلات التنمية اثناء سنوات الخطة الى ٧.٢٪ حسب الاحصاءات الرسمية التي يجوز التحفظ عليها ولكن هذا الارتفاع انعكس واقعيا في الحرب ضد البطالة بين العمال والمثقفين ، وارتفع ايضا نصيب الفرد من اجمالي الدخل بنسبة ١٩.١٪ بين عامي ٦٤ و ٦٥ . ولكن سرعان ما اخلت معدلات التنمية في الانحدار مع بداية عام ١٩٦٦ فانخفض معدل الزيادة في الدخل المحلي وفرضت الحكومة ضرائب جديدة وزادت الضرائب القديمة . وبين عامي ٦٦ و ١٩٦٧ انخفض مجموع الانتاج في القطاعات السلعية ٠.٩٪ وهبط الدخل الحقيقي الى ٦٢.٨٪ جنبها في العام . وانتعش القطاع الخاص خلال الاعوام ٦٣ و ٦٤ و ٦٥ فزادت حصته من مجمل الانتاج في صناعة الفول والنسيج الى ٣.٠٨٪ والصناعات الغذائية الى ٢٣.٦٪ والصناعات الميكانيكية الى ٢٤.١٪ بالمائة

(١) طه . ث. شاكر - قضايا التحرر الوطني والثورة الاشتراكية - دار القارأبسي - بيروت (من ١١٦ و ١١٧)

وابان تلك السنوات ارتفع انتاج القطاع الخاص بنسبة ١٣٢٤٪ مقابل ١٢١٪ للقطاع العام (٢) .

لماذا كان التقدم انشاء خطة التنمية ذاتها بطيئا ، ولماذا كان التراجع عنها كليا سريعا ؟

الجواب لانها لم تكن خطة جذرية للتنمية الشاملة ، لم تكن قط خطة التحول الاجتماعي الى الاشتراكية ، بل كانت منذ البداية خطة رأسمالية ، ولكنها رأسمالية « الدولة » الوطنية . كانت التأميمات الواسعة في جوهرها عملا وطنيا للتحديث والاستقلال والسيادة - طالما ان الفئات العليا من البرجوازية المصرية رفضت المساهمة الحرة في التنمية - ولقد كان لهذا العمل الوطني آثاره الاجتماعية على اوسع الجماهير . ولكنه ايضا وبنفس المقدار كان تحولا رأسماليا من حيث التشريع والتنفيذ ، من حيث التفكير الاقتصادي والاطار السياسي . ولقد كان الميثاق الوطني هو دستور « رأسمالية الدولة الوطنية » كما كان الاتحاد الاشتراكي هو تنظيمها السياسي .

هكذا استمرت ما تسمى بالرأسمالية الوطنية في الصناعة والزراعة والتجارة والمقاولات . واذا كان التخطيط والتنمية والتأميم قد حد من تراكم رأس المال الفردي ، فانها استفادت من اشكال النمو الرأسمالي غير المرئية بل واستفادت من انحسار شمس البرجوازية الكبيرة باحتلال مراكزها المالية في عمليات التسليف والتسويق . ولعلها استفادت عناصر جديدة من الشرائح الاقل رأسمالية ، ولكن وزنها الاقتصادي المستثنى من صفة الاستغلال في الميثاق ، اتاح لها نموا غير استثنائي .

وهكذا نمت ايضا « الطبقة الجديدة » وهي تسمية عامة ، ولكنها دالة على العناصر التي شكلت قوامها الرئيسي (يمكن هنا مراجعة الدراسة الرائدة التي كتبها عادل غنيم في « الطلبة » المصرية من هذه الطبقة عدد ٢ سنة ١٩٦٨) فقد تكونت من كوادر القطاع العام الادارية والتقنية ومن كوادر التنظيم والنظام السياسيين .

كذلك افلحت من اجراءات الدولة الوطنية الرأسمالية ، بعض الفئات البرجوازية الكبيرة التي هجرت رأسمالها الى قنوات شرعية تماما كالمقاولات والتصدير والتعامل المباشر مع القطاع العام واجهزة الدولة . ويقول الدكتور فؤاد مرسى « يكفي ان تجارة الجملة وحدها كانت بأيدي ٢١٩ تاجرا فقط يتصرفون في

(٢) المرجع السابق (ص ١٢٤)

٦٠٠ مليون جنيه « (٣) » .

ونستطيع ان نضيف فئتين كان لهما دائما خطرهما الكبير في تهيشة مناخ الارتداد دون ان يتمتع بالانتباه الشديد سواء من جانب الحكم الناصري او من جانب التنظيم السياسي ، وهما بقايا الطبقات القديمة التي هاجرت الى الداخل واستثمرت ما تبقى لها في علاقات اقتصادية حميمة سواء مع القطاع الخاص مباشرة او مع اجهزة الدولة او مع كواد القطاع العام . والفئة الثانية التي يدعوها فؤاد مرسي بجماعات المغامرين الافاقين ، من ارباب التهريب واقطاب السوق السوداء ، وسادة السمرة والرفيق الابيض وعلب الليل والشقق المفروشة ومكاتب التوكيلات واصحاب البورصة غير الرسمية وشركات الربا غير المعلنة واساتذة فن الرشوة والمزادات والمناقصات والخدمات غير المشروعة . هاتان الفئتان الخطيرتان كان لهما ابعاد الاثر بالتسلل والتسرب والتحايل والغواية والارهاب على ترسيخ الاسس الرأسمالية في هيكل الانتاج بل وتسويد النمط الطبقي على التجارة والنمط الاستهلاكي على الصناعة .

اما الرأسمالية الزراعية فانها لم تتعرض مطلقا لاية ضغوط او تحديات من النظام الناصري ، بل على النقيض من ذلك وجدت كل تجاوب وتشجيع . . فقد ورثت كبار الملاك الاقطاعيين في اسلوب التعامل مع الفلاحين ، وفي اتساع رقعتها الاجتماعية التي استفادت من القوانين الباكورة للاصلاح الزراعي حيث فتحت الملكيات الكبيرة الى ملكيات متوسطة . واستثمرت خيرات الدولة فسي التسليف والتعاون والتحديث الزراعي ، واشترت مساحات هائلة من اراضي الملاك الصغار الذين لم تثبت قواهم امام المنافسة الرأسمالية « المشروعة » كما انها استفادت الى اقصى الحدود من توسيع السوق الداخلية . وهكذا انتفعت الرأسمالية الزراعية اساسا من كونها لم تمس طيلة سنوات الثورة بأي قانون او تشريع بل هي استفادة من القوانين الرأسمالية للاصلاح الزراعي وتدرجها واساليب تنفيذها .

ولقد كان التحالف العفوي - واحيانا المقصود واحيانا الاضطراري - بين التشريع الرأسمالي للتنمية الناصرية واسلوب التنفيذ البيروقراطي والبوليسي الذي يستهدف ابعاد الرقابة الشعبية المباشرة ، هو انه التحالف بين الفئات المهيمنة على السلطة الناصرية من داخلها وخارجها على السواء ، من اصدقائها واعداؤها على السواء . . فقد تشابكت العلاقات الاقتصادية والاجتماعية وكذلك ارتبطت المصالح السياسية بين بيروقراطية القطاع العام ومقاولي القطاع الخاص

(٣) عن مقاله « سيطرة علاقات الانتاج الرأسمالية » - مجلة « الطليعة » المصرية - عدد ١٢

والجناح العسكري الذي « ذاب في الحياة المدنية » على حد تعبير عبد الناصر نفسه، وبقايا الطبقات القديمة والسماصرة والمرايين .

ذلك هو المناخ الناصري ان شئنا التعبير الدقيق (والموضوعية والامانة) عن مقدمات انقلاب ايار - مايو ١٩٧١ . كان عام ١٩٦٥ بمثابة بداية النهاية التي اقبلت عام ١٩٦٧ . ولكن الشخصية التاريخية التي يتمتع بها جمال عبد الناصر اخرت موعد التسجيل الرسمي ثلاث سنوات ، فبرحيله المبغت كان الانقلاب قد ولد . وهو انقلاب شرعي ، اي انه مفارقة تاريخية سببها المفارقة - الجرثومة في دم النظام السابق ، وهو ردة استثنائية ترتفع ضرورة تصحيحها الى مستوى الحتمية التاريخية .

(٢)

من ليلة الانقلاب الى نقطة الحسم الى نقطة التحول الاستراتيجية سنوات خمس . وبين عامي ٦٥ و ١٩٧٠ خطة خمسية غائبة عن التفكير وطبعا عن التنفيذ . وبين عامي ٦٨ و ١٩٧٣ حركة طلابية عارمة وحركات عمالية وفلاحية متناثرة وحركة ثقافية متطورة توقفت عند الرصاصة الاولى في حرب اكتوبر . تتوازي هذه الحلقات الخماسية من السنوات المصرية وتتقاطع لتشير في النهاية الى الحوار المتهب فوق السطح وتحت الارض بين الشعب والسلطة من الهزيمة الى الحرب ، والحوار الآخر البارد في صفوف الشعب من الحرب الى الثورة . الثورة الثقافية الشاملة . ثورة تغير النظام وتغير المجتمع ، تغير هيكل الانتاج وقواه العاملة ، ثورة تلغي اتفاقية سيناء - نقطة التحول الاستراتيجية - في اللحظة التي تلغي فيها المقدمات والنتائج والسياق الكامن بينهما ، او ما أسميه بنقطة الحسم .

ما هي اولا نقطة الحسم ؟

انها نقطة التحول الاقتصادية من نظام رأسمالية الدولة الوطنية ، الى النظام الرأسمالي التقليدي بمضاعفاته الطبيعية وامتداداته الثقافية ، ولكن في ظروف بلد محدد كمصر تنتمي جوهريا الى العالم المتخلف ، وجزء من اراضيها محتل . اي انها النقطة التي يلغى عندها التخطيط الوطني الشامل الهادف الى التحديث والاستقلال والتنمية المركزية لهيكل الانتاج ، واستبدال هذه « الاهداف » بالتخطيط الرأسمالي الحر للمشروع الفردي او الشركة او الاحتكار ، بقصد الحصول على الربح وحده وتراكم رأس المال . ومن ثم يقتصر معنى الحداثة على بعض وسائل الانتاج ومظاهر الادارة وبيع الاستهلاك لا يتجاوزه الى عصرنة القيم والعلاقات والخدمات الاجتماعية للشعب ككل . كما يقتصر معنى الاستقلال على اسوار المشروع لا يتجاوزه الى الاستقلال الوطني . وتصبح التنمية لامركزية

مبعثرة وفقا للتقسيم الاجتماعي للانتاج ، فينتج حصاد التنمية لطبقات دون اخرى ولانواع من السلع دون اخرى بل ولناطق جغرافية دون اخرى . وسوف نلاحظ في التطبيق ان هذه « الاهداف » المتواضعة من نقطة الحسم الاقتصادية لم تتحقق .. فبالإضافة الى انها وصلت بالبلاد الى حافة الانهيار الشامل التي يمكن ترجمتها شعبيا بالمجاعة ، فانها لم تنجز الاهداف الدائرية الضيقة كالتحديث الميكانيكي واستقلال المشروع الفردي والتنمية الامركية . ذلك ان الظروف النوعية الخاصة بمصر فرضت شروطها الموضوعية على الاهداف الدائرية ، فلم يجد اصحابها سوى الملايين ، ولكن في اطار الخضوع للقوانين الرأسمالية العامة التي لا سبيل للنجاة منها لمن شاء سلوك الطريق الرأسمالي : كهيمنة القطاع التجاري في بلد متخلف على بقية القطاعات وخصوصا الصناعة ، وكهيمنة الاستيراد على التصدير ، وكهيمنة الفئات الطفيلية على مجموع الشرائح الرأسمالية ، وأخيرا - ولعله اولا - كهيمنة الاحتكارات الأجنبية على السوق المحلية ، فلا يتمتع اصحاب « المشروع الرأسمالي المصري » حتى بحق الشريك الاصفر ، بل دور التابع . وهذا هو جوهر نقطة الحسم الاقتصادية ، سواء قالها اهل الانقلاب او اضمرها ، انها نقطة التحول من نظام الدولة الرأسمالية الوطنية المخططة الموجهة المناضلة ضد الاستعمار الى نظام الدولة الرأسمالية الدائرة في فلك النفوذ الامبريالي . وهي النقطة التي قادت بالحتم الى تحويل الانقلاب - عبر حرب أكتوبر - الى نظام جديد كفيلا تعبر عنه نقطة التحول الاستراتيجية في اتفاقية سيناء .

وتحت شعارين متلازمين ، هما « سيادة القانون » و « الانفتاح » ، جرت الامور . ولعلنا نذكر ان بيان ٣٠ آذار - مارس كان رائد الدعوة الى سيادة القانون ، كما ان الانفتاح الاقتصادي خصوصا لم يكن بعيدا عن التجربة الناصرية في الاموال الأجنبية . ولكن شعارات انقلاب ايار ١٩٧١ لم تكن تستهدف المعنى الكامن في برنامج ٣٠ آذار ولا المعنى الرابض في قوانين الاستثمار التي اصدرتها السلطة الناصرية . كانت سيادة القانون ولا تزال عند سلطة الانقلاب تعني التضييق العملي على التيارات الوطنية واليسارية (مذبحة لجنة النظام - مذبحة مجلة الكاتب - الاعتقالات الدورية - تهجير المثقفين - فرض الصمت بتحطيم الاقلام - اغراء البعض بالانحراف والانزواء تحت لواء السلطة) . كما تعني الترحيب العملي بالتيارات الرجعية اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا ، بفك الحراسات والافراج عن المدانين في شرفهم الوطني واستدعاء المهاجرين من المصريين البيض وقلب السياسة الاعلامية رأسا على عقب بتوصيل العناصر الموالية الى قمة السلطة في الاجهزة والمؤسسات الثقافية والاعلامية .

وكان الانفتاح في ظل الحكم الناصري - والذي وصل سياسيا الى حد

الغبول بمشروع روجرز - هو الترحيب بالاستثمار الاجنبي في الحدود التي لا تهدد الاستقلال الوطني وفي الاطار الذي يحقن التنمية الاقتصادية بالدم والقوة . ولكن الانفتاح الذي اراده الانقلاب بدأ رمزيا بطرد الخبراء السوفيات وتعقيد العلاقة بين مصر والاتحاد السوفياتي ، ثم بدأ اقتصاديا بالقانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٧١ حول الاستثمارات العربية والمناطق الحرة . وهو القانون الذي عدل قسي التاسع من حزيران ٧٤ بقانون « الاستثمار العربي والاجنبي والمناطق الحرة في مصر » حيث جاء القانون تنويجا « للمبادئ العامة » التي اعلنتها مصر والولايات المتحدة اثناء زيارة الرئيس الاميركي للقاهرة ، وشرطا لتوقيع اتفاق فصل القوات . ولقد نص القانون على مواد تبيح للراسمال الاجنبي بالاستفادة القصوى من استثماره في مختلف المشاريع ، وبالتالي جني اكبر الارباح الممكنة . . وحددت المشاريع التي يسمح باستغلالها بالصناعة والتعدين والسياحة والنقل والاسكان والاستثمار في البنوك والتأمين واستصلاح الاراضي . . وقدم القانون ضمانات وامتيازات لتشجيع الراسمال الاجنبي على الاستثمار في مصر فاقت ضمانات وامتيازات الدول النامية المرتبطة بالاميرالية الاميركية كايوان على سبيل المثال . ومن بين الضمانات التي وفرها القانون المصري :

● لا يجوز تأميم المال المستثمر او مصادره ، كما لا يجوز تجميد تلك الاموال او الحجز عليها او فرض الحراسة عليها من غير الطريق القضائي (المادة ٧) .

● تتم تسوية منازعات الاستثمار فيما يتعلق بتنفيذ احكام هذا القانون بالطريقة التي يتم الاتفاق عليها مع المستثمر او في اطار الاتفاقيات السارية بين مصر ودولة المستثمر او في اطار تسوية منازعات الاستثمار بين الدول ومواطني الدول الاخرى التي انضمت اليها مصر بموجب القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٧١ في الاحوال التي تسري فيها ، فاذا تعذر ذلك تعرض المنازعة على لجنة تحكيم ... الخ . (المادة ٨) .

● تعتبر الشركات المنتفعة باحكام هذا القانون من شركات القطاع الخاص بغض النظر عن الطبيعة القانونية للاموال الوطنية المساهمة فيها ولا تسري عليها القوانين والاحكام واللوائح الخاصة بالقطاع العام او بالعاملين فيه (المادة ٩) .

● تستثنى المشروعات من احكام القوانين المنظمة للحد الاعلى للاجور والمرتبات والمكافآت وكذلك من احكام قوانين التأمينات والمعاشات بشرط تمتع العاملين بالمشروع بنظام تأمينات افضل (المادة ١١) .

● ومن بين الامتيازات الاخرى التي تتمتع بها رؤوس الاموال الاجنبية اعفاء ارباح المشروعات من الضريبة على الارباح التجارية والصناعية وملحقاتها والدمغة

النسبة على اسهم راس المال وعن الضريبة على ايرادات القيم المنقولة وملحقاتها لمدة خمس سنوات اعتبارا من اول سنة ضريبية تالية لبداء الانتساج أو مزاولة النشاط ويسري هذا الاعفاء ولنفس المدة على عائد الارباح التي يعاد استثمارها في المشروع وبشروط لسريان الاعفاء الا يترتب عليه ان تصبح ارباح هذه المشروعات خاضعة فعلا للضرائب في دولة المستثمر الاجنبي او في غيرها من الدول ... ويجوز بقرار من مجلس الوزراء مد مدة الاعفاء الى ثماني سنوات وقسما لطبيعة المشروع وموقعه الجغرافي ومدى اهميته في التنمية الاقتصادية (المادة ١٦) اضافة الى ذلك تعفى من الضريبة العامة على الايراد والارباح التي يوزعها كل مشروع بحد اقصى قدره ٥ بالمائة من قيمة المال المستثمر (المادة ١٧) واعفى القانون ايضا الفوائد المستحقة على القروض الخارجية التي يعقدها المشروع من جميع الضرائب والرسوم ، ويسري ذلك الاعفاء على فوائد القروض التي يعمل بها الجانب المصري نصيبه في المشروع (المادة ١٨) وسمح القانون للخبراء والعاملين الاجانب القادمين من الخارج للعمل في احدى المشروعات المنتفعة باحكام هذا القانون ان يحولوا الى الخارج حصة من الاجور والمرتبات والمكافآت التي يحصلون عليها في مصر ، على الا تتجاوز خمسين في المائة من مجموع ما يتقاضونه (المادة ٢٠) .

● ان الاموال التي تستثمر في ظل احكام هذا القانون يمكن ان يعاد تصديرها الى الخارج او التصرف فيها بموافقة مجلس ادارة الهيئة (المادة ٢١) .

● اما الفصل الثاني من القانون فيتعلق بالمال المشترك ويعرفها بأنها الاموال المستثمرة في المشاريع المشتركة بشكل شركات مساهمة او ذات مسؤولية محدودة وباسهم او حصص اسمية (المادة ٢٣) .

● وتناول الفصل الثالث صلاحيات الهيئة العامة للاستثمار العربي والاجنبي والمناطق الحرة .. اما الفصل الرابع فتناول المناطق الحرة ونشاطاتها وصلاحيات مجالس المنطقة الحرة .

ان هذه الامتيازات والضمانات التي وفرها القانون المصري لرؤوس الاموال الاجنبية وخصوصا الاميركية لم تتوفر في قوانين سابقة اصدرتها دول مثل ايران والسعودية وغيرهما .. وكان الامتياز الذي حصلت عليه مصر مقابل هذا القانون « الفريد » هو تخصيص ملياري دولار من الحكومة الاميركية لاستثمارها في المشاريع المصرية ، هذا باستثناء رؤوس الاموال التسيي ستستثمرها المؤسسات والشركات الاحتكارية الاميركية .. وهو الامر الذي لم تتحقق منه سوى القشور ، حيث لم يكن الوعد اكثر من ورقة ابتزاز سياسية ، كما لم يكن الوعد اكثر من شرط لسيادة القانون « الاميركي » على الاقتصاد المصري (٤) .

(٤) راجع مقال « الى اين تنجه مصر » - حربي محمد - جريدة « الثورة » المراتية ١٩٧٤/٧/٨

وتقول الدكتورة اوديت الاسيوطي - الاستاذة بجامعة هارفارد - في خاتمة بحثها بمؤتمر « مصر عام ٢٠٠٠ » الذي عقد بالقاهرة في ١٠ اواخر ديسمبر ٧٤ مسا نصه « ونست في حاجة الى ان ازيد بالتاكيد على ضرورة وجود قانون ثابت تدير عليه الحكومة فقد لاقى قانون الاستثمار المباشر للعام ١٩٧١ تجاوبا قليلا يرجع الى السياسة السابقة ضد مبدأ الاستثمار الاجنبي . اما قانون ١٩٧٤ الذي اتى كخطوة لاحقة فقد لاقى تجاوبا افضل لان مبدأ الشقة قد وجد . كما ان على مصر ان تأخذ بزمام المبادرة ، فاذا ما عرفت الشروط والمطالب المحلية وتأكدت مطالب الشركات المتعددة الجنسية ، فان تلك الشركات بمطالبها التي تتمشى مع مطالب مصر وشروطها يكون على مصر ان تتصل بها وتعرض عليها مطالبها . وفي عالم تعتبر فيه مزايا تلك الشركات المتعددة الجنسية سلعة نادرة ، فان البلاد الناجحة تجذبها اليها بشدة ، وكمثال فان اغراء الاتحاد السوفياتي لشركة فيات مثل جيد على مثل هذه الفلسفة . وقانونا الاستثمار لعامي ١٩٧١ و ١٩٧٤ اوجدا منطقية للتجارة الحرة . وعموما ان ايجاد شروط مناسبة ليست ناجحة تماما لاجتذاب الشركات المتعددة الجنسية لان هذه الشروط تثير كراهية داخلية ، وبالتالي تلغي تلك المزايا الخاصة بالامفاء من الضرائب . وفكرة منطقة التجارة الحرة يمكن ان تكون ناجحة لان اسواقا خارجية كبيرة مستهلكة قريبة منها مثل اوروبا الغربية والبلاد العربية الاخرى . وتعاني اوروبا الغربية نقسا حادا في الايدي العاملة فهي تستورد العمال من منطقة البحر الابيض . وبالتركيز على الصناعات التي تعتمد على ايد عاملة كثيرة لها مزايا يمكن نقلها فان مصر بما تملكه من ايد عاملة متوافرة تستطيع مد مواقع الانتاج في المناطق الحرة حيث تنتج هذه الشركات السلع لتصديرها الى اوروبا وغيرها . والمطلب الوحيد هو ان تكاليف الايدي العاملة في مصر بالنسبة الى اوروبا يجب ان تكون مخفوضة بكفاية تكاليف النقل والتخزين وتكاليف التصدير من مصر الى اوروبا . »

وقد اوضحت الدكتورة الاسيوطي في هذا البحث دون قصد منها ربما « مزايا » القانونين الصادرين في ٧١ و ١٩٧٤ ، مزاياهما بالنسبة للاحتكارات الاجنبية للشعب المصري الذي يجب ان يقدم « ايدي عاملة مخفوضة التكاليف !! »

وفي التطبيق نستطيع ان نرصد بضعة امثلة على « نوعية » الانفتاح الاقتصادي ببعض المشاريع التي وافق عليها مجلس ادارة الهيئة العامة لاستثمار المال العربي والاجنبي في الخامس من ايار ١٩٧٤ :

١ - شركة مشتركة براس مال مصري - سعودي لاقامة فندق يحل مكان فندق سميراميس ، وتولى ادارة الفندق الجديد شركة انتركونتيننتال العالمية .

٢ - مزرعة لتربية الاغنام براسمال مصري بريطاني .

- ٣ - شركة ملاحية لنقل تجارة مصر الدولية براس مال مصري اميركي .
- ٤ - بواخر نيلية لاغراض السياحة براس مال يوناني .
- ٥ - شركة اوتوبيسات سياحية براس مال مصري عربي .
- ٦ - شركة اعمال سياحية للنقل والخدمات براس مال عربي .
- ٧ - ستريو ومطعم وحمام سباحة برساميل مصريين يحملون الجنسية الاميركية .
- ٨ - معمل فني للتصوير بالالوان الطبيعية براس مال مصري سعودي .
- ٩ - مصنع لتفصيل الملابس الجلدية والشنط والجوانتيات والاحزمة براس مال مصري - الماني غربي .
- ١٠ - وحدة تصنيع لمنتجات خان الخليلي براس مال مصري عربي (٥) .

هذه مجرد « عينات » و « نماذج » للمشاريع غير الانمائية مطلقا ، بل هي مشاريع استهلاكية لطبقات محدودة ، من شأنها ازدياد التضخم وتفاقم الغلاء في السلع الرئيسية لمجموع الشعب . ومن هنا كان الاتجاه سريعا لالغاء الحد الاعلى لدخل الفرد ، وتركيز المادة ١٩ من قانون الاستثمار على استثناء المباني السكنية المنشأة وفقا لهذا القانون من سيادة قانون الاجارات المطبق على مجموع الشعب .

وبموجب الاتفاقية الاقتصادية بين مصر والولايات المتحدة اصبح ممكنا لراس مال مشترك بين مصر واي بلد اجنبي ان يؤسس بنكا يمارس كافة الاعمال المصرفية بلا قيود ، سوى ان راس المال المصري تبلغ نسبته ٥١٪ . كذلك اصبح ممكنا - وقد حدث - افتتاح فروع لبنوك اجنبية . كما اصبح ممكنا تاسيس بنوك مصرية اجنبية مختلطة للاستثمار والاعمال بلا قيود سوى التعامل الحر بالعملة الحرة في المناطق الحرة !!

وهكذا تم القضاء « شرعا » على مبادئ جوهريين في « ميثاق العمل الوطني » وهما قيادة القطاع العام للعمل الوطني ، وان تكون المصارف في حوزة الملكية العامة . وتوالت على الغور تصفية الحراسات وقوانين السوق الموازية للنقد (اي تشريع التهريب والسوق السوداء) .

ولم يتبق - بعد التجارة والصناعة والمصارف - سوى الزراعة والارض التي لم تمس « راسماليتها » طيلة سنوات الثورة الناصرية ، بل ازدادت رسوخا ، فماذا نالت من نقطة الحسم الانقلابية ؟

(٥) الامثلة مأخوذة من دراسة لحازم امين ثابت - مجلة « كتابات مصرية » - العدد الاول - ايلول ١٩٧٤ - بيروت (ص ٥٧ - ٥٩)

وافق مجلس « الشعب » المصري بتاريخ ٢٤ تموز ١٩٧٥ على اربعة تشريعات اساسية هي :

١ - رفع القيمة الاجبارية على الا تتجاوز سبعة امثال الضريبة الزراعية الحالية .

٢ - جواز تحويل العلاقة الاجبارية من نظام النقد الى اسلوب الزراعة .

٣ - الغاء لجان فض المنازعات واستبدالها بالمحاكم الجزئية .

٤ - جواز طرد المستأجر من الارض اذا ما تخلف عن دفع القيمة الاجبارية بعد شهرين من انتهاء السنة الزراعية .

والتشريعات الاربعة رئيسية ، ولكنها ليست كل قوانين « الثورة الزراعية المضادة » لفقر الفلاحين وصغار الملاك ، ولكنها وحدها تستكمل « الثورة الاقتصادية المضادة » للتخطيط المركزي والتنمية الوطنية الشاملة . وكما تم الاجهاز على قيادة القطاع العام للتطور الاقتصادي بالدوان على شرعية الميثاق الوطني وما اقتره من حقوق للملكية العامة ، تم ايضا الاجهاز على مضمون الإصلاح الزراعي الذي لم يتجاوز قط القوانين الرأسمالية « الوطنية » ولكنهم ارادوا الانقلاب جذريا ، ونقطة الحسم شاملة لا تتجزأ .

.. فلماذا كانت النتائج ؟

(٣)

لقد ذكرنا « المقدمات » وحدها ، ولن نصل الى النتائج الا بعد سردنا للسياق . يكفي القول الآن ان وزير المالية المصري اعترف قائلا بان « عام ١٩٧٥ هو اسوأ عام اقتصادي في تاريخ مصر الحديث بأكمله » وان وزير التخطيط - المفكر الكبير الدكتور ابراهيم حلمي عبد الرحمن - وضع النقط فوق الحروف ، فقال ان منهج الخطة واسلوب التنمية وطريق الانفتاح تؤدي جميعها بمصر الى الهاوية . اما رئيس الوزراء فقد ادلى امام مجلس الشعب بتاريخ ١١/٢/١٩٧٦ ببيان يفصح عن الفجيعة باقوى لسان يطلب حلا مزدوجا هو التقشف في الداخل ، وطلب المساعدة من « الاشقاء العرب » !!

وهي نعمة تناقض الى حد مروع مع الاحلام التي رافقت رحلة نيكسون الشهيرة عام ١٩٧٤ فلماذا كان حتميا للسقوط ان يكون مدويا ، وما هي آفاق تطور التجربة الانقلابية بعد ان هيات لها الحرب سبل الشرعية الاستثنائية ، ثم انزلت من ثغرة الدفرسوار « فلجات » الى خيمة الكيلو ١٠١ الى ان سقطت في حفرة سيناء الشهيرة ؟ وكيف يمكن بسقوط شرعية النظام الذي ولده الجراحة القيصريه لحرب تشرين ان تستمر السلطة الانقلابية ؟ والى متى ؟

☆☆☆

يفتح الدكتور فؤاد مرسي ثلاثيته النقدية * لسياسة الانفتاح الاقتصادي قائلا « ليس الانفتاح الاقتصادي مجرد موقف من رأس المال في الخارج . وليس الانفتاح الاقتصادي مجرد سياسة عارضة او عابرة او مؤقتة . وانما الانفتاح الاقتصادي هو جوهر استراتيجية المرحلة التاريخية التي بدأت بعد حرب أكتوبر » (٦) . ولعل الخطأ الوحيد في هذه المقدمة الصحيحة هو التحديد التاريخي بأن الاستراتيجية الجديدة للانقلاب « بعد » حرب أكتوبر ، فالحقيقة الموضوعية انها ولدت مع الانقلاب عام ١٩٧١ ثم اكتسبت شرعيتها بسرقه الحرب من الشارع الشعبي المطالب بها (وقد حاولت مرارا قطع لسانه الجهر بطلب الحرب) . وربما كان الخطأ ذاتيا ، فقد عمل الدكتور مرسي وزيرا للتعويض في حكومة الانقلاب ، ولكنه كان رجلا شجاعا فاستقال ورفض أن يكون أداة لتنفيذ قوانين الغابة . وربما كان مصدر الخطأ أيضا أن « الصوت العالي » للانفتاح قد ارتفع فعلا بعد الحرب على حسابها .

ليس هذا هو المهم ، فالأهم ما يستخلصه الدكتور فؤاد مرسي من نظرية الانفتاح المصري وتطبيقه قائلا « يتضح لنا الآن معنى الانفتاح الاقتصادي ، فهو اباحة الاستثمار لرأس المال . هو السماح لرأس المال الخاص ، الاجنبي والمحلي ، بما كان محظورا عليه . الانفتاح الاقتصادي هو السماح لرأس المال الخاص بالنمو الأفقي وبالنمو الرأسي ، بلا قيد او شرط . وبصفة خاصة ، فهو السماح للرأسمالية المحلية بأن تنمو الى رأسمالية كبيرة ، وبأن ترتبط بالرأسمالية العالمية . وهو السماح للرأسمالية العالمية هي الأخرى بأن تستعيد مراكزها داخل الاقتصاد المصري » (المصدر المذكور) .

هكذا بدأ انتهاك المحرمات « الميثاقية » باقتحام رأس المال الاجنبي لمجالات كانت مقصورة على القطاع العام ، بل وتحويل القطاع العام ذاته الى قطاع خاص بالمشاركة في رأس المال سواء من جانب القطاع الخاص المحلي او المستثمرين الاجانب . ومن ثم الابتعاد نهائيا عن خطة التنقية جنباً الى جنب مع ابتعاد شبح التأمين او المصادرة او فرض الحراسة . وجنبا الى جنب مع انتهاء التزامات الدولة القديمة نحو العاملين من حيث المشاركة في الادارة والأرباح وقوانين العمل وخطة الإنتاج . وقد كان هذا الانتهاك لقدس أقداس الميثاق الوطني مناخا مثاليا لشروط رأس المال الاجنبي وشروط القطاع الخاص على السواء . ان الرأسمالية العالمية — يقول فؤاد مرسي في مقاله المذكور — « تحتفي بالمشاركة المحلية لتحكم سيطرتها على الاقتصاديات التابعة . انها تستفيد من الوضع المعزازل الذي صارت

★ صدرت بعد ذلك في كتاب منوانه « هذا الانفتاح الاقتصادي » عن دار الثقافة الجديدة بالقاهرة

١٩٧٦

(٦) مجلة « الطليعة » المصرية — عدد ١٠ سنة ١٩٧٥

تتمتع به الرأسمالية المحلية . ثم تعود لتضفي حماية أكبر على هذه الرأسمالية المحلية التي تتخذ من مقدم راس المال الاجنبي وامتيازاته الباهظة فرصة تاريخية سانحة للتمتع بالزبد من النفوذ الاقتصادي ثم السياسي . من هنا اصطحب قانون الاستثمار الاجنبي عند صدوره بقوانين تصفية الحراسات ونقل التوكيلات التجارية الى الرأسمالية المحلية . انها تهيم المناخ المواتي للاستثمار الاجنبي . لكنها فسي الوقت نفسه تتيح للرأسمالية المحلية اكثر من فرصة عملية لزيادة ثرواتها . في هذا الاطار أصبح للجانب حرية تملك حتى الاراضي الزراعية . وفي هذا الاطار ايضا اعفيت الهيئات والشركات العالمية العاملة مثلاً في مشروعات تطوير قناة السويس من جميع الضرائب والرسوم المستحقة على ارباحها وتوزيعاتها وعلى اموالها ومعداتها ومعاملاتها ... ان القطاع الاجنبي يزحف ليتحول بحكم ارتباطاته العالمية وبحكم نشاطاته الداخلية وبحكم حجم امواله وامكانياته ، وبحكم تداخله مع الرأسمالية المحلية وحتى مع القطاع العام والدولة ، ليصبح هو القطاع القائد في الاقتصاد المصري » .

لذلك كان طبعياً ان يصدر عقب التشريع لايحة الاستثمار الاجنبي باقصى درجات التيسير ، قانون التوكيلات التجارية الذي يعيد هذه التوكيلات الى الافراد والشركات الخاصة فيضرب ثلاثة عصافير بحجر واحد : اولها تشجيع القطاع الطفلي في التجارة ، وثانيها تصفية التجارة الخارجية مع القطاع العام ، وثالثها تبعية الاستيراد لخطة الوكيل المصري والمصدر الاجنبي المشتركة بغض النظر عن الاحتياجات الموضوعية للبلاد مع السلع الضرورية . وقد وظفت تيسيرات الاستيراد (وأهمها التهريب المقنع بعدم تحويل عملة) بمهارة اللصوص المحترفين في جلب السلع الكمالية الترفهية وتصدير السلع الضرورية من قوت الشعب . واصبح باب الاستيراد مفتوحاً على مصراعيه للمغامرين دون اي ضابط او شرط او تحديد من جانب الدولة للسلعة المستوردة او للجهة المصدرة او للنقد المتداول . ومن المعروف ان التجارة الخارجية كانت من البنود الاساسية في جدول خطة التنمية حيث انها الاسلوب الامثل في ظل القطاع العام للحصول على النقد الصعب دون الحاجة الى التمويل بالعجز ودون الحاجة الى القروض غير المجزية او الشروط التي تهدد السيادة الوطنية . ثم أصبحت الآن بشدا رئيسياً في جدول اعمال الرأسمالية التجارية ، الطابع الغالب على تطور البرجوازية المصرية ، وخاصة شريحتها الربوية الطفيلية . لذلك كان بديهياً ان تندمج ابنية القطاع العام سواء بعرض اسهم بعض شركائه للبيع في المزاد العلني او بالاشترالك الشرعي لخبراء القطاع الخاص في ادارته بحكم اشتراكهم في رأس المال . وامست القوانين العادية لرأس المال وفي مقدمتها قانون الربح والخسارة وقانون العرض والطلب وقانون فائض القيمة ، هي الاطار العام لدولاب الانتاج ، دون اي اعتبار للتكامل المفترض بين وحدات هذا الانتاج ، ودون اي اعتبار لتطوير قوى الانتاج ووسائله ، ودون اي اعتبار لوظيفة الانتاج ودوره والجهة التي يخدمها ، فضلاً عما يجب ان يساهم به

الانتاج في « الخدمات العامة » لمجموع الشعب كالصحة والتعليم ، وما يجب ان يساهم به في دعم القوات المسلحة حامية الاستقلال الوطني .. فهذه كلها اعتبارات لا تخطر على بال قوانين الاستثمار الفردي - محليا كان او اجنبيا - ولا على تشريعات التيسير التي تؤدي دورها موضوعيا في خدمة الاهداف المضادة لهذه الغايات .

كذلك كانت النتيجة في الزراعة التي نالتها الثورة المضادة لقوانين الإصلاح الزراعي الرأسمالية في جوهرها ، اذ هددت مستقبل ثلاثة ملايين من صغار المستأجرين يعيشون من استئجار ٢٥ مليون فدان يمثل ٤٣٪ من مساحة الاراضي الزراعية . وان رفع القيمة الاجارية للفدان من سبعة امثال الضريبة التي رافقت قوانين الإصلاح الى سبعة امثال الضريبة الحالية هو خراب مستعجل - بكل معنى التعبير المصري الشائع - لاعرض قطاع من المزارعين الفقراء . اما التشريع بحق الملك في طرد المستأجر اذا تأخر عن دفع الاجار شهرين ، فالمقصود به هو طرد مئات الالوف من الفلاحين الصغار من الاراضي المستأجرة ليزرعها اغنياء الريف لا بالمحاصيل التقليدية التي يعيش منها الشعب كالقطن والقمح والذرة والفول والارز ، بل بعدائق الفاكة والخضر التي تدر ربحا اكبر واسرع واضمن . واما تقرير جواز تحويل العلاقة الاجارية من النقد الى المزارعة فهي عودة صريحة الى النظام الاقطاعي ، حيث العمل بالسخرة هو الاساس واستئجار الارض هو الاستثناء . وتهيات للرأسمالي الزراعي آخر القلاع التي يحتمي فيها من « عدوان » المستأجر الفقير ، باحالة المشكلات بينهما الى المحاكم لا الى لجان فض المنازعات حيث يمكن للقضايا ان تلف وتدور حتى يموت الفلاح الصغير جوعا .. قبل ان يصدر الحكم !

وقد كانت النتائج الفورية لهذا الانقلاب الاقتصادي - او ما نسميه بنقطة الحسم الاقتصادية - صاعقة ، يمكن ايجازها في ما يلي :

١ - العجز الفادح في ميزان المدفوعات ، ومن ثم التمويل بالمعجز ، واللجوء الى طبع الورق النقدي دون تغطية ذهبية .

٢ - اختفاء التمويل الداخلي لخطه التنمية باحجام اصحاب الدخل العالية عن الادخار ، ومن ثم الاعتماد على الديون الباهظة الفوائد من الدول الرأسمالية ، واتقاء المبدء الثقيل على كاهل القطاعات الشعبية ذات الدخل المحدود .

٣ - جمود التصدير وانفلات الاستيراد ، اذ تخصصت الرأسمالية المصرية وتفرغت لاعمال القرصنة والتهريب والسمرة والتخزين حيث الربح السريع في اقصر وقت وحيث التراكم الرأسمالي الفردي الجبان . مما

اثرت معه الاسواق المصرية بالكماليات المرتفعة الثمن وافتقرت الى السلع الرئيسية ، فزاد التضخم وارتفعت البطالة .. بهرب رؤوس الاموال عن المشاريع الطويلة الامد .

٤ - كان حتميا لذلك ان تتدهور حصة القطاع العام في الانتاج للمرة الاولى بنسبة ١٣٪ في غياب التخطيط ومنافسة القطاع الخاص وبتفكيك اوصال القطاع العام الادارية والمالية والانتاجية .

وهكذا لم يكن « اسوا عام في تاريخ مصر الحديث » - اي عام ١٩٧٥ - على حد تعبير وزير المالية ووزير التخطيط ورئيس الوزراء صدفه ، رغم فتح قناة السويس وازدهار السياحة والايدي المترددة التي امتدت من العرب للمساعدة وعض الاصابع معا كالبنك الدولي وبعض البنوك الاميركية وبعض الشركات الاوروبية . لم يكن صدفه على الاطلاق ، ان تصل مصر - وقد انجزت ما انجزت في حرب اكتوبر - الى تقيض حالها عام ١٩٦٧ ، عام الهزيمة المدوية .

لم يكن ذلك ثمرة « المجهود الحربي » الذي لم تدفع ديونه حتى الان ، ولم يكن نتيجة الغلاء العالمي في الاسعار الذي لم ينعكس على حياة البلاد الاقتصادية الا كامتداد للديون الراسمالية ، ولم يكن نتيجة الانفجار السكاني قالهجرة الجماعية من الوطن لم تتوقف ولا الوفيات ، ولم يكن نتيجة ما يسمى بالبخل العربي فالدمم النفطي المقرر في قمة الخرطوم لا يزال ساري المفعول .

.. وانما كان الثمرة العادلة - وان تكن مرة - لنقطة الحسم الانتقالية ، بالتشريع للثورة المضادة ، بالخروج من حركة التحرر الوطني العربية والدوران في فلك النفوذ الامبريالي .

ولعله من المؤسف - ولكنه طبيعي تماما - ان تكون روشتة العلاج عند رئيس الوزراء هي تقشف الشعب والشحادة من الاشقاء والمتاجرة بالدم العربي في مصر . على انه ليس مؤسفا من وجهة نظر الذين اختاروا عدة امتسار في سيناء مقابل « مصر كلها » .

كان اختيارا سياسيا منذ البداية ، قاد بالضرورة الى الاختيار الاستراتيجي في اتفاقية سيناء .. فمن اقدس الابواب - الحرب - عبرت مصر من الهزيمة الناصرية الى النصر المهزوم من خلال ما يسمى عسكريا بثغرة الدفرسوار الشهيرة .

ولا بد هنا من تسجيل اقوال الفريق سعد الدين الشاذلي - رئيس اركان حرب اكتوبر - التي ادلى بها بعد ابعاده سفيرا في بريطانيا . قال :

● « ان الفرد مهما اوتي من شجاعة لا يستطيع ان يحقق انتصارا من دون السلاح .. في هذه المعركة كان السلاح سوفياتيا مائة في المائة » واذاف انه « لا يمكن ان ننسى فضل الاتحاد السوفياتي قبل المعركة وخلال المعركة وبعد المعركة .. فالاتحاد السوفياتي قبل معارك حرب اكتوبر سلح المنطقة بشكل لم تشهد ولن تشهد له مثيلا من دون ان يكون هناك الاتحاد السوفياتي .. ان الاتحاد السوفياتي كان يرسل الدبابات الى مصر وسوريا والجزائر والعراق وحتى المغرب بالآلاف وليس بالآلاف في الدفعة الواحدة » وأشار الى ان « اسلحة روسية غير موجودة لدى حلف وارسو اشتركت في القتال » .

● « كان من الممكن ان لا تحدث الثغرة - الجيب الذي احدثته القوات الاسرائيلية فوق الضفة الغربية - ولكن كيف حدثت ؟ » يجب « ان القيادة المصرية استهانت او قللت من أهمية الثغرة في المراحل الاولى الى ان حدث ما حدث ، علما بأنه كان يمكن القضاء عليها بعد حدوثها » ثم « ظهر كيسنجر في هذه المرحلة ، وهو يحمل مجموعة من الوعود ، ويمكن من ان يقنع القيادة السياسية المصرية التي رجت به ، رغبة منها في اظهار حسن النية وفي انها لا تريد ان تدحر اسرائيل » ، « ان القيادة السياسية في مصر تراجعت عن تطبيق الاستراتيجية التي كانت تعتمد في السابق .. وكان السائد قبل الحرب ان الاستراتيجية المصرية - السوفياتية كانت تقول بأنه كلما طالت الحرب مع اسرائيل كلما نجعل العدو يجثو على ركبتيه .. فلو طبقنا الاستراتيجية كان يجب ان لا تحدث الثغرة ، وحتى بعد ان حدثت كان يجب ان يقضى عليها .. ولو التزمنا بالاستراتيجية لتمكنا من ان نتفادى حصول فك الارتباط ولاستمرت الحرب » (٧) .

والفريق الشاذلي يتكلم كرجل عسكري ، له تاريخه المشرق في صفوف الجيش المصري ، لم يعرف عنه قط محبة السوفيات ، ولم تعرف عنه قط الاحلام السياسية وطموحات السلطة المدنية . ولكن عرف عنه الانضباط الصارم والولاء للقيادة السياسية الشرعية . لذلك تصبح معلوماته في مستوى الحقائق التي يعتمد عليها ، وتصبح تحليلاته اقرب الى وقائع التاريخ . فكيف نفسر كلماته الخطيرة ؟

نفسرها اولا بان السلطة الانتقالية في مصر كذبت على الشعب المصري والرأي العام العالمي حين اكدت اكثر من مرة ان السوفيات يحجبون عنها السلاح . وكان هذا الكذب تغطية لاول اجراءاتها المعادية لجوهر التحالف بين حركة التحرر المصرية والعسكر الاشتراكي ، واعني به طرد الخبراء والمستشارين السوفيات . وفي

كتابه « الطريق الى رمضان » لف محمد حسنين هيكل ودار حول هذه النقطة « الفامضة » حتى قال ان احدا لا يستطيع ان يحدد تماما العامل الذي ضغط على الزناد فأصدر الرئيس السادات قراره بالاستغناء عن الخبراء . ولكن « المفاجأة » احاطتها مجموعة من الملابس المريبة أهمها زيارة وزير الدفاع السعودي لكل من واشنطن والقاهرة قبل وأثناء وبعد اتخاذ القرار (٨) .

وليكن ان احدا في البنتاجون او البيت الابيض لم يطلب من مصر رسميا طرد السوفيات (رغم ان التصريحات الاميركية في هذا الصدد لا تحتاج الى استشهاد لفرط كثرتها وتركيزها على ان الوجود السوفياتي في مصر يحول دون تسوية الصراع العربي الاسرائيلي) . ليكن ، فالحصيلة الموضوعية الختامية للقرار هي انه ابرز الهوية السياسية للسلطة الجديدة بعد اقصائها لما يسمى بالجناح الناصري في لعبة مشتركة من الجانبين . هذه الهوية هي الانسلاخ عن معسكر التحرر والاشتراكية . وكانت الشيفرة العلنية الاولى التي طالبت « الغرب » بفك رموزها لعله يفهم ويتحرك .

ونفسر كلمات الشاذلي ، ثانيا ، بتصريحات الرئيس السادات المتوالية لمجلة « الحوادث » اللبنانية ، وفيها يركز على نقطتين : الاولى هي انه ارسل حافظ اسماعيل الى واشنطن لجس نبض الولايات المتحدة قبل حرب اكتوبر ، فقبل له بلهجة دبلوماسية مهذبة انكم امام خيارين احدهم انكم مهزومون وعليكم قبول شروط الهزيمة والاخر ان تتحركوا حتى نتحرك . وكان المعنى ذاته تقريبا في تصريحات زعماء أوروبا الغربية وخاصة فرنسا .

وتحركات مصر في حرب اكتوبر ، وهنا نجيء النقطة الثانية التي ركز عليها الرئيس السادات في تصريحاته المستمرة الى مجلة « الحوادث » خاصة بين عامي ٧٤ و ١٩٧٥ وهي انه كان ممكنا لشفرة « الدفرسوار » ان تكون مقبرة للاسرائيليين وان تشهد - على حد تعبيره حريا - احدي اروع معارك العرب . لسولا ان الدكتور كيسنجر نصح بالتريث لان اميركا حينئذ ستتدخل (وكان الرئيس المصري قد صرح مرارا انه خلال الايام العشرة الاخيرة من الحرب فوجيء بأنه يحارب اميركا بالفعل لا اسرائيل !!) ولكن المهم ان القيادة السياسية المصرية اعلنت انها لا تستطيع مجاربة اميركا ، ولذلك فهي تقبل النقاط الست لاتفاق فصل القوات الاول . وهو الاتفاق الذي توجهت عودة العلاقات الدبلوماسية بين القاهرة وواشنطن وزيارة نيكسون الخرافية وما واكبها من اتفاقيات واحلام اقتصادية . ولقد كان

(٨) محمد حسنين هيكل - الطريق الى رمضان - الطبعة العربية - دار النهار اللبنانية - بيروت

« اعلان المبادئ المشتركة » الذي وقع اثناء هذه الزيارة بمثابة المعاهدة البديلة لاتفاق الصداقة بين مصر والاتحاد السوفياتي الذي جمد عمليا وهو جسم رسميا . اي انه كان الوجه الآخر لطرد الخبراء السوفيات .

ويمكن تفسير كلمات الشاذلي ، ثالثا ، في ضوء الخطاب التاريخي الذي قاطع به القائد الاعلى للقوات المسلحة المصرية صوت الحرب ليقول انه على استعداد للتفاوض من اجل السلام ، ولم يكن قد تم تحرير سوى بضعة كيلومترات على الضفة الشرقية ، وكان الجنرال شارون قد بدأ رحلته الى الضفة الغربية . وكان يوم السادس عشر من اكتوبر ١٩٧٣ هو يوم « التعادل » الذي يجيز التفاوض من مركز قوة !!

ولا شك ان هذا السياق يوحي بان الحرب كانت « تمثيلية » ، ولكنها بالقطع لم تكن كذلك . فمبادي القتال لا تعرف التمثيل بالاف الدبابات والمدافع والطائرات وملايين الاطنان من النيران . كذلك فقد كان قرار الحرب متخذًا بطول الشارع المصري - والعربي عامة - وعرضه . ولكنها بالقطع ايضا لم تكن حربا تحريرية من جانب القيادة السياسية المصرية ، وان كانت كذلك من جانب الشعب والجيش . ففضرة الدفرسوار تجسد المسافة بين القرار العسكري والقرار السياسي ، كما ان اتفاقية سيناء الثانية تجسد المسافة بين اختيار الشعب واختيار السلطة .

فلقد كان اختيار الشعب للحرب ضد « اسرائيل » اختيارا وطنيا واجتماعيا في آن ، يخترق قلب الهزيمة الناصرية عام ١٩٦٧ الى مرحلة ارقى من التحرير الوطني والاجتماعي ، ببدء سلبيات التجربة السابقة التي آلت نهايتها البيروقراطية البوليسية الى وراء الاسوار ، وباستعادة الاستقلال الوطني لسيناء في ضوء الرؤية القومية لبقية الاراضي العربية المحتلة وطمعها فلسطين ، وبانجاز التحول الاجتماعي من مرحلة رأسمالية الدولة الوطنية الى تأسيس القاعدة المادية الصلبة للاشتراكية . وهذه كلها ليست حلقات مغلقة معزولة عن بعضها البعض ، ولكنها حركة جدلية واحدة متفاعلة الوسائل والغايات . وكانت انتفاضة الطلاب والمثقفين والعمال والفلاحين المصريين بين عامي ٦٨ و ١٩٧٣ قرارا بالحرب ، ولكن في حدود هذه المعاني . غير ان الاحداث التي جرت بين عامي ٧١ و ١٩٧٣ كانت تصمد لحرب اخرى تمنح الشرعية لسلطة الانقلاب وتحولها الى « نظام » ، وتكرس سلبيات التجربة السابقة بتقنين الانحراف ، وتستغل النساخ الاقتصادي والاجتماعي والسياسي للسنوات الخمس السابقة على عام ١٩٧٠ لتقيم اعمدة الهيكل المناقض كيفيا للبناء القديم . وقد دخل المصريون غمار الحرب ، بغض النظر عن اهداف النظام ، بشجاعة الرسل ونقاوة الانبياء .. حتى تبينوا بمقد وقت قصير انهم كالراهب الذي ادى الصلاة في بيت الدمار . فوجئوا بانهم عبروا الهزيمة الناصرية حقا ، ولكن الى نصر مهزوم ، وكان « الحرب » كانت جراحة قيصرية اجرتها سلطة

الانقلاب لتحصل على شرعية الولادة الاستثنائية ، لنظام كان جنينا جرثوميا في احشاء النظام الناصري ، ولكنه اصبح الآن نقيضه المتطرف .

(٤)

وتأخر الصدام عاما كاملا ..

فبعد الانتهاء من « فصل القوات » على جبهة سيناء تقدمت أجهزة الامن المصرية الى الرئيس السادات بتقرير هام يدق ناقوس الخطر الداخلي ..

وفي اجتماع عاجل لهيئة الامن القومي قال البعض وفي مقدمتهم حافظ اسماعيل * : انني اوافق على الجانب الوصفي في هذا التقرير ، ولكنني لا اوافق على النتائج التي يتوصل اليها ، انني لاحظ قدرا من المبالغة في تصور الامور .

وسافر حافظ اسماعيل الى موسكو سفيرا .

ولكن دائرة « الاستشارة » في ما احتواه التقرير من معلومات وما تضمنه من تحليل اتسعت . وقال البعض وفي مقدمتهم مراد غالب - وزير الخارجية حينذاك - ان من واجب « الاجهزة » ان تقدم المعلومات ، ولكن ليس من شأنها ان تقدم النصائح .

وسافر مراد غالب الى بلغراد سفيرا .

بعد ذلك بأقل من عام ، اضطربت شوارع القاهرة بموجة عارسة من المظاهرات ، فاستأذن اصحاب التقرير الجهات العليا في « تنفيذ الخطة » وحصلوا على الضوء الاخضر في اقل من ٢٤ ساعة تمكنوا بعدها من اعتقال ألف مواطن مصري في ثلاثة أيام فقط !

ولكن ماذا قال التقرير ؟

قال انه منذ وفاة الرئيس الراحل جمال عبد الناصر ، بدأت بعض التنظيمات والتجمعات السياسية تتشكل من جديد ، حينما بسرية مطلقة وحينما آخر بصورة نصف علنية .. فالى جانب الاتحاد الاشتراكي - وهو التنظيم الرسمي - هناك :

● تنظيمات ناصرية : من بقايا الجهاز الطليعي للاتحاد الاشتراكي بالإضافة الى عناصر جديدة أغلبها من الشباب ، وهي ترى - خاصة بعد ١٥ مايو - ايار

★ مستشار الرئيس لشؤون الامن القومي حينذاك ، وسفير مصر في باريس حاليا .

١٩٧١ - ان ما حدث هو انقلاب على الناصرية .

● تنظيمات شيوعية : انصهرت فيها تدريجيا عناصر من التشكيلات القديمة، ولكن رفدت اليها افواجا متلاحقة من الطلاب والعمال .

● تنظيم وفدي : له اربعون عضوا في مجلس الشعب ، ومنتشر الى حد ما في الجامعة ، علق انصاره اربع مجلات حائط في كلية الحقوق بجامعة القاهرة وثلاث مجلات في كلية التجارة .

● الاخوان المسلمون : وحزب التحرير الاسلامي وشباب محمد ، والتنظيمات الثلاثة مستقلة عن بعضها البعض .

● تجمعات غير منظمة حزبيا : في النقابات العمالية والاتحادات الطلابية واوساط المهنيين خصوصا بين الصحفيين والمهندسين والمحامين .

وحول تقييم هذه التنظيمات قال التقرير :

● الناصريون هم اكبر التنظيمات « اليسارية » بينما الاخوان المسلمون هم اقوى التنظيمات « اليمينية » .

● الشيوعيون اقل عددا ولكن اكثر تنسيقا وتماسكا وقائرا .

● هناك تقارب يصل الى حد التعاون بين الناصريين والشيوعيين .

● هناك خلافات حادة بين الاخوان وحزب التحرير الاسلامي .

وقال التقرير ان هذه التنظيمات تختلف اساسا حول دور الاتحاد السوفياتي واميركا والعرب ، وحول معنى الديمقراطية واشكالها . ولكنها تتفق تقريبا حول ضرورة استئناف القتال .

واخيرا ، فقد نصح التقرير القيادة السياسية بضرب هذه « الاقلية المنظمة » قبل ان يستفحل خطرهما .

ولكن القيادة السياسية « احتفظت » بالتقرير ، وراحت توجه دفة الامور على النحو التالي :

● اعلان سياسة الانفتاح الاقتصادي على رؤوس الاموال العربية والاجنبية ، وبالطبع المصرية .

- اعلان سياسة الانفتاح على الغرب عامة والولايات المتحدة خاصة .
- رفع الرقابة الرسمية عن الصحف .

« . . وعلى أجهزة الامن ان تظل في درجة الانتباه القصرى » . وتدفقت رؤوس الاموال على بناء الفنادق والكازينوهات وتصنيع السيارات ، واطلت مكاتب الشركات الخاصة للاستيراد والتصدير ، وجالت في سماء الشرق الاوسط طائرة كيسنجر وطائرة نيكسون ، وبدأت الصحافة المصرية « عهدا جديدا » .

بدأ هذا العهد مبكرا باقصاء محمد حسنين هيكل عن « الاهرام » ، لانه كتب محذرا من الارتقاء في احضان الولايات المتحدة او الاعتماد على شخص الرئيس الاميركي المهذب بفضيحة « ووترغيت » او بريق كيسنجر الذي لن يبقى طويلا . بدأ العهد رسميا بعودة التوايمن على ومصطفى امين الى عرشهما القديم . واصبحت « الديمقراطية الجديدة » تعني الهجوم على عبد الناصر تلمحا وتصريحا ، الهجوم على الاتحاد السوفياتي ، الهجوم على الاشتراكية ، والهجوم على منجزات ثورة يوليو بولبوا في الاقتصاد والسياسة الخارجية .

واكتفى اليسار المصري بالدفاع عن عبد الناصر وثورة يوليو والاتحاد السوفياتي والاشتراكية في « روز اليوسف » و « الجمهوريه » و « الكاتب » و « الطليعة » . وما ان بدأ اليسار العلني المؤمن بقيادة الرئيس السادات ، يحال حرب اكتوبر ويقيم نتائجها السياسية حتى اختتم « العهد الجديد لحريه الصحافة » اعماله بتصفية مجلة « الكاتب » .

ولكن السلطة السياسية لم تكتف برفع الرقابة عن الصحف للتعرف على مدى صحة التقرير الذي قدمته أجهزة الامن ، بل بادر الرئيس السادات بتقديم « ورقة تطوير الاتحاد الاشتراكي » . ان رفع الرقابة تؤدي الى معرفة تقريبية بالاتجاهات « السياسية » العامة في المجتمع . املا ادارة حوار جماهيري واسع حول الاتحاد الاشتراكي ، فانه يؤدي الى معرفة تقريبية ايضا بالنوايا « التنظيمية » لهذه الاتجاهات .

هكذا دار في طول مصر وعرضها اعنف حوار حول الاتحاد الاشتراكي . وقد راس لجنة الاستماع بمجلس الشعب السيد محمود ابو وافية عدل الرئيس . وقام باعداد التقرير الختامي للمناقشات المهندس سيد مرعي صهر الرئيس .

قال التقرير الذي اعدته لجنة تجميع اتجاهات الحوار حول « ورقة تطوير الاتحاد الاشتراكي » (٩) :

(٩) يراجع النص الكامل « للورقة » المذكورة في مجلة « الطليعة » المصرية - قسم الوثائق - عدد ايلول - سبتمبر ١٩٧٤ وكذلك عدة تعليقات من اسرة التحرير ، وايضا الدراسة المنشورة في اكتوبر ١٩٧٤

● « أكدت جماهير شعبنا ان الغرض من التطوير هو مزيد من الحرية والديموقراطية والفاعلية » .

● « طالب البعض باعادة النظر في تعريف الفلاح والعامل بما يضمن التمثيل الحقيقي لفئتي العمال والفلاحين » .

● « ذهب فريق الى أن صيغة الاتحاد الاشتراكي قد فشلت في اداء المهام الملوطة بها ، او انها لم تعد ملائمة لمواجهة مهام المستقبل ، وهو ما يستلزم فسي الحالتين ، البحث عن صيغة بديلة ، وهي في رأي هذا الفريق صيغة تعدد الاحزاب . وقد وضع هذا الاتجاه على الخصوص بين المثقفين ورجال الفكر من اساتذة الجامعات والصحفيين واعضاء النقابات المهنية المختلفة ، كما ظهر هذا الاتجاه ايضا في الحوار الذي دار في خمس محافظات » .

● « اذا كانت اغلبيه الجماهير كما عبرت عن نفسها في الحوار الوطني الواسع قد استبعدت فكرة الاحزاب على الاقل في الوقت الحاضر ، الا انها تستعيد لتنظيمها السياسي اهم ما في النظام الحزبي من ايجابيات ، وهي تعدد الاتجاهات والمنايسر والمعارضة الفعالة » .

هذا ما انتهى اليه التقرير « الرسمي » الذي قدمه سيد مرعي الى الرئيس ، مخففا من دعوة الجماهير وارادتها في تعدد الاحزاب ، ولكن دون أن يستطيع الهروب من المشكلة برمتها . ولا بد أن الرئيس قد استعاد الى الذاكرة المناقشات الواسعة التي جرت في مبنى الاتحاد الاشتراكي بعد ١٥ مايو - ايار ١٩٧١ ، وكيف ان الغالبية العظمى طالبت والحت في طلب تعدد الاحزاب .

في هذا الوقت كانت نتائج « سياسة الانفتاح » قد أدت الى نتائج محددة :

● على الصعيد السياسي دخلت « التسوية » في دائرة مفرغة ، بدأت بزيارات كيسنجر « الصديق الوفي » وانتهت بالفناء زبارة بريجنيف . ولا زال الاحتلال الاسرائيلي جاثما على الارض العربية ومنها سيناء .

● على الصعيد الاقتصادي اختفت السلع الاساسية من الاسواق ، وارتفعت الاسعار خلال عام واحد الى اكثر من الضعف ولم ترتفع الاجور قرشا واحدا ودخلت البلاد مرحلة « المجاعة الشاملة » . . بينما « ازدهرت » الاستثمارات الطفيلية التي تهم الطبقات العليا كبيع وشراء السيارات ، واستيراد الكماليات المترفة من الملابس الداخلية الى ادوات الزينة . وتحولت عمارات كاملة الى « شقق مفروشة » . وتعذر انتاج الاقمشة الشعبية والدواء والاسكان على اوسع قطاعات الشعب . فلم يعد العمال والفلاحون والطلاب وحدهم يعانون البؤس بل أضافوا

الى جانبهم فئات اجتماعية جديدة تنتمي اصلا الى الطبقة المتوسطة بشرائعها المختلفة .

واستندت جريدة الجمهورية الى احصاء رسمي لجهاز تخطيط الاسعار يقول « ان في مصر ٢١٩ تاجرا يكسبون ٢٥ مليوناً من الجنيهاً سنوياً » (١٠) . وكتب روز اليوسف تقول « ان القيمة الابجارية لكازينو الميرلاند زادت على نصف مليون جنيه وكان المسناجر القديم يدفع ٣٠ ألف جنيه . وفي نفس الوقت بيع ملهى ليلي بشارع الهرم الى تاجر عربي ب ٤٥٠ ألف جنيه مقابل ١٣ ألف جنيه فقط في العام الماضي » (١١) .

هكذا لم يعد في ميسور المواطن العادي ان يحلم بالماوى او الطعام او الكساء او التعليم . . فقد أصبحت تجارة الكتب في الجامعة من اشجع معالم الانحراف « الاقتصادي » التى يدفع الطالب الفقير الى البحث عن عمل بدلا من البحث عن العلم . وبدأت تصفيات شركات القطاع العام تتم الواحدة بعد الاخرى فسي هدوء وصمت . واصبح القطاع الخاص - في سلع الحياة اليومية الضرورية - هو سيد الموقف في الانتاج والاستهلاك والاستيراد والتصدير .

وارتفع الهمس من الصدور الى صفحات الجرائد ، فعلقت القيادة السياسية « احنا حنسيب الناس بنفضض ونقول اللي عايزاه ، وبعدين احنا اللي هنقرر » . وبدأت في مصر موجة من « الحوادث المؤسفة » كما ارادت الاجهزة ان تسميها : في طابور الجمعية التعاونية للحصول على صابونة ، اقدم احدهم على قتل آخر لانه حصل على ثلاث صابونات زبادة . في طابور آخر سقط احدهم بالسكينة القلبية حين اعطوه دجاجة وكيانو من اللحم لمدة اسبوع . اعتقلت الشرطة احد المتهمين في جريمة عادية بحي السيدة زينب ، وشاع بين الناس انه توفي اثناء التحقيق فقامت مظاهرة رمت قسم الشرطة بالطوب ودخلت مع البوليس فسي معركة . سقط جدار النادي الاهلي من الازدحام فمات بعض الشباب وقامت معركة دامية بين الجمهور والشرطة . صدمت احدى السيارات الخاصة مواطنا امام احد مصانع شبن الكوم ، فتمجهر الناس واحرقوا اربعم سيارات مارة بالطريق واصطدموا بالبوليس بمختلف ادوات العنف .

ولا بد ان ذاكرة السلطة قد استعادت مسلسل الحرائق قبل حرب اكتوبر - والذي انتهى بدمار دار الاوبرا . وظل الفاعل « مجهولا » الى الان !

(١٠) جريدة « الجمهورية » المصرية - عدد ١٩٧٤/١١/١٤

(١١) مجلة « روز اليوسف » المصرية - عدد ١٩٧٤/١٠/٧

وتلوثت - فجأة - مياه القاهرة . ربما لأول مرة في التاريخ . رغم ذلك جاء تقرير المدعي العام الاشتراكي ليؤكد ان « الغافل مجهول » . وسخر فنان الكاريكاتير المصري المعروف صلاح جاهين من التقرير في « الاهرام » ولكن المدعي العام الاشتراكي طلبه للتحقيق لانه « من جهة قضائية بما يعتبر قدحا وذما » . وبهذا الاجراء فتح المدعي العام الاشتراكي بابا كان مغلقا ، فقد راح البعض يكتب مستفسرا كيف يسمح للمدعي العام الاشتراكي ان يجمع بين هذه الوظيفة ومنصب وزير العدل .

كان الباب مغلقا ، ففتح على مصراعيه : كيف يجمع وزير العمل أيضا بين هذا المنصب ورئاسته لاتحاد العمال وبعض النقابات ؟ كيف يجمع وزير الثقافة بين احد عشر منصبا ؟ بل كيف يصبح رئيس الجمهورية رئيسا للاتحاد الاشتراكي ، التنظيم السياسي الوحيد ؟

واستمرت موجة « الحوادث المؤسفة » كما دعتها وزارتا الداخلية والاعلام ، ولكنها اتخذت اشكالا اخرى . قرار قضائي بحل مجلس نقابة المهندسين ، وقرار ثان وثالث ، لمخالفتها القانون في الانتخابات ، ولكنها لا تحل . رئيس قسم بجامعة عين شمس يضرب استاذًا بالحذاء لمجرد ابدائه بعض الملاحظات على الفساد في الجامعة .

وتستمر « الحوادث المؤسفة » في موازاة الفراغ السياسي المؤلم الذي نالته مسيرة الحل السلمي بعد الحرب ، وفي موازاة الغلاء المجنون والانخفاض المروع للاجور والائراء البشع للسماسرة .

وذات صباح ..

اقبلت « الاجهزة » وبين يديها تقرير مطبوع ، قدمته الى الرئيس السادات ، تحت عنوان « مشروع برنامج عمل للقوى الشعبية » . اضاءت الاجهزة الضوء الاحمر وهي تقرأ على الرئيس . قالت انهم « الشيوعيون والناصريون » هم 'صحاب هذا التقرير . اتصلوا ببعضهم البعض واجتمعوا على ما جاء فيه . يقول التقرير :

● « .. ها نحن نشهد منذ الايام الاولى لوقف القتال ، وعبر الخطوات والتطورات اللاحقة سلسلة من التحركات السريعة والواضحة من جانب كل القوى الداخلة في الصراع .. فالامبريالية الاميركية راس القوى المعادية لنضالنا وسند اسرائيل الاساسي وحامية القوى الرجعية وقوى الثورة المضادة في بلادنا وفي الوطن العربي كله ، تنشط فور وقف القتال الى العمل المكثف في سبيل اهدافها الاساسية التي لم تتنازل عنها قط . وفي الوقت الذي لا تتوقف فيه اميركا عن دعم العدوان

الاسرائيلي بكافة المعونات السياسية والاقتصادية والعسكرية ، تتقدم بلا حياء لتلعب دور (الوسيط) بيننا وبين اسرائيل ، ولتفرض نفسها (الحكم) الوحيد في هذا الصراع ، وهي تهدف من ذلك الى احتواء كل نتائج واثار حرب أكتوبر ، وتسمى لاستثمار هذه النتائج لصالحها هي ، على حساب نضالنا وعلى حساب التضحيات الباهظة لشعبنا وللشعوب العربية الشقيقة » .

● « .. ان الفئات اليمينية من الرأسمالية الوطنية التي كانت ترتبط بمعسكر الثورة الوطنية برباط ضعيف تستعد الآن تأمينا لمصالحها وجريا وراء اطماعها لقطع هذا الرباط وللتخلي عن وطنيتها . انها تستعد لاقاء راية الاستقلال الوطني في البحر ، وللقيام بدور الشريك الاصفر لرأس المال الامبريالي والاجنبي ، في اطار دولة رأسمالية متخلفة وتابعه » .

● « .. ان القوى الشعبية الهائلة تعرف بكل وضوح طريقها ، تعرف ما تريد وتعرف ما ترفض .. فهي ترفض ان تتحول قضية الارض المفتصة الى طريق المساومات والحلول الجزئية المنفردة ، وان تكون اميركا وهي خصمنا الاساسي حكما بيننا وبين اسرائيل . وهي ترفض كل محاولات الامبريالية الاميركية واعوانها من الرجعيين والعملاء لاستغلال العدوان الاسرائيلي لتحقيق هدفها الدائم في فرض سيطرتها على بلادنا ، وعزلنا عن الوطن العربي ، بدفعنا الى التخلي عن مكاننا في حركة النضال العربي من اجل التحرير والتقدم والوحدة . وترفض محاولات الرجعية واليمين العربي لاستغلال الروابط القومية لصالحها ، واعطاء حركة التضامن والوحدة بين البلاد العربية مضمونا رجعيا ويمينيا معاديا لمصالح الشعوب العربية وآمالها . وترفض الاتجاه الرجعي واليميني الى الردة في سياستنا الخارجية بالاتجاه الذي يدعو الى التهادن والوفاق مع القوى الامبريالية والى العزلة عن القوى الصديقة لشعبنا . وترفض استمرار الاوضاع المناهضة للديمقراطية في بلادنا تحت اي حجة من الحجج . وترفض المحاولات الامبريالية والرجعية الرامية الى تجميد ونصفيّة تطورنا الاقتصادي والاجتماعي . وترفض الخط اليميني لدفع تطورنا الاقتصادي والاجتماعي في اتجاه التطور الرأسمالي . ونصفيته او احتواء الانجازات الايجابية الاقتصادية والاجتماعية لثورة ٢٣ يوليو » .

● « .. ولا شك ان برنامجا موحدا للقوى الشعبية في جبهة واحدة يلعب دورا تنظيميا وتوحيديا عظيما . ولكن شعار الطلائع الواعية من الجماهير : فلننمي حركة الجماهير الشعبية في جبهة واحدة تتولى قيادة النضال ، في سبيل تحقيق البرنامج الشعبي ، جبهة تتمثل فيها سائر القوى الوطنية والديموقراطية والثورية ، وسائر الاتجاهات والتيارات السياسية والفكرية المعبرة عن هذه القوى . وهذا الجبهة سوف تكون بالضرورة جبهة معادية للامبريالية والرجعية كما انها معادية لقوى اليمين الرأسمالي » .

ولكن هذه الجبهة لن تعتبر نفسها - بالضرورة - جبهة معادية للسلا
لانها من موقع النضال في سبيل تحرير الارض ، وفي سبيل الحفاظ على ا
الوطني ملازمة بان تؤيد وتدعم كل خطوة تتخذها السلطة في هذا الاتجاه ،
من هذا الموقع ايضا ملازمة ان تعارض بحزم اي خطوة تتخذها السلطة
معارضة مع المفهوم الصحيح المصلحة الوطنية .

● « . . » واخيرا فانه من موقع الادراك فان الضمان الاساسي انما
تحقيق التمثيل الصحيح لمختلف طبقات الشعب وفئاته العاملة داخل سلاط
بسائر اجهزتها . من موقع الادراك لهذه الحقيقة ، فان جبهة القوى الشعبية
حقها ان تناضل بلا كلل من أجل سلطة وطنية ديمقراطية شعبية تشتت
بنصيبها الكامل سائر طبقات وفئات شعبنا العامل ، ويتمثل فيها
الديموقراطي لهذه الطبقات والفئات .

وكان هذا التقرير السري مؤرخا في آب - اغسطس ١٩٧٤ وقد تلت
البيان الاهداف العامة للبرنامج المطروح للحوار بين القوى السياسية المخ
مصر (١٢) .

وبهذه « الوثيقة » ايقنت السلطة السياسية ان كافة ادوات ا
و « المفضضة » لم تنجح في امتصاص الجو التنظيمي السري وشبه العلن
ابتداء من الرفع الشكلي للرقابة على الصحف ، الى الحواز الواسع حول ورق
الاحصاد الاشتراكي .

وبدات القيادة تقرا من جديد التقرير الاول لاجهزة الامن . واذا
« شيئا آخر » غير الذي حاولت احتواءه هو الذي يجري . . فقد استيقظت
القضايا التي ظن البعض انها ماتت . وربحت قضية استشهاد المناضل شهدة
الشافعي (الذي اغتيل في معتقل ابي زعبل عام ١٩٦٠) تعريضا قدره اثناع
من الجنيهاات . وصدر كتاب بالغ الاهمية في بيروت عنوانه « الاقدام العار
يكشف وقائع التعذيب والموت التي تعرض لها المناضلون المصريون - شيوعيو
شيوعيين - بين عامي ٥٩ و ١٩٦٤ . واحست اجهزة الامن انها ليست بعي
مهما تغيرت الوجوه والاسماء ، وان مستقبلها مرهون باستعادة هيبتها في ا
والابادة .

لذلك بادرت باعداد « القوائم » منذ تسعة اشهر كاملة ، كما اعترفت :

(١٢) نشر هذا التقرير فيما بعد في مجلة علمية هي « الشراة » البيروتية - عدد ٣ السنة
- يناير (كانون الثاني) - مارس (آذار) ١٩٧٥

- مصادفة - وكالة آباء الشرق الاوسط وهي الناطق الرسمي باسم التنظيم .
قالت الوكالة المذكورة بتاريخ ١٩٧٥/١/٥ ان « أجهزة الامن بالاشتراك مع النيابة العامة كانت تتابع هذا النشاط الهدام والضرر بالامن القومي منذ ٩ اشهر تقريبا » .
لم تكن هذه الاجهزة مشغولة اذن برصد شبكات التجسس الاسرائيلي ، ولا بمتابعة شبكات الاختلاس والتهريب والنصب العلني والمستور ، ولا بمطاردة المتلاعبين بأرزاقي المواطنين في سوق البورصة .. وانما كانت مشغولة غاية الانشغال بأولئك الذين يناضلون من أجل حفيهم وحق غيرهم في التنظيم السياسي المستقل اي في الدفاع عن الديمقراطية . وهكذا كانت « الصحافة الحرة » وندوات « تطوير الاتحاد الاشتراكي » كالمصيدة التي فتحت شهية الناس ليتكلموا ، وحين جهروا بأرائهم في ضرورة تعدد الاحزاب واستقلال المنابر الصحفية ، كانت الاجهزة تسجل عليهم انفسهم وترصد حركاتهم قبل اسمائهم .

وتعالت الاحداث بسرعة .

بدأت « التسوية » تهزول في الطريق المسدود ، ولدت « المسامي الحميدة » للدكتور كيسنجر فاراً ، وتبخرت أحلام البعض في الاموال الأميركية . تضاعفت الاختناقات في الشارع والبيت والجامعة والمصنع والمكتب ، في المواصلات والاغذية والادوية والاحذية والملابس والكتب الدراسية والمساكن .

وفي هذا « الجو » تأجلت زيارة بريجنيف .. وكأنها بمقدماتها ونتائجها تبدو نقيضا لزيارة خروشوف الشهيرة عام ١٩٦٤ .

كانت زيارة خروشوف تتويجا سياسيا (معلويا) لتحولات اجتماعية فسي مصر ، بدأت بقرارات يوليو ١٩٦٢ ، وفي يوم الزبارة لم يكن هناك معتقل شيوعي او وطني داخل الاسوار ..

ويجيء تأجيل زيارة بريجنيف تتويجا سياسيا لتحولات اجتماعية وسياسية بدأت بفصل القوات ثم راحت تدور في حلقة مفرغة .

وفي هذا « الوقت » بالذات بدأت مظاهرات بور سعيد القليلة العدد ، وانتهت بمظاهرات القاهرة الكبيرة : الوف العمال الذين عانوا احوال الغلاء وقمع الحريات والطريق المسدود أمام التحرير والدماء الغزيرة لابنائهم الشهداء . والوف الطلاب الذين عانوا الاحوال من الوصاية على نشاطهم السياسي ومن برامج التعليم الرجعية ومن تجار الكتب الجامعية .

وكان « الحوادث المؤسفة » الفردية كانت انذاراً بما يفلي به باطن الارض من تفاعلات ، تفجرت عفويا كبركان صباح اليوم الاول من العام الجديد ١٩٧٥ ...

انفجار بركاني لم ينظمه أحد ، ولكنه معباً تلقائياً بانفعال الواقع المر . انه أحد اشكال النضال ذات التقاليد العريقة في مصر والتي لا تحتاج الى « عناصر مندسة » ★
 لاشعالها لان الشعب المصري ليس قاصراً عن الوعي ، ولا يحتاج الى اضرار خارجية ليتحرك . ولعل العناصر المندسة حقاً - وكما اعترفت إحدى المصادر العلمية - من عملاء أجهزة الامن المدربين على التخريب وافتعال الشعارات « المتبدلة » . هؤلاء هم الذين حطموا عن قصد شركات الطيران الفرنسية والليبية والمكتبة السوفياتية وعشرات السيارات دون تفريق ، لمجرد تلفيق تهمة « التخريب » للمظاهرين من أبناء الشعب .

كانت ولا تزال مظاهرات الاحتجاج على الغلاء البشع ، وقمع الحريات ، والتسوية المائعة . كانت ولا تزال مظاهرات نظيفة في شعاراتها واساليبها . ولقد سبقت ولا تزال كافة التنظيمات السرية وشبه العلنية في التحرك . كان الناصريون والشيوعيون والديموقراطيون يحاولون ولا زالوا ايجاد الصيغة الصحيحة للنضال المشترك من اجل الديموقراطية .

ولكن الاجهزة لم تهتمها المظاهرات ولا فكرت السلطة في دالاتها الخطيرة .. وانما راحت تلمع القوائم الجاهزة بأسماء المناضلين عن مصر والعروبة والاستقلال والاشتراكية .

ان هذه المظاهرات ليست من تدبير المخابرات الاميركية كما قال عبد الرحمن الشرقاوي في « روز اليوسف » ولكنها من تدبير الشعب المصري والفلاء والقمع ، وما حدث من تشويه مرده الى عناصر السلطة المندسة في صفوف الجماهير .

ان هذه المظاهرات ايضا ليست من تخطيط إحدى المنظمات اليسارية والناصرية والوطنية ، ولكنها « هبة » عفوية انطلقت من الصدور والحناجر . انها تعبر عن « المناخ العام » أكثر من تجسيدها لنشاط حزبي معين .

والعلاج الذي قامت به السلطة ، باعتقالها لآلاف مواطن مصري من العمال والطلاب والمثقفين والكتاب لم يطفئ الشعلة الملتهبة .. لانه ليس علاجاً مما دام المرض كامناً في بنية النظام الذي استضاف الى السلطة في السنوات الاخيرة بعض اغنياء الريف والفئات الطفيلية على الانتاج من السماسرة وعملاء الشركات الاجنبية . انه ليس علاجاً ، ما دام المرض مستوطناً في الفلاء الفاحش وغيساب الديموقراطية والتهادن في تحرير الارض . وليس علاجاً ما يطالب به البعض ملوك وامراء البترول

★ تعبير اشاعته في البداية أجهزة الامن المصرية ، ثم استخدمته القيادات الرسمية في الخطب والتصريحات ، وما لبث ان ذاع بواسطة أجهزة الاعلام .

العربي من سرعة انقاذ مصر من المجاعة ، او ما يطالبون به اميركا من مبادرات جديدة تنقل انظمة الحكم المهددة بالانهيار .

وانما يجيء اعتقال الالف مناضل مصري - والانفراج عنهم ثم استردادهم وهكذا - ضمن برنامج شامل للتسوية السياسية والتصفية الاقتصادية والاجتماعية لمنجزات ثورة يوليو .

★ ★ ★

ذات صباح ، في اليوم الاول من يناير ١٩٥٩ ، قامت أجهزة الامن المصرية باكبر حملة اعتقالات في تاريخ مصر الحديث ، كان من نتائجها الفورية انفصال الوحدة المصرية السورية ، ومن نتائجها البعيدة هزيمة يونيو - حزيران ١٩٦٧ .

وذات صباح ، في اليوم الثاني والثالث من يناير ١٩٧٥ قامت أجهزة الامن المصرية باكبر حملة اعتقالات بعد رحيل عبد الناصر . . فالام تؤدي؟
هذا هو السؤال !

واقبل الجواب في « المحلة الكبرى » عاجلا وحاسما . تكونت أول « كومونة » حقيقية في اكبر مدينة عمالية مصرية ، حاصرتها قوى الجيش واجهضتها بالسلاح والسجن . كان ذلك في آذار - مارس ١٩٧٥ حيث بدأت مسرحية « فشل » كيسنجر في مفاوضات اتفاقية سيناء التي نجحت في تموز في قمة سالزبورغ بين الرئيسين الاميركي والمصري ووقعت بالاحرف الاولى في ايلول .

كانت محطة سالزبورغ النمساوية بمثابة محطة الوصول . وصول نقطة الحسم الاقتصادية الى نقطة التحول الاستراتيجية . وبينهما كانت نقطة الوصول من مرحلة الانقلاب الى مرحلة النظام المعبر عنهما عسكريا بحرب اكتوبر وثغرة الدفرسوار . فماذا عن الاطار السياسي الشامل لهذا الطريق البالغ القصر والبالغ الاسراع ؟

(٥)

البرجوازية المصرية التي سادت في خاتمة المظالم هي الرأسمالية التجارية ، وخاصة قطاعها الطفيلي الربوي . انها الشريحة الاعرض في البناء الرأسمالي المصري الجديد ، تلازمها الفئات البيروقراطية والتكنوقراطية حيث ان رأسمالها هو « الوظيفة » المتداخلة عضويا مع دورة الرأسمال الربوي والمتباعدة نوعا عن هيكل الانتاج المادي للمجتمع . وتشاركها السلطة الرأسمالية الزراعية التي استضافت

منذ عام ١٩٧١ عناصر جديدة من مصادر متعددة أشار اليها الدكتور فؤاد مرسى في الجزء الاخير من دراسته على النحو التالي (١٢) :

١ - بعد عام ١٩٧١ تمت تصفية املاك الدولة ووزعت الاراضي المستصلحة على خريجي المعاهد الزراعيه ، وبيعت بعض الاراضي المستصلحة ، واعيد ١٣٦ الف فدان من اراضي الوقف كانت تديرها هيئة الاصلاح الزراعى الى وزارة الاوقاف التي طرحتها فوراً للبيع .

٢ - في عام ١٩٧٣ تقرر تغيير نظام التسويق التعاوني للقطن وذلك بالشراء راساً من المنتجين . ومن ثم فتح السبيل امام عودة سمسرة القطن وتجار الداخل . وفي كل ذلك يتميز المنتج الراسمالي الكبير للقطن . ثم صارت الدعوة الآن تتجه للمطالبة بحرية التسويق لكافة الحاصلات الزراعية الخاضعة لنظام التسويق التعاوني .

٣ - وضمن قانون تصفية الحراسات اعيد ما تبقى من اراضي الحراسات الى ملاكها السابقين واغلبهم من الاقطاعيين . وتم الصلح بين الراسمالية الريفيه وبقايا الاقطاع .

٤ - قررت الجمعية العمومية للفتوى والتشريع بمجلس الدولة السماح للاسرة بحياة ارض زراعية بطريق الايجار تزيد على خمسين فداناً .

فاذا لم ننس التشريعات « الزراعية » التي خدمت الفئات العليا من الراسمالية الريفيه وحطمت صغار المستأجرين وصغار الفلاحين فضلاً عن الاجراء ، فاننا نستطيع ان نلمس حدود التحالف الطبقي المهيمن على السلطة المصرية الراهنة، وهما القطاعان التجاري اولا والزراعي ثانياً .

في المقابل هناك ما يسمى بالفئات الوسطى التي تزاوِل الانتاج السلمي الصغير (الفلاحين وصغارهم) وهم اعرض فئة مالكة في الريف اذ تضم حوالي ٣ ملايين (لاح) ووسائل انتاجها بدائية نفي اساساً باستهلاك الاسرة . ثم هناك العمال الزراعيون الذين يبلغ عددهم اربعة مليون اي نصف عدد العاملين على الصعيد الوطني الشامل . غير ان ٤٠ ٪ من العمال الزراعيين في حكم البطالة المقنعة لاسباب التخلف الزراعي . . . فبينما ينتج العامل الزراعي عادة ما قيمته ٢٩٦ جنيهاً في العام ينتج العامل الصناعي ما قيمته ٢١٨٨ جنيهاً في العام .

هناك ايضا الحرفيون في المدينة وهم يقابلون صغار الفلاحين في الريف . وفى

(١٢) مجلة « الطليعة » المصرية - عدد ١٢ سنة ١٩٧٥

مصر يسود الانتاج السلمي الصغير على جانب كبير من الصناعة ، كصناعات الاثاث والجلد والمنسوجات . ومن الطبيعي ان يحيا الحرفي في مصنع متخلف سواء من ناحية وسائل الانتاج او من ناحية الكم الانتاجي وعائده فضلا عن مردوده الاقتصادي للدخل العام . وتشبه هذه الفئة زميلتها في القطاع التجاري من المعروفين بتجار التجزئة .

وهنا أخيرا - في الجانب الرأسمالي بشرائحه المتباينة درجيا احيانا ، ونوعيا احيانا أخرى - شريحة الموظفين العريضة . وهي كالمجتمع نفسه ، وكالرأسمالية ذاتها ، متعددة الاجنحة والفئات والمصالح . . منها القيادات البيروقراطية التي لا تختلف وظيفتها في الانتاج وعوائلها من الدخول من أعلى الفئات الطفيلية في القطاع التجاري ، ومنها الفئات الوسطى التي يرتبط اصلها الاجتماعي (ويمتد في عروقها) بالملكيات العقارية الصغيرة او اصول فلاحية متواضعة او جذور تجارية ضئيلة ، ومنهم من لا يختلف وضعه عمليا عن مصر الطبقة العاملة رغم الفارق في اداة الانتاج ووظيفته .

اما الطبقة العاملة المصرية فتضم الآن ٩ مليون ونصف من العاملين . وحين كان عددها عام ١٩٧٣ لا يزيد على ٨٧ مليوناً ، كان العمال موزعين حسب نوعية النشاط هكذا : ٦٤٪ في القطاعات السلعية كالزراعة والصناعة ، و ١٤٪ في قطاعات التجارة والتوزيع ، و ٢٢٪ في قطاعات الخدمات . أما حسب نوعية القطاع ، فان ٦٨٪ من العمال يشتغلون في مجالات الانتاج الخاص بينما يعمل ٣٢٪ في القطاع العام .

والطبقة العاملة الصناعية تضم ١١ مليوناً من العمال يمثلون ١٢٪ من مجموع الطبقة العاملة المصرية .

فما هو الشكل السياسي الذي يطرحه النظام الجديد لصياغة التفاعلات الاجتماعية المحتدمة . . فالتفاوت الطبقي ازداد اتساعا اضعافا مضاعفة نتيجة المعادلة الطبقيّة الجديدة باتجاهاتها الاقتصادية ، والصراع الاجتماعي تفاقم ضراوة ، فما هو الوعاء الصالح لضبط هذا الصراع ، خاصة وان مؤشرات التفاعل تضئ كلها باللون الاحمر ؟ فقد زاد التضخم من ٧٢ الى ١٩٧٤ فقط ٢٢ نقطة اذ بلغت اسعار المستهلكين ١١٩ في ديسمبر ١٩٧٢ ووصلت الى ١٤١٣ في اكتوبر ١٩٧٤ . كذلك ارتفعت اسعار المواد الغذائية خلال ١٣ شهرا بنسبة ٢٤٪ رغم ان نسبة الدخل التي تخصص للغذاء عموما (وتزيد قطعا لدى الطبقات الشعبية) هي ٥٧٪ . وارتفعت ايضا اسعار السلع الاستهلاكية في الريف ، مع العلم بان سلعا كالشاي والسكر والدخان ليست من الكماليات . وارتفعت اخيرا بل اولا ايجارات المساكن بنسبة حدها الأدنى ١٠٠٪ اما حدها الأقصى فيعرفه المضاربون ومقاولو القطاع

الخاص وحدهم . و « في ظروف مجتمع يستهلك ٩٨٪ من مواطنيه ٤٥٥ من مجموع استهلاكه ، بينما يستهلك ٩٠.٢٪ وهم الاغلبية الساحقة ٥٥٥٪ من الاستهلاك ، بل وداخل الفئة الاولى فان نسبة ٢٣٪ فقط من المواطنين تستهلك وحدها ٢٤٪ من حجم الاستهلاك ، كفت اسر عديدة متوسطة عسن تذوق اللحم وشرب اللبن واكل البيض . واخذت تتسع يوما بعد يوم قائمة السلع الغذائية التي يتم الاستغناء عنها . ولذلك لم نفاجأ حين اسفر تحقيق اخير عن ان من بين كل مائة تلميذ مريض وجد ٩٩ منهم مرضى بالانيميا وسوء التغذية » (فؤاد مرسى - المصدر السابق مباشرة) .

ما هو اذن الشكل السياسي الذي يوفر الامن لنظام بات غابة صغيرة تابعة للغابة الكبرى ؟

لا بد من الإشارة اولا الى جملة اعتبارات :

● اهمها ان الرأسمالية المصرية التي تبلورت نهائيا على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي خلال السنوات العشر الاخيرة ، ثم استقرت بشكل قاطع على عرش السلطة السياسية خلال السنوات الخمس الاخيرة ، تختلف تماما عن الرأسمالية المصرية التي كانت قبل ثورة ١٩٥٢ ، كما تختلف كيفيا عن الرأسمالية التي بقيت بعد الثورة وحتى طيلة سنوات التحول الاجتماعي (٦١ - ١٩٦٥) . طابعها السائد هو التجارة وبالذات الاعمال الطفيلية ، نهجها المسيطر هو التبعية للاحتكارات الاجنبية بلا شروط . وذلك في مجتمع متخلف ومحتل .

● كان من بين ما ورثته هذه الرأسمالية الربوية من سلبات النظام السابق صيغة التنظيم السياسي الواحد تحت راية ما يسمى بتحالف قوى الشعب العامل . وهو التنظيم الذي برهن على عدم شرعيته وعدم صلاحيته حتى ان يكون حزبا للسلطة قبل رحيل عبد الناصر وبعده . وكان سقوطه الكاركتيري ليلا الرابع عشر من ايار - مايو ١٩٧١ مدويا ، لانه كان تنظيما ورقيا تملأ الشفرات جدرانها في كل موضع وفي كل موقع . ولكن اخطر ما فيه انه كان يمنع شرعية التنظيمات المستقلة للطبقات الاجتماعية المختلفة . كان مفصلا تفصيلا على مقاس الحكم غير الديموقراطي في الممارسة السياسية ، حتى عندما « يمنح » هذا الحكم بعض الحقوق لبعض فئات الشعب الكادح فانه « يقررها » من أعلى دون اية مشاركة شعبية او رقابة جماهيرية .

● اذا كان التموية الديماغوجي من الصفات التي رافقت النظام المصري بعد عام ١٩٥٢ فقد أصبح العمود الفقري للسلطة بعد ١٩٧١ بحيث أصبحت « الوثائق » ذاتها تكاد لا تعني شيئا الا من حيث مقارنتها بالعمل الفعلي حيث يضع المرء يده على

شيء اشبه بالمسافة بين الحلم الذي تحشوه أجهزة الاعلام ومؤسسات التشريع في الرؤوس حشوا ، والكابوس الواقعي الذي يحيونه .

في ضوء هذه الاعتبارات الرئيسية – ففريعاتها كثيرة – يمكن تحديد الشكل السياسي الذي يطرحه النظام الراهن كما يلي :

● لا سبيل أمام البرجوازية المصرية لان تكون كالبرجوازية المصرية الطيبة الذكر قبل عام ١٩٥٢ برجوازية ليبرالية . وهنا ايضا استمعين بفقرة بالغة الاهمية وردت في الجرة الاخير من دراسة الدكتور فؤاد مرسي المشار اليها ، تقول « ان الرأسمالية الكبيرة القديمة التي صفيت كانت رأسمالية أسهم وسندات ، أقامت شركات صناعية وتجارية وبنوكا . ومع ذلك فلقد كانت شريحة اجتماعية رقيقة بل وبالغة الرقة . كان ٦٢٪ من مجموع الاسهم بأيدي ٩٪ من مجموع المساهمين . بل ان اجراءات التأمين ونزع الملكية في عام ١٩٦١ لم تمس في مجموعها سوى ٧٣٠٠ فردا . وقتها كان في مصر أربعة أفراد فقط هم كل اصحاب الملايين . اما الرأسمالية الكبيرة الجديدة فتقف على رأسها فئة اجتماعية عربية يقدر عددها بالآلاف من أصحاب الملايين » . هذه الحقيقة الاقتصادية المحض تحول تلقائيا دون تحقيق الوجه السياسي للبرجوازيات التقليدية الطبيعية التكوين والمتقدمة ، عنيت الوجه الليبرالي ، بل هي تحرم الصراع الاجتماعي من التعبير الديمقراطي .. لان الديمقراطية الليبرالية ذاتها – وهي البديهية السياسية التي تلازم الاقتصاد الرأسمالي – ستعيق حتما من النمو السرطاني لرأس المال الطفيلي وأسايبه غير المشروعة وتخليه عن مهام الاستقلال الوطني بتفريطه في الحد الأدنى من التنمية وفي تبعيته المطلقة لرأس المال الاجنبي . ان الديمقراطية الليبرالية هنا هي سيف لا غصن زيتون ، لذلك ترفضها مثل هذه الرأسمالية بخصائصها النوعية المميزة بالخلف والنهب السريع .

● لذلك فهي تجد في صيغة الاتحاد الاشتراكي وما يسمى بالتحالف الوطني ميرااثا ذهبيا لا يجوز الاستغناء عنه ، طالما انه يمنع « الآخرين » من تنظيم انفسهم تنظيما ديموقراطيا سلميا (وهي التي تجمع بين ايديها كافة أجهزة القمع) . ولكنها تنادي بالتعدد والتنوع تمثيا مع جذور الفكرة الرأسمالية في الاقتصاد الحر « دعه يعمل ، دعه يمر » فلا بأس من بقاء الاتحاد الاشتراكي واختراع « المنابر » داخله .. فما دامت هناك « قوانين » لتعريف العامل والفلاح والرأسمالي الوطني ، فان « سيادة القانون » يفرض الحوار بين المصالح المتعارضة في أحدث طراز للنوادي السياسية . ومن تعدد المنابر يمكن مداومة تعدد الاحزاب ، ما دامت السلطة – او مجلس « الشعب » – هو الذي سيقبل او يرفض الترخيص لهذا او ذاك من الاحزاب « المعروضة » . ويكفي حينئذ قبول « عدة » احزاب تعبر عن مصالح الطبقة الواحدة . وكلها « أفكار » صالحة للتنفيذ .. بعد انجاز التحرير الشامل !

اي ان مسخ الديمقراطية - حتى ؟ - مرتبط كلياً بما يسمى « التسوية السلمية لازمة الشرق الاوسط » والمعبر عنها واقعياً باتفاقية سيناء .

● هنا يصبح التمويه الديماغوجي لازماً ومن امضى الاسلحة . ماذا تقول « الوثائق » ؟

تقول « ورقة الحوار » (١٤) التي اعدتها - قبل حرب اكتوبر بحوالي شهرين - الامانة العامة للاتحاد الاشتراكي واللجنة الدائمة لمجلس الشعب ان ما جرى في ١٥ مايو ١٩٧١ هو « حركة » تصحيح ، ثم قال الرئيس السادات عام ١٩٧٥ ان ما جرى في ذلك اليوم هو « ثورة » ، فمن نصدق ؟ المهم ان ورقة الحوار اكدت « بما لا يدع مجالاً للشك او التشكيك » الالتزام الكامل « بمواثيق ثورتنا » والالتزام الكامل « بحماية المكاسب الثورية الاشتراكية والديموقراطية التي حققها شعبنا بثورة ٢٣ يوليو » . وقد لاحظنا « الواقع » بكذب هذا الالتزام تكديبا فاضحاً ، لا بالحملة الضارية على شخص جمال عبد الناصر والتجربة الناصرية فقط ، بل بالاجهاض على تطبيقات هذه التجربة في مختلف المجالات .

ولكن الورقة رغم حبك الصياغة تكشف التمويه المضمر في ثناياها حين تتكلم عن جملة قضايا :

١ - حين تتكلم مثلاً عن الانفراج الدولي وتسميه كالعادة « الوفاق الدولي » فتقول ان هذا الوفاق « اضعف من قوة الامم المتحدة » . ونعلم انه بعد توقيع وثيقة هلسنكي - ذروة الانفراج الدولي - تم الاعتراف الواسع من الامم المتحدة بمنظمة التحرير الفلسطينية ، وتمت الادانة شبه الاجماعية للصهيونية كايديولوجية عنصرية ، فهل ذلك علامة ضعف ، الا من وجهة نظر الولايات المتحدة واسرائيل والدويلات التابعة ؟

كذلك فان الوفاق عند اصحاب الوثيقة قد تم « على حساب الامم الصغيرة » . وفي ظل الانفراج الدولي تم تحرير فيتنام وكمبوديا ولاوس و . . انغولا ! في ظل الوفاق أيضاً ترى ورقة الحوار انه قد تم « رفع قيود الهجرة عن اليهود السوفيات » بينما الذي حدث هو العكس على خط مستقيم ، فقد رفض الاتحاد السوفياتي التوقيع النهائي على اي اتفاق تجاري مع الولايات المتحدة يكون مشروطاً بأي « كلام » عن اليهود السوفيات !

و « تتهم » الورقة الولايات المتحدة بأنها « تدعم الاحتلال الاسرائيلي » ثم

(١٤) يراجع النص الكامل لورقة « الحوار » بمجلة « الطليعة » المصرية - عدد ايلول سنة ٧٣

تصبح الولايات المتحدة هي « الصديق الوفي » ! وتنادي الورقة بالأسراع في اقامة الوحدة مع ليبيا ، ثم يحدث النقيض المتطرف لهذه الدعوة * .

ولكن الأهم ان أصحاب الحوار ينتهون السى ضرورة « المحافظة على الوحدة الوطنية ودعمها داخل تحالف قوى الشعب العامل » فهذا هو بيت القصيد من الحوار بحجة ان مصر تحتاز « مرحلة المواجهة الشاملة » اي حرب اكتوبر .. التي قدم باسمها الرئيس ورقة جديدة استفتى فيها الشعب فأجاب بنعم (!) ماذا قالت الورقة الجديدة ؟

قالت ان الدستور يقرر في مادته الاولى ان « الاساس الاقتصادي لجمهورية مصر العربية هو النظام الاشتراكي القائم على الكفاية والعدل بما يحصل دون الاستغلال ويهدف الى تدويب الفوارق بين الطبقات » و « المادة ٢٦ تنص على حقوق العمال في الادارة والارباح . والمادة ٣٧ تحمي اجراءات الاصلاح الزراعي . والمادة ٣٠ تنص على دعم القطاع العام وعلى انه يقود التقدم في جميع المجالات ويتحمل المسؤولية الرئيسية في خطة التنمية » . وقد لاحظنا ان « الاجراءات » الاقتصادية التي اتخذت وتتخذ قبل وبعد ورقة اكتوبر هي تراجع سريع وارتداد غير منظم عن كافة هذه المعاني الدستورية . المهم ان الورقة تختتم « اجتهادها » بالقول الصريح للسيد الرئيس « نحن نعلم ان الديمقراطية ليست مجرد نصوص ولكنها ممارسة عملية ويومية . والديموقراطية لا تمارس في فراغ . بل لا بد من اطرارات تتحدد من خلالها الاتجاهات التي تخص امور الوطن السياسية والاقتصادية والاجتماعية . ولقد ارتضى الشعب نظام تحالف قوى الشعب العامل اطارا لحياته السياسية . وانا في معركة البناء والتقدم لاحوج ما تكون لهذا التجمع . ومن ثم فاني ارفض الدعوة الى تفتيت الوحدة الوطنية بشكل مصطنع عن طريق تكوين الاحزاب . ولكنني ايضا لا اقبل نظرية الحزب الواحد الذي يفرض وصايته على الجماهير ويصادر حرية الراي ويحرم الشعب عمليا من ممارسة حريته السياسية . ولهذا فاني حريص على ان يكون التحالف اطارا صحيحا للوحدة الوطنية تعبر من داخله كل قوى التحالف عن مصالحها المشروعة وعن آرائها بحيث تتضح الاتجاهات التي تحظى بتأييد الاغلبية والتي يجب ان تتبناها الدولة . ان التنظيم السياسي يجب ان يكون بؤرة للحوار تنصهر فيها الافكار المتعارضة وتنبور الاتجاهات التي تعبر بحق عما تربده القاعدة الجماهيرية العربية » . هكذا تبقى صيغة الاتحاد الاشتراكي هي الشكل السياسي الامثل رغم حرب اكتوبر بل اننا « بهذا وحده » - تقول الوثيقة حرفيا - « نكون اوفياء حقاً لروح رمضان اكتوبر العظيم » ! اي ان اية اجتهادات اخرى لن تكون وافية لروح اكتوبر !

★ عندما قوبلت « مسيرة الوحدة » اللبية القادمة عبر الصحراء الغربية بقطع الطريق الرئيسي على الحدود .

وفي آب - أغسطس ١٩٧٤ قدم الرئيس السادات ورقته الثانية لتطوير الاتحاد الاشتراكي (١٥) ، هذا التنظيم الذي أعيا الجميع واجهدهم في محاولة تطويره دون جدوى . ذلك ان الترقيع والنرميم لا يجديان . ولا يمكن لصيغة تثبت فشلها في التطبيق طوال هذه السنين ، الا اذا كانت « نظريتها » باطلة . وقد جاءت ورقة التطوير المذكورة كآخر محاولة - في ما يبدو - من جانب السلطة للإبقاء على التنظيم السياسي الواحد ، قبل شروعهما في الترخيص بتعدد « احزابها » . تقول الورقة « ان نفي فكرة الحزب الواحد لا يتأكد الا بالتسليم بتعدد الاتجاهات داخل الاتحاد الاشتراكي » وهي نعمة قديمة ، ولكن الجديد الشكلي هو الدعوة الى تعدد « المنابر » داخل التنظيم الواحد . وفي محاولة التطبيق تحولت الفكرة الى « سيرك » في اسوا الفروض و « براغان » لتعدد الاحزاب القائم فعلا في احسنها . بدا واضحا ان مصير فكرة المنابر كمصير الاتحاد الاشتراكي ذاته ، الى استحالة التحقيق . . فقد رفض الرئيس علنا تكوين منبر ناصري ، اما الشيوعيون فهم يحالون الى القضاء والسجون كل يوم . ولكن آخر تصريحات الرئيس لا تستبعد فكرة الاحزاب نهائيا . وهكذا كبندول الساعة يتردد النظام في حسم « الشكل » السياسي ، رغم حسم الطريق السياسي .

هل تستمر حيرة السلطة وتردها طويلا ؟ انها « تطمح » الى اكتشاف الصيغة التي تهىء للطبقة السائدة دكتاتوريتها ، ولكنها ايضا تسلك طريق التمويه الديماغوجي بشعارات الديمقراطية . والنشاقض الحقيقي ليس بينهما وبين الشعب فحسب ، بل داخلها ايضا ، حيث انها « رأسمالية في غير اوانها » لن تستطيع حل المشكلات الحالية والعاجلة في مختلف الجهات الاقتصادية والاجتماعية . رأسمالية مغامرة لا تبصر ما هو ابعد من انفها . لذلك فهي « ضائعة » في « تنظيم » البلاد رغم انها « حاسمة » في جذب الوطن الى حافة الهاوية .

.. لذلك ايضا لم يكن الحل يوما في يدها .

(١٥) نشر النص الكامل على صعيد الاعلام الشعبي في « الاحرام » المصرية بتاريخ ٩ أغسطس ١٩٧٤ (ب ١٩)

الفضل الثالث

الشارع - اليسار

إذا كانت اتفاقية سيناء هي نقطة التحول الاستراتيجية من جانب النظام المصري الراهن ، بمعنى أنها جسدت نقطة الحسم الاقتصادية والاجتماعية والسياسية من جانب السلطة المصرية الحالية . . فهل وصلت القوى الشعبية المعارضة الى نقطة الحسم الخاصة بها ، ومن ثم البحث عن البديل الا - راجبي القادر على إلغاء اتفاقية سيناء بكافة معاني هذا الالغاء : معانيه المباشرة وهي تحرير الارض ومعانيه غير المباشرة وهي تحرير الانسان والمجتمع ؟ وإذا كان الجواب بالإيجاب ، فما هو برنامج النضال المصري في مواجهة اتفاقية سيناء بمختلف أبعادها المحلية والعربية والدولية ؟

من المؤكد ان مسيرة اتفاقية سيناء التي بدأت بطرد الخبراء السوفييات وانتهت بإلغاء معاهدة الصداقة والتعاون بين مصر والاتحاد السوفياتي ، قد استقطبت من حولها فئات اجتماعية محددة عبرت عن نفسها في « أجماعات » مجلس الشعب واللجنة المركزية للاتحاد الاشتراكي وأجهزة الاعلام المختلفة على خطوات المسيرة داخليا وعربيا وخارجيا . . فلم تكن « الاتفاقية » مجرد قرار علوي من رئيس الدولة او تأييد شكلي من مجلس الوزراء ، بل كانت ولا تزال أطوارا سياسيا شاملا يلبي مطامح فئات اجتماعية اوسع من دائرة السلطة المباشرة قليلا ، وأضيق من دائرة الشعب كثيرا ، بل لعلها أضيق من الدائرة البرجوازية ذاتها قليلا او كثيرا . ولكنها في جميع الاحوال هي « شريحة » اجتماعية باشرت - فور انقلاب ١٩٧١ - الفكر والتشريع والتنفيذ والاعلام . وبالرغم من الضيق النسبي لهذه الشريحة ، فقد « نجحت » في أبرام اتفاقية سيناء مرتين . الاولى في كونها حققت خطوات جوهرية في مسيرة الاتفاقية اقتصاديا تحت شعار « الانفتاح » وما اقتضاه من تشريعات ارتدادية مسن الميثاق الوطني ، واجتماعيا تحت شعار « السلام الاجتماعي » وما اقتضاه من الحرص على بنيان الاتحاد الاشتراكي وصيغة التنظيم السياسي الواحد ، وسياسيا تحت شعار « ثورة التصحيح » وما اقتضاه من تعديلات في الموقف المحلي من قوى اليسار وفي الموقف العربي من قضية فلسطين وفي الموقف الدولي من القوى الاشتراكية وفي طبيعتها الاتحاد السوفياتي . ونجحت هذه الشريحة الضيقة مرة أخرى عندما « أقتعت » اعلاميا فئات اوسع منها ، خاصة في صفوف البرجوازية الصغيرة ، بصواب مسيرتها . وعندما « أقتعت »

عربيا بعض الفئات التي بهرتها حرب تشرين وبعض الفئات النظرية لها في الاحلام الاقتصادية والسياسية . وعندما « اقنعت » دوليا الفئات المتطرفة ضد الاشتراكية والمعسكر الاشتراكي والفئات التي رأت في حرب اكتوبر مخرجا لازمة الشرق الاوسط .

اقول ان هذه الشريحة الضيقة من البرجوازية المصرية قد « نجحت » مرتين، واضح « نجاحها » بين قوسين لاعتبارات عديدة سيرد عنها الحديث. أما « النجاح » فمؤكد حتى لا نضل انفسنا وجماهيرنا عما احرزت وكان شيئا لم يحدث ، وكأنه ليس مطلوبا في المقابل نضال حاد وعنيف لاسقاط هذا « النجاح » . ان الاعتراف بالواقع هو المقدمة الضرورية لتغييره وتجاهله هو المقدمة الطبيعية للاستسلام لمقاديره .

نجحت اذن سلطة الانقلاب الرجعي في مصر . وكانت اتفاقية سيناء ذروة نجاحها او هي التجسيد الاوفى لمختلف النجاحات في مختلف المجالات . لماذا ؟

● لانها من احدى الزوايا امتداد لجرثومة اليمين المتخلف في السلطة السابقة عليها ، فقوتها ليست طارئة ، وانما لها جذور غائرة في النظام الناصري ذاته ، لم يستطع جمال عبد الناصر بكل جلال شخصيته التاريخية ان يقضي عليها تماما ، بل لعلها هي التي قضت عليه عام ٦٧ ثم اغتالته بارقى وسائل القتل عام ١٩٧٠ فكان موته انقلابا .

● ولانها استغلت ثغرات حقيقية في النظام القديم ، وخاصة في قضية الديمقراطية . لقد اكتشفت امامها سلبيات جاهزة لا تحتاج الى افتعال ، سلبيات تمس شغاف كل قلب . ورغم انها شاركت في ارتكاب الخطايا والجرائم ، الا انها اغتنمت الفرصة المتاحة وتاجرت بدماء المصريين واحزانهم وذكرياتهم المرة ، تاجرت حتى بجثث خصومها .

● ولانها اكتشفت في هزيمة ٦٧ بؤرة الجرح الوطني الغائر في اعماق النفس المصرية ، فكان مجرد « العبور » الى الشرق هو الجسر الذهبي من شاطئ الانقلاب السلمي الى شاطئ الشرعية المعقدة بالدم . . فاقبلت حرب تشرين وكأنها الولادة الجديدة للنظام الجديد . واذا كانت الحرب اولا واخيرا هي قرار الشعب والجيش منذ حزيران ٦٧ الى تشرين ٧٣ فانها تحولت في التنفيذ - لدى السلطة - الى جواز مرور نحو اتفاقية سيناء عام ١٩٧٥ .

● ولان الشعب المصري الذي لم يسمح في ماضي تاريخه الحديث بتوقيع مثل هذه الاتفاقية بل لعله ضغط فالفى ما هو اقل منها خطورة ، قد وجد نفسه بسلا قيادة طليعية تنظم معارضته وضغطه لمنع هذه الاتفاقية بدءا من خطوتها الاولى

وانتهاء بخطوتها الاخيرة ، بدءا بمقدماتها السياسية والاعلامية وانتهاء بانعاشها الاقتصادية والعسكرية والاجتماعية . ان هذا الشعب لم يتوقف قط عن مناهضة اجراءات الثورة المضادة عبر انتفاضته العفوية . وقد كان بالغ التكبر في التعبير عن معارضته منذ عام ١٩٦٨ الى اليوم ، بعماله وطلابه وفلاحيه ومثقفيه . ولكن طبيعته القادرة على تنظيم الضغط والحيولة دون التدهور بل والمقاومة . كانت مفتحة تفتتتا مروعا . بعضها كان قد اختار « النضال » من داخل النظام . والبعض الآخر ناضل بالكلام ، والبعض الثالث بالصمت ، والبعض الرابع من خارج الحدود ، والبعض الخامس من داخل النظام القديم ، والبعض السادس من تحت الارض . هذا على صعيد « الشكل » وحده الذي كان - وربما لا يزال - يعكس تعزقا ليماني الفكر وضياعا فادح الثمن في اسلوب العمل . ان غياب الطلائع المنظمة للشعب المصري سواء بتشرذمها او تخلفها او ضعف نموها ، قد أجهض الانتفاضات العفوية لهذا الشعب ، وأتاح للسلطة المضي في مخطط سيناء دون حساب جدي للمعارضة .

● ولان الانقسام العربي وخط الاوراق العربية قد بلغ بعد حرب تشرين حدا مروعا ، أمسكت فيه أكثر الممالك العربية بدفة القيادة السياسية : وتقاربت خلاله بعض الأنظمة المتحررة والأنظمة الرجعية ، وتمزقت الحدود الدنيا للاتفاق بين غالبية الأنظمة الوطنية . ان النتائج السياسية لحرب تشرين أفسحت المجال واسعا لعودة ممالك النفط واماراتها الى صدر الساحة العربية ، واقامت من نفسها جسورا وقنوات تصل بين الاجنحة المترددة في الانظمة المتحررة والامبريالية العالمية .

● ولان الوضع الدولي كان ولا يزال يشكل مفارقة مؤسفة في منطقة الشرق الاوسط . ففي الوقت الذي تنحسر فيه شمس الاستعمار القديم والجديد عن مواقع اقدامه التقليدية في آسيا وافريقيا ، يظل الوطن العربي - خاصة في المشرق - مرتبطا من داخله وخارجه بحزام امن استعماري شديد الوطأة . في الداخل هناك أولا جرحنا القومي المتمثل بالوجود الاسرائيلي المرتبط عضويا بالامبريالية الاميركية . وفي الداخل أيضا هناك الانظمة الفنية بالمواد الخام والدائرة منذ امد بعيد في فلك النفوذ الامبريالي ، تكاد لا تمثل لها « اسرائيل » الا مشكلة دينية ، وعدوها الرئيسي هو حركة التحرر العربية . اما في الخارج فهناك الامبراطورية الفارسية تمسك بخناق الخليج ، وهناك حلف الاطلسي الذي يكاد يجعل من شاطئ البحر المتوسط المحاذي لتخومنا بحيرة اميركية رغم علاقات « حسن الجوار » بيننا وبين تركيا واليونان الا ان الصراع بينهما على قبرص يحول الجزيرة الى مصدر مباشر لتهديد أمننا .

وفي مثل هذه الظروف يصبح الاتحاد السوفياتي في مازق تاريخي لا يحسد

عليه ، خاصة وان الانقسام الرئيسي في الحركة الثورية العالمية يترك بصماته في هذه الاحوال لحساب القوى الرجعية المحلية والدولية . ومن ثم يصبح المجال اما التحرك - التقدمي - الدولي محدودا للغاية ، لانه محكوم سلفا بموازين القوى الداخلية في مصر والوطن العربي عامة .

★ ★ ★

لهذه الاسباب مجتمعة « نجحت » مسيرة اتفاقية سيناء . غير انه كما اضعفت حرب تشرين على انقلاب ايار ١٩٧١ شرعية استثنائية تعادي جوهريا منطق التاريخ الذي لا بد من تصحيحه اذا توفرت الشروط الذاتية جنباً الى جنب مع نضج الظروف الموضوعية ، فان « نجاح » اتفاقية سيناء بأركانها الاقتصادية والاجتماعية المضرة في الاتفاق العسكري والسياسي هو الآخر نجاح استثنائي يعادي جوهريا حركة التاريخ التي لا بد من تصحيحها اليوم وقبل غد .

والكلعلو بالتصحيح الثوري لحركة التاريخ - اي الفناء اتفاقية سيناء بمختلف معانيها الظاهرة والباطنة - هم الطلائع المنظمة للشعب العربي في مصر ، الطلائع التي تضبط الانتفاضات العفوية للجماهير في اطر نضالية قادرة فكريا وعملا على ايجار مشروعاتها التاريخية . اي ان اليسار المصري على اختلاف منابحه الاجتماعية وجدوره الايديولوجية ، لا زال هو المرشح الوحيد لانقاذ الثورة مسن برائن الثورة المضادة .

.. ولكن ، من هو اولا وتحديددا ، اليسار المصري ؟

هل هو مجموعة المثقفين الذين عرفوا بنشاطهم « الشيوعي » خلال ربع القرن الاخير ؟ هل هو مجموعات الشباب التي ارتبطت بالناصرية - انتماء وتمرداً - خلال السنوات العشر الاخيرة ؟

ام ان هذا اليسار هو بضعة افراد ظلوا في بؤرة الضوء بعد حل التنظيمات الشيوعية عام ١٩٦٥ ، ام انه على العكس من ذلك بضعة افراد بقيت على ولائها لفكرة التنظيم سواء تمكنت من تحقيقها - بالنجاح او الاخفاق - او انها احتفظت بها ضميراً معذباً بين الضلوع دون الجرأة على الفعل ؟

هل اليسار المصري هو مجموعة العاملين تحت الارض ، في اطر النظام او خارجه ، ام انه مجموعة العاملين فوق سطح الارض ، في أجهزة الاعلام الرسمية ، ام انه مجموعة العاملين خارج الحدود ؟

هل اليسار المصري هو العناصر « المثقفة » مسن مهنيين وكتاب وصحفيين

وننانين ، ام انه العناصر « العاملة » في الحقل والمصنع ؟ هل هذا اليسار هو
« الفكر » ام هو « الفعل » ؟

الحق انني لا استهدف جوابا شاملا على هذه الاسئلة ، بقدر ما اتوخى
المساهمة في ازالة الضباب الكثيف حول « اليسار المصري » الذي كاد من فرط
التشويه ان يصبح « احجية » ولغزا في عيون الغالبية من الناس . حتى اوضحت
الصورة الشائعة لليساريين تجمع في خطوطها بين الالحاد والدم والخروج المبذل
على الاعراف الاجتماعية السائدة . وقد شاركت في تزوير هذه الصورة المزيفة
اطراف عديدة في مقدمتها الدعاية الاستعمارية التي ارتدت لوقت من الزمن ثوبا
انجليزيا ثم تحولت - لوقت طويل - الى الرداء الامريكي . في مقدمة هذه الاطراف
ايضا الاتجاهات السياسية التي توسلت بالدين لخدمة اهدافها كجماعة الاخوان
المسلمين . وشاركت بنصيب موفور في تزييف الصورة الايدي الملوثة بالتعاون مع
الغرب وبالولاء للرجعية المحلية ، كصحف ومجلات دار اخبار اليوم . كما ان
التناقضات الحادة بين سلطة ٢٣ يوليو والشيوعيين لم تكن بعيدة - في بعض
الفترات - عن المشاركة في اهتزاز الصورة بقصد او عن غير قصد لا يهم .

ولا شك ان الاصول التاريخية والاجتماعية للفيادات اليسارية المصرية ، ومناخ
الفهر المبكر من جانب السلطات المتوالية على طول التاريخ الحديث ، كانت ضمن
الجلور الموضوعية لعدد من الاخطاء السياسية والتعزقات التنظيمية التي لم تكن
بعيدة هي الاخرى عن تشويهات الصورة الشائعة عن اليسار المصري .

ولكن هذه الصورة ، رغم كافة ما اصابها من تزوير وتشويش ، لم تخف تماما
الصورة الصحيحة . . ذلك ان اليسار المصري ظل دائما اكبر من التنظيمات السرية
والوجوه العلنية ، اشمل من القيادات التاريخية ، واعرض من منابر الاعلام ،
اعمق من الشعارات المرفوعة واوسع من القطاعات المثقفة واسبق في رؤية
المستقبل .

كان اليسار المصري ولا يزال حركة شعبية عميقة الجلور في ارض الواقع
الوطني ، تجسد حينما في تنظيم سري وحينما آخر في مجلة علنية وحينما ثالثا في
عمل نقابي وحينما رابعا في جبهة طلابية او انتفاضة فلاحية . ذلك ان التنظيم الجامع
المانع لجماهير الثورة ، كان ولا يزال نقطة الضعف الرئيسية في حركة هذا الشعب
التي يستقطبها في الاغلب الاعم عجز السلطات المتعاقبة منذ اكثر من نصف قرن
عن حل المسألتين المحورييتين في حياة البلاد وهما : المسألة الوطنية ومشكلة التقدم
الاجتماعي . وكان الضغط الجماهيري الكاسح - غير المنظم - هو الذي يوجه
السلطة الى احد طريقين لا ثالث لهما : القمع او الإصلاح الاجتماعي البطيء .
وليست مصادفة ان تكون « الطلبة الوفدية » من ثمار حزب الوفد ، كما انها

ليست مصادفة ان تتخذ سلطة ٢٣ يوليو بعض الاجراءات الوطنية والتقدمية ، بينما كانت مئات العناصر الشيوعية وراء الاسوار .

اي أن « الشارع » هو اليسار المصري ، والتغيير لا يتجاوز دائما حدود الثورة الراديكالية من داخل السلطة . ومعنى ذلك بوضوح انه لم يوجد بعد التنظيم الذي يجسد الشارع في احداث التغيير في المجتمع بتغيير السلطة ذاتها . ان الشارع في معظم بلدان العالم يساري بالضرورة ، فهو الرمز السياسي لجماهير العمال والفلاحين والفئات التقدمية من البورجوازية الصغيرة . ولكن هذا الشارع فسي البلدان الاخرى له مثله وتظيماته ، وهي التي تدخل به ومعه في حوار هادئ او ساخن مع السلطة القائمة . اما الشارع المصري فهو ليس يساريا فحسب ، وانما هو اليسار مباشرة .

كيف كان ذلك ؟

ان اقوى التنظيمات السرية في تاريخ مصر الحديث هو بلا منازع تنظيم الاخوان المسلمين ، اي الحزب اليمني المتطرف . كما ان اكبر التنظيمات العلنية في تاريخ مصر الحديث كان بلا منازع هو حزب الوفد . وقد اخفقت سرية ووحدة التنظيمات الشيوعية اخفاقا مريرا ، كما اخفقت علنية التنظيمات الناصرية من هيئة التحرير الى الاتحاد القومي الى الاتحاد الاشتراكي الى جهازه الطليعي اخفاقا لا يقل مرارة .

فلنتأمل هذه المجموعة من « الحقائق » التاريخية ، ولنحاول ان نستشف من باطنها شيئا ما ، بل أشياء :

● لولها انه حين يكون التنظيم يمينا رجعا متطرفا فانه يتمتع بقوة البناء الحديدي والاستمرار الصلب ، رغم كل ما يتعرض له من التصفيات والمطاردات ، ولكنه ابدا لا يصل الى السلطة سواء في ظل الديمقراطية الليبرالية (لم يحصل الاخوان المسلمون على مقعد واحد في مجلس النواب ايام الوفد) او في ظل العلاقة الخاصة التي كانت تربط بعض القيادات ببعض أعضاء مجلس ثورة ٢٣ يوليو .

● والملاحظة الثانية ان اكبر التنظيمات العلنية التي وصلت الى الحكم ، كان حزب الوفد . وهو لم يكن حزبا بالمعنى الدقيق للتعبير السياسي والتنظيمي ، وانما كان اقرب الى المنتدى الذي تجمع بين افراده مجموعة من القيسم في مقدمتها الليبرالية السياسية ومجموعة من لشخصيات لتاريخية كسعد زغلول ومصطفى النحاس .

● والملاحظة الثالثة ان التنظيمات الشيوعية التي لاقت الاهوال الاسطورية من القهر والمطاردة والتسرب البوليسي الى داخل صفوفها قد عرفت من التمزق

والبعثرة والتشتت - لاسباب كثيرة - ما لم تعرفه غيرها من التنظيمات . ولكنها رغم ذلك كله مارست تأثيراً فكرياً ودوراً سياسياً من خارج السلطة يتجاوز حجمها الحقيقي . انها لم تشكل بذاتها ضغطاً على السلطات المتوالية ، وانما استطاعت بفعاليتها الفكرية والسياسية داخل المجتمع ان تشيع جواً عاماً ضافطاً . لا يقتصر على الثقافة والآداب والفنون ، وانما يصل الى حدود العمل الوطني والاصلاحات الاجتماعية . واذا كان الفضل اكبر الفضل يعود الى نشاط حزب الوفد فسي استقطاب الجماهير المصرية حول المسألة الوطنية التي سميت حينذاك بقضية الجلاء ، فان الفضل اكبر الفضل يعود الى الماركسيين المصريين في استقطاب اعراض قطاعات الشعب المصري حول المسألة الاجتماعية وما يسمى حينذاك بقضية العدل الاجتماعي . بالاضافة الى التغيرات الجوهرية التي ادخلوها في ميادين الفكر والثقافة والآداب والتي امتد تأثيرها الى خارج الحدود الإقليمية لمصر الى رحاب الوطن العربي بأكمله .

● والملاحظة الرابعة هي ان تنظيمات السلطة الناصرية لم تنجح في تشكيل الحزب بالرغم من انضمام ملايين الافراد اليها ، وبالرغم من انها تنظيمات السلطة القائمة ، وبالرغم من ان هذه السلطة قد اتخذت في بعض الفترات مواقف واجراءات لمصلحة الغالبية من الشعب . وذلك لفقدان عنصر « الاختيار الحر » فلم يكن امام المواطن المصري سوى تنظيم الحكومة ليدخله . وهذا هو الفرق الجذري بين الانتماء القديم الى سلطة حزب الوفد الذي يذهب ويحيى وسلطة الدين جاءوا ولا يذهبون !

ماذا تدلنا هذه الملاحظات ؟

● تدلنا ، اولاً ، على ان الشارع المصري ظل منذ أواخر العشرينات الى اوائل الخمسينات شارحاً وفدياً سواء كان الوفد في الحكم أو خارجه ، وأن هذا الشارع اصبح ناصرياً منذ اواسط الخمسينات الى اواسط الستينات سواء كان عبد الناصر منتصراً أو مهزوماً . . وان الانتماء الى الوفد ، او الى الناصرية كان ارتباطاً بمجموعة من القمم والطموحات والاشخاص اكثر منه ارتباطاً بحزب او تنظيم .

● تدلنا أيضاً على أن هذا الشارع لم يكن شيوعياً ولا اخوانياً ، رغم ان الشيوعيين المصريين كانوا أكثر التعبيرات السياسية قرباً من أحلام الشعب المصري وامانيه ، وبالرغم من ان الاخوان المسلمين تستروا وراء اقدس المقدسات في حياة الغالبية العظمى من المصريين . ولم يستطع الاخوان ولا الشيوعيون ان يستوعبوا حركة الشارع المصري استيعاباً تنظيمياً رغم حداثة التنظيم الاخواني او بسببها ورغم تمزقات التنظيمات الشيوعية او بسببها .

● ولكن المحلل يقع في خطأ فادح اذا استنتج من هذا « الواقع » هذه الندة السياسة الساذجة والقائلة بأن الشعب المصري وسطي الاتجاه يكره التطرف . ان المؤرخ ينزل في مهاوي الخطأ الاكثر فداحة اذا ساوى في موقف الشارع المه من الاخوان والشيوعيين .. فالحق ان هذا الشارع لم يكن في يوم من الايام وس او محايدا .

● وانما هناك خاصية سياسية في تاريخنا الحديث تكاد تبلغ درجة القانء وهي عفوية الهبات الجماهيرية عند المصريين وتلقائية التحرك الشعبي الاكبر من اي تنظيم والابعد انضباطا بأي حزب .. هكذا كان الشارع وفديا بمعنى ابعاء يكون من الحزبية الوفدية ، فالوفديون الحزبيون انفسهم لم يكونوا يشككون حز بالمعنى العلمي الدقيق للكلمة .. وانما كان الامر كله ارتباطا من جانب الجماه بالاستقلال والديمقراطية وشخصية سعد زغلول ومن بعده مصطفى النحاس كذلك كان الشارع ناصريا بمعنى ابعاء ما يكون عن عضوية هيئة التحرير والاتحاد القومي والاتحاد الاشتراكي ، وهي التنظيمات الناصرية التي أخفقت باعتراف قا. في خلق حزب حقيقي ، وانما كان ارتباطا من جانب الشعب بالانجازات الوطنية والاجراءات التقدمية وشخصية جمال عبد الناصر .

● ولا بد من التفرقة الحاسمة بين موقف الشارع المصري من الاخوان والشيوعيين ، فبالرغم من بعثرة التنظيمات الماركسية وانقساماتها اللانهائية كان اثرهم على الاتجاهات الكبرى التي انتسب اليها الشارع انتسابا رمزيا كالو والناصرية ، اثرا ضخما وفعالا وأحيانا حاسما . كانوا هم الذين اثمرت افكار الجناح اليساري في حزب الوفد والذي دمي بالطليعة الوفدية ، وكانوا هم الذين تفاعلت صداماتهم ولقاءاتهم مع الناصرية ، فاثمرت الصياغات التقدمية لموا ٢٣ يوليو وشعاراتها والعديد من اجراءاتها ، بل ان تحول حزب كان يداعب الفاش كمصر الفتاة الى المناداة بالاشتراكية لم يكن بعيدا عن تأثيراتهم .

● ان اعتماد الكتلة الرئيسية من الشعب المصري عن فكرة التنظيم تحتاج تأمل عميق فهي ظاهرة كاملة تستحق الدراسة المطولة . ولكننا نكتفي هنا بالقء ان هذه الظاهرة تفسر وفدية الشارع حيناً وناصريته حيناً آخر . انه انتساب رم كما قلت ، فالحقيقة أن الجماهير العريضة لم ترتبط تنظيميا بأي من الاتجاهين وانما هي ارتبطت بالاهداف العامة والرجال ، سواء كانت هذه الاهداف احلام ووعودا أو حقائق واجراءات ، وسواء كان الرجال في قمة السلطة او في ذم التاريخ . ولعل الباحثين سوف يتوقفون طويلا امام جنازتين في تاريخ الشعب المصري : جنازة مصطفى النحاس عام ١٩٦٦ وجنازة جمال عبد الناصر عام ٧٠ كان الاول بعيدا عن الحكم منذ خمسة عشر عاما وكان الثاني مهزوما في حر

مدمرة منذ ثلاث سنوات فقط . ومع ذلك خرج الشارع المصري عن بكرة أبيه يودعهما بالملايين في بحر من الدموع .

● ذلك ان الشارع في بلادنا هو « اليسار » مباشرة ، حينما يكون وفديا وآخر يكون ناصريا ، لكنه في جميع الاحوال ومن حيث الجوهر هو اليسار لا شارعا يساريا فحسب ، انه المصدر الاول والمقياس والرادار السباق الى رؤية البعيد . لذلك فهو ربما تناقض مع هذا التنظيم اليساري او ذاك ، ولكنه دائما في تناقض جذري مع اليمين بتنظيماته المختلفة . والتنظيم اليساري ينجح حين يتلقى تعليماته من الشارع ، حين يضع اذنه على دقات قلبه ويضع عينه خلف نظارته . وتبقى للشارع مكانة القائد .

● فهو يتكرر اشكال النضال الوطني والاجتماعي ويرسي تقاليد العمل السياسي الموسوم بطابعه . وهو يبادر او يؤيد او يتخذ موقفا سلبيا . ولكنه في جميع الاحوال لا يستغني عن التنظيمات الوطنية القائمة سرية كانت او علنية . انه يؤكد في مختلف وثباته انه ليس بدبلا عنها . ولكن الفرق يظل هائلا بين ظاهرة الشارع المصري ، وظاهرة التنظيمات الحزبية في بعض الاقطار العربية الاخرى حيث تستطيع ان تحرك شارعها وفقا لتعليماتها تحريكا دقيقا وحيث انها حين تدخل مرحلة الجزر في غياهب السجون يصاب الجزء الذي تسيطر عليه من الشارع بالشلل حتى يظهر كادر جديد وهكذا . اما الشارع المصري فلا تؤثر عليه تأثيرا حاسما مراحل الجزء الديمقراطي . انه يبتئس حقلا للعطل المفاجيء الذي يصيب شريانه الفكري حين يدخل المناضلون المنظمون وراء الاسوار ، ولكنه لا يكف مطلقا عن الحركة والضغط والفعالية وكان شيئا خطيرا لم يحدث . والسلطات التي كانت تسجن الوفديين او الشيوعيين او الناصريين لم تكن تجني ثمار القمع لان مشكلتها الحقيقية هي هذه الملايين التي يخطف منها بعض الافراد ولكن نشاطها لا يتوقف . من هنا كانت الفكرة العاجزة عن الفهم والقائلة بان هناك « اقلية مندسة » تكاد تصبح اضحوكة الزمان . . لان الحقيقة التي تصفهم هي ان الشعب كله ، « اقلية مندسة » اذا جازت المفارقة التعبيرية الصارخة .

الشارع المصري هو اليسار ، ولكنه ليس بدبلا عن التنظيمات اليسارية بل هو يستمد منها الروح والوعي او ما اسميته بالمناخ العام الذي اشاعه الماركسيون المصريون في هواء المجتمع المصري . ولكن عجز الحكومات عن تقديم الحلول الجذرية، سواء للمسألة الوطنية او للمسألة الاجتماعية هو الذي يجنح بالشارع المصري تاريخيا ناحية اليسار . ذلك ان العمود الفقري لهذا الشارع كان ولا يزال هو العمال والفلاحون والطلاب والمثقفون وصغار الحرفيين . اما برجوازية الموظفين بجهازها البيروقراطي الضخم ، والبرجوازية الزراعية بتقاليدها الريفية الموروثة عن الاقطاع ، والبرجوازية التجارية التي عاشت حياتها وترعرعت في أحضان

الاحتكارات الأجنبية الدافئة ، فانها تشكل غالبا الحصن الحصين للرجعية والاستبداد والسلبية . . اما البرجوازية الصناعية فلم يمنحها الزمن فرصة التكون الكامل ولا عصر التنوير .

هكذا كانت الانتفاضات الفلاحية التي تشهد عليها مواويل الشعب وهو يغني الى الآن سيرة « ادهم الشرقاوي » و « ياسين وبهية » ولعل قرية ثمشيش واستشهاد المناضل صلاح حسين هي أحدث هذه البطولات الملحمية .

كذلك كانت « اللجنة الوطنية للطلبة والعمال » عام ١٩٤٦ تتويجا من الشارع - اليسار ، لمختلف فصائل العمل الوطني في المصنع والجامعة من شيوعيين ووفدين ومستقلين وغيرهم . ان الاكثوية الصامتة في بلاد غيرنا هي التي تتكلم في بلادنا .

والفرق الخطير بين « اللجنة الوطنية للطلبة والعمال » عام ١٩٤٦ وبين حريق القاهرة في ٢٦ يناير عام ١٩٥٢ هو الذي يضع خطا فاصلا بين يسارية الشارع المصري وبربرية الثورة المضادة . كذلك يتألق هذا الخط الفاصل بين جماهير العمل الفدائي على ضفاف القنال عام ١٩٥٠ و ١٩٥١ وجماهير أزمة مارس ١٩٥٤ . ويتضح هذا الخط الفاصل اخيرا بين العمل الديمقراطي الجماعي الذي عرفته مصر منذ ثورة ١٩١٩ الى الآن ، والاعتيالات الفردية .

الشارع المصري وإن يكن بعيدا عن فكرة التنظيم الحزبي ، فهو أبعد ما يكون عن الفوضى والتخريب . وقد دلتنا أحداث التاريخ دائما على ان تعكير الاسلوب الديمقراطي بتشويه مظاهره او اضراب او اعتصام او اجتماع او غيرها من الاشكال التي أبدعتها الجماهير لحظة الخلق الثوري ، لا يتم الا بامتداد اصابع « الحكومة الخفية » هي التي تحرق وتدمر وتحاول عبثا حرف الشارع عن خط سيره الرئيسي . او انها تستغل المناسبة لسرقة بعض المناضلين من بيوتهم . او انها تبدأ العنف ولا بد حينئذ من الدفاع عن النفس .

لقد خرجت الجماهير المصرية ليلة التاسع من يونيو - حزيران ١٩٦٧ ، ثم في جنازة عبد المنعم رياض ثم في جنازة عبد الناصر ، بالملايين الهادرة دون توجيه من أحد بل لتوجه احدا ، ودون حادثة تخريب واحدة وفي وقت كانت السلطة فيه بالغة الضعف . ومن حادثة كوبري عباس الشهيرة التي اغرق فيها اسماعيل صدقي طلاب الجامعة في النيل الى حركة الطلاب عام ١٩٧٣ ظلت التقاليد الديمقراطية العريقة سارية المفعول بين الجماهير . لقد استعادت بلجانها الوطنية المنبثقة من صفوفها أعظم التقاليد في تاريخنا الوطني . فالشارع المصري ليس مستقطبا تنظيميا من جانب حزب من الاحزاب ، ولكنه بالمقابل ليس بالونا مليئا

بالهواء تتجاذبه الرياح ويطفو على سطح الامواج . ان له ابداعاته الخالصة في الجامعة والمصنع والحقل .

★ ★ ★

وقد ابدع الشارع المصري منذ عام ٧٢ ولا يزال يبدع الى اليوم - في مواجهة الردة التي أصبحت اتفاقية سيناء رمزا مكثفا لها - انتفاضاته العفوية المتتالية في مختلف مجالات الفكر والعمل المصريين ، نشير هنا الى أهمها في ايجاز لاستخلاص قوانين المسيرة المضادة للثورة المضادة :

١ - حركة الطلاب التي تمتد جذورها القريبة الى عام ٦٨ غداة الهزيمة ، ولكنها في عام ٧٢ تمكنت من التلبور النسبي والتماسك والاستقطاب . . فلم تقع في مصيدة الفوضى الليبرالية على صعيد الفكر ، ولا في شبكة العنف على صعيد العمل . وقد ساعدها في ذلك التطورات السياسية التي شذتها البلاد بعد غياب عبد الناصر .

والحركة الطلابية المصرية التي كانت أقرب لان تكون مجرد رد فعل على احداث الهزيمة وفساد المؤسسة العسكرية واجراءات السلطة القمعية ، تحولت عام ٧٢ الى ما يشبه الحركة السياسية الوكيلة عن طبقات اجتماعية معينة . . فلم تعد برامج التعليم المتخلفة ، اي المطالب الفئوية ، هي مصدر النشاط الطلابي من أجل التغيير . لم تعد اللائحة غير الديمقراطية للجامعات ، وعلاقة الاساتذة بالطلاب ، وعلاقة الطلاب باتحاداتهم هي نقطة الانطلاق في صياغة برامج التغيير . بل أضحت قضايا التحرير الوطني والتنمية الاقتصادية والتقدم الاجتماعي والمقاومة الفلسطينية والوحدة العربية هي رؤوس المسائل لدى الطلاب . ولم تعد الحركة معزولة في مدرجات الجامعة وقاعات المحاضرات ، بل اتصلت في الاغلب الاعسم بحركات المثقفين والمهنيين الموازية لها . وقد ابدعت اشكالها التنظيمية الخاصة بها كاللجان الوطنية ، ومنابرها الاعلامية المستقلة كجرائد الحائط . ونظمت تفاعلاتها مع دوائر المثقفين والمهنيين في نوادها السياسية ومهرجاناتها الفكرية والادبية ونشاطاتها الفنية والمسرحية .

ولان حركة الطلاب المصريين خرجت من عنق الزجاجة الفئوي ، وامست اقرب ما تكون للطلائع الثورية شبه المنظمة ، فقد تعددت فروعها الايديولوجية تعدد جذورها الاجتماعية . . وكادت تصبح مؤشرا للانقسام الوطني الشامل بانقسامها المبكر بين المجموعات الناصرية والماركسية في جانب والجماعات الدينية في جانب آخر .

وبين عامي ٧٢ و ٧٥ مرورا بعام الحرب ، تعرضت حركة الطلاب المصريين

لمد وجزر شديدين ، سواء في تحالفاتها وخصوماتها الداخلية او في موقفها من النظام او في علاقاتها بالقوى الاجتماعية المختلفة . وكما ان الحسب بنتائجها السياسية المحددة - وصولا الى اتفاقية سيناء - قد تسببت في بلبلة عنيفة داخل صفوف الشعب والوطن العربي والعالم ، فقد كان من الطبيعي ان تسبب في اضطراب حاد بين صفوف الطلاب . وقد وقعت نتيجة لذلك بعض الاخطاء الفكرية والعملية .

كان افدح هذه الاخطاء على الاطلاق هو التصور اليساري النزق بأنه يمكن لحركة الطلاب ان تكون بدلا عن الحركة الوطنية المنظمة . وبالطبع ليس هناك منشور طلابي واحد يقول هذا الكلام . ولكن التحليل السياسي الذي قام به البعض سواء للسلطة القائمة او لحركة المجتمع المصري ، يعطي هذا الانحاء خاصة في الممارسة السياسية الاحادية الجانب لهذا البعض . حيث مالت في الاغلب الامم الى تضخيم دور الطلاب في قيادة الانتفاضة الوطنية الشاملة (عشية الحرب) الامر الذي ادى بها فعليا الى مواقع ذليلة (غداة الحرب) . ولا شك ان لحركة الطلاب المصريين خصوصيتها التي تتلاءم مع الواقع الخاص لحركة النضال المصري ، ولا شك انها ابدعت في نطاق هذه الخصوصية (رقابتها الايجابية النشطة) كما احب ان ادعو محتواها السياسي . ولكن هذا الدور الفاعل لا يتجاوز - كيفيا - مكانة الطلاب في هيكل الانتاج ، وبالتالي قدرتهم الموضوعية على تغيير هذا الهيكل . ان هذا الخطأ في تقدير القوة الذاتية من موقع االبالفة قد ادى الى عزل الحركة نسبيا بعد حرب تشرين عن اعرض الجماهير .

والخطأ الثاني هو التصور اليميني الدارج والذي يدعو الى حصر النضال الطلابي في الحدود الجامعية والاطر الشرعية للنظام والارتقاء كليا في احضان اللوائح والقوانين والاقتصار على كشف التناقض بين اقوال السلطة وافعالها ، والابتعاد قدر الامكان عن استفزازها حتى لا يتسنى لها ضرب الحركة . وبالطبع ليس هناك منشور طلابي يقول هذا الكلام مباشرة . ولكن فكر البعض وممارستهم السياسية ، يدلان في غير عناء على هذا التصور « الفئوي والشرعي » لنضال الطلاب . مما اسهم اكثر فاكثر في عزل الحركة عن اصولها الاجتماعية من ناحية وتطويق طموحاتها السياسية من ناحية اخرى .

والخطأ الثالث هو غياب الرؤية الواضحة لهوية السلطة اقتصاديا واجتماعيا اي طبعتها الطبقة ، مما اوقع حركة الطلاب احيانا كثيرة في مزلق « التعليق » على قرارات او خطب او اجراءات سياسية يقوم بها النظام . ولما كان الوجه السياسي في بعض الاحيان ليس اكثر من قناع يخفي الوجه الطبقي الحقيقي ، ولما كان « الاعلام السياسي » في احيان اخرى متناقضا ، فقد تسبب ذلك في اهتزاز الفكر السياسي للطلاب من آن لان ، كما تسبب في تمزق الجسم الرئيسي للحركة الطلابية من اتجاه الى اتجاه ، كذلك تسبب غالبا في ترجيح كفة اليمين الطلابي .

غير ان هذه الاخطاء الثلاثة - وفيها كثير - لا تنفي ان الحركة الطلابية المصرية منذ عام ٧٢ كانت ابداءا يساريا للشارع الشعبي في مصر فسي مواجهة اتفاقية سيناء قبل اكتوبر وبعدها . وانها في مجموعها العام لم تكن ظاهرة عرضية مؤقتة - لم تكن مظهرة - بل شكلت استمراريتها ظاهرة شعبية راسخة . كما انها ابرزت الى الوجود السياسي مجموعة من القيادات الشابة التي تزداد نضجا مع الايام . وكانت مصدرا سخيا للعديد من النماذج النضالية التي تجاوزت اسوار الجامعة الى ميدان التنظيمات السياسية الواسعة نسبيا كالتنظيمات الماركسية والناصرية .

وكما اننا لا نجد تحليلا طبقيًا شاملا في بيانات الطلاب المصريين لطبيعة السلطة وهوية النظام ، لا نجد أيضا تحليلا سياسيا شاملا لاتفاقية سيناء .. ولكننا اذا غرضنا النظر عن الموقف الفكري المباشر من هاتين المسألتين - وهو تقصر فادح لا ريب - فاننا نلاحظ على المواقف العملية للطلاب من « تفاصيل » اتفاقية سيناء ومسيرتها كالموقف من القطاع العام والاصلاح الزراعي ومكاسب العمال والفلاحين وتحرير الارض والقضية الفلسطينية واجهزة الاعلام ونضال المثقفين وتقييم الناصرية ، نلاحظ على مواقفهم العملية من هذه القضايا بالإضافة الى المشكلات الاقتصادية والاجتماعية الحادة والمترتبة على نتائج الحرب والاتفاقية ، انهم يعون الملامح العامة للطبقة القائدة للسلطة الراهنة والمحتوى العام لاتفاقية سيناء المضادة لروح اكتوبر المجهضة .

ولقد كانت حركة الطلاب عند بدء ظهورها « مفاجأة » للكثيرين في فمرة الفراغ الحزبي الذي عانت منه مصر في ظل هيمنة التنظيم السياسي الوحيد للدولة الناصرية ، وفي خضم الاعلام الموجه والسلطوي النظرية ، وفي ذروة تخلف برامج التعليم ومناهج التربية المتخلفة عن حضارة العصر وأفكار العالم الجديد ، وفي عهد طويل الامد انقطعت خلاله الصلة بين اجيال الخمسينات والستينات والتقاليد المريقة لاجيال الطلاب المصريين في الاربعينات وما قبلها حتى أوائل القرن .

ولكن المفاجأة تزول تدريجيا حين نعلم انه من أحشاء الثورة الناصرية ذاتها ولدت هذه الظاهرة الايجابية في تاريخنا السياسي .. فهؤلاء الطلاب هم أبناء العمال والفلاحين والبرجوازية الصغيرة بأجنحتها المختلفة ، هم الذين فازوا بحق مجانية التعليم فدخلوا الجامعات افواجا . وفدوا اليها من القرية والكفر والنجع في الريف ومن الحارة والزقاق والحي الشعبي في المدينة . وكانوا يهودون منها في نهاية اليوم او العام الدراسي الى بيوتهم واكواخهم ، بيوت العمال والوظفين الصغار واكواخ الفلاحين ، فالصلة لم تنقطع يوما بين أصلهم الاجتماعي وطموحهم . ومن ناحية أخرى ابحت لهم في فترات متفاوتة ما لم يتح لغيرهم من « ثقافة » خارج جدران الجامعات .. ثقافة الكتاب والفنانين والصحفيين الوطنيين

التقدميين الديموقراطيين ، وثقافة العالم المتطور التي كانت تباع أحيانا كثيرة على اوصفة الطرقات ، وأحيانا أخرى كانت تعدها النيابة العامة من المضبوطات والقرائن الدالة على « احمرار » من يقتنيها .

في جميع الاحوال كانت حركة الطلاب المصريين ولا تزال من ابداعات الشارع المصري الوطنية الخالصة التي اخترق بها جدار العوف . كانت من زاوية ما رده على الهزيمة ووقوده في الحرب واحتجاجة الذي لا يتوقف على مقدمات اتفاقية سيناء ونتائجها . كانت أيضا ولا تزال بندا حيا في جدول اعماله النضالي ، ونصا له صفة الديمومة في برنامج المهاد للثورة المضادة .

٢ - حركة العمال التي كانت الشرارة الاولى لانفاضة ٦٨ والتي كسان مصدرها الرئيسي عمال المصانع الحربية في حلوان هي ذاتها التي قامت بالمبادرة الكبيرة اول عام ١٩٧٥ حيث تلته المبادرات المبذولة لجماهير العمال في اكبر مدينتين صناعيتين وهما المحلة الكبرى (آذار ٧٥) وكفر الدوار (آذار ٧٦) . وبين هذين التاريخين يمكن رصد العلامات البارزة على طريق النضال التاريخي للطبقة العاملة المصرية . وهي الطبقة ذات الجذور الغائرة في وجدان الشعب المصري وابداعاته المستمرة لمنجزات الثورة . فقد كانت قبل حركة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ هي العصب الرئيسي لتلك الانتفاضة المشهودة في الاربينات والتي اتخذت لها شكلا تنظيميا هو اللجنة الوطنية للطلبة والعمال عام ١٩٤٦ . وهي التي قدمت اول شهداء المعارضة الديموقراطية عام ١٩٥٢ ببطلها خميس والبكري .

وقد كان من الثمار الوطنية التي حصلت عليها الطبقة العاملة المصرية بكفاحها الدائب الوصول ان انعطفت بحركة الثورة الناصرية في الستينات انعطافا حاسما . . سواء بالتأميمات الواسعة لوسائل الانتاج او بالتصنيع الثقيل والتحديث او برفع الحد الأدنى للأجور او بالمشاركة في ادارة المؤسسات وأرباحهما او بالاعتراف السياسي للعمال والفلاحين بنسبة لا تقل عن ٥٠ بالمئة في التمثيل الشعبي والتشريعي على مختلف المستويات .

فاذا أضفنا الحجم الذي تحتله اليد العاملة المصرية في هيكل الانتاج الوطني المصري ، تبين لنا حجم الدور الاقتصادي والاجتماعي والسياسي المرشحة له تلخيصا في حمل عبء التصدي للردة المتمثلة في اتفاقية سيناء بخطواتها المحسوبة خطوة خطوة على كافة الجبهات . . فتصفية القطاع العام وهيمنة القطاع الخاص وبالذات وجهه الطفيلي والتيسير لرؤوس الاموال الاجنبية على حساب الصناعة الوطنية ومكتسبات العاملين المصريين وضرب العلاقات المصرية السوفياتية وما تنعكس به على فروع الصناعات الحربية وغير الحربية ، كل ذلك مما أفرزته اتفاقية سيناء في مقدماتها وسياقها ونتائجها على السواء ، إنما يوجهه ضربته الرئيسية الى

جماهير الطبقة العاملة المصرية .

ومن هنا لم تكن انتفاضتها العفوية اول عام ١٩٧٥ الا حلقة جديدة اختتمت المرحلة التي بدأتها عام ١٩٦٨ واقتتحت المرحلة التي بدأتها في آذار ١٩٧٥ ذلك ان اهم ما في تحرك كانون الثاني - يناير ١٩٧٥ ان عمال المصانع الحربية في حلوان هم الذين تحركوا ، وكانوا هم ايضا اول من تحركوا غداة الهزيمة في شباط - ايسار ١٩٦٨ ولكن حركتهم العفوية الجديدة قد اصطدمت في التوقيت بمخطط قوى السلطة ومناخ التسوية الذي تهيء له . . ذلك ان النظام كان يعدلعدة لاجياء بيان الاسكندرية الشهير بهدف الضغط على المقاومة الفلسطينية والتشاور مع اكثر الدوائر العربية رجعية بشأن التسوية المرتقبة وقيادة حملة التشهير الضارية ضد الاتحاد السوفياتي واعتقال مجموعات هائلة من قادة النقابات العمالية والاتحادات الطلابية والتعاونيات الفلاحية ، ودس العناصر المباحثة للتخريب . غير ان تحركات اول يناير ١٩٧٥ تبقى مجرد امتداد لما سبقها مباشرة من مظاهرات واضرابات واعتصامات خاصة في مصانع وجامعة الاسكندرية وقصر الثقافة ببور سعيد وجنازة المشير احمد اسماعيل .

اما المبادرة الحاسمة فقد اُتت في آذار ١٩٧٥ بالمحلة الكبرى حيث لم تشهد المدينة الصناعية المصرية البارزة اضرابا بمثل الحجم الذي حدث منذ عام ١٩٤٧ . انها المدينة الام لصناعة الفزل والنسيج وتضم اضخم تجمع عمالي موحد يبلغ تعدادة ٣٣ الف عامل على وجه التقريب في القطاع العام وحده ، بالاضافة الى عشرات الالوف من العاملين في القطاع الخاص بالمدينة ذاتها . وكانت مصانع المحلة وشركاتها قد استقبلت حوالي ٥٤٠٠ عامل من الذين كانوا مجندين في خدمة القوات المسلحة . وقد تحرك عمال المحلة في البداية احتجاجا على لائحة الاجور مطالبين بلائحة جديدة اكثر عدلا تضمن حقوق العمال العائدين من الخدمة العسكرية في الترقى وزيادة الاجر ، وترفض تطبيق قانون الاصلاح الوظيفي السدي يعتبر الشهادات الدراسية اساسا للترقية ومعيارا لسلم الاجور ضاربا بذلك مصالح العمال الذين يعتمدون على الانتاجية والخبرة . كذلك طالب عمال المحلة بوسائل انسانية للامن الصناعى تحميهم من حالات الربو التى تقود الى الاصابة بالدرن .

ولكن السلطة رأت ان ترويض الطبقة العاملة وفرض القيادات الصفراء عليها كفيل بان ينسبها هذه المطالب والحقوق المشروعة فعمدت الى تجاهلها زمنا طويلا، مما دفع عمال المحلة الى اسنخدام « الاضراب » سلاحا في المعركة . . وقد اعتصمت بالفعل ورديتان من العمال بومي الاربعاء والخميس ١٩ و ٢٠ آذار ١٩٧٥ رغم تطويق قوات الامن التابعة لمحافظة الغربية للمصنع . ولكن الاضراب حتى ذلك الوقت ظل سلميا . وفي صباح الجمعة ٢١ آذار وصلت قوات الامن المركزي الى المدينة فانارت خواطر ذوي العمال المعنصمين ، ثم قامت طائرات مقاتلة باختراق

حاجز الصوت بقصد الإرهاب ، ولكن أهل المدينة تصوروا - من هول الفرقة وتحطم زجاج النوافذ - ان الطائرات تقصف المصنع بالقتال فالت زمام الاهالي وهب الالف من المواطنين يدودون عن ابنائهم المحاصرين . واحتشد في المظاهرة الكبيرة عمال القطاع الخاص وعمال المحالج والخدمات والطلاب . وارتفعت الشعارات واللافتات المفاجئة تماما ، والتي تقول « عبد الناصر ساب وصيسة - العمال مع الفدائية » ، « عبد الناصر ياما قال - خلو بالكو من العمال » . وبانفلات الزمام من قوى الامن الداخلي ، قام بعض العمال بدخول بيوت المديرين حيث انتزعوا منها الثريات الكريستال والثياب الغالية والطعام الفاخر ، وعلقوا كل شيء دون اي تخريب على اعمدة الكهرباء والنيونونات والاشجار والى جانبها نماذج من الخبز الاسود والثياب المهلهلة دون تعليق . وكتب مصطفى امين في اليوم التالي بجريدة « أخبار اليوم » ان عمال المحلة هم اللذين افشلوا مباحثات كيسنجر !

اما داخل المصانع فقد اقام العمال ما يمكن اعتباره دون زيادة او نقصان اول كومونة عمالية حقيقية ، فالاعتصام جرى جنبا الى جنب مع التسيير الذاتي لعجلة الانتاج ، بحيث لم يتوقف العمل ، بل تشكلت على الفور اللجان الادارية والرقابية والفنية التي نقلت ملكية المصنع طيلة الايام الثلاثة المجيدة الى العمال انفسهم . . وهو الامر الذي اسفر عن الصدام الدموي مع السلطة فسقط خمسون شهيدا واعتقل الفا مناضل ناصري وماركسي ونقابي . ان ما سمي « فبشل » كيسنجر في آذار قد عرف طريقه الى « المحقق » في قمة سالزبورغ التي افضت بدورها الى النجاح وتوقيع الاتفاقية بالاحرف الاولى مع بداية ايلول من نفس العام .

ولكن موجة الاضرابات لم تتوقف . وبقيت اصداء كومونة المحلة تتمتع بتأييد ساحق من عمال مصنع شركة الفول بالمنصورة وعمال الحديد الصناعي بحلول وعمال النسيج بشبرا الخيمة حيث قام حوالى ٣٠ الف عامل في شركة الكابلات بشبرا الخيمة والاسكندرية باضراب شامل لم ينل حظه من الاعلام الرسمي . وكالعادة التي اصبحت تقليدا ورمزا لما هو اهم ، بدأ العمال اضرابهم لاسباب اقتصادية تتمثل في ضرورة تطبيق قانون الرسوب الوظيفي عليهم (أي منحهم الترقية والعلاوات التي يستحقونها من سنوات والتي كانت مجمدة) وزيادة علاوة الغلاء واعادة تقديم الوجبة الغذائية التي توقفت .

وقد نظم عمال الكابلات اضرابهم تنظيما دقيقا ، فأخرجوا كبار السن من الرجال والنساء ، وقسموا انفسهم الى ثلاث فرق : الاولى تحرس المتاريس القائمة حول المصنع حتى لا يتسنى لعلاء السلطة ان تمتد ايديهم بالتخريب الى داخله ، وللحيلولة دون ان تفتل الاصابع الملوثة ما يبرر اقتحام قوات الامن المركزي للمصنع والاعتداء الوحشي على العمال ، كما حدث في المحلة الكبرى . والفرقة الثانية تواصل الانتاج على نحو يكفل لادارة العمال نجاحا يفوق مردوده المنسوب

العادي . والفرقة الثالثة تناوب العمل مع الفرقتين الاخرين .

وعندما توجه محافظ الغربية الى المصنع كان نصيبه الطرد . وعندما توجه وزير العمل الى هناك لم يحظ بنصيب افضل رغم ان قوات الامن المركزي كماداتها كانت قد طوقت المصنع ومن فيه . وعندما وصل وزير الداخلية فسي حماية المصفحات حمله العمال الى سيارته خارج المصنع . وكانت النتيجة - أمام صمود العمال واصرارهم - ان اضطرت السلطة تكتيكيا الى تنفيذ بعض المطالب . كان ذلك في حزيران ٧٥ والطريق الى ايفاقية سيناء أصبح قصيرا جدا . .

وطيلة شهري تشرين اول وتشرين الثاني من عام ١٩٧٥ كان عمال الغزل والنسيج بالاسكندرية يعقدون اسبوعيا مؤتمرا بمبنى النقابة الي تمثل ٧٠ الف عامل بقطاع الغزل والنسيج ويقررون الى جانب المطالب الاقتصادية « باستقلالية العمل النقابي وكفالة الحريات النقابية واجراء الانتخابات على القانون ٦٢ لسنة ١٩٦٤ على ان يعرض القانون الجديد على القواعد العمالية لابداء رأيه فيه . وان يكون الاشراف على الانتخابات للجهات القضائية ضمانا لحيدة الانتخابات » . كذلك أضرب عمال النقل العام في جراجي فم الخليج ودار السلام فحضر اليهم رئيس الوزراء مقسما بشرف رئيس الجمهورية انه سيلبي مطالبهم . وحين حاولت سلطات الامن ان تحقق مع عدد من العمال اجاب الكل اننا جميعا مسؤولون . ثم قبضت السلطة على عدد من العمال في مصنع ٥ الحربي .

وفي ٢٩ كانون الثاني ١٩٧٦ وقع صدام واسع النطاق بين قوات الامن المركزي واهالي مدينة المنزلة التي يسكنها غالبية من العمال وفلاحي الارز والحرفيين وصغار التجار وصيادي السمك . وقع الصدام على اثر تعذيب احد المواطنين لحد الموت بسبب مجاهرته بمعارضته النظام ، مما دفع الاهالي الى اقتحام مركز الشرطة ووقوع المذبحة التي حاولت السلطة بقمطتها بصرف تمويضات لدوي الشهداء .

وبعدها بقليل وقعت مجزرة مشابهة في دمياط بين صيادي السمك ايضا وقوات الامن . ولكن الصدام الرئيسي لعام ١٩٧٦ كان في كفر الدوار - المدينة الصناعية الكبرى - بين قوات الامن والسلطة ، على غرار ما وقع في المحلة تقريبا من زاويتي المقدمات والنتائج . لقد سقط القتلى واعتقل المناضلون ، وكانت الشعارات السياسية المناوئة للنظام قد اضافت الى كرمونة كفر الدوار بعسا

جديدا .

ولعل الملاحظة الرئيسية الاولى على حركة الطبقة العاملة المصرية في نضالها المركز خلال السنوات الاخيرة انها في مواجهة القرارات والتشريعات التي مس

مصر الهيكل الناصري للانتاج - وهو الجانب الاقتصادي من اتفاقية سيناء - ترفع الشعارات الاقتصادية المضادة لهذه الردة ، وعيا منها بان المطالب الاقتصادية في مثل هذه الظروف ، هي بعينها طرح سياسي مضاد لسياسة الثورة المضادة . والملاحظة الثانية انها رغم ما يمكن ان تنطوي عليه من لمسات نقابية ومساهمات تنظيمية (يقدمها الناصريون والشيوعيون أساسا) فانها في صورتها العامة مبادرة شعبية لاستقلاليتها وبصماتها الإبداعية الخاصة في أساليب النضال ومضمونه .

٣ - **المثقفون والفلاحون والقوات المسلحة** ، لم تتوان هذه الفئات الثلاث عن تقديم مبادراتها الوطنية الشجاعة قبل وبعد ابرام اتفاقية سيناء . . فالمثقفون من كتاب وأدباء وشعراء وفنانين وصحفيين قد واجهوا في منابرهم الشرعية وغير الشرعية داخل الحدود وخارجها تحت الارض ومن فوقها اتفاقية سيناء من قبل توقيعها . ونالوا من جراء ذلك مذابح السجن والتجوير والنفي والتهجير وتحطيم الاقلام . والمهنيون في نقابات المحامين والمهندسين والاطباء وغيرها ، وقفوا الى حد كبير في وجه الردة . وربما كان الدور الكبير الذي لعبه وبلعبه المثقفون حتى الآن هو دور التوعية والتنوير . وكان نضالها في بعض اللحظات ان يصل الى حد « المبادرة » الإيجابية التي لا تقل أهمية عن مبادرات الطلبة والعمال . . سواء في تأسيس جمعية « لكتاب الغد » او في الضغط لتأسيس اتحاد ديموقراطي للكتاب ، او في عقد المؤتمرات واصدار أليانات والمشاركة الفعلية في ندوات الطلاب ، او في الدفاع الجسور عن منجزات الثورة الناصرية وفي المعارضة القوية لكثير من تشريعات النظام الحالي ، وفي الهجوم المباشر احيانا على اتفاقية سيناء .

غير ان ارتباط أجزاء عريضة من المثقفين المصريين بباب الرزق الحكومي يملأ عليها اكثر فاكتر الارتباط بالشرعية وقنواتها الضيقة . بالإضافة الى ان سلبات الديموقراطية في النظام الناصري لا زالت تلقى ظلالها على عيون البعض بحيث تحجب عنها الرؤية الصحيحة للنظام الحالي . كما ان « هوس الليبرالية » قد تحول مع زمن الفهر الى ما يشبه المرض الذي يجد تربة صالحة في وجدان المثقف المهيا بطبيعته تقريبا لادواء التفرد والانعزال والنجاسة ، مما يتسبب في التشردم وتفكك الاوصال . على أية حال ، فقد ادى ذلك الى ان دور المثقفين المصريين في مواجهة اتفاقية سيناء يشتمل ابعادهما يكاد يكون دورا فكريا محضا باستثناءات نادرة لا تشكل في محتواها السياسي « مبادرة شعبية » على صعد الفكر المنظم .

والفلاحون من كمشيش الى دكرنس مرورا بأبى كبير ينتفضون على اجراءات الثورة المضادة ، ويسقط منهم الشهداء ، فهم الذين اضيروا من التراجعات عن قوانين اصلاح الزراعي واتساع الملكات الكبيرة وعودة نفوذ كبار اغنياء الريف وطغيان اشباه الاقطاعيين .

والقوات المسلحة التي جمعت في صفوفها عند حرب اكتوبر طلائع خريجي

الجامعات والتي ضمت اعدادا غفيرة من ابنساء العمال والفلاحين والبرجوازية الصغيرة بفضل الحق الذي حصلوا عليه من الثورة الناصرية فسي دخول الكليات العسكرية مجانا ، والتي سقط منها الالف الشهداء فسي صحراء سيناء ، لا زال جسمها الرئيسي وطنيا صميما ، والتمردات المتعاقبة داخله لا تحصى ولا تعد . وقبل توقيع اتفاقية سيناء بوقت قصير اعتقلت المخابرات العسكرية ١٠٠ ضابط وفصلت ٤٣ من كبار الضباط واعتقلت عددا آخر من الطيارين بحجة انهم كانوا يدبرون انقلابا . بينما لم يتجاوز الامر ان بعضا من الاتجاهات الوطنية في الجيش لم ترض عن الخطوط العريضة التي نسربت من اتفاقية سيناء اثناء جولة كيسنجر في آذار ١٩٧٥ وطالب عدد من الضباط بعدم توقيع اي اتفاق قبل عرضه على الجيش ، فردت السلطة بالقمع .

ان للمثقفين والفلاحين والجنود في تاريخ مصر الحديث مجموعة راسخة من التقاليد الوطنية والمبادرات الخلاقة ، غير ان تشرذم الفئة الاولى وليبرالية وجدانها وانسحاق الفئة الثانية تحت ضغط اللاوعي والانتظيم وانضباط الفئة الثالثة وفق تنظيم عسكري هرمي صارم ، جعل من المبادرات الطلابية والعمالية عمودا فقريا لابداع الشارع الشعبي في مصر وانتفاضاته العفوية في مواجهة اتفاقية سيناء .

★ ★ ★

ولم يقتصر ابداع الشارع اليساري على الانتفاضات العفوية الطلاب والعمال - وهي الانتفاضات التي لم تصل بعد الى ما يشبه مع الفارق الناريضي ذروة التلاحم بينهما عام ١٩٤٦ - ذلك ان هذه الانتفاضات **فم ولن تكون** بدلا عن الطلائع النضالية المنظمة ، بل لعلها اخصب المناخات لولادة هذه الطلائع واستنباتها .

لهذا لم يكن صدفة على الاطلاق ان نواجه نقطة الحسم من جانب السلطة الانقلابية بنقطة حسم مقابلة من جانب القوى الاجتماعية المعارضة بابعائها السياسية المختلفة . ولا شك ان ارض مصر لم تخل يوما من التنظيمات السرية ، سواء في ظل القهر الديمقراطي المخيف او في ظل الاجراء الرسمي الذي اخذته التنظيمات الشيوعية عام ١٩٦٥ بحل نفسها . . فقد كانت التنظيمات اليسارية واليمينية على السواء « على قيد الحياة » بصورة ما . ولكن هزيمة حزيران ٦٧ ثم غياب عبد الناصر فانقلاب ايار ٧١ قد دفع الى دائسة الضوء قضية التنظيم السياسي المستقل لاطراف عديدة . وجاءت رحلة السلطة من الانقلاب الى الحرب الى اتفاقية سيناء على كافة الاصعدة الاقتصادية والاجتماعية والعسكرية والسياسية لتمنح « الفكرة » نوعا من الترمجة والقبول لدى الراي العام . حتى فكرة « المنابر » ذاتها أصبحت تعني عند البعض مرادفا للحزب او في الاقل

طريفا اليها . وقام احد عتاة الرجعية - عبد العزيز الشوربجي المحامي - ليقول انه سيشكل حزبا ويسمى امام المحكمة عند الضرورة مؤكدا ان الدستور ليس صد تكوين الاحزاب . وتناولت اقسام رجعية عريضة مهمة الدواع عن فكرة الاحزاب . وتقدم اثنان من اعضاء مجلس الثورة القديم - كمال الدين حسين وحسين الشافعي - بطلب اعادة جماعه الاحوان المسلمين الى الحياة تحت سار انها جميعه دينيه وليس فى العالون ما يمسح اعادتها . وفي حزيران ٧٥ شرب مجله العالم الاسلامي التي صدر في مكة حرا بشر ويهنيء بعيام بطيم الاحوان المسلمين في مصر من جديد واختيار مكتب ارشاد للتنظيم بعبادة الذكور توفيق الشاوي الاستاذ نكله الحقوق بجامعة القاهرة . وطلت الفئ الحاكمة حريصه على بقاء الاتحاد الاشتراكي وان تعددت منابر جنبا الى حب مع اجهزه القمع الفليده باعتبارها جميعا الشكل الامثل لحرب السلطه .

ولم يتحلف السار المصرى عن الدعوة الاجتماعيه الملحة الى التنظيم المستغل . . والكثيرون من الدين حربوا « الالتحاق » بالاتحاد الاشتراكي او تنظيمه الطليعى ومنيت احلامهم بالافخاف ، انضموا الى التشكيلات الحربية الحديدية التي انصهرت عناصرها في بوتقة السنوات الخمس السابعة على عام ١٩٧٥ من طلاب وعمال ومتفعين وموطنين صفار ومهنين .

كان هذا العام بالتاكيد تويحا لحوارات العشره السابقيه بسين مختلف الاتجاهات اليساريه ، وتويجا وتجديدا لاجتهادات المناضلين الذين بقوا على ولائهم لفكرة السطيم . وقد اضعى اعلان « الحرب الشيوعى المصرى » عن اعادة شكيله في تمور ١٩٧٥ تكريسا شرعيا رامرا الى بقطه الجسم الى اتخذها الطبقات الشعبية فى مواحه نقطه الجسم المصريه التي اخذتها الطقة المهيمنة على السلطه .

كان ذلك ولا يرال رمزا تاريخيا فحسب ، اذ استطاعت مجموعات من الشيوعيين العدامى والشيوعيين الحدد ، ان تتوحد فى اكسر هيكل تنظيمى للشيوعيين المصريين . ولكن ذلك لا ينهى انه قد سقت تشكيل الحزب وتلت عدة تنظيمات شيوعية وناصره . ولا بد من الاشارة هنا الى ان « جماهير » المنظمات الناصرية هى الكفه الشعبية الارجح ورنا ، وان كانت هذه التنظيمات اقل تماسكا وانسجاما وقوة من التنظيمات الماركسيه . كذلك لا بد من الاشارة الى تعدد الاتجاهات الفكرية داخل جميع المنظمات اليسارية ناصريه كانت او ماركسيه . وفي بعض الاحيان يختلط الامر بين الدمعة التاريخية على جبين « المناضل » مادا به ماركسى او ناصري لاسباب « قديمه » . وربما نحد ماركسيا من هذا النوع نتكلم بقلب ناصري واحيانا لسان سادانى ، بينما نحد ناصريا اقرب فى يسارته الى الماركسبن . ولا يمنع ذلك ان الناصريين انفسهم مورسون عقائدا بسبب مراحل

مختلفة من تطور جمال عبد الناصر .. فبعضهم لا يزال رابضاً عند مرحلة العداء للشيوعية ، والبعض الآخر لا يرى أية سلبيات في التجربة السابقة بل يراها تجربة التجارب ولا يعوزها أي تطوير إذ بلغت في رأي هذا البعض غاية الكمال . فسي جميع الاحوال ، فان الجسم الرئيسي للناصريين المصريين لا يتوقف عن مناوأة النظام الحالي تحت راية مواييق الثورة الاساسية ، وخاصة « ميثاق العمل الوطني » . لذلك وقفوا بحسم وحزم بالغين الى جانب « المكتسبات » الناصرية المهددة كالقطاع العام وحقوق العمال والفلاحين والطلاب ، والى جانب « المنجزات » كالصناعة الثقيلة والسد العالي والعلاقات المصرية السوفياتية وحركة التحرر العربية وقضية فلسطين ، ومن ثم في مواجهة اتفاقية سيناء بمختلف أبعادها . ولكن الوثائق الناصرية المصرية المتاحة لا تكشف عن « برنامج » نضالي ، سياسيا وتنظيميا ، لتحويل المعارضة من مستوى رد الفعل - أحيانا العفوي - على إجراءات الثورة المضادة الى مستوى الفعل الثوري الخلاقي . بل لعلم الفئة الأكثر دفاعا عن صيغة « الاتحاد الاشتراكي » كتنظيم سياسي وحيد .. مما يقيم حواجز حقيقية دون بلورة الاحزاب الوطنية المستقلة ودون قيام الجبهة الديمقراطية العربية القادرة على اجهاض اتفاقية سيناء بالغاء مقدماتها ونتائجها على السواء .

اما الماركسيون فليسوا كلهم منظمين ، وليس كل المنظمين موحيدي الاتجاه والتنظيم . غير انهم جميعا - وبدرجات متفاوتة - كانوا المبادرين الى صياغة البرامج النضالية القادرة في رأيهم ، كل حسب اجتهاده ، على تصحيح حركة الناريخ التي تحاول قوى الثورة المضادة الانتكاس بها الى ما قبل ثورة تموز ١٩٥٢ .

.. فماذا يقول اليسار المصري ؟

يجدر بنا اولا ان نفرق بين اليسار العلني من زاوية اعتماده على أجهزة الاعلام الرسمية ، واليسار المعتمد على المنابر السرية ، دون ان يكون لهذه التفرقة أية ظلال فكرية او حتى تنظيمية على أي من « الشكليات » . ويجدر بنا ثانيا ان نحدد نقاط الاتفاق بين مختلف الاتجاهات اليسارية ونقاط الاختلاف ، حتى نضع ايدينا على اتجاه السهم الرئيسي لبرنامج اليسار المصري .

الفصل الرابع

نحو برنامج للعمل الوطني

لا شك ان افتتاحية العدد العاشر من مجلة « الطليعة » المصرية عام ١٩٧٥ « عن اتفاقية سيناء » كانت الصوت العلني شبه الوحيد الذي ارتفع باسم اليسار المصري معارضا اتفاقية سيناء . وتقصد بالعلنية هنا ان المعارضة وجدت طريقا لها عبر الاعلام الرسمي . كما تقصد بشبه الوحيد انه كان المقال اليتيم السدي دخل الى الموضوع مباشرة دون لف او التواء ، وانه المقال اليتيم الذي لم يؤيد ثم استدرك ، بل كان في معارضته واضحا ومحددا ، رغم اية تحفظات فكرية او شكلية يمكن ان تؤخذ على المضمون او الصياغة .

ولعله من المثير ان هذه الافتتاحية الشجاعة قد اثارت خارج مصر زوبعة اراها تقبضا للزوبعة الحقبة التي كان يجب ان تثيرها .. فقد راح البعض يشكك في مدى تعبير المقال عن فكر رئاسة التحرير التي غاب توقيعها المعتاد على افتتاحية الطليعة ، وما اذا كان المقال يعبر فحسب عن كاتبه . والحقيقة هي ان معارضة « الطليعة » لاتفاقية سيناء ، بالشكل الذي وردت به والمحتوى الذي تضمنته ، لا تعبر فقط عن الرأي الخاص لكاتبها او رأي مجموعة الطليعة وحدها ، بل انها في ظني تصوغ بكفاية وقدرة معارضة قطاع عريض من اليسار المصري المناضل داخل مصر ، اي تلك المجموعات التي اختارت القتال في الخط الامامي للجهة ولكن في اطار الشرعية . وأرجو الا اتجاوز اذا قلت انها تجسد ايضا موقف اجراء لا يستهان بها من الشارع - اليسار ، حيث يجب التركيز بأمانة على جملة الظروف الموضوعية التالية :

● ان الاعلام اليساري الرسمي ، والذي باتت تمثله مجلة « الطليعة » وحدها تقريبا ، هو اكثر مؤثرات التوعية فاعلية في الجمهور العريض من المنشورات السرية والمطبوعات غير القانونية . فاعليتها تمتد الى القواعد الحزبية المنظمة وتتجاوزها الى الفئات الاعرض التي تنتفض عفويا من حين لآخر من العمال والطلاب والثقفيين والمهنيين وصفار الموظفين والجنود .

● لا يكفي القول بأن المنبر الرسمي ، مهما كان يساريا ، فانه يشكل ديكورا للنظام او اداة تنفيس للغضب .. بل لا بد من الاقرار بأن امثال هذا المنبر يفعل فعلة

المستقل عن اهداف مهندسي الديكور ، وانه لا يمكن لاية اداة اعلامية ان تنفس عن غضب له ركانزه الموضوعية الا اذا استبدلت هذه الركانز بحقائق مضادة . بل علينا ان نضيف من موقع المسؤولية ان النضال المكشوف ان جاز التعبير عن العلنية تحفه المخاطر من كل جانب وترسم له حدوده الفكرية بل والصياغية ايضا . . حتى لتصبح مع الزمن هناك « شيفرة » بين المنبر وقراءه الذين « يفهمونها وهي طابرة » كما يقول المثل الشعبي المصري .

● ولا بد من الاعتراف بأنه في هذه الحدود قام المنبر اليساري العلني في مصر بتربية العديد من الكوادر التقدمية المناضلة في صفوف الشعب . ولا يجوز — والحالة هذه — خلط الأوراق ، بل يجب التفرقة بحزم بين قلم يبرر وآخر يفسر وقالك يضع بعض النقط على بعض الحروف .

● كما لا بد من التكرار والتأكيد بان المنبر الديموقراطي يرادف اجتماعيا قطاعا عريضا من جماهير الانتفاضات الديموقراطية غير المنظمة . . وان ابدعت اشكالها التنظيمية الخاصة . ان هذا اللقاء بين المنبر العلني وجماهير العمل السياسي العلني ، ينبغي ان يظل كامنا في خلفية تحليلنا للدور الذي يمكن ان تقوم به معارضة هذا المنبر لاجراءات السلطة وبالذات المصري منها . كما لا يجب ان تغيب عن بالنا لحظة واحدة مجموعة القيود التي تفل ابدي الذين يكتبون علنا ، فيبقى الاختيار دائما بين هذا الحد الادنى او عدمه لا بينه وبين الحد الاقصى .

من هنا نقول ان افتتاحية عدد اكتوبر — تشرين الاول ١٩٧٥ من مجلة « الطليعة » المصرية « من اتفاقية سيناء » كانت الصوت العلني شبه الوحيد الذي ارفع باسم قطاع مهم من اليسار المصري بل ومن الشارع المصري معارضا اتفاق سيناء . وتتمثل هذه المعارضة في أهم صورها المنهجية حين تقول الافتتاحية « لا يمكن ان تكون الولايات المتحدة طرفا محايدا حتى نقبل خبراءها بيننا وبين اسرائيل على أرضنا . وهي ليست ، ولا يمكن ان تكون حكما بيننا وبين اسرائيل على أي وضع من الأوضاع » . ان هذه الفقرة وحدها تشكل أساسا منهجيا ينسف اتفاقية سيناء من جذورها التي بدأت بوقف القتال « حتى لا نحارب أميركا » كما قال الرئيس السادات حول امكانيات تصفية نفرة الدفرسوار ، ومرة بفك الاشتباك الاول ونقاطه الست والموافقة على دبلوماسية « الخطوة خطوة » الاميركية التي كانت زيارة نكسون و « اعلان التعاون بين مصر والولايات المتحدة » من ثمراتها المرة ، وانتهاء باتفاقية سيناء ثمرة الثمار ونقطة التحول الاستراتيجية في مسيرة النظام الراهن سياسيا واقتصاديا وعسكريا .

والفقرة المنهجية التي اشير اليها ليست بمعزل عن بقية عناصر البناء الفكري لافتتاحية « الطليعة » حيث تقول بوضوح « ان سياسة الخطوة خطوة التي

اقترحتها اميركا لم تكن في مصلحتنا » كما جاء حرفيا في النقطة الاولى . اما النقطة الثانية فتتصب على المواد الاولى والثانية والثالثة والتاسعة حيث انتقدتها المقال بما نصه « ان قليلا من التامل يرينا ان هذه المواد تعني ان الاتفاقية اذ تلزمنا بعدم استخدام القوة ، فانها تفتقر - مع ذلك - الى اي تحديد زمني ، فهي سارية المفعول حتى يتم التوصل الى اتفاقية اخرى . وربما فتح هذا امام اسرائيل فرصة التسوية الى اجل غير معلوم » . اما النقطة الثالث الذي توجهه الطبيعة للاتفاقية فينصب عموما على الدور الخاص والتميز الذي اعطته الاتفاقية لاميركا ، وخاصة نظامها لاجهزة الانذار المبكر التي تقتضي وجودا اميركا عسكريا في ثياب مدنية على ارضنا والتي تمنح التجسس الاجنبي حقا شرعيا . وقد افاضت « الافتتاحية » في سرد مواقف الولايات المتحدة من الصراع العربي الاسرائيلي قبل الاتفاقية وبعدها ، بحيث انتهت - من دروس التاريخ القريب والبعيد - الى ان اعطاء هذا الدور التميز للولايات المتحدة « لا يساعد على التعجيل بصيغة جنيف ، ولا يقرب بالتالي موعد التسوية الشاملة للنزاع » ومن ثم فليس هناك « واجب اقدس من ان يبدل كل جهد لاعادة رص الصف الوطني المناهض للاستعمار والصهيونية » .

ولا شك انه في إطار هذه الخطوط العامة التي تعارض جوهر اتفاقية سيناء يمكن اعتبار هذه المعارضة تبارا عريضا سواء في صفوف اليسار المصري او في صفوف الشعب . ولكن هذا لا يمنع ان مخاطر العمل العلني ومحاذير المنبر الرسمي قد اقلت بظلالها على صياغة المعارضة التي حملت « الطبيعة » اعباء ريادتها ، ومن ثم اخترقت هذه الظلال جدار الشكل الى هوية المضمون ، كما نلاحظ في النقاط التالية :

● تقول الطبيعة في صدر افتتاحيتها « ان القيادة السياسية في مصر لم تنه حالة الحرب مع اسرائيل » . وهذا صحيح شكلا ، بمعنى ان هذه القيادة لم توقع بعد اعلانا رسميا مستقلا بانهاء حالة الحرب . ولكنه ليس صحيحا بالمرة من الوجهة الموضوعية حيث تنص المادة الاولى من بنود الاتفاقية على ان النزاع بين الطرفين لا يتم بالقوة المسلحة وانما بالوسائل السلمية . كما نصت المادة الثانية على ان الطرفين يتعهدان بعدم استخدام القوة او التهديد بها او الحصار العسكري في مواجهة الطرف الآخر . ونصت المادة الثالثة على ان الطرفين سوف يستمران في ان يراعيا بدقة وقف اطلاق النار في البر والبحر والجو والامتناع عن اي اعمال عسكرية او شبه عسكرية ضد الطرف الآخر . والمفارقة ان الطبيعة اشارت الى هذه البنود في الهامش . ويمكن ان نضيف اليها البند الخاص بأن احدا من الطرفين لا يحق له الغاء الاتفاقية بمفرده ، بل لا بد من موافقتها معا . وتظل الاتفاقية سارية المفعول - دون تحديد زمني - الى ان تحل مكانها اتفاقية جديدة كما تقول المادة التاسعة .

وهكذا يتضح بجلاء ان القيادة السياسية لمصر - دون غيرها - قد انتهت عمليا حالة الحرب مع اسرائيل .

● يترتب على ذلك نتيجة فكرية خطيرة ، هي تقييم معنى انتهاء حالة الحرب مع العدو الصهيوني - ويسهل بالتالي تفسير الخطوات الداخلية والعربية والدولية التالية من جانب السلطة على مختلف الاصعدة الاقتصادية والسياسية والاستراتيجية - ثم تقييم « القيادة السياسية » التي قامت دون غيرها بذلك كله تحت شعارات « الانفتاح » و « سيادة القانون » و « المتغيرات الدولية » .. اذ لم يعد ممكنا « نقد » كل جزئية على حدة من الاجراءات الاقتصادية المعادية للقطاع العام والمشجعة بغير حدود للقطاع الخاص الى الاجراءات السياسية والاستراتيجية المعادية لحركة التحرر العربية والمسكر الاشتراكي والمرحبة بغير حدود بمسودة النفوذ الامبريالي الى المنطقة . لم يعد نقد الجزئيات ممكنا ولا جائزا ، ولم يعد الاستشهاد « بأقوال » القيادة السياسية في احدى المناسبات أو المناورات أو التكتيكات على مناسبة أخرى ممكنا ولا جائزا ، كأن تقول الطليعة « ويكفسي ان نستمع الى ما قاله الرئيس السادات عن الاتفاقية من انها لا ترضينا بشكل كاف ، حتى نقتنع بان الاتفاقية هي - ككل عمل انساني - شيء يمكن نقضه ، بسل ومعارضته » . او كما تختتم الافتتاحية بشرح استراتيجية التحرير نفسي ضوء الطرح الذي قدمه الرئيس السادات قبل حرب اكتوبر حين حدد عناصرها بثلاثة « القوة الذاتية المصرية ، الامكانيات العربية ، الدم السوفياتي » .. فالغالبات المميته هنا مصدرها « الاستشهاد بالقيادة السياسية » امسا دفاعا عن النفس بتحبيدها او قناعة بصواب مواقفها - كمادة التبرير - وخطا الشياطين المحيطين بها . واذا كان ذلك ممكنا في الماضي وان لم يكن جائزا في اي وقت ، فانه ليس ممكنا ولا جائزا في « اتفاقية سيناء » . انها بالقطع ليست « ككل عمل انساني شيء يمكن نقده بل ومعارضته » . انها نقطة تحول حاسمة في تاريخ الامكانات العربية والدم السوفياتي ، وهي التي تناقضت مع معظم العرب ومع الاتحاد السوفياتي تناقضا لا سبيل لتجاوزه مع بقاء اتفاقية سيناء .

● لا ريب طبعاً ان اتفاقية سيناء « عمل انساني » فلم يزعم أحد قط انها عمل الهي او من عمل الشيطان ، ولكنها بالقطع ليست « ككل » عمل انساني ... فهي عمل سياسي واستراتيجي له اتجاه محدد ومن صنع قيادة محددة . وقد جاء نقد الطليعة لهذه الاتفاقية بعيدا عن تحديد هذا الاتجاه وتقييم هذه القيادة بل أحيانا الاستشهاد بها للايحاء بعكس ما تمثله ، وكان اتفاقية سيناء تشبه ميزات الدولة او احد مشروعاتها يقبل النقد والمعارضة في حدود الشرعية ونفي الحدود الجزئية . بينما اتفاقية سيناء تمحو الشرعية التي منحتها حرب اكتوبر للسلطة الراهنة ، ولا تجوز مناقشتها كجزئية او تفصيلية من اعمال هذه السلطة ، بل كنقطة نوعية وتحول كفي في اتجاه النظام .. هو بالضرورة ثمرة تراكمات كمية عديدة خلال السنوات الخمس التي سبقتها .

ان هذه الملاحظات لا تبررها مطلقا « علنية » منبر المعارضة اليساري شبه

الوحيد في مصر ، ولكنها لا تنفي في الوقت نفسه الطابع الإيجابي الفاعل للنقد والاهمية القصوى لتمثيله « تياراً عريضاً » لا وسط مثقفي اليسار بل وسط الشارع الشعبي أيضاً . وهي ذاتها الاهمية التي نسبها على مجموعة الندوات التي عقدتها « الطليعة » بين مجموعة من مثقفي اليسار المصري والاستاذ توفيق الحكيم حول التجربة الناصرية وما بعدها . . فهذه الندوات التي بدأت مع ديسمبر - كانون الاول ١٩٧٤ وانتهت في حزيران - يونيو ١٩٧٥ أي قبيل التوقيع بالاحرف الاولى في ايلول - سبتمبر ٧٥ تضع ايدينا على الملامح العامة للبرنامج العلني الذي يراه قطاع هام من اليسار المصري قادرا على انجاز الثورة الوطنية الديمقراطية في مصر القدر . ان ملف هذه الندوات لم يتعرض قط بطبيعة الحال لاتفاقية سيناء التي لم تكن قد ولدت رسمياً بعد ، ولكنه يتعرض بالضرورة للامح الجنيين وهي تتشكل في أحشاء السلطة واجراءاتها المتوالية في الميادين الاقتصادية والاجتماعية والسياسية . لقد ظهر الملف في مناخ محدد الابعاد . واذا كان الهجوم على التجربة الناصرية هو السبب المباشر لعقد الندوات ، فان تقييم الحاضر واستشراف المستقبل كانا بندين رئيسيين في جدول الاعمال .

واذا غضضنا النظر عما سمي في الملف (١) بورقة توفيق الحكيم وكذلك مداخلاته التي تنطوي على كثير من السداجة السياسية والمراوغة وتسمية الحديث عن مستقبل مصر بالفيقيات ، فاننا نتوقف مباشرة عند ورقة خالد محي الدين حيث يحدد الهدف الاستراتيجي قائلاً انه « بناء مجتمع عربي متطور صناعياً وزراعياً وثقافياً مما يفرض على مصر - بحكم وضعها في العالم العربي - ان تلعب دوراً قيادياً » . . ومن هنا تصبح الوحدة العربية منهجاً في التفكير واتجاهاً في صياغة العلاقات الاقتصادية والسياسية بين مصر والعالم العربي ورؤية نضالية ضد الخطرين الاستعماري والصهيوني وتحالفاً وثيقاً مع المعسكر الاشتراكي . ويرفض خالد محي الدين الديمقراطية الليبرالية التي تمنح الراسمالية في مصر امكانيات جديدة للنمو ، ولكنه يقبل بما يسميه مرة بالديموقراطية الاشتراكية ومرة أخرى بالديموقراطية التقدمية التي تلعب فيها القوى الشعبية المنظمة في احزاب دوراً رئيسياً على أساس التحالف الوطني والبرنامج الموحد . ويضيف ابو سيف يوسف تحديداً لمعنى « الدولة الوطنية الديمقراطية العصرية » انها ديموقراطية بمعنى ان السلطة فيها « تكون في أيدي الطبقات الشعبية : أساسا العمال والفلاحين والمثقفين والجنود وهذه الانتماء من الراسمالية التي لا يتعارض نشاطها مع التحول الاجتماعي . . وفي هذه السلطة يتأكد ويتزايد الدور القيادي للطبقة العاملة » (٢) .

(١) نشره دار القضايا اللبنانية في كتاب عنوانه « ملف عبد الناصر بين اليسار المصري وتوفيق الحكيم » - القاهرة - مطابع « الامرام » التجارية - ١٩٧٥

(٢) هذا النص وغيره لخالد محي الدين مأخوذ من ورقته الاساسية في الندوة ومداخلاته المنشورة في الملف المذكور (من ص ٦٤ الى ٧٢ ومن ص ١١٧ الى ١١٩) .

ويؤكد أبو سيف ان هذه السلطة انتقالية بين الحاضر والمستقبل الاشتراكي . وهو يوافق على ما جاء في ورقة خالد محي الدين حول الليبرالية والديموقراطية الجديدة الواجب ان تكون صياغة عامة لتحالف الطبقات الوطنية . أما الدكتور مراد وهبه فهو يضع حدا ادنى لتقدم العالم العربي وهو العلمانية ، ويستبعد - وحده تقريبا - ان تكون هناك راسمالية « وطنية » في مصر الى الآن ، وبالتالي فهو يستبعدا من التحالف المفترض . ولكن الدكتور عبد العظيم انيس يضع أكثر من نقطة على أكثر من حرف حين يدعو الى « جبهة وطنية في مصر بين احزاب اشتراكية واحزاب وطنية تعبر عن برنامج للعمل القومي واضح ممثل لمصالح العمال والفلاحين . وتكون هذه الاحزاب حقيقة ممثلة اجتماعيا للمصالح الحقيقية للفئات الوطنية نسي هذا الشعب » (٣) . وهو يحدد هذه الفئات بأنها العمال والفلاحون « وذوي الدخل المحدود من شرائح الطبقة المتوسطة » . وبينما تتفق الدكتوراة لطيفة الزيات مع الدكتور انيس حول هذه التعريفات ، فانها تركز القول حول « الجبهة » بأن « قيام هذه الجبهة مرتبط بالحرريات الديموقراطية . بل انه لا يمكن تحقيق الحريات الديموقراطية دون قيام هذه الجبهة . لان هذه الجبهة ستكون - بالضرورة - مكونة من الطبقات الشعبية المستفيدة من الاشتراكية والمستفيدة من التحرر الوطني » (٤) . ويستوقف الحوار بين أعضاء الندوة سؤال عميق الدلالة للدكتور فؤاد مرسي هو « نحن أمام مشكلة نقص الإجراءات التي تكفل اكمال عملية التحول الاشتراكي في بلادنا . هذه هي مشكلة مصر على المستوى الاقتصادي والسياسي ، وليست هي أي مشكلة أخرى ... لان مصر مصر ومستقبلها قد تحدد منذ عام ١٩٦٢ بأن مستقبل مصر هو الاشتراكية . لا مجال لاعادة النظر في هذا المجال . تحددت مصر المستقبل بأنها مصر الاشتراكية . المناقشة ، الآن ، هي كيف نستعيد الطريق الى التحولات الاشتراكية التي تكمل مسيرتنا » (٥) . ولكن أحمد عباس صالح يعود الى ان « نقطة الانطلاق في استشراف المستقبل هي النظر في التنظيم السياسي القائم وهو الاتحاد الاشتراكي وامادة تصحيحه » . وربما فاجأ البعض بقوله « ان الرجعية المصرية التي تحاول قلب نظام الحكم الحالي ليست قادرة وحدها على ان تقوم بهذا العمل » موحيا بأن هناك مؤامرة خارجية بل ومؤكدا هذا الإيحاء صراحة « أنا في الواقع أتهم الرجعية المصرية بأنها تحاول قلب نظام الحكم . وهو أمر حقيقي وواضح تماما أمام جميع الناس . . ولكن بعد عشرين سنة من الثورة يبدو ان هذه القوى المحلية اضعف من ان تقوم بهذا الدور وحدها » . ويدعو لان يمتد التنظيم السياسي المحلي الى خارج مصر « باعتبار أن التحولات في مصر هي تحولات شاملة للعالم العربي كله » (٦) .

وقد استخلص لطفي الخولي من جلسات الحوار التسع ، خمسة معطيات

(٥). المرجع السابق (ص ١٧٤ و ١٧٥)

(٣) المرجع السابق (ص ١٥٢)

(٦) المرجع السابق (ص ١٨٠ و ١٨١)

(٤) المرجع السابق (ص ١٦٩)

اولها ان « البرنامج » الذي يقصدونه هو برنامج مرشح لان يكون تعبيراً عن القوى الوطنية والتقدمية في البلاد :

● « هذه القوى التي تجمع على معاداة الامبريالية والاستعمار الجديد والصهيونية والتخلف الاقتصادي والاجتماعي والتقوقع الاقليمي . وهذه القوى قد حسمت - بالتالي - اختياراتها السياسية على اساس التحرر السياسي والاقتصادي ، ونقل المجتمع نقلة كيفية من التخلف الى التقدم ، على اساس خطة تنمية اقتصادية اجتماعية شاملة ومستقلة ذات آفاق اشتراكية ، تستهدف في النهاية الغاء استغلال الانسان للانسان وتأمين انسانيته وحريته ، واطلاق ملكاته الابدائية . وكذلك العمل من اجل تحقيق الوحدة العربية بأسلوب ديموقراطي وبمضمون يخدم حركة التقدم وقواه الشعبية » (٧) .

● « ان قوى البرنامج - على هذا الاساس - ليست موحدة ، ولكنها بحكم الواقع والظروف متعددة المنابع الاجتماعية والفكرية . وهي تمتد على جبهة عريضة ، تشمل العمال وفقراء ومتوسطي الفلاحين ، والمثقفين الديموقراطيين والتقدميين والجنود والبرجوازية الوطنية المنتجة والمستنيرة » (٨) .

● « امام تعدد منابع قوى البرنامج فلا بد من قيام تحالف وطني ديموقراطي حقيقي فيما بينها ، تحالف لا يطمس الهوية النوعية لكل فصيلة فيها ولا يصادر على استقلالها التنظيمي والفكري في منابر أو احزاب أو جماعات سياسية » (٩) .

● « والبرنامج يمثل خطوة تدعم ما تم احرازه من ايجابيات ، خاصة ايجابيات ثورة يوليو ٥٢ كما يمثل استمرار النضال لانجاز مهام الثورة الوطنية الديموقراطية » (١٠) .

● « البرنامج يأتي في ظروف ما زالت فيها قضية تحرير الوطن عربياً وفلسطينياً من الاحتلال الاسرائيلي قائمة وحادة » وهناك « خريطة دولية جديدة لعلاقات القوى يسودها مناخ يتزاور فيه التعايش مع الصراع بين العالم الاشتراكي وبين العالم الرأسمالي على نحو جديد » بالإضافة « الى ثورة العلم والتكنولوجيا التي فتحت آفاقاً لا حدود لها للانسان نحو التقدم ، وتدعيم سيادته وسيطرته على الطبيعة وعلى واقعه ومصيره » (١١) .

ما هو البرنامج اذن بعد هذه الديباجة ؟ انه يتكون من ثلاث نقاط أساسية : اولها بناء ديموقراطية لتحالف جميع القوى الوطنية والتقدمية في اطاراتها التنظيمية المستقلة والموحدة حول الحد الأدنى من الاتفاق حول خطة شاملة لتطوير

(٧ ، ٨ ، ٩ ، ١٠) المرجع السابق (ص ٢٩ و ٣٠)

(١١) المرجع السابق ص (٣١)

المجتمع اقتصاديا واجتماعيا وتحرير الارض عسكريا وسياسيا . النقطة الثانية هي ان مصر تاريخا ومصريا جزء لا يتجزأ من الوطن العربي مع ما يتطلبه ذلك على كافة الاصعدة ، وخاصة فيما يتصل بالحق الفلسطيني في الوطن المغتصب . النقطة الثالثة هي السياسة الخارجية المستقلة عن المعسكرات ولكنها المتحالفة ستراتيجيا مع الاصدقاء وفي مقدمتهم المعسكر الاشتراكي وحركات التحرر في العالم .

. لقد بدأت جلسات هذه الندوة وانتهت في حزيران ١٩٧٥ اي بعد مقدمات عديدة لاتفاقية سيناء وعشية ابرامها . ولقد بدأت الجلسات وانتهت علنية بين مجموعة من أهم القيادات اليسارية الديمقراطية ، معبرة بذلك من « تفكير » قطاع مهم من المثقفين المصريين فضلا عن قطاع لا يقل أهمية من الشارع - اليسار . كذلك لا بد من الاقرار سلفا بان ثمة همزة وصل رقيقة تربط بين برنامج هذا القطاع والمنهج الذي ساد على نقد « الطليعة » لاتفاقية سيناء . بل اننا نستطيع ان نقرأ هذا النقد في سياق البرنامج التضالي المقترح او كتتملة له ، ونستخلص من ثم النتائج التالية :

اولا : ان الرأي الراجح هو انه لا مستقبل لليسار بفسير منبره التنظيمي المستقل ، وبعبارة اوضح « الحزب » . وهي فقرة فكرية لها دلالتها سواء كان اصحابها يقصدون حزبا علنيا او يقصدون الحزب على الاطلاق . . فمجرد الوصول الى قناعة بضرورة الحزب اليساري وحتميته لا يبقى ثمة معنى للتساؤل حول النوايا ، وما اذا كان المقصود ان يكون الحزب علنيا او لا يكون . وهذه القناعة الجديدة ربما تشكل على نحو ما نقدا ذاتيا من جانب الذين حلوا التنظيمات الشيوعية رسميا - وهم من بين أعضاء الندوة - عام ١٩٦٥ وتراجعا عن قناعاتهم السابقة التي كان يكفيا وجود « مجموعة - او فرد ؟ - اشتراكية فسي قمة السلطة » حتى يتوجب الانخراط في التنظيم السياسي الوحيد او على اكثر التقديرات جهازه الطليعي . وربما لا تعني القناعة الجديدة هذا النقد الذاتي او التراجع ، وانما تعني ان الظروف قد تغيرت كفيلا خلال السنوات الخمس التي مضت على رحيل جمال عبد الناصر وانزواء رفاقه وراء الاسوار . على اية حال سواء كان المعنى رابضا هنا او هناك ، فلا شك ان المعنى الاشمل هو ان العمال والفلاحين والجنود والبرجوازية الصغيرة والمثقفين الثوريين ليسوا ممثلين فسي السلطة الراهنة ، وعليهم تكوين حزبهم او احزابهم التي تناضل من اجل تمثيل حقيقي في السلطة .

ثانيا : الرأي الراجح ايضا هو انه لا سبيل لانفراد حزب ما او فئة اجتماعية محددة بالحكم في مصر ، ولا بد من تشكيل جبهة وطنية ديموقراطية تضم الطبقات الشعبية المشار اليها بالاضافة الى الشرائح الوطنية من البرجوازية المتوسطة . ومن المفيد الاشارة الى ص ٣٠ من الملف المنشور في كتاب حيث يؤكد الخط الثاني من

البرنامج ان « كلا من الرأسمالية الطفيلية المتخلفة والبورجوازية الريفية المتخلفة والشرائح العليا من البيروقراطية خارجة عن اطار هذا البرنامج » اي عن اطار الجبهة المقترحة . ولما كانت هذه الطبقات والفئات المرفوضة تحتل في السلطة الراهنة مراكز « القرار » - وليس هذا راينا فحسب بل هو خلاصة التحليل الذي توصلت اليه الندوة لحاضر مصر - فان المعنى المضمّر هو انه لا بد من تغيير جوهري في هيكل النظام يتيح للجبهة المفترضة ان تمثل الشعب والوطن في اعلى قمة السلطة . . كمرحلة انتقال الى المجتمع الاشتراكي ، كما ورد في الحوار اكثر من مرة .

ثالثا : الرأي الراجح كذلك هو امتداد اكثر نضجا لتقاليد الفكر الماركسي في مصر حول الوحدة العربية والقومية العربية . فالقضية هنا لم تعد مجرد تكامل اقتصادي أو تضامن عربي أو غيرها من التعبيرات المائعة ، بل أصبحت كيانا عضويا تشكل مصر داخله العمود الفقري . . وما يترجمه ذلك من معان اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية ونضالية سواء لتحرير الارض أو لتكوين الدولة العربية الواحدة تكوينا ديموقراطيا ينشد الانعتاق من أسر التخلف . ان تركيز هذه النخبة من الماركسيين المصريين على عروبة مصر يوسع ويعمق من دائرة الرؤية الاستراتيجية للشارع الشعبي في مصر لكافة المهام والقضايا والمشكلات التي تعالجها السلطة الراهنة من منطلق اقليمي - شوفيني أو ديني - وفي المقدمة منها قضية فلسطين والصراع العربي الاسرائيلي وموقع الرجعيين العربية من حركة التحرر والتنمية العربية . وعلاقة ذلك كله بحركة التحالفات والخصومات مع التيارات الرئيسية في عالم اليوم .

رابعا : الرأي الراجح اخيرا هو تركيز هذه المجموعة من اليساريين المصريين على قضية « الديموقراطية » سواء في تقييمهم للماضي أو في رؤيتهم للمستقبل ، فالتفرقة الحازمة بين الديموقراطية الوطنية والليبرالية البرجوازية لم توقعهم في تضليل النفس عما جرى في الماضي ، ولم تقف بهم عند أعتاب التصورات التقليدية للديموقراطية الشعبية . . فالواقع المصري الخاص يحتاج الى ابداع حقيقي يحل الاشكال التطبيقي للتناقض بين الديموقراطية والاشتراكية ، وكيف يمكن - بالفعل والممارسة - أن تكون الديموقراطية بتقاليدها الايجابية العريقة في التراث الانساني ، الوجه الآخر للاشتركية . بل وكيف تصبح الاشتراكية ذاتها تطبيقا حيا خلاقا للديموقراطية لأي مجال الحياة المادية وحدها ، بل وفي ميادين الروح والمعنويات والضمائر والقيم .

وإذا ربطنا بين هذا « الملف » الهام ونقد « الطليعة » - لاتفاقية سيناء باعتبار هذا النقد تعبيرا عن اقلية المتحاورين ، فاننا نستطيع أن نلاحظ في غير عناء كيف غاب التحديد الواضح لهوية السلطة الراهنة طبقيا وأن استطعنا أن نستشف

الملاح العامة لهذه الهوية من تحليل البعض للاجراءات الاقتصادية التي اتخذتها السلطة . كذلك فنحن لا نحصل على تصور دقيق - من نقصد اتفاقية سيناء - للمهام الملقاة على عاتق المناضلين المصريين والعرب ازاء هذه الاتفاقية سوى السطر البالغ التميميم والقائل بضرورة وحيدة الصف الوطني المعادي للاستعمار والصهيونية . ولا يشفي ذلك نهما للتساؤل : ماذا يمكن ان تفعله بهذه الاتفاقية اذا كانت على هذا النحو من السوء ، هل المطلوب الفاؤها ام تصحيحها ام « نقدها ومعارضتها » فقط ؟ ومن هي القوى المؤهلة للالفاء او التصحيح ، وكيف يتم ذلك ؟

ولا شك انها تساؤلات مطروحة لدى اصحاب البرنامج والنقد الموجه الى الاتفاقية (التي جاءت في جوهرها تنويجا لاجراءات عديدة من جانب السلطة في شتى الميادين الداخلية والعربية والدولية مما تعرض له المتحاربون احيانا) . . ولكن ما العمل ، وتلك هي الحدود القصوى للعمل العلني من منبر رسمي ؟ على اية حال ، فحصول هذا العمل كافية للامساك برمق القطاعات الواسعة من الشارع المتمرد والمتنفض عفويا . . والبعيد عن التنظيم في نفس الوقت .

وانها لحصول اكثر تقدما بما لا يقاس من حصيلة المجموعة « اليسارية ! » السرية العلنية والمسماة « بالتيار الثوري » الذي صاغ بياناً أبعد ما يكون عن الثورة والثورية حذر اصحابه من الوقوع « في اخطاء سياسية تجاه القيادة المصرية مما قد يترتب عليه من حدوث اضرار كبيرة بمسيرة النضال العربي تفوق تلك الاضرار التي قد يلحقها هذا الاتفاق الاخير بهذه المسيرة » بل هم يكشفون اوراقهم تماما حين يقولون « ومن الناحية النظرية فان هناك مساومة ثورية مسموح بها هي تلك التي تتيح لاصحاب الحق فرصة الاستعداد لمواصلة الهجوم مرة اخرى واستعادة الحقوق كاملة . . . والبرجوازية المصرية ترى ان هذه المساومة ستؤدي الى تقاص اسرائيل وتحديد حجمها الحقيقي وبالتالي تقليص اظاهاها مما سيؤدي الى تحقيق سلام عادل ودائم في المنطقة ، وان هذه المساومة هي في صالح الشعب الفلسطيني كما هي في صالح مصر لان الفلسطينيين لن يستطيعوا ان يحققوا اليوم اكثر مما تهدف اليه البرجوازية المصرية بحكم ضعفهم وبحكم الاوضاع الدولية التي تعترف باسرائيل وتعرض على ازلها » . ثم ينتقل البيان الى تبرير الاتفاقية من الموقع الاقرب الى تبريرات السلطة فيقول « لقد وقعت هذه الاتفاقية لان البرجوازية المصرية لا يمكنها ان تتوقع حالة طويلة من وقف اطلاق النار تشل فيها القضية ولا تتحرك » . ويؤكد اصحاب البيان في صيغة قاطنة « ان الذين اعدوا لحرب اكتوبر المجيدة وعلى راسهم السادات لا يمكن ان يقوموا في وهم (الوصول الى حل الصراع العربي الاسرائيلي بالطرق السلمية) وانهم حتما يستعدون اليوم لحرب جديدة مثل حرب اكتوبر اذا اصر العدو الاسرائيلي على تعنته » لذلك فهم يحذرون مظاهرات الطلاب واضرابات العمال وانتفاضات الشارع المصري من

تسخين الجبهة ضد السلطة « انهم سرتكبون اكبر اخطائهم اذا اتخذوا من توقيع هذه الاتفاقية فرصة لتصفية الحساب مع السادات » وان « ما نحتاج اليه حقاً ليس القيام بمظاهرات هدفها الاعلان عن معارضة الاتفاق والتشهير بأنور السادات والسلطة الحاكمة ، بل ما نحتاج اليه هو خلق حركة جماهيرية بين كافة طبقات الشعب ، وطنية ديموقراطية متحدة مستمرة » ثم يقفز البيان الى استخلاص هذه النتيجة « ان خطة السادات لحل الصراع العربي الاسرائيلي ومنها هذا الاتفاق تحظى بتأييد اغلبيية المصريين » .

وما كنا لتتوقف عند اصحاب هذا البيان الذي يسمون انفسهم « تيارا ثوريا » وهم مجموعة افراد لا حول لهم ولا قوة ، لولا انه يؤكد لنا :

١ - ان الدفعة التاريخية على جبين « المناضل » لم تعد تصلح اداة للتمييز بين المناضلين الحقيقيين وغيرهم من الذين احوالوا انفسهم او احوالهم الظروف الى التقاعد السياسي . . فهذا « التيار الثوري » - رغم قلته العددية التي لا تشكل اي وزن على الاطلاق - يضم اناسا كانوا ذات يوم بعيد من المحسوبين على الحركة الماركسية .

٢ - يظل الشارع المصري بانفاساته العفوية وابداعاته الثورية الخلاقة على يسار بعض التنظيمات « السرية » التي لا يدري احد لماذا كانت سريتها ، وهي المعادية اصلاً لتكوين الحزب او اعادة تشكيله ، وبالتالي فان كلامها عن جبهة وطنية يبدو حروفاً عزلاء لا تكون جملة مفيدة . . ولا نقودنا هذا التقييم الى الاشتباه فيهم او الريبة بل لعله يقودنا الى تصور الاخطاء القائلة التي يمكن ان تصيب البعض ممن لا يضعون آذانهم على قلوب الشعب ليسمعوا دقاته ماذا تقول .

غير ان ضياع هذه الفئة المتعبة لا يرادف القول بأن التيار العظمي - الذي منلت جانبا منه ندوة « الطليعة » ونقدها لاتفاقية سيناء - هو التيار المرشح لتجسيد برنامج الشارع - اليسار ، اذ تبقى الحقيقة راسخة وهي انه لا بديل عن الطلائع الثورية المنظمة للشعب المصري ، وفي المقدمة منها « الحزب الشيوعي المصري » الذي اقترنت اعادة تشكيله بلدوة الاعداد لتوقيع اتفاقية سيناء . فلم تكن من قبيل المصادفات ان يعلن عن هذا التشكيل في تموز ٧٥ وكانه الرد التاريخي والرمزي معاً على نقطة الحسم الاستراتيجية التي بلغت السلطة المصرية في الاول من ايلول ١٩٧٥ . كان ذلك معناه ان الشعب ايضا قد وصل الى نقطة الحسم الخاصة به . ان اعادة تشكيل الحزب الشيوعي المصري ليس مجرد دعوة الى المنبر المستقل ، بل هو مبادرة شجاعة الى تحقيق هذه الدعوة . وبإيانه الاول الصادر عن سكرتاريته المركزية ليس صيغة احتفالية بمولد التنظيم ، بل هو عمل نضالي فسي المقام الاول .

ماذا يقول هذا البيان ، او هذا التقرير ؟

يقول منذ البدء « ان السلطة الحاكمة في مصر تآبى الا ان تتحدى مسار التاريخ ، وتتشبث بانتهاج خط التراجع والانكاس في كافة المجالات وعلى طريقة الخطوة خطوة » (١٢) . ففي القضية الوطنية « تراهن السلطة الحاكمة على الدور الاميركي في المنطقة ، وتشبث بالتوصل الى حل اميركي للامزمة .. وتعترف على حلقات بدولة اسرائيل وتستعد وتعد للتعاضد معها في المنطقة .. ولا تمنع فسى قبول حل جزئى منفرد مع اسرائيل مقابل كيلومترات من صحراء سيناء » وفى السياسة الخارجية « تتخلى السلطة الحاكمة اكثر فاكثر عن سُعار التحالف الاستراتيجي مع الاتحاد السوفيانى .. وتعمل بداب على تبييض وجه الامبريالية الاميركية ... وتدعم علاقتها مع النظم العميلة للامبريالية الاميركية » وفى السياسة العربية « تزيد السلطة الحاكمة من معاونها مع النظم العربية الرجعية ويتزايد تجاهلها الى التخلي عن التزاماتها القومية » . ثم يرصد التقرير فسى المجالات الاجتماعية والاقتصادية والديموقراطية اهم خطوات التراجع الى انخذتها سلطة ١٥ ايار ٧١ وينهى الى ان « ما يجري اليوم في بلادنا هو النتائج الطبيعي والمنطقي للخط الذي تنتهجه السلطة الحاكمة فسى مصر بتبات منذ ١٥ مايو ١٩٧١ » .

ويتجه بيان سكرتارية الحزب الشيوعى المصرى مباشرة الى تحديد هوية السلطة الطبقية الحاكمة فيقول ان هناك تحالفا في قوة السلطة قد استضاف قوى جديدة في اعقاب حرب اكتوبر وفى اجواء التحضر لانفاقية سيناء . انضمت اذن الى التحالف الحاكم هذه العناصر : الرأسمالية الكبيرة في قطاع المقاولات ، كبار الراسماليين والملاك الزراعيين الذين اضربوا بقوانين التأميم والاصلاح ، عناصر جديدة انبثقت من صفوف التحالف الحاكم وهي عناصر كومبرادورية حصلت على توكيلات الشركات الاحتكارية الكبرى . ويترج التقرير ان القوى الطبقية الجديدة قد غزت التحالف الحاكم بموجب التشريعات والاجراءات الاقتصادية التي اتخذتها السلطة طيلة الفترة الماضية . اي ان هذه التشريعات كانت الثغرات التي فنحها الحكم في جدار النظام فنفلت منها القوى الجديدة ومن نم وبت الى مراكز القرار . وهكذا تصبح الطبقة الحاكمة للسلطة خليطا غير متجانس من العناصر : بعضها بلغ حد الخيانة والعمالة ، والبعض الآخر - بحكم الطبيعة المزدوجة للبرجوازية الوطنية - يسعى الى التهادن مع الامبريالية ويستमित في التوصل الى حل وسط معها ويحلم بان يلعب دور الشريك الاصفر لها في المنطقة ، والبعض الثالث لا زال يؤمن بالخط الناصرى الوطنى . وبالتالي ، فان الموقف الذي يزكيه الحزب الشيوعى

(١٢) هذا النص وبقية النصوص المأخوذة عن البيان ، نقلا عن جريدة « السمر » اللبنانية عدد

١٩٧٥/٨/٤ وتسير الخاتمة الى ان البيان صدر رسميا في القاهرة بتاريخ يوليو (تموز) ١٩٧٥ .

المصري هو حريبا « النضال من أجل ضرب القوى العميلة في الحكم التي تسعى لتنفيذ المخططات الامبريالية وتنحيته واقصائها عن التحالف الحاكم - العمل على شل تردد القوى المترددة التي تميل ميلا متزايدا للتهادن مع الامبريالية - دفع ونشجيع العناصر والفئات الوطنية في السلطة الى مقاومة الاتجاهات الاستسلامية والاتجاهات التهادنية التي تصب الماء على حد سواء في طاحونة المخطط الاميركي في المنطقة » . وتصبح مهمات المناضلين - في ضوء هذا التحليل - هي كشف وفضح الاتجاهات الاستسلامية والتهادنية ، والموقف النضالي الموحد للقوى الثورية والوطنية على المستوى المحلي والعربي ضد المخططات والحلول الامبريالية والاميركية . وكذلك كشف وفضح الاتجاهات الساعية الى تخلي مصر عن مسؤولياتها القومية الرائدة في حركة التحرر الوطني العربية ، والتحذير من « الدعوة الى اسقاط النظام في مصر » باعتبارها دعوة يسارية مغامرة . ثم الدفاع النشط عن مكتسبات العمال والفلاحين وحشد الجماهير للتصدي لاي اعتداء عليها او انتهاك للحريات الديمقراطية . وايضا الاسراع في اقامة الحلف العمالي والفلاحي وبناء جبهة القوى الشعبية مستفيدين من الظروف المواتية التي تخلقها سياسة السلطة الحاكمة والتي تؤدي الى توسيع القاعدة الاجتماعية للجبهة . واخيرا اقامة اوثق العلاقات النضالية بين الحزب والجماهير (١٣) .

ويجدد بنا قبل الانتقال الى تقييم الحزب الشيوعي المصري لاتفاقية سيناء ان نتوقف قليلا عند موقف الحزب من السلطة القائمة . . فهذا الموقف يلقي بظلاله دون شك على نقد الاتفاقية ، خاصة وان التقرير المشار اليه لم يكن احتفالا باعادة تشكيل الحزب بل تحليلا سياسيا شاملا ومؤرخا في تموز ١٩٧٥ وقد جاء نقد الاتفاقية في ايلول من نفس العام اي بعد شهرين فقط . هكذا لا بد من تسليط الاضواء التالية - ولعلها تحفظات - على البناء الايديولوجي لتقرير الحزب حتى يتكامل في وعينا الموقف الشامل لليسار المصري من اتفاقية سيناء وبرنامج النضالي ازاءها ، ومساهمة منا في حوار ديمقراطي واجب القيام مع فكر الحزب الشيوعي المصري في صورته الجديدة :

١ - ان القول بان « ما يجري اليوم في بلادنا هو النتائج الطبيعية والتلقائي للخط الذي تنتهجه السلطة الحاكمة في مصر بشبات منذ ١٥ مايو ١٩٧١ » يتعارض تماما مع القول بانه « في اعقاب حرب أكتوبر ٧٣ ، وخاصة بعد زيارة كيسنجر الى المنطقة وتوقيع اتفاقية الفصل الاولى بين القوات ، وبعد انتهاج السلطة سياسة المراهنة على الحل الاميركي والانفتاح الاقتصادي ، انضمت قوى اجتماعية جديدة الى التحالف الحاكم » هي التي احدثت المتغيرات في مسيرة السلطة المصرية .

(١٣) النصوص مأخوذة عن التقرير الرسمي المنشور في مجلة « اوراق ديمقراطية » - العدد المزدوج ٣ و ٤ لعام ١٩٧٥ ، ملحق : مجموعة لولائق هامة للحزب الشيوعي المصري .

ان التعارض بل التناقض بين التاريخ الاول (١٩٧١) والتاريخ الثاني (١٩٧٣) بالغ الخطورة . . لانه من ناحية يصيبنا بالبلبله في تحديد هوية ما جرى عام ١٩٧١ ويكاد يمزق الصلة بين تلك الهوية وما جرى منذ ذلك التاريخ الى اليوم . ومن ناحية اخرى فانه يعني او يكاد صاحب المسؤولية الاولى - وهو عنوان احداث ٧١ - عن المضاعفات التي انتهت باتفاقية سيناء والتي يوحى هذا التعارض بانها من عمل الذين وثبوا الى السلطة بعد حرب ١٩٧٣ .

٢ - والرصد الموجز لمجموعة الارتدادات والانتكاسات التي سجلها التقرير للسلطة التي دعاها بالتحالف الحاكم ، تشكل في خلاصتها النهائية ومن حيث الجوهر انقضا سافرا على النظام الناصري السابق . رغم ذلك فبيان الحزب الشيوعي المصري يحذر من الدعوة الى اسقاط النظام الجديد دون ايضاح تفصيلي ومقنع لهذه الدعوة سوى انها يسارية مغامرة . وربما يتفق البعض مع هذه النتيجة ، ولكن ضمن سياق آخر غير الذي اوردته التقرير والذي يقود قارنه حتما الى ضرورة اسقاط هذه السلطة . بينما جاء « النضال » محاصرا بعمليات الكشف والفضح وتوثيق العرى بين القوى الوطنية دون تحديد ايضا للهدف من هذه « المهمات » : هل تقود هذه التعرية للنظام الى توطيده ام لاسقاطه ، وهل ستقوم الجبهة الشعبية المفترضة بالتحضير لتسلم السلطة ام لتثبيت كيان السلطة القائمة .

٣ - ان هذا التشويش الفكري المثير هو انعكاس امين لما قدمه البيان من « تحديد غير محدد » لطبيعة السلطة طبقيا . . فهو تحديد ينتمي جوهريا الى العقلية اليمينية التي سادت بعض اوساط الشيوعيين المصريين فسي الستينات وقادتهم الى حل تنظيماتهم عام ١٩٦٥ . انه التحديد او التحليل الذي يتوهم الموضوعية كل الموضوعية في تبيان الفروق الشخصية بين أعضاء الشركة المساهمة في السلطة ، ليدلف الى القول بان هناك اجنحة متمايزة وشرائح لا يجوز وضعها في سلة واحدة . بعضها وطني والبعض الآخر عميل والبعض الثالث متردد بينهما ، ومن ثم يجب مساندة الوطني وفضح العميل وشل التردد عند المتذبذبين (وهم كذلك بحكم الطبيعة المزدوجة للبرجوازية اي لاسباب اهم من الافراد وكان الآخرون ليسوا برجوازيين ، فكيف تم اعفاءهم من هذه الصفة الموضوعية جدا ؟) ، ويبدو ان الطبيعة المزدوجة للبرجوازية هي طبيعة الذين قاموا بتحليل طبقة السلطة المصرية بهذا المنهج المتردد . لان الموضوعية الحقيقية هي النظر الى خصوصية الواقع المصري الذي تتميز فيه رئاسة الجمهورية بواقع استثنائي من دائرة السلطة ، فالصلاحيات الدستورية المطلقة والجمع بين رئاسة التنظيم السياسي الوحيد ورئاسة الدولة ، يترتب عليها عمليا ان تتمركز « سلطة القرار » في يد واحدة ، ولا تفسح الا مجالا ضيقا وحيزا محدودا لمراكز الضغط والتاثير داخل « التحالف الحاكم » . . فهو ليس كالتحالفات الجبهوية المعروفة فسي التاريخ

السياسي ، وانما هو أقرب ما يكون الى تحالف العائلة البطيركية الواحدة بقيادة « الاب » الذي له في النهاية « الكلمة الاخيرة » .

هذه « الكلمة الاخيرة » التي ندعوها سياسيا بالقرار ، هي التي ينبغي ان تكون - خاصة لدى الماركسيين - موضع التقييم . فالقرار الرئاسي الذي يجيء بمباركة مجلس الشعب واللجنة المركزية للاتحاد الاشتراكي ومجلس الوزراء ، هو الجدير بالنحلل وليس « الأشخاص » او تاريخهم او نواياهم الباطنة . ان هذا القرار هو الذي يغير المجتمع نحو القطاع الخاص او العام ، نحو مجانية التعليم او الى الجامعة الاهلية ، نحو تملك الارض للفلاحين او نقلها الى الباشوات ، نحو الاتفاقيات المنفردة مع العدو او حرب التحرير . هذا القرار هو الذي يكشف هوية السلطة الطبقية ، فالسلطة ليست حاصل جمع اعضاء الحكومة او المجلس النيابي او التنظيم السياسي ، ليست ايضا القاسم المشترك الاعظم بين اصولهم الاجتماعية او طموحاتهم السياسية . ولكن السلطة - ببساطة شديدة - هي مركز التقرير ، هي القرار في التشريع والتنفيذ . ان وجود مجموعات من الليبراليين الى جانب « الرئيس » في الولايات المتحدة ، لا يغير مطلقا من الطبيعة الاحتكارية للنظام اميركي . بل ان وجود حزب العمال البريطاني في قمة السلطة لا يغير على الاطلاق من الطبيعة الرأسمالية للنظام البريطاني . كذلك فان وجود ماركسي قديم او ناصري سابق او حتى حالي في الحكومة المصرية او مجلس الشعب او اللجنة المركزية للاتحاد الاشتراكي ، لا يضيف كثيرا او قليلا - خاصة في العالم الثالث وخاصة في الوطن العربي وخاصة في مصر - الى طبيعة السلطة الطبقية حيث يصبح القرار هو عنوانها .

ان التقييم الموضوعي السليم لقرارات السلطة المصرية الراهنة منذ انقلاب ٧١ الى اتفاقية سيناء عام ٧٥ هو وحده الذي يمنحنا المعرفة الامينة بالهوية الطبقية لهذه السلطة . واذا قادنا هذا التقييم الى ان هذه السلطة تمضي في خط مضاد لمصلحة الشعب والوطن والامة ، فان ذلك لا يقودنا مباشرة الى المناداة باسقاطها . لا لانها غير جديرة بالسقوط ، ولا لأن « البديل » أكثر رجعية ، وانما بسبب موازين القوى الداخلية والعربية والدولية التي تتحكم في « التغيير » ووسائله . دون ان يقودنا ذلك ايضا لحظة واحدة الى بلبلية المناضلين وتشويشهم بوهم نظري مجرد عن « تعدد الاجنحة » داخل السلطة وبالتالي « تعدد المواقف » منها .

غير ان هذه التحفظات لا تنفي الاهمية الكبيرة لمعارضة الحزب الشيوعي المصري للسلطة القائمة من منبره التنظيمي المستقل ، وفي الظروف الصعبة للعمل السري . كما انها لا تنفي الاهمية الاكبر حجما لنقده المدروس الذي اصدره غداة التوقيع على اتفاقية سيناء . انه على النقيض من « التيار الثوري » يقول في بيانه (السري) المعنون « اتفاقية سيناء خطوة اخرى على طريق التهادن » .

● « ان الحزب الشيوعي المصري اذ يعلن رفضه القاطع لاتفاقية فصل القوات بين مصر واسرائيل وادانته لما انطوت عليه من تراجمات عن الخط الوطني التقدمي، يدعو الجماهير الشعبية للتعبير عن معارضتها وتسجيل رايها في اجتماعات التنظيمات الجماهيرية .. كما يدعو الى رفض مظاهر التأييد المفتعلة التي ننظمها السلطة لتأييد الاتفاقية » .

● كما يدعو الى تكثيف النضال لحمل السلطة « على العدول عن خط التراجع ووقف سياسة التنازلات والتخلي عن اوهام الحلول الاميركية المنفردة والانزام العلني بالتضامن مع اية جبهة عربية تدخل في صدام مع اسرائيل » .

● « ويطالب الحزب العناصر الوطنية في السلطة باعلان موقفها وتحديد موقعها من خط التهادن والتراجع خاصة وان توقيع الاتفاقية قاطع الدلالة على تصبم الجناح العميل في السلطة بالتنسيق الكامل مع الجناح التهادن على المضي قدما وحتى النهاية في طريق الانتكاس في السياسة الداخلية والعربية والدولية » .

● « ان اتفاقية فصل القوات تقدم الدليل القاطع على ان الركض وراء سراب الحل الاميركي والسعي لحل مشاكل التحرر الوطني بالاعتماد على حسن نوايسا الامبريالية الاميركية وبمعزل عن الحلفاء الطبيعيين لحركة التحرر الوطني يؤدي الى السقوط في براثن مخططات الامبريالية » .

● « .. ولكن الحزب الشيوعي المصري يثق ثقة مطلقة بان الشعب المصري العظيم بسجله الحافل بالنضال ضد الاحلاف الامبريالية وفي اسقاط الاتفاقيات المشبوهة هو السد العالي الشامخ القائم في وجه اية حلول استسلامية » (المقتطفات عن نص البيان المنشور في مجلة « الانتصار » السرية وفي « اوراق ديموقراطية » العدد المشار اليه سابقا) .

وليس من العسير القول بان هذه المعارضة لاتفاقية سيناء هي التطبيق العملي للخطوط النظرية الواردة في تقرير السكرتارية المركزية السالف الذكر . ولا شك ان البيان في هذه الصياغة اوفر حظا من الوضوح والجدرية من نقد للطلعية . انه على الاقل يصل الى نتيجة خطيرة مؤاها ان الجناح **العميل** في السلطة **بتنسيق كامل** مع الجناح التهادن مصممان على المضي قدما في طريق الردة . ولكن تبقى نقطة الضعف المنهجية الخطيرة والقائلة بتعدد الاجنحة في السلطة . وهي النقطة التي تحاصر النضال ضد اتفاقية سيناء بمجرد الامل في الجناح الوطني **للمشروع** يحسم موقفه ويجدهد ويعلنه تبرئة للدمة و « المسؤولية التاريخية » ! وهكذا يتحدد مسار المعارضة للنضالية للاتفاقية في ثلاث وسائل هي : تشجيع الشعب على التعبير العلني عن معارضتها ، ومناشدة العناصر الوطنية (ويبدو انها هي الاخرى

امست مترددة) ان تحسم موقفها ، والثقة المطلقة في الجماهير التي سبق لها ان اسقطت الاتفاقيات المشبوهة .

واذا ضممننا الصوت في ضرورة تعبير الشعب عن معارضته - وقد فعل - واذا غضضنا النظر عن « العناصر الوطنية » التي يبدو أنها لم تحسم موقفها حتى هذه اللحظة ، ولعلها على عكس ما يتصوره اصحاب البيان قد حسمته منذ امد بعيد ، على غير النحو الذي توهموه . . فانه يبقى لنا **الثقة** في جماهير الشعب المصري ذات التاريخ العريق في اسقاط الاتفاقيات المشبوهة . **هنا لا يسد من التساؤل** : ما هي الترجمة السياسية لهذه الثقة ، وما هو برنامجها النضالي ؟ وهل هو الاعتماد على المجول والانتفاضات العفوية للجماهير ، وكانه قدر ميتافيزيقي ان تهب نفاة وتسقط الاتفاقية التي لم تعد مشبوهة بل مدموغة ؟ ام ان هذه الثقة تحتاج الى « برنامج عمل » يشرح للجماهير : كيف يمكن اسقاط الاتفاقية دون اسقاط النظام ، فالبيان يدعو الى تكثيف النضال **لحل السلطة على التراجع عن خط التراجع** .

ان بلبلة الكوادر المنظمة بالتشويش الايدولوجي حول هوية السلطة قد انعكس كاملا على معارضة الحزب الاتفاقية سيناء ، وبالتالي على فكر الجماهير وسلوكها . بدلا من ان تكون ايدولوجية الحزب وتوجيهات بوصلة هادية وسط الانواء ، وأطارا يضبط حركة الجماهير في اتجاه واضح تعرف فيه مواقع اقدامها والى أين تسير . وهو الدور التاريخي للطلائع المنظمة ، خاصة في بلد كمصر حيث الانتفاضة العفوية ما زالت ترجح كفة التنظيم بما لا يقاس .

ولا ريب في ان ذلك كله يعكس تكوين الحزب وظروف امادة تشكيله ، حيث تبدو الاكثرية المرجحة من اعمدته تنتمي الى المدرسة الشيوعية المصرية القديمة ذات الاتجاه اليميني في تقييم السلطة والموقف منها . ولكن مجرد اعادة تشكيل الحزب - اكرر للمرة المائة - وكونه يضم اكبر هيكل تنظيمي للشيوعيين المصريين ، يضع معارضته الحاسمة لاتفاقية سيناء موزعا لا يقل اهمية عند الشارع - اليسار ، من نقد الطلبة العلني .

غير ان التنظيمات اليسارية السرية سبقت وتلت تشكيل الحزب الشيوعي الجديد . وايا كان حجم هذه التنظيمات فانها تدل من ناحية على صفة « التشرذم » التي وورتها الاتجاهات اليسارية الجديدة عن الماضي القريب والبعيد ، كما تدل من ناحية أخرى على تعدد التيارات بين الشيوعيين المصريين من النقيض الى النقيض ، وغلبة المثقفين على قيادة هذه التيارات . وتنظيم « حزب العمال الشيوعي المصري » هو اكثرها يسارية منذ أصدر مجموعة من الموضوعات كتبت بين عامي ١٩٧٠ و ١٩٧١ تحت عنوان « طبيعة السلطة وقضية التحالف الطبقي » .

وفي هذا الكتيب مقولات صحيحة منهجيا كالقول ان « البرجوازية لا يمكن ان تنجز ثورتها حتى النهاية ، فهي تترك الكثير مسن بقايا العلاقات الإقطاعية بالريف وانكاساتها الايدولوجية ومؤسساتها السياسية لتستخدمها في تكتيف استغلال البرجوازية واحكام قبضتها ، كما لا تعرف التنصيف النهائية للعلاقات مع السوق الاستعمارية ولا تكف عن اقامة علاقات جديدة مع الاستعمار في علاقات القسوى المتغيرة . لذلك فان استكمال الثورة البرجوازية والسير بها لنهاتها تصبح مهمة ملقاة على عاتق الطبقة العاملة ، ولكن حجم هذه المهمة وطبيعتها يتعدان بها عن ان تكون مهمة استراتيجية ، فالسلطة من الناحية الاساسية تنفرد بها البرجوازية ، والعلاقات السائدة في الاقتصاد والسياسة والفكر هي علاقات برجوازية وذلك يجعل طبيعة الثورة القادمة اشتراكية من زاوية مضمونها للطبقي ومهامها الرئيسية ، ويحتم من ناحية اخرى استكمال الثورة البرجوازية كمهمة تكتيكية ملقاة على عاتق الثورة الاشتراكية ، فلا يستوجب هذا الاستكمال مرحلة تاريخية كاملة » (١٤) . وباستثناء مصطلح « البرجوازية البروقراطية » الذي يحتاج الى مراجعة « طبقية » لتوصيف البرجوازية المصرية الحاكمة ، فان الفقرة التالية تنطوي بغير شك على نبوءة علمية تقول « ان البرجوازية البروقراطية التي تبني اقتصادا رأسماليا في عصر اضمحلال الرأسمالية العالمية في مواجهة تناقضاتها القاعلة الناشئة عن طبيعتها الاستغلالية ، عن أزمة نموها ، لذلك فاحتمالات الردة الوطنية وظهور قنوات مختلفة للاتصال بهذه الكتلة او تلك من الكتل الامبريالية المتناقصة تتزايد ، وفي نهاية منمرجات السياسة التهادية التي لا تستبعد حدوث مساومات عالية الصوت ومناوشات نظامية مسلحة مع اسرائيل وبيانات شديدة اللهجة موجهة ضد الاستعمار الاميركي ، يلوح الارتباط بالاستعمار العالمي نتيجة حتمية للنمو التلقائي للرأسمالية المصرية ، وهو ارتباط يختلف عن العمالة القديمة » (١٥) .

وفي ١٣/٩/١٩٧٥ أصدر « حزب العمال الشيوعي المصري » بيانا تفصيليا شاملا بعنوان « فلنقاوم استسلام النظام المصري أمام الاستعمار الاميركي واسرائيل » يدين فيها بكل شدة « اتفاقية الخيانة التي تمت » على حساب الشعب المصري والامة العربية والشعب الفلسطيني ، ويرى « ان حرب اكتوبر لم تغير من الناحية الاساسية واقع هزيمة ١٩٦٧ » . والسلطة الراهنة ليست الا « استمرارا لخط استسلامي مترابط الحلقات » ، وأخطر ما في الحلقة الجديدة هو الانفراد والتخلي عن بقية الاراضي العربية وقضية فلسطين ، وكذلك الوجود الاميركي في سيناء . ومن ثم يصبح الموقف الاستراتيجي هو **الإطاحة الثورية بالسلطة البرجوازية المصرية** . أما الموقف المحلي فهو النضال ضد التسوية الاميركية ،

(١٤) المرجع المذكور في النص (الناشر وتاريخ النشر مغلغل) من ٧٣ و ٧٤

(١٥) المصدر السابق من ٧٨

نضال الشعب المصري جنباً الى جنب مع القوى الثورية العربية باعتبار ان اتفاقية سيناء ليست خيانة وحتية اقلية بل خيانة قومية شاملة ، وتحذير القوى الثورية من الارتباط بالمحاور العربية والاحتفاظ باستقلاليتها في وجه الانظمة المتخاذلة . ومن واجب القوى الثورية العربية فضح النظام المصري أمام جماهيرها وأحاطنها بالحقائق حتى يمكن استقطابها الى جانب الصمود المصري ضد كارثة الاستسلام (١٦) .

ولا احد يختلف حول المعاني العامة ورؤوس المسائل المطروحة في هذا البيان، الا ان التواء اليساري يتضح في سياق التحليل من جملة نقاط :

النقطة الاولى هي تعبير « البرجوازية البيروقراطية » . وهي تشبه من قريب النعير القديم « البرجوازية العسكرية » في كون المصطلح يختصر إحدى صفات البرجوازية ويعممها على السلطة متجاهلاً الوظيفة الاقتصادية لهذه الشريحة ودورها في الإنتاج أو تطفلها عليه . وإذا كان المقصود بالبيروقراطية هو مجموعة كبار المسؤولين في الدولة وأجهزتها التشريعية والتنفيذية ، وإذا كان الهدف هو التمييز بين الرأسمالية القديمة والرأسمالية الجديدة ، فان صفة البيروقراطية لا تعكس هنا الفئات الطفيلية والكومبرادورية التي لا تحتل مكاناً مباشراً في أجهزة الدولة ، ولا يعكس ازدهار القطاع الخاص التقليدي ، ولا تعكس الرأسمالية الزراعية التي قد يكون بعض رموزها من الفئات البيروقراطية ولكن صفتهم الطبقية تكتسب أصلاً من دورهم المباشر في الإنتاج الرأسمالي . وهكذا فان التعميم اليساري الكامن في مصطلح « البرجوازية البيروقراطية » يؤدي في السياسة العملية الى نتائج يمينية ، لان اختصار هوية الطبقة المهيمنة على السلطة ، يختصر بالضرورة وسائل النضال ضد الشرائح الواقعية المتمركزة في مختلف مرافق السلطة والتي تنتمي الى مختلف نشاطات الرأسمالية المصرية القديمة والجديدة . ومن ثم فان تعبير « البرجوازية البيروقراطية » يؤدي حتماً الى طمس المعالم الطبقية ولا يحدد الهوية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للنظام .

النقطة الثانية تتعلق بالهدف الاستراتيجي لتنظيم « حزب العمال الشيوعي المصري » وهو اسقاط السلطة الراهنة . والمعروف ان لكل استراتيجية خطواتها التكتيكية . فما هي تكتيكات الاسقاط المرحلية التي يمكن لحصيلتها في المدى البعيد ان تثمر سقوط النظام ؟ وهل هذا السقوط سيتم عفواً تلقائياً هشوائياً ، ام ان هناك قوى اجتماعية وطلائع منظمة سوف « تبادر » الى هذا الاسقاط بهدف الاستيلاء على السلطة . واذن فما هي المبادرات التكتيكية لهذه القوى ، ومن تكون ، وما هو برنامجها البديل ؟ جميعها أسئلة بلا جواب .

(١٦) من العدد الاول من مجلة « الشيوعي المصري » - تشرين ٢ ، ١٩٧٥ (من ٣٠ - ٤٥) .

النقطة الثالثة هي خطورة عدم التمييز بين ما قبل وما بعد ١٥ مايو - ايار ١٩٧١ فتحليل « حزب العمال الشيوعي المصري » لا يوحي بأن ثمة انقلابا نوعيا قد حدث عام ١٩٧١ فهو يربط بين الموافقة على قرار مجلس الامن رقم ٢٤٢ وقبول التوقيع على اتفاقية سيناء كسلسلة متصلة الحلقات . اي ان تغيرا في السلطة لم يحدث . وهو خلط يساري يؤدي في مجمله الى نتائج يمينية فادحة . فالسواوة بين السلطة الناصرية والسلطة الجديدة يستبعد على الفور من جبهة التحالف الشعبي الوطنية قطاعات واسعة من الجماهير المستفيدة من القطاع العام والاصلاح الزراعي ، اي جماهير « الناصرية » فضلا عن « الجماهير الناصرية » المنظمة . وهذا منطق يساري يرى الواقع بنظرة احادية الجانب تبالغ في قوة اصحابها وفي ضعف سواهم . بينما يهاجم التحليل السلطة الراهنة في مواقع اخرى ، بمنطق الدفاع عن مكتسبات العمال والفلاحين والعلاقات المصرية السوفياتية وغيرها مما يمكن تسجيله رصيذا لا ينسب للسلطة الناصرية السابقة .

ان عدم التمييز بحسم بين ما قبل وما بعد ١٥ مايو ١٩٧١ هو اخطر ما جاء في تحليل هذا التنظيم لاتفاقية سيناء سواء على الصعيد النظري او على صعيد العمل النضالي اليومي داخل مصر وخارجها . انه ، ايدولوجيا ، تسطيح لحركة السلطة المصرية ونموها ، وتقييم اعتباطي بالغ العسف للسلطة الناصرية خلال ١٨ عاما ، وتحليل مبترس لواقع الهزيمة في ٦٧ والحرب في ١٩٧٣ . وهو ، نضاليا ، يستنفر الى جانب الجبهة المعادية قوى ثورية عربية ودولية تناوىء اتفاقية سيناء من منطلقات اقرب الى الناصرية .

غير ان هناك وجها ايجابيا لامعا في تحليل « حزب العمال الشيوعي المصري » لا يجوز تجاهله بل التاكيد عليه وتطويره دائما ، هو الاطار العربي الذي تفرضه اتفاقية سيناء سلبا وايجابا . . ذلك انه اذا كانت السيادة الوطنية المصرية قد مست في الصميم من احوال هذه الاتفاقية التي تقيّد حركة العسكرية المصرية في تحرير الارض ، بالاضافة الى الوجود الاميركي على اراضينا وبقاء اجزاء واسعة من سيناء تحت الاحتلال ، فان السيادة القومية للوطن العربي لم يكن جرحها اقل اتساعا . انها ليست مجرد « اتفاقية منفردة » تتيح للعدو مجالا اوسع في الضغط على بقية الجبهات ، وليست مجرد « انتهاء حالة حرب » بين مصر واسرائيل تحول دون المشاركة المصرية الفاعلة في أية معركة يخاطر بها العدو ضد دولة عربية اخرى . . بل هي اكثر من ذلك واطهر ، اذ تطوي ملف القضية الفلسطينية عند الحدود التي يقبل بها ويضغط عليها العدو المزدوج ، كما انها تتيح للاستراتيجية الاميركية مجالا اوسع لحركة التجسس على الشرق العربي بأكمله بالسماح لاجهزة الانذار المبكر وقادتها الاميركان ، مما يهدد الامن العربي عموما والفلسطيني تهديدا مباشرا .

ان هذه الآثار « العربية » المترتبة على اتفاقية سيناء « المصرية » انما توحد

النضال اكثر من اي وقت مضى بين قوى الثورة المصرية وقواها العربية ، توحيدا عضويا كاملا ، استراتيجيا وتكتيكيا على السواء . انه لم يعد نضالا مشتركا بل نضالا واحدا . وهو المعنى الذي يوحي به تركيز « حزب العمال الشيوعي المصري » على الاهمية القصوى لنضال الثوريين العرب ضد اتفاقية سيناء بسدءا بتنوير الجماهير العربية في كل مكان يدور هذه الاتفاقية في حياتهم المباشرة ومستقبلهم المباشر ، وانتهاء بالتعبئة المنظمة للعمل على اسقاط هذه الاتفاقية .

ويبقى التيار الاخير الذي تعبر عنه نشرة « التضامن » التي تصدرها لجنة التضامن مع الحركة الوطنية الديموقراطية المصرية ، بالتعاون مع المناضلين الوطنيين في مصر . ومن الواضح انها منبر تنظيمي مستقل . وبتوقيع « طارق » وتحت عنوان « فلنستخلص الدروس الصحيحة » يقول الكاتب « الآن ينبغي استخلاص النتيجة الوحيدة الصحيحة ، وهي ان الموقف النضالي السليم يجب ان يجعل هدفه اسقاط طريق التسوية الامريكية الصهيونية اليمينية العربية - وليست هناك تسوية أخرى بديلة - والحشد والتعبئة من اجل حرب التحرير الوطنية الشاملة والطويلة الامد » (١٧) . ولعل هذه الاسطر القليلة - ايا كان حجم التأثير الذي تمارسه نشرة التضامن وتنظيمها المصري - قد وضعت كلا اليدين على مفتاح الحل النضالي الوحيد الممكن للامنة التي ولدت اتفاقية سيناء في الصف العربي . فالحرب العربية الجديدة هي القادرة على نصحيح الوضع الماساوي الذي خلفته اتفاقية سيناء .

وبهذه الرؤية الواضحة والحاسمة مما يقول « طارق » في المقال نفسه « ان انقلاب ١٥ مايو - ايار ١٩٧١ قد تم على ايدي القوى اليمينية الموالية لأمريكا والتي كانت قد بدأت الاعداد له منذ عدوان ١٩٦٧ ، وقد تم هذا الانقلاب اساسا بهدف تحقيق الارتداد عن الخط الوطني وعن خط التقدم الاجتماعي ، واي تفكير آخر ليس الا ضربا من الاوهام بلحق الفدح الاضرار بنضال الجماهير » . وفي تقديري ان هذه المنطلقات هي اكثر الخطوط السياسية نضجا واعمقا صوابا رغم انها لا تميل الى التفصيل أحيانا كثيرة ، ورغم انها - على الصعيد التنظيمي داخل مصر - قد لا تشكل وزنا يضاهي بقية التنظيمات .

انها على أية حال في « رسائل الى المناضلين المصريين » قد بادرت الى صياغة المؤشرات العامة لخط سياسي سليم وبرنامج وطني ديموقراطي واقعي وجبهة وطنية ديموقراطية واسعة ، مما يشكل في مجمله مشروعا قابلا للحوار حول اخطر القضايا والهام الملقاة على عاتق اليسار المصري . والكراسة التي بين ايدينا ليست مؤرخة وتحمل رقم (١) والموضوعات الثلاثة المطروحة للنقاش بتوقيع « طارق » .

(١٧) العدد الرابع من مجلة « التضامن » - ايلول (سبتمبر) ١٩٧٥

يقول أن بلادنا تمر بمرحلة « استكمال الثورة الوطنية الديمقراطية » وأن ذلك يعني في المحل الأول « حل القضية الزراعية حلا ثوريا » وتحرير الأرض المحتلة وإلغاء كل الاتفاقيات التي عقدت حسب شروط العدو الصهيوني والأمبريالية الأميركية وتصفية كل مظاهر وركائز النفوذ الاستعماري الجديد للأمبريالية الأميركية والرجعية النفطية العربية » (١٨) .

و « الاطاحة بسلطة التحالف الرجعي الحالية وإقامة سلطة الجبهة الوطنية الديمقراطية التي تلعب فيها الطبقة العاملة وحزبها الطليعي دورا قياديا نشيطا » (١٩) . ثم يعرض لبرنامج تفصيلي من نقاط عامة يختتمه بالقول « أن التحرك المخطط والمنظم بين هذه القطاعات الثلاثة : العمال والفلاحون والطلاب والمثقفون ، هو الذي يمكن أن يحدث هزة قوية في بقية القطاعات الاجتماعية ، ويعيق لديها الاهتمام بقضاياها القوية ، وبالقضايا الوطنية العامة ، ويحفزها الى التحرك ، والى تنظيم صفوفها من أجل الدفاع عن مصالحها . أن قطاعات واسعة من المثقفين الذين يكتفون من الاحداث بموقف المراقب سينجذبون الى ساحة العمل السياسي المنظم ، وفي قواعد المهنيين : مدرسين ، أعضاء هيئة التدريس في الجامعات ، والمهندسين والأطباء والمحامين والصحفيين . . الخ ستبتور اتجاهات منظمة أو شبه منظمة وقد تتخذ شكل أحزاب سياسية تعبر عن مواقف هذه الفئات سواء من قضاياها القوية أو من القضايا الصغيرة (موظفين وحر فنيين ومنتجين صفار) وبعض المنتجين الوطنيين الذين لا مجال لهم للارتباط برؤوس الاموال الأجنبية ولا صلة لهم بأعمال السمسرة والمضاربة والوساطات لتعبر بشكل أو آخر عن مطالبها ومواقفها السياسية . ومن جماع هذا التحرك المنظم حزبيا في بعض جوانبه ، والمنظم جماهيريا (أن في لجان جماهيرية) في جوانب أخرى ، والذي يأخذ شكل تيار ليست له أطر تنظيمية واضحة في بعض القطاعات ستبرز الجبهة الوطنية الديمقراطية » (٢٠)

ولقد أثرت أن انقل هذا النص المطول لانه « التفصيل » العملي لكيفية ضبط الحركة المعقوبة للشارع - اليسار ، في مواجهة الثورة المضادة ، وكيفية تحويل الابداعات الخلاقة للشارع الشعبي الى أطر جبهوية قادرة على الفعل . بل ويصل هذا « التفصيل » للعمل النضالي الى هذه الصيغة الرفيعة من التفكير النظري ، حيث يقول الكاتب « أن العمل من أجل بناء الحزب ، وبناء الحلف العمالي - الفلاحي يجب أن يسير جنبا الى جنب مع العمل وسط الفئات الاجتماعية الحليفة . وهناك تأثير جدلي بين العمليتين : بناء الحزب والممسل بين العمال والفلاحين يستنهض الحركة السياسية بين الفئات الاخرى ، والعمل السياسي بين الفئات الاجتماعية

(١٨) رسائل الى المتأملين المصريين - ص ٢٢

(١٩) المصدر السابق - ص ٢٤

(٢٠) المصدر السابق (ص ٥٤)

الحليفة بوسع من نطاق النضال الديمقراطي الذي يخلق بدوره مناخا مواتيا للاسراع في وتائر عملية بناء الحزب وبناء الحلف العمالي - الفلاحى ، وكلما تعمق المناخ الديمقراطي وتوسع كلما تماظمت الحماية التي تحيط بعملية بناء الحزب وبناء الحلف العمالي الفلاحى ، وكلما تعددت القنوات التي من خلالها يستطيع الحزب ان يكتشف ويستوعب العناصر الطبيعية هنا وهناك ليفني بها صفوفه « (٢١) » .



تلك هي خلاصة الفكر الماركسي المنظم وذلك هو عمله السري ، فماذا نستطيع ان نلاحظ على تياراته وعلى الاتجاه العائلي الديمقراطي الصادرة اصوله عن الماركسية ايضا ، وكذلك التيارات الاخرى وفي طليعتها الناصرية ؟

نلاحظ ان الحزب اليساري المصري لا زال جنينا ، فاعادة تشكيل الحزب الشيوعي المصري مجرد نواة لتجمع المناضلين الماركسيين ، والناصريون من جانبهم لم يبلوروا هيكلا تنظيميا قادرا على استقطاب كافة اتجاهاتهم . ولا زال الشارع العفوي هو سيد النضال المصري بكل ايجابيات هذه العفوية وسلبياتها على السواء . ولعل اولى هذه السلبيات هي ان انضاج البديل القادر على الغاء اتفاقية سيناء بما تعنيه استراتيجيا وعسكريا وسياسيا ، سوف يحتاج الى وقت طويل . . فعلى الصعيد السياسي لن يكون لشعار « الاطاحة بالسلطة الراهنة » رنينا واقعيا لدى الجماهير ، الا حين تصبح الجبهة الشعبية القادرة على تصحيح مسيرة البلاد في مستوى الفعل لا في مستوى النظر . وهذا لن يتيسر تحقيقه الا بوحدة اليسار وافتتاحه الايجابي على مبادرات الشارع العفوية .

والتأمل في الخطوط السياسية لليسار الماركسي مثلا يدرك على الفور ان عناصر التكامل لا تقل اهمية ولا فاعلية عن عناصر التعارض مما يطرح جدبا ودون ابطاء مهمة المهام في توحيد المناضلين الماركسيين فكريا وتنظيميا وعلى اسس ابعسد ما تكون عن ميراث الحركة الشيوعية المصرية في التمزق والتشرذم . وتقع المسؤولية الاولى في هذا الصدد على عاتق « الحزب الشيوعي المصري » .

والتأمل في الخطوط السياسية لليسار الناصري يدرك على الفور ان عناصر التكامل - في مواجهة اتفاقية سيناء بكل ما تعنيه من خطوات الردة - هي العناصر الاكثر حسما ، وهي الاساس الموضوعي الذي يصلح نقطة انطلاق للتجمع الجبهوي للشارع - اليسار .

ويبقى ان اتفاقية سيناء ليست نهاية الشوط عند السلطة المصرية ، بل هي نقطة التحول الاستراتيجية من النظام السابق فقط ، وان سباق الزمن في المدى القصير يجري لحساب المعادلة المصرية الاسرائيلية الاميركية . . فما هو الجدول الزمني المضاد ؟ وقبل اعداد هذا الجدول ما هي الاستراتيجية العامة المضادة للثورة المصرية المضادة ؟

القسم الثالث

الثورة المضادة تراجعت، المأزق،

الفصل الأول

اليمن الديني يشهر السلاح

١ - المسألة الدينية والثورة

ربما كان عام ١٩٥٤ هو أكثر الأعوام إثارة وحسما في تاريخ الثورة الناصرية: ففيه تبلور الصراع على السلطة وبلغ الذروة ، ووقعت المواجهة الشاذة بين العمال والمثقفين ، واطلق الرصاص على جمال عبد الناصر ، وطافت بالشوارع لافتات تنادي بسقوط الديمقراطية ، وضرب قاضي القضاء في مجلس الدولة ، وشنق ستة من أقطاب الإخوان المسلمين ودخل منهم السجون والمعتقلات أكثر من ستة عشر ألفا ، وعقدت محاكمات عسكرية بأسماء « محكمة الفدر » و « محكمة الشعب » و « محكمة الثورة » لغالبيت الزعماء السياسيين في العصر الملكي السابق . . . مما لا يمكن ان ننساه ذاكرة المصريين عن ذلك العام الخطير في حياتهم ، حيث تعلقت انفاسهم بدافع اكبر من الفضول بسؤالين عن الماضي والمستقبل : كيف كانت تحكم مصر ، وكيف ستحكم مصر ؟

غير ان ابرز ايام ذلك العام المثير لا يكاد يذكره غالبية المصريين ، رغم انه اكثرها احتفالا بالغرائب التي تصل الى حد التفرد والاستثناء في التاريخ المصري الحديث ، اذ قام خمسة شبان مسيحيين مسلحين باقتحام بطريركية الاقباط الاوثوذكس التي تحتل شارعاً صغيراً متفرعا عن شارع كلوت بك (١) فاعتقلوا الحرس ثم توجه قائدهم - وهو محام يبلغ من العمر ٣٤ عاما في ذلك الوقت ويدعى ابراهيم هلال - برفقة ثلاثة الى القصر البابوي . كان الوقت فجرا ، بين الرابعة والخامسة صباحا ، فلم يبدل الحرس الخاص للبابا يوسف الثاني اية مقاومة والنوم يعقد جفونهم . واخيرا وصل الشباب الاربعة الى غرفة نوم البطريرك .

(١) يبدأ من ميدان باب الحديد (محطة القاهرة الرئيسية) وقد اصبح فيما بعد شارع ابراهيم باشا (ابن محمد علي) واخيرا اصبح شارع الجمهورية . ولكن الناس لا يدركونه حتى الان الا بذلك الاسم القديم للطبيب الفرنسي الذي انتدبه محمد علي في القرن الماضي لتحديث الجهاز الصحي المصري ، وانتم عليه بربة البكوية . وقد الف كلوت بك كتابا هاما عنوانه « لحظة من مصر »

ورغم ان تاريخ الكنيسة الوطنية المصرية قد حفل بالبابوات المرتبطين بالعمل السياسي ، غير ان واحدا منهم لم يوظفه المسدس من ثوبه يوما . فاذنا علمنا ان الانبا يوساب لم يكن له اية علاقة من قريب او من بعيد بالسياسة ، نستطيع ان نتصور الرجل العجوز وقد تخيل الامر كله مجرد « كابوس » مزعج . ولكنه حين جلس على فراشه وفرك عينيه بين مصدق ومكذب لما يرى ، ايفن بعد قليل انه لا يحلم ، وان « لصوفا » تجرؤوا على الحرم البابوي (٢) . ولكنه فوجيء بالشباب يمهولونه خمس دقائق في حضورهم ليرتدي ثيابه . وما ان فعل حتى قدموا اليه « وثيقة ننزل عن العرش البطريركي » ليقوم بتوقيعها ، ووثيقة اخرى يأمر فيها المجمع المقدس والمجلس الملي العام للاجتماع والاعداد لانتخابات بابوية جديدة ، والتوصية باعادة النظر في « اللائحة الانتخابية » المعمول بها حتى يمكن تصحيحها بما يسمح لغالبية المسيحيين الارثوذكس المصريين ان يشاركوا في عملية الانتخاب . وبعد ان قام يوساب الثاني بتوقيع الاوراق المطلوبة اصطحبه الشباب المسلحون حتى الباب الخارجي ، ولم يكن قد استيفض احد من الرهبان المقيمين في جناح آخر ، وكان الحرس الداخلي والخارجي وقد افاق تماما في دهول لا يستطيع ان يتحرك ، كما كان الاتصال التليفوني قد قطع . وعند الباب الرئيسي كانت هناك عربية سوداء فارغة ، فتح احدثهم بابها الثاني من جهة اليمين الى الخلف ودخل قبل البطريرك ، ثم طلب من البابا ان يتفضل مفسحا مكانا لثالث . وفي مقعد السائق جلس احدثهم والى يمينه زميله الذي طلب اسدال الستار على الزجاج الخلفي . اما قائد المجموعة فقد اخذ الاوراق واعطى اشارة التحرك ، فمضى السائق على الفور ، واختفى هو .

كانت الساعة قد بلغت السادسة تقريبا ، وامثال هذا الحي الشعبي تبكر في فتح محلاتها ومقاهيها ، ويردحم الترام بالعمال الداهيين الى مصانعهم ، وتمتلئ الشوارع بباعة الصحف وضجيج المسافرين القادمين والداهيين الى بقية انحاء مصر من المحطة الرئيسية للقاهرة . ولان الناس كانت تسال عن اشياء اخرى لا علاقة لها بالبابا او غيره من رجال الدين ، فان « الحادث الاستثنائي » لم يشعر به احد طيلة ثلاث ساعات . فحتى الحراس الذين افرج عنهم ، بمجرد تحرك السيارة ، لم يفهموا ما حدث تماما ، ولم يحاولوا تعقب المحامي الشاب الذي استأجر امامهم تاكسيا ومضى به ولم يكلف احدثهم نفسه عناء التقاط رقم السيارة ، او ايقاظ احد « الآباء » النائمين .

وفي التاسعة صباحا كان البابا يوساب الثاني قد وصل بهرافقيه الى ديسر

(٢) الكنيسة المصرية كنيسة بابوية ، بمعنى انها لا تتبع مركزا دينيا على خارج البلاد ، بل كانت حتى وقت قريب ولا زالت جزئيا تشرف على الكنيسة الحبشية ، والبطريرك المصري هو « بابا الاسكندرية والخمس مدن الغربية » اشارة الى سلطانه على كنائس غرب مصر قبل الفتح الاسلامي.

وادي النطرون قرب بحيرة مريوط غرب الاسكندرية في الصحراء . وقد فوجئت برئاسة الدير والرهبان بـ « سيدنا » كما ينادونه وهو « يزورهم » بغير موعود سابق ودون موكب رسمي تقليدي ودون مرافقة اكليريكية عالية الرتبة الكهنوتية وفي وقت ابعد ما يكون عن مواسم الصوم أو اعياد القديسين . ولا بد انهم دهشوا للوجوه « الغريبة » - العلمانية ، اي التي لا يرندى اصحابها الثياب الدينية - التي تحيط به . ولكن احدهم بادر رئيس الدير قائلا : البابا مريض قليلا وسيرتاح عندهم . وركب مع زملائه السيارة وقفلوا راجعين دون اي تفسير آخر .

وفي الوقت نفسه كانت معظم كنائس القاهرة والاسكندرية والمحافظات الرئيسية في مصر ، وكذلك دور الصحف ووكالات الأنباء قد تلقت بياناً من « جماعة الامة القبطية » يعلن تنازل البطريرك المصري عن العرش ويندد بالفساد الذي عم ارجاء الكنيسة في عهده ، ويدعو الى انتخابات عاجلة يشارك فيها « الشعب القبطي » ويطلب من الحكومة الا تتدخل « في شؤون الاقباط الداخلية » . وينتهي البيان بشعار يقول « الانجيل دستورنا والقبطية لفتنا والموت فسي سبيل المسيح اسمى امانينا » .

وقد تبين ان وزارة الشؤون الاجتماعية المصرية قد منحت فعلاً الحامي ابراهيم هلال ترخيصاً لاقامة جمعية دينية اتخذت لها اسماً هو « جماعة الامة القبطية » . كما تبين ان بعض اعضاء مجلس قيادة الثورة قد ارسلوا لها بطاقات تأييد او تهنئة باحدى المناسبات . ومن بين هذه البطاقات علقوا بطاقة باسم « انور السادات » في اطار عند المدخل الرئيسي لمركز الجماعة في القاهرة . الا ان وزارة الداخلية اكتشفت بعد الحادث ان الجماعة قد نشطت خلال عام واحد نشاطاً لا يوازيه سوى نشاط الاخوان المسلمين . وكان واضحاً لاي انسان بسيط ان شعارها هو نقل حربي معاكس لشعار الاخوان المعروف « القرآن دستورنا والرسول زعيمنا والموت في سبيل الله اسمى امانينا » . وكالاخوان ايضاً كانت « الجماعة » تنظيماً سياسياً يستتر بالدين ، وانها تمثل انشكاقاً للجناح المتطرف لما يسمى « بمدارس الاحد » التي تكتفي بتعليم الدين للناشئين . وقد تفاخلت الجماعة بسرعة في انحاء المدن والاقاليم . كانت « مدارس الاحد » في مصر ولا تزال تعمل في حدود « الشرعية » اي في ظلال الكنيسة الرسمية . اما الجماعة الجديدة فقد هاجمت رجال الدين مباشرة ، وطالبت علناً بتعليم اللغة القبطية للمسيحيين ولم تنتظر احداً للتنفيذ بل عملت من اجل تحقيق هذا الهدف بافتتاح فروع مجانية في المحافظات والقرى يعلم فيها هذه اللغة المنقرضة شباب متوقد بالحماس والتعصب لدرجة رفضهم كلمة « مصري » بل حرصوا وأصرؤا على استخدام كلمة « قبطي » .

ولم يلتفت القضاء المصري الى فحوى الشعار الذي طرحه الجماعة ،

فالعودة الى احدى اللغات المصرية القديمة (رغم استحالتها) وتحويل الانجيل الى دستور (رغم خلوه من التشريع) والاستشهاد فسي سبيل المسيح (رغم ان المسيحية ليست في عصر الشهداء) هي عوة سياسية صريحة الى قيام « دولة قبطية » مستقلة عن دولة مصر المركزية . ولان هذا آلتفات لم يحدث ، لا من القضاء ولا من السلطة ولا من المثقفين ، فقد اودعت المحكمة ابراهيم هلال وزملائه السجن لمدة ثلاث سنوات « لحيائهم سلاحا غير مرخص به » و « احتجازهم احد الافراد عنوة » . وليس المهم العقوبة في ذاتها ، بل الحشيات التي لم تدرك ماذا يجري في مصر .

بعد عشرين عاما تماما وقع الحادث نفسه - بطريقة عكسية - كاد ان يصيب رئيس الجمهورية شخصا عام ١٩٧٤ ، واصاب احد علماء الازهر عام ١٩٧٧ . ومع ذلك بقيت الحشيات كما هي : حيازة السلاح او احتجاز حرية احد الافراد ، او القتل . والعقوبة هي السجن او الاعدام . ولا احد يحاول ان يدرك ماذا يجري في مصر . ولا احد يواجه السؤال الكبير : لماذا كانت تصفية « جماعة الامة القبطية » او « جماعة الاخوان المسلمين » دائما تصفية ادارية بالسجن والنفي والتعذيب ، بينما كانت مع اليساريين والديموقراطيين مواجهة سياسية بواسطة الاعلام الديماغوجي المضاد وقهر الصوت الاخر عن البوح ، بل منعه حتى حين يلتقي رايه (في الاخوان المسلمين مثلا) مع راي السلطة ؟

وايضا : لماذا كانت حرب النظام « دفاعية » في مواجهة **الاهاب** الديني ، فلا تتحرك الاجهزة الا كرد فعل على تهديد مسلح من اليمين الثيوقراطي المتطرف ، بينما هي تشن الحروب « الوقائية » على **الفكر** الوطني واليساري دون ان يشهر السلاح مرة واحدة ؟ لقد شنق عبد الناصر الاخوان المسلمين مرتين وسجنهم مرات حين حاولوا اغتياله عام ١٩٥٤ وعام ١٩٦٥ . كذلك فعل الرئيس السادات بطريقة مختلفة ، فقد افرج عن الاخوان المسلمين واعدم المتطرفين وسجن بعضهم حين قاموا بحادث « الكلية العسكرية » عام ١٩٧٤ ، وحين اغتالوا الدكتور محمد الذهبي (احد شيوخ الازهر) عام ١٩٧٧ .

٢ - مقدمات المازق الطائفي

غير ان التمييز الدقيق بين اوجه التشابه واوجه الاختلاف ، في كلا العهدين ، يقودنا الى التشخيص الدقيق لمعالم « المازق الطائفي » الذي تسارعت وتيرته في مصر خلال السبعينات ، ولم يكن بعيدا جدا عن « المازق اللبناني » فكلاهما يرتبطان من احدى الزوايا بصراع الشرق الاوسط وجوهر ما يسمى بالتسوية السلمية ، وان بقيت الزاوية الرئيسية هي النظام **الاجتهادي** الثيوقراطي هنا وهناك وفي مختلف انحاء الارض العربية . وتبدو مصر التي ناضلت عن العلمنة والديموقراطية

أكثر من قرن ونصف ، وكأنها برند على نفسها في أواخر القرن العشرين ، وكسان التاريخ يعرضي بعضي إلى الوراثة . ولكن الحقيقة هي أن ثورة يوليو ، بموز ١٩٥٢ مسئولة إلى حد كبير بمعجزها الشديد عن حل المسألة الديمقراطية . ولقد تسبب اتصال الغالبية العظمى من قادة الثورة بالأخوان المسلمين (حتى المقدمين منهم كخالد محي الدين) لغته أو لاخرى ، قصرت أو طالت ولدرجة أو لاخرى فويت أو ضعفت ولهدف أو لاخر استراتيجيا كان أو تكتيكا أن ظلت المسألة الدينية من المحرمات التي لا يجوز الخوض فيها ، ولو لمصلحة الدين أو لمصلحة الشعب . وبالرغم من أن عبد الناصر لم يكن بالزعيم الذي تسهوه التجارة بورقة الدين ، فلم يخلع على نفسه قط صفات الايمان ولم يختتم خطبه مطلقا بالآيات القرآنية ، إلا أن الكتاب الوحيد الذي صدره عام ١٩٥٧ كان « الله والانسان » لمصطفى محمود ، وهو كتاب مادي تنويري مبسط ، اريد صاحبه بعدها ليصبح اسلاميا فجاء مطر فاء . بينما سمحت الاجهزة الناصرية بسيول هادئة من الكتب والكتابات الدينية - السياسية . حتى أن عبد الناصر نفسه كتب مقدمة كتاب « نحن والشيوعية » من سلسلة « اخترنا لك » هاجم فيها الشيوعية من زاوية الدين . لقد ارتبط اليسار مبكرا في وعي هذه الفئة من مثقفي البرجوازية الصغيرة بالفلسفة « المادية » . وإذا كان ذلك يبرهن على « جهل نشيط » - كما كان يقول فولتير - بتاريخ الفلسفة وتاريخ أوروبا فإنه يبرهن من جهة ثانية على أن اليسار المصري في الأربعينات قد اهتم اهتماما بالغاً بفكر المنور . ولكن النتيجة النهائية كانت سلبية مريية : الأولى حين « اجتهد » بعض هذا اليسار في التوفيق بين العلم والدين (حين تراجع عن منجزات عصر النهضة العربية الحديثة بين بدايات القرن الماضي ومنتصف القرن الحالي) فحاول أن يعصرن الاسلام أو يؤسلم الحضارة الحديثة . وهي مهمة جائزة لرجال الإصلاح الديني ولست من مهام الفكر الاجتماعي المستنير . وكانت النتيجة سلبية مرة أخرى حين « تطور » بعض قادة الثورة وقالوا **بالله** بين **الوجه الاقتصادي** للنهضة والنحول الاجتماعي والوجه **الفلسفي** للفكر المادي . وقد كان هذا الانفصال في « الوعي » عند قطاع عريض من المستنيرين المصريين من أهم الأسباب للبقاء على التخلف ، والتنازل التدريجي الشامل لمصلحة الفكر السلفي المحافظ .

وذلك بالإضافة إلى أن ما يعده رجل السياسة تسيكا مرحليا ، يتخذ منه الكثيرون ركائز استراتيجية ، فحين كانت تلجأ الاجهزة الناصرية إلى سلاح الدين لمهاجمة الشيوعيين لم تكن على الأرجح تأخذ في اعتبارها أن هذا الغطاء الديني المؤقت سيتحول عند قطاع كبير إلى بوب دائم يرد عليها من جديد ، حين يتحول أصحابه من الدين إلى السياسة . وهو المآل التقليدي عند الطبقة الوسطى المصرية منذ صاغت في فجر نهضتها « الثنائية التوفيقية » بين الدين والعلم ، أو بين التراث والحضارة الحديثة . وهي الثنائية التي أدت عمليا إلى ازدواجية الفكر والسلوك الحضاري والانفصام الجماعي بين الاندفاع على « استخدام » منجزات

التكنولوجيا الحديثة والتخاذهل عن الحوار مع معطياتها الفكرية . وأيضاً رفع اللافئات الليبرالية في الدسَنور والقانون والعجز ألفادح عن تطبيق موأدهما . وقد ساعدت الامية العالية النسبة (متوسطها التقريبى ٨٥ في المائة) على ترسيخ هذا الانقسام في الشخصية المصرية . وقد بدا البساريون أوقت طويل وكأنهم خارج هذا الانقسام بوحدة نظرهم الى الطبيعة والمجتمع من وجهة اقرب الى العلم . كما بدا اليمين الدينى المتطرف وكأنه خارج هذا الانقسام بنظره الدينية مسيحية كانت او اسلامية الى الكون . ولكن هؤلاء وأولئك كانوا دائماً مجرد هامشين ضيقين في صفحات الكتاب الاجتماعى المصرى . . فالفالبية الساحقة من الشعب البسيط لم تكن على المثال البسارى فى التفكير ، ولم تكن « اخوانا » اقباطاً او مسلمين . فالشخصية الاجتماعية الرئيسية للمصريين هى التى تعانى من هـول الانقسام . وكان الاختيار الاجتماعى القلق للسلطة الجديدة بعد الاستقلال قد تزاج مع هذه الشخصية المنقسمة ، فما سمي بالطريق اللاراسمالى للتنمية لم يكن طريقاً اشتراكياً ، وقد اتمر ذلك على الفور هوة واسعة بين التطور الاقتصادى والتخلف الاجتماعى . كما ان النهضة التى بلغت ذروتها فى التقدم الثقافى للستينات سرعان ما آلت نحو السقوط بعد الهزيمة العسكرية عام ١٩٦٧ وتكرس السقوط بعد انقلاب ١٩٧١ . ربما كان فقر السوارد الطبيعية لمصر والانفجار السكانى وانعكاسات أزمة الديموقراطية على ما سمي خطأ بالتحول الاشتراكى وتعاطم نمو « طبقة جديدة » تمسك بالاعمدة الرئيسة للبناء الاجتماعى وكذلك كوارث الضربات العسكرية من الخارج ، قد أدت جميعها الى تهيئة مناخ « فقدان الامل » وتجلى « اليأس » فى « التدين » المبالغ فى مظاهره الخارجية ، على عكس العلمية الغربية .

غير او اوجه الاختلاف بين موقف التجربة الناصرية من الدين والمؤسسة الدينية بشقيها المسيحى والمسلم ، وموقف التجربة التالية ، تبقى هى الاساس فى رؤية الاحداث التى سبقت وواكبت اتفاقية سيناء الثانية فى مصر وحرب العرب فى لبنان . وهى الاحداث التى صاغ مسارها الرئيسى منعطف الطريق المصرى المعكوس الى القدس ، فالزيارة الشاذة فى تاريخ العرب الحديث ، لم تكن فقط لدولة عنصرية النشأة والتكوين والنظام والعقيدة السياسية ، بل لاكثر أجنحتها الحزبية تطرفاً دينياً وأرهاباً تاريخياً . كما انها توجت حرباً لبنانية - لبنانية ولبنانية - فلسطينية ، اتخذت الطابع الطائفى ستاراً لاهدافها المعلنة وغير المعلنة . وهكذا فالمقارنة بين اوجه الاختلاف اهم من المقارنة بين أوجه التشابه بين النظامين السابق والحالى فى مصر ، من حيث الافتراض الذى تؤيده الوقائع بأن النضال العلمانى الديموقراطى للمستثمرين المصريين قد انجز الكثير على صعيد الفكر ، وأقل من القليل على صعيد المجتمع . ولكن التكوين السوسىولوجى للنظام الجديد قد استطاع ان يستغل التربة الصالحة لازدهار الايديولوجية الدينية فى مواجهة أبة احتمالات راديكالية داخلية من ناحية ، ولمخاطبة الانظمة العربية الاكثر

محافظة من ناحية اخرى ، ولمحاورة القشرة الدينية لعنصرية اسرائيل من ناحية
ثالثة . ومن ثم لم تكن صدفه تأييد النظام المصري لحزب الكتائب اللبناني في وقت
بالغ التكبر من الحرب . هذا هو اطار المقارنة ، فهي ليست مقصودة لذاتها - ايها
افضل ، ايها انجح - بل هي متابعة جدلية للصراع بين الثورة والثورة المضادة .

لقد ورث عبد الناصر مجتمعا تسود اعرض قطاعاته الشعبية فكرة لا شعورية
وفي النادر واعية بالاربطاء العضوي بين الديمقراطية والتحرر الوطني والوحدة
الوطنية . انه التقليد الغالب على وجدان الغالبية من المصريين منذ ثورة ١٩١٩
بقيادة سعد زغلول ومن بعده حزب الوفد . فالكفاح ضد الاحتلال البريطاني يعني
في الوقت نفسه تعليم اظافر الاوتوقراطية الملكية بالدستور والبرلمان والصحافة .
وكلاهما يرادفان اللاطائفية . فعندما كان يحتدم الصراع ضد الاستعمار يزداد
الضغط الشعبي على دكتاتورية النظام وثيوقراطية المجتمع معا . ولكن عبد الناصر
ورث حقيقة تاريخية - اجتماعية مناقضة لهذا التقليد الوطني . وهي ان عدد
السنوات التي امضاها حزب الوفد في الحكم لا تتجاوز خلال اثنين وثلاثين عاما
اكثر من سبع سنوات ونصف بين عامي الثورتين ١٩١٩ و ١٩٥٢ مما يعني ان ثلاثة
اربع المرحلة التاريخية وقعت في قبضة التخاذل أمام الاستعمار الاجنبي
والدكتاتورية والثيوقراطية جميعا .. وهذا صحيح ، رغم كافة الظواهر المتناقضة
والمفارقات ، كاشتراك حزب الوفد نفسه في التوقيع على معاهدة التهادن مع
الانكليز عام ١٩٣٦ ، وكقبول هذا الحزب الجماهيري الواسع العودة الى الحكم
على اسنة الرماح البريطانية في ٤ فبراير ، شباط ١٩٤٢ ، وكاغتيال رئيس
الوزراء محمود فهمي النقراشي أحد رموز الاقليات الدستورية بأيدي « الاخوان
المسلمين » ثم اغتيال حسن البنا زعيم هذه الجماعة بأيدي حكومة الاقلية .
وكانت اتجاه حزب « القمصان الخضر » - مصر الفتاة - الى تأييد المحور ، واتجاه
الاخوان المسلمين الى تأييد بريطانيا في الحرب العالمية الثانية رغم التوجه الاسلامي
والارهابي لكلا التنظيمين اليمينيين (٣) . غير ان هذه التناقضات والمفارقات كانت
تدور في اطار الحصيلة العامة ، وهي غياب الحريات الديمقراطية (حل البرلمان ،
اغلاق الصحف ، اعتقال الوطنيين ، الاغتيال الفردي) والتهادن مع الاستعمار
(من معاهدة ١٩٣٦ الى مفاوضات صدقي - بفرن التي دماها الشعب المصري
بالقول : جورج الخامس يفاض جورج الخامس) وسيادة الاحكام العرفية وقانون
الطوارئ ، الى الازدهار المثير للتطوف الديني المنظم والنمرات الطائفية وحرق
الكنائس . ذلك هو التقليد المضاد والذي يحتل رقعة زمنية واسعة بلغت اربعة
وعشرين عاما ونصف .

(٣) حول هذه التناقضات في السياسة المصرية يراجع كتاب « الحركة السياسية في مصر » لطارق
البشري - الهيئة المصرية العامة - القاهرة ١٩٧٢ وكتاب « حسن البنا : متى وكيف ولماذا » لرفعت
السميد - مكتبة مدبولي - القاهرة ١٩٧٨ .

ورث عبد الناصر كلا التقليدين ، ولكن دون الوعي بجوهرهما المزدوج : انهما رغم التناقض يشيران الى الارتباط العضوي بين المسألة الوطنية والمسألة الطائفية وانهما يجسدان ظاهرا وباطنا للحركة الاجتماعية المصرية ، فالضجيج التنظيمي الارهابي المسلح للاخوان المسلمين لا يعادل قاعدتهم الشعبية . وحكومات الاقلية الدستورية لم تكن تمثل بالطبع سوى الاقلية الشعبية . ومن ثم ، فالتناقض بين اتساع الرقعة الزمنية لحكم الاقلية الدكتاتورية من موقع السلطة وحكم الاقلية الارهابية للشارع من جهة ، وضيق الحجم الاجتماعي للقاعدة الشعبية التي يعتمدان عليها يضعان اي تغيير راديكالي في بنية النظام والمجتمع امام الاختيار الديمقراطي وجها لوجه .

ولكن التجربة الناصرية في الحكم - لاسباب تتعلق بظروف نشأتها العسكرية والبيئة الاجتماعية للبرجوازية الصغيرة والتكوين الايديولوجي لمعظم قادتها - املت الديمقراطية على نحو حسابي لا يستقيم مع الخصوصية التاريخية الاجتماعية المصرية حيث يرتبط وجها للتغيير الاجتماعي والتحرر الوطني ارتباطا عضويا . وحيث تصبح الديمقراطية هي العمود الفقري للتغيير بوجهه . وحيث تدمم الديمقراطية في اقطار العالم المتخلف والمستقل حديثا الاتجاه الاكثر تقدما بالضرورة . ولا علاقة لهذه النوعية من الارتباط بتجربة الشرق او الغرب ، لو ان شعار « الانشقاق عن واقعنا » كان مقصودا بموضوعية . فالشرق بتجربته الاجتماعية وحزبه الواحد يتسق هيكله التنظيمي والسياسي نظريا ، وفي التطبيق تعود المشكلة الديمقراطية - رغم كل المنجزات المادية - الى الظهور . والغرب الرأسمالي بليبراليته السياسية ينسجم مع نفسه نظريا ، حيث يتحول الاحتكار في التطبيق الى سلطة دكتاتورية مقنعة ، وحيث يضطر ديقول في احداث ١٩٦٨ ان يغازل الجيش .

وقد برهنت الاحداث على ضراوة النتائج المأساوية التي لحقت بالتجربة الناصرية كثمرة مرة لانفصام « العروة الوثقى » بين الديمقراطية وكل من التغيير الاجتماعي والتحرير الوطني . . فقد اقبلت الهزيمة العسكرية في ١٩٦٧ والهزيمة السياسية في انقلاب ٧٠ - ١٩٧١ دليلا حاسما على ان هذا الفصل الميكانيكي بين الديمقراطية وغيرها من عناصر التغيير ، لم يكن قط تعبيرا عن الواقع الاجتماعي للخصوصية المصرية . ومن هنا كانت الشيوعية من اكثر « الآلام » التي عاناها النظام الناصري حين اراد الجمع بين الاوتوقراطية والعلمنة في وقت واحد . فماذا كانت النتائج العملية ؟

● لقد أمكن ، بالتغيير الاجتماعي ، اتخاذ اجراءات تمس البنى الفوقية والتحتية للمجتمع مساهرا كتأميم المصالح الاجنبية وتأميم الفئات العليا من الرأسمالية المحلية وتصفية الشرائع الكمبرادورية وتحديد الملكية الزراعية والبدء في

تشبيد القطاع العام في الصناعة والتجارة والقطاع التعاوني في الزراعة . وكذلك إعادة صياغة الانتاج الاجتماعي صياغة تكنولوجية حديثة بالتصنيع الثقيل واشتراك العمال في الإدارة والرعي وبناء السد العالي في اسوان لتوليد الكهرباء وتوسيع رقعة الارض الزراعيه وتحويل نظام الري كله الى ري دائم . هذا على صعيد البنية التحتية (الاقتصادية الاجتماعية) . وفي الوقت نفسه تقرر التعليم المجاني للمصريين في مختلف المراحل حتى الجامعة والكليات العسكرية ، وأصبح مجموع الدرجات في شهادة اتمام الدراسة الثانوية هو وحده معيار القبول في هذا المعهد أو ذلك . وكان ذلك قرارا مهما على صعيد البنية الاجتماعية الثقافية .

لقد كان من شأن هذه الاجراءات بشقيها القومي والوطني ان خلطت الاوراق الاقتصادية الاجتماعية في الطريق نحو « الوحدة الوطنية » واللاطائفية (ولا أقول **العلمنة**) . . بمعنى ان القانون قد ساوى بين المواطنين مساواة طبقية ، فقد اضررت المصالح الأجنبية كلها إما كانت هويتها الدينية . كما اضررت بعض المصالح البرجوازية المحلية ايا كانت الطائفة التي تنتمي اليها . كما ان الفئات الاجتماعية الواسعة التي استفادت من الارض والصناعة والتعليم لم يفرق بين طوائفها القانون . حتى قانون العمالة (اي تشغيل جميع الخريجين) كان يضمن احدى الوظائف لكل خريج مهما كان لونه الديني ، ولم يكن ليستطيع التمعصب الديني ان يمنع احد حاملي المؤهلات من احتلال مكانه الوظيفي في المجتمع .

قد ادى ذلك كله الى التخفيف من حدة التوتر الطائفي ، حيث كان الجيش والشرطة من الاجهزة المحرمة عرفا على المسيحيين المصريين ايام الملكية ، فلم يكن مسموحا لنسبتهم في المعاهد العسكرية العليا وبالنالى سلك الضباط ، ان تتجاوز ٣ في المائة . وليست صدفة ان يقتصر هذا العرف الطائفي ، بلانحة قانونية لا يقبل بمقتضاها جميع المصريين المسلمين الراغبين في العمل العسكري ، فقد كان شرطا ان يكون والد الطالب من ملاك الاراضى واصحاب الاسهم فى الشركات ، فضلا عن « التوصيات » الخاصة والرشاوى .

٣ - نتائج غيبة الديمقراطية

ولكن هذا التخفيف للتوتر الطائفي والذي يمكن التعبير عنه بنطبق حد ادنى من الديمقراطية الاجتماعية ، لم يصل في غيبة الديمقراطية السياسية الى الهدف الراديكالي الاصيل وهو العلمنة ، فلم تنجح الثورة الناصرية في تحقيق ما يلي :

١ - محو الامية التي وصلت نسبتها الى ٧٥ في المائة من المواطنين . والامية في جوهرها « وضع طبقي » كمرحلة التعليم ذاتها . . فمن يتوقف عند المرحلة الابتدائية ينتمي الى طبقة غير الطبقة التي ينتمي اليها من يتوقف عند المرحلة

الثانوية . وكلاهما يختلفان عن نتاج له الدراسة الجامعية . وهذا نفسه يختلف انتماءه الاجتماعي عن يسافر لتلقي العلم في الخارج . لقد اكتفت الثورة بأن أعطت بعض الارض لبعض الفلاحين وأعطت « الحق » لبعض ابنائهم في استكمال التعليم العالي . ولكن الاشكال الاجتماعي ، هو السؤال عن كان يصل من ابناء الفلاحين الى خاتمة الدراسة الثانوية ، مع هذه النسبة العالية من الامية والتي يخطئ فيها الريف بالنصيب الاوفر . لم ترفع الثورة « سن الالتزام » ، ولم تقسم بعمل سياسي منظم ضد الامية (كالتجارب الناجحة في الصين او كوبا) . وكانت الثمرة هي ثبات نسبة الامية طيلة سنوات الثورة ، وظهور ما يسمى بامية المتعلمين . والترجمة الاجتماعية الثقافية لذلك هي الثبات النسبي لمجموع العلاقات والقيم الاجتماعية لسكان القرية رغم التغير المحدود الذي طرأ على وسائل الانتاج وقواه . مما ابقى على التقاليد والعادات الرئيسية في حياة الفلاح المصري وابقى على البؤس الاجتماعي لقطاعات لا يستهان بها من الفلاحين . ولكنه ابقى في الاساس على تدني مستوى « الوعي » . والقراءة الموضوعية ، لا الفنية ، لروايتي « الارض » و « الفلاح » للكاتب المصري عبد الرحمن الشرفاوي ، تؤكد هذه الحقيقة الاجتماعية . فالرواية الاولى تناقش وضع الريف في الثلاثينات من هذا القرن ، والثانية تناقش الوضع ذاته في الستينات ، ولا يشعر القارئ بأن هذا الوضع قد تغير راديكاليا خلال ثلاثة عقود . . صمد في نهايتها المجتمع الثيوقراطي والمناخ الاوتوقراطي الذي صور احدى زواياه توفيق الحكيم في روايته المعروفة « يوميات نائب في الارياف » عام ١٩٣٣ كما صور الزاوية الاخرى يوسف ادريس في روايته « الحرام » عام ١٩٥٩ . وللتاريخين ودلالاتهما الاجتماعية فسي تاريخ الشعب المصري ، حيث يمثلان في نظامين مختلفين ذروة غياب الديمقراطية .

٢ - تحقق التعليم المجاني الذي نادى به طه حسين وغيره في الاربعينات من هذا القرن ، ولكن دون ان يقرن ذلك بحرية الفكر من جهة (وهي التي جعلت الجامعة المصرية منارة للعقل طيلة ثلاثين عاما قبل الثورة) بل بدأت الثورة علاقتها بالجامعة بأن أقدمت على ما سمي بمذبحة الجامعة حين فصلت ٦٠ استاذاً ومدرسا من اعمالهم عام ١٩٥٤ لمجرد انهم كانوا في جملتهم « احرار الفكر » من الديموقراطيين واليساريين . ولقد الفت نظام الحرس الجامعي القديم ، ولكنها احلت مكانه عيون أجهزة الامن واللوائح غير الديموقراطية وفرضت التنظيم السياسي الوحيد على الطلاب والاساتذة . وكان من نتيجة ذلك ان زيف التاريخ السياسي للبلاد وكان المصريين ولدوا فجر ٢٣ يوليو ، تموز ١٩٥٢ . اما النتيجة الاكثر خطرا فهي الابقاء على المناهج الرجعية في التربية والبرامج المحافظة في مادة التعليم في الاقتصاد والفلسفة وعلم الاجتماع ، وتحريم دراسة الفكر « الاخر » دراسة حرة من ايديولوجيات السلطة . لقد ابعد التقدميون ممن الاساتذة عن الجامعة الى الصحافة او السجون ، وظلت المدارس الفكرية المناوئة لاي فكر يساري او علماني تمارس وحدها سلطة تنشئة العقول الجديدة . ولم تكن صدفة

ان السيد كمال الدين حسين - احد اقوى اعضاء مجلس الثورة الناصرية - قد كان وزيرا للتعليم ورئيسا اعلى للجامعات ونقيا للمعلمين ورئيسا اعلى للفنون والآداب والعلوم الاجتماعية ، لفترة حوالي عشر سنوات ، وهو احد الكوادر غير المنظمة للاخوان المسلمين .

بالاضافة الى ان عبد الناصر في احدى مراحل الصراع مع « الاخوان المسلمين » راح يزايد عليهم تكتيكيا بعملين يبدوان متناقضين من الخارج ، ولكنهما يؤديان الى نتيجة واحدة : جعل مادة « الدين » مادة اساسية في مختلف مراحل التعليم تؤدي الى الرسوب او النجاح كغيرها من المواد العلمية . وفتح جامعة عصرية داخل الازهر مقصورة على الطلاب المسلمين فمن يرغب في دراسة الطب او الهندسة او الزراعة الى جانب المواد الدينية . لقد ادى الععلان رغم تناقضهما الى « حضور طائفي » جديد على مصر ، اذ بدأ تلاميذ المدارس يعرفون التفرقة الدينية وهم بعد صغار ، كما انهم - مسيحيين ومسلمين - بدأوا يولون القيم الدينية اهتماما زائدا خوفا من السقوط ، ويتدرج بغالبيتهم الامر الى تغليب الفكر الديني في غياب الفكر العلمي ثم الى تغليب الحس الديني على الحس الوطني والقومي . اما بالنسبة للطبيب الازهري او المهندس الازهري او الصيدلي الازهري ، فلم يكن يتخرج في الحقيقة طبيبا (اي علميا) خالصا او ازهريا (عالما بالدين) خالصا ، بل كان « التركيب » الجديد هو التطرف الثيوقراطي المعادي للعلم الاكوسيلة لصنع القنابل ، فليست صدفة ان كثيرا من خريجي الجامعة العصرية للازهر يتحولون الى اخوان مسلمين وغيرها من المنظمات السياسية - الدينية المتطرفة .

● ان مصر التي كانت مرشحة لانجاز تورتها العلمانية الديمقراطية ، باتخاذ خطوة اكثر حسما في طريق فصل الدين عن الدولة اتخذت قيادتها الناصرية خطا وسطا يناور الدين بعين والعلم بالعين الاخرى ، وفقا لتقليد « الثنائية الساكنة » غير الجدلية في فكر الإصلاح الديني من رفاة الطهطاوي الى محمد عبده . ولم تتبن التقليد الاخر الذي يمتد من علي عبد الرازق في « الاسلام وأصول الحكم » عام ١٩٢٥ الى طه حسين في « الشعر الجاهلي » عام ١٩٢٦ . لقد حوكم الكاتبان في ذلك الوقت تعبيرا عن عجز البرجوازية المصرية الناشئة ، رعبا من اتهامها بالكفر والاحاد فلسفيا ، وذمرا من الاحتلال الاجنبي والملك (اي تهادنا فسي مسالتي الديمقراطية والتحرر الوطني) سياسيا . كان ذلك في اعقاب انتكاسة ثورة ١٩١٩ . ولكن هذا لا ينفي ان دستور احمد عرابي قائد الثورة المصرية ضد الخديو والانكليز بين عامي ١٨٨١ و ١٨٨٢ قد خلا من اي نص على دين للدولة . ولا ينفي ايضا المعارضة الواسعة لاضطهاد فكر جلي عبد الرازق وطه حسين . ان الثورة الناصرية ، وقد كان عليها ان تنجز مهام الثورة الوطنية الديمقراطية للطبقة الوسطى ، اختارت « الفكرة الثنائية » للإصلاح الديني ، وهي الفكرة الجائزة عند رجال الدين المستترين لتحديث الاسلام وفتح باب الاجتهاد وتبرير العلم لاستخدامه في الحياة

العملية ، ولكنها لا تجوز عند رجال « ثورة » تنشُد الفكر جنباً الى جنب مع التطبيق ، كما يفترض . كان غياب الديمقراطية وعدم الثقة في الجماهير هو الذي قاد التجربة الناصرية الى الحل الوسطي التوفيقى الذي يلقى المتناقضات ، فكرست النص على دين الدولة الرسمي . وكان من نتيجة ذلك ان نغذت القوانين التي تساوي بين المواطنين في الخطوط العامة ، كتوزيع الارض والتعليم وحقوق العمل ، ولكن ما لا يندرج تحت بنود اللوائح ومواد القانون كان يخضع للعرف السائد قبل الثورة . . كتعيين وزير مسيحي وعشرة نواب في البرلمان . وكان الدولة غير الديمقراطية تفضل على احدى الطوائف بما لم يسمح به المجتمع . رغم انها لم تعط هذا المجتمع الفرصة الحقيقية لبدء رايه ، فلربما لا يأتي بنائب واحد مسيحي ، وربما يأتي بخمسين . ولربما لم يكن هناك مسيحي واحد يصلح للوزارة ، ولربما كان هناك عشرة . ولكن « النعنين » كان اداة الدكتاتورية في ترسيخ الطائفية من حيث تقصد اولا تقصد التخفيف من حدتها . خاصة وان الوزارات التي أمسك بها المسيحيون طوال ذلك العهد كانت من الوزارات الهامشية . وقد كان عرف « النعنين » من بين العناصر الرئيسية لاشعار قطاعات من المسيحيين المصريين بأنهم « اقلية » ، فاما أن يعاملوا بهذه الصفة على مختلف المنسوبات ، واما انهم مواطنون لا رعايا فيعاملون كبقية المواطنين . ولكن غيابهم عن كثير من المناصب الرئيسية في اجهزة الدولة رغم ما يراه بعضهم من كفاءات في صفوفهم ادى بهم الى الاعتقاد بان الدولة لا تنصفهم كأقلية ولا كمواطنين . وهو الشعور الذي ادى في مواجهة الدولة والاخوان المسلمين معا الى ظهور الحالات المستجدة تماماً على تاريخهم : جماعة الامة القبطية التي كادت تعلن نفسها دولة داخل الدولة والتي وان حلت رسمياً الا انها بقيت « وجدانا هائما » عند الكثيرين . وهم هذه الاعداد الهائلة من الشباب المسيحي المصري الذي هاجر الى « الفيتو » الاميركي والاسترالي والكندي . وهم ايضا هذه الاعداد الهائلة من شباب الجامعات الذي دخل في سلك الكهنوت افواجا ، فأصبحوا قساوسة وراهبانا وأساقفة ، ومنهم البطاريرك الحالي نفسه . ان السلوك الارهابي الذي اتبعته « جماعة الامة القبطية » مع البابا يوسف الثاني عام ١٩٥٤ لم يكن مشهداً فولكلوريا . ومن يتصفح جرائد مثل « الفداء » و « النيل » و « مصر » في ذلك العام المثير يتأكد من هويتها الطائفية المتطرفة . . التي كانت رد فعل لغياب الديمقراطية من جانب الدولة ، وتعظم قوة الاخوان المسلمين ، فوقع هذا الاستقطاب المرير في صفوف الشعب المصري . لقد صورت اجهزة الاعلام ما حدث فجر أحد أيام ١٩٥٤ في القصر البابوي وكأنه « انقلاب على الكنيسة » . وقد كان في واقع الامر « انقلابا » ولكن على الدولة والنظام الاجتماعي ، اتخذ شكلا يناسب الاقلية الدينية من جهة وعلى المثال العسكري لثورة يوليو - تموز ذاتها من جهة أخرى . اما جماعة الاخوان المسلمين ، فكان انتماؤها للاكثرية الدينية يؤهلها في العام ذاته لمواجهة الدولة وجها لوجه وبأسلوب الثورة المضادة : اذ راحت في شخص محمود عبد الرؤوف

تطلق الرصاص على جمال عبد الناصر في ساحة المنشية بالاسكندرية. هذه هي النتيجة الحاسمة للموقف السلبي من قضية الديمقراطية والحل الوسطي للمسألة الدينية: انفصام الوحدة الوطنية حتى يصل التطرف المسيحي الى حدود الدولة الطائفية ، والانقضاء الاسلامي المتطرف على النظام بكامله .

● ورغم ذلك « البرهان » المسلح ، لم يكن النظام الناصري ليستطيع الخلاص من تكوينه التاريخي - الاجتماعي ، ولا من هويته الثقافية . . « ففي الايام الاولى للثورة زار اللواء محمد نجيب قبر حسن البنا - زعيم الاخوان المسلمين - ووقف امامه باكيا » (٤) ثم قررت الثورة فتح ملف قضية اغتيال البنا ، وفي المحكمة وقف البكباشي محمد التابعي نائب الاحكام ليمجد « الامام الشهيد » ويطالب برأس قاتليه قائلا « ان للمغفور له الشيخ حسن البنا دعوة استشهد في سبيلها ، تقوم على الاصلاح وترمي الى التخلص من الاستعمار باعتباره رأس الفساد ومصدره » (٥) . وتشاء المصادف الا يمضي زمن قصير حتى تشهد القاعة ذاتها محاكمة الاخوان المسلمين التي تنتهي بشنق بعض اقطابها وسجن الالوف من اعضائها . وفي ذروة الهجوم على الجماعة يتوجه جمال عبد الناصر في صحبة عدد من اعضاء مجلس الثورة وعدد من الاخوان المسلمين المواليين له لزيارة قبر « الامام الشهيد » مترحما ومشيدا بالرجل واعماله (٦) .

ولكن لا المساومة مع التطرف الديني افادت ولا قهره بالسجن والتعذيب والشنق حالت دون اقدام الاخوان المسلمين بعد احد عشر عاما على محاولة اغتيال جمال عبد الناصر عام ١٩٦٥ . ذلك ان « معامل التفريخ » لهذا التطرف كانت قائمة : غياب الديمقراطية ، غياب العلمنة ، اللعمر من اليسار . فلم يكن « الدين » في التجربة الناصرية تخطيطا استراتيجيا لبناء اجتماعي ، بل كان تكتيكا مرحليا وورقة للمناورة . ومن المؤكد ان الدولة الدينية لم تحكم مصر في زمن عبد الناصر ، ومن المؤكد أيضا ان الدين لم يفصل عن الدولة . ولذلك كان من اليسير ضرب التطرف الديني اذا امسك بالمسدس ، ولكن مواجهته تعدت على الثورة الناصرية وهو يمسك بالكتاب ، دون ادراك للعلاقة الحتمية بين الكتاب والمسدس . لذلك كان من الممكن ان تصدر كتب مثل « جاهلية القرن العشرين » لمحمد قطب و « معالم على الطريق » لشقيقه الذي شنق سيد قطب عن مؤسسة الدولة للنشر في ظل مسؤول الثقافة والاعلام حينذاك عبد القادر حاتم .

لم تحدث فتنة طائفية واحدة في ظل الناصرية ، وحلت « رسميا » جماعتها

(٤) د. راجعت البسميد - حسن البنا : متى وكيف ولماذا - (ص ٥٩) .

(٥) محاكمات الثورة - الكتائب الاولى - محاكمة ابراهيم عبد الهادي باشا - ص ١٧٩

(٦) جريدة « الجمهورية » المصرية ١٣ - ٢ - ١٩٥٤ .

الامة القبطية والاخوان المسلمين . ولكن الجمر كان تحت الرماد . وكانت الهزائم فادحة الثمن ، اذ كان ميسورا لمعاول الهدم ان تحطم الابنية الايجابية ، طالما اهدرت الديمقراطية ، همزة الوصل الوحيدة في « الخصوصية المصرية » بين التغيير الاجتماعي والتحرر الوطني . فالديموقراطية الاقتصادية الاجتماعية بافتقادها الديمقراطية السياسية ، كانت تجسيدا للتمثيل الطبقي العام لثورة يوليو رغم انعطافاته وتعرجاته وتفصيله . من ناحية ادى عدم الارتباط العضوي بين الديمقراطية الثلاث او الوجوه الثلاثة للديموقراطية الى هزيمة خطة التنمية الاقتصادية بداء من عام ١٩٦٥ والهزيمة العسكرية امام العدو الوطني والقومي في عام ١٩٦٧ وأمكن قلب النظام الاجتماعي بداء من عام ١٩٧١ اي أن غياب عنصر واحد ادى تدريجيا الى تفكك وأنحلال بقية العناصر . ولكن الهزيمة الاعمق كانت لفكر البرجوازية الصغيرة التي رأت احدى شرائحها الاساسية من موقع السلطة الفعلية إن « اليسار » هو عدوها الوحيد . ومن ثم كانت الأرض ممهدة موضوعيا لانقلاب يحسم التردد لمصلحة اليمين الديني المتطرف . كان « الدين » في ظل التجربة الناصرية أحد اوراق لعبة التوازن بين اليمين واليسار ، وكان من الطبيعي ان تكون الخاتمة نجاحا لليمين ، فاللعبة على أرضية الدين يربح فيه الاكثر تطرفا .

٤- منقطة الحسم الايديولوجية

بدأت مرحلة « الاحتواء » من جانب انقلاب ١٤ مايو ، ايار ١٩٧١ وكأنها ايديولوجيا ضد الخرافة ، فكتب محمد حسنين هيكل في ذلك العام مقالين عن « نحضر الارواح » الذي كان يلجأ اليه قادة الجناح الناصري المهزوم في الانقلاب ، للاتصال بعبد الناصر بعد وفاته وتلقي « الوحي » منه . وكان الهدف من هذين المقالين ، هو تصوير هذه المجموعة بأنها لم تكن أكثر من دمي في حياة عبد الناصر ، وانها لا تستطيع لعب اي دور سياسي في غيبته . ولكن الهدف الآخر ، غير المقصود ربما ، هو ان هذه المجموعة قد آمنت بخرافات العجائز ، ولا علاقة لها بالعلم .

على اية حال ، فلم يكن ذلك الا في مرحلة « الاحتواء » الباكورة من عمر الانقلاب . ولكن الذي حدث بعدئذ هو ان رئيس الدولة الجديدة قد اطلق على دولته شعار « العلم والايمان » واطلق عليه لقب « الرئيس المؤمن » . وبعد ان كان الناس يعرفونه باسم انور السادات أصبح محمد انور السادات . ولم يكن ذلك كله ليبر دون مغزى . وفجأة ملأت شوارع القاهرة الفتيات اللواتي يرتدين « الطرحة » غطاء الرأس الابيض للنساء في فجر الاسلام وفي بعض الاقطار الاسلامية الى اليوم والذي تتميز به « الحريم » في العصر التركي ، وقد تتدرج الوانه فتصل الى الاسود في قرى مصر وبعض الاحياء الشعبية في المدن . وفجأة تحولت صلاة الجمعة في مساجد العاصمة والاقاليم الى مظاهرات دينية صاخبة ، حيث يفتش الناس

الارض المحيطة بالمسجد ويسدون الطرقات . وفجأة بدأ التلفزيون والاذاعة يقطعان برامجهما اذا ما حان موعد الاذان . وفجأة بدأ مجلس الشعب (البرلمان) نفسه يقطع جلساته اذا ما حان موعد الصلاة . وفجأة خصصت الصحف والمجلات صفحات يومية للدين (الاسلامي) . وفجأة أنتشر الحديث عن ضرورة تطبيق الشريعة الاسلامية بدلا من القوانين الوضعية ، يقطع يد السارق ورجم الزانية وتحريم الخمر . وفجأة انتشرت صحف الحائط الدينية في الجامعات ، وتحرش الطلاب المنتمين الى جماعات اسلامية متطرفة ببقية زملائهم .

وكانت مفاجأة المفاجآت - رغم هذا المناخ الشيوعي ورفضه معا - ان توجهت مجموعة من الشباب المسلح احد ايام صيف ١٩٧٤ الى الكلية الفنية العسكرية ، فقتلت بعض حراسها واعتقلت آخرين وحاولت توجيه الضباط والجنود والطلاب الى انقلاب شامل على النظام واغتيال رئيسه . وقد باءت المحاولة بالفشل لاسباب « فنية » لا اكسر . وكالعادة اتهم النظام من دعاهم بالقاتلين على الفتنة بالمرور على الدين مخالفين الآية القرآنية « واطيعوا اولي الامر منكم » . واستكتب بعض علماء الازهر ورجال الاسلام مقالات تنهم هؤلاء بالكفر . ودخل معهم في « مزادة » اعلامية تفرق بين « الدين » والدين يستغلونه . وصورهم امام المواطنين على انهم مجموعة من العصبيين . وتولت الصحف - باقتلام بعض اساتذة علم النفس وعدسات الكاميرات الصحفية - تبرز ملامحهم الداخلية والخارجية وكانهم جميعا مصابون بالذهان والاضطراب العقلي الذي يصل لحسد الجنون . وكانت « المشنقة » في انتظار قيادتهم والسجن للكثيرين منهم . وانتهى الامر عند هذا الحد في مخيلة السلطة . اما اساتذة علم الاجتماع فقد تولوا اقناع الجماهير بان هذه « القلة المنحرفة » من الطلاب الفاشلين في حياتهم العائلية والجامعية قد ارادوا الانتقام من المجتمع ككل . وباتت الشخصية الشيوعية هي التفسير الباتولوجي المعتمد من ثقافة الاعلام الرسمي . كما باتت الدولة الشيوعية هي الحل الدستوري من جانب الحكم الاوتوقراطي .

٤ - نحو دولة طائفية

كان الاختلاف المركزي بين التجربة الناصرية والانقلاب الجديد في المسألة الدينية هو التمزق الذي صاحب التجربة الاولى في تردها بين العلمنة الكاملة التي تفترض الديمقراطية وبين النظام المعادي للديمقراطية ، بينما حاولت التجربة الثانية ان تنسجم مع نفسها بايجاد الاتساق بين الايديولوجية الدينية والنظام الجديد . وكانت ازمتهما الوحيدة ان يكون اهل النظام الجديد هم اصحاب الايديولوجية ، لا غيرهم من اصحاب التنظيمات التاريخية والمحدثه .

وكان الاختلاف اجتماعيا في جوهره . وكان المشهد السياسي في السنوات الاولى من ثورة يوليو ، تموز ١٩٥٢ دالا على الهوية الاجتماعية الاولى للثورة ، فلم

يكد يمر عام واحد على نجاحها حتى حكمت بالاعدام شنقا على قائدين عماليين في مدينة « كفر الدوار » الصناعية لانهما ناديا بحق « الاضراب » للعمال - وكان القطاع الخاص سيد الاقتصاد المصري في ذلك الوقت المبكر - بينما لم تحكم باعدام الاخوان المسلمين الا حين شهروا السلاح في وجه عبد الناصر عام ١٩٥٤ . ولكن هذه الثورة نفسها تطورت بعد ذلك ، حتى انها في غمرة هزيمة ١٩٦٧ لم تتوسل بالدين في مواجهة اليأس الاجتماعي الشامل ، رغم انه كان « النغمة » المرشحة تلقائيا للسيادة . ولم تتوسل بالعنف في مواجهة الاضرابات الكاسحة للعمال والمثقفين في فبراير ، شباط ونوفمبر ، تشرين الثاني ، من عام ١٩٦٨ . بل اصدرت بيان ٣٠ مارس ، اذار (في ذلك العام) الذي تبني حيلة النقاش الواسع للمثقفين حينذاك ، فدما الى قيام الدولة العصرية ، دولة المؤسسات ، وسيادة القانون ، والاخذ باسباب العلم في حل مشكلات المجتمع . وكان عبد الناصر بذلك يحسم ، ولو على الورق ، قضية التخلف الاجتماعي في ايدولوجية بدات رسميا في « الميثاق الوطني » حيث اختار الاشتراكية العلمية منهجا للتغيير الاجتماعي ، وفي « بيان ٣٠ مارس » اختار الديمقراطية اسلوبا في الحكم . ولم يتحول ذلك كله خلال العامين التاليين قبل غيابه الى تشريعات واجراءات ، ولكنه في جملته كان اتجاها فكريا نحو العصر والعلمنة والنهضة في مواجهة الدعوة الشيوعية النامية تحت السطح سواء في اجهزة الدولة او بين طبقات المجتمع او في سراديب الثقافة . كان عبد الناصر طيلة هذين العامين قد اختار الاهتمام « العسكري » بقضية التحرير الوطني انطلاقا الى الحل السلمي او الحل المسلح ابهما اسرع واكثر انجازا . وكان قبول قرار مجلس الامن رقم ٢٤٢ لسنة ١٩٦٧ وحرب الاستنزاف معا ، هما التجسيد العملي لهذا الاهتمام . واذكر انه في اجتماعه بنا - وكنا مجموعة من المثقفين الماركسيين - في دار « الاهرام » عام ١٩٦٩ انه بدأ حديثه بقوله : لن نناقش في اية قضايا اجتماعية ، فكل شيء في هذا النطاق مجمد حتى التحرير . ولكنه خرج من الاجتماع ليصدر بعد ايام قرارا بتخفيض الحد الاقصى للملكية الزراعية من مائتي فدان الى خمسين فداناً . غير ان هيكل التمثيل الاجتماعي للدولة ظل قائما في اعمده الرئيسية بتنظيمه السياسي الوحيد . كانت الايدولوجية « الوسطية » المترددة تتحكم في مسيرة ما بعد الهزيمة .

واقبل الرئيس السادات لا ليستكشف همزة الوصل الغائبة بين التحرر الوطني والتغيير الاجتماعي - الديمقراطية - بل ليعيد صياغة المجتمع والنظام في الاتجاه المضاد والاكثر انسجاما بين الدولة وايدولوجيتها من ناحية ، وبين الرئيس وتكوينه الشخصي من ناحية اخرى . لقد كان هذا التكوين مزيجا نفسيا وعقائديا

من ثلاثة أحزاب وثلاثة رجال . اما الاحزاب فهي « الحزب الوطني » (٧) و « مصر الفتاة » و « الاخوان المسلمين » واما الرجال فهم عزيز المصري باننا (٨) والشيخ حسن البنا (٩) وأحمد حسين (١٠) .

يصف لقاءه بالشيخ حسن البنا عام ١٩٤٠ وكان بعد ضابطا في الجيش ، قائلا « تصادف وجود بعض الاخوان المسلمين بين جنودي ففوجئت يسوم مولد النبي باحدهم يهمس في اذني بان بالباب رجل ممتاز في الدين يريد ان يقول كلمتين للجنود بمناسبة المولد . وكنت ضابط الثوبة في تلك الليلة . سألت من يكون . . ولما عرفت انه الشيخ حسن البنا المرشد العام للاخوان المسلمين رحبت به وجعلته يلقي المحاضرة على الجنود بدلا مني . . كان ممتازا في اختياره للموضوعات وفهمه للدين وشرحه والقاءه . . من كل النواحي فعلا كان الرجل مؤهلا للزعامة الدينية . . هذا الى جانب انه كان مصريا صميما تكل ما تحمله من دماء خلق وسماحة وبساطة في معاملة الناس . . كنت قد سمعت الكثير عن الاخوان المسلمين وكنت اتصور انها جماعة دينية هدفها الوحيد الاصلاح الخلقي واحياء قيم الاسلام . . ولكنني بعد ان استمعت الى الشيخ البنا بدأ مفهومي يتغير بعض الشيء . . فقد كان الرجل يتكلم عن الدين والدنيا معا وبأسلوب لم نألفه من رجال الدين . . أعجبت به كل الإعجاب فبعد ان انتهى من المحاضرة هنأته من كسل قلبي . . وجلسنا نتبادل الحديث لبعض الوقت . . وقبل ان يخرج دعاني لحضور درس الثلاثاء الذي كان يلقيه كل اسبوع بعد صلاة المغرب في مقر المركز بالحلمية الجديدة . وذهبت اليه وحضرت بعض الدروس وفي كل مرة كان يصطحبني لنتجاذب اطراف الحديث . . ولفت نظري ما كان عليه الاخوان من تنظيم وما كانوا يحيطون به المرشد العام من احترام وتبجيل يكاد يصل الى درجة التقديس حتى أنهم في معاملتهم لمسي كانوا يقبلون الأرض بين يدي مجرد انه كان يدعو للجلوس معه في مكتبه » (١١) .

وبالنسبة لعزيز المصري بقول « كنت مفتونا بشخصية عزيز المصري . . كنا بحاجة الى الافادة من خبرات هذا المحارب العظيم وارشاداته ، فطلبت من الشيخ حسن البنا ان يجمعني به وكان ذلك سنة ١٩٤٠ وهى نفس السنة التي التقيت فيها

(٧) هناك اكثر من حزب بهذا الاسم في تاريخ مصر الحديث . اول هذه الاحزاب نشأ في احضان الثورة المراحية في اواخر القرن الماضي ، ولكن المضطود هنا هو حزب المحامي الشاب مصطفى كامل (١٨٧٤ - ١٩٤٨) الذي اسسه عام ١٩٠٧ وقد تطور بعد وفاة مؤسسه الباكرا لان يصبح اكثر محافظا .

(٨) (١٨٧٩ - ١٩٧٤) ضابط وسياسي مصري يميني ومغامر .

(٩) (١٩٠٦ - ١٩٤٩) اسس « الاخوان المسلمين » عام ١٩٢٨ .

(١٠) اسس حزب « مصر الفتاة » عام ١٩٣٠ تحت شعار « الله - الوطن - الملك » .

(١١) البحث عن اللات - ص ٣٥

بالشيخ البنا .. واسجباب الرجل على الفور « (١٢) ، « استمرت اتصالاتي بعزير باشا المصري .. كما لم تنقطع صلتني بالشيخ حسن البنا » (١٣) . وبعيدا عن التفاصيل السياسية والتنظيمية بهذه الاحزاب وهؤلاء الرجال ، فقد كان القاسم المشترك بينهم واضحا :

● رجلان منهما (عزيز المصري - احمد حسين) لم يخفيا في اي وقت طيلة الحرب العالمية الثانية علاقاتهما المباشرة بالمانيا الهتارية .

● الرجل الثالث (حسن البنا) لم يخف يوما علاماته المباشرة بالانكليز وحكومات الاقليات .

● الرجال الثلاثة آمنوا بالتنظيم السياسي - العسكري المسلح ، والاغتيالات الفردية .

● الاحزاب الثلاثة (الوطن ، مصر الفتاة ، الاخوان) آمنوا بالفكرة الاسلامية الجامعة للشعوب الاسلامية بدرجات متفاوتة ، وفي الوقت نفسه بالاقليمية المصرية . كان الحرب الوطني بقيادة مصطفى كامل في بدايات القرن الحالي ، وفي ظل المناخ العام للهزيمة العربية يدعم الخلافة العثمانية في تركيا ضد الاستعمار الغربي . وكان الاخوان المسلمون ولا يزالون يؤمنون بوحدة العالم الاسلامي وان القومية العربية فكرة استعمارية رغم تعاونهم مع الانكليز . وكانت مصر الفتاة ترفع شعار « مصر فوق الجميع » وتتصل بالمحور .

● اي ان الاوتوقراطية (حكم الفرد وعبادته) والثيوقراطية (العلاقات الاجتماعية الهرمية وفق سلم كهنوتي وقيم اكليكية) والارهاب (بالسلاح والعقيدة الدينية) والاعتماد على النظام العالمي الاكثر رجعية (النازية الالمانية والفاشية الايطالية او الامبراطورية البريطانية) .. هي مجموعة العناصر الرئيسية المشتركة بين هذه الاحزاب وهؤلاء الرجال .

كان الرئيس السادات - في الايديولوجية والتطبيق والنشأة الاجتماعية (١٤) -

(١٢) المصدر السابق - ص ٣٨

(١٣) المصدر السابق - ص ٤٠

(١٤) في « البحث عن الذات » رموز دالة على « العقيدة الاجتماعية » التي عانى منها السادات منذ نشأته ، فهو يذكر « الباشا » الذي خاطب اياه في عنجبية (ص ٢٦) حين اراد توسيطه لقبول ابنه في الكلية الحربية « تجربة لم تبرح وجداني ولا اظن اني سانساهها مدى الحياة » .. ولكنه حين رأى =

مزيجاً مركباً على نحو فريد منها ومنهم . وقد كان هذا التكوين مصدر اللقاء المصري بينه وبين التحالف الاجتماعي المهيمن على السلطة (الرأسمالية الريفية والرأسمالية الطفيلية والبيروقراطية) ، وبينهما معا والغطاء الديني للدولة والمجتمع . كما ان هذا التكوين نفسه كان مصدر « الازمة » بين النظام الجديد والتنظيمات السياسية - الدينية ، الجاهزة سلفاً والتي ازدادت تجهيزاً في ظل دولة الرئيس « المؤمن » .

وكان التحرر الوطني والتغيير الاجتماعي وواسطة العقد بينهما - الديمقراطية - هي المعادلة الصعبة امام النظام السابق ، فاقبلت « الحرب البديلة » و « الانفتاح الاقتصادي » و « تعدد » المنابر فلاحزاب كمعادلة سهلة للنظام الجديد . ولكن الحقيقة هي ان الحرب التي لم تنجز التحرير والانفتاح الذي لم ينقذ الاقتصاد والاحزاب التي عجزت عن تحقيق الديمقراطية ، تحولت في ظل التخلف والتبعية للرأسمالية العالمية بقيادة الولايات المتحدة ، مجرد واجهات شفاقة لا تخفي بآلة حال الثالوث الجديد : الاوتوقراطية كاسلوب في الحكم ، والبيروقراطية كمجموعة قيم وعلاقات يراد تسويدها على المجتمع ، والبيروقراطية كبنية سوسيو - ثقافية للدولة .

لذلك عاد الى الظهور الاستقطاب الطائفي المتطرف الذي عرفته مصر سنة ١٩٥٤ على نحو اكثر تركباً .. فالأخوان المسلمون لم يعودوا وحدهم في الميدان ، بل أصبح على يمينهم ويسارهم جماعات اخرى كشباب محمد وجند الله والشكريين (نسبة الى مصطفى شكري زعيم الجماعة المسماة بالتكفير والهجرة) . وجماعة الامة القبطية ارتدت ثياباً جديدة لا علاقة لها بالاسم القديم ولا الشعارات القديمة ، ولم تعد في مواجهة الكنيسة ، بل تستنزل بالكنيسة . اي انها راحت تعمل في اطار الشرعية . وقد تساوق ذلك كله مع التمهيد الحثيث لاتفاقية سيناء الثانية وحرب لبنان . اي انه في مرحلة التحضير لفك الارتباط مع العدو الطائفي والقومي واشغال

= الباشا بعدل وقد فرضت الثورة الحراسة على املاكه بادره قالاً « يا كان تصور ان هذا اللقاء ترك في نفسي اي اثر بالنسبة لك (ص ٢٧) . مثل آخر حين كان مسجوناً بتهمة التعاون مع النازي « ذات صباح فوجئت بالسجان يفتح الباب يحمل السي بعض الطعام ومعه روب شتوي ممتاز .. فردت الروب امامي على السرير ووقفت انظر اليه وانجسمه .. كان شيئاً جميلاً للغاية كالاشياء التي نراها في السينما . لم اصدق حينئذ فتأديت السجن وسألته اذا كان هذا الروب حقيقة لي .. تأكدت فليسته واناً في منتهى السعادة .. مثل هذا الروب لم يكن في استطاعتي شراءه وانسا يوزباشي في الجيش » (ص ٦٥) . مثل ثالث وهو يصف الاسوار العالية للقصر الملكي « لم اكن اعرف في ذلك الوقت انني سأشارك وزملائي في تغيير وجه التاريخ .. واني سوف اجتاح روما من هذا السور الرهيب .. واجلس في نفس المقعد الذي كان يجلس عليه الملك فؤاد ومن بعده فاروق » (ص ١٧) .

النيران الطائفة في لبنان كانت المفارقة المصرية تبدو هكذا : المحاولة المستحيلة للبننة الاقتصاد المصري والمحاولة الممكنة للبننة الصراع الاجتماعي . محاولة للبننة الاقتصادية مستحيلة في المدى الاستراتيجي وان تعاضل نمو الفئات الطبقية على الانتاج ، وبالتالي وان بدت ممكنة لبعض الوقت . فالبننة الاقتصادية - الاجتماعية المصرية في تركيبها الاساسية بننة انتاجية وطنية ، فبالاضافة الى تاريخ الانتاج الزراعي في مصر والى كونها اول مجتمع صناعي عربي بقرب فيه تاريخ بعض الصناعات من التاريخ الاوربي ذاته ، فان الزراعة والصناعة المصريتين شكلتا خلال النصف القرن الاخير على الاقل ، قاعدة اجتماعية عريضة للانتاج المحلي . فلم تكن مصر سوقا للاحتكارات العالمية بالمعنى التقليدي في زمن التبعية الاستعمارية قبل ثورة ١٩٥٢ ، ولم تكن قط مجتمع برازنت ، وبديهي انها لم تصبح مجتمع استهلاك في عهد الثورة حين قامت بالتصنيع الثقيل وشيدت القطاع العام . فالراسمالية التجارية وخاصة جناح المقاولات وجناح الاستيراد والتصدير ، لم تكن سيدة الاقتصاد المصري في اي وقت وان تميزت عن غيرها في مرحلة النشأة الاولى للبرجوازية المصرية . ومن هنا كان النموذج الاقتصادي المصري تقيضا جذريا لهيكلية الاقتصاد اللبناني حيث الاعتماد الاكبر على التجارة وبالذات على شريحته الربوية (البنوك ، الترانزيت ، السمرة والعمولات . الخ) . ومن هنا ايضا كان الفرق بين « الاتساق » الاجتماعي والتجانس الحضاري لمصر ، والازدواجية اللبنانية : حيث القشرة الخارجية التي يتطلبها مجتمع الترانزيت لامة باحدث منجزات الحضارة الحديثة ، بينما الواقع الداخلي ينطوي على مجتمع فيسفاي ممزق بين الواجهة الحضارية والمضمون القبلي والعشائري والطائفي . واقبلت الحرب عام ١٩٧٥ لتمزق القناع الزائف وتكشف الوجه الدميم وتقول باستحالة بقاء المعادلة المصطنعة على كافة المستويات (١٥) .

مصر لم تعان حضاريا هول المسافة بين الشكل والمضمون في الازدواجية الاجتماعية اللبنانية . بل واقبلت الحرب لتنفى النموذج اللبناني نفسه خارج دائرة البقاء . لذلك كان تكرار النموذج في مصر محاولة مستحيلة . كذلك فقد كان التاريخ الاجتماعي اللبناني مرشحا لان يدعم حرب ١٩٧٥ وما تلاها بوقود طائفي اتصل لهيبه على مدى قرون احدثها عام ١٨٦٠ في القرن الماضي وهام ١٩٥٨ في قرننا الحالي . بل ان ما يسمى « بلبنان الكبير » الذي تأسس عام ١٩٢٠ وما يسمى « بالمشاق الوطني » الذي تكرر عام ١٩٤٣ يضع الجغرافيا السياسية لهذا الوطن

(١٥) للرواية العربية غادة السمان روايتان بالفتا الاهمية في هذا السياق : الاولى « بيروت ٧٥ » وقد صدرت قبل الحرب بشهر واحد وصورت نيا الحمية السوسيوثقافية لقوط هذا النظام الاجتماعي . والثانية « كوابيس بيروت » حيث تحققت النبوءة الادبية وشهد لها التاريخ بأسرار جديدة . الروايتان صدرتا للمرة الاولى في ١٩٧٥ و ١٩٧٦ على التوالي عن دار الاداب - بيروت .

الصغير امام المسألة الطائفية وجها لوجه (١٦) . وكلها أمور أبعد ما تكون عن التاريخ الاجتماعي لشعب مصر وجغرافيته السياسية وتكوينه الديموغرافي . . حيث وحدة وادي النيل والدولة المركبة العريقة في القدم منذ آلاف السنين والانفتاح الحضاري على العالم القديم والوسط والحديث بالفز والفز المضاد عبر موقع استراتيجي استثنائي يربط افريقيا وآسيا وأوروبا وعبر مستودع تاريخي لأكبر الحضارات الانسانية من المرحلة اليونانية - الرومانية الى المسيحية الى الاسلام الى العصر الحديث . . هذه كلها ساهمت في الاستقرار والاستمرار النسبيين والاتساق والتجانس النسبيين في روح وجسد الشعب المصري ، مما جعل التكوين الطبقي للمجتمع نموذجاً كلاسيكياً والوحدة الوطنية حالة سوسيوقائمية . اما التواءات الطائفية والقبلية ، فليست أكثر من هوامش ثانوية على صفحة الكتاب الرئيسي في تاريخ هذا الشعب . وهكذا كان مستحيلاً « لبننة » الصراع الاجتماعي للمصريين ، كما هي استحالة لبننة الاقتصاد المصري ، ولكن المحاولة في ذاتها بدت ممكنة لوقت قصير ، فلقد تقدمت « السياسة » على المعطيات التاريخية - الاجتماعية الثقافية ، بأن احتلت البنية الفوقية للمجتمع مكاناً استثنائياً في الساحة ، تستطيع بواسطته التأثير النسبي على مقومات الاقتصاد والحضارة : « انفتح » الاقتصاد على نموذج الترانزيت ، وغلف الصراع الاجتماعي والتحرر الوطني بالأيديولوجية الدينية والفعل الشيوعي .

٥ - يمين زائف ويمينان أصيلان

بدأت أزمة اليمين الحاكم بعد « الحرب البديلة » مباشرة وفي مواكبة الحسم الاقتصادي والاستراتيجي بأن أصبح محاصراً باليمين الديني الأكثر انسجاماً مع نفسه (والذي ندعوه مع غيرنا خطأ بالتطرف) واليمين الليبرالي القديم المتمثل في بقايا حزب « الوفد » . كان اليمين الديني قد استعاد قواه التنظيمية تدريجياً في ظلال وارفة من شعارات النظام الدينية ، وكان تحديه لاهل النظام صريحاً في أنه الأكثر وفاء لمبادئ الاسلام وصاحب الحق التاريخي في تجسيد هذه المبادئ . وكان اليمين الليبرالي قد استعاد قواه السياسية تدريجياً في ظلال وارفة من شعارات « الانفتاح » على الاقتصاد الحر وفهم على الفور أن تصفية ثورة يوليو ، تموز تعني العودة الى النظام السابق عليها ، في ما عدا الملكية ، بالرموز ذاتها والرصيد الشعبي

(١٦) في هذا الصدد يجب ان نقرأ بدقة : « العاميات الشعبية في لبنان » ليوسف خطار الحلو - مطبعة النجاح - بيروت ١٩٥٥ . و « تاريخ لبنان الاجتماعي » لمسعود ضاهر - دار الفارابي - بيروت ١٩٧٤ . و « في اصول لبنان الطائفي » لوضاح شرارة - دار الطليعة - بيروت ١٩٧٥ . و « معركة العربية والديموقراطية في لبنان » لبشارة مرهج - المؤسسة العربية للدراسات - بيروت ١٩٧٤ . و « اخواء فلسفية على ساحة الحرب اللبنانية » لانطوان جورج خوري - دار الطليعة - بيروت ١٩٧٨

العريق لحزب الوفد صاحب الحق التاريخي في تجسيد الليبرالية والوحدة الوطنية بين المسيحيين والمسلمين .

ولقد بوغت النظام الجدد بغير شك بالظاهرتين الجديدين رغم ابوته الشرعية لهما ، فقد انجز الانقلاب توريته المضادة لحسابه اولا وللثلاث الاجتماعية التي دعمته ثانيا وللثلاث العربية والدولية التي آزرته ثالثا ، بترتيب تصنيفي لا بترتيب الاولويات . ولكنه لم يحسب حسابا لان تكون القاعدة الاجتماعية للأيديولوجية الدينية أكثر أصالة من قاعدته ، وان القاعدة الاجتماعية للاقتصاد الحر أكثر اتساعا من قاعدته . وبالتالي فهما - رغم التناقض بينهما - يضمنان عرض قاعدة شعبية لها مصلحة في الثورة المضادة لوسطية النظام الناصري أيديولوجيا واقتصاديا .

وقد أخذت الفرق الدينية زمام المبادرة التنظيمية منذ حادث الكلية الفنية العسكرية ، وقد برهن على تسرب عناصر وفكر اليمين الديني الى جسم القوات المسلحة . وكان الانعكاس المباشر لهذا التسرب هو تلك الشائعات التي تنشرت خلال حرب أكتوبر ، تشيرين الاول ١٩٧٣ عن أن بعض العسكريين المسيحيين هم الذين تسببوا في نفرة الدفرسوار ، مما اضطر الرئيس السادات الى تعيين ضابط مسيحي سجل بطولة فائقة في تحرير القنطرة شرق ، قائدا للجيش الثاني وترقيته من رتبة عقيد الى رتبة لواء .

وقد كشف الحادث الدموي في « الفنية العسكرية » عن ظاهرتين متلازمتين، هو هجرة بعض الشباب من المدينة و « اللجوء » الى كهوف الجبل في صعيد مصر، بعد تركهم الدراسة اذا كانوا طلابا أو العمل اذا كانوا موظفين ، وبعد خلعهم الملابس المدنية وارتدائهم ثياب البدو أو الفلاحين ، واتخاذهم أسماء جديدة ، وقطع كل علاقاتهم الاجتماعية القديمة ، وتمضية الوقت في دراسة القرآن وتعاليم مرشديهم والتدريب على استخدام كافة انواع الاسلحة . قادت هذه الظاهرة الى اكتشاف الظاهرة الأخرى ، وهي العثور على كميات من الاسلحة المخبوءة في محافظة « قنا » أقصى جنوب مصر (قبل اسوان مباشرة آخر محافظات الصعيد) وقد بلغت ٣٢٠٠ قطعة من السلاح الخفيف والثقيل من بينها مدافع للطائرات .

ولم يربط التحقيق في أي من مراحل - أو لم يشأ أن يربط بتعبير أدق - بين حادث الكلية العسكرية ، وهجرات الشباب المسلح من المدن ، والكميات والنوعيات الاستثنائية من السلاح غير المشروع حملته . فالشباب مريض بالدهان وحيازة السلاح بهذا الحجم تجارة غير قانونية .

وكان الدكتور هنري كيسنجر - وزير الخارجية الأمريكي - قد أعلن « فشل » مهمته في مارس ، اذار ١٩٧٥ في محاولة الوصول الى اتفاق سيناء الثاني . وكانت حرب لبنان قد اشتعلت في ١٣ نيسان ، أبريل من العام نفسه . بدايتها أشبهت ما تكون بالرمز الشامل ، اذ انطلقت الرصاصة الكتابية الاولى في الصدر الفلسطيني .

ثم اقبلت قمة سالزبورغ بين الرئيسين فورد والسادات في يوليو ، تموز ١٩٧٥ ، حيث امكن الوصول الى اتفاقية سيناء في الاول من ايلول ، سبتمبر من العام نفسه . واستأنفت الحرب اللبنانية مسيرتها ، وانطلق الرصاص الطائفي في الصدر الوطني اللبناني . فماذا كان رد الفعل الرسمي لدى النظام المصري تجاه ما يجري في الداخل والخارج ؟

كان ان اعلن الرئيس السادات اثناء مروره بقناة السويس في الذكرى الاولى لافتتاحها انه لا يخون الشيخ بيار الجميل ويؤمن بعروته . وفي الوقت نفسه اعلن فجأة احصاء سكاني جديد في مصر يقول بأن عدد المسيحيين المصريين يبلغ حوالي مليونين وثلاث المليون . لم تكن هناك اية مناسبة لاحصاء من هذا النوع ، ولكن اجهزة الاعلام البصرية والسوعية راحت تشيع الرقم المثير بكثافة لافتة للانتباه . ثم تقدم « الازهر » - فجأة ايضا - بمشروع قانون الحدود * الى مجلس الشعب لاقراءه . تلك كانت مناورة النظام في الرد على التطرف الديني داخليا ، وتغطيته لاتفاقية سيناء بدمم اكبر الاحزاب الطائفية في لبنان . يحاول ان يكون اكثر اسلاما من الجماعات الاسلامية المنظمة داخل مصر ، وان يكون اكبر الحلفاء للحزب « المسيحي » في لبنان . وجهان لعملة واحدة .

وسوف نلاحظ بوضوح شديد ان الفعل ورد الفعل الطائفيين قد صدرا اصلا عن المصادر الرسمية ، فالتعداد تقوم به الحكومة مباشرة ، ومشروع القانون باقامة الحدود ، تقدم به الازهر وليس الاخوان المسلمين ، وهو الجهة الدينية الرسمية . كما ان الاحتجاج المسيحي لم يأت من جماعة الامة القبطية او حتى «مدارس الأحد» بل اقبل من القساوسة والاساقفة والمطارنة ثم البطريركية فالقصر البابوي نفسه . ولما كان الازهر يستقطب قطاعا جماهيريا اعرض من اية منظمة دينية متطرفة نسي تاريخ مصر ، ولما كانت الكنيسة تستقطب قطاعا جماهيريا اعرض من اية منظمة قبطية متطرفة في حياة البلاد ، فلنا ان نتصور الهزة العميقة والواسعة التي اصابت المصريين جميعا ، فجأة . ولقد كانت قلة قليلة من اهل الدينين الرئيسيين في مصر هي التي تبينت من « التعداد » بعده السياسي المخيف ، ومن مشروع قانون « الحدود » بعده الحضاري الاكثر رهبا . واقل من القليل هم الذين تبينوا الخيط الرهيف الذي يربط بين محاولة « لبننة مصر » من ناحية ، ومحاولة طبعها بالنموذج السعودي من ناحية اخرى . هؤلاء واولئك هم وحدهم الذين استطاعوا ان يروا القضية على وجهها الصحيح ، فلا هي قضية مسيحيين ومسلمين ولا هي قضية استبدال القوانين الوضعية بالشريعة الاسلامية ، بل هي قضية مصر في صراع

★ راجع باب « الوثائق » في نهاية الكتاب . والقانون مستوحي بكامله من الشريعة الاسلامية بقطع يد السارق ودرج الزانية واعداد المزدحم من الاسلام .

الشرق الاوسط ، انطلاقاً من اتفاقية سيناء مروراً بحروب لبنان وانتهاءً بزيارة القدس .

المستشار جمال صادق المرسفاوي رئيس محكمة النقض في مصر ، خرج عن صمته فجأة منذ تولى منصبه عام ١٩٧٢ ليدلي بعدة تصريحات مثيرة . قال أن « اللجنة العليا لتطوير القوانين قد انتهت من مشروعات القوانين وارسالها الى وزارة العدل لتطبيقها على كل السكان من المصريين وغير المصريين والمسلمين وغير المسلمين عملاً بالقيمة القانونية » (١٧) وأوجز هذه القوانين فإذا بها لا تخرج عن مقترحات الأزهر . وبخصوص قانون الردة ركز على وصفه بأنه « قانون الخروج عن الديانة الإسلامية » . وقد « اشترط مشروع القانون أن يطلب الى المرتد التوبة فإذا انقضت مدة ثلاثين يوماً دون العودة الى الاسلام والاصرار على الرد عوقب المرتد بالاعدام شنقاً » (١٨) . كما تضمن مشروع القانون أنه يكفي أن يكون هناك شاهدان على الارتداد حتى يصدر الحكم .

وبالرغم من أن هذه « الافكار » الرسمية قد واكبتها حملة رسمية أيضاً على اليسار والاحاد والمنظمات الإسلامية المتطرفة، إلا أن الكنيسة قد استقبلته وكأنها المستهدفة به أولاً وأخيراً . بينما كان الربط الواضح تماماً بين الفكر اليساري والاحاد ، يومئذ بان الخطة الجديدة هي تجاوز العقوبات المقررة للتنظيمات اليسارية في القانون ، الى حكم الأعدام ، بحجة الارتداد عن الدين الرسمي للدولة لا بحجة التنظيم السري أو الفكر اليساري . ولكن « النوايا » شيء ، ورد الفعل الحتمي عند غير المسلمين شيء آخر . حتى أن كاتباً يمينياً هو مصطفى أمين كتب مستنكراً صدور هذا القانون (١٩) . ولكن رد الفعل الطائفي كان قد انطلق ، خاصة وأن مجلس الدولة قد وافق على القانون ونشر ذلك في الصحف (٢٠) .

وفي السابع عشر من يناير، كانون الثاني ١٩٧٧ عقد أخطر مؤتمر ديني مسيحي

(١٧) جريدة « الجمهورية » المصرية ١٩٧٧/٦/١١

(١٨) المصدر السابق .

(١٩) قال مصطفى أمين في جريدة الاخبار في العمود اليومي « فكرة » : « حيدت الله ان القانون الذي وافق عليه مجلس الدولة باعدام المرتد عن الاسلام لم يصدر من سمين سنة، فمتدا أصدر قاسم أمين كتابه « تحرير المرأة » اتهموه بالارتداد عن الاسلام . وعندما أصدر الشيخ هلي عبد الرزاق كتابه « الاسلام واصول الحكم » اتهموه بالارتداد عن الاسلام . وعندما أصدر طه حسين كتابه « في الشعر الجاهلي » اتهموه بالارتداد عن الاسلام . وتسد يمين مصر بعد عشر سنوات طاغية يعتبر من يعارضه في الرأي مرتداً أو من يطالب بالحرية كافراً ، أو من ينقد تصرفاته ولنديقا يستباح دمه أو يجب رجمه بالحجارة المذبة » .

(٢٠) الاهرام ١٩٧٧/٧/١٥

في تاريخ البلاد منذ سنة وستين عاما (٢١) . وقال البيان الذي صدر عن المؤتمر ولم ينشر* «دعت الضرورة لعقد هذا الاجتماع في هيئة مؤتمر لممثلي الشعب القبطي بالاسكندرية مع الآباء الكهنة الرعاة ، وذلك لبحث المسائل القبطية العامة ، وتفضل قداسة البابا المعظم الانبا شنودة الثالث بحضور جلسة الاجتماع الاول بتاريخ ١٧ ديسمبر ١٩٧٦ في الكاتدرائية المرقسية الكبرى » (٢٢) ، « وبحث المجتمعون الموضوعات المعروضة ، كما استعرضوا ما سبق تقريره في اجتماع اللجنة التحضيرية لكهنة الكنائس القبطية في مصر الحاصل بتاريخ ٥ و ٦ يوليو ١٩٧٦ » (٢٣) ، « ووضع الجميع نصب اعينهم - رعاة ورعية - اعتبارين لا ينفصل احدهما عن الاخر : اولهما الايمان الراسخ بالكنيسة القبطية الخالدة في مصر والتي كرسها كرازة مرقس الرسول وتضحيات شهدائنا الابرار على مر الاجيال . والامر الثاني الامانة الكاملة للوطن المفدى الذي يمثل الاقباط اقدم واعرق سلالاته حتى انه قد لا يوجد شعب في العالم له ارتباط بتراب ارضه وقوميته مثل ارتباط القبط بمصر » . ثم عرض البيان للمسائل المطروحة للبحث وهي : حرية العقيدة ، وحرية ممارسة الشعائر الدينية ، وحماية الاسرة والزواج المسيحي ، والمساواة وتكافؤ الفرص ، وتمثيل المسيحيين في الهيئات النيابية ، والتحذير من الاتجاهات الدينية المتطرفة . وقد طالب البيان بالغاء مشروع قانون الردة واستبعاد التفكير في تطبيق الشريعة الاسلامية على غير المسلمين ، والغاء القوانين العثمانية التي تقيد بناء الكنائس واستبعاد الطائفية من الوظائف العامة على مختلف المستويات وحرية النشر .

وكان واضحا من البيان انه يخاطب المستويات العليا في قمة السلطة مباشرة، كما كان واضحا التطرف والطائفية معا في استخدام تعبيرات مثل « الشعب القبطي » و « السلالة العريقة في القدم » . وعلينا ان نلاحظ ايضا الالتفاف حول « الكنيسة » اي الشرعية جنبا الى جنب مع التمسك « بالوطن » . غير ان اخطر ما في البيان هو ما سمي « بالتوصيات التنفيذية » والتي طالبت المسيحيين « بصوم انتقاعي لثلاثة ايام من ٣١ يناير الى ٢ فبراير ١٩٧٧ » و « اعتبار المؤتمر في حالة انعقاد مستمر لتابعة ما يتم في مجال تنفيذ فقراته وتوصياته بالنسبة لجميع المسائل القبطية العامة » .

وفي وقت واحد وصلت رئاسة الجمهورية عدة « مذكرات » من الرعايا

(٢١) اول مؤتمر طائفي مسيحي في تاريخ مصر عقد في محافظة اسيوط جنوب مصر عام ١٩١١ وكان الاستعمار البريطاني قد تمكن من اشغال فتنة طائفية بعد هزيمة الثورة العربية عام ١٨٨٢ وتميين بطرس غالي باشا رئيسا لمحكمة « دنشواي » التي حكمت بالاعدام شنقا على مجموعة من الفلاحين وفصوا السباح للجنود الانكليز باسطياد حمام قريتهم عام ١٩٠٦ .

★ راجع باب (الوثائق) .

(٢٢ ، ٢٣) هذه هي الاشارة الاولى الى مؤتمرات تحضيرية سابقة لم يعلن عنها .

الاقباط في الولايات المتحدة وكندا (العرائض مقدمة بتاريخ ١١ فبراير ، شباط ١٩٧٧) ومن استراليا الى رئيس مجلس الشعب (في ٩ مايو ، ايار ١٩٧٧) . وكلها تدور حول المحاور ذاتها التي جاءت في بيان الاسكندرية . ولكن المثير هو مجموعة الاسئلة التي وجهتها الكنيسة القبطية في ملبورن الى المهندس سيد مرعي والتي جاء فيها « ماذا تقول عن المقالات التي تنهم كتابنا المقدس بالتحريف » (٢٤) ، « والمقالات التي تنسب لنا الكفر والشرك » (٢٥) ، « والمطالبة بانتصار المسلمين على الكفار والمشركين » (٢٦) كما جاء في الرسالة أيضا احصاء بلهب المشاعر الطائفية حول عدد المسيحيين المصريين في الوظائف العامة ، مع مقارنة بما كان عليه الوضع قبل ثلاثين واربعين عاما و احيانا نصف قرن . وقد ارفقت الرسالة المذكورة ، بما سمي « قرارات المؤتمر القبطي المنعقد في ملبورن يوم السبت ٢٥ يونيو سنة ١٩٧٧ وسيدني يوم الاحد ٣ يوليو ١٩٧٧ » حيث كان القرار الاول هو الصوم الانتقاضي ، والثاني اعداد كتيب عن « اقوال المسؤولين بخصوص الشريعة الاسلامية » بلغات متعددة ، والثالث « مسيرة في كل مدن استراليا في وقت واحد » والرابع « الاتصال بكنائسنا في اميركا واوروبا وافريقيا وكندا لتنسيق وتوحيد الجهود » والخامس « الاعداد لعقد مؤتمر لكافة المسؤولين في الحكومة والاذاعة والتلفزيون » . ولم يكن نشاط المسيحيين المصريين في استراليا ليحتاج الى الاتصال ببقية القارات ، اذ نشطت كلها في اتجاه واحد وتوقيت واحد ، مما لا يسمح بالتفكير في « حسن النوايا » او التلقائية . . اذ كان التقريب بين المسيحيين اللبنانيين في المهجر وغيرهم من المسيحيين الشرقيين ، غاية واضحة مهما اختلفت الوسائل من اتفاقية سيناء الى حرب لبنان .

وهكذا أصبحت هناك « مسألة قبطية » في الاعلام الخارجي ، حتى ان مجلة متخصصة صدرت بالفرنسية في باريس تسمى « العالم القبطي » * وكما حدث عام

(٢٤) المقصود هو مقال للشيخ حسين مخلوف في « الاهرام » ١٢/٣/١٩٧٦ .

(٢٥) المقصود هو تحليل الشيخ الفحام في « الاهرام » ٢٢/١٠/١٩٧٦ .

(٢٦) المقصود هو مطالبة الدكتور محمد بيطار في « الاهرام » ٢٤/٩/١٩٧٦ .

★ من المثير ان يصدر العدد الاول من هذه المجلة الفصلية في شهر تموز ، يوليو ١٩٧٧ اي في ذروة احداث الفتنة الطائفية في مصر . وفي التعريف برسالتها تقول الافتتاحية ان المجلة تستهدف « خلق صلة وصل بين الاقباط المشتتين في انحاء العالم » . ولاحظ المعلقون بدهشة لها ما يبررها ان ثلاثة رؤساء اتفقوا العدد الاول من المجلة برسائل مطولة ، هم جيسكار ديستان الذي رأى في ميون ابي الهول نظرات « لا تتجه نحو الماضي بل نحو الاقلى في انتظار شروق الشمس » ، وانور السادات الذي وصف الحضارة القبطية بأنها « الحضارة المصرية التي تسعى الى توطيد العلاقات مع البلدان الفرنكوفونية » ، وليوبولد ستغور الذي رأى فيها « ارضا للحضارة المصرية القديمة » . وبصبح من الطبيعي التساؤل « هل هناك علاقة خفية بين تحرك هذا التيار القبطي وبين المحاولات الخفية الجارية لخلق فوارق طائفية في مصر ، على غرار ما حصل في لبنان ، خاصة بعد ظهور جماعات متعصبة من طراز التكفير والهجرة » كما جاء في مقال جورج الراسي حول المجلة المذكورة (الدستور - لندن -

١٩١١ حين عقد « المؤتمر الاسلامي » المضاد لمؤتمر الاقباط ، وكاد يتكرس الانقسام الطائفي تحت راية الاحتلال البريطاني باستصدار « قانون حماية الاقليات » (٢٧) فقد عقد في شهر يوليو ، تموز مؤتمر « الهيئات والجماعات الاسلامية » تحت رعاية الدكتور عبد الحليم محمود شيخ الجامع الازهر « واشتركت فيه كل الهيئات والجمعيات الاسلامية بمصر » كما ورد في البيان الختامي الذي اوصى بما يلي :

● كل تشريع او حكم مخالف ما جاء به الاسلام باطل ، ويجب على المسلمين رده والاحتكام الى شريعة الله التي لا يتحقق ايمانهم الا بالاحتكام اليها .

● الامر بتطبيق الشريعة الاسلامية ، فليس لاحد ان ييدي فيها رأيا فسي وجوب ذلك ، ولا تقبل مشورة بالتمهل او التدريج او التأجيل .

● ان التسوية في اقرار القوانين الاسلامية ، معصية لله ورسوله ، واتباع لغير سبيل المؤمنين . وعلى الهيئة التشريعية ان تبرئ ذمتها امام الله والناس باقرار مشروعات القوانين المقدمة اليها .

● ينظر المؤتمر بعين التقدير الى ما صرح به السيد رئيس الجمهورية حسن عزمه على تطهير أجهزة الدولة من الملحدين (٢٨) ، ويناشده سرعة التنفيذ ، حرصا على سلامة الامة وقوة بنيانها .

● يناشد المؤتمر رئيس الجمهورية اصدار اوامره بتطهير وسائل الاعلام .

● وجوب تربية النشء في جميع مراحل التعليم تربية دينية .

● تكون اللجنة التنفيذية للمؤتمر في حالة انعقاد مستمر لتابعة الجهود التي تعبر عن اجماع الامة على ضرورة تطبيق الشريعة الاسلامية (٢٩) .

وكان البيان حريصا على خاتمة تقول « اشترك في المؤتمر الازهر وهيئاته » . اي انه كبيان مؤتمر الاسكندرية المسيحي يستظل بالشرعية .

ولان كلناهما « شرعية طائفية » ان جاز التعبير ، فقد تبدلت شرعية النظام السياسية وكأنها اليمين الوائف بين يمينين : احدهما اليمين الديني - مسيحيا كان

(٢٧) هو مشروع القانون الذي رفعه الاقباط انفسهم وقتذاك وحسب امام ثورة ١٩١٩ ومن سياسيين الكبار الذين رفعوا لواء الرفض : وبسا واصف باشا وسينوت حنا بك وواصف باشا غالي ووليم مكرم مبيد باشا والقاص مرقس سرجيويج .

(٢٨) كان الرئيس السادات قد اعلن ذلك على اثر انتفاضة ١٨ و١٦ يناير ، كانون الثاني ١٩٧٧ .

(٢٩) كانت مجلة « الدعوة » لسان حال الاخوان المسلمين قد عادت الصدور وكتبت في عدد فبراير ، شباط ١٩٧٧ موضحا يقول ان الزعماء المسيحيين يوافقون على تطبيق الشرع الاسلامي .

او مسلما - والاخر هو اليمين المدني الذي تمثل في انبعاث حزب الوفد . كان اليمين الديني هو الاستجابة الايدولوجية الاكثر تماسكا واصالة من شعارات النظام ، وكان اليمين الوفدي هو الاستجابة الاقتصادية الاكثر تماسكا واصالة من التحالف الاجتماعي الحاكم . ولكن « لبننة » مصر و « سعوديتها » ظلت المعادلة المستحيلة التي توهمت الثورة المضادة امكانية تحقيقها (٣٠) .

٦ - الدعاء بتبديد العلم

بعد منتصف ليلة الثالث من يوليو ، تموز ١٩٧٧ تحول الحلم الى كابوس . فقد حدث « شيء ما » لم يعرفه سوى افراد قلائل لاسرة شيخ ازهري . وقبل ظهر اليوم التالي - حوالي الحادية عشرة صباحا - كانت تليفونات بعض الاشخاص تدق ، ويأتي صوت شاب هادي رتيب يقول « نحن الجماعة التي يسميها الكفار جماعة التكفير والهجرة ، نعلن اننا اختطفنا الدكتور حسين الذهبي لانه نشر مقالا ضد الجماعة بتاريخ ٥/٣٠ في جريدة الاخبار الكافرة » . وسرعان ما انتشر الخبر المثير بطول مصر وعرضها . وكان الرئيس السادات خارج البلاد في « رحلة ما » بين رومانيا وايران والسعودية ، فبادر رئيس وزرائه (ضابط الشرطة السابق معدوح سالم احد اركان انقلاب ١٤ مايو ، ايار ١٩٧١) بتجنيد مكثف لقوات الامن السرية والعلمية للكشف عن المكان الذي احتجز فيه العالم الازهري الدكتور محمد حسين الذهبي وخاطفيه . ولكن هذه القوات لم تستطع التوصل الى المكان والرجل الا بعد ثلاثة ايام ، وكان قد قتل برصاصة في الراس . وكان من اليسير بعد ذلك شن حملة امنية واعلامية ضد اوكار الجماعة الاسلامية المتطرفة . وكان من اليسير

(٣٠) كانت المعارقة ولا تزال هكذا : يقول احصاء الاذاعة والتلفزيون لعام ١٩٧٧ ان عدد ساعات البرامج والاحاديث الدينية التي تبثها الاجهزة الرسمية قد بلغت ٣٢ ساعة في اليوم الواحد . ويقول دراسة احصائية اخرى صادرة في نسخ محدودة من الجامعة الاميركية في القاهرة ، العام نفسه ان عدد الصفحات الدينية في مصر قد بلغ ١٢٠ صفحة (بين جريدة ومجلة) اسبوعيا . ويشير احصاء دار الكتب انه قد صدر ١٠٣٥ كتاب ديني (غير المصحف) خلال العام ذاته . ورغم ذلك فقد نشرت مجلة « الدعوة » الناطقة باسم الاخوان المسلمين في عدد اغسطس ، اب ١٩٧٧ تحت عنوان « هذا هو رأي الشعب يا وزير الاعلام » ان « التلفزيون يدمر للخيانة الزوجية عن طريق التمثيليات الساقطة » وان « دولة العلم والايمان في اجهزة الاعلام مجرد شعارات » . وما لم تقله الدعوة قاله المؤتمر الاسلامي المشار اليه سابقا ، حين تأسس رئيس الجمهورية تطهير الاعلام « من الموبقات الاخلاقية التي تجرح صدور المؤمنين » . وما لم تقله جريدة الاحوان والمؤتمر الاسلامي قاله مركز البحوث الاجتماعية حين نشر في بحث احصائي ان عدد الكابريجات في شارع الهرم قد زاد بنسبة ٣٥ في المائة بين عامي ١٩٧٦ و ١٩٧٧ وان عدد الشقق المفروشة لاغراض الدعارة السرية قد زاد بنسبة ١٠٠ في المائة من الفترة ذاتها وان حوادث خطف الفتيات واغتصابهن قد زادت بمعدل ٤٠٠ في المائة .

أيضا القبض بعد فترة على « أمير الجماعة » كما يسميه أنصاره : شكري أحمد مصطفى . وتوالى الاعتقالات من الاسكندرية شمالا الى اسوان جنوبا مروراً بمختلف محافظات الدلتا ومصر العليا . فقد تبين ان للجماعة « امارات » في كل محافظة ومدينة وقريه ، كما تبين انها تحتزن من المال والسلاح الشيء الكثير . فماذا كان موقف النظام ، وماذا كان موقف المجتمع ؟ ومن تكون « جماعة الشكرين » هذه كما تحب ان تسمي نفسها (نسبة الى زعيمها شكري الذي يدعو نفسه اميراً للمؤمنين) ؟

وأول ما لفت نظر المصريين ان الحادث هو اول اغتيال سياسي يجري في مصر منذ ثلاثين عاما . وانه يختلف عن حركة الاغتيالات التي عرفتها البلاد في الاربعينات من هذا القرن في انه تم بعد « خطف الضحية » والتقدم بطلب « فدية » للانفراج عنها . ويختلف أيضا في كونه ليس اغتيالا فرديا بالمعنى الذي مارسه الملك فاروق ضد خصومه او حكومات الاقليات الدستورية او الحلفاء الارهابية الضيقة فسي ذلك الوقت ، بل هو عمل جماعي منظم وقرار سياسي مبرر ايديولوجيا . وأخيرا فهو يختلف من حيث ان « الضحية » هو أحد رجالات الأزهر ومن علمائه البارزين . ولقد خطفت الايام الثلاثة التي مضت على اختفاء الرجل أنفاس المصريين وأشاعت البلبلة في صفوفهم ، اما النظام فكانت هيئته البوليسية موضع امتحان عسير طيلة اثنتين وسبعين ساعة . وكان ما تسرب من ان هناك « قائمة » باغتيالات جديدة قد هرأ اعمدة السلطة هذا . ولكن منهجها في المعالجة - بعد ان وضعت يدها على أعضاء جماعة الشكرين وأميرهم - لم يتغير . فقد جندت حملة اعلامية واسعة النطاق باقلام والسنة رجال الدين ، تقول ان « المنضمين الى التكفير والهجرة مصابون بعقد نفسية » على حد تعبير والد جماعة « العشرة المحمدية » في اهرام ١٩٧٧/٧/٨ وانهم « ليسوا جمعية دينية بل عصابة للتدمير والتكفير » كما صرح رئيس الجمعية الشرعية في العدد ذاته من الجريدة نفسها ، وان « مبادئ التكفير والهجرة منافية لتعاليم الاسلام » كما صرح رئيس « جمعية شباب محمد » وان « الاسلام بريء من الهمجية والارهاب وتهديد امن المجتمع » كما قال رئيس « جمعية المحافظة على القرآن الكريم » في الصحيفة المذكورة أيضا (٣١) .

ولم يكن ذلك تفسيراً للاسلام بقدر ما كان تبريراً للنظام . ولكن النظام نفسه كان في أزمة حقيقية بين الشعار الديني المعلن ، والواقع غير الديني للانفتاح

(٣١) بالإضافة الى رأي مفتي الديار المصرية سابقا الشيخ حسنين مخلوف السدي وصف أعضاء الجماعة بانهم من « الجناة الذين لا يبالون بالاسد في الارض » ورأى الدكتور محمد سلام مدكور وليس ثم الشريعة بحقوق القاهرة بانهم « بقاء » ورأى الدكتور احمد شلبي رئيس قسم التاريخ الاسلامي بكلية دار العلوم بان « ما حدث لا نعرف له نظرا في التاريخ الاسلامي » - من « الاهرام » ١٩٧٧/٧/٨

الاقتصادي . بالإضافة الى ان جماعة التكفير والهجرة وضعت الشرعية الدينية للآزهر في مازق ، فضلا عن انها وضعت الشرعية الدينية للآزهر في مازق ، فضلا عن انها وضعت الشرعية الاسلامية للنظام في خاتمة الكفر . وكان النظام كلما اقترب خطوة من الصبغة الاسلامية للدولة والمجتمع ، بضغط خارجي من السعودية وضغط داخلي من الإخوان المسلمين ، كان يرى انه يقترب خطوات من الانفجار الطائفي . فلم يكن ممكنا في اي وقت تسويد الشريعة الاسلامية على ما يقارب نمائة ملايين مسيحي مصري ، بغض النظر عن سمعة مصر الحضارية .

ولكن النظام اتبع سياسة الهرب الى الامام ، وذلك بالمزايدة على المتطرفين بالمزيد من تطرف الشعارات كتصوير « الوضع » وكأنه نتيجة تردى الايمان في القلوب وانعدام التربية الدينية ونشاط الدعوات اليسارية « الملحدة » . والهدف هو ايجاد نوع من الوحدة الطائفية ، لا الوحدة الوطنية ، فالتقاء الكنيسة والآزهر في مواجهة « الاتحاد » - والمقصود هو اليسار - من شأنه ان يضرب « القلة المنحرفة » عن الشريعة الاسلامية والمسيحية من امثال جماعة التكفير والهجرة وجماعة الامة القبطية من ناحية ، كما يضرب النشاط السياسي المعظم لقوى اليسار واليمين الوفدي . فاليسار الذي بدا « ديكورا » عندما تقرر تعدد الاحزاب ، أصبح قطبا جاذبا لجماهير لا يستهان بها ، وانضمت اليه بعض الشخصيات الدينية المستنيرة من الفريقين المسيحي والمسلم على أساس وحدة وطنية واجتماعية ، لا طائفية . أما الوفد فقد استقطب من حوله اعراض قطاعات المسيحيين المصريين بمجرد الاعلان عن نشاطه الرسمي ، وكان الكنيسة قد وجدت فيه ملاذا من حزب الحكومة ، بالإضافة الى رصيده التاريخي في وحدة « الهلال والصلب » شعار الوحدة الوطنية في نورة ١٩١٩ .

ولقد كان من الطبيعي للمواطن المصري المسلم ان ينصت بانتباه الى صوت شكري احمد مصطفى - أمير جماعة التكفير والهجرة - ليراه اكثر انسجاما مع الاسلام من شعارات النظام والآزهر على السواء . كانت تسمية « التكفير والهجرة » في بدايتها تسمية اعلامية تلخص دعوة « الشكرين » الى تكفير الدولة والمجتمع والعالم المعاصر كله من جهة ، والى الهجرة تشبها بهجرة رسول الاسلام ، استعدادا لتغيير ذلك كله بقوة السلاح . ولم يشأ محقق واحد ممن اسندت اليهم مهمة استجواب المتهمين في مقتل الشيخ الذهبي ، ان يربط بين الظاهرة الجديدة (وغالبية عناصرها من الشباب ، طلابا او موظفين) والظاهرة الاسبق منها والمتعددة الاسماء والافعال : حادث الكلية الفنية العسكرية ، اختزان الكميات الهائلة من السلاح في صعيد مصر ، اللجوء الجماعي الى كعوف الجبال ، النشاط المتزايد للجماعات الاسلامية في الجامعة . ولم يشأ محقق واحد - رغم توفر الوثائق - ان يقرأ الارتباط العضوي الوثيق بين الايديولوجية « الشكرية » والعقيدة السياسية لجماعة الإخوان المسلمين . ولم يكن ممكنا ان يتدخّل

البحث الى القرن الماضي حتى نكتشف اصول الفكر الديني المتطرف ، ومسدى علاقته بالبيئة الاجتماعية المصرية .

ماذا تقول كتابات « أمير المؤمنين طه المصطفى شكري مصطفى أمير آخر الزمان ووارث الارض ومن عليها » كما جاء في صدر مخطوطة « التوسمات » التي يتناقلها « الشكريون » بخط اليد حتى لا تدرسها حروف المطبعة وهي من اختراع الكفار ؟

● تقول ان اقامة دولة الاسلام تقوم على امرين : ١ - تدمير الكافرين . ٢ - توريث المؤمنين الارض ومن عليها .. فاذا محق الكافرون وتمحص المؤمنون يظهر دين الله « (٣٢) . ولكن لا سبيل لاقامة هذه الدولة الا على هدى نبى الاسلام فلا بد « من الهجرة ... لا اسلام ودولة تقام له الا بعد الهجرة » . ذلك « ان هلاك الكفار وتدمير دولتهم لا يأتي وهناك مؤمنون فسي وسطهم والسنة ان يخرج المسلمون من ارض الكفر ولا يبقى الا الكافرون .. حينذاك ينزل العذاب عليهم » .

● تنقسم مراحل جهاد المؤمنين عند شكري مصطفى الى ثلاث : ١ - ان ينجو الانسان بنفسه اولاً من الفتنة ، فتنة السقوط في الشرك وفتنة التعرض للرجم والتعذيب من قبل الكفرة . ٢ - احداث البلاغ الكامل الشامل على مستوى الارض . ٣ - الجهاد في سبيل الله لتقام دولة الاسلام » .

● ويصوغ شكري سؤال الجهاد هكذا « ما هي ام القرى في عهدنا الحالى (وقد كانت في زمن محمد مكة الوثنية) ، عهد قيام الدولة الاسلامية مرة ثانية ؟ » وبعيد السؤال في عبارات اخرى اكثر دلالة « اين هي ام القرى .. اين المكان الذي يصدر الكفر الى العالم العربي ؟ اين القرية التي حاربت كل من نادى بالجهاد في سبيل الله ؟ » ويجيب « هي ببداهة الآن مصر » .

● واذا كانت مصر هي بداية الرحلة او الهجرة او الجهاد ، فهي ليست النهاية ، لان الدولة الشكرية سيمند سلطانها على العالم بأسره .. فيمهد الله سبحانه وتعالى لجماعة الحق بقتال بين قوتين عظيمتين على خلاف فكري كبير وكل منهما تحاول السيطرة والغلبة في الارض .. ونقصد بذلك روسيا وامريكا .. فيضع كل منهما كل معداته وجيوشه واسلحته في هذه الحرب ، ويدمر كل منهما الآخر ، ويهلك كل منهما الآخر . كل هذا يصنعه الله تمهيدا لقيام الدولة الاسلامية التي

(٣٢) هذا النص وغيره من « التوسمات » مأخوذ عن معال لرغبت السعيد « الحركات الاسلامية من الارتداد الى المزيد من الارتداد » - مجلة « دراسات عربية » - عدد نوفمبر ، تشرين الثاني ١٩٧٧

تكونت من الجماعة الاسلامية .. جماعة الحق .. وبعد تدمير القوتين تدميرا كاملا ، وذلك في الحرب العالمية الثالثة كما نتوقع ان تتكافأ القوى بين المسلمين وغيرهم تكافؤا نسبيا ، ويبدأ القتال » .

تلك هي محاور الفكر الرئيسية عند « امير جماعة الحق » شكري مصطفى كما دونها بخط يده ، وقد اعتمدنا عليها مباشرة بحثا عن اصولها القريية والبعيدة ، بدلا من آية اقوال منسوبة عن صواب او خطأ او تضليل بواسطة اجهزة الاعلام . فهل تعد هذه الافكار خروجا ايدولوجيا على عقائد الاخوان المسلمين ، اذا سلطنا بان الجماعة الشكرية تعد خروجا تنظيميا على الاخوان ؟

انه حسن البنا ، مؤسس الاخوان المسلمين ، وليس شكري مصطفى ، هو الذي خاطب انصاره ذات يوم منذ ثلاثين عاما قائلا « .. وفي الوقت الذي يكون فيه منكم معشر الاخوان المسلمين ، ثلاثمائة كتيبة قد جهزت كل منها نفسيا وروحيا بالايمان والعقيدة ، وجسميا بالتدريب والرياضة . في هذا الوقت طالبوني بان اخوض بكم لجاج البحار ، واقترح بكم عنان السماء ، واغزو بكم كل عنيد جبار ، فاني فاعل ان شاء الله » (٣٣) . وايضا « لسوف نخاصمون هؤلاء جميعا (القوى السياسية الحاكمة والمحكومة في مصر) في الحكم وخارجيه خصومة شديده لديدة » (٣٤) . وكان الشيخ حسن البنا هو الذي اخترع تعبير « فن الموت » و « صناعة الموت » حين يقول لرجاله : « ايها الاخوان ، ان آلمة التي تخسن صناعة الموت يهب لها الله الحياة العزيرة في الدنيا والنعيم الخالد في الآخرة ، وما الوهن الذي اذلنا الا حب الدنيا وكراهية الموت ، فاعدوا انفسكم لعمل عظيم واحرصوا على الموت توهب لكم الحياة » (٣٥) . و « من خرج على الجماعة اضربه بحد السيف » (٣٦) .

ان شكري احمد مصطفى المهندس الزراعي الذي ترك « الدنيا » وجند الكتائب المسلحة بالثبات لاقامة الدولة الاسلامية ، ليس الا تلميذا نجيبا في مدرسة البنا ، لم يخرج على البناء التنظيمي للاخوان المسلمين الا لان مناورات السياسة العملية كادت تفسد البناء العقائدي للمنظمة العتيقة . انه التعبير الاكثر نقاوة عن فكر الاخوان المسلمين . وهو الفكر المأخوذ اصلا عن جمال الدين الافغاني ، على غير ما يرى البعض (٣٧) في « رده على الدهريين » ، ومحمد اقبال الباكستاني في كتابه الشهير عن الفكر الاسلامي ، وابو الاعلى المودودي في كتابه الاشهر عن « نظرية الاسلام السياسية » ورشيد رضا في « الخلافة او الامامة العظمى » حيث تتبلسور

(٣٣) ، ٣٤ ، ٣٥ ، ٣٦ النصوص مأخوذة عن مقال رفعت السعيد « الشكريون وجماعه الاخوان » :

حواريون ام حوارج - مجلة « المسبيل » - - مارس - ١٩٧٧/٨/٢٧ .

(٣٧) د. رفعت السعيد مثلا في مقاله السابق ذكره بمجلة « دراسات عربية » .

مجموعة أفكارهم في أن الإسلام دين ودولة وأن الإسلام وطن وجنسية وأن الإسلام هو دين الله ودولته على الأرض .

والملحظة السوسيوثقافية على هذا التفكير أنه في غالبيته الساحقة « مستورد » وليس نبأنا أصيلا في أرض مصر أو أرض العرب ، حتى الشيخ رشيد رضا كان انحرافا واضحا عن فكر استاذاه الامام محمد عبده . والملحظة الثانية أن ينبوع هذا الفكر كان طائفيا . فما أبعد هذا التفكير عن تراث رفاعة الطهطاوي ومحمد عبده وعلي عبد الرزاق وطه حسين الذين قالوا بالاصلاح الدينى والعلمنة والديموقراطية والتحديث وفتح باب الاجتهاد ؟ اولئك هم الاكثر تعبيرا عن الوجدان العربي العام ، وعن الضمير الشعبي في مصر رغم أية « مكاره » تعرضوا لها من الاحتلال البريطاني أو القصر الملكي أو التحالف الإقطاعي الكمبرادورى الحاكم في مصر وقتذاك . وظل الفكر الاسلامى المتطرف في حلقات تنظيمية تتسع وتضيق ، ولكنها في أكثر مراحل الليبرالية المصرية ازدهارا ، لم تكن لهم القاعدة الاجتماعية التي ترشحهم للحكم أو المؤسسات النيابية . وذلك يعنى أن غالبية الشعب المصري - رغم كل ما يقال عن تدينه - لا تميل الى الطابع الدينى لنظام الحكم .

ولكن هذا الشعب وقد هزه في العمق مقتل عالم ازهري بأيدي جماعة دينية راح ينصت باهتمام الى أفكار « أميرها » ، فبعد أن راجب شائعة اتهام الشيخ الذهبي بأنه كتب ضد هذه الأفكار اوضح العكس تماما . . اذ تبين أن الإدارة العامة تندعوه الاسلامية التابعة لوزارة الاوقاف قد أصدرت للدكتور محمد حسين الذهبي - وكان وزيرا للأوقاف - في نوفمبر ، تشرين الثاني ١٩٧٦ كتيباً بقول في مقدمته « أغلب الظن أن هذه الجماعة ليست الا فئة من الشباب بنشد التدين في اسمى صوره وابعدها عن مظاهر فساد الخلق وانحراف السلوك » (٣٨) . وعلى صعيد الفكر كان الرجل واضحا ، فآخر بحث أعده في حياته كان عنوانه « انبراقامة الحدود في استقرار المجتمع » قدمه الى مؤتمر الفقه الاسلامي الذي نظمته جامعة الامام محمد بن سعود بالرباض ، قال فيه « ان المجتمعات الاسلامية تشهد الآن أملا في عودة المسلمين الى دينهم وإلى شريعتهم ، عودة من كان أعمى فارتد بصيرا ، بل عودة من آمنه الله ثم بعنه » . أي أن الرجل بالغ الصراحة في التبنى المطلق لنحويل مصر الى مجتمع اسلامي كامل دستورا وشرعة واسلوب حياة . فمن أين أقبل التناقض الذي وصل الى مرحلة سفح الدماء ؟

كان هذا هو السؤال - للفر في عيون المصريين وعلى شفاههم أحيانا ، فهم لم يتجاوزوا مع تصريحات رجال الدين الرسميين المعادة للجماعة ، فقد ندرت

ذاكرتهم على حفظ هذا الاسلوب منذ عام ١٩٥٤ وعام ١٩٦٥ حين كانت تطلق السلطة حملتها « الدينية » ضد الاخوان المسلمين . وبعضهم عبر عن هذا الاعتراض علنا ، فقال الدكتور سيد الطويل المدرس بكلية الدراسات الاسلامية « فليحذر علماءنا الاجلاء من اصدار الاحكام على هذه الجماعة باسم الاسلام » وان « ينظروا الى اعضائها نظرة اسلامية موضوعية ، مؤكدا ان « هؤلاء الشباب لم يطلقوا على انفسهم هذا الاسم - اي التكفير والهجرة - وانما الذي اطلقه عليهم هو اجهزة الامن ، اما الاسم الحقيقي الذي اختاروه لانفسهم فهو : جماعة الدعوة السي الاسلام » (٣٩) . بل وكان المصريون يعرفون عن الجماعة الكثير مما تنشره الصحف . يعرفون « ان هناك معسكرات للجماعة للتدريب على السلاح منتشرة في مناطق عديدة . وان نساء هذه الجماعة يرتدين زيا خاصا اشبه بزي الراهبات . وان هذه الجماعة مسيطرة على الجمعيات الدينية في كليات تجارة القاهرة ، وهندسة عين شمس ، وطب الاسكندرية ، وعلوم وهندسة وزراعة جامعة المنصورة ، وايضا بعض كليات جامعة اسيوط ، بل ان بعض شبان وفتيات هذه الجماعة من طلاب كلية التجارة بجامعة القاهرة اشتركوا في حلقتين من البرنامج التلفزيوني (نور على الجيزة وحى عابدين وحى القللي . وان تنظيمات هذه الجماعة معروفة وبصورة علنية في الكثير من القرى والمدن المصرية ، وخاصة في محافظات المنيا واسيوط والجيزة ، وان لهذه الجماعة استمارات عضوية مطبوعة توزع على افراد الشعب . وان امير الجماعة قد تمكن من السفر الى جمهورية اليمن مرتين ، رغم انه مطلوب القبض عليه بعد صدور الحكم بسجنه في قضية عام ١٩٧٢ » (٤٠) .

كان المصريون يعرفون ذلك كله واكثر ، بل ان اجهزة الامن ذاتها كتبت تقول بعد تهديد الجماعة لبعض اعضائها المنشقين « ان هذه الجماعة تنظم ديني اهابي يستخدم العنف لضم التنظيمات الدينية المعارضة تحت زعامته بهدف تغيير نظام الحكم بالقوة ، وانه يعد امتدادا فعليا لتنظيم صالح سرية الذي اعدم مؤخرا بعد ادانته امام القضاء في حادث الهجوم على الكلية الفنية العسكرية » (٤١) . لذلك اتسع السؤال - للفرز ، وشاعت البلبلة في صفوف الناس البسطاء ، الذين لم يفهموا الفرق بين كلام الحكومة وكلام الازهر وكلام شكرى مصطفى ، ولماذا يتناحرون جميعا . والقلة القليلة التي فهمت حاولت ربط الامور على النحو التالي :

● ان اسلوب السلطة في معالجة التنظيمات الدينية المسلحة يؤكد ان « صراع القوى » بين اهل النظام انفسهم لم يحسم بعد ، وان بعض اعمدة السلطة

(٣٩) المصدر السابق

(٤٠) المصدر السابق

(٤١) المصدر السابق

ممن لهم تاريخ في تربية الكوادر الدينية واثارة الفتنة الطائفية وضرب اليسار ، ليسوا بعيدين عن مبررات الحضور التنظيمي لهذه الجماعات المتطرفة . ان التحالف الاجتماعي الحاكم من اغنياء الريف وسماسة الاستيراد والتصدير - يصوعان معا ايديولوجيتين متناقضتين ، فالرأسمالية الزراعية وبيروقراطية دولة الموظفين ، كلاهما يرتاح الى الوسادة الدينية . والمتطفلون على الانتاج يرتاحون الى قيم الاستهلاك والتسليّة وتزجية الفراغ وما يسمى بالمحرمات . احدهما يسرى المسجد حصنا والآخر يرى الكابريه . احدهما يرى لبننة مصر والآخر سعوديتها .

● صراع القوى داخل التحالف الاجتماعي الحاكم ، بطبيعة تكوينه ، وثيق الارتباط بالقوى العربية المزدوجة ، بين الانفتاح الاقتصادي والانغلاق الديني . لذلك فالقوى العربية المحافظة ، ليست جناحا واحدا ولا حتى داخل الدولة الواحدة . . احدا جنحتها يدعم رجالات الدين الرسميين وبعض النواب واجهزة الاعلام ، والجناح الآخر يدعم التنظيمات الدينية المتطرفة ، والجناح الثالث يدعم اليمين الوفدي .

● بعدد التيارات داخل الدائرة الواحدة محليا وعربيا لس معزولا ، فسي صراع الشرق الاوسط ، عن القوى الاجنبية ذات المصلحة الاستراتيجية في الامن العسكري والطاقة . وقد تعددت تيارات هذه القوى بدورها ، حتى داخل الدولة الواحدة . . فتيار يقول بخالق دولات طائفية تصلح حاجزا امنيا طبيعيا لاسرائيل ، وتياريا ايديولوجيا لنموذجها . وتبار يستبق رد الفعل العربي المضاد لاسرائيلات جديدة في الشرق الاوسط ويكتفى بمجتمع ثيوقراطي معاد لابة تغيرات راديكالية . ونيار يقول بدرجة من التحديث ونوع من الليبرالية كافيين لافتعال ازدهار اقتصادي وبريق ديموقراطي من شأنهما استبعاد السلطة عمن مرمى اليسار .

ولكن هذا التحليل قد اصطدم بالعروق الوعبة بين مجتمع كلبان وآخر كالسعودية وثالث كمصر . . فالمصريون الحائرون امام السؤال - اللغز في مقتل الشيخ الذهبي قد انصتوا الى افكار جماعة التكفير والهجرة بطرف مختلفة . نشطت بعض الجهات في استعجال مشروع قانون الردة من جديد ، فدعا البابا شنودة الثالث الى صيام حمائي من جديد . وبينما كانت الفكرة هي ايجاد الحد الأدنى من اللقاء الديني بين المسيحيين والمسلمين في مواجهة اليسار ، اتجهه المسيحيون بكتافه لافتة نحو « الوفد » ، ونجح صيامهم في صياغة ظاهرة خطيرة . وراح المسلمون - هذه المرة - المهاجرون الى اميركا وكندا يعقدون مؤتمرا فسي « تورنتو » في منتصف يوليو ، تموز ١٩٧٧ . وجاء المؤتمر شبيها بالمؤتمرات المسيحية في هذه المهاجر ، وان اقبات القرارات او التوصيات على النقيض . وكان جهة واحدة هي التي تنظم كلا النوعين من هذه المؤتمرات الطائفية لتكريس

الاتقسام الوطني للمصريين في الخارج .

الى ان وقع حادث مثير في محافظة « المنيا » جنوب القاهرة ، حين اقدم بعض الشباب المسلم في ظلمة الليل على احراق الكنيسة الرئيسية ، مما دفع الشباب المسيحي في الليل التالي لأحرق مسجد المدينة . وفي اليوم الثالث كان هناك مشهد « لبناني » يحدث للمرة الاولى في تاريخ مصر ، اذ اقيمت الحواجز في البلدة وبدأ الخطف على الهوية .

واشتعل الفتيل مجددا حين نشرت الصحف في الاسبوع نفسه خبرا مثيرا : فقد حكمت احدى المحاكم للاحوال الشخصية لرجل مسيحي بحقه في الزواج من « أخرى » مع احتفاظه بزواجه الاولى ، تطبيقا للشرع الاسلامي على غير المسلمين في دولة دينها الرسمي الاسلام . وقد ايدت المحكمة الثانية الحكم . وانتشر اللهب الطائفي في مصر من اقصاها الى اقصاها من حرق واعتداءات بدنية متبادلة الى غير ذلك . كما ضبطت من جديد أربعة آلاف قطعة سلاح في مصر العليا وحدها . وكادت « لبننة مصر » تنحرف عن شعارها الاقتصادي الى مضمونها الطائفي .

وحدث ان ارسل رئيس الجمهورية رسالة مكتوبة الى المؤتمر الاسلامي في تورونتو بكندا جاء فيه « ولا عجب في ان يكون الاسلام هو الوسيلة الوحيدة التي تنقذ العالم من شرور الالحاد وما يجره من جرائم اخلاقية وامراض نفسية ونزعات شيطانية » (٤٢) فزادت حيرة المسيحيين والمسلمين معا ، لان جماعة التكفير والهجرة يمكن ان تنهم بكل شيء سوى الالحاد . ولكن الرئيس كان قد قرر ان يكون الالحاد هو الوجه الآخر للياسر ، وان تستبدل الحملة على التطرف الديني بالحملة على المتسائلين عن القوت والارض .

وفجأة سافر البابا شنودة الى الولايات المتحدة الاميركية ، وقابل الرئيس كارتر . ولا بدري أحد عما دار في هذا الاجتماع سوى ان الرئيس الاميركي ، في حضور السفير المصري اشرف غريال ، اشار عاما الى انه لا يمكن تجاهل المشاعر الدينية لثمانية ملايين قبطي . . وفهم سفيرنا في واشنطن مغزى الإشارة من سيد البيت الابيض .

وفي التاسع من نوفمبر ، تشرين الثاني ١٩٧٧ قصص الرئيس مجلس الشعب (البرلمان) ليخاطب اعضاءه قائلا :

« في ١٨ و ١٩ نابر تخرج قلة ضئيلة نستغل الفوغاء ، تم يخرج أو نخرج

(٤٢) « الاهرام » المصرية ١٥/٧/١٩٧٧

اذاعة دولة من الدول العظمى هي الاتحاد السوفيتي لتقول ان هذا او هذه الاعمال هي انتفاضة شعبية .. ماذا كانت هذه الاعمال؟ حريق .. محاولة حريق العاصمة .. حرق المجتمعات الاستعمارية ونهب محتوياتها ونحن نشكو من التضخم ومن ازمة التموين .. حرق الاوتوبيسات ونحن نشكو من ازمة المواصلات .. حرق مرافق الدولة .. اذا كان هذا في عرفهم وفي عرف عملائهم هنا هو انتفاضة شعبية فلا كانت ابدا .. سنواجه هذا بمنتهى الحسم والعنف .. ولا يمكن ان اسمح لاية فئة ان تفرض على هذا الشعب ما لا يرضاه او ان تروج في هذا الشعب المؤمن والسليبي يكون الايمان فيه جزءا من دمايته .. جزءا من تكوينه .. لن اسمح ان يفرض على هذا الشعب الاتحاد .. وعلى ذلك فقد سمعتموني في الماضي اتحدث اليكم وشجبت هذه الاعمال وقلت ان من لا ايمان له لا امان له .. اقولها الآن اضعها امامكم لكي تسجل في مضابط مجلسكم ولن يوضع في منصب او في أي مكان يؤثر على تكوين الراي العام او تكوين افكار الشعب ملحد ابدا طالما انا في هذا .. ليس معنى هذا اني اعادي احدا ابدا .. انا لا اريد ان اعادي احدا .. ابدا .. وانما كما قلت لكم انا حريص يوم ان اسأل وانا ولي الامر هنا ماذا فعلت ؟ حريص ان اؤدي الامانة وان اؤدي الرسالة .. ابدا لن اتركها ولو اقتضى الامر ان انزل بنفسي الى الشارع لاقايل في هذا .. اننا شعب الايمان جزء من كياننا وتكويننا ولا يمكن ان نسمح ابدا لاية قوى مهما كانت هذه القوى ان تزلزل هذا الايمان او ان تتطرق بطرق ملتوية لمحاولة تضليل اجيالنا المقبلة عن هذا الايمان كما حدث في بلاد اخرى .. ابدا لن اسمح بهذا اقله لكم بمنتهى الصراحة لكي يثبت في مضابط مجالسكم ولكي يكون سياسة واضحة معلنة .. لن يلي في هذا البلد منصب يؤثر على تكوين الراي العام او على الجماهير او بأي شكل من الاشكال يؤثر على تكوين اجيالنا المقبلة .. لن يلي هذا المنصب اي ملحد » (٤٣) .

وكان هذا الخطاب هو الذي اعلن فيه للمرة الاولى استعدادده لزيارة اسرائيل . وبعد عشرة ايام فقط كان بهبط من الطائرة في مطار اللد لينحني امام العلم الاسرائيلي . وكانت اول برقية تأييد تصله من الدكتور عبد الحليم محمود شيخ الجامع الازهر . كان الرئيس في القدس والشيخ في واشنطن .

وكانت احداث ١٨ و ١٩ يناير ، كانون الثاني ١٩٧٧ - لا جماعة الشكرين او غيرهم - هم التي اوفدت رجال الدين الى اميركا ، والرجل السياسي الى المسجد الأقصى . ومرت طائرة الرئيس على سيناء المحتلة والحرب اللبنانية المشتعلة في ٣٥ دقيقة في محاولة لمحو ثلاثين عاما من الصراع .

الفصل الثاني

الثورة المعلقة او يناير المستمر

١ - الوجدان الطبقي والوعي المستتب

لم تكن الفتنة الطائفية الجديدة بين عامي ١٩٧٦ و ١٩٧٧ وكذلك النشاط المسلح لليمن الديني المنطرف - رغم الحجم الاعلامي الضخم لهاتين الظاهرتين - الا سارا ممزقا لم ينجح في نغطة مقدمات ونتائج الحدث الاهم في يناير ، كانون الثاني ١٩٧٧ . ولقد وصل الحد بجريدة « الاخبار » المصرية في اكتشافها لهذا « التمزق » في الستار الديني الكشف ان قالت بان جماعة التكفير والهجرة ليسوا الا شيوعيين متكرين ، وهم انفسهم الذين قاموا بالتخريب في ١٨ و ١٩ يناير ، كانون الثاني ١٩٧٧ . (١) . وكانت الصحيفة بذلك تزايد على اجهزة الامن نفسها التي اعترفت في تقريرها السري بان الجماعة الاسلامية المتطرفة تحضر لعمليات اغتيال وتعد لانقلاب مسلح على نظام الحكم منذ عامين (٢) . ولكن كلام « الاخبار » كان يدل على مدى « المازق » الذي وقع فيه النظام ، حيث كان يتوقع الريح من نافذة اليسار وحدها ، فاذا بها نهب من نافذة اليمين أيضا . ولانه متورط حتى العنق في الاتجاه يميني ، كان عليه تحميل أي وزر ، ايا كانت هويته الابديولوجية ، على كاهل اليسار . وهكذا بدت « نكتة » الاخبار منطقيا تكشف مدى التخبيط الذي واجهه اهل النظام .

ولقد ظلت المشكلة السوسيوإقتصادية المزمنة ، هي عدم ادراك الكثيرين من داخل النظام وخارجه خصوصية الواقع الإجتماعي المصري . . حيث لا يستطيع اليمين ان يقدم على « فعل » دون تنظيم حديدي مسلح ضيق الدائرة ، بينما يستطيع اليسار ان ينجز الفعل - بالنجاح او الاخفاق - بغير التنظيم الحديدي ولا السلاح ، لان الشارع الشعبي في مصر هو نفسه « اليسار » لا طلائعه المثقفة فحسب . وهو ليس يسارا بالمعنى العام الذي ينطبق على أي شارع في العالم ، اي بمعنى ان « مصلحته يسارية بطبيعتها » . . ولكن بمعنى « النضال » الطبقي المتجه يسارا .

(١) « الاخبار » ١٩٧٧/٢/٨

(٢) روز اليوسف الاسبوعية المصرية في ١١/٧/١٩٧٧

وهو نضال قد يخلو من الوعي الايديولوجي والتنظيمي ، ولا يحمل السلاح الا فئى أبسط اشكاله دفاعا عن النفس . لذلك فهو يتخذ شكل « الانتفاضة العفوية » ، بعكس اليمين الذي يتخذ دوما شكل « المؤامرة » . والتاريخ المصري منذ العصر الملوكي الى الحملة الفرنسية الى ثورة ١٩١٩ لا تخرج انتفاضاته على هذه الصورة التي رسمها الجبرتي لثورة القاهرة الاولى آخر القرن الثامن عشر حيث يقول في كتابه « عجائب الآثار في التراجم والاخبار » ما نصه « في يوم السبت عاشر جمادى الاولى عملوا الديوان واحضروا قائمة مقررات الاملاك والعقار ، فجعلوا الاعلى ثمانية والوسط ستة والادنى ثلاثة . . ولما اشيع ذلك بين الناس ، كثر لغظهم واستعظموا ذلك . . فتجمع الكثير من الفوغاء من غير رئيس يسوسهم ، ولا قائد يقودهم . . واصبحوا يوم الاحد متحزين ، على الجهاد المزمين ، وابرزوا ما كانوا اخوه من السلاح وآلات الحرب والكفاح . . فذهبوا الى بيت قاضي العسكر ، وتجمعوا وتبعهم ممن على شاكلتهم نحو الالف والاكثر ، فخاف القاضى العاقبة ، واغلق ابوابه واوقف حجابيه ، فرجموه بالحجارة والطوب » .

تكرر هذه الصورة على طول التاريخ الاجتماعي لمصر ، ولا سبيل لفهم احداث ١٨ و ١٩ يناير ، كانون الثاني ١٩٧٧ الا في ضوء هذه الخصوصية التاريخية الاجتماعية المصرية . والا ستبدو هذه الاحداث للمراقب الاجنبي كلوحة تجريدية غامضة لا يربط خطوطها والوانها سوى الانحياز السياسي المسبق (٣) .

والعناصر الثلاثة الرئيسية في اية انتفاضة شعبية مصرية هي : ١ - انها عفوية اكبر من اي تنظيم سياسي يتمناها او بعد لها ، توقيتها وشعاراتها وحيزها الجغرافي اكثر دقة ومفاجأة من اي تحضير « تكنولوجي » حديث . ٢ - انها مباترة ، فالمطالب الاقتصادي يختزل بقية المطالب ، لا يطويها ، ولكنه يلخصها ويبقى هو فوق السطح كالشعار . ٣ - انها سلمية ، حريصة على « الوطن » ارضا ومؤسسات فهي ضد الغزاة والتخريب ، ولا يركب موجتها بقصد تلويثها سوى عملاء الغزاة او السلطة الرجعية .

فلنمتحن هذه المجموعة من الفروض في ضوء بعض وثائق البحث الاجتماعي الثقافي المتاحة خلال السبعينات . اول هذه الوثائق بحث احصائي لم ينشر اجراه محمد الشاذلي ، الباحث بوزارة الصناعة ، على ثلاث شرائح من العمال الصناعيين:

(٣) المثل الاجنبي شبه الوحيد لهذا الانحياز وعدم الفهم مما هو الفصل الذي عقده نيزي ديجارداد - كبر بحري العيادو الفرنسي بعنوان « نضال القاهرة » في كتابه « البارود

والسلطة » (ص ١٥٤ - ١٦١)

Thierry DES JARDIN, La Poudre et le Pouvoir, Fernand Mathan, Paris 1977.

شركة وسائل النقل الخفيف ، والشركة الشرقية للدخان وشركة الحديد والصلب . والبحث منسوخ بالاستنسل في ٢٣ صفحة ، كتب على اولها « مجلة الطليعة - مؤسسة الاهرام » عنوان « الوعي الثقافي والسياسي والاجتماعي عند عينة من العمال الصناعيين في مصر » . وقد ضمت العينة ٣٠ عاملا من كل شركة ، وطبقت استمارات البحث ابتداء من اول يناير ، كانون الثاني ١٩٧٢ وانتهى العمل بها في ١٥ يناير ، كانون الثاني ١٩٧٢ واشتملت كل استمارة على : ١٠ بيانات اولية عن كل عامل و ٥٥ سؤالا في مختلف النواحي الثقافية والسياسية والاجتماعية .

ومن البيانات الاولى نستخلص ان هناك اربعة عمال فقط من بين التسعين عاملا نقل اعمارهم عن عشرين عاما ، وان هناك ٢٦ عاملا تقع اعمارهم بين العشرين والثلاثين عاما ، وان هناك ستين عاملا تزيد اعمارهم على الثلاثين . على صعيد الاجور ، هناك اربعة عمال فقط يتقاضون مرتبا شهريا اقل من ١٢ جنيها و ٦١ عاملا يتقاضون بين ١٢ و ٢٥ جنيها و ٢٥ عاملا يتقاضون اكثر من ٢٥ جنيها . على صعيد التعليم هناك ٣٧ عاملا يحملون شهادات متوسطة ، وسبعة عمال يحملون « الاعدادية » و ٣٦ عاملا يجيدون القراءة والكتابة بلا شهادات وعشرة عمال فقط « يعرفون » القراءة والكتابة . والعينة تضم ٨١ ذكرا وتسع اناث . ومن بين التسعين سبعة تزوجوا دون انجاب ، و ٢٧ تزوجوا وانجبوا من ١ الى ٣ اولاد و ٢٧ انجبوا اكثر من ٣ اولاد و ٢٩ اعزبا . وهناك سبعة فقط لهم دخل اضافي اكثر من ٦٠ جنيها سنويا و ٨٣ لا دخل اضافي لهم . على صعيد الثقافة العمالية بلغ عدد العمال الذين حضروا دورة واحدة ٤٦ عاملا والذين حضروا اكثر من دورة ستة عمال فقط . اما التدريب السياسي بالاتحاد الاشتراكي او منظمة الشباب فقد بلغ عدد الذين اشتركوا مرة واحدة ثمانية عمال والذين اشتركوا اكثر من مرة عاملان فقط ، اما الذين لم يشتركوا في اية دورة ، فقد بلغ عددهم ٣١ عاملا . على صعيد النشاط الديني او الاقليمي ، بلغ عدد الذين انخرطوا في جمعيات دينية ثمانية عمال وفي الجمعيات الاقليمية خمسة ، والذين لم يشتركوا لا في هذه ولا في تلك فقد بلغوا ٧٨ عاملا .

وحول سؤال عن الانتخابات في المصنع ، هل يؤيد العامل مرشحا بالبلدات اجاب ٧٤ عاملا بنعم و ١٦ بلا . وعن الاسس التي يؤيد فيها المرشح اجاب ٣٤ عاملا « بان يكون واعيا بمشاكل العمل والعمال » و ٣١ عاملا « بان يتميز بحسن الاخلاق والصدق والامانة » و ١٩ عاملا « بان يكون قادرا على بذل الجهد في العمل العام » و ١٨ عاملا « بان يكون ممتازا في عمله » و ١٨ آخرين « بان تكون لديه القدرة على حل المشاكل » و ١٣ عاملا « بان يكون واسع الثقافة » و ١٣ آخرين « بان يكون قادرا على الضحية من اجل الآخرين » وتسعة عمال « بان يكون من العمال حتى يسهل التفاهم معه » وثمانية عمال « بان تكون لديه الجراءة للمطالبة بحقوق العمال » وسبعة آخرين « بان يكون صدره رحبا لتقبل شكاوي زملائه »

وستة عمال « بأن يكون صاحب رأي مستقل » وثلاثة عمال « بأن يكون متواضعا »
 وواحد فقط قال « بأن يكون بعيدا عن تأثيرات الادارة » وثلاثة عمال يضع امامهم
 الباحث تعبير « أسس اخرى » .

وعما اذا كان العامل يوافق على وجود المهندسين والمحامين والكيميائيين
 والموظفين في الشركات ، ضمن الاتحاد العام للعمال ، اجاب ٥٤ عاملا بنعم و ٣٦
 بلا . وعما اذا كانت تجربة اشتراك العمال في مجالس الادارات بالمصانع تجربة
 ناجحة ، اجاب ٥٤ عاملا بنعم و ٣٦ بلا . وحول دور العمال في الحركة الوطنية
 اجاب ٨٩ عاملا بأنه « زيادة الانتاج » و « التطوع في الدفاع الشعبي والمدني »
 و « الاشتراك في القتال وقت الحاجة » ، وعامل واحد اجاب « بنشر الوعي
 السياسي بين الجماهير » . وحين طلب الباحث من اصحاب العينة ترتيب طبقات
 المجتمع المصري من حيث دورها في الانتاج وتحرير الارض ، اجاب ٧٥ عاملا بأنها :
 الطبقة العاملة ، الفلاحون ، ثم الرأسمالية الوطنية ، واجاب ١١ عاملا :
 الفلاحون ، فالعمال ، ثم الرأسمالية الوطنية ، واجاب اربعة عمال : العمال ،
 الرأسمالية الوطنية ، الفلاحون . وعما اذا كانت التنظيمات السياسية تضم نسبة
 الخمسين في المائة من العمال والفلاحين كما جاء في الدستور ، ام ان الذين
 « يمثلون » العمال والفلاحين لا تنطبق عليهم الشروط ، اجاب ١٨ عاملا فقط بأن
 هذه النسبة مطبقة وصحيحة ، بينما اجاب ٧٢ عاملا بأنها ليست مطبقة ولا
 صحيحة .

وحين سأل الباحث اصحاب العينة ان يذكروا له اسماء خمس دول
 اشتراكية اجاب ٣٥ عاملا الاجابة الصحيحة ، وحين سألهم عن اسماء خمس دول
 رأسمالية اجاب خمسون منهم بالجواب الصحيح . وحين سألهم ما اذا كان من
 الممكن لاميركا ان تقف « معنا » في الصراع مع اسرائيل ، اجاب تسعة بنعم و ٨١ بلا،
 وحين سأل الفريقين « لماذا ؟ » اجاب ثلاثة من القائلين نعم « اذا قاطع العرب اميركا
 واستخدموا النفط سلاحا ضدها » وقال عاملان « اذا دمرنا مصالح اميركا فسي
 الشرق الاوسط » وقال آخران « عندما تنتهي مصالح اميركا في الشرق الاوسط »
 واجاب الاخيران « اذا خرج السوفيات من المنطقة العربية » وقال ٤٢ من الفريق
 الثاني الذي اجاب بلا « لان اسرائيل قاعدة اميركا في الشرق الاوسط » و ٢١ عاملا
 « لان تخلي اميركا عن اسرائيل معناه انهيار النفوذ » و ١٧ عاملا « لان اميركا لا يمكن ان
 تقف معنا ما دمرنا ننادي بالاشتراكية » و ١٦ عاملا « لان مصالحنا الاقتصادية لا
 تتفق مع مصالح اميركا في المنطقة » و ١٣ عاملا « لتغلغل الصهيونية فسي اميركا
 ذاتها » .

وتبين من الاستجواب ان ٥٢ عاملا يقرأون الصحيفة اليومية و ٣٨ منهم لا
 يقرأونها . وان ٦٥ عاملا يقرأون لمحمد حسنين هيكل و ١٥ لموسى صبري و ١٣

لاحمد بهاء الدين و ١٢ لاحسان عبد القدوس و ١١ لمحمد زكي عبد القادر و ٦ لعللي حمدي الجمال و ٥ لحسين فهمي و ٤ لمحمد التابعي و ٣ للطفي الخولي و ٣ لفكري اباطة و ٣ لجمال العليفي و ٢ لمحمد عودة و ١ لكلفيس مقصود (الكاتب اللبناني وكان حينذاك مقيما في مصر يكتب في الاهرام) و ١ للسامي داود و ١ لمحمود امين العالم و ١ لممدوح رضا و العبد الرحمن الشرقاوي و ١ لكامل زهيري و ١ ليوסף السباعي و ١ لحافظ محمود و ١ لبطرس بطرس غالي و ١ لحاتم صادق . أما الكتب الثقافية او الادبية ، فأجاب عشرون عاملا بأنهم يقرأونها و ٧ عاملا بلا . أما السينما فتبين ان ٨٦ عاملا يقبلون عليها وان اربعة فقط لم يسبق لهم مشاهدتها . كذلك فهناك ستون عاملا يشاهدون المسرح وثلاثين لم يدخلوه . وقد اجاب ٧١ عاملا بأن الثقافة « ضرورية » لاي عامل ، بينما اجاب ١٥ عاملا بأنها « مستحبة » وقال اربعة عمال ان « لا قيمة لها » . وقد اجاب ٤٣ عاملا بأن لا فرق بين العامل والعاملة في المصنع بينما اجاب ٤٧ بأن العاملات ينتجن اقل . وعما اذا كان مكان المرأة الطبيعي هو البيت لا العمل اجاب ٢٣ بنعم و ٦٧ بلا ، وما اذا كان يقبل الزواج من المرأة العاملة او يقبل ترشيحها للزواج من احد اقاربه واصدقائه اجاب ٥١ عاملا بالوافقة و ٣٠ عاملا بلا (تم استبعاد النساء التسع من هذا السؤال) . واذا كانت ابنته في سن الزواج فهل يبحث لها عن العريس ام تستكمل التعليم اجاب عشرة عمال بأن تنزوج و ٨٠ عاملا بأن تكمل تعليمها .

ورغم اية تحفظات على هذا النوع من الاستجابات حيث لا يجوز تعميم النتائج ، ورغم اية تحفظات علمية على هذا الاستجواب بالذات عمن العمال الصناعيين في مصر لخلوه من بعض الاسئلة الهامة ، فاننا نستطيع ان نجمل بعض الحقائق النسبية عن الوضع الاجتماعي - الثقافي للطبقة العاملة في مصر التي شاركت جنبا الى جنب مع الحركة الطلابية المصرية في احداث يناير ١٩٧٢ واحداث يناير ٧٥ ثم الحدث الاكبر في يناير ١٩٧٧ فالعلاقة بين البنية الاجتماعية و « شكل الوعي » يحدد لنا المؤشرات الرئيسية الى « نمط الفكر والسلوك » في لحظات التازم التاريخي ، الاجتماعي . ان الحقائق السوسيوثقافية في هذا الاستجواب تقول :

● ان تدنيا مروعا في مستوى المعيشة يرهق هذه الشريحة الاجتماعية القائدة للانتاج الوطني ارهاقا مثلثا : فهي تعطي « كل ما تملك » ولا تأخذ سوى ما يمكنها من مواصلة العطاء . ومن ثم فهي لا تجد « الوقت » للتنظيم (السياسي لا النقابي) ولا للوعي (الثقافي لا الطبقي) . فهي محرومة من عائد الانتاج الذي يوفر لها الكينونة السياسية المستقلة تنظيميا ، والحضور الواعي بدورها الطبقي ثقافيا .

● البديل الجاهز سلفا هو الوعي الطبقي التلقائي الذي لا يرادف مطلقا الوعي السياسي او الابديولوجي ، فغالبية نماذج العينة تستقي « وعيها » من كتاب

البرجوازية بأجنحتها المختلفة . وهي « لا تعلم » الكثير عن خريطة العالم السياسية ، ولا « تعرف » الكثير عن التاريخ القريب أو البعيد . ولكنها « تدرك » مصلحتها كطبقة - لا كأفراد فقراء - و « تدرك » مصلحة الوطن ككل ، لا كشريحة مضطهدة فحسب ، أدراكا تتفوق إبعاده في حالة « الفعل » على أي وعي نظري . ومن هنا يمكن تسمية هذا الشكل الغريزي للوعي بالوجدان الطبقي ، حتى لا يلتبس المعنى .

● ان « العمل العام » و « الصفات الاخلاقية » هما القيمة المعيارية ويلاحظ هنا ان « الاخلاق » ليست مرادفا للدين ، بل هي ضوابط الفكر والسلوك الموظفة في خدمة « العمل » و « الوطن » . لذلك لم تكن « الجمعيات الدينية » من نقاط الجذب .

ان هذه المجموعة من النتائج قد عثرت على تجسيدها الحي فسي « حالية نموذجية » درستها اسرة « الطليعة » المصرية على « انفراد » هي حالة العامل « عبد التواب » (٤) عمره ٣٤ عاما ، يعمل بشركة الدلتا احلج الاقطان ، حاصل على الشهادة الابتدائية ، متزوج وله ثلاثة اولاد ، مرتبه ستة عشر جنيهها ونسف ولا دخل اضافي له . طرح عليه محررو « الطليعة » ١٥٤ سؤالاً تناولت الغالبية العظمى من نواحي حياته الخاصة والعامة . ماذا قال المواطن عبد التواب ؟

١ - قال ان أسوأ أيام الشهر هو يوم قبض المرتب ، لانه يعود الى البيت بلا قرش واحد ، فهو يستدين المرتب كله مقدما . لا يأكل هو ولا عائلته الغائمة ، بل الخبز والدخان والشاي والفول والجبنه والبطاطس هي المواد الضرورية والممكن شراؤها بالدين . كذلك « موسم المدارس » يضطره لمبيع قطع من اثاث البيت . اما الملابس ، ففي كل عام يشتريها بالتقسيط ، وفي معظم الاحوال يستدين بالربسا . اما اللحم فيأكله مع أسرته مرة كل شهرين . ليس لديه راديو او تلفزيون . ولكنه يشتري صحيفة « الاخبار » يوميا .

٢ - كان يحفظ القرآن ثم نسيه مع الايام . لا يقرأ الكتب . وعضو بالاتحاد الاشتراكي . يرى ان مجلس الشعب لا يعبر عن مشكلات العمال ، ولان « نواب العمال » لا يمثلونهم بالفعل . وهو لا يفكر في ترشيح نفسه للبرلمان لان « ما حدش يسمع لي كلام . لو انا قلت انا عايز احل ما حدش راسح يسمع لي كلام » و « الحكومة بتتكلم لكن مفيش تنفيذ » و « المواصلات حالتها عدم » ، « في البلد دي الفقر ما لو ش ضهر » .

(٤) تحت عنوان « هموم المواطن عبد التواب » الدراسة الرئيسية لعدد يناير ، كانون الثاني ١٩٧٦ (الاستجاب مسن ص ١٨ الى ص ٣١ والتعليقات من ص ٣١ الى ص ٤٧) .

٣ - بالنسبة لاسرائيل يرى انها دولة صهيونية وانه لا يتأخر لحظة في اداء واجبه الوطني ، ولكنه مع الحل الجزئي و « ضد الوحدة العربية » لان الوحدة المصرية السورية « فشلت » كما يقول ، ولان اتحاد ليبيا ومصر وسوريا ليس « مضبوطا ولا سليما » . وهو يعترض على « أجهزة الأندار المبكر في سيناء » لانها وصاية اجنبية مسلحة على قواتنا وفوق ارضنا . وهو وان كان مع التسوية الجزئية (يقصد اتفاقية سيناء الثانية) فلانها قد « تصلح من الوضع » ولكنه « مصمم على تحرير كل شبر من ارض مصر ولو الواحد مات . ده تحرير اي جزء يصلح من الحالة الاقتصادية » .

٤ - عن « الانفتاح الاقتصادي » قال انه يسمع عنه ولكنه يسمع ايضا ان المستثمرين الاجانب لم يصلوا بالحجم الذي تحدثت عنه الصحف والمسؤولين ، وان الغلاء الفاحش وصل حد الجنون و « المطلوب هو تخفيض الاسعار لا تثبيتها فقط » .

٥ - عن امريكا هي « عدوتنا » وهي التي حاربتنا في ٦٧ و ٧٣ . اسرائيل وامريكا في نفس الوقت « اما الاتحاد السوفياتي » فالواحد مش عارف الحقيقة . . آخر كلام انه سبب التكلفة . . وان السلاح اللي حاربنا به كان قديم عندنا اخذناه من الجزائر » ، « لكن السوفيات بنوا لنا الصناعة اللي شغلت العمال بالالوف . . السد العالي ، مجمع الحديد والصلب في حلوان ، المصانع الحربية وغيرها وغيرها » .

٦ - لو ان اسرائيل انسحبت من سيناء فقط « يبقى موقفى انا كمصري وعربي ان لا اتنازل عن المعركة » طالما انها لم تنسحب من الجولان في سوريا ، وطالما ان الشعب الفلسطيني ما خدش حقّه » .

٧ - مطالب عبد التواب اجملها في عبارة واحدة « زيادة الاجور وتخفيض للاسعار » .

هذه اهم اجوبة العامل عبد التواب او « مواطن الحد الادنى من الاجور » في مصر عام ١٩٧٦ . وبالطبع فالعينة الفردية لاي بحث اجتماعي تحمل في طياتها مشكلات تصغير الصورة وتكبيرها في الوقت نفسه ، فهي من حيث فرديتها الشديدة قد تضع يد الباحث على الملامح التفصيلية الحية لنمط اجتماعي بالغ التعميم . ولكن المقارنة بينها وبين العينة الجماعية السابقة قد تبرز ايضا القاسم المشترك الاكبر بين رجال ونساء هذه الشريحة .

ولقد نسأل الباحث الاجتماعي السيد ياسين في تعليقه على شهادة عبد التواب « كيف يستطيع اي مواطن مصري ان يعيش بدخل شهري لا يزيد على ١٢

جنيتها؟». وكان جواب د. رفعت السعيد في التعليق الثاني أكثر مأساوية «ولست يا عبد التواب أفقر المصريين». ولكن الدكتور مراد وهبة - استاذ الفلسفة بجامعة عين شمس - هو الذي أمسك في تعليقه بتلابيب المشكلة حين قال «حد أدنى للاجر ومحنة في الوعي الاجتماعي». ورغم الجزء الاقتصادي من العنوان، فقد أرجع أزمة الوعي (الواضحة تماما في اجوبة عبد التواب السياسية التي لا ترقى إلى مستوى وضعه الطبقي) إلى التضييل الاعلامي الواسع النطاق والمحكم تكنولوجيا، بحيث يؤدي الى محنة اللغة « فلم تعد اللغة العربية بقادرة على تحقيق وظيفتها الاجتماعية، اي لم تعد الالفاظ قادرة على كشف حقيقة الواقع الاجتماعي . ولغة المواطن عبد التواب نموذج على فقدان الصلة بين اللفظ والحقيقة » كما يقول مراد وهبة مستشهدا بكلمات محددة يقول فيها عبد التواب « انما ارواح البيت ما يكونش معي ولا تعريفة ، لان انا باكون مستلف من زملائي في الشغل ، فباضطر اني اديهم فلوسهم واسددهم ، وبعدين ارواح البيت يسألوني : قبضت ؟ اقول لهم لسه ، وانا في نفس الوقت اكون قبضت ». ونكتمل المحنة حين يستطرد « لما الواد (يقصد ابنه) يقول لي هات لنا مثلا برتقالة أو جوافة ، يتعمد يوم واثنين وثلاثة وانا باقول له **حاضر** ... اصبح دلوقت بيقولى : **ما تقولش حاضر** ». ويلمح مراد وهبة « ومعنى هذه العبارات ان عبد التواب يستخدم الالفاظ ليست مطابقة للواقع .. يستخدمها وهو يعلم انها زائفة . ومع الوقت يفتن ابنائه الى هذا الزيف . وعدم المطابقة تعني انقساما في الشخصية ، انقساما بين الظاهر والباطن . وهذا الانقسام بدوره يرمز الى **التصدع الاجتماعي** » .

ولا شك ان احدث منجزات سوسيولوجيا اللغة ، سواء في الشرق او الغرب، تؤيد هذا التعليق .. ولكن دون ان يكون التضييل الاعلامي سببا يؤدي الى نتيجة على نحو رياضي ، او كارتباط العلة بالمعلول . كذلك القول « بالحد الأدنى للاجر » اي « الوضع الاقتصادي » كما جاء في التعليقين الاولين . فلا البنية التحتية تعمل منفردة او **عكسة** ، ولا البنية الفوقية تعمل منفردة في حالة **منعكسة** ، فالسياق بينهما هو الأكثر فاعلية في تحويل العينة الفردية الى نمط اجتماعي ، حيث تلعب **الإرادة والقيم** دورا بنويا في تشكيل **القاعدة الاقتصادية** - الاجتماعية لهذه الطبقة ، وصياغة **وعينا ناقص** . انه الوعي **المعرفي** الناقص ، وليس الوجدان الطبقي . هذا ما يبرهن عليه التفاوت المثير بين الوضعية « الاقتصادية » والرؤية « السياسية » . وتفيض ذلك هو الانسجام النسبي بين الوضع « الطبقي » والوجدان او الضمير . هذا التناقض الواضح في اجوبة عبد التواب حول التسوية الجزئية واميركا واسرائيل والاتحاد السوفياتي والوحدة العربية وتحرير سيناء والاراضي العربية .. وكلها مجموعة من « المفارقات » لا سبيل لتفسيرها الا فسى ضوء المسافة القائمة بين البنية الاجتماعية والبنية الثقافية ، والسياق الممزق بينهما من **الإرادة الى القيم** . وهو النمط النموذجي ، لخلق الفكر الانفجاري الذي

ينفعل ويفعل على نحو تلقائي غير مدبر ، وغير مدروس أو منظم ، ولكنه يوجز في الشحنة الواحدة ما هو أبعد من العامل الاقتصادي المباشر والشعار السياسي المعلن .

وهذا ما يعاود تأكيد وثيقته النموذج الثاني الذي نشرته « الطليعة » لامرأة عاملة (هـ) تبلغ من العمر ٣٧ عاما وتعمل « تمورجية في معهد القلب بامبابه » مرتبها الشهري خمسة جنيهات الاربعا ، متزوجة ولها ثمانية أولاد ، زوجها عامل كنواء باليومية يتقاضى ما بين ٤٠ و ٤٥ قرشا في اليوم (حوالي عشرة جنيهات مصرية شهريا اذا حذفت أيام العطلات) . يأخذ منها الزوج خمسة جنيهات مقابل طعامه والشاي والسجائر ، لانه ياكل خارج البيت ، وتدفع الزوجة جنيهان الاربعا مقابل السكن في غرفة واحدة . لا ياكلون اللحم بل تذهب الست ام محمد كل عدة شهور الى « المديح » فتشتري نصف كيلو من الامعاء والطحال . وهي تعمل من ثمانى ساعات الى ١٢ ساعة يوميا ، ولا دخل اضافي للأسرة . وهم لا ياكلون الفاكهة . والأولاد لا يدخلون المدرسة ، والبيت يخلو من الكهرباء ، وهي تشتري « العيش الرجوع » (اي الخبز الذي مضى عليه عدة أيام عند البائع) والملابس من « سوق الكائنو » اي سوق الثياب المستعملة . وهي عاملة موسمية غير ثابتة ، وبالتالي بلا حقوق في الضمان الاجتماعي والصحي . ولا يملكون راديو ولا تلفزيون ، ولا يقرأون الصحف ولا يشاهدون السينما او المسرح . لا تعرف يوسف وهبي ولا توفيق الحكيم ولا نجيب محفوظ ولا مصطفى أمين (من أشهر نجوم الفن والادب والصحافة في مصر) ولكنها تسمع صوت عبد الحليم حافظ من راديو الجيران .

تطلب ام محمد تخفيض اسعار القماش والكاز والزيت والشاي والسكر واللحم . لا تسمع عن شارع الشواربي او قصر النيل او سليمان باشا (أشهر شوارع العاصمة المصرية) ولكنها تعرف « العتبة الخضراء » (ساحة شعبية) . لا تسمع عن الانفتاح الاقتصادي ولا عن الاتحاد الاشتراكي ولا تعرف اسم رئيس الوزراء ولا اسم وزير الصحة الذي تعمل في هيئة تابعة له . عن روسيا قالت « زي السعودية مثلا ، فلوسهم كثير ، والناس بتروح تشتغل هناك حريم ورجال » . لا تعرف شيئا من الالفاظ الاتية : « الاشتراكية » ، « الاستعمار » ، « الرأسمالية » ، « الوحدة العربية » . وتسمع ان الناس يسافرون من مصر الى فلسطين . ولا تسمع عن مشكلة بين الفلسطينيين والاسرائيليين ، ولا بين مصر واسرائيل ولا بين سوريا واسرائيل . ولكنها تعرف ان الجيش المصري حارب في اكتوبر ، تشرين الاول ١٩٧٣ وانه انتصر « على بتوع فلسطين وبتوع العريش » بقسوة ربنا . وعن أميركا « اصل انا بقى لما ناس يتكلموا ماليش دعوة بيهم . وبس اشوف شغلي » .

(هـ) تحت عنوان رئيسي هو « هموم الست ام محمد » - عدد فبراير ، شباط ١٩٧٦ (الاستجواب من ص ٣٦ الى ص ٤٥ والتعليقات من ص ٤٥ الى ص ٥١) .

وعندما سئلت ام محمد « هل من الاحسن ان يصدر قانون حماية المرأة » اجابت نعم فسئلت « هل يتمشى هذا القانون مع الاسلام ام ضد الاسلام » واجابت « ليه ما يمشيش مع الاسلام ؟ يمشي ونص » . وحين سئلت هل تصلي قالت « لما اكون فاضية » . املها في الحياة « ان يكبر الاولاد ، البنات تتجوز والصبيان يشتغلوا ، وارتاح شوية » . راياها في جمال عبد الناصر « كان كويس الله يرحمه . كانت العيشة ارحص . اللي معاه فدان او فدانين بقوا ملكه . ابامها شكل ثاني . كانت الناس بتاكل عيش كثير . كانت الناس بتشتغل وتلاقي فلوس معاهم وتلاقي عيشها » . تعرف الاصلاح الزراعي وتقول انه غير احوال البلد الى الاحسن ، وان الغاء القطاع العام « غلط » . لان الموظف ما ييقلوش مستقبل « . لها اقارب بنات في الجامعة ، ولكنها لا تعرفهن . وتوافق على عمل البنات بعد التخرج حتى لا يستعبدن الرجل « وعلى الاقل تساعده على المعاش . . الدنيا بقت غلا » .

وقد اوجزت الدكتورة لطيفة الزيات - الناقدة والروائية واستاذة الجامعة - في عنوان تعليقها الماساة بكاملها حين قالت « الوعي المسلوب » . هو ، بالتأكيد ، الوعي المعرفي ، وليس الوعي السياسي الذي ينطق بمجمل آرائها في الناصرية ، وليس هو الوعي الاجتماعي الذي ينطق بمجمل آرائها في تعليم المرأة وعملها ، وليس هو بالقطع الوعي الاقتصادي الذي ينطق بمجمل آرائها في انخفاض الاجور وارتفاع الاسعار . والوعي المعرفي الغائب ليس هو « الجهل بالمعلومات » فحسب ، بل هو غياب الرؤية السياسية الشاملة لمختلف جزئيات الازمة والحل معها . ولكن « الوجدان الطبقي » هو البديل عند هذه الفئة الاجتماعية الواسعة ، وهو الذي يستبدل الرؤية بالرؤيا ، وهو الذي يتجاوز في حالة الفعل ، الارهاب الديني والايديولوجيات الشماعية معا .

هو ذلك الرادار البالغ الحساسية الذي تجلج « عمله » مساء التاسع من حزيران ١٩٦٧ حين خرجت الملايين ترفض الهزيمة وتمسك تمسكا اسطوريا بحكم عبد الناصر . وهي ذاتها الجماهير التي خرجت في فبراير ، شباط ونوفمبر ، تشرين الثاني من عام ١٩٦٨ لترفض منطق هذا الحكم نفسه في تقييم الهزيمة على اثر صدور الاحكام في قضايا العسكريين . وهي ايضا الملايين التي خرجت تودع جثمان عبد الناصر في مشهد استثنائي لم يعرفه التاريخ البشري ربما في اي زمان ومكان آخر . كان هؤلاء (المعدمين) هم الذين تظاهروا فجأة في جميع الاحوال باعدادهم الكثيفة ، دون حادث تخريبي واحد ، دون قيادة احد او هيئة او حزب ، ودون استماعة بالشعار الديني في مواجهة « ياس » الهزيمة او فاجعة موت الزعيم .

ولا يستكمل الوجدان الطبقي لثمانية ملايين مصري من العمال الصناعيين والزراعيين وعيه المستلب ، الا بذلك الارتباط المباشر بالطلاب وغير الباشر بحركة المتقنين . هنا تتكامل الخصوصية المصرية في المجتمع والتاريخ معا . فالطلاب

والمثقفون المصريون يقومون في الحركه الوطنيه بدور استثنائي يتجاوز دوره الكلاسيكي في دورة الانتاج . انهم « الوعي المنظم » في مواجهة الوعي المستلب . وهم قادة الثورة المصرية منذ عمر مكرم وثورة القاهرة الاولى الى احمد عرابي الى سعد زغلول الى جمال عبد الناصر ، من علماء الازهر وطلاب الجامعات ، وضباط الجيش واصحاب المهن الحرة من مهندسين ومحامين وصحفيين وكتاب وفنانين . لم يكتف « المثقف » المصري بالدور التقليدي للمثقفين المحتجين او الرافضين او المتمردين في هيئات اجتماعية وتاريخية مغايرة ، بل قادوا النضال المصري ، واكملوا الوجدان الطبقي بالوعي المنظم . وهذا ما يميز الحركة الطلابية المصرية ذاتها ، بمبادئها السياسية والتنظيمية واستمراريتها ، وساميتها المختلفة الى حد كبير عن حركات الطلاب في العالم . وقد كان اللقاء الموضوعي بين الوجدان الطبقي والوعي المنظم هو المصدر التاريخي الاجتماعي لارتباط العمال والمثقفين في تاريخ مصر الحديث ارتباطا مصيريا متميزا .

ولم يكن يوما ١٨ و ١٩ يناير ، كانون الثاني ١٩٧٧ الا امتدادا خلافا لتحالف الوجدان الطبقي والوعي المنظم من ثورة ١٩١٩ وانتفاضة ١٩٤٦ وصياغة جديدة لما وقع في التاسع من حزيران ١٩٦٧ والبول ، سبتمبر ١٩٧٠ ، استحدثتها المتغيرات الحديثة في قمة السلطة بين عامي ١٩٧١ ونهاية ١٩٧٦ ، حيث كان قد مر ثلاثة اشهر فقط على اتفاقية سيناء وثمانية اشهر ونصف على حرب لبنان .

٢ - للصبر حدود يضعها المصريون

ماذا كان الواقع الاقتصادي المصري عشية بنابر ، كانون الثاني ١٩٧٧ ؟ سوف اعتمد في الجواب على مصدرين اساسيين ، هما المصدر الغربي ، والمصدر الحكومي الرسمي ، حتى لا يكون هناك ادنى اعتراض على ايدولوجية المصادر .

● المصدر الاول هو « النشرة السنوية للشرق الاوسط » التي تعدها دائرة الابحاث في مجلة « الايكونومست » البريطانية . وقد اعد بحث عام ١٩٧٦ لنشره عام ١٩٧٧ مايكل تنغي مراسل صحيفة الفابنشال تابمز في القاهرة وبقع الدراسة بين ص ١٠٠ و ص ١١٥ من النشرة المذكورة . وقد أثبت كاتب البحث سعة جداول احصائية كبيرة مأخوذة عن السجلات الرسمية المصرية . وانا بالاعتماد التالفة

١ - « لقد تأخرت المكافآت الاقتصادية التي توقعها الرئيس السادات من توقيع اتفاقية سيناء ، اكثر مما توقع ... ولم تبدأ الاستثمارات الاجنبية في الانهيار على مصر ، برغم الجو المناسب للامال الذي خلقه التزام الرئيس السادات خلال ثلاث سنوات بعدم استخدام القوة ضد اسرائيل . وفي سنة ١٩٧٦ بدت المشاريع المشهورة كالمفاعيل الذرية

الذي وعد به نيكسون أثناء زيارته لمصر في ١٩٧٤ بعبدة جدا . وبعد ان غطت مصر مجال العمل السياسي من اجل التعاون الاعظم مع راس المال الغربي ، بدأت مصر تكتشف ببطء ان عملة النحول الاقتصادي عملية طويلة لم يتم تقدير تعقيداتها » (ص ١٠٢) .

٢ - « أصبح في مصر خمسمائة مليونير منذ ان بولسى الرئيس السادات السلطة ، ولما كان العديد من المصريين يتقاضون حوالسى ١٢ جنيهها مصريا في الشهر ، اي حوالي ١٧ دولارا (٦) فانه لم يكن من المدهش انه عندما تناوت الصحافة المحلية القصة حصل غضب شديد في عدد من الاوساط ، ووصلت الادانة العلنية الى الانحداد الاشتراكي ومجلس الشعب ، حيث عبر البرلمانيون الواعون عن غضبهم وحثهم بحق ، وانفجر السد كما يقول المثل » (ص ١٠٣) .

٣ - « أصبحت تكاليف الاعانات الباهظة قضية سياسية عندما بدأ ان العجز في ميزان المدفوعات سيصل الى مليارين من الجنيهات المصرية . لقد انخفضت الاسعار العالية ، ولكن الانتاج انخفض ايضا من الزراعة ، الى درجة ان عائدات الزراعة سنة ١٩٧٥ بلغت اقل من تكاليف المواد المستوردة لهذا القطاع ، مما جعل الزراعة تعاني من العجز لأول مرة » (ص ١٠٩) .

٤ - « كانت الموافقة على مشاريع المناطق الحرة ، حيث تمت الموافقة على مائة مشروع بحلول ربيع ١٩٧٦ برأسمال مدهش يبلغ ٨٥٤ مليون جنيه مصري (١٢٢٠ مليون دولار) كما هو مقترح على الورق ، ولكن أكثر من ثلثى هذه المشروعات كان محسوبا من شركات النفط ، ولم يتم اتفاق سوى ٣٨ مليون جنيه مصري مع نهاية عام ١٩٧٥ . ان الشركات الاجنبية الوحيدة التي وصلت مصر وبدأت عملها هي شركات النفط والبنوك » (ص ١١٠) .

٥ - « من النقاط الواضحة في مصاعب مصر المالية الانخفاض السريع في الوضع التجاري . ففي سنة ١٩٧٥ بلغت الواردات الكلية مبالغ ٢١٩٩ مليون دولار بينما بلغت الصادرات ٨٧٤ دولارا . اي بانخفاض يزيد على ١٤٠ مليون دولار عما كان متوقعا لها . ان هذا العجز الخطير الثاني في التجارة قد اكد وجود خطأ خطير في بناء التجارة المصرية » (ص ١١٥) .

(٦) يجب ان نلاحظ مطابقة الرقم الذي يقول به الكاتب البريطاني للرقم الذي حصلت عليه « الطلبة » المصرية في استجوابها المذكورين سابقا .

● المصدر الثاني وثيقة اميركية مزورة صدرت عن السفارة الاميركية في اثينا ، ووصلت منها نسخة الى مجلة « روز اليوسف » المصرية على انها وثيقة صحيحة ، وحين نشرتها بتاريخ ٢١ فبراير ١٩٧٧ اصدرت السفارة الاميركية في القاهرة بيانا يؤكد ان الوثيقة مزورة بمهارة وان لديها نسخة منها ، وان المقصود بعملية التزييف هو تسميم العلاقات المصرية الاميركية . ولم يشر بيان السفارة الاميركية الى الجهة التي يمكن ان تكون زيفت مثل هذه الوثيقة ، ولمصلحة من . ولم يفسر البيان ايضا لماذا سكنت سفارات اميركا في العالم كله عن « الوثيقة المزورة » حتى نشرتها روز اليوسف . وكان من الغريب ان السفارة الاميركية في القاهرة قد ارسلت « بيان الحقيقة » الى جميع الصحف المصرية ما عدا المجلة التي نشرت الوثيقة . . وكان المطلوب منها قد تم انجازه فوقع في « الفسخ » دون ان تدري ، فالوثيقة المزورة قد سربت عمدا وزيفت قصدا (٧) فماذا تحتوي ؟

انها « محضر اجتماع خاص جدا » عقد في ديترويت بالولايات المتحدة في ٢٤ مارس ، اذار ١٩٧٦ على اثر عودة وزير الخزانة الاميركي السابق وليم سيمون من رحلته الى القاهرة برفقة مجموعة مختارة من رجال الاعمال الاميركيين . . وقد مثل الحكومة في « الاجتماع » نائب الوزير ادوين يومن الذي افتتح الجلسة قائلا « ان الاقتصاد المصري يعاني أزمة عميقة ، وفي حالة مستعصية ، بحيث لا يستطيع اي حقن مالي ان يمنع تدهوره . فالعجز في ميزان المدفوعات المصري يزيد الآن على خمسة بلايين دولار سنويا ، وكل الظواهر تدل على انه في ازدياد . ومدبونية مصر الخارجية تبلغ عشرة بلايين على الاقل ، ان لم يكن اكثر . . . وقد كان زميلي غيرالد بارسكي متفائلا جدا ، في نوفمبر - تشرين الثاني ١٩٧٥ حين تصور امكان اقامة مصانع لغودير وفورد في مصر ، اذ لم ينفذ بند واحد من تلك الخطط حتى الآن . . . وبناء عليه ، فمن الواضح تماما انه في وضع من هذا النوع ، وباستثناء التفتيش عن البترول على نطاق واسع ، ليست هناك استثمارات اميركية في مصر يمكن تصنيفها باعتبارها استثمارات هامة او رئيسية » . والتقرير في هذه النقاط ، سواء كان مزورا او لا ، فهو لا يضيف جديدا الى الوقائع المعترف بها ، والتي سبق ان وردت في مقال « النشرة السنوية للشرق الاوسط » . الى ان يقول ادوين يو « ان القادة المصريين يتطلعون الى ان يجعلوا من القاهرة المركز الاقتصادي والسياسي الرئيسي في العالم العربي . . وقد اسعدهم القتال في بيروت حيث تعاطفوا وعزوا جانباً من

(٧) توهمت « روز اليوسف » لئلا - في عهد الكاتبين عبد الرحمن الشرقاوي وصلاح حافظ - انها يمكن ان تدق اسفينا بين اميركا والنظام ، وبين الاجهزة والرئيس ، انشرت هذه الوثيقة لتدلل على ان الاميركيين يرغبون في اسقاط النظام « الوطني » وبالتالي فهي لا تستبعد « حضورهم » على نحو ما في احداث يناير ، كانون الثاني ١٩٧٧ في مواجهة اتهام اجهزة الامن لليسار بأنه هو الذي اشعل الاحداث . وهي تقصد بذلك ان « تبريء » اليسار من « التمرد » على النظام . . غير مدركة ان « اليسار » ليس هو اليساريين بل الشارع المصري .

الفريقين المتحاربين (٨) . وكان املهم ان يؤدي الاضطراب في بيروت الى ازدهار القاهرة . ولكني اقول لكم انه ليست بيروت وحدها ، وانما روما وواشنطن ايضا ، ينبغي ان تلحقهما الدمار حتى تزدهر القاهرة . فالقاهرة في الحقيقة اسوا ما تكون استعدادا لتستطيع القيام بدور بيروت . القاهرة عاصمة متدهورة ، حيث يعيش الملايين في بؤس . اعداد لا حصر لها ، واعتقد انهم يبلغون مئات الالوف ، ممن المتعطلين . وهم يكسبون ما يمسك الرميح من بيع الحلوى والاقلام الجافة في الشوارع المزدحمة . وبواجه سكان القاهرة حربا مستمرة لمجرد البقاء على قيد الحياة . انهم يتقاتلون من اجل الظفر بمقعد او ركن يتعلقون به في السيارات العامة ، ويتقاتلون من اجل مكان في طوابير شراء الطعام . ووصول المياه مشكلة مستعصية . وليس من غير المعتاد ان تبقى شقة ابجارها الشهري الف دولار عدة ايام متواصلة دون ماء او كهرباء . والخدمة التليفونية بدائية . وايضا ليس في هذه النقاط ما يستحق التزوير ، فهي وقائع حية في مصر ، نواجه العين المجردة لكل من يزورها ، وليست من اسرار الدولة . ولكن المؤرخ الاجتماعي يتوقف طويلا عند هذا الوصف الاميركي الحديث لمصر ، لبقائه لما كتبه احد علماء الحملة الفرنسية في المجلد الضخم « وصف مصر » عن القاهرة . . وكان الزمن يعود مائتي عام ، فهي الصفات نفسها باستثناء منجزات « الحضارة » التي لم تكن قائمة حينذاك .

ثم سئل ادوين يومن احد الحاضرين : نحن نبيع مصر طائرات سيكي س ١٦٠ وهناك معلومات بان فورد قرر ان يبيع لهم اسلحة اخرى . كيف يمكن للقاهرة ان تدفع ثمنها ، ان تكون نهايتنا معهم في آخر المطاف مثل الروس ؟ فاجاب نائب الوزير « هذا سؤال لفورد وكيسنجر ، انني افترض ان المملكة العربية السعودية سوف تدفع ثمن بعض الاسلحة المرسلة لمصر . اما عن الضمانات التي تؤكد لنا اننا لن نلقى مصر الروس ، فلا ادري عنها شيئا ، ولا ادري ما اذا كان هناك مثل هذه الضمانات اصلا » . والحديث عن الضمانات هنا يبرر الى حد ما تزوير هذه « الوثيقة » ان كانت مزورة ويشى بصدقها ان لم تكن كذلك ، فهي جس نبض مباشر للنظام المصري بعد اتفاقية سيناء ، وقد اجاب جزئيا بالفاء المعاهدة مع السوفييات . وهي مدخل غير مباشر الى جوهر الموقف المصري من الامن الاستراتيجي الاميركي والامن الاقليمي الاسرائيلي معا ، كما سيتضح . فالسؤال التالي يقول : اننا قد نقوم باستثمارات وتقديم الحكومة المساعدات ، وفي النهاية يطع لنا «ناصر»

(٨) لمزيد من الدقة يجب التحديد هنا ، بان النظام المصري لم يتخذ موقفا تكتيكيا موحدا طيلة الحرب اللبنانية ، بل دأب بين تأييد اليمين المسيحي واليمين الاسلامي اكثر من مرة وفقا لمآثراته في صراع الشرق الاوسط . ولكنه كان يؤيد « اليمين الديني » دائما ، ويرسل او يسمح بارسال شباب مسيحي مصري الى جانب الاحزاب الطائفية المسيحية . ومن عاش منهم ووقع في الاسر اعترف حيا بأنه مولد من المخابرات المصرية لتدريب « الكتائب » و « الاحرار » او انه جساء متطوعا لاحتراثة « القنص » بالبنادق التلسكوب .

جديد او شيوعي اكبر منه ، يستغل الموقف ويستولي على السلطة ويؤمم كل شيء ، فهل ادخلت حكومة فورده هذه الاحتمالات في اعتبارها ؟ ما الضمانات التي يقدمها بان دافع الضرائب الاميركي لن يخسر قميصه ؟

وكان ادوين يو قد قال « ان اقضاء النفوذ الروسي عن مصر هو انتصار لا جدال فيه للسياسة الاميركية . والرئيس السادات يقطع الروابط بالتدريج مع الاتحاد السوفياتي . ومن اجل مصلحة العالم الحر ، والولايات المتحدة خاصة ينبغي استخدام (الباب المفتوح) للتغلغل في مصر ، فهل لدينا القدرة على هذا العمل التاريخي ؟ » . ولكن احد الحاضرين اجابه بسؤال اهم « ان شركتي تستثمر في اسرائيل فلماذا لا تستثمر في مصر ؟ استثماراتنا في اسرائيل مضمونة بالجيش الاسرائيلي . ولن يستطيع الجيش المصري تقديم هذا الضمان » . وكان هناك سؤال ختامي بالغ الدكاء من حيث انه يؤدي الى جواب مهم . قال السائل « اذا قمنا بحل المشاكل في مصر ، وعلى نحو يتحقق معه الاطمئنان على المصالح الاميركية ، الا يؤدي ذلك الى تدمير اسرائيل ؟ » فكان الجواب من نائب الوزير الاميركي « لقد توصلت الدوائر الاسرائيلية فعلا الى نتائج مماثلة . . لكنني افترض على كل حال ان هذه مجرد غيره عارضة . وربما سوء فهم . وبمجرد ان تدرك تلك الدوائر ان مصر العادية الشيوعية هي في الحقيقة حليف لهم ، فانهم سيكونون عن غيرتهم » .

ان التقارب السياسي الاميركي مع مصر ، وغيرها من البلدان العربية الحرة ، لا يغير من دور ومكانة اسرائيل في الشرق الاوسط . وقد اكد الرئيس فورد لرئيس الوزراء راين وغيره من القادة الاسرائيليين تلك الحقيقة : « ان دور اسرائيل غير قابل للتبديل » . وهنا يتضح ان الوثيقة ، سواء كانت مزورة او غير مزورة ، فهي ليست اكثر من « رسالة » الى الرئيس السادات ، على عكس تصورات المجلة المصرية التي تسرعت بنشرها . رسالة تقول انهم يعرفون الواقع المصري معرفة جيدة ، فالاقتصاد وصل الى الصفر دون امل في تقويمه ، وان الجيش المصري لا يصلح ضامنا للمصالح الاميركية ، وان التحالف مع اسرائيل والارتباط العضوي باستراتيجية الامن الاميركي ، هما وحدهما درع النظام من السقوط .

● المصدر الثالث هو المضبطة الرسمية لمجلس الشعب المصري (البرلمان) خلال عام ١٩٧٥ اي بعد صدور القانون الجديد للاستثمارات الاجنبية بمقام وفي اجواء اتفاقية سيناء الثانية المعقودة في ذلك الوقت . في مضبطة الفصل التشريعي الاول (دور الانعقاد العادي الرابع) قدم التقرير العام للجنة الخطة والموازنة للسنة المالية ١٩٧٥ والمؤرخ في ١٤/١٢/١٩٧٤ والموقع من الوزير د. احمد ابو اسماعيل . في القسم الثاني بعنوان « التقويم الاقتصادي والمالي لخطة موازنة ١٩٧٥ » يذكر التقرير ما يلي :

١ - « ان نصيب قطاع الزراعة من استثمارات خطة عام ١٩٧٥ لا يعدو ٣٪ في المائة ويقل حجم ما خصص لوزارة الزراعة والإصلاح الزراعي من استثمارات في هذه الخطة عما خصص لها عام ١٩٧٤ ، فبينما خص تلك الوزارة استثمارات تصل الى ٦٢ مليون جنيه عام ١٩٧٤ فان الخطة المعروضة علينا قد خفضتها الى ٥٢ مليون جنيه اي بنقص قدره عشرة ملايين جنيه باسعار ١٩٧٤ **واذا استمرت الاسعار في ارتفاعها** فان النقص في استثمارات الزراعة سيكون اكبر كثيرا من هذا القدر» (ص ٧) .

ب - « خص قطاع وزارة الكهرباء في خطة عام ١٩٧٥ نحو ٢٧٥ مليون جنيه في حين كان مدرجا لها في عام ١٩٧٤ نحو ٢٢ مليون جنيه ، وقد يبدو من الارقام ان هناك زيادة في رقم الاستثمار في هذا النشاط ، ولكن تحليل الرقم الخاص بعام ١٩٧٥ يتضح منه ان اغلب هذا المبلغ سينفق في اشياء مرتبطه عليها في السنوات السابقة ، ومن ثم لا يبقى شيء يذكر للتجديدات في عام ١٩٧٥ » (ص ٨) ، « وهكذا نجد قصورا في الاعتمادات المدرجة للاستثمارات الخاصة بهيئة كهربة الريف عن الوفاء بالتزاماتها - الامر الذي لا يمكن الهيئة من استكمال المشروعات القائمة . ان المعنى الحقيقي لما تقدم هو تجميد كهربة الريف » (ص ٩)

ج - « وتخصيص ٣ في المائة فقط من اجمالي الاستثمارات العينية للخدمات التعليمية والبحوث والصحة تعني في الواقع قصورا في تخصيص الحد الضروري من الموارد لتنمية الخدمات التي طال حرماتها ... ولعل ضالة استثمارات التعليم ترجع الى المفهوم المتداول عن ان التعليم خدمة ومن ثم فالاجدى الاهتمام بالنشاط الانتاجي أولا حيث تقدم استثمارات هذا النشاط عائدا من ورائها » (ص ٩) .

د - « نجد تخلفا كبيرا في الخدمة الصحية في الريف وانه لن يتسنى للريف في خلال ١٩٧٥ ان يحصل على خدمات صحية افضل مما كان لديه ، وذلك الى ان يتم استكمال الوحدات الريفية وتطويرها . وسيستمر الريف مضطرا الى الالتجاء الى العواصم الكبرى وخاصة القاهرة والإسكندرية للحصول على علاج مناسب مع ما في ذلك من مشقة وتكلفة » (ص ١٠) .

ويختتم الوزير تقريره بقوله « ان نظرة متأنية هادئة لميادين الاستثمار السالف الإشارة إليها والى توزيع الاستثمارات بين مختلف المحافظات وبين الريف والحضر نجد انها قد اهملت الريف بصفة خاصة » (ص ١١) ، « ان خطة عام ١٩٧٥ لم

توزع الاستثمارات ما بين الريف والحضر ، التوزيع الذي يمكن من تغيير البيئة الريفية ، ورفع مستواها ولو الى حد ضئيل » (ص ١٢) .

من ناحية اخرى تخصص مضبطة مجلس الشعب بتاريخ ١٩٧٥/٥/١٠ لتقرير « اللجنة الخاصة لتقصي الحقائق في موضوع صفقة الاتوبيسات الايرانية » ردا على استجواب النائب محمود القاضي اوزير النقل عن « حقيقة الامر فيما يتردد من ان الحكومة قد اشترت سيارات اتوبيس من ايران طراز مرسيدس بسعر يزيد بمقدار الثلث على السعر الذي تعاقدت به ايران مع السودان والكويت في نفس الوقت وبنفس مواعيد التسليم علما بأنه لو صح ذلك لكان مقدار ما تتحمله الدولة من فروق يزيد على عشرة ملايين دولار » (ص ٣) . ورغم ان صفقة الاتوبيسات لم تكن اخطر الصفقات ، الا اذا كانت « نموذجا » اقتصاديا رمزا الى الهيكل الجديد لنظام « الانفتاح » حيث اصسحت « السمسة » هي العمود الفقري للتطفل الذي استشرى على الانتاج ، واضحى التحالف بين الكنقراط والبيروقراطية هو الصياغة الاقتصادية - السياسية الجديدة لسلطة اغنياء الريف والشريحة الربوية من الرأسمالية التجارية . لذلك لم تكن صدفة ان يتم في ذلك الوقت اول تعديل لقانون الاصلاح الزراعي لمصلحة كبار الملاك . فالمضبطة النيابية للجلسة ٦٥ (١٩٧٥/٦/٢٣) تسجل مفارقة تاريخية ، حيث نقف غالبية اعضاء المجلس الى جانب التعديل ، مما يعني ضمنا ان نسبة الخمسين في المائة - المفترضة - لنواب العمال والفلاحين قد وافقت على قانون طبقي مضاد لمصلحة فقراء الريف . كانت المادة ٣٣ من قانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ تنص على انه « لا يجوز ان تزيد اجرة الارض الزراعية على سبعة امثال الضريبة » كما كانت عند صدور القانون . وقد استبدلت المادة بنص جديد يقول « لا يجوز ان تزيد قيمة الاجرة السنوية للارض الزراعية على سبعة امثال الضريبة العقارية السنوية » . (ص ٣٩) . واذا عرفنا الفرق الهائل الذي طرا على سعر الارض بين عامي ٥٢ و ١٩٧٥ اي خلال خمسة عشر عاما ، علينا ان نتصور مضمون القانون الجديد الذي يزيد ايجار الارض على المستأجر بما يصل احيانا الى عشرة اضعاف ما كان يدفعه حتى تاريخ صدور القانون الجديد . ولان التعديل شامل وليس جزئيا ، فقد تغيرت ايضا المادة ٣٣ مكرر (د) الى النص التالي « يجوز الاتفاق بين المؤجر والمستأجر على تحويل الإيجار بالنقد الى ايجار بطريق الزراعة » (ص ٥٠) . وهو الامر الذي كان من المحرمات في قانون الاصلاح الزراعي بل احد الاسباب التي صدر القانون اصلا لازالتها مع بقاء العلاقات الاقتصادية . . فالمادة تعني عمليا ان يزرع الفلاح (المستأجر) الارض لحساب المالك ، وكأنه اجير وليس مستأجرا ، طالما ان المالك سيحصل على حقه من انتاج الارض مباشرة لا من حصيلتها كسلفة في السوق . وقد احتاط القانون الجديد لحماية الملاك من صفار الفلاحين ، بالمادة ٣٥ التي تنص على انه « لا يجوز للمؤجر ان يطلب اخلاء الاطيان المؤجرة المتفق عليها في العقد الا اذا اخل المستأجر بالتزام جوهري

يقضي به القانون او العقد ، وفي هذه الحالة يجوز للمؤجر ان يطلب من المحكمة الجزئية المختصة - بعد اذار المستأجر - فسخ عقد الايجار واخلاء المستأجر من الارض المؤجرة » (ص ٥١) وقد ضربت المادة مثلاً مباشراً على « الالتزامات الجوهرية » التي تبين فسخ العقد حين نصت « ... فاذا تكرّر تأخر المستأجر في الوفاء بالاجرة المستحقة عليه او بجزء منها في الموعد المحدد لذلك وجب الحكم بفسخ عقد الايجار واخلاء المستأجر من الارض المؤجرة فضلاً عن الزامه بالاجرة المتأخرة » (ص ٦٥) . وقد كان ذلك كله من « المحرمات » في قانون الاصلاح الزراعي الذي استهدف حماية المستأجر من جشع الملاك وتهديد « القانون » باخلاء الارض حيث ينحول صغار الفلاحين الى فئة الاجراء الزراعيين الذين يعتمدون على « قوة عملهم » لا على ملكية الارض او حتى استجارها .

كان هذا « الانقراض » على قانون الاصلاح الزراعي استكمالاً لموضوعياً للثورة المضادة في بقية المجالات ، فتصفت صغار الفلاحين وتدهور الريف عموماً ، يمضى في خط مواز لتصفية القطاع العام وتدهور المدينة . وكان « الانفتاح الاقتصادي » هو راية هذا التدهور المزيج . ومن الطبيعي لذلك ان تتعدد الاسباب الى ارتفاع الاسعار ، فالاعتماد على الاستيراد والقروض وانخفاض الانتاج الزراعي ، كلها تؤدي الى العجز في ميزان المدفوعات والتضخم المالي والبطالة ، ومن ثم الارتفاع غير المتوازن لاسعار السلع الضرورية لاعرض قطاعات الشعب .

● المصدر الرابع هو مؤتمر الاقتصاديين المصريين الذي عقد في القاهرة في نيسان ، ابريل ١٩٧٨ حيث استخلص بحث للدكتور جودة عبد الخالق من تطور مصر الاقتصادي بين عامي ١٩٧٥ و ١٩٧٧ ان الرأسمالية المصرية الجديدة تختلف كفيّاً عن الرأسمالية المصرية السابقة على ثورة ١٩٥٢ (وهي ذاتها النتيجة التي توصل اليها د. فؤاد مرسى في كتابه المهم « هذا الانفتاح الاقتصادي ») فهي **اولاً** رأسمالية تابعة لرأس المال الاجنبي « ومن بين ٣١ مشروعاً استثمارياً جاء رأس المال المصري بصحبة رأس المال الاجنبي في ٢٢ حالة » . وهي **ثانياً** رأسمالية تجارية « التجارة عندها هي الاساس ، والربح هو الهدف ، والانتاج يأتي في المرتبة الثالثة » . ولكن اخطر ما توصل اليه هذا البحث هو كونها « رأسمالية عائلية » على الصعيد الاقتصادي ، وان هذه « العائلات المساهمة » هي التي تستحوذ على السلطة السياسية . وضرب الباحث على ذلك عدة امثلة على الشركات العائلية التي يملكها وزراء ومسؤولون كبار في الدولة ، بالاشتراك مع رؤوس اموال اجنبية ، ومعظمها شركات للاستيراد والتصدير والخدمات وليس من بينها مشروعات انتاجية ذات قيمة . وكان بديها ان تكون اعمال المقاولات والبنوك في طليعة هذه المشروعات العائلية ، وان تكون اسم عائلة عثمان احمد عثمان في مقدمة

أصحابها (٩) . وهو الامر الذي كان من شأنه تركيز الثروة والسلطة بين اصابع ما يشبه اليد الواحدة . ومن نتائج هذا الوضع الشاذ ان « السادات كان يرجو من سياسة الانفتاح على الغرب ان يجد لديه حلا لمشكلاته الاقتصادية والعسكرية والسياسية . وبدلا من ذلك وجد نفسه بزداد اعتمادا على الولايات المتحدة دون ان ينجز النتائج المأمولة » كما قالت كاتبة فرنسية (١٠) . كان المازق ، وليس الامل ، في الانتظار . ولم تكن احداث يناير ، كانون الثاني ١٩٧٧ الا تجسيدا للمازق الكبير وسقوطا للحلم المسحيل : لبننة مصر او سعوديتها على حد سواء . ذلك ان « للصبر المصري » حدودا يضعها المصريون بأنفسهم .

٣ - سلطة في العراق الخفيف

كانت المسافة بين « الوجدان الطبقي » للعمال المصريين و « الوعي المنظم » للطلاب ، تضيق يوما بعد يوم في محاذاة تطور مسيرة الثورة المضادة ، فبعد احداث يناير ، كانون الثاني ١٩٧٥ وكومونة « المحلة الكبرى » في العام نفسه تلاحقت الاحداث طيلة عام ١٩٧٦ كردود فعل فورية على ما يجري في البنية التحتية وعلاقات الانتاج في النظام الاجتماعي الجديد . وكانت المؤشرات الى « الانفجار المحتمل » في أي وقت لا تحتاج الى دليل . . فقد وقعت انتفاضة « المنزلة » في ١٩٧٦/١/٢٩ وتلتها موجات من « الحوادث المؤسفة » كما دعته اجهزة الاعلام الرسمي حينذاك، حين اتخذت شكل الاقحامات الشعبية على اقسام الشرطة في شبرا الخيمة والسيدة زينب والدرب الأحمر ، بالاضافة الى المنزلة نفسها . كذلك اضرب عمال شركة النصر للسيارات ومصنع النقل الخفيف بحلوان ومصنع مصر - حلوان للنسيج والشركة الشرقية للدخان والترسانة البحرية بالاسكندرية وبسور سعيد ومصنع نسيج السيوف بالاسكندرية . ولكن اكثر الاضرابات انارة كان اضراب عمال النقل العام بالقاهرة بين ١٨ و ١٩ ايلول ، سبتمبر ١٩٧٦ بعد اقل من ٢٤ ساعة على تحديد انتخاب رئيس الجمهورية . على جبهة الطلاب ، تظاهر نادي الفكر الاشتراكي امام مجلس الشعب في ١٩٧٦/١١/٢٥ وكذلك حملة الدبومات الفنية ، ومعهد التربية الرياضية بالهرم وكلية الاقتصاد وكلية الفنون الجميلة والمدينة الجامعية في الجيزة (١١) .

-
- (٩) يراجع التحقيق الواسع الذي نشرته جريدة « الاهالي » المصرية حول هذا البحث في عددها الصادر بتاريخ ١٩٧٨/٥/٣ وهو يشتمل على كافة الاسماء والارقام .
- (١٠) مساري - كريستن اولاس - لوموند دبلوماسيك - عدد يناير ، كانون الثاني ١٩٧٦ .
- (١١) راجع « دوس انتفاضة يناير المصرية » - احمد المصري - مجلة « الكاتب الفلسطيني » - عدد ٢ نيسان ، ابريل ١٩٧٨ .

هذه المؤشرات كلها كانت « طبيعية » من ناحية ، وكانت كالات التنبيه الى ما « يمكن » ان يحدث من ناحية اخرى . وما كان ينبغي ان يطل « يناير ١٩٧٧ » كمفاجأة بآية حال .

ولكن « المفاجأة » وقعت من جانب السلطة مرتين . الاولى حين مارست الحكومة تغطية اعلامية واسعة من بداية الشهر الاول من العام الجديد ، تهدف الى زرع الاطمئنان في قلوب الملايين من رفع للاجور وتثبيت للاسعار ان لم يكن تخفيضها . وكانت المفاجأة الثانية في مساء السابع عشر من يناير ، كانون الثاني ١٩٧٧ حين اعلنت رفع اسعار السلع الضرورية للشعب .

اما الشق الاول من المفاجأة فقد حملته « الاهرام » في عدد اول يناير ، كانون الثاني ١٩٧٧ حين خرجت بعنوان رئيسي يقول « تثبيت اسعار جميع السلع في عام ١٩٧٧ وتحسين اوضاع كل العاملين في الدولة » . وكان العنوان يلخص حديثا ادلى به رئيس الوزراء ممدوح سالم الى المحرر الاقتصادي للصحيفة وجاء فيه تحت عنوان فرعي « الآمال .. الاحتمالات .. والممكن » يقول « تتركز آمالي وتوقعاتي في التوفيق في انجاز خطة الحكومة لسنة ١٩٧٧ كجزء من الخطة الخمسية وكمؤشر يؤكد نجاحها ، وذلك بما تشتمله من جوانب اصلاح الهيكل الاقتصادي ، ورفع المعاناة عن الشعب ، واجتياز الصعوبات الاقتصادية وتحقيق العمل الاجتماعي .. واتوقع النجاح في زيادة معدل الصادرات والانتاج ، وضبط النفقات الحكومية ، وتحقيق مزيد من الانتاج الداخلي في المحاصيل ، وتوفير اللحوم والدواجن ، والبيض والخضر ، وتشجيع استيراد المواد الغذائية والكساء الشعبي .. وآمل من طريق كل هذا النجاح في تثبيت الاسعار . وستتم اجراءات في هذا الشأن نتيجة للدراسات التي تجري بين جهاز تخطيط الاسعار والوزارات المعنية » .

تأكيدا لهذا الاتجاه صدرت « الاهرام » في اليوم التالي (١٩٧٧/١/٢) بعنوانين رئيسية تقول « السادات يطلب الاسراع باصدار قوانين العاملين والاسكان والضرائب .. الرئيس يبحث مع القيادات السياسية : توفير الغذاء والكساء للجماهير ، تثبيت اسعار السلع الحيوية عام ١٩٧٧ » . وفي اليوم الثالث (١٩٧٧/١/٣) تجزم جريدة « الجمهورية » بالقول « لن ترتفع اسعار السلع الاساسية » . وفي ١٩٧٧/١/٩ تنشر جريدة الاخبار في عمودها اليومي « كلمة » ان اتجاه الحكومة « الى تثبيت الاسعار وتمكين جماهير الشعب من الحصول على السلع والمواد التي يحتاجون اليها في حياتهم اليومية » . وفي ١٩٧٧/١/١٠ تحمل « الاخبار » هذا العنوان « السادات يطلب الا يتحمل هذا الجبل كل التضحيات » . وفي ١٩٧٧/١/١٢ يدلي وزير الاعلام د. جمال العفيفي بتقريره الاعلامي بعد جلسة مجلس الوزراء ويقول « بان السيد ممدوح سالم عرض على مجلس الوزراء في بداية الاجتماع توجيهات الرئيس انور السادات بشأن تثبيت اسعار السلع

الاستهلاكية والعمل على انتاج وجبة شعبية جاهزة ومعلبة تباع بسعر معتدل للمواطنين . وتعلن « الاخبار » في ١٦/١/١٩٧٧ عن « اجتماع هام للهيئة البرلمانية لحزب مصر (اي الحزب الحاكم) لدراسة **تثبيت اسعار عدد من السلع الضرورية** » .

وبات المصريون ليلة السابع عشر من يناير ، كانون الثاني ١٩٧٧ في ما يشبه الاطمئنان الى ان الحكومة ، ولو تأخرت ، فانها « شعرت بهم » اخيرا . واقتبل صباح ١٧/١/١٩٧٧ لا يحمل جدبدا . وفي مساء هذا اليوم نفسه كان النواب قسي مجلس الشعب (البرلمان) يستمعون الى الدكتور عبد المنعم القيسوني نائب رئيس الوزراء للشؤون المالية والاقتصادية ورئيس ما سمي « بالمجموعة الاقتصادية » يتحدث عن الوضع الاقتصادي للدولة . ويستمعون كذلك الى وزير التخطيط يتحدث من خطة التنمية لعام ١٩٧٧ ثم لوزير المالية وهو يلقي بيانه عن موازنة العام الجديد . ولا بد ان فريقا كبيرا من المستمعين قد صعق من هول المفاجأة المدوية . . اذ كان مضمون البيانات الثلاثة هو **رفع الاسعار** بإلغاء الدعم الذي تقدمه الدولة للسلع الضرورية ، ابتداء من رغيف الخبز والخضر والمنسوجات الشعبية وانتهاء بالشاي والسكر والدخان والكايز . وهي سلع الاستهلاك الرئيسية عند المواطن المصري العادي .

ولا بد ان هذا المواطن قد بات ليلة الثامن عشر من يناير ، كانون الثاني ١٩٧٧ وهو منقسم الى نصفين بين مصدق ومكذب ، ففي الليلة السابقة تلقى اطمئنانا لم يكن بحاجة اليه ، وهذه الليلة يتلقى نعيًا لذلك الاطمئنان من المصدر نفسه . . وكان الحكومة قد هيات « المناخ » اللازم لاشعال الحريق ، بل وحددت ساعة الصفر . كان الامر طبعيا لايعد الحدود ، ولم يكن مفاجأة باية حال ، ان يتظاهر العمال والطلاب في مسيرة سلمية تطالب باستقالة الحكومة ، وتهتف بالشعارات التالية :

- مش كفاية لبسنا خيش . . جاين ياخدوا رغيف العيش
- يا حكومة الوسط وهز الوسط . . كبلو اللحمة بقى بالقسط
- يشربوا وبسكى وياكلوا فراخ . . والشعب من الجوع آهو داخ
- الصهيوني فوق ترابي . . والمباحث على بابي
- يا أمريكا لمي فلوسك . . بكره الشعب العربي يدوسك
- احنا الطلبة مع العمال . . ضد حكومة الاستغلال
- عبد الناصر ياما قال . . خلوا بالكو من العمال

بعد حوالي ١٢ ساعة من التظاهر السلمي - كان الرئيس السادات خلالها في اسوان - تحولت الكتل الجماهيرية فجأة الى العنف . وفي تقرير لاجهزة الامن رفعه اللواء احمد رشدي للمستويات العليا يصف المظاهرة التي توجهت الى مجلس الشعب حوالي الساعة السابعة مساء بقوله « تصدت لهم قوات الامن المركزي وامكن تفريقهم . الا انهم تفرقوا في مظاهرات فرعية تسلت الى صفوفها **شراذم** من

الغوثاء وضعا النفوس والمخربين .. حيث قام بعض المتظاهرين باتلاف العديده من المنشآت العامة والخاصة ووسائل المواصلات وأقسام الشرطة وسياراتها وبعض المحلات التجارية والفنادق ، كما أشعلوا النيران في بعض المؤسسات الصحفية » (١٢) وهو توصيف قريب الشبه من تقرير الجبرتي عن أحداث وقعت في مصر منذ قرنين .

في صباح اليوم التالي كان الرئيس السادات لا يزال في أسوان ، ولكنه يستعد للعودة الاضطرابية والعاجلة الى القاهرة .. فقد تبينت التقارير التي وصلتته من العاصمة تبائنا شديدا . قال التقرير الرسمي الذي أذاعته وزارة الداخلية على المواطنين صباح الأربعاء ١٩/١/١٩٧٧ « ان الأمور عادت لطبيعتها » . ولكن تقارير أخرى قالت ان ما جرى في القاهرة جرى مثله في محافظته الاسكندرية شمال البلاد ومحافظه الجيزة جنوب العاصمة . وكان التقرير الذي وصل مع أشعة شمس أسوان المبكرة في ١٩/١/١٩٧٧ أدق التقارير وأكثرها خطورة ، فهو تقرير « على الطبيعة » اذ شاهد بعينه اهل المحافظة الأخيرة في جنوب مصر ، وقد تدفقوا جحافل غاضبة تعصف في وجه المسؤول الاول ، وما لبثت بقية التقارير الحقيقية ان وصلت تصور مصر كلها وقد تحولت الى مظاهرة واحدة تهدر مع ماء النيل من السد العالي الى كل مدينة صغيرة في الدلتا . حينئذ تحرك مقود طائرة الرئاسة التي ظلت تتلقى البرقيات طيلة ساعتين في الجو عن الهجوم العنيف الذي تعرضت له فيلا نائب الرئيس وبيوت بعض كبار المسؤولين ، وان جانباً مهماً من إحدى المظاهرات قد توجه الى منزل الرئيس المجاور لفندق شيراتون . وقد نصحت طائرة الرئيس بعدم الهبوط في مطار القاهرة ، ولكن الاسكندرية لم تكن أفضل حالا . وحين نصحت مرة أخرى بالهبوط في مطار عسكري ، كان « الجو » في القوات المسلحة لغير مصالحة الناصحين . ولا يعرف احد الى الآن ، متى واين هبطت طائرة الرئيس . ولكن الذي يعرفه الجميع هو ان هذا الهبوط قد اقترن بجملة اجراءات : الامر لقوات الامن المركزي (للمجهزة بآليات الجيش) بضرب النار في المتظاهرين . انهم اليسار بدءاً من « التجمع الوطني التقدمي الوحدوي » وانتهاء بالشيوعيين ، بأنهم المحرضون على « الفتنة » ، اعلان فوري بالغاء قرارات رفع الاسعار . ورغم سقوط ثمانين قتيلاً وأكثر من مائتي جريح حسب الرواية الرسمية (١٣) فقد اضطر الحاكم العسكري ان يعلن

(١٢) النص مأخوذ من جريدة « الاهالي » المصرية - عدد ١٥ مارس ، اذار ١٩٧٨ .

(١٣) يقول نوري ديز جاردان في كتابه « البارود والسلطة » المشار اليه سابقاً ، ان النتائج الاولى « كانت ٨٠ قتيلاً و ٦٠٠ جريح والى معتقل (ص ١٦٥) . ولكن النتائج النهائية لشهود العيان في ذلك الوقت كما نقلت الصحف العالمية ووكالات الانباء تجاوز الثلاثمائة قتيل والالف جريح . وهي أبشع مجزرة في تاريخ مصر الحديث كله ، فالاحتلال البريطاني لم يقتل مثل هذا العدد في ثورة ١٩١٩ واسماعيل صدقي باشا المعروف بالطاغية لانه فتح كوبري عباس لم يقتل سوى خمسة طلاب .

حالة الطوارئ واستئناف سريان الاحكام العرفية وحظر التجول ونزول الجيش الى الشوارع .. للمرة الاولى بعد ثورة ١٩٥٢ .

والسؤال الطبيعي هو : ماذا كان يجري على ارض مصر والرئيس في سماءها حتى انه قرر هذه الاجراءات بمجرد الهبوط ؟ يمكن وصف ما حدث بايجاز كما يلي :

● رغم ان العنف قد بدأ مساء ١٨/١/١٩٧٧ الا ان « يوم العنف » كان ١٩/١/١٩٧٧ . ولقد كان ذكاء من السلطة الاعلامية ان دعت هذا العنف بلفظ آخر يكرهه المصريون هو « التخريب » حتى ان التعبير الكريه جرى على السنة واقلام الوطنيين والتقدميين في محاولة التبرؤ منه و « تبرئة الجماهير » معهم .. اي الوقوف منذ البداية موقف « الدفاع » . ولا شك ان « الزعر » كما يسميهم الجبرتي ، وكذلك بعضا قلبا من المنظرين دينيا ، وايضا عملاء المباحث قد مارسوا التخريب . ولكن هذا الجانب لا يشكل الا جزءا ضئيلا من الحقيقة : وهي ان الجماهير بصورة عامة قد لجأت فعلا الى العنف المضاد ، على اثر الاستفزاز الدموي من قوات الامن المركزي ، وعلى ارض انهم فريق سياسي محدود بالتحريض وكان رفع الاسعار ليس هو المتهم الاول او كان الشعب قطع من النعاج . يقول فولني (١٧٥٧ - ١٨٢٠) في كتابه « اطلال الحضارات القديمة او تأملات في ثورات الامبراطوريات » عام ١٧٩١ ان « كل ما يقع في مصر تحت البصر او السمع يدل على ان هذا البلد بلد الاستعباد والاستبداد . فانك لا تسمع حديثا الا وله صلة بفتنة اهلية او فاقة عامة او ابتزاز مال او اغتصاب حق او تعذيب بالضرب او افاضة لروح ، فالامن فيها على الارواح والاموال مفقود ودم الانسان يهدر كدم الحيوان » (١٤) . ومشكلة هؤلاء المؤرخين الاجانب انهم يرون مصر في « لحظة » بعينها منفصلة عن التاريخ . فصاحب هذا الكلام لا يذكر شيئا عن ثورات المصريين من بدو (اعراب) وفلاحين طيلة العصور الملوكية والتركية ، وكتابه سابق على ثورتي القاهرة الاولى والثانية ضد الفرنسيين ، وهو لم يعيش ليرى ثورة عرابي ومن بعده سعد زغلول وجمال عبد الناصر . ولكنه لو عاش ليرى أحداث ١٨ و ١٩ يناير ، كانون الثاني ١٩٧٧ كان سيجد مبررا تاريخيا على الأقل ، لعنف جماهير الشعب المصري ، فهو عنف غير قابل للاعتذار عنه ، فقد اكتسب شرعيته من العنف المضاد او عنف الثورة المضادة . يقول تيري دبر جاردان في كتابه « البارود والسلطة » ما نصه ان قوات الامن المركزي كانت تطلق الرصاص دون مناسبة جدية (ص ١٦٥) . وهو عنف مزدوج : عنف الرصاص وعنф الجوع . يقول الكاتب الفرنسي نفسه « لأول مرة نرى الفقر الحقيقي في مصر . فقر الهند ونيوبيا . في ١٩٧٦ دخلت

(١٤) النص مترجما مأخوذ من د. لويس عوض « تاريخ الفكر المصري الحديث » - الجزء الاول - كتاب الهلال - القاهرة ١٩٦٩ - (ص ٧١ و ٧٢) .

مصر مرحلة الفقر الشامل » (ص ١٧٩) . وفي مكان آخر يصف عنف الجماهير المصرية من واقع مشاهدته هكذا « ظهر اطفال صفار يرتدون جلابيب قلدة . لم يستبه اليهم الجنود . وفجأة بدا الصبية يلقون بزجاجات مولوتوف على الدبابات وركضون صارخين . وبدا الجنود يضربون بالنار ، ولكن الاطفال كانوا قد اختفوا » (ص ١٦٣) .

ليس « العنف » اتهاماً للجماهير المصرية او اليسار المصري ، فقد كان عنفا مشروعا ، وسلميا ان جاز التعبير ، في وجه الرصاص ومواجهة الموت جوعا .

● ما هي اشكال هذا العنف ؟ في الريف كان قطع المواصلات ، واقتحام مراكز المسؤولين ، والتوجه الى المدن الصغرى .. تماما كما حدث في ثورة ١٩١٩ مع ملاحظة ان « نسبة » التظاهر في اقاليم مصر عام ١٩٧٧ فاقت الكثافة البشرية والفعل السياسي في ثورة ١٩١٩ اضعافا مضاعفة . في المدن توجه الناس الى اقسام الشرطة ومديريات الامن في موجات هادرة ضد رموز السلطة ، والى الملاهي الليلية والفنادق الكبرى واستراحات كبار المسؤولين بكل ما ترمز اليه من ظلم اجتماعي وازدواجية اخلاقية ، والى المجمعات الاستهلاكية التي تحتوي على غذائهم النهوب سلفا من البيروقراطية والسماسة ، والى الجامعة الاميركية وسط القاهرة وما ترمز اليه لا يحتاج الى بيان . وفي المقابل لم تخرب جامعة وطنية واحدة او معهد او مدرسة « ولم يخرب مصنع او تدمر آلة ، ولم يشك صاحب اي متجر بسيط من نهب محله او تحطيم متجره ... كان المتظاهرون يجدون من الوقت والفرصة الشيء الكافي لنقل عربة خشبية بسيطة لبائع اطعمة جوال الى زقاق فرعي أمين خشية ان تصاب بأذى او يلحقها ضرر » (١٥) . وحين عقدت الجماهير محاكمة للممثل الهزلي فؤاد المهندس على جسر ابو العلا بين حي الزمالك الارستقراطي وحي بولاق الشعبي كان سؤالها الوحيد له « من اين لك هذا » اشارة الى السيارة الفارهة التي يركبها ، وهم لا يجدون مكانا فسي الاوتوبيس . والمعنى المباشر لذلك كله ان عنف الجماهير لم يكن عشوائيا ، بل كان موجها ضد رموز بدايتها ، فلم يكن تخريبا بل تمردا على الرموز اليه .

● كان تمردا يعلن ان « الثورة في الهواء » - تعبير لينين - ولكنها موجهة من داخلها على اكثر من مستوى ، فهي القتل والبزوين ، ولم تكن قرارات الحكومة واكتشاف الخديعة سوى عود الثقب . وكان عود الثقب ممكنا في اي وقت ولاي سبب آخر ، فالثورة المعلقة لا تحتاج لاي عامل خارجي .. لذلك كان اتهام النظام للياسر السري والعلني ، كتبرئة هذا اليسار لنفسه تماما كلاهما صحيح ومحزن معا . فلا ريب ان الشارع - اليسار هو صاحب شرف المبادرة والتمرد الذي لم

نشحول الى « الاضراب الوطنى الشامل » كما يسميه غارودي . ولا ريب أيضا ان اليسار المنظم بشقيه السري والعلني ، لم يكن في مستوى الحدث التاريخي ؛ يخلف عنه من قبل ان يقع وبعد ان وقع . ولقد كان مؤسفا في الحالين - الاتهام والدفاع معا - ان يكون الشعب المصري متهما في شرفه الوطني من جانب النظام ، فبسمي تمرده الاصيل « انتفاضة حرامية » كما قال السادات وزددت أجهزة الاعلام ، او كانهم موسكو تارة وليبيا تارة اخرى باشعال الحريق ، وكأن الشعب المصري قاصر (١٦) وان يكون هذا الشعب بحاجة ان تبرئه ، كما فعل اليسار دفاعا عن النفس ، يعني في خاتمة المطاف انه كانت هناك « جريمة » او « مؤامرة » . بينما كل الخصائص المادية التي تسبب فيها المتظاهرون المصريون خلال يومين ، لا تقارن نسبتها بالبالغة التواضع بما يحدث خلال نصف ساعة في بلاد اخرى كلبنان او ايران . والسبب هو ان ما وقع لم يكن قط حربا أهلية ، بل ان ما وصفته في القسم الاول **بالرقابة الإيجابية** قد وصل في موازاة تطور النظام من سوء الى اسوأ ، الى مشارف الثورة بقيادة **الوحدة الوطنية** . اي هذه الوحدة التي تدفع الشارع المصري بأكمله ضد الحكم . ان ما أعطى أحداث يناير ، كانون الثاني ١٩٧٧ حجمها الاستثنائي ، هو شمولها لحيز مصر الجغرافي كله ، ووحدة المطالب التي جسدها الشعارات ، ووحدة التوقيت . وعند النظرة السطحية لتاريخ المصريين ، بعد ذلك لدى غيرهم نديرا مسبقا وتأخرا . ولكن الخصوصية المصرية في هذه الاحداث تتجلى ، حيث تتجمع في بوتقة واحدة ، كافة عناصر الثورة من الشمول الجغرافي الى وحدة التوقيت والشعارات لتنفجر في « لحظة » لا يسجل ذبذباتها رادار العدو الطبقي او القومي ، ولكنها مسجلة في ضمير الجماعة ، في اللاوعي الجمعي . وهذه هي السمة الجوهرية التي لا يستخلصها الكثيرون من تاريخ مصر واساطيرها وفولكلورها وآدابها ، وهي السمة التي يمكن مطالعة بعض تأثيراتها على الكاتب المصري توفيق الحكيم في عملية المبكرين « عودة الروح » و « اهل الكهف » . حيث « تنام » مصر طويلا ، ولكنها لا تموت . وحين تقوم « فالكل في واحد » . ان الكثيرين من العرب أنفسهم ، والمصريين من بينهم ، لا يعون هذه الخصوصية المصرية حتى يصيبهم اليأس من « نوم مصر » فيظنونهمونا ، ولا يتذكرون لحظات النهضة الا عند وقوعها . . . فلا نزال منهم التفسير الاعمق من الظواهر الخارجية . ان سلمية التمرد المصري تكمن في ذلك الاحساس الحضاري الراقى بان هذه المؤسسات جميعها تخص ابناء مصر . يقول صاحب « البارود والسلطة » ان المتظاهرين « كانوا يهاجمون كل ما هو اجنبي » . ورغم المبالغة في اطلاق هذا القول الا انه صحيح بمعنى آخر ، فاللأهل الليلية واقسام الشرطة « اجنبية » عن

(١٦) يقول المؤلف الفرنسي لكتاب « البارود والسلطة » السابق ذكره « لقد تورط وزراء وموظفون كبار امامي في اتهام موسكو باشعال الحريق ، الامر الذي لم يثبت عليه اي دليل . والشيويمون يستحيل ان يرقموا مثل هذه الشعارات : فليست الحديوي » (ص ١٦٦) .

الصمر المنهب . المصريون بحبون الليل ويمياون للخطايا ، ولكن الملهى الليلى فسي
سارع الهرم كان يمثل ولا يزال شيئاً آخر . . . يربط بالاجنبي . والمصريون
يحترمون الشرعة للدرجة القديس حين تكون الدولة رمزا للتنظيم المتمدن ، ولكنهم
مسمحون قدس الاقداس ، اذا كان « الصيارفة وباعة الحمام » يفترسون الهيكل
وهم يحاكون المسيح ويمسكون بالسباط ويطردونهم قائلين معه « بيتي بيت الصلاة
ادعى وانتم جعلتموه مغارة لصوص » .

المصريون في ١٨ و ١٩ يناير ، كانون الثاني ١٩٧٧ لم يفعلوا سوى انهم طاردوا
- وان لم يطردوا - الفريسيين والعشارين من الهيكل .

● لذلك كانت الرؤية الخارجية للاحداث - او الشعب المصري - اقرب
فاملا من الحقنفة ، على تقيض الرؤية الداخلية من جانب النظام والمعارضة .

قال مجله نايم الامركية « ازداد بشكل كبير غضب الفلاحين المصريين
والطبقة المتوسطة » - وبشكلان معا تسمين في المائة من الشعب المصري الذي يبلغ
عداده اربعين مليوناً - وذلك ضد مطالبات الحكومة المستمرة بأن يقدموا
التضخمات . وتعيش هذه الطبقات تحت ظروف اقتصادية صعبة ، ونقص في
المواد الغذائية ، ونضخم يصل الى ٣٧ في المائة سنوياً . ولاحظ الديين ذهبوا
لشراء حاجياتهم من محلات الاغذية الخاصة ان الاسعار تعادل اربعة امثال
المجمعات الحكومية . واشتكونا من زيادة اسعار الحلب والاحوم والخضروات .
ومن مجموع الشعب فهناك عشرة في المائة ينتمون بانتعاش اقتصادي . . . وقد
اصبح الاغنياء اكثر غنى في ظل النظام الحاكم ، وخصوصاً بعد ان عاد للكثيرين منهم
ممتلكاتهم التي كانت قد وضعت تحت الحراسة في حكم الرئيس الراحل جمال عبد
الناصر . وفي الاسبوع الماضي انفجرت مظاهرات غاضبة في الشوارع واتسمت
بعنف واستياء لم تشهده مصر منذ ٢٥ عاماً حينما طرد الملك فاروق . . . وكان هذا
الانفجار بسبب القرارات المفاجئة التي اصدرها عبد المنعم القيسوني رئيس
المجموعة الاقتصادية برفع الاسعار « (١٧) » .

وكتبت نوفيل ابزرفاير الفرنسية تحت عنوان « انهم يجعلون من مصر هند
جديدة » تقول « ان البنك الدولي وصندوق النقد الدولي لم يتوقعا انفجارات
الغضب التي اجتاحت مصر ، حين اوصوا الحكومة المصرية برفع الدعم عن السلع
الاساسية مثل الدقيق (الطحين) والسكر والارز والشاي والبوتوغاز ، والسدي
كان يسمح للجماهير العربية بالبقاء على قيد الحياة . وقد ارتفعت الاسعار
بالفعل خلال خمس سنوات بنسبة ١٢٠ في المائة بينما تبقى الاجسور على حالها .

(١٧) النص مأخوذ من جريدة « الاهالي » المصرية عدد ١٩٧٨/٢/٨ .

فاقل اجر قيمته ١٢ جنيه (يلاحظ هنا مطابقة الرقم مع استجواب الطليعة المصرية السابق ذكره وكذلك مقال النشرة الاقتصادية السنوية للاكونومست البريطانية) واجر خريج الجامعة عشرين جنيها . ويلاحظ المراتب للاحداث ان الفقر يتزايد بسرعة فائقة . وهذه الجماهير هي التي كان عليها - حسب تصور الخبراء الدوليين - ان تتحمل عبء تصحيح اقتصاد البلاد « لقد مرت مصر من اقتصاد مخطط الى انفتاح تام ، والفيت القيود الجمركية واعطى رأس المال الخاص امتيازات هائلة . **وأهم نتيجة لهذا المخطط الجديد تضخم طبقة الطفيليين الذين يعيشون من استيراد منتجات الأتراك ومن السوق السوداء** » (١٨) .

وكتب فريتر شتين اسناد التاريخ بجامعة كولومبيا الاميركية في مجلة « الشؤون الخارجية » يقول « وصلت الى القاهرة بضعة اسابيع بعد شغب الجوعى الذي هب **تلقائيا** في يناير ٧٧ نتيجة لارتفاع الاسعار الذي فرضته الحكومة على المواد الاساسية . » وقد بدأ البوليس عاجزا ، ايا كانت اسباب هذا العجز ، مما اضطر الحكومة الى استدعاء الجيش . واستمرار العنف والالفاء الفوري لرفع الاسعار يشهدان بضعف الحكومة . وكان هذا صدمة للرئيس السادات ، واسرعت الحكومة **مغالطة** الى لوم الشيوعيين » (١٩) .

ونشرت لوموند الفرنسية « يعتقد المتظاهرون ان حكومة مصر نقضت الوعود التي قطعها الرئيس في نوفمبر ، برفعها اسعار عدد من المواد الضرورية لقوت الشعب . وبهذا يكون رئيس الوزراء قد ارتكب خطأ مأساويا لان هذه المواد هي التي تتيح للشعب المصري ان يواصل حياته . **والواقع ان سياسة الانفتاح الاقتصادي اسفرت عن نتائج مصادمة ، واصبحت الهوة كبيرة بين الاغنياء والفقراء .** » لقد استفادت منها فئة صغيرة من المستغلين بينما القسم الاكبر يعاني المرارة والشقاء » (٢٠) .

وقالت الفارديان البريطانية « . . فمن الواضح ان البوليس يتصرف تصرفا اعمى على اساس القوائم القديمة التي لديه مما يشير الى انه ليس لديه الكثير من الادلة عن مدبري المظاهرات الحقيقيين ، هذا اذا كان لمثل هذه **الانتفاضة التلقائية** اي مدبرين » (٢١) .

ان اهمية هذه الاستشهادات المطولة انها « شهادة غريبة » لا سبيل لاثامها باليسار او الشيوعية . وكلها ترجع تلقائية الانتفاضة ومبررها الاقتصادي . وهما عنصران صحيحان ، ولكنهما ليسا « كل » مكونات يناير ١٩٧٧ . اهمية الشهادة الغريبة كذلك انها ضد « اتهام » النظام لليسار وضد « دفاع » اليسار عن نفسه ،

فليست هناك جريمة ولا مؤامرة ، بل هو انفجار طبيعي لشعب مقهور .

● كان موقف النظام هو العنف الى الحد الاقصى ، واتهام اليسار بتدبير « المؤامرة » بالاشتراك مع عاصمتين : عربية هي طرابلس الغرب ودولية هي موسكو ، والاقرار بان قرارات رفع الاسعار قد « اغضبت » الجماهير .

والحقيقة هي ان النظام - بتفكيره البوليسي - قد فوجئ بحجم الاحداث ، والحقيقة ايضا ان السلطة قد باتت ليبتها بين ١٨ و ١٩ يناير في العراق المطلق . ولان احدا لم يتقدم ملء الفراغ في السلطة ، اي لسبب سلبي ، بقيت السلطة القديمة في مكانها .

وقد بات من المقطوع به ان الدم الذي سال في شوارع القاهرة والاسكندرية برصاص قوات الامن المركزي ، كان مأمورا به . فلم تتخذ القوات مطلقا موقف الوقاية او حماية المؤسسات ، بل بادرت باطلاق النار وبكثافة . رغم ذلك بات من المقطوع به كذلك ان قوات الشرطة لم تصمد امام زحف الجماهير التي لا تملك سوى الطوب والحجارة . ومن هنا اقبل قرار اعلان الاحكام العرفية وانزال الجيش . ولم يعد سرا ان الجيش قد اشترط لنزوله الى العاصمة الا يضرب الجماهير ، فووفق على ذلك .

ولان اجهزة الامن خسرت المعركة سلفا وفي الميدان ، فلم تثبت بالاحداث ولم تقدر على محاصرتها ، فقد كانت قوائم اليساريين الجاهزة هي البديل . ولان رئيس الوزراء ضابط شرطة سابق ووزير داخلية انقلاب ١٤ مايو ، ايار ١٩٧٢ فقد كان قرار الاتهام معدا لديه قبل النائب العام ، حين اذاع على الفور بيانه الشهير بالتهام اليسار العلني (حزب التجمع) والسري (الشيوعيين) . ولان الرئيس السادات في معركة سافرة مع اليسار ، فقد استغنى الشعب استفتاء مذهلا ضد الديمقراطية ومعها حين اباح تعدد الاحزاب قانونا في فبراير ، شباط ١٩٧٧ ورفع العقوبة على التظاهر والاضراب والتنظيم السري الى الاشغال الشاقة المؤبدة ، ليترحم المصريون على قانون « المغفور له كثيرا » اسماعيل باشا صدقي . وهو القانون الذي لم تتجاوز عقوبته في هذه الحالات ، حدا اقصى هو عشر سنوات وحدا ادنى هو عامين .

ولقد كان اعتذار النظام عن المذبحة هو اقالة وزير الداخلية . وكان هذا الوزير مديرا لباحث امن الدولة من قبل . ورغم ذلك ففي مناقشة احداث مدينة « بيلا » امام مجلس الشعب قبيل احداث ١٨ و ١٩ يناير ٧٧ بايام قليلة ، ادلى ببيان قال فيه « اتسمت بعض الجرائم في الاونة الاخيرة بظاهرة العنف . ولقد وضعت هذه الظاهرة في العالم كله لا في مصر وحدها . ان ما حدث من انواع

الشغب والتكسر يمكن ان يحدث في اي اماكن اخرى لا تقاسي بنفس القدر حسن الظروف الاجتماعية والاقتصادية التي تمر بها بلادنا . لقد وقع اعتداء على بعض مواقع الشرطة من قبل اشخاص غير مسؤولين . وقمنا بدراسة الامر وتبين لنا ان هناك صبية لا يحملون اية مسؤولية ، وان هناك حالة من التواطؤ المشهود بين الجماهير . ونحن نعلم ان شعبنا عاطفي في التعبير عن سخطه . ان وجود قوات الامن المركزي بأسلحتها في اي موقع قد زاد من حرارة الموقف » (٢٢) .

ان هذا التحليل الامني كان ينبغي ان يكون النبوءة او المؤشر لحقيقة التمرد الاكبر الذي وقع . وهو يؤكد ان أجهزة الامن في تقييمها « الموضوعي » قبل الاحداث ، لم تهتم اليسار بأفعالها . لكن القرار السياسي شي مختلف ، وفي خدمة هذا القرار تم تقديم سيد فهمي وزير الداخلية كبش محرقة ، ولم تقبل استقالة عبد المنعم القيسوني ، ولم يفكر رئيس الوزراء أصلا في الاستقالة رغم ان هذا « الحل » قد عرض عليه وديا . وتم اعتقال اليساريين من ناصريين وشيوعيين وديموقراطيين بالجملة .

لماذا ؟

لان الخطأ في واقع الامر لم يكن خطأ حكومة ، بل خطيئة النظام . وقد ادرك راس النظام هذا المعنى دون غيره من الاحداث ، فلم يكن الاحتجاج المباشر على رفع الاسعار الا ستارا سطحيًا لاحتجاج شامل على النظام بأكمله . كان اتساع رقعة الاحتجاج هو « المعنى » الذي تلقفه الرئيس السادات . ولم يكن ممدوح سالم ولا حزب الوسط مجرد رئيس حكومة وحزب يملك الاغلبية البرلمانية ، بل كان الرجل الثاني في انقلاب مايو ، ايار ٧١ وحزبه هو صوت النظام الجديد .

اما عبد المنعم القيسوني ، فربما كان الرجل الوحيد ، على الصعيدين الفني والاخلاقي ، الأكثر انسجاما مع الهوية الاجتماعية للنظام الجديد . فلقد سبق للاقتصادي الليبرالي عام ١٩٦٥ ان اقترح الاجراءات ذاتها على جمال عبد الناصر فرفضها الرئيس حينذاك واستقال خبير الاقتصاد الحر من الحكومة ، والادق انه اقبل . ولكنه في ظل « الانفتاح الاقتصادي » للنظام الجديد ، كان يرى - ومعه الحق وصندوق النقد الدولي - ان الاتساق بين الشكل والمضمون فسي النظام الجديد يقتضي تلقائيا رفع الدم الذي تقدمه الدولة للسلع . الدكتور القيسوني في هذا السياق اكثر اخلاصا وفهما لطبيعة النظام ، واكثر تمثيلا له . . دون اللجوء الى « مساومات » الازدواجية بين الشعار والتطبيق ولا « مناورات » الانفصام في الشخصية بين الوجه والقناع . لذلك فهو لم يشارك قط في تضليل الراي العام

(٢٢) عن جريدة « الاهالي » المصرية ١٩٧٨/٣/١٥ .

عن « الإجراءات » التي ستخذ ، لم يوهم احدا بتثبيت الاسعار . وقد كان يدري مثل غيره ان هذه الإجراءات قد بدا تنفيذها قبل اعلانها ، وانه سيستمر تنفيذها بطريقة أخرى بعد رفضها من الجماهير . لذلك اراد الا يشارك في اللعبة . أنه رجل يعمل بالسياسة من خلال الاقتصاد ، ولكنه لا يفهم السياسة بمعنى الكذب . هكذا قدم استقالته صادقا . وهكذا ايضا رفض النظام قبول الاستقالة وكأنه يؤكد على ان الموقف بأكمله هو موقف النظام وليس موقف فرد . والمعروف ان القيسوني كره الاستقالة بعدئذ ، حين تفاقمت الازمة الاقتصادية طيلة ٧٧ ، ثم اصر عليها ونجح في الهرب من السفينة الغارقة .

● وقد فوجيء الحكم بالقضاء المصري يبرء ساحة اليسار المصري من احداث يناير ومعه ضمنا العاصمة الدولية موسكو والعاصمة العربية طرابلس الغرب .. فلم يثبت قط من مجمل التحقيقات التي اجرتها النيابة العامة ان الشيوعيين او الناصريين قد شاركوا في الاحداث كتشبيحات ، ولكن هذا لا يمنع ان يكونوا قد شاركوا كافراد من الشعب المصري . وفرق كبير بين مشاركة « الفرد » ومشاركة « عضو الحزب » . ولقد نورطت اجهزة الامن والقيادة السياسية للبلاد مع هذه النتيجة « القضائية » الصارخة .. فراحت الاجهزة نستصدر اذننا من النيابة بالقبض على اشخاص ، اقدمهم كان قد مات منذ زمن ، والاخر يعمل في عاصمة عربية منذ ثلاث سنوات ، والثالث يعمل في باريس منذ سبع سنوات (٢٣) . وكان هذا التخطيط يعني ان « القوائم » و « الملفات » المتيقة هي التي فتحت فقط ، وان الاجهزة لم تر شيئا . وامام القضاء تكون المفاجأة ، حين يشهد رجال الامن بانهم لا يقطعون باشتراك حزب اليسار كحزب في المظاهرات . ولا يرى القضاء بدا من الافراج عن المعتقلين اليساريين ، ولكن رئيس الجمهورية يمارس « حقه » في الاعتراض على الافراج .. وتضطر اجهزة الامن الى تقديمهم في قضايا مستقلة عما حدث في ١٨ و ١٩ يناير ، ما عرف بقضايا التنظيمات السرية . ومرة أخرى لا يجد القضاء من الادلة والقرائن ما « يثبت » الانهام ، فيفرج عنهم الواحد بعد الآخر ، وبعد ان يكون الواحد منهم قد امضى شهورا في الحبس والتعذيب .

ليس هذا هو المهم ، فالاهم ان « براءة اليسار المصري » بمختلف تنظيماته السرية والعنية هو حقيقة موضوعية ليست في مصلحته .. رغم دفاعه عن « الانتفاضة الشعبية » كما دعاها وتحذيره للحكومة من رفع الاسعار . ان برئته من الاحداث تدن بشكل مباشر موقفه النظري والعملي من الاحداث . الموقف النظري كامن - لدى الحزب الشيوعي المصري حتى ذلك الوقت - في تحليل السلطة على اساس انها ثلاثة آجنحة متصارعة بين الوطنية والتردد والخيانة ، وأن النضال هو

في تغليب الجناح الوطني وحسم التردد واستبعاد الخونة . كان من الطبيعي لشل هذا التحليل الا يقود الثورة المعلقة الى السلطة . ولقد تخلى الحزب عن اطار هذا التحليل لا عن جوهره بعد الاحداث حين قال بقلبة الجناح العميل على سلطة القرار، خاصة بعد زيارة القدس . ولكن هذا التخلي الجرنى لا يفيد امام حجم التحديات التي تحتاج الى تغيير راديكالي في الفكر المحاسي للمنظمات الشيوعية وفي طليعتها الحزب الشيوعي . . . فحتى المناداة باسقاط النظام تبقى شعارا مجردا حتى يختزن من الخلقيات النضالية والمقدمات الفعلية ما يجعله واقعيًا وممكنًا . لقد كانت احداث ١٨ و ١٩ احدى هذه المقدمات التاريخية ، والتي اعلنت موضوعيا سقوط النظام وسحب الشرعية الاستثنائية التي نالها في الحرب عام ١٩٧٣ . وكانت السلطة عارية من اي غطاء ، ننتظر المبادرة السياسية التنظيمية من المعارضة . ولكن هذه المبادرة لم تحدث قط . ان بلدا كـ مصر ، لا يحتاج تحليل السلطة فيه الى رؤية تعدد الاجنحة رغم وجودها الموضوعي في التحالف الاجتماعي القائم ، بقدر ما تحتاج الى معرفة حصيلة هذا التعدد في القرار السياسي الموحد . فهذا القرار وحده هو محور التحليل لا تشكيلات السلطة ومسوياتها . ان نظاما لا علاقة له بالديموقراطية الليبرالية ولا بالديموقراطيات الشعبية ، يصبح فيه « صانع القرار » هو السلطة . وفي بلدان ما يسمى بالعالم الثالث - ومصر على وجه الخصوص - يصبح حكم الفرد مرادفا لصنع القرار والسلطة معا . ومن هنا ، فأي تمييز بين « الرئيس » والحكومة او بين الرئيس واجهزة الامن ، هو نكتيك قصير النظر وليس استراتيجية بعيدة المدى ، يجني نماره اصحابه انفسهم بالانخفاض او البعد عن مستوى الحدث التاريخي والمشاركة دون قصد في اجهاضه .

اما العاملون في ظل الشرعية كحزب التجمع الوطني التقدمي الوحدوي ، فلا احد يطالبهم بغير ادراك راديكالي لمعنى الشرعية . . فالشعب اولا واخيرا هو مصدر السلطات ، وحين يسحب هذا الشعب شرعية الحكم ، تصبح المعارضة الشرعية في السابق ، هي نواة الحكم الجديد وصاحبة الشرعية الجديدة .

ولا شك ان بوازن القوى الاجتماعي داخل مصر لا يؤهل اليسار بمختلف تياراته للانفراد بالحكم ، ولكن هذا التوازن نفسه ، وفي ظل التداخل التاريخي الاجتماعي بين قوى الثورة والثورة المضادة ، يرنسج البديل القادر على انقاذ النهضة . . واليسار هو جزء عضوي رئيسي من بناء هذا البديل . ان التحالف الاجتماعي المهيمن على السلطة من كبار الملاك والتكنقراط والسماصرة يرشح تلقائيا التحالف العكسي لنهضة مصر . وقد كان هذا التحالف المضاد حاضرا في قلب احداث يناير المستمر ، ولكن بين الروح المعلقة للثورة في الشوارع والجسد التنظيمي المفكك وراء المكاتب او في السرايب تحت الارض سقط الظل . . سقط النظام والمعارضة معا ، سقطت السلطة والبديل ، وعاشت مصر ساعات طويلة بلا « دولة » ، ساعات لم يعرفها تاريخنا الحدث وربما الوسيط والقديم . غير انه

اصبح لها اعرق الاثر في مجريات الايام وربما السنوات التالية .

● وليس معنى « براءة اليسار » هو اتهام « الاخوان المسلمين » رغم اني تواجد فردي لشباب اليمين الديني المتطرف ، خاصة عند الملاهي الليلية التي كانت السبب في احراق شارع الهرم . ويكاد يكون المؤلف الفرنسي لكتاب « البارود والسلطة » (ص ١٥٥ ، ١٦٠ ، ١٦١ ، ١٨٢) هو اكثر الذين تبناوا اتهام المتطرف الاسلامي ابتعادا عن الحقيقة . لقد شاركته مجلة « تايم » الاميركية الراي حين قالت « ان الكثير من اعمال الاثارة يتحمل مسؤوليتها الاخوان المسلمون » (٢٤) . ورغم ان السلطة قد اتهمت اليسار وهي تعلم انه بريء لاسباب سياسية ، ولم تنتم اليمين للاسباب نفسها ، الا ان ذلك لا يمنعنا من استبعاد الاخوان المسلمين كحزب من احداث بناير ، لعديد من الاسباب : اولها ان الاخوان في تيارهم الرئيسي يدينون بالولاء للنظام الذي اباح لهم حرية العمل السياسي العلني دون اعلان ، كما اتاح لهم الهجوم على النظام الناصري بما يحقق لهم حلم الانتقام . ولكن سبب الاسباب هو ان الاخوان وغيرهم من اتجاهات اليمين الديني المتطرف لا علاقة لهم بالشارع المصري ولا هم يؤمنون . ان تنظيمهم الحديدي قواعد داخله لا خارجه ، وفكرهم الارهابي لا يطيح بالحكومات او الانظمة بل بالافراد فهم يشهرون السلاح في وجوه رموز بعينها ولا يتظاهرون به . وحين يحملونه ، فاصفر قطعة هي المسدس وليس الطوب والحجارة ولا حتى السلاح الابيض . انهم تقيض الشارع - المصري بالفطرة والوعي والتنظيم ، ولعل هذا ما يؤكد من جديد كونه الشارع - اليسار . لذلك كان « انقلابهم » المستهدف ، على « المجتمع » لا على نظام بعينه .

لقد اراد صاحب « البارود والسلطة » ان يتهم ليبيا اكثر مما اراد ان يتهم الاخوان المسلمين ، فهو « يدافع » عن الشيوعيين ويقول ان السادات قد « استعجل » اتهام اليسار (ص ١٦٠) بينما « كان للمظاهرات طابع اسلامي محض » متسائلا لماذا اتجه المتظاهرون ضد الاجانب « ومصر اكثر الدول استقبالا لهم فهي مركز حضاري هام على مر التاريخ ، وليست بلدا متعصبا دينيا ، حتى ان الاسلام في مصر وسطي وليس متطرفا » . ورغم صحة هذه الكلمات ، فان سياقها ليس صحيحا ، فلم يهاجم المتظاهرون مؤسسة اجنبية سنوى الجامعة الاميركية في ميدان التحرير والمكتبة السوفياتية في شارع سليمان باشا ، وكلاهما وسط القاهرة . . ولتناقضا يمكن استخلاص المكونات الاجتماعية المختلفة للتظاهر ، بالاضافة الى عفوية الاحداث وتداعيا ومناخها النفسي الذي يسمح في حالات « التحشد » بمثل هذه المفارقات . واكبر البراهين على هوية التمرد الشعارات التي نادى بها ، ولا علاقة لها من قريب او من بعيد باي طابع اسلامي . وهو ما يؤكد

السمة التاريخية لانتفاضات الشعب المصري (٢٥) ، على غير النتيجة التي ينتهي إليها ليري ديز جاردان تحت الحاح البحث عن جواب لسؤال غير مطروح إلا لدى الشرطة لا عند المؤرخ الاجتماعي وهو « من أفاعل » ، وتحت ضغط الوهم بأن « ليبيا » هي التي دبرت الأحداث ، بناصريتها واسلامها . . الامر الذي أجابت عنه الشرطة المصرية ذاتها بالنفي القاطع .

٤ - الثمرة الدائية والقطاف المؤجل

برهنت أحداث يناير ١٩٧٧ على عجز النظام والمعارضة معا ، وكانت كلمات الكاتب اليميني مصطفى أمين بلغة التعبير عن عجز النظام ، فقد كتب في عدد « اخبار اليوم » الصادر بتاريخ ١٩٧٧/١/٢٢ يقول « لا يكفي ان يقال لنا أن الحزب الشيوعي السري والحزب الشيوعي العلني اضعف من ان يحطموا شارعاً واحداً في مدينة ، لو اجتمعوا جميعاً في مدينة واحدة . ولكنها مجموعة اخطاء » ، **تراكمت فوق بعضها البعض** ، وجاءت قرارات رفع الاسعار ، فكانت أشبه بفرض الارض بالبتروول . وجاء المخربون بعود كبريت واحد فاشعلوا النار . فاذا جئنا نبحت عن المسؤول عن الحريق لا يكفي ان نشير باصبع واحدة الى من اشعل النار . وانما يجب ايضا ان نشير بأصبعنا العشر الى من سكبوا البنزين ومهدوا لها الحريق » . وكان مصطفى أمين بهذه الكلمات مؤشراً هاما الى تملل اليمين المتمدن من الوضع برمته . وهو اليمين الذي سيجد تعبيره السياسي النشط بسرعة في حزب الوفد الجديد . وهو اليمين الذي تتسع قاعدته الاجتماعية لتشمل شرائح لا يستهان بها من الطبقة الوسطى وقد هالها تحول بعض فئاتها الى الراسمال الطفيلسي وهجران الانتاج ، أي ذوبان الطبقة الأصلية وتلاشيها التدريجي .

وكان هذا اليمين بالذات قد اخذ درسا قاسيا يوم ٢٦ يناير ، كانون الثاني عام ١٩٥٢ حين احترقت القاهرة والغيت الديمقراطية ووقع الفراغ السياسي الذي ملأه الجيش . . لذلك لم يكن مفاجئاً ان يرحب مصطفى أمين عدو الوفد التقليدي في الاربعينات بعودة فؤاد سراج الدين باشا زعيم الوفد الجديد الى أضواء المسرح السياسي . ان هذا « التصالح الرمزي » أنها يدل على أن اليمين الاصيل قد أعد البديل ليمين « النهب السريع » . لقد كانت أحداث يناير ٧٧ حافزاً - من إحدى الزوايا - لليمين المتمدن أن يرشح نفسه لمصر والعرب المحافظين والغرب بديلاً لنظام السادات .

(٢٥) يقول د. لويس عوض في الجزء الاول من « تاريخ الفكر المصري الحديث » انه « من اهم ما تميزت به ثورات مصر الشعبية طوال عهد المالك حلوها من كل ايدولوجية دينية . ومرد هذا عند ا. ن. بولياك (ديفيو ديز اود اسلاميك عام ٣٤ كراسة ٣ ص ٢٥١ - ٢٧٢) هو رجعية رجال الدين طوال عدا العصر ورضاهم بأن يكونوا مجرد ادوات في ايدي الحكام » (ص ١٥) .

اما اليسار فقد اعلن جناحه السري على لسان احد قادته « ان حزبنا لا يرفع شعار اسقاط السلطة ولم يدع الى ذلك . ان موقفنا من النظام واضح ، فنحن ناضل ضد **الجناح العميل** * داخل السلطة » (٢٦) وايضا « ان نضالنا الاساسي ينصب على تشكيل اوسع جبهة من القوى الوطنية والتقدمية ... وغني عن القول ان حل القضايا الرئيسية التي تواجه مصر سواء كانت سياسية او اقتصادية - اجتماعية ان يستطيع القيام بها سوى سلطة وطنية شعبية » . وهو تحليل يستغرب المرء صدوره **بعد** الاحداث ، لان يناير ١٩٧٧ اثبت عجزه عن استيعاب الحركة التاريخية للشعب المصري ، فضلا عن المشاركة في قيادتها وصياغة البديل القادر على استلام السلطة . وهو التحليل الذي تخلى عنه الحزب الشيوعي المصري بعد ذلك حين اتخذ من « الاسقاط » شعارا . . ولكن دون الفصل السياسي القادر على اعداد البديل او المشاركة في الاعداد الجبهوي للبديل . وكان واضحا من « شعبية » الوفد انه الاسرع والاسبق والاكثر قربا من بناء السلطة الجديدة .

هذا لا ينفي ان المناضلين الشيوعيين المصريين بكافة اجتهاداتهم السياسية والتنظيمية ، وكذلك الناصريين ، وحزب التجمع اليساري قادوا حملة شجاعة وناجحة في مواجهة « القمع » ولمصلحة الطبقات الشعبية ، مما اسهم بفعالية في تعرية النظام من ورقة التوت الديمقراطية في الداخل والخارج . ولكن « الازمة » الفكرية والتنظيمية بقيت تراوح مكانها . لقد استطاع حزب خالد محي الدين ، على وجه الخصوص ، ان يقدم من المبادرات في اطار الشرعية ، ما ستحتفظ به ذاكرة الشعب المصري لزمان طويل كنموذج رائد للمعارضة الوطنية الديمقراطية . ولكن مسألة « البديل » اكثر صعوبة لليسار من اليمين المتحدن ، من حيث ان الشرعية وحدها لا تكفل له حرية التحرك الموازية لمستوى الاحداث . رغم ذلك فقد كانت « التجربة » درسا بليغا لليسار في مصر ومفتاحا مهما للابواب المغلقة .

ان يناير المصري مستمر رغم انتهاء يومه التاسع عشر عام ١٩٧٧ بفاجعة ، فاسبابه لم تنته بعد ، ومقوماته الاساسية لم تتآكل . فالوجدان الطبقي للعاملين لا زال قائما ، والوعي المنظم للطلاب والمثقفين لا زال كامنا ، والتفاعل بينهما لترسيخ قواعد التغيير مرهون بادراك القيادة السياسية التي ولدتها الاحداث لهوية الازمة : وهي ان محور الوحدة الوطنية المصرية هو الارتباط العضوي بين التحرير والتنمية والديموقراطية . لقد كان غياب هذا العنصر الاخير في التجربة الناصرية سببا في تدهور التنمية منذ عام ١٩٦٥ وفي الهزيمة العسكرية عام ١٩٦٧ . والتاريخ الاجتماعي لانقلاب مايو ، ايسار ١٩٧١ هو تاريخ الانقراض على العناصر الثلاثة

* التخطيط من المتحدث القياي باسم الحزب الشيوعي المصري .

(٢٦) عن « اوراق ديموقراطية » يناير ١٩٧٧ عدد ٧ .

مجتمعة ، مما كان يجب ان يفضي - موضوعيا - الى سقوط النظام الجديد .
ولكنه بدلا من ان يسقط غمر البلاد بالفتنة الطائفية حيناً ، وبمخاطر المجاعة حيناً
آخر ، وبتقنين القمع حيناً ثالثاً ، حتى يخفي هذا الستار الوجه « الساقط »
للنظام .

ولكنه لم يسقط ، لأن الثمرة الدانية ، لم تعثر على اليد التي تقطفها .

الفصل الثاني

الديموقراطية بين الثورة الناقصة والثورة المضادة

١ - اليسار والديموقراطية

كانت اطروحة الصراع بين الماركسيين المصريين طيلة العهد الناصري - وربما قبل ذلك بقليل وبعد ذلك بقليل - هي التساؤل « ثورة ام ثورتان ؟ » ، أي هل المنظور الاستراتيجي لقضية الثورة في مصر ، انها ثورة برجوازية وطنية ديموقراطية تنجز الاستقلال الاقتصادي والسياسي ، أم انها بصدد ثورة اشتراكية تحقّق الديمقراطية الشعبية ؟ كان فريق يقول ان البرجوازية المصرية لم تنجز ثورتها بعد ، وبالتالي فنحن لا نزال في مرحلة الثورة الوطنية الديمقراطية. اما الفريق الآخر فقال ان البرجوازية ألقت براية الاستقلال في الوحل ، ومن ثم يتعين على الطبقة العاملة « وحزبها العظيم » ان تقود الثورة لتحرر الوطني والاشتراكية معا .

ومن الواضح ان الفكر والتعبير في هذه الاطروحة - الصراع ، من مؤنرات النموذج السوفياتي والصين وتجارب أوروبا الشرقية ، أكثر منه استخلاصا للقوانين النوعية التي تحكم حركة التطور الاجتماعي في مصر . وقد كانت النتيجة البعيدة المدى في آثارها ، هي ان فريقى الاطروحة سقطا في امتحان التاريخ ، حين اكتشفا من موقعين مختلفين عام ١٩٦٥ « طريقا خاصا » للتطور الديموقراطي هو حل تنظيماتهم المستقلة والالتحاق كأفراد بتنظيم السلطة الناصرية . وربما يختلف المؤرخون السياسيون طويلا في المستقبل حول هذه الخطوة الاستثنائية من جانب اكبر تنظيمين شيوعيين في مصر حينذاك . ولكن التاريخ الاجتماعي - الثقافي ، يستطيع ان يبرر الطريق لهؤلاء ، بمجموعة من الحقائق :

١ - ان التخلف الاجتماعي لشعوب المستعمرات قد انعكس على الفكر والمجتمع معا ، ولم ينجم من ذلك الفكر الماركسي . وقد انعكس ذلك على التكوين الاجتماعي للحركة الماركسية (القيادات الاجنبية - القواعد البرجوازية الصغيرة - غلبة المثقفين على الهيكل التنظيمي) ، كما انعكس على اسلوب العمل السياسي (التطرف بين التنظيم الحديدي والتنظيم المتسيب ، والتطرف بين شها

العمال مائة في المائة وشعار **كل الشعب** ، والبعد عن الفلاحين - في ظل الشعارين - وهم يؤلفون غالبية الشعب) ، وانعكس أخيراً على **الفكر** في عبادة النص والتجريد الذي يصل حد الغموض ، وانعدام التصور الاستراتيجي لحشد التناقض بين تكتيكات قصيرة الزمن (وهو العنصر الذي تراوح مع فردانية - لا فردية - البرجوازي الصغير فائز ظاهرة **التشرذم** بالانقسامات والانشقاقات التي لا تحصى والتي كانت تجد دائماً مسوغات **موضوعية** ومبررات **مبدئية**) .

٢ - رغم أن يسار هذه التنظيمات استقبل الانقلاب الناصري في البداية على أنه فاشية عسكرية (وهو نفسه تحليل الأحزاب الستالينية في العالم كله حينذاك) بينما استقبل الفريق الآخر **الانقلاب في الساعات** بأمل ، فانهما معا دخلا السجون والمعتقلات الناصرية التي استشهد فيها الكثيرون من المناضلين ، على أنهما « معارضين » . مع ملاحظة أنه خلال الفترة بين ١٩٥٦ و ١٩٥٨ أنجز النظام الجديد تأميم قناة السويس والمصارف والشركات الأجنبية مما حقق له شرعية جديدة « تطورت » خلالها مواقف اليسار الماركسي فأصبحت أكثر إيجابية لدرجة القول بأن الماركسيين المصريين دخلوا أقبية التعذيب وهم لبسوا في تناقض رئيسي مع النظام ، ولا مع أنفسهم . بل كادوا أن **يتوجهوا** في حزب بناير ، كانون الثاني ١٩٥٨ . وقد كانت هذه **الوحدة** هي مصدر قلق عبد الناصر من المعارضة الراديكالية المنظمة أي **الستة** عن منابر السلطة ، مهما كانت نقاط الالتقاء . ولم تكن مطلقاً مواقف الماركسيين المصريين من الوحدة المصرية السورية هي السبب في اعتقالهم ، وهي المواقف التي أثبتت الأيام المرة في ما بعد صحتها ، على أية حال . أي أن مسألة الديمقراطية كانت الحلقة الرئيسية في أزمة النظام واليسار على السواء .

٣ - على بعد مئات الأميال من القاهرة والعمران (حيث معسكرات الاعتقال تحت إشراف الخبراء الألمان) أمضى الماركسيون والديمقراطيون المستقلون المصريون بين ١٩٥٩ و ١٩٦٤ أكثر من أربع سنوات ونصف بعيداً عن الحياة والواقع اليومي للشعب ، ابتعدوا أكثر مما كانوا بعيدين في السابق . . ولم تكن سوى الزيارات العائلية المتباعدة والرسائل السرية ، والأذاعات التي يمكن التقاطها بأجهزة الراديو الترانزستور ، هي وسيلة الاتصال بالعالم الخارجي . وفي ظل أوضاع بالغة الصعوبة ، وتحول السجن تدريجياً لأن يكون هو العالم ، كان من الطبيعي أن تزداد السلبات في **التكوين الاجتماعي** واسلوب العمل السياسي والفكر ، فالسجن الطويل الأمد والذي تصبغ فيه الحياة الطبيعية من ذكريات الماضي الذي لا يعود ، تبرز الجوانب الأكثر يأساً في الفرد والجماعة على السواء . أضحت عبادة النص أمراً أكثر من طبعي في غياب الواقع الإنساني ، وأمسى التجريد أطواراً وحيداً للتفكير بين جدران زنزانة تبلغ مساحتها مترين مربعين أو عنبسراً صغيراً محشوداً بالارواح الميتة من هول الوحدة والعذاب . ويصبح التشرذم في الفكر

والتنظيم هو الثمرة الوحيدة لتضخم الذات او انكماشها على السواء ، ين الفكر لا بين افراد الجماعة الواحدة ، بل داخل الفرد الواحد حين تتغير مواقف يوم وليلة ، ويتشردم التنظيم لا بين الكتل بل بانسلاخ الافراد لدرجة الاعتزال انسلاخ التنظيم الصغير لدرجة الانحلال .

٤ - هكذا شهدت السجون المصرية بين اواخر الخمسينات من هذا الق ومنتصف الستينات اسوا مرحلة في تاريخ الحركة الماركسية المصرية . ع اليساريون نحت وطأة **عذاب الديموقراطية** الى اصولهم المبكرة التي استقبلوا الثورة ، فقالوا بأن الدولة تمثل سلطة الاحكارات (وبفضل هذا اليسار دة الارقام بالحاح للمرة الاولى تحللات الماركسية المصرية ، وان بالقوا في استخ لدرجة التجريد الرياضي الذي وصل بهم الى نتائج تعارضت ماساويا مع اجر النظام اليومية من ناحية ومع حلهم لتنظيمهم والانخراط في المنبر الناصري م ناحية اخرى) . ومن ثم كان يديهيا ان يخنتموا تحليلاتهم بشعار اسقاط الحك وراح الآخرون في الطريق النقيض ، اي لدرجة القول بأن هناك **مجموعة اشتم** في قمة السلطة تفقد الثورة . وبدأت مشاوراتهم السرية المبكرة لحل التنظيم (الامر الذي عارضه قيادي ماركسي مصري هو الكاتب محمود امين العالم ، - اسندماه انور السادات عام ١٩٥٨ ليعرض عليه حل الحرب فاعتذر بان ذلك من صلاحياته) . لقد كانت المفاجأة للتيار اليساري القائل باسقاط النظ الناصري ، تحت وطأة **عذاب الديموقراطية** ان هذا النظام نفسه قد اتخذ عام ١٩٦٢ عدة اجراءات راديكالية في بنية الاقتصاد المصري ، كما اصدر « ميثاا وطنيا » في العالم نفسه يغازل بعض العموميات الماركسية : وكانت المفاجأة للة الآخر القائل باشتراكية القمة في السلطة اس النظام رغم اجراءاته الاراد (التي تفترض تحالفا مع الماركسيين) لم يتخذ اجراء **ديموقراطيا** بالافراج عنه وكانت النتيجة ان استمر هذا التيار على **خطه** ، بينما عدل التيار الاول ف اتجاهه اليساري اكثر من الكثير ، رغم ان هذا التعديل جاء نتيجة **اجراء اقتنص** نحو الاستقلال والتنمية ولم يكن تعديلا جذريا في المسألة الديموقراطية التي عليها هذا التيار . ولكن « لفة الارقام » التي اغنى بها تحليلاته السياسية هي التي قادته الى قلب - لا تطوير - خطه السياسي من شعار اسقاط النظام ال التأييد . ولم يتساءل الفريقان كلاهما : كيف يمكن بناء المجتمع الجديد بغير ق اليساري؟ ولم يجب احدهما بأن سؤال انور السادات لمحمود امين العالم لا قائما لدى النظام ، فحتى « التأييد » من منبر **منظم ومستقل** مرتوض . هذا ناحية الاطار السياسي . اما المضمون الاقتصادي الاجتماعي لاجراءات ٦١ - ٢ فيقول ان التأميمات الواسعة للشرائح العليا من البرجوازية المصرية لم يكن ق بكرة التحول الى الاشتراكية ، بل تأسس « القطاع العام » ليدبره التة التكنقراطي - البيروقراطي بخناحيه العسكري والمدنى لحساب رأسمالية الدو الوطنية في طورها التاريخي الجديد . اي ان هذه الاجراءات لم تكن لتحل مشا

الديموقراطية التي عانى منها البعض في تحليلاتهم ، ولم تكن لتحتاج الى مواهب وجهود وافكار البعض الآخر لان مصمونها الاجتماعي (من حيث وظيفتها في هيكل الانتاج ومن ثم مواصفات قوى الانتاج اللازمة لتادية هذه الوظيفة) لا يحتاج اليهم .

٥ - بعد حوالي ثلاث سنوات من هذه الاجراءات ، سدرج التقارب بين التنظيميين الرئيسيين في الحركة الماركسية المصرية من الوحدة الفكرية الى التشردم التنظيمي . وهي مفارقة صارخة ، فالوحدة الفكرية تؤدي الى وحدة تنظيمية . ولكن حين يكون الفكر نفسه هو التسليم بالنمبر الواحد للنظام والفساء الاستقلال التنظيمي لاية قوى خارجه ، فان النفثت التنظيمي يقود موضوعا الى صياغة « حل الحزب » صياغة تبريرية مشركة : هي الاعتراف بقيادة عبد الناصر للمرحلة التاريخية . وهو اعتراف متأخر جدا . ولكن ما العلاقة بين شرعية القيادة الناصرية ، وشرعية الديموقراطية ؟ هناك علاقة ، غير ان القول - والفعل - بأن القيادة هي بحد ذاتها الديموقراطية ، لا يمكن ان يكون تحليلا ماركسيا خلاقا للسلطة والمجتمع في مصر . على انة حال ، فحين ابقن النظام من ان « حل الحزب » الذي طالب به السادات محمود العالم منذ سبع سنوات قد اصبح واقعا من قبل ان يتقرر رسميا ، عمدت السلطة الى الافراج عن الماركسيين مع زيارة خروشوف لمصر في مايو ، ايار ١٩٦٤ . اي انها ربطته بعامل خارجي . ولم يكده يمضي عام حتى صدرت جريدة « الاهرام » شبه الرسمية وفي صدر صفحتها الاولى خبر استثنائي بالنسبة لتقاليد ثورة يوليو ، نوز ١٩٥٢ اذ اعلنت ان اكبر تنظيمين شيوعيين اقدا على حل نفسيهما والطلب الى كوادرها الانضمام الى الاتحاد الاشتراكي العربي . وهو حادث فريد في تاريخ الحركة الشيوعية المصرية ان لم يكن في تاريخ الحركة الشيوعية العالمية . بل هو يجيء بعد تجربة معاكسة في اميركا اللاتينية حيث لم يقم الشيوعيون الكوبيون بالثورة ، ومع ذلك تحول فيدل كاسترو الى الشيوعية واصبح الامين العام للحزب الشيوعي . كما انه يجيء في وقت ، وقد انتهت « الخطة الخمسية » الاولى والوحيدة (٦٠ - ١٩٦٥) للتنمية المصرية ، والتي بعدها بدأ التدهور الذي انتهى بالهزيمة في ١٩٦٧ .

★ ★ ★

لقد كان ما يشبه « الاجماع » الماركسي في مصر ، نساوا ووسطا وبمينا ، على حل التنظيم المستقل عبئا محزنا على كاهل ازمة الديموقراطية في مصر ، رغم كل الاخطاء الفكرية التي تحمل وزرها المنظمات الشيوعية المصرية . ذلك ان هذا « الحل » المفاجيء والاستثنائي قد اقصى ضمنيا بشريعة الصيغة الناصرية للديموقراطية ، وحاصر موضوعا اية اجتهادات اخرى تقبل بضرورة الاستقلال التنظيمي رغم اي لقاء سياسي . لقد افنى هذا « الحل » فكرة الجبهة من اساسها ، وبالتالي فقد اسهم في تحريم المعارضة وجريم الرأي الآخر . وقد دفع اليسار

المصري ، والمجتمع ككل ، ثمن هذا الخطأ التاريخي ، ثمنا باهظا . ذلك ان رحلة الثورة المضادة بدأت عام ١٩٧١ من هذه « الثغرة الواسعة » حتى ان اليسار المصري ظهر في تلك الاونة وما بعدها وكأنه من انصار الدكتاتورية والحكم البوليسي . ولم يشفع له الدعم المباشر الذي قدمته بعض وجوهه لانقلاب ماسو ، ايسار ١٩٧١ بالاشتراك العلني في ارفع مستويات السلطة التنفيذية (الحكومة) والشعبية (الامانة العامة للاتحاد الاشتراكي) والتشريعية (مجلس الامة) . بل كانت الماساة الحقيقية ان هذا البعض قد استكمل الخطأ التاريخي القديم بخطأ تاريخي جديد ساهم في تكريس شرعية الانقلاب . وبعيدا عن « النوايا » فهو اداة موضوعية بالغة التعقيد للخطأ التاريخي السابق وللنظام الناصري معا . فقد كان الفرق الذي حرص الرئيس السادات على ابرازه بين العهدين ، هو الديمقراطية . ومن ثم يصبح الاشتراك في الحكم الجديد اعترافا بلاديموقراطية الحكم القديم . كيف يمكن إذن تبرير « حل الحزب » ؟ ولكن كيف يمكن أيضا الاشتراك في الحكم الجديد و « التنظيم السياسي الوحيد » للسلطة لا يزال قائما ؟ انه التناقض الذي تكفل النظام الانقلابي نفسه بطله عمليا حين استغنى عن تكتيك الاستعانة بالوجوه اليسارية كواجهة للحكم في البداية . ولكنه التناقض الماسوي الذي جعل « بعض اليسار الحاكم » يشهد ، ولو صامتا مبلبلا ، ضرب الديمقراطية الذي توالى في مجلس الوزراء ومجلس الشعب واللجنة المركزية للاتحاد الاشتراكي والصحافة . كان منظرا فاجعا بحق ان بعض « الرفاق » يحكمون والبعض الآخر يحاكمون .

ولكن هذا التخبط المثير في مواقف اليسار المصري من قضية الديمقراطية ، كان انعكاسا مباشرا لذلك التبسيط والغموض والتعميم الكامن في الاطروحة - الصراع : ثورة ام ثورتان ؟ هل انجزت البرجوازية مهام الثورة الوطنية الديمقراطية ام لم تنجز ؟ فالحقيقة ان هذا السؤال الصحيح في جوهره كان جوابا حاسما عند لينين وستالين في ظروف المجتمع الروسي عشية الثورة والمجتمع السوفياتي غداها ، وظروف اوروبا الشرقية عشية الحرب العالمية الثانية وغداها . ولكنه بالنسبة لمصر لا يعود السؤال في ذاته جوابا سهلا ، ولا يبقى الجواب اللينيني او الستاليني من حقنا . بل يصبح السؤال والجواب مرهونين بالتعريف على المسالة الديمقراطية في مصر قبل الناصرية واثناها وبعدها .

٢ - مصر والديموقراطية

قصدا من التركيز على موقف اليسار من الديمقراطية ان نركز على حقيقة ماركسية تماما ، وهي ان تأثير علاقات الانتاج على الفكر هو العامل الحاسم فسي تطور الوعي الاجتماعي وليس العكس . هكذا افرزت علاقات الانتاج المتخلفة فكرا عاجزا عن التحليل الصحيح ، رغم امتلاك اصحابه نظرية كاملة للتطوير الاجتماعي . كما اننا اردنا ان نركز على خصوصية المجتمع ، وهي أحد عنصري القانون الماركسي

المعروف بالعام والخاص ، ولكن في ظل التخلف يهمل بعض الماركسيين الوجه « الخاص » للقانون ويركزون على « العام » ويعتبرون كل ما قاله ماركس عن **بريطانيا** او انفلز عن فرنسا او لينين عن روسيا قانونا « عاما » . وليس هذا صحيحا ، فاللينينية اضافت الى نظرية الثورة **التطبيق الروسي للماركسية** ، والماوية اضافت **التطبيق الصيني للماركسية** . وكل تطبيق يحتوي بالضرورة على ابداع نظري ، ولكنه « خاص » بالتجربة وليس **عاميا مطلقا** . فلا لينين ولا ماو صاغا المادية التاريخية او المادية الجدلية ، ولكن يمكن ان نعيد اليهما فضل الكلام المفصل عن **العولة والحزب والتحالف** ، لانهما واجها المشكلة عمليا في **التطبيق** ، اي في الواقع الخاص . وهي مشكلة **الديموقراطية** بلا زيادة او نقصان . وهي مشكلة تنظيم علاقات الانتاج في المجتمع الجديد . ولا نظن ان ماركس او انفلز في اوروبا القرن التاسع عشر كانا مطالبين بصياغة « علاقات الانتاج » في كافة المجتمعات وجميع العصور .

لذلك كان تركيز اليسار الماركسي في مصر على القانون « العام » دون اسنكشاف عناصر القانون الخاص ، بل **وتهميم** بخصوصيات المجتمعات والازمنة الاخرى ، انعكاسا مباشرا لتخلف علاقات الانتاج في مصر الحديثة ، هو العجز عن الابداع . وتركيزنا على هذه الظاهرة يصدر عن قناعة راسخة بان اليسار المصري في طليعة القوى الحية القادرة على أحداث اي تغيير في البنى الاجتماعية لمصر ، ذلك ان هذا اليسار قد استمر على مدى ستين عاما متواصلة (تأسس الحزب الاشتراكي الاول عام ١٩١٨ والحزب الشيوعي المصري عام ١٩٢٠) ، كما ان هذا اليسار قد انجز **ثيلا فكريا** قويا تجاوز حدود مصر الإقليمية في الفترة ذاتها ، كذلك فقد أعطى من **التفصيلات الجسيمة** ما يفوق الطاقة وبعد علامة بارزة في تاريخ النضال المصري ، الامر الذي يمنع بصيصا من الامل في القدرة على الصمود كلما هيمنت الظلمة .

ولكن المسألة الديمقراطية في مصر قد عانت على أي حال من الارتباك الفكري لمختلف الاتجاهات ، خاصة بعد افلاس الليبرالية المصرية عشية الحرب العالمية الثانية مع توقيع معاهدة التهادن مع الاحتلال البريطاني عام ١٩٣٦ . غير أننا قبل هذا الافلاس الليبرالي لا بد أن نشير الى بعض الحقائق الاجتماعية - الثقافية في التاريخ المصري الحديث ، والتي تتعلق من زاوية أو أخرى بقضية الديمقراطية .

ان مصر لم تنج في ظل التدهور والانحطاط الذي أصاب الدولة الإسلامية والهيمنة العثمانية من تدني « حقوق الإنسان » فيها لدرجة انسحاق « أهل البلد » انسحاقا تاما . . وقد بلغ هذا الانسحاق منتهاه في ظل العصر التركي المملوكي ، فهو انسحاق شامل لحقوق « الفلاح » كما كانوا ينادون المصريين و « البدو » كما كانوا ينادون العرب ، بدءا من حق العمل وانتهاء بحق الدفاع عن أرض الوطن

مرورا بحق المشاركة في صنع القرار . كان السادة هم الانسراك والماليك ، والمصريون هم العبيد . وقد كان ذلك العصر - المملوكي التركي والتملكي - على مدى ستة قرون هو اسوا العصور في تاريخ مصر كله . . حيث انه في ظل المجتمع العبودي الفرعوني منذ آلاف السنين كان المصريون انفسهم هم السادة والعبيد . اما في ذلك العصر فقد صاروا عبيدا بدرجات متفاوتة . والنتائج التي يجمع عليها المؤرخون لهذا العصر (بين بداية القرن الثالث عشر الميلادي ونهاية القرن الثامن عشر) هي انه كان مستحيلا القول بان هناك قواما طبقية لاجتماع مصري ، بل كان هناك السادة الاجانب لهم حق الحكم وجميع الضرائب وتكوين الجيش وقوى الامن الداخلي بمستوياتهما المختلفة . اما « الفلاحون والبدو » فهم مطالبون بزراعة الارض دون ملكيتها او استئجارها ، وتعليم القرآن وامامة المصلين لاقراء « مواظ طاعة اولي الامر » ، والخدمة في منازل السادة واسواقهم واحتراف المهن التي لا يجيدها الاجانب كالنقش والطلاء والحفر على الجدران والجلد والنسيج ، وكالبناء والزخرفة ، حتى ان العصر المملوكي في مصر كان من ازهى عصور العمارة الاسلامي . وقد كان هناك الى جانب الفلاحين والبدو فئة عريضة من « الحرافيش » الذين لا عمل لهم . ومن الطبيعي ان يكون الاسترقاق الاجتماعي في هذه الحال شاملا لقناة الارض وتجارة الرقيق .

ان غياب « القوام الطبقي » للمصريين في ذلك العصر كان يعني انه ليس هناك « مجتمع مصري » ، ورغم ذلك كانت المفارقة هي تتابع الثورات في مصر منذ منتصف القرن الثالث عشر الميلادي حتى حملة نابليون بونابرت عند نهاية القرن الثامن عشر عام ١٧٩٨ . ويشير الجبرتي في « عجائب الآثار » كما يشير الطبطبائي في « تلخيص الابريز في تلخيص باريز » الى « جمهورية الامر همام » او شيخ العرب همام الذي استقل بصعيد مصر في مواجهة الوالي والسلطان التركي معا حوالي عام ١٧٦٥ ويؤكد الجبرتي ان المحاولة الهمامية وصلت ذروتها عام ١٧٣٦ ولكن « الدولة » الهمامية لم تبق اكثر من اربع سنوات عندما انهارت في ١٧٦٩ وكانت بذلك آخر ثورة مصرية قبل الحملة الفرنسية . وبرغم ان الجبرتي قد تصدى لهذه الثورة تفصيلا الا ان الكلمات القليلة التي جاءت على لسان الطبطبائي في « تلخيصه لفرنسا » بالغ الاهمية والاستثناء ، حيث يصف الديمقراطية الفرنسية الوليدة وعلاقة الحاكم بالبحكوم فيقول « لما كانت الرعية لا تصلح ان تكون حاكمة ومحكومة وجب ان توكل عنها من تختاره منها للحكم ، وهذا هو مثل مصر في زمن حكم الهمامية » فكانت امارة الصعيد « جمهورية اقترامية » (١) وليس لهذه الكلمات من معنى سوى ان مصر المسحوقة عرفت نوعا من الحكم الجمهوري سبق الثورة

(١) من المثير للاستغراب والتساؤل ان هذا النص الوارد في طبعة عام ١٩٠٥ (طبع على ذمة مصطفى فهمي المكتبي بجوار الازهر) من ١٩٦ و ١٩٧ ، لم يرد في طبعة وزارة الثقافة المصرية من ٢٥٢ و ٢٥٣ حيث تلاحظ النص مبتورا بكيفية لا سبيل لتفسيرها بالخطا الطبقي .

الفرنسية نفسها . على أن الذي بعيننا هو أنه خلال ستة قرون من الانحطاط عرف مصر الى جانب « **غياب القوام الطبقي** » عنصر آخر ملازمها هو **الثورة** . او مسلسل الثورات الذي بدأ على نحو **هؤكك** بثورة الهوارة (وهي ذاتها القبيلة التي ينتمي اليها الامير همام آخر الثوار) وبني سليم بزعامة حصن الدين بن تغلب التي وقعت حوالي عام ١٢٥٣ وانتهت باعلان استقلال صعيد مصر كما جاء في « **التعريف** » للعمرى و « **السلوك** لمعرفة دول الملوك » للمقريزي . وفى عام ١٢٦٠ قامت ثورة عبيد القاهرة بقيادة الزاهد الشيعي الكوراني وقد ذكرها المقريزي ايضا في المصدر نفسه ، ويشير بوليك الى أنها استمرت سبعة اعوام . ويذكر ابن اياس في « **بدائع الزهور** في وقائع الدهور » ان ثورة زراعية كبرى في الصعيد عام ١٣٥٣ وهو يستخدم كلمتي « **العربان** » و « **الفلاحين** » كمرادفين . ولكن ابن تغري بردي في « **الحوادث** » يروي الكثير عن « **نورات الفلاحين** » للاستيلاء على القمح في ١٢٩٩ و ١٣٠١ و ١٣٥٢ و ١٣٨١ و ١٤٠١ و ١٤٩٦ و ١٤٩٨ و ١٥٠٢ و ١٥٠٦ و ١٥٠٧ و ١٥١٢ في البحيرة والصعيد والغربية والشرقية - جميع أرجاء مصر - كما يؤكد ابن اياس . وهو نفسه الذي يذكر ثورات الحرافيش والفقراء عامة واهمها ثورة ١٣٦٩ و ١٤٤٩ و ١٤٥٠ . ويذكر ابن تغري بردي ثورات العبيد واهمها ثورة ١٤٣٧ التي طالبت بتوزيع الارض وثورة ١٤٤٥ التي يصحح تاريخها ابن اياس بعام ١٤٤٢ . ويبدو أن ثورة شيخ العرب همام في اواسط القرن الثامن عشر كانت تتويجا لهذا التيار التاريخي - الاجتماعي من ثورات مصر ، فقد استقطبت اغلب الظواهر التي تكررت في كل ثورة ، واتيح لها أن تبني **قائمة** مستقلة تتبنى صياغة ما للنظام الجديد .

اول هذه الظواهر ذلك التحالف **المصري المصري** بين الفلاحين والبدو او بين العربان والمصريين بلغة ذلك الزمان . وهي اشارة بالغة التبكير الى العناصر الاساسية ل**ثورة مصر** ، وبغير هذا التحالف لم تكن هناك ثورة . والظاهرة الثانية هي ان الهدف ظل دائما استخلاص مصر من الممالك اي **الاستقلال** بلغة زماننا . والظاهرة الثالثة هي انها ثورة **فلاحين** ، يبدو ذلك من قواها الاجتماعية المتصلة بصورة او باخرى بالارض وكذلك من « **المطالب** » التي وصلت الى حد توزيع الارض . والظاهرة الرابعة هي نظام الحكم الذي كان « **جمهوريةا** التزاميا » من مجلسين احدهما « **للمشايع** » والاخر « **للجمهور** » بلغة الطهطاوي . والظاهرة الرابعة هي حصول هذه الثورات على بعض المطالب الجزئية من الحاكم في اطار « **حجة** » يدعوها البعض تجاوزا « **بالمجانكارنا** » ، وهي لم تكن في واقع الامر سوى شكل بدائي للميثاق الدستوري بين الحاكم والمحكوم ولا ترقى على اي نحو الى مستوى « **العقد الاجتماعي** » . ولكنها في جميع الاحوال كانت نواة فكرة الدستور التي ظهرت باسم « **فرمان الشروط** » بعد وصول بونابرت . وللدكتور لويس عوض ملاحظة مهمة في هذه السياق حين قال « **اما سداجة الزعماء المصريين السياسية وقلة خبرتهم** ، فواضحة من انهم لم يدركوا ان اي ميثاق او عقد اجتماعي او

دسنور يبين أصول الحكم ويحدد أركانه يصبح مجرد قصاصة ورق إذا لم يكن هناك تنظيم سياسي شعبي من نوع ما يحميه ويضعه موضع التنفيذ « (٢) وذلك في مجال نقده لموقف هؤلاء الزعماء من « ديموقراطية » الحملة الفرنسية . ولكننا سنلاحظ ان هذا التنظيم لم تقم له قائمة ، حتى عندما شارك المصريون في خلع الوالي التركي وتنصيب محمد علي واليا على مصر لم يعرف المصريون فكرة « التنظيم السياسي الشعبي » الا بعد اكثر من نصف قرن من ذلك التاريخ . وكان طبيعيا ان يتم ذلك مع البدايات الاولى لتبلور مجتمع طبقي واضح في مصر . ذلك ان محمد علي « **استقل بمصر** » ولم تستقل مصر به .

على أية حال ، فانه رغم الهدف المعلن للحملة الفرنسية بانها جاءت كما قال بوناپرت لتخليص مصر من المماليك وردها الى اهلها ، فان المصريين قاموا في عهده بثورتين تعرفان بثورة القاهرة الاولى وثورة القاهرة الثانية . وخرج الفرنسيون ، ولكنهم كانوا قد بلوروا عند المصريين تلك النواة الغامضة للحكم الديموقراطي من حكومة ومجلس نيابي بل وما يشبه الوثيقة الدستورية ولكن بتسميات ذلك الوقت . وقد اضاف المصريون بكفاحهم ضد الفرنسيين الى نضالهم السابق ضد الاتراك والمماليك انهم يتوحدون ضد الغزاة والحاكم المستبد ، ولكنهم لا يتزقون في حروب اهلية ضد بعضهم البعض . وكان ذلك يشكل مفارقة مع « الاهداف الاجتماعية لثوراتهم » لو انهم لم يكونوا جميعا مسحوقين ، فالظفافة المستبدون كانوا الاجانب انفسهم ، قبل ان يتبلور قوام طبقي واضح لاهل البلاد . وما لم ينجزه بوناپرت انجزه محمد علي ، وما انجزه بوناپرت أجهز عليه محمد علي . هنا كانت المفارقة ، فقد استطاع محمد علي أن يقضي على المماليك ، ومن ثم استعاد المصريون بعضا من « **وجودهم** » الاجتماعي والاقتصادي . أما الحضور السياسي الذي تعرفوا على بعضه ايضا في عهد الحملة فقد الغاء الحكم الاوتوقراطي لمحمد علي . وأقصى ما يمكن قوله في ذلك العهد العلوي الجديد كيفا انه غير علاقات الانتاج لمصلحة المصريين - فضلا عن تحديث وسائل الانتاج - ومهد بذلك موضوعا لولادة الطبقات الاجتماعية المصرية ، ولكن على حساب **المشاركة** في صنع القرار السياسي وحق **الرقابة** الشعبية على الحكم . هنا كان محمد علي - رغم كل منجزاته التي يمكن ايجازها في انه مؤسس الدولة الحديثة في مصر - وحاشيته الابانية ، مجرد « **أجانب** » في مخيلة المصريين . وهي الصورة التي ستزداد رسوخا طيلة عصر السقوط بدءا من عباس الاول أبي الخديو توفيق ، حيث لا تعود هناك منجزات ولا دولة حديثة بل « **أجانب** » فقط . وحيث يترسخ في اعماق المصريين ان عدم اكمال وجودهم بغياهم القهري عن مسرح بلادهم السياسي يتسبب في الهزائم العسكرية والازمات الاقتصادية الطاحنة ، ومن ثم في السقوط . اي ترتبط الديموقراطية عضويا **بالاستقلال العربي** **المصر والتقدم**

الاجتماعي لشعبها ، او ما نسميه بلفتنا المعاصرة ، بالوحدة القومية والتنمية الداخلية .

لذلك كانت الثورة العربية (١٨٨١ - ١٨٨٢) رغم قصرها الشديد ومأساتها التي وقعت بالغزو الاجنبي (الاحتلال البريطاني) **اكمل نماذج الشورى الوطنية الديمقراطية في تاريخ مصر الحديث** ، سلبا **وايجابا** . فهي الثورة الوحيدة التي اختزنت في وعيها ولاوعيها معا كافة مقومات الثورات المصرية منذ تدهورت الدولة الاسلامية وتفككت اوصالها الى دويلات حتى هيمنت عليها السلطنة العثمانية في ظل الخلافة التركية . كانت الثورة **وطنية** ولم يكن هناك **احتلال عسكري اجنبي** ، بل تمثل السقوط الاقتصادي منذ انهيار دولة محمد علي الى خلع الخديو اسماعيل في القروض الاوروبية والمشروعات الاستهلاكية التي اوقعت مصر في الديون حتى ان **الاجانب** دخلوا جهاز السلطة السياسية في أعلى مستوياته حماية لاموالهم . ومن ثم فقد كان مفهوم الوطنية آنذاك هو استقلال مصر الاقتصادي . كانت الارستقراطية المصرية قد ولدت بالاقطاعات التي تكرم بها محمد علي على بعض « الاعيان » المصريين . وكان جنين الطبقة الوسطى يولد في السوق والارض وجهاز الدولة على السواء . ومن ثم أصبحت هناك حقيقة موضوعية مستقلة عن الحكم الاوتوقراطي هي « المصلحة الوطنية المصرية » التي اعترف لها اسماعيل ببعض الحق في التمثيل السياسي بموجب دستور وبرلمان ١٨٦٦ الذي دام حوالي ثلاثة عشر عاما تعطل خلالها ما يقرب من عامين . ولكن هذه المصلحة الوطنية المصرية قد تعاظمت آخر اعوام العقد السابع من القرن التاسع عشر (١٨٧٩) حين تبلورت اللوحة الوطنية ومشروع الدستور الجديد . ولكن **الفرد** الذي تورط معه اسماعيل في « مديونية مصر » حتى العنق اي حتى انه رهن البلاد تقريبا ، قد فزع من الليبرالية المصرية وخلق اسماعيل وجاء بتوفيق الذي رفض ان يصدر الدستور وعاد الى الحكم الاوتوقراطي . وهكذا فقد كان القوام الطبقي للمجتمع المصري البازغ من آثار محمد علي الذي حاول الاستقلال بمصر ، وقد تناقض هذا التطور الاقتصادي الاجتماعي مع آثار محمد علي نفسه في الحكم الاوتوقراطي ، فادى الى نقض الاستقلال : التبعية الاقتصادية لاحتكارات الغرب واشتراك أوروبا مباشرة في صنع القرار السياسي ، رغم تبعية مصر حينذاك للسلطنة العثمانية . وسنلاحظ الخاتم العسكري لنهاية استقلال مصر بالغزو البريطاني عام ١٨٨٢ . ذلك كله نتيجة الحضور الموضوعي للمصلحة الوطنية المصرية وغياب تمثيلها السياسي في ظل الاوتوقراطية . هكذا اشتملت الثورة العربية من أجل **الدستور والبرلمان** ، رغم ان القيادة **عسكرية** اساسا ، او لهذا السبب . فالجيش كان - قبل التبلور الطبقي للمجتمع - من المحرمات ، ثم أصبح تدريجيا منذ محمد علي علامة التطور الجديد في علاقات الانتاج داخل المجتمع . أي ان نشأته ذاتها كانت ارهاصا وطنيا بظهور المجتمع المصري . ولما كان المصريون قبل ذلك هم المسحوقون ، وهم الفلاحون ، فقد كان من الطبيعي ان يصبح تكوينه الاجتماعي من هؤلاء . وهم في الوقت نفسه

الطليلة الأكثر حساسية لتناقض المشهد الاقتصادي مع المشهد السياسي ، وهم أيضا الأكثر اطلاعا على « حلم » الطهطاوي ونبوءاته التي لم تعرف التحقق في زمن محمد علي لان ميلاد قوامهم الاجتماعي لم يكن قد نم ، انهم فلاحون و **مثقفون** كذلك . ويسجل التاريخ يوم ٩ ايلول - سبتمبر ١٨٨١ مشهدا سوف يتكرر بعد اكثر من سبعين عاما على نحو مختلف ، حين وقف الضابط الفلاح احمد عرابي في ساحة قصر عابدين امام الخديو توفيق بطلب باسم الجيش والشعب عزل الحكومة وتشكيل برلمان وزيادة القوات المسلحة والتصديق على قوانين الإصلاح ، فيقول له الخديو مستنكرا « لقد ورثت ملك هذه البلاد عن آبائي واجدادني » فيقول له عرابي « نحن لن نورث بعد اليوم » (٣) وتكون الشرعة الديمقراطية لهذا **الحوار التاريخي** **المسلح** دستور ١٨٨٢ . وهو ارقى دساتير العالم في ذلك الوقت (٤) . وهو يضفي الى دستور ١٨٧٩ الذي منح من الولادة بخلع اسماعيل . وكان الوثيقة الدستورية الاولى التي **تفصل بين السلطات** بنص صريح (بعد ان انفصلت المصالح بشكل صريح) بتحريمه الجمع بين الوظيفة الحكومية وعضوية مجلس النواب (مادة ٢٠) وقراره المسؤولية الوزارية امام المجلس (مادة ٣٦) وحق هذا المجلس في اصدار التشريعات الجديدة والرقابة على اصدار القوانين ، وحقه في تعديل او تنقيح اي قانون (مادة ٢٧) وينسحب هذا الحق على الدستور نفسه (مادة ٢٧) الذي اخذ المجلس حق تعديله وتفسيره (مادة ٤٨) ووضعت الميزانية وكل ما يتصل بالجباية اي الضرائب تحت سلطة المجلس مباشرة (المادتان ٤٥ و ٤٦) والنائب « وكيل عن عموم الامة المصرية وليس فقط عن الجهة التي انتخبته » (المادة ٨) وللنواب « الحرية التامة في ابداء آرائهم وقراراتهم » اذ « لا يجوز ان يكون احد منهم مرتبطا في رايه بتعليمات تصدر له عن وعد او وعيد يوجه اليه » (مادة ٩) . كما اقر علنية الجلسات (مادة ١٤٥) والحصانة البرلمانية (المواد ١٤ و ١٥ و ١٦) والحق في تنظيم لائحة داخلية للمجلس .

اضاف دستور ١٨٨٢ مبدا التكافل في المسؤولية بين الوزراء ، فالوزير مسؤول عن وظيفته وعن كل ما يتعلق بمجلس الوزراء (النظار بلغة ذلك الوقت - المادتان ٢١ و ٢٢) . واخذ المجلس حق اقرار المعاهدات مع الدول الاجنبية او الامتيازات التي تمنح لرعاياها (مادة ٣٨) بالاضافة الى استقلال القضاء وانشاء ما سمي « بالقضاء الاهلي » . وكان اخطر ما في الدستور - وسيظل كذلك الى الان - انه **خلا من اي نص على دين ما للدولة** . وهو بذلك كان يصوغ للمرة الاولى والوحيدة في تاريخ مصر الحدث ثورة وطنية **ديموقراطية** تحطم اركان الحكم الاثوقراطي بالفصل بين السلطات واركان المجتمع الشيوقراطي بالفصل بين الدس

(٣) صلاح عيسى - الثورة العربية - المؤسسة العربية للدراسات والنشر - بيروت ١٩٧٢

(٤) د. عصمت سيف الدولة - الاحزاب ومشكلة الديمقراطية في مصر - دار المسيرة - بيروت

والدولة . هذا حدث عام ١٨٨٢ . لذلك لم يسمح به **الغريب** فتدخلت الاساطيل البريطانية لمنع حدوثه بقوة السلاح . اي ان العرب اللبيري اغتال الديمقراطية المصرية مرتين مشهورين منذ ستينات القرن الماضي ، فخلع اسماعيل بعد توقيعه على دستور ١٨٧٩ ، وضرب الثورة العربية بعد دستور ١٨٨٢ واحتل البلاد ثلاثة ارباع القرن . فلم يتركها الا مكرها عام ١٩٥٦ . وكان عدوانه الثلاثي في ذلك العام « بمناسبة » تأميم قناة السويس ، اي بمناسبة استرداد السيادة الوطنية على آخر « وهنية » لمصر من ايام سعيد باشا والخديو اسماعيل .

كانت هذه الفترة الممتدة بين عامي ١٨٨٢ و ١٩٥٦ فترة بطور الاستعمار الغربي من الكولنالية الى الامبريالية الى الاستعمار الجديد ، وقد شهدت مصر طوالها الحضور العسكري المباشر للغرب ، فلم تكذ نغيث جحافلها عن بوابة مصر الشرقية (سوريا ولبنان وفلسطين) حتى زرع الكيان الصهيوني - اسرائيل - بأحدث وسائل الاجلاء الاستيطاني المطبقة منذ امد بعيد في روديسيا وجنوب افريقيا ، وكشف بذلك تحالفه الاصل مع راس المال اليهودي العالمي رغم حربين عالميتين ، كما هتك قناع الديمقراطية عن جوهر عنصري ، لحماية الموقع الاستراتيجي في الشرق الاوسط ، وممرات الاحتكارات الدولية ، والطاقة الوليدة في آبار النفط العربي . وكانت مصر الفقيرة ، كسائها دائما مفتاح المنطقة كلها . وكانت محكومة داخل الحدود وخارجها على السواء بهذه الحقائق :

● ان تراث الحكم الاوتوقراطي طيلة تاريخ الاسرة العلوية من ١٨٠٥ الى الملك فاروق ١٩٥٢ والغرب بأشكاله المختلفة وامتداده الصهيوني عام ١٩٤٨ متحالفاً مصرياً ضد الديمقراطية المصرية .

● لان اللحظات النادرة التي استحوذ فيها الشعب المصري على الديمقراطية ، كان يترجمها على الفور **استقلالاً** عن النفوذ الغربي ومشاركة لاوسع طبقانه في الحكم وتطلعا ما للارتباط بالشرق .

● ولان احتضان الحكم الاوتوقراطي للاستقرارية المصرية المرتبطة بالارض ، واحتضان الغرب للطبقة الوسطى الناشئة المرتبطة بالسوق ، قد ترك بصمته التاريخية على البرجوازية المصرية بمختلف شرائحها العليا والمتوسطة ، وهو ما اسميه بالتداخل بين قوى الثورة والثورة المضادة . يبدو ذلك واضحاً منذ الخلاف « الدستوري » بين شريف باشا وعرابي اذ كان الاول يميل الى دستور ١٨٦٦ بينما كان عرابي يرى الاضافة الى دستور ١٨٧٦ . وجوهر الخلاف « اجتماعي » لان دستور الخديو اسماعيل (١٨٦٦) كان يحدد الناحيين والمرشحين تحديدا اجتماعيا (العمد والمشايع والاميان) بينما جاء دستور ١٨٨٢ يعطي السلطة التشريعية للشعب دون وصاية ارستقراطية .

● وقد ظهر هذا التداخل في نشأة أول حزب عرفته البلاد ، وهو « الحزب الوطني » ، فهو لم يكن « حزبا يواجه احزابا أخرى من إبناء البلاد تتعارض فسي المبادئ والبرامج ، ولكنه في حقيقته ، هيئة واحدة شاملة للحركة الوطنية في جملتها » (٥) . وهي الظاهرة التي سنتابعها في نشأة « حزب الوفد » وتطوره من ثورة ١٩١٩ الى معاهدة ١٩٣٦ وحتى الفائت عام ١٩٥١ ، ثم في نشأة التنظيمات السياسية لثورة ١٩٥٢ وتطورها من « هيئة التحرير » الى « الاتحاد القومي » الى « الاتحاد الاشتراكي العربي » . هذه التنظيمات كلها ليست « احزابا » بل أقرب الى فكرة المنتديات من الناحية التنظيمية والى « الشارع » نفسه من زاوية المضمون السياسي . انها تضم « مصر كلها » وقد اجتمعت حول قضية ما وزعامة ما ، وبالتالي فهي ليست « جبهة » أيضا بالمعنى الاصطلاحي للكلمة . انها وعساء واسع وغير انضباطي .

● والتداخل التاريخي في البنية الاجتماعية للبرجوازية المصرية له اصوله الاقتصادية وانعكاساته السياسية معا . من ناحية الاصول ، فان ما يسمى بالاقطاع المصري لم يكن قط اقطاعا بالمعنى الاوروبي ، حيث كانت الدولة المركزية في مصر تنظم الري والزراعة منذ فجر التاريخ المكتوب بحيث لا تسمح بنشأة الاقطاع على الطراز الدائري المغلق في اوروبا . كذلك فان كبار ملاك الاراضي المصريين قد وظفوا انتاجها في التجارة والعقارات والمقاولات والصناعة . والطبقة المتوسطة من الفلاحين المالكين واصحاب الشركات والمصانع الحرفية الصغيرة في القاهرة كانوا بالضرورة على علاقة عضوية برأس المال الكبير سواء كان قادما من كبار الملاك أو الشركات الاجنبية . وفي مضاربات البورصة كثيرا ما افلس المتوسطون ، وايضا نجا بعضهم بالالتحاق بالثقات العليا او التحول الى كومبرادور . انعكس ذلك التداخل سياسيا بانسجام الحكم الاوتوقراطي مع المصالح الارستقراطية في الارض والسوق معا . وهو الامر الذي شكل تحديا مبكرا لاستقلال الطبقة الوسطى . وهو الاستقلال الذي لم يتم انجازه قط - رغم جلال ثورة ١٩١٩ - آلا مع الثورة الناصرية ، اي بغير الاداة التنظيمية للطبقة وهو « الحزب » .

● ان الحضور الاستعماري المباشر للغرب في مصر طيلة ثلاثة ارباع القرن التالية للثورة العربية وبقاء الحكم الملكي الاوتوقراطي ، لم يسمحا للطبقة الوسطى المصرية بانجاز الثورة الوطنية الديمقراطية ، فدستور ١٩٢٣ الذي أصدره الملك فؤاد كاحدى ثمار ثورة ١٩١٩ يتواضع كثيرا الى جانب دستور عرابسي ١٨٨٢ بالإضافة الى تعرضه للتعطيل عام ١٩٢٨ والافناء عام ١٩٣٠ والتعطيل من جديد طيلة الحرب العالمية الثانية (١٩٣٩ - ١٩٤٥) والخرق عديداً من المرات أشهرها

(٥) عباس محمود العقاد - مقبري الإصلاح محمد مبد - القاهرة ١٩٦٢

عام ١٩٢٤ و عام ١٩٤٢ . وكانت تحكّم خلال هذه الفترات حكومات الأقلية الدستورية فتراقب الصحف وتحظر الاجتماعات العامة وتمتقل المعارضة ، على هواها . وكانت الصحافة والمظاهرات من عرابي الى سعد زغلول الى نهاية عهد فاروق ، هما الاكثر تعبيرا عن المعارضة .

● اذا كانت الليبرالية المصرية قد اشتهرت افلاسها الرسمي بتوقيع اقطابها على معاهدة ١٩٣٦ فان ذلك لم يكن قط افلاسا لليبرالية بحد ذاتها ولا للطبقة الوسطى بحد ذاتها . وانما كان افلاسا لذلك التداخل والتشابك المعقدين بين قوى الثورة والثورة المضادة ، بحيث لم يتجزر الاستقلال الطبقي للبرجوازية المتوسطة ولا الديمقراطية لبقية الطبقات النامية في احداثها : البرجوازية الصغيرة ، الفلاحون ، الطبقة العاملة ، المثقفون . من جهة الليبرالية السياسية كنظام دستوري فانها لم تنل حظوة التطبيق الا لحظات نادرة في تاريخنا الحديث حتى يمكن القول انها افلست ، بل لعلنا نجحت في تلك اللحظات الاستثنائية بانها كانت دوما بشير **النهضة** من ظلمات السقوط الحضاري بتهئية اسباب **التقدم** لمجموع الشعب ، اي لمصر . وعلى الجانب الآخر حين كان يفتالها الغرب والحكم الاوتوقراطي ، فقد كان كفاح المصريين في سبيلها مضنيا ونيلا ورأعيا لدرجة الشهادة ، مما يؤكد رسوخها في الضمير الوطني العام . ومن جهة الطبقة الوسطى ، فانها لم تسقط بمعاهدة ١٩٣٦ ولا بثورة يوليو ، تموز ١٩٥٢ بل لعلنا بالثورة الناصرية احرزت وجودها المستقبلي للمرة الاولى . وبالتالي فان دورها في انجاز **الثورة الوطنية الديمقراطية** ظل قائما . ولكن الثورة لم تعد ثورتها ، لان الزمن الاجتماعي للمصريين لم يتوقف طيلة وقفها هي محاصرة بين الاستعمار والحكم الاوتوقراطي وكبار الملاك . كان الزمن قد تغير .

٣ - الناصرية والديموقراطية

نظم الناصرية لو قلنا انها كانت ثورة واحدة ، فالحقيقة انها كانت ثلاث ثورات . ونظم التاريخ لو قلنا ان ايا من هذه الثورات كانت ثورة كاملة . ونظم الناصرية والتاريخ معا لو قلنا انها بدأت انقلابا وانتهت ثورة ، فالحق انها من حيث المضمون الاقتصادي الاجتماعي كانت ثورة في ظل اي تعريف كلاسيكي لهذا المصطلح ، كما انها من حيث الشكل السياسي كانت انقلابا في ظل اي تعريف كلاسيكي لهذا المصطلح .

اما انها كانت ثلاث ثورات فهذا ما حدث : الفترة الواقعة بين عامي ١٩٥٢ و ١٩٥٦ هي الثورة **الوطنية** التي حققت **استقلال مصر** هو الاول من نوعه منذ عشرات القرون . ومن هذه الراوية وحدها هي أكثر راديكالية من الثورة المرابية وثورة ١٩١٩ حيث لم يكن مطروحا في برنامجها التخلص من الحكم الاوتوقراط المتمثل في الخديو توفيق ثم في الملك فؤاد ، فقد اطاحت ثورة ٢٣ يوليو ، تمو

١٩٥٢ بآخر رموز العرش العلوي في اليوم الثالث من قيام الثورة (١٩٥٢/٧/٢٦) وأعلنت الجمهورية بعد احد عشر شهرا من هذا التاريخ (١٩٥٣/٦/١٨) . وكان جمال عبد الناصر بذلك اول حاكم مصري مستقل منذ الوف السنين . وتلك نقلة كفية في تاريخ النهضة اذ رافقها معركة سافرة مع الاحتلال البريطاني انتهت بعدوان السويس ودحره سياسيا في شتاء ١٩٥٦ . وكان ذلك ايدانا بالتخلص من الحليفين الاساسيين المعادين لنهضة مصر : الغرب واللاتوقراطية . اقول « ايدانا » لان الغرب حين جلا عن البلاد كان قد ترك امتداده الصهيوني منذ ثمانني سنوت .

اما الفترة الواقعة بين عامي ١٩٥٨ و ١٩٦٦ فهي ثورة **الوحدة القومية** التي كانت مصر وسوريا نواتها الاولى ، ثم اقبل الاشتراك المسلح في ثورة اليمن - رغم انفصال سوريا عام ١٩٦١ - برهاننا على ان الثورة القومية للناصرية لا زالت مستمرة . وقد كانت هذه الثورة نقلة كفية في استعادة المعنى الاستراتيجي لاستقلال مصر (بتأمين بوابتها الشرقية) من برائن عصور السقوط التي تلت دولة محمد علي .

واما الفترة الواقعة بين عامي ٦١ و ٧٠ رغم الهزيمة العسكرية بينهما وتدهور خطة التنمية الاقتصادية وتعاطم الطبقة الجديدة ، فانها تكون **الثورة الاجتماعية** حيث انتقلت السلطة في **شخص قائدها** من تمثيل الطبقة الوسطى موضوعيا الى تمثيل قاعدة اجتماعية اوسع من البرجوازية المتوسطة والصغيرة والفلاحين والعمال . وهي نقلة كفية جديدة في تاريخ مصر الحديث تستجيب لمتغيرات المشهد الاجتماعي المصري طيلة الثلاثينات والاربعينات من هذا القرن ، حيث اعادت توزيع الثروة الوطنية على نحو اقل ظلما ولا نقول اكثر عدلا ، كما حققت نوعا من التوازن الاجتماعي من شأنه ان يحول دون وقوع حرب اهلية . كذلك فقد كانت التنمية الراسمالية للمجتمعات المستقلة حداثا عملا مستحيلا في ظل التخلف عن « الانتاج الراسمالي العالمي » فالنوعية الاقتصادية ومن تم السياسية للغرب ، هي قدر الدول التي تختار بوجه او بقصد طريق التطور الراسمالي .

ولعله من المفيد القول هنا ان الثورات الثلاث الناقصة هي من زاوية ما ترسيخ متطور للثورة الاولى اي الوطنية ، فالوحدة القومية هي الوطنية ذاتها في بعدها الاقوي الاستراتيجي ، والثورة الاجتماعية هي الوطنية ذاتها في بعدها الراسمي الاجتماعي . حينذاك كنا نستطيع ايجاز الثورات الثلاث في القول بانها تشكل الثورة الكاملة ، لولا انها جميعا كانت ثورات ناقصة . لا لنقص « شخصي » في قيادتها بل لنقص موضوعي . هو الديموقراطية . وبرغم انه يصح القول دائما بان الناصرية او غيرها قد « ورثت » عن الماضي القريب والبعيد ، الا ان صحة هذا القول نصاحب التفسير الجزئي ولبس التبرير الشامل . . . فحينذاك لا يصبح

القول صحيحا . فالوراثة الاجتماعية ليست احادية الجانب ولا ساكنة ، بل هي متعددة الجوانب وديناميكية التفاعل . ومن ثم لا يصح ان ننسب المسؤولية فسي حالة الخطا التاريخي الى الماضي وحده او الى الحاضر وحده ، بل الى **الحركة التاريخية وقواها الاجتماعية الرئيسية** ، اي قوى الثورة او الثورة المضادة .

اقول ذلك سلفا ، لان الديمقراطية في الثورة او الثورات الناصرية كانت **الثقافة - الحاضر** الذي ميز في غيابه وحضوره مرحلة تاريخية كاملة في حياة مصر . لقد ورثت الثورة حقا تقاليد غير ديمقراطية في اسلوب الحكم وتخلفها حضاريا مروعا ، ولكنها على الوجه الآخر ورثت تراثا موصولا من نضال مصر الديمقراطي . ولكن اهم ما ورثته ، ما جاءت من صلبه مباشرة ، وهو ما يمكن الاشارة اليه في ما يلي من نقاط :

١ - اقبلت الثورة من « الجيش » خط الدفاع الاول عن النظام القائم ، وبالتالي فقد كانت « **تنظيما عسكريا سريا** » . **تنظيم عسكري** ، هذه هي الصفة الاولى ومحتواها غير ديمقراطي على الاطلاق ، بل تسلسل هرمي يخضع فيه المستوى الادنى للمستوى الاعلى في **تنفيذ الاوامر** . ويمكن ان يقال هنا انه لم تكن هناك عدة مستويات في التنظيم حتى عام ١٩٥١ حين تشكلت « الهيئة التأسيسية للضباط الاحرار » اي ما يشبه اللجنة المركزية . قبل ذلك كان هناك **الثقافة - الرد** وميريدوه من الضباط . مستويان فقط هما القمة والقاعدة . الصفة الثانية هي انه تشكيل من **الضباط فقط** ، ولم يكن للجنود فيه نصيب طالما انه حسب التسلسل الهرمي في الجيش سيكون هؤلاء عند ساعة الصفر مجرد أدوات منفذة اوتوماتيكيا . والصفة الثالثة هي السرية شبه المطلقة حتى يمكن ضمان نجاح الحركة وعدم تصفية اركانها قبل بدء الانقلاب . والسرية تعني في النهاية الافراط فسي العزلة وتنفيذ التعليمات اكثر من مناقشتها . وباستثناء انور السادات الذي ضمه عبد الناصر بقرار وافق عليه الجميع عام ١٩٥١ لم يعرف عن اي ضابط آخر انه « شاذ » على النظام الملكي والانكليز علنا ، رغم أنهم جميعا وبدرجات متفاوتة اتصلوا بالتنظيمات المدنية كحزب مصر الفتاة والاخوان المسلمين والمنظمات الشيوعية .

هذه النشأة التاريخية لتنظيم « الضباط الاحرار » كانت نشأة سوسيوثقافية في الوقت نفسه ، اي انها اشتملت ضمنا على محتوى اجتماعي محدد واسلوب في الوعي من شأنهما الاتصال مباشرة بعد نجاح الثورة بتمثيلها الطبقي من جهة وكيفية معالجتها للمسألة الديمقراطية من جهة أخرى .

٢ - اقبلت ثورة الجيش في ٢٣ يوليو ، تموز ١٩٥٢ بديلا للشارع المصري وليست مكمل له او جزءا منه كما كان الحال في الثورة العراقية . الضباط كأفراد جزء من الشعب ، ولكنهم كتحرك راديكالي يستهدف قلب النظام القائم كانوا

بديلا عنه . والسبب الاول هو تدهور الاحزاب العلنية وفي مقدمتها حزب الوفد الاكثر تجسيدا للشارع الشعبي في الماضي وعجزها عن ان تكون البديل الاجتماعي للنظام بعد ان تورط تكوينها الاساسي في استقبال مصالح طبقية لكبار الملاك والتجار ، المعادية للتغيرات الراديكالية في تكوين الشارع المصري قبل الحرب الثانية وبعدها . والسبب الثاني هو تشرذم الطلائع الجديدة الاكثر تجسيدا لهذه المتغيرات ، بحيث انها لم تحقق الحد الأدنى من الوحدة القادرة على انجاز التغيير في البنية السياسية يتسق مع قوى الانتاج الجديدة . والسبب الثالث هو ان الطبقة الوسطى كان لا يزال لها دور موضوعي في بناء المجتمع الجديد ، ولكنها فقدت التمثيل السياسي الصحيح مع تدهور حزب الوفد من ناحية ، وانفراطها الايديولوجي في احزاب متناقضة المصالح الاجتماعية من ناحية اخرى ، وتشابكتها الاقتصادية المعقدة مع الطبقات القديمة والجديدة من ناحية ثالثة ، ورعبها التاريخي من اليسار من ناحية رابعة ، واعتمادها على وسائل اعلان السراي اكثر من التنظيم الحزبي من ناحية خامسة ، ومعاشتها المضنية لتخريب الليبرالية من ناحية اخيرة . ومنذ حريق القاهرة في ٢٦ كانون الثاني ، يناير ١٩٥٢ حتى قيام الثورة بعد ستة اشهر ، شهدت مصر فجوة مثيرة بين سقوط فعلي للنظام وغيبة فعلية للبديل . عبر عن هذه الفجوة تعبيرا اصيلا عجز الحكم عن الحكم باستقالة عدة حكومات خلال فترة وجيزة واحيانا فوار تشكيلها ، وعجز الشارع عن الحكم . ومن هذه الفجوة دخل الجيش ليصنع تاريخا جديدا .

٣ - كان هذا الجيش قادما مباشرة من اول حرب خارج الحدود تقوم بعد خروجه في عصر الخديو اسماعيل الى حدود السودان والحبشة . كان قادما من فلسطين ، حيث تمت هزيمته مع غيره من الجيوش العربية في منع الامتداد الغربي - الصهيوني من الولادة (الشرعية الدولية) على ارض عربية تمثل ، امنا وتهديدا ، بعدا استراتيجيا لمصر . هو اذن جيش مهزوم في معركة ضد الغرب بمعنى ما ، ومع العرب بمعنى آخر . ولانه الجهاز الاكثر حساسية لقضية أمن الوطن ، فانه عند نجاحه في الاستيلاء على السلطة ، يلزمه هاجس السيادة الوطنية على نحو جديد تماما ، يتصل بفكرة محمد علي دون حلمه الامبراطوري الذي وصل به الى اليونان ليصبح أحد عناصر الثورة العالمية المضادة للثورة اليونانية ، ويتصل بالفكرة العراقية التي لم تتحقق قط ، وينفصل تماما عن حسبة سعد زغلول القائلة بأن العرب « صفر + صفر + صفر » ولكنه لا ينفصل عن فكرة تلميذ سعد « مكرم عبيد » حول عروبة مصر . تصبح السيادة الوطنية منذ البدء عند الثورة الناصرية اكثر شمولا جغرافيا من وحدة وادي النيل باتجاه المشرق فسي موازاة الاستقلال الاقتصادي والقرار السياسي عن الغرب .

٤ - ان عدم امتلاك « نظرية » مسبقة للثورة لا يشين هذه الثورة ، فلعل الابداع النظري كان مطلوبا اكثر من « التطبيق » السهل لاحدى النظريات . كما

ان القول بمنهج « الصواب والخطا » دلالة على الاسلوب التجريبي للثورة ، لا يصلح تفسيراً لمقوماتها النظرية ، فأي صواب وأي خطأ وما هو المعيار في كليهما ؟ مع ذلك فما سمي بالمبادئ الستة التي اعلنتها الثورة يؤكد خلوها من « الوضوح النظري » الذي يمكن الاشارة اليه بانخفاض مستوى الوعي لدى الضباط الشباب ، على نقض هذا المستوى لدى الثورة العربية ، اذا كان على درجة رفيعة من النضج . ولكن مأساوية المقارنة تبدو في ان الوعي الناضج عند العربيين رافق هزيمتهم ، بينما **الوعي الناقص** عند الناصريين رافق نجاحهم . ولا فائدة من القول بان المبادئ الستة المذكورة لم تكن **البرنامج الاصلي** للثورة - كما اشار الى ذلك خالد محيي الدين - فمجرد ضياع هذا البرنامج وفقدانه نهائيا يدل على ان « المبادئ الستة » تمثل الحد الأدنى من الاتفاق النظري وتصوغ علاقات القوى الفكرية داخل صفوف الضباط وتمثل القاسم المشترك لدرجة الوضوح بينهم (٦) .

انعكست هذه المقدمات - ضمن تفاعلاتها مع الواقع المتغير - في مجموعة من النتائج العامة التي يمكن تركيزها في نقطة واحدة هي قضية الديمقراطية .

اول هذه النتائج هو العودة بمصر الى صيغة **دمج السلطات** . وقد تبلورت هذه الصيغة منذ الخطوة الاولى للثورة في جملة **اجراءات عملية** ، ففي العاشر من ديسمبر ، كانون الاول ١٩٥٣ التي دستور ١٩٢٣ واعلن دستور مؤقت من ١١ مادة ستة منها عن المبادئ العامة والخسة الاخرى عن تنظيم السلطة في الدولة ، احداها تطلق يد قائد الثورة في اتخاذ ما يراه لحمايتها مع تعيين الوزراء وعزلهم ، واثنان تخولان مجلس الوزراء **تولي السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية** . وفي السادس عشر من يناير ، كانون الثاني ١٩٥٦ اعلن جمال عبد الناصر عن دستور

(٦) يقول خالد محيي الدين في ما يمكن اعتباره جزءا من ملكاته تحت عنوان « الصفحات الاولى من قصة ٢٣ يوليو » بجريدة الاهالي عدد ٢٦ يوليو ، تموز ١٩٧٨ ما نصه « ولعلها المرة الاولى التي يكتفي فيها تنظيم بإعداد نسخة خطيه وحيدة من برنامج بطلع عليها المصغر الجديد ثم يمدها على الفور دون ان يسمح له بالاحتفاظ بها . اعدنا مشروع البرنامج **انا واهمد الوالد** (اي المشوان اليساريان) وعرضناه على جمال عبد الناصر لوافق عليه بعد ان تدخل بعض التمديلات .. وكان البرنامج مختصرا للغاية .. صفحة واحدة تركز على تحليل طبيعة الاستعمار وتؤكد انه مصدر كل المشكلات والشور التي تعاني منها مصر . وانه لا يمكن لمصر الخلاص من مشكلاتها دون الخلاص من الاستعمار **والاخوانه** اولاً . كان هذا هو المركز الاول لبرنامجنا . اما النقاط الاخرى قمنا : اقامة جبهة وطنية تضم كافة القوى والمناصر والاحزاب الوطنية لمقاومة الاستعمار ، اقامة جيش وطني قسوي يسمح فيه بترقية الجنود **السوي** بنية الضباط ، تحقيق العدالة الاجتماعية . وقد استطاع هذا البرنامج **الواضح البعيد** ان يجتذب الى حركتنا فصبا عديدين ومن مختلف الاتجاهات الفكرية والسياسية . ومنه صيغت فيما بعد قيام الثورة **المبادئ الستة** » .

جديد جرى الاستفتاء عليه (مع استفتاء على رئاسة الجمهورية - ويجب ملاحظة ذلك جيدا) في يونيو ، حزيران التالي ، على أساس الجمهورية الرئاسية ، فـ رئيس الجمهورية هو رئيس الدولة ويتولى السلطة التنفيذية ، وهو القائد الأعلى للجيش . وعام ١٩٥٨ ألغى الدستور مع الوحدة المصرية السورية واصل رئيس الجمهورية بقرار منه « دستور فترة الانتقال » الذي تضيف مادته الرابعة ان يتولى السلطة التشريعية مجلس امة « يحدد اعضاؤه ويتم اختيارهم بقرار من رئيس الجمهورية » . وبعد الانفصال عام ١٩٦١ ظل رئيس الجمهورية مصدر التشريع (٧) حتى أعلن عن دستور جديد مؤقت عام ١٩٦٤ . يجيز لمجلس امة ان يفوض رئيس الجمهورية في اصدار القوانين . بالنسبة للسلطة القضائية فالمعروف « ان ثورة ٢٣ يوليو قامت والاحكام العرفية مفروضة منذ حريق القاهرة في يناير السابق ، واستمر الحكم العرفي حتى استقني على دستور ١٩٥٦ في شهر يونيو فرفعت تم فرضت مع الاعتداء الثلاثي في شهر اكتوبر ١٩٥٦ واستمرت حتى صدر الدستور المؤقت في ١٩٦٤ فرفعت ، ولكن حلت محلها تدابير قانون امن الدولة رقم ١١٩ لسنة ١٩٦٤ الذي يمنع رئيس الجمهورية في الظروف العادية سلطات استثنائية » (٨) . وفي مايو ، ايار ١٩٦٧ وبموجب الدستور فوض مجلس امة رئيس الجمهورية في اصدار القوانين ، وفي الشهر التالي فرضت الاحكام العرفية مع حرب حزيران عام ١٩٦٧ .

ثاني هذه النتائج هو الفاء الثورة لمبدأ الحزبية ، وذلك منذ أعلن اللواء محمد نجيب في السادس من يناير ، كانون الثاني ١٩٥٣ حل الاحزاب السياسية القائمة . ثم صدر المرسوم بقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٥٣ بحظر النشاط الحزبي بالنسبة الى اعضاء الاحزاب المنحلة (المادة ٢) وحظر تكوين احزاب سياسية جديدة (المادة ٦) . وأعلن الضباط الاحرار في الثالث والعشرين من يناير ، كانون الثاني عام ١٩٥٣ عن تشكيل ما سمي « هيئة التحرير » كتنظيم سياسي للثورة شعاره « كلنا هيئة التحرير » . وفي ٢٨ مايو ، ايار ١٩٥٧ يتغير العنوان فيصبح « الاتحاد القومي » وشعاره « الاتحاد ، النظام ، العمل » الذي استمر تنظيميا سياسيا للوحدة المصرية السورية حتى الانفصال . وحينذاك فقط سوف نستمتع الى جمال عبيد الناصر بقول « أشعر الآن انه لا بد لي من ان اواجه معكم بشجاعة وشرف أخطاءنا التي يسرت للرجعية انقضاضها : ١ - وقفنا في خطأ المصالحة مع الرجعية . ٢ - وقفنا في خطأ كبير هو عدم كفاية التنظيم الشعبي ، وكانت نتيجة هذا الخطأ ان الرجعية تسلمت الى التنظيم الشعبي وتمكنت من شل فاعليته الثورية وحوالته الى مجرد واجهة تنظيمية . ٣ - اننا لم نبذل الجهد الكافي في توعية الجماهير الواسعة بحقوقها . ٤ - اننا لم نستطع ان نطور جهاز الحكم الى مستوى العمل الثوري .

(٧) طارق البشري - الديمقراطية والناصرية - دار الثقافة الجديد القاهرة ١٩٧٥ - (ص ٢٠)

(٨) المصدر السابق (ص ٢٠ و ٢١)

٥ - ان بعض العناصر المؤمنة (بالطبع يقصد الايمان بالثورة) وجدت نفسها مرغمة على اتخاذ موقف سلبي من حركة النضال الشعبي ، او لم تجد الموقع الذي تستطيع ان تقف فيه وتسهم باخلاص في توجيه النضال الشعبي » (٩) . ولكننا سنفاجأ في الخطاب نفسه بفقرة تقول « ان التجربة قد أثبتت خطأ تكوين الاتحاد القومي الذي فتح ابوابه للقوى الرجعية ، وبالتالي لا بد من اعادة تكوينه » (١٠) . وهي مفارقة مثيرة لانها لا تنطوي على تناقض لفظي بل على اصرار فسي التمسك بصيغة « التنظيم السياسي الواحد » - وليس الحزب - رغم الاعتراف باخفاقه المرير . وهي مفارقة مرة أخرى تنطوي على افكار البنية الطبقية للمجتمع والجوهر الرأسمالي للاقتصاد . ولا يستطيع احد ان ينكر على الكاتب المصري الدكتور عصمت سيف الدين الدولة ناصريته الموضوعية الناضجة ، ومع ذلك ففي كتابه المهم « الاحزاب ومشكلة الديمقراطية في مصر » يقول « كان الخطأ الاساسي الذي وقعت فيه الثورة في تجربتها الاولى لحل مشكلة الديمقراطية في مصر هو توهمها انها اذ تتولى الحكم بأشخاص قادتها تكون قد قضت على سيطرة رأس المال على الحكم » (ص ٤٨) ثم يستعرض - وهو استاذ القانون - قوانين الانفتاح الاقتصادي على الرأسمالية المحلية والاجنبية في ظل الناصرية حتى يقول « لو أن مجلساً من كبار الرأسماليين هو الذي كان يحكم مصر لما قدم للرأسمالية والرأسماليين كل هذه التسهيلات والتشجيعات والافراءات والفنائم » (ص ٨٩) وينتهي الى ان الخطأ الاساسي للسنوات العشر الاولى من تجربة الثورة انها « أرادت أن تقضي على سيطرة رأس المال على الدولة فاختارت رأسمالية الدولة ، أسوأ النظم على الإطلاق » (ص ٩٠) . ورغم ذلك فهل استفاد عبد الناصر او الناصرية من اخفاق التجربة التنظيمية المذكورة مرتين ؟ كلا ، ففي الرابع من نوفمبر ، تشرين الثاني وفي الثامن عشر من الشهر نفسه عام ١٩٦١ بدأ الاعداد والتحضير لقيام « الاتحاد الاشتراكي العربي » الذي استبعد من ناخبيه ومرشحيه من أضرت مصالحهم الاقتصادية باجراءات ذلك العام . وقد صدر قانون الاتحاد الجديد وشعاره « حرية - اشتراكية - وحدة » رقم ١ لسنة ١٩٦٢ ليصبح بتعبير الدكتور سيف الدولة « الحلف البيروقراطي الرأسمالي » (ص ١٢٤ من كتابه المذكور) وتعبير آخر للكاتب نفسه انه اطار التحالف وأداة السيطرة « للبيروقراطيين والرأسمالية الطفيلية » ، و أهدرت الرؤية الديمقراطية التي جاءت فسي الميثاق ، واهدرت الاحكام الديمقراطية التي جاءت في الدستور » (ص ١٢٦) . وعاد عبد الناصر الى نقد التجربة بعد هزيمة ١٩٦٧ المدوية على اثر الانتفاضة الشعبية الاولى فسي فبراير ، شباط ١٩٦٨ فأعلن « بيان ٣٠ مارس » مزجراً في وجهه « الطبقة

(٩) من انور عامر - حكم عبد الناصر في النظرية والتطبيق - المكتبة النموذجية - القاهرة ١٩٧١

(ص ١٦٠ و ١٦١)

(١٠) من عصمت سيف الدولة « الاحزاب ومشكلة الديمقراطية في مصر » (ص ٩٨) .

الجديدة « منذ عام ١٩٦٥ ومتوعدا « البيروقراطية » بدولة المؤسسات وسيادة القانون ومبقيا على صيغة « تحالف قوى الشعب العاملة » أي التنظيم السياسي الوحيد في الوقت نفسه ، الى أن مات . أعاد بناء الاتحاد الاشتراكي العربي بالانتخاب من القمة الى القاعدة ، ولكن « بيان ٣٠ مارس » ظل حبرا على ورق . وكان قد قال قبل رحيله بخمس سنوات في ١٩٦٥/١/٢٠ « لسنا نستطيع ان نقول ان جيلنا قد ادى واجبه الا اذا كنا نستطيع قبل كل المنجزات وبعدها ان نطامن الى استثمار التقدم ، والا فان كل ما صنعناه مهدد بأن يتحول - مهما كانت روعنه - الى فورة لمعت ثم انطفأت . الى بداية تقدمت ثم توقفت « (١١) وكأنه كان ينبأ بهذا ما حدث . ولكن النبوءة تعني المعرفة . والمعرفة تعني المسؤولية .

ثالث هذه النتائج هو الاستعاضة الفعلية عن الحزب او تعدد الاحزاب بالدولة ذاتها حتى ان وزير الداخلية كان هو نفسه امين التنظيم فسي الاتحاد الاشتراكي . اضحت الدولة هي الحزب ، فهي الواسطة الوحيدة للعمل السياسي بأجهزتها الادارية والتنفيذية فارتبط « الولاء السياسي بالولاء للدولة كنظيم ، وامتزج الولاءان ، وتركز النشاط السياسي حول القيادة الفردية الشخصية القائمة على رأس الدولة والمجتمع ، واتخذ النشاط السياسي شكل الاوامر الادارية والاستعاضة عن العلاقات السياسية بالصلات الوظيفية ، فالزعامة ممتزجة بالرئاسة ، والولاء ممتزج بالتبعية الوظيفية الادارية . والثورة - كلها - من الناحية التنظيمية - قامت من داخل جهاز الدولة كنظيم ، فصار جهاز الدولة هو مؤسستها التنظيمية ، وامتزجت السياسة بالادارة « (١٢) ، « فصار جهاز الدولة هو الجهاز السياسي والاداري معا » (١٣) . وقد ادى هذا التراكم في مستويات النظام - بدمج السلطات «فردية القيادة - لان الرئيس هو مصدر التشريع وأن يتحول الزعيم الى مؤسسة السيادة ، وكلاهما شخصية واحدة . اي انه الدولة والشعب معا . والامر نفسه بالترادف يحكم العلاقة بين التنظيم السياسي الواحد (الذي هو مصر كلها - بل وقد نادى عبد الناصر زمنا بما اسماه الحركة العربية الواحدة) والدولة « فظهر الدولة والشعب مترادفين في التقرير والتنفيذ . واسم تكن للناصرية حاجة لكوادر سياسية يجمعها التنظيم او تربى فيه ، فهو ليس جهاز صنع السياسة واتخاذ القرارات كما هو شأن الاحزاب ، فلديها جهاز الدولة ويصنع السياسة وتتخذ القرارات في رئاسته ، وتقوم رئاسة الجمهورية والمستويات العليا في الدولة بوظيفة الاحزاب هذه . وهو ليس الجهاز الاساسي الذي يقوم بدور الدعاية السياسية لدى الجماهير ، فان اجهزة الاعلام اللاسلكية والصحافة تقوم

(١١) المصدر السابق (ص ١٢٨) .

(١٢) طارق البشري - المصدر السابق - (ص ١٣) .

(١٣) المصدر نفسه (ص ٢١) .

بدور اساسي في ذلك وتشرف عليها وزارة الاعلام ، وخطب المساجد تشرف عليها في الغالب وزارة الاوقاف ، وهو ليس الجهاز الاساسي لقياس اتجاهات الراي العام بين الجماهير ، انما يقوم بهذه الوظيفة عدد من أجهزة الدولة نفسها . ان الدولة هنا هي الحزب » (١٤) .

رابع هذه النتائج هو تحول وضع الصحف الى وضع التنظيم السياسي نفسه ، بل تبعيةها القانونية له . ولما كان من المستحيل « الفاء » الصحافة كما حدث للأحزاب ، فقد تحولت الصحف الى « ادارات رسمية » تصب في جهاز الدولة ، وأصبح الصحفي « موظفا » كأي موظف حكومي ، يتلقى التعليمات ، حسب التسلسل الهرمي ، من الرئاسة أو وزير الاعلام أو الرقيب في مصلحة الاستعلامات . هكذا « اندمجت » ما تسمى بالسلطة الرابعة في المجتمع مع بقية السلطات في سلطة واحدة « مفارقة » للمجتمع ، فأصبح « الفكر » مرادفا للاعلام ، صدى للصوت الواحد من ناحية ، وأمسّت الصحافة كالتنظيم السياسي عباءة واسعة يلتحف بها الجميع .

خامس هذه النتائج بدأت بحادث مبكر عميق الدلالة ، هو شقنق عاملين في مصنع نسيج « كفر الدوار » شمال غرب الدلتا ، هما خميس والبكري ، عام ١٩٥٣ ، وذلك لمطالبتهما بحق « الاضراب » للعمال . ورغم ان القطاع الخاص - أي الانتاج الرأسمالي التقليدي - كان في ذروة ازدهاره ، إلا ان الثورة التي أعلنت ضمن مبادئها الستة « القضاء على هيمنة رأس المال على الحكم » قد عاقبت العاملين لمطالبتهما بديموقراطية العمل بين العامل والرأسمالي بالاعدام . وكانت الثورة ذاتها هي التي اعتمدت على اضراب واعتصام عمال النقل في أزمة مارس ، آذار ١٩٥٤ في رفض الطريق الليبرالي وهم يحملون لافتات تهتف « لتسقط الحرية » ويطالبون بـ « عدم السماح بقيام الاضراب » و « عدم الدخول في معارك انتخابية » (١٥) . هذان الموقفان صاغاً في ما بعد علاقة الدولة بالنقابات والاتحادات العمالية والمهنية ، اذ اشترطت عضوية الاتحاد الاشتراكي سلفاً لعضوية النقابة العمالية او المهنية . وكما أصبح وزير الداخلية ذات يوم امينا للتنظيم السياسي ، كثيراً ما أصبح وزير التعليم تقييماً للمعلمين ووزير العمل تقييماً للعمال . أي تحقيق الشمولية القصوى بأعلى درجات الاندماج بين السلطات والمنظمات الشعبية والمهنية .

★ ★ ★

(١٤) المصدر نفسه (ص ٣٦) .

(١٥) جريدة « المصري » ٢٨ مارس ، آذار ١٩٥٤ وراجع تفصيلاً لهذه الواقعة التاريخية في كتاب « عبد الناصر وأزمة مارس ١٩٥٤ » للكتور مبد العظيم رمضان - دار روز اليوسف - القاهرة ١٩٧٦

ان هذه المجموعة من المقدمات والنتائج قد صاغها سياقاً جديداً من الثوابت والمتغيرات من الماضي والحاضر من الأفعال وردود الفعل من الخارج والداخل بما يتشابه مع بعضه البعض على نحو بالغ التعقيد ، بحيث لا يصح السؤال « هل كان عبد الناصر دكتاتورا » (١٦) وارداً ، لان السؤال الأهم والأكثر إلحاحاً : ماذا أضافت الناصرية (بهزائمها قبل انتصاراتها) من أبعاد وأعباء على قضية الديمقراطية في مصر ؟

أضافت **أولاً** أن استقلال الإرادة الوطنية للمصريين ، هو مقدمة المقدمات لأي صيغة ديمقراطية جديدة ، من شأنها تنظيم علاقات القوى الطبقية في المجتمع . واستقلال هذه الإرادة لا يتحقق إلا باستبعاد القوى الأجنبية المباشرة (الاحتلال) وغير المباشرة (الاقتصاد) والركائز المحلية لهذه القوى (النظام الملكي والكمبرادور) .

وأضافت **ثانياً** أن الإرادة المصرية هي « الإرادة العربية في شعب مصر » ، فالسيادة الوطنية لمصر لا تتحقق إلا عبر السيادة القومية للعرب والارتباط الجدلي العميق بين الأقليم والامة .

وأضافت **ثالثاً** أن الإرادة المصرية هي إرادة أوسع جماهير الشعب في الإنتاج الوطني والقومي ، بحيث لا تكون هناكهوة بين قوى الإنتاج وعلاقات الانتاج . . وبحيث يصبح التحول الاجتماعي لردم هذه الهوة استكمالاً لموضوعياً للاستقلال ، لا تجاوزاً له إلى انحياز طبقي ، بل إلى انحياز **للهضة** المجتمع ككل .

تلك هي **الأبعاد** ، ولكن **الأبعاد** كانت خطيرة . كانت **أولاً** تحويل الجيش من أداة للتغيير إلى **نموذج في بناء السلطة والمجتمع** ، بمعنى آخر **عسكرة الحياة المدنية** . ثم انتقل النموذج **ثانياً** من الفرضية الفكرية لقائد الثورة إلى التحقق الاجتماعي ، بانتقال مجموعة كبيرة من العسكريين إلى الحياة المدنية في مؤسسات القطاع العام **مكافأة** لهم على **أحداث** التغيير ، فأصبحوا جناحاً اجتماعياً له مصالح محددة من شأنها **تجميد** التغيير . ولأن « الإدارة » أختيرت لهم واختاروها مكاناً في علاقات الإنتاج ، فقد كان التشابك بينهم وبين التكنوقراط من جهة والبيروقراطية من جهة أخرى ضرورة لازمة . كما كان الارتباط بين العناصر الثلاثة والعمليات الكمبرادورية مساراً طبيعياً . هكذا تشكلت نواة ما دعاه عبد الناصر نفسه عام ١٩٦٥ (تاريخ نهاية خطة التنمية وبداية التدهور الاقتصادي) بالطبقة الجديدة التي لا رأس مال **إنتاجي** لها ، ومع هذا كانت تملك كافة سلطات التقرير وقنوات التنفيذ . وبالتالي لم يكن لها مصلحة مطلقاً في « الرقابة » من ناحية أو « مشاركة » الآخرين في

(١٦) للدكتور عصمت سيف الدولة - دار المسيرة - بيروت - تاريخ النشر غير مثبت .

صنع القرار . لم تكن لها اية مصلحة في اية صيغة ديمقراطية . بل كان التنظيم السياسي الواحد والذي يجمع « مصر كلها » هو وسيلتها لتميع الصراع الاجتماعى ومحاولة تجميده ، لانه ينفي العمل الديمقراطي خارج علاقات الانتاج . هذا البديل المندمج في السلطة والمنفصل عنها في آن ، يحقق **مباركة** القرار العلوي دون **المشاركة** في صنعه . وفي التنفيذ يعتمد تلقائيا عن **الرقابة** عليه . كذلك الصحافة وبقية اجهزة الاعلام ، والنقابات العمالية والمهنية وغيرها من المنظمات « الشعبية » .

الليبرالية الاقتصادية المطلقة في السنوات العشر الاولى من الثورة لم تنعكس في الحدود الدنيا لليبرالية السياسية . والنخيط الاقتصادي الموجه نسبيا في السنوات التالية لم ينعكس في الحدود الدنيا للديموقراطية الشعبية . هكذا بقيت الثورة في عهدها أو في مراحلها الثلاث (الوطنية - القومية - الاجتماعية) ثورة ناقصة . تنقصها الحلقة الرئيسية في النضال **الوطني والقومي والاجتماعي** ، وهي الديمقراطية . لقد اتاحت لها فرصة الابداع النظري في استخلاص صيغة ديمقراطية جديدة على العالم المتخلف ، **لتحدي الاستقلال والنهضة** ، ولكنها فون على نفسها الفرصة . . فلم تدرك قط ان لا ديمقراطية وطنية ولا ديمقراطية قومية ولا ديمقراطية اجتماعية ، بغير ديمقراطية سياسيه .

وكان ثمن غياب هذه الحلقة الرئيسية الثمن تربط بين المسويات الاخرى للديموقراطية (منجزات الاستقلال والوحدة والتنمية) فادحا . . على مصر والعرب والعالم « الثالث » جميعا . لا نقصد الوفاء الشهداء المصريين والعرب في ساحة النضال الديمقراطي وعشرات الالوف في ساحة الصراع الوطني والقومي . بل نقصد هزيمة **الاستقلال** المصري والعربي عام ١٩٦٧ وهزيمة **النهضة** في انقلاب ١٩٧١ وهزائم العالم الثالث التي توالى . فكما كانت مصر الناصرية نموذجا رائدا لنهضة العالم المتخلف بعد الحرب الثانية ، كانت ايضا مفتاح السقوط مع السبعينات .

٤ - ديمقراطية الانقلاب

بحكي الرئيس السادات في ما يشبه « الاعتراف » ان انقساماً داخل مجلس الثورة قد حدث فور قيامها حول اسلوب الحكم في المستقبل ، وهل يكون ديمقراطيا او دكتاتوريا ، فوقف عبد الناصر وحده في صف الديمقراطية (والمقصود بها في السياق الليبرالية) بينما وقف الآخرون جميعا في صف الدكتاتورية ، فاستقال عبد الناصر وعاد الى منزله ، فتراجع « الآخرون » عن

رايهم ، فتراجع هو (١٧) . حدث ذلك في بداية الثورة ، ولم تمض شهور الا وكان مسلسل الاجراءات المعادية للديموقراطية قد بدأ حتى بلغ ذروته في مارس ، اذار ١٩٥٤ حيث كان المشهد هكذا : عبد الناصر و « الآخرون » يقطعون الطريق على الليبرالية ، والضابطان اليساريان خالد محي الدين ويوسف صديق يقفان الى جانبها وقد انتهى امرهما بنفي الاول الى اوروبا وسجن الثاني (١٨) .

قرب « نهاية » الثورة - بين عامي ١٩٦٤ و ١٩٦٥ - حاول عبد الناصر ، كما تقول الوثائق المتوفرة الآن (١٩) محاولة مضنية لبناء « الحزب الثوري » أو « الطليعة الاشتراكية » . وفي ليلة ١٤ مايو ، ايار ١٩٧١ تساقط هذا الحزب لدى الضربة الاولى من قوى الثورة المضادة داخله ، فقد كان ممدوح سالم محافظ الاسكندرية الذي تولى وزارة الداخلية ، والليثي ناصف قائد الحرس الجمهوري ، والفريق محمد احمد صادق رئيس اركان القوات المسلحة ، فضلا عن الرئيس السادات نفسه ، من الاعضاء البارزين في « الحزب السري » . كان سرا على الشعب لا على الثورة المضادة ، وكان اهم الاعضاء فيه « يعينون » في مستوباتهم بحكم « وظائفهم » في الدولة لا بأي معيار آخر . لذلك سقط ، ولم يكن لسقوطه اي صدى . سقط سرا كما اقيم .

معنى هاتين الواقعتين ان الثورة الناصرية في مرحلتها : الليبرالية الاقتصادية والتوجيه الاقتصادي المركزي ، لم تنجح قط في اقامة ليبرالية سياسية للمرحلة الاولى ولا حزب ثوري للمرحلة الثانية ، وفي مرحلة وحدتها القومية مع سوريا كان غياب الديموقراطية من بين اهم عناصر الثغرة التي نفذ منها « الانفصال » . والاهم من ذلك كله ان الواقعتين تؤكدان « ليبرالية » عبد الناصر في المرحلة الاولى و « ثوريته » في الثانية ، دون ان يتمكن مطلقا من اقامة الليبرالية أو الحزب الثوري . فليست القضية هي « النوايا الشخصية » أو « التركيب المواجهي » لقائد الثورة . وليست القضية بالمقابل من ثوابت الخصوصية الاجتماعية

(١٧) من د. عصمت سيف الدولة في « هل كان عبد الناصر دكتاتورا » (ص ٢١) ولكن احمد حمروش يروي القصة ذاتها على نحو اكثر دقة بصفته احد « الضباط الاحرار » فيؤكد صحة الواقعة مضيفا ان خالد محيي الدين ويوسف صديق كانا الى جانب عبد الناصر في الاصرار على « الديموقراطية » حينذاك - راجع كتابه « قصة ثورة ٢٣ يوليو » - الجزء الاول (من ص ٢٦١ الى ص ٢٨٣) .

(١٨) من د. عبد العظيم رمضان - عبد الناصر وازمة مارس ١٩٥٤ (ص ١٥٨ و ١٥٩) .

(١٩) راجع ، مثلا ، « اوراق ناصرية في ملف سري للغاية » - وفاق قدم لها د. رفعت السعيد - دار الثقافة الجديدة - القاهرة ١٩٧٥

المصرية (٢٠) . وانما هو **انفراد الطبقة الوسطى المصرية بالحكم طلياسة الثورات الناصرية الثلاث** ، كرد فعل عنيف على وجودها المهدد والمتداخل مع الطبقات العليا والقهر الاجنبي طيلة الثلاثة ارباع القرن السابقة على استقلالها . وكرد فعل عنيف على تعاظم الطبقات الشعبية طيلة الثلاثين عاما السابقة على ثورة ١٩٥٢ . ورغم تناقض الناصرية مع شرائح من الطبقة الوسطى حول « اسلوب » التطور الراسمالي، ومن ثم حول « اسلوب الحكم » ، الا أن حصيلة المصلحة الاقتصادية والاجتماعية للطبقة الوسطى كانت الانفراد بالحكم دون امعان للنظر في ان **الانفراد الطبقي** فسي المجتمع يقود في ظل التخلف الى **انفراد فتوي** للسلطة (او ما يسميه البعض بالاسلوب الدكتاتوري) .

على اية حال فقد ادى ثلث الطبقة الوسطى المصرية من ليبرالية النظام الملكي والتي كبلتها في قيود الاحتكارات الاجنبية وأرستقراطية الارض معا الامر الذي اعاق تطورها الطبيعي اكثر من مرة ، قد سمح لها في السنوات العشر الاولى من الثورة بالاستقلال لدرجة الانفراد ، ولكنه من جهة اخرى لم يمنحها حرية الحركة السياسية . كذلك ادى وعب هذه الطبقة من الجماهير **الشعبية** الى تامين الديموقراطية مع التاميمات الاقتصادية للشرائح العليا من البرجوازية ، الامر الذي عزز استقلالها دون **انجاز النهضة** التي لا يمكن ان تكون في ظل المتغيرات الاجتماعية التالية لثورة ١٩٥٢ نهضة وحيدة الجانب (الاقتصادي مثلا) او وحيدة العائد (الى الطبقة الوسطى مثلا) .

هكذا انتهت الثورة الوطنية الديموقراطية في مصر مرتين عام ١٩٦٧ بالهزيمة العسكرية وعام ١٩٧١ بالانقلاب الدستوري ، وقد مهدت موضوعيا الطريق ونقيضه معا : اما « **ثورة ثقافية** » شاملة تتنافى النهضة بأقصى درجات الراديكالية الاقتصادية وأقصى درجات الديموقراطية السياسية معا وفي وقت واحد ، اما **ثورة مضادة** تكرر السقوط الاقتصادي والاجتماعي بالانفتاح المطلق على الاحتكارات الغربية لدرجة التبعية ، والانفتاح السياسي على الشرائح الاجتماعية القادرة على انجاز هذه « التبعية » .

وادت تراكمات الانفراد الطبقي بالنظام والانفراد الفتوي بالسلطة الى حسم الصراع لمصلحة الطريق الثاني ، المضاد لطريق الثورة الثقافية .

الحقيقة ان مصر - السادات ، ليست ثورة مضادة للناصرية كما توحي

(٢٠) في رواية « القاهرة الجديدة » للروائي المصري نجيب محفوظ (وقد نشرت للمرة الاولى عام ١٩٤٤) يقول على لسان احد شخصياته إن اي مذهب سياسي حين يطبق في مصر يتحول الى دكتاتورية .

بذلك احداث ليلة ١٤ مايو ، ايار ١٩٧١ . لقد كرسست فحسب سقوطا وقع فسي الخامس من حزيران ١٩٦٧ وحالت دون اعلانه الشخصية التاريخية لعبد الناصر . وكانت قوى الثورة المضادة على اهبة الاستعداد في التاسع من حزيران ذلك العام ، حتى ان جدران الاتحاد الاشتراكي في كثير من المواقع قد احتلتها صورة « زكريا محي الدين » الذي رشحه عبد الناصر في خطاب تنحيه للتفاهم مع الاميركيين . وما قامت به الجماهير المصرية تلك الليلة من زحف اسطوري غير منظم ل تمنع عبد الناصر من الاستقالة ، كان رفضا عفويا لانقضاء الثورة المضادة على الحكم ، مع « امل » غامض في احتمالات ثورة ثقافية ما عبرت عنها الجماهير بكلمة « التغيير » و « استمرار الثورة » وما الى ذلك من شعارات . لقد اعطت الجماهير قائد الثورة الناقصة - والمهزومة في ايام ستة - قرصة العمر ليجري بنفسه هذا التغيير . ولكن « قلب » الجماهير كان في واد ، و « عقلها » لا يستطيع ان يدرك « الاستحالة الموضوعية » المستقلة عن الامل ، لان يتم التغيير بفرد ، وبهذا « الفرد » على التحديد ، او بهيكل طبقي حاكم ، هو هذا الهيكل بالذات .

كان الطريق مفتوحا ، لا من شرق السويس الى القاهرة امام العدو العسكري فقط ، بل من الاسكندرية الى اسوان امام العدو الطبقي والوطني ايضا . . **فالجبرية** كانت الفعل الوحيد القادر على ملء ذلك الفراغ الميت بسين عامي ٦٧ و ١٩٧١ والذي يمكن تسميته باللائورة (ثقافية) واللائورة (مضادة) .

والحقيقة الثانية هي ان مصر - السادات ، ليست ثورة مصرية مضادة ، بل الثورة العالية المضادة للعرب في مصر . . فطالما ان التاريخ الاجتماعي للمصريين يخلو من الحرب الاهلية ، فانه يخلو من الثورة الوطنية المضادة في الوقت نفسه . وهي احدى العناصر الفريدة في تكوين « الخصوصية المصرية » ان الثورات المضادة التي عرفتها مصر ، هي تداخل اجنبي مع فئات اجتماعية بلا جذور ثابتة كالشرائع الكمبرادورية (٢١) . وعندما يقع الحسم من جانب هذا التحالف بين ما هو اجنبي وما هو محلي (ولا اقول وطني) ، فانه يستقطب الى دائرته فئات اجتماعية اوسع ، حتى تلك التي تتناقض مصلحتها الاستراتيجية مع جوهر المصالح الاستراتيجية للتحالف الجديد . وينجح هذا الاستقطاب غالبا بحكم الثوابت التاريخية كتداخل الثورة والثورة المضادة في سياق اقتصادي وسياسي شبه موحد ، وهو ما تميزت به نشأة وتطور البرجوازية المصرية . وكافتقار « الطبقة » الى الحزب بالمعنى الاصطلاحي للتنظيم الانضباطي ، والميل الدائم الى « وعاء تنظيمي واسع » يحتوي ويفرز كل التناقضات . وكعبادة الشرعية .

(٢١) على عكس « الثورة » في مصر ، فانها لا تستورد ، والثورة العالية غير قابلة للتصدير الى مصر رغم افتتاح مصر على الفكر وتفاعلها مع التجارب ، ولكن الثورة المصرية ، هي بالضرورة سوداء مصرية من صنع العناصر والعوامل المحلية في باطن الارض الاجتماعية المصرية .

ولا شك ان الثورة المضادة في مصر منذ بداية السبعينات ، قد عثرت على طريقها المهد دون عناء كبير : غياب الديمقراطية في الثورة الناصرية كحلقة رئيسية قابضة على زمام التحرير وعجلة التنمية . بغيابها تنكمش « الأرض » داخل الاقليم وتنزل عن الامة ، وتحول التنمية من مجتمع الانتاج الى مجتمع الاستهلاك ، فتصبح تنمية للاستيراد والتصدير الحر من قيود « الوطن » و « المجتمع » لمصلحة رأس المال الاجنبي والكمبرادور المحلي .

هكذا كان ويجب ان يظل السؤال : هل من الممكن لمصر – السادات ان تحقق « الديمقراطية » ؟

والجواب **النظري** انه من المستحيل لانقلاب الثورة المضادة ان يستخدم سلاحا ضده ولا يتفق مع هويته الاجتماعية ووظيفته السياسية وهدفه الاقتصادي . فالديموقراطية في الثورة الناصرية عنصر **ناقص** حقا ، ولكنها في الثورة المضادة عنصر **مضاد** لولادتها وبقائها واستمرارها . لذلك ما كان يمكن لانقلاب السادات ان يؤدي لا الى الليبرالية البرجوازية ولا الى الديمقراطية الشعبية ، فضلا عن التفكير في ابداع ديموقراطي اصيل يتجاوز النماذج العالمية القائمة دون الانفلاق عنها . لماذا ؟ لسبب يدخل في صميم الخصوصية الاجتماعية المصرية ، وهو ان الديمقراطية تدم بالضرورة التيار الاكثر تقدما لنهضة المجتمع ككل ، ولطبقات المنتجة على وجه الخصوص . ولسبب يدخل في صميم المرحلة التاريخية التي عاش الانقلاب في اطارها ، وهو تصفية **الثورة الوطنية** تصفية شاملة للتحرير والتنمية ، بتراجع **الأرض** لان تصبح خطا جغرافيا على خريطة وان يتراجع هذا الخط نفسه الى حدود « الاقليم » في خط مواز للاقتصاد حيث يصبح رأس المال بلا جنسية ولا جذور محلية بل جرم صغير يدور بحكم قوانين الجاذبية الرأسمالية في فلك المجموعة الاقوى والاكبر والاكثر انتاجا من الاحتكارات الدولية .

ليست هناك اية مصلحة موضوعية لمصر – السادات ، فسي تحقيق الديمقراطية ، لانه لا مصلحة للاحتكارات العالمية ولا رأس المال الصهيوني ولا الكمبرادور المصري في الديمقراطية . . التي تمثل لهذه الاطراف الثلاثة نقيضا موضوعيا ، لا في الوسائل فقط ، بل في الغايات اولا واخيرا .

واذن ، فما الذي جرى في مصر – السادات ذات يوم باسم « الديمقراطية » وذات يوم آخر كان دكتاتورية سافرة ؟

هنا نضع جوابنا النظري السابق امام الاختبار **العملي** لمسيرة الديمقراطية المصرية في ظل مصر – السادات ، طيلة السنوات الثماني الماضية . قبل ذلك يجب التفصيل قليلا في شأن حقيقتين سبقت الاشارة السريعة اليهما :

● الاولى هي ان الثورة المضادة في مصر ليست ثورة على الناصرية **اصلا** .

والمقصود باضافة كلمة « اصلا » هنا التأكيد بأن الثورة المضادة هي ضد الناصرية **فهمنا وفهمنا** ، ولكنها في الاصل حرب وقائية ضد الثورة الاشمل الكامنة والممكنة ، الثورة الثقافية التي تستعيد الديموقراطية الغائبة عن الناصرية ، فتستعيد معها كامل التحرير وكامل التنمية او التقدم الاجتماعي . واذا كانت الثورة المضادة ليست ضد الناصرية اصلا ، فهي ايضا ليست **امتدادا** لها حتى ان البعض يصل في **تبريره** - ولا اقول تفسيره - لمصر - السادات ان ثورة ١٩٥٢ ذاتها كانت ثورة مضادة ، وبالتالي فما جرى هو امتداد طبيعي لها . ان ما جرى طبيعي طالما انه وقع أولا ، ولكنه طبيعي اكثر لان الثورة المضادة استغلت **نقص** الثورة الناصرية فزادته **نقصا** ، بينما كان على الثورة الثقافية ان **تكمله** وتسد الثغرة . وفرق كبير بين **استغلال** الثغرة المفتوحة للنفوذ منها ، **والامتداد** . ان الامتداد الوحيد الذي كان ممكنا نظريا هو الثورة الاكثر راديكالية ، والتي ما كان سيقوم بها الجهاز الناصري الحاكم حتى ايار ١٩٧١ . **حتمية** الثورة المضادة هنا مسألة هي الاخرى ممكنة النظر ، اما الامتداد فلا . لقد برهنت الثورة الناصرية طيلة ثمانية عشر عاما فسي معارك دائمة وباهظة ضد الاستعمار انها ثورة **وطنية** لم تنجز لاسباب عديدة **الثورة الديموقراطية** . ولا يمكن لهذه الثورة ان تلد **ثورة الاستعمار** نفسه ضد **الثورة** ، وان هيات موضوعيا لهذه الثورة المضادة اسباب النجاح .

● الحقيقة الثانية هي ان ما وقع خلال السنوات الثماني الماضية هو ثورة عالمية مضادة للعرب في مصر . مصر ليست سوقا مغرية للاستثمارات العالمية ، ولا بها من « الطاقة » والموارد الطبيعية ما يمكن نهبه او الصراع من حوله . مصر باختصار ، هي اقوى الحلقات في الثورة العربية المعاصرة لاسباب تعود الى كونها « المفتاح » الرئيسي للبوابتين العربية والافريقية ، يؤازر الموقع الاستراتيجي لهذا المفتاح ثقل اجتماعي ووزن حضاري لهما اشعاع ثقافي قوي (بمعنى صناعة النماذج والانماط الحياتية) . اما لبنان فرغم ما يتوفر له من موقع واشعاع ، فان تركيبه الاجتماعي - الاقتصادي جعل منه اضعف الحلقات في الثورة العربية المعاصرة .

ولقد اغلق عبد الناصر عينيه على المشهد الاول للثورة العالمية المضادة - عشية انتقاضها على كرسيه بالذات - وكان يظن بقعة ايلول ، سبتمبر ١٩٧٠ انه قد اسدل الستار على المأساة . . ولم يكن يدري انه قد شاهد فحسب برولوج المسرحية الدامية ، اذ بوفاته قد فتح الستار عن اخطر فصولها . كان النفط العربي ولا يزال ، وكانت الممرات الملاحية العربية ولا تزال ، وكان الموقع الاستراتيجي لعرب الشرق الاوسط المحاذي لبطن الاتحاد السوفياتي ولا يزال ، مناطق النفوذ التقليدية للاستعمار القديم ومناطق النفوذ نفسها للاستعمار الجديد . وكان النموذج المصري في الاستقلال والتنمية والنموذج اللبناني في ليبرالية المجتمع الطائفي ، يستكملان - ربما دون قصد - بعضهما البعض رغم كافة التناقضات بينهما ، في مواجهة النفوذ الغربي والعنصرية الصهيونية . وكانت المشكلة .

الفلسطينية بعد هزيمة ١٩٦٧ بسنوات قليلة قد تجسدت في **المقاومة الفلسطينية** من لبنان . وسرعان ما اقبلت **ثورة مايو** السودانية عام ١٩٦٨ وثورة تموز العراقية من العام نفسه وثورة الفاتح من سبتمبر في ليبيا عام ١٩٦٩ من قلب الهزيمة ردا ضمنا عليها حتى كادت - مع حرب الاستنزاف المصرية - ان تصبح فعلا مجرد « نكسة » كما دعاها عبد الناصر . حينئذ كان لا بد من **سياسة جديرة سريعة تحفظ الطاقة** للغرب الصنامي وتحمي ممرات هذه الطاقة وتحرس على موقع الأمن الاستراتيجي للولايات المتحدة في الشرق الاوسط . اي كان لا بد من توجيه **ضربة استراتيجية للعرب في مصر ولبنان على وجه التحديد** ، في اقوى حلقات الثورة العربية المعاصر وفي اضعفها معا ، ضرب « المفتاح » و « النموذج » و « الصمود » في مصر ، وضرب الليبرالية الطائفية والمقاومة الفلسطينية في لبنان .

ولما كان عهد تحرك الاساطيل والتورط الاجنبي المباشر ، قد ولى مع حرب فيتنام ، فقد كانت العناصر المحلية في كلا البلدين على اهبة الاستعداد لتلقي الاوامر وتنفيذ التعليمات تنفيذا يتكيف مع ظروف كل بلد : انقلاب دستوري في مصر وحرب شاملة في لبنان . وليس صدفة ذلك التزامن المثير بين احداث البلدين . وهكذا كان . فالهدف الاستراتيجي والمباشر من الثورة العالمية المضادة قيهما هو **الامة العربية** ، ولكن وسيلة هذه الثورة الوقائية ضد **ثورة ثقافية** تختصر كانت القاهرة وبيروت .

ومن المفارقات المأساوية ان مصر - السادات قد اوجت زمنا بالديموقراطية ، بينما اوحى لبنان بانه قد ذبحها . من المفارقات ايضا ان البعض قد توهم ان مصر يمكن ان تصبح لبنان - البديل .

٥ - فيبئنة مصر ؟

مشهدان دراماتيكيان اقدم عليهما نظام « الانقلاب » مع بداية السبعينات : حين قرر الرئيس السادات هدم معتقل « طره » كرمز لتحطيم معسكرات الاعتقال الناصرية وعدم العودة الى عهد « الاجراءات الاستثنائية » . وحين توجه وزير الداخلية ومعه حشد من الصحفيين المصريين والاجانب ليشاهدوا « حرق » الاشرطة التي سجلت عليها اجهزة الامن الناصرية الاحاديث الخاصة لبعض الشخصيات . ولم ينتبه احد حينذاك الى الظاهرة المزدوجة في المشهدين : شقها الاول ان الهدم الرمزي لسجن « طره » - الذي يقع جنوب القاهرة وشمال الضاحية حلوان - لم يكن يعني مطلقا ان السجون في مصر تحولت الى حدائق ، بل كان يعني « الافراج » عن بقايا « الاخوان المسلمين » الذين كانوا قد حبسوا بموجب احكام قانونية منذ عام ١٩٦٥ على اثر محاولتهم المسلحة لاغتيال عبيد الناصر . وكذلك الافراج عن بعض الجواسيس الاسرائيليين والمصريين ، وعن الكتائب المصري

مصطفى أمين الذي كانت احدى المحاكم قد اصدرت بحقه عام ١٩٦٥ ايضا حكما بالسجن لمدة ١٥ عاما لاتهامه بالتخابر مع أجهزة الامن الاميركية . الشق الثاني للظاهرة ان الحرق الرمزي لشرطة التسجيل المباحثية قد برهنت بالدليل الدامغ على ان « التصنب » الذي كانت تمارسه أجهزة الامن الناصري ، كان من نصيب الغالبية الساحقة من الشخصيات الديموقراطية واليسارية .. حتى ان الكاتب اليساري لطفي الخولي وزوجته والسيدة نوال المحلاوي سكرتيرة محمد حسنين هيكل - حتى عام ١٩٧٠ - وزوجها قد دخلوا السجن عدة شهور ولم بفرج عنهم الا بعد وفاة عبد الناصر ، بموجب تسجيلات صوتية مارستها الاجهزة المذكورة لزارة عائلية ضمت الاربعة .

ايا كان الامر ، فقد كان المشهدان الدراماتيكيان بعد سقوط المجموعة الناصرية عام ١٩٧١ ، يوحيان كما لو ان النظام الجديد قد شد العزم على « لبننة مصر » اي استلهم النموذج الليبرالي في الحياة السياسية للمجتمع . وكان من شأن هذه المظاهر ان تنال رضا المصريين الذين عانى بعضهم الولايات في ظل تأميم الديموقراطية لمصلحة الفئة - لا الطبقة - ومصلحة الفرد ، لا النظام .

ولكن المشهد الدراماتيكي في مزرعة سجن طره لم يكن في واقع الامر بشير الى لبننة مصر الا من حيث المظهر الخارجي ، بينما كان يشير الى « سعوديتها » من حيث المضمون السياسي للمفرح عنهم . تلك كانت اشارة الى المستقبل . بينما كان مشهد حرق الاشرطة في ساحة وزارة الداخلية مجرد تنديد بالماضي ومحاولة استغلاله باحتواء اليسار ، وتذكيره بالذي كان ، كان المشهد في حقيقته دعوة لليساريان يفوز « بحريته » في حدود النظام و « لتكريس » الانقلاب وتعميده من كافة القوى السياسية في البلاد .

بالاضافة الى « جوهر » المشهدين الذي لم ينتبه اليه الكثيرون في الوقت المناسب ، لم يلحظ الجميع ذلك التواري المحكم في القرارات والاجراءات منذ بداية الانقلاب .. **فالبداية** التي قدمها السادات للعالم في شباط ، فبراير ١٩٧١ وقانون الاستثمار العربي والاجنبي الذي صدر في ايلول ، سبتمبر ١٩٧١ ليسا منفصلين عن بعضهما . والمبادرة الاولى تؤكد هوبة الانقلاب من قبل نكريسه في مايو ، ايار ١٩٧١ والمبادرة الثانية تؤكد هوبته الاقتصادية بعد الاطاحة بالمجموعة الناصرية من السلطة في ذلك التارسخ . كانت المبادرة الاولى بداية الانفتاح السياسي على « الغرب » و « اسرائيل » ، وكانت المبادرة الثانية بداية الانفتاح الاقتصادي . وا قبل الاستغناء عن الخبراء السوفيات عام ١٩٧٢ بداية الانفتاح العسكري . وما ان انتهى عام ١٩٧٢ وما كاد يثبت عام ١٩٧٣ حتى ماجت مصر بحركة الطلاب والمتقنين ونقيضها الفتنة الطائفية . هنا اعطت « ليبرالية » النظام الجديد اولى ثمارها او ما سمي بقانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧٢ « بشأن حماية الوحدة

الوطنية » . وقد لوحظ أن القانون الجديد في مادته الثانية أن « الاتحاد الاشتراكي العربي هو التنظيم **الوحداني** المعبر عن تحالف قوى الشعب العاملة » . ولم يكن هناك نص في الوثائق الدستورية السابقة ، بما فيها دستور الانقلاب ذاته ، على أن الاتحاد الاشتراكي هو التنظيم السياسي الوحيد ، رغم أنه عمليا كان كذلك . ولكن المقصود بالاضافة الجديدة هو مواجهة الاشكال التنظيمية المستقلة عن السلطة والتي ولدت كمعارضة قائمة وأخرى محتملة للنظام الجديد . وقد جاءت المادة واضحة وقاطعة ، حين قالت : « ولا يجوز انشاء تنظيمات سياسية خارج الاتحاد الاشتراكي العربي او منظمات جماهيرية أخرى خارج المنظمات الجماهيرية التي تشكل طبقا للقانون » . . فلقد ولدت أثناء انتفاضة الطلاب والعمال والمثقفين اشكال تنظيمية جديدة تماما ومستقلة عن الأطر الرسمية سواء في النقابات المهنية او الاتحادات الطلابية والعمالية كاللجان الوطنية والمؤتمرات المستمرة الانعقاد والتسيير الذاتي للمصانع وغير ذلك . وهي اشكال من التنظيم المستقل ايضا عن المنظمات السرية بسارا او يميناً . وقد تنبه النظام الجديد في وقت مبكر الى خطورة هذه « **المبادرات** » التنظيمية التي تشكل في مجموعها **وقاية ايجابية** على محاولاته الحثيثة حينذاك في « الاحتواء » . . كان من شأن هذه الرقابة الشعبية تمزيق اقنعة الاحتواء العلوي بالمواجهة من اسفل . لذلك جاء « الابداع الفكري » لدى العقيدة الانقلابية بأن يرتدي القمع ثياب القانون . . فلا معتقلات ولكن السجن مفتوحة في ظل سيادة القانون . والقانون ممكن الصدور في أي وقت ، حتى اذا تعارض مع المبادئ الاساسية لحقوق الانسان والقيم الرئيسية في الدستور ، فانه « المظلة » الواقية من الهزات . هكذا اقبلت المادة الثالثة من القانون الجديد « تعاقب بالحبس كل من انشأ أو نظم أو ادار جمعية أو هيئة أو منظمة أو جماعة على خلاف حكم المادة السابقة . . وكل من انضم . . او اشترك فيها . ويعفى من العقوبة كل من بادر بإبلاغ السلطات . . . » والمادة الرابعة تعاقب بالحبس « كل ما عرض الوحدة الوطنية للخطر » والمادة الخامسة تفرغت لكل « من اذاع عمدا اخبارا أو بيانات او اشاعات كاذبة بقصد الاضرار بالوحدة الوطنية » .

ولا بد هنا من استقبال القانون الجديد في سياق ثلاث ملاحظات رئيسية : **الاولى** أن مواد العقوبات في القانون مستوحاة بكاملها من المواد التي اضافها اسماعيل صدقي باشا الى القانون المصري في مواجهة الحركة الوطنية ضد الاحتلال البريطاني والعرش ، ولكن مع تعديلات أساسية . فالقانون المعادي للحريات في ظل الملكية والانكليز وحكومات الاقلية كان يشترط في المادة ٩٨ عقوبات أن يرسي تلك الهيئات او المنظمات المشار اليها « الى سيطرة طبقة اجتماعية على غيرها من الطبقات او الى القضاء على طبقة اجتماعية او الى قلب نظم الدولة الاساسية . . متى كان استعمال القوة او الارهاب ملحوظا في ذلك » . كذلك المادة ٩٨ ب من القانون القديم نفسه تعاقب الترويج « لتغيير مبادئ الدستور الاساسية للهيئة الاجتماعية او لتسويد طبقة اجتماعية على غيرها من الطبقات . . الخ » . والملاحظ

هنا ان القانون « الدكتاتوري » القديم كان اكثر ليبرالية من القانون الجديد لانه لا يجرم قيام المنظمات والهيئات والجمعيات بحد ذاتها . بل لقد صدر في ظل حياة حزبية معترف بها في الدستور والقانون معا ، ولكنه يجرم هدفا محسدا هو « سيطرة » إحدى الطبقات ، ووسيلة محددة هي « العنف » . أما القانون الجديد فيتكلم عن هدف بالغ التعميم وبلا تعريف دستوري او قانوني هو « تعريض الوحدة الوطنية للخطر » . . فما هي هذه الوحدة الوطنية ، ومتى تصبح عرضة للخطر ؟

هنا ترد الملاحظة الثانية التي يمكن الحصول عليها من تقرير لجنة الشؤون التشريعية حين نقرا ما نصه « . . وتنفيذا لما اعلنه السيد رئيس الجمهورية في خطابه بالجلسة الافتتاحية للمؤتمر القومي في هذا الدور من ضرورة صيانة الوحدة الوطنية بدعوة مجلس الشعب لدورة طارئة حتى يشرع قانونا للوحدة الوطنية » (٢٢) . أي ان تعريف « الوحدة الوطنية » التي قد تصل فيها العقوبة لدرجة « الاشغال الشاقة المؤبدة » ومعاييرها ايضا هو رئيس الجمهورية وتقديره للامور . ولا بد من ان نركز هنا على ان الرئيس هو الذي دعما الى سن القانون ، وان ذلك تم بعد احداث غالبيتها الى جانب الديمقراطية السلمية ، واقلها فتنة طائفية امتدت الارهاب ، فجاءت مواد القانون لتصبح غالبيتها ضمد التيار الديمقراطي الهادر ومادة واحدة فقط بالغة التخفيف عن حرية العقيدة الدينية لا تكاد تضيف شيئا الى ما ينص عليه الدستور في هذا الصدد .

وهنا ترد الملاحظة الثالثة حيث ان دستور الانقلاب ١٩٧١ قد اقر في المادة ٧٤ « لرئيس الجمهورية اذا قام خطر يهدد الوحدة الوطنية او سلامة الوطن او يعوق مؤسسات الدولة عن اداء دورها الدستوري ، ان يتخذ الاجراءات السريعة لمواجهة هذا الخطر ، ويوجه بيانا الى الشعب ويجري الاستفتاء على ما اتخذه من اجراءات خلال ستين يوما من اتخاذها » . وهو نص جديد على دستور ١٩٦٤ قد فصل تفصيلا على مقاس احداث مايو ، ايار ١٩٧١ واستغل عام ١٩٧٢ في تشريع « قانون الوحدة الوطنية » حين اخذ الشعب المصري شعارات الديمقراطية جدا وراح يمارسها . . وعند اول ممارسة استخدم الرئيس « حقه الدستوري » في اصدار قانون لا يركبه دستور ١٩٢٣ نفسه وما كان يستطيع الملك او اي رئيس حكومة في ظله ان يصدره بهذا الغموض المتعمد لتصبح المسألة في نهاية الامر بيد الرئيس وتقديره او عدم تقديره للامور التي تهدد او لا تهدد « الوحدة الوطنية » . على اية حال ، فالنتيجة العملية ، هي انه تم سجن الطلاب والعمال الوطنيين ، وكانت السجون قد فتحت ابوابها ليخرج منها الاخوان المسلمون .

(٢٢) التقرير موقع باسم رئيس اللجنة د. جمال العطيني ، والنص مأخوذ من كتاب « قوانين الطوارئ من الدولة والخزاسات » جمع مصطفى كامل منيب المحامي - دار الفكر العربي - القاهرة ٧٢ (من ٢٤٧) .

على الصعيد الاقتصادي كان قانون سبتمبر، ايلول ١٩٧١ الخاص بالاستثمارات الاجنبية قد استكمل بمسلسل من القوانين : رقم ١٢١٦ لسنة ١٩٧٢ بالفاء الجهاز الاداري للحراسات العامة (٢٣) . ورقم ٥٢ لسنة ١٩٧٢ بتصفية الحراسات المفروضة طبقا للقانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ (٢٤) ورقم ٥٣ لسنة ١٩٧٢ بتصفية الحراسات السابقة على القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧١ (٢٥) . وقد صدرت القوانين الثلاثة في يوم واحد هو الاول من تشرين الاول ، اكتوبر ١٩٧٢ عن رئاسة الجمهورية ، ولكنها عند النشر في الجريدة الرسمية تباينت التواريخ . فبين القانون الاول والقانونين التاليين أربعة عشر يوما . وهذا طبيعي من ناحية ، فتصفية الحراسة التي ينص عليها القانونان ٥٢ و ٥٣ لسنة ١٩٧٢ ينبغي ان تسبق فعلا تصفية جهاز الحراسة الذي نص عليه القانون ١٢١٦ . ومن الطبيعي ايضا ان يتم ذلك كله عمليا في يوم واحد . ولكن غير الطبيعي هو ان ينشر هذا القانون متأخرا اسبوعين ، وغير الطبيعي ان تصدر القوانين الثلاثة عن رئيس الجمهورية مباشرة دون العودة الى استفتاء شعبي رغم انها تمس « الوحدة الوطنية » في مضمونها الاجتماعي مسامحيا . فالحراسة - في خطها العام - قد فرضت على بعض ممتلكات اشباه الاقطاعيين من كبار الملاك حرصا - ناصريا - على سلامة التحول الاجتماعي . واعادتها بلا شروط لا تعني عودة الليبرالية بل اختلال في ميزان القوى يتبناه القانون . وسوف نلاحظ في قوانين تصفية الحراسة ، انها اقترنت بتعزيز سلطة « المدمي العام الاشتراكي » الذي كان قد باشر مهمته الوحيدة في الانقلاب بتقديم المجموعة الناصرية الى المحاكمة بتهمة « الخيانة العظمى » من قبل ان يبدأ التحقيق . ثم تحولت سلطته بعد انجاز المهمة التي خلقت المنصب خلقا ، اذ لم يكن موجودا من قبل ، الى « مركز قوة » فوق القضاء العادي ، وكأنه البديل المدني للقضاء العسكري . فاصبح من حقه « احتجاج » اي مواطن في أية دعوى تقدم ضده بحجة تهديد « الوحدة الوطنية » . الامر الذي لا علاقة بينه وبين موضوع الحراسات المكلف برعايته . فالذين قبض عليهم المدمي العام الاشتراكي من عمال ومثقفين ليسوا من اصحاب « الاملاك » المحروسة او المنهوبة . ولكنه بحكم القانون يملك الحق في احتجاج حرية الافراد اذا قدمت له مباحث أمن الدولة طلبا في هذا الشأن « لأي سبب » . وقد كان ذلك تحايلا على النيابة والقضاء وتجاوزا لسلطاتهما .

هكذا ولدت « ليبرالية » الانقلاب جثة هادمة طرزت لها الاكفان من قبل ان تموت في المهد . فالنظام الجديد لم يتخل عن جوهر الدستور القديم ولا اجراءاته الاستثنائية ، بل أضاف الى صلاحيات الرئيس سلطات واسعة لم يعرفها الرئيس

(٢٣) الجريدة الرسمية - عدد رقم ٤٢ صادر في ١٩/١٠/١٩٧٢

(٢٤) الجريدة الرسمية - عدد رقم ٤٠ صادر في ٥/١٠/١٩٧٢

(٢٥) المصدر السابق .

السابق اذ نص دستور ١٩٧١ في المادة ٧٣ على ان رئيس الجمهورية « يرعى الحدود بين السلطات » وانه « عند الضرورة وفي الاحوال الاستثنائية وبناء على تفويض من مجلس الشعب بأغلبية ثلثي اعضائه ان يصدر قرارات لها قوة القانون » وفي المادة ١١٢ « لرئيس الجمهورية حق اصدار القوانين او الاعتراض عليها » وفي المادة ١٣٧ « يتولى رئيس الجمهورية السلطة التنفيذية » وبالتالي له حق « رئاسة الجلسات » التي يعقدها مجلس الوزراء ، وفي المادة ١٤٧ « اذا حدث في غيبة مجلس الشعب ما يوجب الاسراع في اتخاذ تدابير لا تحتمل التأخير ، جاز لرئيس الجمهورية ان يصدر في شأنها قرارات تكون في قوة القانون » وفي المادة ١٥٢ « لرئيس الجمهورية ان يستفتي الشعب » وهو نفسه ينتخب بموجب الاستفتاء .

اي ان الدستور الجديد لم يتخل عن النظام الرئاسي بل اضاف كما قلت صلاحيات جديدة للرئيس تجعل منه عمليا الحاكم المطلق . ومن جهة ثانية فقد احتفظ النظام الجديد في البداية بالاتحاد الاشتراكي و اضاف انه « التنظيم السياسي **الوحيدي** » كما اضاف منصب « المدعي العام الاشتراكي » للنظر في القضايا التي تحول اليه من اجهزة الامن بعيدا عن القضاء المدني . وذلك كله في اطار سياسة **خارجية** معلنة في مبادرة فبراير ، شباط ١٩٧١ والتي أعترض عليها مجلس الامن القومي واللجنة التنفيذية العليا للاتحاد الاشتراكي حينذاك ، فما كان من الرئيس الا ان يعلنها منفردا بالقرار . **اكبر اماني المبادر هو فتح قناة السويس بالنسحاب اسرائيلي محدود شرقها** . وفي اطار سياسة داخلية معلنة بدمم القطاع الخاص التجاري وبالذات ثنائه المضاربة من السماسرة والطفيليين على الانتاج واستجداء رؤوس الاموال العربية والاجنبية لدعم هذا القطاع . وقي اطار اسلوب ديموقراطي يفتح « باب الخروج » من السجون للاخوان المسلمين والجواسيس الاجانب والمصريين ، ويفتح ابواب الدخول للوطنيين والديموقراطيين واليساريين . فعندما استخدم هؤلاء اكثر الاساليب سلمية بعقد المؤتمرات وكتابة البيانات زج بالطلاب والعمال منهم في السجون ، وشكل للآخرين « لجنة النظام » بالاتحاد الاشتراكي - وهي الاخرى لجنة جديدة لم يعرفها التنظيم السياسي من قبل - لتفصل من عضويته العاملة اكثر من مائة كاتب وفنان وصحفي ، الامر الذي يترتب عليه « قانونا » فصلهم من نقاباتهم المهنية ومن اعمالهم في مؤسسات الاعلام .

ماذا تعني هذه المفارقات في مسألة **الديموقراطية** التي كاد الانقلاب ان يخذع بها العالم حتى ليظن انه انقلاب ليبرالي على الدكتاتورية ؟ يجب ميشيل كامسل الفكر الماركسي المصري « كان هذا الطرح للديموقراطية بمفهومها الليبرالي بمثابة التمهيد لمختلف فئات البرجوازية التي تشكل القاعدة الاجتماعية للاقتصادية للسلطة الجديدة بانهاء احتكار السلطة والانفراد بها من جانب شريحة واحدة مهيمنة » (٢٦)

(٢٦) عن مقاله « لعبة الديموقراطية وضراعات السلطة في مصر » - جريدة « السفير » اللبنانية

وهو جواب صحيح في خطه العام ، ولكنه يحتمل الخلاف من حيث تحديد هوية المضمون الاقتصادي للانقلاب ، فالقول بأن « مختلف فئات البرجوازية » تشكل قاعدته الاجتماعية أقرب الى التعميم . لقد برزت الرأسمالية الزراعية مثلا ، ولكن شرائحها العليا الأكثر اقترابا من وصف « كبار الملاك » كانت صاحبة التأثير فسي صنع القرار . لقد برزت ايضا البرجوازية التجارية ، ولكن شريحتهما الربوية كانت صاحبة التأثير في صنع القرار . وحين نتأمل قوانين تصحيح « اصلاح الزراعي » وقوانين تصحيح « المسار الاقتصادي » نكتشف على النور ان **الفئات غير المنتجة** هي الأكثر استفادة من الزراع المتوسطين والتجار الصغار والحرفيين والموظفين الصغار ، فضلا عن برجوازية الانتاج الصناعي المتوسط . اي ان الطبقة الوسطى في نسيجها الاقتصادي الاجتماعي الغالب قد ضربت الى جانب الفئات المريضة من البرجوازية الصغيرة والعمال وفقراء الفلاحين . لذلك كانت الشعارات الليبرالية **تعمداً بالفعل ، ولكن للمستثمرين الاجانب والعرب وولايتهم في الداخل ، بأن السلطة لن تتجاوز أفراد التحالف الاجتماعي الجديد بالحكم ، إلى الشكل الفئوي الذي كان .**

وسوف يضطرب هذا الشكل الليبرالي الضيق اضطرابا عظيما بعد نقطة الحسم الاستراتيجية التي توصل اليها النظام باكتساب شرعية استثنائية في غمرة الازام الاولى للحرب البديلة عام ١٩٧٣ والتي وقع عليها في اتفاقية سيناء الثانية عام ١٩٧٥ . حينذاك فقط « انضمت لركب قوى الثورة المضادة فئات اجتماعية تتعارض مصالحها موضوعيا مع المصالح التي يمثلها النظام الجديد . انجرفت في التيار المناهض للخط الوطني تحت تأثير تطلعاتها وطموحاتها البرجوازية وكرد فعل عفوي على اسلوب حكم عبد الناصر وسليباته ، واساسا لافتقادها الوعي بمصالحها هي نفسها ، نتيجة المرحلة الطويلة من الحرمان من الممارسة السياسية والنشاط الحزبي » (٢٧) . وهذا التحليل ايضا ، لميشيل كامل ، صحيح فسي جملته . ولكنه يحتاج الى تفصيل . فالتفاعل الاجتماعي داخل النظام كان يتبلور ، ولم يستمر كما ظهر في « الانقلاب » للمرة الاولى . ولكن الذي حدث هو ان قانون سبتمبر ، ايلول عام ١٩٧١ للاستثمار الاجنبي لم يقنع المستثمرين الاجانب فاقبل قانون ١٩٧٤ ليفسح لهم المجال اكثر وليمنحهم ضمانات على حساب الغالبية من المصريين ، اقوى . كذلك ، فان « ليبرالية » تستظل بتنظيم سياسي وحيد ومدعي عام اشتراكي من شأنها ان تلقي ظللا على المستقبل حيث التمسك المذكور لا يفيد شيئا . وقد تصادف انه في صيف ١٩٧٤ قام حزب التحرير الاسلامي بمحاولة انقلاب مسلح عرفت بحادث الكلية الفنية العسكرية .

ومن ثم اضطربت الصيغة الملبئة بالتناقض بين الشكل والمضمون ، بين

(٢٧) ميشيل كامل - المصدر السابق .

الليبرالية الاقتصادية والدكتاتورية المقنعة . ولكن المشكلة الحقيقية هي ان الليبرالية الاقتصادية ذاتها كانت ليبرالية مزيفة ، قاطبة الوسطى المنتجة بدات تتلقى الضربات من هيمنة الكمبرادور على سلطة القرار السياسي . والكمبرادور يخضع ويتبع سيدا خارج الحدود . وبالتالي فالليبرالية ليست ذات جذور أصيلة داخل المجتمع ، انها واجهة لا ينبغي ان تؤخذ جدا ، واجهة لدكتاتورية الربح السريع في حده الأقصى . الليبرالية الاقتصادية في مجتمع متخلف حديث الاستقلال ممتنعة أصلا عن التحقيق ، فك في مجتمع منخلف يشق طريقه من الاستقلال الى التنمية . انها تصبغ حلما مستحيلا .

وتلك كانت أزمة النظام بين عامي ١٩٧٥ و ١٩٧٧ مع اليمين واليسار على السواء . سنلاحظ التوازي المحكم بين تطور السياسة الخارجية من اتفاقية سيناء الثانية الى اتفاقية كامب ديفيد ، كما سنتابع الانفجارات المتتالية لمعادلة الديمقراطية الزائفة بين الشكل والمضمون ، حيث يصبح القمع « القانوني » في مواجهة اية ممارسة ديمقراطية تعيد همزة الوصل الغائبة في العهد الناصري بين التحرير والتنمية والوحدة القومية .

٦ - « الفكر » ممنوع

مهما قيل عن غياب الصيغة السياسية للديمقراطية الناصرية ، فانه تبقى « حقيقة » لا تقبل الشك ، وهي ان الناصرية قد خشيت « الفكر المنظم » ذلك الذي يتجسد في تنظيمات مستقلة عن الدولة وأجهزتها ، ولكنها في المقابل تركت لأجهزة الثقافة والاعلام اغلب أوقات هامشا واسعا لحرية الأفكار . . فماجيت الصحافة والإذاعة والتلفزيون ودور النشر الحكومية ومؤسسات المسرح والسينما والفنون التشكيلية بكثير من الرؤى والقيم التي لا يمكن القول بمطابقتها لفكر السلطة او وعيها . حتى ان هذه المنابر والمؤسسات بدت أحيانا كما لو كانت بديلا للأحزاب . ولا بد من ضرب بعض الأمثلة :

● عن مؤسسة « الأهرام » وحدها كانت تصدر مجلة « السياسة الدولية » التي يرأس تحريرها الدكتور بطرس بطرس غالي وزير الدولة للشؤون الخارجية الحالي بتوجيهاته السياسية اليمينية ، تجاورها في الطابق السادس من المبنى نفسه مجلة « الطليعة » اليسارية التي تضم نخبة من الشيوعيين السابقين برئاسة تحرير لطفي الخولي . وفي صحيفة « الأهرام » نفسها كان يكتب محمد حسنين هيكل ولويس عوض ونجيب محفوظ وتوفيق الحكيم ومحمد سيد احمد ولطفي الخولي وبتونس بطرس غالي ، باختلاف اتجاهاتهم الفكرية . لا شك ان « توازنا ما » كان مطلوبا من أعلى بين التيارات الرئيسية للفكر المصري بشرط ان يكسود « توازنا منضبطا » . ولا شك أيضا ان « واجهة ما » كانت مطلوبة تمنح النظام احد اشكال

الديموقراطية . ولكن هذا التوازن كثيراً ما اختل ، كما ان هذه الواجهة كثيراً ما تعرضت للكسر ، حتى ان عبد الناصر نفسه في اجتماع ضم اسرة « الطلبة » عام ١٩٦٩ - وكنت أحد أعضائها - قد شكاً من موقف المجلة اليسارية تجاه الاحداث الطلابية عام ١٩٦٨ .

● طيلة عهود الثورة الناصرية الناقصة كانت هناك المارك الصحفية الطاحنة بين جريدة « الجمهورية » التي برزت كمنبر اكثرت راديكالية ، و « الاهرام » التي برزت كلسان معتدل ، و « الاخبار » التي برزت صوتاً لليمين . وقد اقتضت الامور احيانا تغيير قيادات المؤسسات الصحفية لدرجة تولى خالد محي الدين ومحمود أمين العالم مسؤولية دار « اخبار اليوم » لفترات وجيزة ، ولدرجة نقل الكاتب اليميني موسى صبري الى « الجمهورية » لفترة اقصر . ولدرجة حبس الكاتب الصحفي جسين عبد الرازق - من اسرة « الجمهورية » لانه تناول هيكمل بالنقد الشديد ، وحبس د. جمال العطيفي المستشار القانوني للاهرام لانه تناول قانونا لم ينشر في الجريدة الرسمية .

● في الحقل الادبي اتسع هامش الحرية اكثر ، فاصدر نجيب محفوظ الروائي الاكبر في مصر حينذاك ، اهم اعماله بدءاً من « اولاد حارتنا » الى « ميرamar » وكلها نقد صريح ومبرر للنظام ، ولم يتعرض قط لاذى ، بل على العكس ترقى في السلك الوظيفي حتى وصل الى ارقى الدرجات البيروقراطية وهي رئاسة مجلس الادارة . وعندما تصدى « الازهر » لروايته « اولاد حارتنا » (٢٨) التي كانت تنشر في « الاهرام » لم يحل ذلك دون استكمال النشر . وكانت الرواية الاولى التي يواجه بها الكاتب جمهوراً واسعاً بالنشر في صحيفة يومية . كما تحولت بقية رواياته الى افلام سينمائية (الى جانب النشر في الاهرام) و احيانا تلفزيونية لتصل عمليا الى اوسع قطاع جماهيري بمختلف الوسائل .

وعندما بدأ د. لويس عوض ينشر مسلسل علمي بعنوان « على هامش الفجران » تصدى له الباحث الاسلامي محمود شاكر في مسلسل مضاد ، وبدأت البرقيات المتطرفة دينياً تنهال على « الاهرام » و « رئاسة الجمهورية » اتهم لويس عوض بابشع الاتهامات العنصرية ، وبعضها هدده بالقتل حتى انه يحمل منذ ذلك الوقت - باذن خاص من وزير الداخلية - مسدساً لا يجيد استخدامه . ومع ذلك استمر النشر في « الاهرام » ومجلة « الرسالة » المعارضة للويس عوض دون تدخل من جانب الحكومة .

و اثناء انعقاد « المؤتمر الوطني للقوى الشعبية » لصياغة الميثاق الوطني

(٢٨) الرواية تناقش بأسلوب رمزي قصة المواجهة بين الدين والعلم في اطار البحث عن العدل الاجتماعي بين البشر . صدرت للمرة الاولى في كتاب من دار الاداب - بيروت ١٩٦٧ .

وتبرير التحول الاجتماعي (١٩٦١ - ١٩٦٢) أصدر خالد محمد خالد كتابا عنوانه « في البدء كان الكلمة » صادرة الرقابة في المطبعة ، لانه ينادي بالافراج عن اليسار واليمين ، فما كان من عبد الناصر الا ان امر بالافراج عن الكتاب فوراً . وهو الامر نفسه الذي تكرر مع عبد الرحمن الشرقاوي حين صادروا له كتاب « محمد رسول الحرية » ثم عادوا عن المصادرة بعد برقية من الكاتب الى الرئيس . وهي القصة ذاتها التي تكررت بين نزار قباني وعبد الناصر حول قصيدته الشهيرة « هوامش على دفتر النكسة » . وبالطبع لا تعني هذه الامثلة انه كانت هناك ديموقراطية طالما ان الرئيس وحده - اذا علم - هو الذي يمنع ويمنع ، ولكن الواقع الموضوعي يقول انه لم يصدر طيلة حكم عبد الناصر سوى كتاب واحد لمصطفى محمود سبق ان نشره مقالات في « روز اليوسف » بين عامي ٥٦ و ١٩٦٧ عنوانه « الله والانسان » .

● كاد المسرح المصري طيلة عقدين من الزمن الناصري ان يتحول الى « برلمان » ومظاهرات شعبية ، تعد بقسوة ومرارة اكثر مظاهر السلب والعجز والغياب والضعف والفساد من وجهات نظر مختلفة . وكان مسرحا سياسيا مباشرا في معظم الاعمال . وقد احتاط المؤلفون حقا باستبعاد « الرئيس » من ساحة الهجوم ، ولكن ذلك لم يمنع قط بعض الاعمال من تناوله بالنقد ، ولم يمنع قط ان معظم الاعمال قد تناولت التحرير والتنمية والديموقراطية بينهما كالثوب ممزق الاوصال قبل الهزيمة في ١٩٦٧ وبعدها .

★ ★ ★

تلك كانت التقاليد الناصرية في ظل غياب الصيغة الصحيحة للتقدم الديموقراطي ، فماذا فعلت الثورة المضادة في ظل الشعارات « الليبرالية » ؟ نستطيع ان نجيب بالوقائع التالية :

١ - بعد انقلاب ١٤ مايو ، ايار ١٩٧١ كان من الطبيعي ان يتوهم الصحفيون المصريون عهدا جديدا من الحرية المهنية لا تسيطر عليه الدولة الجديدة ، فقد اتبع لهم بعد شهر واحد ، ان يكونوا النقابة الاولى التي تعيد انتخابات مجلس ادارتها ، فاذا بمرشحي اليسار الديموقراطي بمختلف تياراته يفوزون فوزا كاسحا . وكان المجلس الجديد يمثل ويتمثل رصيда من نضال الصحفيين من اجل الديموقراطية ، فراح يواصل نضاله من اجل رفع « الرقابة » على الصحف حتى رفعت ، ومن اجل عودة الزملاء الذين سبق نكلهم في الماضي الى مؤسسات غير صحفية عقابا لمواقف او آراء او اجتهادات او عقائد ، حتى عاد هؤلاء ، ومن اجل « ميثاق شرف » يحمي الصحفي وحرية كما يحمي الدولة واسرارها كما يحمي المجتمع من التشهير الشخصي حتى صدر ، ومن اجل لائحة او قانون جديد لا يسمح بتكرار مآسي الماضي حتى أصبح ممكنا . ولكن ما ان وقف الصحفيون مع الطلاب والمتقنين والعمال في انتفاضتهم عام ١٩٧٢ حتى توقف المجلس الجديد للنقابة عن العمل تلقائيا

حيث فصل نصف اعضائه مع اكثر من مائة صحفي من عضوية الاتحاد الاشتراكي التي كانت شرطا للعضوية النقابية والقيادية وشرطا للعمل الصحفي ذاته . وكانت هذه « المذبحة » في فبراير ومارس (شباط و آذار) ١٩٧٣ بداية الصدام الفعلي مع الصحافة التي حاولت ان تترجم الشعارات للبرالية - بجدية - الى واقع .

٢ - بعد حرب اكتوبر ، تشرين الاول ١٩٧٣ مباشرة تبانت الاجتهادات الفكرية حول الدور الاميركي في مرحلة التفاوض من أجل السلام . ومن بين ابرز هذه الاجتهادات « معارضة » محمد حسنين هيكل رئيس تحرير « الاهرام » لحجم اللقاء مع الولايات المتحدة وحجم القطيعة مع الانحداد السوفياتي وحجم التنازل لاسرائيل وحجم العزلة المصرية عن العرب . وقد أدى هذا التباين في الراي السدي لم يصل قط الى حد معارضة الاسس الجهورية للنظام - حتى ذلك الوقت - الى اقضاء هيكل عن الاهرام ومنعه من الكتابة في الصحف منذ ذلك الحين الى الآن ، وفي الوقت نفسه تعيين الكاتب اليميني الراحل علي أمين مكانه . وكان الرئيس السادات قبل حرب اكتوبر بأسبوع واحد ، قد « عما » عن الصحفيين المزعولين ، فجاء اقضاء هيكل ليؤكد ان العفو كان مشروطا « بعدم معارضة رئيس الدولة » . . الامر الذي تسبب تلقائيا في امتناع عدد قليل من الصحفيين « المعفى عنهم » من قبول العفو والهجرة الى الخارج ، وتسبب طيلة السنوات الخمس التالية للحرب في اتساع رقعة المهاجرين منهم ومن غيرهم حتى أصبحوا يشكلون ظاهرة استثنائية في تاريخ الصحافة المصرية .

٣ - كافح الكتاب المصريون كفاحا مريرا طيلة العهد الناصري من أجل « اتحاد » نقابي يجمع مصالحيهم المادية والديموقراطية في اطار قانوني يحميهم من الناشئين والرقباء والدولة . وعندما استخلصوا هذا الحق نظريا في « برنامج العمل الوطني » عام ١٩٧١ تكفلت الحكومة بعد اربع سنوات (اي في ١٦/٧/١٩٧٥) باستصدار قانون من البرلمان يسمح بتكوين « الاتحاد » على نحو غير ديموقراطي ، فالمواد ٢٩ و ٣٠ و ٧٣ من قانون الاتحاد نقن ببعينه المطلقة لوزير الثقافة أي للدولة ، بالاضافة الى تبعيته التلقائية للاتحاد الاشترائي . وكانت النتيجة ان قاطع الكتاب الديموقراطيون تنفيذ هذا القانون باستبعاد انفسهم من العضوية والترشيح والانتخاب . وحاول بعضهم الاستقلال بمنبر او آخر مثل جمعية « كتاب الغد » ، فما كان من مباحث امن الدولة الا ان طاردتهم حتى اعماق السجون ، لانهم خرجوا على قانون الوحدة الوطنية .

٤ - بعد حرب اكتوبر ١٩٧٣ واقضاء هيكل عن الاهرام وفي ظل « الرقابة المرفوعة » عن الصحف اليومية الثلاث أصبحت الخطه السرية للنظام في مجال الاعلام هي : تجميد نشاط الاصوات المعارضة باعطائهم مرتباتهم وعدم النشر لهم . وهنا برزت على الفور قضية المجلات الشهرية ذات الطابع القومي العربي

الراديكالي . أما مجلة « روز اليوسف » الاسبوعية فقد سمح لها بان تكون « يسار السادات » لفترة من الزمن .

وقد بدأت المعركة مع المنابر الوطنية التقدمية بمجلة « الكاتب » التي كان يرأس تحريرها احمد عباس صالح تعاونه مجموعة من الكتاب الناصريين والماركسيين والقوميين العرب . وكانت نقطة الضعف الشكلية في مجلة « الكاتب » انها تصدر في مرحلتها الاخيرة عن وزارة الثقافة بعد ان تخلت عن اصدارها دار التحرير للطبع والنشر . ومن هنا طالب يوسف السباعي وزير الثقافة وقتذاك - خريف ١٩٧٤ - بحق الرقابة على المواد التحريرية في المجلة قبل الطبع ، وذلك على اثر اجتهاد ابداه احد كتابها هو صلاح عيسى في نتائج حرب اكتوبر . وكان طلب الوزير يعني انتقاصا من صلاحيات رئيس التحرير وفرضا للرقابة من الباب الخلفي ، فرفض مجلس تحرير المجلة هذا الطلب . ولكن الوزير اصر واضاف طلبا جديدا هو تعيين مدير تحرير للمجلة ، هو ضابط سابق ، وكذلك اربعة كتاب يشق فيهم الوزير ، واقصاء صلاح عيسى عن اية مسؤوليات له في المجلة . وقد بادر صلاح بالاستقالة كما بادر مجلس التحرير بقبول الزملاء الجدد ، في ما عدا الضابط السابق فقد رفضوه لكونه ليس كتابا ولا صحفيا بل مجرد « عين » للوزير واجهزة الامن ولا يصلح مديرا للتحرير . كما رفض المجلس اية وصاية او رقابة لوزير الثقافة على المجلة . حينئذ استخدم يوسف السباعي صلاحياته كرئيس أعلى للمؤسسة التي تصدر المجلة ، فحولها من منبر فكري سياسي ثقافي الى مجلة ادبية برئاسة تحرير وكيل الوزارة ودون مجلس تحرير . وانتهت مسيرة « الكاتب » كما عرفها جمهورها طيلة عشر سنوات صوتا للقومية العربية والثورة الاشتراكية (٢٩) .

ومن المفارقات ان المجلة الاخرى « الطليعة » كانت قد استضافت أسرة « الكاتب » في تحرير بعض صفحاتها ابتداء من عدد نوفمبر ، تشرين الثاني ١٩٧٤ لفترة بألفه القصير . . ولكن يوسف السباعي نفسه ، الذي ترك الوزارة واصبح رئيسا لمجلس ادارة « الاهرام » التي تصدر « الطليعة » قد عاد الى استخدام « حقه الاداري » في غلق المجلة الثانية لليساريين المصريين بعد عامين وشهرين من غلق الاولى . ويكاد « السيناريو » في المرتين ان يكون واحدا ، فقد نشرت « الطليعة » افتتاحية عدد فبراير ، شباط ١٩٧٧ تحت عنوان « جماهير يناير بين الحكومة واليسار » يدافع فيها رئيس التحرير لطفي الخولي عن « انتفاضة يناير » من العام نفسه ويهم الحكومة بالتورط في رفع اسعار السلع الاساسية . . فما

(٢٩) يراجع في هذا الصدد « ملف معركة الكتب ضد ديوقراطية اليمين المصري » - وثائق تقديم وتعليق صلاح عيسى - مجلة « الثقافة » المراقبة - المجلد الاول - السنة الخامسة - يناير ، كانون الثاني ١٩٧٥ .

كان من يوسف السباعي الا ان طالب « بحقه » في الاشراف على تحرير المجلة بالرقابة المباشرة على موادها قبل الطبع . ومن المثير ان استخدام هذا الحق جاء منافيا هذه المرة « لتعدد الاحزاب » الذي كرسه استفتاء جمهوري في ذلك الوقت تماما . وكان هذا التدخل من جانب السباعي منافيا لنشأة المجلة التي صدرت منذ عام ١٩٦٥ منبرا متميزا للسياسات الماركسي حتى ان احدا من رؤساء مجالس الادارة الذين تعاقبوا على « الاهرام » بدءا من هيكل الى على امين الى احسان عبد القدوس الى احمد بهاء الدين لم يثلم من استقلاليتها . كما ان هذا التدخل من جانب السباعي جاء منافيا لقرار رفع الرقابة عن الصحف وتولى رؤساء التحرير المسؤولية السياسية عن مطبوعاتهم امام القضاء . كذلك فان هذا التدخل من جانب عضو في حزب الوسط الحاكم يعني ندخلا مباشرا في شؤون حزب آخر هو « التجمع الوطني التقدمي الوحدوي » الذي يعمل في اطاره رئيس تحرير « الطليعة » . كذلك فان هذا التدخل يلغي دور « القانون » و « نقابة الصحفيين » و « ميشاق آلشرف الصحفي » وهي المؤسسات المادية والمعنوية التي يلتزم تجاهها الصحفيون .

ومع ذلك اصر السباعي على التدخل ، فما كان من لطفى الخولى الا ان طلب شفويا رفع اسمه عن العدد الذي يرمع بغير مواده ، فما كان من يوسف السباعي الا ان اعتبر ذلك « استقالة » وعين محررا علميا للاهرام (تخصصه الشؤون الزراعية والطبية والكيميائية وما اليها) رئيسا للتحرير ، الامر الذي وضع مجلس التحرير باكملة تلقائيا في حكم الاستقالة ، خاصة وانه قد « نصادف » ان الميول السياسية لهذا الحرر « العلمي » تدين بالولاء للاخوان المسلمين . هكذا فقد استبدل شعار « الطليعة » التقليدي « طريق المناضلين الى الفكر الثوري المعاصر » بشعار يقول « مجلة الانسان وعلوم المستقبل » . وهكذا بدأ عدد نيسان ، ابريل ١٩٧٧ بافتتاحية عنوانها « بالعلم وبالايمان وبالمحبة » تقول « نؤمن بالله وكتبه ورسله . وبؤمن بان العلم يدعو للايمان » .

ولكن لطفى الخولي كان يملك حقا قانونيا في « الطليعة » يختلف عنه ملكية وزارة الثقافة « للكاتب » . لذلك باشر رئيس تحرير « الطليعة » تحكيم القضاء المصري في الموضوع برمته . وبتاريخ ١٤/٧/١٩٧٧ اصدرت « محكمة شمال القاهرة الابتدائية - الدائرة ١٤ مدني كلي » برئاسة المستشار عبد الله محمد مرسى وعضوية القاضيين عبد الحكم ابو الدهب وبدر الدين السيد البدوي الحكم التالي « اولا : برفض الدفعين المبدئين من المدعى عليه (يوسف السباعي) بعدم اختصاص المحكمة بنظر الدعوى ، وباختصاصها وبعدم قبول الدعوى لرفعها من غير ذي صفة او صاحب مصلحة وقبولها ثانيا : بفرض الحراسة القضائية على مجلة الطليعة المرخص بصورها من ادارة المطبوعات ، وتعيين المدعي (لطفى الخولي) حارسا قضائيا ، تكون مهمته استلام موجوداتها المادية من مكاتب وغيرها واستعمال اسم المجلة لاصدارها به ورئاسة تحريرها والقيام على نشرها ثم نحصيل العائد المالى

من ذلك وسداد تكاليف طباعتها وتحريرها ونشرها ، ثم ابداع الباقي خزينة المحكمة كل ستة اشهر ، مرفقا به كشف حساب مؤيدا بالمستندات . وذلك على ذمة صاحب الحق فيه عند الفصل في موضوع النزاع . وللحارس اتخاذ الاجراءات التي يخولها له القانون غير ما تقدم . والزمتم المدعي المصاريف و . . قرش اتعابا للمحاماة . . وجاء في حيثيات الحكم « ان معرفة القاضي للحق لا تجعل له مجالا لان يماري فكريا او شخصا ، فكل الاشخاص والاافكار امامه سواء ، فهو حيادي في مجلس القضاء حتى مع نفسه ومع الناس والفكر حتى لو خالفت افكارهم مبدا شخصيا يراه الا صوب . ذلك ان كل الفكر هو نتاج العقل البشري اعظم هبة منحها الله للانسان . . وحرية الراي كفاهما الدستور . ودفع الفكر بالفكر العارض هو اساس صلاح الحياة . . ومن ثم فلا يجوز ان يحجب راي عن الشعب » وايضا « الصحافة لازمة للسياسة . والسياسة هي فن قيادة العمل الوطني لصالح المواطن فهي اسمى انواع العمل الانساني . (كما يقول ارسطو) ولذلك فان لسانها الصادق (الصحافة) يؤدي خدمة لا تقدر لمجموع الامة . واختلاف الراي ومنازعة الحجة بالحجة يوصل الى الطريق الصحيح لبناء الامة ، ويمنع من تجاوز السلطات لحدودها . . ومن ثم فلا يحق حجب صاحب فكر عن ابدائه ، حتى لو كان مخالفا لافلب الفكر في الامة - بساربا كما يقول المدعي او يعينيا لدى غيره » .

وهي كلمات ناصعة في تاريخ القضاء المصري وحرية الراي، خاصة اذا استعدنا الى الذاكرة ملاسبات هذا الحكم المثير وظروفه المواقبة لاحداث اليومين - الزلزال في تاريخ مصر - السادات (١٨ و ١٩ يناير ، كانون الثاني ١٩٧٧) . . فقد كان مقال الخولي حول هذه الاحداث هو مقدمة « القضية - المعركة » . فكيف انتهت وقد وقف القضاء الى جانب المجلة ؟ تلقت ادارة المطبوعات امرا بسحب « رخصة الاصدار » وتوقفت « الطليعة » عن الصدور .

وكان ذلك يعني ، الى جانب توقف « الكاتب » ومنع الكتاب اليساريين العاملين في الصحف اليومية من الكتابة والاذاعة وهجرة الكثيرين منهم الى الخارج ، ان ١٨٥ في المائة من الاصوات الديموقراطية واليسارية في حقل الثقافة والاعلام قد اصبحت ممنوعة من توصيل فكريها الى المواطنين . اما النسبة الباقية (٥١ في المائة) فكانت تمثلها مجلة « روز اليوسف » في عهد عبد الرحمن الشراوي . وهو الكاتب الوطني ذو الشعبية في صفوف اليساريين - ابداع وقراء - بسبب تاريخه الديموقراطي وكتاباته الروائية والشعرية والمسرحية ذات الطابع التقدمي الرومانسي . وفي الوقت نفسه هو الكاتب الذي غامر برصيده كله صباح ١٥ مايو ، ايار ١٩٧١ حين كتب في « الاخبار » مقاله الشهير « سقطت عصابات الارهاب » متخذا موقفا حاسما الى جانب انقلاب الرئيس السادات على المجموعة الناصرية في لحظة لم يكن يستطيع احد التكهن بالنتائج . وقد حفظ له الرئيس هذا الموقف ، خاصة وانه استمر في تأييده لسياسته . وحين كانت الامور تصل الى مرحلة

حرجة ، لعلاقة الشرقاوي القوية بالسوفييات او اليسار المصري او بعض القوى التقدمية العربية ، فانه كان ينجح غالبا في اكتشاف الصيغة التوفيقية بين تاييد السادات وعدم التنكر لهذه الاطراف .

وقد اسندت اليه رئاسة دار « روز اليوسف » اصلا مكافاة له من ناحية على هذه المواقف ومحاولة من الرئيس لاجاد « يسار » خاص به كما كان لعبد الناصر « يساره » . وقد وازن الشرقاوي بين تاييد الرئاسة ونقد الاجهزة بحيث يضمن لروز اليوسف هذا الطابع اليساري . اي انه قام تقريبا بالدور الذي قام به المسرح المصري في الستينات من استبعاد للرئيس ونقد للدولة . وقد ارتفع توزييع « روز اليوسف » نتيجة لهذا النقد الى مائة وخمسين الف نسخة ، فلم يكن يهم المصريين ان يوصف الرئيس بقلم رئيس التحرير انه « بطل الديموقراطية في العالم » بقدر ما كان يهمه كشف الخبايا الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تنحدر به من سوء الى اسوأ . وقد دخلت « روز اليوسف » بالفعل معارك طاحنة ضد الازهر ومباحث امن الدولة ووزارة الاقتصاد ووزارة التعليم العالي وغير ذلك من مؤسسات ورجال . وحاولت في ذلك كله تحييد الرئيس بل والمبالغة في مدحه للدرجة الانجراف معه في معاداة الاطراف العربية والدولية التقدمية .

ولكن الرئيس السادات فاجأ اسرة « روز اليوسف » ذات صباح من عام ١٩٧٧ في جامعة الاسكندرية بخطب قائلا انه حين يتصفح هذه المجلة - يقصد روز اليوسف - يشعر كما لو كانت مصر ظلما في ظلام ، فكل شيء « غلط وفاسد » ما هذا ؟ وقد اجاب الشرقاوي على السؤال اجابة عملية حين وضع استقالته بتصرف الرئيس . وقد اجيب الى طلبه في خلوة ودية عين خلالها رئيسا للمجلس الاعلى للاداب والفنون بدرجة وزير وكاتب غير متفرغ في « الاهرام » . ولكن القضية لم تكن « شخص » الشرقاوي ، بل سياسة المجلة . وتبين ان كلمات الرئيس قبي الاسكندرية كانت بداية التحرك لتغيير « روز اليوسف » سواء استقال الشرقاوي او لم يستقل . فسرعان ما عينت هيئة تحرير جديدة من اكثر العناصر رجعية وولاء للاجهزة . . فحتى النقد مع التاييد المطلق لم يعد محتملا . وانتهت «روز اليوسف» بسياستها التوفيقية ونسبة ال ٥٠ في المائة الباقية من الاصوات شبه المعارضة .

وفي هذا الوقت كان اليمين الديني المتطرف نشيطا في اصدار مجلة «الدعوة» لسان حال الاخوان المسلمين . بينما لم يعد لليسار سوى صوته الخارجي الضعيف النفوذ داخل مصر .

لذلك ما ان سمح لحزب « التجمع الوطني التقدمي الوحدوي » باصدار صحيفة وفقا لقانون الاحزاب الجديد حتى تهافت الناس على جريدة « الاهالي » الاسبوعية . ورغم انه كانت هناك صحيفة رسمية للمعارضة اليمينية تدعى

« الاحرار » بالإضافة الى جريدة « مصر » لسان حال الحزب الحاكم والصحف الرسمية الثلاث الى جانبها ، الا ان « الاهالي » حظيت بما كانت تحظى به « روز اليوسف » من سرعة انتشار رغم حداثة عهدا ورداءة طباعتها واختفاء اسماء الكتاب والمحرمين من مقالاتها وتحقيقاتها .. حتى لا يتعرضون للفصل من اعمالهم الاخرى . الا ان الصحيفة تعرضت بعد اصدارها ١٦ عددا لمضايقات اجهزة الامن التي كانت تتسأل الى مكان الطبع ليلا وحتى الفجر ، وكذلك لمصادرات النيابة المتتالية حتى اضطرتها فترة للاحتجاب . وحين استأنفت الصدور بعد فترة لم يسمح لها قط بان تصل الى الناس في اللحظة الاخيرة ، وكأنها مدعوة - وسط خسائر مادية باهظة وانقطاع شبه متتابع - الى التوقف اختيارا بدلا من التوقيف اضطرارا . وهكذا لم يعد لليساريين والوطنيين والديموقراطيين والناصرين أي منبر اعلامي داخل البلاد .

وقد تم ذلك في وقت واحد مع حريق لبنان الكبير (منذ عام ١٩٧٥ الى الآن) وفي وقت واحد مع تصفية مظاهر الحياة شبه الديموقراطية الوليدة في بعض الدول العربية الاخرى . قبل ان يتحول العريق اللبناني الى جحيم اوقد الرئيس السادات الكاتب علي امين (الذي كان عائدا لتوه من لبنان بعد قضائه فيه تسع سنوات) الى بيروت ليطالب من الرئيس سليمان فرنجية طرد الصحفيين المصريين العاملين هناك ، فكان رد الرئيس اللبناني ان لبنان الذي استضاف علي امين عقدا من الزمان يستطيع ان يستضيف غيره . اثناء الحريق استشهد الكاتب والصحفي ابراهيم عامر اثناء عمله في احدى الصحف . بعد الحريق كان الصحفيون المصريون يتكونون بيروت الواحد بعد الآخر الى « الغرب » طالما ان بيروت توقفت رغم انفها عن اداء دورها الاعلامي . في احدى الدول العربية الاخرى التي بادرت بتصفية تجربتها الديموقراطية الوليدة طلبت وزارة الاعلام من صحفي مصري - بأدب شديد - مغادرة البلاد خلال ٢٤ ساعة .

وقد اضطرت بعض المؤسسات اللبنانية الى النزوح في الجاه المواسم الاوروبية (لندن وباريس بالذات) . وكان اللقاء طبيعيا بين هذه الصحافة العربية المهاجرة والصحفيين المصريين المهاجرين ، وكان التاريخ يستعيد ذكريات القرن الماضي حين فر جمال الدين الأفغاني ومحمد عبده من مصر الخديوية لتأسيس « العروة الوثقى » وحين فر الكتاب والصحفيون السوريون واللبنانيون من نسيب السلطنة العثمانية الى باريس ، فأسسوا الصحف والمجلات اليومية والاسبوعية والشهوية .

وهكذا أصبحت هناك « ظاهرة » جديدة في العاصمتين البريطانية والفرنسية، هي ظاهرة « اللجوء » الاعلامي اليهما . ولم يكن هناك من مبرر للظاهرة سوى طلب الحرية المفقودة في القاهرة وبيروت . وكان من الطبيعي للغاية ان تكون تطورات

الثورة المضادة في مصر هي المادة الرئيسية لهذه الصحف ، رغم انه ليس من بينها صحيفة مصرية باستثناء مجلة « اليسار العربي » التي توقفت عن الصدور بعد اربعة اعداد لتعذر تمويلها . ذلك ان الثورة المضادة في مصر كانت مضادة « للعرب » في اكثر قضاياهم حساسية ، رغم الانفتاح الاقتصادي والتيسيرات القانونية لاستثماراتهم داخل مصر ، فقد أصبح وجودهم القومي ذاته مهددا منذ انفردت القيادة السياسية المصرية بالاتفاق المنفرد في سيناء عام ١٩٧٥ حتى زيارة الرئيس المصري لاسرائيل (١٩٧٧/١١/١٩) وتوقيعه على اتفاقيات كامب دايفيد (١٩٧٨/٩/١٧) . كان من الطبيعي اذن أن تصبح سياسة مصر العربية والخارجية محورا رئيسيا لنقد هذه الصحف المهاجرة ، كما كان من الطبيعي ان تستقطب هذه المنابر اللاجئة اقلام المعارضة المصرية داخل مصر وخارجها . وحين كانت الصحف العالمية توفد مندوبيها الى القاهرة كانت تبدو كتابات العرب ومن بينهم المصريين في الخارج عن حقائق الوضع اكثر تواضعا ، الى جانب تقاريرهم الموضوعية والخالية من ظلال الخوف .

ولكن مصر والعالم كله فوجئ صباح السابع والعشرين من مايو ، ايار ١٩٧٨ بالمدمي العام الاشتراكي في القاهرة يدعى قائمة بأسماء ٣٤ كاتباً وصحفيًا في الخارج يستدعيهم للتحقيق في ما هو منسوب اليهم من « تشويه » لسمعة مصر في الخارج . وقد تطوع المدمي العام - بهجل قانوني أصبح موضع السخرية في العالم - بتهديد هؤلاء الصحفيين بأنه يمكن احضارهم بواسطة الانترنت في حالة رفضهم العودة ، كما يمكن سحب جوازات سفرهم فضلا عن الجنسية المصرية ذاتها . وقد كانت هذه التهديدات كلها جهلا فاضحا بالقانون الدولي والدستور المصري ، فالانترنت متخصص في قضايا لا علاقة لها بحرية الرأي ، وسحب الجنسية او جواز السفر محرم بموجب الدستور المصري .

وفي القاهرة هدد الرئيس السادات المراسلين الاجانب - وخاصة مراسل اذاعة ب. ب. سي البريطانية ومراسل صحيفة لوموند الفرنسية ومراسل وكالة الانباء الإيطالية ، بأنه سيطردهم من البلاد اذا استمروا في تشويه سمعة مصر . وبالرغم من ان هؤلاء المراسلين لا يعطون في صحف يمكن اتهامها بالتعاطف مع الماركسية او الناصرية ، الا ان « الاوضاع » التي نقلوها بأمانة الى صحفهم واذاعاتهم كانت بحد ذاتها ادانة كاملة لدكتاتورية النظام القائم . وكان رد الرئيس السادات على المراسل البريطاني مشيرا للمجب حين قال له « لماذا تهاجمونني (هو ، لا مصر) بينما نحن على علاقة طيبة مع جلالة الملكة وحزب العمال وحزب المحافظين ؟ » . وحين سألته مراسل وكالة الانباء الإيطالية عن الكاتب محمد سيد احمد المتنوع من السفر وكيف ان الشعب الإيطالي لن يفهم بسهولة كيف لن يتسلم هذا الكاتب جائزته عن كتابه المترجم للإيطالية « بعد أن تسكت المدافع » أجاب الرئيس بأن الكاتب المذكور يسب مصر في الصحف الإيطالية . وكانت

مفارقة، لان الكتاب الفائز رجب به الرئيس السادات فور صدوره ترحيبا لا يقل عن ترحيب الصحافة الاميركية والاسرائيلية ، لانه كان صياغة يسارية متقنة لخطوات السادات السابقة والتالية الى الصلح مع اسرائيل . كما ان الكاتب المذكور لم ينشر حرفا في الصحافة الإيطالية ، بل نشر مقالا في « اوموند دبلوماسيك » يتحدث فيه على مبادرة الزيارة للقدس المحتلة في وقت لم يبد فيه الخصم مستعدا لتقديم تنازلات .

ولكن الرئيس لم يغفر للمراسلين الاجانب ولا للكتاب المصريين المقيمين في الداخل انهم نشروا في الخارج « معارضتهم » لواقفه الاستراتيجية التي اصبحت يوحد بينها وبين كلمة « مصر » . وهكذا منع من السفر محمدا حسنين هيكل ومحمد سيد احمد وصلاح عيسى واحمد فؤاد نجم وحسين فهمي وفريدة النقاش وغيرهم من الكتاب والنقاد والشعراء الذين اخترقت اصواتهم الاسوار ونشروا انتاجهم خارج الحدود . ثم قدمهم الى التحقيق لدى المدعي العام الاشتراكي الذي لم يجد ما يدينهم به حسب مواد القانون والدستور ، رسم الاتهام الذي استبق به التحقيق واستدعاء زملائهم من الخارج وقد وصل الى درجة « الخيانة العظمى » . حينئذ صرح الرئيس بان المقصود من التحقيق هو « اطلاع الشعب على الحقيقة » وبعبارة اخرى : تشويه سمعة هؤلاء الكتاب عند المصريين عبر بيان سياسي من المدعي العام وسلسلة من مقالات واذاعات السلطة . وقد تم هذا التراجع تحت ضغط الرأي العام العالمي الذي تمثل في « زهر » الصحافة العالمية بمختلف اتجاهاتها من ان القناع الليبرالي الذي ارتداه النظام الجديد في مصر قد كشف عسن وجبهه دكتاتوري بشع . كما تمثل في احتجاج علني من مجموعة نواب اعضاء في حزب العمال البريطاني ، واحتجاج اكثر علنية من رجال الفكر والسياسة الفرنسيين ، الذين سارعوا الى التضامن مع المثقفين المصريين المضطهدين في مؤتمر دعا اليه جاك بيرك الاستاذ بالكوليج دي فرانس ، وفي بيان وقعه آخرون من امثال شارل بتلهاييم ولاكوثير وسارتر ورينيه دومون وفرانسوا شاتليه وميشيل فوكو وموريس كالفيه وآلان تودين ومكسيم رودنسون وكلود بورديه وغيرهم من صفوة رجال الرأي والضمير الفرنسي .

غير ان هذا الشجب العالمي لاضطهاد حرية الفكر والتعبير في مصر ، لم يمنع الرئيس السادات واجهزته من اتخاذ اجراءات وقرارات « استراتيجية » في قهر اية ممارسة ديموقراطية من جانب المثقفين أو غيرهم ، وذلك حين اصدر قانونا هو الاول من نوعه في تاريخ مصر يحرم على « الملحدين » اي منصب اعلامي او قيادي في اي مجال آخر . ولما كان التثبيت من الايمان أو الاتحاد عمل عسير ، وعودة مستحيلة الى اسلوب محاكم التفتيش في العصور الوسطى بشق القلوب بحثا عن النوايا ، فقد اصبحت العرف هو ان المقصود بالملحدين هم الماركسيون والناصريون والديموقراطيون المستقلون ، اي كل من يعارض الرئيس .

اما الاجهزة فراحت تخطف الكتاب بعيدا عن رقابة النيابة او المحكمة وحتى المدعي العام الاشتراكي لتعديهم في اقبيتها حتى الاشراف على الموت ، كما راحت تستخدم « حق الاعتراض على الافراج مرتين » الممنوح لرئيس الجمهورية لتحويل دون الافراج عن المتهمين الذين تأمر النيابة او المحكمة بالافراج عنهم ، اطول فترة ممكنة ، كما راحت تزج بمن يفرج عنهم الى مستشفيات الامراض العقلية (٣٠) ، وهكذا امكن تجاوز التقاليد الناصرية والليبرالية الملكية معا .

٥ - تبقى اجهزة الثقافة بعد « تطهير » وسائل الاعلام تماما من اي صوت معارض او حيادي . وفي مقدمة هذه الاجهزة المسرح والسينما ، وقد تمت تصنيفتهما كمؤسستين تابعتين لوزارة الثقافة ، لا يقومان اصلا على حساب الريح والخسارة ، بل لحساب المردود الثقافي العام . حين اقيمت هذه المؤسسات - وبعضها كالمرح القومي في العهد الملكي - لم يكن الهدف منها « الاعلام » ولا « الريح » . لذلك كان ممكنا لجبل من المسرحيين والسينمائيين ان يولد حرا من قيود رأس المال . وبالتالي كان ممكنا لنهضة فكرية وفنية ان تقوم في ظل القيود على الديمقراطية في الدولة الناصرية ذاتها ، طالما ان الدولة تتكفل بمصاريف الانتاج المسرحي او السينمائي وتغطي الخسارة المحتملة لحساب الوعي الفني من جهة حيث تستطيع قطاعات عريضة من الجماهير ان تدفع ثمن البطاقة ، ولحساب العمل الفني من جهة ثانية حيث ان يخضع في تأليفه واخراجه وتمثيله لمواصفات السوق التجاري ، ولحساب الفنان من جهة ثالثة حيث لن يتعرض لمفاجآت هذه السوق وانعكاسها على المنتج .

قامت الدولة الساداتية بنقيض ذلك كله بدءا من تشجيع القطاع الخاص التجاري ، وانتهاء بالفاء وزارة الثقافة نفسها في التشكيل الوزاري الجديد التالي لتوقيع اتفاقيات كامب ديفيد ، والذي تم اعلانه في الاسبوع الاول من شهر تشرين الاول ، اكتوبر ١٩٧٨ . وبين تشجيع القطاع الخاص والفاء وزارة الثقافة كليا ، تم بالتدريج تفكيك اوصال « القطاع العام » في السينما والمسرح وتحويل اغلب ميزانيتهما الى « مساعدة » رأس المال الخاص . وكانت النتيجة مزدوجة فكريا وفنيا : فرار اكفا الفنانين الى العواصم المربية الاخرى ، والكتاب في طليعتهم ، وانجذاب الباقيين الى فلك القطاع التجاري . ثم هبوط مستوى الانتاج المسرحي والسينمائي الى مستوى المرحلة العارضة التي عرفتها مصر خلال الحرب العالمية الثانية . حتى وصل الامر الى التفكير في بيع مؤسسات التلفزيون والسينما

(٣٠) راجع واقتنم مهتمين في هذا السياق ، الاولى للكتاب صلاح عيسى ، منشورة في رسالة منه لمجلة « الوطن العربي » البارسية عدد ٥٠ تاريخ ٢ شباط ، فبراير ١٩٧٨ والاخرى لكاتب محتجز في مستشفى الامراض العقلية في رسالة منشورة بالمجلة ذاتها عدد ٨٥ تاريخ ١٩٧٨/٩/٣٠ .

المصرية للمليونير سعودي (٣١) . وقد اكتشف الامر بمحض المصادفة أثناء الاحتفال بتوقيع الاتفاق في احد ملاهي شارع الهرم ، فما كان من غرفة صناعة السينما المصرية الا ان ابرقوا محتجين الى رئيس الجمهورية ، كذلك فعل اعضاء لجنة السينما في المجلس الاعلى للاداب والفنون ، حتى انبثق عن ذلك كله استجواب نيابي في مجلس الشعب لوزير الثقافة حضره بعض الكتاب والفنانين . وقد دافع الوزير عن المشروع بحماس متهما الشيوعية الدولية بضرب « استراتيجية مصر الثقافية » المفتحة على رؤوس الاموال العربية والاجنبية . حينئذ انفلتت الممثلة نادية لطفي وقاطعت الوزير من مكانها قائلة « يا سيادة الوزير ، بعتونا وانتهى الامر ، ما جدوى المناقشة ؟ » اما زميلتها النجمة السينمائية ماجدة فصرخت « شيوعية دولية وغير دولية . انا ادافع عن الرأسمالية الوطنية » ثم وقف الكاتب يوسف ادريس ليقول « بعد أن بعتهم هضبة الاهرام وهضبة بولاق ، نرجوكم الا تبيعوا هضبة المخ . نحن نريد ان نحافظ على عقل مصر وفكرها وفنها بعيداً عن السيطرة والتحكم من الاجنبي » . ولكن الوزير اكتفى بتصفيق النواب له باعتباره مسؤولاً عن الاعلام في الحزب الحاكم ، ومضى يستكمل بحماس اركان الاتفاق . وحينئذ كتبت جريدة « الاهالي » لسان حزب « التجمع الوطني التقدمي الوحدوي » تحت عنوان افار وجدان المصريين واستقطب اهتمامهم وتعاطفهم « نستحلفكم بالله الا تبيعوا مصر » كشفت في تفصيله سرا خطيرا هو ان نجل الوزير احد المساهمين في المشروع السعودي المتعدد الجنسيات بما قيمته ربع مليون جنيه مصري ، وهو شاب تخرج من الجامعة منذ عامين فقط (٣٢) . ولم يكن لذلك كله من معنى سوى امرين متلازمين : الاول هو است شراء « الرشوة » في المستويات العليا للحكم باسم « السمسة » ، والثاني - وهو الاخطر - يؤكد ان الاحتكارات الاجنبية قررت تسلم قيادة التوجيه الثقافي الواسع داخل مصر ، وعدم الاكتفاء بوكلاء مرتشين ماديا او مستوردين ايدولوجيا ، بل شراء قوى الانتاج مباشرة وتصفية الرأسمالية الوطنية ذاتها . . وهي التي شيدت منذ اكثر من نصف قرن صناعة السينما في مصر ، فحين انشأ الاقتصاد المصري طلعت حرب بنك مصر عام ١٩٢٠ أسس معه

(٣١) يروي الكاتب المصري امير اسكندر في جريدة « الثورة » العراقية (عدد ١٩٧٨/٥/٢) وقائع هذه القصة كما يلي : « وقعت وزارة الاعلام والثقافة بتاريخ ٣ فبراير ، شباط ١٩٧٧ اتفاقا مع الشيخ صالح كامل سعودي الجنسية ممثلا لجموعة من المستثمرين السعوديين والاجانب ينص على ان تقدم الوزارة ممتلكاتها الى شركة جديدة تنشأ بموجب هذا الاتفاق في مقابل ان يقدم الممول السعودي وشركته المتعددة الجنسية مبلغا من المال يساوي قيمة هذه الممتلكات المينة وتصبح الشركة الجديدة هي المهيمنة على الانتاج السينمائي والتلفزيوني في مصر . وقد جرى توقيع هذا الاتفاق وتم تشكيل لجنة وزارية لتقدير قيمة الممتلكات المينة وبدا تنفيذ المشروع دون عرضه على مجلس الشعب ، او على هيئة تشريعية او قانونية او نقابية » .

(٣٢) المصدر السابق .

شركة مصر للتمثيل والسينما برأس مال مصري خالص لم يرتبط قط بالاجنبي .

وقد ارتبطت قضية بيع السينما والتلفزيون بما سمي « فضيحة القرن » . فمن قبيل السخرية بالسذج الذين يقعون في قبضة لصوص ماهرين ، يمكن تصور نكتة تقول ان قروبا انكليزيا قد اشترى ساعة « بيج بن » او ان ريفيا فرنسيا قد اشترى « برج ايفل » . ولكن النكتة في مصر كادت تتحول الى حقيقة ، فقد تعرضت الحضارة المصرية العريقة ممثلة في « هضبة الاهرام » للبيع فعلا ، ولكن ليس لقروي من صعيد مصر ، بل « لخواجا » اجنبي مفلس . فقد فوجئ المصريون صباح السادس من يوليو ، تموز ١٩٧٧ بمقال مثير للدكتورة نعمات احمد فؤاد يتصدر جريدة « الاهرام » الواسعة الانتشار والنفوذ ، بدق جرس الانذار من ان عملية نصب تاريخية على وشك الاكتمال يباع فيها تراث مصر الخالد على مر العصور ، يباع مجانا ان جاز التعبير ، وكأنها عملية اغتصاب وغزو اجنبي صريح ، يتم بسمرة مصرية صريحة ايضا كطابور خامس اقتصادي . ولكنه وصل هذه المرة الى القلب ، فاهتزت مصر من اقصاها الى اقصاها . ماذا حدث ؟

تجيب الدكتورة نعمات احمد فؤاد « ان اتفاقا جرى قرب نهاية عام ١٩٧٥ بين الهيئة المصرية للسياحة واحدى الشركات الاجنبية المتعددة الجنسية ، راسمالها ٣٤ مليون دولار لتنفذ مشروعا تكاليفه ٩٥٠ مليون دولار . والاتفاق يمنح الشركة المذكورة حق استغلال مساحة قدرها اربعة آلاف فدان (الفدان ٤٢٠٠ متر مربع) في هضبة الاهرام ، والف ومائة فدان في منطقة رأس الحكمة على شاطئ البحر الابيض المتوسط . وان هذا الامتياز سوف تتمتع به الشركة لمدة ٩٩ عاما ، تماما كذلك الامتياز الذي منحه الخديو اسماعيل للفرنسي ديلبسيس لاستغلال قناة السويس » (٣٣) . وقد فوجئ المصريون بالشركة قد شرعت بالتنفيذ دون العودة الى اية جهة تشريعية كمجلس الشعب وذلك بأن أغلقت منطقة الاهرام لتقسيمها الى مساحات صغيرة لبيع الشركات والافراد في الولايات المتحدة ، بقصد اقامة فيلات وفنادق وقرى سياحية ومطارات خاصة وحمامات سباحة ، وكان الشركة كانت مجرد سمسار لتأجير المكان التاريخي الحضاري ٩٩ عاما لبعض الليونيريين الاميركيين . كما فوجئ المصريون بان ممثل الشركة ، وهو رجل يدعى بتر مانك ، مغامر عالمي افلس عام ١٩٦٧ وعاد فاستأنف نشاطه من زيلندا الجديدة الى غينيا الجديدة ، مرورا باهرامات الجيرة التي تقاضى وزملاؤه من المصريين للحصول عليها مبالغ طائلة . وتبين ان الرشاوى قد امتدت حتى المستويات العليا في الحكم ، خاصة وقد تأكد ان « هضبة بولاك » هي الاخرى موضع اتفاق آخر ، الامر الذي سيتطلب اجلاها من المواطنين البسطاء وبناء الفنادق والعمارات الفخمة للارباب وحدهم . حينئذ ، وفور نشر مقال الدكتورة نعمات فؤاد ، تحرك علماء

(٣٣) من مقال لامير اسكندر بجريدة « الثورة » العراقية ١٩٧٨/٥/٧ .

الانار واساتذة الجامعات ورجال القانون في موجة هادرة ضد المشروع حتى أن نقابة المحامين عقدت ندوة موسعة دخلت في نهايتها طرفا في الدعوى التي أقامتها صاحبة المقال ضد الشركة والحكومة معا (٣٤) .

ومن الطريف ان المشروعين كلاهما لم يتحققا : الاول لهرب الممول السعودي من الحملة التي شنت عليه رغم الاموال التي دفعها رشawy ، والثاني لتراجع الحكومة تحت ضغط « الاجماع الوطني » الساق .

والواقعتان تؤكدان حقيقة واحدة ، وهي أن قوى الثورة المضادة بلا جذور في ارض مصر (اي في علاقات الإنتاج والبنى الحضارية) ، وانها لذلك لا تعانق في بيع هضبة الحضارة و « هضبة المخ » لاي مشتري يدفع العمولة ، مهما كان ذلك على حساب السيادة الوطنية والتراث التاريخي والعقل المصري . ومن هنا كان « الفكر » - كحوار - ممنوعا في مصر - السادات التي سمح رئيسها علنا لاي مواطن ان يفكر دون ان يطل فكره خارج راسه ، اي ان يبقى في حالة مونولوج . وهي حالة لم تعرفها مصر الناصرية ولا مصر الفاروقية .

٦ - واذا كانت مصر في عهد الملك فؤاد قد عرفت اضطهادا محدودا لحرية الفكر في الجامعة ، الا ان الدستور قد استطاع ان يعيد طه حسين بعد معركة ضارية حول كتابه « في الشعر الجاهلي » . واذا كانت مصر الناصرية في آذار ، مارس ١٩٥٤ قد تناقضت تناقضا حادا ملتبها مع المثقفين فقامت « بتطهير » الجامعة من ٥٤ استاذًا من صفوة مفكرينا الجامعيين ، فانها لم تعد الى هذه الذكرى مطلقا بعد ذلك ، اما الرئيس السادات فقد خاطب المجلس الاعلى للجامعات يوم ١٩٧٧/١/٣٠ قائلا « انا باطلب من هيئة التدريس في جامعة الاسكندرية وفي جميع الجامعات ان تخرج من صفوفها كل من يتعاون مع هذه الشراذم (يقصد الداعين من الاساتذة الى ممارسة الديمقراطية) انتم كلکم ادرى مني ، کلکم تعرفوهم » (٣٥) . كانت هذه دعوة صريحة الى رجال الجامعات « للتخلص » من زملائهم من ذوي الفكر الحر والمستقل . بعد هذه الدعوة قامت الحكومة بعدة اجراءات منافية للدستور والقانون وحرمت الفكر الجامعي ، قامت « بحملات غير موضوعية ضد المنهج العلمي وضد العقلانية في العمل الجامعي تنسّر تحت الفاظ يعيب الجامعيين ترددها ، وتدخل سافر في الحريات الاكاديمية للاساتذة ومساءلتهم بطرق غير مشروعة ومن ممارستهم الجامعية ، ومحاولة تحجيم ادائهم الجامعي والحيلولة بين بعضهم وبين استكمال انصباب الدراسي الجامعي الذي يكفله القانون واللائحة تحت زعم حماية الطلاب من تأثير هؤلاء الاساتذة . ورفض تعيين اعضاء هيئة التدريس لمجرد انما

(٣٤) راجع وثائق هذه الندوة التي نشرها دار وهدان للطباعة والنشر - القاهرة ١٩٧٨ .

(٣٥) الاهرام المصرية ١٩٧٧/١/٢١ .

دراساتهم في دول بعينها ، وإيقاف الترقيات على أسس حزبية . ووقوع بعض المسؤولين في الجامعات المنتمين للحزب الحاكم في خلط متعمد بين الواجب الوظيفي لأعضاء هيئة التدريس وبين حقوق الانتماء السياسي لكل منهم ، ومحاولة التخلص من أعضاء هيئة التدريس لخلاف في الراي بينهم وبين اتجاهات يطرحها الحزب الحاكم ، ولجوتهم الى التشهير بالزملاء على صفحات الجرائد أو بكتابة التقارير السرية » (٣٦) . ومن جهة أخرى « تشن ادارة الجامعة واجهزة الحرب الحاكم هجمة تترية ضد الحياة الجامعية في المجال الطلابي . فتحاصر وسائل التعبير الطلابية سواء كانت صحف حائط أو مجلات أو نشرات أو اجتماعات . وهكذا يلاحظ اختفاء الصحف الطلابية عامة أو نرك صحف احدى الجماعات أو الاسر التي ترضى عنها السلطة السياسية والادارة الجامعية ، وتعمل الادارة بدأب على قهر التطلمات الديمقراطية بتمزيق مجلات الحائط وتحريض بعض موظفي الادارة للاعتداء على الطلاب الذين يعبرون عن ممارسة حقهم في التعبير عن الراي عن طريق مجلات الحائط . . وتسعى الادارة الجامعية والحزب الحاكم الى احتواء الاتحادات الطلابية والسيطرة عليها وشق صفوف الحركة الطلابية وتفريفها من مضمونها الديمقراطي . . وتحول الادارة الجامعية الى مصدر ارهاب باستخدام لجان التاديب ضد الطلاب لصرفهم عن ممارسة حقوقهم الديمقراطية » (٣٦) .

وكانت النتائج الفورية لذلك هي هجرة الصف الاول والثاني من الاساتذة الى الخارج ، وسيطرة الجماعات الدينية المتطرفة على العمل السياسي الجامعي .

٧ - ممنوع التنظيم

في موازاة تحويل « الفكر » الى مونولوج وقعت مفارقة تبدو طبيعية الى حد بعيد ، اذ في وقت واحد مع التيسير على رأس المال الخاص ورؤوس الاموال العربية والاجنبية عام ١٩٧٤ وكذلك بعد انجاز الاتفاق الثاني لفصل القوات في سيناء عام ١٩٧٥ ان يتراجع النظام الجديد عما سبق ان اقره عدة مرات بدءا من الدستور وبرنامج العمل الوطني لعام ١٩٧١ وانتهاء بورقة تطوير الاتحاد الاشتراكي التسي قدما رئيس الجمهورية عام ١٩٧٤ . كان المبدأ الدستوري والقانوني والسياسي للنظام هو الابقاء على صيغة « الاتحاد الاشتراكي » ثم اضاف اليه في قانون الوحدة الوطنية عام ١٩٧٢ عبارة « التنظيم السياسي الوحيد » . وبقية بدأ التفكير فسي تفكيك الاتحاد الاشتراكي الى « منابر » وظلت المناقشات هادئة حول هذه الفكرة الرئاسية طيلة عام ١٩٧٥ . وفي ١٦ مارس ، آذار ١٩٧٦ اقر البرلمان صيغة « المنابر

(٣٦ و ٣٧) من نشرة « الديمقراطية والحريات الاكاديمية في الجامعات المصرية » - حزب النجم الوطني التقدمي الوجدوي - لجنة العمل الجماهيري - مكتب الادباء والفنانين- القاهرة ١٩٧٧/١٢/٢٤

الثلاثة » - احدها لما سمي يسارا والثاني لما سمي وسطا والثالث لما سمي يمينا - في اطار الاتحاد الاشتراكي . وفي ١١ نوفمبر ، تشرين الثاني « اقترح » رئيس الجمهورية على مجلس الشعب تحويل المنابر الى احزاب .

كيف يمكن ان يكون « الفكر » مونولوجا او ان يكون التفكير مسموعا بصوت عال ، وان يكون التنظيم السياسي المستقل مسموحا به ؟ اليس الحزب « تنظيميا لفكر » ؟ هكذا غطت تساؤلات المصريين على تجربة المنابر فالاحزاب بظلال عريضة من الشك ، حتى ان غالبيتهم استقبلتها على أساس انها « مناورة » او مؤامرة محبوكة الصنع شارك فيها النظام والمعارضة ، خاصة وانها اقبلت من « فوق » اي بقرار رئاسي . ولكن الحقيقة هي ان هذه الشكوك تظلم المصريين في جانب منها ، اذ ان الشارع الشعبي لم يتوقف قط عن التنظيمات السرية المحدودة طيلة العهدين الناصري والساداتي ، كما انه لم يكف عن الابداعات التنظيمية الديمقراطية العلنية في السنوات الثماني الاخيرة ، بالإضافة الى تراثه الحزبي العريق . ومن ثم فالحزبية كمبدأ لم تكن قط قرارا من اعلى . ولكن هذه الشكوك نفسها تنصف المصريين في جانب آخر هو انه كيف يتأتى لنظام يرفض « الرأي الآخر » ان يسمح لهذا الرأي الآخر ان يكون « منظما » في معارضة شرعية ؟

وقد شهدت الممارسة طيلة عامين بصوابية الحدس لدى الشعب المصري ، اذ برهن النظام يوميا خلال هذه الفترة على انه اراد فعلا ان يرتدي قناعها ليبراليا يخدع به الرأي العام الخارجي (الذي لم يقبل البرتغال واسبانيا الا بعد سقوط آخر قلاع الفاشية القديمة) وينفس به تدمرات الداخل . وليستخدم بعدئذ سياط القهر في جلد اية تنظيمات أخرى مستقلة عن هذه « الشرعية » باسم قانون الاحزاب نفسه . ولكن « ارادة » النظام شيء والتطورات الموضوعية شيء آخر ، فقد اخذ المصريون التجربة جدا في جد ، حتى أنهم وضعوا النظام في مأزق الاختيار الصعب بين الغاء التجربة وعلان افلاسه الديمقراطي او افلاتها من بين يديه فتأخذ طريقها الى النضج والصراع الحي .

وكان الرئيس السادات قد اعلن في اول مايو ، ايار ١٩٧٦ ان مسا يسمى بمواثيق الثورة (كالميثاق الوطني عام ١٩٦٢ وبيان ٣٠ مارس آذار ١٩٦٨) انما كانت امتصاصا مؤقتا لغضب الجماهير وليست لها صفة الثبات او الديمومة ، ومن ثم فقد قرر انها « خلاص بقت قديمة » وغير صالحة للاستعمال . وكان ذلك صحيحا الى ابعد الحدود ، بالمعنى الذي اراده الانقلاب لمودة الاحزاب . ان تلك المواثيق كانت « عقدا اجتماعيا » - سواء نفذ او لم ينفذ - بين الثورة الناصرية الناقصة والشعب . وقد تأخر الفاؤها في واقع الامر خمس سنوات .

وسوف نلاحظ من السياق ان مجموعة القوانين التي صدرت بدءا من عام ٧٢ (قانون الوحدة الوطنية) وانتهاء باستفتاء ١٩٧٨ لتصفية المظهر الليبرالي ،

تشكل في ما بينها دستورا كاملا مضادا في كثير من الامور لدستور ١٩٧١ الذي وضعه الانقلاب نفسه في ظل مواضع تكتيكية عابرة تقصد « الاحتواء » للاطراف الناصرية والماركسية ، فلما حدثت المواجهة المستمرة من اسفل حتى بلغت اوجها في الثورة المعلقة او يناير المستمر ، فقد كان من المحتم **الاعلان التدرجي** بالتخلي عن الدستور الاول وبرنامج العمل الوطني الذي قدمه السادات نفسه وبيان ١٠ حزيران ، يونيو ٧١ ايضا ، فضلا عن موثيق الثورة الناصرية السابقة .

كيف تم ذلك ؟

اولا ، باجراء استفتاءين شهريين ، احدهما في ١٠/٢/١٩٧٧ والثاني في ٢١/٥/١٩٧٨ ، الاول سمي « قانون حماية الامن والمواطنين » والآخر « قانون السلام الاجتماعي » وقد وصفه الرئيس السادات بأنه « ثورة ثانية » بعد ثورته في ١٤ مايو ، ايار ١٩٧١ . والحق انه كذلك باعتباره تكريسا قانونيا لانقلاب الثورة المضادة في ذلك التاريخ .

كان الاستفتاء الاول صدى مباشرا لانتفاضة الجماهير العفوية في ١٨ و ١٩ يناير ، كانون الثاني ١٩٧٧ وقبل عشرة اشهر من زيارة القدس المحتلة . وقد نصت مادته الاولى على تكوين الاحزاب الثلاثة وفقا لقانون خاص يصدر بها ، وقد صدر بالفعل حيث يشترط موافقة عشرين نائبا على تكوين اي حزب جديد ، كما يشترط ارتباط اي حزب بما سمي الوحدة الوطنية والسلام الاجتماعي والشرعية . أما المواد السادسة والسابعة والثامنة فقد كانت الهدف المباشر من وضع القانون الجديد ، اذ نصت المادة ٦ على « الاشغال الشاقة المؤبدة لكل من دبر أو شارك في تجمهر يؤدي الى اثارة الجماهير بدعوتهم الى تعطيل تنفيذ القوانين واللوائح بهدف التأثير على ممارسة السلطات الدستورية لاجمالها أو منع الهيئات الحكومية أو مؤسسات القطاع العام أو الخاص أو معاهد العلم من ممارسة عملها باستعمال القوة أو التهديد باستعمالها . وتطبق نفس العقوبة على مدبري التجمهر ولو لم يكونوا مشتركين فيه وعلى المحرضين والمشمجين » . وقالت المادة ٧ « يعاقب بالاشغال الشاقة المؤبدة العاملون الذين يضربون عن عملهم عمدا متفقين في ذلك أو متبغين تحقيق عرض مشترك اذا كان من شأن هذا الاضراب تهديد الاقتصاد القومي » . وقالت المادة ٨ « يعاقب بالاشغال الشاقة المؤبدة كل من دبر أو شارك في تجمهر أو اعتصام من شأنه أن يعرض السلم العام للخطر » . وجاءت المادة ٩ لتقول « يلغى كل ما يخالف ذلك من أحكام » . وكان ذلك انقلابا دستوريا من الزاويتين : تكوين الاحزاب والغاء الحريات الاساسية للشعب المصري التي اهدرها القانون الجديد بمواد منقولة حرفيا عن القانون البرتغالي في عهد سالازار ، والقانون الاسباني في عهد فرانكو . وكان التناقض فادحا وقاضحا ، بين تعدد الاحزاب ومنع التظاهر أو الاضراب أو الاعتصام ، حيث يصبح ممنوعا تلقائيا على اي حزب أن يدعو اعضاءه الى اي من هذه الممارسات الديموقراطية .

ورغم الحد الأقصى من العقوبة وقد بلغ السجن المؤبد ، فقد تحرك المصريون - فور صدور القانون - وهم انفسهم الذين « اتهموا » بقول « نعم » للاستفتاء (بنسبة ٩٩ في المائة) . . تحركوا ضد القانون ، فسارت مظاهرة طلابية سلمية من جامعة القاهرة الى مجلس الشعب ولم تعبا بالاشغال الشاقة المؤبدة . وأبرق كمال الدين حسين نائب محافظة بنها والعضو السابق بمجلس قيادة الثورة ، الى رئيس الجمهورية يحذره من ان الاستفتاء غير دستوري . ودار حوار عنيف بين الرئيس وممثلي الاتحادات الطلابية الرسمية اول فبراير ، شباط ١٩٧٧ . وقد بلغ الامر باحد الطلاب الناصريين ان راح يشرح لرئيس الجمهورية مبادئ الناصرية فسي مختلف المجالات وكيف ان ما يجري الآن هو النقيض المباشر لهذه المبادئ فسي السياستين الداخلية والخارجية . وقد نشرت الصحف مقتطفات من الحوار المثير والذي كان قد بث تلفزيونيا على الهواء مباشرة (يمكن مراجعته فسي « الاهرام » ١٩٧٧/٢/٢ ونشرة « اوراق ديموقراطية » عدد ٨ و ٩ فبراير ومارس ١٩٧٧ وهي نشرة غير دورية تصدر خارج مصر) .

كذلك اصدر حزب التجمع الوطني التقدمي الوحدوي اول « برنامج » سياسي شامل (طبع في مصر وكذلك في بيروت عن دار ابن خلدون في ١٦٥ صفحة من القطع الصغير) يعالج مختلف القضايا والمشكلات الرئيسية التي تعاني منها البلاد في صيغة استقطبت حول التجمع تنظيميا وذكريا ما يشبه « نواة » الجبهة الوطنية الديموقراطية ، من الماركسيين والناصريين والديموقراطيين المستقلين ورجال الدين المستنيرين . وقد بلغ هذا الاستقطاب حدا بلغ بالسلطة وحزبها الحاكم حد الحرب العلنية ضد كل من ينتمي الى هذا الحزب الشرعي ، وذلك بنقل المنتمين اليه سواء كانوا موظفين او عمالا الى بقاع نائية كما كان يفعل الحكم الملكي لمعارضيه ، وبالقبض غير المأذون من النيابة او المحكمة ، وبالتهديدات المباشرة بالفصل من العمل او الجامعة . وراحت جريدة « الاخبار » طيلة الشهر الثاني من عام ١٩٧٧ تنشر قوائم عن الدين « استقالوا » من الحزب . وكان تقدير الحكومة اول الامر لاعضائه انهم لا يتجاوزون عدة مئات فاذا بالقوائم تستنفذ المئات المذكورة دون ان يكون قد خرج عمليا من الحزب تحت الضغط والارهاب اكثر من ١٥٠ في المائة .

ولان الشعب المصري في مجموعه قد اخذ الممارسة الديموقراطية جدا ، فقد كانت فئات من البرجوازية المصرية بحاجة الى التعبير عن نفسها بعيدا عن الحزب الحاكم ، الذي ظل قيادة بلا قاعدة منذ ولد ، فكان اعضاؤه يمثلون انفسهم فسي التشريع والتنفيذ . وهكذا حدث في الثالث والعشرين من آب ، أغسطس ١٩٧٧ وفي الاحتفال بذكرى وفاة الزعيمين الراحلين سعد زغلول قائد ثورة ١٩١٩ ومصطفى النحاس خليفته ان خطب فؤاد سراج الدين « باشا » - امين عام حزب الوفد القديم - لمدة ثلاث ساعات فاجأ اكثرية الحاضرين في نهايتها بان « الوفد » يستعد للعودة الى الحياة السياسية بعد السماح بتعدد الاحزاب ، وانسه بصدد صياغة

برنامج واتخاذ الاجراءات القانونية والدستورية لتشكيله .

وكان واضحا ان فؤاد سراج الدين قد استثنى الرئيس السادات وحده من الهجوم المباشر دون ان يخفي سخطه على النظام ورموزه الأخرى (وخاصة ممدوح سالم الذي كان يعمل ضابطا في الشرطة حين كان سراج الدين وزيرا للداخلية) . وكان واضحا أيضا تركيزه على مسألة الديموقراطية كما كانت في العهد الليبرالي الملكي . وكان واضحا أخيرا تأييد الكنيسة له بارسال مندوبين عنها لحضور الحفل . اما الحضور الذين بلغوا ثلاثة آلاف نسمة داخل نقابة المحامين وحدها - وقد اقيم فيها الحفل - وضعف العدد حولها ، وقد استمع الى الخطاب المشير بمكبرات الصوت ، فلم يكن يمثل فقط الرصيد التاريخي للوفد ، بل ايضا الرصيد الجديد من فئات المثقفين الذين عانوا من القهر ، وشرائع البرجوازية التي عانت من الانفراد العائلي بالسلطة . كان « الوفد الجديد » يمينا أصيلا في المجتمع ، لا يمينا عابرا او طارئا ، لم يكن مجرد ذكرى بل تعبير عن قوى حقيقية في علاقات الإنتاج الاجتماعي . وفور إعلان تشكيله انضمت اليه عشرات الآلاف من المواطنين في العاصمة والمحافظات والاقاليم ، وأصبح مؤكدا انه في أية انتخابات قادمة لن يكون نسخة أخرى من حزب « الاحرار الاشتراكيين » السدي شكله الضابط السابق مصطفى كامل مراد ليصبح يمينا رسميا وقد عينه الرئيس السادات حينذاك زعيما للمعارضة في البرلمان وأصدر صحيفة « الاحرار » . واتضح ان اول نقطة في برنامج الوفد السياسي هي تحويل الحكم من النظام الرئاسي الى النظام البرلماني بتحديد صلاحيات الرئيس ، والغاء مختلف القوانين المعادية للحريات الديموقراطية، والاجراءات الاستثنائية ، مع التوسع - طبعا - في قوانين الاستثمار الرأسمالي ودعم القطاع الخاص والغاء ما تبقى من قيود على حركة رأس المال الفردي ، والمزيد من الانفتاح الاقتصادي على الغرب .

كان حزب الوسط الحاكم قد أصبح في مازق حقيقي ، لكونه حوصر من الجهتين : تجريدة « الاهالي » التي يصدرها التجمع اليساري تحولت الى حزب متنقل للطبقات الشعبية والمثقفين الراديكاليين ، وحزب الوفد أصبح التعبير الأكثر أصالة عن اليمين المصري شبه الليبرالي حتى ان بعض اعضاء الحزب الحاكم استقالوا منه وانضموا الى عضوية حزب الوفد . هكذا حوصرت « ادعاءات » السلطة حول الديموقراطية والاشتراكية معا .

وفي هذا المناخ استفتى الشعب المصري قهرا ، بعد ان تمكن التجمع اليساري - الى جانب جماهيره الداخلية باثارته القضايا الأكثر قربا من هموم الشعب الكادح وفشائخ الرأسمالية العائلية الحاكمة والانحرافات المخزية عن أبسط حقوق الانسان - من ان يستقطب الرأي العالمي الراديكالي في الغرب قبل الشرق وفي الوطن العربي من المشرق الى المغرب . كذلك تمكن الوفد من اجتذاب القوى

الليبرالية في الغرب والقوى المحافظة العربية فتلقى من الجهتين دعما لا يقل عن تأييد البرجوازية المصرية .

هنا صدر الاستفتاء الثاني في بداية الاسبوع الاخير من الشهر الخامس عام ١٩٧٨ والذي استهدف اليسار واليمين على السواء .

في مادته الثانية اكد انه « لا يجوز تولي الوظائف العليا التي تقوم على توجيه والقيادة في الدولة او القطاع العام او الوظائف ذات التأثير في الراي العام ومناصب الاعضاء المعيّنين في مجالس ادارات الهيئات والشركات العامة والمؤسسات الصحفية لكل من يثبت في التحقيق الذي يجريه المدعي العام الاشتراكي انه يدمو او يشترك في الدعوة الى مذاهب تنطوي على اخطار للشرائع السماوية او تتنافى مع احكامها» . وتضيف المادة الثالثة الى هذا التحريم « عضوية مجالس ادارات النقابات العمالية والمهنية والاتحادات والمجالس المحلية والجمعيات التعاونية » . وكانت المادتان بذلك تصادر اولاً ، حرية الناخب الذي يصل بممثلته الى مجلس الادارة ، كما تصادر المبادرة الفردية الراسمالية ذاتها في تشكيل مجالس ادارتها حسب مصالحها الاقتصادية ، كما تصادر مبدأ حرية العقيدة لا بمعنى انتفاء المساواة بين الايمان والالحاد بل بين المؤمنين انفسهم . حتى ان احدى المحاكم اصدرت عقب صدور القانون حكماً لمسيحي مصري يجيز له الزواج من اثنتين في وقت واحد الامر الذي ترفضه الكنيسة وتبيحه الشريعة الاسلامية . ولكن المادتين استهدفتا « اليسار » اساساً في ظل التضييل الاعلامي الواسع والذي يساوي في اذهان المواطنين « المؤمنين » بين اليساري والملاحد .

اما بقية المواد ، فقد الفت الحقوق السياسية لكل من شارك في احزاب ما قبل الثورة باستثناء الحزب الوطني ومصر الفتاة ، وكلاهما يميني ، غير ان الاول يميل الى العنصرية الدينية ، والاخر داعب الفاشية العنصرية . والمقصود اذن هو حزب الوفد الجديد . كذلك الامر بالنسبة « لاي مواطن » كما جاء في منطوق المادة السادسة حرفياً « اذا انى افعالا تعرض الوحدة الوطنية والسلام الاجتماعي للخطر » . وهو أمر يترك تقديره ايضاً للمدعي العام الاشتراكي الذي تجاوزت سلطاته بهذا القانون صلاحيات القضاء المصري تجاوزاً كلياً . ووصل القانون الى تهديد « اي حزب » و « اي صحفي » بالحرمان كذلك من الحقوق السياسية اذا قرر المدعي العام المذكور - ولبس الناخبين او نقابة الصحفيين - اتهمه بالانتهام نفسه .

في هذا الوقت تماماً نشرت الاهرام في عدد واحد هو اليوم التالي مباشرة للاستفتاء (١٩٧٨/٥/٢٢) في صفحة ١٠ الخاصة بالحوادث اليومية العمودان الاول والثاني أعلى الصفحة) ان شاباً خنق طفلاً عمره خمس سنوات لانه صدمه عقوا

بالكرة التي يلعب بها فجلده الى المسكن واركتب جريمته ، وان رجال المباحث في الاسكندرية ضبطوا موزعين للبريد يلقيان بالخطابات في الطريق العام دون تسليمها ، وان شقيقين لقيما مصرعهما في « أسبوت » لخلاف عائلي حول قطعة أرض . ولكن صلاح جاهيم رسام الكارتكاتير للصحيفة ذاتها كان له رأي آخر اذ رسم مذبة برنامج « ما يطلبه المستمعون » وهي تعلق بخفة دم « غريبة .. كسل الجوابات النهاردة طالبة اغنية نعم يا حبيبي نعم » تقصد الاستفتاء لا الاغنية . على أن صحيفة الدبلى مرور البريطانية المحافظة كتبت في ١٩٧٨/٦/١ تقول « ان الرئيس المصري انور السادات يتصرف كاي دكتاتور يريد أن يعاقب اي ناقد لسياسته ، وكاي متسلط يحاول اتهام معارضيه بأنهم اعداء للامة » . اما جريدة « الاهالي » المصرية التي توالى منعها من الصدور فقد تحالفت على ذلك بأن أصدرت عددا وثائقيا في ١٩٧٨/٥/٣١ خلا من اية مقالات او اخبار او تعليقات او رسوم كاريكاتيرية ، بل نشرت فقط النص الكامل لبرنامج حزب التجمع المسموح أصلا بنشره .

غير ان الشعب المصري لم يصمت ، فاذا كان الطلاب (اتحاداتهم الشرعية ذاتها) قد واجهوا الرئيس مباشرة ضد الاستفتاء السابق ، فقد واجهه هذه المرة اساتذة الجامعات انفسهم ، اذ بادرت جامعة الاسكندرية بالابراق الى الرئيس قبل الاستفتاء بتأجيل النظر فيه وعارضته بعد اجازته . حينئذ عقد رئيس الجمهورية لقاء مع اعضاء هيئة التدريس سمع فيه الدكتور محمد زكي عشموي نائب رئيس الجامعة يقول « التاجر الذي يخزن اكراس السكر والطحين والشاي لبيعهما بأسعار مضاعفة لا يعرف الحرية » وكان رئيس الجامعة قبله قال ان السلطة المرتجاة هي التي « لا تسعى للتسلط » كذلك قال الدكتور عبد المنعم خربوش رئيس نادي هيئة التدريس « اننا نناشدكم يا سيادة الرئيس ان تثبتوا اقوالكم (حصول الديمقراطية بقصد) عمليا » وأشار الدكتور عاطف غيث نائبه الى « انحراف هذه القوانين في التطبيق » . وقد اذاع التلفزيون المصري وقائع الجلسة على الهواء ، كما نشرت الصحف في اليوم التالي (١٩٧٨/٥/٢٩) مقتطفات واسعة منها . واتضح من التجاوب الجماهيري الكاسح مع كلام اساتذة الجامعات ان الشعب الذي استفتي غير الشعب المصري .

فانما ، اتخذت السلطة بطلب من اعضاء الحزب الحاكم موحى به مباشرة من رئاسة الجمهورية عدة اجراءات ضد النواب هي الاولى من نوعها اذ وصلت حد الفصل من عضوية البرلمان ومنع العضو المفصول من اعادة ترشيح نفسه ، رغم ان « مجلس الدولة » قد اعطى النائب المعزول هذا الحق . وكان في مصر الملكية « قانون العيب في الذات الملكية » اذن « شخصية الجالس على العرش مصنونة لا تمس » بموجب الدستور . وحدث مرة واحدة في عهد الملك فؤاد (سنة ١٩٣٠) ان اوقف عباس محمود العقاد بتهمة العيب في الذات الملكية حين صرخ في مجلس الشيوخ ان اكبر رأس في الدولة تتحطم اذا مست الدستور . وفي عهد الملك فاروق

ايضا كان احمد حسين زعيم الحزب الاشنراكي (مصر الفتاة سابقا) في طليعة من اتهموا بالعيب في الذات الملكية ، غير انه لم يكن نائبا في البرلمان . على اية حال فان مصر الملكية والناصرية ايضا لم تعرف - ومعها برلمانات العالم المتحضر - استخداما لنص يجيز فصل النائب من عضوية المجلس النيابي ، لمجرد هجومه على الحكومة او مساسه برئيس الجمهورية . والنظام الجمهوري كما نعلم نقيض النظام الملكي في قضية « الذات التي لا تمس » . ولكن الرئيس السادات اخترع ما يسمى « قانون العيب » وطلب من مجلس الشعب التشريع له . وكان الظن منصرفا الى انه يقصد « اخلاق القرية » التي طالما تحمس لها . الا انه ثبت بعدئذ انه يقصد « العيب في الذات الرئاسية » . هكذا تقول الوقائع :

● اولها ان كمال الدين حسين النائب الذي ابرق له محتجا على الاستفتاء الاول المضاد للديموقراطية عام ١٩٧٧ قد عزل من البرلمان في ١٤/٢/١٩٧٧ رغم ان بعض الصحف قد نشرت نص برقيته في طبعاتها الاولى ثم عادت فحذفتها . وقد تم ذلك بموجب طلب تقدم به ٢٥٢ عضوا من الحزب الحاكم لاسقاط العضوية عن النائب ، نظر فيه المجلس النيابي واخذ قراره باجماع نواب الحزب الحاكم ايضا ومعارضة المستقلين واليساريين (١٨ عضوا) رغم الميول الاخوانية عند كمال الدين حسين . ولما تقدم النائب باعتراض لمجلس الدولة حكم له قاضي القضاة باحقية في اعادة ترشيح نفسه . ولكن السلطة تمكنت من سحب هذا الحق ، وترشيح غيره . وصادرت على الناخبين رأيهم .

● ثاني الوقائع خاصة بالنائب الوفدي الشيخ عاشور نصر نائب حي شعبي (كرموز) في الاسكندرية ، فانه - احتجاجا على مماطلة رئيس المجلس (سيد مرعي) في مناقشة استجوابات وطلبات احاطة عديدة تقدم بها الى الحكومة ولم تتوفر له فرصة الدفاع عنها (اي عن طلبات ناخبه الخاصة بضرورات الحياة) انتهت فرصة وجود رئيس الجمهورية في البرلمان وهتف « يسقط الرئيس السادات » حتى ينتبه اليه . وقد انبىه الجميع فعلا ، وتكررت مأساة كمال الدين حسين ، اذ اسقط البرلمان عضوية النائب بأغلبية ٢٧٩ صوتا بتاريخ ٢٨/٣/٧٨ . وكما كانت تهمة نائب بنها العيب في ذات رئيس الجمهورية كذلك كانت تهمة نائب كرموز . ولكن التكرار كشف عدة امور : اهمها نواطق رئيس مجلس الشعب (صهر الرئيس واكبر اغنياء الريف المصري) مع الحكومة ، بتأجيل الاستجوابات المقدمة اليها حتى لا تفتح مناقشات حول الموضوعات الحساسة . والامر الثاني ان هذه الاستجوابات مقدمة لمصاحبة فئات شعبية واسعة .

● ثالث الوقائع خاص بالنائب ابو العز الحريري الذي قبض عليه في دائرته الشعبية (الجمرك) بالاسكندرية ايضا لمجرد القائه خطاب جماهيري في الناخبين لهذه الدائرة التي خلت عام ١٩٧٨ ايضا . في هذه المرة لم يكن هناك « عيب » في

ذات الرئيس ، لا بالبرق ولا بالهتاف ، وانما كان هناك عقاب لحزب التجمع اليساري على جماهيره التي تتعاضم ، وقد جرى نفس الشيء لعبد الفتاح حسن النائب الوفدي عن بسيون - محافظة الغربية في ٢٦ يونيو - حزيران ١٩٧٨ .

● رابع الوقائع خاصة بالنائب الناصري كمال احمد الذي قاطع الرئيس أثناء اللقاء خطابه في البرلمان (١٩٧٨/٩/٣٠) على اثر عودته من واشنطن بعد التوقيع على اتفاقيات كامب ديفيد . . فقد توقف الرئيس بعد المقاطعة للمرة الثالثة وطلب من النواب « ارموه . . ارموه . . ارموه بره » . وعلى الاثر قام نواب حزب الوسط بحمل زميلهم الى الخارج وسط الضرب واللكم والصفع . وفي اليوم التالي تكررت المأساة الدستورية للمرة الرابعة خلال عام ، بأن طلب الاعضاء عزل زميلهم ، ورغم المعارضة فقد نالوا ما طلبوا وما تمنى به عليهم الرئيس .

وفي السابع والعشرين من نيسان ، ابريل ١٩٧٨ كانت قد نوقشت اللائحة الجديدة لمجلس الشعب ، بناء على طلب الرئيس ، تنفيذاً لقانون العيب وامتنحالا لما طالب به سيادته جميع الهيئات ان « تظهر صفوفها بنفسها » اي حتى لا تصطدم مع القضاء والدستور والقانون . ولكن اللائحة بحد ذاتها كانت عدوانا على القضاء والدستور والقانون ، اذ تضمنت نماني حالات تسقط فيها عضوية النائب او توقف مؤقتا في مقدمتها « اهانة رئيس الجمهورية او تهديده لحمله على اداء عمل او الامتناع عن عمل من خصائصه قانونا » .

ثالثا ، على اثر هذه الاجراءات قام المدمي العام الاشتراكي باعداد كشف المزعولين سياسيا وفقا لقوانين الاستفتاء الاخير ومن بينهم زعيم الوفد الجديد ، والمصادرة الدائمة لجريدة « الاهالي » لسان حزب التجمع اليساري . . فما كان من حزب الوفد الا ان اجتمع بكامل هيئته التأسيسية (٣٥٠ عضوا) فسي منزل فؤاد سراج الدين وقرر في خطوة بلا نظير في تاريخ الحزب القديم « حل الحزب الجديد احتجاجا على مواقف النظام من الديمقراطية » . وقد كان الموقف ، اعلانا رومانتيكيا حزينا عن النهاية الاسيفة التي لقيتها الشرائح الليبرالية من البرجوازية المصرية ، كما لو كان بيانا بالهزيمة في ظل الثورة المضادة . وما كان من حزب التجمع اليساري الا ان اعلن « تجميد نشاطه » دون ان يقدم على حل الحزب عمليا ، تاركا هذه المسؤولية على عاتق النظام نفسه .

وقد تبلبل الرأي العام في مصر وخارجها ببليلة شديدة على ائسر الموقفين المفاجئين . وكان على النظام ان يسعد بخلو الساحة امامه للعمل السياسي المنفرد ، وكان على بعض قرائه ان تقلق من الفشل المروع الذي لقيه حزب الوسط الحاكم الذي كان قد سمي « بحزب مصر العربي الاشتراكي » ثم اختصر تدريجيا الى « حزب مصر » . كان الحزب قد اعلن فشله عدة مرات ، سواء كان الاعلان داميا

في ١٨ و ١٩ يناير ، كانون الثاني ١٩٧٧ او سلميا في التفاف الجماهير الساحق ، حول الوفد والتجمع اليساري والمتطرفين الدينيين . كانت الاغلبية البرلمانية مفروضة بقوة الشرطة ، تمثل التحالف الكمبرادوري الحاكم وعدة دون قاعدة اجتماعية واسعة .

وفي خطوة دراماتيكية اثارته الدهشة أعلن الرئيس السادات في ٢٣ يوليو ، نموذ ١٩٧٨ انه « سيملا الفراغ السياسي بنفسه » وانه قرر النزول شخصيا الى الشارع السياسي ، وذلك بتكوين حزب جديد دعاه « الحزب الوطني الديموقراطي » . ولان نواب حزب الوسط الحاكم (الذي يرأسه ممدوح سالم) هو حزب السلطة ايا كان الحاكم ، فقد راح أعضاؤه يطلبون الانضمام فوراً الى حزب الرئيس . حتى ان الكاتب اليميني مصطفى أمين علّق على ذلك في « الاخبار » بأنه لا يجوز للنواب الذين اتخبهم الشعب - كما نفترض - على اساس مبادئ حزب معين ان يرفضوا وراء حزب الرئيس دون ان يقرأوا - فضلا عن ان يقتنعوا - ببرنامجه الذي لم يعلن بعد . وكانت النتيجة هي اقضاء مصطفى أمين وابعاده عن الكتابة السياسية وكان المغزى هو ان الرئيس لا يمانع في انضمام النواب الى حزبه الجديد ، حتى تكون هناك « اقلية برلمانية جاهزة » من قبل اجراء اية انتخابات جديدة .

وفي خطوة لا شبيه لها قرر حزب « مصر » الحاكم الانضمام جماعيا الى الحزب الجديد . . . او الحزب « الوحيد » ، حيث تراجع الوفد عن الساحة ، وحيث أصبح اليسار مرادفا للالحاد . وحيث تعود مصر الى أسلوب الدمج الشامل للسلطات في الحكم ، رغم الفاء الاتحاد الاشتراكي والتعدد الدستوري للحزاب . فرئيس الجمهورية الذي وعد اكثر من مرة بأنه لن يعود الى ترشيح نفسه للرئاسة وعاد ، يريد اختراق الحاجز الدستوري الذي يمنع الوصول للمسؤولية الاولى في الحكم للمرة الثالثة . وقد أصبح ذلك الآن ممكنا . وكان الرئيس في اعلانه عن الحزب قد هنا « الوفد » بحل نفسه وتمنى على التجمع ان يحدو حذوه . ومعنى ذلك فانه قد هيا المناخ السياسي لاستقبال اول حكم في تاريخ البلاد ، يصبح فيه الحاكم هو الرئيس (الذي لا تمس ذاته) وهو ايضا زعيم الحزب الوحيد المسك بالسلطة ، وهو كذلك الحكم بين السلطات ، وهو اخيرا صاحب البرلمان .

ليس ذلك كله دكتاتورية ملكية او ناصرية ، بل هي سلسلة اعرق التقاليد النازية في تاريخ العالم الحديث .

٨ - الثورة المضادة للديموقراطية

كانت الديموقراطية في العهد الناصري « عنصرا ناقصا » بالمعنى السياسي مما ترك آثاره السلبية على بقية المعاني الاقتصادية والاجتماعية ، الوطنية

والقومية . وكانت الديمقراطية في العهد الملكي الاستعماري ديكورا ليبراليا للمضمون الرأسمالي شبه الأقطاعي . أما في عصر الرئيس السادات فقد غابت الديمقراطية السياسية ومعها بقية الحريات الديمقراطية - الاقتصادية والاجتماعية ، الوطنية والقومية - غيابا شاملا ، فليبراليتها الاقتصادية لا تنعكس في ليبرالية سياسية ، لأنها ليبرالية الكمبرادور وأغنياء الريف والجهاز البيروقراطي للدولة وليست ليبرالية الانتعاش الاقتصادي الرأسمالي . كذلك اوتوقراطيتها ، فهي ليست مثالا دكتاتورية الفرد لمصلحة الوطن ككل او لمصلحة الطبقات غير المالكة ، بل هي اوتوقراطية « العائلة » التي تمثل الشريحة الأكثر نفلا في المجتمع والأكثر تبعية للأجنبي . هكذا تجاوزت شكلا ومضمونا الاوتوقراطية الملكية والوتوقراطية الناصرية معا ، بأن أخذت عنهما **الانفراد بالسلطة** دون الليبرالية الشكلية في النظام الملكي ودون التنمية الاقتصادية والتقدم الاجتماعي والتحرر الوطني والوحدة القومية في النظام الناصري . وإذا كانت الليبرالية الشكلية قد أسهمت في اسقاط النظام الملكي ، وإذا كانت الاوتوقراطية المركزية قد أسهمت في اسقاط النظام الناصري ، فإن الفباب المطلق للديموقراطية في عهد السادات يسحب من نظامه شرعية بقائه . . لان « الوطن » بأكمله في ظل هذا الغياب يصبح « مرهونا » على مختلف المستويات لإرادة من خارج الحدود ، بعضها « ديموقراطية » العائلة الحاكمة ، الوكيله عن مصالح احتكارها ، وفي خبط مواز لهذه الديمقراطية العائلية يعنيتها تمرير هذه المصالح عبر قنوات « شرعية » لا تسدها بين الحين والآخر ممارسات ديموقراطية لاية فئة اجتماعية أخرى . وهكذا كان غياب الديمقراطية ، بمعناها العميق الشامل ، مساويا لغياب التنمية الوطنية اقتصاديا وغياب التحرر الوطني قوميا . وكانت تلك نقطة اللقاء الجذرية بين الكمبرادور المصري والكيان الصهيوني في الشرق الاوسط والولايات المتحدة الاميركية بدءا من اتفاقية سيناء الى اتفاقية كامب ديفيد . وهي الفترة التي تم فيها إلغاء الليبرالية اللبنانية بالحرب الاهلية والاستقلال الوطني المصري بالسلم . انعكس هذا القهر الديموقراطي الشامل ، مصربا ، كما يلي :

● اقتصاديا ، زاد الاستهلاك الفردي والجماعي ، للمرة الاولى في تاريخ مصر الحديث بنسبة ٢٥ في المائة ، وأن ديون مصر بلغت ١٢ مليار دولار (استدانته الحكومة المصرية في عام ٧٧ وحده خمسة آلاف و ٤٠٠ مليون دولار) (٢٨) وبلغ العجز في ميزان المدفوعات مليار دولار . وقد عادت قرارات رفع الاسعار التي رفعت عام ١٩٧٧ على اثر الانتفاضة الجماهيرية في شكل « الضرائب غير المباشرة » التي زادت حتى نهاية ذلك العام بنسبة ١٦ في المائة كما زادت الواردات من السلع الاستهلاكية بنسبة ٧٤ و ٨ في المائة ومن السلع غير المعمرة بنسبة ١٨ في المائة

(٢٨) ردنا على بيان الحكومة - حزب التجمع الوطني التقدمي الوحدوي ، مطبوعات « الامالي » - خالد محيي الدين وقباري عبد الله وابو العز الحبري - القاهرة ١٩٧٨ (ص ١٨)

خلال الفترة ذاتها . وطبقا لبيانات هيئة الاستثمار فقد بلغ عدد مشروعات الاستثمار الاجنبي ٦٥ مشروعا بينها ٤٢ مشروعا لمستحضرات التجميل والسياحة والباقي مصارف وشركات استثمار مالية . وفي الوقت الذي زادت فيه الضرائب غير المباشرة على المواطنين البسطاء حتى وصلت ٦٠ في المائة من اجمالي حصيللة الضرائب عن الريف فان ضريبة الاملاك لا تمثل سوى ٥٤ في المائة . كما ثبت ان ٣٥ في المائة من مجموع المولين يتهبون من الضرائب ، وان ضريبة الابرار العام لا تجلب سوى اقل من ٣ مليون جنيهه مصري (٣٩) .

وقد نتج عن هذه المواضع الجديدة ان شرعت قطاعات لا يستهان بها من البرجوازية الوطنية تصفي اعمالها وتنضم الى قافلة الرأسمالية التجارية الربوية ، فخلال الفترة بين عامي ٧٥ و ١٩٧٨ . اغلقت ابواب ٤٤٣ شركة متوسطة راس المال وتضم الواحدة منها اقل من ٩٩ عاملا وكانت تنتج صناعات النسيج ومضارب الارز ومعامل الابان والسكر . وفي الفترة نفسها اغلقت ابواب ٨٩٥ شركة صغيرة تضم اقل من ٤٩ عاملا متخصصة في المراحل النهائية للانتاج الاقل من المتوسط ، كصناعة الجلد والسكر وتعليب الاسماك واللحوم . وفي الفترة نفسها ايضا اغلقت ابواب ١٥٦٠ محل حربي بين الصناعة والتجارة الجزئية . ومعنى ذلك ان **الانتاج الوطني** - بعد حصار القطاع العام من داخله ومن خارجه - قد سلم نفسه تدريجيا لقطاعات الاستيراد والتصدير والمقاولات ، بحيث زادت السيولة النقدية (اي التضخم) بمعدل ٢٥ في المائة بين عامي ٧٥ و ١٩٧٦ وارتفع الرقم القياسي للاسعار في الفترة ذاتها بنسبة ١٦ في المائة في الريف و ٢٠ في المائة في الحضر (٤٠) ، ثم تضاعف الرقم مرة بالنسبة للريف ومرة ونصف بالنسبة للحضر في عام ١٩٧٨ . وبحيث شملت البطالة في مصر هذا العام نفسه اكثر من مليون مواطن .. كل ذلك رغم ان العائد من قناة السويس والمصريين العاملين في الخارج والمساعدات العربية والاميركية بلغت في ادق الاحصاءات اربعة مليارات دولار .. وفي المقابل انخفض مستوى التعليم والصحة (حيث ارتفعت اسعار الادوية وقل عدد المستشفيات) وازدادت اختناقات المواصلات والاسكان (٤١) . وامسى الكلام عن « خطة تنمية » من ذكريات الماضي المستحيل ، واصبح الثلث العائلي (السادات - عثمان احمد عثمان - سيد مرعي) رمز التحالف العضوي بين اغنياء الريف والرأسمالية الربوية والجهاز البيروقراطي في الانفراد بسلطة التبعية للاحتكارات الاجنبية . ولم تكن مصلحة

(٣٩) المصدر السابق (ص ٤٧)

(٤٠) المصدر السابق (ص ٤٢)

(٤١) تحولت مدينة القاهر في مصر الى مدينة سكنية يقطنها حسب آخر التقديرات نصف مليون

نفسه ، ومتوسط سكان القرية الواحدة عشرة افراد .

هذه الاحتكاكات ضد الليبرالية السياسية وحدها (وهي التي ضربت هذه الليبرالية منذ هزيمة العربيين عام ١٨٨٢ الى هزيمة الوفد عام ١٩٣٦) ولم تكن هذه المصلحة ضد التنمية الناصرية وحدها ، وهي التي طاردت عبد الناصر من ٥٦ الى ٦٧ ، بل كانت ضد استقلال مصر الوطني ووحدة القومية — سواء كانت تحكمها الليبرالية الاقتصادية او المركزية البيروقراطية — وبالتالي فقد كان هدفها الرئيسي من الثورة المضادة في مصر هو اسقاط الديموقراطية من جذورها الليبرالية والشعبية على السواء ، للعبور بقوى الانقلاب السادتي ، الى الصلح المنفرد مع اسرائيل تحقيقا للهدف الاستراتيجي : النفط العربي والسوق الافريقية والامن المضاد للسوفيات في الشرق الاوسط . انها دكتاتورية العبور الى التوحيد مع القوى الاقليمية (اسرائيل) الرئيسية بين قوى الثورة المضادة للعرب .

● اجتماعيا ، تضاعفت جرائم الخطف والاعتصاب والسرقة والاحتيايل سبعة اضعاف ونصف خلال عام واحد (١٩٧٧) مما كانت عليه قبل عامين فقط (١٩٧٥) . وتجددت الحرائق المتفرقة من حريق « اخبار اليوم » عام ١٩٧٧ ، الى حريق « الصالون الاخضر » (من ارقى محلات الثياب الجاهزة في شارع سليمان باشا وسط القاهرة) بحيث وصلت في العام نفسه الى ٥٥ حريقا كبيرا عجزت في معظمها سيارات الاطفاء لمحاظتي القاهرة والجيزة عن محاصرة النيران ، الا بعد ساعات بلغت احيانا ١٢ ساعة . وانفجرت مجاري العاصمة حتى سلت الطرقات وارتفع منسوب المياه القدرة مترا كاملا في بعض المواقع ، الامر الذي تعطلت معه أجهزة السلكي واللاسلكي ، وانقطعت الكهرباء ، وتلوث مياه الشرب ، وتدهورت المواصلات حتى أصبح سقوط اوتوبيس بركابه في النيل خبرا لا يصدم الناس . وتجددت الفتنة الطائفية فامتدت من محافظة المنيا الى احدى مدنها وتدمى

سمالوط ، حين قتل كاهن برصاص احدى خلايا « جماعة التكفير والهجرة » . ويسكن سمالوط ٩٠ في المائة من المسيحيين و ١٠ في المائة من المسلمين . ولكن قرية تجاورها تنعكس فيها النسبة تماما ، اعتنق احد ابناؤها الدين الاسلامي ، فاحتقلت به الجماعة الاسلامية المتطرفة بأن لفت به انتهاء القرية وسط الصباح والهتاف والتكبير . ثم حاولت أن تستمر مظاهرتها في الطريق الى سمالوط . وهناك لم يسمح المسيحيون بمرورها مما دفع الاهل الى التهاون بالسلاح فقتل سبعة عشر قتيلا والعديد من الجرحى . وفي اليوم التالي دخل بعضهم خلسة الى المدينة الصغيرة وقتلوا كاهن الكنيسة في منزله . قبل ذلك وبعده شاع حرق الكنائس والمساجد والخطف على الهوية الدينية من الطرفين واقامة الحواجز المسلحة على الطريقة اللبنانية . وكان من المثير ان عثرت قوى الامن في محافظة اسيوط وحدها على مخزين متقابلين للسلاح الخفيف والمتوسط والثقل ، احدهما لتاجر مسيحي والاخر لتاجر مسلم . في هذا الوقت نفسه كان تسريح افراد القوات المسلحة من الجيش النظامي يجري على قدم وساق . وكانت

الاسلحة لا تستورد من خارج الحدود فحسب ، بل تسرق من مخازن الجيش او تباع سرا ويبلغ عنها انها سرقت .

● ثقافيا ، تضاعفت هجرة الادمغة المصرية الى الخارج ، وانفرد « الصوت الواحد » بساحة الثقافة والاعلام ، وامسى الانتاج السينمائي والمسرحي والتلفزيوني للتصدير حسب مواصفات السوق الخارجية للنجوم والقصص والموضوعات ، وتغيرت برامج التربية والتعليم تغيرات كيفية تكاد تكون نقيضا للمفاهيم والقيم السابقة .. حيث اصبحت الاقليمية والشوفينية والعنصرية الدينية هي تالوث التيار السائد على الثقافة الرسمية السائدة في مصر (٤٢) .

(٤٢) راجع الامثلة الحية لذلك كله في كتاب امير اسكندر « صراع اليمين واليسار في الثقافة المصرية » - دار ابن خلدون - بيروت ١٩٧٨ .

الفصل الرابع

دكتاتورية العبور الى الصلح المنفرد

١ - « صهيئة » مصر

قبل ثمان واربعين ساعة من احتفال المصريين - والعرب عامة - بذكر مرور ربع قرن على ثورة يوليو ، تموز ١٩٥٢ كان سلاح الجو المصري يقوم في حركة مفاجئة بشن غارات مكثفة داخل الحدود الليبية غرب الحد الفاصل من الصحراء . ولم تكن المفاجأة من حيث التوقيت وكثافة النيران ؛ ولا من حيث العمل العسكري ذاته . . فقد نقل مراسل النيويورك تايمز في بيروت بعد بداية الاشتباك المسلح بأربعة ايام (١٩٧٧/٧/٢٥) ان ما حدث كان مقررا له ان يتم في شهر مايو ، ايار الماضي « ولكن الولايات المتحدة طلبت من السادات ارجاء بدء العمليات لوقت لاحق » (١) . وهكذا قام حسني مبارك نائب رئيس الجمهورية بين التاسع والحادي عشر من تموز ، يوليو ١٩٧٧ برفقة رئيس اركان الجيش المصري بزيارة سريعة لكل من تشاد والسودان صرح على اثرها السفير التشادي في القاهرة بان « المشكلة بين تشاد وليبيا قد اثيرت اثناء الزيارة » (٢) وبقدر ما كان الهدف العسكري واضحا من الزيارة اقبلت رحلة الرئيس المصري الى الصحراء الغربية يوم ١٢ تموز ، يوليو ١٩٧٧ - بعد ان تلقى تقرير نائبه - وكأنه يتفقد بنفسه مواقع القوات المععدة للهجوم على الحدود الليبية .

وقبل بدء العمليات العسكرية (بيوم واحد) ضد احد اعضاء الاتحاد العربي الثلاثي الذي لا يزال قائما رسميا - مصر وسوريا وليبيا - كان مناحم بيغن رئيس الوزراء الاسرائيلي يلوح بمشروع جديد للسلام في الشرق الاوسط يبدأ بصلح منفرد مع مصر ، وكان وزير الخارجية الاسرائيلي موشى دايان يؤكد ان السلام المصري الاسرائيلي لن يصبح واقعا ملموسا الا حين تجد مصر عدوا آخر ترى فيه « اسرائيل » عدوا ايضا . وزاد « ان الاستراتيجية الموحدة في الحرب والسلام لدول المنطقة ،

(١) عن « مسيرة المبادات من سالزبورغ حتى الكنيست » - توقيص طارق - مطبوعات التضامن

- مكان النشر غير مثبت - ١٩٧٧ .

(٢) جريدة « الاهرام » ١٣/٧/١٩٧٧ .

هي التي تكفل سلاما حقيقيا بين هذه الدول ، فيصبح مدوها مشتركا ورخاؤها كذلك « كما نقلت عنه صحف العالم ، قبل ان تنطلق المدافع المصرية صوب الغرب بأربع وعشرين ساعة ،

ولقد قيل في تفسير حرب مصر الغربية الكثير مما هو سطحي ، كالأشارة الى المحاكمات المصرية لبعض الليبيين في قضايا المتفجرات التي اصابته دورة مياه مجمع ميدان التحرير واحدى عربات قطار القاهرة - الاسكندرية ، وكالأشارة الى مضايقات تحدث للمواطنين المصريين المقيمين في ليبيا . كما كانت هناك تفسيرات عميقة كالقول ان المقصود من العمليات العسكرية المصرية هو تدمير السلاح السوفياتي الحديث والذي اتخذ مواقع استراتيجية على طول الحدود الغربية بين مصر وليبيا .

ولكنني اعتقد ان النظام المصري الراهن الذي بدأ حياته السياسية « بالاتحاد » المصري السوري الليبي ، حتى ان أزمته مع علي صبري والآخرين قد بدأت شكلا بسبب هذا الاتحاد ، قد وصل تدريجيا الى حد الانقلاب الشامل على علاقته مع ليبيا ضمن منظور استراتيجي شامل للتحالف مع الغرب وامتداده الصهيوني في الشرق الاوسط . وكانت الفترات الجوية المكثفة داخل الحدود الليبية غربا بمثابة نقطة الحسم الاستراتيجية الثانية بعد اتفاقية سيناء في ايلول ١٩٧٥ وقد أجابت على اقتراح بيغن وفكر موشى دايان بالايجاب . لذلك فاني اعددها ، على هذا الصعيد ، الخطوة الاولى في الطريق المعكوس الى القدس . اي انها نقطة البدء في التفكير العملي ، لا لزيارة « اسرائيل » ، بل لقيام الحلف الاستراتيجي الاميركي المصري الاسرائيلي في الشرق الاوسط .

ورقم صحة التحليل القائل بأن نتائج هزيمة ١٩٦٧ قد صيغت في قمة الخرطوم العربية في سبتمبر ، ايلول من العام نفسه ، الا ان الاستنتاج القائل بأن قرار مجلس الامن رقم ٢٤٢ هو الجذر الموضوعي البعيد لزيارة اسرائيل ، يعتمد كثيرا عن الصواب (٣) . لا شك ان « لاءات الخرطوم الثلاث » للصلح والتفاوض والاعتراف باسرائيل ، وتعميق الروابط بالمجتمع الدولي - متمثلا ذلك في قبول القرار ٢٤٢ وأيضا مشروع روجرز عام ١٩٦٩ - من اهم النناج السياسية التي صاغتها سنوات الهزيمة . ولكن هذه الصبغة لا تكتمل الا بايراد عناصر اخرى محلية وعربية ودولية :

● ان الشعب المصري الذي سجل للمرة الاولى منذ عام ١٩٥٤ انتفاضة ديموقراطية هزت اركان النظام بين شباط وتشرين الثاني عام ١٩٦٨ هو نفسه

(٣) راجع لمصطفى الحسيني دراسة مهمة بعنوان « مصر مبادرة السادات » - جريدة « السفير »

الذي كان منذ عدة شهور قليلة (في ٩ و ١٠ حزيران ١٩٦٧) قد خرج عن بكرة ابيه يطلب الى عبد الناصر البقاء في السلطة . ولم يكن هذا الشعب يدري - وربما الى الآن - ان عبد الناصر كان يناضل نضالا مريرا داخل الدائرة الضيقة لقيادة الحكم من اجل الديمقراطية . ولقد فرضت الجماهير بيسان ٣٠ مارس ، آذار ١٩٦٨ ولكنه بقي حبرا على ورق لسبب نفهمه الآن اكثر من اي وقت مضى ، وهو ان عبد الناصر لم يكن يحكم وحده في اي وقت ، وان غالبية زملائه الذين تبقوا معه كانوا ضد الديمقراطية (٤) . وعلينا ان نقرن الدعوة الشعبية الى الديمقراطية فسي ذلك الوقت بالدعوة الى « اقتصاد الحرب » والدعوة الى « لجان المواطنين من اجل المعركة » والاحتجاج على الاحكام المخففة التي صدرت بحق قادة الجيش المهزوم مما ادى الى اعادة المحاكمة . وفي السادس من ابريل ، نيسان ١٩٦٨ كان عبد الناصر يقول للملك حسين في جلسة مباحثات مغلقة « الموضوع المهم ليس مقترحات يارنغ (مبعوث الامم المتحدة لتنفيذ قرار مجلس الامن ٢٤٢ حينذاك) ولكن هو ان نقرر هل نقبل الذهاب والاجتماع مع الاسرائيليين في مكان ما ، بشكل مباشر او غير مباشر ، وما اثر ذلك بعدما رفضنا علنا هذا اللقاء ؟ انا ارد بالنسبة لمصر وأقول انه لا يمكننا قبول مثل هذا اللقاء المباشر او غير المباشر . . هل سنقبل الذهاب الى رودس او الى جنيف ؟ من جانبنا نحن نرفض هذا الاقتراح . **الناس عندنا في مصر يريدون الحرب ويرفضون سلاما بهذا الشكل ، مع انسي كنت اتصور ان الناس ذهبوا ، وضاعت نفوسهم من كثرة الحروب وشدة الاعباء اللقاة عليهم** » (٥) . وبعد

(٤) في « اوراق عبد الناصر السرية » - الحلقة ١٨ - التي نشرتها مجلة « الدستور » الصادرة في لندن بتاريخ ١٠/٩/١٩٧٨ نطالع محضرا مثيرا للجلسة عمل دعا اليها عبد الناصر في ٢/٨/١٩٦٧ وحضرها زكريا محيي الدين واثور السادات وعلي صبري وعزري صدقي وحسين الشافعي . وقد افتتح عبد الناصر الجلسة بتقنين مدهنتين : الاولى « علينا ان - اي بعد الهزيمة - واجبان : الاول ان نبحث عن نظام جديد لنا . والثاني هو ان نحدد الاخطاء الرئيسية . . - أي ان نعمل فورا على تغيير النظام الذي ماخضين عليه لان لازم فيه خطأ . . اذا كنا عايزين حقا توفير الامن والسلام نسمح بوجود معارضة في البلد . . معارضة حقيقية لا تمثيلية معارضة . . انا ضد نظام الحزب الواحد لان الحزب الواحد يؤدي الى دكتاتورية مجموعة معينة من الافراد . . انا ان لم تغير نظامنا العائلي سنمشي في طريق مجهول ولن نعلم من سيستلم البلد من بعدنا . وسيؤدي بنا ذلك الى مستقبل مظلم » . قال عبد الناصر هذا الكلام في غرفة مغلقة تبطل الانتفاضة الديمقراطية للشعب بستة اشهر ، ولكنه في اليوم التالي (الحلقة ١٩ من اوراقه السرية - الدستور ١٦/١٠/١٩٧٨) فوجيء بالجميع - الجميع - بغير استثناء - من مواقع فكرية واجتماعية مختلفة يعارضون اقتراحه معارضة حاسمة وشاملة ولهاية . قال زكريا محيي الدين « الحزب الاخير سيقوم بنشئ الماضي » وقال السادات « لا اوافق على الحزبين » وقال صدقي سليمان رئيس الوزراء « اي شخص يقبل ان يكون الان رئيسا لحزب المعارضة يكون رجلا مجنونا » وقال علي صبري « اخشى من تكوين حزب آخر » .

(٥) الحلقة ١١ من الاوراق السرية في المصدر السابق ذكره

فيوله مشروع روجرز يقول عبد الناصر لاحد زعماء الكتلة الشرقية « والآن ترغب اسرائيل في التفاوض المباشر معنا ، وهي محتلة اراضيها . ان هذا النوع من التفاوض وقوات العدو ما زالت على ارضنا يعتبر نوعا من الاستسلام » (٦) . . . وهكذا قاننا حين نعيد قراءة قبول مصر الناصرية لقرار مجلس الامن رقم ٢٤٢ لسنة ١٩٦٧ وكذلك مشروع روجرز عام ١٩٦٩ يتعين علينا ان نقرأ سياق هذا القبول للمجتمع الدولي . . فهو قبول مشروط شعبيا وسياديا في مصر باللاءات الثلاث التي صيغت عربيا بعد ذلك في الخرطوم . كما انه قبول مشروط عسكريا بحرب الاستنزاف المصرية على جبهة سيناء والتي لا يمكن معها القول بان الحل العسكري قد استبعد في قمة الخرطوم ، لان هذا الحل الذي استبدل في « حرب بديلة » عام ١٩٧٣ قد برهن في ساحة القتال على انه ، استراتيجيا ، لم يكن مستبعدا في اي وقت .

ولم يعد سرا ، بالاضافة الى ذلك كله ، ان الاميركيين واصدقائهم ، عرضوا على عبد الناصر اكثر من مرة خلال الفترة ما بين ٦٧ و ٦٩ اكثر من « صلح مشرف » مع اسرائيل تعود بموجه سيناء وحدها . ولم يعد سرا الآن - وفي مختلف الوثائق المعادية لعبد الناصر - ان القائد المهزوم رفض هذا الصلح غير الامين لثورته القومية وللبعد الاستراتيجي للامن المصري . وكان الرئيس السادات صادقا حين وصف هذا الرفض الناصري لعزل مصر عن العرب واستعادة سيناء وصفا فجعا فقال : « عبد الناصر كان لا يمكن ان يزور اسرائيل لارتباطه بالمفاهيم القديمة » (٧) ذلك عنصر يضاف الى حصيلة النتائج المحلية لهزيمة ١٩٦٧ .

● أما العنصر العربي فيمكن ايجازه بعد الهزيمة في عدة علامات :

١ - الاولى هي « لاءات الخرطوم الثلاث » وما صاحبها من دم مالي غير مشروط من دول النفط لدول المواجهة .

٢ - والثانية هي اقضاء حكم عبد الرحمن عارف في العراق في تموز ١٩٦٨ واقضاء حكم الملك السنوسي في ليبيا في الفاتح من سبتمبر عام ١٩٦٩ . ولم تكن صدفة ان الجيل الجديد الذي امسك بمقاليد الحكم هنا وهناك من اقصى المغرب الى اقصى المشرق ، لم يكن بعيدا عن قضية فلسطين والوحدة القومية ، وكان قريبا غاية القرب من بعض منابع النفط ، فاستعاد ثروة بلاده الوطنية .

٣ - قمة الرحيل في سبتمبر ، ايلول عام ١٩٧٠ حيث برهنت معركة الكرامة قبلها بعامين - ٢١ مارس ، آذار ١٩٦٨ - كما برهنت حرب لبنان بعدها بخمس سنوات في ١٣ ابريل ، نيسان ١٩٧٥ واكدت الولادة الفلسطينية الجديدة بعد

(٦) الحلقة ١٧ من المصدر نفسه

(٧) « اخبار اليوم » المصرية - ١٩٧٧/١٢/١٠

الهزيمة وأبرزت رغم انهيار الدم ان قضية فلسطين هي الباب الحقيقي والوحيد لسلام الشرق الاوسط .

٤ - قمة الرباط بين ٢٦ و ٢٩ اكتوبر ، تشرين الاول ١٩٧٤ وقد اكدت في مقرراتها السرية ان الهدف المرحلي للامة العربية يتلخص في النقاط الاربعة التالية :

- ١ - التحرير الكامل لجميع الاراضي العربية المحتلة فسي عدوان يونيو ، حزيران ١٩٦٧ وعدم التنازل او التفريط في اي جزء من الاراضي او المساس بالسيادة الوطنية عليها .
- ب - تحرير مدينة القدس العربية وعدم القبول باي وضع من شأنه المساس بسيادة العرب الكاملة على المدينة المقدسة .
- ج - الالتزام باستعادة الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني وفق ما تقرره منظمة التحرير بوصفها الممثل الوحيد للشعب الفلسطيني .
- د - قضية فلسطين هي قضية العرب جميعا ولا يجوز لاي طرف عربي التنازل عن هذا الالتزام وفق ما اكدته مقررات مؤتمرات القمة العربية السابقة « (٨) » .

ومن بين الاسس التي قررت قمة الرباط قيام العمل المشترك عليها :

« - عدم قبول اي محاولة لتحقيق اي تسويات سياسية جزئية انطلاقا من قومية القضية ووحدتها .

- ممارسة سياسات تؤدي الى عزل اسرائيل سياسيا واقتصاديا والى وقف الدم السياسي والعسكري والاقتصادي الذي تتلقاه من اي مصدر في العالم .

● على الصعيد الدولي كان الاتحاد السوفياتي للمرة الاولى في تاريخه الحديث « يفامر » بارسال خبرائه العسكريين خارج المعسكر الاشتراكي ، حتى عام ١٩٧٢ في مصر وبعد هذا التاريخ في غيرها . وتمكنت قمة الرباط عام ١٩٧٤ من ايفاد الرئيس اللبناني سليمان فرنجية الى الامم المتحدة متحدثا باسمها عن قضية فلسطين . وتمكنت منظمة التحرير الفلسطينية بعد القمة المذكورة من ان تصبح عضوا مراقبا في الهيئة الدولية حيث استطاع ياسر عرفات ان يلمس كرسي الرئاسة وان يلقي خطابا موزعا بين البندقية وغصن الزيتون . وفي الاول من اكتوبر ، تشرين الاول ١٩٧٧ تمكن الاتحاد السوفياتي من اقناع الولايات المتحدة من اصدار بيان مشترك يعترف للمرة الاولى « بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني » والدعوة لعقد مؤتمر جنيف الذي تتمثل فيه كل الاطراف « بمن في ذلك ممثلو الشعب

(٨) اضطرت الحكومة السورية لادامة هذه الوثيقة السرية في مواجهة التفضيل الاعلامي المصري .

وقد نشرتها جريدة « السفير » اللبنانية بتاريخ ١٩٧٧/١١/٣٠

الفلسطيني « . وكان الرئيس الاميركي كارتر منذ تولي الرئاسة بعد سقوط نيكسون وخليفته فورد اول رئيس اميركي يشير الى « وطن قومي » - لا دولة - للفلسطينيين .

بعد هذا البيان بسبعة اسابيع فقط كان الرئيس السادات يستقل طائرته الى مطار بن غوريون ، ويتوجه في اليوم التالي الى المسجد الاقصى في القدس المحتلة ليؤدي صلاة عيد الاضحى . فهل يمكن بعد ذلك القبول بأن القرار رقم ٢٤٢ كان الجدر البعيد لهذه الزيارة ؟

ولا سبيل لاستكمال السؤال - الجواب ، الا بموقف اسرائيل من هذا القرار ، فهي ردت سلبا على مذكرة السفير يارنغ في شباط ١٩٧١ وفي الشهر نفسه ردت سلبا على « مبادرة السادات » لفتح القناة . قبل ذلك رفضت « اسرائيل » مشروع روجرز الذي كان اشبه بتنظيم اجرائي للانسحاب . وكان اول ما قام به مناحم بيغن حين فاز بالحكم في « اسرائيل » هو سحب الموافقة الاسرائيلية على القرار ٢٤٢ ، واعتباره الضفة الغربية لنهر الاردن وقطاع غزة « اراض اسرائيلية محررة » .

ولا سبيل ايضا لاستكمال السؤال - الجواب ، الا في ضوء اتفاقية سيناء الثانية التي كانت أنفا جزئيا ومنفردا ينقض صراحة مقررات قمة الرباط بعد عام واحد فقط على صدورها ، وكذلك في ضوء ما سمي « بمشروع السلام المصري » الذي نشرته السلطات المصرية في صحف القاهرة ومن اذاعاتها بتاريخ ٦ يوليو ، تموز ١٩٧٨ قبل اتفاقيات كامب ديفيد بحوالي اربعين يوما . وبينهما خطاب الرئيس السادات في القدس المحتلة . في هذه الوثائق والمراحل جميعها لا يرد اسم « منظمة التحرير الفلسطينية » . ولا يرتبط السلام المصري الاسرائيلي بحل شامل لمختلف جبهات المواجهة مع الكيان الصهيوني ، ولا يرتبط هذا السلام ايضا باشراف دولي متوازن .

وهكذا ، ففي الوقت الذي تهب الراي العام العالمي لاستقبال محطة « جنيف » في قطار ما سمي بالتسوية السلمية لصراع الشرق الاوسط ، كان الرئيس السادات قد حزم حقائبه وعزم أمره على مفاوضات مباشرة مع القيادة السياسية للاحتلال الاسرائيلي . وقد اغتبط جزء كبير من الراي العام العالمي باختصار محطات السلام ، والقليلون هم الذين استطاعوا النجاة بعقولهم من سطوة الكرنفال الصاخب ليتساءلوا في عمق : ماذا جرى وماذا يجري وما الذي سيجري ؟

يقول محمد حسنين هيكل في أحدث كتبه « ان الدولة في المجتمعات المتقدمة ليست مجرد « مؤسسة سلطة » وانما هي « مؤسسة هدف » والسلطة اداة

لتنفيذ هذا الهدف . وحينما نقول ان الدولة « مؤسسة هدف » فهذا يعني في الحقيقة انها تعمل من أجل تحقيق تصور استراتيجي كامل على جميع المستويات . وينطبق هذا على العمل الداخلي والامن . ونستطيع القول بأن كل دولة لها في مجال الامن ثلاثة مستويات لتحقيق اهدافها : هناك مستوى الاستراتيجية العليا وهناك مستوى الاستراتيجية وهنالك مستوى التكتيك . وبالنسبة لاسرائيل فاستراتيجيتها العليا ثلاث نقط بارزة : اقامة الدولة والتوسع في عددها والهجرة المفتوحة لها . وعلى صعيد الاستراتيجية : علاقة مع القوة الغالبة في كبل عصر والتفوق العسكري في الشرق الاوسط . والتكتيك مفتوح بابه للاجتهد ، ولكن لا اجتهد في الاستراتيجية العليا او الاستراتيجية « (٩) » . ولكن هيكلا يكتفي بالمقارنة بين معنى السلطة عندهم ومعناه عندنا دون أن يطبق المفهوم الاستراتيجي للسلطة على زيارة الرئيس المصري لاسرائيل . فالقضية لم تكن بالقطع مجرد « انفراد » بالقرار ، والا فنحن لن نستطيع ان نفسر جانباً من التجارب الذي لقيته المبادرة وجانباً آخر من الحياء المتعاطف معها وجانباً ثالثاً مما بدأ كانه « الصمت اليائس » والقضية بالقطع أيضاً ، لم تكن كما يجب ان يصورها الرئيس السادات ما يشبه الوحي الذي هبط عليه وهو على ارتفاع ثلاثين الف قدم في طريقه من رومانيا الى طهران . والقضية لم تكن ثالثاً ، مجرد مساع يبدلها بعض الزعماء سرا توجهها « الزيارة » اخيراً . خاصة وان مستشار النمسا كرايسكي ورئيس رومانيا تشاوشسكو وملك المغرب الحسن الثاني قد تحفظوا بشأن اتفاقيات كامب ديفيد ، حتى ان البلاط المغربي الذي استقبل الرئيس المصري في طريق عودته ، قد اعلن بلسان الحكومة المغربية انه لا يملك القبول بمقررات كامب ديفيد خاصة ما يتعلق منها بالقدس . والامر نفسه بالنسبة لموقف المملكة العربية السعودية . وبعبء عن التصديق ان الرئيس السادات قام بالزيارة الاستثنائية اتقاء لضربة عسكرية اسرائيلية كانت قيد الاعداد (١٠) .

والجواب اليسير على هذه « الاستدراكات » هو ان الطريق الذي بدأ بمبادرة فتح القناة عام ١٩٧١ ينتهي بزيارة القدس المحتلة في ١٩٧٧ ومقررات كامب ديفيد في ١٩٧٨ . وتبدو الاحداث في هذا السياق التاريخي - على مدى سبع سنوات ونصف - وكأنها جملة من الشواهد التي لا تدحض على ان « مؤامرة » معدة سلفاً

(٩) « حديث المبادرة » - ١٩٧٨ - ولكن النص منقول من جريدة « تشرين » السورية ٢٩/١/

١٩٧٨ .

(١٠) عالج الفريق سعد الدين الشاذلي - رئيس اركان الحرب المصري السابق - هذا الاحتمال نافياً وجوده من الاساس ، باعتباره ان نتائج اتفاقية سيناء العسكرية (١٩٧٥) تمنع تلقائياً اي تحرك اسرائيلي او مصري مضاد بموجب اجهزة الانذار المبكر الاميركية - مجلة « الوطن العربي » الباريسية - الاعداد ٨٧ و ٨٨ و ٨٩ اكتوبر ، تشرين الاول ١٩٧٨ .

تشبه تمثيلية مجبوكة الصنع قد نفذت على مراحل ، كأي أخراج ذكي لسيناريو
فيلم سينمائي .

وهذا التصور صحيح من حيث المظهر الخارجي لسطح الاحداث ، ولكنه
ليس صحيحا من حيث مضمونها الداخلي . وهو المضمون الذي يمكن تلمس ابعاده
من سلسلة المناورات الاسرائيلية التي بدأت في نوفمبر ، تشرين الثاني ١٩٦٧
لقبولها قرار رقم ٢٤٢ لمجلس الامن الدولي وانتهت بعد عشر سنوات كاملة برفض
هذا القرار . كذلك يمكن تلمس ابعاد هذا المضمون من سلسلة المناورات الاسرائيلية
التي بدأت بقبول قرار رقم ٣٣٨ لمجلس الامن الدولي عام ١٩٧٣ وانتهت برفض
هذا القرار عمليا ، فلم ينعقد مؤتمر جنيف بعد جاسته الوحيدة عام ١٩٧٤ على
الاطلاق ، ولم يعد الاتحاد السوفياتي او الامم المتحدة من عناصر التفاوض في
الشرق الاوسط .

اما الولايات المتحدة التي بدت للعالم كله منذ القرار ٢٤٢ الى البيان الاميركي
السوفياتي في تشرين الاول ، اكتوبر ١٩٧٧ وكأنها تتبنى الراي العام الدولي ، فقد
« انفردت » بدور الوسيط فالشريك الكامل منذ اقتحم وزير خارجيتها اللامع
كينسجر سماء الشرق الاوسط بعد حرب ١٩٧٣ لفك الارتباط الاول والثاني حتى
مقررات كامب ديفيد عام ١٩٧٨ . وقد كان الانفراد الاميركي في البداية يبدو كما
لو كان دعما للصف النفطي العربي المحافظ ، ولكنه في النهاية ظهر - في الورقة
الاميركية الاسرائيلية وقبول مشروع بيفن للفضة الغربية وغزة - كحليف
استراتيجي لاسرائيل وحدها ، مهما كانت ردات فعل المحافظين العرب .

والنظام المصري تبنى في ذروة الحرب عام ١٩٧٣ الدعوة الى مؤتمر جنيف ،
وفي قمة الرباط عام ١٩٧٤ تبنى « التمثيل الوحيد » لمنظمة التحرير الفلسطينية ،
وحتى زيارة القدس المحتلة ظل الرئيس المصري يعلن بوضوح لا يقبل الشك انه لن
يوقع صلحا منفردا مع « اسرائيل » . ولكن الذي حدث فعلا هو ان السنوات
الخمس بين الحرب ومعاهدة السلام يمكن ايجاز تطورها في مشهدين : الاول
والرئيس السادات يخطب في البرلمان في السادس عشر من تشرين الاول ، اكتوبر
١٩٧٣ داعيا الى مؤتمر دولي للسلام يشارك فيه الفلسطينيون . والمشهد الثاني في
السادس عشر من اكتوبر ، تشرين الاول ١٩٧٨ والمفاوضون المصريون في واشنطن
يصوغون معاهدة الصلح المنفرد .

وبالباقي ، فنحن لا نستطيع الحسم بان « مؤامرة » ما خيكت خيوطها بانقناع
طلة السنوات الثماني الماضية ، بل يمكن الترجيح بان الاستراتيجيتين الاميركية
والاسرائيلية قد اتفقتا بعد سقوط النظام الناصري - واسطة العقد العربية في
الشرق الاوسط وافريقيا - على تشخيص دقيق لوضع مصر هكذا : ان السقوط

الناصرى هو سقوط « الحل الوسط » ، والبديل لن يكون « وسطا جديدا » ، بل هو التغيير الراديكالى الشامل (وقد عبرت عنه الجماهير المصرية غداة الهزيمة مباشرة وعند وداع جثمان عبد الناصر) او هو **التغيير السلمى المضاد في حده الاقصى** ، اى استعادة « مصر » من قيادة حركة التحرر العربية و « العالم الثالث » الى قلك التبعية المطلقة للصهيونية والامبريالية الاميركية . وسوف تجيب الوثائق وحدها في المستقبل عما اذا كان « التغيير المضاد في حده الاقصى » قد بدأ بالرحيل المفاجئ والمريب لعبد الناصر نفسه ، وما اذا كان رجلا ام ترحيلا ، او ان هذا التغيير قد عثر على فرصته التاريخية في انقلاب ايار ، مايو ١٩٧١ . في الحالين ، فان ميزان القوى قد حسم لمصلحة التغيير المضاد في ذلك الوقت . ولكن اقارء لذكرات الرئيس السادات لا بد وان ينتبه الى ما حدث له ومع انه جازة ناصر ، فقد اغمى عليه وعالجه الاطباء بخمس حقن افاق بعدها بساعات « وكان اول من وقع عليه نظري ريتشاردسون الذي قدموه لي على انه وزير من الحكومة الاميركية جاء ليقدم العزاء فشكرته وانا في الفراش ثم ضربت له موعدا بعد ذلك فجاء معه اثنان من خبراء الشرق الاوسط واجرينا حديثا طويلا » (١١) . ونحن نعلم من كتاب « الطريق الى رمضان » لمحمد حسنين هيكل ان الاتصالات المبكرة بين الرئيس السادات والادارة الاميركية لم تكن تمر عبر الجهاز الدبلوماسي بل عبر جهاز المخابرات . واذا كان هيكل - رغم سرده القصة الكاملة ومفاصلها الدقيقة - قد برر هذا السلوك بغياب التمثيل الدبلوماسي بين القاهرة وواشنطن ، فانه لا يستطيع ان يفسر رغم ذلك ، آليات المتعمد لكل من وزارتي الخارجية فسي مصر والولايات المتحدة عن تطور المحادثات السرية بين امريكا والرئيس السادات . وهي المحادثات التي ظلت قائمة - وسنظل - حتى لحظة ما سمي بمبادرة السلام والتي ردد البعض ان الرئيس الاميركي « فوجيء » بها كأي مواطن من صعيد مصر . ولكن الحقيقة يكشفها لنا الرئيس السادات نفسه ، فهو يتساءل في مذكراته : كيف تمت هذه الزيارة ؟ **ويجيب** « قبل المبادرة بشهرين تقريبا فوجئت برسالة من السفارة المصرية في واشنطن تقول انها تسلمت خطانا خاصا للرئيس السادات من الرئيس كارتر وانه مكتوب بخط اليد ومختوم بالشمع الاحمر . فقلت لهم ارسلوه . ولكن السفارة لم ترسله في الحقيبة الدبلوماسية ، بل اصرت على ارساله مع مندوب خاص . قرأت هذا الخطاب الذي لا يعلم احد عنه شيئا ، **ويخيل الي ان احدا لن يعلم عنه شيئا في المستقبل ايضا** . ثم كتبت الرد عليه بنفس الطريقة . اى بخط اليد ، ووضعت عليه الشمع الاحمر ، وسلمته لنفس المبعوث الذي سافر به وسلمه للرئيس كارتر شخصيا » (١٢) . ثم يقول انه رغم **المحتويات الشخصية للخطاب** وانه لن يفصح عنها فقد كان « يمثل في الحقيقة بدء التفكير في المبادرة التي حدثت

(١١) البحث عن الذات ، ص ٣٦٧ .

(١٢) المصدر السابق ، ص ٤٠١ .

بعد ذلك بشهرين » (١٣) . وان رسالة الرئيس الاميركي « فتحت لي طريقا جديدا كل الجدة » (١٤) .

ورغم اية ملاسبات تكون قد صاحبت ما نشرته « واشنطن بوست » فسي مستهل عام ١٩٧٧ عن علاقة الرئيس السادات بالوكالة المركزية للمخابرات الاميركية ، فانه لم يعد من السهل استبعاد جهاز الامن الاميركي عن احداث الشرق الاوسط طيلة هذه الفترة في مصر ولبنان .

كان التخطيط الاستراتيجي العالي - في تل ابيب وواشنطن - منذ العدوان الثلاثي عام ١٩٥٦ هو صياغة التحالف الغربي الصهيوني صياغة جديدة تمكن الدولة العبرية من التوسع الامبراطوري في المشرق العربي ، وتمكن الدولة الفارسية من التوسع الامبراطوري في الخليج العربي ، وتمكن الاستعمار الاميركي الجديد من فرض سلطانه الامبراطوري من الشرق الاذن الى الشرق الاقصى . وكان التخطيط الاستراتيجي المتوسط هو ربط هذه المنطقة الشاسعة بسلسلة من الاحلاف العسكرية الرديئة لحلف الاطلس من شأنها تطويق الاتحاد السوفياتي والمسكر الاشتراكي واية مفاجات راديكالية محلية . وكان مشروع ايزنهاور عام ١٩٥٧ ملء الفراغ في الشرق الاوسط هو التطبيق التكتيكي لهاتين الاستراتيجيتين ، بعد تدخله لاجلاء البريطانيين والفرنسيين والاسرائيليين عن مصر .

طيلة عشر سنوات لم يتمكن الاميركيون من ملء الفراغ الوهمي . لذلك كانت ضربة ١٩٦٧ الاسرائيلية التي استطاعت فقط ان تحقق لاسرائيل واميركا قرار ٢٤٢ والقبول المصري الاردني لمشروع روجرز . وكلاهما لا يحققان الاستراتيجية العليا ولا الاستراتيجية المتوسطة لتل ابيب وواشنطن ، ولكن الهزيمة ذاتها خلقت مناخا مواتيا لاستكمال الهدف . وبفطر المرء الى التكرار بانه من الصعب التصديق بان احداث ايلول عام ١٩٧٠ (المذبحة الفلسطينية وغياب عبد الناصر) يمكن ان تكون مجرد مصادفة ، كما يستحيل ان يكون ما تلاها من احداث خلال السنوات الثماني الاخيرة مجرد تداع للحوادث . غير ان نقبض الصدفة ليس هو بالحتم المؤامرة . بل هناك التخطيط الاستراتيجي المحكم والذي استطاع ان يبصر في رحيل المقاومة الفلسطينية الى لبنان ورحيل عبد الناصر عن مصر ، نقطة بداية صحيحة لانطلاق « الثورة المضادة » باحداث « التغير المضاد في حده الاقصى » بالنسبة لمصر سلما ولبنان دمويا حسب الخصائص الاجتماعية النوعية المستقلة لكل من البلدين . كانت هذه الثورة المضادة ولا تزال عالمية بمعنى تجسيدها لراس المسال الاحتكاري الغربي (الاميركي والصهيوني) ضد الحركة القومية العربية في مضمونها الواحدوي

(١٣) المصدر السابق ، ص ٤٠٢ .

(١٤) المصدر نفسه والصفحة ذاتها .

المستقل وتوجهاتها الرادبكالية في التغيير . وهو المضمون الذي يتناقض جذريا مع هدف قيام « الامبراطورية الصهيونية » في الشرق الاوسط وهدف الانفراد الغربى بالمنطقة ذاتها كمادة للطاقة وسوق وممر وحاجز أمن يتاخم بطن الاتحاد السوفياتى . وإذا كانت الوثائق لم ترو لنا بعد كيف مات عبد الناصر وكيف رحلت المقاومة الفلسطينية الى لبنان في وقت واحد ، فانها لم ترو لنا ايضا كيف وقعت احداث مايو ، ايار ٧١ في مصر . فرغم اية تفصيلات واقعية صحيحة يمكن معرفتها عن احداث ذلك الشهر ، فان « الجسم » ليلة ١٤ منه يظل بعيدا عن متناول العقل اذا استبعدنا دورا ما لوكالة المخابرات المركزية . وهو الامر نفسه السلى يجوز تطبيقه على يوم ١٣ نيسان ، ابريل ١٩٧٥ في لبنان - قبل اربعة اشهر من توقيع اتفاقية سيناء الثانية - اذ لا يمكن الجزم بأن دورا ما للوكالة الامركية الشهيرة لم يكن حاضرا طيلة السنوات الثلاث الدامة .

ولا يعني ذلك كله - مرة اخرى - انه كانت هناك او لا يزال مؤامرة . بل كل ما هنالك ان الثورة العالمية المضادة للغرب في مصر ولبنان قد انجزت الاستراتيجية الامركية الاسرائيلية بواسطة اجهزة الامن ، لا عبر الاجهزة الدبلوماسية او الدولة . وقد انعكست هذه « الواسطة » على اسلوب العمل لما يسمى بازمة الشرق الاوسط من مفاجات ومناورات ، ومن ابرزها « مفاجاة » زيارة القدس المحتلة ومقررات كامب ديفيد ومناورات التخاضم والتصالح الاسرائيلى الامريكى والافتراق فالتبعاد من الاتحاد السوفياتي والانتقال من « الوطن القومى » و « الحقوق المشروعة للشعب الفلسطينى » الى المجلس الادارى للحكم الدائى فى الضفة الغربية وغزة . لقد مورس هذا الاسلوب في مصر ولبنان ووجد من بعض المصريين واللبنانيين من يتجاوب معه فكانت تذبذبات مواقفهم ونناقضها خلال المسيرة ، وتحالفهم في النهاية مع الاسرائيليين . لقد تعاملوا مع الاسلوب وكأنه المضمون ومع الاستراتيجية وكأنها التكتيك .

ماذا كان مطلوباً من مصر ولبنان ؟

كان مطلوباً من مصر تصفية الجيش والاقتصاد والتراث النفسى عند رجل الشارع . وكان مطلوباً من لبنان تصفية دوره الفلسطينى ودوره شبه الليبرالى . و « المطلوبان » قضية واحدة . . لذلك تزامنت الرحلة المصرية من غياب ناصر الى كامب ديفيد مع الرحلة الفلسطينية من ايلول الاردنى الى حرب لبسان . فالاستراتيجية الاسرائيلية التي رفضت عملياً التقسيم الدولى لفلسطين عام ١٩٤٨ كما رفضت نظرياً وعملياً قيام دولة فلسطينية في الضفة الغربية وغزة عام ١٩٧٨ ، لم تتغير قط . والاستراتيجية الامركية التي لم تمنع في جلاء الاستعمار البريطانى عن مصر عام ١٩٥٦ لتحل مكانه في حلف بغداد ، هى ذاتها التي لم تمنع في جلاء اسرائيل عن سيناء عام ١٩٧٨ لانها قد حلت بالفعل مكان الاستعمار القديم .

ولم يكن المطلوب هو « لبننة مصر » أو « سعوديتها » كما توهم البعض وحاول اقامة هذه المعادلة المستحيلة ، بل كان المطلوب ولا يزال هو « صهيينة مصر » . كما ان المطلوب لم يكن « تقسيم لبنان » كما توهم البعض وحاول اقامة هذه المعادلة المسحلية ، بل كان المطلوب ولا يزال هو تصفية القضية الفلسطينية والمنبر العربي شبه الليبرالى .

لذلك « كان التغيير المضاد في حده الاقصى » ، لا ان تعود مصر الى السوراء (ايام الملك والانكليز والاقطاع والراسمالية الكبيرة) قفي ظل هذا « ألواء » كانت مصر شبه ليبرالية شبه مسنقلة شبه عربية . . بل ان تقفز في الفراغ اي تعمد ، فلا « حل وسط » بين مصر العربية ومصر التابعة . لذلك كانت اسرائيل هي الرفض الحقيقي لسيرة الحلول الوسطية منذ قيام دولتها حتى حرب ١٩٧٣ . وبرفقة الرئيس السادات نفسه والى ما بعد زيارته للقدس المحتلة ظلت « اسرائيل » هي الرفضة لفر استراتيجيتها . وللسبب ذاته كانت الولايات المتحدة احيانا ، هي السند الوحيد لاسرائيل ، « فالامبراطورية الصهيونية » في الشرق الاوسط هي الحضور المثالي للغرب في واحد من اخطر المواقع الاستراتيجية للعالم .

٢ - اسلام معكوسا

ان توسيط اجهزة الامن - الاميركية الاسرائيلية - لانجاز الاستراتيجية الغربية الصهيونية قد عثر في مصر ولبنان على « ادوات التنفيذ » و « الظرف الموضوعى » فقط . ولم يكن هناك قط اختيار اجتماعي لاحدى الطبقات الاجتماعية المصرية او اللبنانية ، يقدر على انجاز الثورة المضادة في القاهرة وبيروت . فليست هناك ثورة مصريّة مضادة ولا ثورة لبنانية مضادة . بل ربما كان الاختيار الاجتماعي لكل من الشعبين المصري واللبناني في سبيله - رغم احتدام الصراع الطبقي في مصر ولبنان - لان يتجه نحو ديموقراطية اكثر راديكالية وعلمنة . ومن ثم ففي مواجهة هذا الاختيار العريض نسبيا لم يكن امام المخطط الاستراتيجي الاميركي الصهيوني الا اجهزة الامن كوسيلة التجاوز الرئيسية للثورة المضادة ، كما لم يكن امام هذه الاجهزة سوى « الادوات » و « الظرف الموضوعي الداخلي » في كل من مصر ولبنان . وكان من الطبيعي ان تترك هذه الوسيلة بصمتها على تشكيل الاحداث ، فتصبح الادوات الفاشية هي عدة الانقلاب (السلمي في مصر والدموي في لبنان) ويصبح مجيء الارهابي العريق بيغن الى الحكم الاسرائيلي كما لو كان محسوبا لتكتمل دائرة الثالوث الفاشية . ويسخر التاريخ من « حزب العمل » الاسرائيلي - عضو الاشتراكية الدولية - الذي خاض مع العرب اربع حروب في ٢٩ عاما ، ثم اتى زعيم الائتلاف الديني المتطرف « ليكود » ليقع اول معاهدة صلح مع طرف عربي . كذلك يسخر التاريخ حين « انصف اللبنانيين » على حد تعبير الارهابي اللبناني كميل شمعون قاصدا نفسه ، وكأنه يقول « مفيش حد احسن من حد » باللهجة المصرية تعليقاً

على زيارة السادات لاسرائيل . ان اجتماع الفاشية « المسلمة » و « المسيحية » و « اليهودية » - اي العنصرية الدينية - كان **الاداة** الاولى لانجاز الثورة العالمية المضادة للعرب ، بواسطة أجهزة الامن . ولكن الفرق الخطير يبقى مائلا بين الادوات المصرية اللبنانية ، والاداة الاسرائيلية ، بين الادوات التابعة والاداة المشتبكة عضوا في « مؤسسة الهدف » الاستراتيجي للقرب (الاستعمار الجديد والصهيونية) .

على اية حال ، كان القمع الفاشستي في مصر والحرب الوقائية التي شنها اليمين اللبناني المتطرف وذويوع الايدولوجيات العنصرية والطائفية بمثابة الاداة الاولى لدكتاتورية العبور الى الصلح المنفرد تمهيدا للخلاص من المقاومة الفلسطينية والبدا في تثبيت اركان « الامبراطورية الاسرائيلية » في الشرق الاوسط . وكان الكمبرادور المصري واللبناني حاضرا لتجسيد هذه الاداة في قمة السلطة المصرية والهيكل السياسي اللبناني . اما « **الظرف الموضوعي** » فقد كان سقوط النظام الناصري اقتصاديا وعسكريا . وكانت الثورة العالمية المضادة قد تعلمت من درس ١٩٥٢ أنه حين يسقط النظام في مصر ويغيب البديل ، فان اية « قوة » تستطيع ان تملأ الفجوة القائمة . واذا كانت القوات المصرية المسلحة قد ملأت هذه الفجوة منذ عشرين عاما اربكت خلالها مخططات الاستعمار القديم والجديد ، فان المطلوب هو « **محاصرة** » هذه الفجوة **بالقوة** حتى يستمر السقوط الناصري ، فتصبح السلطة الجديدة امتدادا لسقوط قديم - مجرد اداة لانجاز الثورة العالمية المضادة على مراحل - بينما تصبح **السلطة الفعلية خارج الحدود** (١٥) . وتلك هي خصوصية « التغيير المضاد في حده الأقصى » او الانقلاب الساداتي في مصر . انه ليس « عودة » الى الوراء ، بل هو « فقرة » الى خارج التاريخ الوطني للبلاد ، ليس **اختيارا اجتماعيا** لاحدى الطبقات ، بل مصادرة قهرية لهذا الاختيار من **اي طبقة اتى** . وهذا ما يفسر جزئيا مصادرة اليمين الاصيل - حزب الوفد الجديد - (١٦) والاضطراب المربر لما سمي زمنا بحزب الوسط الحاكم (١٧) ، وقيام حزب رئيس الجمهورية الذي دخله النواب افواجا وكأنهم لا يمثلون اجهات اجتماعية في الشارع المصري (١٨) . لذلك فنظام الرئيس السادات في جوهره ليس سلطة محلية تحتاج

(١٥) من المفارقات ان الرئيس السادات حذر في اجتماع معلق عام ١٩٦٨ من ان الاميركيين يريدون حكم مصر من الخارج قائلا « ان النزالات معناها نهاية هذا النظام وزواله . ومعها ايضا عودة حكم هذا الشعب من الخارج مرة اخرى » - الدستور - الحلقة ١١ من اوراق خاصة .

(١٦) ان مصادرة « الوفد » بدئها لان يحل نفسه ، لا يعني ان « قواعد » هذا الحزب قد حلت نفسها في دوائر الانتاج الاجتماعي ، فتاجيل وحتى الغاء التعبير السياسي عن الظاهرة الاجتماعية - الاقتصادية لا يرادف تخليها عما تحتله من امكان بين قوى الانتاج .

(١٧ ، ١٨) كان انضمام بعض اعضاء هذا الحزب - بعد انتخابهم على اساس انتمائهم له - الى حزب الوفد الجديد ، وانسلاخ بعضهم الاخر للانضمام الى « حزب العمل الاشتراكي » بقيادة =

لأسقاط ، بل هو أداة فھر الثورة العالمية المضادة لمحصرة الفجسوة القائمة بين السقوط الناصري وغبية البديل . ومن ثم فهو لا يرتبط بأية جذور داخل الأرض الوطنية ، بل هو مرتبط مصرياً بسلطة الثورة المضادة خارج الحدود . ولعل الحرب الوقائية في لبنان قامت بشيء مشابه ، بتغيبها للسلطة المحلية والدولة ذاتها بوسيلة العنف . ان هذا التوصيف السوسيولوجي للنظام المصري الراهن يعني ان البنية التحتية للمجتمع المصري - رغم كافة المتغيرات التشريعية في علاقات الانتاج - لا زالت قائمة في خطوطها العامة (١٩) . ويعني ان اية ثورة مقبلة لن تكون بأية حال « ثورة ناصرية » (٢٠) . ويعني ثالثاً ان العامل الدولي لم يعد كما كان في المفهوم التقليدي عاملاً مساعداً او مانوياً (٢١) .

ويعني أخيراً ان « صهيئة مصر » - اي تحويلها من مركز قيادي لحركة التحرر العربية الى قاعدة رئيسية « للامبراطورية الصهيونية » - ما كانت لتتم في ظل القبول الناصري لقرارات وأجتهادات ومبادرات المجتمع الدولي ، بل في ظل

= الوزير ابراهيم شكري، وغباهم الشامل من احدث ١٨ و ١٩ يناير ، كانون الثاني ١٩٧٧ من الامور ذات الغزى والتي دلمت محمد حستين هيكل لان يصرح « انا شخصياً لا استطيع تحديد هوية الوضع القائم .. انا لا استطيع ان اكتشف من يمثل حزب الوسط .. واي الترام وانما يلتزم به ، الا اذا كان يعبر عن الطبقات التي ظهرت نتيجة للالفتاح . وانا لا اعتبر هؤلاء طبقات وانما فئات وجماعات خارج عملية الانتاج ، وهم لا يتمتعون الا لصالحهم .. وكقوة ضاغطة على الاستهلاك .. وكثيرون منهم يجمعون ثرواتهم في مصر ليودموها في الخارج » - جريدة « الاهالي » المصرية - العدد ١١ - بتاريخ ١٩٧٨/٤/١٢ .

(١٩) ان الوضع الاقتصادي - الاجتماعي المصري الذي تبلور قوامه الطبقي خلال قرن من الزمان على الاقل ، لا سبيل لالفاته من الجدور الا باحتراق الوب المصانع واكثر من مليون ونصف لدان من الارض وتدمير جهاز بيروقراطي (الدولة) عمره آلاف السنين وقيام حرب اهلية لم يشهد لها التاريخ مثيلاً . فالانقراض على « مكتسبات » الثورة الناصرية الناقصة لا يتبعه بالحقم الإجهاز على القوام الاساسي للمجتمع المصري .. من هنا الثفرة الواسعة على صعيد المحتوى الاجتماعي للسلطة الراهنة، بين البنى الغابئة في الهيكل الاقتصادي المام وعلاقاته الاجتماعية الراسخة في « الوجود » المصري ذاته، وبين « الاجراءات » المضادة لحركة التقدم .

(٢٠) ان استكمال النقص في الثورة الناصرية يعني ثورة جديدة لا تتخلص لحسب من « سلبيات » الحكم الناصري بل تنفي التداخل بين قوى الثورة والثورة المضادة من ناحية، وتستعيد الديمقراطية كهمزة وصل بين التحرير والتنمية والوحدة القومية .

(٢١) لأن سلطة الثورة المضادة هي من حيث الجوهر سلطة خارجية تربط بالداخل عبر ادوات وتشريعات اكثر من ارتباطها باختيار اجتماعي لاحدى الطبقات المنتجة ، فان ذلك يعني تعاطف العامل الدولي - الثوري والثوري المضاد - في تشكيل مجرى الاحداث : ان قص الروابط بين سلطة الثورة المضادة في الخارج وادواتها وتشريعاتها في الداخل يتطلب عمياً رأديكالياً واعادة نظر استراتيجية لعنى التحالف ومعنى التناقض ، مع القوى المالبة .

تنحية هذه **الوسطية** والحرث الاقتصادي والعسكري والسياسي والاجتماعي والثقافي للارض المصرية حتى يمكن بناء هذه « القاعدة » على اسس متينة . هكذا يمكن تفسير عدم استعجال الدولة العبرية لبرام معاهدة الصلح المفرد مع مصر ، وعدم استعجال الولايات المتحدة مؤتمر جنيف او انتهاء الحرب اللبنانية او اقامة « وطن قومي » للفلسطينيين او « حقوق الانسان » العربي . . ليفسح المجال واسعا امام « الادوات » و « الظرف الموضوعي » - تحت اشراف الوسيلة الوحيدة لانجاز الخريطة الجديدة للشرق الاوسط وهي المخابرات - لتهيئة الارض التي سيقام عليها البناء الجديد مصريا ولبنانياً .

وبينما كان تدمير « الازدهار » اللبناني ثمرة طبيعية لاسلوب « الحرب الاهلية » على الصعيد الاقتصادي ، فقد اختلف الامر في مصر . اقبل قانون ٤٣ لسنة ١٩٧٤ وتعديلاته بالقانون ٨٢ لسنة ١٩٧٧ (في موازاة فك الارتباط العسكري الاول مع اسرائيل) ليفتح باب الاقتصاد المصري لرأس المال الاجنبي الذي تسيطر عليه الشركات المتعددة الجنسية ، الامر الذي استتبع بالضرورة « تكريس سيطرة هذه الشركات على الاقتصاد المصري ، وفي هذا الاطار فان اي تنمية تحدث في مصر لا بد ان تكون تنمية تابعة » (٢٢) ثم اقبل قانون الاستيراد والتصدير رقم ١١٨ لسنة ١٩٧٥ (في موازاة اتفاقية سيناء الثانية) الذي تربط عليه تفكيك سيطرة الدولة على التجارة الخارجية ، حيث اصبح من حق القطاع الخاص ان يستورد الآلات والمعدات والمواد الخام والوسطية (العناصر الاساسية لاي برنامج للاستثمار) . ولما كانت السلع الاستهلاكية اكثر سراً في التعامل ، فان القطاع الخاص سيؤدي الى تغيير الهيكل السلعي للواردات سعياً خلف الربح الاعلى (والاسرع في ادارة دورة رأس المال والاقل مغامرة ايضاً) . ثم اقبل قانون النقد الاجنبي رقم ٩٧ لسنة ١٩٧٦ قبيل زيارة القدس المحتلة . وهو قانون لا ينقض المسيرة الاقتصادية للنظام الناصري فحسب ، بل ينقض الرقابة المصرفية التي عرفت مصر منذ عام ١٩٤٧ في ظل النظام الملكي . فقد اقر القانون الجديد حق كل شخص في الاحتفاظ بالنقد الاجنبي الذي يحصل عليه من اي مصدر دون ان يكون مطالبا قانونيا بالافصاح عن هوية هذا المصدر ، مما يعني في النهاية « انعدام اية سلطة للبنك المركزي المصري على عمليات البنوك الاجنبية وان صياغة وتنفيذ اية

(٢٢) د. جودة عبد الخالق - بحثه المقدم الى مؤتمر الاقتصاديين المصريين الذي عقد في مارس ، اذار ١٩٧٨ في القاهرة تحت عنوان « حول التطورات الهيكلية للاقتصاد المصري خلال الفترة ١٩٥٢ - ١٩٧٧ » وكان عنوان البحث المشار اليه « اهم دلالات سياسة الانتاج الاقتصادي بالنسبة للتحويلات الهيكلية في الاقتصاد المصري ١٩٧١ - ١٩٧٧ » . راجع تقرير عادل حسين عن المؤتمر - جريدة « السفير » اللبنانية ١٩٧٨/٥/٤ .

سياسة للنقد الاجنبي في مصر يصبح امرا مستحيلا » (٢٣) . وما يعنيه ذلك على الفور من استحالة اي **تخطيط قومي** - حتى بالمفهوم الرأسمالي التقليدي ، وما يستتبعه ذلك من « تنمية عشوائية » ان جاز التعبير عن التخطيط . وقد تكاملت نتائج هذا القانون مع ثلاثة اجراءات اخرى : نظام الاستيراد بدون تحويل عملة ، الامر الذي تحول عنه عرق المصريين العاملين في الخارج الى سلع استهلاكية من الكماليات ، ولكن الاخطر هو انخفاض قيمة الجنيه المصري انخفاضا مروعا ، على العكس مما بشر به القائمون على الاجراء . اما الاجراء الثاني فهو انتهاء العمل باتفاقات التجارة والدفع ، والمقصود هو الغاء الاتفاقيات الثنائية مع الدول الاشتراكية ودول « العالم الثالث » ، بالانتقال الى ممارسة التجارة الخارجية على اساس المعاملات الحرة . وهو الامر الذي يستحيل معه تخطيط التجارة الخارجية « التي تلعب في مصر دورا مهما في نمو الاقتصاد القومي » (٢٤) . اما الاجراء الثالث فكان قد صدر به قانون ١١١ لسنة ١٩٧٥ لاعادة تنظيم القطاع العام ، وذلك بإلغاء المؤسسات العامة التي كانت تدير أنشطة الشركات المنتجة التابعة لها . ان هذا الالغاء (اي التخطيط والتنسيق والاشراف والرقابة والمتابعة) قد اقترن على الفور بالتفكير في عرض بعض اسهم شركات القطاع العام للملكية الافراد . وهو الامر الذي يفكك اوصال « عصب الاقتصاد الوطني » ليصبح مشاعا بين وكلاء الاستيراد والتصدير والشركات المتعددة الجنسية (ولعل حادث مؤسسة السينما وهضبة الاهرام من الرموز الحضارية لهذا الضياع الاقتصادي الشامل) .

كان من نتيجة ذلك كله ان عالما اقتصاديا كبيرا هو أبرز مفكرى الاقتصاد الليبرالي في مصر - الدكتور علي الجريثلي وزير المالية السابق - كتب يقول « ان التوسع في منح المزايا للقطاعين الاجنبي والخاص يؤدي الى زيادة ارباح المستغلين بالتصدير والاستيراد والمقاولات وعمولات الوساطة وما في حكمها ، مما درج كتاب الصحف والوزراء على تسميته بالدخول الطفيلية ، خاصة وان جههاز الضرائب قاصر عن ملاحقة هذه الدخول بما في ذلك الثراء العريض الذي اصاب ملاك العقارات في المدن وبعض الضواحي التي تجذب الاجانب والانباء . وسوف تظهر حتماً تعارضات في التوفيق بين هدفين : اصفاء حريات اضافية على القطاع الخاص والاجنبي من جهة وعدالة التوزيع من جهة اخرى . ولا شك ان توسيع القطاعين الخاص والاجنبي سوف يجعل مهمة التخطيط اكثر صعوبة من ذي قبل . اذ لو تحقق النجاح للسياسة الجديدة لاصبح هناك قطاع هام من النشاط المنظم خارجا عن اطار التخطيط وسلطانه » (٢٤) .

(٢٣) المصدر السابق .

(٢٤) التقرير السابق ذكره لعادل حسن عن كتاب « خمسة وعشرون عاما - دراسة تحليلية للسياسات الاقتصادية في مصر ١٩٥٢ - ١٩٧٧ » .

وقد استخلص البحث الاحصائي الدقيق لجملة المشروعات التي اعلنت فعلا بالجريدة الرسمية من آب ، اغسطس ١٩٧٥ الى ديسمبر ، كانون الاول ١٩٧٨ ان القطاع الرأسمالي المهيمن على الاقتصاد المصري ، هو الشريحة التابعة كلياً لراس المال الاجنبي ، وان التكوين الاجتماعي لهذه الشريحة هو « الرأسمالية العالمية » وان بناءها الاقتصادي هو التجارة الربوية التي لا علاقة لها بمشروعات الإنتاج .. مما أدى « الى ترايد الحاجة الى الاقتراض الخارجي الذي كان جانباً كبيراً منه ولا يزال على شكل قروض قصيرة الاجل تصل احياناً الى ٣ - ٦ شهور وتضع سيف الدائنين فوق عنق الاقتصاد المصري ويضع الدائنين في موقف من يملئ الشروط .. فهذا النوع من الديون عالي التكلفة حيث تتراوح اسعار الفائدة بين ١٢ و ١٥ و ١٩ في المائة » (٢٥) .

لم تكن الاجراءات في موازاة « التقدم » نحو صلح منفرد مع اسرائيل ، من قبيل اثبات « حسن النية » للرأسمالية الغربية ، كما حدث في عهدي سعيد باشا والخديو اسماعيل في القرن الماضي ، او في عهد اللورد كرومر والاحتلال البريطاني ، رغم التشابه الشديد في المقدمات والنتائج . كانت المقدمات (القديمة) هي الارتباط بالغرب وفتح قناة السويس وجعلها « شركة عالمية » للملاحة والاقتراض من بنوك اوروبا . وكانت النتائج هي بيع حصة مصر في الشركة المذكورة وتمثيل المصالح الاوروبية في هيكل الدولة والسلطة المصرية ثم الاحتلال العسكري مباشرة . ان « صندوق النقد الدولي » يشبه من هذه الزاوية « نصائح كرومر الاجبارية » على حد تعبير الكاتبة الفرنسية ماري كريستين اولاس (٢٦) . ولكن مصر - السادات ، رغم احتوائها المركز على مختلف عصور « السقوط الاقتصادي » السابقة ، تختلف اختلاف التغيرات التي عرفت البلاد طيلة قرن من عهد الاستعمار الى عهد الاستقلال ، فقد تسلمت وطناً كان في الماضي « مزرعة قطن » لمصانع لانكشير فأصبح في العهد الناصري وطناً للإنتاج القومي المستقل عن نفوذ الغرب . ولان هزيمة ١٩٦٧ كانت تستهدف أصلاً ضرب هذا « النموذج » فقد تطلب الامر عشر سنوات كاملة حتى يتحقق الحلم الغربي - اميركي ، الصهيوني الآن - في استعادة « المزرعة » وتحويلها الى « قاعدة » . وما كان لاسرائيل ان تقبل ولا لاميركا ان تشارك في القبول لما تمخضت عنه زيارة القدس من مقررات في كامب ديفيد ، لولا ان هذه المقررات أصبحت تجد لها « قاعدة اقتصادية » في مصر . وفي تقرير الكاتبة الفرنسية اولاس الذي سبق ذكره عدة نقاط تشير الى اركان هذه القاعدة : انخفاض الجنيه المصري ازدادت معه تكاليف الإنتاج الزراعي والصناعي ،

(٢٥) د. محمد فخري مكي - المصدر السابق.

(٢٦) راجع دراستها المهمة « مصر في مواجهة السلام » - لومونيد ديلوماتيك - اكتوبر ١٩٧٨

و « السفير » اللبنانية ١٣ و ١٤/١٠/١٩٧٨ .

مما أدى الى فرصة غير متكافئة في المنافسة بين الانتاج المحلي والسلع المستوردة . كذلك فهجرة الایدي العاملة المصرية الى السوق العربية أسهمت في زيادة أتكلفة للمنتجات الوطنية بحيث أضحت الصناعات التحويلية الصغيرة (كصناعة الاثاث والمنسوجات والاحذية) تغلق ابوابها وتلتحق رؤوس اموالها بقطاع الخدمات والسياحة ونشاطات التوريد مما يؤدي تلقائيا الى مزيد من التضخم والبطالة والهجرة (٢٧) . وفي ظل التنافس بين « وجود » القطاع العام و « الحضور » الرأسمالي داخله وخارجه يصبح تعويض الآلات القديمة في هذا القطاع متعلدا وينخفض مستوى الانتاج فيه كما ونوعا (أصبح مصنع الاسمدة « كيما » في اسوان يشغل ب ٢٥ في المائة من طاقته العادية . اما السد العالي فلم يبق من مولداته قيد العمل الا ٣ من أصل ١٢ مولدا) وهكذا « ومنذ البدء في تنفيذ سياسة الانفتاح ، طرح مشروع بيع بعض مؤسسات القطاع العام في صورة أسهم . وإذا ما أمكن بقاء هذه المشاريع فذلك لان أحدا من الرأسماليين لم يقبل بتوظيف امواله في قطاع يعاني العجز ، ولا يوجد من يمنحه الوسائل الأساسية للعمل » حتى ان إحدى الشركات الناجحة تقليديا في القطاع العام الصناعي هي شركة « ايدبال » قد التهمت النيران - كشأن العديد من مخازن الشركات النامية للرأسمال الوطني - فقامت شركة فرنسية بتملك ٥١ في المائة من أسهمها مقابل اسمها وتكنولوجياها لا مقابل اموالها . وفي زراعة القطن ، لا يختلف الأمر عما هو الحال عليه في الصناعة، حيث ينخفض الانتاج نتيجة توجه الفلاحين الى زراعة أراضيهم المملوكة او المؤجرة بمحصولات ذات عائد أعلى وأسرع من مردود القطن . وقد كان الثمن الأولي للفدان من الأراضي المستصلحة بين ٥٠٠ و ٨٠٠ جنيه قبل ان يبلغ بعدئذ سبعة آلاف جنيه مما حرم الفلاحين الصغار من ملكية هذه الأراضي وضالة مساحتها وتدني انتاجيتها وتحويلها الى « مشروعات » غير منتجة زراعا . وهذا هو السر في ان الصادرات لم تعد تغطي أكثر من ٣٥ في المائة من المستوردات وبالتالي بلغ عجز الميزان التجاري ١٢١٥ مليون جنيه مصري سنة ١٩٧٧ « وذلك ما جعلنا نفهم لماذا بعمد الرأسماليون المصريون أو العرب إلى توظيف اموالهم في قطاعات غير منتجة لكن ذات الفائدة المؤقتة والمرتفعة ، ثم الى وضع فوائدهم في البنوك الخارجية » . وهو الأمر نفسه بالنسبة للرأسمال الاجنبي الذي توجه مباشرة الى القطاعات غير المنتجة وخاصة البنوك . وقد بلغت المساعدات العربية لمصر - حسب مصادر اولاس - ١٣ر٤ مليار دولار من حرب تشرين الاول ١٩٧٣ الى تشرين الاول ١٩٧٧ . ولم يستوف الاتحاد السوفياتي قروضه المستحقة السداد . مما يؤكد ان « بشرا خفية » - لا علاقة لها بالاقتصاد المصري - تبذل الجزء الأكبر من هذه المساعدات والديون غير المدفوعة . هذه البئر يمكن الاشارة الى هونها بواقعة تسميتها اولاس

(٢٧) بلغ عدد العمال المهاجرين حوالي ٣ - ٣٥ مليون عامل رغم ان الرقم الرسمي لا يتخطى مليون ونصف . عائلاتهم في الداخل سلع استهلاكية .

« فضيحة العامرية » ، وفي تقديرها انها كانت ستثمر « مضاعفات اخطر من تلك التي كان يمكنها ان تنجم عن بيع هضبة الاهرام او بيع البنية التحتية التي تتمتع بها السينما المصرية » لولا ان رائجتها ازكمت الانوف في الخارج ، ولولا « الخلاف بين اللصوص » . فقد كان المشروع يتمثل في اقامة مركب صناعي كبير للمنسوجات الكيميائية في « العامرية » بالقرب من الاسكندرية ، وتبلغ توظيفات هذا المشروع مائارا ونصف مليار دولار لبعض الشركات المتعددة الجنسية ورؤوس الاموال العربية و « تفاهم ما » - حسب تعبير الكاتبة الفرنسية - مع الدولة المصرية . وفي اللحظة التي كاد يدخل فيها المشروع حيز التنفيذ ، ودفع بنك مصر ما يوازي ١٢٧ مليون جنيه بالعملة الصعبة اوقف رئيس الحكومة المشروع في حزيران ، يونيو ١٩٧٨ لانه « لا يلبي حاجة اقتصادية ، وان تجاوزات خطيرة قد تمت في الدوائر العليا » ★ . والان لم يعد ثمة شك في ان الرشوة - وهي أعلى مراحل العمل الطفيلي - قد أضحت العمود الفقري للصياغة الاقتصادية الجديدة لمصر .

وهي الصياغة التي تلائم الوظيفة الجديدة لمعاهدة « سلام » اقتصادي بين **القاعدة المصرية** (كسوق وايد عاملة رخيصة ومواد خام ومنفذ الى الوطن العربي وافريقيا) والقيادة الاسرائيلية الاميركية ، كراس مال صهيوني غربي متعدد الجنسية موحد المصدر (النفط والمال العربيين) . واكرر انه لولا هذه المراحل التي قطعها الاقتصاد المصري في هبكله العام ، لما وافقت اسرائيل واميركا على « التوقيع » في كامب ديفيد ، مهما كانت التنازلات السياسية للرئيس السادات . ولا شك ان مقاومة رأس المال الوطني لهذا الهيكل الاقتصادي الجديد لمصر كانت ضارية قبل اتفاقيات كامب ديفيد . وقد تمثلت هذه الضراوة في معارك علنية كمعركة مؤسسة السينما ، ومعارك سرية كمعركة « العامرية » ، مما يثبت القول بان مجموع الاجراءات والتشريعات لهذا الهيكل ليست الا « خريشة » على السطح ، فالبنية التحتية للقوام الاجتماعي - الاقتصادي المصري ، لا زالت ابعد من الالفاء او الثلاثي . كما ان كثرة الديون والمساعدات المنكورة وسطوة الرشوة ، تعبر من ناحية اخرى عن ان « العلاج المالي » لازمة مصر الاقتصادية ، ما هو الا مزيد من وضع الزيت على النار . وقد تأخرت البرجوازية المصرية - رغم ذلك - في اكتشاف معنى تحول البلاد الى قاعدة رئيسية للاقتصاد الصهيوني ، غير انها بمجرد الوصول الى التوقيع على « معاهدة السلام » اكتشفت ان السلام الاقتصادي المنشود هو تدمير شامل لكيانها كله فصرخت . صرخت دون ان تدرك غالبا **الخطا** الاصيل في انها استدرجت باسم السلام الاجتماعي والوحدة الوطنية الى التفریط لا في تراثها فحسب بل في حاضرها ومستقبلها . كما انها استدرجت تحت شعارات

★ المنصود هو ثروت عهد الفجار صهر الرئيس السادات ، والمقصود من المشروع هو تدمير صناعه النسيج وزراعة القطن بالاعتماد على الخامات المستوردة وغرب السوق المحلية .

«رأيه» رافعه الى دكتاتورية المورد نحو الصلح الاقتصادي المفرد ، فقد عزلت في رؤاها من انتمائه والاقتصاد ومن التحرير والتنمية ومن الاستقلال والوحدة العمومة . لقد اكتشفت لفتاة ان « السلام » الذي هزلت خلف سرائره المستحيل كان سلاما معكوسا ، ربما أخرجها من شباك الليبرالية الناصرية حقا ، ولكنه ومعها في شرارة الوحش الاقتصادي العرسي وامراطورية رأس المال الصهيوني المعدد المسلمات والمعات .

ان الرجوعية « الوطنية » المصرية لم تظن رغم كل ما أصابها على صعيد السلطة النسبية في ايار ، مايو ١٩٧١ الى معرى التوازي المحكم :

- بين أحداث مصر وأحداث لبنان .
- بين المخابرات والانعاقات السياسية والعسكرية لقيادة السلطة المحلية وهدايس الاسرائيلية والامركة من جهة ، والفراوات والتشريعات والاجراءات الاقتصادية من جهة ثانية ، وفهر المعارضة الديمقراطية بالعنف من جهة ثالثة ٢٨ .

لم تربط الرجوعية المصرية بين اجراء مسيرة « السلام المصري الاميركي الإسرائيلي » ولم تعر هذا التوازي المحكم فلم تنس مصرها الا بعد مقررات كامب ديفيد . واعرف بين الفكر الرجوعي الاقتصادي المصري والتمكر الامراطوري الصهيوني يتضح من الفارق الراسي بين الدراسة التي وضعها الدكتور اليعازر شمر نائب محافظ البنك المركزي الاسرائيلي في صيف ١٩٧٧ بناء على طلب مناحم بيغن رئيس الوزراء ، والدراسة التي وضعها الدكتور لطفي عبد العظيم في شتاء ١٩٧٨ دور طلب من احد . بل كرئيس تحرير مجلة « الاهرام الاقتصادي » التي صدر مره كل اسوع من مؤسسة « الاهرام » المصرية .

يقول الدراسة الاسرائيلية ان الاتفاق العسكري الاسرائيلي قد فزع خلال ٢٧ عاما ، ١٩٥٠ - ١٩٧٧ ، حوالي ٢٥ ضعفا ، وان هذا الاتفاق كان يلتهم حوالي ١٥ في المائة من الناتج القومي الاحتمالي . ونتيجه « السلام » - ولتلاحظ جيدا ان الدراسة وضعت قبل زبادة الرئيس المصري لاسرائيل - سوف توفر مليارا من الدولارات مما يؤدي الى زيادة الاستثمارات الاقتصادية في اسرائيل بمعدل ٥٠ في المائة . ولا ننسى في هذا السياق ان الصحف الاسرائيلية شرعت منذ ذلك الوقت تنكب من احلال تل ابيب مكان بيروت ، ولكن البرجوازية المصرية لم تربط قط بين

٢٨ . الرسم السياسي لهذا التوازي يحذر ان تدلج بعض مثاليه في دواوين هاشميين : « مصر بين خمسة والسوية » لاجد ثابت - دار الفكر الجديد - بيروت ١٩٧٦ و « مصر في ظل السادات ١٩٧٠ - ١٩٧٧ » لـ « حاتم » - دار الماراسي - بيروت ١٩٧٨ .

ما جرى في مصر وما يجري في لبنان وفي رأي الدراسة الاسرائيلية « ان الفائدة التي ستجنيها الدول العربية من التبادل التجاري ستكون بصورة عامة اقل من الفائدة التي ستجنيها إسرائيل . ومن ثم فهو ينصح « بضرورة تطوير الصناعة الاسرائيلية لتصبح اكثر تلاؤما مع حاجات الدول العربية » (٢٩) .

الدراسة المصرية مجموعة تساؤلات : حول ما اعدناه لافراد القوات المسلحة الذين سيسرحون من الجيش دون ان يكون لهم عمل في بلد يعاني من البطالة والعمالة الزائدة ؟ والسؤال الثاني عن التضخم الذي يتعاظم بعد « السلام » نتيجة للسيولة النقدية في السوق المصرية حتى ان القروض الاجنبية لم تعد تستوعب من جانب التنمية المصرية (اعتلرت مصر مثلا عن بناء فرنسا لانفاق المترو في العاصمة) . والسؤال الثالث حول الدعم العربي الذي سيتوقف بعد الصلح ، وما اذا كان المسؤولون قد وضعوا في حساباتهم ان هذا الدعم ليس ابديا . والسؤال الرابع اقرب الى الجواب على الاسئلة السابقة كلها ، اذ يقرر ان « عدم وجود ضوابط احدث غزوا انكشاريا للسوق المصرية حول مصر الى مجتمع استهلاكي من الدرجة الاولى دون وضع اي اعتبار لمطالبات التنمية في مصر » . . ليس هذا تقريراً لامر وقع منذ امد بعيد ؟ ولكن المهم ان الكاتب يصل الى حد القول « وهنا - نعم هنا - يجب ان نقولها بصراحة : ان هناك فارقا كبيرا بين رأس المال العربي المحدود الافق ورأس المال اليهودي المتمرس في اسواق المال والاستثمار » . وما العمل بعد اتفاقيات كامب ديفيد ؟ يجب الدكتور لطفي عبد العظيم صاحب الدراسة « علينا ان نبدا فوراً - نعم فوراً - في اعادة النظر في قانون استثمار رأس المال العربي والاجنبي ، وقد يكون من المفيد ان نطلق عليه قانون استثمار رأس المال غير المصري ، ويضمن القانون كافة الضوابط التي تمنع تفلت رأس المال سواء كان عربيا او يهوديا في المجالات التي تضر ولا تنفع الشعب المصري وتنميته الاقتصادية ، ويجب علينا ان ندرس موضوع تحريم مجالات استثمارية معينة على اي رأس مال غير مصري ، مهما كانت جنسيته ، ويتطرق تفكيرنا في **الترتبة الاولى** الى مجالات الخدمات والعقارات والتجارة ، التي يجب ان تكون مقصورة على رأس المال المصري ، أما رأس المال غير المصري فينبغي ان نفتح له مجالات الاستثمار الصناعي المتكاملة مع الخطة الخمسية الصناعية » . وكان المفكر الاقتصادي المصري قد افاق على خطورة « الانفتاح الاقتصادي » بمجرد « السلام » مع الاقتصاد الاسرائيلي . وكان البرجوازية « الوطنية » باتت تطالب في مواجهة الغول الصهيوني المقبل بما كانت تسميه « قيودا » في العهد الناصري . وكانها لا تريد الوجهه الاقتصادي « للسلام الشامل » . وكانها ادركت أخيرا ان « الانفتاح على اسرائيل »

(٢٩) من تقرير اقتصادي لـ « المستقبل » الباريسية تحت عنوان « كيف ينظر اقتصاديو مصر واسرائيل الى السلام ؟ » - عدد ٨٥ - ١٩٧٨/١٠/٧

يعني نهايتها بالذات ، نهايتها كقوى منتجة وكملاقات انتساج وكسوق . ولكن الإدراك المتأخر لم تدفع ثمنه البرجوازية « الوطنية » وحدها ، بل دفعته مصر كلها ولبنان معها .. وغيرهما قد يتبع .

٣ - حارس السقوط

إذا كان الرئيس السادات قد شن الحرب ضد ليبيا كتمهيد - استراتيجي - لزيارة « إسرائيل » ، فإن الكثيرين قد أخطأوا الحساب حين ظنوا وقتا طويلا أن إسرائيل لم ترد على « مبادرة » الرئيس المصري ، وحين أيقنوا لزمن قصير أن ظنونهم صحيحة وهم يتابعون « الاخفاقات » المصرية الاسرائيلية فسي « مؤتمر القاهرة » ثم قمة الاسماعيلية ، فعوثر ليدز ، فاجتماع سالزبورغ . خطأ هؤلاء انهم ينطلقون من « زيارة القدس » كما لو كانت هي « المبادرة » . بينما كانت المبادرة الحقيقية هي ضرب الحدود الليبية والاشراك المصري في حرب زائر . كانت هذه الاشارات تعني تصفية المؤسسة العسكرية الوطنية كتتويج لتصفية المؤسسة الاقتصادية الوطنية . وقد ردت « إسرائيل » على المبادرة المصرية بعد زيارة الرئيس السادات للقدس المحتلة مباشرة ، بأن اقنعت الجنوب اللبناني فجر الاربعاء ١٥ مارس ، آذار ١٩٧٨ أي بعد أقل من اربعة شهور على « مبادرة السلام » . وكان من المثير ان يقوم وزير الدفاع الاسرائيلي بزيارة الرئيس المصري في غمرة احتدام المعارك . وإذا كان الهدف الاسرائيلي هو ضرب المقاومة الفلسطينية فقد قاوم الفلسطينيون هذا الهدف ، بمشاركة الحركة الوطنية اللبنانية ، وصدوا عن أنفسهم هزيمة استراتيجية . ولكن ، إذا كان الهدف الاسرائيلي هو مد بساط اللاشرعية اللبنانية (المايشتات المسيحية المتطرفة) حتى الحدود الجنوبية - وهي الميليشيات التي منعت الجيش الشرعي من تنفيذ قرار الأمم المتحدة بالتمركز في مواقع السيادة اللبنانية - فقد تحقق هذا الهدف .. بفضل مبادرة « السلام » . ان ما يسمى « بالجدار الأبيض » بين لبنان واسرائيل ، هو الوجه الآخر للصالح المنفرد بين مصر واسرائيل .

وكان اول ما صرح به الرئيس السادات فور انتهاء القمة الثلاثية في كامب ديفيد ، هو انه سيجري « تغييرا شاملا » في الدولة . وكان العنوان الرئيسي لهذا التغيير هو الاطاحة بثلاثة رجال رافقوا مسيرته المعقدة من البداية ، وهم ممدوح سالم رئيس الوزراء ، والفريق عبد الغني الجمسي وزير الحربية ، وسيد مرعى رئيس مجلس الشعب .

اما ممدوح سالم فهو آخر « ادوات » انقلاب ١٤ مايو ، ايار ١٩٧١ النسي سقطت . ولعله وهو ضابط الشرطة المحنك ، كان آخر الساقطين لان دوره في تلك اللبلة منذ نماني سنوات كان الامساك بجهاز الامن الذي حوله خلال هذه الفترة الى

« مركز قوة » حتى ان رئيس الجمهورية لم يستطع اقصاءه في يناير ، كانون الثاني ١٩٧٧ . وقد كان الاشتراك الاميركي في اعادة تنظيم أجهزة الامن المصرية - منذ الزيارة الرئاسية للقدس خصوصا - من اهم العوامل في « تغيير الدولة تغييرا شاملا » كما قال الرئيس . فالتضحية لم تصمد مجرد « الحماية الشخصية » للمسؤول الاول ، بل تسليم « أداة القهر » مباشرة للسلطة الخارجية بالاشراف والتدريب وصنع المناخ السياسي ، و التالي استبعاد أي مركز قوة محلي يتمتع بموقع استراتيجي ورصيد من الدكريات كما هو الحال مع معدوح سالم . وقد استبعده الرئيس بعد ان احترق اسمه في الشارع الشعبي مع احتراق حزب « الوسط » الذي كان يتراسه .

واما الرجل الثاني - سيد مرعي - وقد فوجيء معظم المراقبين بترقيته العكسية « مساعدا للرئيس » تمهيدا لاجراجه من مجلس الشعب ، رغم مصاهرة الرئيس ، فقد كانت الاطاحة به رمزا مكثفا وحادا لانسلاخ آخر القطاعات المنتجة (الرأسمالية الزراعية) عن البناء السياسي للسلطة ، بغض النظر عن مداخلاتها الاقتصادية في تشكيل القاعدة الاجتماعية لهذه السلطة .

واما الرجل الثالث الفريق عبد الغني الجسمي وزير الحربية - ومعه الجنرال محمد علي فهمي رئيس الاركان - فهو لب اللباب في « التغيير الشامل » . انه الرمز الباقي لحرب تشرين الاول ١٩٧٣ ، بعد اقصاء الشاذلي . ولعل الزمن وحده هو الذي سيخبرنا عن الطيار حسني مبارك - الذي أصبح فجأة نائبا للرئيس - الشيء الكثير ، خاصة وانه قد استطاع ان يناطح معدوح سالم وعبد الغني الجسمي وينتصر عليهما ، وان يصبح قريبا غاية القرب من الاشراف الاميركي على أجهزة الامن . . في الوقت الذي يبتعد فيه عن مناخ السلطة الضابط الكيميائي اشرف مروان زوج السيدة منى جمال عبد الناصر والذي هيمن على رئاسة الجمهورية منذ الاطاحة بسامي شرف وقيامه بدور هام في احداث مايو ، ايار ١٩٧١ وتسلمه الى رأس المال النفطي عبر الهيئة العربية للتصنيع الحربي وما يقال عن صفقات السلاح المريبة التي « توسط » فيها فأصبح من العملات وحدها من اهم مليونيرات مصر الاحياء .

ان اقضاء الجسمي ، بالإضافة الى الرمز الذي يحمله من معارك العبور الى الضفة الشرقية من قناة السويس ، فهو يتجاوز الرمز الى « الفعل » التغييري الشامل للمؤسسة العسكرية . انه ، رغم تورطه كمعدوح سالم وسيد مرعي في تثبيت اركان النظام الجديد ، منذ توقيعه في خيمة الكيلو ١٠١ ، فانه ما كان يستطيع الاشراف على تصفية المؤسسة العسكرية « الوطنية » منذ ميلادها في القرن الماضي . ولا أحد يستطيع ان يؤكد ماذا كان موقف الفريق الجسمي من العدوان على ليبيا او الاشتراك في الحروب الافريقية . ولكن المؤكد ان وزير الحربية

المصري قد « اشترط » في انزال الجيش الى سوارع العاصمة خلال احداث يناير ، كانون الثاني ١٩٧٧ الا يضرب الشعب . كما انه - مع خبراء الخارجية المصرية - كان من اهم اسباب فشل قمة الاسماعيلية . ولم يكن من المعتاد ولا من المصادفات ان يمتدح الرجل العسكري الاول طائرة ميغ السوفياتية في الوقت الذي تحصل فيه القاهرة على نصيبها من صفقة الطائرات الاميركية لكل من السعودية واسرائيل ومصر . ولم يعد سرا ان غياب وزير الحربية عن اتفاقيات كامب ديفيد التي لا تخلو من طابع عسكري كان قصدا مقصودا . قبلها بغليل كان الجسمي يقرأ تقريرا مفزعا من اربع فقرات : الاولى عن تزايد عدد العسكريين المصريين الذين يعملون في سوق المرتزقة الدولي ويتكون قواتهم الوطنية المسلحة ، وقد بلغ في هذا التقرير السري ما يقرب من خمسين ضابطا سنويا (خلال الفترة بين ١٩٧٤ و ١٩٧٨) . والفقرة الثانية عن تزايد فقدان قطع السلاح الخفيف والمتوسط ، سواء عن طريق التبليغ عنها كسرقات او ضبط بعض الجنود متلبسين ببيعها ، واكتشاف مخازن السلاح (الاصلية) في صعيد مصر وغالبية العظمى من الجيش المصري . والفقرة الثالثة عن الاتجاه المتعاظم لشباب الضباط نحو الاستقالة والأعمال المدنية وتيسر هذا السلوك قانونيا بموجب اللوائح الجديدة . والفقرة الرابعة حول الكلية الحربية التي كانت « طموحا » عند خريجي المدارس الثانوية ، فاذا بالمتقدمين الى صفوفها بتناقص سنويا بمعدل ١٦٥ في المائة .

قرأ الفريق الجسمي هذا التقرير في اطار الوقائع التالية : اقضاء قادة الاسلحة اللامعين ممن شاركوا في حرب ١٩٧٣ ونالوا تقديرا عسكريا رفيعا على بطولاتهم الى اعمال ادارية - تحول اكثر من ٦٠ في المائة من السلاح السوفياتي الى قطع حديد صدئة وانقطاع قطع الفيار - فوضى التدريب بين الاسلويين السوفياتي والغربي - تعذر التصنيع الذاتي للسلاح وتعذر تنويعه - حركات النقل والاعفاء المفاجئة دون تنسيق بين رئاسة الجمهورية وقيادة الاركان .

فور التوقيع على اتفاقيات كامب ديفيد كان وزير الحربية يقرأ تقريرا آخر . كان التقرير يقول ان منشورات موقعة باسم « الضباط الاحرار » ، سبق ان وزعت سرا على عديد من الوحدات في فترات متقطعة ، قد تضمنت « لهجة جديدة » و « معلومات خطيرة » وان توزيعها لم يعلم مقصورا على افراد القوات المسلحة ، بل تجاوز الاسوار العسكرية الى المجتمع المدني . كانت هذه المنشورات تقول :

● ان عدة مئات من الخبراء العسكريين الاميركيين قد توافدوا في مجموعات صغيرة منذ نهاية عام ١٩٧٧ في ثياب مدنية . وان هذا الامر قد فاجأ الضباط لانه لم يتم بتنسيق مع قادة الوحدات .

● ان الخبراء العسكريين الاميركيين لا يقومون بالتدريب المباشر ، بل بالاشراف على تخطيط جديد للعمل العسكري المصري من ناحية ، والتعرف على الضباط الشباب وصف الضباط دون مناسبة عسكرية واضحة من ناحية ثانية .

● ان الخبراء العسكريين الاميركيين يتكلمون مع من يستأنسون اليه عن استراتيجية جديدة للقوات المسلحة المصرية لا تدور حول أعمال « الحرب » ذاتها – كالسلاح وخطط القتال – بقدر ما تدور حول « وظيفة » الجيش المصري نسي المرحلة المقبلة و « دوره العربي والافريقي » وما يستتبع ذلك من تغييرات ايدولوجية وعسكرية معا .

● ان الخبراء العسكريين الاميركيين في « حلقات السمر » التي يقيمونها بين الحين والآخر يهتمون بأسئلة «(عادية)» كثيرة ، كاصل الضابط والجندي الاجتماعي واهتماماته الثقافية وعلاقاته الشخصية .

ولم تكن هذه المعلومات كلها جديدة على الفريق عبد الفنى الجسمي ، غير ان « الجديد » كانت اللهجة الحادة التي صيغت بها المنشورات ، والمدى الذي وصلت اليه في التوزيع . وكان « الجديد » هو ان الرئيس السادات بمجرد وصوله من الرباط قادما من واشنطن بعد توقيع اتفاقيات كامب ديفيد ، قد تلقى التقرير ذاته من اللواء كمال حسن علي رئيس المخابرات العامة * مضافا اليه ان « شيئا ما » يتحرك داخل القوات المسلحة ينذر « بمجهول » جسيم . وحين استدعى رئيس الجمهورية وزير الحربية للاستفسار عن حجم هذا « التحرك » ومدى استعداداته للقيام بانقلاب عسكري احابه الجسمي : ليس هناك انقلاب « في » الجيش يا سيادة الرئيس ، بل هناك انقلاب «(على)» الجيش ، فتغيير الاستراتيجية العسكرية المصرية مرة واحدة في فترة قصيرة من شأنه ان يحدث قلقا وبلبلة في صفوف القوات المسلحة .

ما لم يقله الجسمي انها المرة الاولى في تاريخ الجيش المصري الحديث – اي منذ محمد علي السى جمال عبد الناصر – النسي تتحول فيها المؤسسة العسكرية المصرية ، او براد ويخطط لها ان تتحول عن هويتها « الوطنية » . فقد نشأ الجيش المصري من البداية في معركة وطنية لتمصير البلاد . ورغم طول العهد بالتدخل البريطاني في تدريب وتسليح القوات المصرية ، الا ان استراتيجيته الوطنية لم تتبدل كغيا حتى في ظل الاحتلال . وحين كان الجنود الانكليز في مصر لم يمنع ذلك للجيش المصري من التوجه الى فلسطين ، ولم يمنع ذلك انطلاق ثورة ١٩٥٢ ذاتها من قواعد هذا الجيش وقياداته الشابة . واقصى ما استطاعت « الحليفة » بريطانيا خلال الحرب العالمية الثانية ان تفعله هو تحييد القوات المسلحة المصرية في الصراع مع المحور . اما انقلاب هوية المؤسسة العسكرية الوطنية راسا على عقب ،

★ تولى في التشكيل الوزاري التالي لاتفاقيات كامب ديفيد منصب « وزير الدفاع » حسب التسمية الجديدة لوزارة الحربية . وهو تغيير يتجاوز مفرا مجرد التشبه بوزارة « الدفاع » الاسرائيلية .

بحيث تصبح كجيوش الانظمة الفاشية في امريكا اللاتينية من حيث انضواؤها -
تركيبا وثقافة ومصالح - تحت لواء استراتيجية الحلف الاطلسي ، فانه يحدث
للمرة الاولى في مصر .

وهكذا ، قانه بمجرد فتح باب « الاستقالة الاختيارية » تقدم بالطلب مئات من
ضباط البحرية (قبل وبعد اقصاء قائدها) والطيران . . فقد كان المطلوب - بعد
اتفاقيات كامب ديفيد - هو « جيش جديد » يعمل بموجب تحالفات وخصومات
استراتيجية جديدة ، جيش يحمل في تكوينه الفكري تاريخا سياسيا وجغرافيا
سياسية جديدين كليا . جيش يحرس « السقوط » داخل مصر وخارجها ، بل
ويصبح احد اذرع الثورة العالمية المضادة لحركات التحرير الوطنية في الوطن
العربي وافريقيا . بل وكاد يجرب حظه في قبرص ذاتها ، على اثر اغتيال الكاتب
يوسف السباعي بعد حوالي ثلاثة اشهر من زيارة الرئيس المصري للقدس .

غير ان هذه المحاولات كلها لتصفية المؤسسة العسكرية الوطنية ، تبقى
كزيميلتها في ميدان الاقتصاد ، مجرد « خربشة على السطح » فالجيش المصري ،
كالمجتمع المصري ، لا تنائر بنيته التحتية في خطوطها العامة بما يجري الا في خط
معاكس . . فالاتجاهات الناصرية والدينية والماركسية وجدت تربتها الخصبة في
القوات المسلحة اكثر من اي وقت مضى ، منذ اصبحت الهيكلية الرئيسية للتكوين
العسكري المصري من فئات اجتماعية تربط دون وعي ربما ، ودرجات متفاوتة من
الوعي اقلب الاحيان ، بين تحويل العدو الوطني الى حليف وتحويل الحليف الى
عدو من جهة وبين متغيرات العداء والتحالف داخل الحدود . وإذا كانت معاهدة
التهادن مع الانكليز عام ١٩٣٦ قد اناحت في أحد بنودها الفرصة لابناء البرجوازية
الصفيرة عام ١٩٣٧ و ١٩٣٨ ان يدخلوا الكلية الحربية ويتخرجوا منها قادة لثورة
١٩٥٢ فان المرحلة الناصرية قد اناحت لابناء العمال والفلاحين والبرجوازية
الصفيرة ان يشكّلوا « مجتمعا عسكريا كاملا » يوازي تشكيلات البنية التحتية
للمجتمع الناصري ذاته . . لا سبيل لتدميره الا بحرب اهلية طاحنة . لذلك فحارس
النسقوط الحقيقي يبقى « القائد الاعلى للقوات المسلحة » شخصا - اي رئيس
الجمهورية - وتصبح « الميليشيا الحزبية المسلحة » هي البديل الممكن : للحرس
الجمهوري وقوات الامن المركزي والجيش ، هذا الثلاث الذي سقطت رموزه
الكبيرة على التوالي . هذه الميليشيا ، شرع الرئيس السادات في بنائها من قبل ان
يعلم عن ميلاد « حزبه » بقليل ، في وقت واحد مع تصفيته الجيوب الناصرية او
الوطنية في أجهزة المخابرات والمباحث العامة . ولانها لن تكون لمجرد « الحراسة
الشخصية » بل لمواجهة الشارع الشعبي من داخله ، فان اخدا لا يستطيع ان
يجزم بان مقومات حرب اهلية فريدة في التاريخ المصري لم تكتمل بعد . خاصة وان
ظاهرة التسلح تكتسي طابعا مثيرا للدهشة وسط المواطنين في الريف والمدينة ،
وفي وقت يبدو ان كل شيء يبدو كما لو كان يحدث للمرة الاولى في تاريخ البلاد .

لقد توقف الكثيرون - مثلاً - أمام ظاهرة مزدوجة : شقها الاول ان رئيس الجمهورية قام بزيارة « اسرائيل » بغير وزير للخارجية ، وعاد من كامب ديفيد بغير وزير للخارجية . وشقها الثاني ان الزيارة المثيرة قد صيغت بدايتها وكأنها تمثيلية تلفزيونية ، اذ أجرى مراسل اميركي حديثين في وقت واحد مع رئيس مصر ورئيس وزراء اسرائيل ، أفصح الاول عن استعداداته للقيام بالزيارة فوراً وأفصح الثاني عن استعداداته لتأجيل موعد زيارته لبريطانيا لاستقبال الرئيس المصري . وقد كان .

توقف البعض عند هاتين الظاهرتين ليربطوا دون عناء بين معارضة اكثر الاجهزة انضباطاً - الجيش والخارجية - لخطوات الرئيس ، وبين « السلطة الخارجية » التي أخرجت مسرحياً خطوة الرئيس ومداها ، حتى ان البرلمان المصري لم يناقش الموضوع الا صباح يوم الزيارة نفسها . ولعله من المفارقات ان « انفرط البيروقراطية » المصرية العريقة بدءاً من اكثر مواقعها حساسية - المؤسسات العسكرية والدبلوماسية - قد تم اولاً في فياداتها العليا وثانياً في شكل من داخل . . فالجيش عارض سياسياً ، والخارجية عارضت عسكرياً .

وقد كان هذا التبادل في المواقع تعبيراً عما سمي بالملاحق السري لاتفاقيات كامب ديفيد . وهي الملاحق التي تغيب بسببها العنصر العسكري المصري واستقال بسببها أيضاً العنصر الدبلوماسي . . بالإضافة الى الاسباب الأخرى . ولم تكن المقررات السرية لكامب ديفيد في صورة تقليدية كملاحق اتفاقية سيناء الثابتة ، بل كانت على هيئة رسائل متبادلة بين الاطراف ، وصياغات دقيقة أحياناً وعامة أحياناً أخرى في صلب الوثائق . ولعل اهم بنود هذه المقررات ما يخص القدس المحتلة ، وما يخص العلاقات بين مصر والاقطار العربية المواجهة لاسرائيل في حالة الحرب . وهي مقررات تؤدي الى ما يشبه الاعتراف بالقدس كعاصمة للدولة العبرية ، وما يشبه التعهد بأن مصر لن تدخل الحرب الى جانب أية دولة عربية في المستقبل .

وهي المقررات التي تعني استراتيجياً ان « الامن المصري » لم يعد بحاجة الى « البوابة الشرقية » لسيناء ، بالتوحد مع مصدر « الخطر » . ومن هنا فاية كلمات « قومية » او « دينية » حول فلسطين أو القدس العربية تفقد مدلولها القائم منذ مصر القديمة . . فالتضامن العربي في وجه من ؟ وقد اصبح اغلاق السفارات العربية في القاهرة واعداد سفارة لاسرائيل في العاصمة المصرية ، من الرموز التي تتكامل مع اتجاه البندقية المصرية غرباً نحو ليبيا وانكفائها شرقاً عن الكيان الصهيوني . وكان التلازم الزمني هنا حتمية موضوعية ، حيث يعني الانتماء العربي لمصر استقلالها الوطني ، وحث يقتزن الانسلاخ القهري عن هذا الانتماء بالاستسلام الشامل للامبراطورية الصهيونية - الاميركية . ويصبح رمز الرموز في هذه الحال هو ان يهنئ النظام المصري « اسرائيل » يوم ١٥ مايو ، ايار من كل عام بعيداً « القومي » . . الذي كانت تحتفل فيه مصر بذكرى اغتصاب فلسطين .

وربما كان هذا المغزى كامنا في « الاستقبال » الذي لقينته علنا مقررات كامب ديفيد داخل مصر . ويمكن رصد علاماته البارزة في ما يلي :

١ - كان البيانان اللذان اصدرهما حزب « التجمع الوطني التقدمي الوحدوي » والبيان الثالث الذي القاه خالد محيي الدين في البرلمان استكمالا لمينسا لرفض هذا الحزب وقائده لما سمي « بمبادرة السلام » .. وقد كان اهم ما فسي البيانات الثلاثة هو ذلك « الايضاح » لمضمون اتفاقيات كامب ديفيد من انها جعلت لمصر - للمرة الاولى في تاريخها - نوعين من الحدود : فعلى مبعدة خمسين كيلومترا شرق قناة السويس ان تكون هناك سيادة عسكرية مصرية على سيناء ، بل وداخل هذا الحيز نفسه ان تكون هناك سوى فرقة عسكرية واحدة . بقية المساحة الجغرافية والعسكرية تملؤها قوات الامم المتحدة واجهزة الانذار المبكر الاميركية . اي انه ليس هناك - حتى في حدود « الشكل » استقلال وطني كامل .. بغض النظر عما اصرت عليه اسرائيل في مفاوضات صياغة المعاهدة فسي واشتظن من « الاشتراك في ملكية آبار النفط » والتأجير القانوني لمساحة ما في شرم الشيخ .. وبغض النظر عن عروبة مصر وارتباطها بالسيادة المنقوصة للصفة الغربية وغرة .

٢ - ولم يكن موقف حزب اليسار مفاجئا للرئيس السادات . غير ان ثلاث مفاجآت اساسية كانت تنتظره . اولها بغير شك مذكرة أعضاء مجلس قيادة الثورة السابقين : زكريا محيي الدين وحسين الشافعي وعبد اللطيف البغدادي وكمال الدين حسين . وقد وصلت المذكرة الى المسؤولين والصحف ووكالات الأنباء في وقت واحد هو الاول من اكتوبر ، تشرين الثاني ١٩٧٨ . وقد رفض القادة التاريخيون الاربعة اتفاقيات كامب ديفيد جملة وتفصيلا ومن وجهة نظر استراتيجية (عسكرية - سياسية) . وكانت المفاجأة الثانية من « الاخوان المسلمين » اذ صدرت مجلة « الدعوة » في الوقت نفسه ترفض « الاستسلام للعدو القومي والديني » في مقال افتتاحي لرئيس تحريرها عمر التلمساني .

غير ان مفاجأة المفاجآت كانت المناقشات الملتهبة التي دارت في مجلس الشعب المصنوع اصلا للتوقيع على قرارات الرئيس . وقد واكب هذه المناقشات بيان مجموعة من النواب المستقلين صدر بعد اقل من يوم واحد على مذكرة أعضاء مجلس الثورة السابقين ، وقد وقع البيان : الدكتور حلمي مراد وعبد المنعم حسين وطلعت رسلان وأحمد يونس وكمال سعد وكرم عز الدين والشيخ صلاح ابو اسماعيل وعلي الجارحي وعلي سلامة . وطالب البيان : بعسدم التسليم بالمطالب الاسرائيلية الا بعد الجلاء التام عن اراضي سيناء كلها ، واختصار فترة الجلاء الكامل واخضاع المطارات بها لسيادة مصر الكاملة ، والتحذير من السيطرة الاقتصادية الاسرائيلية على مصر ، ورفض عدم الإشارة الواضحة الى عودة القدس العربية في الوقت الذي تؤكد فيه اسرائيل ان القدس ستظل موحدة وعاصمة لها

الى الابد ، ورفض عدم وجود ذكر حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصره واقامة دولته ، ورفض عدم التشاور مع اطراف المواجهة العربية الآخرين .

ولم تخرج مذكرة مجلس الشعب - رغم طرد النائب كمال احمد - عن محتوى بيان النواب المستقلين ومقالات حلمي مراد في جريدة « الشرق الاوسط » اللندنية (١٣ / ١٠ / ١٩٧٨) . مما يسر الربط بين نينجيتن متناقضتين : تعيين رئيس المجلس سيد مرعي مساعدا للرئيس تمهيدا لحل البرلمان وتعديل الدستور واجراء انتخابات جديدة تأتي بمجلس « حزب رئيس الجمهورية » ، وكذلك ارسال مذكرة المجلس النيابي الحالي الى المفاوضين المصريين في واشنطن للضغط على المفاوضين الاسرائيليين في اللحظة قبل الاخيرة من توقيع معاهدة الصلح المنفرد .

وقد كان سهلا على الرئيس السادات ان يبين - رغم تنظيم المظاهرات « الشعبية » لاستقباله في المطار - ان المعارضة قد اتسعت لتشمل اقرب الدوائر من سلطة الحكم ، وان النظام بأكمله قد أصبح بعيدا عن اية قاعدته تحتية ، بل هو نظام معلق بين « السلطة الخارجية » واداة القهر الداخلية . لذلك كان ارتهان هذا الوضع للمفاجآت غير المحسوبة من الامور التي دفعت الرئيس لان « ينزل الشارع بنفسه » على حد تعبيره ، « لمواجهة الجماهير مباشرة » على حد تعبير المعارضة .

وهي مواجهة مع الثوابت والمتغيرات في التاريخ الاجتماعي لمصر الحديثة .
لذلك كان اقتلاع « الثقافة الوطنية » من اهم التحديات التي يواجهها المصريون اليوم (٣٠) على يدي السلطة الراهنة في مختلف المستويات .

١ - المستوى الشعبي الشامل بتصفية « القطاع العام » الثقافي ، وخضوع الانتاج السينمائي والتلفزيوني لمقتضيات السوق الطفيلية ، وتحويل الاذاعة والصحافة الى ميليشيا اعلامية . وكان الفاء وزارة الثقافة والاعلام هو الخطوة النهائية لهذا التحول ، حتى يمسك أصحاب « المصلحة » بنادقهم الفكرية بأيديهم لا بأيدي الوكلاء . كذلك قبل التفكير في الجامعة الاهلية وعودة « المصروفات » المدرسية والجامعية لتلغى شعار طه حسين القديم « العلم كالماء والهواء » بالمعنى الليبرالي وتلغى القرارات الناصرية بمجانبة التعليم بالمفهوم الاكثر راديكالية . . حتى يصبح « العلم » مقصورا على أضيق دائرة اجتماعية . وذلك في ظل تعاظم الامية الابجدية في الريف والمدينة على السواء بزيادة قدرها ٣٥ في المائة بين عامي ١٩٧١ و ١٩٧٧ . ذلك انه لم يعد مطلوبا - كما كان الامر في عهد دنلوب البريطاني -

(٣٠) تراجع في هذا الصدد مقال د. جلال امين عن « بعض قضايا الانفتاح الاقتصادي في مصر » وعلاقة التنمية بالثقافة - التقرير المذكور سابقا عن مؤتمر الاقتصاديين المصريين .

تحويل المدرسة والجامعة الى مصنع بيروقراطي للموظفين المتوسطين والعمال المهرة، بل أضحت العودة الى عهد عباس الأول وسعيد بعد سقوط دولة محمد علي طموحا بعيد المنال .. حتى يتحول اعرض قطاع جماهيري الى كتلة سديمية تفقد الانتاج والوعي ، اي فك اوصال قوى الانتاج ووسائله وعلاقاته ، ومن ثم انحلال قيمه . ولا تسود حينئذ الفكرة الغيبية او الحلم الفردي ، بل الشك في الذات والآخر ، لدرجة الضياع والانسحاق .

ب - المستوى الاكثر تركيبا ، اي التخطيط الاستراتيجي للعقل المصري ، بتغيير برامج التعليم ، لا بالغاء المرحلة الناصرية - فكرا ومناهج - بل بالغاء ما قبلها ايضا . وباستقبال المؤسسات الثقافية والايديولوجية الاميركية والاسرائيلية دون قيود على حركتها ، كالجامعات ودور النشر والصحف والمؤتمرات . ولم تكن عودة الجامعة الاميركية في القاهرة وكذلك مؤسسة فرانكلين الى نشاطهما الحر الا مقدمة لاشراف شركة « موبيل اويل » على الحركة الادبية المصرية برصد الجوائز والمسابقات ، وانشاء « مؤسسة الحرية الثقافية » لتجنيد ما تبقى من المثقفين في عملية « فصل دماغ » جماعية للشعب المصري .

★ ★ ★

غير ان هذا كله - دون مجاز اثشائي - ضد التاريخ .. حتى انه يبدو في مختلف مظاهره الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ولانه يحدث للمرة الاولى في تاريخ المصريين ، كانه « لا يحدث » على الاطلاق . انه كاحدى البنات التي يقيمها المقاولون في مصر هذه الايام ، فحمة شاهقة ، واذا بها تسقط بعد أشهر قليلة ... لانها لم « ترتبط بالأرض » في العمق ارتباط الاساس المتين بالبناء .

يبدو كل ما يجري ، وكأنه خريشة بالافافر فوق سطح مصر ، لا يمس الاعماق الثابتة في الفرد والمجتمع ، في الارض والجامعة والمصنع والشارع والزقاق الصغير . لا شك ان هذه الاعماق قد اهتزت لما يجري فوق السطح ، ولكن تفاعل هذه الاهتزازات لا يجري لمصلحة « النظام المعلق » بين افلاك خارج الحدود ، وخارج الجاذبية الارضية .

ان الفجوة بين السقوط وغيبية البديل لا زالت قائمة ، وحصارها بالارهاب الاسود لن يملأها يوما ، بل سيزيد من تفاعل الثوابت والمتغيرات في التاريخ الاجتماعي لشعب مصر العربي ، في الطريق الى النهضة .

النهضة التي تتجاوز الكائن والذي كان في « ثورة ثقافية » شاملة ، تحقق نموذجا جديدا للثورة في العالم المتخلف ، فترتاد مصر كشأنها دائما ، مجهولا يراه الآن قصر النظر ، وكأنه معجزة .

خاتمة

في سوسيولوجيا الثورة الثقافية

((تصليح التاريخ))

(١)

اي تناول لثورة مصر او الثورة المضادة ، يظل ناقصا اذا كان وحيد الجانب ، سياسيا او اقتصاديا او اجتماعيا او ثقافيا . لان هذه العناصر مجتمعة تتداخل في ما بينها ، فهذا التدخل ليس خصوصية مصرية بل هو قانون عام . وانما لكون الثورة المصرية في اي من مراحلها التاريخية ذات صبغة حضارية شاملة ، كالثورات الكبيرة في التاريخ البشري الحديث .

الثورة الفرنسية ليست مجرد ثورة الابراج على الاقطاع ، ولا مجرد ثورة السوق على الارض ، ولا مجرد ثورة الصناعة على الزراعة ، ولا مجرد ثورة الجمهورية والعقد الاجتماعي على الملكية والاسترقاق الاجتماعي ، ولا مجرد التحرر الديني من سلطان الكنيسة ، ولا مجرد الكشف الفلكية والعلمية لاسرار الكون واختراع الاسلحة النارية او البخارية . انها اولا واخيرا ثورة « حقوق الانسان » وقد انعكست على علاقات الانتاج وبنى المجتمع والقيم ، وعقائد البشر . وكثبان الادباء والعلماء بنبوءاتهم وكشوفهم وقود الثورة ونورها . انها **الثورة الحضارية** ، وليست مجرد انتقال للسلطة السياسية من طبقة اجتماعية الى اخرى ، او مجرد شعار « دعه يعمل ، دعه يمر » . وللهذه الأوروبية تاريخ يسبق الثورة الفرنسية ، ولعصر التنوير الغربي اشارات واضحة واكبت مسيرة الثورة في فرنسا . ولكن هذه الثورة كانت **النهضة** في لحظة تحقق ، وكانت التنوير في التطبيق . بهذا المعنى فهي **ثورة ثقافية** رائدة لانها اعادت ترتيب المجتمع والسلطة في نسق يسمح للتطور بالانطلاق . ولانها فتحت صفحة جديدة كلياً في تاريخ البشرية ، فقد كانت في اللحظة عينها ثورة حضارية شاملة ، اي اصبحت من ذلك التاريخ معياراً للتطور الانساني .

على غير هذا النحو نصف ثورة كرومويل في بريطانيا ، او ثورة الاستقلال الاميركي ، كالتاهما ثورتان سياسيتان واقتصاديتان نحو مرحلة اكثر تقدماً ، ولكنهما معا ليستا فتحة حضارية شاملة في تاريخ الانسان .

الثورة الروسية تشبه الثورة الفرنسية في هذا السياق ، ان لم تكن - من احدى الزوايا - تطورا موضوعيا لها . فالماركسية هسي ثمرة الفكر الاوروبي

المنغمس في الولادة البرجوازية للغرب الصناعي ، ومن زاوية أخرى هي ارقى سلالات الفكر الموسوعي الذي عرفته اورزبا طيلة القرن الثامن عشر . هل كان ماركس عالما اقتصاديا أم مفكرا اجتماعيا أم فيلسوفا ؟ ان طرح الأسئلة بحسب ذاته كان ولا يزال يعني ولادة جديدة لنوعية المعرفة . ان تلخيص انفلز القائل بأن الاقتصاد الانكليزي والاشتراكية الفرنسية والفلسفة الالمانية ، هي جذور الماركسية ، هو تلخيص رمزي ولكنه مهم في تلمس ابعاد « نوعية المعرفة » الجديدة . كذلك التبسيط اللينيني القائل بأن الخلية والطاقة والحركة مصدر الديالكتيك الماركسي هو تبسيط شديد ، ولكنه يوحى بخصائص ومستويات المعرفة الجديدة . ماركس اووربي ، ولينين كذلك . ماركس « عام » ولينين هو « الخاص » . الذي حذف من العام فاضاف اليه . حذف لانه روسي ، واضاف لانه ماركسي . وقد اصبح حذفه اضافة حين « خلق » الصفحة الجديدة كليا في تاريخ الانسان الحديث ، هي صفحة النهضة . في حياة الشعوب السوفياتية التي لم تكن من علامات عصر النهضة الاوروبي ، وهي صفحة البشارة الحضارية في حياة العالم بأن الرأسمالية ليست الكلمة الاخيرة في الابداع البشري ، رغم التخلف الذي اثمر وواكب التجربة الروسية او بفضل هذا التخلف . ولان التجربة اللينينية كانت تمثلا عميقا لواقع روسيا وخصوصيتها ، واستيعابا خلاقا (ابعاد ما يكون عن التبعية او الميكانيكية) لفكر هيفل ومازكس وانفلز ، فقد استعادت حق « النهضة » و « التنوير » استعادة زمنية قياسية في قصرها عبر ثورة ثقافية اعادت ترتيب المجتمع والسلطة في نسق يسمح للتطور بالانطلاق من جديد . فلم تكن « الثورة » مجرد اصلاح زرامي او تأميم لوسائل الانتاج ، بل « نموذج حضاري » يشع بامل جديد للانسان .

على غير هذا النحو نصف « الديموقراطيات الشعبية » في اورزبا الشرقية ، فاهميتها التاريخية انها حققت للاشتراكية « نظامها » العالمي ولم تعد محاصرة في بلد واحد . ولكنها بالقطع لم تكن فتحة حضاريا شاملا في تاريخ البشر .

ورغم ما وقع للمعيار الرأسمالي الغربي للتطور ابتداء من القرن الماضي ، وما وقع للنموذج الاشتراكي السوفياتي في التطور بدءا من الستالينية من انتكاسات ، فانهما معا يصوغان « الصوت » الاوروبي للحضارة الانسانية حتى نهاية الحرب العالمية الثانية . فقد اعطت الثورة الفرنسية لاوروبا ، كذلك الثورة الروسية ، حق الكلام باسم « الانسان » ، عبر طريقتين متناقضتين ولكنهما يستظلان بحضارة واحدة : هالمية رأس المال والاممية البروليتارية ، رغم التعارض الكامن تحت السطح بين الميلاد القومي للبرجوازية والتطور الكولنيالي ، وايضا بسين الولادة الروسية للنموذج الاشتراكي وسطوة هذا النموذج من الكومنترن الى حلف وارسو .

بعد الحرب العالمية الثانية وقع حادثان خطيران كان لهما ابعاد الاثر في انقاذ الحضارة الانسانية من نتائج الحرب . كان الحادث الاول قادمًا من الشرق الاقصى:

من الصين . وكان الحادث الثاني قادمًا من الشرق الاوسط : مصر . لم تكن اوربا مصدر « الحادث الحضاري » الجديد ، للمرة الاولى من زمن طويل . فرغم انتصار السوفيات والديموقراطية الغربية (ونتيجتهما المباشرة الاستقطاب العالمي بين نموذجين للتطور) فقد اقبلت الثورتان الصينية والمصرية لتقولوا شيئًا مغايرًا كليًا ، على صعيد ~~الحضارة~~ لا على صعيد السياسة او الاقتصاد ، كما تصور العالم حينذاك .

ولم يكن الحادثان ، كلاهما ، صدفة . فقد كان الانتصار العسكري السوفياتي الغربي ، كفيلا بتكريس وحدة النموذج الغربي اشتراكيا كان او راسماليا ، تكريس مرحلة الجمود الستاليني في الشرق والاستعمار الجديد في الغرب . ولكن الصين عام ١٩٤٩ ومصر عام ١٩٥٢ خرقا حاجز الصوت الحضاري لعالم جديد يولد . ومع شعار ماوتسي تونغ « دع مائة زهرة تتفتح » ولدت الثورة الثقافية الصينية ، وفي باطنها جنين نموذج حضاري جديد ، يستلهم الماركسية الاوروبية حقا ، في جانبها البالغ التعميم ، ويرتبط بجذور التراث الصيني العريق ، في بقية الجوانب البالغة التخصيص . انها اذن « ثورة لينينية » من حيث فهم العلاقة بين الخاص والعام ، ولكنها بعد ذلك لا علاقة لها بلينين ولا بالنموذج السوفياتي ، بل لها علاقة بنمط الانتاج الآسيوي والحكم البشري الاكبر في تاريخ الانسانية و « المسيرة الطويلة » وافيون الاستعمار الياباني والسلالة الامبراطورية والحيز الجغرافي القاري وامية القرون الطويلة المظلمة والعقل الكونفوشيوسي . هكذا ولدت الثورة الصينية منذ البدء ثورة ثقافية ونموذجًا حضاريًا مغايرًا . وهذا هو الاساس الموضوعي البعيد للصراع الصيني السوفياتي ، والذي اكنسى مع الزمن بقشور ايدولوجية وسياسية واقتصادية وعسكرية . ولكنه في جذوره الممتدة في باطن « الارض » هو صراع بين خصوصيتين لا تعترفان لبعضهما بخصوصية كل منهما ، بين النموذج الاول الذي لم يعد وحيها والنموذج « الآخر » الذي بشر بإمكانية التعدد . ولولا ان يوغسلافيا اوروبية ولا ثقل حضاري لها ، لكان الخلاف المبكر بين تيتو وستالين هو نقطة البدء في هذا السياق . ولكن هذا الخلاف والاختلاف ، ظل مؤشرا سياسيا أكثر منه نموذجًا حضاريًا .

ومن المفارقات المأساوية ان هذا النموذج الآسيوي الرائد قد اختصر الطريق الى الانتكاسة التي اصابته من قبل النموذج الاوروبي . وما وقع في الستينات من « ثورة ثقافية » كما سميت في الصين وخارجها ، لم يكن سوى ثورة مضادة للثقافة والديموقراطية ، فقد تجاوزت الخصوصية الصينية لتتلفق نموذجًا متناظرًا بين صورة ستالين للداخل ، وصورة تروتسكي للخارج ، أي عبادة الفرد والثورة العالمية الدائمة . والمثير للتأمل ان الاتحاد السوفياتي في ذلك الوقت بالتحدبد - في ظل المرحلة الاولى لخروشوف - كان يحاول اذابة التلوج الستالينية . والمثير للتأمل ايضا ان عبادة ماو وكتابه الاحمر الموهل في البساطة والتبسيط قد انتهت فور

وفاته . وكان الرمز هو تصفية اركانه الاحياء وفي مقدمتهم زوجته . والمثير للتأمل كذلك ان شعار الاممية والثورة العالمية الدائمة قد انتهى في سياسة الصين الخارجية الى تأييد مطلق لكل الثورات المضادة في العالم ، من مصر السادات الى ايران الشاه . واصبح لقاء الصين مع الولايات المتحدة الاميركية او المملكة العربية السعودية في كثير من « المواقف » من المشاهد التقليدية في عالم اليوم . وقد ظل بالطبع العداء للسوفيات نهجا ومعيارا للسلطة الجديدة بعد ماو ، في تقييم وتقويم شؤون العالم دون اية محاولة لتاصيل هذا العداء بالعودة الى جدره الموضوعي : تعدد النماذج . بل لقد حاولت الصين ، بشق الحركة الاشتراكية العالمية ، ان تفرض نموذجا الخاص على الآخرين ، وكأنها من حيث قالت عمليا بالتمدد ، راحت في مواجهة السوفيات تحاكمهم في التوحد .

ورغم ذلك كله ، تبقى الثورة الثقافية في تاريخ الصين الحديث - اي قيام الصين الشعبية ذاتها عام ٤٩ - نموذجا رائدا وباقيا ، رغم اية انحرافات ، نموذجا حضاريا **ايقتطع** مئات الملايين من البشر من سحر الافيون ، **ووحدهم** ، **والقى الاممية الابجدية** من صفوفهم ، **وحروهم** من السلطان الاجنبي فدفع بهم الى مقدمة المشهد الدولي المعاصر . تبقى الصين نموذجا لثورة الفلاحين في العصر الحديث ، ومؤشرا حاسما على دور مستقل للانسان « المتخلف » في صياغة الحضور الانساني الجديد ، بعد الحرب العالمية الثانية . انه حضور انسان الحضارات القديمة الذي طالعت عصور انحطاطه .

ومن البديهي التأكيد بأن هذا « النموذج » يكتسب قيمة تاريخية مستقلة عن بقية « التجارب » في جنوب شرقي آسيا من كوريا الى تايوان ومن لاوس الى كمبوديا . . فرغم اهمية هذه التجارب وعظمتها احيانا الا انها ليست فتحا حضاريا في تاريخ الانسان .

واذا كانت الصين قد اختتمت النصف الاول من القرن العشرين بهذه النبوءة لتغيرات العصر الجديد ، فقد كانت مصر هي التسي افتتاح النصف الثاني لهذا القرن ، بثورة اخطر المواقع الحضارية على مر العصور ، حيث اللقاء الاستثنائي بين آسيا وافريقيا واوروبا عبر البحرين الابيض والاحمر في الشمال والشرق والنيل جنوبا .

(٢)

تنتهي مصر الى واحدة من اعرق حضارات العالم القديم ، هي الحضارة الفرعونية ، كما تنتمي الى محيط آسيوي عرف غالبية الحضارات العظمى في التاريخ : حضارة آشور في وادي الرافدين والحضارة الفينيقية على الشاطئ الشرقي للمتوسط والحضارات « الدينية » الكبرى من اليهودية الى المسيحية الى الاسلام .

ولم تكن علاقات مصر بغيرها من الحضارات هامشية ، بل علاقات صميمية تتبادل التأثير والتأثر ، ويؤدي التفاعل الجدلي الى مركب جديد . فسواء كان موسى يهوديا او مصرية ، كما يذهب بعض العلماء والمؤرخين ، فالمؤكد انه مؤسس النموذج العبري في الحضارة ، وانه « تربي » على الاقل ، في البلاط الفرعوني . واذا صدقنا اليوت سميث وهنري بريستد ، في كتاب « نمو الحضارة » لاول و « فجر الضمير » او الوعي للثاني . فانه يتعين علينا ان نقتنع بأسبقية النص المصري القديم لإنشيد الاناشيد وامثال « جامعة » سليمان الحكيم وسفر الحكمة . وهي ليست اسبقية زمنية مجردة من التاريخ الاجتماعي - الثقافي . بل هي اسبقية تتعلق من ناحية بما جرى « داخل » التاريخ الاجتماعي - الثقافي المصري ذاته - واقتصد ثورة اخناتون التي وحدت الاله السماوي ورفعت الشعب الى مرتبة المشاركة في صنع القرار . كما تتعلق هذه الاسبقية بما جرى على « الحدود » الشرقية في سيناء وما يرويه سفر « الخروج » في التوراة ، وما كان من امر يوسف (الصديق) في مصر حيث عمل وزيرا للخزانة بلغة عصرنا ، وما كان من امر موسى حين تلقى الوصايا العشر وعاد بها ليرى بني قومه وقد صنعوا « عجلا ذهبيا » وراحوا يصلون له ، فالتى موسى بالالواح الحجرية العشرة وثحطت على رسال سيناء . ولكن « الخروج » وقع .

بالطبع يجب ان نحذر قراءة الكتب القديمة حيث يختلط الرمز بالتاريخ الحقيقي . وما يتبقى في النهاية هو ان يهود العالم القديم كانوا لبعض الوقت « اسرى » في مصر ، وانهم استطاعوا بالحيلة والمهارة المالية ان يصلوا الى مستويات رفيعة قرب « السلطة » المصرية ، ثم وقع « صراع » ما بينهم وبين المصريين انتهى بخروجهم ، ومعهم نموذج من « الوعي » المصري المكتوب ، وان ظل « الاله الواحد » عند اخناتون اكثر رقيا من « يهوه » العبري . خرجوا ومعهم ايضا نوع من الحقد التاريخي ومركب النقص الحضاري . وسيلازمهم هذا المركب طوال عهد الشتات ، ويتخذ اشكالا مختلفة من « الصراع » مما سيكون له اثره - ولو بعد اكثر من الف عام - على صورة المنطقة في العصر الحديث . وسيكون رد رمسيس الثاني في الزمن القديم وهو الاتجاه شرقا لحراسة بوابة مصر الشرقية رمزا مكثفا لجوهر الصراع المقبل ، فمصر غائبة او مغفوة عبر صحراء سيناء ، لا تعرف الاستقلال داخل الحدود الاقليمية ، فاما ان يصل الجندي اليوناني في زمن البطلمية حتى صعيد مصر ، واما ان يصل الجندي المصري الى اليونان في زمن محمد علي . ستتطور الفكرة من عصر الى آخر ، ولكنها ستتحوّل الى قانون تاريخي للحركة الاجتماعية الثقافية ، أي قانون حضاري ، لتطور هذه المنطقة الاستراتيجية من خريطة العالم .

كان التفاعل المصري مع « المتوسط » مغابرا . . فقد قام الاسكندر الاكبر بغزو مصر مسجلا بهذه الخطوة المبكرة موقف « الغرب » المستمر منذ القديم تجاه المنطقة . من الاسكندر الاكبر الى نابليون بونابرت لم يتغير شيء جوهري في موقف

الغرب من مصر بشكل خاص والمنطقة بشكل عام ، فهي المفتاح الاستراتيجي الى الشرق . المرحلتان - الاغريقية القديمة والفرنسية الحديثة - في التاريخ المصري تمثلان القناع الاكثر رقيا للوجه الدميم الممثل في مرحلتي الغزو الروماني القديم والاحتلال البريطاني الحديث ، لمصر .

ولا شك ان الغزو هو الغزو ، ولكن الهوية الحضارية من شأنها ان تؤثر على اسلوب التفاعل المفروض ، وحتى مضمونه في كثير من الاحيان . تختلف المقدمات وايضا النتائج . قبل وصول البطالة الشواطىء المصرية ، كان هيرودوت وديموقريطس وفيثاغورس وافلاطون قد وصلوا مصر من زمن طويل . كان من بينهم المؤرخ والرياضي والفيلسوف ، وقد « حجوا » الى مهد الحضارة الانسانية القديم ، واخذوا عن مصر الشيء الكثير . ثم تأثر النحت اليوناني بالتمائيل الفرعونية ، ويجنح بعض مؤرخي المسرح الى ان التراجيديات اليونانية كانت « اخراجا » للمأساة المصرية من سجن المبدع والكهنة المصري القديم الى هواء الديموقراطية الاثينية . وقد اصبح معروفا ان اللغة اليونانية القديمة تركت بصمتها على الهيروغليفية حتى انها الفت بعدئذ سبعة احرف في معجم اللغة القبطية . وقد كان حضورها على حجر رشيد سببا في حل طلاس الهيروغليفية بفضل العالم الفرنسي شامبلون احد علماء حملة بوناپرت . والثمرة النهائية كانت « مصر الهلينية » لا مصر المستعمرة اليونانية . وكان الشاهد الحضاري العملاق هو « مدرسة الاسكندرية » اعظم جامعات الحكمة في العالم القديم . ويجب ان نضع في الاعتبار هذه الملاحظة : ان مصر الهلينية كانت من احدى الروايات مرحلة « مصرية » في التاريخ بعد سقوط « الدولة المصرية » من الداخل حينذاك ، بحيث انها تعد من احد الوجوه « يقظة » حضارية ، بتمثل الجديد النامي في الخارج واستيعابه وتمجيده كمقدمة لاستقلال مصر ونهضتها من جديد .

كذلك كان الامر مع حملة بوناپرت في العصر الحديث . لقد اقبل الامبراطور الفرنسي في ذروة نجاح الثورة الفرنسية الكبرى ، كما كان « المناخ » الذي اقبل منه الاسكندر ، بتوحيده الجزر اليونانية . كلاهما قادم من « نهضة » ما في بلاده نحو « سقوط » ما في بلادنا . . فقد كانت مصر قبيل الحملة الفرنسية تعاني احوال العصر التركي - المملوكي . واقترب قدوم الحملة بقدوم « علمائها » والطبقة معهم ، والتراث الليبرالي الفرنسي . كان استعمارا لا ريب ، ولكنه على الوجه الاخر كان صدمة كهربائية من العالم الحديث للمصريين ، حتى انهم قاوموا الفرنسيين انفسهم في ثورتين مشهودتين للقاهرة ، ثم بعدهما الجلاء الفرنسي عن مصر ولم يكن قد تجاوز عمر الاحتلال العسكري ثلاث سنوات . من بين آثار الصدمة كانت « يقظة » مصر الحديثة تمهيدا للنهضة الاولى في القرن الماضي ، زمن محمد علي ورفاعة الطهطاوي . خلال ثلاث سنوات انجز الفرنسيون في مصر تعريف المصريين بالاسس العامة للدولة الحديثة ، واكتشفوا اللغات المصرية على حجر رشيد وانجزوا السفر

التاريخي « وصف مصر » . وكلها بذور النقلة الحضارية الجديدة التي ارسى دعائمها محمد علي **باستقلال مصر** وبناء دولتها الحديثة الاولى واتجاه ابنه ابراهيم باشا شرقا حتى آخر رقعة يتكلم اهلها العربية . واصبح القانون الفرنسي والدستور الفرنسي والثقافة الفرنسية من « الاصول » الباقية الى الآن في مصر رغم الفترة القصيرة التي امضتها فرنسا في مصر . ولكن هكذا كان « شكل » التفاعل الحضاري معها . . يشبه كثيرا الشكل الهليني في التاريخ المصري القديم . وما اكثر اوجه الشبه بين اليونان القديمة منارة العالم القديم ، وفرنسا الثورة العالمية في العصر الحديث . ان شكل العلاقة بين مصر وكل منهما مؤشّر مهم على هوية مصر الحضارية واسلوب **تطورها التاريخي** .

على غير هذا النحو مضت الامور في مصر الرومانية ومصر في ظل الاحتلال البريطاني ، فالتقويم القبطي يبدأ بسنة الشهداء ، حين اقدم الامبراطور دقلديانوس على مذبحه جماعية للمصريين - مسيحيين ووثنيين - بلغت قتل اربعمائة الف نسمة ، برغم ان الحجة كانت اضطهادا دينيا لاصحاب العقيدة الجديدة : المسيحية . وحين اتخذ الامبراطور قسطنطين قرارا سياسيا بالتحول الى المسيحية ، صارت مصر مسيحية الارثوذكسية المستقلة عن كنيسة روما . وخاضت مصر القبطية كفاحا مريرا ضد الامبراطورية المسيحية ولم ينقدها سوى الفتح الاسلامي الذي حقق لها **الاستقلال** وبداية النهضة الثالثة في العصور الوسطى، بعد نهضتها اليونانية والمسيحية .

يظل الانفتاح الحضاري والتصدير الوطني والاستقلال عنوانا رئيسيا لاية ثورة ثقافية في مصر ، تواجه بها الغزو الاجنبي والاستبداد الداخلي والتفوق الاقليمي . هكذا كان استقبال مصر للمسيحية انفتاحا على الرؤية الجديدة ذات الاصول المصرية القديمة (والزيارة التي قام بها الطفل يسوع وامه مريم حسب رواية الانجيل ، لا تختلف جوهريا عن زيارة الطفل موسى عبر النيل حسب رواية التوراة . كلاهما رمز لابوة مصر القديمة لكلتا الدعوتين الكبيرتين في التاريخ الروحي للبشرية . ولكن يبقى الفرق الخطير وهو الحضور والخروج اليهوديين في ومن مصر دون ان يعترف وادي النيل اليهودية ، بينما لم يأت المسيح وامه الى مصر ومعهما أحد ، ورغم ذلك اعتنقت مصر المسيحية التي احدثت الى ذاكرتها مأساة إله الخصب اوزيريس ، وكأنها استعادت توحيد أخناتون وتثليث ايريس واوزيريس وحورس ، ومعهم فكرة الغداء) .

كانت المسيحية بذلك سلاحا في ايدي المصريين ضد الرومان ، وحين تحول الرومان الى المسيحية تبلور الاستقلال العقائدي للمصريين في الكنيسة القبطية الارثوذكسية المؤمنة بالطبيعة الواحدة والمشيئة الواحدة للمسيح ، على عكس الكنيسة الغربية (كاثوليك وارثوذكس) المؤمنة بالطبعيتين والمشيئتين . كان هذا

الاختلاف العقائدي ستاروا للصراع السياسي ، يؤكد على استقلال مصر ، مهما كانت الروابط الدينية . وهذا ما اعطى الكنيسة القبطية منذ نشأتها صبغتها الوطنية المناهضة ضد القهر والغزو الاجنبي ، حتى انها ابدعت أصلا فكرة الاديرة في الصحراء الغربية كمخابيء للنضال وملاجئ للعلم . ومن هنا كان موقفها البالغ الخصوصية والاستثناء من الفتح الاسلامي الذي اقتد مصر من السقوط ، وحقق لها الاستقلال المنتمي في الوقت نفسه الى محيط اعرض من الحدود الاقليمية لشبه جزيرة سيناء .

الاحتلال البريطاني كالامبراطورية الرومانية ، يختلفان من احد الوجوه عن الحملة الفرنسية ومصر الهلينية . . لم يقبل احدهما من ثورة او نهضة او مناهج قريب من المعنيين ، ولم يخلف اي اثر حضاري باستثناء سنة الشهداء المسيحية والسرور الروماني في الاسكندرية حيث كان الحكام يتسلون بمشهد الاسود وهي تمزق اجساد (المؤمنين) ، وباستثناء التواريخ العديدة للمذابح الانكليزية في مصر . وكلاهما جاء ايضا ولم تكن مصر ساقطة ، بل العكس جاء الرومان لواد مصر المسيحية والانكليز لاسقاط الثورة العرابية .

ولكننا في خاتمة المطاف ، لا بد ان نجمع وجهي العملة ، لنقول ان « الغرب » بموقفه الحضاري - الهليني ، الفرنسي - وموقفه المتخلف - الروماني ، الانكليزي - انما يجسد في النهاية رؤية استراتيجية واحدة لموقع مصر الحيوي . هذه الاستراتيجية متوافقة **العروجات** حسب المتغيرات الدولية والداخلية ، ولكنها موحدة **الثووية** . انها الاستثناء بمصر بنية احتواء المفتاح المركزي للمنطقة كلها ، بدما من الاحتلال العسكري المباشر وتدرجا بانهاكها واضعاقها واستدراجها الى احلاف تتركس تبعيتها للاقوى وعزلها داخل حدودها الاقليمية حتى لا يتحقق لها **الاستقلال القومي** الوحيد الممكن ، بالارتباط مصرياً مع محيطها من المشرق الى المغرب الى الجنوب ، ومعاملة الند مع الشمال المتوسطي . وهو الامر الذي تحقق مرتين في التاريخ المصري الحديث : الاولى في الجزء الاول من القرن التاسع عشر على ايدي محمد علي وابراهيم باشا في ما اراد البعض تسميته بالامبراطورية العربية . والثانية في الجزء الثاني من القرن العشرين على ايدي جمال عبد الناصر باسم القومية العربية والوحدة .

وبينما أكد سقوط دولة محمد علي مجموعة من « الثوابت » في التاريخ الاجتماعي الثقافي المصري ، أكدت نهضة المرحلة الناصرية منذ بداية الخمسينات مجموعة من المتغيرات في التاريخ الاقتصادي - السياسي للمنطقة .

(٣)

الثوابت تضيف اليها المتغيرات ولا تحذف منها ، تعدل فيها ولا تنقض عليها . نوابت مصر الاولى اقبلت مع الجغرافيا السياسية لتكوين مصر : الحضارة الزراعية

المستقرة ، وحدة وادي النيل التي حققها مينا الاول ملك الوجهين ، الدولة المركزية القابضة على زمام الري ، سلطة الملك - الاله ، الانفتاح الحضاري على العالم بالغزو والغزو المضاد ، تمصير الحضارات الوافدة بالحذف والاضافة واستكشاف همزة الوصل بينها وبين الجدور الغائرة في أرض مصر ، الامتداد الجغرافي خارج الحدود الاقليمية مع النهضة والانكماش داخلها مع الهزيمة او السقوط ، الثورة تتجاوز العطاء المحلي لتصبح واجبة التصدير ، الثورة لا تكون احادية الجانب سياسيا او اقتصاديا بل شاملة لمختلف جوانب الحضارة ، المهاجم الشرقي عبر سيناء لم ينم مع شتات اليهود والمهاجم الغربي لم ينم رغم سقوط الامبراطورية الرومانية واخفاق الحملة الفرنسية ، التفرج على صراع الدبكة الاجانب حتى يصفي بعضهم بعضا ، الانتفاضات الشعبية بقيادة الرموز الدينية للوحدة الوطنية (الازهر والكنيسة القبطية) .

مع محمد علي وابراهيم باشا تبلورت ثوابت جديدة : التحديث بمعنى التكنولوجيا المعاصرة ، والتعريب بالمعنى الامبراطوري ، والعسكرة بمعنى تدوير نظام الجيش في المجتمع ، والاصلاح الزراعي بمعنى ملكية الارض للدولة والدولة هي الحاكم ، والتعليم لامعداد كوادر الجهاز البيروقراطي للنظام الاوتوقراطي ، واستبعاد الكهنوت المصري (رجال الدين) عن السلطة ، والمناورة المتوازنة بين الشرق والغرب حتى يختل توازن القوى الدولية فيحدث السقوط . في موازاة المسيرة من النهضة الى السقوط ، تتبين **الثورة الواسعة** بين تحديث الفكر وتحديث الدولة وتحديث المجتمع ، فالارث الفرنسي الذي حمله الطهطاوي من مناخ الثورة الليبرالية الفرنسية لا علاقة له بالحاكم الفرد ولا بالمجتمع الذي لم يكن قد انجب البرجوازية بعد . كل ما يريده الحاكم - بفضل النظر عن الطهطاوي - هو تحديث وسائل الانتاج دون علاقات الانتاج وقيمه ، هو التصنيع والتصنيع الحربي بالذات لان الهدف هو « القوة » . قوة وظيفتها الحفاظ على استقلال مصر من خارج الحدود قبل بناء هذا الاستقلال داخل الحدود . لذلك حين يسقط محمد علي يسقط معه الطهطاوي بسبب الفجوة القائمة أصلا بين الفكر الحديث والدولة الحديثة المقتصرة على المعنى التكنولوجي للحدثة . . وهو « المعنى » الذي أدركه علي مبارك فكان صعوده في عصر عباس الاول (بداية السقوط) بينما كان نصيب « المعلم الاول » رقاعة الطهطاوي هو النفي الى السودان . وحين يعود **بوساطة** علي مبارك (صاحب الخطط التوفيقية ورواية علم الدين) لا يعود الى ما كان لان مصر لم تعد كما كانت . جرثومة السقوط كانت كامنة داخل النظام نفسه . وحين حاول الجنرال أحمد عرابي بعد حوالي نصف قرن ان ينزع الجرثومة من مكمها لتستقيم معادلة **النهضة** حسم **القرب** تناقضاته الثانوية حسما عسكريا بالاحتلال البريطاني لمصر عام ١٨٨٢ .

ولكن الثورة العربية رغم هزيمتها او بفضلها اضافت مجموعة جديدة من

الثوابت الى الخصوصية التاريخية الاجتماعية المصرية . . فسواء اراد محمد علي او لم يرد عباس وسعيد واسماعيل وتوفيق الذين توارثوا الحكم من بعده ، ولدت الطليعة لاجتماعية المصرية فاصبح للمجتمع المصري الحديث قوام طبقي متميز وممايز ، بولادة ارسقراطية الارض وبرجوازية السوق . . بل وموظفي الحكومة « المثقفين » والطلاب والحرفيين - الصورة الجينية لما سمي بعدئذ بالبرجوازية الصغيرة - واجراء العمل في الريف والمدينة . حينذاك اقبلت **النهضة الثانية** بعد نهضة الطهطاوي ايام محمد علي ، نهضة الامام محمد عبده ومحمود سامي البارودي وعبد الله النديم . ولم تعد هنا فجوة بين الثقافة والثورة ، فالمجتمع البرجوازي المتخلف لم يعد حلما طهطاويا بل واقعا مائلا . لذلك كان التفاعل بين الفكر والواقع الاجتماعي مصدرا لمجموعة جديدة من الثوابت لم يعرفها عصر محمد علي . **اولها** الدور الطليعي **للمؤسسة العسكرية** المصرية في قيام الثورة . وهو الدور الذي انتهى عمليا دور « العلماء » و « الاشراف » - اي المؤسسة الدينية بمظاهرها المختلفة - وكان قد بلغ ذروته اثناء النضال ضد الحملة الفرنسية . من الثوابت التي اضافتها هذه المرحلة ايضا دور **المثقفين** في قيادة الثورة . العسكريون جزء رئيسي من المثقفين ، ولكننا سنلاحظ في المصاح الديني محمد عبده والشاعر محمود سامي البارودي والصحفي الخطيب عبد الله النديم انهم لا يؤلفون **صلى للصوص** ، بل صوتا رئيسيا في **العمل الثوري** . ويصبح « الفلاحون » في مقدمة المشهد الاجتماعي ، السياسي وتصبح الوحدة الوطنية ذات **البعد القومي العربي** من الثوابت المتطورة عن الطموح الامبراطوري لمحمد علي في وثائق العرايين . كما يصبح التفاعل بين **التراث والعصر** فتحاليلاب الاجتهاد واستيعابا لمنجزات الحضارة فكرا ومادة . ولان البرجوازية المصرية ولدت في مواجهة القهر الاجنبي والاستبداد الداخي ، فان **النجلاء والمستور** يسيان رايتها و **المقد الاجتماعي** مع الحاكم هو وسيلتها . ولكن هذه البرجوازية ذاتها بسبب نشاتها التاريخية ، الاجتماعية هذه - اي ارتباط الانتاج بالارض وارستقراطيتها من ناحية وبالسوق وسادتها الاجانب من ناحية اخرى - ستحتوى منذ البداية على جرثومة جديدة هي التداخل المعقد بين **قوى الثورة والثورة المضادة** ، داخل علاقات الانتاج واجهزة السلطة معا . ومن هنا يصبح ممكنا لبعض رواد النهضة ان يتبادلوا المواقع مع اعدائها ، فيتخلون عن الثورة في الفكر والشارع على السواء ، وبهزيمتهم تكون البشارة الاولى بسقوط الثورة من **الداخل** قبل انتصار اي عامل خارجي .

ولا تضيف ثورة ١٩١٩ الى هذه الثوابت التي ارستها الثورة العرابية وهزيمتها ، سوى **التأكيد** عليها ، سلبا وانجابا . تعاظم دور المثقفين وغابت الطليعة العسكرية (في ظل الحكم البريطاني المباشر) فانكسرت الثورة بمعاهدة ١٩٣٦ وترسخ انكسارها في حادث { فبراير ، شباط ١٩٤٢ حين عاد الوفد الى الحكم في حراسة الدبابات البريطانية . واختفت الليبرالية المصرية سبعة وعشرين عاما ونصف ما بين عام ١٩١٩ و ١٩٥٢ فاغلق البرلمان واحتجبت الصحف المعارضة

واعتقل الوطنيون والديموقراطيون . ولكن هذا كله لم يمنع « المتغيرات » الداخلية من التفاعل ، فامتدت شريحة البرجوازية الصغيرة اتساعا عظيما في مصر بين الحريين العاليتين ، ونمت الطبقة العاملة نسبيا ، وتحددت اكثر **مصالح** الرأسمالية الوطنية ، وتطور دور المثقفين للدرجة التي بلغها في الاربعينات ، وتناقضت راديكاليا الخريطة الطبقة للمجتمع مع النظام ككل ، حتى انه في آخر العقد الرابع من هذا القرن كان ساقطا موضوعيا من قبل ان يسقط عام ١٩٥٢ . من بوابت هذه المرحلة **وحدة العمال والمثقفين** وفي طليعتهم الطلاب ، والبروز الواضح لدور المدينة والفتاب النسبي لدور الفلاحين . اطراد الوعي اليساري والتطرف اليميني معا ، ولكن في خط مغارق لمستوى التنظيم ، فبينما كان اليمين منظما جيدا اقترنت نشأة اليسار بالتشردم لاسباب ذاتية وعوامل خارجية منها **البصمة العقلية البرجوازية الصغيرة** على مختلف تيارات الفكر المصري ، **والدور الاجنبي** عن وجدان المصريين في تأسيس المنظمات الشيوعية ، والبطش الذي واجهت به البرجوازية **الوطنية** نشأة أول حزب شيوعي مصري حتى ان سعد زغلول **قائد الثورة** هو الذي وجهه الضربة الاولى للحزب عام ١٩٢٤ ، وكذلك انكسارات **معاهدة ستالين مع هتلر** في بداية الحرب الثانية وانتعاش الاتجاهات التروتسكية **نوعا** لذلك . وقد تسبب « المثقفون » في نشر الوعي اليساري وفقدان التنظيم الثوري الموحد والبعد شبه الكلي عن الريف الذي يشكل تلقائيا العمود الفقري لاية ثورة « مصرية » ، مهما كانت القيادة النظرية او الموضوعية للطبقة العاملة . من نتائج ذلك تحول الشارع المصري لان يكون هو اليسار عمليا ، وان تفقد انتفاضاته الضوابط التنظيمية القائدة الى السلطة . ولكن النتيجة الابعد مدى هي انه اصبح ممكنا ان يتجه **اولى السقوط الموضوعي للنظام وغيبه البديل في آن** . كما اصبح ممكنا ان تستعيد المؤسسة العسكرية دورها الطبيعي في احداث التغيير ، وهذا ما حدث بعد ثورة عرابي بسبعين عاما ، حين اقبل جمال عبد الناصر عام ١٩٥٢ . ولكن اقيمت **الازمات** في تلك المرحلة هي ان الديموقراطية تدمم التيار الاكثر تقدما ، وانها في مصالحة الطبقات الشعبية وثورتها الثقافية . فلم يكن لدى النظام الملكي المنحالف مع الاستعمار من وسيلة لوقف التهدير الشعبي المسلح على ضفاف القنال بين عامي ١٩٥٠ و ١٩٥٢ الا « حرق القاهرة » في ٢٦ بنابر ، كانون الثاني ١٩٥٢ واعلان الاحكام العرفية واقالة الحكومة التي جاءت بموجب اغلبية برلمانية . **التخريب** او ما يسمى كذلك ، نقبض الانتفاضة الشعبية المصرية ، فهو الاداة الرئيسية لدى الثورة المضادة ، لاحباط الديموقراطية والنحر الوطني وضرب الطبقات الشعبية . فما ان احترقت القاهرة حتى توقف الد الفدائي ضد القوات البريطانية ، واعتقل المناضلون . **ولكن ذلك كله لم يدم اكثر من ستة اشهر .**

وكان **اكبر المتغيرات** في تلك المرحلة سقوط العرب في فلسطين وولادة الكيان الصهيوني في شكل « دولة » تركز الخطرين التاريخيين على مصر : الغرب بتراته الروماني القديم والصليبي الوسيط والاوروبي الحديث ، واليهود بتراث من الحق

الناريخي يمتد الى ما قبل الفتي عام . ان « تحجيم » مصر ، وعزلها عن محيطها الطبيعي هما الهدف المزدوج لهذا اللقاء الفريد بين الغرب والصهيونية في المشرق . ولقد قيل الكثير عن تطور الرأسمالية العالمية وعلاقتها بالصهيونية من ناحية والنفط والملاحة في الشرق الاوسط من ناحية اخرى . وهو صحيح بغير شك . ولكن يبقى « الاصل » هو الاطار الحضاري للثورة العالمية المضادة . فعندما انتهت الحرب العالمية الثانية ونجمت الامبراطوريات القديمة ، أصبح الغياب الاوروبي عن المنطقة مسألة وقت . لذلك كان الحضور « الشرعي » للكيان الصهيوني في قلب المنطقة هدفا مشتركا بين الصهيونية والغرب .

وفجأة تفيق البرجوازية المصرية التي وصف قائد ثورتها (سعد زغلول) العرب ذات يوم بأنهم (صفر + صفر + صفر) فتصبح القاهرة مقر « جامعة الدول العربية » ويرسل الملك فاروق بجيشه الى فلسطين ، وطوال عهده يسمى الكيان الصهيوني بدولة « اسرائيل المزعومة » . ولقد قيسل الكثير من الدور البريطاني في تأسيس الجامعة العربية ، وعن الاسلحة الفاسدة في حرب فلسطين . وكله صحيح . ولكن يبقى الرمز الاعمق صحيحا كذلك ، وهو ان مصر في ظل النظام الملكي المتحالف مع الاستعمار ، قد استشعرت الخطر على بوابتها الشرقية : فلسطين . وانه حين بدأ موكب الاستقلال من المشرق (سوريا ولبنان) كانت القاهرة عاصمة **التجمع العربي** رغم انها لم تكن نالت الاستقلال بعد .

(٤)

من قاب هذه الثوابت والمتغيرات اقبلت ثورة يوليو ، تموز ١٩٥٢ تصل خيطا واحدا متقطعا من محمد علي الى احمد عرابي الى سعد زغلول الى جمال عبد الناصر . ومرة اخرى يصبح التحديث والتعريب والجيش والعامل الدولي من مقومات النهضة والسقوط .

ولكن الزمن كان قد قطع مسيرة قرن ونصف على النهضة الاولى ، واكثر من قرن على السقوط الذي ~~تخللته~~ النهضة الثانية عشية الاحتلال البريطاني ، والنهضة الثالثة في العشرينات من هذا القرن والنهضة الرابعة في الاربعينات .

نحن الآن ، غداة الحرب العالمية الثانية ، وخريطة العالم تشهد تعديلا راديكاليا سنهدف الاستقرار لمد يطول . وفجأة وقع الحادثان الخطيران اللذان لا يسمحان لهذا التعديل بأن يأخذ « مجراه الطبيعي » كما رسمه الانتصار السوقياتي الغربي . وقع الحادث الصيني عام ١٩٤٩ ، فقلب حسابات النموذجين المنتصرين في آسيا بالحضور المباغت **للانسان المتخلف** في مقدمة المشهد الانساني المعاصر .

ولم يكد العالم يودع النصف الاول من القرن العشرين حتى وقع الحادث الثاني في الزمان والمكان الخطرين على الغرب وامتداده الصهيوني في الشرق الاوسط . وقعت الثورة المصرية . وأقولها للمرة الاولى ، انه سيمضي وقت طويل

حتى يضع التاريخ هذه الثورة في مكانها الصحيح ، رغم تواضع اهدافها وكثرة سلبياتها ، فقد جسدت للغرب وامتداده الصهيوني في الشرق الاوسط ، **امكانية** تحقيق الكابوس التاريخي . كما جسدت للمصريين والعرب عامة ، بنسبة اقل ، **امكانية** تحقيق **الحلم التاريخي** . ان الاعوام الثمانية عشر للثورة الناصرية اشارت فقط الى انه من **الممكن** لمصر والعرب - بمخزون حضاري لا علاقة له بالنفط ، يمتد لآلاف السنين متعدد اللينابيع - ان يتصل بمجرى الحضارة الانسانية الحديثة عبر **نموذج** خاص في التفاعل مع العصر .

ولقد كان الغرب وامتداده الصهيوني في الشرق الاوسط ، اكثر الدين اقربوا من مغزى ثورة مصر عام ١٩٥٢ . اما الدين أعمتهم الشباب العسكرية للضباط الشباب فلم يروا عرابي وابصروا انقلابات سوريا في المشرق والمغامرات العسكرية في اميركا اللاتينية ، فانهم تأخروا كثيرا في التفاعل مع هذا « المغزى » . واما الدين أمسكوا بالميزان الذهبي الحساس لقياس ذبذبات انتقال السلطة ومشرىعات الاقتصاد ، فقد نسوا ان يضعوا في الكفة مجموعة الثوابت والمتغيرات المصرية والعربية والدولية ، فاختلف الميزان لغير مصلحة التفاعل مع هذا « المغزى » .

بينما سارعت « اسرائيل » تدق ناقوس الخطر ، بفارقتها الجوية المبكرة على قطاع غزة في فبراير ، شباط ١٩٥٥ . كما استعجلت الامبراطوريتان القديمتان (فرنسا وبريطانيا) فبادرت مع « اسرائيل » أيضا - لتأكيد الانتماء المصري - الى عدوان ١٩٥٦ . وحاول الاستعمار الجديد الدكي - الولايات المتحدة - ان يحصد الثمار بمشروع ايزنهاور عام ١٩٥٧ « ملء الفراغ » ودعم حلف بغداد الذي انهار في ١٤ يوليو ، تموز ١٩٥٨ بسقوط حكم نوري السعيد .

اقبلت الثورة المصرية كما فهمها العالم (الغربي) لا لتنفذ ما سمي بالمبادئ الستة التي أعلنها الضباط ، بل لتغير جذريا **مسار المنطقة** وعلاقات **القوى الدولية** . فهي بعد اربعة اعوام فقط لم تعد ثورة مصر بل ثورة العرب وثورة **افريقيا** والنموذج الرائد لما أصبح يسمى بالعالم **الثالث** . اي انها لم تكن قط ثورة **محلية** ، ولا مجرد ثورة سياسية اقتصادية ، بل احدى الثورات الكبيرة - ورغم صغر مصر - التي غيرت التاريخ الانساني المعاصر .

اقبلت ثورة ١٩٥٢ لا كحيلة جمع الثوابت والمتغيرات السابقة والتي تشكل جوهر الخصوصية المصرية فقط ، بل ك**حركة تاريخية** بتفاعل فيها هذا التراث مع العصر . والذين لم يتعرفوا عليها في الوقت المناسب ضاعفوا من سلبياتها وظلموا انفسهم . لانهم لم يتعرفوا اصلا على تلك الثوابت والمتغيرات وروح العصر الجديد . نسوا في لحظة الدور الطليعي للمؤسسة العسكرية الوطنية في تاريخ مصر ، فلم يروا في زي الضباط سوى علامة الانقلاب . ونسوا عجز الجبهة الوطنية

الديموقراطية عن التشكل فضلا عن استلام السلطة من نظام ساقط ، ولم يروا في تعدد اتجاهات الضباط سوى « تكوين » العصاة .

ولكن الحقيقة هي ان « حجم » الثورة كان اكبر من قيادتها ، كما ان « دورها » كان اكبر من فكرها . ان المفارقة المؤسسية بين الحساسية الحضارية او اللاوعي ، والممارسة الفعلية ، توجز الدرب الذي مضت عليه من الثورة وانتهت به الى الثورة المضادة .

لقد ورتت - سواء بعوي او بغير وعي - الثوابت التاريخية التي صاغتها الجغرافيا السياسية من استقرار زراعي ووحدة وطنية وسلطة مركزية وانفتاح حضاري وارتباط مصري بمحيطها الطبيعي والهاجسين اليهودي والغربي اللذين تطورا من الصراع الحضاري الى صراع الوجود . واعادت بناء دولة مجعد علي ، فصاغت مصر الحديثة ، العربية ، ذات « القوة » العسكرية ، وحاولت ان تجسد « نغمة » في الميزان الدولي تنقل منها الى ما هو ابعد ، كما حاولت تضيق الفجوة بين الثقافة والثورة ، لم يصل هذا التضيق الى حدود **الانحطام** وان وصل احيانا كثيره الى حدود **الازمة** . واكدت لاحمد عرابي دور العسكريين في احداث التغيير ، ولكن مثقفها في الاغلب كانوا **صدي** للصوت لا صوبا ، انجزت الجلاء والدمسور دون ان تحل مشكلة الديموقراطية ، قدمت العقد الاجتماعي ولكن دون ان تمنع التداخل بين قوى الثورة وقوى الثورة المضادة . عرف العمال والطلاب وحدتهم في **مواجهتها** لا مهدها ، عام ١٩٦٨ بعد سقوطها الموضوعي في هزيمة ١٩٦٧ ، فمن جيل الاربعينات اسعت البصمة العقلية للبرجوازية الصغيرة لا على مستوى القاعدة الاجتماعية للثورة فقط بل في قمة السلطة وحاكت سعد زغلول واعاداه معا في ضرب القوى اليسارية ولكنها انتهت دور المؤسسة الدينية في قيادة التغيير . واستبدلت معادلة النظام السابق (الليبرالية المشوهة مع اضطراد الظلم الاجتماعي) بمعادلة يفتب معها اي شكل ديموقراطي مع تحقيق بعض الحدود الدنيا من العدل الاجتماعي ، للعمال والفلاحين والجنود ، واسخى العطاء للطبقة الوسطى ، ثم البرجوازية الصغيرة البالغة الاتساع .

ثم واجهت التحدي الغربي والتحدي الصهيوني . وهنا تتخذ كامل ابعادها الحقيقية ، حين غيرت مركز مصر فجأة من احدى المستعمرات المتخلفة في الشرق الاوسط وافريقيا ، الى **نموذج حضاري** لنهضة في عالم جديد ، تحرز فيه الاستقلال عن الغرب وللغرب بما يعنيه ذلك من انحسار « مناطق النفوذ » في آسيا وافريقيا .. وحتى اميركا اللاتينية . وما يعنيه ذلك ، في زمن الطاقة والانتقال الصناعي الثاني في تاريخ البشرية ، من فقدان استراتيجي لمقومات التقدم (الغربي) واحتمالات تقدم العالم (المتخلف) والسقوط التدريجي للتحدي الصهيوني ، باقامة الوحدة العربية الاولى بن مصر وسوريا والاشترك الفعالي في حماية ثورة اليمن ،

والدعم المسلح للثورة الجزائرية .. جنبا الى جنب مع استقلال السودان والكويت واليمن الجنوبي والخليج .

ذلك كله مع تصنيع ثقيل لمصر في الداخل ، كان يجعل من الثورة الناصرية قاعدة صلبة لاشعاع عالمي يهز النظام الدولي الذي احدثت الصين بغيره في جداره . ومن هنا ليست صدفة توقيت « الانفصال » المصري السوري مع قرارات ١٩٦١ للتنمية المعتمدة على رأسمالية الدولة الوطنية بدلا من هيمنة القطاع الخاص الممارب من اعباء التنمية . كما انها ليست صدفة امتداد حرب اليمن السى عشية حرب ١٩٦٧ . فالعامل الدولي - كما هو شأنه دائما - لعب دورا حاسما في اسقاط عبد الناصر و « نموذج » العالمي بدءا من نكروما في غانا الى سوكارنو في اندونيسيا . كان ما يسمى بالعالم الثالث أو كتلة عدم الانحياز أو غيرها من الاسماء ، قد اصبح يشكل وزنا خطرا على الميزان الدولي . وكانت « مصر » التي بعد ثورتها بتجاوز **الناصرية ذاتها** هي محور التغيرات المثيرة المرتقبة . ومن هنا كانت هدفا مباشرا لاسقاط **ثورتها الممكنة** بازاحة الثورة الفعلية : الناصرية . اي ان الهدف لم يكن الناصرية في ذاتها ، بل **احتمالات تطورها المرجحة** . الناصرية منح **الامل** ، فكان لا بد من **اغتيال الامل** قبل ان يتحقق وتتعذر ازاحتها . ومن هنا ايضا ، كان رد الفعل العنيف للثورة المضادة ، **فهي ليست ارتدادا على الناصرية بقدر ما هي انقراض على الثورة في كامل ابعادها** ، بتراتها الذي تحقق في الماضي وآفاق مستقبلها المحتمل . انها انقراض على تراث محمد علي و ابراهيم باشا واحمد عرابي ومصطفى كامل ومحمد فريد وسعد زغلول ومصطفى النحاس وجمال عبد الناصر ، كما انها انقراض على احلام الاسماء المهولة في ضمير الفرد . وفي الوقت ذاته هي استيعاب وتمثل عميقين لتراث عباس الاول وسعيد وتوفيق وجميع الطغاة من زيور ومحمد محمود واسماعيل صدقي ، وتجاوز حصيلتهم المعادية للاستقلال والمضادة للنهضة ، الى سقوط يصبح معه الملك فاروق نفسه زعيما وطنيا . ذلك ان الثورة المضادة الراهنة في مصر ليست مجرد احدى حركات الثورة المضادة في **التاريخ المصري** ، بل هي اضافة الى ذلك الانعكاس المحلي للثورة العالمية المضادة لنهضة مصر والعرب من الجذور . انها ثورة شاملة ورد الفعل النهائي على **الامل** ، وليست مجرد اقتلاع الناصرية ، بل هي المحاولة الاخيرة لاقتلاع فكرة الثورة ذاتها من الارض . لماذا ؟ لان الناصرية كانت « ثورة » ولم تكن « الثورة » . غير انها قصدت او لم تقصد كانت بشيرا بها ... بالثورة العربية الكبرى التي تقدم معادلة جديدة كلياً من **الاستقلال الوطني والتحرر القومي والتقدم الاجتماعي** . لقد اكتشف عبد الناصر هذا الثالوث المترابط عضويا في ظل متغيرات العصر الجديد ، ولكنه لم يرغب ولم يستطع المضي باكتشافه الى نهاية الشوط . غلبه التئيم من الداخل - أو كعب أخيل - وأجهز عليه التئيم الخارجي .

ان قيام الوحدة القومية لامة عربية واحدة كبيرة وقوية من المحيط الاطلسي

الى الخليج العربي ، ولو عبر وحدات اقليمية طبيعية وتدرجية ، يستحيل تحقيقه في عصرنا بعد توزيع جديد للثروة وعلاقات جديدة في بنى الانتاج . وهذا يعني انها ستكون امة اشراكية على نحو من الانحاء . ولقد كانت التاميمات المتتالية للثروات الوطنية بدءا من قناة السويس - المر المائي - الى النفط مادة العصر الرئيسية لاستخراج الطاقة ، نذيرا لا يخطئ .

لكل ذلك فان قيام الوحدة القومية لامة عربية واحدة ، ولو عبر وحدات اقليمية ممكنة ، تراث امروق الحضارات البشرية مجتمعة ، وتفتنسي باكبر مجموعة من الاقليات القومية والمذهبية ، يستحيل تحقيقه بغير صياغة جديدة للبنى الاجتماعية والثقافية . وهذا يعني انها ستكون امة ديموقراطية على نحو من الانحاء ، وامة علمانية على نحو آخر ، مما يضع التكوين العنصري لاسرائيل في مازق التلاشي .
التدرجي .

وايضا فان قيام الوحدة القومية لامة عربية واحدة ، ولو عبر وحدات اقليمية محتملة ، تراث امروق تقاليد « النهضة » في العصور الوسطى حين كان الغرب يعاني احوال الظلمة ، فانها تحمل الوعد التاريخي ، بالقدرة على العطاء الانساني الشامل من جديد . . والفرض المرجح بمسيحييتها الشرقية واسلامها المستنير وطاقتها العلمية المنتشرة في ارجاء العالم ، يقول بان نموذجها الحضاري لن يفرض تعدد النماذج فحسب ، بل سيصبح نموذجا سيدا في رقعة اكثر اتساعا من حيز المائة والاربعين مليوناً من العرب .

لذلك كان مجرد « شبح » هذه الوحدة القومية للامة « كابوسا » في مخيلة الغرب وجرحا لا يلتئم في الذاكرة الصهيونية .

ولان مصر هي مفتاح النهضة والسقوط لهذه الامة ، ومحورها المركزي ، تبقى هي الهدف المباشر للتئين الخارجي الذي يفرض على المنطقة خصوصية جديدة هي تعاظم دور **العامل الدولي** في حركتنا القومية والقطرية اكثر من اي وقت مضى ، ويتزايد ارتباطه العضوي بتئين الداخل .

ما هو هذا التئين ؟

انه ليس مجرد ما سمي بالطبقة الجديدة ، ولكنه المناخ العام الذي اثمره الحكم الاوتوقراطي ، على مختلف الاصعدة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية . انه ايضا التداخل المستمر بين الثورة والثورة المضادة على مختلف الاصعدة ذاتها . ولقد كان الزواج بين هذين العاملين الرئيسيين سببا مباشرا في انتصار الثورة المضادة . وهي الثورة المضادة لجوهر التاريخ المصري بكل ما يشتمل عليه من ثوابت ومتغيرات ، ولكنها بفضل بعض هذه الثوابت وبعض هذه المتغيرات ، امكن لها ان تشق الطريق الى التوحد مع العدوين التاريخيين لوجودنا وحضارتنا .

فما فعلته الثورة المضادة في مصر هو انها قفزت من فوق التاريخ ، ولم تمر نسي قناة الخصوصية الاجتماعية المصرية . لذلك فهي **الشذوذ** المستحيل البقاء . فكل ما استهدفته الثورة المضادة في مصر هو الغاء « النموذج » الحضاري لإراند والوافد على المسرح الانساني الحديث مع بداية النصف الثاني من القرن العشرين .

وهو النموذج الذي مهما تناقض اقتصاديا وسياسيا مع « الغرب » ، فانه في المستوى الحضاري كان اسهاما حديا جديدا في سلام العالم الذي يعذبه الاستقطاب ويفقر وعيه توازن الرعب النووي جنبا الى جنب مع مجتمع الاستهلاك . وهو النموذج الذي مهما كان ثريا بالطاقة والموقع الاستراتيجي (باعتبار الاممة العربية وحدة حضارية للنموذج) ، فانه كان اسهاما جديا وجديدا في تضيق الهوة بين العالم المتقدم والعالم المتخلف ، مما يرسخ سلام البشرية . وهو النموذج الذي مهما كان تاريخ الصراع العقائدي بينه وبين الغرب ، فانه يحمل جسراً بين ماض روحي من اليهودية والمسيحية والاسلام وقبلهم الحضارات النهرية العلاقة ، الى مستقبل روحي ينشد العطاء لاكتسابه هوية العصر .

لذلك كانت الثورة المضادة في مصر ، بالغائها هذا النموذج - باغتيال الامل فيه على نحو ادق - انما تقدم مساهمة خطيرة في قاق العالم وعذابه وتعاسته وتناقضاته . بنجاحها الاستثنائي انما لا يبقى من العرب للعالم سوى النفط والتخلف وبراكين العنصرية التي انفجرت في لبنان ولن يحول احد دون انفجارها في بقية اقطار الشرق الاوسط . بنجاح الثورة المضادة في مصر - وفي شتى ارجاء « العالم الثالث » - يعود العالم كله الى ما قبل « انتصارات » الحرب العالمية الثانية وما بعدها بقليل ، اي الى ما قبل ثورة الصين وثورة العرب في مصر . يعود الى « عشية » الحرب . يعود العالم أيضا الى عصر ما قبل تأميم النفط (رغم انه مؤم في عديد من البلدان) حيث تستعيد شهوة التطور الصنامي نفوذها على حساب « المتخلفين » فتزداد الهوة اتساعا بين العالم المتقدم والعالم المتخلف ، بحيث لا يملأها سوى الدم وموت الارواح وفقر الوعي الانساني . وكلها عناصر المناخ الخصب لازدهار الاضطراب واستبعاد السلام .

لذلك كان على العالم الغربي بالذات ، بعيدا عن الانحيازات الايديولوجية والاقتصادية المسبقة ، ان ينظر الى المستقبل في ضوء الرجاء لا في ظلمة اليأس ، وفي المستوى الحضاري الشامل لا في المستوى السياسي العابر . عليه ان يدرك ان الثورة المضادة في مصر ليست أمراً واقعاً يمكن التعامل معه ، فهي من زاوية رئيسية ليست ثورة مصرية مضادة بل **الثورة العالمية المضادة في مصر** . وانها لذلك لا تشق طريقا طبيعيا او اصيلا في حركة تطور المنطقة ، ومن ثم فالتعديل الاكثي عليها والتعامل معها بمنظور استراتيجي هو خطأ تاريخي في حق الاجيال الغربية المقبلة لا يقل فداحة عن اثر الحروب الصليبية في وجدان العرب . كما ان الفرح

او الشماتة في اضعاف مصر وعزلها عن العرب وامكانيات العطاء الانساني للعالم ،
 يشارك بهذا الانفعال المؤقت في أطالة زمن البؤس العربي والتعاسة البشرية ويصبح
 شريكا في « ثورة مضادة » معرضة للروال في اية لحظة . لا يدركها الذين لا يفهمون
 الخصوصية التاريخية الاجتماعية لمصر . ان « الغربي » الذي ينظر الى ما هو ابعد
 من انفه سوف يجد نفسه في الطرف النقيض للثورة المضادة في مصر ، وهو يخون
 ترائه ومستقبله معا حين يقف الى جانبها .

اما العرب - من غير المصريين - فهم الذين يحملون **أوزار** مصر في هزيمتها ،
 يكابدون أهوال انزالها ، ويعانون ويلات اقليميتها . ولكنهم على الوجه الآخر
مسؤولون عن اوتهاطهم بالسلطة وحدها في لحظات النصر . رغم ان المعادلة لا تصبح
 صحيحة . فطالما **أن داخل مصر** يؤثر سلبا واجبا في النهضة والسقوط **تأثيرا**
حاسما على العرب ، لذلك فهم مرتبطون بهذا الداخل شاموا او أبوا . وتفويض
 السلطة المصرية تفويضا مطلقا في الشؤون الداخلية من شأنه أن يدعم هذه السلطة
 سواء كانت على صواب او خطأ . فليست هناك شؤون داخلية لمصر بالنسبة
 للعرب . وهم يجنون الآن ثمار هذه الازدواجية في التعامل مع مصر ، حيث تهمهم
 سياستها الخارجية - كأي اجنبي - رغم انها امتداد للسياسة الداخلية . ولا
 يستيقظون الا حين تصب هذه السياسة الخارجية في آبارهم سما او ماء عذبا . . .
 فاذا به السم او الماء العذب الذي يشربه المصريون في بيوتهم .

وليس هناك **تفسيحات** مصرية **من أجل العرب** . فالحروب الاربعة فسي
 الثلاثين عاما الاخيرة وما سبقها من مئات الحروب في الثلاثين قرنا السابقة ،
كانت مصر **اولا** **وأخيرا** . وليس الانتماء العربي لمصر الحديثة عقيدة ميتافيزيقية بل
 هو حركة تاريخية توجز الامن الاستراتيجي والتنمية والثقافة . وفي المقابل فان
 قيادة مصر ليست **فنانا** من العرب ، بل مسؤولية **الركسز** الاجتماعي التاريخي
والمحور البشري الجغرافي **والثقل** الحضاري الثقافي . وليس صحيحا انه يمكن لهذا
 المركز والمحور والثقل أن **يتنقل** ، ولكنه يمكن أن **يتجه** لبعض الأوقات . وليست
 الثورة المضادة في مصر لمصلحة العرب ، أي عرب ، باختلاف انحيازاتهم
 الايديولوجية والاقتصادية ، لو انهم نظروا اليها في حجبها الحقيقي **كثورة** **عالمية**
مضادة للعرب - كوجود ومصر - اتخذت مصر منطلقا لها . فالوطنيون التقدميون
 العرب ، يجب ان يدركوا انهم ليسوا بعيدين عن سهام الثورة المضادة ، وانها في
 خاتمة المطاف لم تقع في مصر وحدها بل وقعت **(فيهم)** على نحو من الانحاء . واذا
 كان البعض اقليميا في زمن الاحتلال الصهيوني لفلسطين ثم لسيناء والجولان فلم
 يتصور قط ان ارضه الاقليمية **محتلة** بالامكان طالما ان جزءا من الارض العربية
 محتل **بالواقع** ، فان على هذا البعض ان يكون قوميا ولو لمرة واحدة فيفهم قبل
 فوات الوقت ان الثورة المضادة في مصر هي « داخل » حدوده ايضا ، لا بالامكان بل
 بالواقع ايضا .

والحافظون العرب يجب ان يدركوا ان الامتيازات الآتية التي حققتها لهم الثورة المضادة في مصر لا تقاس اهميتها بما يمكن ان يحبل به الحاضر وبلده في المستقبل المنظور . . فالنقط نفسه الذي ارتفع سعره بالحرب وتقدم به العرب لاحتلال الموقع السادس من السلام الدولي ، ان يكون أمره كذلك في زمن « السلام **افساد للسلام** » . وليس مثيرا للدهشة ان ينتهي الدور الزعامي البالغ القصر للسعودية مع زيارة الرئيس المصري لاسرائيل ، وان يتحول هذا الدور الى ذكريات مرة مع اتفاقات كامب ديفيد . هذا التعبير السياسي المتواضع يرتبط في المستقبل القريب بما هو اقل تواضعا في ميدان الاقتصاد . . حيث يمثل التحالف بين الراسمال الصهيوني والراسمال الطفيلي المصري عجلة القيادة الاقتصادية العسكرية في الشرق الاوسط وافريقيا ، سواء في مجال التخطيط او التنفيذ ، وحيث لا تعود القوى العربية المحافظة مرهونة للاستراتيجية الاميركية العالمية وحدها ، بل تحت القيادة المباشرة للشرطي الاسرائيلي - المصري . بالاضافة الى ان اطالة عمر الثورة المضادة في مصر ، لا يخدم العمر القصير للنقط . انه لبدئية سياسية ان يكون العرب المحافظون جزءا لا يتفصل عن الثورة المضادة في مصر ، فيدعمون نشأتها وبسهمون في تطورها . ولكن هذه البدئية تتعرض للاهتزاز العنيف اذا رأت العيون المحافظة نفسها انه ليست هناك ثورة عربية مضادة ، بل **ثورة عالية مضادة للعرب مركزها مصر** . وهي مضادة للعرب كعرب يمينهم ووسطهم ويسارهم وما بين بين ، لانها مضادة للوجود العربي ذاته (بما يشتمل عليه من نقط يمكن استغلاله بصورة افضل حين يصبح العرب في مركز **ضعف هو مصر**) . ان العرب المحافظين مسؤولون تاريخيا وفي المستقبل عن مقدمات الثورة المضادة في مصر ونتائجها . . وليس لهم من منفذ سوى **المبادرة التاويخية** بتجاوز البدديات السياسية والمنطق الاقتصادي القصير النظر ، مبادرة في **حجم الوجود السدي** أصبح بين قوسين وفي **الاحظاظ الاستثنائية** من التاريخ يصبح من **الطبيعي** ان ينخذل بعض الناس مواقف استثنائية دفاعا عن النفس منازلين من بعض الاعتبارات التي كانت تعد من المسلمات .

ان الامة العربية بكامل هيئتها الشعبية والشرعية ، مدعوة للمرة الاولى في صراع الوجود والمصر ، لا الى الحرب الفورية مع اسرائيل ، بل الى الدعم الكامل وغير المشروط لاجهاض الثورة المضادة في مصر ، قبل ان تصبح الخريطة الاستراتيجية للمنطقة « امرا واقعا » تكرسه الشرعية الدولية . وهي الخريطة التي تسيطر فيها الامبراطورية الصهيونية على « الهنود الحمر في الشرق الاوسط » التسمية المضرة للعرب .

(٥)

غير ان مهمة « الاجهاض » ذاتها تقع مسؤوليتها المباشرة على الثورة المصرية . وهي الثورة التي ان تتمثل ثوابت « النهضة » ومتغيراتها في التاريخ المصري فقط ، بل ستمثل ثوابت **السقوط** ومتغيراته ايضا .

في مقدمة هذه الثوابت **الطول الزمني لمرحلة السقوط** ، فبين نهاية دولة محمد علي والثورة العربية حوالي أربعين عاما ، وبين هزيمة عرابي وثورة ١٩١٩ حوالي ٣٨ عاما ، وبين معاهدة ١٩٣٦ وثورة ١٩٥٢ حوالي ستة عشر عاما . ومعنى ذلك ان معدلات السرعة تغير من عصر الى آخر ، وليس صحيحا اذن ان **البطء** الذي عرفته **حركة الثورة** في القرن الماضي هو حتمية تاريخية تلازم الفعل الثوري في مصر في اي وقت . ان **زمن العصر الحديث** الذي تغيرت معدلاته كينيا بشورة المواصلات غداة الحرب الثانية يترك اثره بالضرورة على معدلات الزمن المحلي . ولولا ان الثورة المعلقة في ١٨ و ١٩ يناير ، كانون الثاني عام ١٩٧٧ قد افتقدت منذ البداية التنظيم والقيادة والتحليل الصحيح ، لتمكنت - بعد ست سنوات فقط على الولادة التشريعية للثورة المضادة - من أجهاضها . ان وحدة **الارادة والوعي والفعل** هي المحتوى الاجتماعي ، الثقافي الجديد القادر على تجسيد المعدلات الاسرع للزمن .

في مقدمة هذه الثوابت ايضا **السقوط الموضوعي للنظام وغيبية البديل في آن** ومرور الوطن في حالة انعدام التوازن بين الوعي والضرورة . . . والنتائج السلبية لذلك هو استنزاف الوعي بالانتفاضات العفوية القصيرة النفس من ناحية ومغامرات التخريب من ناحية اخرى مما يصل بالجماهير الى ما يشبه ألياس . وهو ايضا استنزاف الضرورة ببقاء النظام (الشرعي) الساقط بموجب القصور الذاتي مما يزيده ضراوة وعتفا . لذلك كان اعداد البديل القادر على استلام السلطة - في اي وقت - هو الحلقة الرئيسية في النضال المصري الراهن .

في مقدمة هذه الثوابت كذلك ان السقوط يورث التشردم السياسي والتنظيمي معا في صفوف الثورة ، وفي موازاة التحالف المكين لقوى الثورة المضادة . لذلك كان اوسع حوار ديموقراطي وأعرض تحالف ديموقراطي هو « المناخ » الوحيد الممكن لاجتاد الحد الأدنى من الوحدة السياسية والتنظيمية القادرة على استلام السلطة .

وفي مقدمة هذه الثوابت اخيرا ان السقوط هو احد وجهي العملة ، فالدخل المعقد بين الثورة والثورة المضادة ، ليس لمصلحة الثورة المضادة وحدها . . بل ان النهضة **كأمانة** في قلب السقوط نفسه . ان « الخطط التوفيقية » لعلي مبارك انجزها في عصر سقوط محمد علي . والاوبرا المصرية جنباً الى جنب مع وصول الجيش المصري الى السودان قد تم في عصر الخديسو إسماعيل . والادب المصري الحديث باشكاله الجديدة وفي مقدمتها الرواية قد ولد في ظلال الهزيمة العربية . وارهاسات النهضة الرابعة في الأربعينات من هذا القرن ولدت بعد معاهدة ١٩٣٦ وخلال سنوات الحرب . والجيل الناصري - بالمدلول الزمني - أعطى اخصب العطاء طيلة السنوات العشر الماضية في مختلف مجالات الفكر والثقافة . بل ان انتفاضات العمال والطلاب والمثقفين بين ١٩٦٨ و ١٩٧٧ كانت ردا مدويا على الهزيمة والسقوط معا وفي ظل نظام الهزيمة ونظام السقوط معا . وجنبا الى جنب

هذه « الغايات » الحضارية كانت تولد « الوسائل » من المنابر السرية والعنلية الى فرض حركة الشارع على قرارات السلطة ، ومن اللجان الوطنية للطلاب الى مجلات الحائط وكومونات العمال والتسيير الذاتي للمصانع ، ومن حزب للتجمع اليساري الى هجرة جماعية ايجابية للمبدعين تهر النظام في الخارج والداخل معا . فسقوط النظام لا يعني سقوط مصر ، ولكنه يعني ان النهضة في حالة **كمون** . ونحن على ابواب النهضة السادسة في تاريخ مصر الحديث على مدى مائتي عام تقريبا .

وهي نهضة تتمثل متغيرات السقوط كما تمثلت النوايا . واول هذه المتغيرات ان الثورة المصرية لن تتجاوز التداخل بين قوى الثورة وقوى الثورة المضادة الا بتجاوز الشعار البالغ النعيم والعموض «انجاز مهام الثورة الوطنية الديمقراطية» أي الثورة **البرجوازية** . لقد فعل الزمن فعلا في هذه البرجوازية والمجتمع المصري ككل ، ولم يعد السؤال الذي مرق اليسار « بوره ام نوران » واردا . لان الثورة المطروحة في الشارع هي **الثورة الثقافية الشاملة** التي تحقق وعد عرابي وحلم عبد الناصر اللذين لم يتحققا قط ، بفاعلية النشأ الاقتصادية الاجتماعية للطبقة الوسطى المصرية وازدواجية نورثها او نقصانها الدائم . ان الثورة الثقافية الشاملة ليست مجرد انتقال السلطة بل نقل المجتمع ككل الى النموذج الحضاري الذي يفتح صفحة جديدة في تاريخ الانسان المعاصر ، صفحة لا تقول **بلا مكان** فلا تتوقف عند حدود النبوة والامل بل تمضي الى التحقق والتجسيد . هو النموذج الذي يسد الفجوة نهائيا بين الثقافة والثورة ويردم الهوة بين المضمون الروحي للثورة والواقع الروحي للشعب ويحسم التردد بين الشيوعية والعلمنة وبهدم آخر قلاع الحكم الاوتوقراطي ، ليحقق بالديموقراطية معادلة التنمية والتحرير . إنه النموذج القادر على حل التناقض المفعول بين الديمقراطية والنحول الاجتماعي ، فيكتسب الشرعية والريادة من التاريخ والعصر معا . انه كذلك ، ليس حوارا مع البنى الفوقية وحدها ولا مع البنى التحتية وحدها ، بل هو مجمل الغايات من التفاعل النشط بينهما . وان تعود المسألة المحورية لهذا النموذج اية مهام لاي الطبقات يجب ان تحتل مقدمة المشهد ، ولا أي الطبقات ستفقد « المرحلة » ، فالحقيقة الراسخة هي ان التخلف وغياب التقاليد الديمقراطية في اسلوب الحكم قد ترك بصمته الغائرة في جبين الطبقات كلها واتجاهات الفكر جميعا ، بحيث انعكس تفرطا في استقلال راس المال لدى البرجوازية ، وفريطا طويل الامد في وحدة التنظيم السياسي المستقل للطبقة العاملة ، وتضييكا للفلاحين عن المشهد بأكمله ، وهجرة داخلية عميقة من جانب المثقفين ، وتباعدة عن « السياسة » من جانب القوات المسلحة . سيقى شعار « الثورة الوطنية الديمقراطية » شعارا صحيحا ، ولكن في ضوء **المتغيرات** سوف تترادف الوطنية **القومية** ، وسيرافق تحرير السوق تحرير الارض ، كذلك الامر في الديمقراطية فان تكون مجرد المعادل الليبرالي « دعه يعمل ، دعه يمر » ولا مجرد المعادل الاشتراكي « ديموقراطية من ضد من ودكتاتورية من ضد من » ، بل ستكتسب الديمقراطية الجديدة مجموع وسائل

الحربة وبحلبانها في الرات المصري والانسابى ، نابعه غايات النهضة والتقدم الحضاري الذي ستكون الاشتراكية بدا طليعا في حدود أعماله . بعبارة اخرى ان يكون الاشتراكية نظريه طبقية في الاقتصاد فحسب ، بل نظريه في التقدم الحضاري لمجموع الشعب وبناء المجتمع . لقد برهنت « الفروض » من الحديسو اسماعيل الى السادات انها لا تقدم حلا اقتصاديا لارمه مصر ، وان هذا الحل لن يسع الا من الداخل ، سوريع راديكالى جديد المروه . ولا يروه وطنيه بغير **انتاج** وطنى . من هنا ستكون اسراكية الثورة الثقافية الشماله اقتلاعا حذرا لمعوقات الانتاج والنميه ، بدءا من ركائز النظام الطعلى على الانباج وهشيم الجسو بين المدخرات الوطنيه ورأس المال الاحبى ونظام النفذ الاحتكارى العالمى ، وانتهاء بركائز مجتمع الاستهلاك المتخلف والاسرفاء الاجتماعى في « الارص » و « المصنع » و « السوق » و « الخدمات » . من هذه الراويه ربما كانت هذه الاشتراكية فنى **محتواها** الاقتصادى اقرب الى اسخدام وسائل التوره المصنفيه : **الكلم** الهائل من الفلاحين يحول الى **كيف** انتاجى لا عينا على الارض او الرى او الاحر او المسهلك ، والانفجار السكانى يحول من الكلم الهائل المطانة والجوع والحربمة والهجرة الى ثروة بشرية . ولا سبيل لهذا التحول في ظل الموارد الطبيعية المحدودة (مساحه الارض ورقعه التصنيع) الا بصياغه **الملكية للمجتمع** على نحو يتجاوز **عمقا** ملكيه محمد على لارص مصر والاصلاح الزراعى الناصرى معا . ان بورس **المحدود** على **الاستمر** **النمو** يحتاج الى ابداع بورى اكثر راديكالىة من اى نموذج اشتراكى قائم في العالم . وفي الوقت نفسه - وهما المفارقة اذا نظرنا اليها من السطح - فان هذا النموذج ان نحقق عبر الحكم الاوتوقراطى الموروث في السباق التاريخى للسلطه المصريه ، ولا عبر النظام البيروقراطى الموروث من **الدولة** المصريه القديمه والنماذج الاشتراكية الحديثه . ان عملا راديكالىا بهذا الحجم من الاساع والعمق ، سوف يفرض ابداعا ديموقراطيا بالنسبه نفسها والعمق ذاته ، ابداعا لحربه الوعى وحربه التنظيم ، وابداعا لوسائل هذه الحربه وبحلبانها . . والا فالدبل هو كفاية اقتصادية بالكاد يهددها دوما اخناقات القمع وفقر حضارى مدفع . ان الابداع الديموقراطى هو التحدى الدارى على الارض على ابواب التوره الثقافيه المعيله في مصر . انه التحدى الكامن في كعبه تحسيد الاشتراكية للديموقراطية ذاتها ، فلا يعود مجرد ديموقراطية اقتصادية او اجتماعيه ، بل ديموقراطية الابداع والمبادرة الدايين على صعيد العرد والجماعه ، ديموقراطية الفكر والفعل .

وسوف يسع هذه الصيغة باتكاليها المتكره من صمم قوى الثورة وحركها التاريخيه . ولن نغيد كثيرا التحديدات الكلاسيكية المسقيه لفكره **الجهة** وصوابه عملها المعارف عليها في النموذج الغربى سفنه الاشراكى والراسمالى ، او حتى في نماذج « العالم الثالث » العوقه السروفراطيه . ان عوسه الانفاضات التسعبيه السافه وصناعات اللجان الوطنية في الحامعات وكومونات المحلة الكرى وكفر الدوار

والتسيير الذاتي في مصانع حلوان وشبرا الخيمة والتجارب المهضمة للزراعة التعاونية المخططة ، من شأنها تطوير العلاقة بين مركزية السلطة ولا مركزية الإنتاج ، بحيث يمكن إعادة ترتيب « **جسم الدولة** » وفقا لاحتياجات المجتمع ومبادرات الشعب ، لا وفقا لضرورات الشكل الجغرافي والموروث التاريخي . . فلا يعقل — على سبيل المثال — ان تزيد نسبة الفلاحين المصريين على ستين في المائة ونبقى الكهنة المروعة بين الريف والمدينة في البنى الثقافية ، الاجتماعية . ولا يعقل ايضا ان يقترب الطلاب والمثقفون الفعل السياسي المباشر **وكلاهما** لطبقات اجتماعية ، بينما تضيق المسافة يوما بعد يوم بين العمل الذهني والعمل اليدوي . ليس المثقفون في مصر **هوامش** على صفحات الكتاب الطبقي للمجتمع ، من حيث نسبة دورهم في الإنتاج ، بل هم **جهاز التنجيم** غير **البيروغرافي** . أي ان لهم دورا استثنائيا في هيكل الإنتاج . لذلك كانت « الكتلة التاريخية الجديدة » بتعبير غرامشي ثم غارودي ، في مصر ، هي تلك القوة الحية في المجتمع من الغالبية الفلاحية ووحدة العمال والطلاب والدور الاستثنائي والطليعي للمثقفين والجيش .

والقوات المسلحة المصرية ستمارس دورها الاستثنائي والطليعي في الثورة الثقافية الشاملة ، على نحو مغاير لدورها الرائد عام ١٩٥٢ الذي انجزته وانتهى الامر ، وبشابه دورها المركزي في الثورة العربية (١٨٨١ - ١٨٨٢) مع وضع المتغيرات الطارئة على مدى قرن في الاعتبار ، وكذلك النتائج . فوظيفتها الرئيسية ستكون تحرير الارض التي تتجاوز سيناء شرقا . وهي ليست وظيفة عسكرية محضا ، بل هي تطوير الوعي الوطني بحيث يقدر على تمثيل البعد القومي لانعكاسات الثورة المضادة . ان سيناء لم تكن محتلة عام ١٩٤٨ حين توجه الجيش المصري الى فلسطين . والثلاثون عاما التي مضت اكدت المغزى الاستراتيجي لهذا التوجه ، حتى بعد احتلال سيناء عام ١٩٦٧ او الجلاء عنها ونزع سلاحها عام ١٩٧٨ . وستكون « **الحرب** » **خارج الحدود** الاقليمية ، هي ساعة الصفر للثورة الثقافية الشاملة **داخل الحدود** . ان الانجاز الاستراتيجي للقوات المسلحة لن يكون **الاستيلاء على السلطة** ، بل التجسيد العسكري للبعد القومي ، حيث تتسع **الوطنية المصرية** لتشمل كل ذرة تراب عربي ويصبح اسمها الحضاري : القومية العربية في لحظة تحقق . القوات المصرية المسلحة ستكون طليعة الثورة الثقافية بانجاز المهمة القومية ، والشارع — اليسار سيكون هو « الثورة » ذاتها لحظة **ملء الفراغ** الواقع بين سقوط نظام وغيبة بديل . هذا الشارع هو الذي سيمد جسرا بين تقاليد ثورة ١٩١٩ والاربعينات الذهبية من هذا القرن ومجموع الانتفاضات بين عامي ١٩٦٨ و ١٩٧٧ ليصوغ « السلطة الجديدة » . وينكسر طوق « الوسطية » و « التوفيقية » و « الازدواجية » و « الثنائية » التقليدية في نشأة الفكر البرجوازي المصري وتطوره من رقاعة الطهطاوي الى طه حسين ومن الامام محمد عبده الى خالد محمد خالد ، حيث يلزم التراجع الرسادة ، كما تعقب

التيوقراطية فتح باب الاجتهاد ، والاصلاح الديني ، ويصبح الحماس للكيان الصهيوني خاتمة طبيعية للعداء العرقي لليهود .

ان المؤسسة العسكرية والمؤسسة الدينية كلاهما ، لن يكونا في وضع ((البحث عن السلطة)) ، بل ستكون الاولى في وضع **الباحث عن الهوية** الحضارية (حيث تمتد الحدود الوطنية الى الحدود القومية) وهي التي سترفع راية الوعي الوطني الجديد للثورة الثقافية الشاملة (الوعي التقدمي) عند آخر رقعة يتكلم اصلها بالعربية (كما كان يقول ابراهيم باشا منذ اكثر من قرن ونصف) وتفرض عليها الثورة العالمية المضادة للكلام بالعبرية . وستكون المؤسسة الثانية في وضع **الباحث عن التنوع** الذي يخلص هيكل الرب من الصيرفة وباعة الحمام ، فيصبح **الضمير** عاريا من ثياب الكهنوت وينكشف رداء التيوقراطية عن عورة القيم المباعة في سوق النخاسة الدولي . ان المؤسسة الدينية هنا - عقائد ورجالا ومصالح وارتباطات - ستقوم بدور جوهري حين تسهم في تحرير الضمير من اوشاب عصور الانحطاط والوهم الذي يستبعد حركة الانسان لمصلحة السيد لا لمصلحة الله . لن تكون سلطة الثورة الثقافية الشاملة للمؤسسات - عسكرية او دينية - بل سلطة الفعل والفكر الثوريين القادرين لا على العودة الى الناصرية ولا على ايجاز الثورة الوطنية الديموقراطية بمفهومها الكلاسيكي الفامض ، بل على خلق النموذج الحضاري المستقل **تنهضة مصر العربية الحديثة** ، النموذج الذي اخفقت الناصرية في تحقيقه رغم وعدما التاريخي ، والذي ألقت البرجوازية المصرية برايته في الوحل ، والذي قامت الثورة العالمية المضادة للعرب في مصر بقصد اغتيال الامل في تجليه .

ولان ما وقع في مصر خلال السنوات الثماني الماضية ، ليس ثورة **مصرية** مضادة ، بل ثورة عالمية مضادة للعرب في مصر ، كما كانت حرب لبنان نماما ولا تزال ثورة عالمية مضادة للعرب في صدر المقاومة الفلسطينية . فان الثورة الثقافية في مصر شاملة ، فعالمية الثورة المضادة تعني ان انعكاسها الداخلي - وهو النظام الحاكم - واجب السقوط **وممكن** السقوط بل هو ساقط موضوعيا كما سبقته الاشارة ، اي ان جلوره الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ليست اصيلة في ارض مصر ، فالطفليون على الانتاج اكثر الفئات جيئا واسرعها في الفرار . الاقتصاد الطفيلي جسم غريب على الاقتصاد المصري المعتمد أساسا على الانتزاع بحكم الجغرافيا والتاريخ والتطور الاجتماعي . والكبرادورية المصرية ظاهرة مستمرة ولكنها اضعف الظواهر في التاريخ الاقتصادي لمصر رغم الاحتلال المباشر . ان لبننة مصر كسعوديتها محاولة مستحيلة اصلا ، فكم وك بعد حرب لبنان ؟

ولان الثورة العالمية المضادة في مصر ضد العرب ، فان الوطنية المصرية تواجه تحديا تاريخيا سبق لعبد الناصر ان واجهه ولم يمض فيه الى النهاية . انه صاحب

الاستجابة **العملية** الحاسمة لعروبة مصر . غير ان وسطية الفكر والتطبيق هي التي صاغت الوحدة المصرية السورية والانفصال معها ، وفي المستوى الايديولوجي صاغت الشعار « الوطنية المصرية والقومية العربية » ولكن النموذج الحضاري المرشح تاريخيا لانجاز وحدة مصر القومية لا يكتفسي باضافة القومية العربية الى الوطنية المصرية بل يدمجها في وحدة مترابطة ، جدلية . ان وحدة مصر القومية التي حققها مينا الاول منذ آلاف السنين بين وجهي وادي النيل – القبلي والبحري او الصعيد والدلتا – هي نفسها التي كانت ممكنة التحقيق بين شمال الوادي (مصر) وجنوبه (السودان) في منتصف الخمسينات ، وهي التي كادت ان تتحقق بين عامي ١٩٥٨ و ١٩٦١ بين مصر وسوريا شرقا ، وفي اوائل السبعينات بين مصر وليبيا غربا . ان تلك التجارب المجهضة – بغياب الدموقراطية والتنمية من جانبنا وبحضور الاستعمار والصهيونية من جانب الغرب – هي رصيد سلبي ولكنه ثمين الدلالة **لوحدة مصر القومية** في عصر جديد تسمي فيه الوطنية مرادفا للقومية ، ويمتد « الاقليم » الى آخر نقطة في حدود الامة . ومن هنا كانت ثورة مصر الثقافية **الشاملة** تعني بالضرورة تحرير فلسطين من الكيان الصهيوني وتجسيدها اوليا عميقا وثابتا لاحدى مراحل **الوحدة القومية** للامة العربية . هكذا تتحتم **الحرب** كاحدى وسائل الثورة في تفاعل جدلي مواكب لسقوط النظام ، دون اولويات مسبقة او تلازم ميكانيكي ، بل في اطار رؤية استراتيجية للمستقبل .

ان اسقاط النظام المصري الراهن والحرب يحققان وحدة مصر القومية في مواجهة الثورة العالمية المضادة للعرب . وهما في العصر الجديد **عمل اجتماعي** لا عمل عسكري او سياسي فقط ، فالمسكبة والسياسة مجرد وسائل تتيح لهذا العمل الاجتماعي ان يأخذ مداه في تغيير البنى المتخلفة (وسائل الانتاج ، علاقات الانتاج ، القيم والتشكيلات الطائفية والقبلية والعشائرية البدوية) . فالثورة الثقافية في مصر شاملة بالضرورة **للبعد المحلي** و**للبعد القومي** و**للبعد الاجتماعي** . بل ان البعدين الاولين هما اطار **البعد الاخير** ، وهو مضمونهما الرئيسي .

ولان الثورة المضادة في مصر عالمية ، فان بعدا مهما من ابعاد الثورة الثقافية يشمل **العالم** . . بمعنى التحالف المكين والمستقل في آن مع كافة القوى البشرية اينما كانت ، والتي لها مصلحة استراتيجية حضارية في نهضة مصر والعرب . تلك القوى التي تنظر الى ما هو ابعد من انوفها الاقتصادية والسياسية ، الى مستقبل الحضارة الانسانية وقد ازدادت غنى ، ومستقبل السلام في اكثر مناطق العالم المعاصر حساسية واضطرابا وقد توطد .

وبعد ، فان هذا ليس برنامجا او خطوطا عامة للثورة المصرية – العربية المقبلة . ولكنه ايضا ليس يوتوبيا . بل هو الخاتمة الاكثر رجحانا بين احتمالات « المستحيل » القادم من بلاد يسميها اهلها « ام الدنيا » ويسميها الآخرون « ام المجائب » .

فلکم شغلت مصر المعمورة كلها عبر العصور ، لكونها « مفتاح » العالم القديم والوسيط والحديث ، في النهضة والسقوط على السواء . . ولكونها قد تنام طويلا حتى ليظنها البعض قد ماتت ، فاذا بها تنهض فجأة في لحظة لم تتنبأ بها زرقاء اليمامة ولا الكمبيوتر . وهي لا تقول « كلمة سرها » لأحد . وهذا الكتاب ، بالقطع ، ليس كلمة السر . ولكنه دعوة الى المشاركة في صنعها . لان مصر حين تنهض لسن تغفر للذين صمتوا ولا للذين قالوا كلاما يرادف الصمت . . فهم شاركوا جميعا في عسر ولادتها .

ولكنها حينذاك ، ورغم طول العناء ، تكون قد ولدت . فالتاريخ ليس « خطأ » ولكن الخطأ التاريخي ممكن .

ولا « حتمية تاريخية » بغير الإرادة والوعي .
وهما وحدهما القادران على تصحيح التاريخ .

مناقشة

أ - المسألة الوطنية

ب - المسألة الطائفية

ج - المسألة الديمقراطية

أ - في المسألة الوطنية

١ - المبادرة الاولى

في الرابع من فبراير - شباط ١٩٧١ القى الرئيس انور السادات خطابا في « مجلس الامة » قدم فيه الى الراي العام المصري والعربي والعالمي « مبادرة » عرفت باسمه فيما بعد ، لحل أزمة الشرق الاوسط ، هذا نصها :

« .. أولا : أن الجمهورية العربية المتحدة تعتبر نفسها ملتزمة بمسؤولية واحدة لا بديل لها وهي تحرير الاراضي المحتلة في عدوان ١٩٦٧ ذلك هو الالتزام الاكبر وفي سبيله كل عملنا السياسي والعسكري والاقتصادي والدبلوماسي وعلى طريقه كل التضحيات مهما غلت . أن الالتزام الاول لكل امة هو التزامها تجاه حريتها في اطار مبادئ القانون الدولي ولا يستطيع احد أن يطلب اليها او يفرض عليها التزاما يتعارض مع هذا الالتزام المقدم وعلى اساسه فان عليها ان تحتفظ لنفسها بحرية وحق التصرف فيما تواجهه .

ثانيا : اننا مع هذا الالتزام الاكبر والاول نقبل نداء السكرتير العام للامم المتحدة ونقرر الامتناع عن اطلاق النار لفترة لا نستطيع ان نجعلها تزيد عن ثلاثين يوما تنتهي يوم ٧ مارس (اذار) القادم ، وعليه - اي على السكرتير العام - وعلى مجتمع الدول كله ان يتحقق في هذه الفترة من ان هناك تقدما حقيقيا في صلب المشكلة وليس في مجرد مظاهرها الخارجية ونحن نرى انه من الضروري ان يطلق مجلس الامن قبل نهاية هذه الفترة على تقرير من السكرتير العام للامم المتحدة عما تم احرازه من تقدم . ومع اننا نعرف منذ الآن وسلفا ان اسرائيل بمساعدة الولايات المتحدة وتأييدها على « بياض » لن تتقدم عن موقفها الحالي ، فاننا ندعو الله ان تثبت التجربة العملية ان شكوكنا لم يكن لها ما يبررها .

ثالثا : اننا نضيف الى كل الجهود الرامية الى حل الازمة مبادرة مصرية جديدة نعتبر العمل بمقتضاها مقياسا حقيقيا للرغبة في تنفيذ قرار مجلس الامن :

« اننا نطلب ان يتحقق في هذه الفترة التي نمتنع فيها عن اطلاق النار انسحاب جزئي للقوات الاسرائيلية على الشاطئ الشرقي لقناة السويس وذلك كمرحلة أولى على طريق جدول زمني يتم بعد ذلك وضعه لتنفيذ بقية بنود قرار مجلس الامن . اذا تحقق ذلك في هذه الفترة فاننا على استعداد للبدء فورا في مباشرة تطهير مجرى قناة السويس واعادة فتحها للملاحة الدولية ولخدمة الاقتصاد العالمي » .

ونحن نعتقد اننا بهذه المبادرة ننقل جهود السفير غونار يارنغ من الالفاظ الغامضة الى الاجراءات المحددة لتنفيذ قرار مجلس الامن . ونفعل ذلك بطريقة يمتد اثرها الى صالح كل الدول التي تاتر اقتصادها بغلاق قناة السويس بسبب العدوان الاسرائيلي ونتيجة لارهابها .. »

القاهرة ١٩٧١/٢/٤

٢ - مذكرة ج.ع.م

رفعتهما الخارجية المصرية الى السفير بارنغ

لقد بينت الجمهورية العربية المتحدة انها موافقة على الاضطلاع ، على اسس متبادلة ، بكافة الالتزامات التي تقع على عاتقها ، وفقا لقرار مجلس الامن رقم ٢٤٢ ، في سبيل التوصل الى حل سلمي في الشرق الاوسط ، وعلى نفس الاساس ، يتوجب على اسرائيل القيام بكافة التزاماتها الناجمة عن هذا القرار .

وبالاستناد الى مذكرتك بتاريخ ٨ شباط (فبراير) ١٩٧١ ، فان الجمهورية العربية المتحدة تتعهد بالتزام يتضمن العناصر الاتية :

- ١ - وقف كل التدخلات الحربية .
- ٢ - احترام واعتراف كل من الطرفين بسيادة الطرف الاخر ووحده اراضيهِ واستقلاله السياسي .
- ٣ - احترام واعتراف كل من الطرفين بحقوق الطرف الاخر في الميش الامن داخل حدود آمنة ومعترف بها .
- ٤ - مسؤولية كل من الطرفين عن بذل كل ما يوسعهُ للسهر على ان لا تكون اراضيهِ مصدرا او منطلقا لاعمال حربية او عدائية موجهة ضد سكان ومواطني وممتلكات الطرف الاخر .
- ٥ - عدم تدخل كل من الطرفين في الشؤون الداخلية للآخر . كما ان الجمهورية العربية المتحدة تلتزم بان :
- ٦ - تضمن حرية الملاحة في قناة السويس وفقا لاتفاقية القسطنطينية سنة ١٨٨٨ .
- ٧ - تضمن حرية الملاحة في مضيق تيران وفقا لمباديء القانون الدولي .
- ٨ - توافق على تواجد قوة للحرس على السلام من جانب الامم المتحدة في شرم الشيخ .
- ٩ - ان الجمهورية العربية المتحدة ، لاجل ضمان الحل السلمي لمشكلة الشرق الاوسط وعدم انتهاك اراضي كل دولة في المنطقة ، توافق على :
- أ - اقامة مناطق مجردة من السلاح تمتد على مسافة متساوية داخل حدود الطرفين .
- ب - انشاء قوة سلام للامم المتحدة ، يشترك فيها الاعضاء الاربعة الدائمون في مجلس الامن .

كما يتوجب على اسرائيل الالتزام بتطبيق كافة تدابير قرار مجلس الامن رقم ٢٤٢ . ويجب على اسرائيل التمسك بالتزام يتضمن العناصر التالية :

- ١ - سحب قواتها المسلحة من سيناء وقطاع غزة .
 - ٢ - اجراء حل عادل لقضية اللاجئين ، وفقا لقرارات منظمة الامم المتحدة .
 - ٣ - وقف كل التدخلات الحربية .
 - ٤ - احترام واعتراف كل من الطرفين بسيادة الطرف الاخر ووحدة اراضيها واستقلاله السياسي .
 - ٥ - احترام واعتراف كل من الطرفين بحق الطرف الاخر في العيش الامن داخل حدود آمنة ومعترف بها .
 - ٦ - مسؤولية كل من الطرفين عن بلد كل ما بوسعه للسهر على ان لا تكون اراضيها مصدر او منطلق اعمال حربية او عدوانية ضد سكان ومواطني وممتلكات الطرف الاخر .
 - ٧ - عدم تدخل كل من الطرفين في الشؤون الداخلية للطرف الاخر .
 - ٨ - ان توافق اسرائيل ، لاجل ضمان الحل السلمي لمشكلة الشرق الاوسط وعدم انتهاك اراضي كل دولة في المنطقة :
 - ١ - على اقامة مناطق مجردة من السلاح تمتد على مسافة متساوية داخل حدود الطرفين .
 - ب - انشاء قوة سلام للامم المتحدة يشترك فيها الاعضاء الاربعة الدائمون في مجلس الامن .
 - وحينما تنقيد اسرائيل بهذه الالتزامات ، فان الجمهورية العربية المتحدة ستكون مستعدة لعقد معاهدة سلام مع اسرائيل تتضمن كافة الالتزامات المذكورة اعلاه ، كما هي مبينة في قرار مجلس الامن رقم ٢٤٢ .
 - وان الجمهورية العربية المتحدة ، تعتبر انه لا يمكن قيام سلام عادل ودائم ما لم يطبق قرار مجلس الامن رقم ٢٤٢ تطبيقا تاما وشاملا ، وما لم تسحب القوات الاسرائيلية المسلحة من كافة الاراضي التي احتلتها في ٥ حزيران ١٩٦٧ .
- القاهرة ١٥/٢/١٩٧١

٣ - مقترحات السلام في زمن الحرب

في السادس عشر من اكتوبر - تشرين الاول ١٩٧٣ أي بعد مضي عشرة ايام على القتال وابان اللحظات الاولى لفتح ثغرة الدفرسوار خطب الرئيس أنسور السادات امام مجلس الشعب حيث وجه رسالة علنية الى الرئيس الاميركي تكسون تضمن « مشروعا للسلام » هذا نصه :

« **اولا** : اننا قاتلنا بشر ، نقاتل لتحرير اراضيها التي امسك بها الاحتلال الاسرائيلي سنة ٦٧ ولايجاد السبيل لاستعادة واحترام الحقوق المشروعة لشعب

فلسطين ، ونحن في هذا نقبل التزامنا بقرارات الامم المتحدة والجمعية العامة ومجلس الامن .

ثانيا : اننا على استعداد لقبول وقف اطلاق النار على اساس انسحاب القوات الاسرائيلية من كل الاراضي المحتلة فوراً وتحت اشراف دولي السى خطوط ما قبل ٥ يونيو (حزيران) ١٩٦٧ .

ثالثا : اننا على استعداد فور اتمام الانسحاب من كل هذه الاراضي ان نحضر مؤتمر سلام دولي في الامم المتحدة سوف احاول جهدي ان اقنع به رفاقي من القادة العرب المسؤولين مباشرة عن ادارة صراعنا مع العدو كما انني ساحاول جهدي ان اقنع به ممثلي الشعب الفلسطيني وذلك لكي نشارك معا ومع مجتمع الدول في وضع قواعد وضوابط السلام في المنطقة يقوم على احترام الحقوق المشروعة لكل شعوب المنطقة .

رابعا : اننا على استعداد هذه الساعة بل هذه الدقيقة ان نبدا في تطهير قناة السويس وفتحها امام الملاحة العالمية لكي تعود السى اداء دورها في رخاء العالم وازدهاره . ولقد اصدرت الامر بالفعل الى رئيس هيئة قناة السويس بالبدء في هذه العملية غداة اتمام تحرير الضفة الشرقية للقناة وقد بدأت بالفعل مقدمات الاستعداد لهذه المهمة .

خامسا : اننا لسنا على استعداد في هذا كله لقبول وعود مبهمة او عبارات مطاطة تقبل كل تفسير وكل تاويل وتستنزف الوقت فيما لا جدوى فيه وتميد قضيتنا الى جمود لم نعد نقبل به مهما كانت الاسباب لدى غيرنا او التضحيات بالنسبة لنا .

القاهرة ١٦/١٠/١٩٧٣

٤ - اتفاق كامب ديفيد .

الوثيقة الثانية

هنا نص الوثيقة الثانية التي تشكل « اطار عمل من اجل عقد معاهدة سلام بين مصر واسرائيل » وقد وزعت النص في العربية وكالة « انباء الشرق الاوسط » المصرية الرسمية :

« توافق اسرائيل ومصر من اجل تحقيق السلام بينهما على التفاوض بحسن نية بهدف توقيع معاهدة سلام بينهما في غضون ثلاثة شهور من توقيع هذا الاطار .

وقد تم الاتفاق على ان تتم المفاوضات تحت علم الامم المتحدة في موقع او مواقع يتفق عليها الجانبان .

نطبق كل مبادئ قرار الامم المتحدة الرقم ٢٤٢ في هذا الحل للنزاع بين مصر واسرائيل .

ما لم يتفق الطرفان على غير ذلك يتم تنفيذ معاهدة سلام في فترة تراوح بين سنتين او ثلاث سنوات من توقيع معاهدة السلام .

وقد وافق الطرفان على المسائل الآتية :

ا - الممارسة التامة للسيادة المصرية حتى الحدود المعترف بها دوليا بين مصر وفلسطين تحت الانتداب .

ب - انسحاب القوات المسلحة الاسرائيلية من سيناء .

ج - استخدام المطارات التي يتركها الاسرائيليون قرب العريش ورفع وُداس النقب وشم الشيخ للاغراض المدنية فقط بما فيها الاستخدام التجاري من قبل كل الدول .

د - حق المرور الحر للسفن الاسرائيلية في خليج السويس وقناة السويس على اساس معاهدة القسطنطينية للعام ١٨٨٨ والتي تنطبق على جميع الدول . وتعتبر مضائق تيران وخليج العقبة ممرات مائية دولية على ان تفتح امام كل الدول للملاحة والطيران من دون اعاقا او تعطيل .

هـ - انشاء طريق بين سيناء والاردن بالقرب من ايلات مع كفالة حرية المرور وسلامته من جانب مصر والاردن .

تتمركز القوات العسكرية كما يأتي :

١ - الا تتمركز اكثر من فرقة واحدة (ميكانيكية او مشاة) من القوات المسلحة المصرية داخل منطقة تبعد قرابة خمسين كيلومترا شرق خليج السويس وقناة السويس .

ب - تتمركز قوات الامم المتحدة والشرطة المدنية المسلحة بالاسلحة الخفيفة فقط لاداء المهمات العادية للشرطة داخل المنطقة التي تقع غرب الحدود الدولية وخليج العقبة في مساحة يراوح عرضها بين ٢٠ و ٤٠ كيلومترا .

ج - ان توجد في المنطقة في حدود ٣ كيلومترات شرق الحدود الدولية قوات اسرائيلية عسكرية محدودة لا تتعدى اربع كتائب مشاة ومراقبون من الامم المتحدة .

تلحق وحدات دوريات حدود لا تتعدى ثلاث كتائب بالبوليس المدني في المحافظة على النظام في المنطقة التي لم تذكر آنفا .

يكون التخطيط الدقيق للحدود السالفة الذكر وفقا لما يتقرر خلال مفاوضات السلام .

يجوز ان تقام محطات للانذار المبكر لضمان الامتثال لبنود الاتفاق ووضع

قوات في جزء من المنطقة التي تقع في سيناء الى الداخل لمسافة ٢٠ كيلومترا وفي منطقة شرم الشيخ لضمان حرية المرور في مضيق تيران . ولا يتم ابعاد هذه القوات ما لم يوافق مجلس الامن التابع للامم المتحدة على مثل هذا الابعاد باجماع اصوات الاعضاء الخمسة الدائمين .

وبعد توقيع اتفاق سلام وبعد اتمام الانسحاب الموقت تقام علاقات طبيعية بين مصر واسرائيل تتضمن الاعتراف الكامل بها في ذلك .

قيام علاقات دبلوماسية واقتصادية وثقافية وانهاء المقاطعات الاقتصادية والحواجز امام حرية حركة السلع والاشخاص والحماية المتبادلة للمواطنين وفقا للقانون » .

واشنطن ١٨/٩/١٩٧٨

ب - في المسألة الطائفية

١ - النص الكامل لمشروع قانون الحدود

الذي قدمه الأزهر الشريف الى مجلس الشعب المصري

الباب الاول : الاحكام العامة المشتركة بين الحدود

المادة ١ - : الحد هو عقوبة مقدرة شرعا في الجرائم المنصوص عليها في هذا

القانون .

المادة ٢ - : يشترط لاقامة الحد على الفاعل : ان يكون قد اتم من العمر ١٧ عاما ما لم يتحقق بلوغه قبل ذلك - عاقلا - قاصدا ارتكاب الفعل عن رغبة واختيار بلا ضرورة او عذر شرعي .

المادة ٣ - : نسب جرائم الحدود - عدا ما يشترط في بعضها من شروط خاصة - بالاقرار ولو مرة واحدة امام السلطة القضائية - او بشهادة رجلين - كما تثبت - عند الضرورة - بشهادة رجل وامرأتين - او اربع نسوة .

المادة ٤ - : تطبق العقوبات التعزيرية - اذا لم يكتمل الدليل الشرعي المنصوص عليه في جرائم الحدود - او عدل الجاني عن اقراره - وذلك متى اقتنع القاضي بثبوت جريمة اخرى بأي دليل او قرينة قانونية اخرى معاقب عليها بغير عقوبة الحد .

المادة ٥ - : اذا ارتبطت او تعددت الجرائم المعاقب عليها حدا - يعاقب الجاني على الوجه الآتي :

١ - اذا كانت العقوبات متحدة النوع ومتساوية القدر : وقعت عقوبة واحدة .

٢ - اذا كانت العقوبات متحدة النوع ومتفاوتة القدر : وقعت العقوبة الاشد .

٣ - اذا كانت العقوبات مختلفة النوع : وقعت جميعها .

٤ - وتجب عقوبة الاعدام (القتل) حد او قصاصا او تعزيرا - كل العقوبات الاخرى .

المادة ٦ - : لا يجوز الامر بايضاف تنفيذ عقوبات الحدود المنصوص عليها في

هذا القانون ولا استبدال غيرها بها - ولا تخفيضها ولا العفو عنها .

المادة ٧ - : يتعين عرض الحكم الصادر من محكمة الموضوع بتوقيع عقوبة

الحد - على محكمة النقض وفقا للاوضاع المقررة امامها - وذلك قبيل تنفيذ عقوبة الحد .

ولا ينفذ الحكم الصادر بعقوبة الحد الا بعد الفصل في الدعوى من محكمة

النقض .

المادة ٨ - : ينفذ الحكم بقطع اليد من الرسغ (ما بين مفصل الكف ومفصل

الذراع) .

وتقطع الرجل من منتصف القدم بحيث يبقى له عقب يمشي عليه .
المادة ٩ - : لا يجوز تنفيذ عقوبة الحد إلا بعد توقيع الكشف الطبي على المحكوم عليه - واستبانة انتفاء الخطورة من التنفيذ - فيما عدا عقوبتي القتل والرجم - ويكون تنفيذ عقوبة الجلد بسوط متوسط ذي طرف واحد وغير معقد - ويجرد المحكوم عليه من الملابس التي تمنع وصول الالم الى الجسم - ويضرب ضربا معتدلا - ويوزع الضرب على الجسم ،تنتقى المواضع المخوفة والمكرمة .
وتجلد المرأة جالسة مستورة الجسم - ويوزع الضرب على ظهرها وكتفيها فقط .

المادة ١٠ - : يؤجل اقامة حد الرجم على الحامل حتى تضع حملها سواء كان الحمل من زنا او غيره - فاذا وضعت أجل حتى ترضعه حولين كاملين ان لم يكن له من يرضعه - واذا تكفل احد برضاعه رجعت .
وان كان الحد جلدا - فاذا وضعت مولودها وانقطع النفاس وكانت قوية يؤمن تلفها نفذ فيها الحد - وان كانت في نفاس أو ضعيفة - يخشى تلفها لم ينفذ عليها الحد حتى تطهر وتقوى .
المادة ١١ - : تعتبر جناية جرائم الحدود المعاقب عليها وفقا لاحكام هذا هذا القانون .

الباب الثاني : الاحكام الخاصة بحد السرقة

المادة ١٢ - : السرقة التي يقام فيها الحد تكون بأخذ مكلف خفية بقصد التملك مقدارا معيناً من مال منقول متلزم متمول - تحت يد صحيحة - لا شبهة فيه - من حرز مثله - سواء اكان مالا عاما ام خاصا - بناء على طلب المجنى عليه - وذلك على النحو المبين في هذا القانون .

ويشترط في المال المسروق ألا تقل قيمته عن دينار اسلامي ووزنه ٥٧{ر
جرام من الذهب الخالص .

المادة ١٣ - : يعاقب السارق في هذه الحالة :

- ١ - في المرة الاولى بقطع يده اليمنى .
- ٢ - في حالة العودة تقطع رجلاه اليسرى .
- ٣ - واذا تكرر العود يعاقب بالسجن حتى تظهر توبته .

المادة ١٤ - : لا تطبق العقوبات المنصوص عليها في المادة السابقة في اي من الحالات الآتية :

- ١ - اذا حصلت السرقة من الاماكن العامة اثناء العمل فيها - او اي مكان مأمون للجاني في دخوله - ما لم يكن المسروق فيها محرزا .
- ٢ - اذا حصلت السرقة بين الاصول والفروع او بين الزوجين او بين المحارم .
- ٣ - اذا كان مالك المسروق مجهولا .

- ٤ - اذا كان الجاني دائنا لملك المال بدين ثابت بحكم نهائي - وكان المالك ماطلا وحل اجل الدين قبل السرقة - وكان ما استولى عليه الجاني يساوي حقه . او اكثر من حقه بما لا يصل الى النصاب .
- ٥ - اذا كان المروق ثمارا على الشجر او ما يشابهها كالثبات غير المحصود - واكلها الجاني من غير ان يخرج بها .
- ٦ - اذا كان الجاني شريكا بالاتفاق او التحريض او المساعدة ما لم تصل المساعدة الى حد اعتبار الجاني شريكا بالمباشرة .
- ٧ - اذا تملك الجاني المروق بعد السرقة وقبل تنفيذ الحكم - او رده قبل الخصومة والتحقيق في الدعوى .
- ٨ - اذا تعدد الجناة ولم يبلغ ما اصاب الواحد منهم نصابا - ما لم يكن المروق نصابا لا تتم سرقة الا - بتعاونهم جميعا .

الباب الثالث : الاحكام الخاصة بحد الحراة

المادة ١٥ - : تنوافر جريمة الحراة التي يفام فيها الحد في كل من الحالتين الاتيتين :

- ١ - الاعتداء على مال الغير او عرضه او جسمه مفاعلة .
 - ٢ - قطع الطريق على الكافة ومنع المرور فيها بقصد الاخافة .
 - ٣ - ويشترط في كل من هاتين الحالتين استعمال السلاح او اي اداة صالحة للايذاء الجسماني او التهديد اي منهما .
- المادة ١٦ - : ويعاقب المحارب حدا على الوجه الآتي .

- ١ - بالقتل - اذا قتل سواء استولى على مال او لم يستول عليه .
- ٢ - بقطع اليد اليمنى والرجل اليسرى - او السجن - اذا اعتدى على المال او العرض او الجسم - ولم يبلغ القتل او الزنى .
- ٣ - بالسجن اذا اخاف السبل فقط .
- ٤ - في حالة العود - في غير الحالة المنصوص عليها البند (١) تكون العقوبة بالسجن حتى يثبت صلاح حاله .

المادة ١٧ - : سقوط حد الحراة بالتوبة :

- ١ - يستقط حد الحراة بتوبة الجاني قبل القدرة عليه - وذلك بتسرك فعل الحراة وقيامه بالبلاغ السلطات العامة قبل ان تبلغ الجريمة للسلطات من طريق آخر .
- ٢ - ولا يخل سقوط الحد بالتوبة بحقوق ذوي الشأن من قصاص - او دية كما لا يخل بالعقوبات المقررة في قانون العقوبات عن الجرائم التعزيرية التي يكون المحارب قد ارتكبها .

المادة ١٨ - موانع اقامة الحد :

- ١ - اذا اعلن الجاني عن توبته وفقا لما ورد في البند (١) من المادة السابقة - تتولى النيابة العامة تحقيق الواقعة وبحث الشروط اللازمة لسقوط الحد .
 - ٢ - فاذا كشف التحقيق عن وجود جرائم أخرى يعاقب عليها تعزيرا - او وجود حقوق مستحقة للمجني عليهم كقصاص او دية او مال مضمون او قام الشك حول شيء من ذلك - احوالت النيابة العامة الاوراق الى المحكمة المختصة للفصل فيه .
 - ٣ - اذا لم يسفر التحقيق عن شيء مما تقدم - قررت النيابة العامة عدم وجود وجه لاقامة الدعوى لتوبة الجاني قبل القدرة عليه .
- المادة ١٩ - :** الى جانب الاحكام العامة المقررة في هذا القانون لاثبات الحدود - تثبت الجريمتان المنصوص عليهما في حدي السرقة والحراقة بأي دليل مادي قاطع .

- ١ - ولا يعد المجني عليه شاهدا الا في الحراقة اذا كان شاهدا لغيره .
- ٢ - ولا يحل سقوط الحد بحقوق ذوي الشأن .

الباب الرابع : الاحكام الخاصة بحد الزنا

- المادة ٢٠ - :** ١ - الزنا المعاقب عليه حدا هو اتيان الرجل للمرأة بغير ان تكون بينهما علاقة شرعية .
- ٢ - وتعتبر اللواط في حكم الزنا .
- المادة ٢١ - تثبت جريمة الزنا :**
- ١ - بالاقرار بذلك امام السلطة القضائية - ما لم يعدل عنه قبل صيرورة الحكم نهائيا .
- ٢ - بشهادة اربعة رجال عدول .
- ويؤخذ عند الضرورة - بشهادة غيرهم - على النحو المبين في المادة (٣) مسن
- الباب الاول - من هذا القانون .**
- كل ذلك شريطة الا تكون هناك شبهة تدرا الحد .
- المادة ٢٢ - :** يعاقب بالاعدام رجما : المحصن الزاني رجلا كان او امرأة .
- ٢ - ويعاقبه الزاني والزانية غير المحصن بالجلد مائة جلدة لكل منهما .

الباب الخامس : الاحكام الخاصة بحد الشرب

- المادة ٢٣ - :** يعتبر خمرا كل سائل مسكر سواء اسكر قليلا ام كثيرا .
- المادة ٢٤ - :** ١ - يعد جريمة تستوجب الحد شرب الخمر وتعاطيا وحيازها واحرازها وصنعها والتعامل فيها وتقديمها واعطاؤها واهدائها .

- وعقاب الجاني بالجلد . ٤ جلدة .
 ٢ - وعقاب كذلك بالجلد . ٤ جلدة كل من وجد في حالة سكر ظاهر في مكان عام .
 ٣ - وتصادر المضبوطات في جميع هذه الحالات .

الباب السادس : الاحكام الخاصة بحد القذف

- المادة ٢٥ - : ١ - القذف المعاقب عليه حدا : هو الرمي بصريح الزنا او اللواط او نفي النسب او الولد .
 ٢ - وتقع جريمة القذف بالقول الصريح - او بالكتابة - او بلاشارة الواضحة الدلالة - وكذلك بالصورة المعبرة .
 المادة ٢٦ - : ويشترط في المذدوف :
 ١ - ان يكون عفيفا عفة ظاهرة - ذكرا كان ام انثى .
 ٢ - امكان حدوث الفعل منه .
 ٣ - الا يكون مقلوبا في حد .
 المادة ٢٧ - : يعاقب القاذف بالجلد ثمانين جلدة ولا تقبل له شهادة الا بعد ثبوت توبته .

المادة ٢٨ - : يسقط حد القذف باحد الامور الآتية :

- ١ - اثبات القاذف صحة ما قذف به .
 ٢ - اقرار المذدوف لما قذف به .
 ٣ - اللعان .
 المادة ٢٩ - : ١ - لا يقام حد القذف الا بناء على طلب من المذدوف .
 ٢ - ولا تقبل دعوى القذف من الولد وان نزل في حق والده وان عملا ذكرا كان ام انثى .

الباب السابع : الاحكام الخاصة بحد الردة

- المادة ٣٠ - : المرتد هو المسلم الراجع عن دين الاسلام - سواء دخل في غيره ام لا .
 المادة ٣١ - : وتقع جريمة الردة :
 ١ - بقول صريح او بفعل قاطع في الرجوع عن الاسلام .
 ٢ - بانكار ما علم من الدين بالضرورة .
 ٣ - بالهزاء - قولاً او فعلاً - بنبي او رسول او ملك - او بالقرآن الكريم .

المادة ٣٢ - توبة المرتد :

تحقق توبة المرتد بالعدول عما كفر به .

٢ - ولا تقبل توبة من تكررت رده أكثر من مرتين .

المادة ٣٣ - : يعاقب المرتد عن دين الاسلام - ذكرا ام انثى - بالاعدام اذا كان لا يرجى استنابته - او امهل لمدة لا تزيد عن ستين يوما ولم يتب .

المادة ٣٤ - ١ : يكون تصرف المرتد صحيحا ونافذا حال صدوره منه قبل رده - وتؤول اليه امواله اذا رجع الى الاسلام .

٢ - واذا قتل او مات على رده - فتصرفاته حال اسلامه صحيحة ونافذة وما كسبه فلورثته المسلمين .

٣ - وتبطل تصرفاته حال رده وتؤول امواله التي كسبها فيها لبيت المال .

٢ - قرارات مجمع الآباء الكهنة والمجلس الملي

وممثلي الشعب القبطي بالاسكندرية

في المؤتمر المنعقد بالقبطيركية

بتاريخ ١٧ يناير سنة ١٩٧٧

تمهيد

بدعوة من مجلس كهنة الاسكندرية ، اجتمع الآباء كهنة الكنائس القبطية ، والسادة اعضاء المجلس الملي السكندري ، والسادة رؤساء واعضاء الجمعيات والهيئات القبطية ، والسادة الاراخنة اعضاء مجالس الكنائس وممثلو قطاعات الشعب القبطي من هيئات التدريس الجامعي والاطباء والمحامين والمحاسبين والمهندسين والمعلمين وارباب المهن التجارية والسادة العاملين في مختلف المصالح الحكومية والقطاع العام .

وقد دعت الضرورة لعقد هذا الاجتماع في هيئة مؤتمر لممثلي الشعب القبطي بالاسكندرية مع الآباء الكهنة الرعاة ، وذلك لبحث المسائل القبطية العامة ، وتفضل قداسة البابا المعظم الانبا شنودة الثالث بحضور جلسة الاجتماع الاول التمهيدي بتاريخ ١٧ ديسمبر سنة ١٩٧٦ في الكاتدرائية المرفسية الكبرى .

وبحث المجتمعون الموضوعات المعروضة ، كما استعرضوا ايضا ما سبق تقريره في اجتماع اللجنة التحضيرية لكهنة الكنائس القبطية في مصر الحاصل بتاريخ ٥ و ٦ يوليوس سنة ١٩٧٦ . ووضع الجميع نصب اعينهم - رعاية وزعجة - اعتبارين لا ينفصل احدهما عن الآخر : اولهما الابمان الراسخ بالكنيسة القبطية الخالدة في مصر التي كرستها كرازة القديس مرقس الرسول وتضحيات شهدائها الابرار على مر الاجيال - والامر الثاني الامانة الكاملة للوطن المغدى الذي يمثل الاقباط اقدم

وأعرق سلالاته حتى انه قد لا يوجد شعب في العالم له ارتباط بتراب ارضه
وبقوميته مثل ارتباط القبط بمصر العزيرة .

عرض المسائل القبطية العمة

(١) حرية العقيدة

حرية العقيدة تعني ان يكون كل انسان حرا في اعتناق العقيدة الدينية التي
يؤمن بها ، والا يلحقه ايداء او معاناة بسبب هذا الايمان .

غير انه قد انتشرت اخيرا بعض الاتجاهات التي تصدر حرية العقيدة المسيحية
وشايعتها مع الاسف بعض الجهات الرسمية مثل مديريات الامن وادارة السجل
المدني ومكاتب التوثيق ونياية الاحوال الشخصية وذلك بما يتعلق بحالات اعتناق
الاسلام من جهة ، وبالحالات الموصوفة بأنها من قبيل الردة عن الاسلام من جهة
اخرى .

فبالنسبة لحالات اعتناق الاسلام ، ننظر بقلق بالغ الى التيارات الجارفة في
مختلف الاوساط سواء الدينية او الاجتماعية بالتعريض للمسيحية الى حد المجاهرة
بدمغ الايمان المسيحي بالشرك والكفر . ويصاحب ذلك احتمال طرق الاغراء
واستغلال الحاجة لاصطياد البسطاء من المسيحيين الى حظيرة الاسلام . وهذا دون
مراعاة لما جرى عليه العرف وتضمنته التعليمات الرسمية من ضرورة اخطار الجهات
الدينية المسيحية عن طلبات الرغبة في شهر الاسلام قبل وقوعه . وبشكل ذلك
هدما لسياج حرية العقيدة وفتح الباب على مصراعيه للتلاعب بالاديان واذكاء روح
الفتنة والتفرقة بين المواطنين .

اما بالنسبة لما يوصف بالردة عن الاسلام ، فان الجهات الرسمية تداب على ان
ترفض الاعتراف باعتناق المسيحية بل والادهي من ذلك انها ترفض الاعتراف بعودة
المسيحي الى ديانته الاصلية التي ولد فيها . اذ هي تابسي اثبات واقع الحال في
الوثائق والسجلات وفي البطاقات الشخصية وجوازات السفر ، كما ويتعرض
معتنقو المسيحية العائدون الى مسيحيتهم الاولى - للمطاردة في حياتهم العائلية
بالتفريق بين الأزواج وبين الإبناء بفرض تشردهم من الوظائف بحجة المجازاة
التأديبية .

وهذه الاتجاهات الخاطئة تناقض حرية العقيدة التي اعلنها ميثاق الامم
المتحدة لحقوق الانسان على الصعيد العالمي ، والتي نص عليها أيضا على الصعيد
القومي دستور مصر لسنة ١٩٧١ (وكافة الدساتير المصرية السابقة منذ فجر
الاستقلال) بأن « تكفل الدولة حرية العقيدة » وأن لا تميز بسبب الجنس او
الاصل او اللغة او الدين او العقيدة .

فضلا عن ان المشرع المصري نفسه - بمناسبة اصداره قانون الموارث في سنة

١٩٤٣ - قد اعلن صراحة رفض الاخذ بالاحكام الشرعية العتيفة عمن الردة لانهما « وردت مشبعة بالروح الدينية التي ظهر انها تخالف الدستور » .

كما وسبق ان افنى مجلس الدولة بان احكام الردة « لا يستقيم تطبيقها مع اطلاق الحريات في العصر الحديث بما فيها حرية الاعتقاد » .

(٢) حرية ممارسة الشعائر الدينية

العقيدة الدينية ايمان وممارسة ، وممن أسس الايمان المسيحي العبادة الجماعية ومباشرة المؤمنين معا طقوسهم التعمدية كما تسلمتها الكنيسة .

وانه مما يحز في نفوسنا ما يلاقيه الاقباط ممن مشاف ومضايق ، وتعقيد . وتعقيد ، بل وايداء بالغ في احيان كثيرة حد الاعتداء وسفك الدماء - بمناسبة بناء الكنائس لاجل السجود لله فيها بالروح والحق والصلاة والابتهال والدعاء .

وغني عن البيان ان تشييد الكنائس الجديدة لا يقوم به الاقباط على سبيل المباهة او ليكاثروا به غيرهم ، كما وانه لا توجد ميزانية عامة مرصودة لهذا الغرض ، وانما تبنى الكنائس القبطية بتبرعات يدفعها ابناء الشعب القبطي من كبيرهم الى صغيرهم ، وبمروق وجهد بدافع حاجتهم للعبادة ، وغير خاف امر زيادة السكان في مصر وزيادة مضاعفة ، فقد بلغ عدد المسيحيين في مصر حاليا اكثر من سبعة ملايين نسمة ، ومن هنا كانت الضرورة لبناء الكنائس الجديدة لان الكنائس القديمة - بدهاة - لم تعد تتسع لعدد الاقباط الحالي بحجمها الذي كانت عليه منذ خمسين عاما .

ومع وضوح ذلك للمسؤولين فلا يزال بناء الكنائس وترميمها واصلاحها بشروطا بترخيص ومحدودا بعدد معين لا تتجاوزه ، ولا تزال هناك امام استصدار التراخيص - حتى بالنسبة لهذا العدد المحدود - قيود وصعوبات ومواقفات اضعاف ما تشترطه الدولة لتراخيص الملاهي والمحال العامة . ولا يزال الاقباط تحت نير قيود غابرة ، وتحت وطأة قرار اداري صدر بادنى مراتب القرارات الادارية في عام ١٩٣٤ من وكيل لوزارة الداخلية ايام حكومة دمقها التاريخ الوطني بالظلم والاستبداد . ولقد بلغ الامر ان صدرت بعد لاي ومشقة قرارات جمهورية ببناء بعض الكنائس ، ولكن لم يمكن تشييدها بعلم وعجز الجهات الحكومية المعنية .

بل حتى الكنائس القائمة نجدها تعرض في العواصم والمدن ، وفي الكفور والقرى ، لاعتداءات واعمال تخريبية ولايداء المصلين فيها ومنعهم من ممارسة شعائرهم الدينية . وفي غمار الاحداث الاسيفة الفوغائية التي وقعت خلال السنوات القريبة الماضية ، استثمرنا قصور ووسائل الامن الوقائي الكفيلة بوضع حد للعدوان او بمنع وقوعه . وترتب على تلك الاحداث التي لا زالت تتكرر المساس بحرية العبادة هذا فضلا عن الاساءة البالغة لهيبة الدولة وتشويه سمعة مصر في انحاء العالم كله .

ولقد سجلت ذلك كله بقدر طاقتها لجنة تقصى الحقائق التي شكلها مجلس الشعب واثبته في تقريرها الذي اعتمده المجلس في نوفمبر سنة ١٩٧٣ ، مما دعا لاصدار القانون رقم ٣٤ لعام ١٩٧٢ بشأن حماية الوحدة الوطنية . وعلى الرغم من توصيات اللجنة الصريحة فان القيود والعقبات امام تشييد الكنائس الجديدة لا تزال بكل تعسف قائمة باحداث الاعتداء تقع من حين لآخر ظالمة مظلمة ، وكل هذا يجري على ارض مصرنا الطيبة التي قدستها زيارة السيد المسيح له المجد والقديسة مريم ام النور منذ عشرين قرنا .

(٣) تطبيق الشرع الاسلامي

ظاهر ان في مصر الآن تيار جارف ينادي باعتبار الشريعة الاسلامية هي المصدر الوحيد لما يجب ان يطبق في البلاد . ويبين بكل جلاء من كلمات وكتابات المنادين بهذا الرأي سواء في المجال الرسمي او المجال الشعبي ، انهم يعنون بذلك شريعة الاسلام الدينية . وهم يؤسسون وجوب التطبيق والالزام - على العقيدة الدينية بان احكام هذه الشريعة احكام الهية وانه لا طاعة لمخلوق في معصية التشريع الالهي .

فليست المسالة في نظر جماعة هذا الرأي - مسالة قواعد واحكام اصول الفقه الاسلامي . فقد سبق للمشروع المصري الاخذ منها كمصدر من مصادر القوانين الوضعية ، بل وغلها احيانا كثيرة على المصادر الاخرى المستمدة من التقنيات المقارنة او تطبيقات القضاء والفقه المصري .

وانما المسالة المطروحة حاليا هي ان يؤخذ احكام شرعة الاسلام مأخذ التطبيق برمتها جملة وتفصيلا ، وذلك تاسيسا على اعتبارها الديني العقائدي الخالص اي اعتبار القرآن والسنة .

وليس هذا الرأي بجديد . فاننا نستطيع ان نتتبع جذوره الى سنة ١٩٤٨ حين اعلنه رسميا تحت قبة البرلمان الاستاذ حسن الهضيبي (وكان حينئذ مستشارا بمحكمة النقض قبلما يتولى زعامة جماعة الاخوان المسلمين خلفا للاستاذ حسن البنا) .

اذ قال : « ان لي رايًا معينًا في المسألة برمتها وليس في القانون المدني فقط ، وهذا الرأي بمثابة اعتقاد لدي لا يتغير وأرجو ان القى الله عليه ... اعتقادي ان التشريع في بلادنا كلها وفي حياتنا جميعا يجب أن يكون قائما على احكام القرآن . واذا قلت القرآن ، فاني اعني كذلك بطبيعة الحال سنة الرسول (صاهم) لان طاعته من طاعة الله ... » (جلسة لجنة القانون المدني بمجلس الشيوخ المنعقدة يوم ٣٠ مايو سنة ١٩٤٨) .

وما دامت المسالة بهذا الوضع يوم ولدت في سنة ١٩٤٨ ويوم بعثت مرة اخرى سنة ١٩٧٦ - وانها قائمة على الاساس الديني الخالص ، فيترتب على ذلك

حتما استبعاد المواطنين الاقباط من تصور تطبيق شريعة الاسلام عليهم بذلك المفهوم والافتتاع العقائدي الاسلامي . فالعقيدة هنا تتوفر (او يفترض توفرها) فيمن يدينون بالاسلام ، دون غيرهم من ابناء المذاهب والديانات الاخرى في مصر .

ومن ثم اعلن - وبحق - سيادة المستنار سميح طلعت وزير العدل في حديث صحفي نشرته جريدة الاخبار الغراء عقب توليه منصب الوزارة في مايو سنة ١٩٧٦ بأن التشريعات الاسلامية كما ينادي بها اصحاب ذلك الراي لن تطبق على المسيحيين في مصر .

وغني عن البيان انه ما دام الامر متعلقا بتطبيق الاحكام الواردة في القرآن ، وسنة نبي الاسلام ، وبهذه الثابتة الدينية الخالصة ، فلا يتأني ان يلزم بهذا التطبيق الا من كان له الاسلام ديناً . اذ انه يعتنق القرآن شريعة الهية بايمانه ، والحديث مثيله لانه يؤمن ايضا ان طاعة النبي من طاعة الله كما قال الاستاذ الهضبي فيما سلف ذكره .

ومن ثم لا يستغرب احد - سواء على الصعيد العربي او حتى على الصعيد العالمي - ان تكون شريعة الاسلام الدينية المطبقة باطلاق في المملكة العربية السعودية . ذلك لان جميع رعاياها - بغير استثناء - يدينون بالاسلام . فيتفق مع ايمان كافة المواطنين هناك ان يجري عليهم حكم القرآن والسنة التابعين من صميم ضميرهم الديني وعقيدتهم الاسلامية .

اما في مصر حيث يوجد اكثر من سبعة ملايين مواطن مسيحي (وكذلك في اية دولة عربية تضم مواطنين مختلفي الديانة) فان القول بتعميم تطبيق الشرع الاسلامي اي احكام القرآن والسنة على سائر المواطنين ، مؤداه في واقع الامر الزام غير المسلمين من المواطنين المصريين بعقيدة الاسلام مما يتعارض مع اقدس حقوق الانسان واولى حريات المواطن المصري في الدستور الدائم وهي حرية العقيدة . بل وتأتي هذا تعاليم الاسلام ذاته حيث « لا اكراه في الدين » .

ولقد استلهم الميثاق الوطني للامة هذه المبادئ الاساسية حين سجل :
« ان حرية العقيدة الدينية يجب ان تكون لها قداستها في حياتنا الجديدة الحرة ... ان الافتتاع الحر هو القاعدة اصلية للايمان ... والايمان بغير الحرية هو التعصب ، والتعصب هو الحاجز الذي يصد كل فكر جديد ويترك اصحابه بمنأى عن التطور المتلاحق الذي تدفعه جهود البشر في كل مكان » .

(٤) حماية الاسرة والزواج المسيحي

زواج الاقباط ينبع من صميم العقيدة المسيحية ، وهو سر من اسرار الكنيسة المقدسة ، وفي هذا المجال يختلف الزواج المسيحي عن النظرة الى الزواج فسي شرائع اخرى تعتبره مجرد عقد مدني ونظام قانوني يتدرج ضمن دائرة المعاملات

فيم بالراضى ، وينحل بالراضى او بالارادة المنفردة وبحكم القاضي .
والصبغة الدينية التي يصطبغ بها زواج الاقباط لا تتعارض من النظام العام
في المجتمع المصري - ان دستور مصر قد نص على ان « الاسرة اساس المجتمع ،
قوامها الدين والاخلاق الوطنية » .

فبالنسبة للأسرة المصرية المسيحية يكون قوامها اذن هو دينها المسيحي الذي
ارسى دعامة الزواج بوصية السيد امسيح له المجد ان « يكون الانسان جسدا
واحدا ... وما جمعه الله لا يفرقه انسان » .

ولكن جد بعد صدور القانون رقم ٤٦٢ لعام ١٩٥٥ بإلغاء اختصاص المجالس
الملية بنظر مسائل الاحوال الشخصية ان نص على تطبيق الشريعة الاسلامية على
زيجات المسيحيين بمجرد تغيير اي من الزوجين لمذهبه او ملته قبل رفع الدعوى
امام القضاء . وترتب على هذا ان صارت للزوج المسيحي في تلك الحالة سلطة
تطبيق زوجته بكلمته . اما لو اعتنق اي الزوجين ديانة الاسلام ، وفي اي وقت من
الاقوات ولو في آخر مرحلة من مراحل التقاضي ، فان انطباق الشريعة الاسلامية
يضحى وجوبيا وبكافة آثاره سواء بالنسبة للزوجين او للابناء .

وهذا الوضع فبه تخريب للأسرة المسيحية وهدم لبيوت الزوجية ، ومجاعة
لكل نزوات البغضاء والكيد والانتقام ، كما ينطوي على افتئات صارخ من جانب
طرف واحد على حقوق للطرف الآخر بل على مصير افراد الأسرة جميعا ، مما
يجاني أبسط مبادئ العدالة والقانون .

وغير مقبول منطقا وعقلا في احوال تنازع الشرائع انه اذا اختلف زوجان
مسيحيان في الملة او الطائفة تستبعد شريعتاهما المسيحية نهائيا ، وتطبق عليهما
شريعة اخرى من ديانة لا يدينان بها على الاطلاق .

فضلا عن ان من شأن استمرار هذا الوضع غير المسساغ الذي نجم عن
ثغرة في تشريع متعجل غامض ، ايجاد التناقض بين موقف الدولة وموقف الكنيسة،
وهو تناقض لا يريده احد ولا مصلحة فيه لاحد .

(ه) المساواة وتكافؤ الفرص

المساواة بين المواطنين في الوطن الواحد مبدا اساسي ، تحقيقا للعدالة
وضمنانه لوحدية الوطن . وقد اكده الدستور المصري بان المواطنين لسدى القانون
سواء « وهم متساوون في الحقوق والواجبات العامة » . كما أكد مسؤولية الدولة
في هذا الصدد بالنص صراحة على انه « تكفل الدولة تكافؤ الفرص لجميع
المواطنين » .

اما ان المواطنين الاقباط يقفون على قدم المساواة مع سائر ابناء مصر في اداء

الواجبات فهذا أمر مسلم به . وقد رفض القبط على مر الاجيال وفي اشد عصور الاستعمار الاجنبي اغراء ان يتمتعوا بأي استثناءات او امتيازات فيما يتعلق بالتكاليف العامة . وفي جميع مجالات الخدمة العامة اسهم الاقباط طوعية واختياريا وبسخاء وتفان واخلاص ، وبخاصة منذ بداية حركات التحرر والاستقلال في اوائل القرن العشرين .

لقد دفع مسيحيو مصر ضريبة الدم ، وهي أغلى واقدم الواجبات الوطنية في ثورة الاستقلال الشعبية عام ١٩١٩ ، وكتبت اسماؤهم بحروف من نور في وثائق الجهاد الوطني الذي رفع لواءه رائد الاستقلال الزعيم الخالد سعد زغلول ، وفيه جميع الحروب التي حاربتها مصر دفاعا عن استقلالها وردا للعدوان كان الضباط والجنود الاقباط مع رفقاتهم في السلاح يبدلون الارواح ببسالة وسماع تحت رايات جيش مصر ، سواء في حرب عام ١٩٥٦ او عام ١٩٦٧ واخيرا في حرب اكتوبر سنة ١٩٧٣ العظيمة بقيادة قائد البلاد المظفر الرئيس انور السادات .

وعندما بدأت حركة التحرر الاقتصادي منذ اربعين عاما قدم الاقباط ثرواتهم وحلى نسائهم لتكون رؤوس اموال ودعائم المؤسسات المالية والتجارية المصرية ، تدعما للاقتصاد الوطني ولتحريره من السيطرة الأجنبية . لما اعلنت ثورة ٢٣ يوليو - المبادئ الاشتراكية وتحديد الملكية الزراعية ، قدم الاقباط للدولة اطيانهم التي خضعت لقوانين اصلاح الزراعي ، اذعانا للتكليف العام وذلك لصالح صغار الفلاحين وعلى نفس المنوال عندما صدرت تشريعات تأميم وسائل الانتاج .

اما اذا نظرنا الى كفة الحقوق في ميزان المساواة ، فاننا نعاين مع شديد الاسف اختلال الموازين ، فعلى مدى سنوات طويلة متصلة يعاني المواطنون المسيحيون من تخطيهم في الترقيات في سلك الوظائف العامة ، وفي القطاع العام ، واصبحت هذه ظاهرة عامة لا تحتل المجادلة ، ولم تجد للقضاء عليها كافة التصريحات باعلان النوايا الطيبة من جانب الجهات الرئاسية العليا ، ولا التطلعات والاحتجاجات من الاقباط افرادا وجماعات وعلى كافة المستويات الكنسية او الرسمية او الشعبية .

ومصادق الحقائق في هذا الصدد ظاهر للعيان بأن تراجع الجهات الحكومية ومؤسسات وشركات القطاع العام - احصاءاتها الوظيفية القيادية في فترة السنوات العشر الماضية مثلا وتستخلص اعداد ونوعيات الترقيات . فنجد بيقين ان نسبة الموظفين الاقباط في هذه الترقيات ضئيلة للغاية لا تتفق على الاطلاق مع مبدأ تكافؤ الفرص وكفاءتهم في السلم الوظيفي .

وقد بلغ الامر ان الموظفين الاقباط كادوا ينالون الترقية الا اذا استعفتم نسي آخر المطاف التشريعات الطارئة للرسوب الوظيفي ، لترفعهم من الحضيض قليلا او نسندهم في خطوتهم الاخيرة الى المعاش .

وكان من نتيجة التمييز وعدم تكافؤ الفرص ان هاجر للخارج كثيرون من الاقباط من نوايغ ابناء الوطن علما وخيرة بغرض تأمين ارزاقهم وحرصا على مستقبل اولادهم حتى لا يضرسوا من الحصرم الذي اكله آباؤهم . ولا يخفى انه ترتبت على هذه الهجرة اضرار جسيمة لا بتفريق شمل العائلات فحسب ، بل باستنزاف العقليات والخبرات الجبارة من جسم الوطن ، وهو احوج ما يكون اليها في العصر الحاضر .

(٦) تمثيل المسيحيين في الهيئات النيابية

ينمثل مُعنى الديمقراطية في ممارسة الشعب سلطة الحكم بواسطة الهيئات النيابية التي تعتبر معبرة عن الامة ناطقة بلسانها . وقولم الامة المصرية كان على مر الايام - ولا يزال - باتحاد عنصريها وبالمشاركة التامة في قضاياها المصرية ، وفي سلطاتها الثلاث التشريعية والتنفيذية والقضائية .

ومنذ استقلال البلاد كانت مشاركة عنصري الامة في الهيئات النيابية واضحة كل الوضوح وعنوانا وفخارا للوحدة الوطنية. كما كانت الانظمة الحزبية تحرص كل الحرص على قيام واستمرار تلك المشاركة وخصوصا من جانب الاحزاب المستندة الى قواعد شعبية وجماهيرية عريضة تضم الملايين من ابناء مصر دون اي تمييز بينهم دينيا او مذهبيا .

ثم وضعت ثورة ٢٣ يوليو النظام الجديد للدولة ، وهو يقوم على مبدأ تحالف قوى الشعب وعلى المؤسسات النيابية ، وذلك على الوجه الذي تضمنته الدساتير والمواثيق المتعاقبة وآخرها دستور ١٩٧١ . ولم يتخلف مسيحيو مصر عن ان يسهموا في بناء النظام الجديد والانتماء بالعضوية العاملة في التنظيمات المقررة واحدا بعد الآخر ، كما كان الاختيار يقع بالتعيين على بعض الاسماء البارزة من الاقباط في هذا المجال ، سواء على مستوى الوزراء او اللجان المركزية العليا في حكومات ما بعد ثورة يوليو سنة ١٩٥٢ .

اما في التنظيمات والهيئات النيابية فقد استلقت النظر ان عدد الاقباط فيها بلغ من القلة النادرة ما هو اقرب الى العدم. ففي مجلس الشعب المنتخب عام ١٩٧١ وعدد اعضائه بالانتخاب ٣٥٠ عضوا (اضيف لهم عشرة اعضاء بالتعيين) كان الاعضاء الاقباط اقل من عدد اصابع اليد الواحدة . اما في مجلس الشعب المنتخب في اكتوبر سنة ١٩٧٦ فلم ينجح احد من الاقباط على الاطلاق في الانتخابات . وعلى نفس هذه الضالة او العدم تقريبا نجد عددهم في المجالس المحلية والشعبية بالمحافظات والمدن في جميع انحاء القطر المصري .

وتلك ظاهرة غير طبيعية في تاريخ مصر القومي ، وليس باستطاعتنا تقصي الحقائق لكي نصل الى معرفة التباينات والدواعي التي أدت الى ذلك ، وخافيا

اكثر من ظاهرها ، ولكننا نجاهر بكل صدق وصراحة بكلمتين خالصتين لوجه الله والوطن :

الكلمة الاولى : انه لا يمكن ان تكون نسبة الاقباط في التمثيل النيابي ضئيلة بهذا المقدار في عهد ما بعد ثورة يوليو وبلغت حد العدم فسي انتخابات اكتوبر ١٩٧٦ ، بينما كانت مشاركة الاقباط قبلها منذ عهد ثورة الاستقلال الخالدة سنة ١٩١٩ مشاركة كبيرة وناجحة نالت استحسان اجماع الامة المصرية طوال نصف قرن من الزمان واصحاب المحافل الدولية في العالم اجمع كواقع حقيقى للاتحاد عنصرى الامة .

الكلمة الثانية : انه لا يمكن ان يكون هذا الوضع طبيعيا على الإطلاق ، بملاحظة ان عدد الاقباط في مصر حاليا يريد على سبعة ملايين .

(٧) الاتجاهات الدينية المتطرفة

الدين لله والوطن للجميع ، وان كل اتجاه ينحرف عن هذا الشعار الذهبى يكون انحرافا عن الديانة الحقبة الى التعصب المقيت ، وخيانة للوطنية الصادقة ابتغاء الاستعلاء على الناس لتحقيق المآرب الشخصية وانشاء مراكز قوى مسيطرة في داخل الدولة . واطغر ما في مثل هذه الاتجاهات انها تعتمد على المظهريات الدينية الزائفة في خداع عامة الناس البسطاء استغلالا للمشاعر الدينية . كما تسبب في النهاية الحرج الشديد للمسؤولين والقادرة .

★ ★ ★

قرارات المؤتمر

اولا : حرية العقيدة :

نطالب بتوفير كافة ضماناتها بالنسبة للمسيحيين ، والقضاء جميع الاوضاع والتوجيهات والتعليمات الحكومية والفتاوى التي تقيد هذه الحرية المقدسة ، خصوصا بالنسبة لعودة المسيحي الى ديانته الاصلية ، مما يوصف وصفا خاطئا من قبيل الردة عن الاسلام .

ثانيا : حرية العبادة :

نطالب بالقضاء القيود العتيقة والقرار الاداري السابق صدره من وكيل وزارة الداخلية في عهد الطغيان بشروطه العشرة التعسفية القهريسة لبناء الكنائس ، كما نناشد اجهزة الامن في الدولة ان تقوم بدورها الواجب بصورة رادعة حازمة لحماية ممارسة الشعائر الدينية فسي الكنائس ، وبخاصة في القرى ، سواء في نطاق الامن الوقائي او فسي نطاق ضبط وادانة العدوان والابذاء :

ثالثا : تطبيق الشرع الاسلامي فيما ينادي به غلاة الدعوة الاسلامية والنيارات المتطرفة الغربية على المجتمع المصري الاصيل - نعلن عدم قبول تطبيقها على المسيحيين في مصر ، كما ونعتبر ان اي محاولة قبيحة هذا الشأن للالزام الجبري تحت ستار التشريع او القوانين الجزائية انها تنطوي على اكرام المسيحيين على عقيدة اخرى مما يجافي مجافاة صراحة اقدس حقوق الانسان في حرية العقيدة .

رابعا : تشريعات الاحوال الشخصية :

نطالب بسرعة اصدار التعديل التشريعي اللازم للقانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٥٥ بما يقرر صراحة وجوب تطبيق شريعة العقد الذي انعقد بين زوجين مسيحيين - على كافة آثار الزوجة بما فيها حضانة الاولاد ، دون اعتداد بتغيير الدين او الملة بعد العقد ، وذلك حماية للأسرة وقضاء على التلاعب بالاديان .

خامسا : عدم تكافؤ الفرص :

نطالب بتشكيل لجنة رسمية عليا للوحدة الوطنية تتوفر لها مقومات الحيدة ووسع سلطات التحقيق ، وذلك لتقصي الحقائق فسي الشكاوى بخصوص عدم المساواة في التعيينات والترقيات في الوظائف الحكومية والقطاع العام ، توطئة لاصدار القرارات الادارية لتصويب الاوضاع واعطاء كل ذي حق حقه ، وكذلك لوضع قواعد واضحة وضوابط دقيقة تضمن عدم اتباع الهوى والمحاباة وتكون التعيين والترقية على اساس تقديرات النجاح وتقارير التفتيش الدورية ، ومؤاخذه الجهات الوظيفية الرئاسية التي تنحرف عن القواعد والضوابط بكل حزم لضمان المساواة وحرصا على الصالح العام .

سادسا : تمثيل المسيحيين في الهيئات النيابية :

نطالب بمعالجة الامر على النحو الذي يكفل تحقيق تمثيلهم في مجلس الشعب والمجالس المحلية والشعبية تمثيلا حقيقيا لا رمزيا ، ويكون متفقا مع الاحصاء الواقعي للمواطنين ومحققا للوحدة الوطنية بسين عنصري الامة .

سابعا : الاجهات الدينية المتطرفة :

نطالب بتدخل الجهات الحكومية المختصة في الدولة للقضاء على تلك الاتجاهات بكل حزم حفاظا على الوحدة القومية ، وان تتخذ الادارات الجامعية ما يلزم من التدابير لتفكيك الاوساط الجامعية من الشوائب الدخيلة بحيث تخصص الجامعات لتلقي العلم خالصا كما هو الحال في كافة جامعات دول العالم المتحضرة .

ثامنا : حرية النشر

نطالب برفع الرقابة الرسمية او الممنعة عن المؤلفات والمنشورات المسيحية ، ووضع حد للكتابات الالهادية والكتابات التي تتضمن التعريض بالدين المسيحي وعقائده وتضمن مناهج الدراسات التاريخية والادبية والحضارية في مراحل التعليم المختلفة وفي الجامعات ، ما يتعلق بالرحلة المسيحية في تاريخ مصر الممتدة على مدى ستة قرون كاملة قبل الفتح الاسلامي .

(٨) حرية النشر

في الوقت الذي اشتدت فيه ضراوة التعريض بالعقيدة المسيحية بمختلف وسائل النشر والاعلام تواجه النشر المسيحي بالكتب والدوريات صعوبات جمة متكررة دون مبرر حظر الطبع ومصادرة بعض الكتب والمؤلفات المسيحية المحضة والمتعلقة بالتاريخ المسيحي ومن جهة اخرى اسقطت تماما من كتب ومناهج تدريس التاريخ المصري حقبة كاملة امتدت ستمائة سنة وهي المرحلة التي كانت فيها مصر مسيحية من منتصف القرن الميلادي الاول الى منتصف القرن السابع حين حدث الفتح الاسلامي .

التوصيات التنفيذية

وفي ضوء ما تقدم وتوصلا للاستجابة للمطالب والقرارات سالفه الذكر ، ولتدعيم المحبة والسلام والوحدة الوطنية ، وتوطيد الالفه واتحاد مصري الامة ، وابتغاء صالح مصر أولا وآخرا ، صالح مصر دائما ابدا ، صالح مصر جهادا ومجدا .
نوصي بنفس واحدة وفكر خال من شر الدافع ، وبروح السلام الكامل وبالامانة الخالصة امام الله والناس - بما يأتي :

١ - المناداة بصوم انقطاعي في الكنيسة لثلاثة ايام من ٣١ يناير الى ٢ فبراير ١٩٧٧ لرفع التضمرات والقداصات الى الله صانع الخيرات لكي ينعم على شعبه بوحدانية القلب وعلى الوطن بالسلام والطمأنينة وعلى قادة البلاد بالحكمة والتوفيق والرشاد لتحرير كل شبر من ارض مصر ولتدعيم عهد الحرية باسعاد كافة ابناء الوطن الواحد الخالد ، تلميذا للوعد الالهي الصادق « مبارك شعبي مصر » .

٢ - رفع هذه القرارات والتوصيات الى قداسة البابا المعظم الانبسا شنودة الثالث بابا الاسكندرية وبطريك الكرازة المرقسية والرئيس الاعلى للمجمع المقدس ولجلس الكنائس المسيحية في مصر ، لاتخاذ ما يراه مناسبا تحقيقا للمطالب القبطية .

٣ - تقديم نسخة من هذه القرارات والتوصيات الى رئيس الجمهورية

والسيد رئيس الحكومة والسيد امين عام الاتحاد الاشتراكي والسيد
رئيس مجلس الشعب للعمل على تحقيق رغبات أبناء الشعب القبطي
بالوسائل الدستورية والقانونية الواجبة سواء من جانب السلطة
التشريعية او السلطة التنفيذية في الدولة .

{ - اعتبار المؤتمر في حالة انعقاد مستمر لتابعة ما يتم في مجال تنفيذ فقراته
وتوصياته بالنسبة لجميع المسائل القبطية العامة .
ولربنا المجد دائما ابديا آمين ...

ج - في المسألة الديمقراطية

١ - دستور ١٩٧١

استفتي عليه وصدر في ١١ سبتمبر ١٩٧١ .

المادة ٥ : الاتحاد الاشتراكي العربي هو التنظيم السياسي الذي يمثل بتنظيماته القائمة على أساس مبدأ الديمقراطية تحالف قوى الشعب العاملة من الفلاحين والعمال والجنود والمثقفين والرأسمالية الوطنية ، وهو أداة هذا التحالف في تعميق قيم الديمقراطية والاشتراكية ، وفي متابعة العمل الوطني فسي مختلف مجالاته ، ودفع هذا العمل الوطني إلى أهدافه المرسومة ويؤكد الاتحاد الاشتراكي العربي سلطة تحالف قوى الشعب العاملة عن طريق العمل السياسي الذي مباشر تنظيماته بين الجماهير ، وفي مختلف الاجهزة التي تضطلع بمسؤوليات العمل الوطني .

وبين النظام الاساسي للاتحاد الاشتراكي العربي شروط العضوية فيه وتنظيماته المختلفة ، وضمانات ممارسة نشاطه بالاسلوب الديمقراطي ، على ان يمثل العمال والفلاحون في هذه التنظيمات بنسبة خمسين في المائة على الاقل .

المادة ٧٣ : رئيس الدولة هو رئيس الجمهورية ، ويسهر على تأكيد سيادة الشعب وعلى احترام الدستور وسيادة القانون وحماية الوحدة الوطنية والمكاسب الاشتراكية ، ويرعى الحدود بين السلطات لضمان نادية دورها في العمل الوطني .

المادة ٧٤ : لرئيس الجمهورية اذا قام خطر يهدد الوحدة الوطنية او سلامة الوطن ، او يعوق مؤسسات الدولة عن اداء دورها الدستوري ، ان يتخذ الاجراءات السريعة لمواجهة هذا الخطر ، ويوجه بيانا الى الشعب ويجري الاستفتاء على ما اتخذته من اجراءات خلال ستين يوما من اتخاذها .

المادة ٧٦ : يرشح مجلس الشعب رئيس الجمهورية ويعرض الترشيح على المواطنين لاستفتائهم فيه . (الحكم ذاته الوارد بالمادة ١٠٢ من دستور ١٩٦٤) .

المادة ٧٧ : مدة الرئاسة ست سنوات ميلادية تبدأ من تاريخ اعلان نتيجة الاستفتاء ، ويجوز اعادة انتخاب رئيس الجمهورية لمدة تالية ومتصلة .

المادة ٨٤ : في حالة خلو منصب رئيس الجمهورية او عجزه الدائم عن العمل يتولى الرئاسة مؤقتا رئيس مجلس الشعب .

المادة ٨٦ : يتولى مجلس الشعب سلطة التشريع ، ويقر السياسة العامة للدولة والخطة العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ، والموازنة العامة للدولة ، كما يمارس الرقابة على اعمال السلطة التنفيذية . وذلك كله على الوجه المبين في الدستور .

المادة ٨٧ : ... ويجوز لرئيس الجمهورية ان يعين في مجلس الشعب عددا لا يزيد على عشرة .

المادة ٩٢ : مدة مجلس الشعب خمس سنوات مبلادة من تاريخ اول اجتماع له .

المادة ١٠٨ : لرئيس الجمهورية عند الضرورة وفي الاحوال الاستثنائية وبناء على تفويض من مجلس الشعب بأغلبية ثلثي اعضائه ان يصدر قرارات لها قوة القانون .

المادة ١١٢ : لرئيس الجمهورية حق اصدار القوانين او الاعتراض عليها .

المادة ١١٣ : ... واذا رد القانون) .. الى المجلس واقره بأغلبية الثلثي اعضائه اعتبر قانونا واصدر .

- المادة ١١٤ : ... ولا يجوز لمجلس الشعب ان يعدل مشروع الموازنة الا بموافقة الحكومة .

المادة ١١٨ : ... كما يجب عرض التقرير السنوي للجهاز المركزي للمحاسبات وملاحظاته على مجلس الشعب .

المادة ١٢٦ : الوزراء مسئولون أمام مجلس الشعب عن السياسة العامة للدولة ، وكل مدير مسئول عن اعمال وزارته ... ويكون سحب الثقة بأغلبية اعضاء المجلس .

المادة ١٢٧ : لمجلس الشعب بناء على طلب عشر اعضائه مسئولية رئيس مجلس الوزراء ، ويصدر القرار بأغلبية اعضاء المجلس . ولا يجوز ان يصدر هذا القرار الا بعد استجواب موجه الى الحكومة وبعد ثلاثة ايام عى الاقل من تقديم الطلب . وفي حالة تقرير المسئولية يعد المجلس تقريراً يرفعه الى رئيس الجمهورية متضمناً عناصر الموضوع وما انتهى اليه من رأي في هذا الشأن واسبابه . ولرئيس الجمهورية ان يرد التقرير الى المجلس خلال عشرة ايام ، فإذا عاد المجلس الى اقراره مسن جديد ، جاز لرئيس الجمهورية ان يعرض موضوع النزاع بين المجلس والحكومة على الاستفتاء الشعبي .

فاذا جاءت نتيجة الاستفتاء مؤيدة للحكومة اعبر المجلس منحلا ، والا قبل رئيس الجمهورية استقالة الوزارة .

المادة ١٣٢ : يلقي رئيس الجمهورية عند افتتاح دور الانعقاد العادي لمجلس الشعب بياناً يتضمن السياسة العامة للدولة .

المادة ١٣٣ : يقدم رئيس مجلس الوزراء بعد تأليف الوزارة ، وعند افتتاح دور الانعقاد العادي لمجلس الشعب ، برنامج الوزارة .

المادة ١٣٦ : لا يجوز لرئيس الجمهورية حل مجلس الشعب الا عند الضرورة وبعد استفتاء شعبي . ويصدر رئيس الجمهورية قرارا بوقف جلسات المجلس واجراء الاستفتاء خلال ثلاثين يوما ، فاذا اقرت الاغلبية المطلقة لعدد من أعطوا اصواتهم الحل ، اصدر رئيس الجمهورية قرارا به .

المادة ١٣٧ : يتولى رئيس الجمهورية السلطة التنفيذية .

المادة ١٣٨ : يضع رئيس الجمهورية مسع رئيس الوزراء السياسة العامة للدولة ، ويشرفان على تنفيذها .

المادة ١٤٢ : لرئيس الجمهورية حق دعوة مجلس الوزراء للانعقاد وحضور جلساته ، تكون له رئاسة الجلسات التي يحضرها ، كما يكون له حق طلب تقارير من الوزراء .

المادة ١٤٧ : اذا حدث في غيبة مجلس الشعب ما يوجب الاسراع في اتخاذ تدابير لا تحتمل التأخير ، جاز لرئيس الجمهورية أن يصدر في شأنها قرارات تكون قوة في القانون .

المادة ١٤٨ : يعلن رئيس الجمهورية حالة الطوارئ .

المادة ١٥٢ : لرئيس الجمهورية أن يستلني الشعب في المسائل الهامة التي تتصل بمصالح البلاد العليا .

المادة ١٥٣ : الحكومة هي الهيئة التنفيذية والادارية العليا للدولة ، وتتكون الحكومة من رئيس مجلس الوزراء ونواب الوزراء ونوابهم .

المادة ١٥٦ : يمارس مجلس الوزراء بوجه خاص الاختصاصات الآتية :

(ا) الاشتراك مع رئيس الجمهورية في وضع السياسة العامة للدولة ، والاشراف على تنفيذها .

(ب) توجيه وتنسيق اعمال الوزارات والجهات التابعة لها والهيئات والمؤسسات العامة .

(ج) اصدار القرارات الادارية والتنفيذية .

المادة ١٧١ : ينظم القانون ترتيب محاكم أمن الدولة ، ويبين اختصاصاتها والشروط الواجب توافرها فيمن يتولون القضاء فيها .

المادة ١٧٣ : يقوم على شئون الهيئات القضائية مجلس أعلى يرأسه رئيس الجمهورية .

المادة ١٧٥ : تتولى المحكمة الدستورية العليا دون غيرها الرقابة القضائية على دستورية القوانين واللوائح ، وتتولى تفسير النصوص التشريعية ، وذلك كل على الوجه المبين في القانون .

المادة ١٩٢ : تمارس المحكمة العليا اختصاصاتها المبينة في القانون الصادر
بانشائها وذلك حتى يتم تشكيل المحكمة الدستورية العليا .

٢ - قانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧٢

بشان حماية الوحدة الوطنية

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتي نصه وقد أصدرناه :

مادة ١ - حماية الوحدة الوطنية واجب كل مواطن ، وعلى جميع مؤسسات
الدولة والمنظمات الجماهيرية العمل على دعمها وصيانتها .

ويقصد بالوحدة الوطنية في تطبيق احكام هذا القانون ، الوحدة القائمة على
احترام نظام الدولة والقومات الاساسية للمجتمع كما حددها الدستور وعلى وجه
الخصوص :

(ا) تحالف قوى الشعب العاملة .

(ب) تكافؤ الفرص والمساواة بين المواطنين في الحقوق والواجبات العامة .

(ج) حرية العقيدة وحرية الرأي بما لا يمس حريات الآخرين او القومات
الاساسية للمجتمع .

(د) سيادة القانون .

وتقوم الوحدة الوطنية على اساس اعطاء الاولوية دائماً لاهداف النضال
الوطني والتحرري وعلى افضلية المصالح القومية الشاملة على المصالح الخاصة لكل
قوة أو طائفة أو فئة اجتماعية .

مادة ٢ - الاتحاد الاشتراكي العربي هو التنظيم السياسي الوحيد المعبر عن
تحالف قوى الشعب العاملة .

وهو يكفل اوسع مدى للمناقشة الحرة داخل تشكيلاته ، والتنظيمات
الجماهيرية المرتبطة به .

ولا يجوز انشاء تنظيمات سياسية خارج الانحداد الاشتراكي العربي او
منظمات جماهيرية أخرى خارج المنظمات الجماهيرية التي تشكل طبقاً للقانون .

مادة ٣ - يعاقب بالحبس كل من انشأ أو نظم أو ادار جمعية أو هيئة أو
منظمة أو جماعة على خلاف حكم المادة السابقة . ويعاقب بالحبس مدة لا تزيد على
سنة كل من انضم الى إحدى هذه الجمعيات أو الهيئات أو المنظمات أو الجماعات
أو اشترك فيها ، ويعفى من العقوبة كل من بادر بإبلاغ السلطات المختصة عن وجود
جمعيات أو هيئات أو منظمات أو جماعات منشأة على خلاف ما تقدم اذا تم الإبلاغ

قبل بدء التحقيق ، ويجوز للمحكمة الاعفاء من العقوبة اذا تم الابلاغ بمبدأ بدء التحقيق ، ويمكن من الكشف عن مرتكبي الجريمة الآخرين .

وتتقضي المحكمة في جميع الاحوال عند الحكم بالادانة بحسب الجمعيات او الهيئات او المنظمات او الجماعات المذكورة واغلاق امكنتها ومصادرة الاموال والامتعة والادوات والاوراق الخاصة بها او المدة لاستعمالها .

مادة ٤ - يعاقب بالحبس كل من عرض الوحدة الوطنية للخطر بان لجأ الى العنف او التهديد او آية وسيلة أخرى غير مشروعة لمناهضة السياسة العامة المعلنة للدولة او للتأثير على مؤسساتها السياسية والدستورية في اتخاذ قرار بشأنها .

مادة ٥ - يعاقب بالحبس وبغرامة لا تقل عن خمسين جنيهها ولا تتجاوز مائتي جنيه كل من اذاع عمدا اخبارا او بيانات او اشاعات كاذبة او مغرصة بقصد الاضرار بالوحدة الوطنية بين قوى تحالف الشعب او بين طوائفه .

وتكون العقوبة السجن وبغرامة لا تقل عن مائة جنيه ولا تتجاوز خمسمائة جنيه اذا وقعت الجريمة في زمن الحرب ، فاذا اتخذت هذه الاذاعة صورة دعائية مثيرة موجهة للعسكريين في زمن الحرب كانت العقوبة الاشغال المؤقتة .

مادة ٦ - يعاقب بالحبس كل من حرض باحدى وسائل العلانية المنصوص عنها في المادة ١٧١ عقوبات على بغض فئة من فئات قوى التحالف او طائفة من الناس او على الاذراء بها او اثارة الفتنة بينها ، اذا كان من شأن هذا التحريض الاضرار بالوحدة الوطنية .

مادة ٧ - تكون العقوبة الاشغال الشاقة المؤقتة او السجن اذا ارتكبت الجرائم المبينة بالمواد ٣ و ٤ و ٥ و ٦ من هذا القانون بناء على تخابر مع دولة اجنبية .
وتكون العقوبة الاشغال الشاقة المؤبدة اذا ارتكبت بناء على تخابر مع دولة معادية .

مادة ٨ - لا تخل احكام هذا القانون بأية عقوبة اشد منصوص عليها في قانون العقوبات او اي قانون آخر .

مادة ٩ - لا ترفع الدعوى الجنائية في الجرائم المنصوص عليها في هذا القانون الا بناء على طلب كتابي من وزير العدل ويجوز للنيابة العامة احالة الجرائم المنصوص عليها في هذا القانون الى محاكم امن الدولة المختصة .

مادة ١٠ - ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ نشره .
ويصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها ؟

صدر برئاسة الجمهورية في ٥ شعبان سنة ١٣٩٢ (١٣ سبتمبر سنة ١٩٧٢)

انور السادات

٣ - نص قانون حماية أمن الوطن والمواطنين

● مادة ١ : حرية تكوين الاحزاب مكفولة طبقا لما ينص عليه القانون الخاص بانشاء الاحزاب حال صدوره من السلطة التشريعية .

● مادة ٢ : التنظيمات المعادية لنظام المجتمع او ذات الطابع العسكري محظورة طبقا للدستور ويعاقب بالاشغال الشاقة المؤقتة او المؤبدة كل من شارك فيها او دعا الى انشائها .

● مادة ٣ : الملكية العامة ملك للشعب والملكية التعاونية والملكية الخاصة مصونة طبقا للدستور ويعاقب بالاشغال الشاقة المؤبدة كل من تجمهر بقصد تخريب او اتلاف الاملاك العامة او التعاونية او الخاصة وتطبق نفس العقوبة على المحرضين والمشجعين .

● مادة ٤ - اداء الضرائب والتكاليف العامة واجب وفق القانون ورفع الضرائب كلية عن الفلاحين الذين يملكون ثلاثة افدنة فاقل وعلى الدخول التى لا تتعدى ٥٠٠ جنيه في السنة .

● مادة ٥ : على كل مواطن ان يتقدم ببيان ما لديه من ثروة مهما تنوعت وايضا تكون هو وزوجته واولاده القصر في خلال ثلاثة شهور من صدور هذا القانون وتدرج في بطاقة ضريبية لكل مواطن ويعاقب كل من يقدم بيانات غير صحيحة عن ثروته او يتهرب من اداء الضرائب والتكاليف العامة بالاشغال الشاقة المؤقتة . وتعتبر جريمة التهرب من اداء الضرائب او تقديم بيانات غير صحيحة عن الثروة جريمة مخلة بالشرف والامانة تحرم من تثبت عليه تولى المناصب العامة وتفقده الثقة والاعتبار .

● مادة ٦ : يعاقب بالاشغال الشاقة المؤبدة كل من دبر او شارك في تجمهر يؤدي الى اثاره الجماهير بدعوتهم الى تعطيل تنفيذ القوانين واللوائح بهدف التأثير على ممارسة السلطات الدستورية لعمالها او منزع الهيئات الحكومية او مؤسسات القطاع العام او الخاص او معاهد العلم من ممارسه عملها باستعمال القوة او التهديد باستعمالها . وتطبق نفس العقوبة على مدبري التجمهر . ولو لم يكونوا مشتركين فيه وعلى المحرضين والمشجعين .

● مادة ٧ : يعاقب بالاشغال الشاقة المؤبدة العاملون الذين يضربون عن عملهم عمدا متفقين في ذلك او مبتغيين تحقيق غرض مشترك اذا كان من شأن هذا الاضراب تهديد الاقتصاد القومي .

● مادة ٨ : يعاقب بالاشغال الشاقة المؤبدة كل من دبر او شارك في تجمهر او اعتصام من شأنه ان يعرض السلم العام للخطر .

● مادة ٩ : يلقى كل ما يخالف ذلك من احكام .

● مادة ١٠ : يعمل بهذا القانون من تاريخ نشره .

● مادة ١١ : يطرح هذا القرار بقانون اعمالا للمادة ٧٤ من الدستور على الاستفتاء الشعبي خلال اسبوع من تاريخ نشره وهما انما اوقعه امام الشعب وبخضوره .

رئيس الجمهورية
قانون رقم ٢ لسنة ١٩٧٧
صدر في مجلس الشعب بتاريخ ١٩٧٧/٢/٣
واقره استفتاء ١٩٧٧/٢/١٠

٤ - قانون الجبهة الداخلية والسلام الاجتماعي

يتألف مشروع القانون من ١٣ مادة حظرت المادة الاولى منه اية دعوة يكون هدفها مناهضة المبادئ التي قامت عليها ثورة ٢٣ تموز او الترويج لمذاهب هدفها مناهضة النظام الاشتراكي الديمقراطي .

وتنص المادة الثانية على انه لا يجوز تولي الوظائف العليا التي تقوم على التوجيه والقيادة في الدولة او القطاع العام او الوظائف ذات التأثير في الرأي العام ومناصب الاعضاء المعيّنين في مجالس ادارات الهيئات والشركات العامة والمؤسسات الصحافية لكل من ثبت في التحقيق الذي يجريه المدي العام الاشتراكي انه يدعو او يشترك في الدعوة الى مذاهب تنطوي على اخطار للشرائع السماوية او تتنافى مع احكامها ، وتضيف المادة الثانية انه على المدي الاشتراكي ان يتقدم بتقريره الى رئيس الوزراء او المجلس الاعلى للصحافة على حسب الاحوال ، لطلب نقل من ينطبق عليهم حكم الفقرة السابقة الى وظائف لا يدخل في اختصاصها التوجيه والقيادة او التأثير في الرأي العام .

وتنص المادة الثالثة التي تمت الموافقة عليها على عدم قبول من يدعو او يشترك في الدعوة الى مذاهب تنكر الشرائع السماوية في عضوية مجالس ادارات النقابات العمالية والمهنية والاتحادات والمجالس المحلية والجمعيات التعاونية .

وتحظر المادة الرابعة الانتماء الى الاحزاب السياسية او ممارسة اي نشاط سياسي على كل من تسبب في افساد الحياة السياسية قبل قيام ثورة ٢٣ تموز ١٩٥٢ سواء كان ذلك بالاشتراك في تقلد المناصب الوزارية منتحيا الى الاحزاب السياسية التي كانت بالحكم قبل ١٩٥٢ او بالاشتراك في قيادة الاحزاب وادارتها فيما عدا الحزب الوطني والحزب الاشتراكي (حزب مصر الفتاة) .

وتشير المادة الخامسة الى ان الحظر المنصوص عليه في المادة السابقة يسري على من حكم بادانته من محكمة الثورة في الجناية رقم واحد سنة ١٩٧١ الخاصة بمن شكلوا مراكز قوى بعد ثورة ٢٣ تموز . كما يسري الحظر على من حكم بادانته في احدى الجرائم المتعلقة بالمساس بطريقة غير مشروعة بالحريات الشخصية للمواطنين والتعدي على حياتهم الخاصة او ايدائهم بدنيا او معنويا .

ويسري كذلك على من حكم بادانته في احدى جرائم الاخلال بالوحدة الوطنية

والسلام الاجتماعي ومن حكم بادانته في احدى الجرائم المفرة بأمن الحكومة مسن الخارج او الداخل ، وذلك كله ما لم يكن المحكوم عليه قد رد اليه اعتباره .
 واجازت المادة السادسة ، للجنة المنصوص عليها في المادة الثامنة من القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٧ ان تصدر قرارا بحرمان اي شخص من الانتماء الى الاحزاب السياسية وممارسة اي نشاط سياسي اذا ثبت لها بالتحقيق الذي يجريه المدعي الاشتراكي انه اتى افعالا من شأنها افساد الحياة السياسية في البلاد او تعريض الوحدة الوطنية او السلام الاجتماعي للخطر .

وتقول المادة السابعة ان احكام المواد الرابعة والخامسة والسادسة لا تسري على من يصدر بشأنهم قرار بالعفو او بالاستثناء من رئيس الجمهورية وذلك بمد تاريخ العمل بهذا القانون .

واكدت المادة الثامنة ملكية الشعب للصحافة وحرية النشر في حدود احكام القوانين المنظمة للصحافة والنشر واحكام ميثاق الشرف الصحفي .

وتناولت المادة التاسعة العقوبات الخاصة بالجنح التي تقع بواسطة الصحفي على ما ينشره او يديعه اي مصري في الخارج اذا كان من شأنه المساس بالمصالح القومية العليا للبلاد او افساد الحياة السياسية او تعريض الوحدة الوطنية والسلام الاجتماعي للخطر .

واشارت المادة العاشرة الى انه اذا ثبت خروج احد الاحزاب او بعض قياداته على مبادئ النظام الاشتراكي الديمقراطي او قيم المجتمع الروحية والدينية وارتكابه ، او بعض قياداته افعالا تهدد السلام الاجتماعي او الوحدة الوطنية ، او اذا قبل في عضويته اي شخص ممن تنطبق عليهم احكام المواد السابقة ان يوقف عن العمل لمقتضيات المصلحة القومية العليا .

وتحدثت المادة الحادية عشرة عن مسؤولية المدعي العام الاشتراكي لتأمين سلام المجتمع ونظامه الاساسي وخولت المادة الثانية عشرة المدعي الاشتراكي حق اخطار مجلس الشعب بما يتخذ من اجراءات طبقا لاحكام القانون خلال سبعة ايام من تاريخ اتخاذها ، على ان يقدم تقريراً بما تم بشأن هذه الاجراءات وبما يكون قد صدر متعلقاً بها من قرارات .

واشارت المادة الثالثة عشرة الى ان كل من يخالف احكام المواد ٤ وه و٦ و١٠ من هذا القانون يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن ثلاثة اشهر وبغرامة لا تقل عن ثلاثمائة جنيه ولا تزيد عن ثلاثة الاف جنيه .

ونصت المادة الرابعة عشرة على ان يلفى كل نص يخالف احكام هذا القانون .
 كما نصت المادة الخامسة عشرة والاخيرة على نشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ويعمل به من تاريخ نشره .

اللجنة التشريعية بمجلس الشعب

١٩٧٨/٥/٣١

المصادر

أ - مؤلفات

ب - وثائق

ج - صحف يومية ومجلات ودوريات

١- مؤلفات

- ١ - ابراهيم ، سعد الدين
كيسنجر وصراع الشرق الاوسط - دار الطليعة بيروت - ١٩٧٥
- ٢ - الاخضر ، العفيف
الثورة الالمانية ١٩١٨ - ١٩١٩ - دار الطليعة - بيروت ١٩٧٣
- ٣ - اسكندر ، أمير
صراع اليمين واليسار في الثقافة المصرية - دار ابن خلدون - بيروت ١٩٧٨
- ٤ - البشري ، طارق
- الحركة السياسية في مصر (١٩٤٥ - ١٩٥٢)
الهبة المصرية للكتاب - القاهرة ١٩٧٢
- الديموقراطية والناصرية
دار الثقافة الجديدة - القاهرة ١٩٧٥
- ٥ - بيرك ، جاك BERQUE, Jacques
عوالم عربية ARABIES
ستوك Stock
باريس ٧٨ Paris 1978.
- ٦ - نابت ، احمد
مصر بين التنمية والتسوية
دار الفكر الجديد - بيروت ١٩٧٦
- ٧ - ثيري ديزجاردان Thierry DESJARDIN
البارود والسلطة La Poudre et le Pouvoir
فرناند ناثان Fernand Nathan
باريس ١٩٧٧ Paris 1977.
- ٨ - الجريتلي ، علي
- خمسة وعشرون عاما : دراسة تحليلية للسياسات الاقتصادية في مصر
١٩٥٢ - ١٩٧٧ - القاهرة ١٩٧٨
- ٩ - الحافظ ، ياسين
اللاعقلانية في السياسة ، دار الطليعة - بيروت ١٩٧٥
- ١٠ - حمدان ، كمال (وآخرون)
الدول الكبرى والصراع العربي الاسرائيلي
المؤسسة العربية للدراسات والنشر - بيروت ١٩٧٦

- ١١ - حمروش ، احمد
قصة ثورة يوليو
المؤسسة العربية للدراسات والنشر - بيروت ١٩٧٤
- ١٢ - ربيع ، حامد
- الحرب النفسية في المنطقة العربية
المؤسسة العربية للدراسات والنشر - بيروت ١٩٧٤
- سلاح البترول والصراع العربي الاسرائيلي
المؤسسة العربية للدراسات والنشر - بيروت ١٩٧٤
- ١٣ - رمضان ، عبد العظيم
- تطور الحركة الوطنية في مصر (١٩١٨ - ١٩٣٦)
دار الكاتب العربي - القاهرة ١٩٦٨
- عبد الناصر وازمة مارس ١٩٥٤
دار روز اليوسف - القاهرة ١٩٧٦
- ١٤ - السادات ، انور
- البحث عن الذات
المكتب المصري الحديث - القاهرة ١٩٧٨
- برنامج العمل الوطني
الهيئة العامة للمطابع الاميرية - القاهرة ١٩٧١
- ١٥ - السعيد ، رفعت
- حسن البنا : متى ، كيف ، ولماذا ؟
مكتبة مدبواي - القاهرة ١٩٧٨
- اوراق ناصرية في ملف سري للغاية
دار الثقافة الجديدة - القاهرة ١٩٧٥
- اليسار المصري وقضية فلسطين
دار الفارابي - بيروت ١٩٧٥
- ١٦ - سويد ، محمود
الصراع على ارض التسوية الاسرائيلية
دار الطليعة - بيروت ١٩٧٨
- ١٧ - سيف الدولة ، عصمت
- هل كان عبد الناصر دكتاتورا ؟
دار المسيرة - بيروت ١٩٧٧
- الاحزاب ومشكلة الديموقراطية في مصر
دار المسيرة - بيروت ١٩٧٧
- ١٨ - شاكر ، ط. ث (الاسم المستعار لميشيل كامل - باذن منه)
قضايا التحرر الوطني والثورة الاشتراكية
دار الفارابي - بيروت ١٩٧١

- ١٩ - شكري ، غالي
النهضة والسقوط في الفكر المصري الحديث
دار الطليعة - بيروت ١٩٧٨
- ٢٠ - صايغ ، انيس
الفكرة العربية في مصر
بيروت ١٩٥٩ (مطبعة هيكال الغريب)
- ٢١ - طارق
- مسيرة السادات من سالزبورغ حتى الكنيست
مكان النشر غير مثبت - ١٩٧٧
- ٢٢ - عامر ، انور
حكم عبد الناصر - النظرية والتطبيق
المكتبة النموذجية - القاهرة ١٩٧١
- ٢٣ - عبد الحكيم ، طاهر
- خطوة خطوة من العدوان الى الردة
بغداد ١٩٧٦ (مطابع جريدة الثورة العراقية)
- حول حرب تشرين والتسوية الاميركية
المؤسسة العربية للدراسات والنشر - بيروت ١٩٧٦
- كارتر والتسوية في الشرق الاوسط
دار ابن خلدون - بيروت ١٩٧٧
- ٢٤ - عبد الملك ، انور
- الجدلية الاجتماعية
لوسوي - باريس ١٩٧٢
- المجتمع المصري والجيش
دار الطليعة - بيروت ١٩٧٤
- ٢٥ - العظم ، صادق جلال
- نقد الفكر الديني
دار الطليعة - بيروت ١٩٧٤
- سياسة كارتر ومنظرو الحقبة السعودية
دار الطليعة - بيروت ١٩٧٧
- ٢٦ - العقاد ، عباس محمود
عبقري الاصلاح محمد عبده
القاهرة ١٩٦٢
- ٢٧ - عوض ، لويس
تاريخ الفكر المصري الحديث
دار الهلال - القاهرة ١٩٦٩

- ٢٨ - عيسى ، صلاح
الثروة العربية
المؤسسة العربية للدراسات والنشر - بيروت ١٩٧٢
- ٢٩ - فرح ، الياس
٦ تشرين الاول بين التسوية والتحرير
دار الطليعة بيروت ١٩٧٤
- ٣٠ - فرحات ، البير
مصر في ظل السادات (١٩٧٠ - ١٩٧٧)
دار الفارابي - بيروت ١٩٧٨
- ٣١ - قرقوط ، ذوقان
تطور الفكرة العربية في مصر
المؤسسة العربية للدراسات والنشر - بيروت ١٩٧٢
- ٣٢ - مرسي ، فؤاد
هذا الانفتاح الاقتصادي
دار الثقافة الجديدة - القاهرة ١٩٧٦
- ٣٣ - مطر ، فؤاد
أين أصبح عبد الناصر في جمهورية السادات
دار النهار للنشر - بيروت ١٩٧٢
- ٣٤ - موسى ، سلامة
تربية سلامة موسى
مكتبة الخانجي ، القاهرة ١٩٥٨
- ٣٥ - هيكل ، محمد حسنين
الطريق الى رمضان
دار النهار للنشر - بيروت ١٩٧٥

ب - وثائق

- ١ - المضبطة الرسمية لاجتماعات مجلس الشعب (البرلمان) - السنوات ١٩٧٤ ، ١٩٧٥ ، ١٩٧٦ .
- ٢ - الانتفاضة الطلابية في مصر (بيانات الحركة)
دار ابن خلدون - بيروت ١٩٧٢
- ٣ - الحركة الوطنية الديموقراطية الجديدة في مصر
دار ابن خلدون - بيروت - تاريخ النشر غير مثبت
- ٤ - الندوة الدولية لحرب اكتوبر
ادارة المطبوعات والنشر للقوات المسلحة - القاهرة ١٩٧٦
- ٥ - قوانين الطوارئ وامن الدولة والحراسات
جمع مصطفى كامل منيب الحامي
دار الفكر العربي - القاهرة ١٩٧٣
- ٦ - الديموقراطية والحريات الاكاديمية في الجامعات المصرية
نشرة عن حزب التجمع الوطني التقدمي الوحدوي
مكتب الادباء والفنانين - مطبوعات الحزب - القاهرة ١٩٧٨
- ٧ - البرنامج السياسي للحزب الوطني التقدمي الوحدوي
دار ابن خلدون - بيروت ١٩٧٨
- ٨ - ردنا على الحكومة
مطبوعات جريدة « الاهالي » المصرية - القاهرة ١٩٧٨
- ٩ - لماذا نعارض الحكومة ؟
خالد محيي الدين وآخرون - مطبوعات حزب التجمع - القاهرة ١٩٧٧
- ١٠ - محاكمات الثورة - الكتاب الاول - القاهرة ١٩٥٤
- ١١ - ملف عبد الناصر بين اليسار وتوفيق الحكيم
دار القضاء - بيروت ١٩٧٥

ج - صحف يومية ومجلات ودوريات

المصرية	١ - الاهرام
المصرية	٢ - الاخبار
المصرية	٣ - اخبار اليوم
المصرية	٤ - الجمهورية
المصرية	٥ - الاهالي
اللبنانية	٦ - المحرر
اللبنانية	٧ - النهار
اللبنانية	٨ - السفير
العراقية	٩ - الثورة
السورية	١٠ - تشرين
اللندنية	١١ - الشرق الاوسط
البريطانية	١٢ - الديلي ميرور
المصرية	١٣ - المصري
المصرية	١٤ - الوقائع
المصرية	١٥ - روز اليوسف
المصرية	١٦ - المجلة الاقتصادية
المصرية	١٧ - مصر المعاصرة
اللبنانية	١٨ - البلاغ
اللبنانية	١٩ - الكفاح العربي
اللندنية	٢٠ - الدستور
الباريسية	٢١ - الوطن العربي
اللبنانية	٢٢ - الحرية
البيروتية	٢٣ - كتابات مصرية
المصرية	٢٤ - الشباب
المصرية	٢٥ - الطليعة
الفرنسية	٢٦ - لوموند دبلوماسيك
البيروتية	٢٧ - الكاتب الفلسطيني
الباريسية	٢٨ - المستقبل
اللبنانية	٢٩ - دراسات عربية
العراقية	٣٠ - الف بقاء
الباريسية	٣١ - النهار العربي والدولي
البيروتية	٣٢ - الشيومي المصري

البابلية	٣٣ - اليسار العربي
البيروتية	٣٤ - التضامن
(سرية)	٣٥ - اوراق ديموقراطية
(سرية)	٣٦ - الانتفاضة
(سرية)	٣٧ - الانتصار
العراقية	٣٨ - الثقافة
الإبكونومست - لندن	٣٩ - النشرة السنوية للشرق الاوسط ١٩٧٧ دائرة الابحاث في

الفهرس

صفحة

٥	اهداء
٦	شكر وتقدير
٧	مدخل الى سوسيولوجيا الثورة المضادة
	القسم الاول :
٢٩	« الرقابة الإيجابية » من الهزيمة الى الحرب
٣٠	الفصل الاول : في البدء كان الانقلاب
٥٨	الفصل الثاني : الاحتواء والمواجهة
	الفصل الثالث : من اوراق الخطوة الاولى نحو
١٣٠	ثورة ثقافية شاملة
١٥٤	الفصل الرابع : الحرب البديلة
	القسم الثاني :
١٨٩	اتفاقية سيناء نقطة التحول الاستراتيجية
١٩٠	الفصل الاول : من يلقي - باسم مصر - اتفاقية سيناء ؟
٢٠٦	الفصل الثاني : راسمالية فيغير اوانها
٢٤٣	الفصل الثالث : الشارع - اليسار
٢٦٤	الفصل الرابع : نحو برنامج للعمل الوطني

صفحة

القسم الثالث :

٢٨٩	الثورة المضادة تواجه « المازق »
٢٩٠	الفصل الاول : اليمين الديني يشهر السلاح
٣٢٧	الفصل الثاني : الثورة المعاقة او يناير المستمر
	الفصل الثالث : الديمقراطية بين الثورة الناقصة
٣٦٢	والثورة المضادة
٤٢٧	الفصل الرابع : دكتاتورية العبور الى الصلح المنفرد
٤٥٧	خاتمة : في سوسيولوجيا الثورة الثقافية
٤٨٣	وثائق
٥١٥	المصادر

كشاف الأعلام

إعداد : علي ابراهيم

الأسماء العربية مفهومة حسب الاسم الأول ،
والأسماء الأجنبية مفهومة حسب اسم العائلة ،
فيما عدا الأسماء ، التي تستند شهرتها إلى الاسم
الأول .

أحمد أبو إسحاق / ٢٠٣ / ٣٤١	ابراهيم اصلان / ١٣١
المشير أحمد إسحاق / ٩٧ / ١٦١ / ١٦٧	ابراهيم الورداني / ١٣٣
٢٥٧ / ١٧٣	ابراهيم باشا / ٤٦٣ / ٤٦٤ / ٤٦٥ / ٤٧١ / ٤٨٠
أحمد الحمصي / ١٣٧	ابراهيم حلمي عبد الرحمن / ٢١٧
أحمد بهاء الدين / ١٤١ / ١٥١ / ٣٣١ / ٤٠٣	ابراهيم عامر / ٤٠٦
أحمد حسين / ٣٠٦ / ٣٠٧ / ٤٢٠	ابراهيم فصي / ١٣١
أحمد خروش / ١٩٣ / ١٩٦ / ١٩٧	ابراهيم منصور / ١٣١ / ١٣٧ / ١٤٥ / ١٤٦
(اللواء) أحمد رشدي / ٣٤٧	ابراهيم هلال / ٢٩٠ / ٢٩٢ / ٢٩٣
أحمد عباس صالح / ٢٦٩ / ٤٠٢	إبن آياس / ٣٦٩
أحمد عبد الآخر / ٧٥ / ٨٨ / ٩٩ / ١٥٠	إبن قفري / ٣٦٩
أحمد عبد المعطي حجازي / ١٣٧	أبو الأعلى المودودي / ٣٢١
أحمد عبده الشراصي / ٩٥	أبو العز الحبري / ٤٢٠
أحمد عرابي / ١٦ / ٢٦ / ١٧١ / ١٧٣	أبو سيف يوسف / ٦١ / ١٤٥ / ٢٦٨ / ٢٦٩
٣٠٠ / ٣٣٧ / ٣٤٩ / ٣٧١ / ٣٧٢	(المشير) أبو غزالة - انظر المشير عبد الحليم أبو غزالة
٣٧٣ / ٣٧٤ / ٣٧٥ / ٤٦٥ / ٤٦٧	أبو يوسف / ١٤٤
٤٦٨ / ٤٦٩ / ٤٧٠ / ٤٧١ / ٤٧٦ / ٤٧٧	إحسان عبد القدوس / ١٢٠ / ٣٣١ / ٤٠٣
أحمد فؤاد الثاني / ٣٤	
أحمد فؤاد نجم / ٤٠٨	

أحمد كمال أبو الفتح / ٩٥
 أحمد كمال أبو الجهد / ٧٥ / ٨٨ / ٩٩ / ١٥٠
 أحمد يونس / ١١٨ / ٤٥٤
 اعصابون / ١٧١ / ٤٦١ / ٤٦٣
 (الملك) إدريس السنوسي / ٤٣٠
 ادب دجيري / ١٤٠
 الحديري (إسماعيل) / ٦٦ / ٣٧١ / ٣٧٢
 / ٤٦٦ / ٤٤٣ / ٣٧٨ / ٤١١
 ٤٧٦ / ٤٧٨
 إسماعيل صبري عبد الله / ٥٦ / ٦١ / ١٠٨
 إسماعيل (باشا) صدقي / ١٠٤ / ١٠٥
 ٢٥٢ / ٢٩٦ / ٣٥٤ / ٣٩٣ / ٤٧١
 إسماعيل فهمي / ٣٦
 اشرف غربال / ٣٢٥
 اشرف مروان / ٤٤٩
 أفلاطون (فيلسوف يوناني) / ٤٦٢
 الإسكندر الأكبر / ٤٦١ / ٤٦٢
 د . الأسويطي (انظر د . اوديت الأسويطي)
 الألفهاري (انظر جمال الدين الألفهاري)
 البكري / ٢٥٦ / ٣٨٣
 الجعفي / انظر عبد الرحمن الجعفي
 (الملك) الحسن الثاني / ٤٣٣
 الخولي (انظر لطفي الخولي)
 السادات (انظر أنور السادات)
 السنوسي (انظر الملك إدريس السنوسي)
 السيد إسماعيل / (انظر محمد عثمان إسماعيل)
 السيد المسيح / (انظر يسوع النبي)
 السيد ياسين / ٣٣٣
 الفريق الشاذلي / (انظر سعد الدين الشاذلي)
 الشرقاوي / (انظر عبد الرحمن الشرقاوي)
 الشيخ أحمد الشيخ / ٩٣
 الطهطاوي / (انظر رفاة الطهطاوي)
 الطيف الأخضر / ١٠
 العمري / ٣٦٩
 الفهد لرج / ١٥١ / ٣٣٣
 القريزي / ٣٦٩
 الكوراني (زاهد شيعي) / ٣٦٩

البيضا ناصف / ٥٥ / ٣٨٦
 البحري (انظر محمد جعفر البحري)
 أم محمد / ٣٣٥ / ٣٣٦
 أمل دنقل / ١٣١ / ١٤٥
 امير اسكندر / ١٤٥
 أمين سليمان / ٦٨
 أمين عثمان / ٣٤
 المنجز (فردريك) / ٧ / ٨ / ٩ / ١٠ / ١١
 ٣٦٧ / ٤٥٨
 أنور السادات / ٢٢ / ٢٣ / ٢٤ / ٢٥ / ٢٦
 ٢٨ / ٣٠ / ٣١ / ٣٢ / ٣٣ / ٣٤ / ٣٥
 ٣٦ / ٣٧ / ٣٨ / ٤٧ / ٤٩ / ٥٠ / ٥١
 ٥٢ / ٥٣ / ٥٤ / ٥٦ / ٥٧ / ٥٨ / ٥٩
 ٦٠ / ٦١ / ٦٣ / ٧٢ / ٧٤ / ٧٥ / ٧٦
 ٨٨ / ٩١ / ٩٢ / ٩٣ / ٩٤ / ٩٥ / ٩٦
 ٩٧ / ٩٨ / ٩٩ / ١٠٠ / ١١٠ / ١١١
 ١١٣ / ١١٦ / ١١٨ / ١١٩ / ١٢٠
 ١٢٢ / ١٢٥ / ١٢٦ / ١٢٧ / ١٢٨
 ١٤٩ / ١٥١ / ١٥٧ / ١٥٨ / ١٦٠
 ١٦١ / ١٦٣ / ١٦٤ / ١٦٥ / ١٦٦
 ١٦٧ / ١٦٨ / ١٦٩ / ١٧٢ / ١٧٣
 ١٧٥ / ١٧٧ / ١٧٩ / ١٨٤ / ١٨٦
 ٢٢٣ / ٢٢٥ / ٢٢٧ / ٢٣٠ / ٢٤٠
 ٢٦٧ / ٢٩٢ / ٢٩٣ / ٣٠٣ / ٣٠٥
 ٣٠٦ / ٣٠٧ / ٣١١ / ٣١٢ / ٣١٧
 ٣٣٧ / ٣٣٨ / ٣٤١ / ٣٤٥ / ٣٤٦
 ٣٤٧ / ٣٤٨ / ٣٥١ / ٣٥٢ / ٣٥٥
 ٣٥٨ / ٣٥٩ / ٣٦٤ / ٣٦٥ / ٣٦٦
 ٣٨٥ / ٣٨٦ / ٣٨٧ / ٣٨٨ / ٣٨٩
 ٣٩٠ / ٣٩١ / ٤٠١ / ٤٠٤ / ٤٠٥
 ٤٠٦ / ٤٠٧ / ٤٠٨ / ٤١٢ / ٤١٤
 ٤١٥ / ٤١٧ / ٤١٩ / ٤٢٠ / ٤٢١
 ٤٢٢ / ٤٢٣ / ٤٢٤ / ٤٢٧ / ٤٣٠
 ٤٣٢ / ٤٣٣ / ٤٣٤ / ٤٣٥ / ٤٣٦
 ٤٣٨ / ٤٣٩ / ٤٤٣ / ٤٤٥ / ٤٤٨
 ٤٥١ / ٤٥٤ / ٤٥٤ / ٤٥٥ / ٤٦٠
 ٤٧٨ / ٤٨٤ / ٤٨٦ / ٥٠١

- أنور عبد الملك / ١٤ / ١٥ / ١٧
 انيس صايغ / ١٤٣
 ٥ . اوديت الأسروطي / ٢١٥
 اولاس ، ماري كريستين / ٤٤٣ / ٤٤٤
 اوفريس / ٤٦٣
 ايزنهاور ، دوايت / ١٦٤ / ٤٣٦
 انغيس / ٤٦٣
 بابكر النور / ٩٢
 بادو ، جون / ١٩٧
 بارليف ، حايم / ١٥٦ / ١٥٧
 بالانس ، ادجار أو / ١٥٦ / ١٦٨
 بيلهام ، شارل / ١١ / ٤٨
 بدر الدين السيد البدوي / ٤٠٣
 برديه ، كلود / ٤٠٨
 بوردا . شو / ١٠١
 بوسعد ، هندی / ٤٦١
 بسام أبو شهاب / ١٤٤
 بسولي ، حمة / ٤٥
 بطرس بطرس غالي / ٣٣١ / ٣٩٨
 بلاكني / ١٢
 بودجوري ، نيقولاى / ٥٦
 بوليك / ٣٦٩
 بومدين ، (انظر هوارى بومدين)
 بولابرت ، فابليون / ٣٦٨ / ٣٦٩ / ٣٧٠
 ٤٦١ / ٤٦٢
 بونا ماهوف / ٩٣
 بيار الجميل / ٣١٢
 بيجين ، مناحم / ٣٥ / ٤٢٧ / ٤٢٨ / ٤٣٢
 ٤٣٤ / ٤٣٨ / ٤٤٦
 بيرجس ، دونالد / ٥٧ / ٩٦ / ٩٨
 بيرجيف ، ليونيد / ١٠٠ / ١٦٣ / ٢٢٨
 ٢٣٣
 بيرك ، جاك / ١١ / ١٥ / ٤٠٨
 ييفن / ١٠٥ / ٢٩٦
 تروتسكى (ليون) / ١١ / ٤٥٩
 تيرغوت ، ن ، ديوى / ١٥٦ / ١٦٧
 تشاوسيسكو ، نيقولاى / ٤٣٣
 تشومبي ، ميس / ١٨٣
 الخديري توليق / ٣٧١ / ٣٧٢ / ٣٧٥
 ٤٦٦ / ٤٧١
 توليق الحكيم / ١٦ / ٧٥ / ١٤١ / ١٤٦
 ١٤٩ / ١٥٢ / ٢٦٨ / ٢٩٩ / ٣٥١ / ٣٩٨
 توليق الشاوى / ٢٦٢
 تولين ، آلان / ٤٠٨
 تير ، جوليب ، برز / ٤٥٩
 ثروت أباطة / ١٣٣ / ١٤٨ / ١٤٩ / ١٥٢
 ثرون ، يوجين / ٩٧ / ٩٨
 جازدن ، تيرى ، ديز / ٣٤٩ / ٣٥٩
 جازودي ، روجيه / ٩ / ١١ / ١٢٧ / ٣٥١
 ٤٧٩
 جاك بيرك / (انظر بيرك ، جاك)
 جعفر فخري / (انظر محمد جعفر فخري)
 جمال الدين الأفغانى / ٣٢١ / ٤٠٦
 جمال الصليبي / ٧٠ / ١٢٤ / ٣٣١ / ٣٤٦
 ٣٩٩
 جمال الغيطاني / ١٣١
 جمال صادق المرصاوى / ٣١٣
 جمال عبد الناصر / ٢٢ / ٢٥ / ٢٦ / ٢٨ / ٣٠
 ٣١ / ٣٢ / ٣٣ / ٣٤ / ٣٥ / ٣٧ / ٤٠
 ٤٧ / ٤٨ / ٤٩ / ٥٠ / ٥١ / ٥٢ / ٥٨
 ٦٩ / ٧١ / ٧٤ / ٩٣ / ٩٥ / ١٠٦ / ١٠٧
 ١١٠ / ١١٩ / ١٥٢ / ١٥٦ / ١٥٧
 ١٥٨ / ١٦٥ / ١٧٠ / ١٧٢ / ١٧٣
 ١٩٠ / ١٩١ / ١٩٦ / ١٩٧ / ١٩٨
 ١٩٩ / ٢٠٢ / ٢٠٣ / ٢٠٤ / ٢٠٦
 ٢٠٧ / ٢١١ / ٢٢٥ / ٢٣٥ / ٢٣٨
 ٢٤٠ / ٢٤٤ / ٢٥٠ / ٢٥٢ / ٢٥٣
 ٢٥٨ / ٢٦١ / ٢٦٣ / ٢٧١ / ٢٩٠
 ٢٩٣ / ٢٩٤ / ٢٩٦ / ٢٩٧ / ٣٠٠
 ٣٠٢ / ٣٠٣ / ٣٠٥ / ٣٢٦ / ٣٣٧
 ٣٤١ / ٣٤٩ / ٣٥٢ / ٣٥٥ / ٣٦٣
 ٣٦٥ / ٣٧٦ / ٣٧٩ / ٣٨٠ / ٣٨١

خالد محي الدين / ٢٢ / ٣١ / ٣٧ / ٣٧
 / ٣٧٩ / ٣٦٠ / ٢٩٤ / ٢٦٩ / ٢٦٨
 ٤٥٤ / ٣٩٩ / ٣٨٦
 غروشوف ، نيكيتا / ٢٣٣ / ٤٥٩
 خشبه / ١٠٥
 خليل كلفت / ١٣١
 نجيب (انظر مصطفى نجيب)

الامبراطور دقلديانوس / ٤٦٣
 دنلوب / ١٠٢ / ١٠٣ / ٤٥٥
 دنوبدي ، نجيب / ١٥٩
 دوبريه ، نجيب / ٧
 دومون ، جيه / ٤٠٨
 ديان ، موسى / ١٥٨ / ٤٢٧ / ٤٢٨
 ديجول ، شارل / ٢٩٧
 ديليس ، لوفيناند / ٤١١
 (الامبراطور) ديوكليطس / ٤٦٣
 الشيخ الذهبي / (انظر محمد حسين الذهبي)

رايين ، اسحق / ٣٤١
 رافت المبي / ١٣٧
 راندر بولو ، طاش / ٩٦ / ٩٧ / ٩٨ / ٩٩
 رشاد مهنا / ٣٧ / ١٧١
 رخوان فهمي محفوظ / ٩٥
 رشيد رضا / ٣٢١ / ٣٢٢
 د . رضوي عاشور / ١٣٧
 رفاعه الطهطاوي / ١٠٢ / ٣٠٠ / ٣٢٢
 / ٣٦٨ / ٣٦٩ / ٤٦٢ / ٤٦٥ / ٤٦٩ / ٤٧٩
 رفعت السعيد / ١٤٥ / ٣٣٣
 رمسيس الثاني / ٤٦١
 روف نفسي / ١٣١
 روجرز ، ويليام / ٣٣ / ٥١ / ٥٢ / ٥٤
 / ٩٢ / ٩٧ / ١١٠ / ١١١ / ١١٣ / ١٥٦
 / ١٥٧ / ١٥٨ / ١٦٢ / ٢١٣ / ٤٢٨
 ٤٣٠ / ٤٣٢ / ٤٣٦
 روسون ، مكسيم / ٤٠٨
 ونجيب دوبريه / (انظر ، دوبريه ، ونجيب)

٣٨٤ / ٣٨٨ / ٣٨٦ / ٣٨٥ / ٣٩٠
 / ٣٩١ / ٣٩٧ / ٣٩٩ / ٤٠٠ / ٤٠٥
 / ٤٢٥ / ٤٢٩ / ٤٣٠ / ٤٣٥ / ٤٣٦
 / ٤٣٧ / ٤٥١ / ٤٦٤ / ٤٦٧ / ٤٦٨
 ٤٧١ / ٤٧٧ / ٤٨٠
 جيل عطية ابراهيم / ١٣١
 د . جوده عبد الخالق / ٣٤٤
 (الملك) جورج الخامس / ٢٩٦
 جيفارا ، تفي / ٧

الذكور حاتم ، / (عبد القادر حاتم)
 حاتم صادق / ٣٣١
 حافظ اصماعيل / ٢٢٣ / ٢٢٥
 حافظ الأسد / ١٦٧
 حافظ بدوي / ١٥٠
 حافظ محمود / ٣٣١
 حامد محمود / (انظر محمد حامد محمود)
 حسن ابراهيم / ٣٧
 حسن البنا / ٢٩٦ / ٣٠٢ / ٣٠٦ / ٣٠٧
 ٣٢١ / ٤٩٨
 حسن المغنبي / ٤٩٨ / ٤٩٩
 حسن رياض / ١٧
 حسن سليمان / ١٤٥
 حسني مبارك / ١٨٣ / ٤٢٧ / ٤٤٩
 حسين الذهبي (انظر د . محمد حسين الذهبي)
 حسين الشافعي / ٣٧ / ٣٨ / ٤٧ / ٧٤
 ٩٥ / ٢٦٢ / ٤٥٤
 الملك حسين بن طلال / ٩٣ / ٤٢٩
 حسين عبد الرازيق / ٣٣١ / ٤٠٨
 حسين فوزي / ١٤١
 حسين مؤنس / ٢٠
 حسين الدين بن لعب / ٣٦٩
 د . حلمي مراد / ٤٥٤ / ٤٥٥
 حورس / ٤٦٣

خالد حسن عباس / ٩٢
 خالد محمد خالد / ٤٠٠ / ٤٧٩

زکریا عیسی الدین / ۳۷ / ۳۸ / ۴۹ / ۵۰	(مس) سین / ۹۶ / ۹۷ / ۹۸
۱۹۶ / ۳۸۸ / ۴۵۴	د . سید الطویل / ۳۲۳
زکی نجیب محمود / ۱۷	سید حجاب / ۱۳۱
نور باشا / ۴۷۱	الولاء ، سید فهمی / ۳۵۵
	سید قطب / ۳۰۲
سائر ، جان ، بول / ۴۰۸	سید مرعی / ۵۶ / ۷۶ / ۸۸ / ۱۱۶ / ۲۲۷
سالازار ، / ۴۱۵	۲۲۸ / ۳۱۵ / ۴۲۰ / ۴۲۴ / ۴۴۸
سامی المصاوی / ۱۳۷	۴۴۹ / ۴۵۵
سامی خضبه / ۱۳۱	میکوئوری ، أحمد / ۱۸۳
سامی ، داود / ۳۳۱	سیمون ، ولیم / ۳۳۹
سامی د ^۱ / ۵۶ / ۴۴۶	
سباریکوس / ۱۱ / ۱۰	شابلہ ، فرانسوا / ۴۰۸
سفالین ، جوزف / ۴۵۹ / ۴۶۷	شارون ، ایمل / ۲۲۴
سینسون ، سیر ، رالف / ۱۹۷	شاملین / ۴۶۲
القمص ، سرجیس / ۶۹	شعیر فریتز / ۳۵۳
سعد الدین ابراهیم / ۱۶۳ / ۱۶۴	شرف باشا / ۳۷۳
(الریق) سعد الدین الشاذلی / ۱۶۱	شمراوی جمعة / ۵۵ / ۱۳۰
۲۲۱ / ۲۲۲ / ۲۲۴ / ۴۴۹	شکری أحمد مصطفیٰ / ۳۱۸ / ۳۱۹ / ۳۲۰
سعد زفلول (باشا) / ۲۶ / ۲۷ / ۱۰۲	۳۲۳
۱۹۱ / ۱۹۴ / ۲۴۸ / ۲۵۰ / ۲۹۶	فمسی بدران / ۳۸
۳۳۷ / ۳۴۹ / ۳۷۵ / ۴۱۶ / ۴۶۷	(البابا) شوهه الثالث / ۷۱ / ۷۲ / ۷۳
۴۶۸ / ۴۷۰ / ۴۷۱ / ۵۰۱	۳۱۴ / ۳۲۴ / ۳۲۵ / ۴۹۵ / ۵۰۵
سعد زفلول فزاد / ۱۳۶	شہدی عطیہ الشافعی / ۲۳۲
(الحدیدی) سعد / ۴۴۳ / ۴۵۶ / ۴۶۶	شوق خمیس / ۱۳۱
۴۷۱	شیر ، الیازر / ۴۴۶ / ،
سلامة موسی / ۱۰۶	الفریق صادق (انظر محمد أحمد صادق)
(الامیر) سلطان آل سعود / ۹۸ / ۹۹	صافیاز کاظم / ۱۴۶
سلیمان الحکیم / ۴۶۱	صلاح جودت / ۴۹ / ۱۳۳
سلیمان فرنجیہ / ۱۲۵ / ۴۰۹ / ۴۳۱	صلاح سہ / ۳۲۳
سہیت ، الیوت / ۴۶۱	صبری حافظ / ۱۳۱
سمیح طلعت / ۴۹۹	صدق / انظر إسماعیل باشا صدق
سمر أمين تادوس / ۱۲۴ / ۱۲۵ / ۱۴۶	الشیخ صلاح أبو إسماعیل / ۴۵۴
سمر عبد الباق / ۱۳۷	صلاح جاہین / ۴۱۹
سمر فرید / ۱۳۷	صلاح حسین / ۲۵۲
سہر القلماوی / ۱۳۳	صلاح دسوق / ۹۵
سوکاترور-أحمد / ۴۷۱	صلاح عیسیٰ / ۱۳۱ / ۱۴۵ / ۴۰۲ / ۴۰۸
سون ، پتشارد / ۴۳۵	

- (صلاح غرب / ٦٢
الأنبا صموئيل / ٧١
ط . ث . شاکر / ٤٠ / ٢٠٨
طارق (كاتب في مجلة التضامن السرية) / ٢٨٤
طارق البشرى / ١٩٥
طلال سليمان / ١٤٩
طلعت رسلان / ٤٥٤
طه المصطفى ، شكرى مصطفى / (انظر شكرى مصطفى)
طه حسين / ١٦ / ٢٩٩ / ٣٠٠ / ٣٢٢ / ٤١٢ / ٤٥٥ / ٤٧٩
طه شاکر / انظر ط . ث . شاکر
- د . عادل عيم / ٢٠٩
الشيخ عاشور نصر / ٤٢٠
د . عاطف غيث / ٤١٩
الحديوى عباس / ٣٧٠ / ٤٦٦
الحديوى عباس الأول / ٤٥٦ / ٤٧١
عباس محمود العقاد / ٢٨ / ٧٥ / ٤١٩
عبد الله النديم / ٤٦٦
عبد الله محمد موسى / ٤٠٣
العامل عبد الصواب / ٣٣٢ / ٣٣٣ / ٣٣٤
عبد الحكيم أبو الذهب / ٤٠٣
عبد الحكيم عامر / ٣٨ / ٤٧
عبد الحكيم قاسم / ١٣١ / ١٣٧
المشير عبد الحليم أبو غزالة / ١٦٩
(الشيخ) عبد الحليم محمود / ٣١٦
عبد الحائق الشناوى / ٩٥
عبد الحائق محبوب / ٩٣
عبد الوازى حسن / ١٠٨
عبد الرحمن الأبهوى / ١٣١
عبد الرحمن الجبرى / ٥٦ / ٣٢٨ / ٣٤٨ / ٣٦٨ / ٣٤٩
عبد الرحمن الشراوى / ٧٥ / ١٢٠ / ١٢٧ / ١٣٣ / ١٣٤ / ٢٩٩ / ٣٣١ / ٤٠٠ / ٤٠٤ / ٤٠٥
عبد الرحمن عارف / ٤٣٠
- (اللواء عبد الرحمن فهمى / ١٦١
عبد السلام جلود / ٩٨
عبد العزيز الدسوقي / ١٣٣
عبد العزيز الشوربجي / ٢٦٢
عبد العزيز كامل / ٧٥ / ٨٩
عبد العظيم انيس / ١٠٨ / ٢٦٩
عبد العظيم رمضان / ١٩٣
الفرىق (عبد الغنى الجمسى / ١٦٦ / ١٧٥ / ٤٤٨ / ٤٤٩ / ٤٥٠ / ٤٥١
عبد الفتاح حسن / ٤٢١
عبد القادر القط / ١٣٣
عبد القادر حاتم / ١٤٧ / ١٥٢ / ٣٠٢
عبد اللطيف البهدادى / ٣٧ / ٩٥ / ١٠٠ / ٤٥٤
عبد المنعم القصاص / ١٤٠
عبد المنعم القسيوى / ٣٤٧ / ٣٥٢ / ٣٥٥
٣٥٦
عبد المنعم حسين / ٤٥٤
عبد المنعم خيرى / ٤١٩
عبد المنعم رياض / ١٥٨ / ٢٥٢
عبد المنعم عبد الرؤوف / ٣٧
عبد الناصر / (انظر جمال عبد الناصر)
عثمان أحمد عثمان / ٢٥ / ٥٦ / ٧٦ / ٨٨ / ٣٤٤ / ٤٢٤
عراى / (انظر أحمد عراى)
عز الدين نجيب / ١٣٧
عزت عامر / ١٣١ / ١٤٥
عزيز باشا المصرى / ٣٤ / ٣٠٦ / ٣٠٧
عصمت سيف الدولة / ٣٨١
على الجارحى / ٤٥٤
على الجربلى / ٤٤٢
على أمين / ٢٢٧ / ٤٠١ / ٤٠٣ / ٤٠٦
على حدى الجمال / ١٣٧ / ٣٣١
على سلام / ٤٥٤
على صبرى / ٣٥ / ٥٠ / ٥٢ / ٥٦ / ٩١
٩٢ / ١٦٢ / ٢٠٧ / ٢٠٨ / ٤٢٨
على عبد الرازق / ١٦ / ٣٠٠ / ٣٢٢

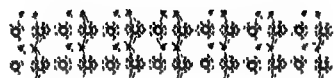
فينجرادوف / ٩٩ / ١٦٦
 (الامبراطور) قسطنطين / ٤٦٣
 كارتر ، جيمى / ٣٢٥ / ٤٣٢ / ٤٣٦
 كارل . ماركس / (انظر ، ماركس ، كارل)
 كاسترو ، فيديل / ٧ / ٣٦٥
 كالليه ، مونيس / ٤٠٨
 كامبل / ١٠٥
 كامل زهرى / ٣٣١ -
 كرايسكى (برونو) / ٤٣٣
 كرم عز الدين / ٤٥٤
 (اللواء) كرومر / ٤٤٣
 كرومويل / ٤٥٧
 كلوفيس مقصود / ٣٣١
 كال أبو الجهد / (انظر أحمد كال أبو الجهد)
 كال أحمد / ٤٢١ / ٤٥٥
 كال أنعم / ٩٢
 كال الدين حسين / ٣٧ / ٧٤ / ٩٥ / ١٠٠ /
 ١٠٨ / ٢٦٢ / ٣٠٠ / ٤١٦ / ٤٢٠ / ٤٥٤
 كال حسن على / ٤٥١
 كال سعد / ٤٥٤
 كال عبد الحليم / ١٠٦
 كال عدوان / ١٤٤
 كال ناصر / ١٤٤
 كميل فحمون / ٤٣٨
 كوسيجين ، الكسى / ١٦٦
 البابا ، كزيس السادس / ٧١
 كسينجر ، هنرى / ٣٦ / ٥١ / ٩٧ / ٩٩ /
 ١٥٩ / ١٦١ / ١٦٢ / ١٦٣ / ١٦٤ /
 ١٦٥ / ١٦٧ / ١٦٨ / ١٧٥ / ٢٢٢ /
 ٢٢٣ / ٢٢٧ / ٢٢٨ / ٢٣٣ / ٢٣٥ /
 ٢٥٨ / ٢٦١ / ٢٧٦ / ٣١١ / ٣٤٠ / ٤٣٤
 كيم ، ليل ، سونج / ١١٩
 لاکوتير ، جان / ١٩٧ / ٤٠٨
 لطفى الخولى / ٦١ / ٨٩ / ١٣٤ / ١٤٥ /
 ١٥١ / ٢٦٩ / ٣٣١ / ٣٩٢ / ٣٩٨ /

على مبارك / ١٠٢ / ٤٦٥ / ٤٧٦
 عمر التلمسانى / ٤٥٤
 عمر مكرم / ٣٣٧
 عوفى هيكل / ١٣٧
 عيسى عليه السلام / (انظر يسوع)
 غالب هلسا / ١٣١
 غرامشى ، انطونيو / ٩ / ٤٧٩
 ششان كصفانى / ١٤٣ / ١٤٤
 الملك (فاروق) / ٢٧ / ٣١ / ٣٤ / ٦٦ /
 ١٠٤ / ٣١٨ / ٣٥٢ / ٣٧٥ / ٤١٩ / ٤٦٨
 فاروق حمد لله / ٩٢
 فاروق عبد القادر / ١٣١
 فالداهام ، كورت / ١٧٥
 فحى رضوان / ٢٠
 فحى عبد الفتاح / ١٤٥
 (الجيزال) فرائكو / ٤١٥
 فرديك أنجلز / (انظر المجلز ، فرديك
 فرنجيه) / (انظر سليمان فرنجيه)
 فريده النقاى / ١٣٧ / ٤٠٨
 فكرى أباطة / ٣٣١
 الملك فؤاد / ٣٧٤ / ٣٧٥ / ٤١٢ / ٤١٩
 فؤاد المهندس / ٣٥٠
 د. فؤاد زكريا / ٢٠
 فؤاد سراج الدين / ٣٥٩ / ٤١٦ / ٤١٧ /
 ٤٢١
 د. فؤاد مرسى / ٥٧ / ٦١ / ١٠٨ / ٢٠٩ /
 ٢١٠ / ٢١٨ / ٢٣٨ / ٢٣٩ / ٢٦٩ / ٣٤٤
 فورد ، جيرالد / ٣١٢ / ٣٤٠ / ٣٤١ / ٣٣٢
 فوزى منصور / ١٠٨
 فوكو ، ميشيل / ٤٠٨
 فولتير / ٢٩٤
 فولنى / ٣٤٩
 فيثاغورث / ٤٦٢
 فيردى / ٩٦
 (الملك) فيصل / ٩٢ / ٩٨ / ٩٩ / ١٦٠ /
 ١٨٥ / ١٨٦

محمد حسين هيكل / ١٩٣	٤٠٤ / ٤٠٣ / ٤٠٢
محمد (رسول الله) / ٧٣	لطفي عبد العظيم / ٤٤٧ / ٤٤٦
محمد رضا مهلوی (شاه ايران) / ٣٥	د. لطيفة الزيات / ٣٣٦ / ٢٦٩ / ١٨
محمد رياض / ٣٦	لوموبا ، باتريس / ١٨٣
محمد زكي المشماوي / ٤١٩	لوس عوض / ١٥١ / ١٠٨ / ١٣٣ / ١٤١
محمد زكي عبد القادر / ٣٣١	١٤٢ / ١٤٤ / ١٤٥ / ١٤٦ / ١٥٠
محمد سيد أحمد / ٤٠٨ / ٤٠٧ / ٣٩٨ / ١٢٠	١٥١ / ٣٩٩ / ٣٩٨ / ٣٦٩
محمد عبد السلام الزيات / ٧٤ / ٦١ / ٥٦	لينين ، فلادعير ، اليكس / ٣٦٧ / ١٢ / ١١
محمد عبده / ٤٠٦ / ٣٢٤ / ٣٠٠ / ١٦	٤٥٩ / ٤٥٨
٤٧٩ / ٤٦٦	
محمد عثمان إسماعيل / ٨٨ / ٧٦ / ٧٥ / ٥٦	الفنانه ماجده / ٤١٠
١٥٠ / ١٢٤ / ١٢٢ / ١٢١	ماركس ، كارل / ٣٦٧ / ١٢ / ١١ / ١٠
محمد عصام الدين حسونه / ٩٥	٤٥٨
محمد شفيقي مطر / ١٣١	ماركوز ، هربرت / ١١ / ١٠ / ٩ / ٨
محمد علي (والى مصر) / ٣٧ / ١٦ / ١٤	مالدل ، إرنست / ١١
١٠٥ / ١٧٠ / ٣٧٠ / ٣٧١ / ٣٧٢	مانك ، بير / ٤١١
٣٧٦ / ٣٧٨ / ٤٥١ / ٤٥٦ / ٤٦١	ماو ، تسي ، تونغ / ٤٨٩ / ٣٦٧ / ٤٨٠
٤٦٢ / ٤٦٣ / ٤٦٤ / ٤٦٥ / ٤٦٦	ماتير ، جولد / ١٦٥
٤٦٨ / ٤٧٠ / ٤٧١ / ٤٧٦ / ٤٧٨	محمد طوبيا / ١٤٥
(فريق) محمد علي فهمي / ٤٤٩	الفرقن / محمد أحمد صادق / ٩٨ / ٩٧ / ٥٥
محمد عوده / ١٥١ / ١٥٠ / ١٤٥ / ١٢٠	٣٨٦ / ١٧٣ / ١٦١ / ٩٩
٣٣١	محمد الهال / ٣٢١
محمد فائق / ٧٥	البكاشي / محمد الطاهي / ٣٠٢
محمد فريد / ٤٧١	الصالحى / محمد الطاهي / ٣٣٧
محمد قطب / ٣٠٢	محمد الخليف / ١٣١ / ٦١
محمد محمود (بالا) / ٤٧١ / ١٩٣	محمد الشافى / ٣٢٨
محمد مندور / ١٠٨ / ١٠٦	محمد أنو السادات / (انظر انور السادات)
اللواء / محمد نجيب / ٣٨٠ / ٣٠٢ / ٣٣	محمد أنيس / ١٤٥
محمد يوسف القعيد / (انظر يوسف القعيد)	محمد جعفر الجوى / ٩٣ / ٩٢
محمد أبو واليه / ٢٢٧ / ٥٦	محمد حامد محمود / ١٥٠ / ٧٥ / ٥٦ / ٢٥
محمد القاضي / ٣٤٣	محمد حسنين هيكل / ٧٥ / ٥٦ / ٥٥ / ٥٣
محمد أمين العالم / ٣٦٤ / ٣٣١ / ١٠٨	٩٦ / ٩٧ / ١٠٠ / ١٠١ / ١١٩ / ١٢٠
٣٩٩ / ٣٦٥	١٥٧ / ١٥٩ / ١٦١ / ١٦٢ / ١٦٦
محمد حجازي / ١٣٧	١٦٨ / ١٦٩ / ٢٢٣ / ٢٢٧ / ٣٠٣
محمد حسين / ١٧	٣٣٠ / ٣٩٢ / ٣٩٨ / ٣٩٩ / ٤٠١
محمد دياب / ١٣١	٤٣٥ / ٤٣٣ / ٤٣٢ / ٤٠٨ / ٤٠٣
محمد سامي البارودي / ٤٦٦	محمد حسين الذهبي / ٣٢٤ / ٣٢٢ / ٣١٧

عمود شاكِر / ٣٩٦	لالتج ، النول / ١٩٧
عمود طاهر حتى / ١٠١	نادية لطفي / ٤١٠
عمود عبد الرؤوف / ٣٠١	ناصر / (انظر جمال عبد الناصر)
عمود عبد اللطيف / ٤٧	نجيب سرور / ١٤٥
عمود فهمي الققراشي / ٢٩٦	نجيب محفوظ / ١٤١ / ١٤٦ / ١٤٩ / ١٥٢
عمود فوزي / ٥٦	٣٩٨ / ٣٩٩
عيسى الدين البلياد / ١٤٥	نزار قباني / ٤٠٠
الفریق مذکور أبو العز / ٩٥	نظير جید / ٧١
مراد غالب / ٢٢٥	نعمات أحمد فؤاد / ٤١١
د . مراد وهبه / ١٨ / ١٤٥ / ٢٦٩ / ٣٣٤	نكروما ، كواشي / ١٨٣ / ٤٧١
مركس (الرسول) / ٣١٤	نوال المحلاوي / ٣٩٢
مریم الطراء / (انظر القديسه مريم ام النور)	نوري السعد / ٤٦٩
القديسه مريم أم النور / ٦٨ / ٤٦٣ / ٤٩٨	نولت . / ٤٠٠ / ١٩٧
مسعد شلبايه / ٤٥	نيكسون ، بنشارد / ٤٩ / ٥١ / ٥٧ / ٩٩
مصطفى النحاسي / ١٩٠ / ١٩١ / ١٩٣	١٦٤ / ١٧٦ / ٢٢٣ / ٢٢٧ / ٣٣٨
٢٠٦ / ٢٤٨ / ٢٥٠ / ٤١٦ / ٤٧١	٤٣٢ / ٤٨٦
مصطفى أمين / ٢٢٧ / ٢٥٨ / ٣١٣ / ٣٥٩	هاشم العطا / ٩٣
٣٥٢ / ٤٢٢	هتلر ، أدولف / ٤٦٧
مصطفى خليل / ٩٥	هربرت ، ماركويز / (انظر ، ماركويز هربرت)
مصطفى خميس / ٢٥٦ / ٣٨٣	الإمبر همام / ٣٦٨ / ٣٦٩
مصطفى رمزي / ١٤٥	هوازي . بومدين / ١٦٥ / ١٦٧
مصطفى شكرى / ٣٠٨	هيجل / ٤٥٨
مصطفى كامل / ٣٠٧ / ٤٧١	هيد / ١٩٦
مصطفى كامل مراد / ٤١٧	هيروودت / ٤٦٢
مصطفى محمود / ٢٩٤ / ٤٠٠	هيكل / (انظر محمد حسين هيكل)
مصر اللذاني / ٧٣ / ٩٨ / ١٢٨ / ١٦٠	وحيد وألفت / ١٨١
١٦١ / ١٨٥ / ١٨٦	وصفي النبل / ١١٩
مدوح رضا / ٣٣١	
مدوح سام / ٢٤ / ٥٥ / ٣١٧ / ٣٤٦	يارنج ، جولان / ٥٢ / ٥٤ / ١١١ / ١٣٩
٢٨٦ / ٤١٧ / ٤٢٢ / ٤٤٨ / ٤٤٩	٤٢٩ / ٤٣٢ / ٤٨٤ / ٤٨٥
منى هلال عبد الناصر / ٤٤٩	ياصف ، اهارون / ١٧٥
النبى موسى / ٤٦١ / ٤٦٣	ياسر عرفات / ٤٣١ .
موسى صبرى / ٧٥ / ١٢٠ / ١٢٧ / ٣٣٠	يحيى الطاهر عبد الله / ١٣١
٣٩٩	يسوع / ٦٨ / ٧٣ / ٤٦٣ / ٤٩٨
ميشيل كامل / ١٤٠ / ١٤٥ / ١٥١ / ٣٩٦	(البابا) يوساب الثاني / ٢٩٠ / ٢٩١ / ٢٩٢
٣٩٧	

يوسف القعيد / ١٣١	يوسف إدريس / ١٤٤ / ١٤٥ / ١٤٦
يوسف صديق / ٢٠ / ٣١ / ٣٢ / ٣٥ / ٣٧	٢٩٩ / ١٥١
٣٨٦	يوسف السباعي / ١٣٣ / ١٣٦ / ١٥٢
يوسف مكادي / ٧٥ / ١٥٠	٤٥٢ / ٤٠٣ / ٤٠٢ / ٣٣١
يوسن ، إدوين / ٣٣٩ / ٣٤٠ / ٣٤١	يوسف الصديق (النسي) / ٤٦١



مُشْرِكَةُ الْأَمَلِ لِلطَّبَاعَةِ وَالنَّشْرِ وَالنُّوْجِ

لِجَوْلَانُ مَوْأَفَاتِي سَابِقًا

مُتَلَقَّاتِي سَنَةِ ١٩٨٨

١٩ شَارِعَ مُحَمَّدِ رِيَّاسٍ - قُوسُ شَرْيَبٍ - حَالِدِيَّة - أَلْمَانِيَّةُ تَلِيْمُون : ٩٠٤-٩٦

رَقْمُ الْإِيدَاعِ ٨٧/٥٣.٦٦

الثورة المضادة

بدأت الثورة المضادة زحفها على الواقع المصرى منذ أوائل السبعينيات ، وظلت تزحف حتى أنتهت الى مانحن فيه اليوم : نكست أعلام النضال من أجل التحرر الوطنى ، لترتفع رايات الصهيونية والتبعية ، وزحفت جحافل الطائفية والتعصب وعمليات العنف الفردى والتمرد اليائس ..

وفى هذا الكتاب ، يتجاوز بنا مؤلفة الدكتور غالى شكرى حالة الدهشة والتعجب ، الى محاولة اكتشاف ومعرفة حقيقة « الثورة المضادة فى مصر ».. من خلال تحليل علمى ومتابعة دقيقة للجذور الاقتصادية والاجتماعية التى بذرت بذور الثورة المضادة .. وأدت الى نضوج ثمارها .. وهو يرى أن انقلاب السادات فى مايو ١٩٧١ كان نتاجا طبيعيا لاطياء وتشوهات فى الرؤية والممارسة ، وقعت فيها تلك الحلقة من حلقات الثورة الوطنية الديمقراطية ، التى زحفت الثورة المضادة على انجازاتها .. وسلطتها .

والكتاب الذى يطبع لأول مرة فى مصر - بعد طبعين بالعربية وطبعة فرنسية وأخرى انجليزية - من أهم المراجع التى تتقضى وتوثق اهم ملامح وظواهر الحياة السياسية والثقافية والاقتصادية فى حقبة السبعينيات ، التى لم يتح للقارىء المصرى ، أن يحيط بكثير مما جرى فيها .. وخاصة ما يتعلق بالفتنة الطائفية ، وفيه يجمع المؤلف بين استعراضه للاحداث والوقائع التاريخية التى كان فى كثير منها شاهدا وبين تحليلها استنادا الى رؤية واضحة ومحددة ، تفسرها ، وتعطى لتفاصيلها معنى مفهوما .

وصاحب الكتاب الدكتور غالى شكرى ، من ألمع الكتاب والمفكرين اليساريين ، وقد عمل بالصحافة والترجمة ، وله ٣٠ كتابا فى النقد الادبى والتاريخ الفكرى .

الثمن خمسة جنيهات مصرية